

تطور واتجاهات السياسة الخارجية للمصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥

حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦

د. رضا أحمد رضا



مكتبة مصر العامة للكتاب

دكتور / رضا أحمد شحاته

★ مواليد القاهرة ١٩٤١م.

★ تخرج في كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٦١م وحصل منها على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر عام ١٩٧٥م وكان موضوع البحث تطور الحركة الوطنية في تونس منذ الاحتلال الفرنسي حتى الاستقلال، ثم حصل على درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٧م وكان موضوع الرسالة تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٦م.

★ إلتحق بالعمل في السلك الدبلوماسي عام ١٩٦٥م وعمل بسفارات مصر في اليمن ولبنان والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ومستشاراً سياسياً لوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك حيث مثل مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة والعديد من اللجان مثل لجنة الحقوق الفلسطينية، ولجنة حفظ السلام، ولجنة الإعلام، واللجنة السياسية الخاصة، ومثل مصر في مجلس الأمن، كما عمل وزيراً مفوضاً لمصر في باكستان، وسفيراً بوزارة الخارجية.

★ مثل مصر في العديد من المؤتمرات الدولية والعربية والأوروبية، وفي اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي والدول غير المنحازة والجامعة العربية ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، والدورات السنوية للأمم المتحدة.★ شارك في وفد مصر في مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩١م، وموسكو ١٩٩٢م، وفي المفاوضات متعددة الأطراف في عدة عواصم عالمية.★ تولى منصب مدير الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية ونائباً لمساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية الدولية.

★ عضو الجمعية الأميركية لمؤرخي العلاقات الدبلوماسية.★ عضو الجمعية الأميركية لأساتذة الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية.

★ عضو الأكاديمية الدولية للسلام في نيويورك.★ عضو الجمعية التاريخية المصرية والجمعية المصرية للأمم المتحدة.

★ حاضر في جامعات ولاية كاليفورنيا ونيويورك وكولومبيا وأكاديمية ناصر ومعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية.

**تطور واتجاهات السياسة الخارجية
الأميركية نحو مصر
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥
حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦**

د. رضا أحمد شحاته



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

الافراؒ الفنى :

اميمة على اءمء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم﴾

صدق الله العظيم

المقدمة

برزت الولايات المتحدة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها قوة دولية كبرى تؤثر في التطورات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتتأثر بها ، كما بدأت تسهم بدور متعاظم في مستقبل هذه المنطقة الحيوية بالتفاعل معها ، تأثيرا وتأثرا بالتغيرات الداخلية والتوجهات الخارجية في دول المنطقة.

ومما لاشك فيه أن مصر ، من بين دول الشرق الأوسط قد اكتسبت أهمية متزايدة في نسق الاستراتيجية الأميركية سواء أثناء الحرب العالمية الثانية أم خلال السنوات التي أعقبتها ، وقد احتلت مصر مكانة متميزة في السياسة الخارجية الأميركية في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية ، وبرزت نظرة أميركية جديدة للعالم تقوم على سياسة الأحلاف والإحتواء ومقاومة المد الشيوعي في العالم خاصة في المناطق الحيوية للمصالح الأميركية مثل الشرق الأوسط.

وإذا كانت تلك هي مكانة مصر في السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن مكانتها تعاظمت وأهميتها تزايدت ودخلت مرحلة نوعية جديدة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فدفعت السياسة الخارجية الأميركية إلى انتهاج مسار أنشط وأكثر اقترابا وأشد تأثيرا وتأثرا بالتطورات في مصر من خلال علاقاتها بقيادة مصر ورجالها في ظل النظام الجديد ، ومن خلال اشتراكها اشتراكا مباشرا وفعالا في قضاياها السياسية والوطنية ، قضية الجلاء ، قضية تسليح الجيش المصري ، وقضية نزاعها مع إسرائيل وقضية بناء اقتصادها الوطني ممثلة في تشييد السد العالي ، ثم ردود فعلها حيال قرار من أخطر القرارات السياسية الوطنية المصرية ، قرار تأميم قناة السويس ، وما أعقبه من عدوان ثلاثي مسلح على مصر .

لقد كانت اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر من خلال هذه الأحداث والتطورات ، في شكل الفعل أو رد الفعل ، من أبرز وأهم سمات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة موضع البحث مما كشف عن كثير من مقومات هذه السياسة ودوافعها ومنطلقاتها ، أهدافها وغاياتها ، مواطن ضعفها وأوجه قصورها ، تقلباتها وتناقضاتها .

ويستهدف هذا البحث تحليل وتقييم اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ، تغيراتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٦ وهي سنوات حافلة بالأحداث سواء تغير نظام الحكم في مصر بقيام ثورة يوليو أم التوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ أم صفقة السلاح التشيكية أم تأميم قناة السويس والأزمة الدولية التي صاحبت حتى وقوع العدوان الثلاثي.

ومحور هذا البحث تحليل هذه الاتجاهات والمواقف وردود الفعل لاستخلاص مقوماتها وخصائصها ومدى الثبات أو التغير فيها - إن كان هناك تغير - ومدى اتفاقها وتناقضها مع الاتجاهات السياسية الخارجية لمصر .

ولا يغفل الباحث الجهود العلمية السابقة على بحثه والتي طرقت هذا الميدان فقد كان منها ما تناول جانبا فحسب ، مثل أزمة تأمين قناة السويس ، ومنها ما يتصل بقضية صفقة الأسلحة التشيكية، ومنها ما تناول قناة السويس في العلاقات الدولية، ومنها ما تناول مشروع ايزنهاور ، ومنها أيضا ما تناول التطور التاريخي للعلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة ، وقد اطلع الباحث على معظم تلك المحاولات وأوردها بثبت المراجع ، ولكن لا يفوتني أن أشير إلى أن معظمها قد كتب في وقت مبكر في الستينات أو السبعينات ، كما أن أيا منها لم يكتب في ضوء الوثائق الأصلية والسرية الأميركية وأعتمد في مادته العلمية على وثائق منشورة سابقة على أعوام ١٩٥٢ إلى جانب المصادر الثانوية من كتب ودوريات .

ومن ثم فإن موضوع السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر بعد الإفراج عن الوثائق الأميركية السرية لوزارة الخارجية في أغسطس ١٩٨٤ كان لابد وأن يكتب من جديد بعد أن أتيح للباحثين الاطلاع على ملفاتها وتقاريرها التي لا توثق الأحداث فحسب بل وتغير تغييرا جذريا من كثير من المفاهيم والأحكام والفرضيات المستقرة .

ويعتبر عام ١٩٨٤ نقطة تحول في بحث وتوثيق اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ، ففي هذا التاريخ فقط بدأ اطلاع الباحثين على التقارير السرية الواردة من السفارات الأميركية في الخارج وعلى تقديرات الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع والمخابرات المركزية بل أنه حتى ذلك كان محدودا بعام ١٩٥٤ فقط الأمر الذي لا يزال يفرض قيودا غير قليلة على الباحثين . وإزاء قراءة هذه الوثائق السرية التي أتيحت للباحث فهو لا يملك - مع كل تقديره لهذه الجهود المبكرة - إلا أن يرى ضرورة البدء من جديد في كتابة تاريخ هذه المرحلة في ضوء مادة علمية أصيلة وجديدة تغير بل وأحيانا ما تهدم ما قد استقر لتحل محله حقائق تاريخية جديدة .

وأختار الباحث لهذا الموضوع مرده في الحقيقة دافعان أحدهما دافع شخصي وآخر موضوعي، أما الشخصي فيرجع إلى أن الباحث منذ انخراطه عضوا في السلك الدبلوماسي المصري قد اختار أو أختير له أن يتخصص في قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية عبر أكثر من عقدين من الممارسة العملية في هذا الميدان بلغت أخصب مراحلها خلال عمل الباحث في وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة في نيويورك ما بين عامي ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ .

وكان الباحث كلما تعرض أو تناول هذه الموضوعات يجد نفسه مدفوعا للبحث عن الجذور والأصول والعودة إلى المنطلقات بحثا عن الحقيقة، كما وجد أن القاسم المشترك وراء تطورات قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يكمن في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية وتطوراتها خاصة نحو مصر ، فأيقن أنه مامن سبيل إلا النهوض ببحث جديد ومبتكر مهما كان شاقا ، بتحليل وتقييم هذه السياسة واستجلاء الحقائق التاريخية الأصيلة منها من خلال أوثق المصادر وأدقها .

أما الدافع الثانى فهو أنه بعد بدء إتاحة المادة التاريخية الأصلية غير المنشورة للبحث العلمى والخاصة بمصر ، لم يعد ثمة عذر أمام الباحثين للحصول عليها أو الوصول إليها وتحليل مادتها واستقراء نصوصها لاثبات ما يحتاج لاثبات وتوثيق ما يحتاج لتوثيق وصولاً إلى الحقيقة التاريخية المجردة وتصحيحاً لكثير من المفاهيم والفرضيات المستقرة.

بوحى من هذين الدافعين بدأ الباحث جمع مادته العلمية المستمدة من الوثائق السرية الأميركية غير المنشورة ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ فى الأرشيف القومى الأمريكى بواشنطن من الملفات المركزية لوزارة الخارجية التى تضم المئات من الملفات ، والآلاف من الوثائق المتصلة باتجاهات السياسة الخارجية نحو مصر فى تلك الفترة ، وكان من الضرورى مقارنة وثائق وزارة الخارجية الأميركية بالأوراق والوثائق السرية الخاصة بكل من الرئيس ايزنهاور فى مكتبته الخاصة بل واتصالاته التليفونية المسجلة مع وزرائه ومستشاريه ونصوص محاضر اجتماعاته ، ثم كان لابد أن يقارن وثائق ايزنهاور بالوثائق والأوراق السرية الخاصة بوزير خارجيته جون فوستر دالاس المحفوظة بجامعة برنستون نيوجيرسى بالولايات المتحدة ، وكذلك الرجوع إلى أوراق وزير خارجية إدارة الرئيس ترومان (دين اتشيسون) لتوثيق هذه الفترة السابقة على قيام ثورة يوليو وهى محفوظة بمكتبة الرئيس ترومان ، وكذلك الرجوع لوثائق ذات درجة سرية عالية محفوظة بمركز السجلات القومية فى واشنطن بماريلاند خاصة بالعلاقات الأميركية البريطانية خلال فترة مفاوضات الجلاء عن قاعدة قناة السويس ١٩٥٤ .

كما كان لابد من توثيق أحداث قناة السويس وأزمة العدوان الثلاثى بشهادات المعاصرين لهذه الأحداث المسجلة على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات بجامعة برنستون وهى تمثل «التاريخ الشفوى» لجون فوستر دالاس من خلال معاصريه وكلها تكشف عن حقيقة التفكير الذى كان يسود صانعى القرار السياسى خلال تلك الأحداث .

بل أن الأمر قد تطلب من الباحث الاستعانة بقانون حرية المعلومات فى الولايات المتحدة الذى يبيح الاطلاع على النصوص والوثائق السرية غير المنشورة أو التى لم يتقرر بعد نشرها لاعتبارات تتصل بالأمن - من أجل الحصول على أنن خاص بالأطلاع على وثائق أزمة السويس بصفة خاصة ، وقد وافقت وزارة الخارجية الأميركية للباحث فى أغسطس ١٩٨٦ على الاطلاع على أجزاء بالغة الأهمية من وثائق تلك الفترة التى غطت حتى نهاية عام ١٩٥٦ .

ومع أن محور البحث ومناطه هو اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ومصدرها الأساسى والأول هو الوثائق السرية الأميركية فلم يكن ثمة سبيل للمزيد من التوثيق ، وللتوصل إلى قدر أكبر من اليقين والدقة فى المعرفة التاريخية والتحليل العلمى ، لم يكن ثمة سبيل إلا الرجوع لمجموعة الوثائق البريطانية فى دار الوثائق البريطانية فى لندن - رتشموند - حيث زارها الباحث مرتين خلال عامى ٨٥ ، ١٩٨٦ واطلع على ملفاتها المتصلة بمفاوضات الجلاء المصرية البريطانية ، والاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين الولايات المتحدة وبريطانيا لمناقشة الأمور والتطورات المصرية ، فضلاً عن مقارنة ماجاء بتلك الوثائق البريطانية مع ماجاء بالوثائق الأميركية فى كثير من الأحداث الداخلية فى مصر فى الفترة موضع البحث.

واضافة إلى كل ما تقدم رجع الباحث للوثائق الأميركية المنشورة السابقة على عام ١٩٥٢ خاصة وثائق الخارجية الأميركية ومحاضر اجتماعات الكونجرس ، كما رجع الباحث إلى عد كبير من المراجع باللغة الانجليزية سواء من كتب أو دوريات التي تناولت جانبا أو آخر من أحداث تلك الفترة وخاصة المذكرات الخاصة للرؤساء والوزراء الذين عاصروا تلك الأحداث واشتركوا في جزء منها وإن شابها أنها كثيرا ما تبرر دورها وتنقل انطباعات قد لا تتفق أحيانا مع الحقيقة التاريخية المجردة وهذا مايلقى قدرا غير قليل من الشك في القيمة العلمية لكثير من المصادر الثانوية خاصة وإنها قد كتبت جميعا في غيبة الوثائق الأصلية وهي مادة التاريخ الأولى دون جدال.

وقد احتاج الأمر كذلك إلى توثيق كثير من الأحداث والتطورات الداخلية في مصر بالرجوع إلى عدد غير قليل من المراجع باللغة العربية أو المترجمة سواء بهدف الاستدلال أو التوضيح أو لمجرد الإحالة وإن لم يدخل أى منها في كثير من الأحوال في صلب المعالجة العلمية للمادة التاريخية الأصلية الموثقة والتي أستند إليها الباحث كأساس لرسالته.

أما عن منهج البحث الذى اتبعته فهو يتلخص فى محاور أساسية:

١ - المنهج الاستردادى أو التاريخى ونقصد به استرداد الواقعة التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها من منطلق ظروفها وليس بظروفنا الحالية أو من منطلقات الوقت الحاضر الذى نعيش فيه.

٢ - المنهج المقارن حيث كانت الأبعاد الزمنية أو الموضوعية للبحث تقتضى ضرورة مقارنة المواقف المختلفة المؤثرة إن سلبا أو ايجابا على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر فى ضوء الظروف الداخلية والمنافسة البريطانية.

٣ - المنهج الوصفى التحليلى والذى أكد أن السرد التاريخى لاقيمة له إن لم يصحبه التحليل والتعليل لكافة الوقائع محاولة من جانبى للإجابة عن التساؤلات الأربعة التى تدور فى ذهن الباحث وهى. ماذا حدث، ولماذا حدث وكيف وما الذى ترتب على ما حدث؟

وقد قسم هذا البحث إلى فصل تمهيدى، وثلاثة أبواب تضم اثنى عشر فصلا، ثم خاتمة لنتائج البحث، ثم ثبتا بالمصادر والمراجع.

ويطرح الفصل التمهيدي للبحث الملامح الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه مصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنطلقات هذا الفصل التمهيدي تعذر الفصل فى هذه المرحلة المبكرة بين مايمكن أن نسميه سياسة أميركية نحو الشرق الأوسط وبين سياسة أميركية متميزة خاصة بمصر. ويحلل الفصل الاطار العام لاتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط في جوانبها الثقافية والتجارية بالمنطقة عموما، ثم اهتماماتها الدبلوماسية والقنصلية بمصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كما يبرز سمات تلك السياسة خلال الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، ويحلل الفصل الاهتمامات الاستراتيجية الأميركية بمنطقة الشرق الأوسط وبمصر كمسرح للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وتقديراتها لمستقبل الوجود البريطانى بمصر خلال تلك الفترة الدقيقة من تاريخ المنطقة وتاريخ مصر المعاصر.

ويتناول الباب الأول من البحث اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو مقسم لأربعة فصول، يعالج الأول مكانة مصر في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مما يتطلب تقييما لاتجاهات السياسة الخارجية الأميركية الدولية والإقليمية لوضع علاقاتها بمصر في إطارها الصحيح، فعالج الفصل نظرة إدارة الرئيس ترومان لمشكلات الحرب الباردة، ونشوء سياسة الاحتواء والأحلاف فيما عرف باسم (مبدأ ترومان) وبزوغ مناخ المواجهة والحرب الباردة ثم حلل الفصل تطبيقات هذه النظرة على الشرق الأوسط عموما وعلى مصر خاصة ولاسيما في إطار تشاور الولايات المتحدة مع بريطانيا وبلورتها نظرية للدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط وتحديد دور متميز لمصر في هذا النظام في شكل مبادرات ومقترحات محددة قدمت لحكومة مصر قبل الثورة.

ويتناول الفصل الثاني موقف السياسة الخارجية الأميركية من النزاع المصري الانجليزي قبل ثورة ١٩٥٢ من منطلق محاولتها وسعيها الدؤوب لأن تجد لنفسها موقعا في ذلك النزاع بهدف دفع مصر إلى دائرة الاستراتيجية الدفاعية الأميركية لتكوين أحلاف عسكرية في الشرق الأوسط تطبيقا لسياسة الاحتواء للمد الشيوعي. وقد حلل هذا الفصل عدة مراحل متعاقبة لهذا الدور الأميركي وهي دور الدبلوماسية الأميركية خلال مفاوضات صدقي بيفين عام ١٩٤٦، ثم خلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن في ظل وزارة النقراشي والدور النشط للولايات المتحدة عام ١٩٤٩ لعقد اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل (وهو ما سيكون موضوع فصل مستقل) ثم مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها لمصر كمحاولة لحل النزاع الثنائي بين مصر وبريطانيا في إطار دولي متعدد الأطراف. ويحدد هذا الفصل تحليل منطلقات الدور الأميركي وحدوده وتفاعلاته واتصالاته بمصر والمملكة المتحدة لمحاولة التوسط لتسوية النزاع بينهما.

أما الفصل الثالث فيعرض لدور أميركي هام في اتجاهاته نحو تطورات الأحداث في الشرق الأوسط وتأثيرها على مصر بشكل خاص وذلك هو الموقف الأميركي تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الإسرائيلية وكان تحليل هذا الموقف من خلال استعراض عام للموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ثم تفاعلات الدبلوماسية الأميركية مع تطورات الموقف بين مصر وإسرائيل بعد قرار التقسيم في الأمم المتحدة حتى نشوب حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ثم طبيعة الدور الذي لعبته الدبلوماسية الأميركية الأميركية بين مصر وإسرائيل في مفاوضات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩ ومدى تأثيرها في التوصل إلى صياغتها وبنودها وما خلفته على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر فيما بعد.

ويحلل الفصل الرابع وجهات النظر الأميركية تجاه الأوضاع الداخلية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال وثائق أميركية منشورة وغير منشورة خاصة قراءة السياسة الأميركية لنذر الثورة في مصر والمتابعة الدقيقة للأحداث المبكرة للثورة قبل وقوعها بعدة سنوات ولاسيما مظاهر التذمر والسخط داخل الجيش المصري وتتبعها لتدهور العلاقات المصرية الإنجليزية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما وقع من أحداث هامة مثل أزمة انتخابات نادي الضباط وحريق القاهرة واضطرابات منطقة القناة والأزمات الوزارية المتلاحقة، كل ذلك من زاوية التقديرات الأميركية والرؤية الأميركية لهذه الأحداث الهامة ثم من زاوية توقعاتها لحدوث ثورة يوليو ١٩٥٢ في ضوء تقييمها للأوضاع الداخلية خاصة في الأسابيع الأخيرة السابقة على قيام الثورة وذلك في ضوء الوثائق الجديدة التي تنشر لأول مرة بعد الإفراج عنها عام ١٩٨٤.

ويضم الباب الثانى أربعة فصول موضوعها الموقف الأمريكى نحو نظام الحكم الجديد فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٥، ويعرض الفصل الخامس للتقييم الأمريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى أربعة موضوعات هى : طبيعة ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش، كيف تأثرت بها وكيف تلقىتها الخارجية الأمريكية من خلال برقيات سفارتها بالقاهرة، وكيف تحركت السفارة الأمريكية بعد قيام الثورة ، واتصلت بضباط الحركة، ومن هم أطراف الاتصالات وهدفها ومضمونها، كما يعرض الفصل لمضمون التقارير الأولى للسفارة الأمريكية بالقاهرة لتفاعلات الثورة وتحليل الخارجية الأمريكية لاتجاهات الضباط داخليا وخارجيا كما يطرح الفصل تقييم الخارجية الأمريكية للقوى السياسية فى مصر (الإخوان والوفد والشيوعيين والأقباط) ثم تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة من ناحية وبين مجلس قيادة الثورة والقوى السياسية المعارضة من ناحية أخرى، وتقدير آثار هذا الصراع.

ويبرز الفصل السادس أبعاد الدور النشط المؤثر الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية فى المفاوضات المصرية البريطانية حول السودان وقاعدة قناة السويس سواء الإطار العام والأهداف والمقومات من هذا الدور أم فى إطار علاقاتها النامية مع نظام الحكم الجديد. ويعرض الفصل خطوط التحرك الأمريكى تجاه مصر والمشاورات الأمريكية البريطانية والجهود الأمريكية لتسوية مسألة السودان ثم الجهود الأمريكية فى المفاوضات لتسوية مشكلة الجلاء عن قاعدة قناة السويس، ويستعرض الفصل مشاورات السفارة الأمريكية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة خاصة مشاورات عبدالناصر - كافر فى صياغة بنود الإتفاقية، ويختتم الفصل بتقييم لرد الفعل الأمريكى لنتائج توقيع الإتفاقية وتأثيرها على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

ويحلل الفصل السابع الاتجاهات الأمريكية نحو تسليح الجيش المصرى فى ظل مصر الثورة ما بين عام ١٩٥٢ حتى أواخر ١٩٥٤ ويتطرق للاتصالات بين رجال الثورة والسفارة الأمريكية والخارجية الأمريكية لطلب السلاح، ثم يرصد الفصل المواقف المتعارضة داخل الإدارة الأمريكية نحو هذا الطلب فى مواقف الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع وموقف الرئيس ايزنهاور من هذا الطلب ثم موقف الكونجرس والعناصر الموالية لاسرائيل وتأثيرها على قرار التسليح الأمريكى لمصر هذا بالإضافة إلى العامل البريطانى الذى كان ضمن القوى المعارضة لتسليح مصر ، ويختتم الفصل بما أنتهت إليه هذه السياسة الأمريكية من تطور بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤ والشروط الأمريكية لتسليح مصر وتأثيرها على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر فى مطلع عام ١٩٥٥.

ويرصد الفصل الثامن مظاهر التحول فى اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر ونقاط الصدام بين السياستين الأمريكية والمصرية خلال عامى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وذلك من خلال تحليل سياسة الأحلاف الأمريكية ونظام الحزام الشمالى الذى تمخض عن حلف بغداد والمواجهة بين سياسة الأحلاف الأمريكية وسياسة الحياد الإيجابى التى انتهجتها مصر خاصة بعد حادث العدوان الإسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ واشتراك مصر فى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ وتسويق الولايات المتحدة فى تزويد مصر بالسلاح حتى صيف عام ١٩٥٥ حين عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ ويحلل الفصل - من خلال تقارير السفارات الأمريكية فى الشرق الأوسط وغيره ومن خلال محاضر الكونجرس - ردود فعل هذا التطور الهام الذى يمثل إحدى نقاط الذروة فى الافتراق والمواجهة بين السياستين الأمريكية والمصرية فى هذه الفترة.

ويعالج الباب الثالث فى فصول أربعة التغيير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ، يستعرض الفصل التاسع الموقف الأمريكى من النزاع المصرى الإسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ويتناول الاتصالات الأميركية المبكرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة لاستكشاف نواياهم واستعدادهم لعقد صلح مع إسرائيل ثم يلقى الضوء على الاتصالات الأميركية الإسرائيلية وخلق قنوات اتصال بين مصر وإسرائيل ، ويحلل الموقف الأمريكى المشكلات القائمة بين مصر وإسرائيل خاصة مشكلات إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام إسرائيل ومشكلات حوادث الحدود خاصة العدوان الإسرائيلى على غزة فى مطلع عام ١٩٥٥ ، كما يلقى الفصل الضوء على الجهود السرية الأميركية فيما عرف باسم الخطة (ألفا) والمهمة السرية لروبرت اندرسون مبعوث أيزنهاور للوساطة بين عبد الناصر وبين جوريون والنهائية التى انتهت إليها هذه الوساطة السرية وأسباب فشلها فى مطلع عام ١٩٥٦ وتأثيرها على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر فى النصف الأول من عام ١٩٥٦ حتى سحب قرار عرض تمويل السد العالى ومبرراته وسياقه السياسى.

أما الفصل العاشر فيستعرض الموقف الأمريكى من تمويل مشروع السد العالى ويطرح بدايات الاهتمام الأمريكى بالمشروع فى عهد الثورة ، والسياق السياسى الذى اتخذ فيه قرار الإدارة الأميركية بعرض تمويل مشروع السد العالى ، وموقفها من مفاوضات تمويل المشروع وذلك فى مقابل موقف الكونجرس المعارض لمبدأ سياسة تمويل المشروع ، كما يحاول الفصل تقصى أسباب عرض التمويل ثم الأسباب التى ساقتها الإدارة والمبررات التى ناقشها الكونجرس ، ويعتمد هذا الفصل على الشهادات والمقابلات المسجلة للمعاصرين من المستشارين والسياسيين وأعضاء الكونجرس فى مجموعة التاريخ الشفوى لدالاس التى تكشف جوانب كثيرة من الموقف الأمريكى تجاه تمويل مشروع السد العالى ذلك الموقف الذى كان من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر خلال أزمة حرب السويس ١٩٥٦.

ويتناول الفصل الحادى عشر رد فعل قرار تأميم شركة قناة اسويس على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر سواء فى إطار الكونجرس أم الإدارة ، وموقف الإدارة من احتمالات استخدام القوة بواسطة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر والمشاورات الثلاثية الأميركية البريطانية الفرنسية التى جرت فى لندن وواشنطن وباريس من خلال نصوص التقارير ومحاضر الاجتماعات السرية ودور الدبلوماسية الأميركية ودالاس وايزنهاور فى هذه الفترة سواء فى مؤتمري لندن الأول والثانى أم فى مجلس الأمن ، وقد استمدت مادة هذا الفصل بصفة خاصة من الأوراق السرية الخاصة بايزنهاور وأوراق دالاس الخاصة وشهادات المعاصرين لأزمة السويس المسجلة والمحفوظة ، وكذلك من خلال رسائل ايزنهاور السرية إلى ايدن.

أما الفصل الثانى عشر والأخير فيلقى الضوء على خصائص الموقف الأمريكى تجاه العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ويطرح الفصل التقييم الأولى للمخبرات المركزية الأميركية لابعاد العدوان وتقديرات الإدارة الأميركية وردود فعلها والخلافات الأميركية وردود فعلها والخلافات الأميركية البريطانية والفرنسية والدور الأمريكى فى الأمم المتحدة وتحركها الدبلوماسى ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ثم الموقف الأمريكى لمعالجة آثار العدوان . ويخلص الفصل إلى تقييم الموقف الأمريكى من حرب السويس فى ضوء دراسة خاصة سمح للباحث بالإطلاع عليها أعدها القسم التاريخى بوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٨ من حيث تأثير الحرب على التفكير الاستراتيجى الأمريكى حيال الشرق الأوسط وبزوغ مبدأ ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ ليبدأ عقد جديد من اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر لا يختلف فى الشكل أو الجوهر أو الهدف عن العقد السابق عليه.

ويختتم الباحث دراسته بخاتمة تلخص النتائج العامة والخاصة التي توصل اليها من تحليله لاتجاهات السياسة الخارجية الأميركية خلال هذا العقد الحافل بالتطورات واحتمالات الصداقة ومظاهر المواجهة بين السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الخارجية المصرية.

لقد بدأت رحلة الباحث مع بحثه منذ صيف عام ١٩٨٢ حين تيقن من ضرورة إعادة كتابة هذه المرحلة الهامة من مراحل تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر بعد أن أطلع على وثائقها الأصلية.

وطوال هذه الرحلة التي لم تكن قصيرة أو هينة خلال سنوات خمس ما بين نيويورك وواشنطن ونيوجيرسى وكانزاس ولندن والقاهرة تابع الباحث إعداد المادة العلمية، وفحص وثائقها وتقاريرها وثيقة وثيقة وتقريراً تقريراً.

ولا شك أن هذا البحث مدين للمساعدة القيمة من المسئولين في الأرشيف القومى الأمريكى بواشنطن وأمناء مكتبات دوايت ايزنهاور وهارى ترومان كذلك أمناء مكتبة جامعة برنستون بنيوجيرسى ومركز السجلات القومية فى واشنطن ومكتبة الكونجرس الأمريكى ومكتبة مخطوطات المحاضر المسجلة من مجموعة التاريخ الشفوى لدالاس بجامعة برنستون، وأمناء مكتبة داج همرشولد بالأمم المتحدة فى نيويورك والمكتبة العامة فى مدينة نيويورك ومكتبة معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا بنيويورك، كما يدين الباحث بالعرفان بالجميل لمسؤولى دار المحفوظات العامة فى لندن وكذلك المسئولين بوزارة الخارجية الأميركية ، فبدون السماح للباحث بالإطلاع على مجموعة الوثائق السرية غير المسموح بالإطلاع عليها حتى الآن إلا بأذن خاص بموجب قانون حرية الإعلام الذى أتيح للباحث على مرحلتين ، مرة فى أغسطس ١٩٨٦ ومرة ثانية فى مارس ١٩٨٧ ، بدون هذه المعرفة التاريخية من خلال الوثائق السرية ما قدر لهذا البحث أن يرى النور.

واننى اذا أسجل بكل العرفان والتقدير امتنانى العميق للعون الصادق والمشورة السديدة والرأى الراجح الذى قدمه لى كثيرون يجلون عن الحصر، من علماء التاريخ والسياسة والعلاقات الدولية، ومن سياسيين ودبلوماسيين وكتاب معاصرين ومخضرمين، مصريين وغير مصريين، لاتوجه بشكر خاص لاصدقاء أوفياء لولا وفائهم وحشهم لى - إلى درجة الاصرار - على اخراج هذا العمل - ما استطعت أن أقدم هذا الجهد العلمى الذى لا أبغى من ورائه الا قول الحق والانتصار للحقيقة من أجل مصر وابنائها المخلصين.

وعلى الله قصد السبيل

د. رضا شحاته

القاهرة

١٩٩٥

● فصل تمهيدى

- ملامح السياسة الخارجية الأميركية
تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة
حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية

ملاح السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية

يمكننا أن نحدد عام ١٨٣٢ كبداية للسياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط ، فقبل هذا التاريخ ، لم يكن من الممكن تبين أى ملامح فى مجال السياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط لإنشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الخاصة من ناحية ، ولتثبيت قواعد علاقاتها بأوروبا من ناحية أخرى ، هذا بالإضافة إلى أن المصالح الأميركية فى الشرق الأوسط ، لم تكن لتخلق هذا التاريخ اهتماماً خاصاً بالمنطقة لدى السياسة الأميركية^(١).

والواقع أنه من المتعذر الفصل فى هذه المرحلة التاريخية ، وهى تمتد من العقد الثالث للقرن التاسع عشر (١٨٣٢) حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) بين ما يمكن أن نسميه سياسة أميركية نحو الشرق الأوسط وبين سياسة أميركية خاصة بمصر . والقول أن إرهابات الاهتمامات الأميركية فى الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر خاصة بدأت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة كأحدى القوتين العظميين قول صحيح إلى حد ما ولكنها لم تعمق جذورها وتصبح واضحة المعالم إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وفى عهد الإدارة الأولى للرئيس دوايت ايزنهاور بين عام ١٩٥٣ - ١٩٥٦ .

واستقراء حركة السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط ومصر يجعلنا نستنتج أنها لم تبدأ بصفة نشطة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ويرجع هذا التأخر فى اضطلاع الولايات المتحدة بدورها إلى أنها لم تصبح قوة عالمية كبرى مؤثرة فى أحداث العالم والشرق الأوسط إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا بالإضافة إلى أنها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام ، اتبعت سياسة وصفت بالانعزالية عن العالم خارج نصف الكرة الغربى ، فضلا عن أن العالم العربى ، كان فى معظمه خاضعا لحكم استعماري يتجسد فى السيطرة البريطانية والفرنسية.

كانت كل المعاملات الرسمية الخاصة بالمنطقة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تتم إما فى القسطنطينية حتى عام ١٩١٨ أو فى لندن وباريس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بل وحتى بعد ذلك فى حالات كثيرة. (٢) .

(١) حول تطور السياسة الأميركية فى الوطن العربى ، انظر بكر مصباح قنيره . التطور الاستراتيجى للسياسة الأميركية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٢ ١٩٨٥ ص ١٠٠ - ١٠٥ . (ضمن مجموعة مقالات باسم السياسة الأميركية والعرب)، سلسلة كتب المستقبل العربى رقم ٢ .

(٢) Stevens, Georgiana, (ed.) The United States and the Middle East, Englewood Cliffs, (N.D. Prentice Hall, Inc., 1964) P. 1

وبرغم ذلك فإن الصلات الثقافية والتعليمية الأميركية وتأثيرها على العالم العربي لم تنقطع (١) فالبعثات التبشيرية الأميركية قبل الحرب العالمية الثانية كانت تفتتح وبشكل مضطرب مدارسها في مختلف أنحاء سوريا ومصر ، ففي سوريا جاءت ذروة عملها التعليمي عام ١٨٦٦ حين أسست الكلية السورية البروتستانتية التي أصبحت الجامعة الأميركية فيما بعد . وقد كتب جورج انطونيوس «أنه عندما تقدر اسهامات الكلية البروتستانتية السورية في نشر المعرفة والتأثير الذي أحدثته في الآداب والفنون والعلوم ، وما حققه خريجوها ، فإن الانصاف يقتضى القول أن تأثيرها على النهضة العربية ولاسيما في مراحلها الأولى كان يفوق أى مؤسسة أخرى» (٢) .

وقد كانت مطابع البعثات التبشيرية البروتستانتية الأميركية هي الثانية بعد المحاولة الأولى التي أدخلها بونابرت في مصر خلال حملته الفرنسية على الشرق في فجر القرن التاسع عشر ١٧٩٨ بإستقدام أول مطبعة حديثة إلى العالم العربي، فقد انتقلت مطبعة البعثة الأميركية من مالطا إلى بيروت عام ١٨٣٥ ، وكما يرى «فيليب حتى» فهذه المطبعة كانت أبرز المطابع باللغة العربية في غرب آسيا (٣) .

ولم يكن التأثير الثقافي الأميركي في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأقل منه في سوريا ، فقد أسست العديد من المدارس الأميركية تحت رعاية الهيئة الأميركية للبعثات التبشيرية American Board of Missions ، وقد أفتتحت أولى هذه المدارس الأميركية في القاهرة عام ١٨٥٥ . وخلال السنوات العشر التالية تبعثها مدارس أخرى في الاسكندرية والفيوم وقوص والمنصورة ، وبحلول عام ١٨٨١ لم يكن في مصر أقل من ٢٨ مدرسة تعمل تحت رعاية الهيئة الأميركية ، وكانت كلها مجانية وأهتمت بالحركة الثقافية والعملية التعليمية ، كما أسست الجامعة الأميركية في القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ١٩١٩ (٤) .

لكن البدايات الأولى للعلاقات الأميركية مع مصر تعود إلى ما قبل دخول النشاط الثقافي والتعليمي الأميركي في مصر ، فلقد كان للولايات المتحدة صلات بمصر من خلال تجارتها مع الامبراطورية العثمانية تعود إلى عام ١٧٨٥ (٥) .

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي استعان بمجموعة من الخبراء من الولايات المتحدة الأميركية وذلك في مجال الزراعة وخاصة عندما أدخل زراعة القطن طويل التيلة ، كما جلب محمد علي عام ١٨٢٨ الأرز من الولايات المتحدة وفي أواخر عام ١٨٣٤ كان للولايات المتحدة في البلاد التي يحكمها محمد علي وكالات في الاسكندرية والقاهرة ودمياط في القطر المصري وبالقدس ويافا وعكا في فلسطين بصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب في سوريا (٦) .

1- Antonius, George, The Arab Awakening, (London, Hamish Hamilton 1961) pp. 42-43

2- Ibid P. 43.

3- Hitti, philip, History of the Arabs, (new York, McMillan, Co., 1951) pp. 745-47.

4- McCoon. J.C, Egypt as it is, New York, Dodd, Mead & Co. 1882) pp. 222-223.

5- Leland, J. Gordon, American Relations with Turkey, (philadelphia University of pennsylvania press) 1932, pp 8, 41-44.

(٦) أحمد أحمد الحته : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر ، مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية مارس ١٩٥٣ العدد الأول السنة الأولى مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة ١٩٥٣ ص ٦٠. وعندما اتسعت الأقاليم التي يحكمها محمد علي دعا رئيس الولايات المتحدة إلى تعيين وليام ب هودجسون Willion B. Hodgson المترجم بالسفارة الأميركية في القسطنطينية مندوبا خاص في مصر لإقامة علاقات تجارية مع محمد علي منفصلة عن العلاقات مع الباب العالي وقد بدأت مهمة هودجسون عام ١٨٣٣ بعد أن تلقى من وزير الخارجية الأميركية تعليمات مفصلة عن بعثته، وقد وصل الاسكندرية في ٢٤ أغسطس ١٨٣٤ قائما من القسطنطينية في ٧ يوليو من نفس العام ، وقد رحب محمد علي بمهمة هودجسون وأتاح له زيارة أهم المراكز الصناعية في القطر وقد وصل «هودجسون» إلى واشنطن وقدم تقريره إلى وزير الخارجية في ٢ مارس ١٨٣٥ وشرح الأوضاع الاقتصادية في مصر وأوضاع القناصل وأفضل الوسائل لإقامة علاقات تجارية بين مصر والولايات المتحدة وقد اقترح =

كما أن نظام الامتيازات في الامبراطورية العثمانية امتد إلى الولايات المتحدة على أساس الدولة الأولى بالرعاية عام ١٨٢٠. والواقع أنه بعد قيام الجمهورية الأميركية فقد أوفدت وزارة الخارجية الأميركية عدداً من العملاء السريين إلى تركيا لاستكشاف امكانيات عقد اتفاقية تجارية مع تركيا ^(١) حتى تمكنت من عقد إتفاقية في ٧ مايو ١٨٢٠ حصلت الولايات المتحدة بموجبها على شروط الدولة الأولى بالرعاية في أرجاء الامبراطورية العثمانية ومن بينها مصر مثل حق إنشاء القنصليات والمرور في البحر الأسود، المشاركة في مزايا نظام الامتيازات، ثم سمحت الإمبراطورية العثمانية للولايات المتحدة بإنشاء وكالة قنصلية لها في مصر في ١٢ يناير ١٨٣٢ عين وكيلها الممثل الأميركي في القسطنطينية وكان تاجرا إنجليزيا هو جون جليدون John Gliddon كوكيل قنصلي للولايات المتحدة بمدينة الإسكندرية، وقد واجه منافسة عنيفة من القنصلين البريطانيين والفرنسيين ^(٢) ثم رفعت الوكالة القنصلية إلى مرتبة القنصلية الكاملة عام ١٨٣٥ ^(٣).

وبعد وفاته عام ١٨٤٤، حل محله اسكندر تود Alexander Todd، وفي ٢٤ فبراير ١٨٤٩ وصل دانييل ماكولي Daniel S. Macauley أول قنصل عام للولايات المتحدة في مصر ^(٤). وقد تعدد قناصل الولايات المتحدة منذ هذا التاريخ ^(٥) وقد بذلوا جهودا لا بأس بها لتنمية العلاقات التجارية بين البلدين، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة حتى عام ١٨٥٣ ظلت دون سفينة تجارية واحدة في السنة بين السفن التي تدخل الاسكندرية وتغادرها، ويتضح لنا ذلك من الرسالة التي أرسلها ريتشارد جونز Richard Jones القنصل العام الأميركي في مصر إلى وزير خارجية بلاده ^(٦).

وفي عام ١٨٧٣ أعلن بيردزلي Beardsley القنصل العام الأميركي في مصر في رسالة إلى وزير الخارجية وجود إمكانيات لتوسيع التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة ^(٧).

=هودجسون، ضرورة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة في الاسكندرية - انظر احمد الحته - نفس المرجع ص ٧٢ - وانظر أيضا :

Special Missions Instructions, Vol I inst no. 1 to W.B. Hodgson, October 10, 1830.

وكذلك Diplomatic Despatches, Turkey في وثائق وزارة الخارجية الأميركية 1830-1906 المنشورة، خاصة رسالة هودجسون في ٢ مارس ١٨٣٥ ولا تحمل رقما خاصا.

1- Wright, L.C., United States Policy toward Egypt, (1830 - 1914) p.13.

أطروحه دكتوراه غير منشورة (١٩٥٣) - مكتبة جامعة كولومبيا - نيويورك.

2- Ibid, pp. 20-22.

3- Ibid, idem.

(٤) احمد الحته ، المرجع السابق ص ٧٠.

(٥) حول الأنشطة القنصلية في مصر منذ البدايات الأولى (١٨٣٥) انظر :

Serpell, David, R. "American Consular activities in Egypt 1849-1863, Journal of Modern History, (September 1939). no 3. pp. 244-45".

وخاصة أنشطة القنصل ماكولي McCauley وأدوين دي ليون Edwin de leon. Ibid pp. 356 - 63.

6- American Archives from the U.S. Consul General, Alexandria 1-6-1853, Richard Jones, Consular Despatches, Egypt, 1835 - 1906.

7- Ibid 30-4-1873.

(٧) وكان نمو التجارة بين البلدين يزداد ببطء لكن التجارة أضمحلت نتيجة نشوب الحرب الأهلية ، ولكن يعزى عدم رواج التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر إلى سببين هما (تشابه الحاصلات الأساسية بينهما (القطن - الحبوب - السكر) وعدم وجود مواصلات مباشرة ومنظمة بينهما - انظر : احمد الحته المرجع السابق ص ٧٢ - ٨ ، وانظر كذلك Wright, L.C. op. Cit. pp. 55, 159 حول تأثير الحرب الأهلية الأميركية (منذ ١٨٦١) على نمو التجارة بين مصر والولايات المتحدة.

وقد ساهمت الولايات المتحدة في إنشاء نظام المحاكم المختلطة في مصر عام ١٨٧٥، وقد حصلت على مقعد في محكمة الإستئناف عام ١٨٧٦^(١) كما توجه لمصر عدد غير قليل من المبشرين الأميركيين الذين بدأ وصولهم إلى مصر منذ عام ١٨٥٤ وبحلول عام ١٨٧٩ كان عددهم قد بلغ ٢٢ مبشرا^(٢).

ومن الصلات الأميركية المعروفة بمصر في ذلك الوقت استخدام أكثر من خمسين ضابط أميركي معظمهم من قدامى المحاربين في الجيش الكونفدرالي الأميركي في خدمة الخديو إسماعيل وخلفائه من بعده^(٣).

ومن التطورات التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأسفرت عن نوع من التوتر في العلاقات بين البلدين إيفاد والى مصر سعيد باشا لآل ومبائتين من الأفراد السودانيين في القوات المصرية إلى الإمبراطورية الفرنسية عام ١٨٦٢ لاستخدامهم في القتال في المكسيك^(٤).

وعلى ذلك يمكن القول أنه لم يكن للولايات المتحدة نشاط كبير في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اقتصر على المبادرات الفردية في المجالات التجارية والتعليمية والدينية والخيرية وكانت مهمة ممثل وزارة الخارجية هي أساسا حماية المصالح الخاصة من مؤسسات خيرية وطبية وتعليمية أميركية في مصر^(٥).

لقد كان الدور الأميركي في مصر خلال هذه الفترة محدودا لدرجة أن أول ممثل للولايات المتحدة كان من جنسية بريطانية ولم يتول مواطن أميركي منصب القنصل العام إلا عام ١٨٤٨. وفي حفل الافتتاح لقناة السويس ١٨٦٩ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم يكن لها تمثيل رسمي وكان استخدام الولايات المتحدة للقناة فيما بعد يمثل جزءا محدودا من العبور الكلي في القناة، بل أن عدم توقيع الولايات المتحدة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التي أنشأت المكانة الدولية للقناة، إنما يدل على الدور المحدود الذي كانت القناة تلعبه في السياسة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت^(٦).

1- Ibid pp. 99 - 108.

2- Ibid pp. 162-164.

(٣) من الضباط الأميركيين الذين استخدمهم الخديوي إسماعيل الكولونيل ستون Stone وهو ضابط أميركي على جانب كبير من الكفاءة والخبرة، غادر الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية وعرض على الخديو إسماعيل خدماته فالحقه بالجيش وعهد إليه ١٨٧٠ برئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصري وأنعم عليه برتبة اللواء فصار يعرف بالجنرال استون باشا - أنظر عبد الرحمن الراقعي عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٤٨ ج ١ ط ٢ ص ١٨٠ وأنظر أيضا Crabites, Pierre, Americans in the Egyptian Army (London, George Rout ledge & Sons Ltd) 1938.

4- Wright, op. cit. pp. 58-61.

(٤) كانت المكسيك جمهورية تتخللها الفتن والثورات وكان يتولى رئاستها ١٨٦١ مسيو جواريز Juarez فقامت الفتن ضده بهدف إسقاطه وانتزاع السلطة من يده، وقد صادفت هذه الحركة هوى في نفس الامبراطور نابليون الثالث فأراد أن يعضدها وتترع بما لحق الرعايا الأوروبيين من الحرب الأهلية من مضار وطالب الحكومة المكسيكية بتعويض الخسائر فلما رفضت ألح عليها إنجلترا وأسبانيا إلا أن هاتين الدولتين رفضتا أيديهما من المسألة ولكن نابليون الثالث جرد حملة على المكسيك استتجد خلالها بصديقه سعيد الذي أمده بكتيبة من الجنود السودانيين عددهم ١٢٠٠ مقاتل يقومهم البكباشي جيرة الله محمد السوداني والصاغ محمد أفندي الماس، ولكن رغم البلاء الحسن للقوة المصرية إلا أن الغلبة كانت لثوار المكسيك وقد فنى معظم رجال الحملة المصرية وبقي منهم عدد قليل عادوا إلى مصر في عهد الخديو إسماعيل - أنظر عبد الرحمن الراقعي عصر إسماعيل - المرجع السابق ص ٢٨ - ٢٩.

5- Meyer, Gail, E. Egypt and the United States, The Formative Years, (Associated University Presses, N.J.) 1980 p.35.

أنظر كذلك United States foregin Relations 1937, 1954, vol II pp. 660-662 وتحتوى على قائمة بهذه المؤسسات

(٦) أنظر عن حركة عبور السفن الأميركية في قناة السويس من ١٨٨٢ حتى ١٩١٢ في :

Wilson, A.T, The Suez Canal its past, present and future 2 nd edition (London 1939, Oxford University Press). pp. 135-136.

وخلال الحرب العالمية الأولى كان رد الفعل الأميركي للمطالب الوطنية المصرية التي كانت تدعو لإيفاد وفد الى مؤتمر باريس للسلام لطرح قضية مصر من أجل الاستقلال متمثلا في إصدار بيان يتسم بالحذر من القنصل الأميركي في القاهرة إلى المندوب السامي البريطاني في مصر في الثاني والعشرين من ابريل ١٩١٩ يقول فيه: إننى بهذه المناسبة أود القول أن الرئيس والشعب الأميركي يكن كل العطف للآمال المشروعة للشعب المصري من أجل قدر أكبر من الحكم الذاتي لكنهما يأسفان لأي محاولة لتحقيق هذه الآمال باللجوء إلى العنف^(١).

وكانت آمال المصريين الوطنيين شأنهم شأن آمال العرب تتوقع مساندة الولايات المتحدة التي تخلت مؤقتا عن الموقف الانعزالي ولكن سرعان ما تلاشت الآمال المعلقة على النقاط الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون^(٢) Woodrow Wilson في يناير ١٩١٨ وعادت الولايات المتحدة إلى السياسة الانعزالية أو عدم التدخل التي اعتبرت مصر بموجبها جزء من الامبراطورية البريطانية، وفي أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعطى مصر استقلالا منقوصا اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة بشرط الحفاظ على حقوقها الموجودة في مصر من قبل ورفع تمثيل الولايات المتحدة إلى مفوضية^(٣).

وفيما عدا ذلك ظلت الولايات المتحدة حريصة على عدم التدخل خلال فترة ما بين الحربين فيما تعتبره الشؤون الداخلية البريطانية فالسياسة الانعزالية ما بين الحربين حددت من أي اتصالات ذات معنى مع الشعب المصري وشعوب المنطقة بوجه عام^(٤).

وبشكل عام فقد ظلت المصالح الأميركية في أساسها في مصر ثقافية بمدارسها التبشيرية وبالجامعة الأميركية في القاهرة وبعض بعثات التنقيب عن الآثار، إلا أنه مع الاستقلال الاسمي لمصر عام ١٩٢٢ طلب مؤيدو الأنشطة التبشيرية في الولايات المتحدة من الخارجية الأميركية وضع ضمانات قانونية لحماية انشطتهم وقد استجابت الخارجية الاميركية لطلباتهم من خلال التعاون مع وزارة الخارجية البريطانية. ورغم تعاظم الشعور الوطني في مصر خلال سنى ما بين الحربين فإن المصالح الأميركية لم تستشعر مدى قوة هذا الشعور الوطني وظل الممثلون الدبلوماسيون الأميركيون بعيدين عن الجهود المصرية لتخليص مصر من الاستعمار البريطاني وكان جل اهتمامهم حماية المصالح الاميركية، وفي عام ١٩٣٧ وافقت الولايات المتحدة على الاشتراك مع الدول الأوربية التي اجتمعت في مؤتمر «مونتر» على إلغاء حقوق الامتيازات في مصر^(٥).

1- U.S.F.R., 1919 Vol II, U. S. govt. Washington 1934. p. 204.

وانظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : نشر مؤسسة الأهرام مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة - بدون تاريخ ص ٤٠٧ حول استجابة الولايات المتحدة لطلب بريطانيا الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وقد ورد نص طلب الاعتراف في الوثيقة المرقمة تحت (٢٥) في ملحق الوثائق من بركة اللنبى إلى كيرزون في ٢٦ مارس ١٩١٩ بنفس المصدر .

2- Polk, R. William, The United States and the Arab World 3 rd ed. (Harvard University Press) 1975 p. 364.

Denovo, A. John, American Interests and policies in the Middle East. (1900- 1939, the University of Minnesota Press) p. 366-367.

وانظر أيضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ - المرجع السابق ص ٤٠٨.

3- Meyer, op. cit. p. 36.

(٤) حول الملامح الرئيسية للسياسة الأميركية في البلاد العربية بين الحربين التي دارت حول النشاط الثقافي والاقتصادي في مجال الاستثمارات النفطية ثم بداية الاهتمام بقضية فلسطين ، انظر : خيرية قاسمية تحت عنوان «الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين» الفصل الاول من مجموعة مقالات باسم السياسة الأميركية والعرب «مرجع سابق» ص ١٥-٣٦.

5- Bryson, Thomas, A, American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975, A Survey (The Scarecrow Press inc.) Metuchen N.J., 1977) p. 110.

وقد ظلت اهتمامات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر قبل الحرب العالمية الثانية ذات طبيعة ثانوية تعكس المستوى المنخفض للعلاقات بين البلدين، وكان مرد ذلك إلى السيطرة البريطانية في مصر حتى أواخر الثلاثينات وكان هذا الوضع مقبولا كعامل ثابت في السياسة الخارجية الأميركية فقد أيدت الحكومة الأميركية اتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا.

على ان عام ١٩٣٧ كان يمثل نقطة تحول بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر حيث اتجهت بشكل واضح للتنافس مع بريطانيا حين بدأت عملية بطيئة وغير مباشرة بتكوين صلات أوثق مع القاهرة بقصد ابراز وتقديم صورة طيبة للولايات المتحدة بالدعوة لالغاء سياسة الامتيازات وانتهاج سياسة المساواة دون أن تمر بالطريق البريطاني بهدف دفع مصر للتعامل المباشر مع الولايات المتحدة والواردات الأميركية. ويمكن أن نميز ملامح السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط عامة ومصر بصفة خاصة بثلاثة ملامح رئيسية هي: سياسة الباب المفتوح، ومبدأ حسن الجوار ومحاولة تقليص النفوذ التقليدي لكل من بريطانيا وفرنسا في العالم العربي (١).

الا أن المشاركة الأميركية المباشرة في المسائل المصرية أو في العمل السياسي داخل مصر قد اكتسبت شكلا أوضح بنشوب الحرب العالمية الثانية، ومع ان مصر كانت تعتبر حتى ذلك الوقت من مناطق النفوذ البريطاني في المقام الأول فإن الحرب ضد المحور أقحم الولايات المتحدة في خضم أحداث المنطقة للمرة الأولى فانشأت قاعدية جوية أميركية بالقرب من القاهرة (٢) وأصبحت العاصمة المصرية مركزا لعمليات التاجير والاعارة Lend Lease ولانشطة المخابرات والدعاية في المنطقة ثم تولت الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ مسئولية مشتركة مع بريطانيا عن مركز إمداد وتموين الشرق الأوسط (٣) Middle East Supply center وأنشأت في القاهرة قيادات عسكرية أميركية عرفت باسم قوات جيش الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ بهدف السيطرة والتنسيق لأنشطة الجيش الأميركي في المنطقة ولتركيز التعامل مع القوات البريطانية في الشرق الأوسط (٤). كما أنشئت في مصر خدمة مباشرة لنقل الصور بالراديو بين الولايات المتحدة ومصر لأول مرة عام ١٩٤٢ (٥).

وخلال الحرب العالمية الثانية تأكدت الأهمية الحيوية لمسرح البحر المتوسط وقناة السويس وجعلت مصر ركيزة الدفاع البريطاني بإنشاء مقر القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط في القاهرة وإنشاء قواعد عسكرية في مصر وإنشاء منصب سفير إقليمي (وزير دولة بريطاني لشؤون الشرق الأوسط) يمثل الوجود والسلطة البريطانيين المتزايدة في الشرق الأوسط، ولم تعلن مصر الحرب الا في فبراير ١٩٤٥ بعد مؤتمر يالطا وبعد توقيع اتفاقية منفصلة مع الولايات المتحدة في يناير ١٩٤٥ حول الاعارة والتاجير (٦).

1- Baram, Philip, The Department of State, in the Middle East, 1914-1945 (University of Pennsylvania Press, 1978) pp. 182-119.

2- Hurewitz, J. The Middle East Dilemmas, The Background of the United States Policy N.Y, Harper & Brothers, 1953 p. 80

3- Ibid, idem.

4- Motter, Vail, T.H., The United States Army in the world war II, The Middle East theatre, The persian Corridor aid to Russia (Washington, Dept. of the Army, 1952) p. 90.

5- Department of State Bulletin, VI may 16, 1942 p. 439.

6- Baram, philip., op. cit. pp. 183-185.

Bryson, op. cit., p. 129.

وقد اتجهت السياسة الخارجية الأميركية فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٢ إلى تركيز الوجود العسكرى والسياسى والاقتصادى فى مصر وذلك أثناء مواجهة بريطانيا للمحور غربى الأسكندرية، وكان منطق الخارجية الأميركية يقوم على أساس رؤيتها أن مصر هى مركز العالم العربى ومركزا لمسرح البحر المتوسط، كما رأت الخارجية الأميركية أن الوجود الأمريكى ضرورى لتنسيق المصالح الاقتصادية النامية المرتبطة بالحرب (القيادة الاستراتيجية للشرق الأوسط والبعثات الأميركية فى مصر والخليج الفارسى والموارد الحيوية للنفط العربى) كما أن تمركز القوات الجوية الأميركية التاسعة Ninth air force وكميات كبيرة من الدبابات الأميركية من طراز شيرمان Sherman فى مصر كان دافعا قويا لأهتمام الخارجية الأميركية بمصر مما دفعها إلى إنشاء تمثيل عسكرى خاص فى مصر على غرار «وزارة الدولة للشرق الأوسط» التى أقامتها بريطانيا فى مصر. وقد كانت أهداف السياسة الأميركية خلال الحرب هى أولا وقف تقدم دول المحور، وثانيا إبراز القوة الأميركية أمام العرب، وثالثا الحل محل الوجود العسكرى البريطانى^(١) وبشكل غير ملفت للنظر، وكان منطق الخارجية الأميركية أن الوجود العسكرى والسياسى الأمريكى من شأنه خلق الشروط اللازمة للسيطرة الاقتصادية فى نهاية الأمر^(٢).

وكانت وزارة الخارجية الأميركية تحبذ وجوداً أمريكياً قوياً فى مصر واقترحت إيفاد بعثة خاصة للشرق الأوسط برئاسة اللفتنانت كولونيل «هوسكينز» Hoskins بهدف إجراء مسح اقتصادى ولمواجهة دعاية المحور، كما كان الهدف أيضا إجراء اتصال شخصى مع القادة المحليين والمؤثرين، والترويج للدعاية الأميركية من خلال مقر القيادة فى القاهرة وكان^(٣) كيرك KirK * متحمسا لهذا الدور، فطوال عام ١٩٤٢ ظل يحث الحكومة المصرية على إيفاد وفد تجارى عال إلى واشنطن وكان فى برقيات يعرب عن الارتياح لوجود مصالح أمريكية عسكرية واقتصادية فى مصر، كما أشار «كيرك» إلى أن الصحافة المصرية موالية للأميركيين وأنها تأمل أن تؤدى اميركا دورا هاما كما ازداد توثق الصلات بين الولايات المتحدة ومصر فى نهاية عام ١٩٤٢ حيث أمكن تنفيذ الاعارة والتأجير عن طريق بريطانيا عندما افتتح السلاح الجوى الأمريكى التاسع بالقرب من القاهرة واحدا من أكبر المطارات العسكرية فى العالم خارج الولايات المتحدة

وبشكل عام فإن العلاقات مع مصر خلال الحرب على نحو ما خططت لها ونفذتها الخارجية الأميركية كانت تنمو تدريجيا، ولكن يلاحظ أن أهداف السياسة الأميركية نحو مصر لم تكن واضحة. بل أن التخطيط الأمريكى سياسيا واقتصاديا وعسكريا تجاه مصر كان يوحى بعدم أحداث تغيير فى وضع مصر او قناة السويس^(٤).

كما يمكننا أن نميز فى تلك الفترة اتجاهين فى وزارة الخارجية الأميركية بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، الاتجاه الأول هو تلاؤم المصلحة الأميركية مع الوجود البريطانى فى مصر، أما الاتجاه الثانى فهو أن يحل الوجود الأمريكى تدريجيا محل الوجود البريطانى، وإن كان النصر يبدو واضحا للاتجاه الثانى بعد الحرب العالمية الثانية.

1- Ibid p. 188.

2- Memorandum for overall american political representative in the near East assisted by high ranking officer, may 8, 1942 U.S.F.R. Vol IV 1942 p. 76.

3- Baram, Philip. op. cit p. 188.

4- Ibid, idem.

* كان «كيرك» يشغل منصب الوزير المفوض الأمريكى فى مصر فى ذلك التاريخ.

وازاء احتمالات إنتصار دول المحور فى مطلع عام ١٩٤٢ فى الشرق الأوسط أصدر البريطانيون إنذارا للملك فاروق، أيده الدبلوماسى الأمريكى فى مصر لتعيين النحاس باشا رئيسا للوزراء (٤ فبراير ١٩٤٢)^(١) ولكن سبب وقوع حادث اربعة فبراير ١٩٤٢ فى اثارة جدل كبير بين صناع السياسة الاميريكيين، فبعض المسؤولين من الخارجية الاميريكية رأوا ضرورة الاعتراض على المسلك البريطانى، بينما كانت هناك مجموعة أخرى بزعامة كيل وزارة الخارجية الاميريكية سامنار ويلز Sumner Wells ترى ضرورة تأييد البريطانيين فى مسلكهم.

كما كان موقف الخارجية الاميريكية تجاه مركز إمدادات وتموين الشرق الأوسط مختلفا عن الموقف البريطانى، فقد كانت تعارض استمرار هذا المركز الذى اعتبرته بمثابة وكالة بريطانية لتنفيذ السياسات الاقتصادية فى الشرق الأوسط. وكانت هذه الوكالة الملحقه بقيادة الشرق الأوسط البريطانية توجه اقتصاديات الشرق الأوسط لخدمة قوات الحلفاء.

وقد انضمت الولايات المتحدة - كما سبق القول - للقيادة الاستراتيجية للشرق الأوسط عام ١٩٤٢ وساعدت الجهود البريطانى على مستوى التنسيق الإقليمى إلا أنه فى الأيام الأخيرة من الحرب، بدأ الأمريكيون المهتمون بأسواق الشرق الأوسط الضغط على واشنطن لإغلاق القيادة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط لنظرتهم إلى القيادة كأداة بريطانية للاحتفاظ بالسيطرة الاقتصادية فى المنطقة^(٢)، وكانت المصالح الاميريكية تتطلب العودة لسياسة الباب المفتوح حيث أن القيادة كانت تفرض قيودا على الواردات ونظرا لحساسية صناع السياسة الاميريكية للأهداف الاقتصادية الاميريكية بعد الحرب وافقت الولايات المتحدة على الانسحاب من القيادة^(٣).

وخلاصة القول أن روح التنافس مع بريطانيا كانت عاملا محركا وراء السياسة الخارجية الاميريكية تجاه مصر خلال الحرب، فحين بدأ البريطانيون أقوياء، كانت الخارجية الاميريكية تقبل لنفسها دورا ثانويا أما حين انتاب الضعف البريطانيين سياسيا وعسكريا ما بين عام ٢٧ - ١٩٤٢، رأت الخارجية الاميريكية الفرصة سانحة لتوسع نفوذها. لقد كان النفوذ والقوة والأسواق تمثل أهداف السياسة الاميريكية غير المعلنة إلا أنه لم يكن يوجه لمصر - حتى ذلك الوقت - على مستوى تخطيط السياسة الخارجية الاميريكية قدر كبير من الاهتمام الخاص بها^(٤)، وإن كان إسهام الولايات المتحدة فى أمور الشرق الأوسط لم يتوقف بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

(١) كان تقدم دول المحور فى شمال أفريقيا سببا فى خشية بريطانيا من الجماهير المصرية فأرادت أن تضمن حكومة موالية لها، وفى نفس الوقت ترضى عنها الجماهير المصرية ومن ثم وجهت إنذارا للملك فاروق بتكليف مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبية ليتولى الحكم وعندما تباطأ الملك فى تنفيذ الإنذار البريطانى حاصرت الدبابات الانجليزية قصر عابدين مما أجبر فاروق على تكليف حزب الوفد لتشكيل هذه الوزارة التى تعرف فى التاريخ المعاصر باسم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢. انظر محمود متولى، حادث ٤ فبراير فى التاريخ المصرى المعاصر - دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٦.

(٢) حول التنافس الاقتصادي الأمريكى البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية واختلاف النظرتين الاميريكية والبريطانية إلى مركز تموين الشرق الأوسط. انظر رؤوف عباس: أمريكا والشرق العربى فى الحرب العالمية الثانية، مجموعة مقالات السياسة الاميريكية والعرب مرجع سابق، ص ٢٧-٤٨.

3- Bryson, op. cit. p. 219.

4- Ibidpp. 198-199.

Dept. of state Bulletin Vol XV October 20, 1946, p. 727.

5- id. Vol XIV June 23, 1946 p. 1088.

وانظر كذلك

انظر

ومما لاشك فيه أن إطارا جديدا ومحتوى جديدا للإتجاهات السياسية الأميركية نحو مصر كان يتبلور في سياق نمط جديد من العلاقات الدولية للولايات المتحدة مع القوى العالمية الأخرى بعد الحرب ومع دول الشرق الأوسط بصفة خاصة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

في ختام هذا الفصل ، نود توضيح ثلاثة مواقف أساسية في السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه مصر بصفة خاصة ، إن الإتجاهات الأميركية المنحازة للاستيطان اليهودي في فلسطين من خلال ما كان يصدر من تصريحات وبيانات أميركية حول تأييد الهجرة اليهودية أو السماح بها إلى أرض فلسطين لم تكن موضع رضى أو قبول من الرأى العام المصرى . الموقف الثانى أن مصر كانت تأمل كثيرا في أن تقف السياسة الأميركية موقف المؤيد من الأمانى الوطنية العادلة لها في جلاء القوات البريطانية عن مصر * لأن مصر كانت تنظر حتى ذلك الوقت إلى الولايات المتحدة على أنها قوة تحررية لاتسعى للسيطرة أو الاستعمار، وقد شعرت مصر بأن الولايات المتحدة تشجع قيام الجامعة العربية من منطلق أنها قد تكون سبيلا لضعف السيطرة والنفوذ البريطانى الفرنسى على العالم العربى ولذلك كانت مصر تشعر بالارتياح لتأييد الولايات المتحدة لفكرة الجامعة العربية.

وعموما يمكن القول أن السياسة الأميركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تسعى إلى تدعيم الوجود الاقتصادى والاستثمارات النفطية بصفة خاصة بالإضافة إلى توثيق الروابط الثقافية مع محاولة زعزعة النفوذ البريطانى والفرنسى في منطقة الشرق الأوسط. أما الموقف الثالث فكان ينطلق من الإدراك المتزايد في السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط بأهمية مكانة مصر بالنسبة لموقعها الاستراتيجى في الشرق الأوسط ، وقد حددت ملامح هذا السياسة ، بأبعادها الثلاثة (١) مستقبل العلاقات المصرية الأميركية وإتجاهات السياسة الأميركية نحو مصر.

* سوف نتناول هذا بشيء من التفصيل من فصلين لاحقين.

(١) خيرية قاسمية : الولايات المتحدة والوطن العربى في الفترة ما بين الحربين ، مرجع سابق ص ٢٥ - ٢٧ . وانظر أيضا : روجوف عباس أمريكا والشرق العربى في الحرب العالمية الثانية ، نفس المصدر ، ص ٢٧ - ٤٨ .

الباب الأول

اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر منذ

انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

الفصل الأول

مصر في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

أولاً : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقاتها على الشرق الأوسط بصفة خاصة.

(التهديدات السوفيتية - مبدأ ترومان - سياسة الأحلاف والأحتواء مناخ المواجهة والحرب الباردة)

ثانياً : تطبيقات السياسة الخارجية الأميركية في ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة .

(مرحلة التشاور والتنسيق مع بريطانيا - مرحلة صياغة المقترحات الدفاعية - مرحلة إتخاذ المبادرات والإجراءات تجاه مصر).

مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٩٥٢

يتعين لفهم وتقييم اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية وتطبيقاتها فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رصد وتحليل خلفية هذه السياسة بأبعادها الدولية والأقليمية حتى يمكننا تفهم أبعاد السياسة الأميركية تجاه مصر فى إطارها الصحيح من حيث هى امتداد أو انعكاس لركائز السياسة الخارجية الأميركية الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ثم نحو مصر كحالة تطبيقية وعملية.

والواقع أن الفهم الدقيق لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر أو بالأحرى لفهم مكانة مصر فى إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الإطار الزمنى إنما يتطلب فهما لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والتي يجب أن تبدأ بدورها بتفهم مشكلات الحرب الباردة (١) فى إدارة الرئيس ترومان كما تقتضى فهم العوامل الاستراتيجية الكامنة وراء هذه السياسة من حيث صلاتها بالشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ومصر بصفة خاصة. ويمكن الاقتراب من هذا الموضوع فى إطار ثلاثة دوائر رئيسية ، الدائرة الأولى تختص بالسياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية فى إدارة الرئيس ترومان ونشوء سياسة الاحتواء والأحلاف ومناخ الحرب الباردة وإعلان مبدأ الرئيس ترومان فى مارس ١٩٤٧ لارتباطه بشكل مباشر بالتطورات الإقليمية فى الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط، أما الدائرة الثانية فتتعرض لتطبيقات هذه السياسة على منطقة الشرق الأوسط من حيث الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأميركية فى هذه المنطقة ، أما الدائرة الثالثة فهى التطبيقات العملية لهذه السياسة الجديدة (الاحتواء والأحلاف) فى مناخ الحرب الباردة على مصر بصفة خاصة مع تحليل اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر حتى بلغت ذروتها فى أكتوبر ١٩٥١ بتقديم ما عرف باسم المقترحات الرباعية المقدمة لمصر للانضمام لقيادة الشرق الأوسط ، والدوائر الثلاثة التى نشير إليها ليست مراحل زمنية متعاقبة بل هى مداخل متتالية يفضى كل منها للآخر بحيث يفضى المدخل الدولى إلى المدخل الإقليمى إلى المدخل المحلى فى مصر، فنرى فى التحليل الأخير أن السياسة

1- Straus, Hupe, Robert, The Middle East, U.S. Naval Institute Proceedings, Jan, 29, 1951, p. 28.

(١) كان الرئيس هارى ترومان يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ولما توفى روزفلت ١٩٤٥ (أبريل) تولى الرئاسة نائبه ترومان طبقاً لقواعد الدستور الأمريكى.

الأميركية تجاه مصر لم تكن إلا جزء من كل وعنصر من وحدة مترابطة من الاستراتيجية الأميركية الدفاعية تجاه الشرق الأوسط وشرقي البحر المتوسط ككل.

أولا : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميركية

بعد الحرب العالمية الثانية

وتطبيقها على الشرق الأوسط بصفة خاصة

حين نشبت الحرب العالمية الثانية دخلت قوات الولايات المتحدة الشرق الأوسط لمساعدة الحلفاء لنقل الامدادات إلى روسيا وربط مسرح بورما والهند والصين بالقواعد في شمال أفريقيا وتقديم معونه التأجير والإعارة وحماية حقوق النفط الأميركي وفي نهاية الحرب سحبت الولايات المتحدة قواتها من المنطقة وكان الاتجاه في الولايات المتحدة هو تجنب الانغماس أو التورط في المناطق الأخرى من العالم والتركيز مرة أخرى على برامج الانعاش في الولايات المتحدة (١) .

لكن ضعف أوروبا كان من أهم التطورات بعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الحرب التي أدت إلى تدمير أوروبا اقتصاديا أدت إلى إنهايارها سياسيا حتى أن بريطانيا وجدت انها غير قادرة على الحفاظ على إمبراطوريتها وكان عليها أن تتخلى عن التزاماتها بعد أن عركتها الحرب مستنفذة ماليا ، ومع محاولاتها تقليص التزاماتها فإن مطالب الدفاع الإمبراطوري واعتمادها على نفط الشرق الأوسط لم يقلل من أهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا ، وكان على بريطانيا أن تعمل للبقاء على نفوذها في فلسطين ومصر والعراق واليونان وإيران وتركيا بقدر ما تتحمله قدراتها العسكرية والاقتصادية (٢) .

وقد أدى هذا الموقف البريطاني المزعزع إلى ما يمكن وصفه بفراغ في القوة وكان المقابل لذلك هو ظهور قوة جديدة وتحول في مركز القوة من لندن إلى واشنطن .

ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لهذه التطورات التي تحدث في العالم، وخلال سني الحرب قال كورديل هال Cordell Hull وزير الخارجية الأميركية للشعب الأميركي أنه في ظل الأمم المتحدة لن يكون هناك ضرورة لمناطق النفوذ أو لاي ترتيبات خاصة كانت الدول فيما مضى تلجأ إليها لمحاولة ضمان أمنها وتحقيق مصالحها (٣).

لكن نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت واشنطن إلى أن تتبين أن تيار الانعزالية لا يمكن أن يستمر استنادا إلى البحرية البريطانية التي لم تصبح هي القوة الأولى في أوروبا والتي بدأت تنقلص نتيجة لخروج بريطانيا من الحرب وهي تتساوى في قدراتها العسكرية والاقتصادية مع الدول المهزومة في هذه الحرب تقريبا ، كما أن أوروبا وتوابعها كانت بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة حتى تبقى حرة وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور إيجابي في تشكيل نظام الأمن الجديد الذي كان مقدرا له أن يخلف نظام الأمن الأوروبي خاصة أن فترة التهدة مع الاتحاد السوفيتي خلال سني الحرب قد ولت إلى غير رجعة.

1- Donovan, Robert, Conflict and Crisis (New York, W.W. Norton & Co. in. 1977) p. 276.

انظر :

2- Chambers, frank, This age of conflict, (New York, Harcourt, Barce & World Inc) 1962, p. 595.

انظر :

3- Cordell Hull, Address before U.S. Congress, Dept. of State Bulletin Vol IX no. 230 Nov. 20, 1943, p. 343.

ففى الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٤٧ حاول الاتحاد السوفيتى بإصرار كبير اختراق الشرق الأوسط وبدأت المحاولة فى ١٩ مارس ١٩٤٥ حين قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية تقترح تعديل معاهدة الحياد وعدم الاعتداء بين تركيا والسوفيت . وفى يونيو من نفس العام أبلغ الروس الأتراك أن ثمن المعاهدة الجديدة هو قاعدة روسية على البحر الأسود لا يسمح بدخولها إلا للسفن الروسية والتركية (١) كما طلب السوفيت فى مذكرة فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ تعديل معاهدة مونترو * Montreux ووضع الدفاع عن المضائق فى أيدي روسيا وتركيا (٢) وفى نفس الشهر قدم الاتحاد السوفيتى مذكرات متطابقة إلى واشنطن ولندن يقترح فيها إدارة جديدة للمضائق ولم تترك المذكرة للولايات المتحدة سوى بديلين إما البقاء بعيدا عن الساحة وترك موسكو تسيطر على المضائق أو الإنحياز لتركيا ومواجهة خطر الصدام من السوفيت حول المضائق.

وكان ترومان يعى البديلين وأخطارهما وكان يعى أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة متبعا فى ذلك رأى الرئيس روزفلت الذى أبلغ للحكومة التركية فى ٧ نوفمبر ١٩٤١ أن الدفاع عن تركيا أمر حيوى للدفاع عن الولايات المتحدة (٣) .

وخلال أسبوعين من تلقى المذكرة السوفيتية ، سلمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لروسيا مذكرات متماثلة ترفض المقترحات السوفيتية وقد أدى رفض المذكرة السوفيتية وإرسال الولايات المتحدة لوحداث بحرية إلى البحر المتوسط إلى بدء عهد جديد فى السياسة الأميركية انتقل فيها الدفاع عن أوروبا من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة، وفى بيان عام فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ أعلن فورستال Forrester وزير البحرية الأمريكية أنه من المقرر إيفاد مجموعة من السفن الأميركية فى البحر المتوسط لدعم قوات الاحتلال المتحالفة فى أوروبا ولحماية المصالح الأميركية فى المنطقة (٤) .

ولم تكن وزارة الخارجية الأميركية بدورها بعيدة عن مراقبة هذه التطورات وأثرها على الموقف فى الشرق الأدنى . والأخطار التى ينطوى عليها ويمثلها بالنسبة للسلام العالمى، وفى نهاية عام ١٩٤٥ (١٩٤٥/١٢/٢٨) أعد «لوى هندرسون» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية مذكرة عن الموقف فى الشرق الأدنى والأخطار التى يمثلها وقد وصف هندرسون الموقف فى الشرق الأدنى بأنه «أرض خصبة للأطماع الدولية وأن الأهداف القومية للدول الكبرى الأربعة تتصادم، وأن الاهتمام الأكبر للولايات المتحدة بالمنطقة ليس مجرد الاشتراك فى استخراج النفط أو المنافع العائد من التجارة، بل فى منع التطورات التى قد تهدد مبادئ الأمم المتحدة مما قد يؤدى إلى تعطيل أو انهيار المنظمة وبالتالي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة» وشرح هندرسون فى تحليله للموقف عن الشرق الأدنى السياسات المتصارعة للدول الكبرى فبريطانيا تحاول استخدام المنطقة كسد ضخم يحول دون تدفق السوفيت فى اتجاه الجنوب ، وفرنسا بدافع من الكبرياء الوطنى تحاول الاحتفاظ بوضع مميز فى سوريا ولبنان، والاتحاد السوفيتى يبدو مصمما على تحطيم البناء الذى أقامته بريطانيا بحيث تستطيع الاندفاع إلى تركيا والدردينيل وإلى البحر المتوسط وإلى إيران والخليج الفارسى والمحيط الهندى . أما الولايات المتحدة فقد كانت تطبق سياسة الباب المفتوح فى الشرق الأدنى ولا تعتبر أن أى دولة فى الشرق الأدنى تقع فى منطقة نفوذ أى قوة كبرى وأن فكرة تمتع أى قوة كبرى واحدة بوضع متميز بنصوص اتفاقيات خاصة قد عفا عليها الزمن وتهدد السلام (٥) .

1- Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945 Vol. I Washington, U.S. Govt. pp. 1015-1018.

2- Dept of State Bulletin, 15, 1 Sept., 1946 pp. 420-422.

3- Foreign Relations of the United States, 1941, Vol III, Washington, Dept. of State, 1959 pp. 922-923.

4- Dept. of State Bulletin, Supplement Vol XVI, no. 409, May 4, 1947 pp. 885-86.

وصف لوى هندرسون المقصود بالشرق الأدنى بأنه يشتمل على تركيا البحر المتوسط وبحر إيجه سوريا - لبنان فلسطين شرق الأردن ومصر بما فيها قناة السويس السعودية العراق - إيران منطقة الخليج وأفغانستان

5- U.S.F.R. 1946, Vol III, 1969 pp 1-6.

* حددت معاهدة «مونترو» عام ١٩٣٦ حقوق تركيا فى السماح للسفن الحربية للعبور بين البحر المتوسط والبحر الأسود وقت الحرب والسلام.

ولم تكن الضغوط السوفيتية موجهة إلى تركيا فقط بل إلى إيران واليونان، فبالنسبة لإيران كانت قوات الحلفاء طبقا للمعاهدة الإنجليزية السوفيتية الإيرانية في عام ١٩٤٢ سوف تنسحب من إيران خلال شهور بعد وقف الحرب، ولكن الاتحاد السوفيتي حاول إقامة نظام موال له في شمال إيران فبمساعدة القوات السوفيتية المتمركزة في إيران استطاع إقامة حكم شيوعي في أذربيجان Azarbaijan وابلغ ستالين وزير الخارجية الأميركية «جميس بيرنز» في مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية الذي عقد في ديسمبر ١٩٤٥ أن القوات السوفيتية سوف تبقى في إيران . وفي ١٩ يناير ١٩٤٦ قدمت إيران شكوى إلى مجلس الأمن بأن وجود القوات السوفيتية في إيران وتدخلها في شؤونها الداخلية يخلق تهديدا محتملا يؤدي انفجاره إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وأوصى المجلس بأن يدخل الأطراف في مفاوضات مباشرة، وفي ٢٩ مارس ١٩٤٦ قدم وزير الخارجية الأميركية بيرنز Byrnes مشروع قرار لمجلس الأمن ينص على أن المجلس قد أرجأ النظر في الموضوع حتى ٦ مايو حتى تقدم حكومتا إيران والاتحاد السوفيتي تقريراً للمجلس عن انسحاب كافة القوات السوفيتية من كل إيران (١) .

وفي أبريل ١٩٤٦ تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف لتسوية المشكلة الإيرانية سلميا وانسحبت القوات السوفيتية من شمال إيران، وفي ٦ مايو أبلغت إيران مجلس الأمن بانسحاب القوات السوفيتية وكان موقف وزارة الخارجية كما تأكد فيما بعد من مبدأ ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧ أن الحكومة الإيرانية قد وجدت الشجاعة لرفض الضغوط السوفيتية (٢) .

أما في حالة اليونان فقد أخذ الضغط السوفيتي شكل الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار الشيوعيين وكان الموقف الاقتصادي يزداد سوء كل يوم والحرب الأهلية تمزق البلاد ولم يكن هناك من سبيل لانقاذها سوى المساعدة الخارجية وكانت بريطانيا نفسها تواجه صعوبات جمة وسرعان ما ابلغت الولايات المتحدة في ٢١ فبراير أنه بعد ٣١ مارس ١٩٤٧ فإنها لن تستطيع تقديم أي مساعدة عسكرية لليونان أو تركيا .

وفي ٣ مارس ١٩٤٧ وجه رئيس وزراء اليونان كونستانتين ماكسيموس Maximos ووزير خارجيتها تسالداريس Tsaldaris رسالة إلى وزير الخارجية الأميركية الجنرال «مارشال» وصفا فيه الموقف المتدهور في اليونان وطلبا مساعدة فورية من حكومة الولايات المتحدة وكان انهيار اليونان يعني أن الشرق الأوسط كله وجنوب آسيا وشمال أفريقيا سوف تفتح أمام المغامرات السوفيتية كما أن أوروبا الغربية وهي على شفا كارثة اقتصادية وسياسية لا يمكن أن تصمد أمام الصدمة المادية والسيكولوجية للاختراق السوفيتي إلى البحر المتوسط والمحيط الهندي (٣) .

وإزاء هذا الموقف كان أمام الولايات المتحدة عدة بدائل إما تجاهل الموقف وبالتالي ترك الشرق الأوسط للسوفيت في الوقت الذي وصف فيه ترومان هذه المنطقة في يوم الاحتفال بالجيش الأميركي بالالفاظ التالية:

1- U.N. Journal of the Council no. 24, april 8, 1946.

2- Hoskins, L. Halford, The Middle East : Problem area in World Politics, (New York McMillan, Co.) 1958 p. 178.

Joseph, Jones, The Fifteen Weeks (New York. 1955, The Vicking Press,) p. 53.

وانظر :

3- Ibid. p. 11.

Norman A. Graebner, Cold War Diplmacy, (N.J.D.V. Norstand, 1962).

وانظر ايضا

وجول وصف خطورة الموقف واليونان واثاره الاستراتيجية انظر تقارير هيئات الأركان المشتركة ووزارتي الخارجية والبحرية التي دفعت الرئيس ترومان إلى الموافقة على برامج المساعدة لليونان وتركيا ازاء انسحاب بريطانيا المتوقع من مسؤولياتها شرق البحر المتوسط انظر :

U.S. Dept. of State, Foreign Relations 1947 Vol. V. p. 58.

Harry. S. Truman, Memoris Vol II Years of Trial and hope, (Garden city, Doubleday, Co. Inc. 1956 p. 100.

انظر كذلك مذكرات ترومان

«إن المنطقة تضم موارد طبيعية هائلة وهي تقع في مفترق أسير طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية ومن ثم فهي منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية فائقة لكن دولها ليست قوية بدرجة كافية فرديا أو جماعيا بحيث تصمد أمام العدوان العنيف^(١) أما البديل الثاني فهو أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولياتها التي نتجت عن تخلى بريطانيا عن أعبائها.

وفي ١٢ مارس ١٩٤٧ في خطاب بالغ الأهمية أمام جلسة مشتركة للكونجرس أشار ترومان بصفة خاصة إلى اليونان وتركيا وقال اعتقد أن سياسة الولايات المتحدة لابد وأن تكون دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الاخضاع من أقليات مسلحة أو من ضغط خارجي. وأن شعوب العالم، تتطلع إلينا لدعمنا في الحفاظ على حياتها واننا إذا ما فرطنا في قيادتنا فإننا نهتد سلام العالم وأوضح ترومان أن حرية أميركا تتوقف على حرية العالم كله «وأن النظم الشمولية المفروضة على الشعوب الحرة بالعدوان المباشر أو غير المباشر تزعزع أسس السلام الدولي ومن ثم أمن الولايات المتحدة. وأنه لابد وأن تساعد الشعوب الحرة في تحديد مصائرنا بنفسها» واختتم ترومان خطابه بقوله «لقد وضعت على كاهلنا مسؤوليات ضخمة بسبب الحركة السريعة للأحداث وأننى على ثقة أن الكونجرس سوف يواجه المسؤوليات بشجاعة^(٢)، وطلب الرئيس ترومان من الكونجرس اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية وعسكرية لتلك الدول، وخلال شهرين وافق الكونجرس على الطلب وقد عرفت تلك السياسة بعدئذ باسم مبدأ ترومان التي يمكن وصفها بأنها الرد الأميركي على المسلك السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية في إطار عام من المواجهة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، كما كانت بمثابة الإعلان الرسمي لانهاء التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا خلال الحرب.

هذه السياسة الأميركية الجديدة التي عرفت باسم «سياسة الاحتواء» Containment Policy، إنما تعكس التسلسل المنطقي للأحداث، فقد كان ترومان يدرك أن القوة ضرورية لردع الدوافع التوسعية لروسيا فقد كتب ترومان في مذكراته يقول «لقد كنت ادرك بوضوح تام ماذا يعنى إحياء النزعة الإنعزالية الأميركية بالنسبة للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان من الواضح أنه بدون المشاركة الأميركية فلن تكون هناك قوة قادرة على التصدي بندية لروسيا، ولو كنا قد أولينا ظهرا للعالم فإن مناطق مثل اليونان لضعفها وانقسامها نتيجة للحرب كانت ستسقط في الفلك السوفيتي، ونجاح روسيا في مثل هذه المناطق، وعدم اهتمامنا يمكن أن يؤدي إلى انتعاش الأحزاب الشيوعية في دول مثل إيطاليا وفرنسا... إن عدم الحركة والانسحاب إلى القلعة الأميركية يمكن أن يفسر بأنه تسليم مناطق ضخمة للروس ولقد كان هذا وقت انحياز أمريكا بوضوح إلى جانب العالم الحر وعلى رأسه^(٣).

1- Dept. of State Bulletin april 14, 1946 p. 62.

2- Dept. of State Bulletin, march 23, 1947, pp

3- Truman, S. Harry, Memoirs op. cit p. 102 Norman, Graebner, The Truman administration and the Cold war, Current History, Oct. 1958, 1958 pp. 223-225.

كما أن قراءة وصف (ترومان) في مذكراته لسياسة الاحتواء، ولتعريف (كينان) لها يشير إلى أن مفهوم هذه السياسة الجديدة كان يتركز أساسا على احتواء الخطر الشيوعي من أوروبا والحيولة دون تغلقه في مناطق جديدة مثل الشرق الأوسط فهو في الواقع العملي حصار للاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا ومذهبيا داخل حدود أوروبا الشرقية أي داخل حدود معينة، وأبعاد دول وشعوب أوروبا الغربية من الوقوع في براثن الشيوعية. انظر تحليل مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء في :

Paterson, G. Thomas, American Foreign Policy, A History Since 1900 2nd ed. (D.C Heath & Co., Lexington, U.S.A) 1983, pp. 449-451.

Norman, Graebner, The age of Global power, The United States since 1939 (John Wiley & Sons, N.Y. 1979) pp. 91-94 وانظر أيضا :

وإذ أحس السوفيت أن أوروبا الغربية قد أصبحت موصدة أمامهم، فقد اتجهوا إلى تركيز دعايتهم وجهودهم في منطقة الشرق الأوسط التي اعتبروها أرضا صالحة لتغلغلهم، وبدأت روسيا تثير المتاعب أمام النفوذ البريطاني وبالذات في فلسطين حيث طالبتها بالانسحاب أكثر من مرة وصوتت لصالح قرار تقسيم فلسطين وحينما نشبت حرب فلسطين بادر السوفيت بدعم القدرة العسكرية لليهود من خلال صفقة أسلحة تشيكية مع حكومة إسرائيل التي أعلنت في ١٤ مايو ١٩٤٨ ولم يتوان السوفيت عن الاعتراف بإسرائيل فور الإعلان عن قيامها (١).

ولقد اقتضى احتواء الشيوعية في أوروبا برنامجا متكاملا لإقالة الاقتصاد الأوروبي من عثراته، وهذا البرنامج اقترحه «جورج مارشال» George Marshall وزير الخارجية الأميركية عام ١٩٤٧ وعرف باسم «مشروع مارشال» وكانت أولى متطلبات نجاحه تجميع الموارد الأوروبية لتقليل التنافس، وقد أدى هذا الاقتراح إلى بدء مشروع مارشال ثم إلى إنشاء منظمة دفاعية تضم مجموعة من دول شمال المحيط الأطلنطي على الجانبين الأوروبي والأميركي في عام ١٩٤٩ عرفت باسم منظمة حلف الأطلنطي (٢). لقد كان مبدأ ترومان يمثل تحولا هاما في السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية إذ صدر كرد فعل للمخاوف التي أثارها روسيا (٣). وقد أسفر هذا المبدأ عن سلسلة من ردود الفعل والسياسات الأميركية للمشاركة الإيجابية في العالم كله، ففي خلال السنوات الباقية من إدارة الرئيس «ترومان» بل وخلال السنوات الثمانية لإدارة الرئيس ايزنهاور ظل الدفاع عن الشرق الأوسط وتدعيم تلك الحلقة الضعيفة في الدفاع الغربي ضد الشيوعية يحتل أولوية هامة في السياسة الخارجية الأميركية (٤) وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط صعوبات جمة في الترويج لمبادراتها الدفاعية، وقادت مصر معارضة هذه المبادرات الدفاعية سواء قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ أو بعدها.

وقصارى القول أن السياسة الخارجية الأميركية إذ استشعرت ضرورة التحرك لتحمل مسؤولياتها في قيادة العالم الحر لمواجهة الخطر السوفيتي فكرت في اتباع سياسة جديدة أطلق عليها سياسة الاحتواء التي انبثق

1- Cohen, Michael, j. Palestine and the great powers 1945-1948 (Princeton University Press) 1982 p. 262.

انظر

خاصة التأييد السوفيتي للصهيونية ولتقسيم فلسطين في الأمم المتحدة.

٢- لم يكن مبدأ ترومان سوى عنصر واحد في استراتيجية منسقة متكاملة أما العنصر الثاني فهو ما أعلنه «جورج مارشال» وزير الخارجية الأميركي في ٢٦ يونيو ١٩٤٧ وهو إن لم يشر بالاسم إلى الاتحاد السوفيتي أو إلى الدول الشيوعية، لكن برنامجه كان مفتوحا لكل الدول الأوربية، وقد وافق الكونجرس على خطة أو مشروع مارشال في صيف ١٩٤٧. وكان مبدأ ترومان ومشروع مارشال يعنيان أن القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يسيران في طريق التصادم، انظر Shulzinger, Robert D., American diplomacy in the twentieth century, 1984 (Oxford University Press, N.Y) pp. 207-210.

وانظر : كذلك Divine, Robert, A, Since 1945 2 nd ed., Politics and diplomacy in recent american history (Alfred A. Knopf N.Y, 1979). p. 26.

وخاصة عن تأثير إعلان مبدأ ترومان في إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي - الفصل الثاني. وانظر في تعريف منظمة حلف شمال الأطلنطي (٤ أبريل ١٩٤٩) خاصة المادة الثالثة من الاتفاقية التي تعتبر الهجوم على أية دولة من أولها هجوما عليها جميعا.

Elliott, Florence, Summerskill, Michael, A Dictionary of Politics revised edition 1961, London, Penuguin Refererences Books p. 254.

ويطرس غالي : الاحلاف العسكرية ، ملحق الأهرام الاقتصادي أول نوفمبر ١٩٦٥ ص ٤٢ - ٤٤.

٢- ثار جدل حول مدى اعتبار مبدأ ترومان يمثل نقطة تحول في السياسة الخارجية الأميركية . انظر : Donovan, R, op. cit. pp. 270-271.

Gaddis, John Lewis, was the Truman doctrine a real turning point foreign affairs 52, no. 2 Jan. 1974 pp. 386-402.

وانظر أيضا مقال :

4- Thompson, Carroll, American Policy in the Middle East, Current History, Oct. 1958 pp. 234.

ويقول المقال «أن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط أصبح حجر الزاوية في السياسة الأميركية تجاه المنطقة وأنه انطلاقا من هذا المبدأ فقد خصصت الولايات المتحدة اعتمادات لبرامج الأمن المتبادل في الشرق الأوسط وأن إدارة ايزنهاور قد ورثت هذه السياسة واستمرت عليها».

عنها نظام الاحلاف. وقد صاغ هذه السياسة «جورج كينان» George Kenan، أكثر خبراء وزارة الخارجية الأميركية دراية بالشئون السوفيتية آنئذ. وكانت صياغة كينان لهذه السياسة، Containment Policy، في مقاله الشهير في يوليو ١٩٤٧ بمجلة الشؤون الخارجية Foreign affairs عن «مصادر السلوك السوفيتي» Sources of Soviet Conduct وكان رأى كينان «أن السياسة الأميركية تجاه الاتحاد السوفيتي لابد وأن تكون الاحتواء الذي يتسم بالحزم وبالصبر واليقظة والمدى البعيد. كما كان يرى أن روسيا تتوسع كلما وجدت نقطة ضعيفة وأنه من واجب الولايات المتحدة خلق مراكز قوة حول هوامش الكتلة الشيوعية بتصفية نقاط الضعف وأن الوسيلة الأساسية للحيلولة دون التوسع السوفيتي هي جعل هذا التوسع مستحيل عسكريا حتى تتيقن روسيا أن العدوان لن يفيد. وقد أصبحت هذه الفرضيات بمثابة الخطوط الارشادية للسياسة الخارجية الأميركية بعد ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كأكبر قوتين عظميين في العالم المعاصر.

وبشكل أكثر تحديدا فإن «كينان» كان يرى أن الولايات المتحدة من خلال تطوير قواتها واسلحتها للحفاظ على سيطرتها العسكرية يمكن أن تردع الاتحاد السوفيتي عن القيام بمغامرات عسكرية، ثم أنها تستطيع من خلال إبرام أحلاف مع الدول التي تتعرض للتهديد أو من خلال إصدار بيانات منفردة أن تدلل للاتحاد السوفيتي أن التوسع في اتجاهات معينة لن يكون أمرا مقبولا، وتستطيع ثالثا من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للحلفاء ولكل الدول التي تصمم على الدفاع عن استقلالها ضد التهديدات السوفيتية أن تسهم في تطوير قواتها العسكرية والاقتصادية ضد الأخطار الخارجية والداخلية^(١). وبذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة بإعلان مبدأ ترومان قد بدأت عصرا جديدا في مجال سياستها الخارجية في ظل مناخ الحرب الباردة أو الحرب السياسية مع الاتحاد السوفيتي بعد أن أيقنت أن عدم التحرك يعنى انهيار الجناح الشرقي لأوروبا وشرقي البحر المتوسط وإنشاء سيطرة شيوعية عن الشرق الأوسط^(٢).

وبإعلان مبدأ ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧، يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت دائرة الاهتمام المباشر لأمن الولايات المتحدة ولسياستها الدفاعية الإقليمية منذ بلورت سياستها الحازمة في شكل ردود فعل إيجابية تجاه التهديدات السوفيتية للشرق الأوسط^(٣) ومنذ ذلك التاريخ ارتبطت الولايات المتحدة باتخاذ تدابير لمنع التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، كما أن التدهور التدريجي للقوة البريطانية في العالم العربي أرغمها على بحث مشكلة الدفاع المشترك.

ويرى «جون بادو» John Badeau أن هذه المسئوليات الجديدة وهي احتواء التوسع السوفيتي الشيوعي كان لها أثرها في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط والعالم العربي وإن لم تشكل توجهها كافيا لصياغة سياسة خارجية تفصيلية تجاه الشرق الأوسط^(٤) ويوافقه، كامبل John Campbell الرأي حين يقول «أنه لما كان التحدي السوفيتي في الشرق الأوسط عسكريا في طابعه فإن رد الفعل الدفاعي الأنجلو أميركي أخذ شكل جهود بناء أحلاف عسكرية وخطط مشتركة للدفاع ومن ثم جاءت المحاولات الآلية التي اتبعت دون مراعاة كافية

1- Kenan, George, The Sources of Soviet Conduct, Foreign affairs, 25, July 1947 pp. 566-582.

Needler, Martin, C. Understanding Foreign policy, (N. Y. Holt Rinehart, Winston Inc.) 1966 p. 102.

وانظر أيضا :

2- Spanier, Holm W., American foreign policy since world war II 3 rd ed. Foreign policy (Praeger, London, N. Y. pp. 3040.

3- Campbell, John C., Defense of the East, Problems of American (Published for the council on foreign relations, Harper & Brothers, N.Y. 1958, pp. 29-34.

4- Badeau, John S., The American approach to the Arab world, N.Y. 1968, p. 18.

للظروف التاريخية والسياسية لتكون مع دول الشرق الأوسط قيادة متحالفة أو منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط^(١).

وحقيقة الأمر أن الأساس الأول للاهتمام الأميركي الجديد بالشرق الأوسط والبحر المتوسط هو أساس استراتيجي، وكان الهدف المسيطر على السياسة الأميركية هو وقف التوسع السوفيتي ومنع انتشاره من المناطق الداخلية إلى الأقاليم الساحلية، وباختصار فإن الاعتبارات الاستراتيجية خلقت اهتماما أميركيا لكبح جماح الضغوط الخارجية عن المنطقة^(٢)، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى البدء في بناء دروع ضد التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط^(٣) وأصبح على الولايات المتحدة كأقوى دولة غير شيوعية أن تواجه هذا التحدي^(٤).

فقد كانت الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تنطلق من تقدير لأهمية منطقة الشرق الأوسط كم منطقة ذات أهمية استراتيجية أساسية يعتمد عليها كل أمل في النجاح العسكري للحلفاء، وعلى أن هذه المنطقة يمكن الدفاع عنها، وأنه يجب وضع سياسة للمنطقة ودعم قدراتها العسكرية، ومن ثم حاجة الولايات المتحدة إلى سياسة واقعية تجاه الشرق الأوسط والبحر المتوسط، كما أن خسارة الشرق الأوسط تعني خسارة كل امدادات البترول بالنسبة للدول الغربية، وخسارة الاستثمارات الرأسمالية الضخمة في حقول البترول في إيران والسعودية، وبالتالي يتعين على نصف الكرة الغربي امداد المجهود الحربي للحلفاء بالبترول فضلا عن أن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى قوات برية تستطيع صد الهجوم السوفيتي، ومن ثم فإن الاحتفاظ بالشرق الأوسط كان يتطلب من بريطانيا وأمريكا أن تعملتا معا وتنتين على الفور^(٥).

فطبيعة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط كانت في الواقع ذات طابع محدد ومباشر وذلك من حيث صلتها وتأثيرها على الأمن الأميركي وهي أي هذه المصالح تستمد أساسا من الواقع الاستراتيجي للشرق الأوسط من حيث صلتها بالأمن العالمي والنظام الدولي وتأثير ذلك على تسهيلات المواصلات في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسي باختراق الكتلة اليابسة في يوراسيا برا وجوا وبحرا كمفترق طرق بين الشرق والغرب^(٦).

1- Campbell, John, America and the middle East, India Quarterly, April, June 1959, pp. 142-143.

2- Major problems of the United States foreign policy, 1951-1952, (prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institution 1951), Washington, D.C. p. 264.

3- Agwani, Mohamed Shafi, The United States and the Arab World 1945-1952, (Institute of Islamic Studies, Aligrah, India) with Introduction by A. Hourani, 1955. pp 110-11, 112-113.

4- Dulles, John foster, Challenge & Response in U.S. Policy, Foreign affairs, 1957, pp. 26-43.

5- McNulty, E. J., European Strategy reevaluated, U.S. Naval Institute proceedings, 1951, pp. 631-636.

Crabb, Cecil, v., American foreign policy in the nuclear age, (Evanston, Illinois, Row, Peterson, & Co, 1960) p. 264.

وأنظر أيضا :

حيث يستعرض أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للدفاع عن الغرب ضد التوسع الشيوعي.
وبالنسبة لأهمية نفط الشرق الأوسط في العلاقات الدولية انظر :

Stevens, Sir Roger, Middle East Oil in international relations, (Leeds University press, 1973).

وانظر كذلك الكتاب الذي وضعه هربرت فايس Herbert Feis قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عن البترول والسياسة الخارجية الأميركية عام ١٩٤٤ والذي يقول فيه «أن المصلحة الأميركية تكمن في التنمية الحرة الكاملة والوصول الحر إلى النفط والمصادر الأخرى في الشرق الأوسط، وأن مشكلة نفط الشرق الأوسط لا يجب أن تبحث بمعزل عن مشكلة النفط في العالم كله».

Feis, Herbert, Petroleum and American foreign policy (Stanford University, California, march 1944).

6- Badeau, op. cit. p. 20-21.

وبالإضافة إلى ذلك كله مصلحة الولايات المتحدة في الوصول إلى امدادات البترول في المنطقة وبتترول الشرق الأوسط الذي يمثل المصدر الأساسي للطاقة والقوة لاقتصاد أوروبا الغربية الحليف الرئيسى للولايات المتحدة الأمريكية (٦٠٪ من واردات النفط لغرب أوروبا تأتي من المنطقة) ومصدرا أساسيا للدفاع العالمى. ومن وجهة النظر الأمريكية فقد كان الخطر الوحيد الذى يهدد الشرق الأوسط مصدره العالم الشيوعى، ومن ثم كانت ضرورة احتواء هذا الخطر مما جعل الدفاع على الشرق الأوسط يمثل بؤرة المصالح الأمريكية. لقد كان البحث عن الأمن فى الشرق الأوسط والدفاع الأقليمى عنه هو هدف الاستراتيجية الأمريكية فى تلك المنطقة التى تمثل موقعا مانعا أو عائقا أمام التغلغل السوفيتى إلى البحر المتوسط^(١). فى إطار هذه المصالح وفى ضوء تلك الأهداف (الأمن والدفاع)^(٢) كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تواجه أربع تحديات أو صراعات أساسية أولهما الصراع مع الاتحاد السوفيتى حول السيطرة الاستراتيجية على المنطقة كلها، وثانيها التنافس بين المصالح الغربية الناتجة من تصفية الامبراطوريات القديمة وثالثها التنافس بين الدول الغربية حول زعامة العالم العربى، ورابعا الصراع العربى الاسرائيلى، وتجاه كل صراع من هذه الصراعات كانت الولايات المتحدة تجد نفسها طرفاً لأبد أن يكون له موقف وسياسة واتجاه^(٣) ولعل أولى التحديات التى سوف تواجه السياسة الأمريكية التى تسعى للبحث عن أمن المنطقة والدفاع عنها هى النزاع المصرى الانجليزى والنزاع العربى الاسرائيلى^(٤) وهما موضوعان لفصلين مستقلين، مما سيفرض على السياسة الخارجية الاميركية اتخاذ موقف أو انتهاج سياسة تعمل للوساطة لتسوية هذين التحديين، النزاع المصرى الانجليزى والتسوية السياسية لمشكلة فلسطين^(٥). ويرى (بادو) أن هذه الأهداف التى سعت الولايات المتحدة لتحقيقها قد طرحت صعوبات أو تناقضات فى أولوياتها^(٦) خاصة ما يتصل بالتناقض بين نزعة الحياد والاستقلال فى بلدان الشرق الأوسط وسياسة التحالف للدفاع ضد روسيا التى انتهجتها الولايات المتحدة والواقع أن هذا التناقض الذى ألمح إليه (بادو) فى أولويات السياسة الاميركية سوف يكون نقطة من نقاط الصدام الهامة بين اتجاهات السياسة الخارجية الاميركية من ناحية ومواقف مصر الحيادية، أو الاستقلالية من ناحية أخرى.

وبقدر ما تأثرت المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط بضغط خارجى ودولية بقدر ما تأثرت بضغط اقليمى (النزاع المصرى الانجليزى ثم العربى الاسرائيلى) فمنذ نهاية الحرب

1- Hoskins, Halford, The quest for security in the Middle East (Annals of American academy) pp. 138-140 July 1954.

وانظر كذلك حول أهمية حوض البحر المتوسط فى الاستراتيجية الاميركية والاهمية التاريخية للوجود البحرى الأمريكى فى البحر المتوسط :

Lewis, W. Jesse, Jr, The Strategic balance in the Mediterranean. (American enterprise for public policy research) Washington D.C. 1976)

Wyle, J.C., The Sixth fleet and American diplomacy pp. 55-60 in Hurewitz (ed.) Soviet-American rivalry in the Middle East.

Zartman, William, The : وعن نقل سياسة الاحتواء من البر إلى البحر كتطبيق للاستراتيجية الاميركية فى البحر المتوسط لسد فراع القوة، انظر : Mediterranean : Bridge or barrier (U. S. Naval Institute proceedings, Feb. 1967) pp. 65-71.

Hoskins, Halford, The Middle East problem area in world politics (Chapter 13) Question of Strategy in Middle East Defense, (chapter 14) The Search for situations of Strength, Mc Millan & C. N.Y.Y. 1954, pp. 255-229.

2- Straus, Robert, Hupe, in Thayer, W. Philip. Tensions in the Middle East, Johns Hopkins Press, p.6.

3- Ruth, E. Libby, Vice Admiral, Strategic Military Importance of the Middle East, in Thayer (ed.) Ibid.

4- Fatemi, S.N. The United States in the Changing Middle East, (The annals of American academy) July 1954 pp. 151-157.

5- Hall, Harvery, American Interests in the Middle East, (Headline series no. 72 Nov. Dec. 1948, pp. 7-50.

6- Badeau, John S, The Middle East Conflict in priorities, foreign affairs 1957, pp. 232-240.

العالمية الثانية والمنطقة تعاني من اضطرابات داخلية فالشعور القومي المتدفق بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى محاولة استبعاد الوجود العسكري الأجنبي منها وينطبق هذا بصفة خاصة على مصر، فقد أصبحت العلاقات البريطانية مع مصر والتي تحكمها معاهدة ١٩٣٦ موضعاً للمراجعة عام ١٩٤٦ وكان المصريون متلهفين على إجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس إلا أن وجود قاعدة عسكرية بريطانية قوية في مصر كان أمراً حيويًا للاستراتيجية الأميركية والبريطانية (١).

وحتى نهاية عام ١٩٤٦ لم يكن الموقف في مصر معادياً للولايات المتحدة خاصة أبان أزمة صدقي بيفين أكتوبر ١٩٤٦ بشأن مراجعة المعاهدة المصرية الانجليزية لعام ١٩٣٦ (٢) والتي جاءت بوزارة جديدة برئاسة النقراشي باشا (٣) وقد كانت السياسة الخارجية المصرية تأمل في تأييد البيت الأبيض في مواجهة الحكومة البريطانية فقد ذهب إبراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري إلى الولايات المتحدة في أبريل ١٩٤٧ لجس نبض الولايات المتحدة بالنسبة لتقديم معونة فنية وعسكرية للجيش المصري، وفي ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قام رئيس الوزراء المصري (النقراشي باشا) بزيارة واشنطن وطلب من الحكومة الأميركية إيفاد فنيين للقوات المصرية *

هذا الموقف من الحكومة المصرية كان دليلاً على أنها تأمل في أن تلعب الولايات المتحدة الأميركية دوراً في جلاء البريطانيين عن مصر لكن مصر نسيت أن التحالف الاستراتيجي وعدم وضوح التناقض آنئذ في المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة لن يجعل الولايات المتحدة تضحي بعلاقاتها مع بريطانيا أو الضغط عليها من أجل جلائها عن الأراضي المصرية، ومن ثم كان من الطبيعي الاستجيب الولايات المتحدة لأمانى مصر في تحقيق جلاء بريطانيا (٤) حيث أن اصرار المصريين على تخليص بلادهم من القوات البريطانية كان سيؤثر على مصالح الولايات المتحدة في البحر المتوسط والشرق الأوسط لأن مصر في ذلك الوقت كانت لا تملك القدرة العسكرية الكافية من وجهة النظر الأميركية - للدفاع عن نفسها في مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة ومن ثم فإن الولايات المتحدة كانت ترى أنه من مصلحة مصر التفاهم مع بريطانيا بأسلوب ودي حتى يمكن تحقيق دائرة تحالف تربط مصر بغيرها من الدول المجاورة تحقيقاً لاستراتيجيتها الخاصة بالاحتواء.

ومن هنا كانت أهمية العلاقات الأنجلو مصرية بالنسبة للولايات المتحدة والتي تنبع من الدور الهجومي والدفاعي المحتمل والذي يمكن أن تقوم به مصر في حالة حدوث هجوم سوفيتي على الشرق الأوسط وكان ثمة أهمية خاصة لهذه المشكلة، حيث أن الدفاع عن المنطقة ككل يعتمد على إيجاد حل لها، فمواقع القوة الأميركية في تركيا واليونان سوف تتأثر سلباً إذا اختفى مركز هام مثل مصر من إطار الدفاع الاقليمي الأميركي وظلت

1- Major problems of the United States foreign policy 1951-1952. op. cit., p.266.

٢- طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ دار الشروق طبعة ثانية ١٩٨٣ ص ١١٩ - ١٣٠.

٣- وقد استقالت وزارة إسماعيل صدقي في ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وشكل محمود فهمي النقراشي وزارته التي استمرت في الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

انظر : يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخيه القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٨٤.

* سوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في موضع لاحق عند بحث الدور الأميركي في النزاع المصري الانجليزي والموقف الأميركي من تسليح الجيش المصري.

4- Agwani, op. cit., p. 113.

المشكلة التي تواجه السياسة الأميركية نحو مصر هي حل وتسوية نقاط الاحتكاك العسكرية والسياسية بين مصر وبريطانيا من أجل دعم قدرة مصر لردع العدوان الشيوعي^(١).

ثانيا: تطبيقات السياسة الخارجية الأميركية في ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة.

لقد كان لأعلان مبدأ ترومان في مارس ١٩٤٧ أثره المباشر على السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ويمكننا أن نميز هذه المرحلة من السياسة الأميركية نحو مصر وحتى سنة ١٩٥٢ بثلاثة مراحل متتالية:

المرحلة الأولى ما بين عام ٤٧ - ١٩٤٨ وهو مرحلة يمكن أن نطلق عليها المشاورات والتنسيق المشترك مع بريطانيا للبحث عن إطار دفاعي لمنطقة الشرق الأوسط ومكانة مصر في هذا الإطار بما عرف تحت اسم "مباحثات بينتاجون" ١٩٤٧، أما المرحلة الثانية فهي ما يمكن أن نصفه بأسم مرحلة "المقترحات" وهي أساسا بداية البحث عن "الترتيبات الإقليمية متعددة الأطراف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر، واتصفت بتردد السياسة الخارجية الأميركية في اتخاذ قرار حاسم في الاضطلاع بمسئولية هذا الترتيب وهي الفترة التي غطت عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وقد شهدت فترة البحث عن حل هذه، مؤتمرات إقليمية هامة للدبلوماسية الأميركية في كل من اسطنبول (١٩٤٩) والقاهرة (١٩٥٠) لمحاولة التوصل لتصور محدد عن نظام الدفاع الإقليمي للشرق الأوسط. أما المرحلة الثالثة فهي ما يمكن أن نصفه بمرحلة اتخاذ الإجراءات وهي التي بدأت السياسة الخارجية الأميركية تميل بالفعل إلى اتخاذها لقرار إيجابي بالمشاركة المباشرة في نظام الحلفاء في الشرق الأوسط بعد أن كانت تفضل أن تترك لبريطانيا المسئولية الأولى. وقد انتهت فترة إعادة التقييم هذه بقرار إنشاء قيادة الشرق الأوسط أو ما عرف باسم Middle East Command التي قررت في أكتوبر ١٩٥١ تقديم مقترحات بشأنها إلى الحكومة المصرية. والواقع أنه كان لمصر مكانة متميزة في السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط في المراحل الثلاثة المتعاقبة مرحلة المشاورات والتنسيق مع بريطانيا ومرحلة البحث عن حل إقليمي (مرحلة المقترحات) ثم مرحلة إعادة التقييم (مرحلة اتخاذ المبادرات والإجراءات) وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل الثلاث:

المرحلة الأولى:

في سبتمبر ١٩٤٧ جرت مباحث بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط في ضوء اقتراح "بيفين" بهدف التوصل لتفاهم ودي إزاء سياسة مشتركة ومسئولية مشتركة حيال المنطقة^(٢) وكان ذلك بمناسبة رغبة بريطانيا في الانسحاب من اليونان. وكان تقدير وزارتي الحرب والبحرية الأميركيكتين أن الوجود البريطاني في اليونان رمز لتصميم بريطانيا والقوة الغربية على استمرار استقلال اليونان، بينما كان تقدير الخارجية البريطانية أن هذه المباحثات يجب أن تكون ذات طابع سياسي شامل والا يقتصر على المسائل الدفاعية بين الخبراء العسكريين بل صياغة خطة عمل مشتركة في المجالين السياسي والاقتصادي على أساس تقدير متفق عليه للوضع الاستراتيجي^(٣). كان الموقف الأميركي في هذه المباحثات

1- Major problems of the United States foreign policy. op. cit. p. 285.

2- U.S.F.R. 1947, Vol. V. 1971, p. 491.

3- Ibid. p. 495.

يؤكد على ادراك قيمة الشرق الأوسط وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية والثروة المعدنية الهائلة والأخطار المترتبة في القومية المتصاعدة بين الشرق الأوسط واتجاهها للعداء نحو الغرب، وتحدد الهدف الأميركي في هذه المباحثات بأنه الحيلولة دون اطماع الدول الكبرى أو منافساتها والحيلولة دون تحول الخلافات المحلية إلى صراع مكشوف قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة وكذلك الحيلولة دون الاطماع السوفيتية التي لو تحققت فقد يكون لها تأثير خطير ليس فقط على المصالح الأميركية فحسب بل على الموقف العام تجاه الاتحاد السوفيتي^(١).

أما من الناحية العسكرية فكان الموقف الأميركي يؤكد على أمرين، أولاً الاحتفاظ بالقوات البريطانية في اليونان، وثانياً الاحتفاظ بالقواعد الحالية في السويس أو ببدائل لها^(٢).

وبالنسبة للقواعد العسكرية في مصر بالتحديد كان الموقف الأميركي يرى أنه لأسباب تتصل بالأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي فإن الولايات المتحدة ترغب في بقاء القوات البريطانية في المنطقة بشكل عام وأنه في ظل الحرب الحديثة لا يمكن أن تعتبر القوات في قاعدة السويس دفاعاً كافياً عن القناة وذلك إزاء إصرار المصريين على المطالبة بجلاتها مما يجعل سلبات بقائها أكبر من إيجابياتها إزاء العدوان الروسي المحتمل ومن ثم فإن الولايات المتحدة تأمل أن تنقل قاعدة السويس إلى مكان آخر^(٣).

ومع هذا الموقف المبدئي للخارجية الأميركية لتفضيل نقل القاعدة البريطانية من مصر إلى مكان آخر فقد كان ترى أنها لن تلح على الجلاء عن القاعدة إلى أن تتاح قاعدة كبرى ثابتة مثل برقة. كما كان تقدير وزارة البحرية الأميركية أنه من الأهمية بمكان للولايات المتحدة والدول الغربية الوصول إلى مصادر الشرق الأوسط واستخدام خطوط مواصلات البحر المتوسط مما يفرض عدم انتقال السيطرة على جبال طارق والسويس إلى قوى معادية للولايات المتحدة مع تمكين القوات الموالية للولايات المتحدة من استخدام هذين الموقعين بفاعلية^(٤)، وكان موضوع الاحتفاظ بالقواعد البريطانية في مصر بالتحديد موضوعاً لمباحثات أميركية بريطانية في ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ اتفقت فيه الولايات المتحدة في الرأي مع البريطانيين بأنه من الأهمية البالغة بهدف الحفاظ على أمن الشرق الأوسط وحفظ السلام العالمي أن يكون للبريطانيين تسهيلات استراتيجية محدده في مصر ولا بد أن يكون احتفاظهم بهذه التسهيلات في وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بفاعلية وبسرعة في حالة الخطر المباشر على أمن الشرق الأوسط وضمان حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات الخارجية.

كما كانت الخارجية الأميركية ترى أنه لضمان حقوق بريطانيا في التسهيلات فمن الضروري التفاوض مع مصر حول اتفاقية مرضية وأن خير ما يمكن أن تتصوره الخارجية الأميركية لهذه الاتفاقية هي أن تكون في إطار عام من اتفاقيات الدفاع الإقليمي بين بريطانيا والدول العربية.

1- Ibid. p. 514.

2- Ibid. idem.

٣- انظر المذكور التي أعدتها وزارة الخارجية الأميركية عن القواعد العسكرية في مصر في ملف الشرق الأدنى (بدون تاريخ)

Memo prepared in the Dept. of State, Washington (Undated) Military Questions (Bases - Egypt) Top Secret N.E.A. files, Lot 55, D 36, Ibid pp. 521-522.

4- Ibid. idem.

أما إذا لم تتحقق اتفاقية فى إطار اقليمى فلا بد من بذل جهود جديدة للتفاوض على أساس اتفاقية ثنائية بين مصر وبريطانيا^(١).

وطرحت المجموعة الأميركية فى المباحثات المشتركة الموقف الأميركي من الاحتفاظ بالحقوق العسكرية البريطانية فى مصر فى النقاط التالية:

- ١ - أن الحكومة الأميركية نفسها غير مهتمة بالحصول على حقوق عسكرية فى مصر فى الظروف الراهنة.
- ٢ - أن الحكومة الأميركية فى نفس الوقت على استعداد للمساعدة فى اقناع الحكومة المصرية بأنه من مصلحة مصر نفسها ومصلحة السلام العالمى أن تبقى لبريطانيا تسهيلات عسكرية مع ضمان حقوق العودة لاستخدام التسهيلات فى حالة الخطر المباشر من الخارج على أمن الشرق الأوسط مع اقناع الحكومة المصرية أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تنفذ بطريقة لا تقلل من سيادة مصر أو استقلالها.
- ٣ - أن الولايات المتحدة على استعداد فى حالة تنفيذ مثل هذه الترتيبات اتخاذ عدة خطوات لدعم العلاقة مع مصر مثل النظر بإيجابية لطلب مصر لإيفاد مستشارين عسكريين وأنواع أخرى من المعونة الفنية والعسكرية كما أن الحكومة الأميركية ترى أنه من الخطير فى الظروف الدولية الراهنة أن تتخلى بريطانيا عن التسهيلات الاستراتيجية بموجب اتفاقها من مصر^(٢).

واستقراء اتجاه المشاورات الثنائية بين المسئولين الأميركيين والبريطانيين حول استخدام قاعدة السويس فى مصر يدل على أن السياسة الدفاعية الأميركية حتى ذلك الوقت كانت تؤيد احتفاظ بريطانيا بحقوقها فى التسهيلات دون أن يكون للولايات المتحدة دور مباشر أو مسئولية مباشرة فى هذا الإطار وكل ما كانت تراه هو التوصل إما لاتفاق اقليمى جديد بين بريطانيا ومصر أو اتفاقية ثنائية جديدة مع استعدادهما لاقناع مصر بذلك والاستجابة لطلباتها من المستشارين العسكريين والمعونة الفنية.

والواقع أن هذا الموقف السياسى الذى اتخذته الولايات المتحدة كان مؤسسا على تقديرات هيئة الأركان الأميركية المشتركة التى قدرت أن خطط الطوارئ التى أعدتها تفيد أن الاحتفاظ بمنطقة القاهرة السويس - الخرطوم فى شرقى البحر المتوسط هو الحد الأدنى وأن هذه المنطقة (القاهرة السويس) سوف تخدم أولاً كقاعدة للعمل الجوى الهجومى ثم تستخدم فى المراحل اللاحقة لعمليات أخرى لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط وإن كان ثمة خطط أخرى تحت الدراسة تتضمن استخدام قواعد أخرى غير قناة السويس فى المنطقة^(٣).

١- انظر ملاحظات وزير الخارجية الأميركية بالنيابة لدى افتتاح المباحثات المشتركة الخاصة بالشرق الأوسط . راجع.

Pentagon talks, Ibid, p. 563.

٢- انظر بيان المجموعة الأميركية فى المباحثات عن الاحتفاظ بالحقوق العسكرية لبريطانيا فى مصر.

U.S.F.R. 1947, Vol. V, pp. 584-586.

وكان رئيس وزراء مصر فى أغسطس ١٩٤٧ قد طلب من وزير الخارجية بالنيابة ومن وزير الجيش إرسال خبراء عسكريين إلى مصر للمساعدة فى دعم الجيش لكنه أخطر أنه لا يمكن الالتزام بذلك فى غيبة وجود تشريعات محددة وك... وزارة الخارجية الأميركية ترى أن اتفاقية ١٩٣٦ بشأن البعثات والتدريب للمصريين ومشتروات الأسلحة من العوامل التى تحدد تطوير التعاون العسكري مع مصر الأمر الذى يفرض على مصر مراجعة أو إلغاء الاتفاقية كما كان (ترومان) قد استقبل رئيس الوزراء المصرى النقراشى فى أول سبتمبر ١٩٤٨ وقدم النقراشى لوزير الحربية فى ٢ سبتمبر نداء يطلب مستشارين عسكريين للجيش المصرى والأسلحة الجوى المصرى والمساعدة فى إعادة التجهيز الصغيرة والنخائر . هامش رقم (٢) Ibid p. 806 .

٣- انظر دراسة هيئة الأركان الأميركية المشتركة عن المصلحة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط .

U.S.F.R. Vol. V. 1948 part I pp 2-3.

ودلالة هذه التقدير العسكري أن السياسة الدفاعية الأميركية مع أنها كانت تقوم أساساً على الدور البريطاني العسكري في مصر، لكنها كانت تعد خطط طوارئ محددة لاستخدام محور القاهرة - السويس كقاعدة للعمل الجوي الهجومي ثم قاعدة عمليات لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط، فمصر من ناحية العمليات العسكرية كانت برغم اسناد مسئوليتها لبريطانيا داخلية في خطط طوارئ، هيئة العمليات المشتركة الأميركية وفي تفكيرها وتخطيطها العسكري للمنطقة.

وعلى ذلك فمرحلة المباحثات المشتركة الأميركية البريطانية التي تناولت مكانة مصر في إطار الدفاع عن الشرق الأوسط كانت تسند المسئولية الأولى للدور البريطاني وإن تصورت الخارجية الأميركية شكلاً جديداً لهذا الدور في شكل اتفاق اقليمي أو اتفاق ثنائي جديد ومع ذلك كانت لها خططها العسكرية الخاصة باستخدام محور القاهرة السويس في عملياتها الهجومية، لكن إطار الدور الأميركي تجاه مصر كان لا يزال محدوداً مقيداً بالدور البريطاني.

المرحلة الثانية:

وفي مرحلة صياغة المقترحات مع بداية عام ١٩٤٩ ظهر التفكير في ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوروبا بتوسيع نطاق حلف الشمال الأطلسي ليشمل دول الشرق الأوسط وهذه الدول هي: اليونان وتركيا وسوريا ولبنان واسرائيل والأردن ومصر والسودان وارتيريا وأثيوبيا والسعودية والعراق وإيران وأفغانستان والهند^(١).

وقد رأت إدارة التخطيط السياسي بالخارجية الأميركية أن منطقة شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثل أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة إلى الحد الذي يحتم حرمان أي قوة معادية محتملة أي موطأ قدم في هذه المناطق كما يحتم على الولايات المتحدة الاستخدام الكامل لقواتها العسكرية وامكانياتها السياسية والاقتصادية إذا اقتضى الأمر. وقدرت هيئة التخطيط السياسي أنه لتحقيق هذا الهدف فإنه من المرغوب فيه إنشاء مطار مناسب في منطقة السويس تستخدمه القاذفات الأميركية إلا أن الظروف السياسية تجعل من المستحيل في هذا الوقت بالنسبة للولايات المتحدة الحصول على حقوق عسكرية في مصر لأن الواقع السياسي والعسكري لموقف الولايات المتحدة يحول بينها وبين التفاوض للتوصل لمثل هذه الترتيبات فضلاً عن أن الدول العربية لا ترغب في الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة حالياً بسبب تدهور الموقف الناتج عن المسألة الفلسطينية^(٢). على أنه يمكن أن يكون البديل عن هذا التحالف إنشاء حلف اقليمي له نوع من الارتباط أو احتمال الارتباط بحلف شمال الأطلسي،^(٣) وإن كانت ترى أن الحصول على تسهيلات كافية تجاه الجنوب في البلاد العربية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً مادامت الولايات المتحدة تقيم علاقات موالية لإسرائيل وبسبب روح العداء وعدم التعاون التي تثيرها تلك السياسة في البلاد العربية^(٤).

١- انظر مذكرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في ١٣ يونيو ١٩٤٩ عن توسيع نطاق اتفاقية شمال الأطلسي لتشمل الشرق الأوسط :

Memo by Mr. Gordon P. Meriam of the policy planning Staff, Top Secret, Washington June 13, 1949, P.P.S. file, U.S.F.R. Vol. V, 1949, pp. 31-32.

2- Ibid. p. 33.

3- Ibid. P. 34.

4- Ibid. P. 34.

Ibid pp. 39-45.

وانظر أيضاً ملخص قرارات مجلس الأمن القومي حول اعتبارات الأمن الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

وكما أشارت مذكرة هيئة التخطيط السياسى إلى المحاذير الكامنة فى علاقات الولايات المتحدة الموالية لاسرائيل بالنسبة لإقامة حلف إقليمي فى الشرق الأوسط تضم الدول العربية، فإن المستشار السياسى والعسكرى بإدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية وضع تصوراً للموقف الاستراتيجى للولايات المتحدة فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أبرز أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية واسرائيل سوف تكون عاملاً هاماً فى تحديد اتجاهها نحو اتباع سياسة بناءة لوضع أساس لسياسة متوازنة واقتصاد قوى. وترى مذكرة إدارة الشرق الأدنى أنه إذا ما اتبعت اسرائيل سياسة توسعية وعدوانية فإن أمن المنطقة والمصالح الأميركية سوف تتعرض للخطر، ومن ثم فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه العرب واسرائيل لابد وأن تستند إلى عدة عناصر للحفاظ على الأمن الأمريكى والمصالح الأميركية (١).

أ - أن الاستقرار السياسى والاقتصادى وأمن شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أمر حيوى لأمن الولايات المتحدة.

ب - أنه من مصلحة الولايات المتحدة الحصول على احترام وحسن نوايا شعوب المنطقة سواء اليهود أو العرب وتوجيههم بعيداً عن الاتحاد السوفيتى.

ج - ضرورة تسوية الخلافات بين اسرائيل والدول العربية على الأقل إلى الحد الذى يسمح لاسرائيل والدول العربية أن تعمل بالتنسيق لمعارضة العدوان السوفيتى.

د - أن ما سبق يتحقق بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

هـ - ضرورة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة كلما أمكن ذلك لتحقيق الأهداف الأساسية.

هذه التقديرات التى وصفها المستشار السياسى والعسكرى لإدارة الشرق الأدنى وضعت بعداً جديداً يمكن أن يوصف بأنه شرط أساسى لا مكان إقامه حلف إقليمي يضم الدول العربية فى الشرق الأوسط ويرتبط بحلف الأطلنطى وهو التصور الذى بدأت تطرحه السياسة الدفاعية الأميركية للمنطقة منذ عام ١٩٤٩، ذلك الشرط هو تسوية النزاع العربى الاسرائيلى وهو شرط سوف تثبت التطورات أنه سيظل عائقاً دون استجابة مصر للمبادرات الدفاعية الأميركية فى المنطقة فى عام ١٩٥١.

وقد تأكد هذا المفهوم أى ضرورة تحقيق التسوية بين العرب واسرائيل أو على الأقل انتهاج سياسة متوازنة بين الدول العربية واسرائيل من جانب الولايات المتحدة لإقامة الترتيب الإقليمى للشرق الأوسط، فى البيان الذى طرحته المجموعة الأميركية فى المباحثات المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى واشنطن فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٤٩ (٢).

وعلى كل حال وفى هذه الفترة كان التردد وعدم الحسم لا يزال مسيطراً على التفكير الأمريكى بالنسبة لتخطيط الدفاع عن الشرق الأوسط إذ كان يرى أن إنشاء حلف الشرق الأوسط لا يزال أمراً مستبعداً من جانب السياسة الحالية للولايات المتحدة إذ لا يفى باحتياجات المملكة المتحدة بقدر ما تفى بها المعاهدات الثنائية ومن

١- انظر مذكرة المستشار العسكرى والسياسى فى إدارة الشرق الأدنى مع وزارة الخارجية .

U.S. Strategic posture in the East Mediterranean U.S.F.R. Vol. VI, 1949, Washington Nov. 14, 1949, pp. 56-57.

٢- انظر بيان المجموعة الاميركية فى المباحثات .

U.S. F R, 1949, Vol. VI. pp. 69-70.

ثم فإن التقدير الأميركي ظل خلال هذه الفترة أن ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها في بقاء تلك الاتفاقيات الثنائية له فائدة كبرى سواء بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة أم للمساعدة في استقرار المنظمة.

كانت السياسة الدفاعية الأميركية للشرق الأوسط لاتزال إذن في مرحلة صياغة المقترحات والبحث عن حل هل تشارك في إقامة ترتيب اقليمي مرتبط بحلف الأطلنطي أم لا تشارك، في ضوء المحاذير الاقليمية (النزاع المصري الانجليزي، النزاع العربي الاسرائيلي) هل تفضل عليها الاتفاقيات والترتيبات الثنائية بين بريطانيا ودول المنطقة؟ مع أن ذلك يعنى دوراً غير قيادي للولايات المتحدة، في المنطقة؟ وفي سبيل «صياغة المقترحات» لمشكلة نمط الدفاع عن الشرق الأوسط هل يكون متعدد الأطراف في شكل حلف اقليمي مرتبط بحلف الأطلنطي أم يبقى في إطاره الثنائي مع الاكتفاء بدور مساعد وثانوي للولايات المتحدة، في سبيل البحث عن حل لهذه المشكلة عقد مؤتمرات دبلوماسيين لتناول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط ومكانة مصر بصفة خاصة في اسطنبول نوفمبر ١٩٤٩ ثم في القاهرة في مطلع عام ١٩٥٠.

وقد عقد مؤتمر في اسطنبول بتركيا لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأدنى ما بين ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩ والذي حضره جيفرسون كافري سفير الولايات المتحدة في مصر مع آخرين برئاسة جورج مساك جي George Mc Ghee مساعد وزير الخارجية الأميركية لشئون الشرق الأدنى، وانتهت التقديرات السياسية الأميركية إلى اتجاه يحدد أو بالأحرى يؤكد مجموعة من الأهداف الأميركية في منطقة الشرق الأدنى تتلخص في الآتي^(١).

— إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة في الشرق الأدنى يجب أن يكون الحفاظ على السلام وتنمية الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن، وزيادة هيبة الولايات المتحدة واتجاه المنطقة نحو الولايات المتحدة والدول الكبرى بعيداً عن الاتحاد السوفيتي (أي استمرار سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي).

— إنه لتحقيق هذه الأهداف فإنه يتعين انتهاج سياسة اهتمام نشطة في إطار الحياد العام بين الدول العربية واسرائيل (البعد الخاص بالنزاع العربي الاسرائيلي) ثم حدد المؤتمر وسائل تحقيق هذه الأهداف خلال فترة الحرب الباردة بأنها تدور حول منع الاتحاد السوفيتي من الفوز بأي سيطرة في بلدان الشرق الأدنى عن طريق التخريب أو أي وسائل أخرى وأن ذلك يتحقق سواء بالنسبة للدول الملاصقة للاتحاد السوفيتي أو غير الملاصقة عن طريق تقديم معونة فنية وعسكرية.

ومعنى ذلك أن نتائج المؤتمر لم تحسم بعد الاختيار الأميركي بالنسبة لأقامة أحلاف بينها وبين دول الشرق الأدنى بل أن توصيات المؤتمر أكدت أنه لا يجب أن تحاول الولايات المتحدة التفاوض حول إقامة أحلاف أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول الشرق الأدنى على الأقل حتى يحين الوقت الذي تكون فيه الولايات قادرة على تقديم القوات العسكرية اللازمة لتنفيذ الضمانات المقدمة ومع ذلك فإنه يجب مراجعة مثل هذه السياسة في الوقت الذي يتبين فيه أن مثل هذه الأحلاف ضرورية من أجل تحقيق أهداف الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة^(٢).

١- انظر النتائج المتفق عليها والتوصيات في مؤتمر اسطنبول لرؤساء البعثات الأميركية في الشرق الأدنى ٢٦ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

U.S. S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 168-169.

2- Ibid. 174.

ومن الواضح أن السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط قد طرحت في مؤتمر اسطنبول اتجاهها متطورا تجاه فكرة إقامة الأحلاف تدل على أن المسألة أصبحت تدخل في مدى ملائمة التوقيت لإنشاء هذه الأحلاف ومدى قدرة الولايات المتحدة على تقديم التزامات عسكرية لتنفيذ الضمانات المقدمة ثم طرحت نتائج مؤتمر اسطنبول احتمالات مراجعة الموقف الأميركي من هذه الأحلاف.

وبشكل عام فإن المؤتمر الثاني لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأميركية في الشرق الأدنى الذي عقد في القاهرة ما بين ٧-١١ مارس ١٩٥٠ برئاسة جيفرسون كافري سفير الولايات المتحدة في القاهرة لتعذر حضور جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لم يغير كثيرا من هذا التقدير الأميركي لسياستها تجاه إقامة الأحلاف في المنطقة^(١) وظلت ترى أنه من غير العملى أو المرغوب فيه أن تشجع حلف دفاعيا إقليميا أو تشجع أى تجمع اقليمى موجه ضد أى دولة، ولكن الجديد فى الموقف أن الخارجية الأميركية كانت تبحث فى الحقيقة المحاذير التى تنطوى عليها إنشاء ترتيبات أمنية فى شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى على غرار حلف الاطلنطى على أساس انها لا تقدم حلا ليس فقط بسبب الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل بسبب قضية فلسطين بل بسبب الشكوك السابقة كما أن المنطقة تفتقر إلى مركز قوة power centre يقوم عليه الحلف^(٢) ويعنى هذا - عمليا - أن مبدأ وضع ترتيبات اقليمية أمنية ليس مرفوضا وإنما تواجهه صعوبات أولها الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل والافتقار إلى مركز قوة " فى المنطقة، وثانيا عنصر التوقيت" بمعنى أن إنشاء حلف اقليمى فى منطقة الشرق الأوسط يضع التزامات ثقيلة على الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وهى بحاجة أولا إلى تطوير القوة الأوروبية فى ظل اتفاقية شمال الاطلنطى.

وفى ضوء هذا التقدير أو الموقف غير المحسوم كان اتجاه السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة يقوم على أساس استمرار دعم الموقف العسكرى للولايات المتحدة خاصة فيما يتصل بالعلاقات المصرية الانجليزية^(٣).

وقد تأكد هذا الموقف الأميركي بالنسبة للتريكةز على الوجود العسكرى البريطانى وعلى أهمية قاعدة السويس فى مصر مرتين المرة الأولى فى المباحثات الأميركية البريطانية فى واشنطن حول الموضوعات السياسية والعسكرية فى الشرق الأدنى ما بين ٢٠ - ٢٤ يوليو ١٩٥٠ والمباحثات الأميركية البريطانية التى عقدت فى لندن فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٠^(٤).

والقاسم المشترك فى هذه المباحثات الثنائية العسكرية والسياسية بالنسبة لمكانة مصر فى إطار الخطط الدفاعية الأميركية هو " تأكيد الأهمية الاستراتيجية لقاعدة السويس" وتأكيد أهمية بقاء كافة دول الشرق الأدنى فى المعسكر الغربى والأحتفاظ بالقواعد فى مصر كعنصر أساسى فى المنطقة، مع ضرورة بذل الجهود للحصول على ترتيبات مرضية مع مصر^(٥).

١- انظر تقرير المؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى فى القاهرة الذى بعث به السفير كافري إلى وزارة الخارجية الأميركية فى رسالته رقم ٤٨٦ فى ١٦ مارس ١٩٥٠.

F.R.U.S. Vol V, 1950 pp. 12.

Ibid pp. 152-153.

٢- تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الترتيبات الأمنية فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأدنى - انظر .

3- Ibid. p. 187.

4- Ibid. p. 188.

5-Ibid. p. 194.

وظل الموقف الأميركي - بالنسبة للوضع العسكري البريطاني في مصر مؤيدا للهدف البريطاني بالاحتفاظ بحقوق القاعدة في منطقة السويس في وقت السلم وحق العودة وقت الحرب مع الامل في أن تتوصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق مباشر وأحيانا ما طالبت الخارجية الاميركية بالاعتدال من الجانبين^(١).

ومع هذا التركيز على الدور العسكري البريطاني في مصر كان الموقف الأميركي تجاه المنطقة ككل يقوم على أساس تدعيم التعاون الأميركي البريطاني بشكل وثيق وخاصة بالنسبة لتطوير جيوش المنطقة والاتفاق على تقسيم المسؤوليات وبحث ايفاد بعثات اميركية وزيادة معدل تدريب ضباط دول الشرق الاوسط في المدارس العسكرية الاميركية.

على أنه من أهم التطورات التي بدأت تظهر في تفكير الخارجية الأميركية بالنسبة للموقف الدفاعي ازاء الشرق الأوسط فكرة التخطيط المشترك مع المملكة المتحدة لإعداد وتطوير خطط لإقامة قواعد في منطقة الشرق الأدنى التي يمكن أن تظل متاحة حتى وإن ظلت بعض المناطق في الشرق الأدنى تحت الاحتلال^(٢).

وعادة ما كان يترجم هذا الموقف بالنسبة لمصر في المشاورات الأميركية البريطانية التي جرت في واشنطن في ٢٤ - ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ الذي كان يدور حول مبدأ تأييد بريطانيا في الاحتفاظ بقاعدتها في مصر^(٣).

وجوهر الموقف الأميركي بالنسبة لموضوع إنشاء القواعد العسكرية في مصر كان يدور على أساس أنه رغم شكوك كثير من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما إذا كان اشتراك الولايات المتحدة في ترتيبات ثلاثية أميركية بريطانية مصرية لإنشاء قواعد في مصر - من بينها قاعدة أميركية - يمكن أن تغير موقف الحكومة المصرية تجاه موضوع القاعدة البريطانية اقترح السفير فيليب جيساب phillip Jessup مدير إدارة الشرق الأدنى بحث هذا الموضوع بشكل مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة^(٤).

مما لا شك فيه أن القراءة المتأنية لهذا التقدير تكشف أن التفكير الأميركي بالنسبة للدفاع عن المنطقة ودور مصر فيها قد بدأ يستكشف إمكانية الربط بين دخول اميركا في اتفاق أو ترتيب ثلاثي مع بريطانيا ومصر حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى التأثير في موقف مصر من موضوع وجود القاعدة العسكرية البريطانية في السويس في مصر، وكان هذا بالفعل جوهر الفكرة وراء طرح اقتراح إنشاء قيادة الشرق الاوسط عام ١٩٥١ وتحديد دور مركزي لمصر فيها. وبرغم ذلك ظلت هذه التقديرات محاطة بعدد من المحاذير الاقليمية، النزاع المصري الانجليزى - الموقف بين الدول العربية واسرائيل، ولكن الواضح بعد هذه المشاورات البريطانية الأميركية في واشنطن ١٩٥٠ أن طريق البحث عن حل قد بدأ يشير إلى اتجاهات معينة في السياسة الدفاعية الأميركية لا تستبعد اشتراك الولايات المتحدة في ترتيبات اقليمية ولكنها تشعر بأهمية عامل الوقت وضمان توافر القدرة على تنفيذ الالتزامات العسكرية التي تقدمها للمنطقة الأمر الذي دفع بالخارجية الأميركية إلى

Ibid. p. 219.

١- مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميركية لشئون الشرق الأدنى في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠.

٢- انظر مسودة الورقة التي أعدها المسئول عن قسم مصر والشئون المصرية الإنجليزية والسودان في وزارة الخارجية الأميركية في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠.

Ibid pp. 221-229.

٣- انظر المذكرة التي أعدها مستشار التخطيط الاقليمي في إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية (موارد) في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠. Ibid pp. 233-234. وانظر

كذلك نصوص المباحثات الأميركية البريطانية السياسية العسكرية في واشنطن في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠.

4- Ibid. p. 234.

البدء فى عملية اعادة تقييم كاملة لموقفها من السياسة الدفاعية تجاه الشرق الاوسط ومصر بصفة خاصة وهى المرحلة الثالثة من تطوير السياسة الدفاعية الاميركية نحو مصر وهى التى عرفت بمرحلة الاجراءات حيث اتخذت الولايات المتحدة اجراءات فعلية لتطبيق سياستها وتنفيذ المقترحات التى تضمن حماية مصالحها الهامة.

المرحلة الثالثة:

تشير وثائق الخارجية الاميركية أن وزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية كانت طوال عام ١٩٥١ وحتى بداية عام ١٩٥٢ تقوم بإعداد سلسلة من الأوراق والأبحاث حول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ولم تتبلور ورقة نهائية متفق عليها طوال عام ١٩٥١ وذلك فيما عدا ورقة وزارة الخارجية المقدمة لمجلس الأمن القومى فى ١٩٥١ تحت عنوان موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمنطقة العامة لشرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط فى ٢١ ديسمبر ١٩٥١^(١). ولا شك أن مذكرة وزارة الخارجية الاميركية * والتى نحن بصدد تحليلها والتى اعدّها جورج ماك جى George MGhee مساعد وزير الخارجية الاميركية لشنون الشرق الأدنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح اجراءات سياسية وعسكرية اميركية ضرورية لمساعدة دول الشرق الأوسط للدفاع عن المنطقة من العدوان، لا شك أن هذه المذكرة كانت بمثابة بداية جملة الاجراءات التى اشرفنا عليها منذ قليل.

ويرى مساعد وزير الخارجية الاميركية فى هذه المذكرة أنه فى ضوء الأحداث العالمية الراهنة فمن المعتقد أن عملاً سياسياً وعسكرياً أكثر إيجابية أصبح ضرورياً لنجاح الدفاع عن الشرق الأوسط لاستغلال الولايات وحلفائها للبترول والقواعد والطاقت البشرية فى الشرق الأوسط وقت الحرب.

U.S.F.R. Vol. V, 1951, p. 4.

١- انظر تقرير السياسات العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

يعرف التقرير الشرق الأوسط بشرقى البحر المتوسط وتركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بما فيها مصر وليبيا .
لم تشرح المذكرة تفاصيل الأحداث العالمية الراهنة ولكن استقرأ التطورات العالمية خلال الفترة السابقة مباشرة فى منتصف عام ١٩٥٠ (يونيو ١٩٥٠) يشير إلى أن أبرزها كان نشوب الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة الحرب لما لها من آثار دولية فى إطار الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى خاصة وانها وقعت بعد تفجير الاتحاد السوفيتى لأول قنبلة ذرية له فى يوليو ١٩٤٩ .
انظر تأثير الحرب الكورية على الموقف الدولى والسياسة الاميركية فى خطاب ترومان امام الكونجرس فى ١١ أبريل ١٩٥١ عن محاولات السيطرة الشيوعية والخطط الهجومية السوفيتية .

Patterson, Thomas, Major problems in American foreign policy. Documents & Essays Vol II 2 nd (ed.) D.C. Health & Co. Lexington, 1984 p. 435.

وقد بدأ هذا التفكير يتبلور عن الخطر السوفيتى على الشرق الأوسط يزداد وضوحاً فى تصريحات ترومان كما حدد فى رسالته إلى الكونجرس عن توصيات الأمن المتبادل الذى تحدث فيه عن الخطر الشيوعى على العالم الحر وأن برنامج الأمن المتبادل بمثابة تجميع للموارد والإدارة لمواجهة الخطر السوفيتى وأن جزء من هذه المعونة سوف يوجه للدول المتخلفة ومنها دول الشرق الأوسط كما أن ترومان فى إطار ما وصفه بالمناطق الحيوية الواجبة الدفاع سرد منطقة الشرق الأوسط وأنه لا يمكن مقاومة هذا الخطر إلا باستمرار بناء الدفاعات المسلحة وبرنامج المعونة الاقتصادية والفنية من خلال برنامج الأمن المتبادل المقدم للكونجرس.

U.S. Dept. State Bulletin, June 24, 1951 Vol. XXXIV, no. 622 pp. 883.

انظر

وانظر أيضاً جلسات الاستماع بالكونجرس حول برنامج الأمن المتبادل
Hearings before the Committee on foreign relations House of the Representatives 82 nd, Cong. 1 st. Session June - July 1951.

وانظر فى نفس المعنى الشرح الذى قدمه جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لشنون الشرق الأدنى لخطاب ترومان السابق الإشارة إليه أمام الكونجرس فى ٢٤ مايو ١٩٥١ عن برنامج الأمن المتبادل وعلاقته بالسياسة الدفاعية الاميركية فى الشرق الأوسط خاصة ما يتصل بمشكلات العلاقات المصرية البريطانية.

وتستعرض المذكرة احتمالات السيطرة عن الشرق الأوسط وعلى موارده البترولية وطرق مواصلاته في حالة نشوب حرب عالمية وتقتترح المذكرة تشجيع شعوب المنطقة على التعاون مع الغرب في مقاومة الاتحاد السوفيتي وترجمة ذلك في جهد محلي متناسق لمقاومة الزحف السوفيتي^(١).

والاقتراح الرئيسى الذى قدمه "ماك جى" مساعد وزير الخارجية عن الاجراءات المطلوب لمساعدة دول الشرق الاوسط. هو اصدار بيان عن الاهمية الحيوية للشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة في الدفاع عن الشرق الاوسط ككل^(٢) وان الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة دول الشرق الاوسط للدفاع عن المنطقة ضد العدوان.

وتحقيقا لهذا الهدف تقتترح المذكرة: البدء مع المملكة المتحدة في سياسة دعم القوات المحلية لبلاد الشرق الاوسط التى سوف تشارك في الدفاع عن المنطقة على اساس المشاركة المتكافئة وأنه لتحقيق تعاون العرب سوف تحث المملكة المتحدة على أن تتخلى عن حقوق اتفاقياتها المحلية في مصر والأردن والعراق بوضع ترتيبات أمنية بديلة وكافية اذا امكن ثم تقديم كميات رمزية من السلاح الأميركي لدول الشرق الأوسط، وتقديم بعثات تدريبية صغيرة، ثم إنشاء هيكل قيادة Command Structure أميركي بريطاني للأغراض السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط وإن كان (هيكل القيادة) المقترح لن يغير من حقيقة أن المملكة المتحدة تتحمل مسئولية أساسية في الدفاع عن المنطقة، وأخيرا الحصول على المواد الخام والمصنوعات للأغراض الحربية وخاصة من مصر وإسرائيل لتدعيم الصناعات الحربية في الشرق الأوسط وراء المجهود الحربى للحلفاء^(٣).

هذا التفكير يعكس بوضوح نواة التخطيط الدفاعى الجديد فى السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط فى إنشاء "هيكل قيادة" مشتركة مع المملكة المتحدة تشارك فيها الدول العربية على أساس التكافؤ فهذه العناصر تشكل أسس القيادة الجديدة المقترحة للشرق الأوسط التى سوف تتبلور وتحدد عناصرها وأسسها فى تفكير الخارجية الأميركية خلال شهور قليلة.

ويحدد ماك جى، مساعد وزير الخارجية بكل وضوح أن الموقف يقتضى ضرورة إعادة تقييم السياسة الأميركية والالتزام العسكرى فى الشرق الأوسط لحدوث ما وصفه بمتغيرات كبرى فى الموقف الدولى منذ أكتوبر ١٩٥٠ فى زيادة الحشود الأميركية والتدخل فى كوريا ثم زيادة القدرة التنظيمية الدفاعية فى أوروبا والقلاقل فى الشرق الأوسط فضلا عن أن خطط أو نوايا التخلص عن الشرق الأوسط لا يمكن أن تحقق المصالح الامنية للولايات المتحدة ولا يمكن أن يسمح للالتزامات فى مناطق أن تكون على حساب تهديد مناطق أخرى^(٤).

ويزداد وضوح التفكير الأميركي الجديد فى إطار إعادة التقييم من حيث التحديد الجديد للعلاقة الأميركية البريطانية حين يقول مساعد وزير الخارجية أن الاستمرار فى الاعتماد على المملكة المتحدة بأكثر من اللازم فى الدفاع عن الشرق الأوسط نوع من التمنى Wishiful Thinking لأن القدرات البريطانية أقل من أن تشكل أساسا سليما للدفاع عن المصالح الأميركية فى المنطقة وأن معظم الحكومات تفضل الاعتماد على المعونة الأميركية لا البريطانية وتفضل بدرجة أكبر المعونة الأميركية البريطانية المشتركة.

1- U.S.F.R. Vol. v, 1951 p. 4.

2- Ibid, idem.

3- U.S.F.R. Ibid. pp. 46 .

4- Ibid. pp. 8-9.

وقصارى القول فى إطار (سياسة الاجراءات والمبادرات) التى يشير اليها "ماك جى" أنه من الضرورى إعادة تقييم خطط الولايات المتحدة بالنسبة للشرق الأوسط فيما يتعلق بالأسراع فى البناء العسكرى فى المنطقة واتجاه إعادة التقييم إلى الابتعاد عن فكرة المسئولية البريطانية الاساسية والتحول إلى فكرة المسئولية الاميريكية البريطانية والتعاون البريطانى الاميريكى الايجابى فى تطوير وتنفيذ الخطط الدفاعية (١).

وتشير تقارير وزارة الخارجية الاميريكية فى ٢٩ يناير ١٩٥١ إلى استمرار مشاورات المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى واشنطن ولندن بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط (٢) على مستوى وزارتى الخارجية فى البلدين ورؤساء الأركان وقد تطورت خلال هذه المشاورات فكرة التعاون المشترك فى شكل اقتراح إنشاء بعثة عسكرية مشتركة وخلق صلة مباشرة بين رؤساء أركان الدولتين (٣).

على أن الخارجية الاميريكية فى مطلع عام ١٩٥١ كانت تعد للتعرف على الموقف على الطبيعة من خلال الزيارة الميدانية التى سوف يقوم بها ماك جى مساعد وزير الخارجية الاميريكية بجولته فى الشرق الأدنى زار خلالها مصر فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١.

وقبيل رحلة ماك جى إلى الشرق الأدنى عقدت الخارجية الاميريكية اجتماعات مشتركة مع هيئة الأركان المشتركة فى ٢٠ يناير انتهت فيه إلى عدم كفاية القدرات البريطانية مما يقتضى توفير عوامل خاصة لضمان الدفاع عن المنطقة (٣).

وقد قام (جورج ماك جى) مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى بجولته فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١ عقد خلالها مؤتمرا دبلوماسيا فى اسطنبول فى الفترة من ١٤ إلى ٢١ فبراير وتلخصت نتائجه فى أن الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة فى المنطقة فى ظل الحرب الباردة هي:

(أ) حشد القوة لأحتواء الشيوعية .

(ب) استعادة ودعم التبعية للغرب لدى دول الشرق الأوسط.

(ج) بناء قوة عسكرية كافية فى كل دولة بحيث تحافظ عن الامن الداخلى، وتسهم بشكل ملائم فى الدفاع عن المنطقة.

(د) بناء وضمان إتاحة قواعد لجيوش وبحرية وطيران الحلفاء (٤).

أما بالنسبة لمصر فى سياق هذا التخطيط الدفاعى الجديد فقد كان التقدير فى نتائج المؤتمر أنه ادراكا للأهمية الاستراتيجية لمصر فقد أوصى بأن تدرج فى المخطط العام للسياسة الدفاعية للشرق الأوسط (مع عدم الارتباط بحلف الاطلنطى).

ولا شك أن نتائج المؤتمر الدبلوماسى الاميريكى فى اسطنبول فى فبراير ومارس ١٩٥١ تمثل الأرضية الحقيقية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط وصياغة فكرة إنشاء قيادة اقليمية تشارك فيها مصر مع دول

1- Ibid. pp. 10-11.

٢- انظر مذكرة وزير الخارجية الاميريكية اتشسون إلى وزير الدفاع الاميريكى مارشال فى ٢٧ يناير ١٩٥١ عن هذه المشاورات. وانظر الورقة التى أعدتها إدارة الشرق الأدنى (بدون تاريخ) Ibid. pp.26.

3- Ibid. pp. 27-42.

4- Ibid. pp. 55-56.

McGhee, George, Envoy to the Middle World, adventure in diplomacy, harper, Row, N. Y. 1983, pp. 365-387.

وانظر أيضاً

أخرى، فقد تلخصت توصيات المؤتمر بأنه يجب تشجيع التعاون بين دول الشرق الأوسط في المجال العسكري كإسهام في التعاون السياسي المتزايد، وفي هذا الصدد تأكيد النتائج والآثار الإيجابية التي تتحقق من إقامة حلف دفاعي إقليمي قوي^(١).

وقد طرحت توصيات المؤتمر الدبلوماسية الأميركية ونتائج رحلة مساعد وزير الخارجية الأميركية على مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأميركية وهيئة رؤساء الأركان المشتركة ووزارة الدفاع كما جرت مشاورات أميركية بريطانية مكثفة تستهدف في مجموعها استخلاص تصور محدد عن السياسة الدفاعية الأميركية الجديدة بعد أن جرت عملية إعادة التقييم والدراسة الميدانية في المؤتمر الدبلوماسي في اسطنبول.

فقد قدمت هيئة مجلس الأمن القومي في ١٤ مارس ١٩٥١^(٢) تقريراً عن سياسة الولايات المتحدة نحو الدول العربية وإسرائيل باعتبارها من المشكلات التي تعترض تنفيذ سياسة دفاعية نشطة في المنطقة يكون لمصر وللدول العربية فيها دوراً متكافئاً.

وقد أكدت هيئة مجلس الأمن القومي في هذا التقرير أن الاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط أمر حيوي لأمن الولايات المتحدة وأن رؤساء هيئات الأركان البريطانية والأميركية اتفقوا على أن أهمية الشرق الأوسط تأتي بعد أهمية أوروبا مباشرة وأن العوامل التي تشكل أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأمن الولايات المتحدة هي:

(أ) الموقع الجغرافي في المنطقة بالنسبة للبحر المتوسط وغرب أوروبا وأفريقيا وروسيا الأوربية والآسيوية.
(ب) موارد النفط.

(د) المواصلات والتسهيلات.

أما أهداف الولايات المتحدة فهي:

(أ) الحفاظ على توجه دول المنطقة نحو الولايات المتحدة.

(ب) حث الدول على زيادة قدراتها الدفاعية ضد الاتحاد السوفيتي.

(ج) الحصول على حق نشر وإقامة وتشغيل قوات في حالة التهديد باشتباكات عامة للقوات في أراضي المنطقة ووضع أساس سياسي للحصول على حق العودة وإمكان دخول القوات إلى المنطقة.

ويستخلص من هذا الهدف الأخير (الحصول على حق نشر وإقامة وتشغيل قوات في أراضي المنطقة) أن عنصراً جديداً بالفعل بدأ يلح على السياسة الدفاعية الأميركية في مطلع ١٩٥١ وهو الاعداد المادي لمسرح الشرق الأوسط لمشاركة أميركية فعلية في العمليات الدفاعية وذلك بوضع (أساس سياسي) للحصول على حق العودة ودخول القوات للمنطقة وهذا (الأساس السياسي) في تقدير الباحث هو بالضبط ما كان يجري إعداده - وصياغته في الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع وهيئات رؤساء الأركان المشتركة.

وبالنسبة لمصر فقد كان ثمة محاذير تدركها الولايات المتحدة وحددتها دراسة مجلس الأمن القومي الأميركي، هذه المحاذير تحول دون استجابة مصر المحتملة للسياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة تقول

1- U. S. F. R. Vol. V, 1951. P. 58.

٢- انظر تقرير مجلس الأمن القومي في

Staff study by the National Security Council. Ibid. pp. 97-102.

الدراسة أنه مما لا شك فيه أن شعور المرارة تجاه الولايات المتحدة بسبب الموقف في فلسطين قد أدى إلى شعور باللامبالاه لدى مصر بوقوفها موقف الامتناع في مجلس الأمن عند طرح المسألة الكورية كذلك بسبب عدم استجابة الولايات المتحدة لطلبات مصر المتكررة من المعونة^(١) فضلا عن أن النزاع بين مصر والمملكة المتحدة يطرح صعوبة خاصة في تنفيذ التصورات الاستراتيجية الأميركية للدفاع عن المنطقة^(٢) على نحو ماشرحه "ماك جى" للمستولين في الخارجية البريطانية في مباحثاته معهم في لندن في ١٢ إبريل ١٩٥١ في طريق عودته إلى واشنطن وعلى نحو ما طرحه في إجتماع مشترك بين الخارجية الأميركية ورؤساء هيئات الأركان المشتركة في ٢ مايو ١٩٥١ لبحث تقريره عن الرحلة حيث أكد من جديد أن امكانيات التعاون مع مصر محدودة بسبب النزاع المصري الانجليزي وأنه مالم تحل هذه المشكلة فإن عدم التعاون من جانب مصر قد يلغى أى فائدة للقوات في مصر^(٣).

وبرغم هذا المحذور فإن الإجتماع المشترك بين وزارة الخارجية الأميركية والدفاع في مايو ١٩٥١ أكد بالنسبة لمصر أن مجال الاهتمام الأميركي سيظل هو استخدام القواعد في مصروقت الحرب وتأكيد أهمية الحركة العسكرية في قناة السويس^(٤).

وكانت مكانة مصر في التخطيط الدفاعي الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط موضوعا لمشاورات أميركية بريطانية في واشنطن في ١٧ مايو ١٩٥١ بين الاميرال (شيرمان) من رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية وجورج (ماك جى) مساعد وزير الخارجية الأميركية وبين السفير البريطاني والقائد البريطاني المارشال (اليوت) رئيس بعثة الأركان المشتركة البريطانية في واشنطن.

وقد طرح مساعد وزير الخارجية الأميركية أبعاد التعاون الأميركي البريطاني في الدفاع عن الشرق الأوسط من حيث صلته بالدور الأميركي في استخدام القواعد العسكرية في مصر وأكد أن الهدف هو المساعدة وليس الحلول محل المعونة البريطانية أو الوجود البريطاني وأن اهتمام الولايات المتحدة يتركز حول خلق احساس بالمشاركة في الدفاع عن المنطقة وأن برنامج المساعدة الأميركية من شأنه أن يساعد على حل مشكلات بريطانيا في مصر^(٥).

وطوال شهور عم ١٩٥١ التالية بحثت المشكلات الاستراتيجية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط سواء في إطار الحكومة الأميركية أو حلف الأطلسي من حيث أهمية توسيع نطاق الحلف ليشمل هوامش الشرق الأوسط بحيث تضم تركيا واليونان وأقامة (قيادة مستقلة) تغطي الحاجات الدفاعية لهذه البلاد كما بدأت المفاوضات التفصيلية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لإنشاء قيادة للشرق الأوسط Middle East Command تتسع بحيث تشمل مصر وغيرها من دول الشرق الأوسط^(٦).

وتبلورت هذه المفاوضات الثنائية كما تبلورت دراسات أجهزة صنع السياسة الدفاعية (الخارجية والدفاع وهيئات الأركان المشتركة في إعداد ورقة عمل هامة بواسطة هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية في ٢٣ مايو ١٩٥١ عن بناء لقيادة الشرق الأوسط Command structure for the Middle East .

1- Ibid. pp. 98-99.

2- Ibid. p. 106.

3- Ibid. p. 114

4- Ibid. p. 124.

5- Ibid. p. 137.

6- Ibid. pp. 143-144.

وقد تلخصت أهداف هذه القيادة فى النقاط التالية:

- ١ - تلبية الحاجة الملحة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للمشاركة فى تنظيم قيادة فى أوروبا والشرق الأوسط.
- ٢ - التوافق مع القيادة العسكرية فى البحر المتوسط وحماية الجناح الجنوبى لأوروبا وحماية مواصلات البحر المتوسط.
- ٣ - ادخال تركيا فى الدفاع البحرى عن الشرق الأوسط مع عضويتها الكاملة فى حلف الأطلسى.
- ٤ - الحصول على الدعم الاختيارى من جانب الدول العربية وإسرائيل.
- ٥ - الاعتبار الخاص للمعاهدات البريطانية مع مصر والعراق والأردن.
- ٦ - الاعتبار الخاص لتدفق البترول للغرب.
- ٧ - الاعتبار الخاص لاحتياجات القواعد المتاحة فى المنطقة للاستخدام الفورى للحلفاء.
- ٨ - أن الولايات المتحدة مع عدم استعدادها للدخول فى التزام عسكرى مباشر مع دول المنطقة فهى على استعداد بالاشتراك مع المملكة المتحدة وفرنسا للدفاع عن المنطقة.
- ٩ - الاعتراف بمصالح الكومنولث البريطانى فى الدفاع عن الشرق الأوسط.
- ١٠ - حل المشكلات المصرية مع بريطانيا فى اتفاقية ١٩٣٦.
- ١١ - إقامة " تعايش عملى " *Modus vivendi* بين العرب وإسرائيل.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف الشاملة ركزت ورقة العمل على عنصر التوقيت فأكدت ضرورة ملائمة التوقيت حتى يكون ذلك عاملا على حل المشكلات البريطانية مع مصر بصفة خاصة مع تأكيد الارتباط بمسرح عمليات البحر المتوسط الخاضع لحلف الأطلسى (١).

وقد وضعت الخارجية الأمريكية وهيئات رؤساء الأركان المشتركة فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ التفاصيل العملية حول ترتيبات إنشاء قيادة الشرق الأوسط واهتمت بصفة خاصة بوضع مصر حيث أكدت المشاورات داخل الأجهزة الأمريكية ضرورة التحدث مع المصريين حول ترتيبات قيادة الشرق الأوسط فى محاولة تدويل مقر القيادة لتجنب صعوبات الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا (٢).

وكانت الخطوة العملية الأولى فى اتجاه مفاتحة مصر بالسياسة الدفاعية الأمريكية الجديدة القائمة على أساس إنشاء قيادة للشرق الأوسط موضوعا لبرقية من وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة من واشنطن إلى السفارة الأمريكية فى مصر فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المقترحات المقدمة لمصر لمشاركتها فى قيادة الشرق الأوسط. وكان إرسال هذه البرقية فى أعقاب المشاورات الأمريكية والبريطانية التى جمعت المسئولين السياسيين والعسكريين بين البلدين، وقد جاء فى هذه البرقية (٣) :-

1- Ibid. pp. 145-146.

٢- انظر مذكرة فيرجسون Furgson من هيئة التخطيط السياسى عن هذه المشاورات فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ Ibid. p. 171. وانظر كذلك مذكرته فى ٢٩ أغسطس فى p. 173. عن القيادة العليا ، وقيادة الأركان والأنشطة العسكرية والسياسية والدول المشتركة وتمثيلها.

٣- انظر نص البرقية رقم ٢٢٩ فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ من وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة .

Ibid. p. 181.

أنه قد اتفق على تقديم مقترحات اشتراك مصر فى قيادة الشرق الأوسط وذلك فى ضوء التوقيت المتفق عليه وأن تقدم فى الاطار التالى:

أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة أمر حيوى لأمن العالم الحر، وبالمثل فإن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ولذلك فإن مصر تدعى للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المساواة والمشاركة الكاملة فى قيادة متحالفة للشرق الأوسط بالطريقة التالية.

(أ) أن تصبح مصر عضوا فى لجنة رؤساء الأركان للشرق الأوسط ومن ثم عضوا فى لجنة الممثلين العسكريين فى الشرق الأوسط.

(ب) أن مقر رئاسة القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط سوف يضم ضباطا مصريين فى هيئة الأركان الموحدة.

(ج) أن تصبح مصر عضوا فى قسم الاتصال فى الشرق الأوسط فى رئاسة القيادة العليا ويتيح هذا القسم الصلة بين القيادة والدول المشتركة.

(د) اقناع مصر بدعوة رئاسة القيادة العليا للإقامة فى أراضيها.

(هـ) اعطاء مصر مكانة ذات سلطة عالية ومسئولية خاصة فى هيكل قيادة الشرق الأوسط.

(و) تسهيلات لتدريب وتجهيز القوات تقدم للمصريين من الدول المشتركة فى القيادة.

(ز) تسليم القاعدة البريطانية الحالية فى مصر الى مصر على أساس أنها سوف تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء باشتراك مصر الكامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب.

(ح) سحب كافة القوات البريطانية غير المخصصة للقيادة العليا للشرق الأوسط من مصر.

(ط) تعتبر كل القوات البريطانية المتمركزة فى مصر فى السلم والحرب جزء من القيادة العليا الموحدة المتحالفة للشرق الأوسط.

(ي) يتحدد عدد قوات الحلفاء المتمركزة فى مصر وقت السلم بالاتفاق بين القيادة العليا للشرق الأوسط ومصر.

(ك) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك أو حدوث طوارئ دولية فإن مصر سوف تمنح قوات الحلفاء كل التسهيلات اللازمة بما فى ذلك استخدام الموانئ المصرية والمطارات وطرق المواصلات^(١).

وتشكل هذه العناصر بالشكل المقدم من وزارة الخارجية الأميركية (اتفاق متكامل) مع مصر ليحل محل الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا جوهره اجراء سحب شكى لقوات بريطانية من مصر لتحل محلها قوات متعددة الأطراف بعد أن تتسلم مصر قاعدة السويس فى مقابل مشاركة مصر على قدم المساواة وبمسئولية خاصة فى القيادة العليا للقوات المتحالفة فى الشرق الأوسط، ولقد اختارت مقرا لها مصر. وقد حفلت هذه (الصفقة المتكاملة) بأنواع الحوافز التى يمكن أن تقنع مصر بقبول المقترحات وهى سحب القوات البريطانية وتقديم تسهيلات التدريب وتجهيز القوات.. الخ.

وهذه (الصفقة الشاملة) المرسله من الخارجية الأميركية تعكس بصدق مدى أهمية مصر فى هيكل قيادة الشرق الأوسط^(٢).

1- Ibid. pp. 181-182.

٢- انظر المذكرة المرفوعة من وزير الخارجية الأميركي إلى الرئيس ترومان حول أهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط.

Memo by the Secretary of State to the President, Top secret, Washington, 12, Sept. 1951. Ibid. 185.

وقد شرح وزير الخارجية الأميركية فى مذكرته إلى الرئيس ترومان العناصر التى تشكل فى تقديره أهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط ومن ثم فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

يتحدث وزير الخارجية عن المباحثات السياسية والعسكرية التى جرت فى سبتمبر فى واشنطن ما بين ٥-٧ مع ممثلى الحكومة البريطانية بقصد توحيد السياسات الأميركية والبريطانية نحو مصر وكأساس لإنشاء قيادة عليا للحلفاء فى الشرق الأوسط بمشاركة ضابط أميركيين وفرنسيين وأتراك.

ويقول وزير الخارجية أنه سوف يتم الاتصال بمصر فى الأسبوع الأول من سبتمبر من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأنه بين الاشتراطات الضرورية للاتصال بمصر دعوة تركيا للانضمام (للفئات).

ويربط وزير الخارجية الأميركية بين انشاء قيادة الشرق الأوسط والنزاع المصرى الانجليزى ربطا مباشرا حين يقول «إن ضمان الاتاحة الفورية للغرب للقاعدة البريطانية الحيوية فى منطقة قناة السويس يتطلب تلبية المطالب القومية للمواطنين المصريين بالجلء ووحدة وادى النيل الامر الذى يتطلب أن تقوم المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا بنقل قاعدة السويس من اشراف المملكة المتحدة إلى اشراف متعددة الاطراف للقيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط.

ويذكر وزير الخارجية صراحة أنه حتى يكون الترتيب مقبولا للحكومة المصرية فإن ذلك يتطلب مجموعة من التنازلات والحوافز لمصر ومع أن تلك التنازلات سوف تصدر اساسا من المملكة المتحدة فإن نصيب الولايات المتحدة من الجهود سوف يكون تقديم الامدادات والتدريب والأسلحة فى شكل منح ومعونة اقتصادية محدودة فى شكل برنامج الأمن المتبادل.

وترى وزارة الدفاع أنه ليس ثمة بديل يحل محل القاعدة المصرية وبالتالي وبشرط موافقة مصر على التعاون مع القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط فسوف يكون من الضرورى تقديم معاملة تفضيلية لمصر فى السلاح كضمن لتحقيق الأهداف الأميركية .

أما إذا لم تقرر مصر التعاون مع القيادة فإن الولايات المتحدة سوف تمضى فى انشاء القيادة العليا للحلفاء للشرق الأوسط وأن تكون رئاسة القيادة العليا فى دولة غير مصر ، وفى نفس الوقت حجب أى مزايا عن مصر .

لكن وزارة الخارجية الأميركية كانت تدرك أن تخصيص معاملة تفضيلية لمصر يحتمل أن يثير بعض الدول العربية لطلب معاملة مماثلة كما أن إسرائيل تطرح مشكلة خاصة فيما يتصل بقيادة الشرق الأوسط فقيمة قيادة الشرق الأوسط أنها للدفاع عن المنطقة ككل وليس ثمة شك فى أن إسرائيل سوف تتعاون بالكامل مع القيادة، لكن انشاء دولة إسرائيل من ناحية أخرى خلق اتجاهات حيادية بين الدول العربية ومن المأمول أن يتغلب إنشاء قيادة الشرق الأوسط على هذه الاتجاهات، لكنه من المشكوك فيه تعاون مصر والدول العربية، مع القيادة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تطلب من إسرائيل ألا تصر على دور بارز فى القيادة الجديدة حتى يتم انشاؤها مع العرب ويتطلب هذا تفاضيا من جانب إسرائيل عند تقديم العتاد والأسلحة لمصر كجزء من قبول مصر لاداء دور رئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط .

ويطرح وزير الخارجية الأميركي بعدا هاما من أبعاد انشاء قيادة الشرق الأوسط من حيث صلتها باحتمالات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى حين يذكر أنه من الأهداف الهامة وراء إنشاء تنظيم أو هيكل

لقيادة الحلفاء Allied Command Structure أنها سوف تتيح مصر والدول العربية شيئاً ايجابياً تهتم به بديلاً عن الصراع مع إسرائيل ومن ثم تمهد الطريق نحو تسوية سلمية نهائية. ويحدد وزير الخارجية تأثير انشاء القيادة الجديدة على إسرائيل بصفة خاصة يقول «أنه من المقترح أن تعمل القيادة عن طريق جهاز اتصال بشكل وثيق مع إسرائيل ولكن بشكل هادئ، كما أن القيادة الجديدة بمشاركة مصر الكاملة والمتكافئة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا لا تغير من الموقف الأمنى لإسرائيل، وأنه سوف تتاح لإسرائيل المشاركة فى عمل القيادة التى يتيح وجودها أملاً متزايداً فى تسوية سلمية نهائية بين مصر والدول العربية»^(١) وفضلاً عن ذلك فقد كان تقدير الخارجية الأميركية إلى جانب احتمالات تسوية النزاع بين العرب وإسرائيل أن نظام قيادة الشرق الأوسط قد يكون أساساً لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية^(٢).

وكانت تطورات الأحداث بإيقاع سريع مثار قلق مساعد وزير الخارجية الأميركي الذى قدر أن الموقف فى مصر يدفع الولايات المتحدة للعمل بسرعة فى البحث عن اتفاق مع كل الحكومات المعنية بما فيها مصر حول انشاء قيادة الشرق الأوسط على أمل أن يجنب مثل هذا العمل اتخاذ قرار من جانب واحد من مصر لالغاء معاهدة ١٩٣٦ المصرية الإنجليزية خاصة وأن المعلومات من أعلى المصادر تدفع الولايات المتحدة للخشية أن المقترحات الهامة الخاصة بالقيادة لا بد وأن تقدم لمصر خلال الأيام العشرة المقبلة وقبيل زيارة كبار الضباط الجنرال (برادلى) لتركيا من أجل تجنب الغاء الاتفاقية^(٣).

وقد تأهبت الخارجية الأميركية لاحتمالات اتصال الجنرال برادلى بمصر فى زيارة مرتقبة لها تطرح المقترحات الدفاعية وأعدت لها نقاط تحدث محددة فى ٥ أكتوبر ١٩٥١ جاء فيها أنه سوف يتم الاتصال بمصر قبل أو أثناء زيارة الجنرال عمر برادلى لتركيا وإذا استجاب المصريون للمساعي السياسية فمن المأمول فيه اتجاه الجنرال إلى مصر بعد زيارة تركيا وإن كان هذا يتوقف على التطورات فى مصر وإذا ما وافقت مصر على الاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط فإن يتعين على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بذل جهود حقيقية لاشعار المصريين أنه يجرى تقديم (صفقة جديدة) صادقة لهم وأنهم سوف يعاملون كانداد وأوصت مذكرة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية العمل فى هذا الاتجاه بأسرع ما يمكن نظراً لغيان الموقف فى مصر ضد البريطانيين واحتمالات الغاء معاهدة ١٩٣٦^(٤).

وفى السادس من أكتوبر ١٩٥١ بعث (موريسون) وزير الدولة البريطانى ببرقية إلى الحكومة المصرية تقول أنه يأمل فى أن يتمكن من التقدم بمقترحات دفاع محددة فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ إلا أنه فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ قدمت حكومة النحاس للملك فاروق مشروعات قوانين تقضى بالغاء معاهدتى ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية والحكم الثنائى فى السودان ١٨٩٩ وفى اليوم التالى قدم النحاس باشا مشروعات القوانين للبرلمان المصرى^(٥) وفى

1 Ibid. pp. 186-187.-

وان كان تطور الأحداث سوف يثبت للسياسة الخارجية الأميركية بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية أن تستوية النزاع العربى الإسرائيلى عقبة هامة أمام انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. M.E.D.O.

2- Ibid. p. 191.

٣- انظر حديث مساعد وزير الخارجية الأميركية ماك جى مع السفير التركى فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١.

٤- مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى «جونز» Jones إلى مساعد وزير الخارجية الأميركية (ماك جى) عن نقاط الجنرال (برادلى) فى ٥ أكتوبر

Ibid. pp. 203-204.

٥- عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢ ١٩٦٤ ، مكتبة النهضة المصرية ص ١٧ وما بعدها ، ص ٢٨ ، ٢٩ . وانظر أيضاً طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

التاسع من أكتوبر ١٩٥١ بعث مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية ببرقيات إلى القاهرة ولندن وباريس وأنقره تقول أن الحكومة البريطانية تشعر بقوة أن الأجراء المصري بإلغاء المعاهدة لا يجب أن يوقف تقديم المقترحات الجديدة . وأضاف (جونز) أن الخارجية الأميركية تؤيد الموقف البريطاني بالنسبة لتقديم المقترحات ونشرها على الرغم من أن كافرى السفير الأمريكى فى القاهرة وستيفنسون السفير البريطانى قد أوصيا بتأخير تقديم المقترحات لاحتمال رفضها وتمزيقها فى البرلمان، لكن الخارجية الأميركية ظلت على موقفها وبعثت لكافرى «أن الحاجة لإنشاء القيادة فى الشرق الأوسط ملحة ولها أهميتها الخاصة التى تتجاوز النزاع المصرى الإنجليزى وتأمل أن تكون قيادة الشرق الأوسط وسيلة لتسوية النزاع ولكن القضية الهامة هى المضى فى قيادة الشرق الأوسط سواء شاركت مصر فيها أم لم تشارك»^(١).

فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا مقترحات مشتركة للحكومة المصرية^(٢) وقد أكدت المقترحات أن مصر تنتمى للعالم الحر وبالتالي فإن الدفاع عنها والدفاع عن الشرق الأوسط له نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للدول الديمقراطية الأخرى، وأن تعاون كافة الدول المعنية ضرورى للدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج، كما أشارت المقترحات إلى أن الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط وتنسيق الدفاع عنه مع المناطق الملاصقة حيوى بالنسبة للدفاع المصرى وأنه لهذه الأسباب فقد قدم اقتراح لإنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشارك فيها الدول القادرة والراغبة فى المساهمة فى الدفاع عن المنطقة.

ولذلك فقد دعت مصر للمساهمة كعضو مؤسس فى التنظيم المقترح على أساس (الندية) والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين ويتوقع من مصر أن تسهم بقوات مسلحة وتسهيلات استراتيجية دفاعية أخرى مثل القواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانئ .. الخ اللازمة للدفاع عن الشرق الأوسط على قدم المساواة مع الدول المشاركة الأخرى.

وكان ثمة أمل فى أن توافق مصر على إقامة مقر القيادة العليا المتحالفة فى أراضيها، وقد عرضت على مصر عدة مغريات لو وافقت على الترتيب ، فقد وعدت مصر بمكانة ذات صلاحية ومسئولية عالية فى القيادة وحق تعيين ضباط مصريين فى هيئة أركان القيادة ، كما وعدت مصر بتسهيلات لتجهيز وتدريب قواتها، أما أعظم حافز فكان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وسحب كافة القوات الدفاعية من مصر غير المخصصة للقيادة بموجب الاتفاقية مع مصر والدول المشاركة الأخرى ويتحقق ذلك بتسليم قاعدة السويس إلى مصر على أساس أن تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء فى إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط باشتراك مصرى كامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب، كما تنشأ قيادة دفاع جوى تتألف من قوات مصر ، وقوات متحالفة وتخضع لقيادة ضابط يتحمل مسئولية مشتركة أمام الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط^(٣) .

1- U.S.F.R. Vol V, 1951, editorial note pp. 205-206.

انظر

وراجع برقيات كافرى إلى الخارجية الأمريكية برقم ٤٦٣ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ عن نص المقترحات المقدمة لمصر وبرقية رقم ٤٧٣ فى ١٣ أكتوبر عن مقابلته مع وزير الخارجية المصرية لتقديم المقترحات

Ibid pp. 209-210.

وراجع كذلك رد فعل الخارجية الأمريكية فى برقية الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية فى مصر ١٦ أكتوبر ١٩٥١ Ibid p. 226 وكذلك برقية كافرى إلى الخارجية رقم ٥١١ فى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ والفصل الخاص بالدور الأمريكى فى المفاوضات المصرية المصرية الإنجليزىة قبل عام ١٩٥٢ .

Dept. of State Bulletin XXVI Oct. 22, pp. 647-648.

٢- انظر النص فى

كما وردت النصوص باللغة العربية فى عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٧ .

3- Dept. of State Bulletin Oct. 22, 1951 Loc. cit.

ولكن مصر رفضت كل المحاولات الأميركية والاعتراف بالدخول في أى حلف أو المشاركة في أى ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تحل القضية بينها وبين بريطانيا ، فكان تحقيق الجلاء شرطا رئيسيا للدخول في أى مباحثات خاصة بالاحلاف في الشرق الأوسط ، إلا أن ذلك كان مستحيلا من وجهة النظر الأميركية والبريطانية ، ومن ثم سارت مصر في اتجاه الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩ (١).

وقد أورد كامل عبد الرحيم سفير مصر في واشنطن أسباب رفض مصر للمقترحات في النقاط التالية :
- أن مصر لم تستشر مطلقا حول المقترحات المشتركة التي قدمت لها ، وأنها لم تدع للمشاركة في صياغتها ولم تعلم بمحتويات المقترحات إلا يوم تقديمها .

- أن مصر برغم ذلك درست المقترحات بكل عناية من قبل السلطات المصرية التي وجدتها امتدادا لاحتلال مصر ليس فقط بواسطة بريطانيا بل بواسطة دول أخرى.

- أن هذه المقترحات لا تعترف بالآمال الوطنية للبلاد ولا تضع نهاية لاحتلال الأراضي المصرية بواسطة القوات البريطانية ضد الإرادة المعلنة للشعب ولا تضمن هذه المقترحات لمصر استقلالها وسيادتها (٢) .

والواقع أنه لم يكن هناك توقيت أسوأ من التوقيت الذي قدمت فيه المقترحات الرباعية في ذروة المشاعر المعادية لبريطانيا في مصر (٣).

وقد أعلن محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري «أن مصر لن تنظر في المساهمة في تنظيم لمعاهدة خاصة بالشرق الأوسط إلا بعد خروج القوات البريطانية من قناة السويس والسودان» (٤).

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أعرب «دين أتشيسون» وزير الخارجية الأميركية عن (أسفة العميق) لرفض الإقتراح وعن أمله أن تعيد مصر النظر في الطريق الذي سلكته وأن تدرك أن مصلحتها الذاتية سوف تتحقق بإنضمامها مع دول أخرى في العالم الحر في ضمان الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر المشترك (٥).

كما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في ٢٤ أكتوبر أن الولايات المتحدة تنوى إقامة قيادة الشرق الأوسط رغم رفض مصر التعاون معها (٦).

ورغم رفض مصر المبدئي لقبول الخطة الأميركية البريطانية لم تفقد السياسة الأميركية الأمل في التوصل إلى إتفاق مع مصر، فقد رأى انطوني ايدن أنه على ثقة من أنه من الممكن تسوية نقاط الإتفاق، بمجرد مناقشة المقترحات (٧) كما صرح اتشيسون انه لا زال ثمة أمل في أن يوافق المصريون على مقترحاتنا (٨).

١- وصف عبد الرحمن الرافي رفض الحكومة المصرية للمقترحات بقوله «لقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا برفض المقترحات لان بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فكرة استعمارية انظر : عبد الرحمن الرافي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق .

وانظر أيضا Howard, Harry, The development of United States policy in the near east, 1945-1951, A Historical Note part II Dept. of State Bulletin XXV no. 26, 1951, p. 842.

2- Latham, Edward, (ed.) Crisis in the Middle East N.Y.H.W. Wilson Co., 1952 p. 95.

3- Hoskins, Halford, op. cit. p. 282.

4- New York Times, Oct. 11, 1951.

5- Dept. of State Bulletin XXV, Oct. 29, 1951, p. 702.

6- New York Times Oct. 25, 1951. Hoskins, op. cit. p. 282.

7- Eden, Antony, full circle, Boston, Houston Mifflin Co. 1960, p. 252.

8- U.S. Dept. of State Bulletin no. 643 Oct. 22, 1951.

وانظر

انظر تصريحات اتشيسون في

وفي العاشر من نوفمبر ١٩٥١ أصدرت الدول التي قدمت الاقتراح الأصلي لإنشاء القيادة توضيحا لنواياها (١) أعادت فيه تأكيد أهمية مثل هذه المنظمة وشرحت مهام القيادة المقترحة بأنها تستهدف أن تكون مركزا للجهود المتعاونة للدفاع عن المنطقة ككل وتحقيق السلام والأمن في المنطقة عن طريق قيادة للشرق الأوسط ولتعزيز قدرة كل منها على أداء دورها الملائم في الدفاع عن المنطقة ككل ضد العدوان الخارجي.

وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع بريطانيا للاعتراف بفاروق ملكا على السودان مقابل عضوية مصر في الحلف ولكن البريطانيين أعلنوا أن هذا ثمننا باهظا (٢) .

وفي التاسع من يناير ١٩٥٢ أعلنوا خلال زيارة تشرشل لواشنطن بيانا مشتركا جاء فيه «لقد تبين لنا تطابق كامل في الأهداف في الشرق الأوسط وسوف يواصل وزير الخارجية العمل في إعداد السياسات المتفق عليها لتحقيق هذا الهدف ونعتقد أنه من الضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة إنشاء قيادة الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن، أما بالنسبة لمصر فإننا على ثقة من أن اقتراح الدول الأربعة يطرح أفضل صيغة لتهدئة التوتر الحالي» (٣) .

لقد قدمت الولايات المتحدة لمصر مقترحات تتصل أساسا بسياساتها الدفاعية الجديدة تجاه الشرق الأوسط حددت لمصر فيها مكانة متميزة، ولكن استقراء الإطار الزمني الذي قدمت فيه هذه المقترحات يشير بوضوح إلى أنها قد تزامنت مع توقيع ترومان على قانون الأمن المتبادل في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ الذي تضمن تقديم معونات فنية - اقتصادية لدول الشرق الأدنى في إطار المواجهة المحتملة مع الاتحاد السوفيتي، فتقديم المقترحات الرباعية الدفاعية لمصر كان في حقيقة الأمر في إطار السياسة الدفاعية الأميركية المرتبطة ارتباطا وثيقا ببرنامج الأمن المتبادل وإن كانت الولايات المتحدة - كما أعلن اتشيسون - في تقديمها لهذه المقترحات قد كررت أنه يكمن في ثناياها الحل للمسألة المصرية الإنجليزية تلك المقترحات التي لا تلبي مصالح الأطراف المعنية فحسب بل وتسهم في الدفاع عن العالم الحر.

لكن الواقع أن السياسة الدفاعية الأميركية الجديدة تجاه مصر جعلت تسوية النزاع المصري الإنجليزي في الحقيقة مرهونا ومرتبيا ارتباطا عضويا بقبول مصر وتعاونها مع إنشاء تلك القيادة الجديدة للحلفاء في الشرق الأوسط من خلال نقل النزاع المصري الإنجليزي من إطاره الثنائي إلى إطار إقليمي أو دولي ينقل زمام الأمور من يد القوات البريطانية فقط إلى قيادة قوات الحلفاء التي تشارك فيها دول أخرى إلى جانب بريطانيا ، وقد رفضت مصر المقترحات كما هو معلوم وكما شرحها السفير المصري في واشنطن في حينه.

وظلت السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط تدور حول أهمية مكانة مصر ودورها في الارتباط بالتحالف مع العالم الحر ، وظلت تتابع هذا الهدف حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث شاركت بدور نشط في المفاوضات المصرية الإنجليزية وربطت أسهامها المؤثر في تلك المفاوضات باحتمالات مشاركة مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط على نحو ما سنتعرض له في فصل قادم .

U.S. Dept. of State Bulletin XXV, Nov. 19, 1951, pp. 817-818.

(١) النص الكامل في

2- New York Times Jan.3, 1952.

3- U.S. Dept. of State Bulletin XXXVI, Jan. 21 1952, p. 84.

وقد اقترح تشرشل في خطاب لاحق أمام الكونجرس أن يضع الشركاء الآخرون في الاقتراح الرباعي قوات رمزية في منطقة السويس كرمز لوحدة الهدف التي تلهم مشاعرنا «انظر النص في

U.S. Dept. of State Bulletin XXVI, Jan. 28, 1952 pp. 118-119.

Congressional Record 1952, p. 279.

انظر كذلك خصائص الموقفين الأميركي والبريطاني في الشرق الأوسط ، من حيث الاتفاق والتمايز في المحاضرة التي ألقاها جون لوفتاس المستشار بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية.

U.S. Dept. off State Bulletin Vol XXV, no. 644, Oct. 29, 1951 pp. 703-706.

الفصل الثاني

موقف السياسة الخارجية الأميركية من النزاع المصري الإنجليزي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

أولاً: الموقف الأميركي تجاه مفاوضات صدقي-بيفين ١٩٤٦

ثانياً: الموقف الأميركي تجاه عرض مصر قضيتها على مجلس الأمن

ثالثاً: دور الولايات المتحدة خلال عامي ١٩٤٨-١٩٤٩

رابعاً: مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر ١٩٥١-٥٠

الفصل الثانى

موقف السياسة الخارجية الأميركية من النزاع المصرى الإنجليزى

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

حاولت السياسة الأميركية أن تجد لنفسها موقعا وموقفا خلال كل المباحثات التى دارت بين مصر وبريطانيا فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢ وقد اتسمت المواقف والاتجاهات بهدف رئيسى هو أن تصبح مصر ضمن دائرة الاستراتيجية الدفاعية الأميركية لتكوين أحلاف الشرق الأوسط من منطلق سياسة الاحتواء. ويمكننا من البداية توضيح مواقف الولايات المتحدة نحو مصر فى تلك الفترة من خلال عدة مراحل :

المحلة الأولى : خلال مفاوضات صدقى - بيفين ١٩٤٦.

المرحلة الثانية : خلال عرض قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧.

المرحلة الثالثة : قيام الولايات المتحدة بدور نشط خلال عام ١٩٤٩ لعقد اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل.

المرحلة الرابعة : خلال عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٢ مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر.

أولا : الموقف الأمريكى تجاه مفاوضات صدقى-بيفين (١٩٤٦) :

بمجرد أن أعلن عن الاتفاق على بداية المفاوضات المصرية الإنجليزية بين حكومة إسماعيل صدقى والحكومة البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ (١) حتى بدأت مرحلة من التشاور والتنسيق بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية حرصت فيها الحكومة البريطانية على طرح أهدافها من المفاوضات المقبلة بينها وبين مصر على واشنطن لاشراكها فى رأى وطلب مساعيها ووساطتها مع الحكومة المصرية إذا تعثرت المفاوضات فى إطار الهدف المشترك الذى كانت تلح عليه الحكومة البريطانية من وراء المفاوضات وهو الدفاع عن الشرق الأوسط.

(١) شكل إسماعيل صدقى وزارته فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ واستمرت حتى ٩ ديسمبر من نفس العام، وقد شكل وفد المفاوضات المصرى مع بريطانيا فى ٧ مارس وشكلت بريطانيا وفدها فى ١٢ أبريل برئاسة أرنست بيفين وزير الخارجية البريطانية وفى ٧ مايو أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر وركزت على ثلاث نقاط أولها: توليد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين

وكان السفير البريطاني في الولايات المتحدة «اللورد هاليفاكس» Lord Halifax واضحا في حديثه مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية دين اتشيشيون Dean Acheson بقوله: «أن الهدف النهائي من المفاوضات هو تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس جماعي وفي إطار الأمم المتحدة * وركز السفير البريطاني في تحليله لوكيل الخارجية الأميركية على أن الشرق الأوسط ينطوي على أهمية استراتيجية عظمى لبريطانيا ومصالحها في الشرق الأوسط وأوضح أنه في مرحلة من مراحل المفاوضات فإن البريطانيين يطلبون التأييد الأميركي» (١).

وكانت المشاورات الأميركية البريطانية التي تجرى في واشنطن تقابلها اتصالات مماثلة في لندن بين بيفين وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية و«أفريل هاريمان» Averell Harriman السفير الأميركي في لندن حول الصعوبات التي تعترض المفاوضات المصرية الإنجليزية، وقد طلب «بيفين» من السفير الأميركي أن يطلب من حكومته تكليف ممثلها في القاهرة بإجراء مباحثات غير رسمية مع الملك فاروق توضح اهتمامات الولايات المتحدة بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وبحيث يشجع الملك على أن يجتمع الوزير المفوض الأميركي في القاهرة مستر تاك» Tuck في مصر مع صدقي باشا (٢).

تجمع بينها مصالح مشتركة. وثانيها: أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلانها والموعد الذي يتم فيه. وثالثها: الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من تدابير لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر الحرب وشيك الوقوع.. وكان الظن مع بدء المفاوضات أن تنتهي سريعا باتفاق تام، إلا أنه في ٢٣ مايو صدر بيان مشترك عن موقف المفاوضات وتمثلت نقاط الخلاف الأساسية في أن الإنجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات في حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة، وحدد الإنجليز حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم بأنها حالة الاعتداء على أي من بلاد الشرق الأوسط وفي نهاية يونيو حدث قدر من التقارب على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك، وفهمت منها الجماهير أنها شكل من الحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر وبرغم سفر صدقي إلى لندن في ١٥ أكتوبر لحل المسألة المتبقية وهي السودان فقد أصر الجانب البريطاني على تأكيد الحالة القائمة في السودان وعدم التأثير في حق المملكة المتحدة في الظفر بالدفاع عن السودان الأمر الذي أدى تحطيم مشروع معاهدة صدقي. بيفين والتي يرجع أنها في المقام الأول إلى ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار واحتجاج المظاهرات على المشروع واستقالة حكومة صدقي وفي شرح أسباب فشل مشروع صدقي بيفين يروي بعض المؤرخين أنه من أسباب فشلها عدم اشتراك الوفد حزب الأغلبية في المفاوضات وأنقسام المفاوضين على أنفسهم فضلا عن فشل حكومة صدقي في السيطرة على زمام الأمن والحد من الاضطرابات والمظاهرات.

حول مفاوضات حكومة صدقي بيفين، أنظر: حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ٦٧ - ٧٠. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢. طارق البشري الحركة السياسية في مصر ٤٥ - ١٩٥٢ مرجع سابق ص ١١٦ - ١٣٠. كامل مرسى، أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٧. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٢ ص ٤٧٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وانظر أيضا: نصوص الوثائق الثلاثة التي تم توقيعها بالأحرف الأولى في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ مشروع المعاهدة المصرية الإنجليزية، بروتوكول السودان، وبروتوكول الجلاء الذي دعا إلى الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر أول سبتمبر ١٩٤٩ - أنظر:

British Cmd 7179 Egypt No. 2, 1947 : Papers Regarding The Negotiations for A Revision of the Anglo Egyptian Treaty of 1936 p. 2-4.

* ربما كان السفير البريطاني يحاول إضفاء شيء من الشرعية على فكرة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط استنادا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة (٥١) عن حق الدفاع عن النفس ذاتيا أو جماعيا بالترتيبات الإقليمية.

1- Memorandum of Conversation By The Under-Secretary of State Acheson, Washington, April. 20, 1946, 741. 83- 4- 20 F. R. U. S. 1946 Vol VII p. 69 - 70.

2- The Ambassador in the U. K, Harriman To The Secretary of State, Top Secret, London, May 24, 1946. 741. 83/ 5 - 24 - 46, F. R. U. S. VII pp. 72 - 74.

وقد تمثلت هذه الصعوبات في رفض حكومة صدقي باشا للمقترحات البريطانية بالجلاء عن مصر ومن منطقة القناة خلال خمس سنوات وقد وصفه الوزير المفوض الأميركي في القاهرة تاك Tuck هذه المقترحات البريطانية بأنها كانت بمثابة ضربة قاضية وأن الانطباع العام أن تمام الجلاء لن يتجاوز ٦ أشهر إلى عام واحد أنظر:

Memorandum of Conversation By Acting Secretary of State, Washington, May 7, 1946, 741. 83/ 5 - 7, 46 F. R. U. S. Vol VII p. 71.

واستجابة لهذا المسعى البريطاني، طلب وزير الخارجية الأميركية من سفيره بالقاهرة مقابلة الملك لبحث تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزية بحكم صداقة الولايات المتحدة مع مصر وبريطانيا وأن يوضح للملك أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله ذا أهمية حيوية لأمنها. وقد قابل الوزير المفوض الأميركي بالقاهرة «تاك» Tuck رئيس الوزراء المصري في ٢٥ مايو ١٩٤٦ لعدم تمكنه من مقابلة الملك وأبرق للخارجية الأميركية في ١١ / ٦ / ١٩٤٦ ينقل عن صدقي باشا تقديره للأهمية التي توليها الولايات المتحدة لأمن الشرق الأوسط، ويحث برده على الرسالة الأميركية، ويمثل رد صدقي باشا في الواقع قدرا من الترحيب المصري بالدور الأميركي فقد وصف صدقي هذا الدور بأنه «تدخل من الدولة التي كانت مصر دائما تعلق عليها الآمال لما هو معروف عنها من نزاهة وأهداف سامية في سياستها الخارجية، وأن مصر كدولة في الشرق الأوسط تشارك الولايات المتحدة الاهتمامات التي أبدتها بالنسبة لأمن المنطقة، ولكن مصر توضح أن اهتمامها بهذا الأمن يرتبط بضرورة استعادتها لحريتها» وطلب رئيس الوزراء المصري في رسالته «أن تكثف الولايات المتحدة كافة جهودها لخلق روح من التوافق والانسجام»^(١).

فالحكومة الأميركية منذ بداية المفاوضات بين حكومة صدقي والحكومة البريطانية كانت تقوم بدور الوسيط في نقل الآراء بين الحكومتين بطلب من حكومة بريطانيا في المقام الأول، ثم بترحيب من حكومة مصر آنئذ في المقام الثاني، وكانت هذه المشاورات على مستوى العواصم الثلاثة، لندن وواشنطن والقاهرة وبين رؤساء الوزارات في البلاد الثلاثة خاصة إذا تعقدت المفاوضات أو وصلت إلى نقطة تحتاج إلى مساع مكثفة لحلها.

بيد أن استقالة حكومة صدقي باشا في الثامن من ديسمبر ١٩٤٦ لفشل مفاوضاته مع الحكومة البريطانية حول تفسير بروتوكول السودان الملحق بالاتفاقية المصرية الإنجليزية، ولحركة المعارضة الوطنية ضد فكرة الدفاع المشترك * وفشله في السيطرة على الأمن وموجه الاحتجاجات والمظاهرات أدت إلى تولى محمود فهمي النقراشي لرئاسة وزارته الثانية من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨^(٢).

استأنف النقراشي المفاوضات مع سير «رونالد كامبل» Ronald Campbell سفير بريطانيا في القاهرة^(٣) على أن ما قام به النقراشي من مباحثات ثم ما قام به أحمد خشبه باشا وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم في السودان لم يسفر عن نتيجة مقبولة^(٤) لأصرار الحكومة البريطانية على موقفها^(٥) فقرر مجلس الوزراء عرض القضية على مجلس الأمن^(٦).

1- The Minister in Egypt (Tuck) to The Secretary of State, Cairo June 11, 1946, Secer No. 1035, Personal For Secretary 741. 83/ 6 - 11- 46. F. R. U. S. Vol. VII pp. 75 - 77.

انظر نص الرسالة (مذكرة شفوية Note Verable سلمت باللغة الفرنسية وترجمت إلى الإنجليزية في بوقية الوزير المفوض الأميركي إلى الخارجية الأميركية نفس المصدر ص ٧٦.

(*) سبقت الإشارة في هامش سابق إلى ظروف فشل المفاوضات واستقالة حكومة صدقي باشا.

(٢) انظر وزارة النقراشي الثانية، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سابق ص ٤٨٤.

(٣) حسن يوسف، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، دار المعارف القاهرة، ج ٢ (من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عهد فاروق) ١٩٧٧ ص ٢٧٣.

٢٧٤.

(٥) كامل مرسى، المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٦) حول الظروف السياسية الداخلية التي دفعت بحكومة النقراشي عرض الموضوع على مجلس الأمن، انظر : طارق البشري، المرجع السابق ص ١٣٩-١٤٣.

ثانياً: الموقف الأميركي تجاه عرض مصر لقضيتها على مجلس الأمن ١٩٤٧،

منذ أن قرر النقراشى فى ٢٨ يناير ١٩٤٧ وقف المفاوضات المصرية وإحالة القضية على مجلس الأمن، بدأ دور أميريكى نشيط بين مصر وبريطانيا قبيل طرح القضية على مجلس الأمن وأثناء مناقشتها ثم فى أعقابها أتضحت فيها سمات معينة فى الموقف الأميركي سواء بالنسبة لمبدأ الموافقة على الخطوة المصرية باللجوء إلى مجلس الأمن وجوانبها الموضوعية والقانونية أم فى البيان الأميركي أمام المجلس ودوره فى صياغة مشروع القرار، وكانت الخلافات الأميركية البريطانية خلال هذه المرحلة تطبع الموقف الأميركي بسمات معينة خلال هذه المرحلة التى تمر بها القضية المصرية.

من أولى سمات رد الفعل الأميركي تجاه الخطوة المصرية تردد الحكومة الأميركية فى الاستجابة للمساعى البريطانية التى طلبت من الولايات المتحدة أن تمارس نفوذها لتثنى مصر عن عزمها طرح قضيتها على مجلس الأمن، ورفضت الخارجية الأميركية الاستجابة للمساعى البريطانية وأوضحت لبريطانيا من خلال سفيرها فى لندن أنه «وإن كانت الولايات المتحدة تفضل تسوية النزاع خارج الأمم المتحدة فهى لا يمكن أن تثنى أى دولة عن اللجوء إلى الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن قد يرفض القضية على أساس أنها لا تمثل نزاعاً أو موقفاً يهدد السلم والأمن الدوليين»^(١).

تلخصت اتجاهات الخارجية الأميركية إزاء مبادرة مصر بطرح شكواها على مجلس الأمن، وممارسة الحكومة البريطانية لضغوطها على واشنطن حتى تثنى مصر عن هذه الخطوة، فى اتخاذ موقف محايد لا يعترض على إدراج شكوى مصر على جدول أعمال المجلس من حيث المبدأ وفى نفس الوقت الاستعانة بالنواحي الإجرائية لتجنب تأييد مصر فى المجلس وفى الوقت ذاته تجنب إجراء مناقشة فى المجلس بل تفضل أن يكون فى الجمعية العامة حتى لا يستغل الاتحاد السوفيتى الموضوع لأغراض سياسية وحيث لا يتمتع بأغلبية فى الجمعية العامة^(٢).

ومثلما كانت الخطوة المصرية للجوء إلى مجلس الأمن موضع تشاور بين الحكومتين البريطانية والأميركية وبين السفارة الأميركية فى القاهرة ووزارة الخارجية من واشنطن فإنها كانت موضوعاً لمباحثات إجرائها النقراشى باشا مع وزير الخارجية الأميركي فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧ أثناء نظر مجلس الأمن للمسألة المصرية. وحين طرح النقراشى على وزير الخارجية الأميركي قضية مصر فى مسعاها أمام مجلس الأمن أكد له أن مصر تتطلع إلى تأييد الولايات المتحدة وتعول عليها وشرح له أن الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ينقص من استقلالها ويحد من قدرتها على بناء جيشها، وأن بناء مصر لدفاعها بعد خروج القوات البريطانية تدعيم لأمن المنطقة وتبوء مكانتها بين دول المنطقة، كما أوضح النقراشى فى مباحثاته لوزير الخارجية أن الولايات المتحدة سوف تكون مهتمة بالاسهام الذى يمكن لمصر أن تقدمه (للكتلة الديمقراطية) مشيراً إلى خشية مصر

(١) برقية السفير الأميركي (دوجلاس) فى لندن إلى وزير الخارجية الأميركي فى ٢٤ مارس ١٩٤٧.

The Ambassador in The U. K. (Douglas) To the Secretary of State 741/83-324, Secret, London 24 April 1947, No. 1834.

وانظر أيضاً:

The Acting Secretary of State to The Embassy in the U. K, Washington, March 27, 1947, Secret No. 1305, 741. 83/3-24, 47 F. R. U. S. Vol. 1947 pp. 766-767.

(٢) رأى الخارجية الأميركية يتمثل فى مذكرة رئيس قسم شئون الكومنولث البريطانى فى الخارجية الأميركية فى ١٨ / ٤ / ٤٧

من الشيوعية وأن مصر بطبيعتها معادية للشيوعية وأنه مالم تخرج القوات البريطانية فإن شعورا بالسخط سوف يسود مصر وجماهيرها ويؤدي إلى انتشار الدعاية الشيوعية وتصبح مصر أرضا خصبة للتسلسل الشيوعي (١).

ونستخلص من هذه الجولة من المباحثات المصرية الأميركية قبيل عرض مصر لشكواها على مجلس الأمن بين النقراشي باشا ووزير الخارجية الأميركية أن الجانب الأميركي في هذه المرحلة على الأقل لم يلتزم بأي موقف وإن وعد بدراسة الموقف المصري بعناية، وكان طرح النقراشي باشا يتركز على حرص مصر على الحصول على التأييد الأميركي موضحاً ومبرزاً ارتباط جلاء بريطانيا ببناء مصر لقدراتها الدفاعية ودورها في الدفاع عن المنطقة، كما أبرز احتمالات التغلغل الشيوعي في مصر لو لم تسارع بريطانيا بالجلاء.

وجدير بالذكر أن هذه الحجج التي ساقها النقراشي باشا في أغسطس عام ١٩٤٧ حول دور مصر الدفاعي في المنطقة، ومخاطر النفوذ الشيوعي تشبه في مضمونها ودلالاتها وإن جاءت بألفاظ مختلفة نفس الحجج التي ساقها محمد نجيب في سبتمبر ١٩٥٢ في رسالته السرية إلى الولايات المتحدة التي قدم فيها تعهداً سوريا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتمام جلاء القوات البريطانية، وهو التعهد أو الالتزام الذي لم يقدمه النقراشي باشا في عام ١٩٤٧. ويمكن استخلاص عناصر الموقف الأميركي من طرح الشكوى المصرية ضد بريطانيا أمام مجلس الأمن، سواء من حيث أسلوب معالجة مجلس الأمن للقضية، أم من حيث اختلاف الموقف الأميركي عن الموقف البريطاني، من خلال البرقيات التي بعثتها الخارجية الأميركية إلى مندوبها في مجلس الأمن، ومن خلال البيان الذي أدلى به المندوب الأميركي أمام المجلس، والموقف فيما بعد من القرار الذي أصدره المجلس.

كانت نقطة الانطلاق في الموقف الأميركي هي الحرص على أن توضع الخارجية الأميركية في تعليماتها لوفدها في الأمم المتحدة طبيعة موقفها تجاه الخلاف المصري الإنجليزي بأنه في الواقع يقوم على تفضيل تأجيل المناقشة بعد الاستماع إلى بيانات الجانبين لمدة أسبوع للدراسة والتشاور مع الحكومات بحيث تتاح للطرفين فرصة تسوية خلافاتهما باستئناف المفاوضات (٢).

ونستخلص من ذلك أن الولايات المتحدة - برغم قرارها بعدم الوساطة، فقد كانت تتجنب اتخاذ هذا الموقف بشكل علني وتفضل عدم الاضطرار للإعلان عن موقفها وإتاحة الفرصة للجانبين لاستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة. وفي برقية وزير الخارجية الأميركي في ٨ أغسطس حددت إطار الموقف الأميركي وتوصياتها لمندوبها في النقاط التالية (٣):

1- Memorandum of Conversation By The Secretary of State, Restricted, Washington 15 August 1947.

اشترك في المباحثات مع النقراشي السفير المصري محمود باشا حسن ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى الخارجية الأميركية
F. R. U. S. Vol. Vpp. 785. - 786, 14. 1947.

* انظر الفصل الخامس بالدور الأميركي في المفاوضات المصرية البريطانية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبه إشارة إلى نص الوثيقة السرية المرسلة من محمد نجيب إلى الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٥٢.

2- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or The U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 4, 1947 No. 330, 501--41947 F.R.U.S. Vol. V P. 787.

3- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or the U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 8, 1947 B. O. 8-8-47, F. R. U. S. Vol. V pp. 686-790.

- أن الانسحاب البريطاني من مصر قبل الموعد الذي توافق عليه بريطانيا يثير مشاكل خطيرة بالنسبة لأمن المنطقة.

- أنه لو أثبتت مسألة اعتبار المشكلة تهدد السلم والأمن الدولي فإن الولايات المتحدة لن تعتبرها كذلك ولا تستطيع تأييد الموقف المصري.

- أن الخارجية الأميركية تريد تقليل فرصة الدعاية أمام الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة.

- أن الأفضلية لاتفاق مصر والمملكة المتحدة وفي حالة الاختلاف بينهما يتجه الوفد الأميركي إما إلى استطلاع رأي الوفدين في تقديم قرار لمجلس الأمن يقترح فيه المجلس على الطرفين إحالة الموضوع لمحكمة العدل الدولية وفي حالة الاختلاف على هذا الاقتراح فإن الوفد الأميركي سوف يحاول حث الطرفين لتسوية النزاع عن طريق محكمة تحكيم^(١).

وتحليلنا لهذا الموقف الأميركي يشير إلى أن نظرة الخارجية الأميركية تنطلق من نظرة أشمل إلى النزاع ووضعه في إطار (أمن المنطقة) الذي قد يتأثر بانسحاب بريطانيا قبل موعد توافق عليه، كما تضعه في إطار مواجهتها الدولية مع الاتحاد السوفيتي، وثالثا في إطار عدم التأثير في علاقاتها مع دول المنطقة ومن ثم كان بحثها عن أسلوب داخل الأمم المتحدة لحل النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية أو التحكيم.

بيد أن هذا الموقف الأميركي اصطدم بمعارضة بريطانيا وإصرارها على ضرورة رفض مجلس الأمن للشكوى المصرية على أساس أن الموقف يهدد السلم والأمن الدوليين وأن بريطانيا متواجدة في مصر من خلال اتفاق وافقت عليه الحكومة المصرية وهو اتفاقية ١٩٣٦ التي وقعها الطرفان بكل رضائهما. ولكن وجهة نظر الخارجية الأميركية إزاء هذا الاعتراض البريطاني كانت ترى أنه مع سلامة الموقف القانوني البريطاني فإنه من غير الواقعي أن يطلب من مجلس الأمن رفض الشكوى وتوصي الخارجية الأميركية مندوبها بالبحث عن وسيلة لإخراج النزاع من مجلس الأمن بأسرع ما يمكن باتفاق الطرفين على استئناف المفاوضات وأفضلية اللجوء لمحكمة العدل الدولية^(٢) لما تجلبه إجراءات مجلس الأمن من مخاطر. ولاشك أن استمرار الخارجية الأميركية في الخط الذي اتخذته يعني اختلافا واضحا بين الحكومتين البريطانية والأميركية في وجهات نظرهما في معالجة المشكلة المطروحة على المجلس وكانت تسعى في نفس الوقت لتجنب مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في المنطقة العربية وحث مندوبها لمحاولة تأجيل الاجتماع في ضوء انزعاجها من حدة المناقشة في مجلس الأمن في بيانات مصر وبريطانيا^(٣) وكررت الخارجية الأميركية توصياتها لمندوبها في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ بالموافقة على ملاحظات محمود فوزي ممثل الخارجية المصرية وهي أن تكون معالجة المجلس أولا

1 - Ibid pp. 787- 790.

(٢) جاءت هذه التوضيحات المرسلة من الخارجية الأميركية لمندوبها في مجلس الأمن في أعقاب المذكرة التي قدمها جون بالفور، القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن إلى الخارجية الأميركية يرفض فيها الاقتراح الأميركي، بإحالة النزاع المصري الانجليزي إلى محكمة العدل الدولية. انظر:

The Secretary of state to the Acting U. S. Representative of the U. N., Secret, urgent Washington august 8, 1947, 501 BC/ 8-1847. Vol. V pp. 790-791.

(٣) وانظر نفس المصدر ص ٩٧٢ ومحاضر اجتماع الأمن النصوص الحرفية

S. C. O.R. No. 73 pp. 1857 - 1875 & No. 75, pp. 1946 - 1956.

بالتوصية باستئناف المفاوضات بمعونة وسيط. وثانياً التوصية باستئناف المفاوضات مع استمرار طرح الموضوع على المجلس. وثالثاً إحالة القضية على محكمة العدل الدولية^(١).

واتخذ الموقف الأميركي شكله العلني من خلال بيان السفير الأميركي جونسون في ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ أمام مجلس الأمن أشار في إلى أن المجلس يشعر بصدق تعاطفه مع رغبة مصر في الاستقلال التام والامل في أن تتوصل مصر والمملكة المتحدة إلى اتفاق، وأيد مشروع القرار البرازيلي الذي ينص على أن يوصي المجلس الحكومتين المصرية والبريطانية باستئناف المفاوضات، إذا فشلت في البحث عن حل النزاع بوسائل سلمية من اختيارهما واستمرار إحاطة المجلس بالتقدم في المفاوضات.^(٢) وإطار هذا الموقف الأميركي المعلن بهذه الصورة كانت تستهدف الحرص على تجنب إدانة المملكة المتحدة في المجلس والميل في نفس الوقت للتسايف مع رغبة مصر في الاستقلال التام وحث الطرفين على التفاوض فيما بينهما والبحث عن تسوية سلمية للنزاع، وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة لم تغفل عنصر وعلاقة التحالف مع المملكة المتحدة ولكنها أخذت في اعتبارها مصالحها في المنطقة ككل (حديث النقراشي مع وزير الخارجية الأميركي وحديث عزام باشا مع هنريسون مدير إدارة الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية وبذلك يكون الموقف الأميركي قد حرص على ألا ينحاز انحيازاً كاملاً للمملكة المتحدة واجتهد في البحث عن حل بديل للخروج من مأزق المناقشة في مجلس الأمن.

لكن الخلاف الأميركي البريطاني استمر وتعمق بعد صدور قرار مجلس الأمن حول تفسير نصوصه فقد أحس (بيفين) وزير خارجية بريطانيا بالاستياء الشديد من نصوص قرار مجلس الأمن في ضوء تفسير المندوب البريطاني في مجلس الأمن * «كادوجان» Cadogan بأن القرار يعنى استمرار طرح المسألة على مجلس الأمن وطلب من مندوبه السعي لتعديل القرار والحصول على التأييد الأميركي أو التحفظ على القرار على الأقل ولم تشاطر الخارجية الأميركية الحكومة البريطانية هذا الموقف^(٣) وأعلن السفير الأميركي في ٢٨ أغسطس

1- The Acting Secretary of State to the Acting U. S. representative, Secret, U. S. Urgent Washington, August, 15, 1947 no 353, 501. BC/ 8-15-47 F.R.U.S. Vol. V pp. 792 - 796

وانظر كذلك برقية القائم بعمال وزير الخارجية الأميركية إلى المندوب الأميركي بالنيابة في ١٩ أغسطس ١٩٤٧.

(٢) وانظر نص بيان السفير الأميركي أمام المجلس في

S. C. O. R. no. 80, p. 2214.

3- The Ambassador in the U. K. (Douglas to the Secretary of State, U. S. urgent, London, August 21, 1947, no 4554, 501. BC./8/-21, 47 F.R. U. S. Vol. V. pp. 798 - 799

S. C. O. R. 2nd Year no. 86 pp. 2296 - 2297.

وانظر أيضاً:

* ينص مشروع القرار البرازيلي على الآتي:

«أن مجلس الأمن إذ يرى أن الأساليب السلمية للتسوية التي تنص عليها المادة ٢٢ من الميثاق لم تستنفذ وأن خير سبيل لتسوية النزاع هي عن طريق هذه الأساليب.

١ - استئناف المفاوضات المباشرة، وفي حالة فشل المفاوضات، السعي لحل النزاع بطرق سلمية أخرى من إختيارهما.

ب - استمرار اطلاع مجلس الأمن عن سير المفاوضات (محاضر اجتماع مجلس الأمن S. C. O. R. 2nd year, 1947 no. 80, 2108.

كان عزام باشا أمين عام الجامعة العربية موجوداً أثناء مناقشة مجلس الأمن للقضية المصرية في ذلك الوقت حيث نقل لوزير الخارجية الأميركية في ١٢ أغسطس ١٩٤٧ خشيته من نشوء تيار معاد للولايات المتحدة وبريطانيا في الدول العربية إذا وقف مجلس الأمن ضد القضية المصرية. كما تحدث مع «لوي هنريسون» Loy Henerson مدير إدارة الشرق الأدنى في ١٩ أغسطس ١٩٤٧ وسلمه رسالة شخصية إلى وزير الخارجية الأميركية جورج مارشال George Marshall مؤرخه في ١٢ أغسطس ركز فيه على تحييد مصر قيام الولايات المتحدة بدور الوساطة في النزاع بين مصر وبريطانيا.

١٩٤٧ أنه لا يرى سببا لأصرار بريطانيا على حذف المسألة المصرية من المجلس وأنه سوف يصوت لصالح المشروع وأثار بيان السفير الأميركي المؤيد لمشروع القرار المطروح على المجلس والذي تضمن انتقادا لموقف بريطانيا المتشدد رد فعل سلبي لدى الخارجية البريطانية التي أبلغت استياءها للسفارة الأميركية في لندن خاصة انتقاد السفير الأميركي للعبارات الواردة في مشروع القرار المقدم حول ترتيبات الدفاع عن مصر وبريطانيا ووصفه لهذه الاشارات بأنها غير ذات صلة ولا معنى Pointless وتسألت بريطانيا عما إذا كان ذلك يمثل تحولا في الموقف الأميركي تجاه التحالف المصري البريطاني وأن الأمر موضع دراسة الخارجية البريطانية وكذلك وزارة الحرب الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأميركية بالنيابة إلى توضيح الموقف الأميركي كما ورد في بيان السفير الأميركي في مجلس الأمن بأنه لا يعنى الاعتراض على ترتيبات دفاعية مقبلة بين مصر وبريطانيا بل يعتبر أن طرح توصيات محددة تتجاوز اختصاصات المجلس، كما أن الأصرار على صياغة مرفوضة من قبل المصريين لا تحقق الهدف من التوصل لحل معقول وأنه ليس ثمة تغيير في الموقف الأميركي^(١).

وتوضح البرقيات المتبادلة بين الخارجية البريطانية والأميركية أن الحكومتين كانتا تسعيان لتبديد سوء التفاهم بينهما حول تفسير بيان السفير الأميركي أمام المجلس وقد انعكس ذلك في ارتياح الحكومة البريطانية لتأكيداتها في ٣٠ أغسطس عن عدم وجود تغيير في موقفها تجاه التحالف المصري البريطاني وطلبت من الولايات المتحدة أن توضح أن سياستها ستظل تشجع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية بحيث تشكل ترتيبات الدفاع المتبادل جزءا حيويا منها وأنه من المهم بالنسبة للخارجية البريطانية إقناع المصريين بأن الولايات المتحدة تؤيد مثل هذا الترتيب^(٢). ودلالة هذا الارتياح البريطاني أنه برغم التوضيحات أو التأكيدات التي قدمتها الخارجية الأميركية بعدم وجود تغيير في سياستها فقد كانت الخارجية البريطانية حريصة على أن تقوم الولايات المتحدة بدور أنشط، في إقناع المصريين بتأييد الولايات المتحدة للترتيبات الدفاعية بين مصر وبريطانيا التي تشكل جزءا حيويا من أي اتفاق بين مصر وبريطانيا. وفي ضوء الاتصالات الأميركية البريطانية، والاتصالات الأميركية المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن لبحث القضية المصرية، وفي ضوء الموقف الأميركي من المناقشة التي دارت والقرار الذي اتخذته مجلس الأمن والآثار السلبية التي ترتبت عليه بالنسبة لعلاقات الأميركية البريطانية، في ضوء هذه الخلفية لخصت الخارجية الأميركية عناصر الموقف الأميركي من النزاع المصري الإنجليزي في مذكرة سرى للغاية في ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ في العناصر الستة التالية:

١ - أن استمرار الوجود البريطاني في مصر يمثل عنصرا سلبيا لبريطانيا وللولايات المتحدة والعالم الغربي بشكل عام وأنه مالم تسحب بريطانيا قواتها بدون شروط وتاريخ محدد فإن العلاقات بين الغرب والعالم العربي سوف تنهار.

1- The Charge in the U. K. (Clark) to the Secretary of State, Secret, London, august 29, 1947 no. 4706, 50, BC/8-29-47 F. R. U.S. No1. V. pp. 802-803.

The Acting Secretary to the Embassy in London, Secret, urgent, Washington august 30, 1947 501, BC/8-29-47.

وانظر أيضا

وكان وكيل الخارجية البريطانية مايكل رايت Michael wright قد استدعى في ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ أحد المسئولين بالسفارة الأميركية لإبلاغه باستياء الحكومة البريطانية وانعكست نفس المعاني في رسالة من بيغن إلى «لافيت» وكيل الخارجية الأميركية سلمها السفير البريطاني في واشنطن يوم ٢ سبتمبر في اليوم التالي تعبر عن القلق البالغ لبينغ من ملاحظات السفير الأميركي في مجلس الأمن انتظر نفس المصدر والموضع السابق.

2- The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the Secretary of State Secret, London Sept 8, 1947, no. 4867, 741. 83/ 4-8-47 F.R. U.S. Vol. V. p. 808.

٢ - أن العداء نحو الولايات المتحدة من جانب العرب سوف يلحق الضرر بالمصالح الأميركية وأنه لابد من تجنب الإضرار بالعلاقات مع العالم العربي.

٣ - أنه من الضروري البحث عن وسيلة لاقتناع بريطانيا سرا بأن تعلن عن نيتها سحب قواتها من مصر دون شروط وفي تاريخ معين.

٤ - أنه مع اقتناع الولايات المتحدة بضرورة انسحاب بريطانيا بدون شروط من مصر في أقرب وقت ممكن فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة الاحتفاظ بقاعدة في منطقة شرقي البحر المتوسط.

٥ - ترى الخارجية الأميركية أن أفضل مكان لإقامة قاعدة بريطانية بديلة عن مصر هو طبرق بشرط أن تحظى بموافقة العرب.

٦ - وتوصي الخارجية الأميركية بحث البريطانيين بأن يصارحوا الحكومة المصرية فوراً باستعدادهم لإعلان نيتهم على الانسحاب غير المشروط من مصر وفي تاريخ محدد كما توصي بإبلاغ الحكومة البريطانية بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد في النهاية إقامة قاعدة بريطانية في طبرق^(١).

ويمكن القول أن تقديرات الخارجية الأميركية وتوصياتها آنفة الذكر في مذكرتها التي أشرنا إليه من قبل تنطلق من الخشية من الآثار السلبية التي تترتب على استمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر وازدياد مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب بشكل عام، فالخارجة الأميركية استهدفت كما تشير عناصر التقدير الذي أعدته إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية تحقيق الانسحاب للقوات البريطانية من مصر والبحث عن قاعدة عسكرية بديلة لها في منطقة مجاورة أي الاحتفاظ بقاعدة في شرقي المتوسط حتى لا تكون المنطقة عرضة للتسلل الروسي دون أن تكون القاعدة بالضرورة في مصر، فالإطار الذي تنظر منه الخارجية الأميركية يتجاوز الإطار الثنائي المصري الإنجليزي ويتعداه إلى إطار الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

وبقدر ما كان للموقف الأميركي في مناقشة الشكوى المصرية أمام مجلس الأمن من آثار سلبية على الحكومة البريطانية، فقد كان لها رد فعل طيب لدى الحكومة المصرية كما انعكست في مقابلة النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري مع نائب وزير الخارجية الأميركي مستر «روبرت لافيت Robert Lovett» بحضور السفير المصري في واشنطن محمود حسن ومدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية حين أعرب النقراشي باشا عن امتنانه لتفسير السفير الأميركي في مجلس الأمن لعبارة (اتفاق الدفاع المتبادل بين مصر وبريطانيا) بأنها غير ذات صلة بصياغة القرار المقدم للمجلس وإن كان نائب وزير الخارجية الأميركية قد أوضح للنقراشي باشا أن السفير الأميركي في مجلس الأمن لم يكن يعنى أن حكومته تعارض عقد مثل هذا الاتفاق، وقد أوضح النقراشي في حديثه أن البريطانيين يريدون الحصول على ترتيب دفاعي متبادل مع مصر مقابل الانسحاب من قناة السويس، وأن مصر لا تستطيع قبول هذا الترتيب أو تجديد المفاوضات على هذا الأساس وأعرب رئيس الوزراء عن أمله في أن تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من كسر الجمود باقتناع البريطانيين بالأعلان عن سحب قواتهم دون شروط من مصر^(٢).

(١) انظر مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية (هندرسون) المرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية الأميركية (لافيت)

Memorandum by the Director of the office of Near eastern and african affairs (Henderson) to the under secretary of state (Lovett) 841 - 2383/8 - 24 - 47, F.R. u.s. vol v. 1947, pp. 800 - 802.

2- Memorandum of Conversation by Joseph Satterthwaite, special assistant to the director of the office of near Eastern and African affairs, (Henderson) Confidential, Washington, Sept. 3, 1947, 501. /Bc/9-3-47, F.R., U.S. vol v. pp. 805 - 806.

وانظر أيضا محمد حسين هيكل، المرجع السابق ج ٢ النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن من ٥٧ - ٨٥.

ثالثاً، دور الولايات المتحدة خلال عامي ١٩٤٨-١٩٤٩

واستمراراً في متابعة الولايات المتحدة لاهتمامها بمراجعة المعاهدة المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ والوضع خاص بالسودان في المستقبل، فقد تلقت وزارة الخارجية الأميركية عدداً كبيراً من التقارير من لندن والقاهرة حول مختلف جوانب مراجعة هذه المعاهدة ولكن من الواضح أن الخارجية الأميركية قد امتنعت طيلة هذه الفترة من أبداء أي وجهة نظر إزاء هذه المسائل (١). وقد أوجزت وثائق الخارجية الأميركية متابعتها للاتصالات بالمواقف المصرية البريطانية طوال عام ١٩٤٨ في سلسلة من التطورات الهامة ابتداءً من السابع من يناير ١٩٤٨ حين ألقى النقراشي باشا رئيس وزراء مصر بيانه أمام مجلس النواب أعلن فيه أن حكومته سوف تواصل لسياسة التي تستهدف تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر فوراً ودون شروط ودعوتها لوحدة وادي النيل بتقديره باستمرار الوضع القائم في السودان (٢).

وكانت تعليمات السفير البريطاني رونالد كامبل Ronald Campbell بعد عودته إلى القاهرة في أعقاب مشاوراته في لندن أواخر يناير ١٩٤٨ أن يقترح إجراء مباحثات غير رسمية بين مصر وبريطانيا بين المسؤولين العسكريين بهدف إقامة هيئة دفاع مشتركة وكانت الاستراتيجية العامة هي تحويل المباحثات المصرية الإنجليزية إلى المشكلات الفنية والاستراتيجية لا المشكلات السياسية، وقد لاحظت الخارجية الأميركية استمرار التخطيط البريطاني بالفصل بين المشكلات العسكرية عن المباحثات عن السودان واتجهت المباحثات وجهة جديدة بالتركيز على التعاون الدفاعي بين مصر وبريطانيا (٣).

والواقع أن انتقال الاهتمام في المباحثات المصرية الإنجليزية من الجانب السياسي إل الجانب العسكري والدفاعي، كما لاحظت الخارجية الأميركية في برقياتها لم يأت من فراغ بل أنه انعكاس مادي للتحويلات الواضحة في اهتمامات السياسة الخارجية الأميركية بالأمن في الشرق الأوسط وشرقي البحر المتوسط منذ أواخر عام ١٩٤٧ ولم يكن تركيز بريطانيا على هذه النواحي إلا صدى للتخطيط الأميركي البريطاني المشترك في واشنطن من قبل فيما عرف باسم مباحثات البنتاجون*. وقد أقر الرئيس الأميركي ترومان في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة عن أمن شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط ووصفه «بأنه حيوي لأمن الولايات المتحدة» وأعدت الحكومة الأميركية خطط طوارئ تشمل منطقة القاهرة السويس والخرطوم كحد أدنى للدفاع والهجوم الجوي والعمليات الدفاع عن موارد النفط في الشرق الأوسط (٤).

وفي تلك الفترة أطلت مشكلة فلسطين برأسها على المسرحين العربي والعالمي، هذا في الوقت الذي كانت فيه الصهيونية تعمل جاهدة لانتزاع قرار من الأمم المتحدة الوليدة تعبيراً عن الاعتراف الدولي الشرعي بمطامحها في إقامة دولتها في فلسطين (٥)، إلى أن صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. لقد كان نشوب

1- F.R.U.S., 1948 Vol V part I, P. 86.

2- Ibid. P. 85 Airgram no. 19, Jan. 12, 1948 from Cairo 7483/1-12-48.

3- Ibid, telegram no. 275 Jan. 23 from London 741. 83/ 1 - 23 - 48 Loc. cit.

(٤) تشير الوثائق الأميركية خلال عام ١٩٤٨ إلى مباحثات السفير المصري عبد الفتاح عمرو باشا مع بيفين وزير الخارجية البريطاني.

(*) تناول الفصل الأول بالتفصيل مباحثات البنتاجون بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

(٥) إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، دار الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٦ ص ٤٠، ص ٤٧-٦٥، وانظر طارق البشري عن حكومة النقراشي وحرب فلسطين، المرجع السابق ص ٢٦٦ - ٢٦٨ وسوف تناول في فصل لاحق تطور الموقف الأميركي من قضية الهدنة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٤٩ في إطار موقفها العام من سير أحداث حرب فلسطين.

حرب فلسطين الأولى بين العرب والقوى الصهيونية في فلسطين ودخول جيش مصر هذه الحرب إلى جانب العرب في ١٥ مايو ١٩٤٨ عاملاً جديداً طرأ على اتجاه السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر كانت آثاره المباشرة نقل بؤرة الاهتمام الأميركي إلى دائرة جديدة هي آثار حرب ١٩٤٨ ومحاولات تسوية النزاع المصري الإسرائيلي في إطار تسوية إقليمية. ولم تكن نهاية هذه لصالح العرب بل كانت عاملاً هاماً في إحداث تغييرات ملموسة في اتجاهات السياسة الأميركية، ويمكن القول أن الولايات المتحدة بمساعدتها لإسرائيل في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والاعلامي أبان الحرب الفلسطينية ووصول الأمر إلى قبولها عضواً في الأمم المتحدة قد نجحت في أولى خطوات الحل محل الوجود البريطاني في الشرق الأوسط^(١) بعد أن لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في تثبيت وجود دولة إسرائيل وإن كان الدور السوفيتي لا يقل أهمية وتأثيراً عن الدور الأميركي في قيام دولة إسرائيل.

ومع أن مصر تجاوزت أزمة حرب فلسطين داخلياً وواصلت حكومتها اتصالاتها ببريطانيا للتفاوض على الجلاء فإن تطور الأحداث الداخلية في مصر أدت لتوقف المباحثات حول قضية الجلاء وذلك بسبب انشغال مصر بالكثير من أوضاعها الداخلية، ففي ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشي رئيس الوزراء بوصفه حاكماً عسكرياً قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة صحفهم وممتلكاتهم وحصار شعبهم ولم يمر على هذا القرار ثلاثة أسابيع حتى وقعت حادثة اغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وكان هذا الاغتيال في أسوأ ظروف يمكن أن تواجه النظام السياسي الذي كان قائماً قبل عام ١٩٥٢ فالأمن مضطرب في الداخل والجيش المصري في فلسطين يواجه النكسات^(٢) وبعد اغتيال النقراشي تولى إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي رئاسة الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر حيث واصلت حكومة إبراهيم عبد الهادي اتصالاتها بالانجليز للتفاوض على الجلاء^(٣) ويمكن أن نرصد خلال هذه الفترة سير الموقف الأميركي حيال مصر بأنه كان يسير في اتجاهين:-

الاتجاه الأول، هو الدور النشط في التوصل لاتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل على نحو ما سنتناوله في فصل لاحق، والاتجاه الثاني، هو استمرار الاهتمام والمتابعة النشطة للنزاع المصري الإنجليزي وقد اتخذ هذا الاهتمام الأخير بعداً أكثر تحديداً هو في الواقع امتداد للاهتمام الأميركي بأمن شرقي البحر المتوسط من الناحية العسكرية وقد تمثل ذلك في تركيز جزء من المباحثات المصرية الأميركية والمصرية البريطانية بمشاركة أو متابعة أميركية من أحد الجانبين فيما عرف بأسم مفاوضات الدفاع مع مصر، وكانت مفاوضات الدفاع بين مصر وبريطانيا هي الإطار الدولي الذي سعت من خلاله الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٩ والأعوام التالية لاداء دور نشيط في النزاع المصري الإنجليزي^(٤) (وسوف نعرض في فصل مستقل الدور الأميركي في مفاوضات

(١) إبراهيم شكيب المرجع السابق ص ١٢٥ - ١٣٦.

(٢) كامل محمد مرسى، المرجع السابق ص ٢٤١، وانظر احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ ط ١٩٨٣ - مكتبة مدبولي القاهرة ص ١٣٧.

(٣) انظر وزارة إبراهيم عبد الهادي في يونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٤٨٧

(٤) انظر Menorandum of conversation by the counsellor (Bohlen) Washington 25, Jan. 1949 f.r.u.s. 1949.F.R.U.S. 1949. vol VI. p. 188.

وموضوعها الحاق ضباط اميركيين بالقيادة البريطانية في منطقة فايد بمصر.

وانظر متابعة المشاورات الاميركية البريطانية لاحاق بعض الضباط الاميركيين بالقيادة البريطانية في مصر في

Memorandum by the Director of the office of near eastern affairs to the Director of the executive secretariat, ibid p.189.

وعن المشاورات البريطانية المصرية مع الملك فاروق ورئيس الوزراء المصرية حول مفاوضات الدفاع. انظر:

Talks of field marshall Slim with king farouk and the members of Egyptian Cabinet re. U.K.Egyptian Defense cooperation (from the Ambassador in the U.K (Douglas) to the secretary of state. London, 22 March 1949, Ibid. pp. 199-202.

وكانت المباحثات المصرية البريطانية تسير في إطار عسكري فني بحث والمباحثات الأميركية البريطانية تسير في إطار استراتيجي اشمل عن الدفاع عن المنطقة ككل ومكانة مصر فيها.

وانظر عن تصور الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع الأميركي عن الطابع الفني والعسكري للمباحثات المصرية البريطانية:

The secretary of state to the secretary of Defense (Johnson) washington, April. 7. 1949. top secret, pp. 203- 204, F.R.U.S. 1949 Vol VI pp. 186- 220.

الدفاع بين مصر وبريطانيا فى إطار التخطيط الأمريكى البريطانى للدفاع عن الشرق الأوسط) ومحاولة دفع المباحثات المصرية الانجليزية ذات المضمون الفنى، لا السياسى إلى نتائج مواتية لاستراتيجيتها الدفاعية للمنطقة ككل. وبالإضافة إلى المتابعة الوثيقة للخارجية الأمريكية ولسفارتها فى لندن والقاهرة لمباحثات الدفاع بين مصر وبريطانيا وهى المباحثات ذات الطابع العسكرى الفنى حول التنسيق الثنائى المصرى البريطانى لدعم الدفاع فى منطقة القناة، كانت الخارجية الأمريكية فى منتصف عام ١٩٤٩ تقريبا قد أعدت ورقة عمل عن سياستها تجاه مصر حددت فيها أهدافها وسياستها تجاه مصر فى إطار سياستها العامة تجاه شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط التى تنطلق أساسا من الاعتقاد بأن للمنطقة أهمية أساسية للأمن الأمريكى وأن هذه السياسة توجه نحو تنمية الاستقرار فى المنطقة (١).

وقد حددت الورقة التى أعدتها الخارجية الأمريكية الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكى تجاه النزاع المصرى الإنجليزى فى هذه المرحلة بأنه مع عدم سعيها على الإطلاق إلى التأثير أو الاضعاف لمكانة الاتفاقية الخاصة بين مصر وبريطانيا والوضع الذى تعطيه لبريطانيا فإن الخارجية الأمريكية تعتبر أى مراجعة أو تعديل للاتفاقية تجعل مصر خاضعة للمملكة المتحدة منافية لتطور الزمن وإن كانت مع ذلك لن تعارض أى اتفاق ودى لاستمرار المسؤوليات العسكرية البريطانية فى منطقة السويس، ومن ناحية ثانية كانت الخارجية الأمريكية ترى أنه مع استمرار نظر مجلس الأمن للنزاع حول تعديل الاتفاقية المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ فإن أيا من الطرفين لم يطرح الموضوع منذ مناقشات مجلس الأمن عام ١٩٤٧. وكانت الخارجية الأمريكية تأمل أن تساعد الاعتبارات الاستراتيجية المتصلة بأمن مصر كلا من بريطانيا ومصر على أن تراجع هذه الاتفاقية مراجعة ملائمة وكان للخارجية الأمريكية تحفظ واضح فى هذا الإطار وهو أنها ترى أنه من السابق لأوانه دراسة المقترحات الرسمية المتعلقة لإحلال هذا الاتفاق باتفاق أشمل إطارا وأوسع نطاقا لإنشاء حلف يضم الولايات المتحدة (٢).

على أن الأوضاع الداخلية فى مصر دخلت مرحلة مستمرة من العنف عقب تولى إبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة وبدأت عمليات الإرهاب والتعذيب تطفو فوق سطح المياه المصرية واغتيل الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ (٣) وعندما وقعت الهدنة بين مصر وإسرائيل (فبراير ١٩٤٩) سرعان ما طفت إلى السطح من جديد المشكلة الوطنية وأصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الأمر الذى أدى إلى نمو سريع للحركة الثورية ولم يجد الملك أمامه من سبيل إلا التضحية بحكومة إبراهيم عبد الهادى (٤) وعين حسين سرى فى يوليو ١٩٤٩ ولم يطل عمر وزارة حسين سرى، فتشكلت وزارة أخرى برئاسته فى ٣ سبتمبر ١٩٤٩ لتشراف على إجراء الانتخابات التى أجريت فى ٣ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة انتصاراً واضحاً للوفد (٥) الذى كون وزارته الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وعين فيها محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية فى يناير ١٩٥٠. واتخذ الموقف الأمريكى من النزاع المصرى الإنجليزى ثلاث اتجاهات أو بالاحرى ثلاث مسارات خلال

1- policy statement on Egypt prepared in the Dept. of state washington, May 5, 1949, secret 711. 83/ 5 - 49 pp. 208- 216. F.R.U.S. Vol VI 1949.

2- Ibid p. 209.

(٢) أحمد حمروش، المرجع السابق ص ١٢٧.

(٤) نفس المصدر ص ١٣٩

(٥) نفس المصدر ص ١٤١، وانظر يونان لبيب رزق المرجع السابق ص ٤٩٢. وانظر طارق البشرى ، المرجع السابق ص ٣٠٧.

عام ١٩٥٠. المسار الأول دراسة الخارجية الأميركية وتقييمها للموقفين المصري والبريطاني وتحديد نقاط الاختلاف وطرح البدائل، (وهذا المسار يتمثل في مذكرات إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية وفي برقياتها المتبادلة مع السفارة الأميركية، أما المسار الثاني والثالث فهما الاتصالات المصرية الأميركية (مثل مباحثات محمد صلاح الدين ووزير الخارجية الأميركي) والمشاورات الأميركية البريطانية.

رابعاً، مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها لمصر ١٩٥٠-١٩٥١

ففي مطلع عام ١٩٥٠ كانت الخارجية الأميركية تنظر إلى الخلاف المصري الإنجليزي من زاوية محاولة الطرفين الاتفاق على تعديل معاهدة التحالف لعام ١٩٣٦، وكانت نقطة الانطلاق في الموقف الأميركي في نظريته لمصر برغم اعتراض الحكومة المصرية على المعاهدة أن الخارجية الأميركية لازالت تعتبرها سارية المفعول وإنها سوف تتخذ موقفاً محايداً خلال أي مفاوضات لمراجعة المعاهدة وتعديلها (١). وقد حلت مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميركية للشرق الأدنى عن علاقات مصر مع بريطانيا في ٣ أبريل ١٩٥٠ الموقف المصري الذي ينطوي على الرغبة في جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس والسودان، كما حلت الموقف البريطاني بأنه ينطلق من عدم وجود سبب للاستعجال وأن المشكلة تكمن في اختيار التوقيت الصحيح للمفاوضات (٢).

وقد استعرضت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية الموقفين المصري البريطاني في ضوء رسالة النحاس إلى بيفين في ٢١ مارس ورد بيفين على النحاس في ١٧ مايو ولخصت الموقف البريطاني في ضوء هذا الرد الأخير بأن بريطانيا أبدت الرغبة في تسوية مسألة المعاهدة في ضوء زيارة الجنرال وليام سليم رئيس الأركان البريطاني لمصر وبحث الجوانب العسكرية للمشكلة على أساس اقناع المصريين بعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وضرورة التعاون العسكري المصري الإنجليزي المشترك وأن الجنرال سليم لن يناقش الجوانب السياسية، أما الموقف المصري كما قدرته الخارجية الأميركية فهو قبول بدء المباحثات العسكرية مع التأكيد بأنها لا تحل محل المباحثات السياسية، وقدرت الخارجية الأميركية أنه أمام بريطانيا بديلان هما إنهاء الإتفاقية عند حلول موعدها عام ١٩٥٦ دون جهد للحصول على اتفاق أطول أو التفاوض من أجل اتفاقية جديدة، أما البديل الثالث فهو التوصل إلى اتفاق متعددة الأطراف. أما بالنسبة لمصر فقد كانت الخارجية الأميركية ترى أن حكومة النحاس تطلب الجلاء الكامل قبل مناقشة الترتيبات في المستقبل وأن أمام مصر أربع بدائل هي التفاوض مع بريطانيا، اللجوء لمجلس الأمن، اللجوء للجمعية العامة، اللجوء لمحكمة العدل الدولية، وتشير مذكرة الخارجية الأميركية أن الحكومة المصرية قد اتصلت بالحكومة الأميركية للحصول على تأييدها للموقف المصري. كانت هذه هي رؤية الخارجية الأميركية للموقفين البريطاني والمصري، أما عناصر الموقف الأميركي نفسه تجاه النزاع في هذه المرحلة فكان يقوم على أساس أن النزاع أساساً مسألة ثنائية بين مصر

(١) انظر تلخيص المشكلة المصرية كما أعدته إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ٢٤ فبراير ١٩٥٠.

Memorandum by MR Stuart D. Nelson of the office of African and near eastern affairs to the director of the office (Berry) Washington feb. 24, 1950 confidential sub. problem summary for Egypt F.R.S.Vo. V 1959 p. 284.

(٢) اعتمد التقدير الأميركي في تحليله للموقفين المصري على رسالة النحاس باشا المرسلة إلى بيفين برقية السفارة الأميركية من القاهرة رقم ٢٧٦، ٢٥٧ في ١٧، ٢٢ مارس ١٩٥٠ الموجودتان بملف العلاقات الأميركية البريطانية رقم 641. 64. 3. 17. 50.

انظر Memorandum by the assistant secretary of state for near eastern affairs, south asian and African affairs (McGhee) to the Under secretary of state (webb) top secret, Washington April 3, 1950 subject: British relations with Egypt 641. 74 - 14 - 3 - 50.

المملكة المتحدة وأنه لاسبيل أمام مصر لضرب بريطانيا بالولايات المتحدة مع تأكيدها بقوة لأحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية في مصر وطلبت الخارجية الأميركية من سفارتها في مصر في ٢ مايو ١٩٥٠ إبلاغ الحكومة المصرية بهذا الموقف مع توضيح إنه من الأهمية البالغة لمصلحة أمن الشرق الأدنى والحفاظ على السلم العالمى أن تحتفظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية في مصر خاصة في منطقة قاعدة قناة السويس^(١). وخلاصة الموقف الأميركي أنه إزاء تباعد الموقفين المصري والبريطاني فإن أقصى مايمكن تحقيقه استمرار وزيادة التعاون العسكري بين مصر والمملكة المتحدة (أي فصل النواحي العسكرية عن النواحي السياسية) وهذا الموقف كما هو واضح تحكمه اعتبارات استراتيجية اقليمية وهي الحفاظ على التسهيلات الاستراتيجية لبريطانية في مصر للدفاع عن الشرق الأدنى في حالة وجود خطر مباشر وهو الإطار الذي ستظل الولايات المتحدة تنتظر من خلاله إلى النزاع.

وفي إطار الاتصالات الأميركية المصرية التي جرت بين السفير المصري كامل عبدالرحيم مع مساعد وزير الخارجية الأميركية «جورج ماك جي» George McGhee في ١٧ يونيو ١٩٥٠ ومع مدير إدارة الشرق الأدنى ويلز ستابلر Wells Stabler لبحث تطورات النزاع المصري الإنجليزي أوجز السفير المصري آراء الحكومة المصرية وطلب من الولايات المتحدة تقديم النصح لبريطانيا بالجلء عن مصر وأن هذا الجلاء لن يستغرق أقل من عام ونصف إلى عامين وأن الترتيب في المستقبل يمكن أن يقوم على أساس معاهدة لها مجلس دفاع مشترك قد يتسع ليشمل دولا أخرى في الشرق الأدنى وقد يؤدي إلى اشتراك الولايات المتحدة^(٢) بيد ان رد مساعد وزير الخارجية الأميركي أكد السفير المصري أنه من الحيوى تواجد البريطانيين في مصر لأن العدوان الروسي قوى الاحتمال ثم اشار إلى أن مصر ستتعرض للقلقل التي قد تثار في الشرق الأدنى التي قد تتمحض عن الفراغ العسكري الناتج عن الجلاء القوات البريطانية وكرر أن الأمر يمكن تسويته بين مصر وبريطانيا ثنائيا.

وباستقراء رد فعل مساعد وزير الخارجية الأميركي يتجلى بوضوح التطابق في الموقفين الأميركي والبريطاني إزاء الضرورة الاستراتيجية لبقاء القوات البريطانية في مصر مما دفع الجانب الأميركي إلى رفض مجرد بحث موضوع الجلاء على الرغم من أن السفير المصري نقل رأى الحكومة المصرية في إمكانية الربط بين جلاء القوات البريطانية وتأسيس مجلس دفاع مشترك ولم يكن الشغل الشاغل للولايات المتحدة سوى مشكلة (الفراغ العسكري) الناتج عن تخلى بريطانيا عن قواعدها.

وكما سبق الإشارة كانت تجرى بالتوازي مع الاتصالات المصرية الأميركية مشاورات ثنائية بين الخارجية الأميركية والبريطانية على نحو ماتم في مباحثات ماكجي McGhee مساعد وزير الخارجية الأميركية مع المسؤولين البريطانيين في لندن في ١٩ سبتمبر ١٩٥٠ حيث صوروا الموقف المصري بأنه لا يعكس إدراكا بأن

(١) انظر حول المفاوضات المصرية الانجليزية مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في اول يونيو ١٩٥٠.

Memorandum by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs, Stabler to the Director of the office of African and Near Eastern affairs, Washington, 1 June 1950, top secret, subject Anglo - Egyptian negotiations, Washington, June 1950, 641.74.6-1-50. F.R. U. S. 1950 Vol. Vpp. 289- 292.

(٢) انظر نص الحديث في مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية:

Memorandum of conversation by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs (stabler) secret, Washington, July 17, 1950, 641. 74/7-17-50. F. R. U. S. vol V. 1950 pp. 293 - 295.

الدفاع على مصر أهم من التطلعات السياسية وأن جلاء القوات البريطانية سوف يخلق فراغا في المنطقة وطلبوا ممارسة الضغط على وزير خارجية مصر أثناء تواجده في دورة الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٥١ وحدد مساعد وزير الخارجية الأميركي موقف الولايات المتحدة بأنه يركز على دعم الموقف البريطاني إلى الحد المستطاع،^(١) وأن الولايات المتحدة رفضت كل الجهود المصرية لدفع الولايات المتحدة للتدخل، ثم طرح فكرة نقل القوات البريطانية إلى مواقع بديلة في غزة أو العراق أو برقة لكنه قوبل بالرفض من مساعد وكيل الخارجية البريطانية^(٢). ويمكن القول أنه مع تقارب الموقفين البريطاني والأميركي حول الاعتبارات الاستراتيجية التي تفرض استمرار تواجد القوات البريطانية في منطقة القناة فإن ما يميز موقف الخارجية الأميركية كما شرحه المسئول الأميركي في مباحثات لندن هو طرح فكرة القواعد البديلة ويعكس هذا التصور بالطبع تصورا أوسع نطاقا للدفاع الاقليمي وربما يعكس في طياته بذور البحث عن حل لجلاء القوات البريطانية عن مصر.

ومع اقتراب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوقع مقابلة محمد صلاح الدين باشا مع وزير الخارجية الأميركية وتناولهما للنزاع المصري الإنجليزي أعدت الخارجية الأميركية تقديراتها التي أوجزت فيها من جديد الخطوط الرئيسية للموقفين المصري والبريطاني ورسمت الإطار الذي سيطرح فيه وزير الخارجية الأميركية موقف بلاده على وزير الخارجية المصري. وقد توقعت الخارجية الأميركية أن تطلب مصر وساطة الولايات المتحدة في النزاع في ضوء إصرار مصر على جلاء القوات البريطانية واعتبارها أي مصر الجلاء أهم من الدفاع، كما كانت الخارجية الأميركية واعية للموقف البريطاني الذي يرفض الانسحاب حتى يتم الاتفاق على ترتيبات دفاعية للمستقبل، وقدرت الخارجية الأميركية أهمية الحفاظ على تسهيلات استراتيجية معينة للبريطانيين في مصر في عنصرين هما حق الاحتفاظ بالتسهيلات وقت السلم واستخدامها بفاعلية وبسرعة في حالة التهديد المباشر لأمن الشرق الأوسط، وحق العودة لاستخدام هذه التسهيلات. وأنتهت الخارجية إلى ثلاث توصيات تسترشد بها في مباحثاتها مع محمد صلاح الدين هي أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة فإن جلاء القوات البريطانية عن مصر سوف يكون أمرا خطيرا، وأنه في حالة التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا يسمح ببقاء قوات بريطانية فإن ذلك لا يعتبر تعديا على استقلال مصر بل يمثل اسهاما في الدفاع عن المنطقة، وأنه إذا أثرت مسألة الوساطة الأميركية فإن الموقف سوف يكون اعتبار النزاع في أساسه مسألة ثنائية بين مصر والمملكة المتحدة^(٣).

(١) جرت سلسلة من المباحثات حول الشرق الأوسط في لندن أثناء زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركية ما بين ١٨ - ٢٣ سبتمبر ١٩٥٠.

من بينها العلاقات المصرية الإنجليزية انظر:

Memorandum of the informal U. S. U. K. discussions, Top Secret, London, Sept. 19, 1950 780. 00/9_18_50.

F. R. U. S. Idid pp. 296 - 302

(٢) نفس المصدر والموضع

(٣) أعد مساعد وزير الخارجية الأميركية مذكرة تلخص الآراء والسياسات الأميركية تجاه عدد من المسائل التي قد يثيرها محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر ورئيس وفد لدى الأمم المتحدة في الجمعية العامة مع الجنرال مارشال وزير الدفاع في واشنطن خلال مقابلتهما في ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ انظر:

Top secret, Dept. of state, Assistant Secretary, october 12, 1950, to the secretary, through MR Matthews from N. E. A., from MR. Berry, sub. Egyptian Foreign Minister conversation with you. 611. 74/10_12-5.

وفى نفس الوقت كان أمام الخارجية الأميركية صورة للموقف المصرى كما طرحه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين فى مباحثاته مع بيفين فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ أى قبل مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة فى ١٧ أكتوبر. وقد نقل صلاح الدين استعداد مصر للموافقة على بقاء القاعدة البريطانية فى مصر بشرط تولى المصريين صيانتها، وأنه يمكن للمملكة المتحدة العودة فى حالة الحرب وتولى القاعدة واستبدال المعاهدة الحالية بمعاهدة صداقة تستمر عشرين سنة واستكمال الجلاء التام خلال عام واحد، وترتيبات دفاعية مشتركة فى وقت الحرب لا فى وقت السلم، كما طرح صلاح الدين عل بيفن أنه قد يكون لمصر مكان فى الإطار الموسع لحلف الأطلسى أو نوع من الترتيبات الماثلة بحيث تجد حلا فى إطارها للخلافات المصرية البريطانية^(١).

والواقع ان مباحثات صلاح الدين وزير خارجية مصر مع وزير الخارجية الأمريكى والأراء التى طرحها لم تخرج كثيرا عن افكاره التى سبق ان طرحها على بيفن فقد أبرز أن مصر حريصة على أداء دورها فى الدفاع عن الشرق الأدنى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلا أنه طالما بقيت القوات البريطانية فإن مصر لن تقوى بل ولن ترغب فى المشاركة فى الدفاع عن المنطقة^(٢) وكانت استجابة الجانب الأمريكى للأراء التى طرحها محمد صلاح الدين باشا تتمثل فيما أوضحه جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الاميركية فى الجولة الثانية للمباحثات فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ وهى تناول موضوع الدفاع عن الشرق الأدنى كاساس لمناقشة مسألة النزاع المصرى الإنجليزى، فإبرز مساعد وزير الخارجية الاميركية الموقع الحيوى لمصر فى الشرق الأدنى ومدى اهميته فى ضمان دفاع فعال عن المنطقة وأوضح «أن وجود القوات البريطانية فى مصر عامل استقرار للسلام العالمى كما تمثل فى نفس الوقت عنصرا فى الدفاع عن مصر وأن موضوع القوات البريطانية متروك للتسوية بين مصر والمملكة المتحدة»^(٣).

فى أعقاب هذه المباحثات التى جرت بين محمد صلاح الدين والخارجية الأميركية وفى ضوء ما تلقته الخارجية الأميركية من تقديرات من سفارتها فى لندن عن آراء صلاح الدين كما نقلها إلى بيفين فى مباحثاته فى ٢٨ سبتمبر بدأت الخارجية الأميركية مشاورات مكثفة وصريحة مع سفارتها فى القاهرة حول استبدال الإطار الثنائى بين مصر وبريطانيا (معاهدة ١٩٣٦) فى إطار ثلاثى متعدد الأطراف (ارتباط مصر بحلف الأطلسى) وتلقت من سفارتها فى القاهرة تقديرات كافرى سفيرها على هذه الاحتمالات، كما ناقشتها الخارجية الاميركية مع وزارة الدفاع الاميركية من الناحية العسكرية واستشارت بشأنها سفاراتها فى الشرق الأدنى^(٤).

(١) بعث السفير الأمريكى فى لندن (دوجلاس) فى برقية إلى وزير الخارجية فى ٩ نوفمبر تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزىة فى ضوء مباحثات صلاح الدين وبيفن انظر:

The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the secretary of state, top secret, London, 1950 no. 2718. Nov. 9, 1950, 641. 74/11-9-50.

(٢) انظر نص الحديث فى :

Memorandum of conversation by the secretary of state, secret, subject. Egypt Attitudes regarding Defenses of the Near East relations with the U. K. 641. 74/ 10 -17-50.

وأنظر أيضا Dept. of state, Memo of conversation October 19, 1950, secret, subject, general discussion regarding points of interest to Egypt & U. S. 611. 74/ 10- 1950.

(٣) نفس المصدر والموضع

(٤) بعث وزير الخارجية إلى السفير كافرى فى القاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ يطرح عليه اراء فوساء الأركان المشتركة البريطانية والأميركية والخارجيتين البريطانية والأميركية حول موضوع الترتيبات الدفاعية للشرق الأدنى ويور مصر فيها ورأى الولايات المتحدة بأن التسهيلات البريطانية تمثل أهمية مصر القصرى للدفاع عن المنطقة واتفق الجانبان على بحث امكانية طرح موقف مشترك بالنسبة للقواعد فى مصر انظر The secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret priority , washington, Nov. 20 , 1950, 780-5/11-20-50. Telegram. E.R.U.s, Vol V, 1950 pp. 321 - 322.

وأنظر رد السفير كافرى فى The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the secretary of state, top secret, priority. Cairo 22, November, 1950, 641. 74/ 11- 22.50.

وقد طرح (كافري) تقديرات السفارة الأميركية في القاهرة عن فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة وأوجز رأيه بأن الامكانية مطروحة إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لدفع الثمن مشيرا إلى أنه في ضوء الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فليس للولايات المتحدة من سبيل إلا البحث عن وسائل تكفل بقاء البريطانيين في مصر مع استبعاد احتمال (الجلء) والبحث عن البدائل التي تسمح للبريطانيين والأميركيين الاحتفاظ بالقواعد في مصر، وأن البديل الذي يمكن طرحه على حكومة الوفد هو حلف ثلاثي لمشاركة مصر الكاملة وأن هذا الترتيب يحتاج لعناية كبيرة في التناول، وحدد كافري الثمن بأنه سوف يكون باهظا وهو تزويد مصر بالأسلحة، وإطار للتشاور العسكري وأن السبيل في تقدير السفير الأميركي للاحتفاظ بقاعدة قناة السويس هو أقناع المصريين بأن الاسهام الأميركي يخدم مصالحهم على المدى البعيد ويدعم سيادتهم وكبريائهم الوطنى، وأن الولايات المتحدة تتوخى العدل والانصاف وأنها تولى الاهتمام العميق لرخائهم الاقتصادى ورفع مستوى معيشتهم وأن الأمر يتطلب «نظرة جديدة» وأن البريطانيين وحدهم لا يمكنهم القيام بذلك (١).

وبالتوازي مع الحوار بين الخارجية الاميركية وسفارتها في مصر، كان ثمة حوار آخر يدور بين الخارجية الاميركية ووزارة الدفاع لبحث النواحي العسكرية فقد جاء هذا الحوار بين الوزارتين في أعقاب الاجتماع المشترك في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ بين رؤساء الأركان المشتركة البريطانية والأميركية وبين ممثلى الخارجية البريطانية والأميركية لبحث موضوع الترتيبات الدفاعية الثلاثية مع مصر، فقد بعثت وزارة الخارجية ب خطاب إلى وزير الدفاع الأميركي مارشال في ١١/١٢/١٩٥٠ بهدف مناقشة مدى الصواب في القيام بمسعى مشترك اميركي بريطاني تجاه مصر بهدف التوصل إلى اتفاق حول القواعد والمعدات التي تقدم لمصر، واقترحت أن تكون الاتفاقية الثلاثية إحدى البدائل التي تشكل عنصرا جديدا في الموقف لأن بريطانيا لن تستطيع الصمود أمام اصرار مصر على المطالبة بالجلء، وتصارح الخارجية الاميركية ووزارة الدفاع أنها غير متفائلة بأن تقديم أسلحة اميركية لمصر مقابل (حقوق القاعدة) سوف يكون كافيا لاقتناع المصريين للتغاضى عن أمالهم الوطنية في التحرر من القوات الاجنبية، ثم تشير الخارجية إلى مشكلات أخرى تتصل بمدى توافر الأسلحة وتزويد مصر بها ثم موقف الكونجرس (٢).

ويدل خطاب الخارجية الأميركية إلى وزارة الدفاع أنها في شك من إمكانية نجاح المسعى المشترك لإقناع مصر حتى لو قدمت لها الأسلحة بفكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية ولو أنها في الحقيقة بدلا من ان تتخذ قرارا سياسيا بالموافقة أو الرفض فهي تريد بداية بحث الموضوع من زاوية عسكرية. كما أن الهدف المباشر، كما قدره السفير الأميركي في القاهرة هو الاحتفاظ بقاعدة السويس، والسبيل لذلك هو الترتيبات الثلاثية المشتركة بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة كبديل للترتيب أو الاتفاق الثنائي بين مصر وبريطانيا فقط والوسائل التي يتوخاها لذلك هي تسليح مصر واشراكها في حلف على أساس السيادة المصرية الكاملة ونوع من التسوية

(١) كما ارسل كافري برقية تالية في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠.

F. R. U. S. VO. V, 1950, pp. 322 - 324.

(٢) انظر نص الخطاب الموجه إلى وزير الدفاع حول المسألة المصرية الإنجليزية في ٦ ديسمبر ١٩٥٠:

Memorandum by the Assistant secretary of state for near Eastern, south African affairs (McGhee) to the Deputy under secretary of state of Defense regarding Anglo Egyptian question Dec. 6, 1950. F. R. U. S. Vol V. 1950 pp. 326 - 328.

للمسألة الفلسطينية وفي كل الأحوال كانت توجه السفير الأميركي مجموعة من الدوافع منها، استبعاد أى احتمال لجلاء القوات البريطانية والبحث عن صيغ وبدائل تسمح ببقائها، فالبديل الأميركي المقترح بين رؤساء أركان الحرب البريطانيين والأميركيين ووزارتى الخارجية الأميركية والبريطانية هو مجرد تغيير فى الشكل فقط من ترتيب ثنائى إلى ثلاثى بأدخال الولايات المتحدة طرفا فى العلاقة المصرية البريطانية.

ولم تقتصر عملية المشاورات حول فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية على نطاق التشاور الداخلى بين وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين أم بين هيئات الأركان المشتركة فى المملكة المتحدة ونظيراتها فى الولايات المتحدة فحسب، بل أن الخارجية الأميركية طرحت تصوراتها وتقديراتها فى مثل هذا الموضوع على سفاراتها فى منطقة الشرق الأدنى بالإضافة إلى اشتراك سفاراتها فى لندن وباريس وأنقرة ووفدها فى الأمم المتحدة فى التقديرات لما لهذا التطور من مضامين إقليمية ودولية ويعكس هذا الإطار الموسع من التشاور إدراك الولايات المتحدة للحاجة لدراسة الموضوع دراسة شاملة وعميقة^(١).

وقد أوضحت الخارجية الأميركية فى اتصالاتها هذه مع سفاراتها أن تجاهل المطالب المصرية بالجلاء قد يضاعف من اشتعال وقود القومية فى مصر وتعمق من مشاعر المرارة^(٢) واقترحت ثلاثة بدائل أولها، إيجاد علاقة مشاركة متكافئة بين بريطانيا ومصر تماثل علاقتها بالهند وباكستان وسيلان، أى بما يسمح لمصر بالتعاون مع المملكة المتحدة طواعية ومع الدول الغربية فى ترتيبات دفاعية وقت السلم ودون جلاء القوات البريطانية، والبديل الثانى، هو تطوير ترتيبات دفاعية إقليمية بواسطة الدول العربية تمكن القوات الضاربة البريطانية من التعاون معها كشريك على أساس «الدعوة الحرة» من أعضاء جامعة الدول العربية والبديل الثالث، الذى طرحته الخارجية الأميركية فهو الاقتراح البريطانى بابتكار نوع من الترتيب متعدد الأطراف تشارك فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضمان أمنى لمصر، وتعقب الخارجية الأميركية فى شرحها للمواقف أن هذه الأفكار لاتعنى تغييرا فى مواقفها الثابتة فى تأييد الوضع القوى لبريطانيا فى مصر وضرورة احتفاظها بالتسهيلات الاستراتيجية هناك فى حالة استعداد^(٣).

وتحليل هذه البدائل الثلاثة إقامة علاقة المشاركة المتكافئة. equal to equal cooperation. ثم تطوير ترتيبات دفاعية إقليمية تشمل الدول العربية كلها مع بريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة، وثالثا ترتيبات متعددة الأطراف تشارك فيها أيضا بريطانيا والولايات المتحدة، تحليل هذه البدائل يدل على وجود مضمون واحد لها هو استمرار وجود القوات البريطانية فى مسئوليتها للدفاع عن قاعدة قناة السويس إما فى إطار ثنائى، أو إقليمى أو متعدد الأطراف، ولكن المسئولية الأساسية ستظل مسئولية بريطانية.

وقد عقب السفير الأميركي فى القاهرة على هذه البدائل المطروحة بتوضيحه للخارجية الأميركية أن المشكلة الأساسية فى المسألة المصرية الإنجليزية هي أن مصر لم تبد استعدادا لقبول فكرة احتلال قوات أجنبية

(١) برقيات وزير الخارجية الدورية فى السابع من ديسمبر ١٩٥٠.

The secretary of state to certain diplomatic offices top secret, washington Dec. 7, 1950 no. (242) 641. 74/ 12 - 7 - 50 circular telegram F. R. U. S. Vol V. 1950 pp. 328- 329.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر.

وقت السلم لمنطقة القناة بصرف النظر عن أنها فى إطار اتفاقية مصر إنجليزية جديدة أو وفى شكل حلف للبحر المتوسط أو أى نوع آخر من الاتفاقيات الدولية واضح أن مصر لن تقبل ايا من البدائل الثلاثة المقترحة لأنها تقوم على فكرة الاحتلال وقت السلم^(١).

وقد درست الخارجية الأميركية ردود فعل بعثاتها فى الشرق الأدنى وخاصة تقييم سفيرها فى مصر وأعدت تقييما عرضته إدارة الشرق الأدنى على مساعد وزير الخارجية انتهت فيه إلى أن جوهر المشكلة هو فى تعاون مصر والمملكة المتحدة فى مجال الدفاع خلال وقت السلم، وأن المصريين لا يعارضون فى استخدام أراضيهم بواسطة المملكة المتحدة والحلفاء وقت الحرب، وتوصى إدارة الشرق الأدنى بانتهاج السياسة التالية فى التشاور مع بريطانيا وهى أن تقع المسئولية العسكرية أساسا فى المنطقة على عاتق بريطانيا وأنه من المصلحة الأميركية البريطانية احتفاظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية فى مصر وقت السلم، واستمرار التأييد القوى لمكانة بريطانيا فى مصر مع ابداء والأمل فى أن تتمكن مصر وبريطانيا من التوصل لحل مقبول للمشكلة يأخذ فى حسبانها احتياجات الأمن فى المنطقة والآمال القومية لمصر، وقدرت الخارجية الأميركية أنه على المدى البعيد فإن الولايات المتحدة وبريطانيا سوف تخسران ما لم يتم التوصل لحل وسط يعطى بعض الترضية للآمال الوطنية لمصر^(٢). وخلاصة توصيات قسم مصر بالخارجية الأميركية تنطلق من التقدير أنه مع تأييد موقف بريطانيا فى مصر فإن احتمالات الأضرار بمصالح بريطانيا والولايات المتحدة فى مصر تتطلب (ترضية آمال مصر الوطنية) بخلق توازن بين احتياجات الأمن فى المنطقة وتطلعات مصر الوطنية ولاشك أنه كان لتقديرات السفارة الأميركية فى القاهرة من توضيح رفض الحكومة المصرية للبدائل الثلاثة المطروحة ما أثار شكوك الخارجية الأميركية مما دفع الحكومة إلى طرح هذه التوصيات التى لا تمثل تطابقا مع الموقف البريطانى بقدر ما تعكس تقدير المصالح الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة ككل.

كان انعقاد مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميركية فى منطقة الشرق الأدنى فى أسطمبول ما بين ١٤-٢١ فبراير ١٩٥١، ثم فى بومباى للبعثات الأميركية فى منطقة جنوب اسيا فى الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٢ مارس فرصة مواتية لمساعد وزير الخارجية الأمريكى جورج ماك جى لزيارة القاهرة مرتين فى طريق الذهاب إلى بومباى فى أواخر فبراير وفى طريق عودته إلى لندن أواخر مارس حيث التقى فى القاهرة مع محمد صلاح الدين وزير الخارجية لمصر للمباحثات حول المسألة المصرية الإنجليزية واتيح له الاقتراب المباشر من تطورات المفاوضات قبيل انتقالها فى الشهور اللاحقة إلى اتصالات بين الخارجية الأميركية والبريطانية فى لندن وواشنطن حيث بدأت نقاط الخلاف بين السياسيين تتجمع وتتزايد شيئا فشيئا على نحو سيتضح فى عرضنا لتطوراتها، وقد أوضح ماك جى لصالح الدين الموقف الأمريكى ويقوم على أساس أن الولايات المتحدة لم تكن وليست راغبة فى أن تكون طرفا فى المفاوضات المصرية الإنجليزية وإن كانت قد تباحثت وسوف تستمر فى التباحث مع الطرفين بروح ودية، وأضاف أن الولايات المتحدة تعترف لمصر بتطلعاتها الوطنية المشروعة، كما تعترف لبريطانيا بحقوقها طبقا للمعاهدة وتقدر أنه لدى بريطانيا رغبة حقيقية فى الإسهام فى حل المشكلة.

(١) انظر رسالة كافرى فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ إلى وزير الخارجية

Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Secretary of state top secret, Cairo Dec. II, 1950 no. 603, 641. 74/12-11-50. F.R.U.S. Vol V 1950. pp. 329-330.

2 - Memorandum by the officer in charge of Egypt & Anglo - Egyptian sudan affairs to the Assistant Secretary Of State McGhee Files. Lot 53 D468, Egypt top Secret Washington Dec. 14. 1950. sub. Anglo - Egyptian affairs F. R. U.S. Vol V. 1950 pp. 330 -331.

وأبرز ماك جى أن هناك موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ذاته سواء بالنسبة للدول فرادى أم بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط ككل وأن الولايات المتحدة تشعر أن الدفاع عن الشرق الأوسط مشكلة إقليمية (١).

وردا على تعقيب من صلاح الدين بأن الدفاع عن الشرق الأوسط هو فى الأساس مهمة دولة وشعوبه وأن الدعم من الحلفاء يأتى فى المرحلة التالية، أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكى أن الولايات المتحدة توافق على تطوير القدرات الدفاعية المحلية للشرق الأوسط وأنه من أهداف الإعلان الثلاثى إتاحة دور للشرق الأوسط فى الدفاع عنه، ولكن «ماك جى» تحفظ بقوله إنه مهما كانت ضخامة الجيش الذى تبنيه مصر فإن الشرق الأوسط سيظل بحاجة إلى قوات اجنبيه اخرى. وأوضح «ماك جى» لصلاح الدين خطوره الموقف إذا استمر الخلاف بين مصر وبريطانيا مؤكدا لصلاح الدين «أنهم لن يعودوا مطلقا لعصر الاستعمار الذى عرفه العالم من قبل» (٢) وبدأت حلقة من المشاورات الأمريكية البريطانية فى لندن بمناسبة زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية ماك جى إلى لندن ١٠ ابريل لمناقشة النزاع المصرى الإنجليزى، وقد لخص مساعد وكيل الخارجية البريطانية سير ريجينالد جيمس بوكر Sir Reginald Jame Bowker لمساعد وزير الخارجية الأمريكية «ماك جى» المقترحات البريطانية الخاصة بالدفاع عن مصر والمعرضة على مجلس الوزراء البريطانى فيما يلى:

- الانسحاب التدريجى لكافة القوات البريطانية من عام ١٩٥١ حتى موعد إنتهاء الإتفاقية عام ٥٦.
 - إقامة قاعدة يديرها مدنيون بريطانيون تخضع لسيطرة مصرية إنجليزية على أساس اتفاق تأجير.
 - إقامة حلف دفاعى جوى يمكن الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بأسراب طائرات وتنظيم دفاعى أرضى فى مصر بعد عام ١٩٥٦.
 - حق دخول مصر من جديد للقوات البريطانية وقوات الحلفاء فى حالة الحرب.
- وبالإضافة إلى ذلك اقترحت بريطانيا تقديم المساعدة فى البناء التدريجى للقوات المسلحة المصرية التى تسند إليها مسئولية الدفاع الداخلى والأمن (٣).
- وأكد «بوكر» رفض الارتباط بين قضية الجلاء وقضية السودان، ومن ناحية أخرى فقد طرح الجانب

(١) يروى «جورج ماك جى» الذى كان يعمل مساعدا لوزير الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى فى ذاك الوقت تفاصيل حديثه مع محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى مذكراته السياسية بين عام ١٩٤٨ - ١٩٥١ انظر:

McGhee, George, Envoy to the Middle World, Harper & Row publishers, New York 1983, p. 373- 375.

(*) لم تحقق الهدنة بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٤٩ استبعاد المخاطر التى تهدد السلام أو تسهل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم بل على العكس تبعها سباق فى التسليح سعت فيه مصر والدول العربية للحصول على السلاح من مصادرة الغريبة التقليدية دون نجاح يذكر بينما تسلحت إسرائيل من تشيكوسلوفاكيا بموافقة الاتحاد السوفيتى كما حصلت على السلاح الذى تركته بريطانيا فى فلسطين بعد مايو ١٩٤٨ الأمر الذى خلق اختلالا فى الموازين العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل ورغم تعاطف الولايات المتحدة مع إسرائيل فقد كانت تخشى امدادها بالأسلحة والاستجابة لطلباتها المتكررة حتى لا يبدأ سباق للتسلح وتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل ومن ثم اتفقت مع بريطانيا وفرنسا على إصدار اعلان ثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ يؤكد أنها لن تسمح بتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل وضمنان حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ بما يعنى ضمان دولة إسرائيل، ثم ضمنان التوازن فى التسليح بين الدول العربية وإسرائيل. انظر نص الاعلان الثلاثى فى:

Dept of state Bulletin XXII June 5, 1950, pp. 886-87.

2- The Ambassador in Egypt (Caffrey). To the Dept. of state , top secret priority, Cairo April, 1. 1951 no, 1001, 641. 74/4-1-51. F.R.U.S. Vol V, 1951, pp. 352- 355.

3 - Memorandum of Informal U. S. U. K. dsussions in connection with the visit to London of George McGhee, April 2-3, 1951. 788. 00/ 4-10-51. top secret London F.R.U.S. Vol v. 1951., pp. 356-361.

الأميركي موقف الولايات المتحدة من هذه المقترحات البريطانية التي تلخص في أن الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في أن تكون طرفاً في المشكلة، وأن المسؤولين العسكريين الأميركيين يدركون أهمية قاعدة قناة السويس مع استمرار دعم الموقف البريطاني وأنها أي الولايات المتحدة تشعر بنوع من التغيير في التفكير البريطاني إزاء المشكلة الاستراتيجية.

وفي نفس الموقف أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي دقة الموقف العالمي وفي الشرق الأدنى فإنه لا يتحمل الجمود والخلاف بين مصر وبريطانيا وأنه لذلك يحث المملكة المتحدة بقوة لجعل موقفها مع مصر يتسم بالمرونة قدر الامكان وأشار إلى أن دول الشرق الأدنى (العراق والأردن) متعاطفة مع مصر وأن هناك رغبة عامة في المنطقة لتحقيق مطالب مصر وأن المشكلة المصرية الإنجليزية إلى جانب مشكلة البترول الإيراني ومشكلة فلسطين تمثل إحدى النقاط الثلاثة للاضطراب والقلق في المنطقة.

وسرد ماك جى أن سيطرة مصر على الموارد والامدادات الحيوية (العمل والمياه) في القاعدة قد يجعل وضع البريطانيين مستحيلاً وأنه لن يكون من الحكمة بالنسبة لبريطانيا استخدام القوة وناشد بريطانيا المرونة في موقفها مع مصر وتلبيته مطالبها مؤكداً أن الفترة القادمة من عام ونصف عام إلى عامين هي فترة حاسمة في الشرق الأدنى^(١).

وطرح ماك جى فكرة القوات متعددة الأطراف والترتيبات متعددة الأطراف كبديل للانسحاب الكامل ولو أن المصريين لم يلتزموا بها ولكنها كبديل يمكن طرحها.

وخلص ماك جى من طرحه لأبعاد المشكلة إلى ملاحظته خلال جولته في الشرق الأدنى من انتشار ظاهرة الحياد بين العالم الحر والشيوعيين وأنه من الضرورة استعادة ثقة هذه الدول من أجل الحصول على تعاون أقوى في الصراع العالمي الشامل.

واستقراء الحجج التي ساقها مساعد وزير الخارجية الأميركية في مشاوراته في لندن خاصة الأخيرة حول انتشار ظاهرة الحياد في الصراع العالمي في الشرق الأوسط تفسر ذلك القلق الواضح لديه من آثار الخلاف المصري الإنجليزي في المنطقة على موقف مصر وتوجهاتها إزاء الصراع العام بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى وسيظل هذا الاعتبار الاستراتيجي من البواعث الأساسية لتحرك الولايات المتحدة ونشاطها في تسوية الخلاف المصري الإنجليزي بما يخدم هذه الاعتبارات الاستراتيجية الدولية والأقليمية.

وفي القاهرة وواشنطن بدأت السفارة الأميركية ثم الخارجية الأميركية تستشعران تعثر المفاوضات المصرية الإنجليزية والصعوبات التي تكتنفها وبدأت مشاعر هذا القلق تنعكس في برقيات السفارة الأميركية من القاهرة إلى واشنطن وفي اتصالات الخارجية الأميركية في واشنطن مع السفارة البريطانية هناك^(٢). وقد تمثل هذا في تقديرات كافري في القاهرة لدى الصعوبات التي يواجهها السفير البريطاني في مفاوضاته مع الحكومة المصرية لمواجهة احتمالات المعارضة البرلمانية سواء من العمال أو المحافظين المتشددين ثم من حكومة

1- Ibid, Idem.

(٢) انظر تقديرات كافري المنقولة للخارجية الأميركية حول مقترحات السفير البريطاني رالف ستيفتون من القاهرة إلى محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر والتي تدور حول فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء والتي وصف فيها المقترحات البريطانية بأنها غير معقولة أو مقبولة.

The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state, top secret no. 2474, Cairo, 14, April, 1951, 641. 74/ 4-14-51, F.R.U.S. vo V, 1951 pp. 361-363.

الوفد نفسها التي قد لا تفضل التوصل إلى أى اتفاق على أى اتفاق سىء يجلب لها المتاعب والاضطرابات التي تخرج عن سيطرتها مما دفعها إلى التمسك بشروطها ورفض المقترحات البريطانية.

وفى واشنطن أوضح سكرتير أول السفارة البريطانية مع مسئول إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية فى مقابلتهما ٢٧ أبريل ١٩٥١ أن المقترحات البريطانية المقدمة لمصر هى الحد الأدنى الذى تقبله بريطانيا، أما بالنسبة للسودان فهى تعتبرها مسألة منفصلة، وأن الموقف البريطانى هو ضرورة حصول السودانين على الحكم الذاتى فى اقرب وقت (١) (وموجز المقترحات البريطانية المقدمة لمصر آنذ هى بقاء القاعدة تحت ملكية المملكة المتحدة بايجار طويل الأجل للأرض والسيطرة على القاعدة من خلال هيئة سيطرة مصرية إنجليزية، وانشاء خطة إنجليزية مصرية للدفاع الجوى سارية المفعول بعد عام ١٩٥٦ - وضمان لعودة القوات البريطانية الحليفة فى حالة الحرب والتهديد الوشيك بالحرب).

وقد عكس المسئول الاميريكى فى مذكرته عن الحديث مع مسئول السفارة البريطانية بذور الخلاف الاميريكى البريطانى الذى تمثل فى شعور الخارجية البريطانية بالقلق بسبب الانطباع الذى تولد لديها من مباحثات ماك جى مساعد وزير الخارجية البريطانية فى لندن (١٠ أبريل ١٩٥١) الذى يوصى بأن الولايات المتحدة تقدر التعاون المصرى بأكثر مما تقدر الاحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية لانشاء قوات الحلفاء للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى وقد أوضح المسئول الاميريكى أن هذا الانطباع غير صحيح إلا أن الخارجية الأميركية تشعر بالقلق فعلا بسبب عدم التقدم فى المفاوضات المصرية الإنجليزية (٢) وكان قلق الخارجية الأميركية فى الحقيقة صدى لتحذيرات كافرى من التباطؤ فى تقدم المفاوضات ومن مشاعر الغضب التى تجتاح البرلمان المصرى الذى يطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦، ومقاطعة بريطانيا والهجوم على السياسة الاميركية والبريطانية فى الشرق الأوسط (٣).

إزاء ما وصلت إليه المباحثات المصرية البريطانية من طريق مسدود - فى تقدير الخارجية الأميركية - يمكن طرح التقديرات الأميركية لسير هذه المفاوضات وتوصياتها لدفع عجلتها فى عدد من العناصر (٤) :-

- أن الخارجية الأميركية مع احساسها بخيبة الأمل من الرد المصرى على المقترحات البريطانية لازالت تعتبر الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات.

- أن الولايات المتحدة الأميركية لاتزال تأمل فى تمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاق مرض بينهما لياخذ فى اعتباره الآمال القومية المصرية فحسب بل القضية الحيوية لأمن شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى ككل.

- أن الخارجية الأميركية أوضحت للحكومة المصرية بكل جلاء تأييدها القوى لاحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية الهامة فى مصر.

(١) انظر نص مذكرة الحديث:

Memorandum of Conversation by the officer in charge, Egypt and Anglo-Egyptian Sudan affairs (Stabler) Washington April 27, 1951,

top secret McGhee Files lot 53468, Egypt.

2 - F.R. U. S. Vol v 1951, p. 363-365.

3- The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept of state, Confidential no. 1123, Cairo, May 2, 1951, 774.00/ 5-2-51. F.R.U.S. Vol V, 1951 p. 365.

(٤) مذكرة الخارجية الأميركية إلى السفارة البريطانية فى واشنطن فى ٢١ مايو ١٩٥١:

The Dept. of State to the British Embassy, Aide Memoire, secret, Washington, May 21, 1951, Conference files, Lot 59, Dt 5. U.S.U.K.

Talks, Washington a/51, Briefing Book, Egypt F.R. U. S. Vol. V. 1951 pp. 366-367.

- أن الولايات المتحدة مستمرة في مشاوراتها مع المملكة المتحدة في البحث عن سبيل لمساعدتها في هذا الموقف.

- أن الولايات المتحدة قد درست الموقف في الشرق الأوسط ككل وانها وضعت أسلوبا جديدا وأكثر ايجابية نحو الشرق الأدنى تنوى تنفيذه بالتعاون مع المملكة المتحدة وتأمل أن يساعد هذا الأسلوب الذي لا يوجه نحو مشكلة معينة في الشرق الأدنى إلى حل المشكلة المصرية الإنجليزية.

- أنه مع تأييد المملكة المتحدة وأستمرار تقديم كل دعم لوضعها في مصر، فإن الولايات المتحدة تخشى من أن المزيد من التدهور في العلاقات المصرية الإنجليزية مع ما يقترب به من قلق وزعزعة في الموقفين الأميركي والبريطاني ما يهدد الأسلوب الأميركي الجديد بل ويلغى أثره.

- أن الحكومة الأميركية تشعر بالقلق إزاء شعور الاضطراب الذي يسود المصريين شعبا وسياسة لما يعتبرونه الوضع غير المرضي ومقارنتهم بين تأمين البترول في إيران وتأمين القواعد في مصر.

- أن الولايات المتحدة تود تحاشي مثل هذا الموقف الذي يزيد من تدهور الوضع الراهن في الشرق الأدنى.

وفي ضوء هذه الاعتبارات التفصيلية التي حددت الموقف الأميركي تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية أوصت الحكومة الأميركية الخارجية البريطانية بأن يتضمن ردها فتح الباب لأعمال المفاوضات واقتراح زيارة وزير خارجية مصر لبريطانيا واستئناف شحنات رمزية لمزيد من الأسلحة لمصر* والأسراع بالتشاور بأسرع ما يمكن مع المملكة المتحدة (١)

وتحليل هذه المذكرة التفصيلية للخارجية الأميركية التي وجهتها للحكومة البريطانية يوضح بجلاء أن المنظور الأميركي تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية كان أشمل وأوسع وأن مخاوفها من تأثيراتها السلبية على الأوضاع في المنطقة ككل قد دفعتها لمراجعة بريطانيا في أسلوبها وتوصياتها باتخاذ بعض الخطوات، وباختصار فإنه مع الاتفاق في الهدف النهائي بين الحكومتين البريطانية والأميركية وهو الاحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية في مصر للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه ثمة اختلاف في الأسلوب بين الحكومتين الأميركية والبريطانية، فالأولى تتناول الموقف في إطار اقليمي استراتيجي أشمل والثانية تتناول الموقف في إطار ثنائي محدود يركز على الهدف المباشر لبقاء القوات البريطانية في القاعدة بأكثر مما يركز على وضع منطقة الشرق الأوسط ككل ولم يكن غريبا أن ينعكس هذا التباين في النظرة والأسلوب بين الحكومتين الأميركية والبريطانية في الرد البريطاني على المذكرة الأميركية السابق تحليلها (مذكرة ٢١ مايو ١٩٥١) بما يلقي المزيد من الضوء على مواطن الاختلاف بينهما. (٢) وكان محور الرد البريطاني الذي سلمه سكرتير أول السفارة البريطانية في واشنطن Denis Greenhill إلى المسئول بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية ستابلر Stabler

(١) نفس المصدر والموضع.

(*) بالنسبة لاستئناف ارسال كميات رمزية من الأسلحة من بريطانيا إلى مصر فالمقصود في المذكرة الأميركية استمرار توريدات التسليح من بريطانيا لمصر بوصفها المورد الرئيسي للسلاح لها.

2 - Memorandum of Conversation by the officer incharge, Egypt and Anglo -Egyptian Sudan affairs *Wells Stabler) top Secret, Washington June 14, 1951. Secretary, letter Lot 56 D459 Defense, Ibid, pp. 368- 369.

فى ١٥ يونيو ١٩٥١ «القلق إزاء ما وصفه بشكوك الولايات المتحدة فى ضرورة الاحتفاظ بقاعدة فى مصر وقت السلم وأن ذلك يمثل اختلافا أساسيا بين الدولتين»^(١) وذلك برغم توضيحات المسئول الأمريكى له الاهتمام البالغ بالقاعدة. وهذه الاتصالات الأمريكية البريطانية كذلك عكست اختلافا فى الأسلوب والنظرة بين الحكومتين وكانت مع ذلك مدخلا لمحاولة جديدة لتناول النزاع المصرى الإنجليزى من خلال التفكير فى تنظيم دولى للدفاع على الشرق الأوسط تدعو إليه مصر بحيث تتغلب بريطانيا بذلك على المخاوف الأمريكية مما سيكون مقدمة لاقتراح إنشاء قيادة الشرق الأوسط فيما بعد.

والواقع إنه بحلول أغسطس ١٩٥١ بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنظران إلى إنشاء قيادة الشرق الأوسط على أساس أنها قد تكون وسيلة تمكن البريطانيين والمصريين من تسوية خلافاتهم حول قاعدة السويس وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ولذلك فإن الصلة بين المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السويس - السودان والتخطيط لإنشاء قيادة الشرق الأوسط أصبحت صلة وثيقة فى المرحلة التالية^(٢)، وقد بدأ التفكير الجدى بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية يتمثل فى رسائل متبادلة بينهما ثم فى دراسات وتقديرات داخل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة الأمريكية بهدف دراسة موضوع العلاقات المصرية والإنجليزية وأهمية الوضع العسكرى البريطانى فى مصر كذلك تمثلت فى شكل مباحثات بين وزيرى خارجية الحكومتين حول المقترحات الخاصة بانضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط، وذلك كله تمهيدا لمفاتحة الحكومة المصرية فى المقترحات وقد استعرض موريسون Morrison وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى رسالته إلى وزير الخارجية الأمريكية اتشسون فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ الموقف البريطانى بصراحة كبيرة حيث قال «أن مصر لا تستطيع ولن تستطيع الدفاع عن نفسها ضد عدوان دولة كبرى وأن مصر ليست هامة بالنسبة لنفسها فحسب بل كمفتاح للدفاع عن الشرق الأوسط كله..» ويقترح موريسون فى رسالته هذه على وزير الخارجية الأمريكى أن تحاول بريطانيا إنشاء منظمة لقيادة الحلفاء فى الشرق الأوسط، ويصارع وزير الخارجية الأمريكية «بأنه حريص على أن يتيح إنشاء القيادة الفرصة لأسلوب أو مدخل جديد مع المصريين ويضيف أن تفاصيل القيادة المقترحة وأسلوب انضمام مصر لها لازال موضع دراسة. ويطلب موريسون فى ختام رسالته التأييد الأمريكى للأسلوب الجديد مع مصر»^(٣).

وتمثل رد الفعل الأمريكى لهذه الآراء الصريحة والمباشرة فى وضع وزارة الخارجية الأمريكية وهيئة الأركان المشتركة تقديرات للعلاقات المصرية الإنجليزية وأهمية الوجود والعسكرى البريطانى فى مصر^(٤)، وكان تقدير هيئة الأركان الأمريكية المشتركة من الوجهة العسكرية مؤيدا للتقدير السياسى الخارجية الأمريكية

(١) نفس المصدر والموضع.

2- F.R.U.S. Vol V, 1951, Egypt editorial note. P. 371.

3 - The British secretary of state (Morrison) to the U.S. Secretary state, London 16 August 1951, Secret F.R.U.S. Vol, V. 1951, pp. 372-376.

استطلعت الخارجية الأمريكية وجهة النظر العسكرية من وزارة الدفاع الأمريكية بالنسبة للأهمية الاستراتيجية للاحتفاظ بالقوات البريطانية فى مصر وإمكانات نقلها، وإمكانية مشاركة مصر فى نظام دفاع جوى مشترك - انظر رسالة وكيل الخارجية الأمريكية (ماتيو) إلى وزير الدفاع الأمريكى (مارشال) فى ٢١ أغسطس ١٩٥١.

4- The Deputy under secretary of state (Matthews) to the secretary of Defense (Marshall) top secret, Washington August 21, 1951, 641.74/ 8-21-51. F.R.U.S. Vol V. 1951, pp. 376.

فقد رأت هيئة الأركان المشتركة ^(١) «أنه من الأهمية القصوى للحفاظ على السلم العالمى احتفاظ الدول الغربية بإمكانية الوصول إلى التسهيلات الاستراتيجية فى مصر وأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تظل المملكة المتحدة هى المسئولة الأولى فى مصر، وأنه بالنسبة للحفاظ على الوضع البريطانى الحالى فى مصر تعتبر هيئة الأركان المشتركة أن استمرار الوضع يمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة واقترحت هيئة الأركان الأمريكية أمرين، أولاً أن تتمتع المملكة المتحدة بحق الاحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر خلال وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بطريقة فعالة وسريعة فى حالة التهديد المباشر لامن الشرق الأوسط، وثانياً: حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات».

وتجدر الملاحظة أنه مع تأييد هيئة الأركان الأمريكية المشتركة للسياسة البريطانية الخاصة باتباع أسلوب جديد مع مصر «بالتعاون الأمريكى الفرنسى - التركى» (القيادة الخاصة بالشرق الأوسط) فهى تعارض أى التزام أمريكى بتقديم قوات، ولأى عمل عسكرى بريطانى ضد المصريين وقت السلم من أجل الحفاظ على حقوق القاعدة حيث أن ذلك يضر بالمصالح العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

ويجىء رد وزير الخارجية الأمريكية على خطاب وزير الخارجية البريطانية فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ بما يحمل اقتناعاً أمريكياً بالأقتراح البريطانى الخاص بقيادة الشرق الأوسط لضمان الوجود العسكرى البريطانى فى مصر حيث رأى وزير الخارجية الأمريكى فى رسالته هذه أنه يبدو له أن أكثر السبل ترجيحاً لحل الخلافات مع مصر كما يقترح وزير الخارجية البريطانى هو نوع من التدويل لقواعد قناة السويس فى ظل ترتيبات قيادة الشرق الأوسط والتى من شأنها إدخال مصر فى الصورة فى موضع خاص بما يتيح لمصر المشاركة فى المسئولية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتى المحتمل بالإضافة إلى أن دخول مصر فى مثل هذا الترتيب يخلق جواً صحياً لعلاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الأدنى» ^(٢).

ويتضح أن المدخل الأمريكى البريطانى الجديد يركز على تغيير العلاقة بين مصر وبريطانيا من الإطار الثنائى إلى الإطار أو الترتيب متعدد الأطراف الموسع الذى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، فالصيغة البريطانية سمحت بالاحتفاظ بمكانة بريطانيا العسكرية وفى نفس الوقت ضمنت تأييد الولايات المتحدة، أو على الأقل ضيقت الفجوة فى الأسلوب والتناول للمشكلة وأكدت الاتفاق بين الحكومتين فى الأهداف والغايات وهى دعم الدفاع فى الشرق الأوسط بالتعاون فى مصر.

عند هذه المرحلة، وقد تبلور تفكير أمريكى بريطانى متقارب تجاه الأسلوب الجديد والإطار متعدد الأطراف فى شكل قيادة الشرق الأوسط فى التعامل مع مصر، وقبيل مفاتحة مصر رسمياً سلكت السياسة الخارجية الأمريكية مسلكين متميزين، أولهما: جس نبض أو مفاتحة الحكومة المصرية بطريقة غير رسمية عن طريق اتصالات مع السفارة المصرية فى واشنطن ثم فى اتصالات مكثفة أمريكية بريطانية على مستوى كبار المسؤولين من الدولتين، ثم على مستوى وزير الخارجية خلال ٥ - ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لبحث التفاصيل المتعلقة بجوانب المشكلة المصرية البريطانية وصلتها بإنشاء القيادة الجديدة، وفى نفس الوقت الحصول على موافقة (ترومان)

(١) مذكرة رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية (برالى) إلى وزير الدفاع فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١ بعنوان «أهمية الوجود العسكرى البريطانى فى

Ibid. pp. 376- 381.

مصر».

Ibid pp. 381 -382..

(٢) خطاب وزير الخارجية الأمريكى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١

رئيس الجمهورية على اتباع هذا النهج الجديد في الوضع في الشرق الأدنى، والواقع أن قراءة هذه الوثائق من جديد تعطى انطباعاً قوياً بأن تكثيف الاتصالات الأميركية البريطانية على كل المستويات قد يعكس إلى حد كبير نوعاً من السباق مع الزمن ولو من جانب الولايات المتحدة للعثور على حل للنزاع المصري الإنجليزي في ضوء تقديرات السفير الأميركي كافري في القاهرة عن نوايا الحكومة المصرية لالغاء معاهدة ١٩٣٦.

انعكست هذه الخطوات الأميركية المتعاقبة في مباحثات مساعد وزير الخارجية الأميركي ماك جي McGhee مع السفير المصري في واشنطن في أول سبتمبر ١٩٥١ حيث أوضح له أن الولايات المتحدة لن تنتظر بعين الرضا إلى إجراء منفرد من جانب مصر الغاء معاهدة ١٩٣٦* وأشار بطريقة عامة إلى إمكانية تقديم ترتيب متعدد الأطراف ليحل محل الإطار الثنائي للدفاع المصري الإنجليزي وأوضح له السفير المصري أنه يفترض مثل هذا الترتيب الجديد متعدد الأطراف يعني جلاء القوات البريطانية^(١).

ويتضح من عرض المسئول الأميركي ورد السفير المصري أن التفكير الأميركي الذي طرح البديل الجديد لا يفترض جلاء القوات البريطانية بينما كان التفكير المصري كما جاء رد السفير يعني العكس مما أكد الاختلاف الأساسي في المفهوم بينهما وسوف يتأكد هذا الاختلاف فيما بعد برفض الحكومة المصرية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

وفي المباحثات التي جرت في واشنطن بين مسئولى وزارتي الخارجية الأميركية والبريطانية ما بين ٥ - ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المشكلة المصرية يتبلور الموقف عن اتفاق ثنائي على أن يكون الإطار لمقترحات انضمام مصر بقيادة الشرق الأوسط قائماً على العناصر التالية:

- أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة مسألة حيوية لأمن العالم الحر وبالمثل فإن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال دفاع فعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ومن ثم فإن مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المشاركة الكاملة المتكافئة في قيادة متحالفة^(٢).

كما بعث ويلز ستابلر، وزير الخارجية الأميركية بالنيابة Wells stabler في نفس اليوم إلى السفارات الأميركية في تركيا ومصر يشير إلى أنه ما أن تتم الموافقة التركية على المقترحات سوف يقوم سفير المملكة المتحدة في مصر ثم السفير الأميركي بالاتصال بالملك في مصر لبحث أفضل السبل لمناقشة المقترحات مع القادة المصريين^(٣).

(*) كان صبر المصريين قد بدأ ينفد من فشل المفاوضات خاصة بعد أن وضع عدم جدوى محاولات الحكومة إجلاء المستعمر بالمفاوضات وكانت التنظيمات الشعبية وصحافتها والرأي العام في مجموعهم يقفون بالرصاد لكلبادرة تهاون أو تنازل من جانب الحكومة وقد كتبت صحيفة الجمهور المصري في ٢٣، ٣٠ أبريل ١٩٥١ تهاجم بريطانيا وأمريكا أن تتضامنان في الضغط على مصر وقد أوقفت الأولى تصدير الأسلحة إليها. كما رفضت الثانية مدها بالسلاح وسرى منذ ٢٦ أغسطس ١٩٥١ شعار الغاء المعاهدة والكفاح المسلح، انظر طارق البشري، مرجع سابق ص ٢٥١ - ٢٥٢، ٤٧٧.

1 - The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt - confidential, Washington, sept. 1. 1951, 641. 74/9-151, U.S.F.E.R. Vol v. 1951, pp. 382- 383.

(٢) نقل ستابلر Stabler وزير الخارجية الأميركية بالنيابة في برقية للسفارة الأميركية في القاهرة نتائج المباحثات مع المسئولين البريطانيين في واشنطن حول ثلاثة موضوعات: اقتراح انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط، جدول زمني مقترح للاتصال بمصر وتركيا حول قيادة الشرق الأوسط ثم مسألة السودان طرح فيها تفاصيل وشروط انضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط. انظر:

The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt, top Secret, Sept. 8, 1951, telegram no. 339, General U.S. Policies in the Near Middle East, Ibid, pp. 181-182.

(٣) نفس المصدر p. 183. برقية نائب الوزير إلى السفارة في تركيا.

وإدراكاً من المسئولين في الخارجية الأميركية والبريطانية خلال هذه المباحثات لحقيقة أن الحكومة المصرية لا تستطيع الدخول في اتفاقية دفاع دون تسوية متزامنة لمسألة السودان، فقد قدمت ورقة ثالثة خلال هذه المباحثات عن السودان مما يؤكد الارتباط بين مقترحات إنشاء قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط واحتمالات انضمام مصر لها (إتاحة قاعدة القناة للغرب وبين تسوية مسألة السودان) ^(١) واتفق المسؤولون الأميركيون والبريطانيون على أنه لا بد من التحرك في مسألة السودان كعنصر حيوي لنجاح مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وأنه لا بد من محاولة تلبية تطلعات مصر تجاه السودان وأنه كحل وسط يمكن اقتراح لجنة من الأمم المتحدة تمثل فيها مصر لمراقبة التطورات الدستورية ورفع توصيات عن الطريقة التي يقرر بها السودانيون وضعهم الدولي بحيث يطمئن المصريون إلى ضمان مصالحهم خلال المراحل النهائية من التطور الدستوري للسودان، واقتراح نوع من الضمان الدولي لمياه النيل، واقتراح حاكم عام محايد للسودان ^(٢). وتبين أن المقترحات المطروحة تستهدف من وجهة النظر الأميركية البريطانية تذليل العقبات أمام الاستجابة لمقترحات الدفاع وإنشاء قيادة للشرق الأوسط وإن كان سيتضح فيما بعد تحفظات بريطانيا على هذه المقترحات التي طرحها في الأصل الجانب الأميركي وفسرها دين اتشيسون وزير الخارجية الأميركية في مباحثاته مع (موريسون) وزير الدولة البريطاني ما بين ١٠ - ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ بما يلقي مزيداً من الضوء على نقاط الاختلاف في الأساليب بين الدبلوماسية الأميركية والبريطانية في التعامل مع النزاع المصري الإنجليزي بشقيه قاعدة السويس ومسألة السودان. واستكمالاً لسلسلة الإعداد لهذه المقترحات التي شملت اتصالات ومشاورات أميركية بريطانية طرح اتشيسون وزير الخارجية الأميركية على الرئيس ترومان مذكرة في ١٢ سبتمبر ١٩٥١ حول أهمية مصر في هيكل قيادة الشرق الأوسط المقترحة. وي طرح اتشيسون في مذكرته باختصار أنه من أجل ضمان الإتاحة المستمرة للغرب للقاعدة البريطانية الحيوية في منطقة قناة السويس وفي نفس الوقت تلبية المطالب القومية للوطنيين المصريين بالجلء ووحدة وادي النيل (مشكلة السودان) فإن المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا سوف تقترح على مصر تحويل قاعدة القناة من الخضوع للإشراف البريطاني إلى إشراف متعدد الأطراف.

ونستخلص من تحليل مذكرة وزير الخارجية الأميركية اتشيسون إلى الرئيس ترومان أن هدفه الأساسي هو ضمان الإتاحة المستمرة للغرب لقاعدة قناة السويس الحيوية. أما الهدف الثانوي المرتبط بالهدف الأول فهو تلبية المطالب القومية لمصر بالجلء ووحدة وادي النيل، أما الوسيلة التي يقترحها فهي تحويل القاعدة من الخضوع للسيطرة البريطانية إلى السيطرة متعددة الأطراف مقابل تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر، هذا إذا وافقت مصر على الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط، وأن لم توافق حرمت من المزايا، فالتغيير المقترح هو نقل السيطرة على القاعدة من سيطرة بريطانية إلى سيطرة لقيادة الحلفاء التي تشترك فيها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، على أن وزير الخارجية الأميركية كان واقعياً في تقديراته لأنه طرح هذه التقديرات محاطة بشكوك حول قبول مصر أو الدول العربية الانضمام للقيادة المقترحة.

1- Agreed U.S. U.K. Paper, top secret Washington, sept. 8, 1951, Ibid pp. 383- 385.

2- Ibid p. 385.

على أن عمق الخلاف بين الخارجية الأميركية والخارجية البريطانية ازاء المشكلة المصرية الإنجليزية اتضح فى مباحثات وزيرى الخارجيتين فى واشنطن ما بين ١٠- ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لاستعراض موضوعات قيادة الشرق الأوسط وعلاقاتها بمصر والسودان وقد أوضح «اتشيسون» عناصر الموقف الأمريكى بالنسبة لقاعدة قناة السويس كما يلى:

- أن هيئة رؤساء الأركان المشتركة الأميركية توافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر، وإن كانت المشكلة تكمن فى وصف الدواء الذى يحدث العلاج المطلوب، فالقوة المجردة لن تفلح ولا بد من وضع خطة تكفل للمصريين مكانة مشروعة يمكنهم الالتزام بها وأن أسلوب الاتفاق متعدد الأطراف أو المشترك بين الحلفاء inter-allied arrangement يساعد على تحقيق هذا الهدف.

- وفى نفس الوقت تبذل الولايات المتحدة كل محاولة لتأييد احتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية مصر.

أما الموقف الأمريكى بالنسبة للسودان فقد أوجزه اتشيسون فى الآراء التالية:

- إنشاء لجنة من الأمم المتحدة ذات وضع استشارى لرفع تقارير للأمم المتحدة.

- التفكير فى إمكانية تقديم ضمان دولى باتفاقية مصرية سودانية لمياه نهر النيل.

- بحث تحديد موعد مبكر لتحقيق الحكم الذاتى فى السودان.

- بحث تعيين حاكم عام محايد للسودان.

وخلص «اتشيسون» فى ملاحظاته خلال هذه المباحثات إلى أنه لم يسقط من حسابه ضرورة التشدد مع مصر ولكن الولايات المتحدة لا تؤمن أن اتخاذ موقف عنيف أو يتسم بالقوة مجرد القوة كفيل بحل المشكلة لأن المصريين قادرون على جعل الموقف صعبا بالنسبة للبريطانيين^(١).

والواقع أنه مع اتفاق الوزيرين الأمريكى والبريطانى مع الهدف - وهو إقامة قيادة الشرق الأوسط - وحث مصر على الانضمام فقد اختلفا على أنسب الطرق للتعامل مع هذا الموقف فالمنهج الأمريكى يرفض استخدام القوة أو التشدد مع المصريين بها فإذا كان الاتفاق فى الهدف أو الاستراتيجية واضحا فقد كان الخلاف فى الأسلوب بنفس الوضوح كما دلت على ذلك مباحثات الوزيرين ١٠ - ١٤ سبتمبر ١٩٥١.

وهذا الموقف الذى قطعت فيه المباحثات الأميركية البريطانية شوطا بعيدا حول إنشاء قيادة الشرق الأوسط وطرحها على مصر كعنصر بديل متعددة الأطراف تشارك فيها مصر للدفاع الأقليمى، فى هذا الوقت كانت الأحداث الداخلية فى مصر تسيرى فى اتجاه مختلف استشعرته السفارة الأمريكية فى القاهرة واستشعرته الخارجية الأميركية بحيث أدركت خطورة عامل الوقت قبل تفاقم هذا الموقف الداخلى إذ كانت توقعات السفير الأمريكى تشير إلى قرب احتمال الغاء معاهدة ١٩٣٦ أو أنه مالم تتقدم بريطانيا باقتراحات مقبولة فإن الملك

1 - Alignment of U.S.U.K. policies in Middle East, Egypt, U.S.F.R. Vol III, 1951 Part I p. 1231 - 1234.

سوف يضطر لمسايرة الحكومة فى قرار الالغاء^(١) كما أن الرأى العام يساند الوزارة ويطالب بالتعجيل بالالغاء، وإن كان الملك قد أبدى اهتماماً بالمقترحات المتوقعة عن قيادة الشرق الأوسط «وطالب بالاسراع حيث أنه لا يستطيع الانتظار أكثر من ثلاثة أسابيع».

وبات واضحاً أن الخارجية الأميركية تحاول جاهدة تأجيل قرار الغاء معاهدة ١٩٣٦ لحين تقديم مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وكانت فى الحقيقة فى سباق مع الوقت. وقد تمثل هذا القلق فى برقية الخارجية الأميركية إلى سفيرها كافرى فى القاهرة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ يطلب منه مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية من أجل الاعراب عن الأمل فى عدم اتخاذ اجراء متعجل يجعل من الصعب اجراء دراسة صادقة ومتعلقة للمقترحات الجديدة عن قيادة الشرق الأوسط^(٢).

لكن الرد الذى نقله كافرى للخارجية الأميركية بعد مقابلته لصالح الدين وزير خارجية مصر لم يكن يبشر سواء بتأجيل قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أو باحتمال قبول المقترحات الرباعية عن قيادة الشرق الأوسط وأن وعده بتأجيل الاجراء عشرة أيام، وبلغ قلق الحكومة الأميركية حداً دفع سفيرها كافرى إلى أن يحث فاروق خلال مقابلته فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥١ للعمل على تأجيل القرار وأتاحة بعض الوقت للأطلاع على مقترحات قيادة الشرق الأوسط^(٣)، وفى نفس الوقت كانت الخارجية الأميركية تعمل على محور مواز لتأجيل قرار إلغاء المعاهدة لمحاولة اقناع مصر بالمقترحات البريطانية الخاصة بالسودان والفصل بينها وبين مسألة قيادة الشرق الأوسط على أساس عامل الوقت^(٤) إلا أن التطور الذى توقعته السفارة وبذلت مساعيها مع الحكومة المصرية لتأجيله تزامن بل وسبق أى نتائج لهذه المساعي فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١.

وقبل أن نبدأ فى تناول رد الفعل الأمريكى وتقييمه لالغاء معاهدة ١٩٣٦ فإنه يتعين أن نجيب عن السؤال الذى لا يزال مطروحاً وهو مصير مقترحات انشاء قيادة الشرق الأوسط واحتمالات استجابة مصر لها بعد أن أمضت الخارجية الأميركية وبريطانيا مشاورات طويلة فى الإعداد لها كصيغة بديلة للاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا.

لقد دلت مباحثات السفير الأمريكى فى لندن والتر جيفورد Walter Gifford مع المسئولين فى الخارجية البريطانية أن الجانب البريطانى لازال يفضل المضى فى تقديم المقترحات الرباعية الخاصة بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى مصر من منطلق الاقتناع بأن الحكومة المصرية أقدمت على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كخطوة للمساومة فى بحث هذه المقترحات. ولكن الموقف الأمريكى كان أكثر واقعية حيث أوضح المسئولون فى الخارجية الأميركية أن قرار رئيس الوزراء المصرى بالغاء المعاهدة القى الشكوك أكثر من أى وقت مضى على قبول المقترحات الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط كما، أوضح أن المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان غير

1 - The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state top secret, Cairo, sept. 18, 1951 Ibid pp. 385- 386.

نقل كافرى هذا الرأى عن الملك فاروق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١.

وانظر كذلك هامش رقم «٢» Ibid, Loc, cit.

Ibid pp. 386- 388.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة فى القاهرة

The Ambassador in Egypt to the Dept, of state, top secret, sept. 30, 1951, Ibid pp. 388- 389.

(٣) مقابلة كافرى مع الملك فاروق، انظر:

The Secretary of state to the Embassy in Egypt Oct. 8, 1951, Ibid 390- 391.

(٤) رسالة وزير الخارجية الأمريكى إلى كافرى فى القاهرة:

كافية وإن الموقف يتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ موقف أكثر إيجابية^(١). وكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ إيذاناً ومقدمة منطقية لرفض المقترحات الرباعية التى قدمت لمصر يوم ١٢ أكتوبر من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا^(٢).

وتجدر هنا الإشارة إلى تفسير خاص للسفير الأمريكى (كافرى) بالقاهرة للمضى على الفور فى خطوة الغاء المعاهدة من جانب الحكومة المصرية، إذ يرى كافرى أن الحكومة المصرية كان قد قررت منذ فترة الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتخذت قرارات بذلك من حيث المبدأ منذ بضعة زسايع ثم قررت التعجيل بهذا الاجراء خشية منها - كما يقول كافرى أن يقبل الملك المقترحات الخاصة بقيادة الشرق الأوسط^(٣) وهذا التفسير الأمريكى للتعجيل بالغاء المعاهدة ينطوى على تقدير سبق للسفارة الأمريكية الإشارة إليه وهو أن صيغة الاتفاق أو الترتيب متعدد الأطراف الذى يبقى على الوجود البريطانى فى مصر - لن يكون مقبولا من الحكومة المصرية. وفى دراستنا لرد الفعل الأمريكى لقرار الحكومة المصرية الغاء معاهدة ١٩٣٦ نلاحظ حرص الحكومة الأمريكية على العمل على أكثر من محور، المحور الداخلى فى مصر بالسعى لمعالجة واحتواء الآثار الفورية، المباشرة للآزمة بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية فى منطقة القناة، ثم مواصلة المشاورات الأمريكية والبريطانية لتقدير الموقف من ناحية والعتور على مخرج من ناحية ثانية. وكانت الحكومة الأمريكية فى ذلك تحرص أولا على متابعة الموقف دوريا من خلال برقيات سفارتها فى القاهرة وتقييم الأجهزة الحكومية فى واشنطن ثم من خلال الاتصالات والتشاور مع الزعامات السياسية فى مصر.

بادرت الخارجية البريطانية بشرح عناصر الموقف البريطانى من حيث رد الفعل المتوقع تجاه الغاء المعاهدة وذلك فى رسالة بعث بها (موريسون) وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ إلى اتشيسون يشرح فيها الخطوات المتتالية لتصعيد رد الفعل البريطانى بما يصل إلى استخدام القوة لطرد القوات المصرية من القناة اذا اقتضى الأمر^(٤) وقبل استجابة الخارجية الأمريكية لرسالة الوزير البريطانى عقد اجتماع مشترك فى ١٥ أكتوبر بين الخارجية الأمريكية وهيئة لأركان المشتركة لدراسة الآثار المترتبة على انشاء قيادة الشرق الأوسط ولم ينته الاجتماع إلى قرار وطرح الامر على رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لاتخاذ القرار الملائم^(٥) واكتفت الولايات المتحدة فى ردها على الجانب البريطانى بتأييد الاجراءات الأمنية السلبية وأن رأت أن استخدام القوة ينطوى على نتائج بعيدة المدى تحتاج لتشاور أعمق بين الحكومتين وقد

1 _ The Ambassador in the U. K, Gifford to the Dept. of state, top secret, london, Oct. 9, 1951, telegram no. 1734, U. S. E. R. Vol V.

1951, pp. 395 - 396.

(٢) وأنظر نفس المصدر ٢٢٦ الهامش الثانى عن رفض الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية فى ١٥ أكتوبر التى قدمت لها فى ١٢ أكتوبر تفاصيل المقترحات وردود الفعل الأمريكية وتطور فكرة انشاء القيادة وعلاقتها بمصر تتناولها فى الفصل الأول (مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة) وقد ركز الفصل الحالى على تناول علاقة المقترحات الخاصة بانشاء القيادة بالمحاولات الأمريكية تسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

3- The Ambassador in Egypt to the Deptd. of state, top secret, Oct. 9, 1951, Ibid. p. 397.

4- The British Secretary of State for Foreign affairs (Morrison) to the secretary of state, top secret london 12, 1951.

(٥) انظر الملاحظة التحريرية. 641- 741/ Memo. For the File by the Deputy undersecretary of state Matthews, 1951 Vol V. p. 402. U. S. F. R., 1951 Vol V. 10-15-51, 1957.

بعث اتشيسون في ١٧ أكتوبر برسالة شخصية إلى موريسون يعقب فيها على الاجراءات المضادة التي يقترحها الوزير البريطاني، وقد كان اتشيسون واضحاً في ضرورة توخي ضبط النفس لتجنب الصعوبات المتزايدة لخلق رد فعل عنيف وضار من جانب الرأي العام العالمي، وكان رده بشكل غير مباشر يحذر من استخدام القوة^(١).

وفي نفس الوقت كانت المتابعة اليومية التفصيلية التي يقوم بها كافرّي لأثار الغاء المعاهدة تتصل بمتابعة الاضطرابات في منطقة القناة والاجراءات العسكرية المضادة التي اتخذتها القوات البريطانية، ومن حيث تأثيرها على الموقف والوضع الاميريكي في مصر. وقد بعث كافرّي في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ يشير إلى أن الاحداث الأخيرة جعلت الولايات المتحدة مرة أخرى هدفا مباشرا للعداء من جانب الصحافة والشعب في مصر ولو أن الحكومة نجحت في تجنب الهجوم على الولايات المتحدة ويحذر كافرّي من الاجراء الذي قرره القائد البريطاني بقطع امدادات البترول عن القاهرة كاجراء انتقامي لوقف القطارات في منطقة القناة، ويرى كافرّي أن ذلك لو تم سيثير ردود فعل عنيفة لدى السكان وان الجحيم سوف يندلع في مصر كلها خلال أيام^(٢) خاصة وأنه وجد الملك فاروق شديد الانتقاد لتصرفات القيادة العسكرية البريطانية في منطقة القناة وأنه أصبح متشائما بسبب المشاعر الغاضبة والثائرة^(٣). ولم يكتف كافرّي بالتدخل لدى السفير البريطاني لمنع الاجراءات المتطرفة للقيادة البريطانية بهدف احتواء أثار الأزمة بل أبرق للخارجية الأميركية في ٢٢ أكتوبر يحذر من أصرار العسكريين البريطانيين على اتخاذ الخطوة كما ينقل عجز السفير البريطاني عن التدخل لمنع هذه الخطوة^(٤). والواضح أن كافرّي قبل ان طرح تقديراته العامة وتوصياته لما يمكن عمله بالنسبة للمستقبل بعد الغاء المعاهدة، كان يسعى إلى احتواء الأثار المباشرة من خلال مواصلة تحذيراته من الاجراءات العسكرية البريطانية في القناة، إذ نجده يتابع مع السفير البريطاني في القاهرة (ستيفنسون) التطورات، ويزداد قلق كافرّي لما يراه من عجز ستيفسون عن كبح جماح العسكريين البريطانيين الذين يصرون على وقف امدادات البترول عن القاهرة، ويقدر كافرّي أنه ليس ثمة إجراء أيسر من ذلك يمكن أن يقوض مكانة بريطانيا في مصر أو يعزز مكانة الشيوعيين، وأنه إذا ارتكب العسكريون البريطانيون هذا الخطأ فلامجال للحديث بعد ذلك عن البحث عن حل للأزمة^(٥).

(١) رسالة «اتشيسون» إلى «موريسون».

The Secretary of state to the British secretary of state for foreign affairs, top secret Ibid pp. 404 405.

وتشير أوراق دين اتشيسون في مكتبة ترومان إلى أن اتشيسون انتهى إلى هذا الرأي بعد التشاور مع وزير الدفاع.

* عن الاحداث والاضطرابات في منطقة القناة في الفترة التي أعقبت الغاء المعاهدة. انظر صلاح الدين البستاني، معركة القناة كما شاهدتها ط ١٨ يونيو ١٩٥٦، مكتبة العرب - القاهرة ص ٧٠-٨٢.

(٢) برقية كافرّي إلى وزارة الخارجية الاميريكية:

The Amassador in Egypt (caffrey) to the Dept. of state, top secret, Cairo, oct. 17, 1951, U. S. F. R. Vol VO1 v, pp. 405 _ 406.

3- Ibid telegram no. 505, p. 409.

4- Ibid, telegram no. 508, p. 410.

5- Ibid, telegram no. 754 Nov. 24, 1951 p. 424.

وراجع ايضا برقية كافرّي في ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ التي حذر فيها من أثار اجراءات اعلان وقف امدادات البترول على مباحثاته مع سراج الدين والملك وسقوط مصر ثمرة ناضجة في يد السفير السوفيتي بل وحثه الولايات المتحدة اعلان عدم مشاركتها في المسئولية عن تصرفات بريطانيا والعسكريين البريطانيين في القناة: Ibid, telegram no.767 nov. 26, 1951, pp. 426 - 427.

ولم يفت كافرى اثناء اهتمامه بالمعالجة للآثار المباشر للأزمة أن يضع تقييما للموقف الداخلى ويطرح توصيات بالنسبة للسياسة الأميركية، فقد تابع برقيات إلى الخارجية الأميركية فى ٢٧، ٣٠، ٣١ أكتوبر يحلل التطورات ويعرض التوصيات المقترحة على الخارجية الأميركية كأسلوب عمل تجاه مصر وبريطانيا بعد أزمة الغاء معاهدة ١٩٣٦.

ولقد وصف كافرى الاجراءات البريطانية المضادة بأنها أصابت المصريين بخيبة الأمل والكراهية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة والغرب ككل، كما أنها خلقت فى الجيش مشاعر الاستياء إذا رجال الحكم الذين فقدوا كل سلاح يواجهون به بريطانيا كما أن المصريين بدأوا يروجون الدعوة للصدقة مع روسيا (١).

وخلص تحليل كافرى - بالنسبة للوضع الداخلى - توقعاته زيادة مشاعر الكراهية فى صفوف المصريين ضد الولايات المتحدة والغرب ككل وتوقع تغيير الحكومة بعد بداية الصدام بين الملك والوفد بعد تورط الملك مع النحاس فى الأزمة إلى جانب استثارة السخط لدى الجيش تجاه رجال الحكم، أما من حيث الآثار الخارجية فقد لمس كافرى إزدياد صعوبة الاستجابة أو القبول لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط كما لمس ظهور الدعوة للصدقة مع روسيا، وربما أهم ما فى تعليقات كافرى إبرازة أن الولايات المتحدة كانت لاتزال مدعوة للقيام بدور للمساعدة فى حل الأزمة بين مصر وبريطانيا، وقد طرح كافرى بالفعل توصياته لتحقيق هذا الهدف (٢). والمثير للاهتمام هنا أن الخارجية الأميركية قد أبدت استجابة لتوصيات كافرى والاستفادة من تحذيراته للخارجية البريطانية (٣).

ومجمل التوصيات التى طرحها كافرى على الخارجية الأميركية كأسلوب عمل تجاه الأزمة هو اتباع أسلوب الاعتدال بحيث تستطيع الولايات المتحدة ايجاد ثغرة من خلال الأزمة وحذر من إتخاذ تدابير عقابية ضد مصر مثل وقف المعونة الاقتصادية وضرورة تحذير البريطانيين لضبط النفس وعدم التسرع فى إتخاذ اجراءات عسكرية، بالإضافة إلى التنبيه من مخاطر الصداقة مع السوفيت، ثم تحييد المضى فى مقترحات إنشاء قيادة الشرق الأوسط دون مصر حاليا مع إبقاء الفرصة متاحة لانضمامها مستقبلا، واقترح كافرى أن تستمر المشاورات فى نفس الوقت مع بريطانيا والملك للاتفاق حول مقترحات الدفاع بشرط تقديم شئ عن السودان، وأشار إلى أنه قد يكون من الضروري فى النهاية التخلص من حكومة الوفد، وكانت الاستجابة واضحة لتوصيات كافرى لدى الخارجية الأميركية التى حذرت السفارة البريطانية فى واشنطن من محاذير اتخاذ العسكريين البريطانيين لاجراءات طائشة تزيد من تدهور الموقف فى مصر، وأبلغت كافرى موافقتها على توصياته بتوخى الحذر والاعتدال والبعد عن الاجراءات المبالغ فيها ضد المصريين، وقدرت الخارجية الأميركية ضرورة عدم الزج بالخلاف المصرى الإنجليزى فى مستقبل قيادة الشرق الأوسط وأعربت عن اعتقادها بضرورة ترك الباب مفتوحا لانضمام مصر إلى هذه القيادة وأنها توافق على عدم اتخاذ أى اجراءات عقابية ضد مصر وأن كانت تبحث وقف تدريب العسكريين المصريين وتراخيص تصدير المعدات العسكرية ووعدت باستئنافها .

1 - The Ambassador in Egypt to the Dept. of state, secret Oct, 27, 1951, no, 589, U.S.F.R. Vol V 1951, p. 411 - 412.

2- Ibid, telegram no. 605, 616, Cairo Oct, 30, 31, 1951, pp. 413 - 416.

3- The Acting secretary of state, to the Embassy in Egypt, secret, telegram no. 689, washington, Nov. 3, 1951, Ibid pp. 416-419, telegram no 2325 Nov, 3, 1951 Ibid pp. 416 - 419, telegram no 2325 Nov. 2, 1951 From Acting secretary of state to the embassy in U.K.

وقراءة توصيات كافرى واستجابة الخارجية الأميركية لها لمواجهة أزمة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ تبرز لنا نتيجة هامة وهى أنه إلى جانب حرص الحكومة الأميركية على معالجة الموقف المباشر فقد كان الاهتمام الأساسى للدبلوماسية الأميركية تجاه هذه الأزمة هو كيفية تخطى أزمة إلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية بأثرها على الوجود العسكرى البريطانى فى مصر. وعلى الرغم من رفض مصر المقترحات الرباعية - كيفية تخطى هذه الآثار من خلال ابقاء الباب مفتوحا أمام انضمام مصر لهذه القيادة مستقبلا، لذلك ومن هذا الاتجاه لم يتوقف كافرى فى مباحثاته بعد إلغاء المعاهدة سواء مع الملك أم مع الساسة المصريين (سراج الدين وعبود)* عن بحث مقترحات الدفاع. وقد خالص كافرى من حديثه مع الملك أنه لا يزال حريصا على اشتراك مصر فى هذا الترتيب كما أن سراج الدين أعرب له عن رغبته فى استمرار هذه المباحثات بهدف التوصل لاتفاق مقبول بشأنها وأن كان ذلك بشرط التوصل لاتفاق بشأن السودان^(١). كما كان موضوع رفض مصر للمقترحات موضع حديث هام بين مساعد وزير الخارجية الأميركية والوزير المفوض اللبنانى فى واشنطن حيث قدرت «أنه بعد دراسة واعداد قيادة الشرق الأوسط فإن الوقت كان قد أصبح متاحا أمام مصر للتوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة السويس». وشرح ماك جى أن المخرج من هذا الموقف هو الترتيب متعدد الأطراف الذى قدمته قيادة الشرق الأوسط التى تعتبر شعاع الأمل الوحيد أمام مصر وأنه ليس أمام مصر سبيل آخر للخروج من مأزقها سوى قيادة الشرق الأوسط^(٢).

والتحليل الذى طرحه ماك جى مساعد وزير الخارجية حول رفض مصر للمقترحات الرباعية يعكس موقفا أميريكيا متشددا تجاه هذا الرفض المصرى من حيث ربطه حل النزاع المصرى الإنجليزي بقبول هذا الأسلوب متعدد الأطراف الذى يعتبره «حلا مشرفا يتسم بالمرونة» وأن الغرب لا يستطيع ترك السويس دون دفاع، كما يعكس تحليل مساعد وزير الخارجية الأميركية لرفض مصر للمقترحات أن الدبلوماسية الأميركية لا تنظر إلى آثار إلغاء المعاهدة من زاوية آثارها الثنائية المباشرة على العلاقات أو على تسوية النزاع المصرى الإنجليزي

(*) وصف عبدالرحمن الرافعى هذه المقترحات الرباعية بقوله: ان الغرض منها هو ابدال معاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها فى الجوهر وأبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترفضه، وأن الحكومة المصرية قد أحسنت صنعا برفض هذه المقترحات لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هى فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لترتيب الشعوب بعجلة الاستعمار.. وقد تجلت فيها نية السيطرة على مصر وعلى دول الشرق الأوسط واخضاعها لاطماع الاستعمار وزاد من وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتها من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات ولو لم تقبلها مصر.

انظر عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، ج٢، ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٧ - ٣٩.

وانظر فى وصف رد الفعل الشعبى والإعلامى لإلغاء المعاهدة ما أورده طارق البشرى من اللافتات التى ارتفعت فى المظاهرات والمنشورات الثورية التى كتب عليها «يسقط الدفاع المشترك» «الوساطة الأميركية خدعة»، طارق البشرى - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ دار الشروق، ج٢، ١٩٨١ ص ٤٧٧ - ٤٨٨، ٤٩٤.

1- Memo. of conversation by Richard E. Grade, Office of the Near Eastern affairs secret, washington, Nov. 9, 1951, McGhee files, lot 530468 U. S. F. R. VOI V, 1951 p. 419 - 420.

2- The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt, Top secret, telegram no. 788. Nov. 21, 1951. Ibid. pp. 422- 424.

وانظر

فحسب بل وأثارها على مستقبل قيادة الشرق الأوسط بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية واحتمالات حذو الدول العربية الأخرى حذو مصر*.

ومما لاشك فيه أن المصالح الاستراتيجية التي كانت الولايات المتحدة تتوخاها من انشاء قيادة عليا للشرق الأوسط تدفعها بحكم رفض مصر لمقترحاتها رسميا إلى البحث عن مخرج بإجراء مشاورات سرية بين السفير الأميركي في القاهرة مع الملك وسراج الدين سكرتير عام حزب الوفد والتفكير في إدخال تعديلات على المقترحات وعلى موقف بريطانيا تجاه مشكلة السودان.

لاشك أن الولايات المتحدة كانت تدرك خطورة الجمود في المفاوضات المصرية الإنجليزية لانعكاساتها على تصعيد الازمة في العلاقات المصرية الإنجليزية من ناحية وعلى تفاقم الأوضاع الداخلية في مصر من ناحية ثانية كآثر من آثار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم لأنها باستمرار جمودها توصلت الباب تقريبا أمام احتمالات انضمام مصر لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط . وكانت السياسة الخارجية الأميركية في متابعتها وسعيها لتناول النزاع المصري الإنجليزي في هذا الوقت المتأخر من عام ١٩٥١ تسعى بكل السبل الى طرح الافكار والبدائل الخاصة بالتسوية. وفي نفس الوقت الاستمرار في التشاور مع بريطانيا للنصح والتحذير لشعورها بزيادة شقة الخلاف، ثم لدخولها في الحقيقة في سباق مع الزمن ازاء استمرار تدهور الأوضاع الداخلية على نحو ما سنتأوله تفصيلا في الفصل التالي.

وقد حذر وزير الخارجية الأميركية اتشيسون في مباحثاته مع (ايدن) وزير الخارجية البريطانية في ٢٥ نوفمبر ١٩٥١** من اخضاع النزاع المصري الإنجليزي - وهي مسألة سياسية بالدرجة الاولى - إلى ضغوط العسكريين، وصارحه القول بأن الحكومة الأميركية وسفارتها في القاهرة تريان أن الأسلوب الذي اتبعته بريطانيا في مصر ينطوي على الضرر بل انها تقوض التعاون والتضامن بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

(*) كانت الحكومة الوفدية في هذه الفترة (أكتوبر ونوفمبر ١٩٥١) في أعقاب إلغاء المعاهدة تواجه موقفا متازما في منطقة القناة خاصة عندما منع الانجليز تدفق المازوت من السويس إلى القاهرة والأقاليم مما يؤدي إلى توقف المصانع والمخابز والسيارات وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى من أسباب القوة المحركة في الزراعة والصناعة وقد بادر سراج الدين بالاتصال بالسفير الأميركي لتحذيره من خطر الهجوم على الأجانب اذا نفذ مخزون المازوت وهو لا يكفي لأكثر من ستة أيام، وقد تدخل السفير الأميركي فعلا لدى السلطات البريطانية حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة - أنظر احمد حمروش، قصة ثورة يوليو - القاهرة مكتبة مدبولي، ج ١ ط ٢ ١٩٨٢، ص ١٥٥، وأنظر أيضا عبدالرحمن الرافعي مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق ص ٥٤.

وقد نقل كافرئى مقابلته مع سراج الدين وعبيد باشا في البرقية رقم ٥٧٥ في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ في حفل عشاء بدعوة من سراج الدين حيث دار الحديث بينهما عن الموقف بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة الوضع المتأزم في منطقة القناة وكان سراج الدين وعبيد كلاهما حريص على أن تظل اتصالاتهما سرا بالسفير الأميركي - أنظر ملف.

641. 74., Ibid. p. 410 - 411.

(**) تولى حزب المحافظين بزعامه ونستون تشرشل في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ رئاسة الوزارة البريطانية وكان «انطوني ايدن» وزير للخارجية، وقد بدأت الحكومة البريطانية في عهد المحافظين تطور سياسة دفاعية جديدة لبريطانيا شرقي السويس وفي إطار هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة كانت تعالج نزاعها مع مصر. انظر:

Darby, philip, British Defense policy, East of Suez, 1947- 1968, (Oxford University, press) London, 1973 p. 43- 46, 47.

Abadi, Jacob Britain's withdrawal form the Middle East 1947 - 1971, The Economic and strategic imperatives

: انظر أيضا

(The Kingston press 1982 pp. 56 - 86.

كما بعث السفير الأميركي في لندن (جيفورد) إلى الخارجية الأميركية في ٧ ديسمبر ١٩٥١ يحذر فيها من استمرار اتساع شقة الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا في مصر^(١). وفي نفس الوقت يطرح عناصر الموقف البريطاني تجاه مشكلة السودان ومقترحات الدفاع^(٢)، ويقترح على حكومته في نفس السياق ضرورة مواجهة الحكومة المصرية لأعمال العنف والأرهاب وكتائب التحرير في القناة * كشروط ضرورية للتسوية. وفي المقابل فقد اقترح وزير الخارجية الأميركية على سفيره في لندن أن يطرح على أيدي التصور الأميركي لتناول النزاع المصري الانجليزي في النقاط التي تتضمن عدم مشاركة الولايات المتحدة لبريطانيا الرأي في ترك الأمور تسير على ما هي عليه على أمل إرغام حكومة الوفد على المفاوضات، أو على أمل إسقاطها. ويرتكز التحليل الأميركي على أن القومية المصرية التي بدأت تتعاظم في النمو منذ عام ١٩١٩ حركة عميقة الجذور لن يضعف مسارها بمضي الوقت وأنها تمثل تعبيرا دقيقا عن مشاعر المصريين ضد المملكة المتحدة، كما أن تفاقم الاضطراب قد يؤدي إلى حلول عناصر متطرفة محل حكومة النحاس مما يدفع بمصر إلى الفوضى والخراب وأن ذلك قد يدفع إلى إعادة احتلال مصر مما قد يشعل القومية المصرية ويفقد الغرب أي مكانة له على المدى البعيد وأنه لا يمكن الاحتفاظ بوضعه على المدى القصير إلا بالقوة وأن ماتم عام ١٨٨٢ لا يمكن أن يكون مقبولا للرأي العام العالمي عام ١٩٥١.

وفي نفس السياق أكدت الخارجية الأميركية للخارجية البريطانية أن مواجهة مسألة الدفاع تقضي بتسوية مسألة السودان لارتباطهما، وطرحت صيغا للتوصل لحل مسألة السودان^(٣).

وقراءة رسالة الحكومة الأميركية إلى الخارجية البريطانية تعكس بوضوح قلقها من انهيار وضع الغرب في مصر وفي المنطقة ووضع الولايات المتحدة بسبب السياسة البريطانية ولغة الرسالة واضحة الاستهجان للسياسة البريطانية في مصر، وقد نقل السفير الأميركي هذه الرسالة بالفعل إلى أيدي مؤكدا ضرورة عدم التأخر في علاج الوضع في مصر وإن كان أيدي قد تشدد في قبول أي مقترحات عن السودان^(٤).

(١) كان ذلك أثناء اجتماع الدورة الثامنة لمجلس وزراء حلف الأطلسي ٢٤ - ٢٨ نوفمبر في روما.

انظر the secretary of state to the Dept. of state secret, Rom, telegram no. 740/ 3-11-2651, Nov. 26, 1951, U. S. F. R. Vol V, 1951, pp. 427 - 428.

(٢) عناصر الموقف البريطاني كما فصلها السفير الأميركي في برقية تتضمن الاصرار على ضمان الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودانيين ورفض أي اقتراح بإجراء استفتاء في السودان مع تأكيد المخاوف من سيطرة مصر على السودان أما بالنسبة لمقترحات الدفاع فهي إبداء الحكومة البريطانية لقدرة من المرونة بالنسبة للنقل التدريجي للقاعدة من الطابع العسكري إلى الطابع المدني وأن الهدف الأول هو الاحتفاظ بالقاعدة. انظر The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, Secret, telegram no. 2661, london, Dec. 7, 1951, 641. 74/ 12-51, Ibid pp. 431-433.

(*) انظر نشاط الفدائيين وحرب العصابات ضد القوات البريطانية في منطقة القناة، مذكرات كمال الدين رفعت بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨، ص ١٢٣ - ١٢٦.

(٣) اشارت رسالة الخارجية الأميركية كمثال لذلك إلى اقتراح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر بإجراء استفتاء في السودان بشروط معينة وهي ضمان منح السودانيين حق تقرير المصير في النهاية، وقبول مصر لمقترحات الدول الاربعة الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط بعد تعديلها.

انظر The secretary of state to the Embassy in the U. K. telegram no. 2923, washington, Dec. 4, 1951, 641. 74/ 12/4151 U. S. F. R. Ibid. pp. 32-38.

4- The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, secret, telegram no. 2769 london Dec. 17 1951 Ibid, 440-441.

وقد تجلى ادراك الحكومة الأميركية لحيوية مسألة السودان بالنسبة لمصر ولدفع احتمالات التسوية امام النزاع المصرى الإنجليزى فى تركيزها فى اتصالاتها مع مصر أو مع الحكومة البريطانية على طرح مقترحات وبدائل للخروج من الأزمة أو المأزق الذى تدرك خطورته على الأوضاع الداخلية وعلى أوضاعها فى مصر والمنطقة. وقد أضاف إلى اقتناع الولايات المتحدة بهذا المسلك المعلومات التى نقلها كافرى عن حافظ عفيفى * رئيس الديوان الملكى فى يناير ١٩٥٢ بأنه لا الحكومة الحالية ولا أى حكومة أخرى فى مصر بقادرة على التفاوض حول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تعترف بريطانيا بحق ملك مصر فى السودان (١).

وقد أعدت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية مذكرة حول الموقف الأمريكى من المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان والمقترحات التى يتعين أن تتقدم بها الولايات المتحدة وقد جاءت هذه المذكرة خلاصة لمشاورات ثنائية بين كافرى فى القاهرة مع ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة التى أكدت أنه لا يمكن احراز تقدم فى ضم مصر إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تقدم لها مقترحات جذابة حول السودان، ومن ثم نصت على تحرك الخارجية الأميركية لاقتناع بريطانيا للتنازل بعض الشئ فى موضوع السودان لتحقيق هدف رئيسى هو ضمان أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وأبعاد الدول العربية عن دائرة النفوذ السوفيتى (٢). واقترحت الخارجية الأميركية فى مذكرتها عددا من النقاط حول الخلاف المصرى الإنجليزى بشأن السودان نوجزها فيما يلى:

- أنه يمكن عرض الخلافات المصرية الإنجليزية حول السودان على الأمم المتحدة للحصول على توصية أو مناقشة المسألة بهدف التوصل لحل مرض لبريطانيا ومصر ولمصلحة السكان.

- استعداد الولايات المتحدة لتأييد أحد الحلول التالية: إما استمرار الحكم الثنائى مع هيئة استشارية للأمم المتحدة مع احتفاظ الملك فاروق والملك جورج السادس لبعض الاشارات للسودان فى لقبهما، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى مصر سلطة الإدارة، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى الأمم المتحدة سلطة الإدارة.

وتشير المقترحات الأميركية (التي تربط بين مقترحات السودان والدفاع عن الشرق الأوسط) أنه بالتوازي مع مقترحات السودان فإنه من المفهوم أن مصر سوف تنضم على الفور إلى قيادة دفاع الشرق الأوسط كشريك. وبالنسبة لاحتمالات المستقبل تقدر الخارجية الأميركية أن الملك والشخصيات السياسية فى مصر مستعدة بل وراغبة فى التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشروط قد لا تحصل عليها بريطانيا بعد ذلك فى عام ٥٣ أو ٥٤، وفى هذا السياق تقدر الخارجية الأميركية أن موقف بريطانيا فى السويس سوف يكون بالغ الصعوبة ولا يمكن الدفاع عنه وأن بريطانيا سوف تواجه إما الانسحاب أو الاحتلال العسكرى لمصر وأنهما البديلان الوحيدان.

(*) حافظ عفيفى، رئيس الديوان الملكى، وزير خارجية، ورئيسا لمجلس إدارة بنك مصر.

1- Incoming telegram Dept. of state secret, from Cairo to secretary of state no 988, Jan. 31, 1952 774. 00/ 1-352.

وراجع كذلك مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية:

Office Memo U.S. Gov. Secret, to NE MR Kopper from NE MR Stabler, sub.. weekly Summary, Egypt, Anglo- Egyptian Sudan Affairs Jan. 1-7, 1952. 774.00/ 1-752. item (4) P. 2.

2 - Confidential Memo. Jan, 7. 1952, to Ambassador Jessup from Leonard C. Mecker, Sub. Egypt. 774. 00/ 00/ 1-7-52.

وتخلص الخارجية الأميركية في مذكرتها إلى أن الفرصة متاحة الآن لاقامة حكومة جديدة وموالية للغرب في مصر واعطاء قاداتها المعتدلين فرصة التوصل إلى تسوية في الداخل وانه مالم يتم ذلك وأستمر تدهور الموقف فان مصر مع دول أخرى في الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية.

ويمكن القول ان أن الفرضية السياسية التي أسست عليها الخارجية الأميركية تقديراتها أن تسوية موضوع السودان هي المقابل الذي سيقدم لمصر ثمنا لاشتراكها في قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بهدف تحقيق الهدف الأساسي وهو ضمان أمن الغرب في شرقي البحر المتوسط وابعاد الدول العربية عن النفوذ السوفيتي كما تقول المذكرة. وتتوازي مسألة السودان مع انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط أما الإطار السياسي الذي وضعت الخارجية الأميركية تقديرها على أساسه فهو المحاذير الموضوعية من أن عدم التقدم في تسوية المشكلة يؤدي إلى تردى موقف بريطانيا في مصر واستحالة الدفاع عن وضعها في السويس. وتحذر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بستة شهور من أنه إذا أستمر التدهور فإن مصر ودول أخرى في الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية وهو أكثر ماتخشاه الولايات المتحدة.

وكترجمة عملية للموقف الأمريكي من شروط استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية في ظل حكومة على ماهر في أول مارس ١٩٥٢ حول السودان، حددت موقفها بأنه ينطلق من الاحساس بالقلق لتأخير المفاوضات وعدم الاتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأنها - أي الولايات المتحدة - قد حثت المملكة المتحدة للتوصل لصيغة حول السودان تقوم على اساس قبول لقب الملك في إطار حق السودانيين في تقرير المصير، وحثتها أيضا على الموافقة على انسحاب رمزي لقواتها في منطقة القناة وأيدت الاستعداد للدخول في مباحثات للدول الخمسة (الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - فرنسا - تركيا - مصر) إذا أراد المصريون ^(١)، وكان هذا الاقتراح الأخير في ضوء تقديرات السفارة الأمريكية في القاهرة أن التدخل الأميركي هو الأمل الباقي في التوصل لتسوية ولكن حتى هذا الأمل يتضاءل ^(٢)، وتحقيقا لنفس الهدف فان كافرى لم يكن يدخر وسعا لمحاولة استمرار المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة حول السودان في هذه المرحلة وتأكيد خطورة عامل الوقت بالنسبة لتزايد الصعوبات أمام الملك ورئيس الوزراء مالم يتم التوصل إلى تسوية ^(٣).

وكانت الخارجية الأميركية تدرك دقة عامل الوقت وتأثيره على الأوضاع الداخلية * في مصر فأجرت مشاورات حول السودان بين اتشيسون وزير الخارجية الأميركي وايدن وزير الخارجية البريطانية في باريس ٢٧ مايو ١٩٥٢ حث فيها اتشيسون وزير الخارجية البريطاني على اجراء مشاورات مع السودانيين حاليا دون ضمانات مسبقة تعطى للمصريين وأن تجرى هذه المشاورات على نحو يستهدف تحقيق الموافقة على لقب ملك

1 - Secret, Dept. of state, Assistant Secretary of state to the secretary via Mathews from NEA, MR Berry, Sub., Summary of current Anglo Egyptian relations feb. 27, 1952, 774.00/2-27-52/

2- Office Memo, secret, U.S. Govr. To NE MR Kopper from NE MR Stabler, May 19., 1952, sub. Weekly Summary of events, Egyptian Sudanese affairs, may 13-19, 1952, 774. 00/ 5-1951.

3 - Office Memo. U.S. Gov to NE Mr Jones. From NE Mr Stabler, April 28, May 5, 1951. 774. 00/ 505, 1952.

(*) سنتناول في فصل لاحق الموقف الأميركي من تطورات الأوضاع الداخلية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

مصر والسودان في فترة ما قبل تقرير المصير وعلى أساس يكفل في الحقيقة ويضمن حقوق السودانيين وأكد أتشيسون أن الولايات المتحدة تؤيد كل التأييد حق السودانيين في تقرير المصير وأنه لا يجب قبول أى اتفاق ينال من هذا الحق (١). وقد اتفق ايدن واتشيسون «على أنه إن كان الموقف في مصر هادئاً حالياً (في ١٩٥٢/٦/٣٠) فقد لا يكون كذلك في الخريف» (٢).

لاشك أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ قد خلقت موقفاً جديداً أمام السياسة الخارجية الأميركية في تعاملها وتقييمها للنزاع المصري الإنجليزي من حيث خطورة أثارها على الأوضاع الداخلية في مصر وفي المنطقة وانعكاسها على مكانة بريطانيا والغرب ومكانة الولايات المتحدة بشكل عام. ومن الواضح أن التعامل بين السياسة الخارجية الأميركية وبين النزاع المصري الإنجليزي بعد إلغاء المعاهدة يعتبر مرحلة مميزة بذاتها من حيث كثافة الاتصالات الأميركية البريطانية، والأميركية المصرية ومن حيث اتضاح الخلافات الأميركية البريطانية في التناول والنظرة لآثار الأزمة، وكذلك من حيث الوتيرة العالية للاتصالات الأميركية ولحرصها على إعداد المذكرات والتقارير التي تتضمن كثيراً من المقترحات والأفكار والبدائل لتسوية النزاع المصري الإنجليزي. ظلت منطلقات السياسة الخارجية الأميركية تجاه النزاع المصري الإنجليزي ثابتة في الاستراتيجية هدفها الأساسي ضمان أمن الغرب في شرقي البحر المتوسط ووسيلتها في ذلك محاولة حث مصر على الانضمام لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط حتى وإن كانت مصر قد رفضت المقترحات الرباعية بدعوتها لذلك رسمياً في أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

كان إلغاء المعاهدة حافزاً للخارجية الأميركية على مواصلة أساليبها مع التغيرات الجديدة في العلاقات المصرية البريطانية التي تازمت بسبب هذا التطور، فبدأت تحتوى الأزمة وأثارها المباشرة، وبدأت تطرق السبل لاستئناف المفاوضات وتقديم المقترحات الخاصة بمسألة السودان (كأفكار جذابة) تشجع مصر على قبول البحث الجدي في مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

إلا أن تطور الأوضاع الداخلية في مصر في النصف الأول من عام ١٩٥٢ لم يكن مناخاً مواتياً لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية وأجاء مباحثات جادة عن النزاع المصري الإنجليزي كما تدل على ذلك قراءة وتحليل الوثائق الأميركية السرية عند مطلع عام ١٩٥٢. لقد كانت السياسة الخارجية الأميركية حقاً في سباق مع الزمن لمحاولة تسوية هذا النزاع وأداء دور نشط مع طرفين، الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، لكن تطورات الوضع الداخلي في مصر لم تعطها الوقت الكافي وكان لابد أن تنتظر حتى تكشف هذه التطورات عما تخبئه لمصر بعد أسابيع وشهور قليلة من عام ١٩٥٢ لتستأنف السياسة الخارجية الأميركية من جديد دورها النشط في تسوية الخلاف المصري الإنجليزي لا في ظل حكومة جديدة بل في ظل عهد جديد وقيادة سياسية جديدة في مصر بعد يوليو ١٩٥٢. وسوف نتناول ذلك في فصل مستقل.

(١) نفس المصدر.

2- Office Memo, U.S. govt. to MR Stabler from Miss Fowler, June 30, 1952, Sub, Weekly Summary of events the Sudan. June 24-30 June 1952. 774. / 6- 3052.

الفصل الثالث

الموقف الأميركي تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية

أولاً: مدخل للموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ثانياً: الموقف الأميركي من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم نوفمبر ١٩٤٧ وحتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨.

ثالثاً: الموقف الأميركي منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة في فبراير ١٩٤٩: -

١- تحرك الدبلوماسية الأميركية في مجلس الأمن ازاء انتهاكات إسرائيل لترتيبات الهدنة.

٢- الدور الأميركي في الوساطة بين مصر واسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩- مرحلة العمل الثنائي السري التحضيرى للهدنة.

٣- الاسهام الأميركي في المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر واسرائيل.

أولاً: مدخل للموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ١٩٤٧،

تجلى التعاطف الأميركي نحو إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أتى به وعد بلفور* في شكل قرار مشترك صدر بالأجماع عن الكونجرس في ٣٠ يونيو ١٩٢٢ يعلن أن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين^(١) كما تمثل هذا التعاطف في القرار الذي وقعه الرئيس الأميركي «وارين هاردنج» Warren Harding في ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ ليسجل الموقف المتعاطف للولايات المتحدة نحو الوطن القومي لليهود^(٢) وليقول: ان الحكومة الأميركية والشعب الأميركي يتابعان بأعق مشاعر العطف تطور الوطن القومي لليهود في فلسطين ذلك المشروع الذي أدى فيه العقل الأميركي ورأس المال دوراً رائداً^(٣).

وظل اهتمام الحكومة الأميركية مستمراً في متابعة التطورات الهامة في فلسطين، كما ظلت الضغوط الصهيونية مستمرة على الإدارة الأميركية للحفاظ على التعهد الأميركي بالوطن القومي لليهود في فلسطين، ولقد نتج عن هذه الضغوط البيان السياسي لوزارة الخارجية الأميركية في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ الذي كان بمثابة تجديد للتعهد الأميركي بالقضية الصهيونية في فلسطين^(٤). وتجسد هذا الحرص الأميركي بحماية مصالح اليهود في فلسطين في رد الفعل السلبي للرئيس الأميركي روزفلت عام ١٩٣٩ في احتجاجه على الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ١٧ مايو ١٩٣٩* والذي عارضته الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة^(٥) فكان أن بعث روزفلت برسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها «أنه تلقى بفزع قرارات الحكومة البريطانية عن سياستها في فلسطين وأن انطباعاته التلقائية هي أن الولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على الكتاب الأبيض^(٦)».

(*) وعد بلفور هذا جاء في الرسالة التي بعث بها بلفور A.J. Balfour وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد Lord Rothchild رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني وعد فيها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وكانت الرسالة مؤرخة في ٢ نوفمبر ١٩١٧.

انظر Elliot, Florence, Summerskill, Michael, Adictionary of Politics, op. cit. p. 31

1- Williams A. Williamms, (ed.) America and the Middle East, (N. Y. Rinehart co.) 1959 p.41.

2- Congressional Record Vol LxII, 1922, p. 9799.

وكان الرئيس الأميركي «وودرو ويلسون» Woodrow Wilson.. قد أعلن من قبل عام ١٩١٨ تأييده الواضح لوعد بلفور وإقامة «كومونولث يهودي» في فلسطين.

Voss, H.c. The Palestine Problem today, Israel its neighbours, (Boston, the Beacon Press, 1953) p. II.

انظر

3- U.S. F. R, 1938.

(*) عقد في لندن مؤتمر في الفترة ما بين ٧ فبراير إلى ١٥ مارس ١٩٣٩ اقترحت فيه الحكومة البريطانية خفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات وأصدرت في ١٧ مايو ١٩٣٩ كتاباً أبيض يحدد مبادئ سياستها هذه في فلسطين. وكان الكتاب الأبيض البريطاني في الواقع محاولة لتهدئة العرب في فلسطين في المنطقة.

انظر النص الكامل في Hurewitz, J. Diplomacy in the Middle East, Adocumentary Recocd 1914- 1956 (Vol II Princeton N. J. D. Van Norstand & Co., 1956 pp. 218 - 226

4- U. S. F. R, 1938, pp. 953 - 55

قد استعرض البيان تاريخ الاهتمام الأميركي بتطور الوطن القومي لليهود في فلسطين حتى عام ١٩٣٨ ثم أعرب البيان عن أمل الولايات المتحدة في أن تقوم بريطانيا بإطلاعها أولاً بأول على المقترحات الخاصة بتعديل الانتداب في فلسطين.

(٥) انظر رسائل وايزمان رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين إلى «لويس برانديز» Louis Brandeis (عضو مجلس شيوخ)، ومراسلات «برانديز» مع

الخارجية الأميركية U. S. F. R. 1939, Vol iv pp. 744 - 57

6- Ibid pp. 775- 778.

وفى ٢٢ مايو ١٩٣٩ أى بعد خمسة أيام فقط من رسالة روزفلت إلى الحكومة البريطانية قام خمسون من أعضاء الكونجرس والشيوخ بزيارة وزير الخارجية الأمريكى «كورديل هال» Cordell Hull وأعربوا عن رفضهم للكتاب الأبيض البريطانى وطالبوا البرلمان البريطانى برفضه (١).

وخلال الحرب العالمية الثانية نشط الأمريكيون الصهيونية فى الدعوة إلى إنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين فقد اقرت المنظمة الأمريكية فى ١١ مايو ١٩٤٢ فى اجتماعها بمدينة نيويورك ماعرف بأسم برنامج بيلمور Biltmore لإنشاء الدولة اليهودية (٢).

ولقد استجاب كثير من المشرعين فى الولايات المتحدة لقرارات موالية للصهيونية، (٣) ففى فبراير ١٩٤٤ قدم إلى مجلس الكونجرس قرار موال للصهيونية يدعو إلى فتح أبواب فلسطين لعدد غير محدود من اليهود المهاجرين حتى يتمكن الشعب اليهودى فى النهاية من إعادة بناء فلسطين بوصفها كومونولث يهودى ديمقراطى، (٤) لكن التصويت على هذا القرار تأجل فى اللحظة الأخيرة على حد ما يروى «لنسفيسكى» بسبب اعتراض «مارشال» رئيس هيئة أركان الحرب الأمريكية الذى كان يظن أن هذا القرار قد يضر بالمجهود الحربى للحلفاء (٥).

ولكن هذه الفترة من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المشكلة الفلسطينية كانت تتسم بالتناقض والتردد والذبذبة إبان إدارة الرئيس روزفلت خاصة خلال تلك السنة الانتخابية ١٩٤٤ التى رشح فيها نفسه على أساس برنامج ديمقراطى انتخابى يؤيد الهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين. وبرغم عدم صدور قرار من الكونجرس يؤيد برنامج روزفلت الذى يساند الهجرة والاستيطان «غير المحدود» فإن روزفلت كرر التزامه «بالكومونولث اليهودى» فى فلسطين فى رسالة إلى المؤتمر السنوى للمنظمة الصهيونية الأمريكية فى نوفمبر ١٩٤٤ قبل ثلاثة أسابيع من انتخابه بوعده «أنه لو أعيد انتخابه فسوف يساعد على تحقيق ذلك الهدف» (٦).

وبرغم ذلك ففى فبراير ١٩٤٥ التقى الرئيس روزفلت مع الملك عبد العزيز آل سعود على متن القطعة البحرية الأمريكية كوينسى Quincy فى البحيرات المرة فى قناة السويس وهو طريق عودته من مؤتمر يالطا * وأكد له «أننى لن أتخذ أى إجراء بصفتى رئيساً للفرع التنفيذى للحكومة ينطوى على عدااء للشعب العربى» (٧)، ولكن هذا التأكيد الذى قدمه روزفلت للملك عبد العزيز آل سعود كان واضح التناقض لما بذله من وعود أثناء الانتخابات لليهود ولبرنامج الديمقراطية الذى أعيد انتخابه بموجبه.

1- Ibid pp. 763-765.

Hurewitz, op. cit pp. 234 - 235.

3- Lenszowski, G. The Middle East in world affairs, Ithaca, N. Y, Cornell University press 1958, p. 327.

Williams A. Williams, op. cit. p. 41.

5- Lenszowski, op. cit loc. cit.

وانظر أيضا تعليقات وزير الحرب الأمريكى أنتنى هنرى ستيمسون Henry Stimson حول عدم تحييده إصدار هذا القرار بسبب عدد من الاحتجاجات العربية على مشروع القرار Williams A. Williams, P. 42. فلقد احتجت معظم الدول العربية لدى وزارة الخارجية الأمريكية فى مارس ١٩٤٤ فأكدت الخارجية الأمريكية فى ١٢ مارس فى مذكرات للحكومتين المصرية واليمنية «أنه من وجهة نظر الحكومة الأمريكية لا يجب اتخاذ أى قرار يغير من الموقف الأساسى فى فلسطين حتى يحين الوقت الملائم وبالتشاور الكامل مع العرب واليهود. انظر: Hurewitz, Middle East Dilemmas, (N. Y. Harper Brothers) 1953 p. 131.

6 - Snetisnger, Truman, the Jewish Vote and Creation of Israel (Stanford University Hoover institution press) (1974 pp. 19- 21).

(*) عقد المؤتمر ما بين ونستون تشرشل وجوزيف ستالين فى يالطا بشبه جزيرة القرم.

7- Snetisnger, op. cit, Loc. cit

وانظر رسالة روزفلت إلى الملك عبد العزيز فى:

Dept. of State Bulletin, Oct. 21, 1945 p. 623.

وفضلا عن ذلك ففي ١٦ مارس ١٩٤٥ كتب روزفلت للحاخام «ستيفن وايز» Stephen Wise يكرر التزامه بالبرنامج الديمقراطي قائلا «إننى لم أغير موقفى»^(١).

وجاء الرئيس «هارى ترومان» بعد وفاة روزفلت فى إبريل ١٩٤٥ ليضع حدا للتردد الذى شاب سياسة الولايات المتحدة ويضعها فى موضع المؤيد الحاسم للبرنامج الصهيونى وليستجيب للضغوط الصهيونية، وليبدأ بدوره فى ممارسة الضغوط على بريطانيا بالنسبة لفلسطين. وهذا الدور الأمريكى كما يقول «ناداف سافران» كان حاسما فى الضغط على بريطانيا وإرغامها على وضع قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حيث كان التأييد الأمريكى حاسما فى الفوز بقرار لصالح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود^(٢).

بل أن ترومان وبعد مشورة وزارة الخارجية الأمريكية كتب إلى «كلمينت أتلى» Clement Atlee رئيس وزارة بريطانيا نداء فى ٢١ أغسطس ١٩٤٥ بحث فيه بريطانيا على السماح بالهجرة الفورية لمائة ألف يهودى إلى فلسطين، لكن رد الفعل كان اقتراح إنشاء لجنة تحقيق أنجلو أمريكية لدراسة الموقف فى فلسطين بما فى ذلك الهجرة اليهودية ووافق ترومان على الاقتراح وقد قامت اللجنة المؤلفة من ٦ أمريكيين و ٦ بريطانيين بتقصى الحقائق فى فلسطين وفى مخيمات اليهود فى أوروبا لمدة ٤ شهور وصدر تقرير اللجنة فى أول مايو ١٩٤٦ يعرب عن القلق من أن معظم أحياء اليهود فى أوروبا يعيشون فى ظروف من البؤس فى مواقع معسكرات الاعتقال، وأوصى التقرير بأن توافق الحكومة البريطانية على الفور على هجرة ١٠٠,٠٠٠ من اليهود إلى فلسطين، أما بالنسبة لفلسطين نفسها فإن اللجنة اقترحت وصاية الأمم المتحدة للإعداد لاستقلال دولة موحدة ثنائية القومية بحيث يمكن التوفيق فيها بين آمال اليهود والعرب دون خشية طرف من سيطرة طرف آخر^(٣).

ورفضت الحكومة البريطانية اقتراح اللجنة بالسماح بالهجرة على نطاق واسع ولم تتخذ أى إجراءات فى هذه التوصيات، ثم اقترحت لجنة موريسون جرادى Morrison - Grady يوليو ١٩٤٦ تشكيل اتحاد عربى يهودى فى فلسطين^(٤) لكن هذا الاقتراح أيضا كان مصيره الإهمال. وأصبح ترومان يخضع لضغوط فى الداخل، وفى يوم ٤ أكتوبر ١٩٤٦ وهو يوم الغفران أقدس الأعياد اليهودية وقبل شهر من انتخابات الكونجرس دعا ترومان إلى إنشاء دولة يهودية قادرة على البقاء فى فلسطين، وكان «ترومان» قد تلقى قبل ذلك بوقت قصير معلومات تفيد أن يهود مدينة نيويورك سوف ينتقلون من صفوف الحزب الديمقراطى إلى الحزب الجمهورى فى انتخابات الكونجرس القادمة مالم يتخذ خطوة حاسمة وأن الحاكم الجمهورى لولاية نيويورك «توماس ديوى» Thomas Dewey المرشح الجمهورى للحزب عام ١٩٤٤ والمنافس خلال عام ١٩٤٨ يعد للدلاء ببيان السماح بدخول بضعة آلاف من يهود أوروبا إلى فلسطين^(٥).

1 - Snetstinger, op. cit, loc. cit.

2 - Safran, Nadav, the United States and Israel (Cambridge, Mass., Harvard University Press) 1963 pp. 3 - 4.

(٣) انظر نص تقرير اللجنة فى :

A decade of American foreign policy, Basic Documents 1941- 1949, Washington 1950, pp. 811 - 815.

4 - The political History of palestine under British adminstration, British information Service N. Y. 1948 p. 36

5 - Shulzinger, D. Robert, American diplomacy in the Twentieth century (N. Y. Oxford University press) p. 216. Snetstinger, op. cit. pp. 22 - 24,42.

ثانياً: الموقف الأميركي من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم ١٩٤٧ حتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨:

وإزاء إحساس بريطانيا بعدم قدرتها سواء للوساطة لفرض حل في فلسطين لخضوعها للضغط الأميركي الرسمي أم لاختلافها مع العرب والصهاينة ولواجهتها الاضطرابات المتزايدة في الأقليم الخاضع للانتداب، فقد طلبت في ١٢ أبريل ١٩٤٧ من السكرتير العام للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العامة لأصدار توصية خاصة بالمشكلة الفلسطينية (١).

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الخاصة بين ٢٨ أبريل و١٥ مايو ١٩٤٧ إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة معينة بفلسطين تسمى «لجنة فلسطين» الخاصة لدراسة المشكلة (٢) U.N. Special Committee on Palestine وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة في ٢ سبتمبر أوصت فيه الأغلبية بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية (٣).

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة بالتصويت (٣٣ صوت مقابل ١٣ صوت) مع امتناع عشرة دول وغياب دولة على قرار التقسيم، وفاز الصهاينة بأعظم انتصار، ولكن كانت لاتزال أمامهم عقبات أمام ولادة الدولة اليهودية (٤) ويقول «سافران» لم تقف الولايات المتحدة فحسب إلى جانب فوز التقسيم لكنها في اللحظات الحاسمة قبل القرار ألقت بكل ثقلها في جهود لحشد الأصوات المطلوبة وبدون هذا الجهد لكن من المشكوك فيه الحصول قرار التقسيم على أغلبية الثلثين المطلوبة من الجمعية العامة (٥).

وقد أدى قرار العامة إلى تجديد العنف في الشرق الأوسط ففي ٣٠ نوفمبر حدثت أعمال عنف في المنطقة احتجاجاً على قرار التقسيم ووقعت هجمات على المنشآت الأميركية في سوريا ولبنان (٦).

1 - New York Times, feb. 26, 1947 p.1, Glubb, John, Britain and the Arabs, (London, Hadder & Stoughton) 1959 pp. 283.

2 - Leonard, Larry L., The United Nations and Palestine (International Conciliation) October 1949. p. 630.

Dept. of State Bulletin Sept. 21, 1947 p. 546.

4 - U.S. F. R. 1947, vol vp. 1291.

5- Safran, op. p. 35.

والموقف على تفاصيل الضغوط الصهيونية والأميركية الرسمية على أعضاء الأمم المتحدة خاصة دول أمريكا اللاتينية للتصويت لصالح قرار التقسيم انظر: 1 - 16 Roosevelt, kermitt, the partition of palestine, Alesson in pressure, Middle East journal, 1948 pp. 1 - 16 وقد نشر إيفان ويلسون Evan Wilson عام ١٩٧٩ وهو أحد مسؤولي إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية وقنصلها بمدينة القدس في ذلك الوقت مؤلفاً هاماً عن قرار الاعتراف الأميركي بإسرائيل خاصة الفترة ما بين عام ١٩٤٢ - ١٩٤٨ وموقف إدارة ترومان بالتحديد خلال اتخاذ قرار تقسيم فلسطين. انظر:

Wilson, Evan, Decision on palestine, How the U. S Came to recognize Israel pp. 107 - 128, 129 - 149

Hoover institution press, stanford university, california, 1969

كما كتب ألفريد ليلنتال Alfred Lilienthal فصلاً هاماً عن دور ترومان والتأثير الصهيوني في نشأة دولة إسرائيل وقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ ثم الاعتراف في ١٤ مايو ١٩٤٨ في كتابه:

The Zionist Connection, what price Israel Dodd, Mead & Co. N. Y 1978 pp. 46 - 100.

حتى صدور قرار التقسيم.

U.S.F.r Vol Washington 1947. pp. 999 - 1328

كما ان وثائق الخارجية الأميركية لعام ١٩٤٧ تغطي الموضوع بالتفصيل.

6- U. S. F. R. Vol V. pp. 1292 -1328.

هذه الاضطرابات التي نشبت في أعقاب قرار التقسيم واحتمال إرسال قوات أميركية الى فلسطين لتنفيذ القرار أثار ارتباك صناع السياسة الأميركية مما أثار قلق «فورستال» Forrestal وزير الدفاع الأميركي وأصر على عدم استخدام القوة الأميركية لتنفيذ قرار التقسيم^(١).

وبذلك وافق الرئيس ترومان على طلب من وزارة الخارجية لفرض حظر على السلاح والعتاد الموجه للاستخدام في فلسطين أو الدول المجاورة وأن يستمر الحظر حتى يتضح الموقف في فلسطين^(٢) وممع أن احتمال إرسال قوات أميركية لتنفيذ قرار التقسيم ظل بعيدا، فإن شبح الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط ظل يطارد المسؤولين في الحكومة وفي ٦ ديسمبر ١٩٤٧ أخبر فورستال وزير الدفاع الأميركي أرنست بيغين وزير الخارجية البريطاني «أخشى ما تخشاه السلطات العسكرية الأميركية هو وجود قوة روسية في فلسطين»^(٣).

كما أن القنصل الأميركي في القدس روبرت ماكاتي Robert Macatee كتب في تقريره لوزارة الخارجية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ يقول «إن العرب يشعرون أنه لو أرسلت الولايات المتحدة قوات للحفاظ على القانون والنظام ولتنفيذ التقسيم، فإن القوات الروسية أو السوفيتية سوف ترسل إلى الشرق الأوسط ويأمل العرب أن تساعد هذه المشكلة في أن تعارض الولايات المتحدة التدخل العسكري للأمم المتحدة في فلسطين»^(٤).

وعلى ذلك بانتهاء عام ١٩٤٧ ظل الموقف في فلسطين يتدهور واستمر تصاعد العنف، وكان واضحا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتخذ موقفا حاسما بطريقة أو بأخرى بالنسبة لتنفيذ قرار التقسيم أو أن تبحث عن حل بديل إذا ما رأت الأمم المتحدة أنه لا يمكن تنفيذ التقسيم *

وعلى أي حال فقد استمرت الضغوط على ترومان إذ كان عام ١٩٤٨ عاما انتخابيا في محاولة صياغة سياسية بفلسطين تحقق مصالح اليهود وتحاول في الوقت نفسه الحفاظ على المصالح الأمنية الأميركية في المنطقة. وقصارى القول أن الصهاينة خلال عام ١٩٤٧ أحرزوا أعظم انتصاراتهم من خلال التأييد الأميركي التام لإقامة دولة خاصة بهم، وخلال عام ١٩٤٧ كان الرئيس ترومان ومستشاره والكونجرس خاضعين لضغوط قوية لحل مشكلة فلسطين، بما يلبي المطالب اليهودية في إنشاء دولة لهم وسواء من خلال المؤتمرات الحكومية أم الضغوط السياسية أم النداءات المباشرة للرئيس، فقد تمكن الصهاينة من دفع قضيتهم إلى قلب الكيان السياسى الأمريكى خاصة من خلال اتصالاتهم الشخصية المباشرة مع الرئيس ترومان. لكن مشكلة تنفيذ قرار التقسيم ظلت تفرض نفسها على الخارجية الأميركية.

1- Millis, Walter, (ed.) The forrestal Diaries, N. Y., Vicking press, 1951, p. 346.

2 - U. S. F. R. 1947 vol v pp. 1300 - 1301.

3 - U. S. F. R. 1947 Vol v. pp 1315 - 1316.

4- Ipid pp. 1322 - 1328.

(*) كانت لجنة فلسطين التي انشأتها الأمم المتحدة لتنفيذ قرار التقسيم قد عجزت عن أداء مهمتها وفي ١٦ فبراير ١٩٤٨ أوصى مجلس الأمن أنه ما لم توضع قوة عسكرية كافية تحت تصرفها فإن اللجنة لن تستطيع تنفيذ مهمتها، وظروف الحرب الباردة في أوروبا وتحذيرات وزارة الخارجية الأميركية من دفع العرب إلى المعسكر السوفيتي استبعدت إدارة ترومان إسخال قوات أميركية إلى فلسطين لتنفيذ القرار الخاص بالتقسيم.
Snetsinger, op. cit. pp. 84 - 85.
انظر :

ففي مطلع يناير ١٩٤٨ وضعت هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأميركية تقييما للموقف الأميركي بالنسبة لفلسطين أخذة في الاعتبار المصالح الأميركية في البحر المتوسط والشرق الأدنى وفي ضوء توجيه الجمعية العامة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر (١).

وكان تحليل هيئة التخطيط السياسى ينطلق من أن فلسطين تحتل موقعا جغرافيا له مكانة استراتيجية عظمى بالنسبة للولايات المتحدة، إذ ترجع أهميتها للسيطرة على الطرف الشرقى للبحر المتوسط وقناة السويس وباعتبارها المخرج لبتترول الشرق الأوسط ومن ثم أهميتها لأمن الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أنها مركز لعدد من التيارات السياسية الهامة المتداخلة، كما لا بد وأن أحداث فلسطين سوف تنعكس في عدة اتجاهات، خاصة إزاء الضغط السوفيتى على هوامش المنطقة والتسلل إليها، فضلا عن الخلافات العميقة التى تستعصى على الحل بين العرب واليهود فى فلسطين، فإن الخطر جسيم فى أن تتحول المنطقة إلى مصدر للقلق والاضطرابات الخطيرة بما يمكن الاتحاد السوفيتى من استغلالها ما لم يتسن التوصل إلى حلول عملية.

ويؤكد تحليل هيئة التخطيط السياسى للموقف الأميركي أنه بدون قيادة الولايات المتحدة وضغوطها خلال مناقشة الأمم المتحدة لمسألة فلسطين لما أمكن الحصول على أغلبية * الثلثين فى الجمعية العامة لخطة التقسيم، ومن ثم فقد تولد اعتقاد أنه تقع على الولايات المتحدة مسؤولية ثقيلة لضمان نجاح خطة التقسيم (٢).

وتشير تقديرات هيئة التخطيط السياسى إلى أنه لم يمكن ثمة سبيل لتنفيذ خطة التقسيم إلا بالقوة من الأمم المتحدة أو بمساعدة مادية ومالية هائلة من الولايات المتحدة لليهود فى فلسطين مما سوف يثير العداء المتأصل ضد الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى والعربى لسنوات طويلة ومما يؤثر على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأميركية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

وبرغم إقرار خطة التقسيم فى الجمعية العامة كانت الخارجية الأميركية تدرك عدم النص على طريقة التنفيذ، بالإضافة إلى الشكوك التى تحيط بقانونية قرار الجمعية العامة ثم موقف الدول العربية الراض للخطة مما أدى إلى بداية ظهور تفكير فى الحاجة لإعادة النظر فى الموقف من التقسيم لتجنب الاضرار بالمصالح الأميركية ونشوء مواقف عدائية للولايات المتحدة (٣).

ومعنى ذلك أن إدراك الخارجية الأميركية كان جاداً لمخاطر تنفيذ خطة التقسيم بالقوة إلى درجة دفعت بحث اتخاذ موقف جديد من قضية فلسطين حيث كانت الخيارات المطروحة أمام السياسة الأميركية لتنفيذ الخطة (٤).

١ - إما حرب تشنها الدول العربية ضد الدولة اليهودية.

1- Report by the policy planning staff of the United States with respect to palestine pps/ 19 - Washington jan. 1948 U. S. F. R. 1984 vol v. 1948. pp. 546 - 554.

(*) وانظر أيضا فى تنفيذ خطة التقسيم مذكرة ماكلنتوك إلى مدير إدارة الشؤون السياسية الخاصة بالخارجية الأميركية Memo by Ropert Mc Clintock to the Director of the office of special political affairs (Rusk) secret, Washington, sub. problem of enforcing partition on palestine jan. 14, 1948.

2- Ibid. p. 541.

(٣) وانظر: محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ١٣ - ١٤.

(٤) انظر مذكرة إدارة الشرق الأدنى حول تقسيم فلسطين وأمن الولايات المتحدة فى يناير ١٩٤٨:

Memo py Mr. Samuel C. kopper of the office of near eastern affairs, top secret, the partition of palestine and the United States security, Washington, Jan, 27, 1948 U. S. F. R 1948. vol v p. 563.

٢ - وإما حرب تشنها الأمم المتحدة ضد العرب في فلسطين والدول العربية وهذا بالضرورة يؤثر على المصالح الأميركية لسببين:

- (أ) حتمية مشاركة الاتحاد السوفيتي في أي قوة دولية ترسل إلى فلسطين .
(ب) وخسارة أميركا لصداقة العرب وهي شرط أساسي لاستخدام الشرق الأوسط كمركز استراتيجي لقوات الولايات المتحدة.

لذلك فقد فكرت الخارجية الأميركية في صيغة جديدة هي وصاية لتحل محل الانتداب حين التوصل لحل بين العرب واليهود ^(١) ، ولذلك فقد وضعت هيئة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية تقديراً جديداً للموقف يوصي بإحالة المسألة للتحكيم أو التوفيق وعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث الوصاية الدولية على فلسطين أو إقامة دولة اتحادية على أن تكون الوصاية الدولية من ثلاث دول هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أو وصاية ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو وصاية الأمم المتحدة.

يمكن القول إذن أن تصور الخارجية الأميركية سواء على مستوى التخطيط السياسي أو على مستوى إدارة الأدنى أو إدارة الأمم المتحدة كانت كلها تتحسب لمواجهة مشكلة حتمية دعم ومساندة اليهود في فلسطين ومن ثم مواجهة العداء العربي والخسارة الاستراتيجية المترتبة على ذلك في الشرق الأوسط ^(٢) مما دفعها إلى التحذير من خطورة الاستمرار في دعم أو تنفيذ خطة التقسيم وأوصت بتعديل السياسة الأميركية تجاه فلسطين حتى لا تتورط الولايات المتحدة في تحمل المسؤولية العسكرية لحماية السكان اليهود ومواجهة العداء الصريح من العالم العربي ^(٣).

إلا أن الرئيس ترومان من خلال مستشاره الخاص «كلارك كليفورد» Clark Clifford كان يرى رأياً آخر وهو الاستمرار في تأييد خطة التقسيم ومساندة الولايات المتحدة لها بكل وسيلة من خلال عدة سبل مثل ممارسة الضغط على الدول العربية لقبول التقسيم ، واتهام الدول العربية بالعدوان وتحريك مجلس الأمن لاتهام العرب بتهديد السلم والأمن الدوليين، وأن تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قوة أمن دولية في فلسطين. ويدافع (كليفورد) مستشار (ترومان) بحرارة عن خطة التقسيم واتفاقها مع المصالح الاستراتيجية الأميركية ويقترح على الرئيس ترومان التأييد القوي لقرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين باعتباره السياسة الوحيدة في مصلحة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وذلك:

(١) لارتباط الأمن الأميركي بالسلم في فلسطين: إذ أن الأمن الأميركي ومصالحنا في نطق الشرق الأوسط تعتمد على السلم في فلسطين، كما أن فشل الأمم المتحدة في تنفيذ خطة تقسيم فلسطين سوف يؤدي للحرب بين العرب واليهود ويعتمد السلم في فلسطين على إجراء قوى من جانب الأمم المتحدة وهو أمر لا يتحقق بدون قيادة أميركية ^(٤).

(١) انظر مشروع مدير إدارة الأمم المتحدة (راسك) Rusk بالخارجية المرفوعة إلى لافيت Lovett حول التغير نحو موقف جديد تجاه فلسطين: Draft Memo by the Director of the office U. N affairs (RUSK) to the under secretary of state (Lovett), top secret, Washington.

وانظر أيضاً المذكرة الشاملة عن تطور الموقف الأميركي واحتمالات وبدائل العمل المتاحة أمامه، أعدتها هيئة التخطيط السياسي:

(٢) انظر ملفات هيئة التخطيط السياسي. pps/ files lot 64 D 563.

Report by the policy planning staff, top secret pp. 5/ 23, Review of current trends in U. S foreign policy in palestine and Middle East, Ibid p. 655.

(٣) وانظر كذلك تقرير وكالة المخابرات المركزية في ٢٨ فبراير ١٩٤٨ في:

C. IA, files Report by the Central Intelligence Agency secret C. R. E. - 48, Washington feb. 28, possible developments in palestine

(٤) انظر مذكرة كليفورد عن البرنامج المقترح للمشكلة الفلسطينية في:

Clifford papers, Memo by the president special counsel (Clifford) Washinton, March 6, 1948, problem U. S. F. R. 1948 Vol V, pp. 687 - 687 - 696.

(٢) الأمن الأمريكى والتغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط: فتخلى الأمم المتحدة عن فلسطين يخلق فراغا عسكريا فور انسحاب بريطانيا فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وما لم تنفذ الأمم المتحدة قرارها فقد تتدخل روسيا من جانب واحد تحت ستار الحفاظ على السلم الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

(٣) ارتباط الأمن الأمريكى بالنفط فى الشرق الأوسط: فالدول العربية سوف تستمر فى بيع البترول وهى تحتاج للولايات المتحدة بأكثر مما تحتاجها الولايات المتحدة ولاسبيل لحصولها على الدولارات الأمريكية إلا من الولايات المتحدة وهذه الدول العربية تقدم على الانتحار - كما يقول كليفوردي فى توصياته للرئيس ترومان - لو أخذت الاتجاه الروسى.

(٤) الأمن الأمريكى وفلسطين اليهودية: إن فلسطين اليهودية ذات توجه قوى نحو الولايات المتحدة وهى بعيدة عن روسيا وسوف تظل كذلك.

(٥) الأمن الأمريكى وقرار الأمم المتحدة عن فلسطين: فانهيار قرار التقسيم تحت إصرار وضغوط الولايات المتحدة سوف يسبب خسارة فادحة لمكانة اميركا وقيادتها المعنوية فى العالم، وإن رفض العرب للتقسيم لا يعتبر تحديا للأمم المتحدة بقدر ما هو تحد للولايات المتحدة.

ويركز (كليفوردي) مستشار (ترومان) توصياته فيما يسميه بالبرنامج المقترح للمشكلة الفلسطينية بقوله «إن المصلحة الذاتية الأمريكية والأمن العسكرى الأمريكى والمصالح النفطية الأمريكية فى الشرق الأوسط، والمكانة الأمريكية فى الشؤون الدولية، كل ذلك يستوجب التنفيذ الفعال لقرار تقسيم فلسطين وإن أكثر الطرق فعالية لمنع التغلغل الروسى فى الشرق الأوسط وحماية المصالح النفطية الأمريكية هو أن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة الفورية فى مجلس الأمن لتنفيذ قرار التقسيم الذى أقرته الجمعية العامة (١).

وحدث بالفعل ما كانت تخشاه الخارجية الأمريكية، فقد انفجرت الاضطرابات فى فلسطين وارتفعت الأمم المتحدة لأعمال العنف التى اثارته توصياتها (بتقسيم فلسطين) فانعقد مجلس الأمن فى ١٥ مارس ١٩٤٨ للنظر فى الحالة وأبلغ مندوب الولايات المتحدة المجلس بأنه طالما اتضح أن قرار الجمعية العامة لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية * وبما أن المجلس ليس مستعدا لتنفيذه، فينبغى على المجلس أن يوصى بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية وعليه كذلك أن يطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة وعليه بانتظار انعقاد الدورة الخاصة، أن يصدر تعليماته إلى لجنة فلسطين لتعليق مساعيها فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم (٢).

وكان الوفد الأمريكى فى مجلس الأمن وراء اصدار قراراته رقمى ٤٣ فى أول إبريل ١٩٤٨ (مستند S/7141) عن ازدياد العنف والاضطراب ودعوة للهدنة وقراره رقم ٤٤ فى أول إبريل ١٩٤٨ وهو الجزء الثانى من القرار فى المستند (S/7141) بالدعوة لدورة طارئة خاصة للجمعية العامة لبحث المشكلة الفلسطينية.

1 - Ibid p. 696.

(٢) محمود متولى، المصدر السابق، ص ١٤.

وكان مجلس الأمن قد فشل فى ٥ مارس ١٩٤٨ فى اعتماد مشروع قرار اميركي بقبول قرار الجمعية العامة كأساس لعمل المجلس .

US. F.R. Vol V, 1948, Ibid P. 696.

وقد طرح وارين أوستن Warren Austin المندوب الأمريكى موقف الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة فى اللجنة الأولى فطالب باقرار الهدنة فى فلسطين وإقامة نظام للوصاية ^(١) وطرح مشروع خطة الوصاية كورقة عمل كما طلب ممثل الولايات المتحدة فى مشروع قرار امام اللجنة الأولى فى ٢١ ابريل إحالة ورقة العمل لدراستها فى اللجنة الرابعة (الخاصة بالوصاية) ^(٢).

وقد جرت اتصالات بين الوفدين المصرى والأميريكى (دين راسك مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأمريكية) وبين الدكتور محمود فوزى رئيس الوفد المصرى فى ٢٠ إبريل ١٩٤٨ اقترح فيها المندوب الأمريكى على الدكتور فوزى انضمام مصر إلى القوة الدولية المقترح ارسالها إلى فلسطين لتطبيق نظام الوصاية الدولية، لكن الدكتور فوزى تحفظ * على هذا الاقتراح ^(٣).

لكن الدورة الخاصة للجمعية العامة لم تستطع التوصل إلى ما يسعى إليه الوفد الأمريكى حول اقتراح نظام الوصايا فى الوقت الذى تتصاعد فيه اعمال العنف وأنشطة الاشتباكات فى فلسطين مما دفع الوفد الأمريكى للتحرك فى اتجاه محدد فى مجلس الأمن يدعو لوقف العنف وأنشطة الاشتباكات والارهاب والتخريب (قرار مجلس الأمن ٤٦ فى ١٧ إبريل ١٩٤٨ (S/723) ورقم ٤٨ فى ٢٣ إبريل ١٩٤٨ لإقامة لجنة الهدنة (S/727) ^(٤).

وقد أكدت الولايات المتحدة هذا الهدف المحدد فى اتصال بين ممثل الولايات المتحدة وارين أوستن Warren Austin وبين محمود فوزى فى ٣ مايو ١٩٤٨ مؤكدا له أن الهدف الرئيسى للولايات المتحدة هو تحقيق الهدنة ^(٥).

وقد تأكد ذلك من موافقة الرئيس ترومان على خطة عاجلة ينفذها الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة ^(٦)، وتتمثل هذه الخطة فى الوقف الفورى غير المشروط للاشتباكات لمدة عشرة أيام تبدأ فى الخامس من مايو كما كتب المستشار القانونى للوفد الأمريكى جون هورنر John Horner مذكرة فى ٤ مايو ١٩٤٨ يطرح فيها أن التفكير الحالى أصبح يقتصر على مجرد إقرار هدنة فى كل فلسطين ^(٧).

(١) انظر:

General Assmblly 11 / ss, Annex P. 12

2 - Ibid P. 12

G.A 11 / ss . Anne P.31

وقد ورد نص مشروع القرار فى مستندات الجمعية العامة

(٣) انظر مذكرة حديث راسك مع فوزى فى :

Memo of convesation by MR Dean Rusk of the U.S delegation, Sectr, N.Y. April 20, 1948 U.S.F.R VO. V, 1948 PP. 837

(*) لعل السبب فى رفض مصر أنها أحست أن انزلاقها فى الانضمام إلى القوة الدولية الخاصة بالوصاية يعتبر من جانبها اعترافا بقرار التقسيم الذى رفضته ويعتبر تخليا عن القضية الفلسطينية وهو مالم يكن يجرؤ سياسى مصرى على نهجه، هذا بالإضافة إلى أن الفكرة ذاتها لم تكن قابلة للتطبيق الجدى ولن يستفيد من ورائها إلا الصهاينة.

4- Security Council official records 3 rd Year, 1948. PP. 13 -31

(٥) مقابلة (أوستن) ممثل الولايات المتحدة مع محمود فوزى فى :

The U.S. representaive at the U.N. (Austin) to the seretaary of state, top secret, N.y May 3, 1948 U.S.F. R. vol v, 1948 PP. 886 - 887

(٦) رسالة وزير الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية فى لندن

The secretaary of state to the embassy in U.K. top secret, U.S. govr. urdent may 3, 1948 ibid p. 891

7- Memo by John Horner, Secret, N.Y. May 4, 1948, Future of palestine, ibit. 898

كان الموقف التكتيكي - إن جاز التعبير - للولايات المتحدة هو العمل بكل السبل لتحقيق الهدوء في فلسطين في ضوء تصاعد العنف بينما كان الموقف الأساسي الاستراتيجي أيضا - هو أن الاعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة من البداية وأن إقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمي وأنها سوف تتم عن قريب، كما أنه لابد من الاعتراف بهذه الدولة (١) .

وفي الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ انتهى الانتداب رسميا على فلسطين، وكانت بريطانيا قد أكدت أنها ستجلى رسميا عن فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، وفي نفس التاريخ أعلن المجلس الوطني اليهودي وجود دولة إسرائيل، وبعد إحدى عشر دقيقة أعلن الرئيس ترومان اعترافه بوجود تلك الدولة على سبيل الأمر الواقع وأنه يعاهد نفسه على شد أزr إسرائيل حتى تصبح بلدا كبيرا (٢) .

يجدر القول هنا أن السياسة الخارجية الأمريكية في قرارها بالاعتراف الواقعي بإسرائيل كانت تخضع لمؤثرات سياسية داخلية خاصة إزاء حملة صعبة لاعادة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨ وقد أصبح ترومان شديد التأثر بالأمريكيين الصهاينة الذين كان هدفهم الأول حث الولايات المتحدة على الاعتراف بالدولة اليهودية فور إعلانها كما أن مستشاري ترومان أوصوا بقوة بتأييد الاعتراف محذرين من أن الجمهوريين سوف يستغلون الموقف.

بل أن حاييم وايزمان رئيس الاتحاد الصهيوني العالمي كتب لترومان في ١٣ مايو ١٩٤٨، «أنه يرى من الملائم بصفة خاصة أن تكون أعظم ديمقراطية موجودة هي أول من يرحب بأحدث الدول التي تنضم إلى مجتمع الأمم» وفي الساعة ٦, ١١ دقيقة من مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ أي بعد إحدى عشرة دقيقة فقط من إنتهاء الانتداب البريطاني وعشرة دقائق من إعلان وجود إسرائيل، أعلن البيت الأبيض هذا الاعتراف الواقعي بالدولة الجديدة وبالحكومة المؤقتة (٣) . وفي نفس ذلك اليوم بدأت أولى الحروب العربية الاسرائيلية.

وبالنسبة لدور مبدأ حق تقرير المصير في صياغة السياسة الأمريكية بالنسبة لفلسطين خلال الفترة السابقة على إنشاء إسرائيل فقد تحدث «اتشيسون» وكيل وزارة الخارجية في ظل إدارة ترومان منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٧ ثم وزير الخارجية منذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣ في مذكراته عن معارضته لإنشاء دولة إسرائيل بقوله «أننى لم اشارك الرئيس ترومان رأيه في حل مشكلة فلسطين إزاء المحنة الضاغطة للأعداد الهائلة من اليهود النازحين من أوروبا الشرقية لأن العدد الذى يمكن أن تستوعبه فلسطين العربية دون خلق مشكلة سياسية خطيرة سوف يكون عددا قليلا، كما أن تحويل البلاد إلى دولة يهودية قادرة على استيعاب مليون أو

(١) كانت هذه بالتحديد هي توصيات (كليفورد) المستشار الخاص للرئيس ترومان في ٤ مايو ١٩٤٨، انظر اجتماع الرئيس ترومان مع وزير الخارجية ومستشاره الخاص (كليفورد) ومستشاري الخارجية الأمريكية من أقسام الشرق الأدنى والأمم المتحدة واصرار كليفورد على المبادرة بالاعتراف،
انظر Ibid PP. 744, 906

(٢) محمود متولي، المصدر السابق، ص ١٦، وانظر أيضا رسالة وزير الخارجية الأمريكية إلى الياهو ابشتاين ELIAHU EPSTEIN في واشنطن في ١٤ مايو ١٩٤٨ يخطره بتسليم خطاب ١٤ مايو ١٩٤٨ الساعة ٦, ١١ بتوقيت واشنطن وأن الرئيس الأمريكى أصدر بيان يعترف فيه اعترافا واقعيا بالدولة الجديدة في إسرائيل:

The secretary of stae to MR Eliahu Epstein at Washington may 14, 1948, U. S.F. R. vol v, 1948 p.992.

3- snetsinger, op. citpp. 104- 111 Khoury, Fred The Arab - Israeli dilemma (Syracuse University press) 1968 PP.58- 60- 63.

أكثر من المهاجرين من شأنه أن يثير مشكلة سياسية خطيرة ولا يهدد المصالح الأمريكية فحسب بل والمصالح الغربية كلها في الشرق الأوسط»^(١).

أما الرئيس ترومان فقد كان عن وعى أو عن غير وعى يربط بين مبدأ حق تقرير المصير والقضية الصهيونية برغم وجود أغلبية عربية كبيرة في فلسطين إلى ما بعد انشاء دولة إسرائيل على نحو ما جاء في مذكراته التي تقول «اننى أدرك تماما عداء العرب لاستيطان اليهود في فلسطين ولكن شأنى شأن كثير من الأمريكيين قد افزعتنى محنة اليهود في أوروبا، كما أن وعد بلفور الذى وعد اليهود بفرصة لاعادة إقامة وطن قومى في فلسطين كان يبدو لى دائما متفقاً مع السياسات النبيلة «لوودرو ويلسون» ولاسيما مبدأ تقرير المصير»^(٢).

ومهما كان تفكير ترومان فقد اعتبر بعد ذلك «الأب الروحى» Patron Father لتأسيس دولة إسرائيل وحين زار الحاخام الأكبر لإسرائيل ترومان فى البيت الأبيض عام ١٩٤٩ يقال إنه قال للرئيس ترومان «لقد وضعك الرب فى رحم أمك حتى تكون أداة لمولد إسرائيل من جديد بعد ألفى سنة»^(٣).

وفى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ دخلت سبعة جيوش عربية إلى أرض فلسطين هى : مصر - شرق الأردن - اليمن العراق - السعودية - سوريا - لبنان، وبدأت فى تاريخ المنطقة ما عرف باسم حرب فلسطين الأولى ولم تلبث الولايات المتحدة أن بدأت بذل جهودها لوقف الاشتباكات بين الاطراف المتحاربة، وكانت الجمعية العامة فى اليوم السابق ١٤ مايو ١٩٤٨ قد أصدرت قراراً يدعو لتعيين وسيط دولى للمساعدة فى التوصل لهدنة فى إطار تحقيق تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية^(٤).

1- Acheson, Dean, Present at the creation (M.U.W.W.norton& Co. Inc) 1969 p.169

2- Truman, s.harry.memoris, op. cit. p.133.

3- Snetsinger op.cit.p.135.

4- U.S.F.R. 1948 vol v par II pp. 994 - 995, memo of conspersation by secretary of state top secret amay 12, 1948, pp. 972- 976.

وانظر ايضا بيان (كليفورد) مستشار الرئيس بعد الاجتماع، فى نفس المصدر، ص ٩٧٧

ثالثاً: الموقف الأميركي منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة الامة في فيراير ١٩٤٩

قد قام السكرتير العام للأمم المتحدة تريجفى لى Lie بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي في ١٦ مايو ١٩٤٨ يخطره فيها برسالة الحكومة المصرية في ١٥ مايو عن دخول الجيش المصري إلى فلسطين ومطالبة أمريكا باتخاذ موقف عاجل في مجلس الأمن^(١)، وكان الموقف الأميركي يتحرك أساساً في مجلس الأمن لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هي وقف إطلاق النار ووقف الاشتباكات ومنع دخول المسلحين^(٢).

وفي الثاني والعشرين من مايو ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على قرار يدعو فيه لوقف إطلاق النار وبدأت الهدنة الأولى في ١١ / ٦ / ١٩٤٨^(٣)، والواقع أنه مع بداية أول هدنة بدأت تتضح معالم محددة للموقف الأميركي تجاه النزاع المسلح من خلال عملها في مجلس الأمن والوسيط الدولي برنادوت، ثم (باناش) ثم من خلال اتصالات مع ممثلي مصر وإسرائيل.

لقد كانت فترة الهدنة الأولى ذات أهمية حيوية للمجهود اليهودي للحفاظ على دولتهم التي أعلنوها فاستغلوا الهدنة لدعم خطوط إمدادهم وإتاحة الفرصة لالتقاط الأنفاس لهم لإعادة تجميع قواتهم، وفي التاسع والعشرين من مايو صدر توجيه من مجلس الأمن يدعو الأطراف لعدم ادخال قواتهم إلى فلسطين ودعوة حكومة (مصر) ضمن حكومات أخرى لوقف كافة الأعمال الحربية^(٤).

(١) انظر رسالة السكرتير العام إلى وزير الخارجية الأميركي:

The Secertary General of the U.N. to the U.S. representative (Austin) secret, May 16, 1948. Ibid. p. 1000.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية الأميركية إلى الرئيس ترومان عن عناصر الموقف الأميركي في مجلس الأمن، انظر:

Memo by the Dept, of state to president Truman, top secret, Washington 22May 1948 Ibid, p 1027.

وانظر كذلك قرار مجلس الأمن في ٢٢ مايو ١٩٤٨:

S.C.O.R. 3 rd Year Res.. p. 19.

(٣) راجع قبول الهدنة الأولى ١٩٤٨ المواقف بين اليهود والعرب في أسرار ١٩٤٨، محمد فيصل عبدالمنعم، ص ص ٦٧٧ - ٦٨٠ - مصدر سابق.
وقد تلخصت خطة الإسرائيليين خلال فترة الأسابيع الأربعة مدة الهدنة الأولى في أمور ثلاثة: هي بذل أقصى إمكانيات لديهم لتحسين أوضاعهم الحربية من الوجهة التكتيكية استعداداً للمرحلة الثانية من العمليات مع جلب المزيد من المهاجرين لزيادة قوتهم البشرية واستخدام كافة السبل المشروعة وغير المشروعة لاستيراد الأسلحة والذخائر لدعم القوة الفيرانية لجيش إسرائيل، انظر: إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٩.

(٤) انظر وثيقة مجلس الأمن S/801 في:

S.C.O.R. 3 rd year 1948 p. 13 - 31.

وفى هذا الوقت كان (برنادوت) رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدي قد عين وسيطاً فى ٢٠ مايو للمشكلة الفلسطينية، وتقدم فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨ بمقترحات خاصة بفض النزاع على أساس اتحاد يجمع بين الدولتين العربية واليهودية، ولكن إسرائيل رفضت مقترحات برنادوت لأنها لاترضى أهدافها التوسعية كما رفضها العرب لأنها لاتخرج عن حدود مقترحات التقسيم^(١).

وتشير بعض الوثائق لوزارة الخارجية الأميركية عن دور معين يحتمل أن يكون قد لعبه «روبرت ماكلنتوك» المسئول بإدارة الشرق الأدنى فى صياغة مقترحات (برنادوت) هذه عند تكليفه بالاجتماع مع برنادوت فى رودس أثناء صياغته لمقترحاته، ولم تحسم الوثائق ما إذا كان ذلك قد حدث فعلاً أم لا، وإن كانت قراءة المقترحات الأميركية للتسوية السلمية للموقف فى فلسطين ومقارنتها بمقترحات (برنادوت) تكشف عن أن الاتجاه الرئيسى فى المقترحات الأميركية ومقترحات برنادوت لا يختلف كثيراً خاصة إذا لمسنا أن عناصر المقترحات الأميركية كانت تنصب أساساً على منع القتال وإقامة السلام فى المنطقة ككل باعتبار أن هذا السلام مفتاح التطور السلمى فى فلسطين فى ضوء المصالح الأميركية فى المنطقة بهدف منع التغلغل الروسى وحماية النفط العربى^(٢).

إلا أن القتال استؤنف فى التاسع من يوليو ١٩٤٨ فدعا مجلس الأمن ثانية لوقف إطلاق النار^(٣) وكانت تعليمات وزير الخارجية إلى ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن يوم ١٠ يوليو ١٩٤٨ تتخلص فى:

١ - ضرورة تمديد الهدنة.

٢ - التسوية النهائية للمشكلة بالمفاوضات.

٣ - تنسيق العمل مع المملكة المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن الأحداث التى وقعت بانتهاك الهدنة الأولى - بسبب رفض العرب استمرار الوضع الراهن - يمكن أن تؤثر على الموقف فى فلسطين فسعت لتحريك مجلس الأمن بقرار تبنته الولايات المتحدة إلى درجة التهديد بفرض العقوبات طبقاً للفصل السابع من الميثاق مما يعنى فرض وقف إطلاق النار ابتداء من ١٨ يوليو فوافقت إسرائيل والعرب على قبول قرار مجلس الأمن فى الهدنة الثانية^(٤).

(١) محمود متولى، المصدر السابق، ص ٢٠، وانظر نصوص مقترحات برنادوت المقدمة للأطراف فى ملحق وثيقة مجلس الأمن:

S.C.O.R. Supplement, July, 1948 pp. 18 - 21.

وقد دعت خطة برنادوت لاتحاد بين دولتين بين العرب واليهود فى منطقة تضم فلسطين والأردن وأوصت خطة برنادوت بضم النقب والقدس داخل المنطقة العربية.

(٢) انظر مذكرة التسوية السلمية للموقف المقبل فى فلسطين التى بعث بها المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة إلى وزير الخارجية فى ٢٠ يونيو ١٩٤٨.

peaceful adjustment at the U.N. to the secretatry of state -top secret, Urgent N.Y. 03 June 1948, Ibid pp. 1161 - 1180.

(٣) صدر قرار مجلس الأمن فى ١٥ يونيو برقم ٥٤ فى المستند S/902 يقرر أن الوضع فى فلسطين يهدد السلم طبقاً للمادة ٢٩ من الميثاق بما يقتضى تطبيق الفصل السابع على من ينتهك وقف إطلاق النار

S.C.O.R. 3rd year, 1948. pp 13 - 31

Ibid, July 1948, p. 47.

U.S.E.R. 1948, PART II, VOL V, PP. 1191 - 92, 1198 - 205.

انظر كذلك تقرير الوسيط برنادوت فى ١٢ يوليو لمجلس الأمن عن الهدنة

(٤) استؤنف القتال فى الاراضى الفلسطينية فى ٢١ يوليو ١٩٤٨ بعد فترة من وقف القتال كان لمصلحة الصهاينة دون العرب، فقد قامت القوات الإسرائيلية بالإستيلاء على كثير من المناطق العربية، انظر: إبراهيم شكيب، مرجع سابق ص ٢٦٩ - ٢٩١.

والواقع أن تحرك الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن لفرض الهدنة الثانية كان بدافع تمكين اليهود من تثبيت مكاسبهم على حساب العرب بل أن بانئش أعلن فى تقريره فى ٢٠ / ٨ / ١٩٤٨ أنه على العالم العربى أن يعترف أنه قد أصبحت فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل - انظر محمد طلعت غنيمى، قضية فلسطين أمام القانون الدولى، ط ٢ ١٩٦٧، جامعة الدول العربية، ص ١٦٠ .

ويجدر بنا في هذه المرحلة أن نشير إلى تطورين هامين يعكسان اتجاه الموقف الأميركي في هذه المرحلة الدقيقة من الصراع المسلح الذي تخللته هدنة يفرضها مجلس الأمن بمبادرة مباشرة من الوفد الأميركي، ففي الثامن والعشرين من يونيو عين جيمس ماكدونالد James McDonald ممثلاً خاصاً للولايات المتحدة في إسرائيل وقد كان عضواً سابقاً في اللجنة الأميركية البريطانية للتقصى وهو أشد المؤيدين للصهيونية^(١) وكان في تعيينه ميلاً واضحاً من البيت الأبيض لتأكيد الموقف السياسي والعسكري للجانب الصهيوني في الحرب في فلسطين. كما زاد من تعقيد الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في النزاع المسلح في حرب فلسطين ظروف الحملة الرئاسية الانتخابية المنحازة لإسرائيل، ففي الرابع عشر من يوليو أقر الديمقراطيون برنامجاً حزبياً Parly platofm بالنسبة لفلسطين قالوا فيه «إننا نوافق على مطالب دولة إسرائيل بالنسبة للحدود الموضحة في قرار الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ونرى أنه لايجوز إدخال تعديلات عليها إلا بالموافقة الكاملة لدولة إسرائيل» كما أن خطة الحزب تضمنت نصوصاً توصي بالدعم المالي الأميركي لإسرائيل ودعم عضويتها في الأمم المتحدة ومراجعة الموقف من حظر السلاح لمنح دولة إسرائيل حق الدفاع عن النفس، ولم يكن برنامج الحزب الجمهوري أقل تعاطفاً نحو إسرائيل^(٢).

ومن مظاهر هذا الالتزام الرئاسي بدعم إسرائيل، كما ظهر في البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي، وفي تعيين ماكدونالد المؤيد للصهيونية تلك الرسالة التي كتبها الرئيس الأميركي ترومان إلى ماكدونالد الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل قبل سفره وطلب منه إبلاغه شخصياً بالتطورات الخاصة بحظر السلاح والموقف الملائم للاعتراف وأنواع المساعدة التي تكون مطلوبة ويمكن أن تمنح للدولة الجديدة^(٣).

Ibid. pp. 1131 - 1132.

(١) الهامش رقم (٢)

(٢) لتفاصيل البرنامج الحزبي الانتخابي للديمقراطيين انظر مذكرة جوردن ميريام Gordon Meriam عضو هيئة التخطيط السياسي.

pps / files L of t 64, Near, Middle East, 1947, 1949, top secret, washington, july, 15, 1948, Ibid, p. 1221.

Sentsinger, john, op. cit. pp. 118 - 119.

وانظر كذلك

وبالنسبة للبرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري، انظر أيضاً U.S.F. R 1948 Part II Vol V p. 1507 الاعتراف الكامل بإسرائيل بحدودها التي وافقت عليها الأمم المتحدة والمساعدة في تنمية اقتصادها.

3- Ibid p. 1233.

١- تحرك الدبلوماسية الأمريكية في مجلس الأمن أزاء انتهاكات إسرائيل لرتيبات الهدنة؛

ويمكن القول أن الهدنة الثانية التي بدأت في ١٨ يوليو ١٩٤٨ * كانت نقطة تحول هامة لصالح الجانب اليهودي فقد استمر القتال المتقطع خلال المراحل الأولى لسريان الهدنة وفي الأسبوع الثالث من يوليو كانت القوات الإسرائيلية قد تحولت وراء خطوط التقسيم المحددة في نوفمبر ١٩٤٧ في الأمم المتحدة وعززت مواقعها في الجليل الغربي وقطاعات كبيرة من صحراء النقب، ومن ثم كان الموقف العسكري الإسرائيلي قد تحسن حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية قد كتبت تقريراً عن مدى استفادة إسرائيل من الهدنة لتعزيز قواتها وقدراتها العسكرية ^(١)، قالت فيه: «إن اليهود قاصرون بدرجة تكفي لشن هجوم شامل وطرد القوات العربية خارج فلسطين، فالتطورات خلال الهدنة المسلحة حيث استطاع اليهود دعم وزيادة قواتهم وتحصيناتهم وخطوط امدادهم موقفهم الاستراتيجي والزيادة الهائلة في قوة اليهود قد غيرت تغيراً كبيراً في التقدير المبدي لسير الحرب في فلسطين، كما كان الامدادات لدى العرب بالغ السوء وامداد الذخيرة شديد الانخفاض، ومن المقرر أنهم لن يستطيعوا القتال حتى بالمستوى المتواضع السابق لأكثر من شهرين إلى ثلاثة شهور» ^(٢).

وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة من الموقف العدواني للحكومات المؤقتة في إسرائيل لاستئنافها الاشتباكات وعدم تجاوبها مع جهود الأمم المتحدة لوقف القتال ^(٣) الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأمريكي

(*) الهدنة الأولى في ٢٨ مايو، والثانية ١٨ يوليو ١٩٤٨ والهدنة الثالثة والعامّة الدائمة في ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

1- Report by the Central Intelligence Agency, Secret, Washington, July 27, 1948, Ibid p. 1240.

2- Ibid. pp . 1244 - 1245

(٣) انظر مذكرة وزير الخارجية إلى ترومان

Memo by Secretary of state to President Truman. Washington, august 16, 1948, Ibid p. 1313.

وقد أدى تحسن الموقف العسكري الإسرائيلي في منتصف أغسطس إلى طرد وبعثرة حوالي ٢٠٠.٠٠٠ من العرب سكان فلسطين أو أنهم أرغموا على الفرار من بيوتهم سواء إلى مواقع تخضع للجيش العربية في فلسطين أو إلى الدول العربية المجاورة ورفضت الحكومة الإسرائيلية - التي نجحت عسكرياً - السماح بعودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم إلا في إطار تسوية سلمية شاملة وفي ظل ظروف لا تهدد الاستقرار الاقتصادي أو الأمن الداخلي لإسرائيل وهكذا بدأت أخطر وأطول مشكلة في الصراع العربي الإسرائيلي - انظر المصدر نفسه، ص ١٢٢٤ - ١٢٢٦.

وهذا يفسر قلق الحكومة الأميركية وتحركها تجاه ابعاد المشكلة التي نجمت عن تفوق إسرائيل عسكرياً في ميدان القتال.

ففي الفترة من ١٩ يوليو ١٩٤٨ إلى ٥ نوفمبر كانت المباداة للإسرائيليين حيث قاموا خلال هذه الفترة بأكثر من ثلاثمائة مخالفة للهدنة ما بين ارضية وجوية وإن غلب على معظمها طابع اختراق المجال الجوي وكان من بين هذه المخالفات حوالي ٢٢ مخالفة جسيمة تشمل اعتداء مباشراً على القرى العربية واحتلال مواقع تكتيكية هامة مقابلة للمواقع المصرية وتهديدها تهديداً مباشراً، ويمكن القول أن بداية شهر سبتمبر ١٩٤٨ شهدت التحضيرات الفعلية للهجوم العام الإسرائيلي في فلسطين وفي هذا الإطار يلاحظ تزايد معدلات الغارات الجوية فوق الجبهة المصرية بصورة ملحوظة، كما تصاعدت أعمال خرق شروط الهدنة بصورة ملحوظة اعتباراً من ١٥ أكتوبر لإثارة الاضطرابات في الجبهة المصرية كتمهيد لتحقيق الهدف الأساسي وهو فتح الطريق إلى المستعمرات في النقب، انظر إبراهيم شكيب، المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٢٤.

إلى أن يقترح على الرئيس ترومان ضرورة إجراء اتصالات مع إسرائيل بهدف حفظ السلام في فلسطين حتى لا تظهر إسرائيل أمام الرأي العام والأمم المتحدة بمظهر المعتدى.

وقد كان هذا التقرير وراء تحرك جديد للوفد الأمريكى في مجلس الأمن لإصدار قرار رقم ٥٦ في أغسطس ١٩٤٨ (مستند S/ 983) يحدد فيه مسئولية كل طرف عن أعمال القوات النظامية وغير النظامية التابعة له (١).

وبرغم قرار مجلس الأمن في التاسع عشر من أغسطس فمن الواضح أن إسرائيل قد استغلت تحسن وضعها العسكرى للقيام بعمليات واسعة في منطقة النقب (٢) مما كان موضع تقرير الوسيط بالنيابة ودافعا - مرة أخرى لمجلس الأمن - لأن يصدر بيانا في ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ يشير فيه «إلى أن الموقف الحالى في النقب يزداد تصعيداً بسبب الطبيعة الغامضة للتحركات العسكرية والتي تجعل من الصعب تحديد خطوط الهدنة الحالية، وكذلك بسبب مشكلة القوافل المتجهة إلى المستوطنات الإسرائيلية ومشكلة نزوح أعداد من العرب وعجزهم عن حصاد محاصيلهم، وفي ظل كل هذه الشروط، فإن الشرط الحتمى لاستعادة الموقف السائد هو وقف إطلاق النار على الفور وبطريقة فعالة وبعد وقف إطلاق النار فإنه يمكن بحث الظروف التالية كأساس لمفاوضات أخرى من أجل ضمان عدم تكرار الاشتباكات ومراعاة الهدنة مراعاة تامة».

(أ) انسحاب الطرفين من أى مواقع غير محتلة وقت اندلاع القتال.

(ب) قبول الطرفين لشروط هيئة مراقبة الهدنة الخاصة بالقوافل.

(ج) اتفاق الطرفين على القيام بمفاوضات عن طريق وسطاء الأمم المتحدة أو مباشرة فيما يتصل بالمشكلات المعلقة في النقب والمركز الدائم لمراقبى الأمم المتحدة في المنطقة كلها (٣).

وكان هذا البيان الذى اعتمده مجلس الأمن عن الوضع العسكرى في النقب في اجتماعه ٣٦٧ في ١٩ أكتوبر موضع تجاهل تام من إسرائيل مما دفع مصر إلى أن تطلب عقد اجتماع مجلس الأمن بشكواها في ٢٦ أكتوبر (٤) انتهت مداولاته بإقرار قرار مجلس الأمن رقم ٦١ في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ (مستند S/1070).

ولعله أهم من الدعوة للانسحاب من المواقع التى تقدمت إليها القوات في ١٤ أكتوبر وهى الدعوة التى سبق أن وجهتها رئاسة الإشراف على الهدنة لحكومة مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل ورفضتها إسرائيل (٥) ذلك العنصر الحيوى الذى ركز عليه الوفد الأمريكى في تقديم مشروع القرار كأسلوب لتخفيف التوتر والتمهيد للتسوية، وذلك العنصر الحيوى هو إقامة خطوط هدنة دائمة عن طريق المفاوضات ومناطق منزوعة السلاح (٦).

1-S.C.O.R. 3rd year 1948 pp . 13 - 31.

S.C.O.R. Supplement for october 5/1042, 1948.

(٢) انظر تقرير وسيط الأمم المتحدة بالنيابة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٨، المستند

3- S.C.O.R. 3rd year resolutions and decisiond pp. 23 - 24

U. N. S. C. verbatim record ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨
S/Vp/ 374, Oct. 1948 S/pv/373 S/pv/373.

S. C. O. R. Supplement. ١٩٤٨ نوفمبر ٥
Nov. 1948 pp, 13 - 31.

4- S.C.O.R. 3rd year supplement for october 1948 Doc. S/ 1058.

نصوص جلسة مجلس الأمن التى ناقشت شكوى مصر عن انتهاك إسرائيل للهدنة في المستند S/p 373 ومؤرخة في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٨. وانظر بيان خشبة باشا عن موقف مصر - المصدر نفسه S.C.O.R. pp. 13 - 21

5- S.C.O.R. 3rd year Supp. Oct., p. 70.

6- S.C.O.R. 3rd year Resolutions and decisions. p. 28.

ويهمنا أن نشير إلى البيان المطول الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن جيساب Jessup (مستند S/pv 376 في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ - الجلسة المسائية) وأكد فيه أنه من الضروري استمرار الهدنة حتى تتم وضع الترتيبات لاحتلالها بتسوية سلمية دائمة، وأنه من الحقيقي أنه بدون هدنة يستحيل التوصل إلى تسوية سلمية وأن الولايات المتحدة تؤيد جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الهدنة بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار في فلسطين^(١).

لكن إسرائيل ورغم قرار مجلس الأمن الذي أيدته ودعت إليه الولايات المتحدة كانت تبذل جهودا خارقة للاحتفاظ بمنطقة النقب وإبقائها في حوزة إسرائيل في رسالتين متتاليتين بعث بإحدهما وايزمان إلى ترومان في ٥ نوفمبر ١٩٤٨ يحثه فيها على التدخل لإبقاء النقب في حوزة إسرائيل والثانية بعث بها موسى شيرتوك وزير خارجية إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميركي في ١٤ نوفمبر^(٢) بالإضافة إلى مقابلة بين وايزمان والممثل الأميركي الخاص في إسرائيل (ماكدونالد) الذي أبلغه فيها وايزمان أن إسرائيل لن تتخلي عن النقب بل أن كل اليهود سوف يقاومون حتى الموت، ويناشد ترومان بمساندة إسرائيل في الاحتفاظ بالنقب^(٣).

وبرغم تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ فقد كانت تعي وتدرك دعاوى إسرائيل في النقب خاصة وأن الميزان العسكري قد تحول لصالحها فتحركت الخارجية الأميركية في ضوء رسالة «وايزمان» إلى «ترومان» في ٥ نوفمبر من نفس العام نفسه أي في أعقاب قرار مجلس الأمن مباشرة فأتجهت إلى ترجمة الوضع العسكري الجديد إلى واقع دبلوماسي لصالح إسرائيل، وكان تقدير الخارجية الأميركية أن قرار مجلس الأمن في ٤ نوفمبر ما لم يصاحبه عمل دبلوماسي سوف ينجح في تحقيق انسحاب قوات إسرائيل من شمال النقب ولا سيما أن حكومة إسرائيل سوف تعمل على تجاهل هذا القرار مما قد يدفع الولايات المتحدة لتطبيق العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق وبما يلحق الضرر بإسرائيل، لذلك أوصت وزارة الخارجية بضرورة مراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه مسألة فلسطين^(٤) مع التحقق من رغبات الرئيس ترومان خاصة في ضوء خطاب في «حديقة ميدان ماديسون» Madison Square Garden في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ التي قال فيها : «إن إسرائيل يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية، وحررة بدرجة كافية، وقوية بدرجة كافية لتسمح لشعبها أن يكفى نفسه بنفسه وأن يؤمن حياته *».

ولخصت الخارجية الموقف المقترح بالسماح لإسرائيل بتوسيع حدودها الجنوبية بحيث تشمل ذلك الجزء من النقب الشمالي حيث توجد معظم المستوطنات اليهودية «ولإنقاذ ماء وجه مجلس الأمن فإنه من الضروري أن تقوم إسرائيل بانسحاب رمزي من شمال النقب والصيغة العملية المقترحة لتحقيق تسوية سلمية على هذا

S.C. Verbatim Record 376 the Meeting, paris, Nov 1948, p 11.

(٢) رسالة وايزمان إلى ترومان في ٥ نوفمبر ١٩٤٨:

The president of the Provisional government of Israel (Weizman) to president Truman, Truman papers, president's secretary file U.S.F.R. 1948 vol v part 11 p 154 a - 1550.

The Israeli foreign Minister (Shertok) to the secretary of state at paris, 14 nov. 1948, Ibid.p 1581.

3- The special representative of the U.S in Israel (McDonald) to the Acting Secretary, secret. U.S Urgent, tel Aviv, Nov. 17, 1948, Ibid. pp. 1606 - 1607.

4- Memo. by MR. Robert McClintock to the Acting Secretary of state (Lovett) top secret, sub. future course on palestine, 5 nov. 1948. Ibid. pp. 1551.

* انظر ماورد في خطاب ترومان المشار إليه في:

Public Papers of the president of the U. S. Harry Truman, 1948, Washington 1964, p. 913.

الأساس أن تنسحب إسرائيل بشكل عام إلى الخطوط ما قبل ١٤ أكتوبر مقابل ضمانات ببقاء القوات المصرية حيث هي وأن تصبح المنطقة المتنازع عليها في شمال النقب منطقة حرام «وأن تترك مفتوحة لاستعادتها إلى السيادة الإسرائيلية بتوصية من الجمعية العامة».

ثم تنتقل الخارجية الأميركية بعد طرح توصياتها للتسوية الخاصة بمنطقة النقب بالسماح لإسرائيل بالتوسع فيها ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة استكشاف امكانيات التسوية الدائمة وذلك بالتنسيق مع المملكة المتحدة^(١).

ولكن رد فعل إسرائيل كما نقله المبعوث الأمريكي الخاص في تل أبيب (ماكدونالد) كان عنيفاً وحاداً بالنسبة لموضوع الانسحاب من النقب فقد بعث ببرقية إلى الخارجية الأمريكية يقول : «إنه من غير الواقعي تماماً سواء من الوجهة السياسية أو العسكرية تصور عودة إسرائيل إلى خط ٤ أكتوبر في النقب وبالتالي التفريط في مصير المستوطنات ووضعها تحت رحمة القوات المصرية التي فعلت كل ما يمكن لتدمير المستوطنات خلال الشهور الخمسة الأولى برغم الهدنة^(٢)».

ولكن الموقف الأمريكي برغم احتجاجات إسرائيل وممثليها كان يسير في اتجاه مرسوم هو العمل للانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى حالة الهدنة الدائمة كشرط ضروري لاستقرار السلام والتسوية النهائية، كما كانت تسعى في الوقت نفس إلى بدء عملية المفاوضات المباشرة أو بإشراف الوسيط الدولي (رالف بانش) لتسوية الحدود بين مصر وإسرائيل.

وقد عملت - فور إقرار مجلس الأمن لقرار ٤ نوفمبر - على أن يبدأ بانش في الإعداد لقرار جديد يسير في هذا الاتجاه وقدم بانش بالفعل مشروع قراره في ٩ نوفمبر ١٩٤٨ يشير في ديباجته إلى أن الهدنة ما هي إلا مرحلة أولى في الجهد المبذول لاستعادة السلام إلى فلسطين وأن الانتقال من الهدنة إلى إنهاء الحرب شرط أساسي للتسوية النهائية السلمية للمشكلات السياسية الأساسية، ويدعو في الجزء التنفيذي الأطراف المشتركة مباشرة في النزاع في فلسطين من أجل إنهاء تهديد السلم، التعهد فوراً بالدخول في مفاوضات سواء مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولي بهدف تسوية المشكلات القائمة للهدنة في كافة قطاعات فلسطين، وإقرار هدنة دائمة armistice تتضمن إما الانسحاب وتسريع القوات المسلحة المشتبكة في فلسطين أو الفصل الواسع بخلق مناطق منزوعة سلاح واسعة تحت إشراف الأمم المتحدة^(٣).

والواقع أن الولايات المتحدة في دفعها وتأييدها لمشروع القرار الذي أعده (بانش) لمجلس الأمن لم تكن تتحرك من فراغ أو لمجرد رد الفعل للموقف العسكري الإسرائيلي في منطقة النقب وضرورة معالجته بقرار جديد بعد قرار ٤ نوفمبر بل كانت تدرك أن الموقف العسكري والسياسي في فلسطين قد وصل إلى مرحلة جديدة تقتضي انتقال جهودها إلى نطاق جديد وهو بحث جوانب المشكلة العملية مثل الفصل بين القوات المتحاربة، إنشاء مناطق منزوعة السلاح، تحديد خطوط دائمة للهدنة في كل قطاعات فلسطين بين إسرائيل والقوات المتحاربة، وبما يؤدي إلى الانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة كخطوة نحو إقرار السلام والتسوية السلمية النهائية وذلك من خلال مفاوضات مباشرة أو تحت إشراف الوسيط الدولي بالنيابة.

1- Ibid p. 1553.

(٢) برقية الممثل الأميركي الخاص في تل أبيب في ٥ نوفمبر ١٩٤٨، انظر:

The Special representative of the U.S. in Israel (Mc Donald) to the Acting Secretary of state. Urgent tel. Aviv, Nov, 5, 1948, Ibid. pp 1554 - 1554.

(٣) انظر نص مشروع القرار الذي أعده بانش لإمكانية بحثه في مجلس الأمن وقد دخلت تعديلات عليه بعد ذلك:

The Secretary of state to the Acting Secretary of state Nov. 6, 1948, Ibid. p. 1555.

وقد حددت تعليمات وزير الخارجية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ للوفد الأميركي في باريس الخطوط والمبادئ المطبقة على الموقف الأمريكي تجاه المسألة الفلسطينية أمام الجمعية العامة والتي وافق عليها الرئيس ترومان^(١).

وتكمن أهمية هذه المبادئ العامة في أنها تحدد بوضوح إطار الموقف الأميركي تجاه التطورات العسكرية الجديدة وتحول الميزان العسكري لصالح إسرائيل وإدراك ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الدبلوماسي نحو هدنة دائمة عن طريق المفاوضات المباشرة.

فقد قدرت تعليمات وزير الخارجية أن المصالح الأمنية والمصالح القومية الأخرى للولايات المتحدة تتطلب حلاً سلمياً للمسألة الفلسطينية تحقق أفضل الاتفاقيات لعلاقة ودية بين إسرائيل والدول العربية في الشرق الأدنى وبين هذه الدول والولايات المتحدة.

وأما بالنسبة لاستقلال دولة إسرائيل فقد كانت تعليمات وزير الخارجية إلى الوفد الأميركي «ضرورة معاملة إسرائيل كعضو كامل في المجتمع الدولي وأنه لا بد وأن تكون لها كل خصائص ومزايا الدول المستقلة وأن تكون لها السيطرة الكاملة على الهجرة إلى أراضيها والترتيبات الاقتصادية مع الأقاليم المجاورة».

أما بالنسبة للحدود، فكانت تعليمات وزير الخارجية في المبادئ العامة المطبقة على فلسطين «أنه لا يجب أن تتخذ الجمعية العامة قراراً جديداً يحدد الحدود في فلسطين، بل يجب أن تدعو الدول العربية وإسرائيل للدخول في مفاوضات لإقرار تسوية إقليمية في فلسطين وللمعاونة في هذه المفاوضات فإنه يتعين على الأمم المتحدة تعيين «لجنة توفيق» تعمل لصالح الأمم المتحدة لتحقيق تسوية نهائية لكافة المسائل المعلقة بين الأطراف.

كما أنه يجب التصريح بأن نصوص قرار الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حول الإتحاد الاقتصادي لكل فلسطين غير قابل للتنفيذ، من ثم فإن المنطقة المخصصة للدولة العربية من الأفضل أن تلحق بدولة عربية أو أكثر^(٢).

وعلى ذلك، كما تقول تعليمات وزير الخارجية الأميركي أنه على الجمعية العامة أن توصي ببدء مفاوضات مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق لجنة التوفيق «كما أنه يجب على الجمعية العامة أن تؤكد بكل الطرق أن حرب فلسطين قد انتهت وأنه على الأطراف الآن بالتعاون مع الأمم المتحدة العمل من أجل تسوية نهائية بالطرق السلمية^(٣).

وتعكس هذه المبادئ المطبقة على فلسطين أمام الجمعية العامة تقديرات الخارجية الأميركية بوضوح عن ضرورة الإعلان عن انتهاء حرب فلسطين والانتقال إلى مرحلة التسوية السلمية، وكانت السياسة الخارجية الأميركية، كما تشير برقية وزير الخارجية وكما تشير مذكرات الخارجية الأميركية نفسها، تعمل على محورين أو مستويين، مستوى مجلس الأمن بإعداد مشروع قرار جديد ومستوى الجمعية العامة أثناء دورة انعقادها في باريس.

(١) رسالة وزير الخارجية إلى وزير الخارجية بالنيابة عن المبادئ المطبقة على الموقف الأميركي تجاه فلسطين أمام الجمعية العامة.

The secretary of state the Acting secretary of state, Urgent Nov. 15, 1948, Ibid, pp. 1596 - 1597.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر والموضع.

ونستطيع أن نستقرأ هذا الخط الأميركي الجديد من وثيقتين: أولاً مقترحات الوسيط الدولي بالنيابة (باناش) المقدمة لمجلس الأمن في جلسة رقم ٢٧٨ في المستند رقم S/1076 وفي الشرح الذي قدمه باناش لأفكاره والذي لا يخرج عن اتجاه التفكير الأميركي بالانتقال من الهدنة المؤقتة المسلحة Truce إلى الهدنة الدائمة ar-mistice كخطوة لا بد منها لتحقيق السلام في فلسطين^(١).

ويتحقق الباحث من هذا الاستقراء في تحليل كلمة المندوب الأمريكي «جيساب» Jessup في مجلس الأمن بقوله أن «الفضيلة الكبرى لهذا الاقتراح هو أنه يتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضي أن فلسفته تقوم على ألا نطالب الأطراف من الآن بالاستمرار في ظل هدنة مؤقتة مزعزعة، فالقرار الحالي يقدم أملاً جديداً للأطراف وإقراره يجب أن يمنحهم الثقة في المستقبل وأنه يجب أن نتحرك إلى الأمام نحو الهدف الأسمى لتحقيق السلام وألا نعيش في ظل الحرب المتقطعة بل في ظل المفاوضات والمباحثات».

وعندما نشب القتال في مايو ١٩٤٨ اتخذت قرارات متعجلة بأوامر لوقف إطلاق النار ثم الهدنة المؤقتة واتخذت عدة قرارات بشأنها وأخرها قرار ٤ نوفمبر ١٩٤٨، وتبين لنا أن هذا النوع من العمل ليس كافياً وموقف الولايات المتحدة من الهدنة والقرارات المتكررة واضح، فالولايات المتحدة تعارض استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ومجلس الأمن باعتماده هذا القرار يحقق تحولين: التحول الأول من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة armistice والتحول الثاني أنه يجب أن يكون من الهدنة الدائمة إلى السلام الدائم وأعتقد أن التحول من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة أكثر من مجرد تغيير في الألفاظ فهو تغيير في المواقف والتغيير في المواقف يمكن أن يحدث تغييراً في الواقع^(٢).

ولاستكمال تقدير موقف الأطراف المعنية بعد استعراضنا للموقف الأميركي من مشروع القرار المقدم إلى المجلس من بلجيكا وفرنسا وكندا في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ (مستند S/1079) الذي يدور أساساً حول عنصرى الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وعنصر المفاوضات الفورية المباشر أو غير المباشر عن طريق الأمم المتحدة، نشير إلى أن رد الفعل الإسرائيلي كما ورد في بيان (إيبان) أمام المجلس كان مؤيداً بأن «يسجل أنه يسود المجلس إحساس بالحاجة الملحة للانتقال من الهدنة المؤقتة إلى طريق السلام الرسمي»، وأن الهدف المركز للقرار الذي تؤيده إسرائيل هو إنهاء الهدنة والانتقال إلى مرحلة جديدة تتطلع إلى التسوية السلمية وأنه يعتقد أن القرار يتفق في المبدأ والهدف مع أهداف التسوية السلمية ومع شروط المفاوضات غير المتحيزة^(٣).

أما مندوب مصر الدكتور محمود فوزى فكان واضح الانتقاد لعناصر مشروع القرار خاصة عنصر الانتقال إلى هدنة دائمة وطالب بالإكتفاء بعملية (وقف إطلاق النار) إذا كان المقصود فعلاً هو مجرد وقف القتال فحسب وذلك بسبب استمرار الهجوم الإسرائيلي في مواقع كثيرة وخاصة في الفالوجا كما انتقد محمود فوزى فكرة التفاوض المباشر مع «الممثلين الصهاينة» بسبب رفض مصر التفاوض معهم وعدم الاعتراف بهم وأن مصر مع ذلك تقبل فقط بالتفاوض مع الأمم المتحدة وطالب مجلس الأمن قبل اتخاذ قرار خاص بالهدنة الدائمة والتفاوض المباشر بتنفيذ قراراته السابقة الخاصة بانسحاب قوات إسرائيل إلى مواقعها قبل اعتداءاتها في ١٤ أكتوبر ١٩٤٨.

1- S.C. verbatim record Nov. 15, 1948, S/pv/ 380 pp. 26 - 35.

2-U.N.S.C. verbatim records, 380 meeting 15 Nov. 1948, pp. 87 - 90.

(٣) انظر بيان إيبان المؤيد لعناصر مشروع القرار في:

S.C. verbatim record S/ pv. 381, 16 Nov, 1948 p. 2 - 3, 5.

وعلى ذلك كانت المواقف الأميركية والإسرائيلية متطابقة في الهدف والتقييم والانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وإقرار عملية المفاوضات المباشرة في السير نحو إقرار التسوية السلمية. أما الموقف المصري كما طرحه محمود فوزى فكان المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة أولاً قبل اتخاذ قرار جديد ثم الاكتفاء بوقف إطلاق النار دون (إقرار هدنة دائمة) وأخيراً رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل^(١) وأن الموقف يتلخص في النهاية في (فرض أمر واقع على العرب) في ظل احتلال إسرائيل للأراضي الجديدة وفي الوقت نفسه المطالبة بالهدنة والتفاوض.

إلا أن المجلس رغم ذلك طرح مشروع القرار الكندي البلجيكي الفرنسي للتصويت وعنصره الأساسيان هما إقامة الهدنة في كل قطاعات فلسطين بهدف إزالة تهديد السلام ولتسهيل الانتقال من الهدنة المؤقتة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين، ثم دعوة الأطراف المعنية مباشرة في الصراع في فلسطين للسعى إلى إتفاق عن طريق مفاوضات مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولي^(٢).

وكان من الواضح أن الولايات المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن ٦٢ في ١٦ نوفمبر الذي أيدته وعملت مع (بانث) على صياغته وقدم باسم المملكة المتحدة وفرنسا وكندا قد خلقت بالفعل صيغة جديدة للنزاع بين العرب وإسرائيل بشكل عام، ومصر وإسرائيل بشكل، وكان الهدف المبتغى من تلك الصيغة الجديدة إن جاز التعبير هو (تطبيع الموقف) أي الانتقال من حالة الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وبأسلوب المفاوضات المباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة.

وقد أوضحت الخارجية الأميركية تصورها هذا بكل جلاء مع السفير المصري في واشنطن في مقابلة هامة جرت بينه وبين وزير الخارجية «روبرت لافيت» Robert Lovett، ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى، وكانت توضيحات وزير الخارجية الأميركية بالنيابة قاطعة في قوله: «إنه من غير المجدي الدخول في مناقشة لتطور المسألة الفلسطينية، فالواقع يشير إلى أنه توجد في فلسطين جماعات من اليهود لا يمكن إبعادهم إلا بالقوة وأنه لا يمكن تحقيق ذلك ومن ثم فإن المهم هو إعادة الأمور إلى مجاريها أي تطبيع الموقف to regularize the situation بأسرع ما يمكن بحيث يمكن للجماعات الجديدة إتخاذ وضعها ككيان مستقل بين الأمم، وبحيث يمكن إزالة عوامل عدم الاستقرار مثل عدم وجود حدود واضحة. وقد أكد وزير الخارجية الأميركية للسفير المصري أن هذا هو أساس وهدف السياسة الأميركية وأن المطلوب حالياً هو تحقيق السلام بالانتقال من فكرة التسوية العسكرية إلى تأكيد التسوية السلمية».

ومضى وزير الخارجية بالنيابة يؤكد لسفير مصر في واشنطن أن سياسة الولايات المتحدة هي تأكيد الحقيقة الثابتة بوجود إسرائيل وتطبيع الموقف بالوسائل السلمية وأن للولايات المتحدة مصلحة حقيقية في الشرق الأوسط وصداقة البلاد العربية ولكن الطريق الوحيد للتعاون هو العودة للأوضاع الطبيعية من خلال المفاوضات السلمية^(٣).

pp. 33, 51, 87 - 95.

(١) نص بيان محمود فوزى المصدر نفسه.

62 (1948) Res. 16, Nov, 1948. 5/ 1080. S. C. O. R. Resolutions and decision pp. 92-30.

(٢) نص القرار

(٣) انظر مذكرة حديث السفير المصري كامل عبد الرحيم مع لافيت وزير الخارجية الأميركية بالنيابة في واشنطن في ١٧ ديسمبر ١٩٤٨.

Memo of Conversation by the Acting secretary of state, Washington D.C. 17, 1948, F.R.U.S. 1948, P. 1672 - 74..

حققت الولايات المتحدة ماتريد من دفع «الصيغة الجديدة» إلى حيز التنفيذ بقرار مجلس الأمن، والانتقال إلى الهدنة الدائمة وحققت إسرائيل ما تريد من إقرار مبدأ المفاوضات مع الأطراف العربية ولكن عند التطبيق لمنطوق القرار كانت إسرائيل تريد الاستفادة بنصوصه الخاصة بالهدنة والمفاوضات فحسب والاستمرار في بناء قواتها في المناطق التي احتلتها في النقب في نفس الوقت مع دفع (بانث) إلى الإعراب عن قلق بالغ أزاء الصعوبات التي يواجهها الجنرال «ويليام رايلي» William Riley رئيس أركان الهدنة في تنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلية من النقب الشمالي تطبيقاً لقراري مجلس الأمن ١٩٤٨ وقد حدد شيرتوك وزير خارجية الحكومة المؤقتة في إسرائيل موقفه من الاستجابة لتنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب في النقاط التالية:

١ - إن إسرائيل لا يمكنها الانسحاب من مناطق معينة في النقب حيث تتمركز قواتها ولا يمكنها إتمام الانسحاب حتى تتحدد خطوط الهدنة.

٢ - لا يمكن لإسرائيل سحب قواتها المتحركة من النقب والموجودة قبل ١٤ مايو ١٩٤٨ وترى ضرورة بقاء هذه القوات في النقب التي تعتبرها سياسياً وعسكرياً من أراضيها.

٣ - إن إسرائيل لن تسمح بجلاء اللواء المصري المحاصر في الفالوجا * أو تزويده بالطعام ولا يمكن لأي قائد عسكري وأن يسمح للواء كامل مسلح تسليحاً كاملاً بالفرار والانضمام للعمليات الهجومية للعدو وأن المصريين في الفالوجا أسرى حرب، أما بالنسبة لإطعام المصريين فقد منع المصريون الطعام لمدة ثلاثة شهور عن المستوطنات الإسرائيلية المسالمة (١).

هذا القبول الإسرائيلي المشروط لقرار مجلس الأمن ٦٢ في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ أي القبول بالهدنة والمفاوضات ورفض الانسحاب من منطقة النقب أو رفع الحصار عن الفالوجا كان يعنى عملياً النية في استمرار العمليات العسكرية في النقب وهو ما حدث فعلاً حين جددت إسرائيل عملياتها في النقب في الرابع والعشرين من ديسمبر بسبب استمرار الوعي بالخطر الذي تمثله مصر من ناحية وزيادة الاستنزاف الاقتصادي والمالي لاستمرار الحرب من ناحية ثانية، ولإدراك إسرائيل أنها قادرة وحدها على ضمان الحصول على النقب المنوطة لها بموجب خطة التقسيم من ناحية ثالثة (٢) مما دفع مصر إلى طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨.

(*) في النصف الأول من أكتوبر ١٩٤٨ استؤنف القتال على نطاق واسع بين القوات المصرية والإسرائيلية وتوالى الاشتباكات في معظم أجزاء الجبهة المصرية وكان العدو يعمل على فتح الطريق لتموين مستعمراته الجنوبية بمنطقة النقب بالإضافة إلى عزل القوات المصرية وقطع مواصلاتها فحارب (عراق المنشية) و(الفالوجا) وهاجم (كوكبا) وبيت (حانون) وبذلك انقطع طريق الفالوجا بالمجدل، وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ أفادت رئاسة القوات المصرية بمنطقة الفالوجا أن مواصلاتها قد انقطعت من الشرق والغرب وأن العدو احتل موقعا في بيت (لاهما) قرب (بيت حانون) وبذلك سيطر على الطريق الرئيسي من الشرق والغرب وهكذا أصبحت القوات المصرية محاصرة تماماً في قطاع الفالوجا. انظر محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٤١٣ - ٤١٥، ٤٣٧.

(١) برقية نائب مدير الوفد الأميركي في باريس (دالاس) إلى وزير الخارجية في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨:

The acting chairman of the U. S. at paris (Dulles) to the secretary of state, top secret, paris, Nov. 26, 1948, 501. BB. palestine/ 11 - 26 - 48, U.S.F.R. 1948 part 11, pp. 1631 - 1632.

وانظر كذلك مذكرة (بانث) في ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ عن موقف بن جوريون من القوة المصرية المحاصرة في الفالوجا والحصار الإسرائيلي لبيير سبع والمرسلة ببرقية من نائب رئيس الوفد الأميركي في باريس إلى وزير الخارجية بالنيابة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1652- 1653.

(٢) انظر الهامش السابق.

على أن ما يهمننا الإشارة إليه هو رد الفعل الأميركي إزاء السلوك العسكري الإسرائيلي الذي يحاول تكريس (الأمر الواقع في النقب) ويهدد الصياغة الأميركية الجديدة بالانتقال إلى هدنة دائمة عن طريق المفاوضات. تمثل رد الفعل الأميركي في اقتراح طرحه مدير إدارة الأمم المتحدة في الخارجية الأميركية على وزير الخارجية في مذكرة بتاريخ ٢٤ ديسمبر بضرورة الإتصال بتل أبيب بلهجة قوية وبالقاهرة بسبب إصرار مصر على عدم التفاوض للتوصل إلى الهدنة (١).

وتعكس حدة رد الفعل الأميركي للتصرف العسكري الإسرائيلي في عنف لهجة البرقية المرسلة من ترومان إلى شيرتوك وبين جوردون ووايزمان عن غزو الوحدات العسكرية الإسرائيلية للأراضي المصرية (٢) ووصفتها رسالة ترومان بأنها عملية عسكرية مدبرة وأضافت رسالة ترومان أن الحكومة البريطانية قد أبلغت الولايات المتحدة أنه ما لم تنسحب الوحدات الإسرائيلية فإن الحكومة البريطانية سوف تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقية ١٩٣٦.

٢. الدور الأميركي في الوساطة بين مصر وإسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩. مرحلة العمل الثنائي السري:

ويستخلص الباحث أن التصرفات العسكرية الإسرائيلية للإحتفاظ بالنقب واستمرار حصار الفالوجا وتجديد الاشتباكات ودخول المواقع المصرية أدى إلى رد فعل حاد لدى الإدارة الأميركية التي قدرت أن خططها (بتطبيع الموقف) معرضة للخطر كما استشعرت أزمة عنيفة في علاقاتها مع المملكة المتحدة (٣).

(١) مذكرة مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأميركية.

Memo by the Director of the office of the U.N. affairs, (Rusk), to the Acting secretary of state secret, Washington, Dec. 24, 1948,

Ibid. p 1689.

(٢) نص الرسالة ببرقية مرسلة من وزير الخارجية الأميركية بالنيابة إلى الممثل الأميركي الخاص في إسرائيل في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨.

The acting secretary of state to the U.S representative in Israel (Mc Donald) stop secret, U.S. Urgent, Washington Dec. 30 , 1948,

Ibid p. 1704.

كما أشار مشروع برقية من وزير الخارجية بالنيابة إلى (ماك دونالد) الممثل الخاص في إسرائيل أن الرئيس يأمل ألا تكون تقارير الاشتباكات من جانب إسرائيل صحيحة وإن صحت سوف يكون موضع اعتبار عند نظر منح إسرائيل قرضاً من بنك الاستيراد والتصدير، وأن العودة للحرب يعني أن إسرائيل دولة غير محبة للسلام وأن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في تأييد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة كما جاء في مشروع برقية مرسلة إلى السفارة الأميركية بمصر «نأمل ألا تتخذ مصر موقفاً يؤدي إلى تجدد الاشتباكات، وأن مصر لم تنفذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر الذي دعا الأطراف للاشتراك في مفاوضات من أجل تحقيق الاقرار الفوري للهدنة - انظر:

U.S.F.R. Vol v. 1948 pp 1690 - 1691.

والرسالتان غير مؤرختان وقد أوضح الهامش رقم (٢) بنفس الصفحتين أنهما لم ترسل دون توضيح السبب وإن كانتا تدلان على تفكير الخارجية الأميركية إزاء كل من إسرائيل ومصر في هذا التوقيت.

(٣) انظر الحديث التليفوني بين سكرتير أول السفارة البريطانية في واشنطن بروملي Bromley مع ماكلتوك Meclintock بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1692- 1693.

عند هذه المرحلة يمكن القول أن الدور الأميركي انتقل من تركيز العمل خلال الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن بقراره الخاص بإقامة الهدنة الدائمة في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ثم قرار ٢٩ ديسمبر بدعوة الحكومات لوقف إطلاق النار على الفور وتنفيذ قراراتي المجلس في ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر إلى العمل الثنائي المكثف مع كل من مصر وإسرائيل من أجل وضع قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ في ١٦ نوفمبر موضع التنفيذ وهو القرار الداعي للهدنة الدائمة والمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بإشراف الأمم المتحدة.

وقد شهدت هذه المرحلة - مرحلة الانتقال إلى العمل الثنائي - سلسلة من الاتصالات المكثفة، إتصالات أميركية إسرائيلية واتصالات أميركية مصرية، واتصالات أميركية مع الوسيط الدولي للأمم المتحدة، وسوف نحاول استخلاص دلالات هذه الاتصالات بعد تحليل مضمونها وردود فعل كل من أطرافها مصر وإسرائيل والوسيط الدولي حتى التوصل إلى اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩*.

وقد سعت السياسة الأميركية أولاً لتحقيق وقف الاشتباكات في النقب والتغلغل الإسرائيلي في الأراضي المصرية وتهيئة المسرح لبدء المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل بوساطة الأمم المتحدة وكان ذلك في إطار سلسلة من الاتصالات الأميركية الإسرائيلية، والأميركية المصرية على نحو ماسوف نتناول فيما يلي.

أثارت رسالة ترومان إلى وايزمان وبن جوريون عن الغزو الإسرائيلي للأراضي المصرية ردود فعل عنيفة في إسرائيل تمثلت في رد بن جوريون في أول يناير ١٩٤٩ الذي نقله الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل (ماكدونالد) في رسالة لوزير الخارجية الأميركية يعقب فيها بن جوريون على اتهام الولايات المتحدة للقوات الإسرائيلية بغزو الأراضي المصرية.

وقد تضمن رد (بن جوريون) نفى غزو مصر وإن أشار إلى اختراق الأراضي المصرية أثناء سير العمليات الحربية.

ويلاحظ أن رد (بن جوريون) جاء في ضوء اعتبارين أو عاملين، حدة لغة رسالة ترومان من ناحية والتهديدات البريطانية بتنفيذ وفرض الانسحاب مالم تنفذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن^(١).

ويؤكد هذا الاستقراء ما جاء في رسالة ثانية بعث بها الممثل الخاص للولايات المتحدة إلى الخارجية الأميركية يقول فيها إن الضغط الأميركي واستخدام لغة التهديد قد أدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية^(٢).

وفي نفس الإطار بعث (حاييم وايزمان) رئيس الحكومة المؤقتة لإسرائيل إلى الرئيس ترومان في ٣ يناير رسالة يرد فيها على تحذير المبعوث الأميركي الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية وإلا

(*) محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره.

1- Telegram from the special representative of U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state Jan. 1. 1949, U. S. F. R. 1949. Vol VI. p 554.

2- Ibid p. 595.

أعادت الولايات المتحدة النظر في طلب إسرائيل الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، وقد أبدى حاييم وايزمان انزعاجه من الموقف الأميركي غير المتكافئ مع «العدوان المصري»^(١).

واكتفت الخارجية الأميركية بطمأنئة إسرائيل ببرقية بعث بها وزير الخارجية بالنيابة إلى الممثل الأميركي الخاص في ٣ يناير ١٩٤٩ رداً على رسالة وايزمان وتعليق بن جوريون عن خطورة العمل الإسرائيلي وخطورة رد الفعل البريطاني، مؤكداً أن للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية كبرى ومصالح أخرى في الشرق الأوسط وأنه ليس لذلك ما يبرر الموقف الإسرائيلي من الاعتراض على رد الفعل الأميركي القوي^(٢).

وبالتوازي مع الاتصالات الأميركية الإسرائيلية كانت الخارجية الأميركية تجري في نفس الوقت اتصالات مع سفارتها في القاهرة وتصدر لها التعليمات لإبلاغ الملك فاروق بموقفها إزاء تجدد الاشتباكات في منطقة النقب.

وقد تضمنت المذكرة التي طلبت الخارجية الأميركية إبلاغها للملك فاروق انزعاج الولايات المتحدة الشديد لتجدد القتال بين قوات مصر وإسرائيل في منطقة النقب برغم قراري مجلس الأمن في ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر وقرارات مجلس الأمن الأساسية لوقف إطلاق النار والهدنة في فلسطين في ٢٩ مايو، ١٥ يوليو ١٩٤٨.

وتقول المذكرة الأميركية إن الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل الانسحاب فوراً والتوقف عن غزو الأراضي المصرية.

ولكن المذكرة الأميركية كانت تطلب من مصر في نفس الوقت الالتزام بقرار مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الذي يدعو الأطراف في الصراع للتفاوض للتوصل للهدنة مباشرة أو عن طريق وسيط الأمم المتحدة^(٣).

كما طلبت الرسالة - تحديداً - من مصر أن تبدأ على الفور المفاوضات بهدف التوصل للهدنة التي يطالب بها مجلس الأمن في قراره في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كما تطلب من الملك التدخل لدى الحكومة لحثها على ذلك. وفي نفس الرسالة تطلب الولايات المتحدة من مصر ممارسة ضبط النفس وتأكيدات عن نوايا مصر السلمية وأكدت أن الحكومة الأميركية والشعب الأميركي يشعرون أن الوقت قد حان للسلام مع إسرائيل^(٤).

١ - رسالة وايزمان إلى ترومان Ibid p. 600

٢ - رسالة من وزير الخارجية الأميركية بالنيابة إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة في تل أبيب (ماكدونالد)

U.S.F.R. Vol VI, pp 1949, pp. 601 - 602

٣ - طلبت الخارجية من سفارتها بالقاهرة إجراء مقابلة فورية مع الملك وتقديم عرض شفوي للمطالب الأميركية ثم مذكرة مكتوبة . انظر نص الرسالة في ٣ يناير ١٩٤٩ Ibid pp. 602 - 603

٤ - نص الرسالة - انظر: Ibid, idem

وقد بعث القائم بالأعمال الأميركي في القاهرة (باترسون) برسالة إلى الخارجية الأميركية ينقل فيها مقابله مع الملك فاروق وحثه إياه على عدم اقدام المصريين على أعمال عسكرية حتى لا يتعرضوا لعمليات انتقامية من إسرائيل وطلب من الملك ممارسة نفوذه، وقد أبلغه الملك رغبة الحكومة المصرية في ابرام الهدنة التي قررها مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ولكن بشرط تنفيذ نصوص قرار مجلس الأمن في ٤ نوفمبر في نفس الوقت. انظر:

The charged, affaires in Egypt (Patterson) to the secretary of state, Cairo, Jan. 5, 1949. 501. BB. Palestine 1-5-49- too secret, Ibid. p.617 .

وكانت مصر قد وافقت سرا على بدء المباحثات مع إسرائيل في ٤ يناير ١٩٤٩ وأبلغت ذلك (لبانش) الذي أبلغها بدوره إلى نائب رئيس الوفد الأميركي واشترطت مصر موافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار، مما دفع (بانش) إلى أن يطلب وساطة الولايات المتحدة لدى إسرائيل للموافقة على وقف إطلاق النار وتقديم النصيحة الملائمة لها بما يكفل رجحان الاتجاه نحو وقف إطلاق النار والدخول في مباحثات الهدنة، وكان طبيعيا أن توافق إسرائيل على الهدنة بعد أن تمركزت قواتها في النقب وتمكنت من الاستيلاء على أراضى جديدة ومواقع استراتيجية دعمت موقفها العسكري.

وقد عززت الحكومة الأميركية في هذا الوقت اتصالاتها مع كل من مصر وإسرائيل فقد طلبت من السفارة الأميركية في القاهرة إبلاغ وزير الخارجية المصري بأن الحكومة الأميركية تأمل ألا تغير الحكومة المصرية نواياها السلمية وتأمل أن تلتزم مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار فوراً وبدء مفاوضات الهدنة والسلام. وقد أبلغت رسالة مماثلة إلى ممثلها في إسرائيل بنفس المضمون والتاريخ^(٢).

وبعد أن مهدت الدبلوماسية الأميركية لبدء المباحثات باتصالاتها مع كل من الخارجية المصرية والخارجية الإسرائيلية فيما بين ٤.٥ يناير ١٩٤٩، استطاع (بانش) الوسيط الدولي بالنيابة أن يقدم تقريره إلى مجلس الأمن في ٦ يناير ١٩٤٩ مفاده أن مصر قد أبلغت ممثل الوسيط الدولي في القاهرة عن القبول غير المشروط للاقتراح بوقف إطلاق النار يعقبه فوراً مفاوضات مباشرة بين ممثلي الحكومتين تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن في ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨*.

وتعكس رسالة إبراهيم عبد الهادي رئيس وزراء مصر الذي تولى الحكم في مصر بعد اغتيال النقراشي بصفته الرجل الثانى فى حزب الهيئة السعدية إلى السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم تقدير حكومته للمشاعر الودية للولايات المتحدة التى تسعى لإعادة السلام إلى فلسطين ولتؤكد أن مصر قد التزمت بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بفلسطين بينما لم يلتزم بها الأعداء الصهاينة ومن ثم فقد اضطرت مصر لممارسة الدفاع المشروع ضد الهجمات^(٣).

انتقلت الدبلوماسية الأميركية من التمهيد للمفاوضات بالاتصال بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية إلى مرحلة أكثر تحديداً هي مرحلة استطلاع الرأى لدى كل منهما لمعرفة مواقفهما واتجاهاتهما تجاه مفاوضات الهدنة وموضوعاتها.

2- The secretary of state to the Embassy in Egypt. top secret, Washington, Jan.5, 1949. Ibid Pp. 516 - 616.

(*) لاشك أن رغبة مصر فى فك الحصار عن قواتها فى القالوجا بعد أن ساء وضعها وعدم قدرة مصر على القيام بعمل عسكري مضاد ثم انحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل واستجابتها لمطالبها والفتور الذى أصاب القوات العربية المشاركة خاصة بعد الهزائم التى لحقت بها كل ذلك كان يمثل جملة من الدوافع التى حدث بمصر إلى قبول وقف إطلاق النار بدون شروط.

3- Ibid. P. 622

وفى المرحلة الإستطلاعية هذه اجتمع نائب رئيس الوفد الأميركي فى نيويورك مع محمود فوزى لمناقشة تسوية الحدود فى فلسطين فى ٧ يناير حيث طرح فوزى ضرورة إجراء مباحثات غير رسمية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر حول خطوط الحدود جنوبى فلسطين^(١).

وبالتوازي مع الاتصال مع مصر لاستطلاع آرائها قابل الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل شيرتوك وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٩ يناير ١٩٤٩ للتأكد من انسحاب وحدات اسرائيل من الأراضى المصرية والالتزام بوقف إطلاق النار وقد أكد شيرتوك التزام اسرائيل بوقف إطلاق النار والبدء فى مفاوضات كاملة مع مصر. وقد طلبت الخارجية الأميركية من القائم بأعمال سفارتها فى مصر ابلاغ الحكومة المصرية بعزم حكومة اسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من مصر وأن يبلغ رئيس وزراء مصر عن أمل الحكومة الأميركية ألا تفعل مصر مامن شأنه زعزعة الوضع القائم وإبداء الأمل ببدء المباحثات فى رودس بين مصر وإسرائيل وأن يؤدى ذلك إلى سلام دائم فى فلسطين^(٢).

وفى إطار مرحلة استطلاع وجهات النظر والتأكد من النوايا، جرت فى واشنطن مقابلة بين الممثل الخاص لحكومة اسرائيل المؤقتة (ابشتاين) ومسؤولى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية فى ١٠ يناير ١٩٤٩^(٣) أكد فيها ابشتاين تمام انسحاب القوات الإسرائيلية التى دخلت الأراضى المصرية ورغبة الحكومة المؤقتة فى اسرائيل فى دخول المفاوضات مع مصر فى رودس.

وأوضح «ابشتاين» أنه وإن كان الموقف العسكرى هو العامل الأساسى فى إقناع المصريين بالموافقة على الهدنة فإن الحكومة المؤقتة لاسرائيل تدرك أهمية الاتصالات التى تقوم بها الولايات المتحدة فى القاهرة وتل أبيب وأنها كانت ذات فائدة وأن هذه الاتصالات قد تمت فى اللحظة المناسبة سيكولوجيا وأن اسرائيل شديدة الإمتنان للولايات المتحدة».

واستجابة لهذه التأكيدات التى نقلها (ابشتاين) ممثل الحكومة الإسرائيلية المؤقتة فى واشنطن، طلبت الخارجية الأميركية من سفارتها بالقاهرة فى ١١ يناير ١٩٤٩ أن تبلغ وزارة الخارجية المصرية بطريقة غير

(١) انظر مذكرة حديث محمود فوزى مع صمويل كوبر المساعد الخاص لمدير مكتب الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية وعضو الوفد الأميركي فى نيويورك وكان الموضوع تسوية الحدود فى فلسطين.
Ibid. PP. 623 - 652.

(٢) انظر برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل الى وزارة الخارجية الأميركية فى ٩ يناير ١٩٤٩. Ibid P. 632.
وانظر الهامش رقم (٥). P.633 عن برقية القائم بالأعمال الأميركي فى مصر رقم ٢٢ فى يناير ١٩٤٩.

(٣) مذكرة حديث مسؤولى الخارجية الأميركية مع ممثل اسرائيل فى واشنطن .

Memo of conversation by Mr. Stewart W. Rockwell of the Division of Near Eastern affairs, Washington, Jan. 10, 1949, Mr. Eliahu Epstein, special representative of the provisional govr. of Israel 867 No. 01 1 - 10 - 49. U.S.F.R. 1949, Vol VI PP. 633 - 634.

رسمية أن ممثل إسرائيل قد أبلغ الخارجية الأميركية رسمياً بأن كافة القوات الإسرائيلية قد انسحبت من الأراضي المصرية وأنها - أي الخارجية الأميركية - تأمل أن توفد الحكومة المصرية كبار مسؤوليها إلى مباحثات رودس^(١).

بذلك كانت الخارجية الأميركية بمثابة القناة (غير المباشرة) التي ستنتقل عبرها تأكيدات الطرفين بالاستعداد لدخول المباحثات مما يضيف ثقلًا وأهمية للدور الذي سوف تلعبه الدبلوماسية الأميركية ليس فقط في مجرد استطلاع الرأي والتأكد من النوايا بل وفي تقريب المواقف وممارسة الضغط في بعض الأحيان لتحقيق الصيغة الأميركية الجديدة باقرار الهدنة الدائمة وإجراء المفاوضات بين ممثلي الحكومتين المصرية والإسرائيلية كخطوة أولى نحو التسوية السلمية.

وكانت الخارجية المصرية من جانبها قد اشترطت لبدء مفاوضات الهدنة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي كانت قد قامت بغزوها، ففي مقابلة بين السفير المصري في واشنطن كامل عبد الرحيم والخارجية الأميركية في ١٠ يناير ١٩٤٩ نقل أن حكومة مصر مع موافقتها على إفاد مندوبيها للمفاوضات في رودس مع الوسيط بالنيابة فإن هؤلاء المندوبين لن يغادروا مصر حتى يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية.

وحدد السفير المصري مع الخارجية الأميركية موقف حكومة مصر بأنه الاصرار على أن تجرى كل المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة في ١٦.٤ نوفمبر ١٩٤٨ وأن مصر سوف تشترك في المفاوضات بعقل مفتوح ورغبة صادقة من أجل هدنة دائمة وسلام مقبل.

وأعرب السفير المصري في واشنطن عن تقديره «للجهود الرائعة» من جانب الولايات المتحدة لإقناع الإسرائيليين بالانسحاب من مصر وأنه لولاهم لما كانت مصر قد وافقت على الدخول في المفاوضات وأعرب عن أمله في أن تستمر الولايات المتحدة في أن تلعب دوراً رائداً في إنجاز الهدنة.

وفي مقابل هذا أبلغ المسؤولون بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية أنهم تلقوا معلومات أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماماً من مصر وأكدوا أن جهود الحكومة الأميركية لتحقيق حل سلمي للمشكلة الفلسطينية سوف يستمر بالتعاون مع الأمم المتحدة^(٢).

لاشك أن مضمون حديث السفير المصري كامل عبد الرحيم مع الخارجية الأميركية يؤكد ما سبق أن استقرأه الباحث من أن الاتصالات الأميركية الإسرائيلية المكثفة كان لها دوراً حيوي في إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المصرية (رسالة ترومان إلى وايزمان وبين جوريون في ٥ يناير ١٩٤٩) مما يكشف عن الدور النشط الذي لعبته الدبلوماسية الأميركية في التمهيد للمفاوضات وفي دفع مصر للموافقة على الدخول في مفاوضات رودس.

(١) انظر برقية الخارجية الأميركية إلى سفارتها بالقاهرة برقم ٢٨ نفس الموضع والمصدر بالهامش السابق.

(٢) انظر مقابلة السفير المصري كامل عبد الرحيم في واشنطن مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية:

٣. الاسهام الأميركي في المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر وإسرائيل؛

بعد التمهيد للمفاوضات بتأكيد وقف إطلاق النار وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من داخل الأراضي المصرية قامت الخارجية الأميركية ببلورة تصوراتها عن دور الولايات المتحدة في التوصل لحل لمشكلة فلسطين في الأمم المتحدة فأكدت أن اهتمام الولايات المتحدة بالمشكلة الفلسطينية مصدره المصلحة الاستراتيجية العميقة للولايات المتحدة في الشرق الأدنى، ولذلك فقد سعت الولايات المتحدة من خلال ثلاث وسائل أساسية للاسهام في حل المشكلة الفلسطينية واستعادة السلام في الشرق الأوسط. ففي الجمعية العامة قامت بالدور القيادي في محاولة الوصول إلى سلام دائم، وفي مجلس الأمن نشطت الولايات المتحدة في تبنى وتأمين الاجراءات الهادفة إلى الحفاظ على الهدنة في فلسطين لتحل محلها الهدنة الدائمة، كذلك سعت في الجمعية العامة لتقديم غوث فوري لأكثر من نصف مليون عربي يشكلون مشكلة إجتماعية وسياسية خطيرة في الأمم المتحدة. ووضع أن أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لفلسطين في الأمم المتحدة هي ضمان الوقف الفوري والنهائي للاشتباكات العسكرية. إجراء مفاوضات عن طريق لجنة التوفيق الخاصة والتي تشارك الولايات المتحدة في عضويتها، ثم الغوث وإعادة التوطين في النهاية للاجئين العرب^(١). وكل ذلك بالطبع كان ينبع من أهداف السياسة الأميركية ومصالحها الأمنية في الشرق الأدنى.

بذلك أصبح المسرح مهيناً لبدء المفاوضات الفعلية بين مصر وإسرائيل في رودس بعد تمهيد نشط من الدبلوماسية الأميركية واتصالات متتالية بين واشنطن وتل أبيب من ناحية وواشنطن والقاهرة من ناحية أخرى مكنت الوسيط (بانث) من إبلاغ مجلس الأمن في برقية له في ١٢ يناير ١٩٤٩ عن بداية المفاوضات بين مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل في رودس في ١٢ يناير ١٩٤٩.*

وقد بعث ترومان إلى وايزمان برسالة هامة في ١٧ يناير ١٩٤٩ تزامنت مع بداية المفاوضات المصرية الإسرائيلية يؤكد له فيها أنه يتطلع - في ضوء التطورات الأخيرة - إلى مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل ويأمل أن يتسع نطاق هذه المفاوضات العسكرية إلى المجال السياسي وأن تتسع بحيث تشمل كل الأطراف في النزاع.

(١) مذكرة ماكلنتوك الخاصة بدور الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين.

Memo. by Robert McClintock, Secret, Washington, Jan. II, 1949, U. S. F. R. Ibid. P. 640. Message released by the U. N. security council on Jan. 13, 1949, U. S. F. R. Ibid. PP. 649 - 650

(*) وقد جاء في تقدير بانث أنه الحاقاً لتقرير الوسيط في ٦ يناير ١٩٤٩ عن اتفاق مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار في النقب وبدء مفاوضات على أساس قراري ١٦، ٤ نوفمبر ١٩٤٨ فقد ترأس الوفد المصري البكباشي محمد إبراهيم سيف الدين ورأس الجانب الإسرائيلي الدكتور ايتان، وأكد (بانث) في تقريره أنه في ضوء اجتماعه بالوفدين منفصلين أنهما قد ابديا رغبة صادقة في التوصل لنتيجة ناجحة للمباحثات في أسرع وقت ممكن. كما قدم بانث تقريراً آخر في ١٣ يناير ١٩٤٩ الحاقاً بتقريره في ١٢ يناير عن الاتفاق على النواحي الاجرائية واجراء مباحثات تمهيدية منفصلة ثم اجتماعات بين رؤساء الوفدين ثم اجتماعات مشتركة برئاسة الوسيط الدولي وأبرز (بانث) في تقريره أن روح المصالحة والتوفيق توحى بالأمل، (نفس المصدر والموضع).

وقد أبرز (بانث) في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس يوم ١٣ يناير أن المفاوضات تنحصر في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٦، ٤ نوفمبر وأن الاجتماع ليس «انعقاد مؤتمر سلام» وليس من المتوقع أن يتناول المشكلات السياسية المعقدة التي تحيط بالمسألة. انظر البرقية رقم ٤١ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٩ في ملف فلسطين في الأمم المتحدة رقم 50 IBB Palestine 1- 14 - 1949 ibid P. 656. والنشرة الصحفية. وقد أكد القائم بالأعمال الأميركي (باترسون) في القاهرة في برقيته للخارجية الأميركية ما قاله (بانث) عن طبيعة المباحثات فوصفها بأنها (عسكرية صرفة) وحدد الموقف المصري بأنه ينفي أي طابع سياسي للمباحثات ولاتعنى الاعتراف بدولة إسرائيل أو تعنى مباحثات مباشرة مع الصهاينة أو مباحثات مائدة مستديرة - انظر

The Charge D'affairs (Patterson) in Egypt to Secretary of State, restricted, Cairo Jan 14, 1949, Ibid PP. 666 - 667.

وأكد (ترومان) في رسالته إلى وايزمان خلال انعقاد مفاوضات الهدنة «أنه من الضروري بالنسبة لإسرائيل والعرب أن يبذلوا كل محاولة للتوصل لتسوية نهائية بما يحق لفلسطين السلام النهائي وهو أمر بالغ الحيوية للشرق الأدنى وللهدف الأكبر في الأمن الدولي»^(١).

ويستخلص الباحث من رسالة ترومان إلى وايزمان دالتين، أولاهما: الحث الواضح لحكومة إسرائيل على التجاوب في مفاوضات الهدنة بينها وبين مصر وبذل كل محاولة للتوصل لتسوية نهائية، وثانيهما: أن الولايات المتحدة - بعكس مصر - تأمل أن يتسع نطاق المباحثات العسكرية بحيث يمتد إلى المجال السياسي وأن تشمل كل الأطراف.

لذلك يمكن القول إن نشاط الدبلوماسية الأميركية المكثف للاعداد للجو الملائم لعقد مفاوضات الهدنة واتصالاتها بين مصر وإسرائيل لم يكن مجرد تحقيق وقف إطلاق نار آخر أو وقف اشتباكات بل الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة كخطوة أولى نحو سلام دائم على نحو ما أعلن جيساب Jessup المندوب الأميركي أمام مجلس الأمن في جلسته في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ كما سبق أن أوضحنا في موضع سابق.

ومما يرجح هذا الاستقراء للباحث عن طبيعة الدور الأميركي في الوساطة بين مصر وإسرائيل واهتمام هذا الدور بالعمل من أجل تسوية نهائية وتحويل الطابع العسكري إلى طابع سياسي كما جاء في رسالة ترومان إلى وايزمان في ١٧ يناير نص الإعلان الذي اتفق عليه بين مندوبي مصر وإسرائيل في ١٤ يناير حول بند جدول الأعمال المعنون (ضمانات إضافية خاصة بالهجوم العسكري والأمن القومي) وقد اتفق على أن يكون هذا الاعلان ديباجة لاتفاقية الهدنة التي صيغت في ١٩ يناير ١٩٤٩^(٢).

= أقام (باناش) مع أعوانه في طابق خاص بفندق (دي روز) بروكس وحجز للمندوبين المصريين واليهود طابقين من نفس الفندق وبدأت المفاوضات في ١٣ يناير بين الوفدين المصري واليهودي تحت رئاسة باناش وكان أعضاء الوفدين من الجانب المصري الاميرالاي محمد ابراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل الرحمانى والبكباشى محمد نوح، والملازم أول روجيه لبيب ومن الجانب الاسرائيلى والتر ايتان والكولونيل بيجال يادين، وكان الجنرال وليم رايلي يعمل بالتعاون مع رالف باناش الوسيط الدولى فى المفاوضات وكان جدول الاعمال يشمل تصريح الطرفين بعدم الاعتداء اثناء المفاوضات واخلاء القوات المصرية المحاصرة فى القالوجا وتحديد خطوط الهدنة وقدم (باناش) فى ٢٣ يناير ١٩٤٩ مشروعا من عدة نقاط تحتوى على عدم الاعتداء من أى من الطرفين اثناء المفاوضات واحتفاظ كل من الطرفين بموقفه، وتحديد خطوط الهدنة بالنسبة للقوات المصرية والاسرائيلية وتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ١٦/١١/١٩٤٨ وتخفيض القوات المصرية فى منطقة غزة ورفع، وحياد منطقة العوجة وتبادل الاسرى وسريان الاتفاق لحين تسوية مشكلة فلسطين - انظر محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٩ - ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤، وانظر ايضا ابراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، ط ١، صص ٤٠٨ - ٤١٤

(١) مشروع رسالة ترومان Truman to President Haim Weizman of Israel tel Aviv, Washington undared 501. BB. Palestine 1 - 17 - 1949 نقل الرسالة الى البيت الابيض «لافيت» Lovett وزير الخارجية الاميركى بمذكرة مؤرخة فى ١٧ يناير والمحتمل إنها ارسلت الى الرئيسى الاسرائيلى دون تعديل - انظر U. S. F. R. Vol Vi, 1949, PP 670 - 671.

(٢) رسالة مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة (أوستن) الى وزير الخارجية (ينقل برقيات باناش من رودس الى السكرتير العام)

The U. S. representative at the U. N. (Austin) to the Secretary of state, confidential, N. Y. Jan. 19, 1949 U. S. F. R Vol VI 1949. P. 686

تحليل هذه الديباجة يعكس فى تقدير الباحث ما كانت عليه وجهة النظر الأميركية التى اعدّها (باناش) فى مضمون هذه الديباجة إذ قالت فى مطلعها بدافع من الرغبة فى تحقيق السلام الدائم لفلسطين وفى هذا الاطار الاعتراف بأهمية الضمانات المتبادلة بالنسبة للنوايا العسكرية فى المستقبل بين الطرفين يتم تأكيد المبادئ التالية التى يلتزم بها الطرفان خلال الهدنة:

١ - الاحترام الدقيق من الطرفين لتوجيهات مجلس الأمن بعدم اللجوء للقوة العسكرية فى النزاع الخاص بفلسطين

٢ - عدم القيام بأى عمل عدوانى من جانب القوات العسكرية بالبر والجو والبحر من أى جانب أو التخطيط لهذا العمل أو التهديد ضد الشعب أو القوات المسلحة للطرف الآخر.

٣ - الاحترام الدقيق لحق كل طرف فى أمنه وتحرره من الخوف من هجوم القوات المسلحة لطرف آخر.

٤ - الموافقة على أن إعلان الهدنة بين القوات المسلحة للطرفين خطوة لاغنى عنها نحو تصفية الصراع المسلح واستعادة السلام فى فلسطين.

لم يقتصر الدور الأمريكى فى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية على التمهيد لها واستطلاع مواقف الجانبين وحثهما على التجاوب بل كان بنفس الدرجة من النشاط خلال عملية المفاوضات ذاتها كلما ظهرت صعوبات يتعثر أمامها سير المفاوضات وبصفة خاصة مواقف اسرائيل من العوجة وبير سبع وبير العصلوجى وحصار الفالوجا وإصرارها على عدم رفع حصار الفالوجا إلا بعد توقيع اتفاق الهدنة.

وقد استشعر (باناش) هذه الصعوبات فى الموقف الإسرائيلى تجاه حصار القوات الإسرائيلية لجيب (الفالوجا) الذى أصر على عدم رفع الحصار عنه إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة فبعث إلى (راسك) Rusk مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأميركية عبر أجهزة الاتصالات البحرية فى ردوس أن الوفد الإسرائيلى ابلغه رسميا أن انسحاب القوات المصرية من الفالوجا المقرر بداه فى ٢٥ يناير قد يتأجل لحين إبرام اتفاقية الهدنة مع مصر ووصف (باناش) هذا العمل بأنه انتهاك صارخ للاتفاق المصرى الإسرائيلى حول الموضوع، وأعرب عن رأيه بأن مثل هذا العمل المتعسف والمنفرد، مالم يعالج فوراً، فسوف يسفر عن انهيار المفاوضات^(١).

كما كان (باناش) قد بدأ بالفعل يواجه صعوبات أخرى لا تقل عن مشكلة حصار (الفالوجا) بالنسبة لمواقف إسرائيل من مناطق (العوجة) وبير العصلوجى وبير سبع^(٢)، مما دفعه للاعتقاد بأن الموقف الحالى يتطلب ممارسة الضغط على مستوى حكومى^(٣)، وحث الولايات المتحدة على التدخل لاقتناع إسرائيل بتغيير موقفها.

U. S. F. R. Vol VI 1949, Ibid P. 691 .

(١) انظر

(٢) وانظر برقية السفير الأمريكى فى اليونان إلى وزير الخارجية:

The Ambassador in Crece (Grady) to the secretary of state, secret, Athens Jan. 28, 1491.

3- The U. S. representative (Austin) to the secretary of state, secret, N. Y. Jan 23, 1949, Ibid. P. 691.

نفس الموضع والمصدر

وقد أكد اتصال السفير المصري مع إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية تقديرات (باناش) وضرورة ممارسة ضغط حكومي على إسرائيل إذا طرح السفير المصري كامل عبد الرحيم الموقف الإسرائيلي المتشدد في المفاوضات في رودس لرفض الانسحاب طبقا للخطوط التي حددها مجلس الأمن وأعرب عن خشيته من فشل المفاوضات في رودس وما سيكون لذلك من نتائج، وطلب من الحكومة الأميركية أن تمارس نفوذها مع الإسرائيليين لإقناعهم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وقد أكد مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية أن حكومته شديدة الاهتمام بتحقيق سلام دائم في فلسطين وأنها سوف تعمل كل ما تستطيع لإقناع الطرفين بضرورة الاعتدال^(١).

في ضوء تقديرات (باناش) وخشيته من انهيار المفاوضات وفي ضوء مساعي مصر لدى الحكومة الأميركية نشطت الدبلوماسية الأميركية في سلسلة من الاتصالات المركزة بين واشنطن وتل أبيب في مباحثات أميركية إسرائيلية للتغلب على الصعوبات التي تعترض مفاوضات الهدنة بسبب الموقف الإسرائيلي.

فقد استدعت الخارجية الأميركية الممثل الخاص لإسرائيل لدى الولايات المتحدة «ابشتاين» وابلغته مخاوفها إزاء الأنباء التي تشير إلى أن ممثلي إسرائيل في مفاوضات رودس قد أعلنوا تأجيل انسحاب القوات المصرية من الفالوجا الذي كان مقررا يوم ٢٥ يناير حتى يتم الاتفاق على الهدنة بين مصر وإسرائيل^(٢).

وتقول برقية الخارجية الأميركية المرسلة إلى ممثلها الخاص في إسرائيل عن الاجتماع مع ابشتاين في واشنطن أنه سبق للوفد الإسرائيلي أنه وافق على الإفراج دون شروط عن هذه القوات وأن هذه الموافقة الاختيارية لم تكن مرتبطة بالتوصل لاتفاق الهدنة.

ونقلت الخارجية الأميركية أن الممثل الإسرائيلي في واشنطن أفاد أن تعليمات تل أبيب تقول بإبلاغ الخارجية الأميركية بأن حكومته تريد من حيث المبدأ إبقاء قواتها في نفس الخطوط العسكرية الحالية أثناء الهدنة التي تحكمها الاعتبارات العسكرية ولكن هذا الموقف لن يؤثر على التسوية السلمية النهائية، وأشار ابشتاين - كما نقلت برقية الخارجية الأميركية - «إلى أن المصريين قد هزموا في الحرب ولكنهم يريدون العودة إلى القاهرة في ثياب المنتصرين وهو أمر ليس من السهل تحقيقه».

وقد عبرت الخارجية الأميركية عن أنها تأمل ألا تتخذ أي من الحكومتين موقفا من شأنه أن يؤدي إلى انهيار المفاوضات، حيث أن الحكومة الأميركية الصديقة لكل من مصر وإسرائيل تريد نجاح المفاوضات^(٣).

ونقل الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل بدوره إلى وزير الخارجية الأميركية نتائج اتصالاته ومباحثاته مع وزير الخارجية الإسرائيلي (شيرتوك) ومع (شلواح) Shiloah المستشار السياسي بالخارجية

(١) انظر مذكرة حديث ستيرورات روكويل من إدارة الشرق الأدنى : Stuart Rockwell بالخارجية مع السفير المصري كامل عبد الرحيم

Memo. Of Conversation by. Mr. Stuart Rocwell of the Division of near eastern affairs, Confidential Washington, Jan 24, 1949, Sub, palestine, Ibid pp. 693 - 694.

(٢) انظر برقية الخارجية الأميركية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة في تل أبيب:

The secretary of state to the special representative of the U. S. in Israel (McDonald) top secret, U. S urgent, Washington 24 feb. 1949, U. S. F. R. Vol VI. 1949- 695.

3- Ibid, idem

الإسرائيلية. وقد حلل (ماكدونالد) الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل موقف الأخيرة بأنها تطالب أن يكون الجلاء عن الفالوجا جزءاً من المفاوضات العامة للهدنة ككل وألا تكون عملية منفصلة وأن (باناش) قد رفض هذا التفسير وأصر على تحديد موعد للانسحاب مع اقتراب الاتفاق على الهدنة بالإضافة إلى أن المصريين أرسلوا مذكرة إلى (باناش) يتهمون فيها إسرائيل بالتقاعس وإبطاء عملية الانسحاب من الفالوجا^(١).

وكما سبق القول فإن نشاط الدبلوماسية الأميركية كان يسير في اتجاهين متوازيين، الاتصالات الأميركية الإسرائيلية، والاتصالات الأميركية المصرية - بالإضافة إلى القناة الثالثة - إن جاز التعبير - وهي اتصالات واشنطن مع باناش بشكل دورى لتقييم الموقف في سير المفاوضات.

وفي إطار الاتصالات الأميركية المصرية نقل وزير الخارجية الأميركي إلى السفارة الأميركية في القاهرة خلاصة اتصالات المبعوث الإسرائيلي ابشتاين Epstein في واشنطن (بمعنى مضمون الاتصالات الأميركية الإسرائيلية)^(٢) وقلق إسرائيل البالغ من موقف مفاوضات رودس واحتمالات فشلها وحدد موقف إسرائيل في عدة نقاط هي:

- إن إسرائيل ترغب بصدق في التوصل لاتفاق مع المصريين وترى أن المصريين متشددون ويرفضون الاعتراف بالهزيمة.

- إن أهم عقبة هي منطقة (العوجة) التي يرى المصريون أن الوجود الإسرائيلي فيها يمثل تهديداً لهم، ويطالبون بانسحاب الاسرائيليين من العوجة، لكن الحكومة الإسرائيلية - لأسباب أمنية - لا تستطيع الانسحاب بالكامل مادامت احتمالات مفاوضات التسوية السلمية غير قائمة.

- إن الإسرائيليين أبلغوا المصريين بالاستعداد لانسحاب معظم القوات الإسرائيلية من العوجة مع ترك (موقع عسكري) تحت إشراف الأمم المتحدة وإنه لن يكون في هذه القوة ما يهدد مصر، ومع ذلك تعتبر قدراً من الحماية للمستوطنات الإسرائيلية في المنطقة.

- أن إسرائيل لا ترى مبرراً لرفض مصر توقيع الهدنة على أساس هذا الترتيب لمنطقة العوجة وإنه إذا ما تم الاتفاق حول العوجة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف ترفع الحصار عن الفالوجا.

- إن الموقف الإسرائيلي هو البقاء في الخطوط الحالية باستثناء الترتيب في العوجة والفالوجا وبقاء مصر في غزة والشريط الساحلي في رفح.

ونقل وزير الخارجية الأميركي إلى السفارة الأميركية في القاهرة أن ترتيب العوجة كما قال ابشتاين - قد تم في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي لإقناع المصريين بالموافقة على هذا الأساس وأنه رغم الجمود فلن ينسحب الإسرائيليون من المفاوضات.

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل إلى الخارجية الأميركية في ٢٦ يناير ١٩٤٩:

The special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, urgent, tel Aviv, Jan, 26, 1949, 501. BB. Palestine 1-26-49 U.S.F.R. Vol VI, 1949 pp. 700, 701.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأميركي إلى السفارة الأميركية بالقاهرة في ٢٨ يناير ١٩٤٩:

The Secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret, U.S. Urgent, Washington, Jan. 28, 1949, 501. BB. Palestine. 1- 28-49 U.S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 705-706.

وقد طلب وزير الخارجية الأميركي إبلاغ وزير خارجية مصر فوراً مع إضافة أمل الحكومة الأميركية بالتوصل لاتفاق الهدنة وإبراز معقولية الاقتراح الإسرائيلي الخاص بالعوجة لأنه لا يهدد خطوط المواصلات المصرية (١).

ويستخلص الباحث من برقية وزير الخارجية الأميركية إلى السفارة بالقاهرة عدة دلالات أولها أن موقف المفاوضات المتعثر يعود إلى أسلوب إسرائيل في ربط الجلاء عن الفالوجا باتفاق الهدنة ككل، ثم بربط الاتفاق علي الفالوجا باتفاق آخر حول (العوجة) بما يعنى ترابط كل موضوعات الانسحاب سواء في (العوجة) أم في رفع الحصار عن (الفالوجا) بالتوصل لاتفاق الهدنة ككل، إلا أنه إزاء تهديد الوفد المصري بالانسحاب من المفاوضات سارعت الحكومة الإسرائيلية بطلب وساطة مباشرة من الولايات المتحدة مع الحكومة المصرية وهو ما قامت به فعلاً كما رأينا في برقية وزير الخارجية الأميركي.

وتنفيذا لتوجيهات وزير الخارجية الأميركي قابل القائم بالأعمال الأميركي في القاهرة في اليوم التالي ٢٩ يناير إبراهيم عبد الهادي رئيس وزراء مصر (٢) وأبلغه بالرسالة، وفي نهاية الاجتماع أعرب عبد الهادي عن عدم استطاعة بحث اقتراح العوجة أو أي نقاط أخرى تثيرها إسرائيل حتى تثبت إسرائيل حسن نيتها برفع الحصار دون شروط ومع ذلك فقد ترك رئيس وزراء مصر الانطباع لدى القائم بالأعمال الأميركي بحرص مصر على الاستمرار في المفاوضات مع الأصرار على ضرورة توافر حسن النوايا وانقاذ ماء الوجه بالافراج دون شروط عن قوة الفالوجا كشرط لاستئناف المباحثات الجادة في رودس.

وكانت المعلومات التي ينقلها (باناش) الوسيط الدولي عن الموقفين المصري والإسرائيلي وجمود المفاوضات واحتمال تجدد القتال واصرار كل من الطرفين على موقفهما دافعا آخر على تكثيف اتصال الولايات المتحدة بكل من مصر وإسرائيل، فمن خلال اتصالات (باناش) بالوفد الأميركي في نيويورك حدد الموقف المصري بأنه يطالب بالانسحاب الإسرائيلي والإدارة المصرية في بير سبع وبيير العصلوجي والسماح لقوات المصرية بالعودة إلى بير العصلوجي وعلى طول خط رفح بين العصلوجي والمطالبة بالتقدم نحو العوجة كما نقل (باناش) اصرار المصريين على أن المزايا الناتجة عن الهدنة Truce لا يجب أن تقرها اتفاقية الهدنة الدائمة armistice أم الموقف الإسرائيلي كما نقله (باناش) للوفد الأميركي فكان يقوم على أساس ابقاء القوات الإسرائيلية في العوجة بحد أدنى بقوة دفاعية وأن يكون أي ترتيب للانسحاب على أساس تبادلي.

وكان واضحا للخارجية الأميركية في ضوء تقديرات (باناش) مدى تأثر المصريين لتأجيل الجلاء عن العوجة ورفع الحصار عن الفالوجا خاصة وأنهم غير مضطرين لتوقيع اتفاق يعطى للإسرائيليين ما لديهم فعلاً (٣).

هذه الفجوة بين الموقفين الإسرائيلي والمصري في مفاوضات الهدنة دفعت الخارجية الأميركية إلى القيام بدور الوساطة لنقل مقترحات إسرائيل الجديدة إلى مصر (٤) خاصة بعدما أبلغ ممثل إسرائيل في الولايات

(١) نفس المصدر بالهامش السابق.

(٢) نص مقابلة عبد الهادي مع القائم بالأعمال الأميركي في برقية السفارة رقم ١١٦ في ٢٩ يناير ١٩٤٩ - انظر ملف 501. BB./ Palestine 1-29-49.

3 - The U.S. representative in the U.N. Austin to the secretary of state, secret, urgent N.Y. Jan. 28, 1949, 501. BB. Palestine, 1-28-49. Ibid. p. 707.

4 - The secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret, Washington Jan. 31, 1949, 501. BB./ Palestine 1-30-1949, U.S.F.R. Vol VI. 1949.p. 713-714.

المتحدة (ابشتاين) ردود حكومته على آراء رئيس وزراء مصر عبد الهادى بشأن العوجة. وتتلخص المقترحات الإسرائيلية كما نقلها وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة فى القاهرة:

- أن تكون قرية العوجة مقرا للجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة تحت اشراف الأمم المتحدة مع عدم تمركز قوات من الطرفين مع سحب قوات اسرائيل، مع استمرار موقف اسرائيل من الفالوجا وأن هذا يطمئن المصريين مع عدم تهديد خطوط المواصلات للمصريين.

عند هذه المرحلة من توقف المفاوضات المصرية الاسرائيلية، أعدت الخارجية الأمريكية تقييما لسير المفاوضات وجهود الوساطة فى ضوء اتصالاتها مع مصر واسرائيل واتصالات الوسيط الدولى (بانث) لخصت فيه تطورات المفاوضات على النحو التالى (١):

- بالنسبة لموقف الوسيط الدولى أنه تقدم فى ٢١ يناير بحل وسط مقترح للحكومتين المصرية والاسرائيلية ليكون اساسا لهدنة بين البلدين وجوهر هذا الحل الوسط هو انسحاب القوات الاسرائيلية الضاربة تجاه الشمال وبقاء القوات المصرية خارج فلسطين بالكامل باستثناء شريط ساحلى صغير من غزة فى اتجاه الجنوب الغربى باتجاه الحدود المصرية وقوات محددة بالقرب من الخليل، أما بير سبع الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاسرائيلية وموقع صحراوى فى النقب يسمى العصلوجى مع نقطة مواصلات هامة على الحدود المصرية تسمى العوجة سوف تكون مقرا للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية تحت اشراف الأمم المتحدة.

- أما موقف الحكومة الاسرائيلية فهو أن تحتفظ بقوات دفاعية فى المستوطنات اليهودية فى النقب، وقد أكدت الحكومة الاسرائيلية للولايات المتحدة أنه من وجهة نظرها فإن العقبة الرئيسية هى تحديد القوى التى ستبقى فى العوجة وهى على مرمى حجر من الحدود المصرية.

- أما الموقف المصرى فهو وجود اتفاق غير مكتوب غير مشروط بين وفدى مصر واسرائيل بإجلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا (حوالى ٢٠٠٠ فرد).

- وبالنسبة للموقف الأمريكى كما حددته مذكرة وزارة الخارجية فىقوم على إمكانية اقناع الحكومة الاسرائيلية بجعل العوجة منطقة منزوعة السلاح وكذلك بير سبع والعصلوجى مع انسحاب ولو رمزى لقواتها الضاربة نحو الشمال فى النقب وعندئذ يقوى الاحتمال فى إمكان عقد اتفاق هدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا الاتفاق هو حجر الزاوية، فبعد توقيع الاتفاق مع مصر سوف توقع اتفاقيات مع الدول العربية الأخرى.

وقد حددت مذكرة الخارجية الأمريكية خلاصة تقديراتها للموقف وطرحت توصياتها لأسلوب العمل بين مصر واسرائيل فى أن الحل يتوقف على النجاح فى استمرار المباحثات المصرية الاسرائيلية، ولذلك فإنه من المفيد أن تعرب الحكومة الأمريكية لإسرائيل عن أملها العميق فى أن تقدم حكومة إسرائيل تنازلات عاقلة من المحتمل أن تفشل المفاوضات بدونها.

وتضيف مذكرة الخارجية الأمريكية فى تقديرها للموقف المصرى أن الحكومة المصرية قد قبلت على مضض مقترحات الوسيط الدولى وطلبت من الولايات المتحدة بذل قصارى جهدها لإقناع الحكومة الاسرائيلية لتقدم التنازلات الضرورية للاتفاق النهائى، واقترحت المذكرة اجراء اتصالات مع إسرائيل عن طريق ممثلها فى

(١) مذكرة روبرت ماكلنتوك إلى وزير الخارجية عن الهدنة المصرية الإسرائيلية:

Memo, by Mr. Robert McClintock to the secretary of state, Washington Feb. 4. 1949, the Israeli - Egyptian armistice negotiations 501. BB.

Palestine 2-4-49. Ibid. pp. 723-724.

واشنطن (ابشتاين) وأن البديل أمام فشل المباحثات هو أن يحيل (باناش) الموضوع من جديد إلى مجلس الأمن حيث يناقش أسباب الفشل علنا (١).

ولاشك أن الاتصالات المصرية الأميركية في نفس الاطار الزمني ومقابلة وزير الخارجية اتشيسون مع السفير المصري في واشنطن كامل عبد الرحيم، قد عززت تقديرات الخارجية الأميركية وأكدت ضرورة تحركها في اتجاه اقناع اسرائيل وتكثيف اتصالاتها مع تل أبيب.

فقد طرح السفير المصري في مقابلة مع اتشيسون في ٥ فبراير ١٩٤٩ الموقف المصري من سير المفاوضات في رودس على النحو التالي (٢):

- أن الحكومة المصرية قد قبلت ومستعدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

- كذلك فإن مصر قبلت الحل التوفيقى الذى اقترحه (باناش) لكسر الجمود ولإنجاح التوصل لاتفاق الهدنة مع الحكومة الاسرائيلية.

- إن اسرائيل برغم ذلك رفضت أى حل وسط وأصرت على التوصل لاتفاق.

- إن الحكومة المصرية تطلب من الولايات المتحدة (التدخل) لمنع انهيار المفاوضات.

- إنه سوف يكون من المؤسف فشل المفاوضات وتجدد القتال.

وقد طرح وزير الخارجية الأمريكى اتشيسون موقف الولايات المتحدة من سير المفاوضات فى ضوء ما طرحه السفير المصري وفى ضوء ما لديها من معلومات من اتصالاتها مع إسرائيل والوسيط الدولى (باناش):

- إنه يتفق مع السفير المصري فى وجهات نظره بالكامل.

- إنه بحث الموقف مع الرئيس (ترومان) الذى يبدى حرصا كبيرا فى التوصل لاتفاق كما أنه بحث الموقف مع الممثل الخاص لإسرائيل.

- أكد (اتشيسون) حرص الحكومة على عدم وقف المفاوضات وبذل كل الجهود للتوصل لاتفاق الهدنة.

- أنه مع عدم استطاعة الحكومة الأميركية التدخل فهى سوف تستمر فى بذل مساعيها الحميدة بهدف تحقيق هذا الهدف.

وفى ختام لقاء اتشيسون مع السفير المصري أبدى له تقديره لتعاون مصر وموقفها البناء فى مفاوضات رودس (٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) مقابلة اتشيسون مع السفير المصري كامل عبد الرحيم، انظر محضر المحادثة.

Memo of Conversation by the secretary of state, Sub. Rhodes Negotiations on Palestine, Washington, Feb. 5, 1949, 501. BB. Palestine 2-5-49, U.S.F.R. lid. p. 725.

(٣) المصدر السابق.

كثفت الدبلوماسية الأميركية اتصالاتها مع إسرائيل باستدعاء وزير الخارجية الأميركي لممثل إسرائيل في الولايات المتحدة لحث حكومته على قبول مقترحات الوسيط الدولي في مفاوضات الهدنة مؤكدا له أن الولايات المتحدة من معلومات ممثليها في نيويورك ومن الوسيط الدولي تشعر بالقلق وأن مصر قد قبلت مقترحات الوسيط الدولي بينما أبلغ ايبان الممثلين الأميركيين في نيويورك رفض إسرائيل للمقترحات.

نقل وزير الخارجية الأميركي في مقابلة للممثل الخاص لإسرائيل أن (باناش) أشار إلى خطورة فشل المباحثات واحتمال إحالة الأمر إلى مجلس الأمن، وأن المسؤولية سوف تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية.

- إن الرئيس ترومان يشعر بالقلق البالغ وأن إسرائيل تعرف مدى تعاطفه مع إسرائيل الذي يرى أن اللحظة هي أنسب اللحظات المواتية نفسيا للتوصل إلى اتفاق دون الاضرار بالمصالح الحيوية للطرفين بتقديم تنازلات من جانب إسرائيل.

- حث إسرائيل على عدم رفض مقترحات الوسيط الدولي وإلا تعرض موقف إسرائيل للضرر بسبب إحالة الموضوع لمجلس الأمن^(١).

كما أن الخارجية الأميركية بعثت بتعليماتها لممثليها في إسرائيل في الخامس من فبراير تبلغه فيها أنه في ضوء المطلب الرسمي من حكومة إسرائيل لبذل مساعي حميدة بين مصر وإسرائيل للوصول إلى حل وسط بشأن مفاوضات رودس، فإن الحكومة الأميركية اتصلت بالحكومة المصرية حول اقتراح إسرائيل الخاص بالعوجة وقد طلب وزير الخارجية الأميركي من الممثل الأميركي الخاص مقابلة وزير خارجية إسرائيل وترك مذكرة بالمعنى^(٢):

(١) أن الولايات المتحدة كعضو في لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين وحكومة صديقة طلبت منها إسرائيل رسميا استخدام مساعيها الحميدة لإنهاء الجمود الحالي في المفاوضات، فإن الولايات المتحدة قد اتصلت بمصر بالمعنى المطلوب.

(٢) إن حكومة الولايات المتحدة مع عدم معرفتها بالمقترحات الإسرائيلية المضادة للحل الوسط الذي اقترحه الوسيط الدولي، فقد علمت أن حكومة مصر قد وافقت من حيث المبدأ على الحل الوسط.

(١) مذكرة حديث وزير الخارجية مع الممثل الخاص لإسرائيل في ٥ فبراير ١٩٤٩ Truman papers, president's secretary file; Memo of conversation by the secretary of state, Washington 5 Feb. 1949, top secret.

U.S.F.R. Vol VI, 1949, pp. 728-729.

وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة للمقابلة في ٥ فبراير لاطلاع الرئيس ترومان

(٢) انظر برقية رقم (٧٥) من وزير الخارجية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل (ماك دونالد) في ٥ فبراير.

Telegram No. 75, from the secretary of state to the Special representative of the U.S. (McDonald) at tel aviv, Washington 5 Feb. 1949, 501. BB. Palestine 2-5-49, Ibid, p. 730.

«انه بنفس روح الصداقة التي اتصلت بها بمصر بناء على طلب إسرائيل فإن حكومة الولايات المتحدة ترغب في التصريح بأنها تأمل أن تتمكن حكومة إسرائيل من بذل جهد خاص للموافقة من أجل قبول مشروع باناش كأساس ممكن للإتفاق مع مصر.

ثم أبلغ وزير الخارجية الأميركي ممثله في تل أبيب بمضمون المقابلة مع ابشتاين Epstein في واشنطن لينقل إليه قلق الرئيس.

وقد قابل ممثل الولايات المتحدة في إسرائيل (ماكدونالد) وزير خارجية إسرائيل (شيرتوك) لينقل رسالة وزير الخارجية الأميركية إليه في ٥ فبراير ١٩٤٩ وقد أبلغه (شيرتوك) بالموقف الإسرائيلي^(١):

(١) تقدير جهود الولايات المتحدة مع مصر.

(٢) الأسف لمقترحات باناش المتعارضة مع موقف إسرائيل وأمل حكومة إسرائيل ألا تضر ضررا بالغاً بالمفاوضات، وأن مصر كانت سوف تتساهل في موقفها لولا مقترحات باناش عن العوجة التي تمسكت بها.

(٣) أن إسرائيل قد وافقت أثناء المفاوضات على عدة نقاط:

(أ) الموافقة على خفض القوات الإسرائيلية في منطقة العوجة إلى عدة وحدات دفاعية.

(ب) الموافقة على اجلاء مدينة العوجة بالكامل ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة.

(ج) الموافقة على وجود لجنة الهدنة على الجانب الإسرائيلي وهو تنازل كبير بالنسبة للمنتصر.

(د) انه إذا كانت مصر تخشى احتفاظ إسرائيل بوحدات صغيرة في منطقة العوجة فانه يمكن لمصر بناء دفاعات على الحدود المصرية في مواجهة العوجة.

(هـ) مع أن الموقف الإسرائيلي هو الإصرار على جلاء مصر بالكامل عن منطقة رفح - قطاع غزة، فقد قدمت إسرائيل تنازلاً سياسياً وعسكرياً ضخماً بالسماح لمصر بالإستمرار في الاحتفاظ بقوات عسكرية خفيفة في منطقة القطاع.

ولخص (شيرتوك) الموقف الإسرائيلي بأن تخلى إسرائيل عن العوجة يعنى التخلي عن أهم وأخطر المواقع على الحدود والرجوع إلى مواقع لايمكن الدفاع عنها تاركة نفسها للخطر أمام مصر لو غيرت موقفها واستأنفت الحرب ورأى (شيرتوك) أنه مع أن مصر هي المعتدية Invader فإن (باناش) يطالب إسرائيل بالانسحاب من منطقة واسعة وأن هذا المطلب ليس عادلاً أو مقبولاً.

وكان تعليق ممثل الولايات المتحدة على ما طرحه (شيرتوك) من عناصر الموقف الإسرائيلي أنه من الضروري توجيه اهتمام خاص بخوف إسرائيل العميق من قدرة مصر النسبية، وأنه مع هزيمة القوات المصرية في الميدان، فهي لا تزال سليمة، ويمكن لها أن تتسلح لدى عودتها لمصر وعبر الحدود وضرب إسرائيل من

(١) انظر البرقية رقم (١٠١) من الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل (ماكدونالد) إلى وزير الخارجية عن مقابله مع (شيرتوك) وزير خارجية إسرائيل Telegram no. 101, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary top secret, urgent, tel Aviv, Feb.6,1949, 501. BB./ Palestine, 2 - 6-49, Ibid, P. 731.

جديد وأن عدم إطمئنان إسرائيل للأمم المتحدة بأن تضمن تقييد مصر في المستقبل دفع إسرائيل لعدم الإستعداد للتخلي عن مواقعها الدفاعية الحالية (١).

في اليوم التالي لمقابلة (ماكدونالد) ممثل الولايات المتحدة مع شيرتوك وزير الخارجية الإسرائيلي قابل (ماكدونالد) في ٧ فبراير شلواح Shiloah المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي للحصول على رد إسرائيل على المذكرة الأميركية في اليوم السابق (٢).

وقد حدد (شلواح) مستشار رئيس وزراء إسرائيل الموقف الإسرائيلي كما يلي:

- إن مصر قدمت مقترحات تثير القلق في رودس باصرارها على انسحاب القوات الإسرائيلية من النقب باستثناء القواعد الدفاعية في المستوطنات.

- الاحتفاظ بحرية الحركة الكاملة لتحرك القوات المصرية في المنطقة.

- عدم السماح لإسرائيل بأي قوات دفاعية في النقب الجنوبي.

وعقب شلواح على مقترحات (باناش) بأنها كلها صيغت لصالح مصر رغم أن إسرائيل هي (الطرف المنتصر). ثم لخص (شلواح) موقف إسرائيل أو بالأحرى مطالبها كما يلي:

- إن مصر يجب أن تقبل معالجة موضوع الهدنة على أساس المساواة التامة في وضع الجيشين.

- إن إسرائيل لن تسمح بمعاملة منطقة النقب بطريقة متخلفة عن أي جزء في إسرائيل.

- إن إسرائيل سوف توافق على مضمون (مشروع) باناش لتتيح لمصر إنقاذ ماء وجهها وإن كانت المقترحات تصف إسرائيل بأنها المعتدية.

- إن إسرائيل لن توافق على أي شروط تهدد أمنها خلال الفترة الخطرة أو تخلق توازن عسكري جديد بحيث يتيح وضعا يزيد من صعوبة المفاوضات المقبلة (٣).

ويقيم شلواح الدور الأميركي فيقول إن التدخل الأميركي قد يكون له تأثير ضار بإرغام إسرائيل على الانسحاب في لحظة أصبح فيها الانتصار العسكري وشيكاً.

وللتأكد من حقيقة الموقف الإسرائيلي ومدى مرونته عادت الخارجية الأميركية بعد أسبوع في (١٤ فبراير) لتطلب من ممثلها في تل أبيب أن يقابل على الفور وزير الخارجية (شيرتوك) لإستيضاح التقارير المتضاربة بين تصريحات إيبان عن احتمال نجاح المفاوضات الخاصة بالعوجة (بتحيد) المنطقة ووجود قوات دفاعية مصرية وإسرائيلية متساوية في القوة خارج المنطقة وإنسحاب إسرائيل من بير سبع مع المعلومات الواردة للولايات المتحدة من رالف باناش عن إصرار إسرائيل على رفض الإنسحاب من (بير سبع) وعدم قبول فكرة تحييد المنطقة (٤).

(١) نفس المصدر

(٢) انظر البرقية رقم ١٠٩ في ٧ فبراير ١٩٤٩

Telegram no. 109, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, tel Aviv Feb. 27, 1949, 501. BB./ Palestine 2-7-49. U.S.F.R. Vol VI. 1949 PP. 734 - 735.

عن مقابلة ماكدونالد مع المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي (شلواح)

(٣) نفس المصدر

(٤) انظر برقية وزير الخارجية الأميركي إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل (ماكدونالد) في ١٤ فبراير:

U.S.F.R Vol VI, 1949 PP. 748 - 749.

وطلبت الخارجية الأميركية من ممثليها في تل أبيب أن يتأكد من صحة معلومات إيبان عن تقديم تنازلات إسرائيلية.

وفي ١٥ فبراير ١٩٤٩ نقل الممثل الأمريكي في إسرائيل إلى الخارجية الأميركية (١) نتائج مقابلته مع (شلواح) وزير الخارجية بالنيابة عن تصريحات إيبان فوصفها بأنه كان متفائلا إلى حد الخطأ وأن موقف إسرائيل من العوجة وبيير سبع في المفاوضات هو:

- الموافقة على الجلاء عن العوجة وسحب قواتها من المنطقة المحيطة.

- رفض إقتراح بانث لتحديد مكان لجنة الهدنة في العوجة وبيير العصلوجي وبيير سبع.

- استعداد إسرائيل لتقديم أي صيغة مقبولة لتلبية مطالب مصر في منتصف الطريق إلا فيما يتصل بتنازلات تنطوي على ضرر سياسي أو خسارة عسكرية فلن توافق إسرائيل.

وقد قدرت البعثة الأميركية في إسرائيل أن المقترحات الإسرائيلية معقولة وهي أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه (٢).

والواقع أنه بغض النظر عن تقدير مدى (المعقولة) أو التشدد في المقترحات الإسرائيلية فمن الواضح أن كثافة الاتصالات الأميركية والمقابلات المستمرة بين المسؤولين الأميركيين في واشنطن مع ممثلي إسرائيل، ومقابلات ممثلي الولايات المتحدة في إسرائيل مع المسؤولين الخارجية الإسرائيلية وإبداء الخشية من إنهيار المفاوضات وطرح القضية من جديد على مجلس الأمن* كما أن إقتراح (بانث) كان عاملا واضح التأثير في موافقة إسرائيل على الجلاء عن العوجة وبذلك أزاحت عقبة أمام الإتفاق حول الهدنة وبقيت مسألة الفالوجا إحدى أخطر نقاط الإختلاف بين الموقفين الإسرائيليين والمصريين.

وسوف نرى أن الدبلوماسية الأميركية في هذه المرحلة التي قدرت فيها أنها قد حققت شيئا من التنازلات الإسرائيلية سوف تكثف اتصالاتها مع الحكومة المصرية لدفع عجلة المفاوضات إلى الأمام.

فقد أكد مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في مقابلته مع السفير المصري كامل عبدالرحيم في ١٧ فبراير ١٩٤٩ « أن الولايات المتحدة تستخدم واستخدمت كل جهودها مع الحكومة الإسرائيلية لتحقيق حل معقول وأن الحكومة الأميركية تقدر حسن النوايا والصبر من جانب مصر وترجو أن تبذل جهدا حقيقيا للتوصل إلى إتفاق، وفي مقابل هذه (الطمأنة) لبذل الجهد للتوصل لحل معقول، أعرب السفير المصري عن أمله بأن تستخدم الولايات المتحدة كل نفوذها لاقتناع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى إتفاق في رودس، وأنه يثق أن ما تحقق من تقدم إنما يرجع إلى جهود الولايات المتحدة، وأنه واثق أن جهدا اضافيا في هذا الموقف من المستويات العليا ضروري لانجاح المفاوضات (٣).

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل (ماك دونالد) إلى وزير الخارجية الأميركية في ١٥ فبراير

Telegram, no. 129, the special representative of the U. S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, Tel Aviv, Feb. 15, 1949, U.S.F.R Vol VI. 1949, PP. 752 - 753.

(٢) نفس المصدر (برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة في إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميركية في ١٥ فبراير ١٩٤٩).

(*) مما لاشك فيه أنه من بين العوامل التي دفعت إسرائيل إلى الرضوخ للضغط الأميركي بالإضافة إلى خشيته من إنهيار المفاوضات، تخوفها من عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس الأمن بعد أن حصلت ما تريد من قرارات خاصة بالهدنة في نوفمبر ١٩٤٨ وبعد أن تحصنت في مواقعها التي تجاوزت قرار التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ولاحتمال تدخل قوى أخرى مثل الاتحاد السوفيتي في مداولات المجلس وقراراته الأمر الذي كانت تريد الولايات المتحدة تجنبه.

(٣) مقابلة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية مع السفير المصري كامل عبدالرحيم في فبراير ١٩٤٩، انظر:

Memo. of conversation by the Director of the office of near Eastern, African affairs, Washington Feb. 17, 1949, Sub. Israeli - Egyptian negotiations in Rhodes.

فالرغبة المصرية واضحة في وساطة الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بالتوصل إلى إتفاق وفي نفس الوقت الإستعداد الأميركي واضح لبذل الجهد (لتحقيق حل وسط).

وقد أكد هذا المعنى المتفق مع ضرورة وساطة الحكومة الأميركية ما نقله (بانث) إلى الولايات المتحدة عن طريق ممثلها في نيويورك يرجوه تدخل الحكومة الأميركية لحل مشكلة (بير سبع) إزاء إصرار المصريين على إنسحاب القوات الإسرائيلية من بير سبع، وإصرار الإسرائيليين على عدم الدخول في أى التزام رسمي بالإنسحاب، ويرى (بانث) أن المشكلة هي بين مجلس الأمن وإسرائيل بأكثر مما هي بين مصر وإسرائيل ويرجو أن تتدخل الولايات المتحدة (وقد اقترح ممثل الولايات المتحدة في نيويورك على الخارجية الأميركية عقد مقابلتين إحداهما مع الدكتور فوزى والثانية مع إيبان لحل المشكلة^(١)).

ويلمس الباحث في الوساطة الأميركية هذه المرة إستجابة لطلب إسرائيل، لا طلب مصر ومساعي (الوسيط الدولي) إذ أن الولايات المتحدة أو بالأحرى الخارجية الأميركية كانت أقرب إلى أن تمارس ضغوطها على مصر إدراكا منها أن إسرائيل قد قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات في قبول الإنسحاب من منطقة العوجة وأنها بحاجة إلى اقناع الحكومة المصرية للتراجع عن مخططاتها الخاصة «ببير سبع». وقد دفع الخارجية الأميركية في هذا الاتجاه عاملان، أولهما: تقديراتها الخاصة بأن إسرائيل قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات، ثانيا الضغوط المستمرة للخارجية الإسرائيلية ذاتها على الممثل الأميركي لدى إسرائيل. فقد استدعاه وزير الخارجية الإسرائيلي في ٢١ فبراير ١٩٤٩ وأبلغه أنه في اجتماع رودس الأخير في ٢٠ فبراير أن قبلت إسرائيل مقترحات (بانث) عن اتفاقية الهدنة دون تحفظات إلا أن المصريين قدموا تحفظين أحدهما تحفظ (فنى) والثاني تحفظ (مبدئى) فالتحفظ الفنى يتصل بتعريف المقصود (بالوحدات الدفاعية) المسموح بها في منطقة الهدنة والثاني (المبدئى) يتصل بجلاء إسرائيل عن بير سبع^(٢).

ورجا وزير خارجية إسرائيل أن تتصل واشنطن بمصر لحثها على القبول غير المشروط لمقترحات (بانث) لأهمية التوقيع على الإتفاقية ويحث وزير الخارجية الإسرائيلي ممثل الولايات المتحدة على ضرورة إتخاذ إجراء سريع من وزارة الخارجية الأميركية في هذا الاتجاه.

ومن الواضح أن الخارجية الأميركية قد إستجابت للمساعي الإسرائيلية أن لم يكن ضغوطها، فتحركت فوراً للإتصال مع الخارجية المصرية * فقد بعث وزير الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية بالقاهرة يطلب فيها إجراء مقابلة فورية مع وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة باشا لإبلاغه بموافقة الحكومة الإسرائيلية دون شروط على النص المقترح للإتفاقية وأن مصر قد تحفظت على الجزء الخاص ببير سبع.

وطلبت من سفارتها أن تنقل رأى الحكومة الأميركية بأن نص الاتفاقية المقترحة يحتوى على أحكام لا تتضمن أو تنطوى على أى حقوق أو دعاوى سياسية وأن وضع بير سبع سوف يتحدد في أى إتفاقية نهائية وأن الحكومة الأميركية تعتقد أنه لايجب السماح بأن تعوق هذه المسألة توقيع الإتفاقية.

(١) برقية ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة رقم ٢٠٢ في ١٨ فبراير إلى الخارجية الأميركية U. S. F. R. Vol VI, 1949, P. 755 - 756 telegram no. 203, From the U. S Representative at the U.N. to the secretary of state, Secret priority, N. Y. Feb. 18, 1949.

(٢) مقابلة شيرتوك مع جيمس ماكغونالد الممثل الأميركي الخاص في إسرائيل، انظر برقية رقم ١٤٩ في ٢١ فبراير ١٩٤٩ إلى الخارجية الأميركية Telegram no. 149, the special representative of the U. S. In Inrael, to the secretary of state top secret, urgent, tel Aviv, Feb. 21, 1949, U.S. F. R. Vol VI, 1949, P. 759 - 760.

* ولا شك أن إستجابة الخارجية الأميركية للمساعي الإسرائيلية إنما يترجم في الحقيقة مدى الإتحياز الواضح من جانب الولايات المتحدة للضغوط الإسرائيلية والمطالب الإسرائيلية في الوقت الذي كانت مصر تحاول وتصير على إجلاء قوات إسرائيل عن بير سبع حتى لاتتخذ منها نقطة تمركز على الحدود المصرية.

وأضافت برقية الخارجية الأميركية لسفارتها بالقاهرة أن الحكومة الأميركية قد عملت على إقناع إسرائيل بتعديل موقفها المتشدد ومن ثم فقد قدمت تل أبيب تعديلات للموافقة على مقترحات (باناش) بالنسبة للعوجة وبير العصلوجي. كما أن الحكومة الأميركية تأسف لأي إجراء يخلق مزيدا من الصعوبات وقت اقتراب توقيع الإتفاقية.

وفي ختام الرسالة تقول الخارجية الأميركية «إنه من منطلق روح الصداقة لمصر، وبدافع من الرغبة في عودة السلام للشرق الأدنى، فإن حكومة الولايات المتحدة تحت الحكومة المصرية على قبول مقترحات (باناش) دون الإصرار على التحفظات»^(١).

وبالفعل استقبل رئيس وزراء مصر عبدالهادي باشا القائم بالأعمال الأميركي في ٢٢ فبراير ١٩٤٩ وبحث معه الموقف وأكد القائم بالأعمال الأميركي له أن «بير سبع» لا يمكن أن تكون عقبة أمام توقيع إتفاقية الهدنة حيث أن مشروع (باناش) لا يتضمن الحقوق أو الدعاوى السياسية في المدينة التي سوف تتقرر في التسوية السلمية^(٢) وقد وعده عبدالهادي باشا ببذل جهده من أجل التسوية مؤكدا أن الموقف المصري نحو (بير سبع) ليس متعسفا بل ترجع أهميته كرمز لقرار الأمم المتحدة في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ كنقطة إستراتيجية للدفاع عن مصر ومركز اتصالات في طريق رئيسي، وأنه لذلك كان حرص مصر على وجود إدارة مدنية للمدينة دون قوات. وخلص القائم بالأعمال الأميركي من مقابلته لرئيس وزراء مصر أن عبدالهادي باشا سوف يستخدم نفوذه لإزالة التحفظات المصرية حول (بير سبع) وفي مقابل ذلك طالب عبدالهادي باشا بأن تقوم الولايات المتحدة بتأييد عودة اللاجئين إلى بلادهم^(٣).

ويتضح أن الضغوط الأميركية قد أثمرت مع مصر وأن عبدالهادي باشا قد استجاب لها إذ لم ينقض يومان على المواجهة حتى وقعت حكومتا مصر وإسرائيل في رودس في ٢٤ فبراير إتفاقية عامة للهدنة كأول إتفاقية بين إسرائيل وأحدى جاراتها العربية^(٤).

وتمثل رد الفعل الأميركي في بيان صدر عن الرئيس يقول «لقد شعرت بأمتنان كبير إزاء أنباء توقيع إتفاقية هدنة بين ممثلي مصر وإسرائيل في رودس وأن هذا العمل بمثابة تأكيد لروح ضبط النفس والحكمة لدى الحكومتين».

ومضى بيان الرئيس الأميركي يقول «ولدى أمل في أنه بعد توقيع الهدنة الرسمية بين مصر وإسرائيل فإن نمط السلام سوف يستتبعه قريبا إبرام إتفاقيات مماثلة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى وأمل أن تؤدي إتفاقية الهدنة إلى تحقيق سلام دائم ومن ثم إطلاق ملكات شعوب الشرق الأدنى للعمل البناء لتنمية بلادهم وأن

(١) برقية الخارجية الأميركية إلى السفارة بالقاهرة في ٢١ فبراير ١٩٤٩ انظر:

Telegram no. 194, the Secretary of state to the embassy in Egypt, top secret, U. S. urgent, Washington, Feb. 21, 1949, Ibid PP. 760 - 761.

(٢) مقابلة القائم بالأعمال الأميركي مع عبدالهادي باشا رئيس وزراء مصر في ٢٢ فبراير ١٩٤٩، انظر:

The charge D'affaires in Egypt (patterson) to the secretary, top secret, no. 186, Cairo feb. 22, 1949, Ibid.pp. 764 -765.

U. N. S. C. OR. 4th year special

(٣) نفس المصدر

Supplement no. 3 Dec/5/1264 Rev. I. pp. 1-14.

(٤) انظر النص في

الولايات المتحدة على إستعداد بوصفها عضو في لجنة التوفيق الفلسطينية لمعاونة الأطراف في التوصل السريع لسلام عادل ومشرف (١).

ودون الخوض في تفاصيل إتفاقية الهدنة ذاتها أو تقييم بنودها (٢) من الناحية القانونية أو السياسة فإنه من المهم إستخلاص الدلالات من الموقف الأميركي في مراحله المختلفة تجاه النزاع سواء قبل اندلاع حرب فلسطين مباشرة أم خلال تطور العمليات العسكرية خلال الهدنات الأولى والثانية ثم خلال مفاوضات الهدنة الأخيرة في رودس التي انتهت بتوقيع إتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

لقد اجتاز الموقف الأميركي ثلاثة مراحل متعاقبة منذ قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩، المرحلة الأولى هي التي سادت فيها تقديرات (كليفورد) مستشار الرئيس (ترومان) على تقديرات الخارجية الأميركية التي رأت في وقت من الأوقات تفضيل خطة الوصاية على خطة التقسيم من منطلق إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأميركية نحو فلسطين، وتلخصت تقديرات كليفورد التي طبقها الرئيس ترومان في أن المصلحة الذاتية الأميركية والأمن العسكري والمصالح النفطية الأميركية في الشرق الأوسط والمكانة الدولية كل ذلك يستوجب التطبيق الفعال لتقسيم فلسطين (٣).

وظل هذا هو موقف الولايات المتحدة حتى إعتراف ترومان واقعياً بإسرائيل في الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها.

أما المرحلة الثانية: فهي تعكس مواقف الولايات المتحدة منذ اندلاع القتال في فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ وكان محور هذا العمل بكل الجهد من خلال مجلس الأمن لوقف العنف وأنشطة الإشتباكات وتحقيق الهدنة. (٤) كان هذا الموقف التكتيكي (تحقيق الهدنة) أما الموقف الأساسي فهو أن الإعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة منذ البداية، وأن إقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمي وأنها سوف تتم عما قريب كما أنه لابد من الاعتراف بهذه الدولة. (٥) وتركز العمل الدبلوماسي الأميركي منذ نشوب القتال خلال مجلس الأمن لتحقيق وقف إطلاق النار ووقف الإشتباكات ومنع دخول المسلحين وظل يعمل من أجل هذه الأهداف في قرارات متوالية لمجلس الأمن بلغت عشرة قرارات حتى قرار ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ (٦)، وحتى بعد إنهاء الهدنة الأولى، عملت جاهدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بتجديدها وقرار ببدء هدنة ثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨ والتي كانت نقطة تحول لصالح المجهود الحربي اليهودي. ومع حرص الدبلوماسية الأميركية طوال مناقشات مجلس الأمن ووساطة الأمم المتحدة (برنادوت) على تنفيذ أوامر وقف إطلاق النار، لم يكن الجهد

(١) نشرة صحفية صابرة عن البيت الأبيض

Dept. of state Bulletin March 6, 1949, p. 302.

كما بعثت وزارة الخارجية الأميركية في ٢٤ فبراير برقية مشتركة لتل أبيب برقم (١١٣) والقاهرة برقم (٢٠٢) تفيد أنها متفائلة بإبرام الإتفاقية المصرية الإسرائيلية في رودس وخاصة باللقاء الودي والعلني بين الوفدين المصري والإسرائيلي في مفاوضات طبيعية. أنظر U. S. F. R. Vol VI, 1949, p. 765.

وأنظر أيضا البيان الذي أذاعه إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء المصري، مقتبس في إتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، محمود متولى، المصدر السابق، ص ٢٢، ٢٣. (٢) أنظر محمود متولى، نفس المصدر، ص ٢٧ - ٤٦.

3- U. S. F. R. 1948, Vol V part II p. 696.

(٤) أنظر مقابلة محمود فوزي مع «وارين أوستن» المندوب الأميركي في الأمم المتحدة Ibid. pp. 886 - 887

(٥) توصيات كليفورد مستشار ترومان Ibid. pp. 972 - 976.

(٦) أنظر قرارات مجلس الأمن طوال عام ١٩٤٨: U. N. S. C. 3rd Year Resolutions & Decisions 1948. pp. 31 - 31.

الدبلوماسى الأمريكى يتناول فى أى مرحلة تنفيذ خطة التقسيم بحذافيرها بعد أن تجاوزتها قوات إسرائيل بكثير بعد الهدنة الثانية، بل رأت أن أى حدود يتم وضعها يجب أن تكون بموافقة إسرائيل دون اعتبار للحدود المرسومة فى خطة التقسيم ذاتها، ولم تتحرك الدبلوماسية الأمريكية فى الواقع تحركا جادا إلا فى المرحلة التالية التى يمكن تحديد بدايتها فى تجديد العمليات العسكرية الإسرائيلية فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ فى منطقة النقب وغزوها للأراضى المصرية مما كان دافعا لأن تهدد المملكة المتحدة بتنفيذ التزاماتها مع مصر طبقا لاتفاقية ١٩٣٦ الأمر الذى هدد بأزمة حادة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الصراع بين مصر وإسرائيل فى فلسطين.

وكان نشاط الدبلوماسية الأمريكية ملموسا بشكل واضح فى مجلس الأمن فى هذه الفترة فى استصدار قرارى ٤ نوفمبر ١٩٤٨، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ واستقراء بيانات المندوب الأمريكى جيساب Jessup فى محاضر جلسات مجلس الأمن تلقى الضوء على اهتمام الولايات المتحدة باحتواء أزمة العدوان الإسرائيلى على الأراضى المصرية بأسرع مايمكن وتهديد إسرائيل بإعادة النظر حيالها إن لم تنسحب من أراضى مصر. وفى نفس الوقت كانت آفاق الدبلوماسية الأمريكية بالنسبة للنزاع بين مصر وإسرائيل تتطلع إلى ماوصفته (بإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى) أو تطبيع الموقف بأسرع مايمكن والانتقال من مرحلة الهدنة المسلحة التى تتخلل الإشتباكات Truce إلى مرحلة الهدنة الدائمة Armistice كخطوة أولى فى سبيل إستعادة السلام فى الشرق الأوسط.

وقراءة بيانات المندوب الأمريكى فى محاضر إجتماعات مجلس الأمن ثم قراءة مقارنة مع تفسيرات الوسيط الدولى بالنيابة (باناش) حول الانتقال من الهدنة المسلحة إلى الهدنة الدائمة والهدف منها يدفع الباحث إلى أن يستخلص أن المنطق الأمريكى أو التفكير الأمريكى فى الواقع كان خلفية الصياغة التى طرحها (باناش) أمام مجلس الأمن عند تقديم مقترحاته فى قرار المجلس ١٦ نوفمبر ١٩٤٨.

والمرحلة الثالثة هذه التى بدأت منذ تجديد العمليات العسكرية من جانب إسرائيل ضد مصر فى النقب وحصار الفالوجا وإحتلال العوجة وبيير سبع، مما أدى إلى قرارى مجلس الأمن ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كانت مقدمة لأوسع عملية إتصالات دبلوماسية أمريكية إسرائيلية، وأميركية مصرية بحيث يمكن القول إن الدبلوماسية الأمريكية إنتقلت من العمل فى مجال مجلس الأمن إلى العمل الثنائى السرى بين مصر وإسرائيل من أجل التغلب على الصعوبات الخاصة بعقد إتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل فوساطة الولايات المتحدة كانت تجرى لثلاثة أو أربعة عوامل فى الحقيقة، العامل الأول: هو التقديرات الأمريكية ذاتها بالإرتباط بين الأمن الأمريكى والقضية الفلسطينية أو السلام فى الشرق الأوسط كما جاء فى توصيات «كليفورد» مستشار ترومان التى سبق أن أشرنا إليها، أما العامل الثانى فهو إتصالات «باناش» الوسيط الدولى بالنيابة الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ممثلى الولايات المتحدة يطلب تدخل الحكومة الأمريكية مع المصريين والإسرائيليين للتغلب على صعوبات المفاوضات والتى دائما ما كانت تستجيب له الخارجية الأمريكية. والعامل الثالث هو مساعى الحكومة الإسرائيلية ذاتها التى كانت رغم إصرارها على مطالبها (استمرار إحتلال العوجة، ربط رفع الحصار عن الفالوجا بتوقيع إتفاقية الهدنة) كانت تخشى من إنهيار المفاوضات وضياع فرصة توقيع إتفاق الهدنة مع مصر فكانت تطلب رسميا من الحكومة الأمريكية التدخل لإقناع مصر بقبول مقترحات (باناش) التوفيقية أثناء سير المفاوضات، أما العامل الرابع فكانت مساعى الحكومة المصرية على نحو ما لمسناه فى مقابلات السفير المصرى

كامل عبدالرحيم مع وزير الخارجية الأميركية في واشنطن أو في مقابلات المندوب الأميركي في الأمم المتحدة مع محمود فوزي في باريس أثناء دورة الجمعية العامة في خريف ١٩٤٨.

لقد كان الهدف المباشر للدبلوماسية الأميركية سواء في اتصالاتها مع إسرائيل أم مع مصر هو وقف القتال وإقرار هدنة دائمة تكون مقدمة لسلام دائم في الشرق الأوسط. ولقد تحقق للدور الأميركي بتوقيع إتفاقيات هدنة ١٩٤٩ وقف القتال بالفعل بين مصر وإسرائيل ثم بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان فيما بعد إلا أنه لم يتحقق لها الهدف الكبير وهو إستعادة السلام في الشرق الأوسط*. ولكن الدبلوماسية الأميركية سعيًا وراء الهدف الأكبر - التسوية الإقليمية بين العرب وإسرائيل جددت نشاطها مرة أخرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في دور جديد ووساطة جديدة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل في إطار إقرار تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط وهو ما سوف نتناوله في فصل لاحق.

(*) حول انتهاكات إسرائيل المتتالية لإتفاقيات الهدنة. أنظر محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٥/٦٤، ص ١٠٥ - ١١٠.

وحول طبيعة إتفاقيات الهدنة أنظر محمد طلعت غنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي: دراسة تحليلية لجوانب القضية من الناحية القانونية ط٢، ١٩٦٧، ص ١٧٤ - ١٧٦ حيث يقول «إن من يستقرا نصوهم إتفاقيات الهدنة يتبين له بوضوح أن النزاع الذي من أجله نشبت الحرب لا زال قائما.....».

الفصل الرابع

وجهة النظر الأميركية تجاه الأوضاع الداخلية في مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

- أولاً: رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر.
- ثانياً: تقييم الموقف الداخلى حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .
 - ١- أزمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.
 - ٢- متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها.
- ثالثاً: تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة
- رابعاً: تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير ١٩٥٢ الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .
 - ١- تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير- أول مارس ١٩٥٢.
 - ٢- تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢
 - ٣- تقييم وزارة نجيب الهلالي باشا أول مارس- ٢ يوليو ١٩٥٢
 - ٤- تقييم الأوضاع الداخلية بعد استقالة الهلالي باشا ٢ يوليو ١٩٥٢
 - ٥- تقييم حكومة سرى باشا ٢- ٢٢ يوليو ١٩٥٢

وجهة النظر الأميركية تجاه الأوضاع الداخلية في مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد كانت عين الولايات المتحدة تتركز بعد الحرب العالمية الثانية على التطورات التي تحدث في الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى ما يجري في مصر داخليا بصفة خاصة انطلاقا من اقتناعها بأهمية موقع مصر الاستراتيجي وما تمثله من ثقل في المنطقة المحيطة بها واعتقادا منها بأن من يسيطر على القاهرة يكتب له إلى حد كبير رسم خريطة الشرق الأوسط كما يريد، وقد استخدمت الوثائق الأميركية اصطلاح «الثورة في مصر» لأول مرة في مطلع عام ١٩٤٩ في تقرير للقائم بالأعمال الأميركي في لندن إلى واشنطن تحت عنوان الثورة في مصر قال فيه «أنه يبدو من تطور الأمور في مصر من سوء إلى أسوأ فإن الثورة قد أصبحت أمراً محتوماً» وأشار إلى أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر وهي مشكلات متفاقمة قد ازدادت سوء بسبب حرب فلسطين، وأن زعماء مصدر بدلا من محاولة اتخاذ خطوات عملية لعلاج الموقف، إنما يتنافسون ويتصارعون من أجل السلطة «وسط بحر متصاعد من السخط والجوع واليأس» وأنه في ظل الظروف الراهنة، فإن الصراع سيحتدم بين الملاك والمعدمين» وأن المستقبل في مصر كئيب^(١).

وتقرير القائم بالأعمال الأميركي في لندن لا يحتاج لمزيد من الشرح لاستشعار المسؤول الأميركي بالارهاصات المبكرة للثورة في مصر وأن الثورة فيها أصبحت أمرا محتوما ومع أن تقرير المسؤول الأميركي

1- THE charge in the U.K (Holmes) to the secretary of state London, jan. 7, 1949 secret subject. Revolution in Egypt 833. 00/1-7- 49, Air-gram F.R. U.S.1949. Vo.VI p.187.

وقد نقل القائم بالأعمال الأميركي هذه المعلومات عن أحد المسؤولين في الخارجية البريطانية الذي وصفه بأنه يتعامل مع الشؤون المصرية مباشرة..

لم يفض في الشرح والتحليل فقد أورد مسببات هذه الثورة من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة ضاعفت منها حرب فلسطين ثم الصراع على السلطة وسط السخط والجوع واليأس *.

أولاً، رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر،

إلا أن هذا الشعور العام لدى الخارجية الأميركية بمخاطر وقوع الثورة في مصر كان أكثر تحديداً في متابعتها لمظاهر السخط والتبرم بين ضباط الجيش المصري كأحدى نتائج حرب فلسطين التي أشارت إليها الوثيقة السابقة ضمناً فقد نقلت السفارة الأميركية في تقرير لها في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٠ نص الالتماس الذي قدمه ضباط الجيش المتذمرون إلى الملك فاروق في ١١ سبتمبر ١٩٥١ الذي يؤكد ولاء الجيش للملك ويطالب في نفس الوقت بطرد حيدر باشا وأجراء تغييرات في القيادات العليا للجيش وتحقيق دقيق في مخالفات الأسلحة وبذل الجهود لتدعيم قدرات الجيش وعدد آخر من الإصلاحات.

وقد وصفت السفارة الأميركية هذا الالتماس بأنه ندد بحيدر باشا وتعرض لحملة فلسطين التي امتلأت بالخianات والمؤامرات، وإلى إغداق المناصب والترقيات الاستثنائية على من كانت مؤهلاتهم الجبن والنفاق والفراغ واستبعاد من يستحقونها لشجاعتهم وإنجازاتهم المتميزة، فقد سجل تقرير السفارة نصوص المطالب والتوصيات التي قدمها ضباط الجيش للملك^(١).

وإذا كانت إحدى وثائق الخارجية الأميركية قد تحدثت عن الثورة في مصر منذ عام ١٩٤٩، فإن متابعة السخط المتزايد بين ضباط الجيش المصري خاصة في قيادته بمنطقة منقباد في المنطقة العسكرية الجنوبية حيث كان قائدها الأميرالاي سيد طه الذي تولى قيادة القوات المصرية في الفالوجا، هذه المتابعة أدت إلى أن تضع

(*) حول الأصول التاريخية لثورة يوليو، انظر محمد انيس، السيد رجب حراز، ثورة يوليو وأصولها التاريخية ص ١٤٧ وما بعدها عن التناقضات الأساسية في المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية وص ١٨٩، ٢٠٤ وعبدالرحمن الرافعي، مقدمات ثورة يوليو الفصل الرابع، أسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٥٠ وما بعدها مرجع سابق، وحول مظاهر الفساد السياسي وسياسات الاحتلال والقصر و الأحزاب قبل الثورة، انظر محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ (١٩٨٠)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص ١٧٦ وما بعدها.

1- Foreign service of the U.S.A, Confidential to the Dept. of state from Cairo no. 763, sept. 25, 1950 sub. Army Dissatisfaction 774. 55/9 -

(والمطالب هي إقالة حيدر باشا وتعيين القيادات من الضباط ذوي السمعة والكفاءة الطيبة، المشبعين بالروح العسكرية والقضاء على المحاباة، إنهاء ديكتاتورية رياض باشا سكرتير عام وزارة الحربية - تنفيذ الخدمة الإجبارية بطريقة فعالة، تزويد الجيش بأسلحة حديثة، تزويد الوحدات القائمة بأسلحة كاملة قبل تشكيل وحدات جديدة، إنهاء تقليد تعيين الضباط بمرسوم، ضمان إجراء تحقيق في موضوع مخازن الجيش بواسطة السلطات القضائية المدنية، وضع نظام يكفل تكوين كادر صف ضباط أكفاء يسمح لهم بمزايا تجزيهم الجيش).

السياسة الأميركية في القاهرة تقديراتها حول الانقلاب العسكري الحتمى على يد الضباط الذى سيخلصهم من طبقة الباشوات الطفيلية الموجودة على قمة القوات المسلحة (١).

الواقع أن هذا التقرير لا ينقل فحسب مظاهر السخط والتذمر فى قيادات الجيش فى إحدى المناطق العسكرية بمصر من خلال الأحاديث مع ضباطها بل ويستعرض ظاهرة التذمر ويحاول استجلاء بواعثها ويتوقع نتائجها فى محاولة للتنبؤ مرة أخرى بارماصات حدوث انقلاب عسكري حتمى فى مصر، وتشير الوثيقة إلى أن سيد طه - قائد المنطقة - قد أعرب عن عدم رضائه عن الوضع السائد وأن الجو كله كان يوحى بالذعر بما لا تخطئه عين، وذكر سيد طه اسم الملك بالازدراء والاحتقار وأن الضباط تحدثوا بصراحة كاملة عن الانقلاب العسكري. ويشير تقرير السفارة أن هناك بين ضباط المنطقة عددا من الضباط على استعداد لتولى القيادة وأن القوة الوحيدة المستعدة لتحدى السلطة هى تحالف غير مقدس فيه الإخوان المسلمون المتطرفين وضباط الجيش المنشقين وأن مثل هذا التحالف قد يستطيع القيام بانقلاب واسع القاعدة يهدد وضع الملكية وتقدر السفارة أن المعلومات التى انطوى عليها هذا التقرير محتملة الوقوع.

وعلى الرغم من أن السفارة الأميركية لم تتعمق كثيرا فى تحليل هذه المعلومات لكنها سجلت بوضوح خطورة ظاهرة السخط بين قطاعات الجيش المصرى * خاصة الضباط الذين وقعوا العريضة المرفوعة للملك للمطالبة بطرد حيدر باشا، كما أن السفارة أكدت احتمالات تطور هذا السخط إلى انقلاب يخلص الجيش من قياداته ويخلص البلاد من طبقة الباشوات الطفيلية ومع عدم استبعاد تقديرات السفارة هذا الاحتمال ولو أن السفير كافرى تصور أن الحكومة لابد وأن تكون واعية لهذا الاحتمال والتصدى له، فإن الأمر الهام فى هذه الوثيقة تسجيلها - لأول مرة - لاحتمال حدوث انقلاب عسكري فى مصر تنبأت به منذ نوفمبر ١٩٥٠.

وتتبع تقارير السفارة الأميركية تطور العلاقة بين الملك والجيش فى ضوء السخط المتزايد بين صفوفه ومحاولة الملك استرضاء الجيش والتصالح معه بهدف استبعاد خطر حدوث انقلاب عسكري فى النهاية (٢).

ترى السفارة الأميركية أن الملك والحكومة بدافع من القلق الحقيقى من تزايد السخط ونمو التذمر بين صفوف ضباط الجيش خلال الشهور الست الأخيرة من عام ١٩٥٠ فقد اتخذ خطوات هامة فى ١١، ١٢ نوفمبر لاسترضاء الجيش إذ قبل استقالة القائد العام حيدر باشا وقرر مجلس الوزراء تقاعد عثمان المهدي باشا

1- Foreign service the U.S.A., secret, to the dept. of state from cairo no. 1051, Nov. 4, 1950, sub. comment of Indian Military Attache on growing discontent. among middle grade army officers.

نقلت السفارة الأميركية هذه المعلومات عن الملحق العسكري الهندي الذى زار متقباد وقابل سيد طه وأيدت تحليله وتوقعاته فى تقريرها للخارجية الأميركية.

(*) وانظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق عن تحليل الاسباب السياسية للثورة وخاصة ما يتعلق منها بالجيش، ص ١٥٢ - ١٦٦.

(٢) حول علاقة الملك بالجيش، انظر مذكرات حسن يوسف، القصر وبوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ٢١٥، مرجع سبق ذكره. انظر عبد

الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو حول محاولات الملك للسيطرة على الجيش وضممان الولاء له، ص ١٤٢.

رئيس الأركان وأعلن وزير العدل تقديم المتورطين في موضوع تحقيقات الأسلحة الفاسدة لمحاكم مدنية لاعسكرية^(١).

وتقدير السفارة أن استعداد الملك وقراره بالتضحية بحيدر باشا وتقديم تنازلات لمطالب الضباط دليل قوى على خطورة الموقف الذي تطور في الجيش كما ترى أن الأسباب وأن كانت ترجع إلى حملة فلسطين فقد انتشر السخط بشكل واسع خلال الصيف وأن الضباط المتذمرين سوف يمثلون قوة ضغط على الملك وسوف يظلون خطرا محتملا على الأمن.

كما قدرت السفارة أنه لاشك في أن كراهية الجيش لحيدر باشا ولاسالييه كانت مسؤولة عن تنظيم جماعة من الضباط الساخطين بدأت ترسل التماسات للملك وتوزع منشورات عن مظالمها، وكانت إقالة حيدر باشا في مقدمة مطالبها بعد أن كان قد تعرض خلال الصيف للإتهامات بالمسؤولية عن الإهمال الجسيم خلال توليه منصب القائد العام للجيش عن المخالفات التي حدثت في شراء الأسلحة خلال حملة فلسطين^(٢).

وكان رأي السفارة أن ضباط الجيش الساخطين وقطاعات واسعة من الرأي العام قد اقتنعت أن حيدر باشا متورط في هذه المخالفات وأنه يحمي غيره من الضباط ولذلك لم يكن هناك مفر من استقالته، وتقدير السفارة أن تضحية الملك بحيدر باشا لم تكن لمجرد استرضاء الجيش بل وبقصد تخفيف الضغط لإقالة آخرين من الحاشية في القصر يعتبرون متورطين في مخالفات الأسلحة، كما استخلصت السفارة أن تقديم الضباط المتورطين في مخالفات الأسلحة الفاسدة للمحاكم المدنية إنما يعود إلى ضغوط الضباط المتذمرين^(٣).

وإذا كان طبيعيا أن ترصد السفارة الأميركية وتقيم مضاعفات الأزمة بين الملك والجيش في متابعتها لحادثة استقالة القائد العام حيدر باشا، فقد أوضحت في تقاريرها عمق واتساع مظاهر السخط بين ضباط الجيش وقوة الضغط الذي يمارسه على الملك ومحاولته استرضائه لمنع خطر الانقلاب في النهاية كما يقول نص التقرير.

وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٠ والشهور الأولى من عام ١٩٥١ جهودا أميركية مكثفة للوساطة بين المملكة المتحدة ومصر لتسوية النزاع المصري الإنجليزي، ولكن دون التوصل إلى صيغة مقبولة لمصر أو لبريطانيا مما هدد بتوقف المفاوضات وتجميدها ثم تصعيد الأزمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية تدريجيا حتى بلغت ذروتها في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما كان لها من تداعيات ومضاعفات على الوضع الداخلي في مصر،

(١) حول تفاصيل قضية الأسلحة الفاسدة التي أثارت باستجواب من مصطفى مرعي عضو مجلس الشيوخ في ٢٩ إبريل ١٩٥٠، انظر ابراهيم شكيب، المرجع السابق ص ٤٨٢ - ٤٨٥، وقد ورد في هامش الصفحة ٤٨٥ تفاصيل ما ورد بأعداد مجلة روز اليوسف - في ١٣.٦، ٢٠ يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان محاكم مجرمي حرب فلسطين تتناول الصفقات الخاصة بالأسلحة والنخيرة وفسادها وما كان لها من تأثير في نتائج حرب فلسطين، وانظر كذلك مذكرات حسن يوسف، المرجع السابق ص ٢٨٦ - ٢٩٠، وانظر محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٢٠٢ مرجع سبق ذكره. وانظر أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا، دار روز اليوسف القاهرة، ١٩٥٢، ص ٨٥ - ٩٦.

(٢) انظر طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ٤٦٤ - ٤٦٦.

3- Foreign service of the U. S. A to Dept. of stste from Cairo no. 11-9, Nov. 13, 1950. sub. kings efforts to conciliate the Army, 774. 55
1/11-1350.

وكانت متابعة كافري السفير الأميركي في القاهرة لآثار هذه الأزمة على الأوضاع الداخلية دقيقة وتفصيلية تعكس مخاوفه من تأثيرها على المستقبل السياسي لمصر قد تصل إلى الثورة.

وقد قدر كافري في أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول القناة فإن انفجارا مدويا لن يكون امرا مستبعدا وأنه سيكون له تداعيات تصل إلى الثورة والسيطرة الشيوعية وأنه دون التوصل إلى اتفاق على السودان فلن يستطيع الملك أو أى حكومة قبول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط (١).

ثانياً، تقييم الموقف الداخلي حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢؛

كان كافري يدرك المآزق الذي تواجهه الحكومة المصرية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة بعد أن أصبحت بريطانيا تفضل التعامل مع حكومة جديدة ولو أن الوقت في تقدير كافري لم يحن بعد (٢).

وقد كان كافري واضحاً في طرح تصورات بالمدى الذي يمكن أن يصل إليه انفجار الموقف الداخلي في مصر وتداعياته التي قد تبلغ حد الثورة مما حدا به أن يقدم تحذيراته وتوصياته. ففي برقية لكافري في ٦ ديسمبر ١٩٥١ تحمل رقم (٨٢٨) وصف فيها مدى العداء المتأصل في نفوس المصريين تجاه البريطانيين، ذلك العداء الذي يسود المجتمع كله وأنه لم تعد هناك لا صحافة ولا جهات رسمية ولا جمهور يمكن التطلع إليه طلباً للاعتدال والتعقل. ووصف كافري مظاهر العداء بأنها اتخذت شكل المظاهرات والافتتاحيات الهيستيرية في الصحف ليس ضد بريطانيا فحسب بل ضد الحكومة وضد سراج الدين، وأن المطالب المصرية المتطرفة أصبحت تنادي بإطلاق العنان لكثائب التحرر وتسليح الشعب وقطع العلاقات مع بريطانيا وأن سراج الدين، وإن لم يسقط بعد، فقد وصل إلى اتخاذ أقصى الإجراءات التي قد تحقق هدوءاً ظاهرياً لكنها سوف تزيد الضغط إلى درجة الانفجار ما لم يحدث تغيير جذري في التفكير البريطاني من أسلوب الانتقام إلى أسلوب المصالحة والمحاولة الصادقة لإيجاد حل، كما أن ثمن هذا الحل يعلو ويزداد كل يوم، وأبرز كافري في تقريره هذا تزايد هجمات الفدائيين (والتي وصفها كافري بأنها هجمات الإرهابيين في القناة) على حد وصفه والذين يراهم الشعب أبطالا (٣).

مخاوف السفارة الأميركية من تداعيات الموقف كانت في الحقيقة تصدر عن سببين أولهما أسلوب الحكومة البريطانية في التعامل مع الأزمة بطريق التشدد والعنف والتلويح باستخدام القوة وأسلوب حكومة الوفد في اتخاذ إجراءات متطرفة، ثم تصاعد الصدام بين القوات البريطانية في القناة وبين من وصفتهم السفارة الأميركية بالإرهابيين مما دفع كافري إلى توقع بلوغ هذه التداعيات إلى حد الثورة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق للخلاف المصري الإنجليزي.

وكان تردى الأوضاع الداخلية في مصر في هذه الفترة من الخطورة بحيث استوجب إجراء مشاورات بين الخارجية الأميركية وهيئة الأركان المشتركة حول الأزمة بين مصر وبريطانيا وأثارها على الموقف الداخلي في مصر (٤).

1- The Ambassador in Egypt (caffrey) to the Dept. of state (secret), Cairo . Nove 30, 1951, 641. 74/ 11-3051, F.R.U.S. vol v 1951, pp.430.

2- Op. cit, p. 430.

(٣) انظر برقية كافري إلى الخارجية الأميركية رقم (٨٢٨) في ٦ ديسمبر - نفس المصدر، ملف 641. 74/12-651.

4- Substance of discussions of state joint chiefs of staff Meeting Dec. 12, 1951 F.R.U.S vol V, 1951, pp. 434 - 437.

وصف مدير إدارة الشرق الأدنى فى الخارجية الأميركية الموقف الداخلى فى مصر بأنه «موقف مفزع» وطرح تقدير الخارجية الأميركية للموقف فوصف الكراهية المتأصلة ضد البريطانيين وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على الموقف وعلى المنطقة التى تتطلع الولايات المتحدة إلى إقامة القواعد فيها. وطرح المسؤول الأمريكى أسباب تدهور الموقف فى مصر ووصفها مع ذلك بأنها أعمق من مجرد الكراهية للبريطانيين بل تعود إلى مشكلات اقتصادية تتركز فى انهيار مستوى المعيشة وفى سوء عدالة التوزيع بالنسبة للدخل القومى وفى تحمل الطبقات الفقيرة للعبء الأكبر من الضرائب وفى ارتفاع الأسعار بشكل لا مثيل له مما يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى والدخول الحقيقية، هذا بجانب ضالة نصيب الفرد فى مساحة الأرض المزروعة نظرا للتزايد المستمر فى عدد السكان وهناك المشكلات الاجتماعية والتى تركزت فى انتشار الجهل والمرض وقلة الخدمات. وصف الوفد وحكومته بأنه «أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث»^(١)، وأن أحدا لم يعد يثق فى أمانة الحكومة والتى وصفها بأنها عاجزة ولم توف بوعدها للشعب وأنه حزب مفكك إلا فى مسألة إلغاء المعاهدة، كما اعتبر القلاقل الناتجة عن مقاطعة العمال المصريين للقواعد البريطانية أمرا يؤثر على الوضع المضطرب فى الشرق الأوسط.

فى ضوء هذه الصورة الواقعية القائمة للموقف الداخلى، طرح المسؤول الأمريكى بعض الاقتراحات لتعديل فكرة قيادة الشرق الأوسط لا سيما فى إطار تقديم شىء بالنسبة للاعتراف بملك مصر ملكا على السودان - لعل ذلك يفيد فى حل الأزمة المصرية البريطانية، وأوجز تقديراته «بأن الأمور فى مصر تتدهور وأن مصر فى طريق الضياع ما لم يتوقف هذا التدهور»^(٢).

وواضح أن تأثر الأوضاع الداخلية فى مصر بسبب الاضطرابات فى منطقة القناة والصدام مع القوات البريطانية والإجراءات المضادة لها ضد المقاومة المصرية كان موضع قلق كبير من السفارة الأميركية وصفته بأنه موقف مفزع لا يعود فقط فى التقدير الأمريكى إلى مجرد التدهور فى العلاقات المصرية الإنجليزية بل إلى أسباب أعمق تتصل بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتتصل بعجز الحزب الحاكم والحكومة الأمر الذى يؤثر مجمله فى النهاية على ما كانت تتطلع إليه الولايات المتحدة فى المنطقة من إقامة قواعد للدفاع. على أن المدخل الذى ارتأته الخارجية الأميركية لمحاولة الخروج من المأزق هو تعديل مقترحات الدفاع (تسوية مشكلة القاعدة) ومشكلة السودان وسوف يكون ذلك فعلا المنهج الجديد بعد فترة من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

١- أزمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.

وفى مطلع عام ١٩٥٢ كان تركيز السفارة الأميركية على الأوضاع فى الجيش المصرى وعلاقته بالملك والحكومة واضحا ومدى تأثيره على استقرار الأوضاع الداخلية فى مصر محلا لتقارير وبرقيات من السفارة الأميركية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن. وقد تمثل هذا الاهتمام فى متابعة أحداث الانتخابات السنوية لنادى الضباط فى مصر،^(٣) حيث جاء فى التحليل العام الذى وضعت السفارة لمشكلة الانتخابات بأنها تقع

(١) نفس المصدر والموضع.

(٢) نفس المصدر والموضع.

3- Foreign service dispatch, secret, security information desp. no. 1585 jan, 19, 1952 from Cairo, to Dept. of state, of state, sub - incidents concerning Egyptian army officers club annual elections 774.00.1/1 1952.

فى إطار الصراع الأساسى داخل الجيش بين القيادات القديمة نصف المتعلمة وبين الضباط الشبان الذين حصلوا على قدر كبير من التعليم «واشارت إلى أن المجموعة القديمة كان يمثلها فى المناصب العليا للجيش القائد العام الفريق حيدر باشا ورئيس الأركان عثمان المهدي باشا، أما القادة الضباط الشبان المتعلمين فمن أمثال اللواء محمد نجيب بك واللواء سعد الدين عبد الصبور.

ويرجع تقرير السفارة اتساع الهوة بين المجموعتين إلى مشكلة حملة فلسطين حيث رأت مجموعة الضباط الشبان ان مجموعة حيدر والمهدي قد ضللت القصر فى شن الحملة بتقديم حسابات خاطئة حول كافة العوامل مما أدى إلى هبوط حيدر والمهدي للحضيض فى نظر الضباط الشبان واحتقارهم.

وتدل تقديرات السفارة لدلولات الحادث وإجماع التعليقات أنها استقرت استياء عاما بين ضباط الجيش الشبان وأن سير الأمور على ما هى عليه سوف يؤثر سلبيا على إمكانية الاعتماد على الجيش كعنصر استقرار يدعم النظام القائم وبذلك ألقت السفارة ظللا من الشك على أن القوات المسلحة بصراعاتها الداخلية بين القيادات الشابة والقيادة القديمة سوف تقف إلى جانب النظام أو تسانده، وهذا ما أكدته كافرى فى برقيته عن نجاح الضباط الشبان فى تنحية حيدر باشا القائد العام للجيش من منصب الرئيس الفعلى لنادى الضباط^(١) مما أدى إلى اهتزاز ثقة الملك فى سيطرته دون منازع على القوات المسلحة^(٢).

٢- متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها:

وبدأت تعقيدات الموقف بين القوات البريطانية والمصريين فى منطقة القناة تفرض نفسها على الأوضاع الداخلية مما كان مثار لمتابعة القنصلية الأميركية فى بور سعيد لهذه التطورات على الطبيعة لاتصالها بالنشاط العسكرى المحلى فى منطقة القناة. وفى إطار هذه المتابعة والتقييم بعثت القنصلية الأميركية فى بور سعيد برسائلها الدورية التى وصفت فيها الموقف المحلى بأنه مستمر فى التدهور وركزت فى متابعتها على نشاط كتائب التحرير التى وصفتها بأنها تتسلل من القاهرة والإسكندرية وقيامها بمهاجمة المعسكرات البريطانية مساء ١٨ يناير ١٩٥٢ ونشوب قتال عنيف فى مبنى الجمارك ومحطة السكك الحديدية لعدة ساعات واستخدام البريطانيين مدافع المورتار والميدان. وفى تقرير آخر وصفت القنصلية حدوث قتال عنيف فى مدينة الإسماعيلية فى ١٩ يناير بين القوات البريطانية وأفراد كتائب التحرير وصفت ما اعتبرته أخطر قتال وقع فى مدينة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ * أسفر عن خسائر عالية من المصريين وهدم ثكنات الشرطة ومبنى المحافظة

1- Incoming telegram, confidential security information Dep. of state 774. 00/1 - 12-52, from Cairo, on. 104.

وانظر كذلك برقية كافرى رقم ١٠٥٠ فى ١٢ يناير بنفس الملف عن حديث كافرى مع سرى باشا عن الأحداث الأخيرة للجيش.

انظر كذلك استعراض الأوضاع الداخلية فى مصر والموجز الأسبوعى حول القلاقل فى صفوف الجيش:

2- Office Memo. U. S. govt. to NE MR Kopper from NE MR ORTIZ Jan. 14, 1952, Weekly summary of Egyptian - Anglo sudan affairs Jan. 8 -14, 1925.

(*) أورد عبد الرحمن الرافعى تفاصيل حادث مدينة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فشرح بالأرقام والأسماء الخسائر المادية والبشرية بين جنود الشرطة وبما يؤكد مضمون تقرير القنصلية الأميركية فى بور سعيد عن الحادث. انظر عبد الرحمن الرافعى. مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٩٢ - ١٠٣، وانظر جمال الشرقاوى، حريق القاهرة قرار اتهام جديد ١٩٧٦، دار الثقافة الجديدة، ص ٤١٣ - ٤١٧.

واستمرار التوتر في الموقف المحلي خاصة بعد أخبار عن سقوط حكومة النحاس في أعقاب الهجوم البريطاني على مدينة الإسماعيلية في اليوم السابق لحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢*.

ويحلل القنصل الأميركي في بورسعيد رد الفعل المحلي بين صفوف المصريين لهذه الحداث فيقول: «إن الناخبين المصريين الذين ساندوا الوفد عام ١٩٥٠ قد تبينوا أن زعماءهم قد اخفقوا وانهم لم يحققوا شيئا خلال العامين السابقين برغم الوعود التي قدمها الزعماء» (١).

ولقد كان لأحداث القناة والاضطرابات التي سادت المنطقة خاصة حرب العصابات ضد القوات البريطانية ما أثار مخاوف الإدارة الأميركية من أن تؤثر على اضطراب سير الملاحة في القناة واستقرار القاعدة وتأثيرها على مصالح وأمن الدول الغربية، وقد كانت هذه الموضوعات - إلى جانب موضوعات أخرى - محل مذكرات تفصيلية أمام مساعد وزير الخارجية الأميركية تحدد الإطار العام للموقف الأميركي نحو مصر في ضوء التطورات الأخيرة وذلك استعدادا لمقابلته مع السفير المصري في واشنطن في ٢١ يناير ١٩٥٢ (٢).

وقد حددت مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية النقاط التي يتحدث بها الوزير الأميركي مع السفير المصري عن رد الفعل تجاه أحداث منطقة القناة في أن الولايات المتحدة تبدي الأسف لاستمرار حرب العصابات ضد البريطانيين الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلات الداخلية في مصر وأن الاضطرابات في منطقة القناة تؤثر في العلاقات الودية والوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر وتؤجل التوصل للتسوية السلمية لمنطقة

(*) انظر أحمد حسين، قضية التحريض على حريق مدينة القاهرة، ١٩٥٧، خاصة ما ورد حول تقرير الاتهام المقدم من النيابة العسكرية في قضية الجنائية رقم ١٤٣ عسكرية عليا ١٩٥٢ باتهام أحمد حسين ورئيس حزب مصر الاشتراكي بالتحريض والاتفاق لوضع النار عمدا في عدة أماكن بدافع العداوة للنظام السياسي والاجتماعي.

وكذلك بيان الحزب الاشتراكي في ٢٤ يناير ١٩٥٢ عن تحليل الأوضاع الراهنة أنتد والمناداة بسقوط الحكومة، ص ١٠، ١٢١، ص ٢٠٦، ٢٠٧، وانظر عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، عن مقدمات الحريق وحوائثه، ص ١١٣ - ١٢٥.

ويوجز الرافعي أسباب الحريق في رد الفعل الشعبي الناتج عن السخط المتزايد للمواطنين على فظائع السياسة البريطانية خاصة مجزرة الإسماعيلية في اليوم السابق.

وانظر أيضا محمد أنيس، حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (بداية المتاعب ومقدمات مؤامرة الحريق)، ص ١٤ - ٣٦، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٢. وعن موقف الجيش ووزارة الداخلية، ص ٣٩ - ٤٥ وما بعدها ص ٥٢ - ٥٤، (أهداف الحريق والمديرين لها) ويوجز ذلك فيقول من المؤكد أن الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه هم الجهة الأكثر كسبا من هذا الحريق أي الإنجليز أما أهداف الحريق فمن السهل إيجازها، أولا: في ضرب حكمة الوفد وإيجاد المبرر لذلك ألا وهو عدم قدرتها على السيطرة على الموقف، وثانيا: إخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة.

ومع تحميل المخابرات الانجليزية مسؤولية الحادث يرى الدكتور محمد أنيس أنه إذا كان المسلم به أن العقل المفكر والمنفذ لحريق القاهرة هو المخابرات الانجليزية فهو يشير إلى أطراف متواطئة معها في القصر وبعض رجال الحكم ويرى ساحة حزب مصر الاشتراكي من تخطيط الحريق وأن شاركت عناصره في أعمال التخريب، وانظر أيضا جمال الشوقاوي، حريق القاهرة، مرجع سابق، في بحثه عن أصحاب المصلحة المسؤولين، ص ٣٧٧، ٤٢٧ - ٤٣٠، ٤٦٣ - ٤٦٤، ٤٧٧ - ٦٣٠ - ٦٣٦ خلص منها إلى أن المستفيدين هم الإنجليز والأميركيين والملك - وانظر مذكرات مرتضى المراغي وزير الداخلية في حكومة علي ماهر بعد ٢٦ يناير ١٩٥٦، مجلة أكتوبر، العدد ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦ في ٢، ٩، ١٦ فبراير ١٩٨٦ على التوالي صفحات ٤٧ - ٥٠، وحديث فؤاد سراج الدين عن حريق القاهرة في صحيفة الوفد العدد ١٥٢، فبراير ١٩٨٧، ص ٢.

1- Foreign service despatch, restricted from port said, Egypt to Dept. of state, no. 139. sub. Recent developments at port said jan. 18, 1952 774. 00/1-2952.

2- Visit of Egyptian Ambassador, jan. 21, 1952 611.74/1-21-52 Box 2845 1950 - RG 55.

قاعدة القناة، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا يشتركان في المخاوف من جراء الصعوبات التي تواجهها مصر من الاضطرابات وحرب العصابات وعدم استقرار الأوضاع^(١).

واتساقاً مع هذا النهج في الاتصال بالطرفين للتهدئة واحتواء الأزمة. كان رد فعل الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق إزاء أحداث الصدام في مدينة الإسمايلية والهجوم على مبنى المحافظة فقد أجرى وزير الخارجية الأميركي اتشيسون اتصالاً مع السفير البريطاني يطلب منه أن يحث إيدن على إصدار رسالة مهدئة للموقف خاصة وأن السفير كافرى يبذل قصارى جهده لمنع المصريين من ارتكاب إجراءات انتقامية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، وأكد اتشيسون للسفير البريطاني أن الولايات المتحدة منزعة لهذه التطورات^(٢) وأعرب له عن استيائه وأن مثل هذه الأساليب لا تحل المشكلات وكرر تحييد إصدار بيان للمصالحة^(٣).

ثالثاً: تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة؛

وقد تدافعت، كما هو معروف، التطورات الداخلية في مصر في أعقاب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وسقوط الحكومة الوفدية وتولى حكومة على ماهر والحكومات التالية لها. وكان رد الفعل الأميركي لهذه الأحداث ينطلق من موقف المراقبة الدقيقة ومن مرحلة الوصف والتقييم المجرى إلى مستوى التوقع والتنبؤ والتحليل لاحتمالات المستقبل.

وكان واضحاً تماماً أن كافرى قد أبدى ارتياحاً تاماً لتغيير حكومة الوفد ووصف مدى الوداعة التي تلقى بها الوفد طرده من الحكومة على يد الملك لما وصفه بالفشل المروع في السيطرة على الاضطرابات في أحداث السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢*. ويحضر كافرى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالذكر حين يقول: «إن فروجه وحده كان مكسباً كبيراً وإنه وحده كان يستحق تغيير الوزارة» وفي تقدير كافرى أن الموقف العام أفضل بكثير وأن أعضاء الوزارة الجديدة كأفراد أو كتل أفضل بكثير^(٤)، وأبرز استقبال الملك لأعضاء الحكومة الجديدة ومطالبتهم بالحزم وتكريس أنفسهم للإصلاح، ويذكر عن على ماهر رئيس الوزراء الجديد أنه عاقد العزم على المحافظة على القانون والنظام^(٥).

(١) نفس المصدر، وكان السفير المصري كامل عبد الرحيم قد طلب مقابلة وزير الخارجية في واشنطن لبحث أساساً تصريحات تشرشل خلال زيارته لواشنطن عن إرسال قوات رمزية من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وما أثارته من رد فعل حاد لدى مصر باللجوء إلى مجلس الأمن. كما طرحت المذكرة التي تناولت موضوعات المقابلة نقاطاً تشمل الاتجاه العام للعلاقات المصرية الأميركية، والوضع في قناة السويس وأن الموقف الأميركي وأن أكد على عدم التدخل في شؤون مصر أو سياستها أو استقلالها فهو يرى أنه من العبث تصور أن قناة السويس مسألة مصرية داخلية فحسب بل أنها وقواعد حرة التجارة والمرور ذات أهمية قصوى للعالم الحر ولترتيبات الدفاع عن الغرب.

2- Secret security information, Dept. of state. Memo of conversation jan. 27, 1952, sub, Egyptian developments papers of Dean Acheson, Harry s. Truman Library Missouri U. S. A.

(٣) وانظر في نفس الموضوع

Secret Security information, Dept. of state Memo of conversation jan. 27, 1952 sub Egyptian developments 774-00/1-2752.

4- Telegram sent to secretary of no. 1189 jan. 29, 1925 file no. 350 Egypt.

5- Telegram sent to secretary of state restricted no. 191, jan. 29., 1952 file no 350 Egypt.

وقد حرصت وزارة على ماهر علي إعادة الأمن إلى نصابه وشرعت في إصلاح ما دمره حريق القاهرة وإعادة النظام إلى الجامعة ومعاهد التعليم، انظر: كامل مرسى، اسرار مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص ٣٦٠. وموسى صبرى، قصة ملك وأربع وزارات، دار القلم ١٩٦٤، ص ٢٠ - ٦٤.

وقد وصفها عبد الرحمن الراجحي بأنها (وزارة هدنة) المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٧ وإن كان كما يروى الراجحي قد سعى لاستئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد وفي مقدمتها الجلاء. المرجع السابق، ص ١٣٥، ويونان ليبب رنق مرجع سابق، ص ٥١٣ - ٥١٦.

وقبل أن نستعرض أوجه وتفصيل رد الفعل الأميركي للتفاعلات الداخلية فيما بعد حريق القاهرة وما أعقبها، نشير إلى أن التقييم الأميركي لهذا الحدث تحليلاً وتفسيراً واستنتاجاً، كان من البداية يكتفى بالمتابعة الوصفية للحدث وظروفه دون التعمق في خلفياته وأسبابه، ثم انتقل فيما بعد إلى اتخاذ موقف من الحادث في ضوء محاكمة أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي، هذا في الوقت الذي كان السفير كافرى يحرص فيه على التعمق في نظرتة لصورة الأوضاع الداخلية في مصر وراء ظواهر العنف والاضطرابات المتلاحقة التي يشهدها.

ويستخلص كافرى من تطور الأحداث في مصر منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ وحتى حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢* أن اتجاه التطورات سلك اتجاهين، المسلك الأول: هو استخدام العنف الارهاب كوسيلة لتحقيق أهداف مصر القومية (حوادث القناة ثم حريق القاهرة) ولكن ذلك لم يثبت أى فاعلية، أما الاتجاه الثانى: الذى يستقره كافرى فهو ذلك التصميم المتزايد لدى المصريين ككل على تحقيق اهدافهم الوطنية، وأن هذا التصميم لم يتأثر ولم يتغير بتغير الحكومات واحدة بعد الأخرى^(١). وفى ضوء هذا التحليل وضع كافرى تقديراً شاملاً لأوضاع الحكم في مصر بعد تولى حكومة على ماهر وسقوط حكومة الوفد تناول فيه وضع الملك والحكومة والشعب واختتم تقديراته بآرائه في المستقبل الذى تتجه إليه الأوضاع^(٢). فبالنسبة للملك يرى كافرى أنه عاجز لا يدرك ماذا يفعل وأنه مع استيائه من حكومة على ماهر فهو غير مستعد لتغيير الحكومات، أما حكومة على ماهر فمع تسجيل كافرى لها إنها حافظت على النظام ونجحت في تخفيف حدة التوتر في منطقة القناة فقد كانت تعاني من نقطة ضعف خطيرة هي أنها تسعى لتأييد القصر فضلاً عن أن أضعف نقطة تواجدها هي عدم احراز تقدم في المفاوضات المصرية الانجليزية وأن تسويق بريطانيا قد ينتهى بتولى حكومة أسوأ وقد طرح كافرى فعلاً احتمالات تغيير حكومة على ماهر بحكومة الهلالى**.

أما بالنسبة للشعب فيقدر السفير الأميركي أن الشعور بالخوف يسيطر على الجماهير فضلاً عن الاحساس بانعدام الثقة وانتشار الشائعات، وانتشار ظاهرة العنف واستمرار إطلاق سراح المخربين الذين أحرقوا القاهرة، وعدم وجود أى برامج ذات تأثير على الشعب وأن الأمراض المزمنة لا تحلها إجراءات عاجلة.

(*) سبقت الإشارة في موضع سابق إلى مقدمات ودوافع حريق القاهرة في الهامش.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to secretary of state no. 1234 Feb. 1, 1952, 774. 00/2-21-52.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to secretary of state no. 1395. Feb. 21, 1952 774. 00. / 2-21- 52.

(**) تولت وزارة احمد نجيب الهلالى في اول مارس ١٩٥٢ حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ وقد جاء في جواب الهلالى باشا على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة أن

الفساد والرشوة والمحسوبية والمحابة قد انتشرت في كل مكان وأنه ينوى السير في طريق تخليص البلاد من كل هذه المساوىء، وفي بداية حكمه اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بتأليف لجان قضائية تتولى التحقيق في الجرائم والمخالفات الادارية ولكن يبدو أن الفساد كان قد خيم بظلاله في كل مكان الأمر الذى فشلت معه كل الجهود التى بذلها الهلالى على طريق التطهير وشكا الوزراء وكان واضحاً أن الوزارة قد اختارت طريقاً مسدوداً.

وتحدث الناس عن صفقة مالية وقعها عبود باشا للتخلص من وزارة الهلالى في ٢٤ مارس ١٩٥٢ استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس انواب وتبين أن موقف الوزارة من حل المجلس أنها لم تكن سياسة مرسومة في معالجة الموقف السياسى ومن ثم ظهر الارتجال في مسلك الوزارة مما أدى إلى اضعاف مركزها وانتهى بها الأمر إلى تقديم استقالتها إلى الملك في ٢٨ يونيو ١٩٥٢ ولم يبد سبباً ظاهرياً لهذه الاستقالة، انظر كامل مرسى المرجع

السابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، وعبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٢٨ - ١٤٥، ويونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٥١٩ - ٢١٩ وموسى صبرى،

مرجع سابق، ص ١٢٠ - ٤٢

ويخلص كافرى من هذا التقييم الشامل للأوضاع فى مصر إلى أن الجماهير ناضجة مستعدة وجاهزة لآى شىء بل ويتسائل كافرى فى أسلوب ينم عن التخوف من التوقعات المقبلة قائلاً «إلى أين نتجه من هنا، والنتيجة التى انتهى إليها كافرى أن الوقت يجرى فى مصر وليس هذا هو الوقت الذى تكسب فيه بريطانيا بالتكؤ، وينتقل كافرى إلى صياغة احتمالات أكثر تحديدا وتنبأ فى تقييمه الشامل حين يقول: «ان اعادة الاحتلال أو حدوث التمرد أو قيام الثورة فى مصر قد تكون أحداثا مبالغا فيها على الأسماع ولكنى أراها على الأوراق فى مصر اليوم»

وليس أدل على صدق حدس كافرى المبني على متابعة دقيقة ومباشرة للأحداث من قوله «ان الشعب فى مصر ناضج لآى شىء وان الوقت يجرى وأن الثورة قد تكون أمرا مبالغا فيه ولكنه يراها على الأوراق فى مصر».

ولا يملك الباحث فى ضوء برقيات كافرى قبل الثورة ببضعة شهور ألا أن يستخلص سلامة قديراته ودقة تحليلاته المستندة إلى معلومات صحيحة عن تردى الأوضاع فى مصر بسرعة عالية طرحت بقوة احتمالات التمرد والثورة مما دفعه لقوله أنه يراها على الأوراق فى مصر.

They are visible on the cards in Egypt.

وكان احساس كافرى بخطورة عامل الوقت فى هذا الصدد حادا وعميقا إذ أن الوقت فى تقديره يسير ضد كل أصحاب النوايا الطيبة وانهم يجلسون فوق بركان قد ينفجر قريبا ما لم تعدل بريطانيا عن سياسة المماطلة^(١).

رابعا، تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ،

أما على صعيد الأوضاع الداخلية فى ظل الحكومة الجديدة برئاسة على ماهر فقد تابعت ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية فى ملخصاتها الأسبوعية تحليلها لأوضاع حكومة على ماهر، ولفت نظرها بدء اهتزاز (الهدنة القلقة) بين حكومة على ماهر وحكومة الوفد المستقلة وراقبت الهجمات العنيفة على سراج الدين واتهامه بالإهمال فى أحداث حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢، وأن هذه الهدنة القلقة مصدرها كما وصفتها الخارجية الأميركية حرص الجانبين الحكومة والوفد على عدم حل البرلمان^(٢).

١- تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢،

سجلت الخارجية الأميركية لحكومة على ماهر قدرتها على تحسين الوضع فى القناة بوقف ما أسمته بالنشاط الإرهابى واستنتجت من ذلك أن الإجراءات الحازمة للحكومة تدل على أن المتطرفين عاجزون عن الضغط على بريطانيا دون موافقة ضمنية على الأقل من الحكومة.

وقد حلت السفارة الأميركية سياسة حكومة على ماهر ووصفته بأنه يتحرك فى ضوء ثلاث محاور فى نفس الوقت:-

1- Incoming telegram. Dept. of state, secret, security information from Cairo to Secretary of state no. 1368 Feb. 19, 1952. 774. 00/ 1952

(*) استخدم الدكتور يونان لبيب رزق فى وصفه للوزارات الأربعة التى شكلت بعد سقوط وزارة الوفد ما بين يناير ١٩٥٢ حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ تعبير وزارات الإحتضار، انظر يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٥١٣.

2- Office Memo U. S. govt. to NE MR Kooper from NE MR ORTIZ fe. 12-18, 1952 Sudan affairs.

(أ) استعادة القانون والنظام.

(ب) اتخاذ إجراءات اقتصادية لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

(ج) استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية (١).

وبالنسبة لاستعادة القانون والنظام قدرت السفارة أن استخدام القوات المسلحة قد أعاد القانون والنظام بشكل فعال كما أن الحكومة بذلت جهوداً لإنهاء الأنشطة الإرهابية في منطقة القناة، وبدء التحقيقات في أحداث ٢٦ يناير بإنشاء محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين (٢).

وتحلل السفارة أن هذه التدابير قد اتخذت في محاولة قوية لخلق انطباع عام بالثقة بأن اندفاع مصر نحو الانهيار قد توقف.

أما على الصعيد الاقتصادي، أشارت السفارة إلى تقديم الحكومة لمشروع قانون أمام البرلمان تطلب قرضاً بمبلغ ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مليون جنيه للتعيمير.

وعن استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية تقول السفارة إن على ماهر إلى جانب تصريحاته باستئناف المفاوضات قد اتخذ عدداً من الخطوات (لتخفيض الحرارة) في مصر وإعداد المسرح لقبول النتائج المحتملة للمباحثات إلا أنه فشل في تشكيل جبهة وطنية (٣). وإن كانت اتصالات السفير الأميركي مع رئيس الوزراء للإعداد لبدء جولة جديدة من المباحثات المصرية الانجليزية لم تسفر عن نتيجة ملموسة لإصرار على ماهر على أنه من غير الممكن التوصل إلى مثل هذه التسوية للخلاف المصري الإنجليزي دون الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان وضرورة نقل قاعدة القناة خارج مصر مما أثار خلافاً مع كافرى الذى أوضح أن الموقف الأميركي هو بقاء القاعدة في مصر، وعلى أى حال فقد كان اتصال رئيس الوزراء مع كافرى في إطار إدراكه لضرورة اتخاذ إجراء عاجل لأهمية عنصر الوقت بالنسبة لبقاء وزارته (٤).

أما المحور الثانى الذى حرص رئيس الوزراء على سلوكه لتأكيد بقاء حكومته فهو - كما سبقت الإشارة - اتخاذ تدابير اقتصادية لعلاج ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد صرح على ماهر السفير الأميركي في مقابلة معه أن الحل الأساسى لمشكلات مصر الداخلية يكمن في الإصلاح الاجتماعى لكنه حذر أنه حين يتعرض لهذه المشكلة فسوف يواجه المعارضة من السياسة الأثرياء وأن ذلك أحد الأسباب في رغبته للتوصل بأسرع ما يمكن مع بريطانيا إلى تسوية (٥)، ولكن تؤكد الأحداث فشل على ماهر في تحقيق أى من هذين الهدفين مما كان السبب الرئيسى في استقالة حكومته *.

1- office Memo, Secret to MR Kopper from MR ORTIZ, Weekly summary Feb. 5-11, Egypt.

(٢) تقرير إدارة الشرق الأدنى المشار إليه عن الفترة من ٥ - ١١ فبراير الذى أعده «كوبر».

انظر في سياسة وزارة على ماهر، حسن يوسف، المرجع السابق، ص ٢٢٢ - ٢٣٥ وموسى صبرى، المرجع السابق، ص ٥٥، ويونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٥١٦ - ٥١٩.

(٣) تقرير (كوبر) في إدارة الشرق الأدنى في نفس التاريخ.

4- Telegram sent to secretary of state, washington, jan 30 1952, secret, desp. no. 1199 from cairo, file.350 - Egypt. Ibid, desp. no. 1226, jan 31, 1952. telegram sent to secretary of state.

(*) يصف طارق البشرى ظروف تولى على ماهر لرئاسة الوزارة في أعقاب حريق القاهرة بأنه «ظرف خليك بأن يفر فيه الجميع من توليتها» ويحدد هدفها بأنها «وزارة للتهنئة والتميم» وقد اقتضت سياسة التهنئة هذه أن يحاول تخفيف ضغط الغلاء وخفض نفقات المعيشة فاهتم بتوفير المواد التموينية وتخفيض أسعارها، كما اتخذت إجراءات لوقف الكفاح في القناة وانسحاب الفدائيين وإن اقتضت سياسته إبقاء الضوء مسلطاً على المشكلة الوطنية والدخول فوراً في المفاوضات مع وعد الجماهير باستئناف الكفاح إن فشلت وهذا لم يرض الانجليز، كما يبدو أن السراى اعتقد أن المدة التى بقيها على ماهر فى الحكم كانت كافية لإعادة الهدوء والاستقرار فديررت له ما جعله يستقيل فى نفس اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير البريطانى وأبلغت السفير ليعتذر عن مقابلة على ماهر فلما طلب على ماهر مقابلة الملك رفض الملك فقدم على ماهر استقالته وقبيل فى أول مارس ١٩٥٢. انظر طارق البشرى، المرجع السابق ص ٥٥٩ - ٥٦٧، انظر أيضاً موسى صبرى، قصة ملك و ٤ وزارات ص ٢٧ - ٢٨، ٤٦ - ٤٨، ٧٧، ٨٢، دار القلم، القاهرة ١٩٦٤.

وإن كان السبب المباشر لاستقالة على ماهر المناقشات الحادة في مجلس الوزراء أول مارس ١٩٥٢ حول مرسوم تأجيل البرلمان الذى وقعه الملك وترتب على المناقشة استقالة وزير المالية زكى عبد المتعال ومرضى المراغى وزير الداخلية لاعتراضهما على عدول على ماهر عن تنفيذ مرسوم تأجيل البرلمان، وإزاء هذا التصعد في الوزارة أعرب الملك عن رغبته في استقالة الوزارة فقدم على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم وقبيل على الفور وكلف أحمد نجيب الهلالي في اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة، انظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٢٨.

وفى إطار المساعدة لحكومة على ماهر على الاضطلاع بمهمتها الاولى فى الحفاظ على الأمن والنظام يمكن تفسير استجابة الخارجية الأميركية لطلب حكومة على ماهر تزويدها بمعدات لقوات الشرطة بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢. فلقد تلقى السفير الأميركي طلبا عاجلا من الحكومة المصرية للحصول على معدات لثلاث وحدات متنقلة من الشرطة والتي يوليها الملك فاروق اهتماما خاصا وشخصيا . وكانت تقديرات الخارجية الأميركية أن هذا الطلب من الحكومة المصرية بالغ الأهمية ويجب أن يلقى نظرة إيجابية من جانب الحكومة الأميركية على أساس من الأولوية فى ضوء الاعتبارات التالية :

- أنه قد حدث إنهيار كامل فى قوات الشرطة قبيل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأن أحداث يوم الحريق تؤكد هذا الإنهيار ومن ثم أصبحت الحاجة ضرورية لدعم جهاز الأمن الداخلى فى مصر من خلال تسليحه بمعدات جديدة ومتطورة .

- أنه من الواضح ضرورة اتخاذ إجراءات بوليسية جديدة وفعالة لمنع الاضطرابات فى المستقبل .

- أنه بالإضافة إلى أهمية الاستقرار الداخلى فى مصر وضمان توفيره بالنسبة لأمن الولايات المتحدة والدول الغربية فإن الخارجية الأميركية تعتقد أن هذه المعونة المقدمة لمصر بإنشاء هذه الوحدات سوف يساعد على خلق جو موات لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة (١) وقد أوصت الخارجية الأميركية وزارة الدفاع اعتبار مصر مؤهلة لتلقى هذه المعونة بموجب قانون الأمن المتبادل .

٢- تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢:

ولاشك أن الإستجابة الأميركية السريعة لطلب حكومة على ماهر بتزويدها بمعدات لقوات الشرطة مساندة لها فى الحفاظ على الأمن والنظام لم يكن مجرد دعم لحكومة جديدة بل تقديرا لخطورة إنهيار الاستقرار الداخلى فى مصر وتأثيره السلبي على أمن الولايات المتحدة والغرب فى مصر وفى المنطقة من ناحية ثم لخلق جو ملائم لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة من ناحية أخرى بما يؤكد الإرتباط فى تقدير الخارجية الأميركية بين الاستقرار الداخلى فى مصر والمصالح الاستراتيجية الأميركية فى هذه الفترة المليئة بالأحداث الداخلية فى مصر .

1 - Top secret, security information, Letter from Herman Matthews, Deputy under secretary of state to Robert Lovett, secretary of Defense Feb. 23, 1952. 774. 56/ 2-18-52.

Office Memo, To MR Jones From MR stabler Sub. weekly summary of events, Egypt April 28-May 5, 1952 774. 00/ 5- وانظر كذلك 1952.

وقد تم بالفعل فى ٢٠ أبريل ١٩٥٢ التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية لمصر فى شكل وحدات شرطة وتدريب ضباط شرطة فى الولايات المتحدة واعتبرت الولايات المتحدة هذا الاتفاق خطوة كبيرة لتحالف مصر مع الغرب . وانظر كذلك :

Confidential Memo, Egyptian police equipment and training , May. 23, 1952 774.5 MSP 5-2052 RG 59-Box 4023

وكذلك ما أورده مرتضى الراغى فى مجلة أكتوبر العدد ٥٠٠ فى ٢٥ مايو ٨٦، ص ٦٧ وقد أوردت هذه المذكرة أسباب تزويد مصر بهذه المعدات باعتبار مصر من وجهة النظر العسكرية تمثل أهمية واضحة لأمن الشرق الأدنى والولايات المتحدة بالإضافة إلى أن ما أحدثته الاضطرابات وحرانق القاهرة تؤكد أهمية مصر للعالم الحر وتبرر اعطاها الأولوية . وقد أرفق بهذه المذكرة الخطابان المتبادلان من السفير الأميركي كافرى إلى وزير الخارجية المصرى حسونة باشا فى ٢٩ /٤/ ١٩٥٢ ومذكرة وزير الخارجية المصرى إلى السفير الأميركي فى القاهرة فى ٣٠ /٤/ ١٩٥٢.

Office Memo, to NEA, Mr Kopper sub. weekly summary of events, Egypt Sudan June 10-16-1952, 774. 00/ 6-16-52. وانظر كذلك :

والواقع أن هذا الاهتمام الأميركي البالغ بتأمين الأوضاع الداخلية في مصر كانت ينعكس في المتابعة الدقيقة والتفصيلية للسفير كافرى لنتائج أحداث القاهرة ودلالاته بالنسبة للقوى الداخلية وتأثيرها على الاستقرار والأمن في البلاد ، ففي إطار المتابعة والتحليل لهذه الأحداث بعث كافرى بوصف تفصيلي للأحداث والخسائر استنتج من خلالها أن العملية - في تقديره - قد تم توقيتها بعناية ويتخطيط مسبق على أساس انتقاء الأهداف وهي في تقديره ثلاثة أنواع: أهداف متصلة بآماكن اللهو والفساد ، والأهداف المتصلة بمناهضة بريطانيا (مثل نادى الصيد وبنك باركليز وشركة الخطوط الجوية البريطانية) والأهداف المتصلة بمناهضة الباشوات (المتاجر الفاخرة) (١) .

وبذلك فإن كافرى يرجع الأسباب إلى أسباب أخلاقية وأسباب سياسية وأسباب اقتصادية واجتماعية، فيحدد الإطار العام للأحداث في ضوء خلفية دينية وسياسية واجتماعية وإشارة كافرى إلى عنصرى الدقة في التوقيت والتخطيط المسبق للأهداف المنتقاة يؤكد هذا المضمون الواضح للأحداث (معاداة بريطانيا - معاداة الطبقة الثرية - معاداة الفساد) . وفي إطار التفسير الأخلاقي للأحداث - إن جاز التعبير - يبرز كافرى في برقية له في ٢٩ يناير ١٩٥٢ تصريحات الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين وإشاراته إلى أن أشغال الحرائق لن يقضى على عناصر الفساد والإنهزاميين مادامت القوانين الحديثة تسمح بوجودها ومطالبة الهضيبي بمقاطعة البضائع البريطانية بدلا من تدمير المنشآت (٢) .

على أن كافرى لم يركز في تحليله لآراء القوى الداخلية تجاه أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ على الإخوان المسلمين فحسب ، بل أنه نقل للخارجية الأميركية في اليوم التالي ٣٠ يناير تقديرات السفير البريطاني ستيفنسون بأن العملية كلها تمت بتخطيط متقن من الحركة الشيوعية ، ولم ينف كافرى هذا التأويل بل نقله للخارجية الأميركية (٣) . ويلاحظ الباحث أن تقديرات الخارجية الأميركية في دراستها لأسباب الإستجابة لطلب مصر تقديم معونة عسكرية لدعم الاستقرار الداخلى قد أوردت أن التحريض والتنظيم الشيوعى وراء هذه الاضطرابات (٤) وليس البحث بصدد تحديد أى من القوى الداخلية في مصر كانت مسؤولة آنئذ عن أحداث القاهرة في ٢٦ يناير تنظيم الإخوان المسلمين أم تنظيم شيوعى * .

على أن السفير الأميركي في أكثر من رسالة للخارجية الأميركية كان أوضح وأكثر صراحة في الإشارة إلى ما يراه دور أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي في الأحداث من خلال أتباع أحمد حسين لنفس الأساليب التى يتبعها الشيوعيون في مناسبات سابقة (٥) .

1 - Telegram sent to secretary of state retracted Jan. 29, 1952 no. 1192 file no. 350. Egypt.

2- Ibid desp . no. Jan. 29, 1952.

وحول موقف الإخوان المسلمين خلال المعركة ضد الإنجليز بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، انظر طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ - ٣٧٧ . وتركز دعوة الإخوان المسلمين آنئذ على «مكارم الأخلاق» لا على التهمة السياسية أو العسكرية .

(٢) Telegram sent to secretary of state, secret, despno. 1219 from Cairo Jan.30. 1952 file no. 350 Egypt.

(٤) المصدر السابق ، راجع رسالة وكيل الخارجية الأميركية إلى وزير الدفاع الأميركي في ٢٣ فبراير ١٩٥٢ لتبرير الموافقة على طلب مصر .

(*) راجع ما سبق الإشارة إليه من تحليل الدكتور محمد أنيس عن دوافع وأهداف حريق القاهرة ورايه الخاص الذي أنهى إليه عن المسؤولين عن تدبير وتنفيذ الحادث ، وراجع أيضا الخلاصة التي أنهى إليها جمال الشرقاوي «بلان مؤامرة مثل مؤامرة حريق القاهرة لا يدبرها وينفذها إلا من له مصلحة فى إشغالها .. وأن الذين استفادوا هم الإنجليز والأميركان والملك» ، جمال الشرقاوي ، المرجع السابق ، ص ٦٢٠ ، ٦٢١ - ٦٢٦ .

5 - Telegram sent to secretary of state, secret, security information, sent desp. from Cairo no. 1029, Jan. file 350, Egypt.

وتؤكد تقارير كافرى إلى الخارجية الأميركية عن المسئولية عن أحداث القاهرة شعوره القوى إلى درجة الإتهام لأحمد حسين حيث نقل فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ ، نص المذكرة التى قدمها أحمد حسين زعم الحزب الاشتراكي إلى رئيس الوزراء ينفى فيها مسئولية الحزب عن أحداث حريق القاهرة ويقول: «إن الأسباب الحقيقية للأحداث المؤسفة فى ٢٦ يناير هى السخط الذى كان يتراكم فى صدور المصريين جميعاً بسبب الحكومة وعجزها عن التوصل لاتفاقية مع البريطانيين بالنسبة للآمال الوطنية لمصر (١) .

ومع أن كافرى لم يكذب صراحة دفاع أحمد حسين فقد عقب على رسالته بالهجوم الشديد فوصفه بأنه اشتراكي بالاسم متطرف دينيا وعنيف فى معاداته للغرب وموال لروسيا ويشير كافرى إلى أن الافتراض السائد فى مصر أنه أكثر من أى فرد آخر فى مصر مسئول عن أحداث ذلك اليوم * .

ويرد كافرى على محاولة أحمد حسين اثبات براءته فى رسالته الى رئيس الوزراء بقوله إنه إزاء ارتباط أحمد حسين القديم بالأنشطة غير المشروعة التى لم يستبعد فيها العنف ابدأ، فإن أقواله على أقل تقدير، مبالغ فيها (٢) .

وواضح أن كافرى وإن كان لديه شعور قوى بمسئولية أحمد حسين عن أحداث حريق القاهرة لكنه تجنب الجزم بإتهام قاطع احساسا منه باحتمال وجود عناصر شيوعية وراء الحادث . وقد اتضح تقديره هذا فى برقية فى ١٦ مايو حين بعث بنص تقرير إدانة أحمد حسين الذى نشرته الصحف فى ١٢ مايو ١٩٥٢ بإدانة أحمد حسين بتهمة التحريض والتواطؤ فى عدد من جرائم الحرق والسلب للمنشآت العامة. ويعقب كافرى فى تقريره للخارجية الأميركية بأن الحكومة خلال ثلاث شهور ونصف من التحقيق قد جمعت دليلا قويا ضد أحمد حسين وشركائه لكنها عجزت عن القاء الضوء على العناصر الشيوعية التى يسود الاعتقاد - كما يقول كافرى - أنه كان لها دور فى تنظيم عمليات التخريب بكفاءة شديدة يوم ٢٦ يناير ويستطرد كافرى أن أى توجيه شيوعى يبدو وأنه كان موجودا قد أخفى كل أثر له تماما.

وتقرير كافرى كما هو واضح يسلم بإدانة أحمد حسين كما جاء فى التقرير الذى أذاعه النائب العام ولا يرفضها لكن كافرى برغم تسليمه بإدانة أحمد حسين لم يزل يرى أن عناصر شيوعية كان لها دور فى التنظيم الدقيق للأحداث وإن كانت قد استقطعت اخفاء كل أثر لذلك.

وكانت شكوك كافرى فى مراوغة أحمد حسين فى جعل المحاكمة العسكرية كسبا للوقت ولعطف الناس، واضحة فى تقاريره لمتابعة المحاكمة وتؤكد اقتناعه بأنه كان وراء حوادث القاهرة (٣) .

1- Foreign service despatch, confidential desp. no. 1995 March 29, 1952 - Sub. Socialist Leader Ahmed Hussein, Memorandum on the events of Jan. 26, 1952 774. 00/ 3- 2952.

(*) ولاشك أن اتهامات كافرى لأحمد حسين لا تمثل الحقيقة كلها بقدر ما كانت تعكس التفكير الاميركي الذى يعزو أي مناهضة للغرب على أنه بايعاز من الشيوعية وفى نفس الوقت يتهم الحركات الوطنية التحررية بأنها موالية لروسيا .

(٢) نفس المصدر .

3- Foreign service despatch from Cairo to the Dept. of state may 16, 1952 Sub. Indictment of socialist leader Ahmed Hussein 774. 00/ 5- 16-52

Foreign service desp. from Cairo no. 2554 June 21, 1952 to Dept. of state Sub. developments in Ahmed Hussein trial 774.00/ وانظر كذلك: 6-12-52.

بعد هذا الاستقراء فى تحليل الموقف الأمريكى من أحداث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وعلاقة القوى الداخلية به، وموقف الحكم تجاه المسئولين عنه فى تقدير السفارة الأمريكية، نعود للقول ان استقالة حكومة على ماهر فى تقدير الخارجية الأمريكية كانت تعود الى عدم الاستجابة لانتهاج خط متشدد ضد الوفد وتحمله مسؤولية أحداث ٢٦ يناير * .

٣- تقييم فترة وزراء نجيب الهلالي أول مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢،

وعولت السفارة الأمريكية على تولى حكومة الهلالي للوزارة فى مصر بأنها سوف تتعامل بقوة مع الفساد والرشوة والتخريب خاصة وأنه قد اختير لمعاداته للوفد وهى المهام التى لم تفلح حكومة على ماهر فى التصدى لها (١) .

وتابعت الخارجية الأمريكية تدهور الأحوال الداخلية فى مصر اقتصاديا واجتماعيا فى ظل الحكومة الجديدة فقال كافر فى برقيته أن ضغط السخط الاجتماعى والصعوبات الاقتصادية والقلق لازالت كامنة حتى الآن ولكنها مهياة لتفجير الهدوء الظاهرى الذى يفرضه الحكم العسكرى، وأنه مالم تسمح الظروف بجهود بناءة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بمصر فانه من المحتوم أن تجرب مصر انواعا من العلاج أشد تطرفا وحسما (٢) .

ومن الجدير بالذكر أن تحليل كافر لاسباب سقوط حكومة على ماهر هى نفسها تحليله لاسباب فشل الهلالي وسقوطها الوشيك لقصورها فى علاج الاسباب الحقيقية للسخط ألا وهى (الفساد والرشوة والإسراف واختفاء العدالة الاجتماعية وفشل المفاوضات مع بريطانيا) ، بالاضافة الى توقعات كافر لحدوث تغيرات اعمق فى حياة مصر السياسية. (٣) وقد تجسدت هذه التوقعات الأمريكية للاحتتمالات المتوقعة الحدوث فى مصر فى عنوان وصفته الخارجية الأمريكية لتطور الاحداث فى مصر فى الموجز الاسبوعى عن مصر فى الفترة من ٨ الى ١٤ ابريل ١٩٥٢ يقول « الرجل السياسى لايزل يغلى » وهو عنوان يغنى عن كل تعليق (٣) .

٤- تقييم الأوضاع بعد استقالة وزراء الهلالي باشا ٢ يوليو ١٩٥٢،

وتدل القراءة والتحليل للوثائق الأمريكية سواء تقارير السفارة من القاهرة أم مذكرات الخارجية الأمريكية فى واشنطن أن التركيز كان واضحا فى اهتماماتها خلال الاسابيع القليلة السابقة على قيام ثورة

(*) تجمع المصادر على أن محاولة على ماهر سلوك مسلك الاستقلال عن القصر كان سببا مباشرا فى سوء العلاقة بين القصر والوزارة إلى الحد الذى أدى إلى رفض الملك مقابلة على ماهر فى أول مارس ١٩٥٢ .

انظر محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٣١٣ ويؤيد هذه الرواية حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ ويضيف إليها استقالة وزيرى المالية زكى عبد المتعال والداخلية مرتضى المراغى ، وانظر أيضا : موسى صبرى ، المرجع السابق ، الأزمات التى حطمت وزارة على ماهر ، ص ٦٤ - ٨٩ .

1-Secret security information, Dept. of state Assistant secretary, march 3, 1952, to the secretary from MR. Berry, NEA, sub. significance of change in Egyptian government 774.00/3/352. A 44

وانظر يونان لبيب رزق وزارة نجيب الهلالي الاولى، المرجع السابق ٥١٩ - ٥٢١ .

2- Foreign service despatch, from Cairo, desp. no. 2092, April 14, 1952, 774.00/4-1452.

3- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Jones Via NE MR Kopper, from MR stabler, sub, Weekly summary of events, Egypt and the Sudan, April 8-14, 1952, 774.00/4-1952.

وانظر أيضا: يونان لبيب رزق ، المرجع السابق حول ظروف استقالة وزراء نجيب الهلالي الاولى ، ص ٥٢٣ ، ومذكرات مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ٥٠٠ ٢٥ مايو ١٩٨٦ ص ٦٩ حول ما وصفه «بمؤامرة الاطاحة بالهلالي» عندما بدأت يد الهلالي تمتد إلى أكبر صديق للوفد والإنجليز وهو أحمد عبود ودور عبود فى دفع رشوة للملك فاروق لاقالة وزراء الهلالي ، مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ١٠٥ ، أول يوليو ١٩٨٦ ، ص ٥٩ .

يوليو على تطور أو لنقل تدهور الأوضاع الداخلية في مصر أسبوعا بعد أسبوع ووزارة بعد وزارة، وكانت هذه التقارير إلى جانب استعراضها لتطور الأزمة الوزارية (سقوط حكومة الهلالي، ثم تعيين حكومة حسين سرى) وهو مظهر من مظاهر تدهور الأوضاع تحلل وتتعمق في دراسة اسباب التدهور الأخرى واحتمالاتها المتوقعة بما ينذر بحدوث تغير أو ثورة وشيكة في مصر (١).

في تقدير الخارجية الأميركية عن الأوضاع الداخلية في مصر خلال شهر مايو وصفت الحالة في مصر سياسيا بأنها في حالة حركة معطلة أو شلل suspendend animation وأنه أضحى يسود مصر شعور عام بالغموض والابهام في هدوء مصطنع. وتقدر الخارجية الأميركية مظاهر الشلل على المستوى الإداري في جهاز ودوائر الحكومة المصرية ثم في الافتقار للعمل الإيجابي في المجال الاقتصادي وتدهور الوضع المالي مما يثبط الهمم ويخيب الآمال (٢).

ولعل أكثر وثائق الخارجية الأميركية كشفا لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في مصر كما وصفها تقرير السفارة الأميركية في القاهرة هو ذلك التقرير الشامل الذي أعدته السفارة حول سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على طبقة الفلاحين وتأثيرها عليهم كقوة سياسية في أي ثورة أو حركة لقلب نظام الحكم (٣).

يشير تقرير «عدم الاستقرار السياسي في مصر» الذي كتب قبل الثورة بشهر واحد تقريبا (في ١٦ يونيو ١٩٥٢) إلى الفلاحين كقوة سياسية كامنة وغير نشطة في مصر وأنهم يظهرون كل دليل على التحول نحو الفاعلية في الصراع السياسي، ويعزو تقرير السفارة هذه الظاهرة - وهذه في الواقع قيمة الوثيقة التي نحاول استقراءها - إلى استمرار سوء الحالة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، قلة أسواق القطن المحصول الوحيد في مصر، والإدراك بأن الأوضاع السياسية هي التي تؤثر في هذه الأمور كلها مما أدى إلى يقظة الفلاحين وإدراكهم الحرمان من حقوقهم (٤).

يعمل التقرير هذا الإدراك بتأثير الأوضاع السياسية بانتشار وتطور وسائل الاتصال من إذاعة وصحف وانتشار التعليم وتحسين وسائل النقل مما أدى لزيادة الوعي وأن هذه العوامل جعلت الفلاحين أكثر تقبلا لدعاية العناصر الساخطة ولايماءات الدعاية الشيوعية.

ويشير التقرير إلى أن الفلاحين وهم الأكثرية الساحقة من السكان ولاهميتهم الاقتصادية في مصر، فإنه لابد، بحكم الضرورة، أن تشملهم أي خطط للقوى السياسية إذا كانت تتوخى تغيير الأوضاع الراهنة.

(١) من مظاهر التدهور والفساد السياسي في تأليف وزارة حسين سرى ٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ أن الملك كلف في وقت واحد بعد استقالة وزارة نجيب الهلالي اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما بهي الدين بركات وحسين سرى وأخذ كل منهما يجري مشاوراته دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بتشكيل الوزارة وذلك مظهر سافر لعدم الاستقرار بل لانتهيار نظام الحكم وأخيرا وقع اختيار الملك على حسين سرى لتأليف الوزارة. ولم تعمر وزارة حسين سرى أكثر من ٢٠ يوما تفجرت خلالها أزمة الجيش بحل مجلس إدارة نادي الضباط الذي كان قد تم انتخابه برئاسة اللواء محمد نجيب تمديدا لأرادة القصر وقد عاشت الوزارة أغلب أيامها تواجه هذه المشكلة لكن تصرفات القصر وحيدر باشا القائد العام للجيش كانت تزيد من أسباب حدتها وتتصاعد بأحداثها - انظر كامل مرسى، أسرار مجلس الوزراء، المرجع السابق، ص ٢٦٧ ويونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٥٢٥، وموسى صبرى، المرجع السابق، ص ١٤٧.

2- Office Memo, U.S. govt. to MR kooper from NE MR Stabler May, 19, sub. weekly summary of events, Egyptian Sudanese affairs, May 13-19, 1952. 774.00/ 5-1952.

(٢) تقرير السفارة الأميركية في القاهرة رقم ٢٥١١ في ١٦ يونيو ١٩٥٢ عن «عدم الاستقرار السياسي في مصر والشرق الأدنى». Foreign service despatch, from Cairo, Amembassy to the Dept. of state desp. no. 2511, June 16, 1952 Sub. political instability in the Near East 774.00/ 6-16-52.

ويذكر تقرير السفارة تحديداً وبعبارات صريحة لا لبس فيها احتمالات الثورة أو الإطاحة بالحكومة فيقول أن أولئك الذين يسعون إلى الثورة أو الإطاحة بالحكومة لا يمكن أن يتجاهلوا الفلاحين كما لا يمكن أن يتجاهلوا أولئك الذين يسعون للتطور المنظم (لعل ذلك يفسر التقييم الإيجابي للسفارة الأميركية في القاهرة لقرارات الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ في مستهل حكومة الثورة على نحو ما سنرى في فصل لاحق).

وينوه التقرير بانعكاسات المشكلة الاقتصادية وتأثيرها على القوة السياسية الكامنة للفلاحين مثل الزيادة السكانية وتفاقم البطالة ، قلة التصنيع ، والوضع الاقتصادي المتردى مما يؤدي إلى مضاعفة وزيادة عدم الاستقرار^(١).

ويخلص هذا التقرير الهام إلى أن تجنب قيام الثورة في مصر يقتضى أن تواجه الحكومة الأسباب الرئيسية للسخط ثم يعقب أن الافتقار الواضح للرغبة لدى الطبقات الحاكمة في إدخال الإصلاحات الضرورية يمثل في حد ذاته عاملاً يؤدي إلى عدم الاستقرار .

واستقرأ الباحث لمضمون هذا التقرير واللغة الصريحة التي استخدمها وفي هذا التوقيت عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يطرح الإطار العام للتقدير الأميركي للاحتتمالات القوية للثورة في مصر أو الإطاحة بالحكومة - ما لم تتجنب مواجهة الأسباب الرئيسية للسخط - وتضع السفارة هذه الاحتمالات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في إطارها الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يحرك - في تقدير السفارة - احتمالات الثورة وإلى زيادة الإدراك والوعي ولاسيما لدى القوة السياسية الكامنة للفلاحين في مصر .

وبقدر ما كان اهتمام السفارة الأميركية في مصر موجهاً إلى متابعة وتحليل أسباب ونتائج تدهور الأوضاع الداخلية في مصر ، كانت الخارجية الأميركية وهيئة الأركان الأميركية المشتركة ووزارة الدفاع الأميركية تشعر بالقلق تجاه سبب آخر من أسباب عدم الاستقرار السياسي في مصر وهو تفاقم الأزمة بين مصر وبريطانيا وجمود الموقف بالنسبة لأي تسوية بينهما للخلاف المصري الإنجليزي مما أثار لدى هذه الأجهزة الأميركية احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة في مصر الأمر الذي طرح مخاوف عميقة لديها لحدوثها في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متدهورة معقدة في مصر . وكانت الأجهزة الأميركية في الحقيقة تربط ربطاً واضحاً بين مشكلة قاعدة القناة بين مصر وبريطانيا وبين تدهور الأوضاع الداخلية وما يستتبعه من احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة .

وقد بحثت هيئة الأركان الأميركية احتمالات التحرك العسكري البريطاني في مصر في ٢٣ يونيو ١٩٥٢ وأنتهت إلى أنه من المحتمل أن تتجه بريطانيا للمحافظة على مكانتها بالقوة وإن كانت سوف تسعى إلى تأييد دولي وخاصة من جانب الولايات المتحدة^(٢) .

وجاء تقدير هيئة الأركان الأميركية أنه لو استخدمت بريطانيا أسلوب القوة فسوف تظل بريطانيا متورطة في مصر لعدة سنوات ، وكانت هيئة الأركان الأميركية المشتركة تأمل أن تتمكن بريطانيا من تجنب استخدام القوة للحفاظ على مكانتها في مصر . ومع ذلك كانت هيئة الأركان الأميركية المشتركة تقدر أنه من الأهمية

(١) المصدر السابق .

(٢) برقية الخارجية الأميركية إلى سفارتها في لندن :

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret information sent to Amembassy, London, June 25, 1952, 16/741/6-25-52.

يمكن بالنسبة للولايات المتحدة أن تحتفظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية في مصر في وقت السلم، وفي حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة في حالة التهديد المباشر ضد أمن الشرق الأوسط، كما تحتفظ بريطانيا بحق العودة للاستخدام الكامل لهذه التسهيلات ولذلك فإن هيئة الأركان الأميركية المشتركة أوصت بضرورة تأييد الولايات المتحدة سياسيا ودبلوماسيا للمملكة المتحدة في بلوغ هذه الأهداف .

أما بالنسبة للاحتمال المجرد بلجوء بريطانيا لاستخدام القوة فعلا في مصر، فقد كان تقدير هيئة الأركان الأميركية المشتركة أنه إذا تدهور الموقف في مصر إلى حد اضطراب بريطانيا للجوء لاستخدام القوة للحفاظ على مكانتها واضطرت لطلب دعم الولايات المتحدة ، فإن هيئة الأركان ترى ضرورة تقييم الحكومة الأميركية للموقف الدولي قبل اتخاذ قرار أو موقف تجاه هذا التأييد (١) .

وتحليل مضمون هذا التقرير واضح الدلالة في أنه يؤسس تقديراته على فرضية قوية هي حدوث تدهور ملموس في الموقف في منطقة القناة يؤثر على استخدام القاعدة والأوضاع الداخلية والاستقرار في مصر بشكل عام مما يثير احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة وبالتالي يطرح اختيارات أمام السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر من ناحية وتجاه بريطانيا من ناحية ثانية .

وبشكل عام فإن الوثيقة تشير إلى أن الخط الأميركي تجاه بريطانيا في مصر هو تأييد احتفاظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية في مصر خلال وقت السلم في حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة ، وتأييد احتفاظ بريطانيا بحق العودة للاستخدام الكامل للتسهيلات ، ثم تأيد بريطانيا سياسيا ودبلوماسيا لتحقيق هذه الأهداف . ولكن في الحالة الخاصة بلجوء بريطانيا لاستخدام القوة ، فقد كان الموقف الأميركي مغايرا، إذ لم تلزم هيئة الأركان نفسها أو حكومتها بتأييد استخدام القوة واقتُرحت دراسة الموقف الدولي قبل اتخاذ أي قرار .

ولاشك أن الارتباط بين تدهور الموقف السياسي الداخلي في مصر - خلال الأسابيع القليلة السابقة على ثورة يوليو - وبين مشكلة السيطرة على قاعدة القناة ومشكلة السودان، أي الربط بين استقرار الوضع الداخلي والمشكلة السياسية الأولى في مصر كان يسيطر على تفكير الخارجية الأميركية ويخلق لديها مخاوف عميقة أثارت لديها - كما سبق القول - احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة. وقد انعكس هذا القلق بصورة أحد وأعمق في التقرير الذي أعده المدير المساعد للتخطيط السياسي بالخارجية الأميركية - عن الموقف السياسي الداخلي في مصر في الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٥٢ (٢). وأشار التقرير إلى أنه من بين المشكلتين الأساسيتين اللتين تمثلان أساس النزاع الحالي بين مصر وبريطانيا، وهما السيطرة على قناة السويس ومستقبل السودان، فإن المشكلة الأولى وإن كانت الأهم فهي الإيسر والاسهل حلا، بل كان يمكن حلها إذا لم تكن مرتبطة بمشكلة السودان، والمشكلتان في الحقيقة يمكن فصلهما وإن كانت كل من بريطانيا ومصر متظاهرتين بغير ذلك.

(١) راجع أيضا الوثيقة الخاصة برسالة وزير الدفاع الأميركي إلى وزير الخارجية في ٢٩/٦/١٩٥٢.

Top secret, security information, the secretary of Defense, 29, June, 1952 letter from the secretary of Defense to the secretary of state.

وقد أرفقت نص مذكرة رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة في ٢٥/٦/١٩٥٢ والتي رفعها إلى وزير الدفاع ، ملف 611. 74/ 6-25-52.

(٢) المذكرة السرية المقدمة إلى «روبرت جونز» من هيئة التخطيط السياسي بالخارجية الأميركية عن «الموقف السياسي في مصر» في ٩ يوليو ١٩٥٢:

Secret, security information, 9, July 1952 Memorandum for MR Robert Jones, Policy planning staff, Dept. of State, sub. political situation in Egypt. 774.00/ 7-9-52.

وقد استخلصت السفارة الأميركية من اتصالاتها في مصر أن المصريين يوافقون على فصل المشكلتين بشرط موافقة الولايات المتحدة على نقطتين:
- الاشتراك في إدارة جديدة لقناة السويس.

- ضمان أن تأجيل مشكلة السودان لن يؤثر في مطالب مصر بدور أوبراى لها في مستقبل تلك البلاد.
وقد ردت السفارة أن حل مشكلة قاعدة السويس باحلال المصريين محل البريطانيين لا يتحقق الا باشتراك الولايات المتحدة ولكن حلها لن يتحقق حتى باشتراك الولايات المتحدة مادامت مشكلة السودان تغطي عليها.

هذه التقديرات الأميركية لمأزق النزاع المصري الانجليزي خلال المرحلة الدقيقة من تدهور الوضع الداخلي تعكس الحرص والاهتمام بالسعى لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية الحادة في مصر بإيجاد صيغة مقبولة للخلاف المصري الانجليزي - احد المصادر الدائمة لهذه الأزمة - وانعكاساته على الموقف الداخلي، أو بمحاولة دعم الاستقرار الداخلي من خلال تزويد الحكم بمعونة عسكرية لتحقيق الأمن والنظام، وقد تم ذلك في اتفاقية المعونة العسكرية في مايو ١٩٥٢.

إذا كانت السفارة الأميركية في متابعتها لتدهور الأوضاع الداخلية في مصر تركز على أسبابها الرئيسية، والتمثلة في سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أم في أسبابها السياسية المتمثلة في الأزمة في العلاقات المصرية الانجليزية وتدهور الموقف الأمني في منطقة القناة وماله من تداعيات داخلية، فقد كانت السفارة والخارجية الأميركية تتابعان بنفس القدر من الاهتمام والعمق مظاهر هذا التدهور المتمثلة فيما يمكن أن نسميه الأزمة الوزارية المستمرة في مصر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفي هذا السياق تابعت السفارة الأميركية في تقاريرها الاسبوعية كما تابعت الخارجية الأميركية في ملخصاتها الاسبوعية الأحداث في مصر والسودان. وتناولت بالتحليل اسباب استقالة أو سقوط وزارة الهلالى وعزتها الى فشله في التوصل الى اتفاق مع بريطانيا لتسوية النزاع المصري الانجليزي، وخلصت السفارة من تحليلها هذا الى انها قد حذرت دائما من أن حكومة الهلالى لن يكتب لها الإستمرار إلا اذا قدم البريطانيون تنازلات^(١).

وقد وصفت السفارة الأميركية الأزمة الوزارية في مصر بعد سقوط وزارة الهلالى بأنها أسوأ أزمة وزارية في تاريخ مصر الحديث^(٢) لغياب أى حكومة لمدة ٤٨ ساعة إلى أن شكل حسين سرى وزارته في ٢ يوليو ١٩٥٢.

وقد رأت السفارة الأميركية أن أسوأ مظهر لهذه الوزارة - التي تعد أضعف حكومة شكلت حتى ذلك الوقت - وجود كريم ثابت من أشياح القصر وعملاء عبود باشا * .

1- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Stabler from Miss Fowler. sub weekly summary of events, Egypt and the sudan June 24-30, 1952.

2- Office Memo, secret, to N.E. MR. stabler from Miss fowler, sub. Weekly summary of events, Egypt & the Sudan July 1-7, 1952. 774.

007-7-52

(*) حول ظروف استقالة وزارة الهلالى وتشكيل وزارة حسين سرى يصف حسن يوسف في مذكراته ملايسات استقالتها بأنها (الديسياسة الكبرى) ويورد في ذلك حديثه مع الملك في ضوء مذكرة كريم ثابت مستشاره الصحفي الذي أوصى الملك بإخراج الهلالى من الحكم. انظر حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ وعن مساوىء كريم ثابت ودلالة تعيينه في وزارة حسين سرى، انظر الرافعى في المرجع السابق ص ١٤٦ حيث يقول «وكان من علامات إنحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت في هذه الوزارة فقد كان تعيينه ارضاء لرغبة الملك في أن يكون صفيه وخليله وملازمه في لهوه ومجونه وزيرا من وزراء الدولة» . وانظر : موسى هبى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

٥- تقييم حكومة سرى باشا ٢٢-٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

ويقيم السفير الأمريكى حسين سرى باشا وحكومته بأنه قد يكون أكثر رجال مصر موالاة للغرب ، وربما يكون الوحيد الذى يعرف ماذا يعنى الستار الحديدى وإن كان - أى كافر - لا يكن له أى حب ولكن يمكن الاعتماد عليه (١) .

ويحلل كافرى المشكلات التى كانت تواجه حكومة حسين سرى باشا فى النقاط التالية :

- العلاقات مع البريطانيين والسودانيين.

- إجراء الإنتخابات .

- الأحكام العرفية والرقابة.

- البرنامج الإقتصادى .

- العلاقات مع الأحزاب الأخرى .

أما اتجاهات الوزارة وميول أعضائها ، فقد حلت السفارة وزارة حسين سرى باشا فوصفته (بأنه رجل الملك) وأن بقية أعضاء الوزارة موالون للقصر وأن وزير الداخلية الجديد محمد هاشم باشا صهر سرى باشا رئيس الوزراء وبالتالي فإن السيطرة فى الحقيقة على وزارة الداخلية كانت معقودة بالفعل لرئيس الوزراء .

وتقدر السفارة أن أخطر المظاهر التى تثير القلق فى التشكيل الوزارى الجديد هو تعيين كريم ثابت كوزير دولة عن العلاقات بين الحكومة والقصر. (عين حسين سرى باشا فى وزارته كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق وزيرا لشئون القصر كهزمة وصل بين الملك والوزارة وكان هذا التعيين بتوجيه من الملك).

وتصف السفارة (كريم ثابت) «بأنه مقامر سيئ السمعة» . disreputable adventurer يمارس نفوذا كبيرا وسينا على الملك (٢) . بل وتعزو أسباب سقوط وزارة الهلالى إلى الدور الذى لعبه كريم ثابت وأحمد عبود باشا والياس اندراوس باشا الذين نظروا بفرع شديد إلى احتمالات تنفيذ الهلالى لبرامج التطهير ، حيث كان التطهير سيشمل هؤلاء ، وأن الهلالى حين أحس بهذه المناورات طلب المضى فى تنفيذ برامج التطهير ولما تبين أنه لن يستطيع ذلك قدم استقالة الوزارة (٣).

1- Office Memo, U.S. govr. secret, security information to NEMR Stabler, from NE MR Miss Fowler. Sub. weekly summary of events Egypt. Sudan July 1 -7, 1952, 774. 00/ 7 - 7 5.

2- Dept. of state, Assistant secretary secret information to the Acting secretary July 3, 1925 from NE MR Byroade sub. change of govr. in Egypt 774. 00/ 7 - 3 - 52.

3- Ibid.

وراجع برقية السفارة رقم ٢٣٩٢ فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ حول رفض الاستجابة لمحاولات كريم ثابت اقناع كافرى بالتدخل لاسقاط الحكومة (أن يتدخل السفير لدى الملك لإحلال حكومة الهلالى بغيرها) .

على أن السفارة - إذ تربط في تحليلها بين مظاهر الفساد الكامنة وراء الأزمة الوزارية وبين أزمة العلاقات المصرية البريطانية - تقدر أنه كان من أهم الأسباب المباشرة لاستقالة الهلالي ، إدراكه أن عدم إحراز تقدم مع البريطانيين في تسوية الخلاف كان سيرغمه على الاستقالة ففضل أن يتقدم بالاستقالة بنفسه * .

وتشير تحليلات السفارة لأسباب سقوط حكومة الهلالي ، ومأزق حكومة سرى أن مغزى تغيير أى حكومة في مصر هو أن أى حكومة في مصر لا تستطيع البقاء مدة طويلة دون إحراز تقدم حقيقى أو وهمى مع البريطانيين . وتتنبأ السفارة أنه مالم يستطع سرى باشا تحقيق تقدم مع البريطانيين في المستقبل القريب، وإذا لم يقرر الملك إجراء انتخابات فإنه يعود للسير في طريق على ماهر والهلالي باشا^(١) .

ومع مضى الأسابيع القليلة ، بل والأيام القليلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تابعت السفارة الأميركية الأحداث المباشرة المؤدية لثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما صورها كافر في برقيات للخارجية الأميركية في السياق التالي :

- تعاقب الإضطرابات في صفوف الجيش بين الضباط الشبان .

- محاولات القصر فرض اللواء حسين سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط برئاسة محمد نجيب ، ومقاومة النادى لهذه المحاولة والأزمة الناتجة عن ذلك بين القصر ومجلس إدارة النادى والضباط الشبان .

- محاولات تشكيل مجلس إدارة جديدة برئاسة على نجيب شقيق محمد نجيب وعرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب .

وتركز برقيات كافر في متابعتها للأزمة بين القصر والجيش على اتصالات أعضاء مجلى إدارة النادى المخلوع بالضباط في القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد وإلى إجتماعات صغار الضباط بالتكنات طول الليل والنهار ١٧ ، ١٨ يوليو ١٩٥٢^(٢) .

ومما لاشك فيه أن برقيات كافر في الأيام القليلة السابقة على الثورة كانت تتلمس بوضوح تام العلامات الأولى لحركة الجيش والمواجهة بين القصر والجيش والاتصالات الواسعة للضباط بتشكيلاتهم المختلفة بما يوحي أن حركة شاملة لأرجاء البلاد على وشك الحدوث .

(*) سبقت الإشارة في موضع سابق إلى سياسة محاربة الفساد والتطهير التي حاولت وزارة الهلالي انتهاجها وما أدى إلى وضع عراقيل أمام الوزارة وتدخل الملك ورجال القصر في شؤونها حتى أن الهلالي شعر أن الملك يريد تغيير الوزارة فحسب وكان لحاشية الملك دخل في هذا الموقف إذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته . أنظر عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ص ١٤٥ ، ويشير الرافعي كذلك إلى أن الهلالي لم يوفق في مسعاه في قضية الجلاء وأنه عندما بدأ مباحثاته مع السفير البريطاني (رالف ستيفنسون) طلب تصريحاً من الحكومة البريطانية أن يكون الجلاء وحدة الودى أساساً للمفاوضات فلم يظفر بأى وعد منها بذلك - الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ وفي أسباب استقالة وزارة الهلالي، يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٥٢٢.

1- Foreign service desp. from Cairo May 27, 1952 to Dept. of state no. 2393, sub. continued activities and views of Karem Tabet Basha 774. 00/ 5-27-52

(٢) برقية السفارة الأميركية في القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ١٠١ في ١٨ يوليو ١٩٥٢:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 101, July 18, 1952, 774. 00 551/7/7-18-52.

3- Office Memo, U.S. govr., secret, security information July 21, 1952, to NE MR Stabler from NE Miss fowler, sub. weekly summary of events, Egypt the Sudan July 15-21, 1952. 774.00/7-2-52.

وقفت السفارة الأميركية أمام إستقالة سرى باشا فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ قبل الثورة بيومين لتصفها بأنها التغير الثانى فى الحكومة خلال ثلاثة أسابيع وتفسرها بأنها ترجع إلى الخلافات السائدة حول السيطرة على سياسات الجيش (٣) .

وتذهب فى تحليلها لأسباب هذا الخلاف إلى أنه يعود إلى المواجهة بين الجيش والقصر التى تمثلت فى فرض رجل القصر اللواء سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط وقيادته أعضاء المجلس بزعامة اللواء محمد نجيب .

وكان لتدخل الملك بتأييد (رجله) ويقصد به حسين سرى عامر بعزل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة اللواء على نجيب ، شقيق محمد نجيب مناورة فاشلة أدت إلى تهيئة المناخ لتحرك الجيش ضد الملك فقد سارع الضباط المطرودون بالإتصال بالضباط فى القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد حيث عقدت اجتماعات لصغار الضباط فى الثكنات وكانت هذه الاجتماعات تتسم بالهياج والعنف .

وتفاقمت الأزمة رغم تراجع حسين سرى باشا رئيس الوزراء ولجؤه لترضية الضباط المتذمرين فاقترح عرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب الذى رفض هذا العرض ، فذهب سرى باشا إلى الملك لإقناعه بسحب تأييده لسرى عامر ومرسوم ١٦ يوليو بحل مجلس إدارة النادى إلا أن الملك رفض طرد سرى عامر دون طرد نجيب الذى اعتبره الملك أحد قادة المتذمرين فى الجيش ضد الملك ، فتقدم سرى باشا باستقالته * .

لاشك أن أستقالة وزارة سرى باشا ** وما اقترن بها من أزمة المواجهة بين القصر والجيش على مستوى الملك قيادات الضباط كان يهيم المسرح السياسى فى مصر لتحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة وبالطبع لم تكن هذه الأزمة إلا مظهرا خارجيا فحسب لازمة علاقة الثقة المفقودة بين القصر والجيش منذ انتخابات نادى الضباط فى مطلع عام ١٩٥٢ .

ومن ناحية ثانية فإن استقالة سرى باشا جاءت لتؤكد مأزق الحكم فى مصر بعد سقوط وزارة الهلالى من قبله ووزارة على ماهر منذ يناير ١٩٥٢ فالأزمة الوزارية والأزمات الوزارية المتلاحقة كانت فى تقدير السفارة الأميركية نتيجة للفشل فى مواجهة أسباب السخط الأساسية وهى فى أساسها مشكلات إجتماعية وإقتصادية وسياسية خاصة الفشل فى معالجة الخلاف المصرى الإنجليزى وأزمة العلاقات المصرية الإنجليزى وأنعكاسها على تدهور الوضع الداخلى فى مصر فى ايقاع سريع منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

لم تكن نذر الثورة واحتمالات التمرد أو الإنقلاب العسكرى غائبة عن تقديرات السفارة الأميركية فى القاهرة أو الخارجية الأميركية فى واشنطن بل أن وثائق السفارة فى مصر ووثائق الخارجية الأميركية السرية غير المنشورة حتى الآن قد استخدمت نفس هذه الالفاظ فى أكثر من موضع واستخدمت كثيرا من التعبيرات المجازية (الرجل السياسى لا يزال يغلى) لوصف الغليان السياسى فى مصر خلال الشهور السابقة على الثورة .

(*) انظر تفاصيل الخلاف بين وزارة حسين سرى باشا والملك حول أزمة نادى الضباط الذى اضطر لتقديم استقالته التى وصفها الرافعى بأنها استقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته اذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك فى اذلال الجيش وضباطه الأحرار وقد قبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ويونان ليب رزق ، حول بوابر حركة الجيش واستقالة وزارة حسين سرى باشا ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦ .

(**) استدعى الملك نجيب الهلالى باشا لتشكيل وزارة جديده وقبلها بشروط ، أهمها إخراج كريم ثابت وأبعاد العناصر الفاسدة من الحاشية والغاء الأحكام العرفية ومع ذلك قبل الهلالى وضعا شاذا هو تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية والبحرية مما كان امتهانا للضباط حيث لم يتخرج من الحربية ولم يكن سوى صهرا للملك ، ولم تدم وزارة الهلالى سوى ١٨ ساعة ، انظر كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦ .

ولاشك أن قدرة السفير كافرى على الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وقراءتها قراءة صحيحة وتحليلها واستخلاص النتائج السليمة منها جعله يقول بوضوح: «إنه يقرأ حدوث الثورة فى مصر على الأوراق»، لقد كان تنبؤ السفارة الأميركية باحتمالات الثورة واضحا وموثقا وركزت فيه على تحرك الضباط وتابعت مظاهره المختلفة منذ مطلع عام ١٩٥٢ حتى المواجهة بين القصر والجيش فى الأزمة الثانية لنادى الضباط - إن جاز هذا التعبير .

وقد حاولت السياسة الخارجية الأميركية إحتواء الآثار المباشرة للأزمة الداخلية فى مصر بدعم الأمن الداخلى ودعم الحكومة من خلال اتفاق المعونة العسكرية الخاصة بالشرطة فى إبريل ١٩٥٢ ، كما حرصت على نصيح البريطانيين وتحذيرهم من اللجوء لاستخدام القوة فى منطقة القناة واختطت لنفسها خطا فاصلا بين التأييد السياسى والدبلوماسى للوجود العسكرى البريطانى فى مصر وبين التورط فى عمل عسكرى يؤثر على علاقة الولايات المتحدة بمصر .

والجدير بالتسجيل أن التحليل الأمريكى للموقف الداخلى فى مصر قبل الثورة كان لا يتم من فراغ بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهمية التى توليها الولايات المتحدة للإستقرار فى مصر ولتأثيرها على أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وعلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة من العالم، وهذا يفسر لنا اشتراك وزارة الدفاع الأميركية وهيئة الأركان الأميركية المشتركة مع الخارجية الأميركية فى إعداد التقارير والتوصيات فى معالجة ومتابعة الموقف الداخلى فى مصر هذه المتابعة الدقيقة القريبة من مصادر الأحداث ، وقراءتها للأسباب الحقيقية الكامنة وراء مظاهر التدهور وزعزعة الإستقرار فى نظام الحكم فى مصر .

لقد تحركت القوات المسلحة ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة التى «كان يقرؤها كافرى على الأوراق» وقد تجمعت أمام السياسة الخارجية الأميركية فى واشنطن صورة متكاملة عن تطورات ومسببات تدهور الوضع الداخلى فى مصر إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وكانت أمامها كذلك صورة دقيقة عن القوى الحزبية المتفاعلة على المسرح السياسى فى مصر وعن القصر والجيش وعن المشكلة الرئيسية أمام مصر وهى علاقتها مع بريطانيا .

وفى ضوء هذه التقديرات المستفيضة عن أوضاع مصر الداخلية قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تعاملت السياسة الخارجية الأميركية مع التغيير فى نظام الحكم فى مصر الذى أتى مع مقدم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما سنتناول فى الفصل التالى .

الباب الثانى

الموقف الأمريكى نحو نظام الحكم الجديد فى مصر منذ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥

الفصل الخامس

التقييم الأمريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى مصر

- أولاً : ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش.**
- ثانياً: اتصالات ضباط الحركة بالسفارة الأمريكية بالقاهرة اطرافها ومضمونها.**
- ثالثاً: التقارير الأولى للسفارة الأمريكية وتقييم وزارة الخارجية لاتجاهات ضباط الحركة داخليا وخارجيا.**
- رابعاً: تقييم السفارة والخارجية الأمريكية للقوى السياسية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو.**
- خامساً: تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة ومع القوى السياسية المعارضة.**

التقييم الأميركي لحركة الجيش وتغيير نظام

الحكم في مصر

قبل أن نستعرض عناصر اتجاهات السياسة الأميركية تجاه قيام ثورة ٢٣ يوليو وتطوراتها خلال شهورها الأولى، يهمننا أن نستقرئ مضمون الوثائق الأميركية التي تزامنت مع قيام الثورة لنرى مدى الحقيقة في توقعات هذه الثورة وقدر الدقة أو الصحة فيها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل ردود الفعل الأولى تجاه الحدث، وننتقل بعد ذلك إلى التقييم الأولي للثورة كحدث واتجاهاته وعناصره، ثم بدايات الإتصالات مع أعضاء الثورة وطبيعتها والهدف منها.

مما لا شك فيه أن السفير الأميركي كافري قد توقع حدوث ثورة يوليو كما دلت على ذلك تقاريره وبرقيات قبل وقوع الثورة بشهور على نحو ما تناوله البحث في فصل سابق. وأكد كافري توقعاته السابقة في برقيته الأولى في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي قال فيها «لقد ابلغت مرارا وتكرارا أن اتجاه الاحداث يسير حتما نحو حركة من النوع الذي وقع «واضاف» أن الانقلاب هو نتيجة للوضع العام المتدهور»^(١). وكافري بذلك يضع ثورة يوليو ١٩٥٢ في إطارها أو سياقها السياسي العام كنتيجة للوضع العام المتدهور في مصر*.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Alexandria, to secretary of state no.18 July 23, 774.007. 23 - 52.

(*) قسم عبد الرحمن الرافعي اسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ثلاثة مجموعات رئيسية من الأسباب، الأسباب السياسية وفي مقدمتها السخط والمرارة من رؤية الاحتلال جاثما على أرض الوطن وأن الضباط الأحرار استشعروا الواجب في انقاذ البلاد من الاحتلال كما انهم رأوا أن الاحتلال لم يكن وحده السبب فيما اصاب البلاد من الكوارث، بل أن فاروق يشاركه هذه التبعية فتعاهدوا على تحرير البلاد من الاحتلال ومن فاروق معا فهي ثورة تحريرية لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من ريقة الاستعمار ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد، كما يرى الرافعي أنه من بين الأسباب السياسية مايتصل بالجيش ذاته وخاصة سياسة بريطانيا والملك حياله من السيطرة عليه وتحديد تسليحه مما أدى إلى هزيمته في حرب فلسطين فما فعلاء الاحتلال في الجيش كان من أهم البواعث على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . =

أولاً: ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش

وأول ما يسجل من مظاهر أو سمات إيجابية للموقف الأميركي تجاه قيام الثورة في مصر، الموقف الإيجابي الذي اتخذته السفارة الأميركية في القاهرة والذي تمثل في المشاورات التي أجرتها الخارجية الأميركية مع المسؤولين البريطانيين في واشنطن تجاه احتمال التدخل العسكري ضد الثورة في مصر، وكذلك رفض مساعي الملك فاروق ومساعي مرتضى المراغى في نفس الوقت لحث الولايات المتحدة ذاتها على التدخل العسكري (١) * وقد أجابت وزارة الدفاع الأميركية على طلب فاروق من كافرى بتحريك قطع من الاسطول السادس لإخراجه من الاسكندرية بالاعتذار لبعد قطع الاسطول. وزاد كافرى على ذلك أن نصح فاروق بـ«لا يرتكب «عملاً طائشاً» (٢) عندما اتصل به يطلب معونته لإخراجه هو وأسرته من مصر في حراسة سفينة حربية أميركية. وعلى الرغم من أن استغاثة فاروق بكافرى صباح ٢٣ يوليو كانت صريحة فقد كان رأى كافرى الذي نقله إلى الخارجية أن الموقف في القاهرة خرج تماماً عن سيطرة الملك وأصبح في يد نجيب بلا منازع (٣).

والواقع أن برقية اتشيسون إلى كافرى في القاهرة في ٢٥ يوليو أكدت بضرورة نصح الملك بـ«لا يسلك سلوكاً طائشاً وأن الولايات المتحدة لا تريد التورط في الوقت الحالي وأنه لاسفينة حربية ولا طائرة تستطيع

= أما المجموعة الثانية من الأسباب التي أشار إليها الرافعي فهي الأسباب الاقتصادية وأوجزها في عبارته التي تقول «كانت الحالة الاقتصادية في أول عام ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانتفاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التي كانت تترأى فيها، أما المجموعة الثالثة من الأسباب فهي الأسباب الاجتماعية إذ كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضاً إلى الثورة وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، ومن أمثلتها مظاهر سوء توزيع الملكية الزراعية وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية كان فساد الحكم وفساد فاروق على نحو ما فصله الرافعي من تدخل في شؤون الحكم والجيش والاستغلال ومبازلة في حياته الخاصة من الأسباب الدافعة إلى أن ينشد الشعب الثورة ففاروق كان يسير في حكمه وفي حياته الشخصية إلى الهاوية وكان يدفع الشعب والجيش معاً إلى الثورة دفعا. انظر عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٥٠ - ٢١٤.

1- Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, security information from Alexandire, to secretary of state no. 21, July 24, 1952, 774.00 7 - 24.

وانظر كذلك برقية كافرى إلى وزير الخارجية في الأوراق الخاصة السرية لدين اتشيسون:

Papers of Dean Acheson, Truman Library July 24, 1952.

(*) كما يروى أحمد حمروش واقعة اتصال الملك فاروق بجيفرسون كافرى السفير الأميركي لمقابلته في سراى المنتزة يوم ٢٣ يوليو ومطالبته للسفير بمحاولة اقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك لتدخل قواتها ولم تنمر جهود الملك في استجلاب تدخل بريطاني أو حماية أميركية لعرشه. انظر أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج ١ ط ٢، ١٩٨٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٢٢٣ - ٢٢٩.

2 - Incoming telegram, to Dept. of state, Top Secret, security information, from Alexandria, to secretary of state no. 23 July 25, 774. 00/7 - 2552.

3 - Incoming telegram, Dept. of state, secret security information, from Alexandria, to secretary of state no. 14 July, 23, 774. 00/72352.

وانظر في الوثائق البريطانية البرقيات التالية رقم ١٠٩٥ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ١١٠٣ في ٢٦ يوليو، ١١٢٢ في ٢٧ يوليو من «كروزيل» Creswell القائم بالاعمال البريطاني إلى «بوكر» Bowker مدير إدارة إفريقيا الخارجية البريطانية 96878 - 0371 F.

القدوم لمصر لهذا الغرض^(١). ومؤدى الموقف الأميركي من الناحية العملية ترك الأمور تسير في مجراها أمام حركة الانقلاب دون تدخل سواء من جانب الملك أو البريطانيين (ويلاحظ أن هذا الموقف الأميركي قد تزامن مع بدء اتصالات السفارة مع ضباط الثورة - مقابلة ديفيد ايفانز مع عبد المنعم النجار وسليمان محمود في المخابرات العسكرية وتأكيدهما له نوايا الثورة في الداخل والخارج على نحو ماستتناول بعد قليل).

وبرغم تكرار إلحاح الملك على كافري أكثر من مرة بأن قليلا من التحرك قد يغير الصورة بالكامل^(٢) طالبا منه تدخل البريطانيين في الموقف فإن كافري أكد لفاروق أن الحركة ليست موجهة له شخصيا، وذلك في الوقت الذي كان فاروق قد بعث بالمرأغى إلى السفارة البريطانية بعد ظهر ٢٤ يوليو يحرضها على التدخل العسكري ضد الحكم الجديد^(٣) بعد أن نقل للوزير المفوض البريطاني أن مجموعة الضباط مصممة للجوء للعنف لطرد البريطانيين بالقوة وإقامة ديكتاتورية شيوعية إخوانية محل الملكية. وقد كان تقييم كافري لمحاولة المرأغى «أنها مجرد مزاعم»^(٤) مغرضة تهدف للتحريض على التدخل العسكري البريطاني. وقد أكدت الخارجية الأميركية للخارجية البريطانية أنه ليس لديها ما يؤكد معلومات المرأغى، ونصحت الخارجية البريطانية بالتأكد من معلوماتها أولا^(٥) وواضح أن اتصالات السفارة الأميركية في القاهرة برجال الثورة في وقت مبكر وتقييمها الخاص كان له أثره في عدم الاستجابة لتوسلات المرأغى أو الملك للتدخل العسكري البريطاني.

(١) برقية اتشيسون إلى كافري، Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, security information, sent to Amconsul, Alexandria, for Caffrey, rpt. Cairo, 153, July 25, 1952, 774/7 - 2552.

2-Incoming telegram, Dept. of state, top secret, security information, from Cairo, to secretary of state no. 149, July 23, 1952, 770.00/7 - 23- 52.

(٢) برقية من القنصلية الأميركية في الاسكندرية رقم ٢١ في ٢٤ يوليو ١٩٥٢ المصدر السابق.

(*) يشير مرتضى المرأغى وزير الداخلية المصرية السابق قبل الثورة في مذكراته التي نشرت بمجلة أكتوبر إلى صداقة جيفرسون كافري السفير الأميركي بالملك فاروق وأن الملك قد تقرب منه ظنا منه أنه سيقوم بحمايته من الانجليز ولعل فاروق أراد من ذلك أن يشعر الانجليز بأنه سيلجأ إلى طلب حماية من أمريكا ولعلّه أراد بهذه الوسيلة أن يشعر أمريكا أنه صديق لها أما المستر كافري فكان شغله الشاغل هو الشيوعية وكان يشعر بأن الشيوعية خطر داهم على مصر وبالتالي على الشرق الأوسط.

انظر مذكرات مرتضى المرأغى - أكتوبر، العدد ٥٠٢، في ١٥ يونيو ١٩٨٦، ص ٦٨ ومع ذلك لم يورد المرأغى أى إشارة في مذكراته إلى أنه قد أولد من قبل الملك فاروق إلى السفارة البريطانية ليطلب تدخلها العسكري ضد حركة الضباط على نحو ما أثبتته كافري في برقيته إلى الخارجية الأميركية في ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وإن أثبت المرأغى في مذكراته أن الملك فاروق أراد فعلا أن يستعين بالانجليز في اليوم التالي للثورة فأرسل مبعوثا إلى السفارة البريطانية قابل فيها الوزير المفوض (كرسويل) الذي كان قائما بأعمال السفير واستفسر منه المبعوث عن إمكانية مساعدة الملك ورفض (كرسويل) بحث مساعدة الملك ووصفه بأنه (مجنون ملعون) فرواية المرأغى تثبت أنه كان هناك بالفعل مبعوث من الملك إلى السفارة البريطانية ولكنه يغفل تماما من هو المبعوث الذي يشير (جيفرسون كافري) أنه لم يكن شخص آخر سوى المرأغى نفسه.

(٤) نفس المصدر

(٥) برقية صادرة من الخارجية الأميركية إلى السفارة في القاهرة والسفارة الأميركية في لندن: Outgoing telegram, Dept. of state, secret, security information, Amembassy, Cairo, no. 146 Rptd, Amembassy, london no. 521 July 24, 1952, 77.00/7 - 2452.

وقد واصل المرأغى اتصالاته بالسفارة الأميركية للاعراب عن مخاوفه عن المستقبل في مصر ويحذر من الفوضى والتطرف ويطالبهم بالتدخل - وذلك في مقابلة مع سكرتير أول السفارة في ١٨ أغسطس ٥٢.

والواقع أنه لم يكن ثمة سبيل أمام الملك أو المراهي للتخريض على التدخل العسكري البريطاني ضد حركة الجيش ذلك أن الخارجية الأميركية ناقشت انقلاب الجيش في مصر مع ممثلي السفارة البريطانية في واشنطن واتصلت بالخارجية البريطانية في لندن في رسالة بعث بها اتشيسون إلى القاهرة ولندن توضح للبريطانيين أن التدخل الخارجي سوف يكون كارثة وأوضحت أن حركة الجيش مسألة داخلية (٢)، فنصيحة الولايات المتحدة لبريطانيا منذ الساعات الأولى للثورة هي عدم التدخل عسكريا ضد حركة الجيش ووصفت ذلك إذا حدث بأنه كارثة ولاشك أن ذلك الموقف قد هيا الفرصة أو زاد الفرص أمام نجاح حركة الجيش وبقائها. وقد ساعد على ذلك في الواقع تأكيد الملحق العسكري البريطاني للمتحدث الرسمي لنجيب في ٢٤ يوليو «أن بريطانيا لن تتدخل عسكريا بشرط الحفاظ على القانون والنظام». وقد فسر المتحدث الرسمي (عبد المنعم أمين) ذلك بأنه طمأنة من لندن، وأكد أن الأمن الداخلي سوف تجرى المحافظة عليه مهما كان الثمن وأكد الطابع المعادي للشيوعية في الحركة (٣).

ومن الجلي أن استدعاء الملحق العسكري البريطاني والملحق الجوي الأميركي كان بهدف ضمان عدم تدخل بريطانيا عسكريا لتأمين حركة الانقلاب خاصة بعدما علم رجال الحركة من اتصالات الملك بكافري * كما أن تأكيد المتحدث الرسمي لنجيب بالحفاظ على النظام بأي ثمن كان رسالة موجهة لبريطانيا لتبديد أي ذريعة للتدخل، وكذلك كان تأكيد الطابع المعادي للشيوعية لحركة الجيش بمثابة رسالة موجهة إلى ممثلي الولايات المتحدة في مصر لحثهم على ممارسة الضغوط على بريطانيا وطمأنة الولايات المتحدة لاتجاه الحركة ولونها **.

لم يكن من العملي أو حتى من المنطقي أن تبادر الخارجية الأميركية بإبداء موقف إيجابي علني أو واضح من حركة الجيش في ساعاته الأولى أو أيامه الأولى، وإن كانت السفارة الأميركية قد سلكت سبيلين متكاملين ومتراپطين للوصول فيما بعد إلى التقييم الإيجابي لثورة يوليو في شكل بيان رسمي صدر عن واشنطن في مطلع سبتمبر ١٩٥٢. هذان المسلكان أو السبيلان هما فتح أبواب الاتصالات والمحادثات بين السفارة وأعضاء

1- Outgoing telegram, Dept. of state, Top secret, security information, sent to Amembassy, London prior - ity,494 reptd. information Amembassy, Cairo, priority, 129, 23 July 1952, 774.00/7- 2352.

وانظر الوثائق البريطانية المشاورات بين واشنطن ولندن:

برقية السفارة البريطانية من واشنطن رقم ١٤١٨ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ إلى وزارة الخارجية، حول مقابلات السفير البريطاني مع الخارجية الأميركية
F. O. 371, 46878.٤

(٢) برقية السفارة الأميركية رقم ١٨٢ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ إلى واشنطن، ملف (٧٧٤)

(*) تشير الوثائق البريطانية إلى تصنت الضباط ونجيب على الاتصالات التليفونية بين الملك وكافري في الاسكندرية حول طلب الملك تدخل بريطانيا . انظر البرقية رقم ١٠٦٧، ١٠٩٥ في يوليو ١٩٥٢

F. O. 371/1018/241.

(**) تكررت في الشهور الأولى بل والاسباع الأولى للثورة اشارات الضباط في احاديثهم مع اعضاء السفارة الأميركية إلى الطابع المعادي للشيوعية في الحركة وقد ورد ذلك في احاديث على صبري وزكريا محيي الدين، ومحمد نجيب مع اعضاء السفارة ومع جيفرسون كافري السفير الأميركي في مواقع ومناسبات متعددة كما أورد مرتضى المراهي في مذكراته في مجلة اكتوبر في ١٥ يونيو ١٩٨٦ أنه لما ينس الأمريكان والانجليز من فاروق اتجهوا نحو حركة الضباط الأحرار وحاولوا الاتصال بها وجرت هذه المحاولة عن طريق ضابطين بالجيش المصري هما البكباشي عبد المنعم أمين وقائد الجناح على صبري، ويضيف المراهي أن الضباط الأحرار لعبوا لعبتهم بمهارة وجاروا الأمريكان». انظر: مذكرات مرتضى المراهي - مجلة اكتوبر، ١٥ يونيو ١٩٨٦، ص ٦٨، ٦٩.

الحركة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن خلفيات الحركة واتجاهات أعضائها وتفكيرهم السياسى ويمكن أن نسمى هذه المرحلة المبدئية بالمرحلة الأولى من الاتصالات للتعرف وجمع المعلومات وخلق ما يسمى بعلاقات العمل بين رجال السفارة ورجال الجيش. أما المسلك الثانى فهو إجراء عملية تقييم مستمرة للحركة تنتقل من مجرد نقل الانطباعات والمعلومات المتفرقة إلى تقييم موضوعى ومتكامل للاتجاهات والنوايا حتى تحدد الخارجية الأميركية على أساسها سياستها المقبلة مع النظام الجديد فى مصر. هذه العمليات والاتصالات مع رجال الثورة بهدف جمع المعلومات عنهم وعن الحركة وعن اتجاهاتهم ثم اعداد التقييم السياسى ليكون امام واشنطن لتحديد سياستها سوف تسهم فى خلق رد فعل إيجابى لدى الخارجية الأميركية انعكس فيما عرف بعد ذلك بالتصريح الذى أدلى به اتشيسون فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ للصحافة الأميركية عن «التطورات المشجعة فى مصر».

ولاشك أن فهم طبيعة هذه الاتصالات التى جرت بين رجال السفارة الأميركية فى القاهرة ومضمونها والهدف من ورائها يبين إلى أى مدى كانت أثارها منعكسة فى التقييم السياسى للحركة خلال الشهر الأول من آخر يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية اغسطس من نفس العام *.

ثانياً: اتصالات ضباط حركة الجيش بالسفارة الأميركية. أطرافها. مضمونها:

وقد حرصت حركة الضباط على إجراء اتصالات بالسفارة الأميركية فى الساعات الأولى من الحركة فاستدعى البكباشى سليمان محمود والصاغ عبد المنعم النجار «ايفانز» مساعد الملحق الجوى الأمريكى فى القاهرة صباح ٢٤ يوليو إلى مقر قيادة المخابرات الحربية المصرية حيث دارت بينهم محادثة أشبه بالاسئلة والأجوبة. ويصف «ايفانز» الضباط المصريين بأنهم كانوا متعاونين فى إجاباتهم^(١) وكان هدفهم الواضح كما استخلص ايفانز تأكيد نواياهم فى:

– تطهير القوات المسلحة من الفساد والعجز.

(*) يشير أحمد حمروش فى معرض روايته عن الاتصالات الخارجية للضباط الأحرار قبل الثورة إلى الاتصالات الأميركية مع الضباط فينوه إلى أن اتصالات الضباط الأحرار لم تقتصر على القوى والتنظيمات السياسية فى مصر ولكنها امتدت لتشمل أيضاً مندوبى وزارة الخارجية الأميركية ووكالة المخابرات المركزية الأميركية الذين استشارتهم منشورات الضباط الأحرار وانتصارهم فى انتخابات نادى الضباط مبدلوا غاية جهدهم للتعرف عليهم واكتشاف أرائهم ومحاولة اجتذابهم وكانت حلقة الاتصال مع ضابط فى المخابرات المصرية تسمح طبيعة عمله بالاتصال بالمحلقين العسكريين الأجانب ولم يحدده أحمد حمروش، والمرجح أنه يقصد على صبرى رئيس فرع المخابرات فى القوات الجوية المصرية قبل الثورة، ويشير أحمد حمروش إلى أنه من المقطوع به أن الأميركيين وجدوا فى النشاط السرى لحركة الضباط الأحرار بعض ما يحقق لهم أهدافهم فى المنطقة (ولم يحدد حمروش ما هى هذه الأهداف) ولكن لم يستطيعوا أن يكونوا مسيطرين عليه انظر أحمد حمروش - قصة ثورة يوليو ٢، ج ١، ١٩٨٢، ص ١٨٢ - ١٨٨.

ويلاحظ أن حمروش فى روايته كلها يعتمد اعتماداً كلياً على ما أورده مايلز كويلاند فى كتابه «لعبة الأمم» دون أن يوثقه من مصدر آخر.

1 - Incoming telegram, Dept. of state, top secret, security information, from Cairo, to secretary of state no. 178, July 25, 1952. 774. 00/7-2552.

يروى محمد حسنين هيكل رواية أخرى مؤداها أن عبد الناصر أوفد على صبرى إلى ايفانز فى الساعة الثالثة من صباح الانقلاب لشرح موقف الثورة والتحذير من التدخل البريطانى - انظر:

Heikal, Cairo Documents, Op. cit, pp. 35 - 36.

وانظر تقرير السفارة عن وصف أحداث الانقلاب يوماً بيوم من ليلة ٢٢ يوليو حتى رحيل الملك فاروق ٢٦ يوليو حيث ورد فيه كذلك أن قلق القادة العسكريين المصريين كان واضحاً من احتمال التدخل العسكرى البريطانى مساء يوم ٢٣ يوليو حيث اتصل قائد السرب على صبرى رئيس مخابرات القوات الجوية واحد المشتركين فى الحركة بمنزل ايفانز مساعد الملحق الجوى الأمريكى وتحدث نيابة عن مجموعة ضباط الانقلاب وطلب نقل رسالة إلى البريطانيين بأن الحركة ليست موجهة ضدهم وتحذر من أن أى تدخل سوف يقاوم بالقوة.

Foreign service despatch, secret, security information from Cairo to the Dept. of state July 30, 1952, Sub. "The Military take-over" in Egypt, desp.no. 151, 774. 00/7 - 3052.

- طلب معونة عسكرية ومعدات من الولايات المتحدة.

- الاشتراك في قيادة مشتركة مع الحلفاء.

- القضاء على النفوذ الشيوعي.

- الاطمئنان إلى مدى صحة المعلومات الخاصة بطلب الملك التدخل العسكري ضد الثورة.

ويجد الباحث أنه في الاهداف التي نقلها ضباط المخابرات المصرية إلى الضابط الأميركي ديفيد ايفانز (المعونة العسكرية - الاشتراك في قيادة مشتركة - القضاء على الشيوعية) ما يبعث ويوحى بالاطمئنان للسفارة الأميركية إلى نوايا الحركة داخليا وخارجيا وإلى اتجاهات أعضائها وليس أهم لأهداف السياسة الخارجية الأميركية آنئذ من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم ليس هناك ما هو أهم من القضاء على النفوذ الشيوعي في الداخل. ويمكن أن نستخلص أن هذه الاهداف التي نقلت للسفارة الأميركية كانت ترمى إلى كسب ثقتها والتأكيد على عدم استجابتها لمسعى الملك بالتدخل العسكري ضد الثورة*.

وبعد الاطمئنان لنجاح الحركة دعا عبد المنعم النجار المتحدث الرسمي لمحمد نجيب المحققين العسكريين الأميركي والبريطاني والفرنسي لإبلاغهم بنوايا الجيش التي تمثلت في حل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة واتجاه الجيش للإشراف على الحياة السياسية** مؤكدا لهم أن الوثائق أثبتت فساد النحاس باشا وحرمة وسراج الدين مشيرا إلى أن الجيش يريد التعاون مع البريطانيين في حفظ الأمن الداخلي، لكن الجيش يشعر بالقلق للمناورات البريطانية في منطقة القناة مؤكدا النية في إعادة تنظيم الجيش المصري وقرر (عبد المنعم النجار) في المقابلة رغبة الجيش المصري في الإشتراك في قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط وأكد طبقا لما نقله «ايفانز» أنه حينما تنشب الحرب فإن مصر تريد أن تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها وأن تكون شريكا متكافئا.

(*) يروي «محمد حسنين هيكل» أن السفير الأميركي وهو ممثل سياسة الولايات المتحدة الأميركية قد أحيط باهتمام واضح في تلك الأيام الأولى للثورة وأن هذا الاهتمام كان إشارة في الواقع إلى ما كانت ظواهر الأمور توحى به من إمكان قيام علاقات مصرية أميركية طيبة. ويجعل «هيكل» مجموعة من العوامل الموضوعية التي كانت تساعد على تحقيق هذا الهدف في النقاط التالية: - إن بريطانيا كانت تمثل العدو الرئيسي في المنطقة وأن الاتحاد السوفيتي كان بعيدا، وأن الولايات المتحدة كانت تعكس صورة، مقبولة ثم يضاف إلى ذلك أنه لم يكن للولايات المتحدة ماض استعماري في الشرق الأوسط وأنه بالنسبة لقضية فلسطين فإن الولايات المتحدة لم تكن في ذلك الوقت في موضع المسؤولية أمام العرب. ومع أن معظم العوامل التي أوردها (هيكل) صحيحة في مجملها إلا أنه من المشكوك فيه صحة العاملين الآخرين حيث أنه كانت هناك أصوات بالفعل تتشكك في الدور الأميركي تجاه = منطقة الشرق الأوسط بعد مساعدتها في استصدار قرار تقسيم فلسطين في نوفمبر ١٩٤٧ وقيام دولة إسرائيل ثم في مشاركتها في تقديم المقترحات الرباعية إلى مصر في أكتوبر ١٩٥١ بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتركيا على أن (هيكل) نفسه يعود ليستطرده ويتحفظ على هذه العوامل الموضوعية التي أشار إليها فيرى أن الولايات المتحدة قد تصورت أن النظام الجديد يمكن جره إلى الأحلاف العسكرية الغربية وريته بمخططات السيطرة الاستعمارية على المنطقة سياسيا واقتصاديا وربما استطاعت في النهاية أن تستدرجه إلى الصلح مع إسرائيل وهو (أي هيكل) يصف هذه المرحلة بدقة (١٩٥٢ - ١٩٥٥) بأنها مرحلة «الترويض»

انظر محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، دار العصر الحديث، القاهرة (١٩٦٧)، ص ٥٥ - ٦١.

(**) ترجع أهمية هذه الإشارة التي وردت على لسان عبد المنعم النجار اتجاه الجيش للإشراف على الحياة السياسية إلى الانفصاح عن النية في هذا الوقت المبكر من قيام الثورة في اطماع الضباط لتولي السلطة السياسية ويلقى هذا القول بظلال من الشك على بعض الآراء التقليدية التي تريد أن حركة الجيش كانت زاهدة في السلطة بل وتقبل عودة حزب الوفد ولا تريد حل البرلمان.

وحديث عبد المنعم النجار مع ممثلى الدول الغربية الثلاث كان الهدف منه - فى تقدير الباحث - طمأنة ممثلى الدول الغربية الثلاث خاصة بريطانيا برغبة الجيش فى التعاون معهم لحفظ الأمن الداخلى ثم لطمأنتهم بدرجة أكبر وهذا هو الأهم بأن طرح عليهم مجتمعين رغبة الجيش فى الاشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يكن ثمة ما هو أشد تأثيراً من هذا العرض على تفكير الممثلين الثلاثة، وإن كان الباحث يميل للاعتقاد أن هذا العرض كان يهدف إلى كسب الثقة وتأمين الحركة أكثر مما كان يعبر - فى هذه الأيام الأولى من الثورة - عن خط أو التزام سياسى مسبق (١).

وفى إطار السعى لتأمين الحركة من الاخطار الداخلية بعدما استطاع الضباط تحييد خطر التدخل العسكرى الخارجى، قابل على صبرى * «ايفانز» لي طرح مخاوف المجموعة العسكرية من تطلع الوفد للحكم ومن مهاجمة الشيوعيين للانقلاب وتوزيعهم للمنشورات، ونفى أن يكون للإخوان علاقة بحركة الجيش ونقل لايفانز اتجاه الحركة لتشكيل لجنة عسكرية لإعادة تنظيم الجيش (٢).

وتحليل الباحث لمقابلة (ايفانز) مع (النجار) أن تقديرات السفارة الأميركية فى ضوء اتصالاتها مع النجار ثم مع (على صبرى) خلال الأسبوع الأول أن الحركة أكدت على نقطتين أساسيتين هما رغبة الجيش المصرى فى الاشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتأكيد الطابع المعادى للشيوعية للنظام الجديد والرغبة فى التفاوض لمكافحة انشطتها الأمر الذى مهد السبيل إلى تجاوب السفارة الأميركية ومن بعدها الخارجية الأميركية مع الثورة فى شهورها الأولى.

ويركز على صبرى فى اتصالاته الوثيقة مع «ايفانز» على عنصر هام وهو حرص القوات المسلحة المصرية على ضمان الكفاءة والصلاحية بين صفوفها وأنها لذلك سوف تتخذ إجراءات بعدة تغييرات فى القيادات وتقديم عدد منها للمحاكمات بتهمة الفساد وقلة الخبرة والعلاقة بالعهد السابق. ويشير على صبرى إلى الكفاءة الممتازة للضباط المصريين الذين تلقوا تدريباتهم فى الولايات المتحدة وإعجابهم بإدارة القوات الأميركية وكفاءة القادة الأميركيين (٣) وحرص على صبرى واضح فى مضمون مقابله على إبراز تأثير الضباط المصريين بالتعليم العسكرى الأمريكى وتأثيره على ضباط الحركة.

ومقابلة (على صبرى) التى نقلها ايفانز واضحة المضمون وهى مناقشة علاقة حركة الجيش بالقوى الداخلية وبرجال الأحزاب والوفد والشيوعيين والأخوان والتركيز على الموقف المناوئ للشيوعيين من الحركة

(١) انظر حديث «النجار» كما نقله «ايفانز» فى برقية السفارة السرية إلى الخارجية الأميركية:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Cairo, to secretary of state no 285. July 29, 1952, 774. 00/ 72952.

(*) كان على صبرى يشغل منصب رئيس فرع المخابرات الحربية بسلاح الطيران أنتذ ويحكم وظيفته كان يقابل «بفيد ايفانز» مساعد الملحق الجوى بالسفارة الأميركية.

2 - Incoming telegram, Dept. of state, secret security information, from cairo, to secretary of state no. 238, August 1, 1952, 774. 00/

= وانظر فى الوثائق البريطانية البرقية المرسلة من الاسكندرية إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١١٢٩ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢ من (كرزويل) أنه لم. 1952. F.O. 371/96871/018/273. يكن للأخوان أو للوفد دور فى الثورة.

(٢) نص حديث على صبرى مع «ايفانز» فى تقرير السفارة الأميركية رقم ١٧٣ فى ٤ أغسطس ١٩٥٢: secret service despatch, foreign service de- spatch from Cairo to the Dept. of state sub.prospective personnel changes in Royal Egyptian air force, desp. no. 173, August 4, 1952. 774. 00/ 8 - 452.

ونفى الارتباط بالإخوان وإلى جانب هدف (على صبرى) من نقل المعلومات عن خطط الحركة وعلاقتها ونواياها فإنها تتجاوز في تقدير الباحث مجرد الرغبة في تأمين الحركة من الخطر الداخلى بل تتعداه إلى طلب التأييد الأميركي بالحفاظ على قنوات اتصال منتظمة بين الحركة والسفارة الأميركية مما يدفع بدوره إلى مزيد من الاطمئنان إلى مواقف المجموعة العسكرية وإلى خطوطها ونواياها ومد يد المساعدة لها في المستقبل.

وقد زاد تركيز ضباط الحركة في اتصالاتهم مع السفارة الأميركية على موضوع مكافحة الشيوعيين فقد نقل (عبد المنعم النجار) في مقابلة له مع الملحقين العسكريين الأميركيين والبريطاني والفرنسي في ٣١ يوليو أن العسكريين في مصر يريدون تشكيل لجنة غير رسمية لمحاربة أنشطة الشيوعية ودعايتها، ويأمل العسكريون أن تضم اللجنة ممثلين عن القوات المسلحة المصرية والشرطة المصرية وممثلين للسفارات الفرنسية والبريطانية والأميركية^(١). وحديث (عبد المنعم النجار*) مع ايفانز يؤكد على حقيقة أن حدوث الانقلاب العسكرى قد أدى إلى اضمحلال أنشطة الشيوعية ودعايتها، كما أن اقتراحه بتشكيل لجنة غير رسمية لمكافحة الشيوعية يضع العلاقة بين الحركة والسفارة الأميركية على صعيد آخر غير صعيد المعلومات، ثم ينتقل إلى صعيد التعاون والتنسيق المشترك ليس فقط في مجال السياسة الخارجية كما وعد عبد المنعم النجار من قبل للإشتراك في قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بل وفي مجال السياسة الداخلية في مصر .

وتدرجيا في ضوء هذه الاتصالات بدأت تتبلور الصورة القريبة لدى السفارة الأميركية عن رجال الثورة وميولهم وكانت اتصالات ضباط آخرين مثل «عبد المنعم أمين و» زكريا محيى الدين ثم نجيب مع كافرى تطرح

1 - Incoming telegram, secret, security information from Cairo, to secretary of state no. 228, July 31, 1952, 774. 00/ 7- 3152.

(*) «عبد المنعم النجار» كانت آخر رتبة عسكرية له هي رتبة البكباشى، وآخر منصب مدنى له سفير بالخارجية المصرية، وقد تخرج في الكلية الحربية ابريل ١٩٣٩ وفي كلية اركان الحرب عام ١٩٥٠ ويروى ان جمال عبد الناصر قد طلب منه (باعتباره ضابطا في المخابرات الحربية قبل حركة الجيش) الاتصال بالأميركيين وإبلاغهم أن أى تدخل لمصلحة الانجليز سوف يتحول إلى مجزرة على مشارف القاهرة وأنه (أى عبد المنعم النجار) اقترح اسم على صبرى ضابط مخابرات الطيران وأن النجار ابلاغه فيما بعد برغبة جمال عب الناصر فى الاتصال بالأميركيين فقام فعلا بالاتصال بمساعد الملحق الجوى الأمريكى «ديفيد ايفانز».

انظر شهادة عبد المنعم النجار فى كتاب أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو ج ٤ شهود ثورة يوليو ط ٢، ١٩٨٤، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٤٢ - ٢٤٣. ويؤكد واقعة الاتصال بين (على صبرى) وديفيد ايفانز ما ورد فى مذكرات عبد اللطيف بغدادى أنه كان يعرف مدي صداقة على صبرى بمساعد الملحق الجوى الأمريكى (ايفانز) فى القاهرة ويقول انه اقترح على باقى زملائه فكرة استدعاء على صبرى لابلاغ السفير الأمريكى عن طريق الملحق الجوى بالانقلاب على أن يقوم السفير الأمريكى بإبلاغ السفير البريطانى بتلك الرسالة. ويقول البغدادي إن هذه الخطوة منا (الاتصال بالسفير الأمريكى (كافرى) كانت عاملا مساعدا فى توثيق العلاقة بين أميركا ومصر فى السنين الأولى من الانقلاب - انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي ج ١، المكتب المصرى الحديث، ص ٥٦.

كما يروى النجار فى شهادته ان المخابرات الانجليزية والأميركية كانت نشطة جدا فى البحث عن النشاط الشيوعى وأنهم اتصلوا بهم (فى المخابرات الحربية قبل ثورة ٢٣ يوليو) عن طريق العلاقات العامة والعلاقات الاجتماعية للبحث والتساؤل عن الضباط الأحرار وأن انشطهم كان الملحق العسكرى الأمريكى ومساعد الملحق الجوى كما يشهد عبد المنعم النجار بأنه خلال الفترة التى اعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ وتولى زكريا محيى الدين مهام مدير المخابرات قامت صلات ودية مع بعض الأميركيين الذين قدموا لهم أبحاث ودراسات عن طريق تنظيم ادارة المخابرات. انظر شهادة النجار فى المصدر السابق، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

اطارا من المعلومات تستند اليه السفارة ومن ثم الخارجية الأميركية في عملية التقييم الشاملة للتغيير في نظام الحكم في مصر.

وكانت مقابلة كافرئ مع عبد المنعم أمين * وزكريا محيى الدين ثم مع نجيب في ٢٠ أغسطس من اللقاءات التي ساعدت على توضيح الصورة أمام السفارة الأميركية (١).

وقد نقل زكريا محيى الدين وعبد المنعم أمين لكافرئ أن مصر دولة تحتاج إلى صديق قوى وأنهما يودان اتخاذ الولايات المتحدة صديقا، وأبديا شكوكهما في بريطانيا ورفضهما التعامل معها، كما أكدا لكافرئ ادراكهما للخطر الشيوعى فى الشرق الأدنى، وأنهما مستعدان لاتخاذ خطوات كافية لمكافحة الشيوعية، واستفسر منهما كافرئ عن مدى نفوذ الاخوان المسلمين فى الحركة، وقد نفيا له ذلك، وشرح لهما بدوره حقائق موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وحقائق عن الشيوعية. ويثير الاهتمام أن حديث عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين من جهة وكافرئ من جهة ثانية يجمعه قاسم مشترك هو الرغبة فى التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة فى اتجاهين (الدفاع عن الشرق الأوسط ومكافحة الشيوعية) وهذا القاسم المشترك يشكل أساسا هاما لتقديرات ولتقييم السياسة الخارجية الأميركية تجاه الوضع الجديد فى الشهور التالية والذى سوف نرى كيف ينقله كافرئ فى برقيات وتقريره (٢).

اما لقاء نجيب مع كافرئ فكان أكثر مباشرة وصراحة فى الاعراب عن الرغبة فى الصداقة مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة وأن اهداف الحركة هى الحفاظ على القانون والنظام ورفع مستويات المعيشة وتطهير الحكومة من الفساد والأحزاب السياسية واعادة تنظيم الجيش على أساس الكفاءة، وتحدث مع كافرئ عن برامج الإصلاح الزراعى، وأدرك خطورة التسرع فى إطلاق سراح الشيوعيين. ومن ناحية أخرى أكد كافرئ لنجيب ولزملائه تعاطفه معهم وتهنئتهم على النظام وعدم العنف أو اراقة الدماء وعلى انتهاز سياسة الاعتدال.

(*) عبد المنعم أمين - آخر رتبة عسكرية له هى رتبة البكباشى وآخر مناصبه عضو مجلس القيادة ثم سفير فى المانيا الاتحادية وكان مدرسا فى مدرسة المدفعية المضادة للطائرات ويروى فى شهادته الواردة فى كتاب احمد حمروش دوره فى ليلة الثورة فى قيادة القوات التى حاصرت قصر رأس التين وأنه بعد ذلك تقرر ضمه هو ويوسف صديق وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى إلى مجلس قيادة الثورة.

أما زكريا محيى الدين آخر رتبة عسكرية له هى رتبة البكباشى أركان حرب وآخر منصب مدنى له هو نائب رئيس جمهورية. وقد عين بعد قيام الثورة مديرا للمخابرات العامة وعين (عبد المنعم النجار) نائبا له وزكريا محيى الدين، هو الذى حل القلم السياسى التابع لوزارة الداخلية واستبدله بجهاز المباحث العامة. انظر:

أحمد حمروش قصة ثورة يوليو الجزء الرابع شهود ثورة يوليو - مكتبة مدبولى - القاهرة ط٢، ١٩٨٤، ص ٢٤٧- ٢٥٢. وتؤكد شهادة عبد المنعم أمين فى نفس المصدر ماورد فى الوثائق الأميركية مرارا عن اتصالاته بالسفارة الأميركية سواء مع المستشار السياسى ماكلنتوك أو مع السفير الأمريكى جيفرسون كافرئ حيث يقول عبد المنعم أمين «إنه قابل القائم بالأعمال الأمريكى «ماكلنتوك» الذى عرفه بالسفير كافرئ» وأن عبد المنعم دعاه إلى منزله مع عدد من رجال الثورة عندما أبدى رغبته فى التعرف بمحمد نجيب وأن الصلة ظلت مستمرة مع الأميركيين الذين كانوا ضد النظام الملكى وأن «ماكلنتوك» قدم لهم خدمات كثيرة. انظر احمد حمروش، المرجع السابق، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

1 - Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, August, 11, 1952, 774. 00/ 8 - 11- 52.

وأنظر كذلك Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from Cairo, no. 406, August 20, 1952, 774. 00/ 18 - 20 - 52.

(٢) المصدر السابق.

وفى تقرير كافرى إلى الخارجية الأميركية يعكس - فى ضوء هذه المقابلة وفى ضوء ماتجمع لديه من معلومات سابقة - تقديره لاتجاهات الضباط فيقول: «أعتقد أنهم يتميزون بحسن النوايا والوطنية وأنهم مفعمون بالرغبة فى أن يفعلوا شيئاً من أجل مصر، لكنهم من ناحية أخرى يجهلون الأمور الاقتصادية والفنية والسياسية والدولية، لكنهم متلهفون على أن يتعلموا وتعلموا الكثير».

ويقول كافرى فى تقريره أنه تعمد عدم الخوض فى مسائل الدفاع وأنه سوف يتطرق إليها حين يتعرف على الضباط أكثر من ذلك ويحلل كافرى شخصية نجيب فيصفه «بأنه ليس ذكياً ولكن لديه حس وإدراك سليم وبعض صفات الزعامة» (١).

وبدأت هذه الاتصالات تثمر دوراً متزايداً للسفارة الأميركية فى شؤون مصر الداخلية فى شكل نصح ومشورة تارة وفى شكل وساطة تارة أخرى على نحو ما حدث حين طلب «على ماهر» رئيس الوزراء وساطة كافرى لدى نجيب ورجاله لنصحهم فى موضوع الإصلاح الزراعى، وكانت مكانة كافرى لدى الضباط تتيح له القيام بمثل هذا الدور فقد كان يرى أن الضباط الشبان ذوى مقاصد حسنة وأمناء ووطنيين ولكن هناك الكثير مما يجهلونه وإن حاولوا التعلم. وكان كافرى فى الوقت نفسه يدرك أن نجيب لم يكن له دور فى الحركة وأن بعض صغار الضباط خضعوا لتأثير اليساريين وأن كافرى نصحهم بالعدول عن ذلك (٢).

أجل كانت علاقة كافرى بالضباط عن طريق اتصالات ايفانز وماكلنتوك McClintock تسمح له بهذا الدور بعد جمع ما يكفى من معلومات عن اتجاهاتهم وقدراتهم واعتدالهم أو تطرفهم (٣).

خلال هذه الفترة الوجيزة التى لم تزد على أسابيع قليلة اتضح عمق واتساع صلات السفارة الأميركية* المباشرة مع معظم أعضاء الثورة على مستوى السفير كافرى ونجيب أو على مستوى زكريا محيى الدين

(١) المصدر السابق

وتؤكد هذه الانطباعات التى تولدت عند السفير كافرى من مقابله مع نجيب فى ١٩ أغسطس فى المعلومات التى نقلتها السفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية وتقديره لشخصية نجيب (أنه رجل معقول ولكنه ليس حراً فيما يفعل) وعن اهتمام كافرى بتوجهات النظام السياسية والإصلاح الزراعى وتأثير الإخوان المسلمين على الثورة انظر فى الوثائق البريطانية:

Confidential from Cairo to foreign office no. 1246 20 August 1952 (internal condition) F.o. 371 196880 - 38369.

(٢) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة رقم ٤٤٤ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٢:

incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. 444 August 22, 1952, 664-0018-2252. - 2 - 52

(٣) انظر برقية ماكلنتوك (مستشار السفارة الأميركية) عن حديثه مع زكريا محيى الدين فى منزل ليكلاند السكرتير الأول بالسفارة التى تنور حول وصف لشخصية زكريا محيى الدين «بالاعتدال والتواضع والمودة والذكاء» وحدد زكريا محيى الدين اتجاهات الحركة أنها موجهة للبرنامج الداخلى، وقد أعطى زكريا محيى الدين للضابط الأميركي الانطباع أن العسكريين المصريين سوف يتوجهون للولايات المتحدة بطلب المعونة والمشورة فور ترتيب أمورهم الداخلية.

Foreign service despatch confidential form Amembassy Cairo, desp. no. 364 sept 2, 1952, to Dept. of state sub. Military Junta, around General Niguib Lt. col. Zacharia. 774. 00 / 9 - 2 - 52.

(*) تجدر الإشارة هنا إلى غزارة واتساع نطاق اتصالات السفارة الأميركية وتشعب مصادر معلوماتها من خلال اللقاءات مع المصادر المباشرة سواء رجال الثورة أنفسهم أو الحصول على محاضر اجتماعاتهم فى مجلس قيادة الثورة أو عن طريق المصادر العلنية الأخرى مثل تصريحاتهم فى الصحف وما يكتب عنهم على أن مستوى الاتصالات الأميركية كما تدل الوثائق السرية بملفات وزارة الخارجية المنقولة عن السفارة الأميركية بالقاهرة كانت تشمل كل القطاعات المصرية تقريباً من عسكرية ومدنية وحزبية وقوى سياسية وشخصيات عامة.

وماكليتوك مستشار السفارة الأميركية أو على مستوى على صبرى و ديفيد ايفانز مساعد الملحق الجوى للسفارة الأميركية، الأمر الذى يؤكد قوة الارتباط فى المشورة والتنسيق بينهما سواء فى مجال المعلومات أو التأثير الداخلى كوساطة كافرى بين «على ماهر» و «نجيب» . وتطور هذه الأمور حول عنصرين هامين: الاتجاه الواضح لدى ضباط الحركة للتعاون مع الولايات المتحدة وطلب مشورتها من ناحية، والرغبة الواضحة لدى السفارة الأميركية فى التعرف على ميولهم واتجاهاتهم وعلاقاتهم فيما بينهم بهدف تحقيق أعلى آمالها فيما بعد وهو إقامة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط مع رجال الحكم الجديد.

تجلى دور السفارة الأميركية فى مجريات السياسة الداخلية لنظام الحكم الجديد فى اتصالاتها مع كل من على صبرى وعبد المنعم أمين أعضاء اللجنة العسكرية العليا لبحث مستقبل حكومة على ماهر وتوسط (ايفانز) لابقائه فى رئاسة الوزارة ويحث ايفانز مع على صبرى بدائل وزارة على ماهر سواء تولى وزارة مدنيه جديدة ام وزارة عسكرية مؤقتة ولو أن السفارة تفسر اقالة على ماهر بسبب عدم قدرته على مسايرة رغبات المجموعة العسكرية^(١).

ولم تكن الرغبة فى التأثير من جانب السفارة الأميركية فحسب، بل أن رئيس الوزراء على ماهر كان بدوره حريصا على توسيط كافرى لدى نجيب وطمأنته على نواياه وبثقتة فى الإسراع فى التنفيذ بالنسبة لاعلان برنامج الإصلاح الزراعى فى وقت مبكر واجراءات التطهير فى الوزارات^(٢)، كل ذلك يؤكد الدور النشط لكافرى فى الحفاظ على استمرار على ماهر رئيسا للحكومة وإبقاء العلاقة مستمرة بين ضباط الحركة وبينه. وكان حرص رجال الثورة على التشاور مع كافرى وإطلاعه على نتائج خلافاتهم مع على ماهر واضحا فى مبادرة عبد المنعم أمين بإبلاغ ماكلينتوك مستشار السفارة فى ٧ سبتمبر بقرار اقالة على ماهر وتعيين نجيب رئيسا للوزراء وقائدا عاما فى نفس الوقت. ولم يكن مجرد إبلاغ فحسب، بل تبريرا للقرار بأنه بسبب التسويف وعدم القدرة التامة من جانب السياسيين بما فيهم على ماهر لتفهم الحاجة للإصلاح الحقيقى.

وتعاطفا من كافرى مع هذا المنطق، أوصى الخارجية الأميركية بأن يكون رد فعلها هو امتداح الحركة الإصلاحية فى مصر من حيث المبادئ التى دعت إليها لا من حيث الأشخاص^(٣). وقد استجابت الخارجية الأميركية لتوصية كافرى وأصدرت بيانا صحفيا بنفس المعنى وأضاف تمنيات النجاح للحكومة المصرية فى البرنامج الإصلاحى ووافق انشيسون على هذا البيان فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢^(٤).

(١) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة إلى واشنطن (الخارجية) رقم ٥٧٤ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢: Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo, no. 573 sept. 5, 1952, 774. OCV 9 - 552.

(٢) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٥٧٢ فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢.

(٣) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٥٩٣ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، بنفس الملف.

وانظر فى ذلك تقييم السفارة البريطانية فى القاهرة لاستمرار على ماهر فى مقاومة الإسراع فى برنامج الإصلاح الزراعى وأحاديثه مع السفير الأمريكى فى تلك الشأن - الوثائق البريطانية البرقية رقم ١٢٨٧ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٢ من القاهرة إلى الخارجية البريطانية

F.o. 371/96881/ 1018/ 342.

(٤) نص البيان: Confidential security information to the secretary from NEA, MR. Byroade sept. 8, 1952, Sub. reaffirmation of sept. 3, 1952 statement on Egypt, 774. OCV 9 - 852.

وكان تقدير السفارة الأميركية في القاهرة والخارجية الأميركية في واشنطن ايجابيا تجاه هذا التغيير الوزارى بل انهما كانتا مقتنعتين أن النظام الجديد فى مصر وبرنامج الاصلاح يمثلان أعظم الامال لتحقيق الاستقرار فى مصر وذلك من شأنه تحديد السياسة نحو النظام الجديد على أمل تطوير إيجابى لتشجيع الاصلاح الحقيقى^(١).

ثالثاً: التقارير الأولى للسفارة الأميركية بالقاهرة وتقييم وزارة الخارجية الأميركية لاتجاهات ضباط الحركة داخليا وخارجيا؛

والواقع أن تقييم السفارة الأميركية لحركة الجيش كان عملية مستمرة متصلة كما تشير إلى ذلك برقيات السفارة وتقاريرها وكانت توضع فى ضوء وعلى هدى هذه الاتصالات، أى لم تكن توضع من فراغ أو مجرد تكهنات بل تستند إلى أساس من المعلومات المباشرة والموثوقة والمستندة إلى مصادرها الأولية.

ونتعرض الآن لمراحل عملية التقييم الأميركي للانقلاب منذ كان انطباعات وصفية سريعة تعطى للخارجية الأميركية مايمكن وصفه بنبضات إخبارية عن وقائع هذا الحدث التاريخى فى منطقة من أهم المناطق بالنسبة للإستراتيجية الأميركية فى الشرق الأدنى.

سبق القول إنه من حيث التوقع والتنبؤ بوقوع ثورة أو انقلاب فإن كافرى قد توقع ذلك تماما فالأمر لم يجرى مفاجأة له بل يمكن القول أنه قد تهيأ لاستقباله فى أى وقت كما تهيأت لاستقباله الخارجية الأميركية، وتبقى أمامه مهمة التقييم لرجال الحركة واتجاهات الحركة ذاتها والمشكلات التى تواجهها والمهام التى تتوقع النهوض بها ثم علاقاتها بالولايات المتحدة ومستقبل هذه العلاقات.

وصف كافرى ماسماه بالتنظيم السرى للقوات المسلحة المصرية برئاسة نجيب بأنه ليس فى الواقع الا مجموعة غير متجانسة من ضباط الجيش من الرتب المتوسطة الذين تربطهم معا ظاهرة الاحتقار العام والمشارك تجاه قادتهم^(٢). ويرى كافرى ان المجموعة تحركت قبل الاوان ولم يكن أمامها الفرصة فى إعداد برنامج بعد الاستيلاء على السلطة، ويرى أن الامر يختلف بعد توليهم السلطة وان الموقف يحتاج لما هو أكثر من نجاح الحركة وأن العينات المطلوبة غير موجودة بالضرورة، أما نجيب فقد وصفه بأنه ليس زعيما قويا أو ذكيا وأن الموقف لايمكن أن يستمر على هذا النحو ولم تخرج تعليقات كافرى عن مجرد انطباعات أولية عن المجموعة التى قامت بالانقلاب.

وهذه المرحلة الأولية من المتابعة كانت مرحلة إنطباعات أو معلومات فحسب لتقييم متكامل ولذلك نجد كافرى فى برقية ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢ يضيف معلومات جديدة عن قوة الضباط التى قامت بالحركة^(٣) وحدد

(١) برقية واردة إلى الخارجية الأميركية من سفارتها فى لندن: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from London, to secretary of state, no. 1334, sept. 8, 1952.

2 - Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, Cairo, to secretary of state no. 163. July 24, 1952, 774. 00 / 7 - 2452.

(٢) اشارت البرقية إلى أن اساس التخطيط للانقلاب يضم ٢٠ من الضباط المثاليين من بينهم عدد من أعضاء تنظيم الاخوان المسلمين وأن المنفذين للحركة ثلاثمائة وأن اعلام رتبة ضابط بكباشى، وأكد كافرى أن الضباط استقبلوا الحركة بحماس. انظر: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Alexandria to secretary of state no. 29, 1952, 774. 00 / 7- 2552.

مطالبهم بأنها تتركز في تشكيل حكومة برئاسة على ماهر وإعادة تنظيم الجيش، وحقه في تطهير نفسه، وتسريح موظفي الحكومة غير الأكفاء، ومحاكمة الفاسدين وتشكيل حكومة دستورية تضمن انتخابات حرة، تطهير مستشاري الملك. وأبرز كافر أن الرغبة الواضحة للمجموعة هي بناء جيش كفء حسن التدريب وكان اهتمام السفارة منصبا في هذه الأيام الأولى على مدى استقرار الأمن والنظام في مصر كما تمثل في برقية كافر في ٢٨ يوليو أن الجيش يمارس السيطرة الفعلية، وأن النظام والقانون مستتبان وفي وقت مبكر للغاية. يقدر كافر - بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة - أن اقتناع القادة العسكريين المصريين باحتمال تقديم معونة عسكرية كبيرة لهم سوف يدفعهم للنظر من جديد لموضوع قيادة الشرق الأوسط (١) وبذلك يلمس كافر أهم الموضوعات التي توليها الخارجية الأميركية اهتماما عاليا.

وخلاصة تقييم كافر سيطرة الجيش الفعلية واستتباب الأمن والقانون وإن لم يكن واثقا من سيطرة نجيب على الجيش ثم طرحه لأول مرة بعد الثورة لموضوع المعونة العسكرية الأميركية لمصر وربطها بإعادة النظر في قيادة الشرق الأوسط.

ويرجع الباحث أن تقديرات كافر الأولية في ٢٥ يوليو تعكس إلى حد كبير الملاحظات التي قدمها (ايفانز) بعد مقابلة لضابطي المخابرات المصرية سليمان محمود والنجار.

وفي أعقاب هذه الانطباعات أو المعلومات الأولية بلورت الخارجية الأميركية في ضوء تقارير السفارة أول تقييم أولي لها عن الثورة من ثلاث زوايا خلفيات الحدث ذاته، كيفية وقوعه، تأثير العناصر الحزبية عليه (٢).

وقد استعرض هذا التقرير خلفية الحدث من عدة زوايا أولها، تأثير الصراع في قيادة الجيش بين كبار القادة والضباط الشبان بعد نمو الجيش المصري، ثم سخط الضباط الشبان على الرشوة والفساد خاصة بعد تأثير حرب فلسطين وزيادة السخط ولاسيما في أعقاب فضيحة الأسلحة الفاسدة*، ثم الصراع بين الملك والقادة الشبان متمثلا (في أزمة انتخابات نادي الضباط). أما تحليل الحركة ذاتها فقد كان تقدير الخارجية أن اللواء نجيب قاد انقلابا هادئا وفعالا سيطرت عليه القوات المسلحة، وأن الهدف المعلن للحركة هو تطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة ويشير التقرير إلى اعتقالات قادة القوات المسلحة وكبار المسؤولين وعملاء القصر ويعرض التقرير لمطالب نجيب للملك (تولى على ماهر للوزارة - إجراء انتخابات نزيهة - إلغاء الأحكام العرفية).

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, no. 1971, July 28, /1952, 774. 00/7-2852.

2- secret, security information, office Memo, U.S. Govt, to NE MR Stahler from Miss Fowler, sub. Weekly Summary of events July 28, 1952, Egypt and the Sudan July 22 - 28, 1952.

(*) سبق التعرض في موضع سابق (بالهامش) لقضية الأسلحة الفاسدة. انظر أيضا تفاصيل هذه القضية كما رواها احسان عبد القدوس في كتاب احمد بهاء الدين «فاروق ملكا» تحت عنوان مصر والأسلحة الفاسدة حيث يستعرض استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عندما طُوبى بحذف اجزاء من تقرير الديوان عن صفقات الأسلحة والذخائر كما يروي احسان عبد القدوس كيفية حصوله على عقود توريد الأسلحة الفاسدة من بعض الضباط ويذكره لكتابة مقالاته عن فضائح حرب فلسطين. انظر احمد بهاء الدين «فاروق ملكا»، ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة، دار روز اليوسف، ص ٨٥.

كما يشير عبد المنعم أمين في شهادته التي أوردتها احمد حمروش في كتابة قصة ثورة يوليو إلى أنه أي عبد المنعم أمين قد عرف بتفاصيل هذا الموضوع أثناء تواجده في لندن لشراء بعض الأسلحة خلال حرب ١٩٤٨ وأنهم (أي الضباط) اتصلوا باحسان عبد القدوس الذي كان ينشر عدة تحقيقات صحفية وقدموا له بعض المستندات. انظر احمد حمروش، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

كما قدمت الخارجية الأميركية في تحليلها لوقائع الانقلاب محاولات الملك والمراعى تحريض السفيرين البريطانى والأميريكى على التدخل ضد الحركة مما دفع بالضباط لمطالبة الملك بالتنازل عن العرش.

وعن المؤامرات الحزبية على الحركة فقد أكد التقرير أنه لم يكن للشيوعيين تأثير على الجيش وان لم تستبعد محاولة استغلال التغيير فى اتجاههم. وبالنسبة للإخوان المسلمين تعترف الخارجية بأن لهم قدر من القوة بين صفوف القوات المسلحة وأنه يكاد يكون من المؤكد أن لهم تأثير قوى فى الانقلاب لتشابه أهداف الانقلاب مع اهدافهم المعلنة فى أن عددا من قادة الانقلاب يعرف أنهم من أعضاء الإخوان (١).

والى جانب ماكانت السفارة الأميركية فى القاهرة تواصل إرساله إلى واشنطن لاستكمال الصورة الوصفية عن حركة الانقلاب واتجاهات الضباط كانت الخارجية الأميركية تعد تقييمها المبدئى الذى بدأ يتخذ أو يسلك اتجاهها ايجابيا فى نظرتة إلى «حركة الضباط الشبان» التى وصفتها مذكرة الخارجية الأميركية عن (الولايات المتحدة والأزمة المصرية والملك فاروق) بأنهم المجموعة الوحيدة التى لها قوة حقيقية وتهتم بمصلحة مصر، بل ووصفتهم بأنهم «الأمل الوحيد لشعب مصر» وأنهم مصممون على إجلاء البريطانيين عن مصر كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار فى الحكم. ولعل أبرز مافى التقرير أنه ينقل تطلع «الضباط الشبان» إلى الولايات المتحدة ويرحبون بترتيبات معها تكفل الصداقة بين الولايات المتحدة ومصر مما يعطى انطبعا فى رأى التقرير بالاستعداد لدخول حلف دفاعى عن الشرق الأوسط فور خروج البريطانيين من مصر (٢).

(١) نفس المصدر.

(*) وقد جاءت علاقة الإخوان بالجيش نتيجة لمحاولة الإخوان توسيع نفوذهم ليشمل هذا القطاع الذى كان محرما على الأحزاب السياسية. وقد توثقت هذه العلاقة بصفة خاصة خلال حرب ١٩٤٨ فما أن دخل متطوعو الإخوان إلى القتال حتى تمكنت من ضم مجموعة من الضباط بعد أن قررت الحكومة تخصيص ضباط التدريب المتطوعين إلى صفوفها وهناك لمس الضباط ماقام به المتطوعون من مجموعة الإخوان من دور أبرز كفاءتهم القتالية حيث تولوا حماية الجيش من هجمات اليهود. انظر عن علاقة الإخوان بالضباط الأحرار، د. زكريا سليمان بيومى: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨، مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٤٤ - ٢٥١.

وانظر ايضا عن خلفيات هذه العلاقة: ميشيل ريتشارد، الإخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان)، مكتبة مدبولى، ط ٢، ١٩٨٥، خاصة ماورد عن علاقة الشيخ حسن البنا بانور السادات وعبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود لبيب، وصلات الضباط بالإخوان المسلمين أثناء حرب فلسطين، ص ١٥٨، ١٦٤ - ١٦٥. وانظر عن علاقة الإخوان المسلمين بالضباط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية: أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو ج ١، ط ٢ المرجع السابق، ص ١١٤، ١٣٥، ١٣٧. وكان ثمة تنظيم سرى للإخوان المسلمين بين ضباط القوات المسلحة تضم خليته الرئيسية سبعة ضباط هم: عبد المنعم عبد الرؤوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين حمودة وصلاح خليفة. انظر: حسين محمود حمودة: اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، الزهراء للإعلام العربى، ط ١٩٨٥، ص ٣١ - ٣٧، وانظر كذلك عن اجتماعات عبد الناصر بقيادة الإخوان المسلمين قبل الثورة محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ، ص ٢١ - ٢٨، نشر دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، وعن دور الإخوان فى حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انظر: صلاح شادى، صفحات من التاريخ، ج ١، سلسلة الحركة الإسلامية رقم ٢، شركة الشعاع للنشر - الكويت، ١٩٨١، ص ١٧٠ - ٢٠٢، وانظر أيضا: طارق البشرى عن وصلات الضباط الأحرار مع جماعة الإخوان، ص ٤٧٢، المرجع السابق.

والواقع أن تنظيم الضباط الأحرار بعد حرب فلسطين خاصة قد بدأ يزخذ شكلا منفصلا عن القوى السياسية خارج الجيش فهو لم يصبح تنظيما تابعا للإخوان أو الشيوعيين أو الوفديين أو السراى ولكن بعض أعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم بالتنظيمات القديمة وانما أصبح انتماءهم مع ذلك إلى مجموعة واحدة يشكل جبهة متحدة. انظر: أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ١٤٣. على أن تشكيل اللجنة التأسيسية فى الحقيقة لم يكن يضم من كان مرتبطا تنظيما بتشكيل الإخوان لأن عبد الناصر وضع فى الاعتبار استقلال الحركة عن أى من التنظيمات الموجودة وعندما رفض عبد المنعم عبد الرؤوف ذلك اخرجته من اللجنة التأسيسية لاهواره على الانتماء للإخوان وعدم التخلّى عن ارتباطه بهم، ويؤكد ذلك ماورد فى كتاب حسين حمودة، اسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، المرجع السابق، ص ١٩٧٦ عن الخلاف فى رأى بين جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف بشأن تبعية هذا التنظيم للإخوان المسلمين.

2- Office Memo, U.S. govr., to MR Jones, from MR Bourne sub. Farouk, the U.S and the Egyptian Crisis 7/30/52 - 611. 74/7 - 3052.

ويؤكد هذا الاستنتاج الذى توصلت إليه تقرير الخارجية الأميركية توصية كافرى للخارجية الأميركية «بأنه فى ضوء إمكانيات النظام الجديد فى مصر الموالى للغرب التى تتضح يوما بعد يوم، فإنه يوصى بتجنب الجمود والبدء فوراً فى تحليل المدى الممكن للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة اذا استمر نفس الإتجاه^(١).

ويخلص كافرى إلى نتيجة هامة بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر وهى أن الولايات المتحدة «يجب أن تتوقع - فى النهاية - انها سوف تجد الفرصة لقيادة مصر وبالتالي الشرق الأوسط كله للانضمام إلى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط وبناء قوات دفاع محلية فعالة بأقل التكاليف».

فى ضوء هذه المعلومات المستمرة عن إتجاهات الحركة واهتماماتها أمكن ان يتوافر للخارجية الأميركية ما يمكن أن يسمى (قاعدة معلومات) تسمح لها فى وقت ملائم أن تصدر اعلانا يعكس النظرة الإيجابية الرسمية للتطورات المشجعة فى مصر كما سيصفها بيان وزير الخارجية فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢. ويهمنا فى هذه المرحلة أن نبين معالم الصورة لدى الخارجية الأميركية التى أتاحت مثل هذا التقييم الإيجابى خلال شهر تقريبا من قيام الثورة.

لقد كان أبرز التطورات التى جذبت اهتمام السفارة الأميركية خلال هذه الفترة تجاه حركة الجيش ثلاثة أمور: حركة التطهير التى قامت بها حكومة على ماهر بالغاء الإمتيازات والألقاب وقوانين الكسب غير المشروع، الأمر الثانى إعادة تنظيم القوات المسلحة، والعنصر الثالث مواقف الأحزاب السياسية من الحركة الجديدة فى ضوء إصرار الجيش ونجيب على تطهير الحياة السياسية من الفساد الذى ساد المجتمع فى ظل الحكومات السابقة^(٢).

فمن حيث العلاقة مع الحكومة، تأزمت علاقة الجيش مع حكومة على ماهر لتباطئه فى تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعى مما أدى إلى وقوع أول صدام بين السلطة الجديدة ممثلة فى الجيش وبين الحكومة.

أما من حيث العلاقة مع الإخوان المسلمين فمع تأييد الإخوان المسلمين المبذنى للحركة على نحو ما تمثل فى زيارة الهضيبي لنجيب فى ٢٨ يوليو والدعوة لتأييد الحركة، إلا أن معارضة الإخوان لمناقشة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد الإنسحاب البريطانى عن مصر والسودان كان مثار خلاف بين الجيش والقادة العسكريين^(*).

وبالنسبة للإصلاحات الإجتماعية فقد استرعى اهتمام السفارة الأميركية أن مجموعة الضباط تنوى تحقيق ثورة إجتماعية لاتتسم بالعنف وأن موضوع الإصلاح الزراعى يأتى فى مقدمة مقترحاتهم وأن العسكريين يضغطون من أجل إتخاذ إجراء سريع فى هذا الإتجاه.

1 - Incoming telegram, Dept. of state Secret security information from Cairo, no. 271 August 5, 1952 774.00 / 8-52.

2 - Foreign service despatch, secret from, Amembassy, Cairo, desp. no. 284, August, 18. Sub. Egypt new era the first three weeks 774.00/8-1852.

(*) الواقع أن العناصر الثورية التى خرجت من الجيش هى التى كانت تسعى منذ بواكيرها الأولى إلى الحصول على تأييد جماعة الإخوان المسلمين وهو التأييد الذى حظى به بالفعل والألق أن يقال انها سعت لتأييد بعض زعمائها على أن الانقلاب الذى وقع عام ١٩٥٢ كان هو التحدى الخطير والأول من نوعه فى تاريخ الإخوان المسلمين للفكرة التى أعطت هذه الجماعة قوتها الخاصة، ولكن الثابت أنه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شارك الإخوان المسلمون مع بقية المصريين فى الاحتفال ببزوغ فجر حقبة جديدة. انظر: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان) ط٢، ١٩٨٥، مكتبة مدبولى، ص ١٧٥.

ويسجل تقييم السفارة للمجموعة العسكرية إيمانها بالحاجة لتدابير أمن فعالة ضد التخريب الشيوعي وإنها تحقيقاً لهذا الهدف خططت لإنشاء لجنة لتخطيط وتنفيذ الأنشطة المناهضة للشيوعية.

وخلاصة التقييم الإيجابي للسفارة أن أداء الحكم الجديد من وجهة نظر الحكومة الأميركية كان أداء جيداً تميز بالهجوم على الفساد الذي وصفه كافرئ بأنه «استشرى كسرطان خبيث في الكيان السياسى لمصر»^(١).

لكن التقييم لم يكن متفائلاً بالنسبة للمستقبل السياسى لمصر - برغم ذلك مالم يحدث تغيير حقيقى فى نسبة السكان إلى الموارد برغم وجود إمكانية ضمنية للتوسع فى الإنتاج الزراعى والتنمية الصناعية وي طرح التقييم احتمالات السياسة المتوقعة أمام مصر فى ضوء المشكلات التى تعترض حركة الجيش وهى مشكلة السلطة أى الخلاف مع على ماهر مما قد يفرض على العسكريين تولى الحكم بأنفسهم وما يترتب عليه من مشكلات لقلة خبرتهم، ثم مشكلة الإفتقار إلى قاعدة قومية وتنظيم سياسى مما يطرح مشكلة التعاون والعلاقة مع الاخوان والوفد والعناصر الشيوعية، والخطر الثالث القدرة على إنجاز الوعود مثل برامج الإصلاح الزراعى، ذلك عن المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية التى يتعين على القادة الجدد مواجهتها فهى تتركز بصفة أساسية فى التخلص من الاحتلال البريطانى والنظر فى مستقبل السودان.

ومع ذلك فإن التقدير النهائى لاحتمالات المستقبل كما تصورته السفارة الأميركية فى مصر وبرغم هذه المشكلات هى أن الحركة الحالية تهدف عن وعى إلى تحقيق ثورة إجتماعية سلمية تتجنب الفوضى والسيطرة الشيوعية التى كان يبدو أن البلاد تنزلق إليها دون أن تشعر.

وتقدير كافرئ أنه لو نجحت «حركة الجيش فى بلوغ هذا الهدف» فإن أعز آمال الغرب فى تحقيق الإستقرار فى مصر والشرق الأوسط يكون قد تحقق»^(٢) ويوصى كافرئ فى تقييمه الشامل للمشكلات التى تواجه الحركة ولاحتمالات المستقبل امامها أنه عند رسم السياسة الأمريكية نحو مصر ونحو قيادتها الجديدة بأنه يجب مراعاة كل هذه العوامل.

فى ضوء هذا كله تحركت الخارجية الأميركية لتستشير سفاراتها فى القاهرة ولندن حول اصدار بيان رسمى يصدر عن واشنطن يشجع الحكومة الجديدة فى مصر ويرحب بجهودها لحل المشكلات الداخلية^(٣). وقد أوصى كافرئ باصدار البيان^(٤) بينما تردد السفير الأمريكى فى لندن فى الموافقة وإن كان قد نقل تقديرات الخارجية البريطانية بأنه ربما أدى مثل هذا البيان إلى تشجيع مصر على زيادة الثمن الذى تطالب به فى ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الخارجية الأميركية قررت المضى فى إصدار البيان الإيجابى بالترحيب بالحكومة الجديدة فى مصر برغم المحاذير البريطانية^(٥).

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

3- Outgoing telegram, Dept. of state, secret, verbatim text sent to Amembassy, Cairo, priority no. 341. rptd Amembassy, London, priority no. 1141, 8/ 15-852. 611.74. 8-18-52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret informations from Cairo, to secretary of state no. 418, August 21, 1952, 611. 74/8-2152.

وانظر البرقية الواردة من لندن رقم ٩٩٥ بنفس الملف فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢.

5- Outgoing telegram, Dept. of state, secret, verbatim text sent to Amembassy Cairo no. 415 rptd information Amembassy London no. 136 Augst 1952. 611.74/8-25-52.

وقراءة نص التصريح تسترعى الاهتمام لاستخدام تعبيرات متقناة مثل حدوث بعض التطورات المشجعة في مصر بما ذلك إعلان (برنامج إصلاحى) ثم تمنيات النجاح (للمدنيين والعسكريين) في الجهود لحل المشكلات الداخلية بالإضافة إلى إبراز (الدرجة العالية من الصداقة والتعاون) في العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والأمل في ازدياد قوة العلاقات لمصلحة البلدين ولمصلحة مصر وبلدان العالم الحر (١).

لاشك أن التصريح الرسمى يقول كثيرا من المعانى إلى جانب نقل الموقف الإيجابى للرسمى للحكومة الأمريكية تجاه التغيير فى نظام الحكم فى مصر وأول ما يقوله البيان فى تقدير الباحث اشارته إلى (الدرجة العالية من الصداقة والتعاون) بين مصر والولايات المتحدة لمصلحة البلدين والعالم الحر ومن المعروف أن استخدام اصطلاح «العالم الحر» له مضامينه السياسية والاستراتيجية والدفاعية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. والتصريح الرسمى يعكس بوضوح على كل حال (التعاطف) مع الثورة فى مصر فى أولى أيامها فى الحكم كما يعكس رغبة الإدارة الأمريكية فى تشجيع الحكم الجديد على السير فى طريق (الإصلاح) وهو ما أكدته وزير الخارجية لرئيس الجمهورية فى اجتماعهما يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ لبحث تطورات الاوضاع فى القاهرة (٢) بعد استقالة الوزارة المدنية التى كان يرأسها على ماهر والاحتمالات المستقبلية فى ضوء تولى الضباط السلطة فى مصر، وقد قررت الخارجية الأمريكية فى ضوء هذا التغيير الجديد أن تستطلع آراء وتقديرات سفارتها فى القاهرة مثل تحديد اتجاهاتها وردود فعلها نحو مصر بحلول العسكريين محل المدنيين فى الحكم بعد اقالة وزارة على ماهر فإن مصر فى تقدير «كافرى» تكون قد دخلت المرحلة الثانية من الثورة فى فترة من الاستقرار النسبى الحكومى مع استمرار نمط السيطرة العسكرية التى سوف تستمر لمدة طويلة. وسوف نحلل التقييم الأمريكى لهذه المرحلة الثانية من تولى العسكريين للسلطة فى مصر.

كان التقييم الأساسى أن تركيز الحكم العسكرى سوف يتغلب على المشكلات الداخلية بهدف التقدم نحو الإصلاح السياسى والاجتماعى قبل التصدى لعلاج مشكلات مصر الخارجية، مثل العلاقات المصرية الإنجليزية وتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط والسلام مع إسرائيل (٣).

ويلمس التقرير بعد تولى العسكريين للحكم أنهم فى علاقاتهم مع الولايات المتحدة يتطلعون بحق إلى علاقة تحالف معها ويدركون حاجتهم إلى صديق قوى وأنهم قد اعتبروا الولايات المتحدة هذا الصديق وميلهم لتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة بدرجة كبيرة (٤). وقيمة هذا التقييم لإتجاهات نظام الحكم العسكرى فى

U. S. Dept. of state Bulletin, Sept 15, 1952, p. 406, Vol. XXVII no. 690.

(١) انظر نص البيان الرسمى فى

وهو تصريح اتشيسون وزير الخارجية للصحافة فى ٢ سبتمبر ١٩٥٢.

(٢) وانظر كذلك أوراق وزير الخارجية فى

Papers of Dean Acheson Truman, S. Harry. Library. Meetings with the president item (2) Egypt. Confidential

كما وجدت هذه الوثيقة فى الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية بدار الوثائق القومية فى واشنطن

Dept. of state, the Secretary Sept. 8, 1952, Meetings with the president item (2) Egypt Confidential.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 622, Sept. 9, 1952, 774.00/9-52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 622, Sept. 9, 1952, 774.00/9-52.

منصر أنه - كما يقدر كافرئ - ما أن تستقر العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام الجديد فقد يكون من الممكن الضغط على مصر من أجل الدفاع المشترك وحتمية مشاركة بريطانيا من خلال التوصل لاتفاقية القناة مع مصر^(١).

فى ضوء هذا التقييم لإتجاهات الحكم العسكري تجاه الولايات المتحدة تتحدد خطوط السياسة الأميركية نحو مصر فى عدة نقاط هى: الإستعداد لتقديم المساعدة وخاصة المعونة الفنية ثم المعونة العسكرية مع تجنب الإلحاح على الإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وعدم إغفال أى مناسبة لحث الحكومة المصرية للسير فى هذه الإتجاه.

ويفصف كافرئ علاقة الولايات المتحدة مع مصر بتعبير مجازئ يقول «إن الولايات المتحدة يجب أن تكون ضميرا لمصر تذكرها أن هناك عالما خارجيا له مشاكل تؤثر مباشرة على مستقبل مصر.

قصارئ القول أن تولى العسكريين للحكم فى مصر كان يحمل مدلولات ايجابية فى تقدير السياسة الأميركية سواء على الصعيد الداخلى فى مصر أم من حيث علاقة مصر بالولايات المتحدة بعد أن دخلت مصر فى المرحلة الثانية من الثورة التى يسودها الإستقرار وكان هذا التقييم للحكم العسكري مدخلا لتوصيات كافرئ للخارجية الأميركية بالاستعداد للإستجابة لتقديم المعونة الفنية والعسكرية لمصر^(٢) ثم استجابة الخارجية الأميركية فعلا لهذه التوصيات^(٣)، بل أن اتشيسون وزير الخارجية الأميركية فى برقية لكافرئ لابلأغه بالاستجابة لتقديم المعونة الفنية لمصر قال: «أن اللحظة مواتية للولايات المتحدة للاعراب عن تحالفها مع القوى الراغبة فى السعى نحو التغيير والإصلاح وأن برامج التعاون الفنى وبرامج النقطة الرابعة كرمز للتعاون الدولئ يجب أن تعطئ الفرصة الكاملة لتطوير التعاون فى ميادين الصحة والتعليم والزراعة والصناعة كدليل على اهتمام الولايات المتحدة فى مساعدة قوى الإصلاح التى تواجه مشكلات الفقر والمرض والجهل بشجاعة^(٤).

انتقلت السياسة الخارجية الأميركية آنئ فى هذه المرحلة من مجرد المتابعة والتقييم إلى التفكير الجدى فى دعم النظام وتقديم المعونة الفنية والعسكرية وسوف نلمس فى تقارير كافرئ بشكل واضح اتجاهها للدفاع عن النظام والحماس لتأييده إلى حد الاختلاف مع الحلفاء البريطانيين فى تقييمهم وتعاملهم مع نظام الحكم فى مصر وتحذيرات كافرئ من التفكير البريطانى الذى يرجع إلى العصور الوسطئ الذى لا يريد أن يرى فى مصر «ثورة داخلية» مؤكدا أن الأمل الوحيد أمام بريطانيا والولايات المتحدة هو الحفاظ على علاقات تقوم على الثقة مع النظام الحالى حتى يحئن وقت اقناع المصريين بالاهداف المشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط^(٥) ولم يكن كافرئ يكتفى بالدفاع الواضح عن اتجاهات الحكم العسكري فى مصر أمام الخارجية الأميركية بل كان

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

3 - Outgoing telegram, Dept. of state, Secret, information, sent to Amembassy, Cairo, no. 555, 9/11/52, 774.00/9-7-52.

(٤) نفس المصدر.

5- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 619, 1952, 774.00/9-952.

(٥) نفس المصدر.

عنيفا في نقده لسياسات بريطانيا في مصر خلال العامين الماضيين ويحملها مسؤولية الاخطاء التي أدت لقيام الثورة في مصر(*).

وبالتوازي مع السعي لدعم النظام وتأييده بالمعونة الفنية والعسكرية كانت السياسة الخارجية الامريكية في مصر قد بدأت عملية التوجيه والتأثير المباشر على اتجاهات الحكم العسكري في مصر داخليا وخارجيا وقد تجلى ذلك في حديث كافرى مع نجيب الذى ركز على أهمية اقناع اصحاب التيار المحايد في مصر بالانضمام إلى رأى الاغلبية بأن مصر يجب أن تتحالف مع الغرب، ثم تأكيد خط حكومة نجيب فى الحيلولة دون تحول مصر للشيوعية والترحيب ببرنامج النقطة الرابعة فى مصر، فالتحالف مع الغرب ثم مقاومة الشيوعية وبرامج النقطة الرابعة كانت تمثل الخطوط الثلاثة الاساسية فى اتصالات الخارجية الامريكية مع رجال الحكم العسكري فى مصر مع نجيب وحكومته (١) التى وصفها كافرى بأنها تضم مجموعة من الضباط تتسم بالاخلاص والذكاء والتركيز على المشكلات الداخلية (٢).

ومع استقرار تقديرات السفارة والخارجية الاميركية على تقييم إيجابى لنظام الحكم العسكري فى مصر فقد كانت دائمة القلق والمراقبة لاحتمالات الخطر الذى قد يمثلته النفوذ الشيوعى ضد الحكم فى مصر وكانت تعمل كثيرا على قدرة الحكم فى مقاومة الشيوعية وانشطتها على نحو مالمسنا فى أحاديث رجال السفارة مع اعضاء الحكومة العسكرية **، وكانت السفارة تقيس أداء الحكم وكفائه فى مقاومة الشيوعية، وفى نفس الوقت كانت تقيس مدى صلابة أو متانة العلاقات فيما بين رجال الحكم العسكري وموازن القوى داخل مجلس قيادة الثورة وفى ضوء هذه الاعتبارات كان تقييم السفارة ومتابعتها لتفاعل الحكومة العسكرية مع القوى السياسية الأخرى فى مصر، ولتفاعل علاقاتها الداخلية فيما بينها.

كانت السفارة تتابع بقلق الصراع بين العسكريين وبين العناصر الشيوعية وقد استقبل كافرى بحماس لا يخلو من فخر الاعتقالات التى تمت ضد الشيوعيين ويعزوها إلى نصيحته لعبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين، بعد أن ألقت القوات المسلحة القبض ليلة ١٦ - ١٧ أغسطس على ٣٠ أو ٤٠ من قيادة الحزب الشيوعى

(*) حول تفاصيل الشكوك والخلافات الواضحة فى النظرة والموقف بين السفارتين الاميركية والبريطانية حيال تقييم ثورة يوليو، انظر المذكرة التى كتبها سير روجر آلان Sir Roger Allen رئيس قسم افريقيا بوزارة الخارجية البريطانية حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢. وخطاب سير جيمس بوكير Sir James Bowker مساعد وكيل الخارجية البريطانية حتى ١٣ يناير ١٩٥٤ إلى سير رالف ستيفنسون Sir Ralph Stevenson السفير البريطانى فى مصر عن سوء ظنونهم بمسلك السفير الاميركى كافرى حيث ورد فى المذكرة والخطاب فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ «أن هناك خلافا حقيقيا بيننا وبين الاميركيين الذين يعملون بنشاط لبناء نفوذهم مع الحكم العسكري وانهم بهذا النفوذ يوجهون النظام فى اتجاه الاعتدال» انظر الوثائق البريطانية، الوثيقة رقم F. O. 371/ 96881 12 Sept. 1952 وبرقية كافرى إلى الخارجية رقم ٦٢٢ فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ بنفس الملف السابق الإشارة إليه.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, no. 666, to secretary of state, Sept. 11, 1952, 774.00/9-1952.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no.566 Sept. 5, 1952, 774.00/9-552.

(**) روى محمد نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ» انه فى ثانى لقاء له مع جيفرسون كافرى (اللقاء الأول فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢) فى ٢ أغسطس ١٩٥٣، ان كافرى قال له «ان حكومته تخشى من تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية شعبها وعرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر كما تحدث عن ضرورة ارتباطنا باحلاف العالم الحر». ويستطرد نجيب انه قد عارض كافرى فيما قاله وأنه - اى نجيب - لا يخشى من اى تسلل شيوعى إلى مصر وأنه قطع اتصالاته مع الاميركيين بعد ذلك والتى استمر سرا مع جمال عبد الناصر فيما بعد. انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ»، دار الكتاب النموذجى، للقاهرة، ١٩٧٥ - الموقف الاميركى من الثورة، ص ١٢٧ - ١٢٨ وما أورده نجيب عن قطع صلته بالاميركيين غير دقيق حيث تمت مقابلات عديدة بينه وبين السفير كافرى وبين اعضاء السفارة بعد هذا التاريخ.

فى مقر الحزب فى القاهرة بسبب توزيع منشورات تهاجم الحركة. وتفيد مصادر السفارة الأميركية أن القوات المسلحة المصرية حصلت على دليل على أن الحزب الشيوعى المصرى أقام اتصالات مباشرة مع حزب توده فى إيران وأن ذلك كان حلقة رئيسية فى القيادة بين الحزب الشيوعى المصرى والاتحاد السوفيتى^(١). وقد كان ارتياح السفارة واضحا لتحرك العسكريين بنشاط ضد الشيوعيين واطمأنت إلى عدم قدرة الشيوعيين على تهديد الحركة^(٢). وكانت اتصالات السفارة تعكس القلق من الإفراج عن الشيوعيين إلى حد وصف مستشار السفارة لفتحى رضوان الذى دافع عن إطلاق سراحهم أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى هذه الأمور ببساطة وأن شيوعيا واحدا هو لينين قد بدأ أحد الثورات^(٣) ونجحت جهود السفارة فى اقناع الحكومة باتخاذ قرار بعدم تطبيق الإفراج عن المعتقلين السياسيين على الشيوعيين المسجونين دون محاكمة بل وزيادة العقوبات على أنشطة الشيوعيين بل والقاء القبض على أى شيوعى تم الإفراج عنه^(٤). وفى الوقت نفسه كثفت السفارة مراقبتها لبدء الصراع بين الشيوعيين والحكم الجديد بتوزيع منشورات فى الجيش تصف الانقلاب بأنه «مؤامرة استعمارية» وتصف نجيب بأنه أداة أو عميل للإمبريالية^(٥). ومع تقييم السفارة لاتجاهات وميول اللواء نجيب وأعضاء اللجنة العسكرية العليا تقييما ايجابيا تجاه الولايات المتحدة لميلهم واستعدادهم لعقد تحالف واتفاقية معها كانت تتوجس خيفة من افتقارهم إلى الخبرة وأن نواياهم الطيبة لا تكفى^(٦) وظلت تتابع عن كثب أداء حكومة نجيب فى مقاومة الشيوعية وتقيس مدى سيطرة الجيش وشعبيته^(٧). وبقدر مقاومة الحكم للدعاية الشيوعية بقدر ما

1-Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 383, August 18, 1952, 774.00/8-1852.

ذكر كافر فى برقيته أن معلوماته منقولة عن على صبرى قائد السرب والمسؤول عن مخبرات السلاح الجوى، ويشير كافر إلى الإجراءات التى اتخذها العسكريون المصريون جاء إستجابة للنصيحة التى نقلها إلى عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين حين زاره فى الأسبوع السابق - برقية السفارة رقم (٢٢) فى ١١ أغسطس، ويضيف أن العسكريين يندمون الآن لتسرعهم فى إطلاق سراح السجناء السياسيين.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 560, Sept. 5, 1952, 774.00/9-552.

وتشمل البرقية أحاديث لعبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين مع مستشار السفارة الأميركية فى مساء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 698, Sept. 14, 1952, 774.00/9-14, 52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, unnumbered Sept. 19, 774.00/9-1952.

(٥) نفس المصدر.

6- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 119, Nov. 13, 1952, 611.74/11-1352.

(7) انظر تقرير السفارة عن شعبية نجيب وسيطرة الجيش

Foreign service despatch, Restricted, from Cairo to the Dept. of state, desp. no. 610, Sub. General Naguib tour in Lower Egypt, Oct. 6, 1952, 774.00/10-652.

وكذلك مقابلة قائد الجناح وجيه أباطة مع روبرت باين المسؤول عن العلاقات العامة بالسفارة الأميركية عن قياس شعبية نجيب فى القوات المسلحة ومحاربة الشيوعية بالتعاون مع السفارة وقد نقل أباطة أن الصحف الشيوعية المعارضة، الملايين، الاشتراكية، والكاتب المصرى سوف يوقف صدورها وأنه من المنتظر إغلاق المصرى افندي وأن لجنة الجيش أقرت فكرة التعاون الوثيق مع السفارة لمحاربة الشيوعية:

Foreign service despatch, desp. no. 682 from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state, Oct. 7, 1952, Sub.prgoagenda, planned for the Egyptian armed forces 774.00/10-752.

وبتقرير كافر عن مقالات صحيفة (الملايين) فى ١١ أكتوبر لمناهضة الولايات المتحدة والاحلاف العسكرية ومقاطعة النقطة الرابعة واشتراك مصر فى خطط الدفاع عن الشرق الأوسط :

Foreign service desp. no. 666 from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state, Oct. 13, 1952, Sub. Communist front weekly nws papers published in Cairo.

كان حرص السفارة على إبعاد النفوذ الشيوعي والمعارضين للولايات المتحدة * من اللجنة العسكرية العليا^(١) مثل يوسف صديق وخالد محيي الدين **.

كانت السياسات التي يتتبعها محمد نجيب وعلاقاته بالسفارة الأميركية موضع مراقبة ومتابعة من السفارة لما لها من صدى وتأثير داخل الجيش وماخلقته من صراعات بين صفوفه بين الموالين والمعارضين للنفوذ الأمريكي.

وركزت السفارة في تقييمها لصراعات القوى داخل الجيش المصري على ظاهرة الإنقسام التي حدثت داخل اللجنة العسكرية العليا من المشاه الموالين لمحمد نجيب والمدفعية المعارضين له، خاصة وأن محور السخط والانقسام بين نجيب واللجنة العسكرية العليا كانت علاقته بالولايات المتحدة خاصة، وأن المجموعة المتطرفة في الجيش ترى أن محمد نجيب قد باع نفسه للامبريالية الأميركية بعد أن انتشرت في الجيش أنباء بعثة على صبرى وعبد المنعم النكلاوى إلى واشنطن كدليل على الخضوع للنفوذ الأميركي^(٢).

وكان تقييم السفارة الأمريكية أن خير سبيل لمواجهة السخط في الدوائر العسكرية هو اتخاذ إجراءات سريعة لتقديم المعونة العسكرية لمصر لدعم حكم نجيب حتى لا يصاب بخيبة الأمل ***.

تركز التقييم الأمريكي للصراعات داخل مجلس قيادة الثورة على بدء ظهور الخلافات بين عبد الناصر الذي يقود حركة معارضة ضد محمد نجيب بهدف تولى رئاسة الوزارة ودفع نجيب إلى مجرد رئيس جمهورية اسمي^(٣)، وبرغم ذلك كان الاتجاه الأمريكي يستهدف دعم مكانة نجيب حتى يتفرغ للمشكلات التي تواجهها السياسة الأميركية اهتمامها وهي الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق المصالح الإستراتيجية والسياسية للغرب في مصر والشرق الأوسط^(٤) ولذلك كانت تحذر من احتمالات سقوط النظام الحالي أو سيطرة الشيوعيين

(*) يرجع الصدام بين الثورة والشيوعيين في تفسير أحمد حمروش إلى أحداث كفر الدوار حيث وقعت اضطرابات بين صفوف العمال واعتداءات على رجال البوليس وأشغال الحرائق في ١٢. ١٢. ١٩٥٢. وأن الاعتقالات للضباط الشيوعيين قد بدأت في ١٥ يناير ١٩٥٢ مع وضع الأحزاب الشيوعية والمنظمات اليسارية العلمية إلى مهاجمة حركة الجيش باعتبارها حركة رجعية فاشية تعقل الوطنيين وتحمل الأحزاب السياسية وتعدى الديمقراطية. ويعزو أحمد حمروش الاعتقالات إلى المخابرات المركزية الأميركية التي لعبت دورا كبيرا في إفساد العلاقة بين التنظيمات الشيوعية وبين حركة الجيش حتى وصل الصدام غايته مع نهاية عام ١٩٥٢ انظر أحمد حمروش قصة ثورة يوليو، ج ١، ط ٢، ١٩٨٢، ص ٢٨٧، ٢٩٧، ٢٩٨.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, no. 1529 Dec. 29, 1952, 774.00/12-1952. (**). وحول اهتمام التنظيمات الشيوعية بالعمل في القوات المسلحة واتصالاتهم بالضباط وصف الضباط قبل الثورة - انظر: د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠. دار الثقافة الجديدة ط نوفمبر ١٩٧٦، ص ٢٢٩، ٢٢٤.

2-Foreign service despatch, desp. no. 1648 from Amembassy, Feb. 16, 1953 to the Dept. of state, Sub. Opposition in Egyptian army to proamerican attitude of general Naguib 774.55/121652.

(***) يروى تقرير السفارة تفاصيل الحادث الذي أدى إلى اعتقال ٢٧ ضابط في الجيش في ١٥ يناير بسبب أزمة انتخابات أعضاء اللجنة التنفيذية لنادي الضباط واجتماع المجموعة الصغيرة للانتخابات ٤٧ ضابط في مقر القيادة في العباسية مما أوضح الصراع بين المشاه الموالية لنجيب والمدفعية المعارضة له وانسحاب أعضاء اللجنة العسكرية العليا من الانتخابات وبدء الاعتقالات.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, Dec. 11, 1952, no. 1414. 774.00/12-1952. وانظر تحليل كافرلي لظواهر التدهور في مكانة حكومة نجيب في الداخل التي ترجع لسخط الجماعات التي تضررت من الإصلاح الزراعي والمصاعب الاقتصادية التي يواجهها الفلاحين والقلال التي يثيرها الإخوان المسلمون واستغلال الشيوعيين للمصاعب الاقتصادية ثم الافتقار إلى دعم وتأييد النقابات العمالية للنظام برغم شعبية نجيب الواسعة بين الجماهير (من برقية السفارة رقم ١٢٦٨ في نوفمبر ٥٢ في نفس الملف).

(٤) المصدر السابق، برقية السفارة رقم ١٤١٤ نفس التاريخ والملف..

ورحبت بالتصدي للخصوم السياسيين بإلغاء الأحزاب السياسية واتخاذ إجراءات عنيفة ضد الوفد لثبوت تأمرهم ضد الثورة بعد أن حاول خصوم نجيب - الوفد والإخوان والشيوعيين - وحتى داخل الجيش النيل من حكومة نجيب وسياسته الخارجية والاقتصادية (١). وكان تفسير السفارة الأميركية تبريرها لقرار إلغاء الأحزاب السياسية ولاعتقالات الشيوعيين على أساس أن البديل كان سيطرة الشيوعيين (٢) وكان وجيه اباطة (مسؤول الدعاية في القوات المسلحة المصرية - كما تقول الوثائق الأميركية) يؤكد سيطرة الحكومة على الموقف بالنسبة لانتشار نفوذ الشيوعيين وأن رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يقف موقف بالغ العداء ضد الشيوعيين (٣).

وفي إطار متابعة التحليل ومتابعة نشاط الشيوعيين في مصر حلل كافرى النشاط الشيوعي ومدى انتشاره بين صفوف الجالية اليونانية وخاصة في مدينة الإسكندرية وتوسيع مجال نشاطها خارج نطاق الجالية اليونانية * ، وأنه برغم صلات السلطات المصرية على الشيوعيين فلا زال نشاطهم يمثل درجة من الخطورة (٤) وكان تقدير السفارة لحركة اعتقالات الشيوعيين خاصة ولتشكيل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة المتهمين بالتآمر ضد الثورة أنه جزء من السياسة لتحقيق الوحدة الوطنية والأمن (٥).

بلورت السفارة الأميركية تقييمها للأوضاع الداخلية في مصر بعد أن اتضحت أمامها عناصر القوة ومصادر الخطر أمام نظام الحكم كما اتضحت لها أولا سيطرة الجيش ومشاعر الحكم الموالية للغرب والولايات المتحدة واتجاهاته لمقاومة الشيوعية، كما اتضحت لها طبيعة الخطر أمام الثورة من مواقف الخصوم السياسية من الوفد والإخوان والشيوعيين الذي واجهته الثورة بحل الأحزاب السياسية وتحديد فترة انتقالية لثلاث سنوات. وقد تزامن مع هذا التقييم للوضع الداخلي في مصر في مطلع عام ١٩٥٣ التوصل لاتفاق لمشكلة السودان كما سنتناول في فصل لاحق - مما حدا بالسفارة الأميركية أنه ما بين التوصل لهذه التسوية وترقبا لبدء المفاوضات الخاصة بالجلاء، فإنه من الملائم تحديد عناصر الصورة الداخلية في مصر في النقاط التالية:

- أن حاجة الحكومة لإقامة تنظيم سياسى جديد تمثلت في إلغاء الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ لمواجهة المصدرين الأساسيين للمعارضة، الوفد والإخوان المسلمين وذلك بإقامة هيئة التحرير للكيان السياسى الجديد تحت السيطرة الكاملة لمجلس قيادة الثورة.

- أن مكانة الحكومة قد تعززت بعد اتفاق السودان الذى يعتبر فاتحة لبدء مفاوضات مبكرة عن الجلاء.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, to secretary of state from Cairo no. 1656 Jan. 17, 1953.

(٢) نفس المصدر.

3- Foreign service depts, confidential from Amembassy, Cairo, no. 2779, May. 27, 1954, Sub.increased Communist activity in the near East file no. 350.21 Communism.

(*) نشطت القوى اليسارية والتقدمية وسط الجاليات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية وكانت هناك المجموعة الشيوعية اليونانية والمجموعة الشيوعية الإيطالية - انظر رفعت السعيد، المرجع السابق، ص ١٢٢.

4- Foreign service despatch from Amembassy, Cairo, desp. no. 2806. May 129, 1954 Sub. extent of Communism among greek residents in Egypt file no. 350.21, Communism confidential.

(٥) كان نجيب قد أعلن فترة انتقالية لمدة ٢ سنوات لأعداد البلاد لحكم دستورى وحل الأحزاب وعدم السماح بمباشرة نشاطها - انظر

Office Memo, U. S. govt. secret, to NE MR Dorsey from NE MR ORTIS sub. weekly summary of events Egypt Jan. 21 - s7, 1953. 774.00/ 12-7-53.

- تم إعلان الدستور المؤقت (الإعلان الدستوري) في ١٠ فبراير ١٩٥٣ خلال الفترة الإنتقالية لثلاث سنوات مع اغفال حرية الصحافة - وجواز تعديل استقلالية القضاء بقوة القانون *.

وتقدير السفارة أن هذه الإجراءات تعنى أن الحكومة لازالت غير واثقة من نفسها وتشعر بالحاجة للعمل التحكيمي للدفاع عن نفسها ضد أعداء النظام.

وتقدير السفارة أن النظام الحالي أصبح بعد اتفاق السودان يولى اهتمامه الأكبر لتحقيق نتائج فورية بالنسبة لموضوع الجلاء والحصول على معونة عسكرية واقتصادية من الغرب مقابل الترتيبات الدفاعية. واستخلص كافر من هذا التقييم أنه من مصلحة الولايات المتحدة مساعدة حكومة نجيب على البقاء في السلطة (١).

بعد أن بلورت السفارة الأميركية تقييمها للوضع الداخلي في مصر في مستهل عام ١٩٥٣ وخلصت إلى أهمية دعم حكومة نجيب على البقاء في السلطة لمصلحة الولايات المتحدة والغرب كانت الخارجية الأميركية بدورها تعد تصورا شاملا للأهداف الأميركية في مصر فيما يسمى بالخطة الإقليمية لمصر والمهام الموكولة بالسفارة لتنفيذها (٢).

وقبل أن نعرض لتفاصيل هذه الاتجاهات ولطبيعة الأهداف والمهام المنوطة بالسفارة يهم الباحث أن يسجل أن نجيب نقل لمثل المعونة الفنية في مصر (فراير Fryer في ١٧ مارس أراه بصراحة تامة في العلاقة المصرية الأميركية نوجزها في عدة نقاط: لم يترك نجيب شكاً في إنحياز مصر للغرب والسعى للحصول على تأييد الولايات المتحدة في نزاعها مع بريطانيا وربط صريح بين دخول مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وخروج القوات البريطانية، حث الحكومة الأميركية على أن تقوم بدور نشط في مساعدة مصر في تسوية مسألة السويس على نحو ما فعلت في مسألة السودان وأن تنفذ مشروعاتها في مصر لخلق قاعدة من التأييد تسمح لمصر بالانحياز إلى الغرب في نهاية المطاف (٣).

في ضوء وفي إطار هذه المعلومات - على أعلى مستوى - حددت السياسة الخارجية ثلاثة أهداف رئيسية لها في مصر في هذه الفترة هي: أولاً: تطوير مواقف لدى المصريين من شأنها تيسير التعاون بينها وبين الغرب، وثانياً: خلق إدراك واقعي بالخطر الذي يهدد تطلعات مصر من الاستعمار السوفيتي والتخريب الشيوعي وتنمية وتعميق الاتجاه الذي يرفض الحياد كموقف لا أخلاقي وانتحاري **، وثالثاً: تنمية الثقة في النهضة المصرية

(*) صدر إعلان دستور فترة الانتقال من القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) ويتضمن المبادئ الآتية : جميع السلطات مصدرها الأمة والمصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، الحرية الشخصية وحرية الرأي مكفولتان في حدود القانون وحرية العقيدة مطلقا، والقضاء مستقل، وأن قائد الثورة يتولى أعمال السيادة العليا ويصفه خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها. انظر عبد الرحمن الرافعي : ثورة يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩، ط ١ - ١٩٥٩، مكتبة النهضة المصرية، ص ٧٤ - ٧٥.

1- Foreign service desp. from Cairo, no. 1773, March 3, 1953 to the Dept. of state, Sub. appraisal of internal political situation in Egypt end of Feb. 1953, 774.00/3 -3-53.

2- Confidential, Amembassy, Cairo no. 1986, March 28, 1953, Country plan, Egypt USIS, Country plan-Egypt.

(٢) نص مقابلة نجيب مع فراير - انظر: Memo of conversation between general Naguib & MR. Fryer of T. C. A. March 23, 1953 Amembassy, انظر: Cairo, secret no. 1934 file no. 36/2 Naguib Xoo TCA. (Fryer) 2 -2353.

(**) صاحب هذا التعبير هو جون فوستر دلاس الذي كان يعتبر انتهاج الحياد موقفا غير أخلاقي أو منافيا للأخلاق.

واحتمالات وامكانيات التقدم الاقتصادي والاجتماعى من خلال التطور المنتظم، وهذه المهام تنطلق من فرضية اسهام مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط من خلال تعاون اقليمى وتعميق احساسها بقوة الولايات المتحدة. وبالنسبة لقضية قناة السويس اقناع مصر بضرورة توخى الاسلوب الواقعى فى حلها مع وعد مصر بالمعونة فور التوصل لهذا الحل، وتشجيع قبول إسرائيل كدولة لا يهدد وجودها مصر والترويج لأن فكرة السلام مع إسرائيل لا يهدد مصالح مصر وكانت هناك مجموعة عوامل فى تقدير الخارجية الأميركية مواتية لنجاح هذه الخطة من بينها المكانة العالمية التى تتمتع بها السفارة الأميركية، التناقض بين الاسلام والشيوعية السياسية المعادية للشيوعية التى تنتهجها الحكومة المصرية ورغبة المسؤولين فى الحكم فى التعاون مع الولايات المتحدة فى المسائل السياسية والعسكرية (١).

فى ضوء هذه العوامل المواتية للسياسة الأميركية فى مصر، أعدت «الخطة الإقليمية» لتحديد طبيعة ومدى العلاقة مع نظام الحكم فى مصر فى مطلع عام ١٩٥٢ بهدف الترويج للاتجاهات والمواقف الداخلية والخارجية التى تخدم المصالح الأميركية فى مصر وفى المنطقة بشكل عام.

يسجل الباحث ان عملية التقييم الأميركية للوضع الداخلى فى مصر واعداد الخطة الإقليمية لمصر بتحديد الاهداف والمهام قد تزامنت - كما اتضح بالتوصل لاتفاق حول السودان أى ببداية العمل بوساطة امريكية لحل النزاع المصرى الإنجليزى، وكذلك تزامنت مع بدء المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء عن قاعدة السويس، وكانت هذه الظروف تتزامن بدورها مع الزيارة المرتقبة لجون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية لمصر التى ستتم فى مايو ١٩٥٢، فالتقييم للوضع الداخلى فى مصر واعداد خطة تفصيلية متكاملة للسياسات الأميركية فى مصر حددت طبيعة مدى العلاقة بين الحكومة والسياسة الخارجية الأميركية فى هذه الفترة.

رابعاً، تقييم السفارة والخارجية الأميركية للقوى السياسية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢،

على أن السياسة الخارجية الأميركية لم تكن تقصر تعاملها على رجال الثورة أو الحكم فحسب، بل كانت تمتد الجسور بالاتصالات واللقاءات مع القوى السياسية المناوئة للثورة مثل الإخوان المسلمين والوفد لقياس موازين القوى واحتمالات الصراع الدائر داخل مصر من ناحية ولتكامل قاعدة المعلومات الاساسية التى تنطلق منها تقديرات من ناحية أخرى.

وإزاء الدور الذى سوف يلعبه جمال عبد الناصر فى إطار الأحداث الداخلية فى مصر فى هذه الفترة فانه يهمنى قبل استعراض علاقات السفارة بالقوى الداخلية الأخرى فى مصر (الإخوان والوفد) ان نستعرض تقييم السفارة لعبد الناصر وآرائه وقوته داخل مجلس قيادة الثورة. وجدير بالذكر أن دور عبد الناصر لم يكن موجهاً فقط للأحداث الداخلية باعتباره وزيراً للداخلية فى حكومة محمد نجيب بل كان فعالاً فى اتصالات مجلس قيادة الثورة فى الشهور الأولى مع السفارة الأميركية فى إطار المفاوضات لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ومفاوضات الجلاء وكان له ثقله وتأثيره كما سنتبين حين يتاح هذا الجانب من جوانب السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر.

(١) الخطة الإقليمية لمصر - تقرير السفارة رقم ١٩٨٦.

قابل عبد الناصر كافرى وقابل مستشارى السفارة الأميركية ماكلينتوك وليكلاند مرات عديدة بحيث تكونت صورة عن اتجاهاته وتفكيره ونفوذته وهى صورة أثبتت الأحداث بعد ذلك صدقها ودقتها. لم يكن خافيا على السفارة الأميركية أن عبد الناصر هو المنظم الأصلي للجنة الضباط الأحرار التى نفذت انقلاب ٢٣ يوليو وأنه أقوى عضو فى اللجنة العسكرية العليا وربما كان أكثرهم اعتدالا فى آرائه^(١).

وقد انتقد عبد الناصر، كما يروى وليام ليكلاند مستشار السفارة البريطانيين والولايات المتحدة وقال بصراحة إنه لا يوجد فى مصر اليوم من يقف ويطالب بالانضمام إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط لأنه سوف يتهم بالخيانة ويبيع نفسه للأميركيين^(٢) وذلك للارتباط بين السياستين الأميركية والبريطانية.

وتقدير السفارة واضح الإدراك لمكانة ونفوذ عبد الناصر داخل حركة الضباط الأحرار وواضح الإشارة فى شكوك عبد الناصر فى ارتباط مصر مع أى تحالف غربى أو أميركى، وهذه نقطة خلاف أساسية بين عبد الناصر ونجيب الذى كان صريحا فى وعده بالانضمام للدفاع عن الشرق الأوسط*.

ولم يكن عبد الناصر يخف انتقاده للسياسة الأميركية الإقليمية فى الشرق الأوسط المؤيدة للقوى الأمبيرالية ولإسرائيل بعد أن كانت تناصر الحرية والحقوق. «وان كانت تستطيع استعادة حسن نوايانا وصدافتنا وتأييدنا لقضيتها إذا ناصرت حقوقنا وعادت إلى مبادئنا السامية».

ويعقب كافرى على هذه الآراء لعبد الناصر بأنها وان انطوت على نقد للسياسة الأميركية فقد تركت الباب مفتوحا لتحسين العلاقات مع مصر^(٣).

ويقدر الباحث أن مضمون التصريحات وتوقيتها ربما كانت بهدف خلق نوع من الضغط على الولايات المتحدة للإسراع فى المساعدة فى المفاوضات المصرية الإنجليزية بعد مفاوضات السودان والإسراع بتقديم المساعدات الفنية والعسكرية خاصة وأنه سبق أن أبلغ المسؤولين فى السفارة الأميركية فى نوفمبر أنه لا يأمل فى تلقى أسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة وأن الحكومة المصرية تسعى حاليا لشراء السلاح من أى مصدر، وأن توفير كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة بهدف ضمان استمرار ولاء القوات المسلحة على الأقل للنظام القائم، وأن النظام فى مصر ليس مستعدا لمعاداة عناصر جديدة من السكان (الطلبة - العمال) أو

1- Foreign service despatch, desp. secret, from Cairo, no. 954, Nov. 18, 1952, Sub. conversation with LT col. Gamal Abdel Nasser 774.00/11-8-52.

وقد تمت المقابلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٢.

(٢) نفس المصدر.

(*) ويرغم ذلك الوضوح الوارد فى الوثائق الأميركية من انتقادات عبد الناصر للسياسين الأميركية والبريطانية ورفضه قبول فكرة الانضمام لقيادة الشرق الأوسط حتى لا يتهم بالخيانة، ويرغم نفس الوضوح الوارد فى أحاديث نجيب مع المسؤولين بالسفارة الأميركية من الوعد بالانضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط برغم ذلك يروى نجيب رواية مختلفة سواء فى كتابة كلمتى التاريخ بقوله أنه فى حديثه مع كافرى رفض أى حديث عن الأحلاف قبل الجلاء غير المقيد بشروط، انظر محمد نجيب كلمتى التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٢٩ وكذلك فى كتابه «كنت رئيسا لمصر» أن الأميركيين عندما ينسوا منه اتجهوا إلى جمال عبد الناصر وقرروا التحالف معه ضدى وأن نجيب كان يشعر دائما بخطر احتواء الأميركيين للثورة. انظر محمد نجيب (كنت رئيسا لمصر) (مذكرات)، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢١٢-٢١٤، ٢٢٦. وهاتين الروايتين عكس ما هو مسجل بالوثائق الأميركية والبريطانية تماما.

3- Foreign service desp. March, 1953, from Amembassy Cairo, to the Dept. of state no. 17-62. 611.74/3-253.

التشدد تجاه الناقدين للسلطة في غياب الاحتمال بتلقى مساعدة وتعاون من الدول الغربية^(١) مما يعكس بوضوح إحساسا ناميا بخيبة الأمل وسرعة الاستجابة لمطالب رجال الثورة، وبرغم ذلك كان اطمئنان السفارة الأميركية لمعاداة عبد الناصر الشديد للشيوعية دافعا لها للتعويل على مكانته ومتابعة نفوذه وصعوده في مجلس قيادة الثورة إلى الحد الذي جعل كافرى يجزم «بأن السلطة الحقيقية في النظام الحالي في يد عبد الناصر لا في يد نجيب رئيس الوزراء والقائد العام»^(٢). وقد قرأ كافرى تعيين عبد الناصر في منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على أنه خطوة أخرى في عملية بناء مكانته العامة وأن اسمه الرسمي لا يعنى أكثر من الاقرار بمكانته العقلية وإن جمال عبد الناصر كان دائما أقوى أعضاء مجلس قيادة الثورة وأنه يتفوق على نجيب في الذكاء وفي قوة الشخصية، وأكد كافرى أن الاتجاه الحقيقي للأمور في مصر أصبح في يد عبد الناصر^(٣).

سبق القول أن اتصالات السفارة الوثيقة برجال الحكم الجديد قد اقترنت بالاتصال الواسع بالجماعات السياسية المعارضة لنظام الحكم سواء من الإخوان المسلمين أم الوفد بهدف معرفة اتجاه موازين القوى السياسية ومقدار تحديها للحكم، ومقدار مواجهة الحكم لها، فضلا عن اتخاذ مصادر خصبة للمعلومات لتكمل الصورة أمام السفارة عن مستقبل الصراع على الحكم في مصر.

لمسنا من قبل ردود الفعل الأولى للسفارة الأميركية تجاه حركة الجيش وحرص كافرى وحرص المسؤولين بالسفارة على معرفة علاقة الحركة بالإخوان المسلمين وتأثيرها على ضباط الجيش وقد اعترفت السفارة بأن من أولى الأسئلة التي ثارت هي مدى تأثير الإخوان المسلمين في الحركة وانضمام أحد أبرز أعضائها وهو الشيخ أحمد حسن الباقوري إلى الوزارة المدينة كوزير للأوقاف. ويشير كافرى إلى حديثه مع نجيب في ١٩ أغسطس واعتراف نجيب أن هناك بالفعل بعض الخطر من نفوذ الإخوان المسلمين لما لهم من تأثير على كافة رتب الجيش ولكنه - أي نجيب - واع لهذا الخطر ويثق في القدرة على السيطرة عليه^(٤).*

1- Incoming telegram no. 1268 Nov. 21, 1952.

راجع مقابلة وجيه اباطة مع مسؤول العلاقات العامة في السفارة الأميركية (باين) عن دور عبد الناصر في مقاومة الشيوعية - مصدر سابق.
(٢) يرى كافرى أنه برغم شعبية نجيب الهائلة فهو ليس أكثر من شخصية مظهرية أو رسمية لا يمكن أن يتحرك مستقلا عن الضباط الأحرار الذين نفذوا انقلاب ٢٣ يوليو. ويؤكد كافرى أن عبد الناصر استطاع أن يسيطر على اللجة العسكرية خلال الشهور التالية من قيام الحركة لاعتماده على الاقناع وقوته الشخصية بالإضافة لمكانته التاريخية في الحركة - انظر

Foreign service desp. no. 1959 from Amembassy Cairo, to Dept. of state, March 26, 1953.

(٣) التقرير السري لكافرى في ١٨ مايو ١٩٥٤ - انظر :

Foreign service desp. from Amembassy Cairo, no. 2471, to Dept. of state, May 18, 1953, Sub. Gamal Abdel Nasser Named Deputy president of the R. C. C, 774.00/5-18-53.

(*) ومما يؤكد ذلك ماورد في رسالة السفارة البريطانية في القاهرة إلى الخارجية البريطانية في ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ (سري رقم ٥٢/٢٨٤/١٠١١) عن مقابلات مستشار السفارة الأميركية روبرت ماكلنتوك Robert McClintock وويلز ستابلر Wells Stabler من إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية اللواء محمد نجيب في ١١ سبتمبر ١٩٥٢، وعن تحذيرهم آياه من العناصر المتطرفة مثل فتحى رضوان ونور الدين طراف والشيخ أحمد حسن الباقوري ممن وصفوهم بالوطنيين المتطرفين.

انظر الوثيقة البريطانية F. O. 371/96881-38369 في ١٢ سبتمبر ١٩٥٢.

4- Foreign service desp. Confidential, Deps. no. 544 Sept. 27, 1952 from Cairo, to the Dept. of state. role of the Muslim Brotherhood under Egypt new regime 774.00/9-27-52.

وكان كافرئ مقتنعا بإمكانية سيطرة الثورة على الإخوان المسلمين لأن التنظيم نفسه فى رايه يعانى من الإنقسام بين القادة المعتدلين مثل المرشد العام الهضيبى والباقرئ وزير الأوقاف وبين المتطرفين أمثال صالح عشاوى، ويعتبر الباقورئ من القادة المعتدلين فى الإخوان المسلمين المعروفين للسفارة الأمريكية^(١).

ومع تأييد الإخوان لحركة الجيش فى البداية، فقد كانت هناك أدلة عن معارضة بعض قطاعاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة وأن استياعهم هذا سوف ينتهى بتباعد كامل إلى حد الصدام فى النهاية مع الثورة^(٢).

ومن خلال اتصالات السفارة الأمريكية مع قيادات الإخوان المسلمين استطاعت تقييم اتجاهاتهم نحو الحكومة العسكرية فى مصر^(٣) التى ركزت على افتقاد الوضع الاقتصادى والاجتماعى وشكوكها فى الموقف الاقتصادى وقرارات الحكومة الخاصة بالرقابة على الاسعار واثاره على الاقتصاد وقدر الإخوان على لسان (محمود مخلوف) أن الثورة فى مصر تفقد شعبيتها تدريجيا مما سوف يؤدى إلى ردود فعل عنيفة وأن ازدياد السلطات التعسفية قد يؤدى إلى ديكتاتورية غير مستحبة وقمع متزايد على يد النظام^(٤)، ورغم قسوة هذا النقد ومعارضته لاتجاهات الحكم فقد كانت السفارة تعزوه إلى الأهواء المتميزة لمحمود مخلوف وإلى مصالحه الشخصية بل ووصفته بأنه «مراقب متعصب» وأن آراءه مبالغ فيها وكانت السفارة الأمريكية تحرص على التاكيد من أمر هام هى معارضة الإخوان المسلمين للشيعوية وهذا ما اكده الهضيبى لمستشار السفارة الذى حذر الهضيبى من الأثر السئ لتصرفات الإخوان غير المسؤولة على المعونة الأمريكية لمصر على الرأى العام الأمريكى^(٥). ويستخلص الباحث من تحليل معنى هذه المقابلة الهامة أن المسؤول الأمريكى لم يكتف فقط بالاستفسار عن الموقف تجاه الحكم فى مصر بل الموقف تجاه الولايات المتحدة ومن النفوذ السوفيتى.

ولم تكن اتصالات محمود مخلوف تتم مع السفارة الأمريكية فى القاهرة فحسب بل مع إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ليؤكد الفائدة من توثيق صلات الولايات المتحدة بالإخوان المسلمين ولينفى لهم أنه تنظيم متطرف، وكان الهدف الواضح من استقبال الخارجية الأمريكية لمخلوف هو توثيق الصلات بالإخوان المسلمين كقوة مناهضة للشيعوية فى مصر حتى لو كانت صلاتهم بالحكم غير مستقرة وبصرف النظر عن تقلبات العلاقة بين الثورة والإخوان^(٦).

(١) يشير تقرير السفارة إلى مذكرة معلومات عن مقابلة الباقورئ مع أحد أعضاء السفارة الأمريكية فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ حيث قدم الباقورئ معلومات تفصيلية عن حركة الإخوان واتجاهاتها ومواقفها فى بت مامر نسيم المحرر بأخبار اليوم - انظر Confidential Memrondum enclosure desp. no. 544.

(٢) نفس المصدر.

(٣) كان محمود مخلوف أحد رجال الأعمال البارزين الذى يرتبط بصلات وثيقة للغاية مع تنظيم الإخوان وهو نجل المفتى الأكبر فى مصر وصهر المرشد العام الهضيبى أهم قنوات الاتصال مع السفارة الأمريكية ومصدر معلوماتها، لكن السفارة رغم ذلك كانت تتأكد من تقديراته وتعليماته عن طريق اتصالاتها بالهضيبى المرشد العام شخصيا - انظر: Foreign service desp. confidential, no. 922 Nov. 15, 1952, from Amembassy Cairo to the Dept of state sub. Views of pro-Ikhwan observer on Egyptian military movement.

(٤) نفس المصدر.

(٥) اشترك فى مقابلة المستشار الأمريكى ماكنتوك كل من الهضيبى وسعيد رمضان ومحمود مخلوف. انظر Foreign service desp. from Amembassy Cairo to the Dept of state Dec. 24, 1952a, Sub. Views of the supreme Guide, Moslem Brotherhood on current political situation 774.00/1-12-52.

6- Restricted, Dept. of state, Memo of conversation, May 28, 1953, United states contacts with Moselm Brotherhood 774.00/5/28-53.

وكانت السفارة تدرك تماما أن العلاقة بين الضباط وتنظيم الإخوان هدنة قلقة غير مستقرة Uneasy Truce وان لم يكن من المحتمل في تقديرها أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة في تصفية التنظيم^(١) ولكنها كانت تتابع التنافس بينهما للسيطرة على القاعدة السياسية ويشمل في نفس الوقت وجود تيار قوى داخل مجلس قيادة الثورة يدعمه صلاح سالم بتصفية الإخوان واحلال الباقورى محل الهضيبي بهدف سيطرة العسكريين على التنظيم واضعافه. وكانت اتصالات الإخوان بالخارجية الأميركية عن طريق مخلوف تسير في اتجاه معاكس لاتجاهات الخارجية الأميركية التي تؤيد نظام الحكم الجديد، فقط طرح مخلوف على الخارجية الأميركية نوعا من البديل لقيادة مجلس قيادة الثورة عن طريق توثيق صلات الولايات المتحدة أولا بالإخوان المسلمين والساسة السابقين مثل محمود أبو الفتح وعلى ماهر ومكرم عبيد ومع الهضيبي بالطبع. وفي سبيل اقناع الخارجية الأميركية بهذا البديل أكد للخارجية الأميركية دعم نجيب في توقيع اتفاق سرى مع الولايات المتحدة التي يعارضها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ثم معاداة الشيوعية. بل وطرح مخلوف - طلبا للدعم الأميركي للإخوان المسلمين وطمعا في قبولها لفكرة البديل السياسي - تأييد الإخوان لمساعي التوصل لتسوية مع إسرائيل من خلال اتصالاتهم بزعماء اليهود في الخارج في إسرائيل وبذلك يطرح مخلوف على الخارجية الأميركية بدائل تحقق اهدافها داخل مصر(معاداة الشيوعية وتوقيع اتفاق تعاون سرى) واهداف خاصة بالتسوية مع إسرائيل، وسوف تكشف التطورات أين يكون الاختيار الأميركي مع تنظيم الإخوان أم النظام الجديد^(٢).

وتأكيدا لظاهرة الهدنة غير المستقرة بين الإخوان والثورة يسجل كافر أن تصريحات الهضيبي تؤيد الإتفاق بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة على اتباع سياسة (الجهاد المحدود) في حالة فشل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المصري الإنجليزي، وأن الهضيبي لذلك أعلن تأييد حكومة نجيب في تحرير مصر من قوات الاحتلال الأجنبي، ويفسر كافر هذه المصالحة المؤقتة بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة بأنها نتيجة لجهود عبد الناصر الذي كان يهدف لاستئناس المفاوضات مع بريطانيا، ولكن حتى برغم هذه المصالحة ظلت الخلافات بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة حول السياسة الداخلية (تعيين الضباط في مناصب وزارية)^(٣).

وقد استشعرت السفارة من الاتصالات مع جماعات الإخوان توترا متزايدا بينهم وبين مجلس قيادة الثورة تجاه العديد من المسائل الداخلية وكثرة انتقاداتهم لسياسة المجلس بل وتحديدهم لقراراته^(٤) * على نحو

1- Foreign service desp. confidential, from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state no. 2290, April 29, 1953 sub. side lights on relations between Naguib & Muslim Brotherhood 774.00/4-29-53.

وكان التقرير عبارة عن مقابلة بين مخلوف والملحق العمالي للسفارة الأميركية في ١٩ ابريل ١٩٥٣.
(٢) مقابلة مخلوف مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ٤ يونيو ١٩٥٣ - انظر: Secret security information, Dept. of state, Memo of conversation June, 4, 1953, Sub. Views of Mahmoud Makhoul on Egyptian situation 774.00/6-4-53.

3- Confidential, Amembassy, Cairo, no. 2823, June, 20, 1953, Muslim Brotherhood Support for Naguib on Suez Canal zone issues file no. 450.2 Muslim Brotherhood.

4- Foreign service desp. confidential no. 284, from Cairo, to Dept. of state June 23, 1953, 77.006-23-53.

(*) من بين نقاط الخلاف بين جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين في مجال السياسة الداخلية الذي يصل إلى الإصلاح الزراعي. انظر محمود عبد الحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٨، ص ١٦٧، ١٧١. على أن جذور الخلاف، كانت أعمق من مجرد الخلاف على بعض المسائل الداخلية كما اثبتت أحداث مارس ١٩٥٤ فيما بعد وكما اتضح من رفض عبد الناصر من البداية (وصاية) من أي تنظيم سياسي خارج مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار. وانظر تحليل الصراع بين النخبة العسكرية والقوى المدنية الحزبية (الإخوان والوفد) في عبد الغفار رشاد محمد: النخبة السياسية ضمن مجموعة مقالات، النظام السياسي المصري وتحدي الثمانينيات ١٩٥٢ - ١٩٨٢، مجموعة دراسات (تحرير) على الدين هلال، نشر دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ط ٢، ص ١١٠ - ١١٢، وانظر أيضا عن الأزمة بين الإخوان والثورة، محمد نجيب دكت رئيسا لمصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦ - ١٦٩، والرافعي ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ١٠٤ - ١١٢ (بيان مجلس قيادة الثورة في ١٤ يناير ١٩٥٤ بحل جماعة الإخوان المسلمين الذي سرد تطور العلاقة بين الثورة والإخوان المسلمين، وانظر كذلك أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

ما أفصح الهضيبي لضابط المخابرات بالسفارة الأميركية في ٢١ / ٦ / ١٩٥٣ بأن الحكومة لا تستطيع إلغاء تنظيم الإخوان حتى لو شاعت وأنه حتى لو صدر قانون بحظر الإخوان فسوف تستمر الاجتماعات وانتقد الهضيبي برامج الإصلاح الزراعي وامتداد سيطرة العسكريين على الوزارات ووصفه لتغيير نظام الحكم إلى نظام جمهوري بأنه ليس إلا تغييرا في الاسم فحسب مما أوضح اقتراب لحظات الصدام مع النظام وتعاضم التحدي الذي يشكله الإخوان وإن كان العداء بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة لم يكن شاملا فقد كانت مشاعر الود واضحة تجاه اللواء نجيب بينما كانت مشاعر العداء دفيئة وكامنة تجاه عبد الناصر الذي اعتبره التنظيم عنصرا معاديا له بعد أن تخلى عن عضويته في الإخوان «وأصبح خائنا للقضية»^(١) وأصبح الإخوان يتوجسون خيفة حقيقية من حملة الإعتقالات الموجهة للشيوعية أساسا وإن حاولوا التستر وراء الإخوان المسلمين^(٢).

وبقدر ما كانت السياسة الأميركية حريصة على استقراء وتحليل اتجاهات حركة الإخوان المسلمين تجاه الثورة، بقدر ما كانت قيادة الإخوان المسلمين ذاتها بنفس القدر من الحرص في الاتصال بالسفارة وتحليل مواقفها من قيادة الثورة ومن هيئة التحرير ومن مسألة قناة السويس وأرائهم تجاه البريطانيين ومواقفهم تجاه الشيوعيين من مصر وتجاه الدستور. كان الهضيبي ومعه مخلوف لمدة ثلاث ساعات مع المستشار السياسي للسفارة الأميركية بالقاهرة يطرحان طبيعة العلاقات بين جماعة الإخوان والثورة خاصة بالنسبة لتصفية بعض عناصر مجلس قيادة الثورة خاصة عبد الناصر، بالإضافة لدعوة الإخوان لانسحاب العسكريين من الحكم واحلالهم بآخرين من مختلف الأحزاب السياسية، ويرى المسؤول الأميركي أن ذلك يعنى تقديم (بديل) للنظام^(٣). فضلا عن تشكيك الهضيبي في استجابة الشعب لتنظيم هيئة التحرير الجديد لافتقاره إلى الفكرة بل ولفقدان صفة الفلاحين في النظام ككل وخيبة أملهم فيه. ولم يكتف الهضيبي بانتقاد الأخطاء التنظيمية والسياسية لمجلس قيادة الثورة بل وانتقد فكرة العمل العسكري ضد البريطانيين ويفسر المسؤول الأميركي ذلك بأنه يميل إلى تأييد أسلوب حرب العصابات، وأبرز المسؤول الأميركي أن الهضيبي أكد له تصدى الإخوان للشيوعية في مصر وأن الدعوة الدينية هي السبيل الوحيد لمقاومة الشيوعية^(٤).

واضح من حديث الهضيبي أنه يوجه كافة أنواع النقد لمجلس قيادة الثورة سواء في تجربة التنظيم السياسي أم في السياسة الاقتصادية أم في سياسة الحكومة ضد البريطانيين، ويسوق الهضيبي بعد هذا النقد القضية التي تلقى تجاوبا من السفارة الأميركية وهي مناهضة الشيوعية والتركيز على الدعوة الدينية في الدستور ولكن لعل أهم ما طرحه الهضيبي هو فكرة البديل السياسي للنظام الجديد وهو نفس الاقتراح الذي طرحه مخلوف على (ماكلنتوك) المستشار الأميركي من قبل.

والى جانب التقييم الأميركي المستمر لموقف الإخوان المسلمين من مجلس قيادة الثورة اتجه التقييم إلى تحديد موازين القوى داخل حركة الإخوان التي تمثلت في الصراعات بين الهضيبي (الجناح المعتدل) والجناح

1- Secret Memo to the Ambassador from MR Lunt. Sub. Rift widening between Muslim Brotherhood & R. C. C. file no. 350. Egypt 6-7-53.

(٢) نفس المصدر.

3- Foreign service desp. confidential from Cairo, Desp. no. 318 August 5, 1953 to the Dept. of state. Sub. no. 318 August 5, 1953 to the Dept. of state. Sub. transmitting Memo of conversation with supreme Guide of the Moslem Brotherhood 774.00/18-5-53.

(٤) نفس المصدر.

المعارض العشماوى وعبدالقادر عوده^(١)، وإلى موازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وأن بات واضحاً في اتصالات الإخوان المسلمين بالمسؤولين الأميركيين في القاهرة أو واشنطن محاولة التفرقة بين تعاطفهم مع نجيب وعدائهم لعبد الناصر^(٢) ومخاوفهم من سيطرة عبد الناصر وأن النظام سوف يواجه المصاعب بدون نجيب.

وانعكست هذه الهدنة القلقة بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة والنظرة المزدوجة (المتعاطفة) مع بعض أعضائها (نجيب) والمعادية لآخرين (عبد الناصر) على مواقف الإخوان العلنية. فبرغم انتقاد عناصر اخوانية كثيرة لسياسة التنظيم السياسى لمجلس قيادة الثورة (هيئة التحرير) على لسان الهضيبي ومخوف ثم سعيد رمضان كما سبق الإشارة، فإن الهضيبي نفى حدوث شقاق بين جماعة الإخوان وهيئة التحرير وصرح بأن أحدا لا ينكر أن هيئة التحرير تعمل لمصلحة الوطن^(٣) بل وأعلن الشيخ عبد الرحمن البنا «المشرف العام» للإخوان المسلمين في ١١ سبتمبر أمام رجال الثورة أثناء الإحتفال برأس السنة الهجرية أن الإخوان المسلمين كانوا يتطلعون إلى قيام حركة الجيش وأنهم يؤيدون النظام الجديد من بدايته.

هذا التناقض العلنى في المواقف تجاه مجلس قيادة الثورة دفع كافرئى إلى النظر بعين الشك أزاء حقيقة العلاقة بين الإخوان والثورة في ضوء الانشقاق الداخلى في صفوفهم بين متطرفين ومعتدلين ويخلص إلى وجود تكتل قوى بين الإخوان ضد مجلس قيادة الثورة. كما أن هذا التناقض بين المتطرفين المعتدلين في الإخوان أتاح لعبد الناصر فرصة استغلال الانشقاق داخل جماعة الإخوان وترك الصراعات تتفاعل بينهم حتى يضعف التنظيم بعد أن تتفاقم مشكلاته الداخلية. ويصف كافرئى هذا الموقف من عبد الناصر بأنه (نجاح باهر) في سياسة الثورة في تدمير كافة الجماعات المعارضة^(٤).

ومع رفض عبد الناصر الوساطة بين الجناحين المتصارعين التى طلبا منه كلاهما حتى تتفاعل خلافتها، فقد قام كوزير للداخلية بعد ذلك بالمصالحة بينهما، ويفسر كافرئى هذا التصرف بأنه في الحالتين، حالة رفض الوساطة أو الإنحياز، ثم حالة قبول المصالحة، كان عبد الناصر يريد تأكيد سيطرته وقدرته على التأثير على الجماعة المعارضة له خاصة في ظل الصراعات والانشقاقات داخلها، وبرغم هذه المصالحة التى حققها عبد الناصر فلم تكن نهاية المطاف في تقدير السفارة الأميركية^(٥).

1- Foreign service despatch, confidential, desp. no. 534, from Cairo, to the Dept. of state, August, 27, 1953 Sub. Conflicts involving Muslim Brotherhood 611.74/8-25-53.

وكان الهضيبي ومخوف يفرقان دائما بين أعضاء مجلس قيادة الثورة فقد كان مخوف يصف نجيب بأنه رمز النظام وأنه لا غنى عنه أما الآخرين وهما عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فهما لا يتمتعان بمحبة الشعب.

(٢) نقل سعيد رمضان لإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية أثناء وجوده في واشنطن أراءه تجاه النظام الجديد وعن حكومة نجيب وهو أن لم يبد معارضة كبيرة للنظام فقد انتقد أخطاءه. انظر : Memo from Division of Research for Near East, Sept. 25, 1953 Sub. informal consultations with Said Ramadan, file no. 350, Egypt.

(٣) أدلى الهضيبي والبنا بهذه التصريحات في عيد رأس السنة الهجرية ١١ سبتمبر ١٩٥٣ في الإحتفال الذى أقامته الجماعة في مدينة المنصورة وحضره نجيب ورجال مجلس قيادة الثورة ونفيا فيه وجود سوء تفاهم - انظر تقرير السفارة رقم ٢٧٠ في ١٢ سبتمبر ١٩٥٣ بنفس الملف.

(٤) حدث شقاق علنى بين المتطرفين (سيد سابق والعشماوى) الذين استولوا على مقر قيادة الإخوان وبين الهضيبي في أعقاب حوادث تفجير في العباسية اتهم فيها الهضيبي المنشقين واتباعهم ولم تتخذ الحكومة اجراءات القبض على المرتكبين لها حتى لجأ سيد سابق والعشماوى من جهة والمجموعة المؤيدة للهضيبي من جهة أخرى إلى عبد الناصر تطلب مناصرته وتأييده ولكنه رفض الإنحياز لأى منهما. انظر : Confidential Amembassy, Cairo, no. 132, Nov. 29, 1953, Dissent in Muslim Brotherhood, file no. 350.

وانظر تفاصيل الحوادث في الراقى، ثورة يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٩، مرجع سبق ذكره، ص ١١ - ١١٢.

(٥) انظر تقرير السفارة الأمريكية ١٣٦٢ في ٤ ديسمبر ١٩٥٣ :

Amembassy, Cairo, no. 1363, Dec. 4, 1953, further developments in Muslim Brotherhood, file no 350.2.

تناول البحث فى فصل سابق تقييم السفارة الأميركية للوفد والسياسة قبل قيام الثورة ووصفه آياه بأنه أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث، هذا فى الوقت الذى كان الوفد فيه لا يزال فى السلطة قبل استقالة حكومته فى أحداث حريق القاهرة ١٩٥٢.

برغم هذا التقدير السابق للوفد واطمئنه السياسى كانت اتصالات قيادة الوفد بالسفارة الأميركية تسعى لحثها على تمكينه من العودة للحكم عن طريق عقد إتفاقية سرية بين سراج الدين والسفارة تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بعقد إتفاقية بين مصر وبريطانيا ترضى الطرفين، ويتولى سراج الدين بعد الانتخابات منصب رئيس الوزراء وإقناع الملك بالاعراض وجود سراج الدين فى السلطة، ومقابل ذلك يعقد سراج الدين إتفاقية مع بريطانيا خلال أسبوعين وخلال أسبوعين تالين يبدأ مفاوضات حول الدفاع عن الشرق الأوسط تلعب فيها مصر دورا كاملا مع تحقيق انحياز كامل لمصر تجاه الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، هذا ما نقله سراج الدين مع ممثل له إلى أحد مسؤولى السفارة الأميركية فى الوفد خارج السلطة فى ٣ إبريل ١٩٥٢^(١).

ولم يأخذ كافرى مقترحات سراج الدين بعقد إتفاقية سرية مأخذ الجد، فقد كانت كما يراها تسير نحو الثورة المحتومة «التي يراها على الأوراق» كما قال.

يشير الباحث إلى هذه الإتصالات السرية قبل الثورة بين سراج الدين والسفارة الأميركية والتقييم السلبى لها ليضعها فى سياقها المنطقى مع الإتصالات الوفدية الأميركية بين سراج الدين وهو فى معتقله بسجن الأجانب* تبرر ما سبق أن اقترحه بأنه لو عاد الوفد للحكم فإن سراج الدين لن يعقد حلفا للشرق الأوسط فحسب بل ويتعهد بالتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وينقل للسفارة الأميركية أن الشعب المصرى يأس من الديكتاتورية العسكرية** ويرحب بالتحرك من طغيان مجلس قيادة الثورة وأن الوفد يتوقع قلاقل داخلية فى مصر خلال شهر وأنه - أى سراج الدين - على استعداد لتقديم المزيد من التفاصيل عن نواياه^(٢).

ويهمنا الإشارة إلى الرد الأمريكى على رسالة سراج الدين بأنه مع اهتمام الولايات المتحدة بتسوية النزاع المصرى الإنجليزى والنزاع الفلسطينى فإن سياسة الولايات المتحدة هى التعامل مع الحكومة القائمة وأنه ليس ثمة سبيل لتدخل أمريكى سواء فى المساعدة أو الإطاحة بالحكومة المصرية.

1- Foreign service despatch, secret, no. 2047, from Amembassy to the Dept. of State, sub. suggested secret agreement between the United States and secretary General of the Wafd party, June 5, 1953.

(*) الملاحظ أن فؤاد سراج الدين فى رسالته المشار إليها إلى السفارة الأميركية فى ٥ يونيو ١٩٥٢، مذكرة السفارة الأميركية إلى الخارجية الأميركية بواشنطن رقم ٢٦٨٧ فى ذلك التاريخ انه كان يبالح فى إظهار سيطرة العسكريين على الحكم لأنه فى ذلك التاريخ كانت الاستجابة للثورة لدى الجماهير واضحة وقوية وكانت قيادتها تعمل متضامنة ولم يكن قد ظهر بعد بين أعضائها خلاف على السطح كما لم تكن انياب الديكتاتورية العسكرية قد ظهرت بعد.

(**) اعتقل فؤاد سراج الدين ضمن مجموعة من الساسة القدامى بعد استقالة وزارة على ماهر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ثم حوكم أمام محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٢ بالسجن ١٥ عام ثم أفرج عنه صحيا. انظر الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو مرجع سابق، ص ١٠١.

2- Foreign service desp., secret, from Amembassy Cairo Desp. no. 2687 to the Dept. of state, wafd approach to Embassy, June 5, 1953.

وتقدير السفارة الأميركية أن وجود قدر من السخط العام والنقد لمجلس قيادة الثورة مع جمود المسألة المصرية الإنجليزية دفع سراج الدين إلى بذل هذه المحاولة على أمل إثارة اهتمام الدول الغربية بإبرام اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط. ويقول كافر مرة ثانية - إنه من العسير على الوفد «سيء السمعة» أن يحقق هذا الهدف حتي لو عاد للسلطة بموافقة ضمنية من الغرب^(١).

وتقدير الباحث أن سعى سراج الدين مع السفارة الأميركية جاء في وقت خطأ في منتصف عام ١٩٥٣ بعد أن انتهت السياسة الأميركية إلى تقييم إيجابي لعلاقاتها مع نظام الحكم وقررت ضرورة دعمه ومساندته وقطعت شوطا بعيدا في اتصالاتها مع رجاله كما جاءت اتصالات الوفد قبل الثورة في إبريل ١٩٥٢ في وقت خطأ كذلك حين عرض سراج الدين نفس الإقتراح بعقد اتفاق سرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط في الوقت الذي كانت الأحداث تسير في اندفاع نحو الثورة.

والنتيجة الثانية التي يستخلصها الباحث من اتصالات الوفد - سراج الدين - بالسفارة الأميركية ثم الموقف الأميركي من هذه الاتصالات هي نفس النتيجة التي يمكن استخلاصها من اتصالات قيادات الإخوان المسلمين الهضبي ومخلوف وسعيد رمضان مع السفارة والخارجية الأميركية وهي طرح جماعة الإخوان المسلمين (كبدل سياسي) لمجلس قيادة الثورة مع اختلاف الدوافع والاهداف، إلا أنهما يتفقان بالطبع في معارضتهما لمجلس قيادة الثورة. فإذا كان الوفد يعرض تسوية الخلاف المصري الإنجليزي وتسوية المسألة الإسرائيلية ثم عقد تحالف مع الغرب في الشرق الأوسط ، فقد كان تنظيم الإخوان يعرض مناهضة الشيوعية ويقترح ترتيبات دفاعية مع الغرب وتسوية مع إسرائيل، كذلك فالتنظيمان (الوفد والإخوان) طرحا على السفارة الأميركية افكارا واقتراحات متشابهة إلى حد كبير تحقق للسياسة الأميركية في مصر في تقديراتها أهدافها وتحقق لهما لو تمت الوصول للحكم عوضا عن حركة الجيش ومجلس قيادة الثورة، لكن السياسة الخارجية الأميركية كان قد استقر قرارها على اختيار الوقوف مع حركة الجيش ومجلس قيادة الثورة.

وفي إطار التقييم الأميركي لمواقف القوى الداخلية في مصر من نظام الحكم الجديد تابعت وحللت اتجاه الطائفة القبطية تجاه النظام، وأبرزت الوثائق السرية للسفارة اهتمامها بإبراز مخاوف الطائفة وانتقاداتها ثم استقراء طبيعة الاتجاهات السائدة فيما بينها، وفي النهاية التعليق عليها وتفسيرها.

من اتصالات السفارة بكبار رجال الطائفة القبطية ومتابعة اجتماعاتهم^(٢) استشعرت أن الطائفة القبطية يسودها اعتقاد أن تنظيم الإخوان المسلمين وراء حركة الجيش وأنه في نية الحكومة وضع دستور على أساس القرآن والإسلام مما يهدد مصالح الأقلية غير المسلمة في مصر، ثم إثارة الاقبات لموضوع التمييز الطائفي بطرد عدد منهم من الحكومة وخاصة المناصب العليا، وكان اتجاه الطائفة يسير في مسلكين إرغام الحكومة على كشف حقيقة نواياها، ثم إرسال وفد لنجيب للمطالبة، بضمانات محددة لغير المسلمين، وفي حالة رفضها إعلان هذه المطالب في الخارج.

١ - نفس المصدر.

٢ - عقد كبار رجال الطائفة القبطية في ١١ يناير ١٩٥٣ اجتماعا بمصر الجديدة بمنزل الدكتور نجيب اسكندر وزير الصحة الأسبق لبحث موقف الاقبات تجاه الحكم والدستور وقد نقل ماهر دوس الذي كان يعمل مساعد مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية المصرية وفصل من عمله مضمون هذا الاجتماع، وقد تحفظت السفارة على آرائه بسبب تضرره من الفصل - انظر:

Foreign service desp., confidential, from Amembassy, Cairo, desp. no. 1394, Jan. 13, 1953, to Dept. of state Sub Foreign service desp., attitude of Coptic Community towards the New Regime 774. 00/1-12-53.

وتقييم السفارة لهذا الاتجاه المعارض لدى الطائفة القبطية مبعثه أولا تحيز شخصي من بعض المفسولين من الوظائف، ثم تأثر عدد كبير من الأقباط من كبار الملاك الذين تأثروا بسياسة الإصلاح الزراعي لحكومة نجيب ولذلك فدوافعهم شخصية قد لا تعكس آراء أغلبية الأقباط، وبالنسبة لموضوع التمييز والتفرقة ضد الأقباط فمع تسليم السفارة أنه توجد بعض مشاعر التعاطف بين اللجنة العسكرية العليا والإخوان المسلمين فهي تستبعد ممارسة سياسة التمييز ضد الأقباط لأنه كان من مصلحة الحكم الجديد ألا يعادى طائفة الأقباط التي تمثل جزءا رئيسيا في النسيج السكاني في مصر وعنصرها تاريخيا لا غنى عنه، وإن أدركت مشاعر الخوف بين الجالية تجاه انتماءات بعض رجال الثورة.

وهذا التقييم يعكس دون شك قدرا واضحا من التحفظ تجاه انتقادات أو معارضة قطاع من الطائفة القبطية لرجال الثورة، وتفسرها السفارة لأسباب شخصية لاموضوعية، وتقييم السفارة يميل إلى التبرير والتفسير لمواقف الجالية القبطية بأكثر مما يميل إلى قبولها.

والى جانب قطاع المعارضة داخل الطائفة القبطية استطاعت السفارة الأميركية من خلال اتصالاتها رصد وتقييم آراء معتدلة وأقل انزعاجا تشير إلى أن ليس ثمة دليل على اتجاه أو سياسة للتمييز ضد الأقباط وأن إثارة هذا الموضوع قد يكون لون من ألوان الانفعال واقتناع هذا القطاع المعتدل بصدق نجيب في محاولة تحقيق الإنسجام الطائفي^(١).

وواضح أن المصدرين الآخرين للسفارة أبرزوا وجود تيار معتدل من رجال الطائفة في مواقفهم تجاه نظام الحكم يعزز وجهة نظر السفارة بأن آراء (ماهر دوس) لا تمثل بالضرورة أغلبية الأقباط في مصر وبالتالي لا تشكل خطورة على نظام الحكم الجديد الذي اتجهت السياسة الخارجية الأميركية إلى مساندته في شهوره الأولى. وكان تقدير كافرى لآراء الأقلية المعارضة أنها تعكس المخاوف ولكنها تتسم بالمبالغة وعدم الدقة وإن كانت تنم عن شعور حقيقى بالقلق وعدم الإحساس بالأمن^(٢).

ولا شك أن من أسباب متابعة السفارة الدقيقة لمواقف واتجاهات الجالية القبطية في مصر تجاه الحكم الجديد شأنها في ذلك شأن متابعة مواقف ونشاط الإخوان المسلمين، ونشاط الوفد، لم يكن بدافع الحصول على

١ - عقد اجتماع ثان لكبار رجال الطائفة في ١٨ يناير ١٩٥٣ اتفق فيه على تشكيل لجنة فرعية لبحث آراء الأقباط ورغباتهم تضم (الدكتور نجيب اسكندر وزير الصحة السابق والدكتور ابراهيم ثابت رئيس محكمة الاستئناف والدكتور مراد كامل استاذ اللغات السامية بجامعة فؤاد الأول والدكتور توفيق شحاتة أحد كبار موظفي وزارة التعليم وعباد عباد أحد المسؤولين بجمعية خيرية قبطية وسامى جبران محام ونائب سابق، وماهر دوس مساعد مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية). وقد جمعت السفارة معلوماتها عن هذا الاجتماع عن مصدرين هما إبراهيم غالى أحد الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية وصديق وهبة باشا سفير سابق وياوران الملك فؤاد انظر:

Foreign service desp. up 1404 Jan. 21, 1953 From Amembassy, Cairo, to Dept. of State, sub: Attitude of the Community towards the New Regime 774.00/1-27 53

٢ - استمر ماهر دوس الدبلوماسي السابق والمحامي في اتصالاته بالسفارة الأميركية لينقل أراد الأقباط المعارضين لنظام الحكم الجديد. وكان تحفظ كافرى شخصيا على آرائه واضحا في تقاريره وكان يعزوها إلى فصله من الخدمة بالحكومة وإن كان ماهر دوس يعبر في تعليقاته على اتجاهات النظام قلق الأقباط من سياسة مصادرة الممتلكات والأراضي ووجود تحالف بين الثورة والإخوان المسلمين، ولخص الموقف العام من الثورة بأنه (عهد الإرهاب) الذي ليس له مثيل في التاريخ الحديث وإن الكل يشعر بخيبة الأمل وينتظر الانتقام - انظر.

Foreign service desp. no. 1279, Nov. 2, 1953, to the Dept. of State, sub. Coptic fears aroused by R.C.C. file no. 350- Egypt.

المعلومات فحسب بل بدافع تقييم القوى المعارضة للنظام ومخاوفها ومدى صلابتها. ولم تكن الوثائق السرية للسفارة لتخفى تعاطفها مع رجال الثورة وتبريرها لسياستهم، كما كانت هذه الاتصالات بهدف معرفة مصادر قوتها ونقاط ضعفها وربما تأمين الحكم ضدها بعدما انتهت إلى قرار واضح أن نظام الحكم العسكرى الجديد فى مصر يخدم المصالح الأميركية فى مصر والشرق الأوسط.

خامساً، تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة ومع القوى السياسية المعارضة؛

بعد مرور عام على الثورة، كانت صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة قد اتضحت واقتربت إلى نقطة الصدام، كما أن علاقات مجلس قيادة الثورة بالقوى السياسية المعارضة وخاصة الإخوان المسلمين كانت تسير فى طريقها نحو المواجهة، وكانت التطورات السياسية الداخلية تدفع فى اتجاه حسم هاتين المعركتين، المعركة داخل مجلس قيادة الثورة، والمعركة مع الإخوان المسلمين. كان استئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية والسعى للتوصل لتسوية للنزاع المصرى الانجليزى هدفا من أهداف مجلس قيادة الثورة لتحقيق الإستقرار والاستتباب أولا وللحصول على المعونة الأميركية ثانيا، كما كان تدعيم مكانة مجلس قيادة الثورة وتوطيد نفوذه وسيطرته مدخلا أساسيا لدخول مرحلة المفاوضات المقبلة فى اتجاه حسم الصراعات داخل مجلس قيادة الثورة وتحديد السيطرة الفعلية، كان إعلان الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣ يتلخص فى التقييم الأمريكى فى:

- تحقيق طموح نجيب فى تولى رئاسة الجمهورية ولكن فى نفس الوقت وضع السيطرة الفعلية فى يد جمال عبد الناصر وزملائه فى مجلس قيادة الثورة.

- إبعاد نجيب عن الاتصال المباشر مع الجيش وتعزيز مكانة عبد الناصر نائب رئيس الوزراء بشغله المنصب الاستراتيجى كوزير للداخلية وتعيين صديقه عبد الحكيم عامر الذى يثق فيه قائدا عاما للقوات المسلحة* بعد أن طلب له ترقية*.

- ازدياد سيطرة الضباط على الوضع الداخلى، ووضع نهاية للصدام بين الوزراء المدنيين وأعضاء مجلس قيادة الثورة.

قراءة السفارة الأميركية للدلالات السياسية لإعلان الجمهورية يشير إلى اضمحلال مكانة نجيب بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية** وازدياد نفوذ عبد الناصر وزملائه عبد الحكيم عامر وصالح سالم والبغدادى وبشكل عام إحكام قبضة العسكرين على الحكم^(١).

(*) عارض محمد نجيب هذه الترقية بقوة، انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(**) من الجدير بالذكر أن محمد نجيب كان أول رئيس جمهورية معين ولم ينتخب ولعل ذلك كان تكتيكا من جمال عبد الناصر وصحبه حتى لا يلخذ نجيب صفة الانتخاب الشعبى.

1- Incoming teletype, Dept. of state. secret, from Cairo to secretary of State, no. 2603, June 19, 1953, 774.00/6-19-53.

ويرى كافرى بوضوح أن التشكيل الجديد للحكومة يعكس بدقة ووضوح هذا الوضع* فنجيب فى رأيه لا يعدو أن يكون رمزا كرأس للدولة أما عبد الناصر فهو العقل والشرارة للحركة كما يصفه كافرى، ويرى كذلك فى تولى عبد الناصر لوزارة الداخلية أمرا مطمئنا من وجهة نظر الأمن^(١)، وارتياح السفارة الأميركية لسيطرة عبد الناصر أمر تؤكد تقاريرها وبرقياتنا فضلا عن أن عداءه للإخوان المسلمين كان باعثا على اطمئنان السفارتين الأميركية والبريطانية لسيطرته على الأوضاع فى القناة وعلى الوضع القائم.

بل ان مواقف عبد الناصر التى يسجلها كافرى قد أدت إلى وقف الحملات الصحفية ضد الولايات المتحدة^(٢). ومع تشكيل الحكومة الجديدة التى قدرت السفارة أنها ضمنت لعبد الناصر ومجموعته السيطرة، فإن التفاعلات الداخلية خاصة حظر النشاط السياسى للإخوان المسلمين** كان يعكس نفسه على موازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وخاصة علاقة نجيب بعبد الناصر وعلاقة كل منهما بالإخوان المسلمين التى تصاعدت فى المواجهة كمقدمة لأحداث مارس ١٩٥٤ على نحو ما سنتناول بشئ من التفصيل.

وقد استشعر عبد الناصر بعد أن تحقق له السيطرة الفعلية - فى تقدير السفارة الأميركية - أنه رغم قرار حظر نشاط الإخوان المسلمين وإقامة تنظيم سياسى موالٍ لمجلس قيادة الثورة هو تنظيم هيئة التحرير فإن الإخوان المسلمين بقيادة الهضيبي كانوا يتحدون قرار الحظر واستمر التنظيم شبه العكسرى ولم يتوقف نشاطهم من التغلغل فى الجيش والشرطة^(٣) وكان عبد الناصر يشعر بالثقة فعلا بقوة داخل مجلس القيادة وأنه لا يخشى أى مواجهة مع أنصار الإخوان لذلك تعامل معهم منذ عام ١٩٤٦ وأنه انتهى على مضض إلى نتيجة مؤداها أنه لا يرجو منهم خيرا وأن معظم قادتهم انتهزيون يعملون لمصالحهم الذاتية^(٤) فقام بعملية

(*) عينيت وزارة محمد نجيب الثانية (الاولى فى ١٨/٩/١٩٥٢) فى ١٨ يونيو ١٩٥٢ وكان جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية وصلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى ووزير دولة لشؤون السودان وعدلت هذه الوزارة فى ٦ أكتوبر ١٩٥٢ حيث دخلها زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات وعدلت مرة أخرى فى ٣ يناير ١٩٥٤ حين عين كمال الدين حسين وزيرا للشؤون الاجتماعية. انظر محمد محمد الجوادى، التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦، ص ٢٩ - ٣٠.

1 - Incoming telegram, dept of state, secret, from Cairo, to secretary of state, on, 2618, June 22, 1953, 774, 00/6 - 22 - 53.

2 - Foreign service despatch, from Amembassy Cairo, no. 1292, Washington, Sub; Anti - United states articles in government sponsored AL-Tahrir.

يقول التقرير ان مقالات معادية للولايات المتحدة حذفت بأمر الرقيب بتعليمات من جمال عبد الناصر.

(**) صدر قرار حظر نشاط الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ وذلك فى أعقاب أحداث يناير من نفس العام حين عمدت جماعة الإخوان المسلمين الى استعراض قوتها داخل الجامعة نفسها (جامعة القاهرة) للاحتفال بذكرى شهداء القناة وأحداث أعمال شغب وانقسام الطلبة الى فريقين مؤيدين للإخوان ومعارضين لهم، فقررت الثورة حل الجماعة، ويقرر حل الإخوان المسلمين تكون الثورة قد البت على نفسها كافة القوى السياسية المعارضة لها فى مصر الوفد والشيوعيين والإخوان المسلمين، وكانت الظروف مهيأة لثورة مضادة من بعض الضباط ولتمرد محمد نجيب على الدور الذى كان يلعبه فى حدود مرسومة كواجهة لمجلس قيادة الثورة. انظر عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة ١٩٧٥، دار روزاليوسف، القاهرة، ص ٨٢، ٨٣.

3- Foreign service despatch, from Cairo, np., 1804 Jan. 30, 1954, to the Dept. of state, sub. Nasser's position regarding Moslem Brotherhood 1774.0001-30-54.

وقد حدد عبد الناصر شروطه المقروضة على الإخوان المسلمين قبل مناقشتهم وذلك فى حديثه مع المستشار السياسى للسفارة الأميركية (ليكلاند Lakeland) حل التنظيم شبه العكسرى للإخوان وقادتهم ممن تريد الحكومة القبض عليهم، ان يتوقف الإخوان المسلمون فورا عن التغلغل فى الجيش والشرطة، ان يقوم الإخوان المسلمون بتطهير انفسهم بطرد الهضيبي والعناصر الأخرى التى تحاول السيطرة على التنظيم.

4 - Secret, telegram, sent, Jan. 26, 1954, to secretary of state from Cairo, no 837, file no. 350, 2 Moslem Brotherhood.

اعتقالات سجلت «نجاحا باهرا»^(١) ولا يخشى منهم أى رد فعل بل استطاع شق صفوفهم والاجتماع بقياداتهم المنشقة المنافسة للهضيبي وعرض شروطه على قياداتهم الشابة^(٢).

والتقييم الأميركي لهذه المواجهة بين عبد الناصر وقيادة الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤ تعكس أن العداء الكامن بين عبد الناصر وتنظيم الإخوان كان متبادلا وان انفجاره على السطح كان متوقعا فى إطار محاولات عبد الناصر تصفية القوى المعارضة لمجلس قيادة الثورة، وموقف عبد الناصر من الإخوان المسلمين كان الشك والتربص، كما تعكس التقديرات الأميركية سيطرة عبد الناصر وثقته بنفسه وقبضه على الموقف الداخلى.

على أنه إذا كان عبد الناصر قد نجح فى هذه العملية فى مواجهته مع الإخوان فإنه قد خلق من ناحية ثانية بداية معركة داخل مجلس قيادة الثورة مع نجيب وبعض مؤيديه لاختلافهما حول العلاقة مع الإخوان المسلمين حيث كان نجيب يرى أن إنشاء هيئة التحرير كتنظيم سياسى منافس للإخوان المسلمين آثار عداؤهم وفرض اجراءات القمع عليهم^(٣) مما سيكون مقدمة لازمة إستقالة نجيب - ضمن أسباب أخرى - ثم أزمة مارس بين نجيب وعبد الناصر داخل مجلس قيادة الثورة.

وتقدير السفارة الأميركية أنه إلى جانب اعتراض نجيب على اجراءات القمع التى اتخذها عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين وانتقاده للتعجيل بإنشاء هيئة التحرير كحزب سياسى، كانت لديه أسباب أخرى تدفعه للمواجهة مع عبد الناصر منها اعتراضه على أسلوب العمل بنظام الأغلبية فى مجلس قيادة الثورة، والمشكلات التى يواجهها بسبب هذا النظام مما دفعه إلى تقديم استقالته بعد أن رفض مجلس قيادة الثورة الاستجابة لمطلبه بسلطات استثنائية بما فى ذلك الاعتراض على قرارات المجلس^(٤) وحاول مجلس قيادة الثورة ترصده دون جدوى^(٥)، وتقدير السفارة أن نجيب قدم استقالته فى توقيت غير ملائم (مرحلة دقيقة من المفاوضات المصرية الإنجليزية) اعتقادا منه أن مجلس قيادة الثورة لن يوافق على استقالته لكن المجلس وافق على استقالته بالاجماع، كما أن خطأ نجيب فى تقدير السفارة أنه لم يتوقع إضطرابات فى القوات المسلحة **.

١- نفس المصدر.

2- Secret service desp. from Cairo, no. 1804, Jan. 30, file no. 350.2.

(*) يروى حسين حموده فى كتابه أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين أن أحداث يناير ١٩٥٤ أو ما وصفه (بمحنة الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤) تعود إلى اتهام عبد الناصر للإخوان المسلمين بإجراء اتصالات مع الإنجليز من خلف ظهر مجلس قيادة الثورة مما أدى إلى حملة اعتقالات واسعة خاصة فى أعقاب أحداث ١٢ يناير ١٩٥٤ شملت ضمن من شملت من الضباط الإخوانيين البكباشى عبد المنعم عبد الرؤوف والبكباشى أبو المكارم عبد الحى والصاغ معروف الحضرى والصاغ جمال ربيع والصاغ حسين حموده نفسه، انظر حسين حموده، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ - ١٠٧.

3 - Foreign service desp. Confidential no. 2098, from Cairo to Dept. of state, March 4, 1954 sub. president of American University, Cairo, describes conversation with General Naguib feb. 18, 1954, 774. 00/ 3-4-54.

4- Telegram, sent to secretary of state, confidential feb. 25, 1954, Dept. of state from Cairo, no 954 file no. 350, Egypt. Naguib resignation.

٥- نفس المصدر وقد شرح كافرى خلفيات الاستقالة وارجعها إلى تحريض سليمان حافظ مستشار نجيب له بالحصول على سلطات رئاسية حقيقية دون انتظار للدستور الجديد مما دفع نجيب لاقتراح إجراء استفتاء على سلطاته لكن مجلس قيادة الثورة رفض اقتراحه.

(**) يحلل الدكتور عبد العظيم رمضان الانقسام الذى حدث بين صفوف مجلس قيادة الثورة قبل أزمة مارس ١٩٥٤ مباشرة بأنها تعود إلى تصارع التيارات والاتجاهات داخل المجلس بين تلك المؤيدة للشرعية الدستورية والديمقراطية وتلك التى تؤيد الدكتاتورية العسكرية وإن ذلك قد تجسد فى الصراع بين نجيب وعبد الناصر وأن دوافع نجيب للاستقالة هى كراهيته لسيطرة الضباط الشبان على المجلس وخاصة جمال عبد الناصر وإحساسه بعبادة الجماهير له فى مقابل تلك، أن الفرصة قد سنحت لنجيب فى يناير ١٩٥٤ بفرض شروطه بسبب حل جماعة الإخوان المسلمين دون استشارته فطالب إما بالعودة للحياة النيابية وأما قبول استقالته ولكن مجلس قيادة الثورة قبل التحدى فى جلسة ٢٢ فبراير ١٩٥٤ وعين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ومجلس قيادة الثورة. انظر عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧، ٨٩، ٩٣.

وقد بلورت السفارة تقييمها لاستقالة نجيب والمرحلة التي وصل إليها صراعه مع عبد الناصر وأثارها في تصور شامل يقول بأن نجيب في جوهره رجل طيب وأمين ووطنى مخلص ومحبوب وصادق ولكنه ضعيف وأنه يفرح بالمديح ويتنصل - سرا من المسئولية عن القرارات غير الشعبية - إن قرار استبعاد نجيب قد تم بعد تردد لأن مجلس قيادة الثورة كان يأمل في إرجاء الصراع والأزمة إلى ما بعد تسوية المسألة المصرية الإنجليزية لكن نجيب دفع الموقف إلى الأزمة بتحريض من المحيطين به ^(١). ويعقب كافرى أنه لا رأى العام العالمى ولا المصرى يدرك مدى قدرة تخطيط عبد الناصر وتنفيذه لحركة الجيش وأن عبد الناصر وهو ابن ٣٦ عاما أطولقامة وأعلى رأسا من نجيب في قراراته وقوة شخصيته.

وتحليل كافرى لشخصية عبد الناصر ونجيب واضح الميل في تقديره الإيجابى لعبد الناصر ووصفه لنجيب بالضعيف «بأن مجلس الثورة هو الذى خلق منه زعيما» ^(٢) بينما كان عبد الناصر العقل الحقيقى والشرارة وراء الحركة ^(٣).

وليس البحث بصدد استعراض تفاصيل ووقائع حادث تمرد سلاح الفرسان بزعامة خالد محيى الدين أو تفاصيل أحداث أزمة مارس ذاتها، بل سيتناولها من حيث التقييم الأميريكى لدلالاتها وبالنسبة لموازن القوى داخل مجلس قيادة الثورة وأثارها على وضع كل من عبد الناصر ونجيب، ثم نتائجها بصفة عامة على الوضع الداخلى السياسى فى مصر من وجهة نظر السياسة الأميريكية.

فى إطار المواجهة المتوقعة بين نجيب وعبد الناصر تابعت السفارة الأميريكية المواجهة بين عبد الناصر وضباط سلاح الفرسان لأصرارهم على عودة نجيب، وما كان من رد فعل عبد الناصر - الخصم العنيد لنجيب - من اعتقال أكثر من ٤٠ ضابط ^(٤) وتعكس تقديرات السفارة الأميريكية أن عبد الناصر استطاع تعبئة مجلس قيادة الثورة إلى جانبه ضد حركة سلاح الفرسان وأنه ناور وكسب الوقت بالتفاوض معهم حتى تمكن من اعتقال نجيب وخالد محيى الدين فى ثكنات العباسية (وإن كان نجيب سيعود تحت ضغط رأى العام فيما بعد) ^(٥).

وتقديرات السفارة الأميريكية أنه لاشك قد حدث خطأ فى تقدير شعبية نجيب حيث اتسع نطاق مؤيديه داخل الجيش وخارجه وأن الحقيقة أن رد فعل الجيش والرأى العام ارغم مجلس قيادة الثورة على عودة نجيب ^(٦)، وبصرف النظر عن الآثار المباشرة لعودة نجيب وازدياد مكانته رئيسا للجمهورية وتزايد قوة المجموعة

1 - Incoming telegram, Dept. of state, confidential from Cairo, to secretary of state no. 963, feb. 26, 1954.

٢ - نفس المصدر.

٣ - برقية السفارة رقم ٩٥٤ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ عن استقالة نجيب، مصدر سابق، وراجع كذلك برقية السفارة السرية رقم ١٠٨٧ التى بعث بها «ليكلاند» المسئول السياسى فى السفارة عن الأحداث التى أدت إلى استقالة نجيب ووقائعها فى ١٠ مارس ١٩٥٤.

Confidential, telegram, sent, March 10, 1954, Dept. of state, Cairo, no. 1078 file no. 350. Egypt.

4- Incoming telegram, Dept. of state, confidential, from Cairo, to secretary of state no. 984 feb. 27, 1958. 774. 00/ 2-27-54.

٥ - وفى برقية فى نفس اليوم رقم ٩٨٦ كانت تقديرات السفارة أن عبد الناصر ناور بحيث عرض تدمير سلاح الفرسان على الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة الذين قرروا محاصرة الثكنات فى العباسية وبذلك استطاع التقلب على محاولة خالد محيى الدين استنفار ضباط الفرسان وعلى اتفاقه مع نجيب لتولى رئاسة الجمهورية. والواقع أن موازين القوى فى الجيش (المدفعية والطيران والمشاة) كانت تؤيد مجلس قيادة الثورة، نفس الملف...

6- Incoming telegram, Dept. of state, confidential from Cairo, to secretary of state no. 1002 feb 28, 1954.

المالية له ، فان تقدير عناصر كثيرة - كما ترى السفارة ان حركة الضباط الفرسان (مؤامرة شيوعية إخوانية) لكسر قوة مجلس قيادة الثورة (١). ويسوق كافر دليلا على ذلك ظهور صالح عشاوى وعبد القادر عوده مع نجيب فى الشرفة فى عابدين و أنه شهود بين المتظاهرين طلبه وعدد من العناصر الشيوعية والاخوانية المنظمة (٢) وأن أخطر الدلالات أنه برغم المصالحة الظاهرية بين نجيب ومجلس قيادة الثورة فان الصراع سوف يستمر (٣) .

لقد كانت قراءة السفارة الأميركية لدلالات الصراع تشير إلى أن التنسيق الإخوانى الشيوعى كان وراء تحريك المظاهرات المؤيدة لنجيب ضد عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، كما عكست هذه القراءة قلقا وخشية من السيطرة الإخوانية والشيوعية على نجيب والتأثير واستغلاله للترويج لأفكارهم. كذلك تعكس عدم ارتياح كامن لعدم حسم الصراع لصالح عبد الناصر واهتزاز نفوذ العسكريين الموالين لعبد الناصر وازدياد سيطرة العناصر اليسارية المتطرفة الشيوعية المالية لخالد محيى الدين والعناصر الإخوانية على نجيب (٤)، على أن التقديرات الأميركية فى مجملها كانت مطمئنة إلى قدرة عبد الناصر على المناورة والسيطرة على موازين القوى وعلى ضرب تحالف الإخوان والشيوعيين لصالحه وضد القوى المعارضة.

والتقييم الأمريكى لخطط عبد الناصر فى المستقبل بعد هذه التجربة أنه سوف يستمر فى هذا الطريق لتطهير البلاد من العناصر التخريبية المعارضة (٥).

كان التحليل الأولى لنتائج أزمة مارس ١٩٥٤ أنه برغم عودة نجيب فإن التوازن الدقيق السابق فى مجلس قيادة الثورة لم يعد ولن يعود وأن عبد الناصر سوف يحاول استعادة سيطرته الكاملة «حيث لا يقبل الخسارة دون حرب ضارية» وأن عودة نجيب ليست نهاية لصراع السلطة فضلا عن استمرار الصراع بين مجلس قيادة الثورة وبين الإخوان والشيوعيين (٦) وبصفة خاصة بين عبد الناصر والمؤيدين له فى مجلس قيادة الثورة حيث

١ - نفس المصدر.

٢ - نفس المصدر.

٣ - نفس المصدر.

٤ - كان عبد الناصر فى اتصالاته بالسفير كافر يؤكد كشفه لتحالف الإخوان والشيوعيين وأنه اتخذ لذلك وسيلة لضربهم وبدأ حملة اعتقالات واسعة ضدهم فاعتقل عبد القادر عوده الذى كان يؤم المتظاهرين فى عابدين، كما أعتقل أحمد حسين واعتقل عددا كبيرا من الشيوعيين وبالنسبة لخالد محيى الدين فقد كان عبد الناصر يعلم أنه كان شيوعيا قبل الثورة وأنه تعهد بقطع علاقاته بالشيوعية خلال عمله فى مجلس قيادة الثورة وعدم القيام بأى أنشطة وأن عبد الناصر ناور بعرض رئاسة الوزارة عليه لعلمه بحدة رد فعل الجيش ضده مما يؤدى للتخلص منه. راجع حديث عبد الناصر مع (ليكلاند) المستشار السياسى للسفارة فى ٢ مارس ١٩٥٤ فى ملف الإخوان المسلمين رقم ٣٥٠ عن رواية عبد الناصر للأحداث الذى بعث بها كافر فى برقية رقم ١٠٢٢ فى ٢ مارس انظر:

Secret, telegram, sent to secretary of state, march 2, 1954 from Cairo, no. 1022, file no. 350, Egypt Nasser account of events.

٥ - نفس المصدر ورواية مشابهة نقلها آخر لمجلس قيادة الثورة (لم تحدد الوثائق) إلى ليكلاند فى ١ مارس ١٩٥٤ أرسلت ببرقية ١٠٧٨ من القاهرة إلى الخارجية الاميركية.

٦ - انظر تحليل إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية لأحداث أزمة مارس ودلالاتها فى:

Office memo, secret, March 11, 1954 Sub. Current. Developments in Egypt 77.4.00/ 3-11-54.

وتقرير القنصلية الاميركية فى الإسكندرية رقم ٧٧ فى ٢ مارس بنفس الملف.

كان تركيز معارضتهم عليه شخصيا بأكثر من تركيزها على النظام خاصة وأن الهدف النهائي للإخوان هو إضعاف مكانة جمال عبد الناصر بهدف عزله لتوقعهم استمراره في قمعهم ومطاردتهم إلى حد أن تفكير الإخوان كان يتجه إلى تكريس أنفسهم «للقتل السياسي» لعبد الناصر^(١).

وقبل أن نستعرض التقييم الشامل للخارجية الأميركية لأزمة مارس ودلالاتها داخليا وخارجيا بالنسبة لمصر* نشير بإيجاز إلى تقييم السفارة لمكانة كل من نجيب وعبد الناصر ثم موازين القوى بين الإخوان والوفد والشيوعيين في ضوء هذه الأحداث.

تقدير مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية من خلال لقائه مع نجيب في ١٧ مارس أنه كان يبدو في «شكله طيب» وإن لم ينم عن القوة وإن نجيب كان يريد إعطاء الانطباع بأنه أصبح على وفاق وتصالح مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حيث أنه صور ذلك الصراع والأزمة بأنها مجرد «سوء تفاهم» وأن أعضاء مجلس قيادة الثورة يعملون كفريق وأن استقالته من أجل التضحية لضمان وحدة القيادة والمصلحة العامة، وتستخلص الخارجية الأميركية من هذه الآراء لنجيب أنه يحاول طمأنة الأميركيين خاصة تكرار مخاوفه من الخطر الشيوعي، باستغلال خلافه مع مجلس قيادة الثورة^(٢).

واستكمالا للتقييم الذي تضعه الخارجية الأميركية للأزمة، قابل مدير الشرق الأدنى عبدالناصر بحضور وليام ليكلاند المستشار السياسي للسفارة واستخلص منها أن مجلس قيادة الثورة وعبد الناصر لا ينوي الرضوخ لخصومه وإن كان وجود نجيب يمثل أصعب مشكلة موحيا أن مواجهة حتمية سوف تحدث لا محالة مع نجيب ومع الخصوم في المستقبل القريب وأنه - أي عبد الناصر - لن يسمح لخصومه بهدم ما حققه النظام خاصة محاولة الوفدين والشيوعيين والإخوان المسلمين استغلال الموقف السياسي للدعوة للحرية والديمقراطية لزعزعة النظام الثوري فضلا عن تقدم الشيوعية في مصر بسبب عجز السياسة الأميركية وإنحيازها إلى بريطانيا^(٣)، وربما كان من أهم النتائج التي استخلصها مدير الشرق الأدنى عن تفكير عبد الناصر السياسي

1 - Foreign service despatch, confidential, dep. no. 2180 March 13, 1954 from Amembassy, Cairo, to Dept. of state sub, Ikhwan tactics, thinking, concerning the present situation, 774.007 - 13-54.

(*) انظر تفاصيل أزمة مارس ونجيب في: عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٩١ - ١١٦، وأنور السادات، قصة الثورة كاملة، دا الهلال، ١٩٦١، ص ٢٠٥، وعبد اللطيف البغدادي (مذكرات) المكتب المصري الحديث، ص ٨٥ - ١٢٢، وتفسير البغدادي للأزمة يتلخص في أنه تنافس على السلطة أو ما يمكن وصفه «بصراعات القوى»، بينما يميل الدكتور عبد العظيم رمضان إلى وصفه الصراع في إطار يتجاوز مجرد التنافس الشخصي أو الصراع في القوى إلى إطار (الثورة المضادة) من جانب نجيب ومؤيديه ثم مصرع (البورجوازية الكبيرة) على حد وصفه على يد البروليتاريا (القيادات العمالية وعمال النقل العام بصفة خاصة ووقوفهم إلى جانب عبد الناصر في النهاية ضد نجيب) انظر عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٠٨ - ١١٦، وانظر كذلك أحمد حمروش (صدام الضباط) في قصة ثورة ٢٣ يوليو، جزء ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩ - ٢٦١.

ويوجز الدكتور عبد العظيم رمضان دلالات أحداث مارس ١٩٥٤ وانتصار عبد الناصر بأن تلك الحقبة كانت نهاية الدور السياسي للطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة، ومن الثابت تاريخيا أن الحكم انتقل نهائيا منذ ذلك التاريخ إلى عناصر البورجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية، المرجع السابق، ص ١١٦، ويوافقه في ذلك أحمد حمروش حيث ينتهي في تحليله لأحداث مارس ١٩٥٤ أن حركة الجيش قد نجحت في الانفراد بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الأخرى حتى أصبحت حركة الجيش هي المسيطرة وانتصر الجانب المسلح من الطبقة المتوسطة، حمروش، المرجع السابق، ص ٢٦١.

٢ - مقابلة نجيب مع هارت مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ١٧ مارس ١٩٥٤. انظر:

Secret Memo of conversation Amembassy, Cairo, March 22, 1954 file 350, Egypt

٢ - مقابلة عبد الناصر مع هارت في ٢٢ مارس ١٩٥٤. انظر:

Foreign service despatch, secret, from Amembassy, Cairo desp. no. 2262, March 23, 1954 to the Dept. of state sub. Conversation between Lt. Colonel Gamal Abdel Nasser Mr. Parker Hart 774. 007/3-23-54

بالنسبة للمستقبل أنه بعد حسم الموقف الداخلى فسوف يتجه لتسوية موضوع جلاء القوات البريطانية عن مصر*.

أما التقدير الأميريكي لقدرة عبد الناصر على التصدى خلال الأزمة فقد وصفه كافرئى «بأنه رجل جسور وذكى ولا تؤثر فيه الفكسات بسهولة وأنه يكرس جهده حاليا لدعم سيطرته على القوات المسلحة وأنه يؤمن بعنصر المفاجأة» أما عن أسلوبه فى إدارة الأزمة فقد وصفته السفارة بأنه تمكن من إثارة رد فعل القوات المسلحة بعد ترك الأمور تصل إلى درجة من التدهور والتوتر فضلا عن استغلال عنصر جديد هو نقابات العمال فى ظل هيئة التحرير لتنفيذ خطته، كما أن قرار استمرار نجيب، برغم معارضة البغدادي وجمال سالم كان مرجعه إلى أن أخطار بقائه أقل من أخطار تجديد الخلاف معه داخليا وخارجيا، لامكان السيطرة عليه داخل مجلس قيادة الثورة^(١).

أما آثار أزمة مارس على توجهات الوفد والإخوان - فى تقييم السفارة الأميريكية - فتتلخص فى أن القوتين المعارضتين للثورة كانتا تعتقدان أن الموقف الداخلى قد وصل إلى درجة من التدهور تسمح بخلق ضغط عام يؤثر فى الأحداث^(٢)، فالوفد يحاول الترويج لأنه يقبل إنجازات الثورة أى إنشاء نظام جمهورى وقرار قانون الإصلاح الزراعى ويؤيد الدعوة للعودة للحياة البرلمانية، والهدف الواضح للوفد فى التقييم الأميريكي قبول زعامة نجيب وبالتالي استغلال العداء بينه وبين عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، أما الإخوان فيطالبون بإلغاء قرار حل تنظيمهم من أجل تمكينهم من مكافحة البريطانيين والساسة القدامى الذين يحاولون السيطرة على الثورة، أما مجلس قيادة الثورة فلم يغير مواقفه المعلنة تجاه الوفد والإخوان ودلالات ذلك أن الصراع بين القوى الثلاثة مجلس قيادة الثورة، والوفد والإخوان قد احتدم بعد عودة نجيب، فكلا الوفد والإخوان يحاولان استقطابه والتأثير عليه لكن مجلس قيادة الثورة لم يرجع عن سياسة حل الأحزاب ومن ثم فالمتوقع اصطدامه بهما فى الفترة المقبلة^(٣).

(*) محاولة تفسير الارتباط بين صراع عبد الناصر ضد القوى المعارضة له فى جماعة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة وبين خطط عبد الناصر لاستئناف المباحثات المصرية الإنجليزية وتسوية موضوع جلاء القوات البريطانية عن مصر، رجع الباحث إلى مجموعة الوثائق البريطانية التى استعرضت الاحوال الداخلية فى مصر منذ أواخر عام ١٩٥٢ حتى نهاية عام ١٩٥٤ وتشير هذه الوثائق أن المباحثات السرية حول الاتفاقية المصرية الانجليزية الخاصة بالقناة قد استؤنفت فى الفترة من ١٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ وأن الجو العام كان مواتيا وإن كانت الوثائق البريطانية تلاحظ أن جماعات الإخوان المسلمين كانت تخلق أحداث ضد الإنجليز فى منطقة القناة وفى الاسماعيلية بصفة خاصة لاجراج الحكومة المصرية التى كانت كما تقول الوثائق البريطانية تحرص على الحفاظ على النظام.

انظر التقارير التالية نصف الشهرية فى الوثائق البريطانية المرسلة من القاهرة من السفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية:

- ١ - التقرير السياسى عن الفترة من ١٦ - ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢ فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ F.O. 371/108313/7612.
- ٢ - التقرير رقم ٩ عن الفترة من ٣٠ ديسمبر إلى ١٢ يناير ١٩٥٤، المؤرخ فى ١٤ يناير ١٩٥٤ F.O. 371/68313/7612.
- وانظر بصفة خاصة تحليل السفارة البريطانية فى القاهرة لمصادر تأييد عبد الناصر فى صراعه مع نجيب التى تتمثل فى القوات المسلحة والحرس الوطنى وهيئة التحرير مع تعاطف من جانب الفلاحين والعمال مع حصر مصادر المعارضة فى الأحزاب القديمة والطبقات العليا وبعض المصادر الساخطة فى الجيش والشيوعيين.
- ٣ - راجع تقرير السفير البريطانى رالف ستيفنسون فى ١٤ فبراير ١٩٥٤ رقم ١٥٥ من القاهرة إلى الخارجية البريطانية. F.O.371/108315/7621.
- ٤ - التقرير السياسى نصف الشهرى عن الفترة من ١٣ يناير إلى ٢٦ يناير ١٩٥٤ رقم ٢٠ لعام ١٩٥٤ من القاهرة إلى لندن عن حملة اعتقالات الإخوان المسلمين F.O. 371 /108313/ 7612.
- ١ - برقية السفارة رقم ١٢١٥ فى ٣٠ مارس، نفس الملف، عن دور عبد الناصر فى الأزمة وعن الأساليب التى استخدمها.

2- Foreign Service desp., form Amembassy Cairo, no. 2293, March 25, 2954 to Dept. of state sub. Wafdists& Moslem Brothers declare their stand concerning current political situanon file no. 350 Egypt.

(٢) نفس المصدر.

أما تأثير الأزمة على توجهات مجلس قيادة الثورة في ظل المعطيات الجديدة فهو تزايد الاتجاه داخله بضرورة التشدد مع اتجاهات المعارضة وقمعها بلا رحمة وتأجيل أى انتخابات، مع ترك الفرص في نفس الوقت لنجيب ليمارس سلطاته على أمل أن يتجاوزها فيتيح للمجلس الفرصة للتخلص منه^(١). وبالنسبة لآراء المجلس ككل في معالجة الأزمة فقد استطاع التحرك بشكل فعال ومخطط من خلال التنظيمات العمالية وأن ذلك ظاهرة جديدة سوف تؤكد نفسها^(٢) إن المجلس لم يطرح في الأزمة قضية خلافه مع نجيب، بل طرح قضية عامة هي قضية معارضة العودة للأحزاب السياسية القديمة كقضية عامة وكان ذلك سببا في حصوله على تأييد عام ولو بمعنى سلبي أى تأييده ضد عودة الفساد السياسى والصراع الحزبى القديم، وأهم من ذلك ضمان المساعدة القوية من القوات المسلحة وبذلك حقق المجلس ثلاث نتائج مبدئية أولها زعزعة مكانة نجيب، إضعاف نفوذ الإخوان والوفد، ثم ضمان فترة هدوء تسمح للمجلس بتوجيه اهتمامه للمشكلات الداخلية خاصة استئناف المفاوضات مع بريطانيا^(٣).

في ضوء التقييم الأميركي لآثار أزمة مارس ١٩٥٤ على القوى السياسية الداخلية - مجلس قيادة الثورة والوفد والإخوان، وعلى كل من عبد الناصر ونجيب - خلصت لتقييم عام للموقف الداخلى أبرز ملامحه استمرار احتفاظ عبد الناصر بتأييد مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار وإضعافه لخصومه السياسيين واعتماده على تأييد العمال والجيش، وإن استمر العداء الدفين بينه وبين الإخوان وأن أهدافه في المرحلة القادمة سوف تتركز في القضاء على الفساد وتحسين ظروف المعيشة ومحاربة الساسة القدامى ملاك الأراضي والأثرياء، أما بالنسبة للقضايا الخارجية فإن مجلس قيادة الثورة يبدى بشكل عام اتجاها مواليا للغرب والرغبة في التوصل لتسوية مع المملكة المتحدة، خاصة وإن التوصل لهذه التسوية سوف يساعد على توضيح هذا الاتجاه لفتح الباب أمام المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة بصفة خاصة^(٤).

في ضوء هذا التقدير للآثار العامة للأزمة استخلصت السفارة عدة مظاهر تدل على رغبة الحكومة المصرية في استئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية من بينها حملة مناهضة ضد الشيوعية - قلة الهجوم المعلن ضد المملكة المتحدة وبما لا يحرق الجسور، بذل مجهود لتهدئة الأوضاع في منطقة القناة بما في ذلك اعتقال لبعض المصريين، ثم الموقف المتحفظ في مواجهة الاستفزاز الإسرائيلي الخطير في غزة، ورقابة متشددة على أفكار نجيب المعارضة لإتاحة استخدام القناة بواسطة الغرب وسيطرة شديدة على الإخوان والوفديين القدامى والطلبة الشيوعيين، ثم اتصالات عبد الناصر مع السفير البريطاني^(٥).

1- Confidential foreign service despatch, from Cairo, no. 2290, march 25, 1954, sub. Egypt situation unsettled, file no. 350 Egypt.

2 - Confidential, telegram, sent to secretary of state desp. no. 1215, March 30, from Cairo, file no. 350, sub. Nasser, his part in present action & tactics.

وانظر برقية السفارة رقم ١٢١٣ فى ٢٠ مارس فى نفس الموضوع - نفس الملف.
٣ - نفس المصدر.

4 - Foreign service desp. secret, no. 2561, April 27, 1954. file no. 350, Egypt.

5 - Secret, telegram, sent to secretary of state, from Cairo, April 30, 1954, no 1374, file no. 350, Egypt.

وقد بدأت الحكومة فعلا تركيز انشطتها الدعائية ضد الشيوعيين التي استمرت في نشاطها السرى بهدف زعزعة مكانة مجلس قيادة الثورة بإثارة مشاعر السخط والعداء للغرب، وكان أسلوب الحكومة استخدام هيئة التحرير وتكليف أئمة المساجد في القرى بمهاجمة الشيوعية وخاصة في موضوعات العقيدة الدينية، ونشر كتب منسوبة للمنظمات الشيوعية عن رفض الأديان وإصدار كتب باسم الشيوعيين ضد الإخوان المسلمين وإصدار كتب باسم الإخوان ضد الشيوعيين بهدف أحداث انشقاق في صفوف الجبهة المتحدة من الشيوعيين والإخوان المسلمين - انظر:

Foreign servie desp. . secret, from Amembassy, cairo no. 2760, May 24, 1954 file no. 350, Egypt.

وتقييم السفارة أن الاتجاه لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية كان مبعثه إدراك الحكومة بوضوح أن تسوية هذا النزاع يمثل عاملاً أساسياً في دعم النظام والاستقرار، ولا شك أن أزمة مارس عززت من هذا الإدراك ودفعت المجلس لاستئناف المفاوضات بعد نجاحه في المواجهة مع القوى المعارضة.

بيد أن نية مجلس قيادة الثورة على استعداده لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية فجر احتمالات الصدام بين المجلس والإخوان وأنهى الهدنة المؤقتة التي سادت في الشهور التالية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ بعد إطلاق سراح الإخوان وتجلت مظاهر هذا الصدام في مطالبة الهضيبي لعبد الناصر في ٤ مايو بإعادة حرية التعبير والحياة البرلمانية، ثم رحلته إلى البلاد العربية للحصول على تأييد له من خصوم مجلس قيادة الثورة خارج مصر وبالإضافة لمواقف الهضيبي اتضحت استعدادات الإخوان لخلق قلق ضد النظام في إحتفالات ٢٣ يوليو ١٩٥٤ إذا بدأت المفاوضات أو تم التوصل لاتفاق.

وفي نفس الوقت كان عبد الناصر على علم بهذه النوايا واستعد لمواجهة عنيفة مع الإخوان وإن كانت القوة المعارضة له لن تقتصر على الإخوان بل كان يواجه جبهة موحدة من الوفد والشيوعيين والإخوان^(١) وإن كان عبد الناصر قد ركز جهوده في هذه الفترة على ضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الإنجليزية وتأجيل المواجهة الحاسمة مع خصومه إلى فترة لاحقة وقد تحقق لعبد الناصر فعلاً ما أراد بالتوصل إلى التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية في ٢١ يوليو ١٩٥٤ كما سنتناول بالتفصيل في فصل مستقل.

إلا أن عناصر المعارضة بين الإخوان والوفد وقطاعات من الجيش تكتلت واستغلت فرصة الهجوم على الاتفاقية (اتفاقية الجلاء الموقعة في أكتوبر ١٩٥٤) التي قبلها عبد الناصر في محاولة تعميق الخلاف بين عبد الناصر ونجيب الذي كان معترضاً على مبدأ إتاحة استخدام القاعدة للغرب والعودة إليها وهو أحد نصوص الاتفاقية، كما جدد مطالبه بالحصول على بعض السلطات لكن مجلس قيادة الثورة رفض ذلك، ثم المطالبة بموعد قريب للإنتخابات وإطلاق سراح السجناء السياسيين وخاصة المعتقلين من ضباط الجيش، وتقدير السفارة الأميركية أن الوفد والإخوان هم الذين حرضوا نجيب بهدف إحداث شقاق بين نجيب وعبد الناصر لاستغلال الموقف.

لكن التقييم السياسي الأميركي أن مستقبل النظام في هذه الفترة - أغسطس ١٩٥٤ - لم يعد مجرد أشخاص بل يعتمد أساساً على الاحتفاظ بمساندة ووحدة القوات المسلحة وأن هذه كانت معقودة لعبد الناصر.

وبلغت احتمالات الصدام ذروتها في محاولات اغتيال عبد الناصر في ٢ أكتوبر ١٩٥٤ وحملة الاعتقالات الواسعة ضد الإخوان المسلمين وليس المجال سرد تفاصيل الحدث ذاته وحقائقه، بل هدف البحث إبراز التناول الأميركي لدلالات الحدث على علاقات القوى ومستقبل الحكم في ظل حكم عبد الناصر.

ولقد استغل النظام محاولة الاغتيال بالتحديد للهجوم على الإخوان وجماعاته المتصلة بالتنظيم السري وأشار النظام «إلى أن الوقت قد حان لتدمير الإخوان»^(٢).

1 - Foreign service desp. Confidential, no. 278, October 1954, Amembassy, sub. Opposition elements hope to split govt. by backing Naguib, file no. 350, Egypt.

٢ - انظر التقرير الشامل عن محاولة اغتيال عبد الناصر وتفاصيل اعتراف محمود عبد اللطيف وصلاته بالتنظيم وردود فعل عبد الناصر والسادات وحسين الشافعي في:

Foreign service desp. no. 825, Amembassy, Cairo, October 30, 1954 file no. 350, sub. Assassination attempt on Nasser.

والتقييم لهذا الحدث الهام من وجهة نظر السفارة الأميركية أن النظام اختار تحميل تنظيم الإخوان المسلمين مسئولية محاولة الاغتيال بسبب ارتباطاتهم بالإخوان المسلمين*.

وتحليل السفارة لرد فعل عبد الناصر باتخاذ تدابير عنيفة ضد التنظيم أنه كان قد أبدى قدرا كبيرا من الصبر في تعامله معهم إلا أنه لم يكن يستبعد سياسة القمع أما رد الفعل لدى الإخوان المسلمين فقد ساد الذعر صفوفهم وشعروا بخطورة المحاصرة بعد سقوط قياداتهم^(١).

وتقدير الباحث أنه طوال الشهور السابقة سواء على أزمة مارس ١٩٥٤ أم توقيع الاتفاقية المصرية الإنجليزية فقد ظلت مشاعر العداء كامنة بين الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة تخبو ثم تشتعل فترة بعد فترة إلى أن انفجرت مشاعر العداء في أكتوبر ١٩٥٤ بمحاولة اغتيال عبد الناصر ولجونه إلى أساليب القمع والعنف في مواجهة الإخوان بعد محاولات سياسية تراوحت بين حل التنظيم وبين مهادنة القيادات إلى أن انتهى الموقف بهذه المواجهة العنيفة المباشرة بين النظام الجديد وأحد القوى السياسية الرئيسية داخل مصر. ويقدر الباحث أن هذا العداء السافر قد تكشف وانفجر بعد التوصل للإتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس وبداية احتمالات الاستقرار الداخلي للنظام ودعم قواعده بعد حل هذه المشكلة الوطنية السياسية المزمنة.

ويقدر الباحث كذلك أن حسم هذا الصراع المزمع بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الإخوان المسلمين بعد عامين من قيام ثورة يوليو أنهى مرحلة هامة ودقيقة في تفاعل الصراعات الداخلية في مصر بين مجلس قيادة الثورة من جهة وبين القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى وفي مقدمتها تنظيم الإخوان المسلمين لصالح مجلس قيادة الثورة ومرجع ذلك قوة نفوذ وسيطرة جمال عبد الناصر على مجلس قيادة الثورة من جهة وإلى مساندة القوات المسلحة له من جهة أخرى وإلى حسمه صراع القوى على القيادة السياسية بينه وبين نجيب من قبل بحيث استطاع تعبئة قوى المجلس وقوى الجيش والسلطة وراءه في المواجهة مع الإخوان، وكان التقدير الأميركي لتطور هذا الصراع وتفاعلاته خلال عامين من عمر الثورة أن عبد الناصر المخطط، «والعقل المفكر» والشرارة وراء حركة الجيش هو الذي سوف يسيطر في النهاية.

(*) انظر تفاصيل حملة الاعتقالات التي بدأت ضد الإخوان المسلمين في اعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، اعتقال الهضيبي وعشماوي وعبد المنعم عبد الرؤوف، في الوثائق البريطانية التقرير رقم ٢٨٨ في ٤ نوفمبر ١٩٥٤، من القاهرة إلى لندن:

F. O. 371/08314/7612

وانظر كذلك التقرير رقم ٢٤١ في ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ عن تفاصيل قضية محاولة اغتيال جمال عبد الناصر الأدلة الموجهة ضد هنداوي دوير الموجه والمحرض لمحمود عبد اللطيف الذي ارتكب محاولة الاغتيال.

وانظر كذلك تفاصيل المحاكمة واستمرار الاجراءات العنيفة لاعتقالات الاخوان حوالي ١٠٠٠ من الأعضاء، وحوالي ٧٠٠ من المجموعة الإرهابية. انظر التقرير السياسي المرسل من السفارة البريطانية في القاهرة إلى لندن رقم ٢٥٤ في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ وهو يلخص الاحداث من ١٧ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤.

F. O. 371/108314/7612.

والتقرير نصف الشهري التالي رقم ٢٦٧ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ من السفارة البريطانية في القاهرة إلى لندن عن اختتام المحاكمات ٢٤ ديسمبر بعد مثول عبد الرحمن البناء، والشيخ عبد الستار والبهى الخولى الذين أعلنوا تعاونهم مع مجلس قيادة الثورة. وقد صدرت الأحكام يوم ٤ ديسمبر ١٩٥٤ بالاعدام على الهضيبي ومحمود عبد اللطيف وثلاثة آخرين من الارهابيين، وحكم على ١٥ آخرين من أعضاء مكتب الإرشاد العام أحكام بالسجن مدى الحياة أو ١٥ عام وخفف حكم الاعدام على الهضيبي إلى السجن مدى الحياة، ونفذ حكم الاعدام في ٧ ديسمبر على المحكوم عليهم. انظر تقرير السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، لندن رقم ٢٦٧ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ عن الفترة من ١ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٥٤.

F.O. 371/108314/7612.

١ - نفس المصدر.

الفصل السادس

الدور الأميركي في المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولاً: الإطار العام للدور الأميركي وأهدافه.

ثانياً: الاتجاهات الأميركية نحو النزاع المصري الإنجليزي عشية ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثالثاً: الجهود الأميركية لتسوية مسألة السودان فبراير ١٩٥٣.

رابعاً: الجهود الأميركية في المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس وتوقيع

اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

الدور الأميركي في المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولاً: الإطار العام للدور الأميركي وأهدافه:

لم ينشط الدور الأميركي في السياستين الداخلية والخارجية لمصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا بعد تمهيد وإعداد كان طرفاه رجال الحكم الجديد في مصر محمد نجيب وعبد الناصر وآخرين والسفارة الأميركية في القاهرة جيفرسون كافري ومستشاروه ماكلينتوك، وليكلاند ولويس جونز وغيرهم، فبعد اتصالات بين الطرفين شبيهة منتظمة على نحو ما تناولنا تفصيلاً في الفصل السابق، تلاقت افكارهما وتبادلت خلالها المجموعتان الآراء وتعرف كل منهما على اتجاهات المجموعة الأخرى.

وقد اتخذ محمد نجيب مبادرة في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ حيث بعث برسالة إلى السفير الأميركي حملها إليه أحد رجال الثورة وهو عبد المنعم أمين^(١) يستكشف فيها إمكانيات التعاون المصري الأميركي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في إطار التعهد بتقديم التزامات سرية عن نوايا مصر بالإنضمام إلى التخطيط في الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ورسالة نجيب هذه تمثل بداية جديدة في التعامل مع الولايات المتحدة ثم استجابة الولايات المتحدة من خلال الرسالة التي بعثت بها إلى سفيرها كافري في القاهرة في ٣٠ سبتمبر والتي أبلغها لنجيب في ١٦ أكتوبر ١٩٥٢، هاتان الرسالتان تمثلان أهمية خاصة من حيث تحديد الإطار العام لاتجاه السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر في ظل حكومة نجيب.

وقد مهدت هاتان الرسالتان، رسالة نجيب والرد الأميركي عليها، السياق التاريخي لبدء دور أميركي نشط على مستوى السفارة الأميركية في القاهرة وعلى مستوى الخارجية الأميركية، بل والإدارات الأميركية المعنية في واشنطن في تناول قضيتين هامتين من القضايا السياسية التي تواجهها مصر في ظل حكمها الجديد، المسألة الأولى هي مشكلة السودان، والثانية مشكلة قاعدة قناة السويس وجلاء القوات البريطانية، وكانت المسألة الثانية تتصل اتصالاً وثيقاً في هدفها النهائي بقضية الدفاع عن الشرق الأوسط ومدى قبول مصر لها واستعدادها للالتزام بها في اتفاقية التسوية مع بريطانيا، وكثيراً ما أشارت الولايات المتحدة إلى هذه

(١) عبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة عند بدايتها ثم عين سفيراً في بون من فبراير ١٩٥٤ إلى مايو ١٩٥٦ حيث انتهت صلته بالأعمال الحكومية -

انظر حمروش «شهور ثورة يوليو»، ص ٢٤٧ - ٢٥٢، مرجع سبق ذكره.

المسألة لا على أنها المسألة المصرية الانجليزية أو مسألة قناة السويس فحسب بل اشارت إليها دائما وعن صدق بأنها (مفاوضات الدفاع) أو مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تغفل السياسة الخارجية الأميركية لحظة واحدة عن أن إقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط هو الهدف وهو الإطار الذي تتحرك من خلاله للمساعدة في التوصل إلى تسوية لمسألة قاعدة القناة.

فالدور الأميركي في الواقع في المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة القناة منذ يوليو ١٩٥٢ ليس إلا امتدادا للموقف الأميركي تجاه المفاوضات حول النزاع المصري الإنجليزي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ولكن في ظل نظام جديد للحكم. لقد فشلت السياسة الخارجية الأميركية في اقناع الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ بقبول المقترحات الرباعية حول الدفاع عن الشرق الأوسط إلا أنها منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ انتهجت دبلوماسية نشطة تجاه نظام الحكم الجديد للوصول إلى هدفها النهائي عبر جهودها في الوساطة والتأثير لتسوية مسألة السودان ثم مسألة قاعدة قناة السويس.

ويطرح هذا الفصل الإطار العام للسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر وهو الهدف الذي تتوخاه من المساعدة في تسوية مسألة السودان وتسوية مسألة قاعدة قناة السويس، وهي تهيئة الجو السياسي لدور مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط من خلال مشروعها المقترح باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ثم يعرض الفصل بالتفصيل للدور الذي لعبته السياسة الخارجية الأميركية في التوصل لتسوية هاتين المسألتين وربطهما المستمر بهذا الهدف الاستراتيجي.

فإذا كان يبدو للوهلة الأولى أنه ليس على الولايات المتحدة مسئولية كبيرة تجاه مشكلات مصر إلا أنه لا يمكن لأمريكا الهروب من مسؤولياتها تجاه الموقف في مصر في قناة السويس التي لم تعد حكرا على بريطانيا فهي جزء من الدفاعات الدولية التي تمولها الولايات المتحدة والتي تؤثر في أمنها^(١).

ولقد أدركت الولايات المتحدة ذلك فالدبلوماسية الماهرة والمساعى الحميدة للسفير الأميركي في القاهرة «جيفرسون كافري» أبقت على استمرار المفاوضات المصرية الإنجليزية وساعدت في التوصل لاتفاق السودان وأصبحت مصر تتطلع إلى الولايات المتحدة لحل مشكلة القناة^(٢).

وإذا تناولنا المواقف الأميركية تجاه مشكلة المفاوضات المصرية الإنجليزية لابد من أن نتذكر الإطار الذي كانت تسير فيه هذه المفاوضات من وجهة النظر الأميركية، فالمشكلة من وجهة الأميركية لم تكن مشكلة ثنائية بل هي جزء من المشكلة العامة للتوفيق بين المصالح الأمنية للعالم الحر وبين الموقف الدقيق المعارض للغرب والذي يتجسد في التيار القومي في الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط في التقدير الأميركي مكشوف للعدوان السوفيتي وهو يمثل لها ولحلفائها في غرب أوروبا قيمة اقتصادية واستراتيجية كبرى وكان هدف السياسة الأنجلو أميركية خلال هذه الفترة المساعدة في تدعيم المنطقة بحيث تردع وتقاوم العدوان، ولا توجد قاعدة في الشرق الأوسط تتيح من المزايا ما تتيحه قاعدة قناة السويس^(٣).

1-Badeau, John, S., The emergence of Modern Egypt, Healdlines series, no, 98, March. 20, N.Y. 1953, pp. 50-51.

2 - Ibid p. 51.

3 - Major problems of the United States Foreign policy 1951-1952, op. cit. pp. 286-290.

وعناصر الموقف الأميركي تجاه المفاوضات المصرية الانجليزية كان يحكمها أولا: إعراف الولايات المتحدة بأهمية المحافظة على مواقع القوة المناهضة للشيوعية سواء مواقع بريطانية أو أميركية، ثانيا: أهمية تعميق الإدراك بالخطر الشيوعي وأهمية الاستعداد العسكري، وثالثا: أهمية تلبية المطالب الوطنية المشروعة إلى أقصى حد بما يتفق مع المصالح الأمنية للغرب، ومن ثم فقد كانت مراجعة العلاقات المصرية الإنجليزية رغم إطارها الثنائي فهي تهم الولايات المتحدة بقدر ما تهم مصر وبريطانيا ومن ثم فهي مشكلة ذات أبعاد متعددة الأطراف، ويحكم الموقع الحيوي لقناة السويس فقد كان من الضروري القيام بدور أميركي نشط في تسوية المشكلة مع وضع إطار واسع للمفاوضات مع مصر وبالتالي وضع الطبيعة العسكرية للمشكلة في إطارها الصحيح^(١).

وكان هدف السياسة الأميركية بشكل عام تعديل الموقف المصري إزاء التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط الذي لم تقبله حكومة مصر منذ عام ١٩٥١ بحيث تتمكن من تطوير سياسة معينة من شأنها التوفيق بين الآمال القومية المصرية واحتياجات الأمن الانجلو أميركي في مناطق شرقي البحر المتوسط والبحر الأحمر وذلك من منطلق التقدير بأن جهود الولايات المتحدة لإقامة ترتيب أمني دفاعي إقليمي في الشرق الأوسط على أساس الموارد المشتركة للدول في المنطقة والوضع العسكري الأميركي البريطاني يمكن أن تنهار أمام رفض مصر، فمكانة مصر إذن في الشرق الأوسط وموقعها الإستراتيجي تجعل من المهم بالنسبة للولايات المتحدة البحث عن حل لهذا النزاع^(٢).

والواقع أنه من خلال المباحثات بين الحكومة المصرية والسفارة الأميركية في القاهرة أم من خلال دراسة أجهزة الإدارة الأميركية لهذه المشاكل المتعلقة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية فإن موضوع مفاوضات الدفاع أو بتعبير آخر إقناع مصر بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط كان يسير جنبا إلى جنب مع موضوع الانسحاب العسكري للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وبعبارة أخرى فموضوع الجلاء عن القاعدة لم يكن منفصلا عن مستقبل القاعدة واتاحتها للاستخدام كجزء من الإطار العام للدفاع عن الشرق الأوسط بحيث كانت الحكومة الأميركية تنظر إليهما كموضوعين متكاملين متداخلين مما يفرض من الناحية المنهجية معالجتهما كوحدة واحدة.

وتسوية مشكلة السودان كانت مدخلا ضروريا للبدء في مفاوضات قاعدة قناة السويس أو كما تسميها وثائق الخارجية الأميركية مفاوضات الدفاع ومفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط وبعبارة أخرى كانت السياسة الخارجية الأميركية تنتظر إلى تسوية النزاع المصري الانجليزي بشقيه السودان والسويس كمدخل للتوصل إلى الاتفاق حول صيغة للدفاع عن الشرق الأوسط.

لقد كانت تسوية مسألة السودان تحفز للمضي قدما نحو المرحلة التالية لتسوية مسألة قاعدة السويس، وتسوية مسألة قاعدة السويس هي المدخل لمفاوضات الدفاع الأشمل عن الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أنه بالتوازي مع جهود الوساطة الأميركية في المفاوضات الإنجليزية المصرية خلال عامي ٥٢، ٥٤ ظلت مشاورات الحكومتين المصرية والأميركية مستمرة منذ نوفمبر ١٩٥٢، تتقدم مرة وتتأخر مرة أخرى حول المعونة العسكرية

1 - Ibid p. 187-288.

2 - Ibid p. 240-241.

لمصر أو تسليم الجيش المصرى ولكنها ظلت متصلة وبدون نتيجة إلى ما بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وسوف يكون هذا الموضوع محل البحث فى فصل مستقل.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة موضوعات متكاملة فيما بينها من حيث تحليل وتوضيح أبعاد الدور الأمريكى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى الانجليزى وأولى هذه الموضوعات الإطار العام للدور الأمريكى، ثم الجهود الأمريكية للوساطة فى تسوية مسألة السودان وثالثا دور السياسة الأمريكية فى التوصل لاتفاقية قاعدة قناة السويس عام ١٩٥٤.

ثانيا، الاتجاهات الأمريكية نحو النزاع المصرى الانجليزى عشية ثورة يوليو ١٩٥٢،

كان تقدير الخارجية الأمريكية عشية ثورة يوليو أن مشكلة السودان تمثل العقبة الكؤود الرئيسية أمام التفاوض على الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس وأن استمرار الركود الحالى قد يؤدى إلى الإضطرابات والقلق التى قد تدفع البريطانيين لاستخدام القوة مما سيكون له أخطر العواقب بالنسبة لوضع الغرب فى الشرق الأوسط وكان من الضرورى بالنسبة للسياسة الأمريكية البحث عن بديل وأسلوب جديد للتوصل إلى اتفاق مع مصر^(١) وقررت الخارجية الأمريكية أنه حان الوقت للاستفادة من الموقف الأمريكى فى مصر من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للمملكة المتحدة ومصر من خلال العمل مع المصريين مباشرة لتسوية المشكلة المصرية الانجليزية.

أما خطوات التحرك التى اقترحتها الخارجية الأمريكية فتتلخص فى الآتى:

- أن تعترف بالملك فاروق ملكا على السودان فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين فى موعد مبكر.

- أن تساعد فى تطوير القوات المسلحة المصرية من خلال بعثات تدريب ومعدات رمزية فى إطار برنامج ملائم يتفق عليه فى مقابل قبول مصر بتأجيل المباحثات التفصيلية عن كل مراحل مشكلة السودان فى الوقت الراهن مع المملكة المتحدة.

- أن تبدأ مفاوضات القاعدة بغية التوصل إلى اتفاق حول إحلال فنيين معظمهم بريطانيين وقلة منهم أمريكيين محل القوات البريطانية وحول خطة دفاع مصرى إنجليزى مشترك والاشتراك - دون التزام - فى المباحثات الخاصة بدفاع الشرق الأوسط.

وتحدد الخارجية الأمريكية إطار مباحثات السودان بتناول الوضع المؤقت للسودان قبل تقرير المصير - التطور الدستورى للسودان - حقوق المياه - واستعداد الولايات المتحدة للاشتراك فى المباحثات. وتؤكد الخارجية الأمريكية أن تعاون الولايات المتحدة مع مصر لن يتحقق إلا إذا قبلت مصر حقائق معينة وقبلت كذلك المسئوليات الواقعة عليها بحكم موقعها الاستراتيجى فى شرقى المتوسط^(٢). وتقديرات الخارجية الأمريكية ان اتباع هذا المنهج أو هذا الاتجاه يحقق للسياسة الأمريكية عدة مزايا تتمثل فى إزالة مشكلة السودان بوصفها عقبة كؤود للمفاوضات حول القاعدة، واحتمال التوصل إلى تسوية مبكرة لقاعدة السويس، واشتراك مصر فى مباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، واحتمال أن يؤدى ذلك إلى الاشتراك فى المنظمة (منظمة

(١) انظر المنهج الجديد المقترح للمسألة المصرية الانجليزية الذى أعدته وزارة الخارجية الأمريكية.

Secret, security in formation, dept. of state, Assistant secretary, July 21, 1952 to the secretary via MR Matthews from NEA MR By-roade, Sub. Anglo- Egyptian Problem proposed new approach 774. 00/ 7-21/52.

2 - Ibid, idem.

الدفاع الميدو (M.E.D.O.) * وفتح الباب لمشاركة عربية عامة في الميدو M.E.D.O. وتدعيم مكانة الولايات المتحدة في مصر وخلق علاقات عمل أوثق مع المملكة المتحدة^(١).

وفي مرحلة مبكرة من قيام الثورة، وخلال أقل من شهرين كانت السياسة الأميركية قد بدأت تنشط في المشاورات الأميركية البريطانية أم الأميركية المصرية حول مستقبل القاعدة العسكرية في قناة السويس واشتراك مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط.

أوفدت الخارجية الأميركية مدير إدارة الشرق الأدنى (ويلز ستابلر Wells Stabler) لمقابلة الجنرال «براين روبرتسون» قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط في فايد في ١١ سبتمبر ١٩٥٢ لبحث مستقبل القاعدة البريطانية في مصر وأكد القائد البريطاني أن القاعدة توقفت عن أداء وظيفتها بعد إلغاء المعاهدة وأنه لا جدوى ولا فائدة منها دون تعاون مع مصر وأنه شخصيا يرى إمكانية صيانة القاعدة بعدد قليل من القوات الإدارية يقل عن خمسة آلاف. وأيد «براين روبرتسون» (Brian Robertson) موقف الولايات المتحدة من تشجيع حكومة نجيب وضرورة انتهاج سياسة واقعية والتعامل مع القوة المؤثرة في مصر، وبالنسبة لمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط دعا القائد البريطاني إلى توثيق التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الإستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأدنى^(٢). واستمرت المشاورات بين سفيرى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في القاهرة لاعداد تقييم مشترك عن الأوضاع في مصر انتهى إلى وجوب تأييد حكومة محمد نجيب من جانب لندن وواشنطن لتشجيع تطور الاتجاهات المعتدلة في سياسة مصر الخارجية^(٣) بهدف بدء الحوار بين مصر وبريطانيا وبدور نشيط من الولايات المتحدة لتحقيق تسوية لمسألة السودان أولا ثم مسألة قاعدة السويس.

وبالتوازي مع هذه المشاورات البريطانية الأميركية، كانت تجرى اتصالات على مستوى بعض رجال الثورة وأعضاء السفارة الأميركية حول الدور الأميركي في المساعدة مع بريطانيا لتحقيق الدفاع عن الشرق الأوسط بعد الجلاء^(٤) بالتأكيد على مسئولية الولايات المتحدة كأقوى شريك لارغام بريطانيا على اتباع سياسة ذكية مع مصر حتى تشترك مصر مع الولايات المتحدة كشريك نشط وفعال في ترتيبات الدفاع بعد جلاء البريطانيين.

على أن أهم اتصال في إطار المشاورات الأميركية المصرية خلال هذه الفترة تلك المبادرة التي أخذها محمد نجيب تجاه السفارة الأميركية في رسالته إلى كافر في ١٨ سبتمبر يعرض فيها تقديم (التزامات سرية) تتصل بالأهداف الخاصة بالإنضمام إلى منظمة الدفاع المشترك في الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية، وكانت رسالة نجيب تؤكد وقوف العسكريين المصريين تماما في صف الولايات المتحدة ومعارضتهم للشيوعية وأنهم يحتاجون لامدادات عسكرية ومعونة مالية من الولايات المتحدة مقابل استعدادهم لتقديم التزامات سرية محددة بالنسبة للأهداف بعيدة المدى بما في ذلك تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) أو الإشتراك مع الولايات المتحدة^(٥) واستفسرت الرسالة تحديدا عن نوع الالتزامات السرية التي تريدها الولايات المتحدة من نجيب.

(*) الاسم الكامل هو : Middle East Defence Organization

1 - Ibid, idem.

2 - Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 681, Sept. 21, 1952, 774. 00/21-9-52.

3 - Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo, to secretary of state no. 734 sept 19, 1952, 774. 00/9-19-52.

(٤) مقابلة عبد المنعم أمين مع مستشار السفارة الأميركية :

Foreign service despatch, secret, no.598 from Cairo, to dept. of state Oct. 3, 1952, 611 - 73110 - 352.

(٥) انظر نص الرسالة في برقية السفارة الأميركية رقم ٧٣٠ في ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ :

Incoming telegram, dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 730, sept. 18, 1952, 774. 00/9 - 1852.

5 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Draft reply to Naguib's approach, Secret, 774. 00/9-1852.

، ويؤكد كافرئى فى برقيته للخارجية الأميركية أن الهدف النهائي كان واضحا أثناء الاتصال معه بأنه تحقيق منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار أوسع للعلاقة المصرية الأميركية.

ورسالة نجيب إلى كافرئى واضحة لالبس فيها وهى عرض علاقة وثيقة تقوم على الإنحياز إلى الولايات المتحدة خارجيا ومحاربة الشيوعية داخليا ثم تقديم إلتزامات سرية عن الاهداف النهائية للحركة بالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية.

وقد بحث الموضوع بين وزير الخارجية «دين اتشيسون Dean Acheson» ومدير الأمن المتبادل ونائب وزير الدفاع الأميركي ، وذلك لتقييم الموقف وإعداد الرد على رسالة نجيب الذى أرسل فعلا إلى القاهرة^(١). وقد وافقت الخارجية الأميركية على أن تقديم الدعم المادى والمعنوى* لنظام الحكم الجديد فى مصر هو خير السياسات المؤدية نحو تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر والتقريب الوثيق بين مصالح مصر والغرب وبصفة خاصة:

١ - إشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط

٢ - تسوية الخلاف المصرى الانجليزى.

٣ - السلام مع إسرائيل.

وقد رت الخارجية ضرورة عدم الابطاء فى تقديم الدعم المؤثر والفعال وأنها على استعداد لقبول الإلتزامات أو التأكيدات السرية كأساس مقبول لسياسة التعاون والدعم المادى وتفضل أن تكون الإلتزامات فى شكل صيغة كتابية مع الاستعداد لبحث التزمات شفوية، وتقترح الخارجية أن يكون الرد على رسالة نجيب فى ضوء هذه التطبيقات على الأساس التالى:

تعاطف الحكومة الأميركية مع رسالة نجيب وتبادل مصر الرغبة فى التعاون مع تحديد طبيعة هذا التعاون ونطاقه.

وبالنسبة لاستعداد مصر تقديم التزمات سرية طلبت الخارجية الأميركية أن تدرس مصر إمكانيات الإشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول العالم الحر فى التخطيط للدفاع المشترك عن المنطقة. وفى هذا الإطار طرحت الخارجية فى ردها على رسالة نجيب أهمية المسألة المصرية الإنجليزية لارتباطها الوثيق بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وبالنسبة لتزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة، فقد أوضحت الخارجية - فى رسالتها إلى كافرئى لإبلاغها لنجيب - أن تقديم هذه الأسلحة قبل السلام مع إسرائيل سوف يثير مشكلات صعبة وتعبر الخارجية عن أملها فى أن يتمكن النظام من إصدار بيان عام عن نواياه غير العدوانية^(٢).

1 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Darft reply to Naguib is approach, Secret, 774. 00/ 9- 1852.

وقد أرسلت برقية من وزارة الخارجية إلى القاهرة برقم ١٧٨ فى ٢٧ / ٩ / ١٩٥٢:

Outging regram, Dept. Of State, secret, sent to Amembassy, Cairo, priority, 774. 00/ 9-18-52.

(#) لعل المقصود بالدعم المعنوى هو تكتيف الاتصالات مع رجال الثورة ومساندتهم فى مفاوضاتهم مع الجانب البريطانى.

2 - Ibid.

وانظر تعقيب كافرئى على تعليمات الخارجية المرسلة إليه فى ٢٠ سبتمبر للرد على رسالة نجيب فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢:

Incoming telegram. Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 834, Oct. 2, 1952, 774. 00/ 10252.

والتقييم الشامل من الخارجية الأميركية لرسالة نجيب ومقترحاتها التفصيلية التي تدور في ثلاثة اتجاهات موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط - تسوية النزاع المصري الإنجليزي - تحقيق السلام مع إسرائيل، يمثل موقفا إيجابيا يمهّد لفتح صفحة جديدة من التعامل بين السياسة الخارجية الأميركية وبين نظام الحكم الجديد في مصر، وقد اهتم كافرى بالتعقيب على هذا التقييم الإيجابي من الخارجية لرسالة نجيب وأكد في برقية له أن الهدف النهائي كان قبل الثورة ولا يزال التوصل إلى اتفاق حول تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد أكد هذه المعاني (بايرود) مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في اجتماعه مع السفير المصري في واشنطن كامل عبد الرحيم حين أوضح (بايرود) أن هناك مكان على الدوام لاشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة تأمل أن تجد مصر طريقها واضحا للانضمام مع الدول الأخرى في التخطيط للدفاع عن الشرق الأدنى.

وكانت الملاحظة الوحيدة للسفير المصري هي عدم ربط المعونة الأميركية المطلوبة لمصر بشرط الاشتراك في (الميدو) وحث الحكومة الأميركية على عدم الضغط على حكومة نجيب للتعاون في الدفاع عن الشرق الأوسط إلى أن تستقر داخليا^(١)، وقد أثار الملحق العسكري المصري^(٢) مع الخارجية الأميركية موضوع ربط المعونة العسكرية المطلوبة لمصر بالالتزامات الشفوية من نجيب على أساس أن تكون الاستجابة لاحتياجات مصر الفورية غير مرتبطة بتقديم هذه الالتزامات التي ذهبت إلى مدى بعيد خاصة ما يتصل بالمسألة الانجليزية المصرية.

فاتصالات السفير المصري مع وزارة الخارجية لتوضيح موضوع الربط بين الاشتراك في منظمة (الميدو) وتقييم المعونة لمصر زادت بها أيضا اتصالات الملحق العسكري المصري التي أكدت نفس التقديرات لدى الخارجية الأميركية.

إلى جانب الاتصالات الأميركية المصرية بين نجيب وايزنهاور عن طريق السفارة الأميركية في القاهرة ثم اتصالات السفارة المصرية في واشنطن مع وزارة الخارجية الأميركية كان كافرى وأعضاء السفارة الأميركية يقومون بمشاورات وتقييم مستفيض مع الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا حول اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو).

فقد عقد عبد الناصر وعامر عبد المنعم أمين مع مستشار السفارة الأميركية لبحث التعاون المصري الأميركي في ضوء الرد الذي وصل كافرى ردا على رسالة نجيب وأوضح المستشار الأميركي أن الولايات المتحدة على استعداد للدخول فورا في مباحثات مع نجيب وأنها تتوقع أن يكون لها (عائد مشرف) honourable return لأي استثمار لها في مصر وأوضح الضباط بدورهم استعدادهم للنظر بشكل إيجابي في دخول مصر في نوع من المنظمة الدفاعية عن الشرق الأوسط مقابل الجلاء البريطاني عن قاعدة القناة^(٣) والإستعداد لتأييد عقد اتفاقية

(١) انظر حديث السفير المصري: Secret, dept. Of state, Memo of conversation oct. 2, 1952, General discussion on the current Egyptian situation

(٢) وهو اللواء عبد الحميد غالب، انظر: Outgoing telegram, Dpt. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 826, Oct. 10, 1952, 774. 00/ 10-10-52.

(٣) نص محضر المقابلة في: Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 886, Oct. 8, 1952, 661.74/10-825.

سرية يتزامن فيها انسحاب بريطانيا من منطقة القناة مع دخول مصر منظمة (الميدو) وكان تقدير السفارة في ضوء مباحثاتها مع الضباط أن تحقيق أى تقدم يحتاج لتوافر ثلاث شروط :

١ - إعلان بريطانيا نيتها في الجلاء.

٢ - البدء الفعلى للجلاء.

٣ - الانسحاب النهائى للقوات المتزامن مع دخول مصر تنظيم (الميدو) مع ترك بعض القوات كفنيين.

واتفق الضباط على أنه من المفيد للطرفين فصل مباحثات السودان عن مباحثات الجلاء عن قناة السويس.

وواضح أن مشاورات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبد المنعم أمين وجمال عبد الناصر وعامر) مع المستشار الأمريكى تطرقت إلى أبعاد هامة في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى ظل حكم الثورة وهى: ربط الجلاء البريطانى بالإستعداد لبحث الدخول فى ترتيبات دفاعية عن الشرق الأوسط مع التعجيل بالتوصل لنتائج سريعة للمفاوضات وفصل مفاوضات السودان عن مفاوضات القاعدة.

فى ضوء هذه المشاورات الأمريكية البريطانية والأميركية المصرية وفى ضوء رسالة نجيب فى ١٨/٩/١٩٥٢ . والرد عليها من الخارجية الأمريكية ولقاءات أعضاء اللجنة العسكرية العليا مع السفارة الأمريكية فى القاهرة بلورت الخارجية الأمريكية تقديراتها للموقف الأمريكى من احتمالات انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وعلاقة ذلك بمفاوضات الجلاء عن قاعدة السويس.

وتذكر تقديرات الخارجية فى مطلع عام ١٩٥٣ أنه من المستحيل أن تتوقع إشترك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أو إصدار بيان علنى بالموافقة على مثل هذا الاشتراك قبيل إبرام تسوية عامة بما فيها أسس متفق عليها حول الجلاء المرحلى للقوات البريطانية.

وتقدر الخارجية أنه ربما كانت أقصى تنازلات يقدمها المصريون هى «الموافقة على التصريح علنا بالإستعداد للتعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط وقت إعلان البريطانيين لنواياهم فى الجلاء، وإن كان من الممكن قبول إتفاق سرى للإدلاء بمثل هذا التصريح خلال فترة معقولة من بدء الجلاء المرحلى، وبالنسبة للوقت الذى سوف يستغرقه الجلاء فإنه سوف يتيح الوقت للتدليل عمليا على تعاون مصر قبل استكمال انسحاب بريطانيا^(١).

وبذلك تربط الولايات المتحدة فى تقديراتها العامة بين اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط والجلاء المرحلى للبريطانيين عن مصر، وتفضل إجراء مباحثات إستطلاعية مع مصر حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قبل تقديم أى مقترحات مكتوبة.

ثالثاً: الجهود الأمريكية لتسوية مسألة السودان؛

كانت الإدارة الأمريكية خلال الشهور الأولى، بل الاسابيع الأولى لثورة يوليو حريصة على تحديد إطار عملها وتقديراتها تجاه تسوية النزاع المصرى الانجليزى بشقيه السودان وقاعدة السويس من خلال عملية

(١) ارسلت نصوص تقديرات الخارجية الأمريكية إلى سفارتها فى كل من لندن والقاهرة فى ٢ يناير ١٩٥٣:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, London no. 43. 77, rptd. info. Amembassy, Cairo 1319, Jan. 2, 1953, 774.5/1-153.

المشاورات الواسعة التي استغرقها البحث فيما سبق، بل إنها كانت حريصة حتى عشية ثورة يوليو على أن تحدد لنفسها منهجا جديدا تجاه مشكلة السودان بصفة خاصة التي اعتبرت عقبة كؤود اساسية أمام التفاوض حول الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس.

لذلك كانت عملية وضع التقديرات واستخلاص النتائج حول تسوية مشكلة السودان تتم من خلال مشاورات واتصالات بين السفارة الأميركية من ناحية ومع المسؤولين المصريين من ضباط الحكم الجديد. وفي هذا الاطار أجرى مديرا إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية «ستابلر Wells Stabler» أثناء وجوده في مصر للتشاور مع القائد البريطاني «روبرتسون» حول قاعدة السويس - أجرى مشاورات هو وسكرتير أول السفارة الأميركية «سباركز Sparks» مع حسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى - والذي كان يعمل مع القوات المصرية في السودان*. ويعطى كافرئ السفير الأميركي أهمية خاصة لآراء حسين ذو الفقار صبرى لعلاقته الوثيقة برجال الثورة، وقد تبلورت نقاط الحديث حول احتمالات التسوية في السودان، واستخلصت منها السفارة الأميركية أن نظرة نظام الحكم الجديد في مصر تميل إلى الاعتدال في موضوع السودان على أساس أن مصر لا تخشى استقلال السودان لتأكدتها أن السودان سوف يتجه إلى مصر بطبيعة الحال^(١).

وفي نفس الوقت كانت التقديرات الأميركية للموقفين المصري والبريطاني تشير أولا بالنسبة للبريطانيين إلى أنهم غير مثلهفين على بدء مباحثات (الميدو) أو القاعدة (قاعدة السويس) مع مصر حيث يريدون أولا الانتهاء من مسألة السودان قبل تناول مشكلة السويس التي سوف تكون بطبيعة الحال جزء من مفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو)^(٢).

كما كانت تقديرات الخارجية الأميركية لمواقف حكومة محمد نجيب أنها ترفض المقترحات البريطانية التي تدعو لإنشاء حكومة سودانية مستقلة، وإصرارها على أن تكون اللجنة الإنتقالية التي سوف تنشأ لمساعدة الحاكم العام ذات سلطات حقيقية لا مجرد جهاز استشاري، كذلك دعوة الحكومة المصرية لإنشاء اللجنة قبل الإنتخابات وبالتزامن مع إعلان دستور السودان^(٣)، بينما يصر البريطانيون - في تقدير الخارجية الأميركية - على أن يكون للحاكم العام سلطات خاصة لا تخضع لقيود اللجنة الاستشارية بهدف حماية مصالح السكان غير المسلمين في جنوب السودان، وذلك في مواجهة إصرار حكومة نجيب على سلطات إلزامية للجنة الاستشارية^(٤).

(١) أشار حسين ذو الفقار صبرى في حديثه إلى اعتراضات مصر على المقترحات البريطانية التي تعطي صلاحيات كثيرة للحاكم العام من خلال سلطاته المبالغ فيها التي تتضمن قرارات مؤثرة على مستقبل السودان، من السيطرة على الإدارة المدنية لحماية المواطنين البريطانيين والإبطاء في عملية السوينة وممارسة سلطات إدارية ذات مضامين تشريعية خاصة في مناطق الجنوب، ولكن دون اعتراض على مبدأ استقلال السودان - انظر: Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 736, Sept. 19, 1952, 774.00/9/1952.

وانظر أيضا حسين ذو الفقار صبرى: ثورة يوليو واتفاقية السودان مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٢، ص ٥٤ - ٦٠.
(*) ذهب حسين ذو الفقار صبرى إلى السودان عام ١٩٤٩ ضابطا بالقوات المصرية بالخرطوم وكان رئيسا لركان حرب رئاسة القوات المصرية وقت قيام الثورة المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) انظر تحليل إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في نوفمبر ١٩٥٢:
Secret, Office Memo, to NE, MR HART from Nc MR ORTIS, Sub. Weekly summary of events, Egypt & the Sudan Nov. 12-17-1952.

(٣) مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية:
Secret, Office Memo, 25 Nov. 1952, sub. Weekly summary of events Nov. 17-24 Nov. 1952.

4 - Secret, office Memo; Nov. 25 to Dec. 2-1952. 774 . 112 - 2 - 52.

ومع ذلك فإن الخارجية الأميركية كانت ترى أن المصريين في اتصالاتهم بالسودانيين قد مهدوا الطريق لحل وسط حول مسألة جنوب السودان^(١).

وبعد الاستقراء الأميركي لمواقف البريطانيين والمصريين حول جوانب مسألة السودان انتقلت السياسة الأميركية الى تكثيف مشاوراتها مع المصريين من رجال الثورة فأجرت مباحثات بين «روبرت ماكلنتوك» القائم بالاعمال الأميركي بالسفارة بالقاهرة مع جمال عبد الناصر وعبد المنعم أمين وعبد الحكيم عامر في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ وذلك قبل مغادرته إلى لندن للحاق «بهنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأدنى^(٢) لاستكمال المشاورات الأميركية البريطانية حول موضوع الدفاع بالكامل.

في هذه المشاورات، كان التقدير الأميركي وجود (إحساس بعدم الثقة) لدى الضباط المصريين من الدوافع البريطانية لإعطائها أهمية خاصة لمسألة الجنوب واحتمال تحريض سكان الجنوب لاختيار الانفصال والانضمام للمستعمرات البريطانية المجاورة، وكان دور مستشار السفارة اقناع الضباط بجدية البريطانيين في التوصل إلى اتفاق حول السودان وحثهم على الإستمرار في المفاوضات حيث أنهم على وشك تحقيق هدفهم الاستراتيجي وهو الانسحاب البريطاني من السودان. واستطاع «روبرت ماكلنتوك» - كما يقول في برقيته - إقناع الضباط المصريين بإمكانية الاتفاق حول السلطات الاستثنائية للحاكم العام وتسوية موضوع السودان. وأكد ماكلنتوك للضباط عبد الناصر وعامر وأمين أن البريطانيين أبدوا الاستعداد لتقديم ضمانات رسمية عن وحدة السودان في الإتفاقية التي تم التوصل إليها مع مصر، بل واقترح إمكانية التوصل لاتفاق سرى يلحق بالإتفاقيات المنشورة أو ربما خطاب من رئيس وزراء بريطانيا إلى رئيس وزراء مصر لتبديد مخاوف المصريين بأن بريطانيا لن تشجع الجنوب على الانفصال^(٣).

وقد ردت الخارجية الأميركية في مطلع عام ١٩٥٢ - في ضوء اتصالاتها مع البريطانيين والمصريين - أن المفاوضات المصرية الإنجليزية قد وصلت إلى مرحلة دقيقة وتواجه صعوبتين، موضوع جنوب السودان الذي يوليه البريطانيون أهمية خاصة، والموضوع الثاني الذي تدور حوله الخلافات اختصاصات الحاكم العام برفض التشريعات السودانية التي قد يراها ضارة بمصالح سكان الجنوب، ويعارض المصريون هذا الفيتو للحاكم العام^(٤).

ولم تكن السياسة الخارجية الأميركية لتترك المفاوضات تنهار أو تصاب بالشلل بعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الدقيقة وبعد أن كثفت من اتصالاتها مع رجال الثورة في القاهرة واستطاعت التعرف على نقاط الاختلاف بين المصريين والبريطانيين فكانت مباحثات لندن بين «بايرود» و«بوكر» Bowker وكيل الخارجية البريطانية*

1 - Foreign service desp. no. 1080, Dec. 8, 1952, from Cairo to dept. of state, 774.00/12-652.

(٢) صرح «هنرى بايرود» أن الحكومة المصرية قد تحركت للتوصل إلى اتفاق مع السودانين والمملكة المتحدة حول مستقبل السودان وأن هناك أسباب تدعو للأمل لتسوية هذه المسألة وأن هذا النظام يستحق دعم الدول الغربية - انظر :

U.S. Dept. of state. Bulletin Dec. 15, 1952, vol XXVII no. 703 pp. 931-935.

وكان ذلك في محاضرة القاها «هنرى بايرود» أمام مجلس العلاقات الخارجية في شيكاغو في ٢ ديسمبر ١٩٥٢ قبل سفره إلى لندن.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 1528 Dec. 29, 1952, 774/ 5/12-2952.

(٤) مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية، بنفس الملف:

Secret, office Memo. to NE MR DORSEY from MR ORTIZ, Jan, 6, 1953.

(*) هو سير «ريجالد بوكر» Sir Reginald Bowker

مخصصة لاستعراض تفاصيل وبنود الاتفاق المصري الانجليزي وصياغة بنود الإتفاقية والتشاور حوله، وقد شرح «بايرود» للخارجية البريطانية أن الولايات المتحدة تولى أعظم الإهتمام لإنجاز تسوية مبكرة لمشكلة السودان، وعن أمله أن تمارس المملكة المتحدة كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق، ويقول «بايرود»: لقد أوضحت الأثر المدمر على كافة خططنا في مصر والشرق الأوسط لو انتهت مفاوضات السودان بالفشل^(١)، وفي نفس الوقت طلب «بوكر» من مساعد وزير الخارجية الأميركية أن يقوم كافرى السفير الأميركي في القاهرة بالمساعدة في إقناع المصريين بالموقف البريطاني الخاص بوحدة السودان. فالجانبان الأميركي والبريطاني حريصان على التوصل لتسوية مبكرة والجانب البريطاني يطلب مساعدة السفارة الأميركية في إقناع المصريين^(٢).

واستطاعت الخارجية الأميركية باتصالات «بايرود» في لندن واتصالات «كافرى» مع الأعضاء الضباط في المباحثات الأميركية المصرية أن تقترب من تسوية مسألة السودان، فقد قررت في مطلع فبراير ١٩٥٣ أن التسوية قد أصبحت وشيكة خلال الأسبوع ما بين ٤ إلى ١٠ فبراير وذلك على أساس أن البريطانيين قد قبلوا بالخطة المصرية للسودنة للإدارة السودانية وصياغة سلطات الحاكم العام على نحو يحول دون ذكر اسم جنوب السودان بالإضافة إلى موافقة بريطانيا على جعل ممارسة الحاكم العام لسلطاته تخضع لموافقة اللجنة، وكان تقدير الخارجية الأميركية أن المصريين سوف يقبلون الإتفاق^(٣) لرغبتهم في التوصل إليه بأسرع ما يمكن^(٤).

وفي الثاني عشر من فبراير أمكن التوصل إلى تسوية للمسألة السودانية، والواقع أنه لم يكن هناك شك - كما يقول «ويلتون وين» Wilton Wynn «أن وجود «جيفرسون كافرى» عميد الدبلوماسيين الأميركيين قد أتاح مساعدة هائلة في مفاوضات السودان. بل أنه قد المح إلى تقديم معونة أميركية ضخمة لوتم التوصل إلى اتفاق»^(٥).

واعتبرت هذه الاتفاقية - بالنسبة لبريطانيا والغرب - قد حققت إزالة عقبة أساسية - من وجهة النظر الأميركية - أمام اشتراك مصر في حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه إذا أعقبها - كما يبدو - إتفاقية حول جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس فإن هذا الإشتراك يصبح إمكانية محتملة^(٦) وذلك بفضل تشجيع الولايات المتحدة التي ساعدت على استمرار مفاوضات السودان بما أدى إلى اتفاق حول تحديد

(١) حدد وكيل الخارجية البريطانية «بايرود» نقاط الاختلاف المتبقية التي طلب مساعدة السفير الأميركي مع المصريين لقبولها وتسويتها: السلطات المستقبلية للحاكم العام في الجنوب، والسلطات الدستورية الاستثنائية للحاكم العام، موضوع السودنة، وقد نقل «بايرود» هذه التفاصيل إلى السفارة الأميركية في مصر - انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret from London to secretary of state no. 3739 Jan. 8, 1953 rptd info. Cairo, 198. from Byroade 774.5/ MSP/ 1 853 RG 59 Box 1023

2 - Ibid

3 - Office Memo, weekly summary of events Feb. 4-10 1953, 774.00/ 2-1053.

4 - Office Memo, weekly summary of events Egypt & the Sudan Feb. 12-17, 1953.

وانظر كذلك حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ٩٤-٩٥.

(٥) ترجع أهمية وصف «ويلتون وين» إلى أنه كان مديرا لمكتب مجلة التايم الأميركية في القاهرة في ذلك الوقت انظر

Wynn, wilton, Nasser of Egypt 1959 (Arlington Books, Cambridge) p. 91

6- Nolte, Richard, op. cit. p. 62

مستقبل السودان وكذلك بفضل الدور النشط في تشجيع المباحثات الدبلوماسية^(١) مما كان موضع تقدير مجلس النواب الذي أشاد بجهوده في التوفيق بين مصر وبريطانيا بمساعيه الحميدة^(٢).

وفي الخارجية الأميركية بعث «دالاس» برسائل إلى وزير الخارجية المصري «محمود فوزى» وإلى «انطوني ايدن» وزير الخارجية البريطاني بمناسبة التوصل إلى اتفاق حول السودان بين الحكومتين^(٣) وبينما أشار «دالاس» في رسالته إلى «فوزى» إلى أن الحل الودى للمسألة يستهدف تحقيق جو من التفاهم المتبادل والثقة في الشرق الأدنى كما يحقق منافع لكافة دول العالم «نجدد في رسالته إلى «ايدن» أكثر تحديدا حيث يشير «إلى أن هذا الاتفاق الودى سوف يكون الخطوة الأولى نحو إنشاء المزيد من الإرتباطات المثمرة في منطقة ذات أهمية كبرى لأمن العالم الحر»^(٤) ملمحا بذلك إلى الإرتباط بين مفاوضات السويس اللاحقة وبين فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أى حل المشكلة المصرية الانجليزية في شقها الثانى بالنسبة لقاعدة قناة السويس لا في إطار ثنائى بل في إطار الدفاع والأمن الإقليمى للشرق الأوسط ككل.

أما نجيب فقد وصف إتفاقية السودان في كتابه «قدر مصر» Egypt's Destiny بأنه يمثل صفحة جديدة في علاقات مصر وبريطانيا والولايات المتحدة التى استطاعت استخدام نفوذها بشكل أكثر فعالية لإقناع البريطانيين بالتفاوض مع مصر على أساس المساواة وأن هذه النتيجة الطيبة ساعدت في إقناع الولايات المتحدة لبريطانيا باستئناف المفاوضات لسحب قواتها من منطقة السويس^(٥).

وإذا كانت برقيتا «دالاس» إلى فوزى و«ايدن» تعطيان مؤشرا جيدا لنوع رد الفعل لدى الخارجية الأميركية للتوصل إلى الإتفاق فلاشك أن الوثائق السرية للخارجية فى تلك الأيام تشير إلى نوع تقديراتها وتوقعاتها المستقبلية بعد التوصل لمثل هذا الاتفاق. ففي أعقاب الإتفاق قدرت الخارجية الأميركية نتائج التوصل لاتفاق مصرى إنجليزى حول السودان بأنه يفتح الطريق لمباحثات الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة

1- Stebbins, Richard, the U.S. in World affairs, 1953, (Harper & Brothers N.Y) pp. 294-295.

2- Congressional Record, House of Representatives Feb. 1953, p. 1114.

3- U.S. Dept. of state, Bulletin vol XXVIII, no. 713 Feb. 23, 1953 p. 305.

كما اذيعت الرسالتان فى نشرة صحفية رقم ٨٩ فى ١٤ فبراير ١٩٥٣.

4 - Ibid, idem.

5 - Naguib, M. Egypt Destiny, London, 1955 p. 244-249.

كما روى نجيب أنه هو الذى ترأس المباحثات التى كانت قد بدأت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣ وضمت صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان، وأن الوفد البريطانى كان يضم سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ومستتر كرزويل الوزير المفوض البريطانى ومستتر «باورز» سكرتير أول السفارة البريطانية، ويحلل نجيب دوره فى الاتفاقية بأنه قد جرؤ على إعلان موافقته على مبدأ تقرير المصير مخالفا الخط الذى أصر عليه السياسيون قبل الحركة وأنه قد حاصر الانجليز بأسلوبهم. انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢ - ١١٤.

وحسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق الذى يردد نفس المعانى التى أوردها نجيب حين يقول «فإذا كانت الإدارة البريطانية تمنى السودان بحقهم فى تقرير المصير، فإن مصر لا تمنع بل أنها تستحث ذلك بشرط أن يتم فى حرية تامة، حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ص ٦٦.

السويس وبالتالي لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط^(١) وإن كانت مصر فى تقدير الخارجية الأميركية قد بدت بالغة القلق لبدء المفاوضات المؤدية إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس إلا أن البريطانيين يتحركون فى ببطء فى هذا الإتجاه^(٢).

ويحدد «دالاس» موقف الحكومة الأميركية من مصر فى هذه المرحلة بعد التوصل لاتفاقية السودان فى برقية تفصيلية للسفير كافرى فى القاهرة فى ١٧ فبراير يقول فيها: «يجب أن نتذكر أن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة تكمن فى المفاوضات المقبلة الباقية حول مشكلة القاعدة وفى الترتيبات الدفاعية حيث أن هذه الترتيبات تؤثر فى مصالحنا الأمنية وفى المصالح البريطانية». ويحدد «دالاس» سياسة الولايات المتحدة المقبلة بشكل صريح - فى ضوء اختلاف الرؤية بين بريطانيا والولايات المتحدة - حول التعامل مع حكومة نجيب بأن الولايات المتحدة تتحرك حالياً نحو الأمام بمفردها لاقتناعها أن سياستها هى خير السبل وأحكمها، وأن هذه السياسة سوف تتأثر لو اهتزت ثقتها فى حكومة نجيب.

لقد حث «دالاس» السفير الأمريكى فى القاهرة على بذل كل جهد للحفاظ على إتفاقية السودان كجزء من حل المشكلات بين مصر والمملكة المتحدة إذ أن المفاوضات حول السودان وقناة السويس - فى نظر الولايات المتحدة عملية متكاملة ومتصلة تخدم هدف واحد هو المصالح الأمنية للولايات المتحدة وهى الترتيبات الدفاعية الخاصة بالشرق الأوسط، ومن ثم كان اختيار الحكومة الأميركية للوقوف إلى جانب حكومة نجيب كأنسب وأصلح سياسة لها^(٣).

أما «كافرى» الذى لعب دوراً هاماً فى المفاوضات للتوصل إلى هذه الاتفاقية فقد بعث بدوره بتقديراته بعد توقيع الإتفاق ولكن وصفت هذه التقديرات بأنها كانت واقعية وعملية فى مضمونها ونظرتها للمستقبل وتقديم النصح والمشورة للحكومة الأميركية من حيث استثمار تحسن الجو الناتج عن الاتفاقية، ويحذر «كافرى» أنه مع أن شعبية الولايات المتحدة وهيبته فى مصر لازالت عالية فإن الولايات المتحدة تعرض كل نفوذها وشعبيتها

(١) تحليل ادارة الشرق الأدنى لنتائج اتفاق السودان، انظر:

Office Memo, Secret, Feb. 17, 1953 To NE MR Dorsey from NE MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt, the Sudan Feb. 11-17, 1953.

(٢) مذكرة إدارة الشرق الأدنى:

Office Memo, Secret, Feb. 24, 1953. Weekly Summary of events, Egypt & the Sudan, Feb. 18-24, 1953 774.00/2-2453.

(٣) برقية دالاس إلى كافرى، انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 1952 rptd info. Amembassy London. 5475 Fe. 17, 1953, RG 59 Box 4023.

التي اكتسبتها خلال عامين للانهيـار لعدم تقديم مساعدات عسكرية وفنية لمصر بعد أن اشـبعتها مديـحا ولم تقدم شيئا حتى الآن.. ويقول «كافري» إنه لو كان اتفاق السودان انتصارا للولايات المتحدة فإن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة هي في الدفاع عن المنطقة (١).

الجهود الأميركية في المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس،

كانت تقديرات الخارجية الأميركية - كما سبق القول - أن نتائج التوصل إلى اتفاق مصري انجليزي حول السودان سوف تفتح الطرق لمباحثات حول الجلاء البريطاني عن قاعدة قناة السويس وبالتالي لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك على حد تعبير مذكرة إدارة الشرق الأدنى في السابع عشر من فبراير في الموجز الأسبوعي للأحداث تعقبها على الاتفاق وفي نفس الوقت حلت الخارجية الأميركية موقف مصر بعد توقيع الاتفاقية بأنها أصبحت بالغة القلق لبدء المفاوضات التي تؤدي إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة (٢) إلى حد إرسال مذكرة إلى البريطانيين بطلب الجلاء دون شروط مما دفع دالاس إلى تحذير اتباع هذا الأسلوب مع البريطانيين ويرسل بتعليماته إلى سفيره كافري بأن يتدخل لمنع مثل هذه التصريحات حتى لا تؤثر على مصير اتفاق السودان ذاته مؤكدا في نفس الوقت أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في المفاوضات الباقية حول مشكلة القاعدة وفي الترتيبات الدفاعية (٣)، ويقوم السفير فعلا بإبلاغ هذا التحذير لكل من (محمود فوزي) يبلغه فيه أنه من الخطأ البالغ إرسال مذكرة في الوقت الحالي لطلب الجلاء الكامل وإن كان أكد ضرورة بدء مباحثات السويس دون تأخير وينقل نفس التحذيرات إلى صلاح سالم الذي وعده بعدم الإدلاء بأي تصريحات بل عدم اتخاذ أي خطوة قبل التشاور مع السفارة (٤).

المشاورات بين السفارة الأميركية وأعضاء مجلس قيادة الثورة حول مفاوضات الجلاء،

وعلى أي حال فإن مرحلة جديدة من المشاورات المصرية الأميركية حول موضوع جلاء القوات البريطانية وعلاقته بترتيبات الدفاع قد بدأت بالفعل بعد التوصل لاتفاق السودان، وكانت أطراف هذه المشاورات السفارة الأميركية وأعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة والاتصالات الأميركية البريطانية من جهة أخرى حيث كانت

(١) انظر تعليق كافري على الاتفاقية وتأثيرها على العلاقات المصرية الأميركية:

Incoming telegram Dept. of state, secret, from Cairo, To secretary of state. no. 1890. 18, 53. reptd., London 647, 774. 5/2 - 1853 RG 59 Box 4023

(٢) مذكرة إدارة الشرق الأدنى في الموجز الأسبوعي ١٨ - ٢٤ فبراير ١٩٥٢ سبق الإشارة إليها.

(٣) برقية دالاس إلى السفارة الأميركية في القاهرة في ١٧ فبراير، سبق الإشارة إليها.

(٤) حديث صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميركية، سبق الإشارة إليه على الصفحة السابقة..

وكذلك انظر برقية السفارة الأميركية في القاهرة رقم ١٨٩٢ في ١٩ فبراير عن مقابلة صلاح سالم مع ماكلينتوك McClintock مستشار السفارة الأميركية، بنفس الملف:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 1892, Feb. 19 1953.

السفارة الأميركية في لندن تحاط علما أولا بأول بنتائج مشاورات كافرى مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتبرق بدورها للخارجية الأميركية بتعليقات وانطباعات الخارجية البريطانية.

وقد اتضحت في بداية عملية المشاورات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والسفارة الأميركية وكان صلاح سالم يمثل (اللجنة العسكرية العليا) نقطتان: «أن مصر - كما ذكر صلاح سالم - يجب أن تنضم إلى الغرب وأنها مستعدة للدخول في ترتيبات رسمية بعد إتمام الجلاء، أما ممثل السفارة فقد أوضح أنه من الأسهل لو أن هناك تأكيدات حاسمة ولكنها سرية من نجيب والحكومة المصرية عن نيتها للدخول في نظام الدفاع المشترك في الشرق الأوسط^(١).

وقراءة الحديث بين صلاح سالم وماكلينتوك مستشار السفارة تدل على أنه لم يكن هناك اختلاف في الرأي بينهما بل ربما كان التباين في رأيهما هو (التوقيت) فالموقف الأميركي كان يرى تقديم ضمانات قوية وسرية أثناء المفاوضات أما الموقف المصري فأساسه أن الدخول في ترتيبات دفاعية لا يتم إلا بعد إتمام الجلاء. وهنا في الواقع كانت نقطة الخلاف الأساسية بين الموقفين الأميركي والبريطاني حيث أن موقف الحكومة البريطانية كما يقدر السفير الأميركي في لندن ألدريتش Aldrich هو إنها سوف تجد من المستحيل - في الظروف الحالية - إبداء أى إشارة للجلاء ما لم تقترن بترتيبات دفاعية بديلة عن القاهرة، ويضيف السفير أنه حتى التأكيدات المصرية السرية لم ترد في حسابان الحكومة البريطانية^(٢) التي ترى مقايضة الضمان البريطاني بالجلاء بالتأكيدات السرية المصرية بمعنى أن الولايات المتحدة تكتفى ب ضمانات قوية وسرية قبل الدخول في مفاوضات (أى أن التوقيت هو نقطة الخلاف مع مصر) أما بريطانيا فلا ترى أى ضمانات سرية ثمنا كافيا بل تطالب بإعلان ترتيبات مرضية كبديل للدفاع عن القاعدة.

وقد أكد كافرى هذا الموقف المصرى الراض لجعل الجلاء مرتبطا باتفاقية عامة أو اقتراح عام Package Proposal للاشتراك في منظمة (الميدو) أو سابقا عليها وأن موقف المصريين أنه بعد الاتفاق مع بريطانيا على الجلاء، فسوف يقدمون تأكيدات (ربما ليست علنية) عن نيتهم للاشتراك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وآخرين في التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.

ومع تحليل السفارة الأميركية للموقف المصرى بعد رفض الربط بين مقترحات الدفاع أو الإشتراك في منظمة (الميدو) وبين الجلاء البريطانى عن القاعدة فهي تؤكد أن العسكريين المصريين قد أوضحوا مرارا أنهم أكثر من مستعدين لعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة لكنهم في غاية التردد في عقد مثل هذا الإتفاق مع

(١) نفس المصدر.

(٢) برقية السفير الأميركي في لندن إلى الخارجية الأميركية في واشنطن:

(موضوع الارتباط بين الجلاء وترتيبات الدفاع والتوقيت الملائم لهذا الارتباط قبل أم بعد الجلاء أم اثناء المفاوضات) فقد نقل صلاح سالم للسفارة الأميركية أنه بحث مع عبد الناصر الموضوعات التي اثارها مع مستشار السفارة من قبل وأن عبد الناصر - قد أكد له «إنه من غير الواقعي بالنسبة للمصريين طلب جلاء غير مشروط وأنهما - أي صلاح سالم وجمال عبد الناصر يدركان أن الجلاء لابد وأن يناقش في إطار أوسع من مفاوضات الدفاع وإن كان المصريون لن يطالبوا بأقل من الجلاء التام» (٢). وكان تقدير السفارة عند هذه المرحلة أن نجيب ومجلس قيادة الثورة - كما تسميها السفارة الأميركية «اللجنة العسكرية العليا» في مواضع كثيرة يواجهون موقفا صعبا حيث أن الرأي العام المصري يتوقع إجراء عاجلا حول موضوع الجلاء (٣)، وشاركت الخارجية الأميركية سفيرها في القاهرة نفس التقدير إذ اشارت إلى (النوايا الطيبة) التي تولدت في أعقاب التوصل لتسوية مسألة السودان سرعان ما تتبدد بسبب نفاد الصبر المتزايد لبدء مفاوضات السويس (٤). وإن كان صلاح سالم لم يكرر لكافري أن أعضاء «اللجنة العليا» واللواء نجيب يقفون بشكل قاطع إلى جانب الولايات المتحدة ويدركون أهمية انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الجيش المصري بمفرده لا يستطيع الدفاع عن قناة السويس وأنهم يحتاجون لمساعدة خاصة من الولايات المتحدة (٥).

فكرة المشاركة الأميركية في المفاوضات المصرية البريطانية؛

عند هذا الحد من المشاورات المصرية الأميركية بين السفارة ومجلس قيادة الثورة، اتجهت الدبلوماسية الأميركية إلى دفع المشاورات إلى الإطار الثلاثي بحيث يشمل مصر وبريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة على أن فكرة مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات رغم حماس بريطانيا لها، لم تكن امرا مقبولا أو مستساغا من مجلس قيادة الثورة لشكوك المصريين في نوايا البريطانيين وإن كان رأى كافري أن العمل الحقيقي يجب أن يناط به هو من وراء الستار بسبب هذه الشكوك* (٦).

(١) برقية كافري إلى الخارجية أول يناير ١٩٥٣.

Incoming telegram, Dept. of state, Secret, from Cairo, to secretary of state no. 1548, Jan. 1 195774, 5/ 1- 53

(٢) مقابلة صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميركية لنقل مشاوراته مع عبد الناصر - انظر برقية السفارة إلى الخارجية في واشنطن ٢٣ فبراير ١٩٥٣ Incoming telegram, Dept. of state secret, from Cairo, to secretary of state no. 1917 Feb. 23, 1953, 774, 5/2 - 53.

(٣) نفس المصدر

(٤) مذكرة سرية لإدارة الشرق الأدنى بالخارجية في ٢ مارس - انظر:

Office, Memo. Secret, Feb. 25 - March 3, 1953, 774, 00/3 - 3 - 530

(٥) مقابلة صلاح سالم مع كافري في ٥ مارس ١٩٥٣ - انظر:

Secret, telegram sent to secretary of state, March 5, no. 1987, File . no. 320 - Anglo - Egyptian Negotiations

(٦) برقية كافري إلى الخارجية الأميركية في ١٠ مارس ١٩٥٣ رقم ٢٠٢٢ - انظر

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of no. 2022, March 10, 1953, 774/310 -53.

(*) الثابت أن مجلس قيادة الثورة كان دائم التشاور سرا مع السفارة الأميركية حول مفاوضات الجلاء عن قاعدة قناة السويس ويهدف من ذلك بالطبع إلى حث الخارجية الأميركية ليس فقط للوساطة بينه وبين الجانب البريطاني، بل ولممارسة قدر من الضغط الدبلوماسي على الخارجية البريطانية، واستقراء مضمون المشاورات السرية يدل على أن مجلس قيادة الثورة كان يلوح باحتمالات انضمام مصر لترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتفاقية الجلاء وقد لعب مجلس قيادة الثورة هذه الورقة بذكاء واضح.

أما فكرة الاشتراك الرسمي المعلن للولايات المتحدة في المفاوضات بين مصر وبريطانيا فكان امرا غير مقبول لدى مجلس قيادة الثورة لأنه من ناحية يضع المفاوضات المصرية منفردا أمام قوتين حليقتين على مائدة المفاوضات، وثانيا لأن المفاوضات المصرية، كان قد اختار تنشيط دور الولايات المتحدة سرا في شكل (وساطة) واضحة الميل إلى الجانب المصري، ومن ثم يمكن أن نفسر سعي مجلس قيادة الثورة الحثيث للاستفادة من الدور الأميركي سرا مع العزوف عن اخراجه إلى حيز العلانية أو اصفاء طابع رسمي عليه في المفاوضات مع بريطانيا.

وكان ايزنهاور قد كتب إلى محمد نجيب في ١١ مارس ١٩٥٣ رسالة مع الجنرال «جون هال John Hull» * حول الدور الأميركي في المفاوضات المصرية البريطانية يأمل أن يتمكن الجنرال الأميركي من مساعدة نجيب بمشورته في النواحي العسكرية خلال المفاوضات وفي الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في الدفاع عن العالم الحر ** وإن الولايات المتحدة تولى اهتماما للمساعدة في حل مسألة القناة على نحو يتفق مع آمال مصر الطبيعية ومع الضرورات الأساسية للدفاع عن الشرق ضد الشيوعية (١) إلا أنه برغم رسالة ايزنهاور ثم تحذيرات كافري من المسعى المشترك مع بريطانيا لدى الحكومة المصرية للإشتراك في المفاوضات فقد أحس كافري وستيفنسون بحساسية شديدة لدى نجيب ولدى فوزى رغم ميلهما للقبول (٢) خشية من رد الفعل الداخلى مما دفعهما إلى مصارحة كافري بأن من الأفضل أن يحقق من وراء الكواليس أكثر مما يمكن أن يحققه كمفاوض نشط (٣).

ولقد أدى رفض نجيب ومحمود فوزى للمسعى الأميركي البريطاني المشترك الذى قام به كافري وستيفنسون حول مشاركة الولايات المتحدة النشطة في المفاوضات ثم اقتناع كافري بأن ذلك سوف يثير الحساسيات المصرية والشكوك في نفوس البريطانيين من محاولة الضغط عليهم، أدى هذا الموقف إلى رد فعل سلبي لدى الخارجية البريطانية وأثار خلافات بين الموقعين الأميركي والبريطاني تجاه مسألة اشتراك الولايات المتحدة. وكان هذا الخلاف موضع أخذ ورد بين السفيرين الأميركيين في لندن وينثروب ألدريتش Winthrop Aldrich وكافري في القاهرة، وكان كلاهما شديد الحماس في الدفاع عن وجهة نظر الحكومة المعتمد لديها خاصة بعدما اصدرت السفارة الأميركية في القاهرة بيانا في ١٧ مارس ١٩٥٣ لتوضيح الموقف الأميركي بالنسبة لموضوع الإشتراك في المفاوضات ومشكلة قاعدة قناة السويس بشكل عام مؤكدة أن الحكومة لا ترغب في الإشتراك في المباحثات الخاصة بمسألة السويس ما لم تطلب منها الحكومتان المصرية والبريطانية ذلك (٤).

وكان السفير الأميركي في لندن ينتقد هذا الرفض المصرى إذ رأى أن رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة في مفاوضات الدفاع والإصرار على اقتصر المرحلة الأولية من المباحثات على الجلاء فقط دون أى شكل من التعهد بقضايا اشمل يعوق تحقيق الاهداف الأميركية البريطانية المشتركة بجعل القاعدة صالحة للاستعمال مباشرة فور جلاء البريطانيين، عنها واشتراك مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط ويعزز هذا الرفض إلى أن مصر غير مستعدة للتفكير في موضوع الإشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط حاليا كما أنها تخشى من ميل الولايات المتحدة للموقف البريطاني، ويوصى السفير الأميركي حكومته في نفس الوقت أن تؤكد لمصر اهتمامها بالاستعاضة عن المسؤولية البريطانية عن قاعدة القناة بترتيبات دفاعية أوسع نطاقا على أساس إقليمي وأن الاحتمال الوحيد لبدء مفاوضات واقعية لمشكلة الدفاع يقوم على مبدأين قبول بريطانيا لمبدأ الجلاء،

(*) نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأميركي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

(**) المقصود بالطبع هو قبول الدور الأميركي النشط والفعال كقوة ضاغطة على الجانب البريطانى ولكن فى إطار من السرية الكاملة ويعيدا عن الإطار الرسمى للمفاوضات الثنائية مع بريطانيا.

1- The White House, Washington, April, 8, 1953 Memo for Henry Byroade, Assistant Secretary, Dept. of state 774. 00/ 4 - 8 - 53

(٢) مقابلة كافري وستيفنسون السفير البريطانى مع نجيب وفوزى فى ١٤ مارس ١٩٥٣ (برقية سرية رقم ٢٠٦٠ فى ١٤ مارس ١٩٥٣) ملف 774.5/3 - 14 - 53. وكذلك البرقية السرية رقم ٢٠٦٤ فى ١٥/٣/١٩٥٣ فى نفس الملف.

(٣) نفس المصدر.

(٤) البرقية السرية للسفارة رقم ٢٠٩٠ فى ١٨ مارس ١٩٥٣، بنفس الملف.

- وفى نفس الوقت قبول مصر لمبدأ الترتيبات البديلة للدفاع أو اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط^(١).

أما السفير الأمريكى فى القاهرة كافرى فيطرح على الخارجية رأيا مختلفا عن وجهة نظر زميله السفير الأمريكى فى لندن ويشرح أن الهدف النهائى - وهو إتاحة القاعدة بعد انسحاب القوات البريطانية للاستخدام - يمكن أن يتحقق عن طريق اتفاقية مباشرة لا عن طريق نظام مستقل بذاته للدفاع وأن الإصرار على نظام أو جهاز للدفاع ينذر بعدم تحقيق الغرب للنتيجة المرجوة^(٢).

ولا يتردد السفير الأمريكى فى لندن مرة أخرى فى الأبراق إلى دالاس شخصيا يحذر من تأثر العلاقات الأمريكية البريطانية تأثرا سلبيا بمواقف الولايات المتحدة من موضوع مفاوضات الجلاء عن السويس ويحذر من الوقوع فى شرك المصريين فى الوقت الذى يتصرفون فيه ضد مصالح الغرب، وإنه لا يمكن تحقيق تسوية المشكلة إلا إذا أوضحت الولايات المتحدة للمصريين تأييدها للجهود البريطانية حتى لا تستمر علاقات الولايات المتحدة فى التدهور بسبب المشكلة^(٣).

ولكن ما هى حقيقة الموقف المصرى الذى كان السفير الأمريكى فى القاهرة واضح الدفاع والتبرير له أمام الخارجية الأمريكية؟ لقد تجمعت لدى كافرى من آراء عبد الناصر الشخصية ومن آراء بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ما يكفى لوضع تقييم ايجابى عن ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة فى إطار المفاوضات الخاصة بالقناة ثم الدفاع عن الشرق الأوسط ولقد كان هذا التقييم الإيجابى محل استجابة لدى الخارجية الأمريكية فى نهاية الأمر برغم وجود تقييم مختلف لدى سفارتها فى لندن بل ولدى المخابرات الأمريكية تجاه مصر*.

كانت لدى كافرى آراء عبد الناصر بأصريح العبارات عن تصوراته للتعاون مع الولايات المتحدة فى الاطار التالى^(٤):

- إنه لو وافق البريطانيون على الانسحاب، كان المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات صيانة القاعدة، وفيما يتعلق باتفاقية الجلاء عن القاعدة وصيانتها، ضمان لإتاحتها للغرب فى حالة العدوان مستقبلا.

- أن أى مساعدة هامة لمصر سوف تكون مشروطة بتعاون مصر فى خطط الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وإنه لا يرى سببا لمنع ترتيب ذلك بعد الاتفاق على قاعدة القناة وأهمية التصور الذى طرحه عبد الناصر على أحد أعضاء السفارة الأمريكية (ليكلاند) وكان أمام كافرى وأمام الخارجية الأمريكية بالطبع انها قد تبلورت فيما بعد فى المفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٥٤ فى شكل اتفاقية الجلاء التى ركزت على موضوع الإتاحة availability للقناة للاستخدام فى المستقبل.

(١) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأمريكية رقم ٥١٢٩ فى ٢/١٧ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, from London to secretary of state no. 5129, March 17, 1953.

774. 573 - 17 53.

(٢) برقية السفير كافرى فى القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢٠٧٦ فى ١٧ مارس بنفس الملف.

(٣) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأمريكية رقم ٥٢٠٨ فى ٢٠ مارس ١٩٥٣ والمرسلة للقاهرة للعلم الشخصى لكافرى برقم ٢٨٤٦ بنفس الملف.

(*) سوف نعرض بعد قليل بالتفصيل لوجهة نظر المخابرات المركزية الأمريكية المغايرة لوجهة نظر وزارة الخارجية فى تحليلنا للاتجاهات المختلفة داخل الإدارة الأمريكية تجاه المفاوضات مع مصر.

(٤) برقية كافرى السرية إلى الخارجية فى ١٧ مارس ١٩٥٣ التى طرح فيها آراءه المعارضة للسفير الأمريكى فى لندن - سبق الإشارة إليها.

كما أن تصور عبد الناصر لآطار التعاون مع الولايات المتحدة تركّز على أن المصريين أكثر استعداداً لهذا التعاون ولكن (كشركاء أحرار)، وأنه إذا ما وافقت بريطانيا على الجلاء فسوف يكون المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات الحفاظ على القناة وضمان إتاحتها لكن التصور الهام في الواقع الذي طرحه عبد الناصر هو ما أفصح عنه من أن الإصرار على فكرة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط يمثل ضعفاً للسياسة الغربية لأن الحلف لن يكون له قيمة حتى لو وقع دون دعم الشعوب العربية^(١) وبرغم ملاحظات عبد الناصر هذه فقد كان عبد الناصر يقف منفرداً في الحث على استمرار محاولة التوصل إلى تسوية بالمفاوضات مع بريطانيا، وكان كافر يأمل أن يتمكن عبد الناصر من إقناع زملائه باستمرار التفاوض والتقدم بمقترحات جديدة.

التصور الأميركي البريطاني لآطار المفاوضات مع مصر،

على أنه مهما كانت الاختلافات في التقييم بين سفراء الولايات المتحدة في القاهرة أو في لندن بل حتى بين الخارجية الأميركية وبين تقديرات المخابرات، فإن مجموعة من المبادئ والأسس للمفاوضات المصرية الانجليزية كان قد اتفق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا بحيث أصبحت تحدد وتشكل الآطار العام للموقف الأميركي من المفاوضات^(٢) وهذه الأسس هي:

١ - الانسحاب المرحلي للقوات البريطانية من منطقة القناة.

٢ - مباحثات حول مستقبل منطقة القناة بهدف إعادة تنشيطها بأسرع ما يمكن وقت القتال.

٣ - الامدادات الخاصة بالدفاع الجوي عن مصر.

٤ - اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

٥ - المساعدة الاقتصادية الأميركية البريطانية لمصر.

وقد أكد (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميركي هذه المبادئ والأسس التي تحدد الآطار المتفق عليه بين الحكومتين البريطانية والأميركية وذلك خلال حديثه مع السفير المصري في واشنطن «محمد كامل عبد الرحيم» في ١١ مارس ١٩٥٣ حيث أفصح له أنه يجب على مصر أن تأخذ في اعتبارها المصلحة المشتركة للدول الأخرى في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط من أجل التوصل لحل ناجح لمشكلة الجلاء، وكان السفير المصري قد طرح أن الجلاء يجب أن يسبق الإتفاق على منظمة الدفاع الأميركية (المنهج المصري) فكان توضيح (بايرود) له

1- Telegram sent to secretary of state, Washington March, 18, 1953, no. 2085 tile no. 320. 1. Anglo - Egyptian Negotiations.

(٢) وردت هذه النقاط والأسس في مذكرة سلمتها الملكة المتحدة إلى الحكومة التركية في ١٢ مارس ١٩٥٣ حول الموقف الجديد المقترح نحو المصريين في موضوع مفاوضات القناة وفي مناقشة السفير الأميركي في انقرة مع وزير خارجية تركيا تناول الحديث هذه النقاط وأوضح السفير الأميركي أن حكومته اطّلت عليها ووافقت عليها (جرت المقابلة في ١٦ مارس ١٩٥٣ بعد تقديم المذكرة البريطانية) وجدير بالذكر البند الرابع وهو: اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدور) كان محل اهتمام السفير الأميركي. وكذلك فإن المقابلة بين السفير الأميركي ووزير الخارجية التركي قد اتت بعد رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة في المفاوضات الثنائية مع بريطانيا بعد مقابلة كافر لنجيب ومحمود فوزي في ١٤ مارس ١٩٥٣.

انظر التقرير السري من انقرة إلى الخارجية في واشنطن رقم ٥٨٣ في ٢٠ مارس ١٩٥٣ عن مذكرة الحديث بين السفير الأميركي ووزير الخارجية التركي

في ٦١ مارس ١٩٥٣، ملف 53 - 20 - 774.5/3

(وهو ضمن الأسس والمبادئ المتفق عليها) هو ضرورة التفكير فى ترتيبات دفاعية ناجحة للشرق الأوسط كسبيل للتوصل لحل لمشكلة الجلاء^(١).

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت تدرك تماما الاهتمام الأميركي الواضح بوضوح دور قاعدة قناة السويس فى الدفاع عن المنطقة من خلال اتاحتها الفورية وقت الحرب وأوضحت للخارج الأميركي أن ذلك الأمر سوف يكون موضع الاعتبار فى المباحثات حول صيانة القاعدة، وقد تأكد هذا الوضوح فى ادراك الحكومة المصرية فى حديث محمود فوزى مع كافرى الذى نقله الأخير فى برقيته من القاهرة إلى واشنطن فى ١٤ إبريل ١٩٥٣^(٢).

التباين بين الموقفين المصرى والأميريكى تجاه وضع القناة فى مفاوضات الجلاء؛

ومع ذلك فقد كان هنالك قدر من تباين الرؤية بين التفكير المصرى والتفكير الأميركي تجاه مسألة دور قاعدة قناة السويس فى المستقبل فى الدفاع عن المنطقة وعلاقتها بالدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وقد سبق أن عبر عبد الناصر عن معنى محدد وهو أن الحلف لن يكون ذا قيمة بدون دعم من الشعوب العربية ذلك فى الوقت الذى كان التصور الأميركي كله يدور حول ضرورة (الإتاحة الفورية للقاعدة للاستخدام وقت الحرب) عند مناقشة مستقبل القاعدة فى إطار المفاوضات المصرية الانجليزية.

وقد عكس السفير المصرى الجديد فى واشنطن (أحمد حسين) فى حديثه مع جون جرنجان John Jernegan مديرا إدارة الشرق الأدنى الموقف المصرى تجاه هذه النقطة فى الاتى:

- إنه لن يوجد فراغ دفاعى بعد انسحاب البريطانيين من مصر اذا توافرت صداقة الدول الغربية لمصر والشعوب العربية وأنه لاقيمة لقاعدة القناة دون تعاون الحكومة المصرية والشعب المصرى.

- إن المناخ النفسى لن يسمح لمصر بعقد حلف شرق أوسط مع الغرب، وإن الشعب يعتبر الحلف الدفاعى استمرارا مقنعا للسيطرة الاستعمارية البريطانية.

- إن الحلف غير ضرورى وإنه إذا لم تهاجم مصر فمن مصلحة الغرب أن تبقى خارج الحرب وإن الدول العربية مرتبطة بميثاق أمن جماعى مثل منظمة حلف الأطلسى.

- إنه لذلك فلا جدوى من ربط البريطانيين الجلاء بالدفاع عن الشرق الأوسط وإنه اذا تحقق الجلاء فإن الترتيبات العملية لبناء القدرة الدفاعية للدول العربية يمكن أن تبدأ على الفور.

وقد طالب أحمد حسين الولايات المتحدة أن تمارس ضغطا على بريطانيا لاتباع هذه السياسة وألمح أن هناك تيارا ناميا فى مصر ينتقد الولايات المتحدة.

1- Confidential Dept. of state Memo of Conversation, March, II, 1953. Sub. Visit of Egyptian Ambassa - dor, 611. 74/3 - 11 - 53

(٢) نقل كافرى فى ١٤ إبريل مقابله مع محمود فوزى حيث أطلعه محمود فوزى على مشروع رسالة نجيب إلى ايزنهاور ردا على رسالة ايزنهاور فى ١١

مارس حول الدور المصرى فى تسوية مسألة القناة والدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الشيوعية، وكان فوزى حريصا فى مقابله مع كافرى أن يؤكد

له بطريقة لائس فيها عن أخذ الاهتمام الأميركي بعين الاعتبار فى المباحثات المصرية الانجليزية (تحديد دور القاعدة فى الدفاع عن المنطقة من خلال

الاتاحة Immediate availability لوقت الحرب

أما التصور الأميركي فقد طرحه مدير إدارة الشرق الأدنى في الآتي:

- إنه لامعونات عسكرية (دون التزام) من جانب الدول العربية.

- إنه حتى ولو لم تهاجم مصر فإن تسهيلات القاعدة حيوية للمناطق الأخرى، فلا مثيل للقاعدة في الشرق الأوسط.

- إنه يمكن حل مشكلات مصر مع بريطانيا ولكن ليس طبقا لتصور السفير المصري^(١).

وكان حديث السفير المصري أحمد حسين يعكس في الواقع ما سبق أن رده جمال عبد الناصر مع أعضاء السفارة الأميركية في القاهرة ومع كافر في معان حول الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الموقف الأميركي، كما طرحه مدير إدارة الشرق الأدنى كان صريحا ومباشرا في ربط المساعدة العسكرية بالالتزام محدد تتعهد به مصر (أي الالتزام بإتاحة القاعدة للإستخدام الفوري وقت الحرب للدفاع عن الشرق الأوسط) كما كان المسؤول الأميركي واضحا في طرح مفهوم التكامل في الدفاع الاقليمي عن المناطق الأخرى حتى لو لم تهاجم مصر.

الاتجاهات المختلفة داخل الإدارة الأميركية نحو مستقبل مفاوضات قاعدة قناة السويس مع مصر:

عند هذه المرحلة كانت أمام السياسة الخارجية الأميركية - على وجه التقريب - كافة المعطيات التي تمكنها من بلورة تقديرات شاملة تجاه مصر بشكل عام وتجاه النزاع المصري الانجليزي بشكل خاص واحتمالات التسوية وارتباطها بالدفاع عن الشرق الأوسط. ونقول عند هذه المرحلة لأنه قد أصبح أمام الخارجية الأميركية صورة عن مباحثات وزير الخارجية محمود فوزي مع السفير الأميركي في القاهرة، وصورة من محادثات أحمد حسين السفير المصري في واشنطن مع مدير إدارة الشرق الأدنى ثم اتصالات السفارة الأميركية مع رجال قيادة الثورة - وخاصة عبد الناصر - إلى جانب تقديرات كافر في القاهرة والدريتش السفير الأميركي في لندن.

أصبح في الواقع - في ضوء هذه المعلومات المتاحة - أمام السياسة الخارجية الأميركية اتجاهان: اتجاه للمخابرات القومية، واتجاه لوزارة الخارجية:

فاتجاه المخابرات القومية: وصف موقف مصر من الصراع بين الشرق والغرب بأنه موقف انتهازي، وإن مصر ترى في إسرائيل والمملكة المتحدة خطرا أشد من خطر الاتحاد السوفيتي، وأن استعداد النظام المصري للدخول في مفاوضات مع الغرب ليس بسبب أي اتجاه موال للغرب بل مجرد محاولة لضمان تحقيق أهداف سياسية مصر الخارجية من خلال التفاوض مع الغرب بشأن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس ودور مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه إذا ما إنهارت المفاوضات أو استمر الجمود فإن الحكومة

(١) مقابلة السفير المصري في واشنطن أحمد حسين في ٢٧ ابريل ١٩٥٣ مع جرنجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية قبيل

زيارة دالاس للقاهرة في ١١ مايو.

سوف تسعى لتغطية فشلها بانتهاج موقف معاد للغرب، وانه إذا ازدادت المعارضة واحتمال الاطاحة بالحكومة فإنها قد تسعى للحصول على الاسلحة والتجارة من الاتحاد السوفيتى وربما تجديد حرب العصابات ضد القوات البريطانية *.

وتقدر المخابرات القومية الأميركية أن انجاز الإتفاقية مع الغرب سوف يدعم من موقف النظام الحالى وسوف يتيح للغرب التزامات تتصل بمنطقة قناة السويس، وسوف تتيح للغرب فرصة لتحقيق تعاون أوثق مع الدول العربية الأخرى^(١).

وهذا الاتجاه الذى تمثل فى تقرير للمخابرات الأميركية عن التطورات المحتملة فى مصر فى ضوء النزاع المصرى الإنجليزى ومحاولات تسويته تعكس شكوكاً قوية فى دوافع مصر فيما نقلته من تقارب مع الغرب بل ويشكك فى احتمالات استقرار نظام الحكم واتجاهاته فى المستقبل بالإنحياز إلى الاتحاد السوفيتى والتخلي عن الفكرة الإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط **.

أما الاتجاه الثانى فقد كان يتركز على تبرير الخارجية الأميركية لعلاقاتها بمصر وتبرير المساعدة العسكرية والاقتصادية لها لارتباط هذه المساعدة بتسوية مشكلة قاعدة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط، وكان تصور الخارجية الأميركية أو اتجاهها التبريرى للدفاع عن هذه العلاقة ومحاولة تطويرها ينطلق من عدة اعتبارات :

- الاهتمام البالغ الذى توليه الولايات المتحدة فى استخدام مصر كوسيلة لاستعادة مكانتها فى العالم العربى وان تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر من الأدوات التى تستخدم فى هذا السبيل .

- اتفاق الحكومتين الأميركية والبريطانية على استخدام المعونة العسكرية والاقتصادية مقابل الحصول على تعاون مصر فى شكل قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط .

- طلبت الخارجية الأميركية من مدير برنامج الأمن المتبادل ومكتب الميزانية الموافقة على منحة معونة اقتصادية وفنية لمصر فى حدود ٤٠ مليون دولار .

- إن المشروع المقترح لسد أسوان العالى يطرح إمكانيات هائلة للتنمية فى مصر وقد يكون المجال الذى تحقق فيه الولايات المتحدة أعظم أثر سيكولوجى واقتصادى وأن الولايات المتحدة تتابع التطورات عن كتب^(٢) .

(*) هذا التقدير هو نص تقرير المخابرات المركزية الأميركية تحت عنوان تقدير «المخابرات القومية» رقم ٧٦ فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ الموجود بالملف رقم ٧٤٤ الخاص بمصر والولايات المتحدة فى الأرشيف القومى بواشنطن

1- Probable developments in Egypt, Summary of national intelligence estimate no. 76 March 5, 1953. Secret. 771.0004 - 1553.

(**) ومع ماقد يبدو من تعاوض ظاهرى بين نص التقرير الذى يصف سياسة مصر (بالانتهازية) وأن دوافع النظام للتفاوض مع الغرب ليس بسبب وجود أى اتجاهات موالية للغرب لدى النظام بل لضمان تحقيق اهداف مصر الخارجية، وبين النتيجة التى انتهت إليها من أن انجاز الاتفاقية مع الغرب (يقصد اتفاقية الجلاء) سوف يدعم موقف النظام فى مصر، فإن الباحث يميل إلى الرأى الذى يقول إن تقديرات المخابرات المركزية مع شكوكها فى موالاة مصر للغرب - وهى شكوك فى موضعها - لم تكن تقلل مطلقاً من استفادة الغرب من توقيع اتفاقية الجلاء وإمكانيات قاعدة قناة السويس

2- Secret Dept. of state. Assistant Secretary April 28, 1953. Sub. president Memorandum regarding Egypt 611 74/4/2853.

وكان مدير الشرق الأدنى (بايرود) يقترح على مساعد وزير الخارجية هذه النقاط فى الحديث مع الرئيس ايزنهاور لتبرير المساعدة الأميركية لمصر فى ضوء رسالة نجيب الى ايزنهاور فى ١٤ ابريل راجع نص المذكرة المعروضة على ايزنهاور فى الوثيقة:

Secret. Memorandum for President sub. Naguib reply to your Letter. 611. 74/4 - 3053

رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط لزيارته لمصر ١١-١٣-١٩٥٢ ،

كان أمام الإدارة الأميركية في هذا التوقيت اتجاهان، اتجاه يقوم على أساس التشكيك في نوايا مصر ودوافعها، وفي توجهاتها الخارجية المستقبلية، تبنته « المخابرات القومية » واتجاه يقوم على أساس تقديم المساعدة العسكرية والإقتصادية لمصر لتدعيم المكانة الأمريكية للحصول على تعاون مصر في قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط.

وكانت إدارة ايزنهاور قد تولت الرئاسة منذ أربعة شهور فحسب منذ يناير ١٩٥٢ ولذلك فانه منطقيا في ضوء هذه التقديرات المتباينة عن اتجاه السياسة الأمريكية نحو مصر واختيار أفضل السبل للتعامل معها - بالاضافة إلى اعتبارات اخرى - ان يقرر دالاس وزير الخارجية القيام برحلة إلى الشرق الأوسط « حيث الارض خصبة للتغلغل الشيوعي. وحيث تفتقر المنطقة إلى الاهتمام من جانب الولايات المتحدة ^(١) وحيث ظهرت روح قومية وصلت إلى درجة التطرف في عدائها للغرب والدول الغربية .

وبالفعل كانت زيارة دالاس إلى دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر تستهدف تحقيق نظرة جديدة للسياسة الأميركية خاصة وان الولايات المتحدة كانت تسعى لإعادة دراسة وإعادة تقييم سياستها طبقا لاحتياجات هذه الدول « التي تسعى لتحسين مستوى معيشتها ودعم إقتصادياتها والاهتمام بدفاعاتها الوطنية ^(٢) ». ويؤكد دالاس نفس المفاهيم في تصريحه عشية مغادرته واشنطن إلى القاهرة في ٩ مايو ١٩٥٢ بأن أكثر مشكلات الشرق الأوسط إلحاحا وحاجة إلى حل يعود سببها إلى الموقع الاستراتيجي لهذه البلاد وهي تؤثر في حرية وأمن العالم كله ^(٣).

بهذا التفكير قام دالاس بزيارة مصر ضمن جولته في منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين ١١ - ١٢ مايو ١٩٥٢ في وقت تزايد فيه الارتباط الأميركي بالشرق الأوسط ، وهو ارتباط كان موضع آمال كثيرة من شعوب المنطقة، وكانت صورة الولايات المتحدة في ذلك الوقت صورة براقية حيث خرجت من الحرب العالمية الثانية قوية وغنية واشد تأثيرا وأقوى نفوذا، وكانت الشعوب تتقبل وتتوقع أداء أميركا لدور اكبر في الشرق الأوسط، كما كان الأميركيون بدورهم يهتمون اهتماما حيويا بالبترول في الشرق الأوسط حيث بدى استغلاله بطريقة إقتصادية رائعة وبنظام المواصلات الجوية وتطورات الحرب الباردة ^(٤). وفي هذه الظروف زار دالاس مصر يحمل معه تطرفه واصراره على احتواء الشيوعية، وتحدث مع عبد الناصر في الموضوع المفضل لديه لإنشاء حلف مناهض للشيوعية وأهمية أحلاف الأمن الجماعي لاسيما منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

1- U.S. Dept. of state bulletin Vol XXXIII, no. 122, April 27, 1953

خطاب لدالاس أمام الجمعية الأميركية لمحري الصحف يوم ١٨ ابريل ١٩٥٢

(٢) محاضرة القاها سميت وكيل الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشؤون الدولية في فيلادلفيا في ٨ مايو ١٩٥٢ تحت عنوان

«نظرة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية: انظر : U.S Dept. of state 1953 PP. 703 - 705

3- Ibid PP. 708 - 709

4- Herkal, M. Caro Documents, New York, 1973 P. 33

(الميدو) وأهمية اشتراك مصر في المنظمة*، « ويروي هيكال في كتابه « وثائق القاهرة » رد عبد الناصر على دالاس « باننا لسنا على استعداد لبحث الأحلاف أو تدابير الأمن إلا من منطلق إرادتنا الحرة » وأنه لو دخلت مصر الحلف قبل الجلاء البريطاني عن القاعدة فسوف يبدو ذلك بضغط الوجود البريطاني»^(١) . ويحلل هيكال ان هذه الحجة التي ساقها عبد الناصر اعطت لدالاس بعض الأمل إذ أنه شعر انه لو تم جلاء بريطانيا عن القواعد فقد يتمكن من إقناع عبد الناصر بالانضمام للحلف^(٢) واصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين اسرائيل والدول العربية^(٣).

نتائج زيارة دالاس لمصر،

فماذا كانت النتائج المباشرة وغير المباشرة لأول اتصال مباشر بين وزير الخارجية الأميركية دالاس وبين قيادة النظام الجديد في مصر مع عبد الناصر وزملائه من الضباط، لعل أهم النتائج هي عملية إعادة التقييم أو إعادة رسم السياسة التي كان يسعى اليها دالاس قبل بدء زيارته لمصر لتحقيق نظرة جديدة للشرق الأوسط، ويمكن ايجاز النتائج المباشرة للزيارة في عدة أمور:

(*) انظر نصوص محاضر اجتماعات دالاس مع محمود فوزي وزير الخارجية في ١١ مايو ١٩٥٢ بوزارة الخارجية حيث عقدت بمقر وزارة الخارجية المصرية وشارك فيها من الجانب المصري الدكتور محمود فوزي ومحمد عوض القوني سكرتير وزير الخارجية، ومن الجانب الأميركي جون فوستر دالاس وزير الخارجية، ومن الجانب الأميركي، وهارولد ستاسين Harold Stassen مدير إدارة الأمن المتبادل، وهنري بايرون مساعد وزير الخارجية الأميركي وجيفرسون كافري السفير الأميركي بالقاهرة ولويس جونز سكرتير أول السفارة وقد استعرض = دالاس الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في مفاوضات الجلاء والموقف من مصر واسرائيل وفرص تحقيق السلام

Conference Files lot 59 D 95 CF 156, Memo of Conversation prepared in the embassy in Cairo, May 11, 1953, 4 P.M.

وانظر جلسة المباحثات الثانية في نفس اليوم الساعة الخامسة مساء مع محمد نجيب رئيس الوزراء وحضرها الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية وأحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة ومن الجانب الأميركي دالاس ونفس المجموعة السابقة، وقد وصف فيها نجيب الولايات المتحدة بأنها نصيرة الحرية وصديقة الشعوب الضعيفة وأكثر الدول تعاطفا مع الآمال الوطنية للدول الصغرى، وإن اشار نجيب أن مصر نتيجة لتجربتها مع بريطانيا تخشى الأخلاف والاتفاقيات، وضرورة إعادة الثقة بين مصر وبريطانيا وفي المقابل ركز دالاس على سياسة الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة على مقاومة الخطر الشيوعي في المنطقة وإن النزاع المصري الانجليزي يمثل مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة

Conference files lot 59 D 95 CF 156.

وانظر الجلسة الثالثة من المباحثات مع جمال عبد الناصر في اليوم التالي ١٢ مايو ١٩٥٢ والتي اشترك فيها من الجانب المصري عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي، وقد كان دالاس صريحا في إبداء حماس الإدارة الأميركية للنظام الجديد في مصر، وقد ركز عبد الناصر على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر وناقش معه دالاس تفاصيل تتعلق بمستقبل القاعدة بعد الجلاء والخطورة الكامنة في غيبة تنظيمات دفاعية لحماية المنطقة فكانت إجابة عبد الناصر تتركز في ضرورة تقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي.

Conference files, Lot 59, D95., CF 156.

وانظر أيضا محمد حسنين هيكال «ملفات السويس» مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٥٩ - ٢٦٦. وكذلك رواية الدكتور محمود فوزي عن مباحثاته مع دالاس ومع محمد نجيب وعبد الناصر، في حرب السويس (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١٩٨٧، ص ٢٧ - ٢٨، وراجع رواية نجيب عن مقابلة دالاس وحديثه عن أخطار الشيوعية على الشرق الأوسط. محمد نجيب «كلمتي للتاريخ»، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

1- Heikal, op. cit. pp. 40-41.

2- Ibid, idem.

3- Ibid, p. 42.

ويروي هيكال أن دالاس التقى بعبد الناصر مرة واحدة بالسفارة الأميركية في القاهرة في ١١ مايو ١٩٥٢ وأنه قد حضر لمصر لهدفين محاولة ترتيب صلح بين العرب والاسرائيليين وثانيا: تنفيذ مخططة لاحتواء الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية وسياسية كما يشير هيكال إلى أن دالاس ناقش مع عبد الناصر أثناء المقابلة موضوع السلاح الأميركي وشرح له دالاس اسباب ارجاء ايزنهاور ارسال الاسلحة لمصر بسبب تدخل تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وإن كان دالاس قد وعد عبد الناصر ببحث طلبات مصر وأن يحاول في نفس الوقت تسوية المشكلات بين بريطانيا ومصر (يلاحظ الباحث أن دالاس كان يعكس التقديرات الأميركية بربط تسليح مصر بالنجاح في تسوية النزاع المصري الانجليزي. وسوف نتعرض لذلك تفصيلا في الفصل الخاص بالسياسة الأميركية وتسليح مصر).

- إن دالاس نجح في تصحيح الانطباع بأن الولايات المتحدة تؤيد السياسة البريطانية في مصر تأييدا كاملا وأنه حصل على التزام من المصريين بعدم اتخاذ اجراءات متطرفة ضد البريطانيين الى مابعد عودته إلى واشنطن حتى يتمكن من مراجعة الموقف^(١).

- إنه مع العمل على منع الصدام بين المصريين والبريطانيين، فإن دالاس خلص إلى ضرورة استئناف المباحثات بين مصر وبريطانيا لتسوية النزاع^(٢) ، وقد طرح ذلك في توصياته (أو في نقاطه السرية الاربعة عشرة) في مذكرته المعروفة بهذا الاسم.

هذا بالنسبة للنتائج المباشرة على الجانب الأميركي، أما بالنسبة للجانب المصري فقد مثلت في مشاعر الاغتياب الشديد بزيارة دالاس لمصر التي نقلها محمود فوزي في رسالة منه الى دالاس في ٢٠ مايو ١٩٥٣ خاصة قوله «انك لابد وأن تشعر بالسعادة عندما تعرف أن جهودك الدؤوبة لإيجاد حلول سلمية للمشكلات العالمية تحظى بالتقدير في مصر ...» ورغم أن الرسالة موجزة وتحمل من عبارات المجاملة أكثر مما تحمل من مضمون سياسى إلا أن قيمتها تكمن في الانطباع الجديد الذي تركته زيادة دالاس لدى وزير الخارجية^(٣).

على أن الأثر المباشر حقا لدى الجانب المصري كان هو تلك السلسلة من التصريحات المؤيدة للولايات المتحدة ولدورها والاعجاب بها على لسان عبد الناصر وحسين الشافعى وصلاح سالم والسفير المصري في واشنطن أحمد حسين، ودارت كلها حول الاشادة بالدور الأميركي والإعراب عن الثقة في سياسة الولايات المتحدة والتطلع إلى مساعدتها في تسوية الخلاف المصري الانجليزى^(٤).

1- office memo, secret, To NE, MR dDorsey from NR, Mr Burdett, May 19, 1953, sub. Weekly summary of events, Egypt, May 13-19, 774.000/5-1953.

2- Ibid.

3 - Letter from Fawzi to Dulles, May 30, 1953, selected correspondence, 8, related material box (70) J.F.D. Papers 1952- 1959.

نفي صلاح سالم في حديث حديثه له في روز اليوسف ١٨ مايو في ١٩٥٣ وجود توافق في المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وقال إن الولايات المتحدة تشجع وتدعم الشرق الأوسط لتمكينه من مقاومة الشيوعية وإن مصر تعترف بالجميل للولايات المتحدة لمساعدتها في مسألة السودان ولو أنها اتبعت نفس السياسة في مسألة جلاء الانجليز عن مصر فسوف تفوز بتعاون مصر والعالم العربى كله. وفي صحيفة المصري في ١٩ مايو ١٩٥٣ تحدث حسين الشافعى ما أعرب عن الشعور بالصدقة والتفاهم تجاه الولايات المتحدة وكذلك أحمد حسين السفير المصري في واشنطن في ١٥ مايو أن زيارة دالاس لمصر (قال طبيب) وأعرب عن أمله في تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بحيث لا تنحاز الولايات المتحدة لدولة على حساب دولة أخرى، وجمال عبد الناصر في حديث مسجل للاذاعة في الولايات المتحدة في ١٧ مايو ١٩٥٣ أكد للشعب الأميركي أن مصر مهتمة أكثر من أى دولة أخرى بصيانة قاعدة القناة في أحسن حالة تشغيل مؤكداً أن صيانة القاعدة سوف تمنع احتلال جديد أو سيطرة للأجانب على مصر مستقبلا كما أنها سوف تكون أساسا لتحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط في المستقبل، وكذلك نجيب في ١٩ مايو ١٩٥٣ دعا إلى الصبر وتوخى الحذر في الدعوة للجلاء غير المشروط.

هذه التصريحات المتلاحقة تعكس نوع الجو السياسى المهادن الذى تركته زيارة دالاس كما تعكس أن هذه الآراء المواتية لأعضاء مجلس قيادة الثورة والسفير المصري عن الدور الأميركي غير المعلن وغير المباشر في المفاوضات المصرية الانجليزية التى سوف تحاول الخارجية الأميركية استئنافها.

انظر تقرير السفارة الأميركية عن ردود فعل زيارة دالاس لدى رجال الثورة في.

Foreign service despatch from Amembassy, Cairo, May 20, 1953, to the Dept. of state, sub: appeals for unity and patience by Naguib & Others 774.000/5-2-53

ولكن مع هذه النتائج المباشرة على الجانبين الأميركي والمصري فإن إعادة التقييم الأميركي للأوضاع في مصر ولسياستها الخارجية بعد زيارة دالاس لها في مايو ١٩٥٣ كان أهم الآثار بعيدة المدى في تحديد مسار السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر في المرحلة المقبلة، مرحلة تنشيط المفاوضات غير المباشرة والاتصالات الأميركية المصرية والأميركية البريطانية خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٣ وحتى النصف الثاني من عام ١٩٥٤ بهدف التوصل إلى تسوية النزاع المصري الإنجليزي.

إعادة التقييم الأميركي للأوضاع في مصر ولسياستها الخارجية

في ضوء زيارة دالاس في مايو ١٩٥٣:

وقد تحددت اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر في أعقاب زيارة دالاس لها في مايو ١٩٥٣ في عدد من النقاط الهامة للرحلة ضمنها دالاس في مذكرته السرية^(١) بعد أن حلل الوضع في مصر بالنسبة للنزاع المصري الإنجليزي فوصف هذا الوضع بأنه شديد التوتر وينذر باحتمال الاشتباك المباشر بين مصر والمملكة المتحدة وأن نجيب وجماعته مجلس قيادة الثورة، (شبه مرضى) بالمسألة البريطانية ويرى دالاس أن النقاط الفنية في النزاع ليست هامة لأن المشكلة تكمن فيما إذا كانت بريطانيا سوف تلزم نفسها بالانسحاب النهائي الكامل أم لا كما أن المشكلة أن قاعدة قناة السويس تمون المنطقة كلها، فهل يمكن الوثوق بالمصريين إذا سيطروا على القاعدة وهل سيحتفظون بها في حالة صالحة للاستعمال، أهم من ذلك ما إذا كانت مصر ستوافق على أن يحتل الغرب القاعدة (بما في ذلك الولايات المتحدة وأن يستخدمونها في حالة الطوارئ)، كما خلص دالاس من تحليله لاتجاهات مصر أن نجيب غير مستعد لإلزام حكومته صراحة بترتيبات دفاعية مع الغرب في هذه المرحلة بسبب الرأي العام وإن قدم وعودا (بكلمة شرف) للتعاون مع الولايات المتحدة، وأن نجيب يشعر أن التحرك في اتجاه اتفاقيات مع إسرائيل ليس بالأمر الصعب ما إن يتمكن من حل المشكلة مع البريطانيين، ويختتم دالاس هذا التحليل بنتيجة مؤداها أنه يجب على الولايات المتحدة إقناع البريطانيين بتلين موقفهم to relax their position وأن تبذل نفوذا قويا للإبقاء على نجيب في مكانه، ومن الضروري التحرك بسرعة فور الوصول إلى واشنطن حيث ينتظر الطرفان الموقف الأميركي.

وبالنسبة لمصر طرح دالاس ضرورة أن يحدد مجلس الأمن القومي الأميركي الإجراءات المطلوبة بالنسبة لمصر في ضوء تعليقات السفير الأميركي كافر في مصر و(الدريتش) في لندن * . وفي الجزء الخاص بنتائج

1- Selected Correspondence and related material, secret, personal and private, important points of trip, file on Middle East, Box (73) J. F. D. papers 1952 - 1959.

في نهاية استعراض دالاس لمذكرته السرية حدد نوع الإجراءات المطلوب من الولايات المتحدة اتخاذها بعد عودته من الرحلة، ثم الخلاصة العامة للرحلة بالنسبة لاقتدار المنطقة إلى الاستقرار - موقف الدول الكبرى - الخطر الكامن في الاتجاه الحالي (الحياد) ثم ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الإسرائيلية وبالنسبة لحل مشكلات أخرى محددة مثل مشكلة الاستعمار - مساعدة المنطقة، والدفاع عنها. (*) القى دالاس بيانا بالإذاعة فور عودته عن نتائج هذه الرحلة تضمنت كثيرا من النقاط التي أوردها في مذكرته السرية فيما عدا الإجراءات والتوصيات المطلوبة اتخاذها بالنسبة للمنطقة ككل ولكل دولة، انظر:

Selectes Correspondence Box (73) J.F.D. papers.

كما نشرت في نشرة وزارة الخارجية في ١٥ يونيو ١٩٥٣ وانظر:

U.S Dept. of state bulletin vol XXVIII, no 729, June 15, 1953, Report on the Middle East.

الرحلة يضع دالاس ظاهرة عدم الإستقرار فى مقدمة الظواهر السياسية فى المنطقة سواء بسبب ضرورة هذا الإستقرار السياسى للتقدم الداخلى أم لبناء القدرة الدفاعية للمنطقة خاصة وأن المنطقة أصبحت تسيطر عليها روح ثورية متطرفة أدت بالدول إلى تضخم مشكلاتها والتقليل من شأن الخطر السوفيتى^(١). ويرى دالاس أنه من أهم أسباب عدم الإستقرار المشكلات التى تواجهها مصر مثل الصراع العربى الإسرائيلى والنزاع مع المملكة المتحدة والوضع الاقتصادى والإجتماعى المتدهور.

ومن أهم نتائج الرحلة بالنسبة لمصر أن مكانة بريطانيا لم تصبح عاملاً مؤثراً فى استقرار المنطقة بل أن القوات البريطانية فى المنطقة تعتبر عاملاً يؤدي إلى عدم الاستقرار ولا يشجع على الإستقرار» مما يؤثر على موقف الولايات المتحدة ذاته لارتباطها فى الأذهان بالسياسة البريطانية، وبذلك فهى أى الولايات المتحدة (تحمّل أثقالاً فوق أعناقها). ويبرز دالاس فى نتائج رحلته الخطر الكامن وهو التردد بين الحياد الكامل فى الصراع بين الشرق والغرب والرغبة فى طلب معونة الغرب وحمايته، والخطورة التى يراها دالاس أن الدول الملاصقة للإتحاد السوفيتى أكثر وعياً بالخطر الحقيقى وأكثر استعداداً للتعاون فيما بينها والتعاون مع الولايات المتحدة فى مسائل الدفاع. والخلاصة التى انتهى إليها دالاس هى أن تزيد الولايات المتحدة نفوذها فى الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ولاشك أن هذا التحليل الذى وضعه دالاس يشير إلى الموقف الأمريكى من حلف بغداد فيما بعد (بلورة تصورات دالاس للحزام الشمالى وهى الفكرة التى تبناها بعد زيارة المنطقة).

ويخلص دالاس من استعراض عناصر رحلته سواء فى المذكرة السرية أو فى بيانه المذاع إلى أن أهمية قاعدة القناة لأمن المنطقة والغرب ككل وضرورة التوفيق بين المصالح الغربية وسيادة مصر، والدور المحتمل للولايات المتحدة فى المفاوضات المصرية الإنجليزية، وحدد دالاس الإجراءات المطلوبة تجاه المنطقة ككل (القدس - الحدود - التعويض - التوطين) تحذير الإسرائيليين والعرب من العدوان، توزيع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عام ١٩٥٤ مع البلويح بالمساعدة الأمريكية لمصر إذا وافقت على حل النزاع المصرى الإنجليزى وفقاً للتصورات الأمريكية أى الربط بين تسوية القاعدة وتحقيق أمن الدول الغربية*.

(١) نفس المصدر.

(*) لتحليل نتائج زيارة دالاس للمنطقة، راجع:

proceedings of the 2nd annual conference of the American friends of the Middle East Inc, N.Y. Jan 28 - 29, 1954 p. 82 - Review of the American policy in the Middle East by Richard Sanger

المستشار بوزارة الخارجية الأمريكية.

وقد أبرز هذا التقرير الشكوك العميقة لشعوب المنطقة فى القوى الاستعمارية وفى الولايات المتحدة لارتباطها بحلف الأطلسى.

خطة العمل الأميركية نحو مصر فى ضوء نتائج رحلة دالاس (تقديرات وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى)

أسفرت رحلة دالاس إذن عن نتائج هامة استخلصها بنفسه على الطبيعة، تتصل بالمنطقة ككل وتتصل بمصر بصفة خاصة ،وفى النصف الثانى من عام ١٩٥٢ نلمس أن نتائج رحلة دالاس هذه قد بدأت تنعكس فى تقييم شامل لاتجاهات السياسة الأميركية نحو مصر قامت به وزارة الخارجية، كما قام به مجلس الأمن القومى فى تقريرين سريين يتصفان بأهمية خاصة لأنهما يطرحان خطة عمل محددة المعالم نحو مصر أو الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر، ومن أولى هذه الخطوط البدء فى استكشاف السبل لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية، ويحث نقط الاختلاف والاتفاق وبدء الاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين الولايات المتحدة ومصر، ثم دفع هذا كله فى اتجاه إجراء المشاورات المباشرة بين مصر وبريطانيا وسوف يكون هذا الجهد المكثف محور الدبلوماسية الأميركية نحو مصر خلال الفترة القادمة.

ولقد حددت وزارة الخارجية الأميركية أهداف السياسة الخارجية نحو مصر وتوجهاتها الأساسية المقترحة خلال الفترة ٥٣/٥٤ فى ضوء الآتى:

- ظاهرة الحياد أو ما يمكن وصفه بمجال السياسة الخارجية لمصر ثم الاتجاه نحو نظام الحكم فى مصر والتنمية الاقتصادية وثالثا تجاه مشكلة قاعدة قناة السويس أو الدفاع عن الشرق الأوسط^(١).
- فبالنسبة لظاهرة الحياد فقد اقترحت الخارجية الأميركية ضرورة التصدى للاتجاه نحو الحياد الذى ينمو فى بعض الدوائر وتنمية الرغبة فى التعاون مع الغرب فى الميادين السياسية والعسكرية والثقافية.
- وفيما يتصل بطبيعة نظام الحكم فى مصر فقد أوصت الخارجية بتشجيع الحكومة الحالية فى ظل نجيب على التطور على هدى المبادئ الدستورية وأن تبتعد عن الدكتاتورية العسكرية ودعم برنامج الإصلاح الإقتصادى والبناء الداخلى فى مصر.
- وبالنسبة لمشكلة قاعدة السويس ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط فينطلق تحليل الخارجية وتوصياتها من أن المشكلة ليست هى الدفاع عن مصر فحسب بقدر ما هى الدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وتبنى الخارجية تقديراتها على أساس أن بريطانيا على استعداد لسحب قواتها من مصر مع الإصرار على ضرورة الحفاظ على الإستعداد الفورى للقاعدة الضخمة فى السويس للإستخدام بواسطة الغرب فى حالة حدوث اشتباكات، والهدف الأمريكى تجاه هذه المشكلة - فى تقدير الخارجية الأميركية - هو إقناع المصريين بأن الدفاع ضد الشيوعية لن يكتب له النجاح إلا على أساس عالمى وأن قناة السويس وقاعدة القناة - كجزء من هذا الإطار العالمى للدفاع - لابد وأن تظل فى حالة إستعداد دائم وفورى، والسبيل الذى تتوخاه السياسة الأميركية نحو مصر هو تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين لدى المصريين وخلق جو يقوم على الإستعداد للتعاون فى مجهود الدفاع المتبادل^(٢).

1- Office Memo, to MR schwinn from NEA/ by Richard Sanger. Sub: proposed basic policy guidance on Egypt U.S. objectives in Egypt.

611 . 74/ 7 - 9 - 35.

2- Ibid.

والواقع أن خطوط العمل هذه نحو مصر أو التوجهات الأساسية الأميركية نحو مصر التي قدرتها الخارجية الأميركية لم تأت من فراغ، لكنها - كما أشرنا - حصيلة نتائج زيارة دالاس لمصر والمنطقة، كما أنها - في أتم ترجمة وصدى للتقديرات التي وضعها مجلس الأمن القومي الأميركي لأهداف وسياسات الولايات المتحدة نحو الشرق الأدنى بشكل عام ونحو مصر بوجه خاص^(١) حيث حدد مجلس الأمن القومي أنه يجب على الولايات المتحدة - بالتنسيق مع المملكة المتحدة ومصر - السعي نحو تسوية مبكرة - عن طريق التفاوض - لمسألة قاعدة السويس والمسائل المتصلة بالدفاع. وأسس مجلس الأمن القومي هذا التقدير على أساس إدراكه بأن استمرار القوات البريطانية في أرض مصر استحالة سياسية، وأنه لا بد للولايات المتحدة من استخدام نفوذها لمساعدة الطرفين للتوصل لاتفاقية، كما أنه في ضوء مكانة مصر في العالم العربي فإنه يجب على الولايات المتحدة تقديم مساعدة متزايدة متاحة لمصر حين تتم تسوية مسألة السويس على نحو يتفق والمصالح الأمنية للولايات المتحدة وذلك بهدف زيادة قدرة مصر على أداء دور هام والتعاون مع الغرب في الترتيبات الدفاعية للمنطقة، ودعم إقتصاد مصر ووضعها الأمني على نحو يساعد على المساهمة في الحفاظ على المصالح الأمنية للغرب في الشرق الأدنى، ويحدد مجلس الأمن القومي الأميركي ضرورة تقديم المساعدة العسكرية لمصر إذا أمكن حل خلافاتها مع البريطانيين بشرط أن تكون مثل هذه المساعدة العسكرية مرتبطة بشكل دقيق بالأهداف السياسية والدفاع المصرية عن قاعدة السويس^(٢).

المشاورات الأميركية البريطانية لبدء مباحثات الجلاء مع مصر في القاهرة،

كانت تقديرات مجلس الأمن القومي الأميركي وتقديرات الخارجية الأميركية من تحليل مضمونها متفقة في الهدف، وإذا كانت تقديرات مجلس الأمن القومي حددت الإطار العام للأهداف الأميركية في مصر، فإن تقديرات الخارجية حددت ما يمكن وصفه بخطة عمل تفصيلية نحو مصر خلال عام ١٩٥٤/٥٣ وكانت توصياتها - في الواقع - تمهيدا للمباحثات الشاملة حول مصر التي سوف تجرى بين الخارجية البريطانية والخارجية الأميركية في واشنطن في الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٥٣.

وتمهيداً لهذه المباحثات الأميركية بدأت الخارجية الأميركية سلسلة اتصالات استطلاعية مع سفارتها في القاهرة ولندن لبحث إمكانية استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف أولاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، ثم بين بريطانيا ومصر من جهة أخرى لتقريب وجهات النظر وتضييق شقة الخلاف.

1- National Security Council no. 155/1 Top Secret, Copy no. (1), The president A report to the National Security Council by the executive secretary on the U.S. objectives and policies with respect to the Near East July 14, 1953, p. 5, 20, 21.

2 Ibid

وفى إطار اتصالات الخارجية الأميركية مع الخارجية البريطانية بعث دالاس برسالة إلى السفير الأميركي فى لندن لنقلها إلى الخارجية البريطانية^(١) تؤكد أن خير ما يخدم المصالح الأميركية والبريطانية هو الاستئناف الفورى للمباحثات المصرية البريطانية وأن الموقف الأميركي يكمن فى أنه مع الإقتناع بضرورة استئناف المفاوضات وأنه على استعداد للمساعدة فإننا واثقون أن هذه المفاوضات لن تكون مجدية إلا إذا توافرت لدينا معلومات عن استعداد البريطانيين للتفاوض وأن يبدى المفاوضون البريطانيون ولو قدر محدود من المرونة حتى يمكن حث المصريين على استئناف المفاوضات.

وبالنسبة لموضوع إتاحة القاعدة للإستخدام، يرى (دالاس) فى رسالته المنقولة إلى الخارجية البريطانية أنه من الأفضل أن يعطى المصريون ضمانا معلنا بالاستعداد (لإتاحة القناة للإستخدام) أثناء سير المباحثات من التوصل إلى اتفاق أشمل حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حيث لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على ذلك فى المستقبل^(٢).

واستمرارا فى تكثيف الجهود الأميركية بعثت الخارجية بأفكارها من نقاط الاختلاف بين الجانبين المصرى والإنجليزى إلى سفارتيها فى لندن والقاهرة للتوصل إلى تفاهم فيها وتحديد إطار عمل لحل هذه النقاط^(٣) التى تتصل أولا بالإدارة الفنية للقاعدة (أهمها تعيين قائد مصرى للقاعدة مع ضابط أركان حرب بريطانى كمستشار فنى وكبير للفنيين البريطانيين)، وثانيا نقل المواد من وإلى القاعدة (مع اشتراط الموافقة المصرية على أى زيادات)، وثالثا عدد الفنيين والإكتفاء بالحد الأدنى المطلوب (مع خفض العدد تدريجيا ووضع جدول لإحلال المصريين) ورابعاً مدة سريان الإتفاقية (وفقاً للظروف الدولية) مع مراجعة الاتفاق خلال فترة محددة، وخامساً إتاحة القاعدة للإستخدام فى المستقبل (وضع صيغة مقبولة)، وسادسا، المشاورات العسكرية والاقتصادية (فى حالة إبرام اتفاق القاعدة) يمكن إجراء مباحثات ثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة لدعم مصر عسكريا واقتصاديا.

واضح من التفاصيل المقترحة أنها بالفعل إطار عمل تؤكد درجة الاسهام والتأثير الفعال الذى تعمل به الخارجية الأميركية لدفع عجلة المفاوضات المصرية الإنجليزية من خلال مقترحات عملية وتقريب وجهات النظر. وبعد استطلاع الخارجية لتعليقات سفيرها بالقاهرة، يرى كافرى أن هذه المقترحات قد تفتح الباب فعلاً للحل مع مراعاة أن المبدأ الأساسى الذى يتمسك به المصريون هو (التمصير النهائى للقاعدة) وأنهم لن يتراجعوا عنه، ويشرح ماذا سيقبل وماذا سيرفض المصريون من هذه المقترحات: مثل رفض وجود ضابط أركان حرب كمستشار فنى، وترك مدة السريان غير محددة وأهمية موافقة المصريين على مبدأ الإتاحة للإستخدام وربط ذلك بالمساعدة العسكرية والاقتصادية^(٤).

وتأكيدا لاهتمام الخارجية باستمرار هذا الحوار الهام مع سفارتيها فى لندن والقاهرة بعث (دالاس) بالمزيد من التفاصيل عن إطار العمل أو الصيغة المقترحة للنقاط التى يتفق عليها بين مصر وبريطانيا فى مفاوضات

1- Top Secret, The White House, washington, June 16, 1953, Memo for the secretary of state, Re: Message on Egypt pp. 1 - 3 Box (1) White House Correspondence 1953, White House Memo Series J.F.D. papers 1952 - 1959.

(٢) نفس المصدر

3-Telegram sent from secretary, July 4, 1953 to Cairo no. 17, London no. 19. File no. 320. I Anglo - Egyptian Negotiations.

4- Telegram sent to secretary of state July 6, 1953, no. 20, London no. 5, File no.320 Anglo - Egyptian Negotiations.

تسوية قاعدة القناة حول الإدارة الفنية (تولى المصريين إدارة المستودعات والمنشآت وقاعدة القناة وتولى المستشار الفني البريطاني عملية الصيانة الفعلية، يقرر الطرفان موضوع الزى والتبعية القانونية للفنيين، كما يتولى المصريون قيادة مراكز الاتصالات مع تولى أفراد بريطانيين للعمليات) بالنسبة لتحديد عدد الفنيين والحد الأدنى المطلوب ٤٠٠٠ فنى يرحلون فى نهاية خمس سنوات (مدة سريان الإتفاقية خمس سنوات) وكل هذه الصياغات إنما تعكس الاهتمام المتزايد لحل المشكلة وتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر لخلق رغبة لدى مصر لمزيد من التعاون مع الغرب^(١).

وبالتوازي مع اتصالات (دالاس - كافرى) كان السفير الأمريكى بالقاهرة على اتصال مستمر مع عبد الناصر الذى يعمل على الحصول على موافقة مجلس قيادة الثورة على هذه المقترحات «وينقل تقدير المصريين لجهودنا لمساعداتهم فى التوصل لتسوية واتفاق وأنها بدخولنا فى وساطة نشطة فقد اضطلعنا فى نظرهم بمسئولية قانونية بعدم التخلّى عنهم»، ويضيف (كافرى) فى رسالته إلى (دالاس) «أن المصريين يتوقعون أن نبذل محاولات نشطة مع البريطانيين لاقتناعهم وأنهم، أى المصريين، يؤكدون قبولهم للصياغة الأمريكية مع تغييرات طفيفة^(٢)».

المفاوضات الأمريكية البريطانية فى واشنطن يوليو ١٩٥٣،

وبعد هذا الحوار بين الخارجية وسفرائها فى القاهرة ولندن حول إطار العمل فى المقترحات الخاصة بتسوية الجلاء، انتقلت الجهود الأمريكية إلى مستوى آخر تمثل فى المباحثات الأمريكية البريطانية فى واشنطن حول مصر وإمكانيات دفع المباحثات المصرية الإنجليزية حول قاعدة السويس، وقد عقدت المباحثات هذه فى جلستين ١١، ١٤ يوليو ١٩٥٣ بين وزير الخارجية البريطانية ووزير الخارجية الأمريكى.

وقد عقد الاجتماع الأول فى ١١ يوليو ١٩٥٣ وكانت أهم عناصر المناقشة فى الاجتماع الأول إطار الخطة البريطانية التى قدمها اللورد سولسبرى Salisbury وزير الخارجية البريطانية ثم مضمون الموقف البريطانى فى المفاوضات وتعليقات دالاس وزير الخارجية الأمريكى لتوضيح موقف الولايات المتحدة، ثالثا نص الرسالة التى بعث بها اللواء محمد نجيب إلى الرئيس ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع) وتسلمتها الإدارة الأمريكية فى ١١ يوليو ١٩٥٣ لتحديد الموقف المصرى من المفاوضات ومن دور الولايات المتحدة ورابعاً، الخطة المصرية والصيغة المصرية التى بعث بها اللواء محمد نجيب مع رسالته إلى ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع)^(٣).

1- Telegram received from secretary July 7, 1953 no. 23 File no. 3201.

Egyptian Negotiations, telegram received from secretary no. 22, July 7, 1953.

2- Incoming telegram, Dept. of state, Top secret - from Cairo, to secretary of state no. 43, Jly 10, 1953, DDE papers 1953 - 61, Ann Whitman File, international series, Egypt. 7/10 - 53.

(٣) نصوص مضابط الاجتماعات المشتركة الأمريكية البريطانية فى واشنطن بين دالاس وسولسبرى لبحث موضوع قاعدة قناة السويس - انظر:

Top secret, Washington talks, the U.K. U.S. Suez Canal base, minutes of meetings, Jly 11, 14, 1953, Copy no (27), 29.

وسوف نعرض بإيجاز ما قدمه اللورد سولسبرى من إطار الخطة outline of plan أو الصيغة البريطانية التى أعدها الوفد البريطانى ويحتوى على العناصر التالية: الجلاء (الانسحاب خلال ١٨ شهر) القاعدة (ضرورة احتفاظ بريطانيا بالسيطرة الفنية) وحول إتاحة القاعدة للاستخدام وحق بريطانيا فى العودة (تعتبرها بريطانيا مسألة بالغة الأهمية ولذلك تقترح صياغة تقول إنه فى حالة نشوب حرب كبرى أو عدوان أو تهديد بالعدوان ضد مصر من قوى خارجية فإن القاعدة سوف تتاح للتصدى الكامل، وأن العدوان أو التهديد بالعدوان على تركيا أو إيران أو أى دولة عربية من جانب قوى خارجية يعتبر عدوانا أو تهديدا بالعدوان على مصر) وبالنسبة للدفاع الجوى (اقتراح منظمة مصرية إنجليزية مشتركة متكاملة للدفاع الجوى تشمل أسراب بريطانية أو تقديم مستشارين بريطانيين لمصر لتنسيق الدفاع الجوى عن الشرق الأوسط) أما بالنسبة للمعونة العسكرية فلا ترى الصياغة البريطانية مبررا لعرضها على المصريين، وبالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط توافق رأى دالاس على اعتبار الإتفاقية المصرية الإنجليزية خطوة أو مرحلة على الطريق لإنشاء إتفاقية دفاع مشترك، وحول مدة السريان (خمس سنوات).

وطلب سولسبرى التأييد الأمريكى لمقترحاته خاصة فكرة (الحلف) لتجنب حدوث فراغ، واقترح أن تبعث الولايات المتحدة مبعوثا للقاهرة يضع ثقله وراء المباحثات وأن المصريين سوف يوافقون إذا تأكدوا من التأييد الأمريكى، كما شارك القائد البريطانى سير برايان روبرتسون فى شرح الجوانب العسكرية للصياغة البريطانية.

وقد طرح دالاس الأفكار الأمريكية تعقيبا على شرح سولسبرى وروبرتسون كما يلى:

- أن للولايات المتحدة نفس الأهداف السياسية التى تتوخاها المملكة المتحدة.

- أن الولايات المتحدة من اتصالاتها مع مصر ترى الصياغة المصرية المقترحة فى رسالة نجيب إلى ايزنهاور تقدما ملموسا عن المواقف السابقة خاصة موافقة المصريين على وجود ٤٠٠٠ من الفنيين.

وشرح دالاس تقديراته لاهتمام المنطقة العربية بخلافها مع إسرائيل بأكثر من اهتمامها بالخطر السوفيتى، وأنه يرى لذلك أن المنطقة لا يعتمد عليها من وجهة نظر الأمن وأنه يمكن توفير قوة أكبر يعتمد عليها من دول الحزام الشمالى خاصة تركيا وسوريا والعراق، وعبر دالاس أنه حتى مع التوصل لاتفاق مع المصريين سوف يحدث احتكاك مستمر وأنه يتوقع الكثير من المشكلات فى جعل مصر (المركز العسكرى للحلف الدفاعى) ومن ثم فإن الولايات المتحدة تتجه للتفكير بدرجة أكبر فى مجموعة دول النطاق أو الحزام الشمالى التى لا تولى اهتماما كبيرا للصراع مع إسرائيل بل تشارك الولايات المتحدة اهتماماتها، ومع ذلك أكد دالاس اهتمام الولايات المتحدة بأهمية تواجد قوات دفاع بين قاعدة السويس والاتحاد السوفيتى لصدد المعتدين وأنه فى حالة الحرب فإن هذه القوات سوف تدعم أساسا من منطقة القناة.

أما الموقف المصرى فقد تمثل أولا فى مضمون رسالة نجيب التى أوضحت بجلاء أنه إذا تحققت تسوية مرضية فإن مصر سوف تتعاون بصدق مع أصدقائها وحلفائها وسوف تكون مستعدة لمساعدتهم لأداء دورها الكامل فى بناء القوة العسكرية والاقتصادية والإستقرار الجماعى الحيوى لتحقيق أمن الشرق الأوسط، كذلك أكدت رسالة نجيب الإستعداد المصرى لإبرام إتفاقية القاعدة مشروطة باتفاق متزامن على الجلاء الفورى للأفراد البريطانيين فى منطقة القناة باستثناء الحد الأدنى، كما أنه لا يمكن طلب موافقة مصر على وجود فنيين

والالتزام بإتاحة القاعدة دون تقديم مقابل فى شكل التزام وتأكيدات بتزويد مصر بالمعدات العسكرية والمعونة الأخرى، وأكدت رسالة نجيب أن الموقف المصرى ليس للمساومة بل يعكس رغبة صادقة من جانب مصر للتوصل إلى تسوية مشروعة وسلمية (١).

بالإضافة لرسالة نجيب طرحت المقترحات المصرية التفصيلية للمفاوضات مع بريطانيا بالنسبة للإدارة الفنية للقاعدة وتولى قيادتها ضابط مصرى مع تعيين ضابط بريطانى لهيئة أركان القاعدة كمستشار فنى مسئول عن تدريب المصريين على مهام الفنيين البريطانيين بملابس مدنية.

بالنسبة لنقل المواد من وإلى القاعدة تمنح المملكة المتحدة حقوقا كاملة فى نقل أى معدات من وإلى القاعدة مع عدم الزيادة إلا بموافقة مصرية. وعن عدد الفنيين بعد الإنسحاب يحدد بأربعة آلاف لمدة ٣ سنوات هى مدة سريان الاتفاق، مدة سريان الاتفاقية ثلاث سنوات، أما إتاحة القاعدة فى المستقبل ويطبق بشرط موافقة مصر على وجود فعلى للتهديد أو الهجوم، وحول المشاورات العسكرية والاقتصادية فور إبرام الاتفاق، تدعو مصر خبراء عسكريين واقتصاديين من المملكة المتحدة والولايات المتحدة للتباحث بشأن خطط الدفاع عن المنطقة وتدبير دعم مصر عسكريا واقتصاديا.

ولا شك أن هذه المباحثات كانت شاملة الطابع لاستعراضها الآراء البريطانية والتعليقات الأميركية والمقترحات المصرية، فالصياغة البريطانية تركز أساسا على موضوع الدفاع والحرب والصياغة المصرية التى تراها الولايات المتحدة تمثل تقدما ملموسا تركز على التفاصيل الفنية تاركة موضوع إتاحة القاعدة للاستخدام للمستقبل، كما تعكس وجهات نظر دالاس نقدا لتركيز المقترحات البريطانية على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى لا يرى دالاس احتمالا لقيامها فى المستقبل فى الظروف الراهنة بل ويطرح بديلا لها هو ما عرفه باسم دول الحزام الشمالى.

والواقع أن القراءة التحليلية للنصوص البريطانية والمصرية ثم تعليقات دالاس تدفعنا إلى أن نرجح أن (إطار العمل الأمريكى) أو الأفكار الأميركية التى بعث بها دالاس إلى كافرى تكاد تكون هى الصياغة المصرية المقدمة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء المباحثات مع تعديلات طفيفة خاصة بمدة سريان الاتفاق، كما يؤكد هذا الترجيح حماس دالاس فى دفاعه عن المقترحات المصرية (الأميركية النشأة) بالإضافة إلى شروح مساعدى دالاس أثناء المفاوضات عن إيجابيات الورقة المصرية، (كما فعل بايرود).

فالورقة المصرية ليست إلا الأفكار الأميركية معدلة مما يلقي ضوءا قويا على طبيعة الدور الدقيق الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية فى هذه المفاوضات بين مصر وبريطانيا فهو دور (الوسيط النشط) وإن لم يكن دور الوسيط المعلن.

وقراءة نصوص محاضر الجلسة الثانية المشتركة بين دالاس وسولسبرى فى ١٤ يوليو تؤكد ما يحاول الباحث التوصل إليه من اقتراب وجهات النظر الأميركية من الموقف المصرى المطروح إلى حد أثار خلافا حادا وعنيفا بين سولسبرى ودالاس، دفع دالاس إلى أن يصارح وزير الخارجية البريطانية بحقيقة الموقف الأمريكى

(١) نفس المصدر، نص رسالة نجيب بالمرفق (١) من محاضر الاجتماعات.

دون أدنى تردد، فقد وجه دالاس نقداً اتسم بالحدة إلى سياسات بريطانيا^(١) ووصفها بالجمود والتشدد والأساليب الاستعمارية وطالبهم بالمرونة من أجل صالح الغرب بأكمله وليس لصالح بريطانيا وحدها وصارح سولسبرى بأنه لا يستطيع أن يعد بدعم الولايات المتحدة لموقف متشدد يؤدي إلى الإنهيار وحرب العصابات وصارح الوفد البريطاني أنه من خلال زيارته لمصر بذل جهداً لحث مصر عن العدول عن سلوك طريق حرب الفدائيين *. كذلك فإن تعليقات اللورد سولسبرى وسير «برايان روبرتسون» القائد العسكري البريطاني كانت تدافع عن السياسة البريطانية وتبررها وتحولت من طلب تأييد الولايات المتحدة إلى مجرد التماس عدم مصارحة مصر بتأييد الولايات المتحدة لمقترحاتها في رد أيزنهاور على رسالة نجيب.

وقصارى القول أن هذه المباحثات كشفت بجلاء عن عمق الاختلاف بين الموقفين الأمريكى والبريطانى فى التعامل مع المسألة المصرية، فبينما ركزت النظرة الأمريكية على ضرورة التأقلم مع المتغيرات الجديدة تركزت النظرة البريطانية على اعتبارات السياسة الداخلية فى بريطانيا والإعتبارات الأمنية الإستراتيجية دون مراعاة الظروف الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن رد أيزنهاور على نجيب برغم إلحاح وزير خارجية بريطانيا أبدى الترحيب بالمقترحات المصرية ووصفها بأنها تمثل خطوة هامة للأمام وإن تركت بعض الصعوبات دون حل، ويطلب أيزنهاور من نجيب أن يأخذ فى اعتباره أن أمن مصر لا بد وأن يتأثر بوقوع حرب عالمية أو هجوم عدوانى على مناطق خارج الدول العربية وأن هذا لا بد وأن ينعكس على مسألة إتاحة القناة للإستخدام فى المستقبل ومدة سريان الاتفاقية. ويخلص أيزنهاور إلى أن المقترحات المصرية والبريطانية ليست متباعدة ويوصى باستئنافها

ويؤكد أيزنهاور لنجيب أنه على استعداد لتقديم مساعدات أمريكية إلى محمد نجيب فى خطط التنمية الاقتصادية ودعم القوات المسلحة وعن أمله فى التوصل إلى تفاهم يتزامن مع توقيع اتفاقيات قاعدة القناة مع المملكة المتحدة^(٢).

مما لا شك فيه أن المباحثات الثنائية الأمريكية البريطانية فى واشنطن ١١ - ١٤ يوليو ١٩٥٣ وشمولها ببحث المقترحات الأمريكية والمصرية وطرح الموقف الأمريكى لتصوراته بكل وضوح وصراحة، كانت مقدمة لمرحلة تالية من سير عملية المفاوضات المصرية الإنجليزية فى القاهرة خلال الشهور التالية من أغسطس إلى أكتوبر اتسمت باتصالات غير رسمية دقيقة بين عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأمريكية وبين عبدالناصر وكافرى السفير الأمريكى، كما اتسمت بلقاءات ومباحثات غير رسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى

(١) نفس المصدر.

(*) يذكر كمال الدين رفعت فى مذكراته : أن الفترة من مايو ويونيو ١٩٥٣ قد شهدت بالفعل تحركاً واسعاً للفدائيين فى منطقة القناة. انظر تفاصيل نشاط الفدائيين فى هذه الفترة فى مذكرات كمال الدين رفعت، إعداد مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربى، القاهرة، ص ٢٦٠.

وراجع عن حالة الأمن فى منطقة القناة وعمليات الفدائيين الوثائق البريطانية تقارير الملخصات الأسبوعية خاصة الفترة يناير وفبراير ومارس ١٩٥٤ : انظر التقارير رقم ٢٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٤، المحضر السياسى من السفارة البريطانية بالقاهرة 7612 - 371/ 108313 F.O. والتقارير رقم ١١٢ فى ٢٢ إبريل ١٩٥٤ عن الأحداث فى منطقة القناة 7612 - 371/ 108313 F.O.

(٢) قام دالاس بإعداد الرد الموجه من أيزنهاور إلى نجيب بعد التشاور مع سولسبرى والجنرال روبرتسون، انظر: Top secret, July 15, 1053, Memo for the president, the White House, sub. Egypt DDE papers 1953 - 1961, International series Box (8) file Egypt 7 - 15 - 53.

وحول نص مشروع الرسالة انظر: Letter draft reply from D.D.E. to Naguib, Top secret, D.D.E. papers, Ann whitman file Box (8) Egypt 7 - 15 - 53.

وتدخلات متعددة للسفارة الأميركية لتقريب وجهات النظر - للحيلولة دون انهيار المباحثات، واتسمت كذلك بتوجيهات مستمرة وارشادات من الخارجية الأميركية إلى سفاراتها في القاهرة للمعاونة بل ورسائل مباشرة من ايزنهاور إلى الحكومة البريطانية إذا اقتضى الأمر واحتاج للتدخل لإنقاذ المفاوضات.

لقد كانت المفاوضات المصرية الإنجليزية التي تراقبها وتسهم في دفعها الدبلوماسية الأميركية تتقدم أحيانا وتتعثّر أحيانا أخرى ولكنها بعد المباحثات الأميركية البريطانية في صيف ١٩٥٣ قد بدأت فعلا في السير في الاتجاه الصحيح نحو التسوية خاصة وأن الدبلوماسية الأميركية كانت تقف موقف الناصح والمؤيد للمفاوض المصري سواء في المواقف العامة أم في التفاصيل الفنية التي تحتاج لمهارات خاصة في الصياغة والكتابة لينود الاتفاق.

بدء الاتصالات غير الرسمية المصرية البريطانية بمشاركة أميركية،

سارت الإتصالات غير الرسمية الخاصة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية في عدة مسارات أو إتجاهات متوازية ومتداخلة، المسار الأول: الإتصالات المصرية الأميركية خاصة إتصالات عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأميركية بالقاهرة ركز فيها عبدالناصر على عدم اللجوء للعنف قبل استئناف كل سبل تسوية النزاع المصري الإنجليزي كما أكد الحاجة لتسوية بناءة لهذا النزاع كمقدمة لا بد منها لحل مشكلات مصر الأساسية، وأكد عبدالناصر ضرورة الصبر والمثابرة وضبط النفس وضرورة تهيئة الجو العام، وفي المقابل أبرز المسؤول الأمريكي تأييد الولايات المتحدة للتوصل لتسوية سلمية تخدم سياسة مصر وفي الوقت نفسه تحتفظ بقاعدة قناة السويس في حالة تشغيل جيدة للإستخدام الفوري بواسطة مصر أو حلفائها مستقبلا والمخ لرسالة ايزنهاور إلى نجيب خاصة تأكيد الولايات المتحدة على التسوية والمساعدة^(١).

ويصف كافرّي (اتجاه عبدالناصر) في المقابلة بأنه يتصف «بالواقعية والنضج».

أما المسار الثاني فهو بين الإتصالات المصرية البريطانية غير الرسمية في أعقاب مشاورات واشنطن الثنائية في ١١ - ١٤ يوليو ١٩٥٣ وكانت في شكل طلب لاتصالات غير رسمية مع الجانب البريطاني ممثلا في روبرتسون القائد البريطاني في القناة لمعرفة رد فعله أزاء المقترحات المصرية المقدمة مع رسالة نجيب إلى ايزنهاور، فقدم الجانب البريطاني تعليقاته التالية: بالنسبة لتنظيم القاعدة توافق بريطانيا على فكرة تولى قائد مصري يساعده مستشار فني بريطاني وإن لم يتفق على لقب الأخير بين الجانبين مع استمرار خلافات حول علاقة المصريين بمركز الاتصالات، ومشكلة ارتداء الزي العسكري البريطاني، وبالنسبة لمدة السريان أوضح البريطانيون أن مدة بقاء الفنيين هي مدة سريان الاتفاقية (١٠ سنوات كما يراها البريطانيون و٢ سنوات كما

1- Telegram sent to secretary of State August 2, 1953, Sent no. 160 File no. 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

يراهما المصريون) ولازال الأمر معلقا. وواضح أن البريطانيين قدموا الصيغة التي نوقشت في واشنطن أو أنهم التزموا برد فعلهم كما كان في واشنطن ولم يبد المصريون ارتياحا لتعليقات البريطانيين^(١) وبرغم الخلافات فإن هدف مباحثات واشنطن قد تحقق وهو دفع الجانبين المصري والبريطاني لبدء الاتصالات غير الرسمية من جديد.

ولم تكن الولايات المتحدة بغافلة عن وجود اختلافات بعضها جوهري وبعضها ثانوي بين الجانبين، وخشية منها من انهيار المفاوضات أو وقفها بعث دالاس برسالة واضحة الهدف والمضمون إلى سفارتيه في القاهرة (رقم ١٨٢) ولندن ٧٨٤ في ٢٤ أغسطس يحث فيها السفيرين على بذل كل الجهود لمنع انهيار المفاوضات والتدخل عند الضرورة لصياغات توفيقية ومقترحات وسط بين الطرفين^(٢)، وفي ذلك كما هو واضح من قراءة وتحليل الوثيقة أن دالاس كان يعطى ضوئا أخضر لكافري بالتدخل وأداء دور أنشط وأكثر تأثيرا خاصة وأن المفاوضات بين الجانبين المصري (عبد الناصر وفوزي وعبد الحكيم عامر) وبين الجانب البريطاني (برئاسة روبرتسون) أوضحت نقاط اختلاف أساسية حول رفض المصريين إضافة تركيا وإيران للدول التي تتعرض للعدوان وتنفيذ الاتفاقية في خلالها وأن مصر تكتفي بالتشاور في حالة الهجوم على تركيا. أما العنصر الثاني الخلافى فهو مدة سريان الاتفاقية (يطالب البريطانيون بعشر سنوات ويطالب المصريون بخمس سنوات). والعنصر الثالث هو بدء سريان الاتفاقية (هل تبدأ بعد التوقيع كما تريد مصر أم بعد إتمام الجلاء كما تريد بريطانيا)، وأخيرا مدة جلاء القوات (يقدرها البريطانيون بسنتين ويقدرها المصريون بستة شهور) وبرغم هذه الاختلافات فإن التقدير البريطاني أنه قد حدث اقتراب فعلا على الإتفاق حول أخطر الموضوعات، وهو إتاحة القاعدة للاستخدام فعلا. ولكن برغم التقدير البريطاني فقد كانت الهوة واسعة في نقاط أخرى ويحتاج الأمر لجهود أميركية للتوفيق^(٣) خاصة وأن عبد الناصر قد نقل اعتراضاته على إضافة تركيا، وعلى طول مدة السريان للسفارة الأميركية مما دفع كافري إلى طرح أفكار بديلة لتقريب وجهات نظر الجانبين (نص أكثر شمولاً دون تحديد اسم تركيا)^(٤) تلبية لرغبة عبد الناصر التي نقلها إليه بل ونقلها إلى الخارجية الأميركية عن طريق السفير المصري الذي طلب مساعدة الخارجية الأميركية في إقناع البريطانيين بتغيير موقفهم بالنسبة لمدة السريان خاصة وأن مبدأ هاماً قد اتفق عليه وهو إتاحة القاعدة للاستخدام. وبدأت الخارجية تفكر في خطوات أكبر للتدخل المؤثر لإنقاذ المفاوضات^(٥) وكان تحرك الخارجية الأميركية استجابة لطلب عبد الناصر في اتجاهين التشاور معه لنصحه وتضييق فجوة الخلاف ثم إجراء إتصالات أميركية بين دالاس وسولسبري، والواقع أن تقديرات السفارة الأميركية في الحاليتين كانت هي المحرك الحقيقي للاتصالات في الاتجاهين.

1- Telegram sent to secretary of state Augst 3, 1953 no. 187 file 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

2- Telegram received from secretary of state, August, 14, 1953 to Cairo, 183, London 784, File no. 320. Anglo - Egyptian negotiations.

3- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953, no. 253, from Cairo file no. 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

4- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953 no. 250, same file.

(أراء عبد الناصر في سير المفاوضات وملاحظاته كما نقلها للسفارة الأميركية وتعليق السفير الأميركي كافري على كيفية التغلب على الصعوبات).

(٥) رسالة الخارجية الأميركية إلى كافري حول طلب عبد الناصر لمساعدتها وتدخلها عن طريق السفارة المصرية في واشنطن في ٢٨ أغسطس - انظر:

Telegram sent from secretary of state, August 28, 1953 to Cairo no., 239, London 1063, file no. 320. Anglo - Egyptian negotiations.

فبالنسبة لاتصالات السفارة الأميركية مع عبدالناصر، حثته على عدم قطع المفاوضات حيث أن أساس الاتفاق أصبح وشيكاً وحتى في حالة إحراز أى تقدم يجب انتظار زيارة روبرتسون للندن للتشاور، وكان حرص السفارة على عدم وقف المفاوضات أو إنهاؤها مدفوعاً بتحذيرات عبدالناصر الواضحة أن مصر قدمت تنازلات كبيرة من قبل بناء على مشورة الولايات المتحدة وأن مجلس قيادة الثورة وصل إلى نهاية الشوط وأن المزيد من التنازلات يعرضه للخطر داخلياً وبدأ يلح إلى تزايد المعارضة الداخلية التي قد ترغمه على وقف المفاوضات واللجوء لكل السبل العسكرية والسياسية لطرد البريطانيين^(١) الأمر الذى أوضح للسفارة الأميركية وللخارجية بالتالى دقة المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات ودقة وضع المفاوضين المصريين وضرورة التدخل المؤثر لدى بريطانيا.

والواقع أن التقرير الشامل لكافرى تضمن تحليلاً للوضع الدقيق الذى وصلته المفاوضات وردود الفعل فى مصر والإحساس بالمرارة وفقدان الثقة وخيبة الأمل الذى تشعر به القيادة المصرية تجاه الولايات المتحدة بأنها تخلت عنها وحصلت على تنازلات دون مقابل من أجل حليفها المملكة المتحدة يهدد وضع الولايات المتحدة ويؤدى إلى ضياع ما حققته، وأن السبيل الوحيد لإنقاذ الموقف هو العمل على تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول القاعدة بأسرع ما يمكن حتى يمكن فتح امكانيات جديدة للعمل البناء فى الشرق الأوسط اقتصادياً وعسكرياً، ويقلل من احتمالات الصدام مع المملكة المتحدة ويوحى بصراحة بتدخل فعال للولايات المتحدة مع المملكة المتحدة فى لحظة قد لا تكون بعيدة^(٢)، وقد وصف كافرى الموقف المصرى بأنه لم يكن يتوقع منه الذهاب إلى هذا الحد لقبول المقترحات البريطانية الخاصة بمدة سريان الاتفاقية وأن مجلس قيادة الثورة يقدم على مجازفة سياسية كبرى لاحتمالات المعارضة من الوفد والإخوان والشيوعيين بل وحتى الباشوات، ويلخص كافرى تقديراته بأن أمن المنطقة لن يتحقق دون التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى التى سوف تفتح الباب لحسن النوايا والتعاون المتكافئ مع مصر فى الدفاع عن المنطقة^(٣).

فى ضوء هذه التحذيرات أو التوصيات للسفارة الأميركية فى القاهرة وفى ضوء مسعى عبدالناصر لدى كافرى ولدى الخارجية طالبا وساطتها وتدخلها، تبادل دالاس مع سولسبرى رسالة حول التطورات فى مصر، أبلغه فيها أن المباحثات قد أحرزت بعض التقدم وإن ظلت بعض الخلافات قائمة وأنه من المهم استمرار المباحثات لدفع هذه العلاقات الجديدة إلى الأمام^(٤)، كما أجرت الخارجية الأميركية اتصالات مع سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى ومع السفير البريطانى فى نيويورك أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة واستطاعت بلورة المقترحات البريطانية فى صورة معدلة قد تؤدى إلى قبولها، وأبرقت بها إلى كافرى وطلبت مساعدته فى

(١) رسالة السفارة الأميركية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن ٢١ أغسطس رقم ٢٧٢، ورقم ٢٩٠ فى ٥ سبتمبر بنفس الملف عن مقابلات عبدالناصر وليكلاند ورقم ٢٩٢ فى ٦ سبتمبر فى نفس الملف.

2- Foreign service despatch, secret, no. 625 from Cairo to Secretary, Sept. 4, 1953, Sub. Appreciation of U.S. position in Egypt, 611. 74/9 - 453.

(٢) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة إلى واشنطن رقم ٢٠٢ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٣، نفس الملف (المفاوضات المصرية الإنجليزى).

(٤) نص مشروع الرسالة المقترحة انظر:

Confidential sept. 8, 1953, Memo for MR Byrnsade NEA from John Foster Dulles, 774.00/9-8-53, draft of suggested message from the president to prime minister Churchill

(عدل ايزنهاور عن ارسال الرسالة المقدمة وكلف بها دالاس).

تأييد المقترحات البريطانية. وأهم التعديلات البريطانية بعد تدخل الولايات المتحدة هي خفض مدة السريان إلى ٧ سنوات بعد إبرام الاتفاق، وأن يستغرق الجلاء عاماً ونصف، وثلاث سنوات للفنيين، وكذلك تعديل الصيغ المقترحة لإتاحة القاعدة للإستخدام في حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية وإتاحة القاعدة للإستخدام (في حالة الهجوم على تركيا وإيران) والتشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة والنص على حرية الملاحة في القناة في ديباجة الاتفاق. وقد طلبت الخارجية من كافرى بذل قصارى جهده للمساعدة خاصة وأن هذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من البريطانيين^(١) الذين لن يتراجعوا عن مقترحاتهم، وقد نصح كافرى عبد الناصر فعلاً بقبول الموقف البريطانى وأشار عليه أن مرونة البريطانيين بالنسبة للتفاصيل قد يمكن من التوصل إلى اتفاق وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى شرحها عبد الناصر لكافرى فى قبول المقترحات البريطانية داخل مجلس قيادة الثورة معرضاً نفسه ومكانته وهيبته للاتهامات بالتنازل للبريطانيين^(٢).

وعند هذا الحد كانت المباحثات البريطانية المصرية قد وصلت إلى نقطة حرجية لاختلاف مواقف الطرفين تجاه مدة سريان الاتفاقية ونوع الزى الذى يرتديه الفنيون، وإدراج تركيا فى الدول التى تنفذ الاتفاقية بالنسبة لها عند إتاحة القاعدة للإستخدام مما دفع إلى انسحاب عبد الناصر من جلسات المباحثات يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعد أن أوضح للسفير الأمريكى أن ليس بمقدوره التقدم بالمزيد من التنازلات وأن الولايات المتحدة مدعوة للتدخل لإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات^(٣).

وبرغم ذلك ظلت الإتصالات الفردية بين الجانبين المصرى والأميريكى حول الجوانب الفنية (استخدام الزى) فى مقابلات بين على صبرى ولويس جونز مستشار السفارة الأمريكية^(٤)، كما استمرت من ناحية ثانية الإتصالات الأمريكية البريطانية لإجراء دراسة تفصيلية على صياغة لمواد الاتفاق، فأعد الجانبان ورقة مشتركة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ تحت اسم «ورقة محادثة ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول المفاوضات المصرية» كما أرفق بهذه الورقة مذكرة تحت اسم «مذكرة تفاهم على المبادئ» وقد تناولت ورقة المباحثات دور القاعدة بعد الانسحاب. وتركزت مذكرة التفاهم حول مبدأ إتاحة القاعدة للإستخدام ووضع مركز الاتصالات تحت السيطرة البريطانية والسماح باستخدام الطائرات البريطانية. والواقع أن مباحثات أكتوبر وما أسفرت عنه (ورقة المباحثات الثنائية ومذكرة التفاهم تعكس فعلاً (التدخل الفعال) الذى تمارسه الولايات المتحدة مع البريطانيين لمحاولة كسر الجمود الذى وصلت إليه المباحثات^(٥) وتؤكد الدور الأمريكى الوثيق فى إعداد بنود

(١) رسالة من وزير الخارجية فى واشنطن إلى القاهرة فى ١٩ سبتمبر رقم ٢٢٤ ولندن ١٤٨١، نفس الملف.

(٢) حديث كافرى وعبد الناصر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ حول قبول المقترحات البريطانية (بعد التشاور الأمريكى والبريطانى) ونصيحة الخارجية الأمريكية لكافرى بالمساعدة ولعبد الناصر بقبول المقترحات، بالإضافة لقرار ايزنهاور بعدم ممارسة مزيد من الضغط على البريطانيين حالياً - انظر

Telegram sent to secretary of state no. 357. sept. 23, 1953.

وينفس الملف برقية الخارجية إلى القاهرة رقم ٢٢٦ عن مساعى السفير المصرى وعبد الناصر لدى الخارجية ورد الفعل الأمريكى بالنصح بقبول المقترحات البريطانية، كذلك قرار ايزنهاور (بأنه من الأفضل عدم الضغط على البريطانيين). انظر مذكرة الحديث مع الرئيس ايزنهاور:

Top secret, personal, private, the secretary of state sept. 23, 1953, Memo of conversation with the president, White House.

(٣) برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٢٦٠ فى ٢٤ سبتمبر، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٨٢٤ فى ٢٥ سبتمبر، نفس الملف.

(5) Top secret, Attached U.S. U.K. bilateral talking paper on Egyptian negotiations and its table entitled "Memo of understanding on principles oct. 13, 1953 611. 74/10- 1353.

وتفاصيل الاتفاقية، وعلى صعيد آخر كان كافرئ يواصل جهوده لإقناع عبد الناصر بالعدول عن موقفه وأنه يسعى لتحسين الجو السائد داخل مجلس قيادة الثورة وأنه لولا مشورته لانسحب المصريون من المفاوضات تماما وربما لن تتمكن حكومة مصرية أخرى من التفاوض مع البريطانيين حول قاعدة قناة السويس، فكافرئ كان يقوم في الواقع بمهمتين نصح عبد الناصر بالعدول عن موقفه، وتحذير الخارجية الأميركية من سوء تقديرات البريطانيين للموقف في مصر وللصعوبات التي يواجهها عبد الناصر^(١)، واستطاع فعلا أن ينجح في إقناع عبد الناصر بالعودة إلى مائدة المفاوضات في ٢٢ أكتوبر^(٢)، وقد حاولت الخارجية الأميركية فعلا اقتراح حل وسط لموضوع الزى يقرب بين الجانبين^(٣)، وبذلك تكون الخارجية قد تدخلت بشكل حاسم في تعديل صياغة نقاط الاختلاف الخاصة بإتاحة القاعدة للاستخدام وارتداء الزى الرسمي بحيث تذلل الصعوبات أمام الاتفاق الوشيك.

إلا أن احساس عبد الناصر بالضغوط المتزايدة عليه من داخل مجلس قيادة الثورة ومن المعارضة الداخلية بسبب التنازلات التي قدمها وإتهامه بأن الولايات المتحدة اقتطعت منه التنازل وراء التنازل، دفعه مرة ثانية إلى التشدد والتلويح بقطع المفاوضات وهدد بأنه مالم يتم التوصل إلى اتفاق فإن مصر لن تكون ملتزمة بالتنازلات التي قدمتها وسوف تكون حرة في طرق السبيل الذي تراه وتعيد النظر في موقفها تجاه القاعدة وسوف تنهج سياسة الحياد ولن تسمح باستخدام الأراضي المصرية ميدانا للقتال لحرب قادمة وأنه اذا رضخ مجلس قيادة الثورة للضغط الشعبي في مصر للإتجاه نحو سياسة عدم الانحياز فلن يعود لسياسة التعاون الوثيق مع الغرب لأن مجلس قيادة الثورة يفقد شعبيته في هذه المرحلة^(٤) وأنه مع إدراك مصر لأنها لن تستطيع إجلاء البريطانيين دون تأييد الولايات المتحدة فقد خاب أملها في هذا التأييد.

ويبدو أن تلويح عبد الناصر ثم فوزي باحتمالات انتهاج مصر لسياسة الحياد كان له مفعوله وتأثيره على تفكير (كافرئ) الذي وصف هذا الاتجاه بأنه خطر داهم خاصة إذا ارتبطت بفشل المفاوضات المصرية الإنجليزية مما دفعه إلى التحذير من خطورة اتباع مصر (لسياسة حيادية) ومن خطورة تصعيد الموقف العسكري بين المصريين والبريطانيين وضرورة بذل المزيد من الجهد لإقناع المصريين لايجاد صيغة مقبولة لإتاحة القناة للاستخدام^(٥).

(١) رسالة كافرئ إلى الخارجية الأميركية - برقية رقم ٤١٢ في ٦ أكتوبر بنفس الملف.

(٢) استعرضت برقية السفارة في ٢٢ أكتوبر الموضوعات التي شملتها المفاوضات المستأنفة وهي نقاط الاتفاق (النص على قاعدة القناة في الديباجة - مدة سريان الاتفاق - عدد الفنيين - إتاحة القاعدة للاستخدام في معظم عناصرها - ظلت نقطة الخلاف الزى الرسمي) - انظر برقية السفارة رقم ٤٨٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٣، نفس الملف، مع نص نقاط الاتفاق الذي ينشر لأول مرة.

(٣) برقية الخارجية رقم ٤٧٢ في ٢٢ أكتوبر و ٥٢٨ في ١٢ نوفمبر، نفس الملف

(٤) مقابلة عبد الناصر مع ليكلاند مستشار السفارة في ٢ نوفمبر ١٩٥٣ - برقية الخارجية الأميركية رقم ٥٧١ في ٢٠ نوفمبر ورقم ٥٨٨ في ٢٢ نوفمبر عن رسالة عبد الناصر إلى الخارجية الأميركية التي أبلغها السفير أحمد حسين حول نتائج اجتماعاته مع روبرتسون في القاهرة - نفس الملف.

وانظر تقرير السفارة الأميركية رقم ١٤٦٥ سري في ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ عن مباحثات الصياغة لمواد الاتفاقية، نفس الملف (مقابلة عبد الناصر وكافرئ) وانظر أيضا مقابلة أحمد حسين مع دالاس في أول ديسمبر بحضور مدير إدارة الشرق الأدنى الذي طرح فيه السفير المصري على دالاس أن الاختيارات المطروحة على مصر - في ضوء نجاح أو فشل الاتفاق - هي بين اتباع سياسة الحياد أو موالاة الغرب مع توجيه اللوم للولايات المتحدة لعدم ممارسة ضغوط على بريطانيا: Confidential, Dept of state, Memo of conversation, Dec. 1, 1953, sub situation in Egypt on the eve of Bermuda conference Dec. 1953, 774.00/12-153

(٥) برقية السفارة إلى الخارجية في واشنطن برقم ٧٤٩ في ٦ يناير ١٩٥٤، ملف ٥٠٠، الموضوع وقف المساعدات الاقتصادية اذا انتهجت مصر سياسة الحياد.

وفى هذا الاتجاه وإزاء إصرار عبد الناصر على رفض عدد من المقترحات البريطانية (موضوع زى الفنيين البريطانيين)^(١) راحت الخارجية الأميركية تحاول إقناع عبد الناصر بأهمية قبول نقاط التفاوض حتى تقدم لها الولايات المتحدة معونة اقتصادية وحل مشاكل قاعدة القناة لتمهيد الطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تأكيد رغبة المملكة المتحدة فى التوصل لاتفاق، وأن المقترحات البريطانية المعدلة هى أفضل ما تحققه مصر وتحصل عليه، وصورت الخارجية الأميركية لعبد الناصر المزايا السياسية الداخلية من تحقيق اتفاق الجلاء كما تحقق نصر سياسى باتفاق السودان. وبايجاز فإن الخارجية الأميركية طرحت على عبد الناصر عن طريق كافرى كل ما يمكن طرحه من حجج وحوافز تتعلق بنجاح المفاوضات وأثارها على السياسة الداخلية من دعم مجلس قيادة الثورة وقدرته على مواجهة المعارضة وتتصل باحتمالات تقديم معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة لمصر^(٢).

والواقع أنه عندما نقل كافرى لعبد الناصر توصيات الخارجية الأميركية وتعليقاتها كان رد فعل عبد الناصر مفاجئاً لكافرى إذ أبلغه عبد الناصر أنه يستطيع إقناع مجلس قيادة الثورة بتعديل صياغة الإتاحة لاستخدام القاعدة بحيث تشمل الإتاحة الفورية للقاعدة فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا ولكنه لا يستطيع الموافقة على الصياغة البريطانية الخاصة بالزى الرسمى* وكان تعقيب كافرى أنه اذا كانت بريطانيا جادة فى التوصل إلى اتفاق فإن خطوة فى هذا الاتجاه تكون قد تحققت إذا أخذت فى الاعتبار هذا التنازل الهائل من جانب مصر^(٣). والواقع أن سير المفاوضات بعد هذا التنازل الضخم الذى قدمه عبد الناصر بجهد واضح ومباشر من كافرى لم يكن لدى عبد الناصر المزيد من التنازلات لتقديمه وبذلك ظل ينتظر رد الخارجية البريطانية مدة من الوقت أصابته بالقلق^(٤) وخشى من عرضه على مجلس قيادة الثورة قبل الحصول على رد بالموافقة خاصة وأنه - أى عبد الناصر - يخوض معركة شرسة ويأسس داخل مجلس قيادة الثورة* خاصة وأنه قدم هذا التنازل على مسؤوليته الخاصة دون عرضه على المجلس^(٥).

(١) برقية السفارة رقم ٧٩١ فى ١٠ يناير ١٩٥٤ إلى الخارجية، نفس الملف الموضوع «المباحثات المصرية الانجليزية - مسألة الفنيين».

(٢) برقية الخارجية إلى السفارة فى القاهرة رقم ٨٢٠ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ نفس الملف.

(*) مما لا شك فيه أن جمال عبدالناصر فى قبوله لتعديل صياغة بنود الاتفاقية مع بريطانيا بما يضمن الإتاحة لاستخدام القاعدة على الفور فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا، لا شك أنه كان يبدى مرونة ملموسة يمكن تفسيرها بأنها تعود لعدة اعتبارات أولها أن عبد الناصر كان مدفوعاً لهذه المرونة بطول مدة المفاوضات مما سبب للفرق المعارضة له النقد والهجوم وتاليها عليه، وثانياً رغبة عبدالناصر فى إنهاء هذه المفاوضات لتدعم مكانته الداخلية ودون التورط فى إعطاء وعد قاطع للولايات المتحدة قد لا يستطيع الوفاء بها اذا تعقدت المفاوضات فترة أطول، وثالثاً احساس عبد الناصر أن هناك نذر فى الاتفاق (يناير ١٩٥٤) تشير إلى صراعات داخل مجلس قيادة الثورة قد تؤثر على مكانته ونفوذه ودوره فى المفاوضات مع بريطانيا.

ويروى نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ» أن الأميركيين عادوا فى هذه الفترة إلى وساطتهم لتتفاوض مصر من جديد مع بريطانيا، ويذكر نجيب أن مصر قبلت الوساطة الأميركية حتى لا تدخل اجتماعات المباحثات فى دوامة الأحاديث التى يجيد البريطانيون إثارتها، وتركزت الوساطة الأميركية على مدة سحب القوات البريطانية من القناة، وينسب نجيب للأميركيين قولهم فى هذه الفترة إن القاعدة لم تعد بريطانية بقدر ما أصبحت غربية استراتيجية أعدت للدفاع عن المنطقة كلها، راجع محمد نجيب، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) برقية السفارة الأميركية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٨٣٦ فى يناير ١٩٥٤، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة لمقابلة على صبرى مع لويس جونز فى ٢ فبراير ١٩٥٤ رقم ١٨٥٦ سرى، نفس الملف، وانظر وصف (هيكل) لتنازل عبدالناصر (بأنه مجحف وشديد الوطأة على مصر) كما وأن هذا الشرط يعنى تقديم معونة مقابل ثمن باهظ يعكس مقدار المعارضة التى يتعرض إليها عبد الناصر. (برقية السفارة عن حديث هيكل مع مستشار السفارة فى ٨ فبراير نفس الملف برقم ١٨٩٩).

(**) وعن تطورات الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ومقدمات أزمة مارس راجع فى الوثائق البريطانية الملخص السياسى عن الفترة من ١٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٥٤ رقم ٨٤ فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ من السفارة فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية. F.O. 371/ 108313 - 7612 والتقرير رقم ٩٧ فى ٨ أبريل ١٩٥٤، والتقرير رقم ٦٤ فى ١١ مارس ١٩٥٤.

(٥) وانظر مقابلة على صبرى مع ديفيد جونز الملحق الجوى بالسفارة عن تنازل عبدالناصر فى تقرير السفارة رقم ١٩١٣ سرى فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، وكذلك حديث عبد الناصر مع كافرى فى ٩ فبراير الذى اتضح منه مقدار قلق عبد الناصر وخشيته من الضغوط الداخلية لتأخير الاستجابة =

وقد جرت سلسلة من الاتصالات المتتالية بين مجلس قيادة الثورة (عبد الناصر وعلى صبرى) مع السفارة الأميركية وبين السفير المصري أحمد حسين وكافرى فى القاهرة خلال الأسابيع الأولى من فبراير ومارس ١٩٥٤، فى جهود مكثفة لإقناع الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا للإستجابة لتنازل عبد الناصر لمساعدته فى بلورة اتجاهات موالية له داخل مجلس قيادة الثورة من ناحية ولواجهة المعارضة الداخلية من ناحية أخرى، وقد حذر كافرى بأكثر من طريقة من ضياع هذه الفرصة مما يعنى انهيار المصالح الأميركية والبريطانية فى الشرق الأوسط كما ظل يثنى على (الأسلوب الإيجابى) لنظام الحكم فى مصر فى معالجة المشكلات، وكان كافرى فى كل ذلك كثير الإشادة بعبد الناصر بعد الموافقة على (إدراج اسم تركيا) فى قائمة الدول التى يمكن أن تستفيد بالإتفاقية فى حالة العدوان^(١).

منذ يناير وحتى يونيو ١٩٥٤ بعد أن قدم عبد الناصر موافقته على إدخال تركيا ضمن الإتفاقية فى مبدأ إتاحة القاعدة للاستخدام وهو مبدأ وصفه كافرى بأنه يمثل تنازلاً هائلاً قدمه عبد الناصر، حدث، كما أشرنا منذ قليل اتصالات متتالية لحث الجانب البريطانى على الاستجابة لموافقة عبدالناصر دون جدوى* إلى استدعى محمود فوزى السفير الأمريكى لمقابلته وأبلغه أنه يتحدث باسم رئيس الوزراء وأن مصر تطلب منه أن يبلغ وزير الخارجية الأمريكى أنها تقدمت باقتراح انتظرت طويلاً أن تعقب عليه بريطانيا وأن صبر مصر يكاد ينفذ، وكان لغة مقابلة فوزى وكافرى حادثة تنطوى على تحديد واضح بعدم المساومة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مباحثات واشنطن اثناء زيارة تشرشل وايدن^(٢). ويلاحظ من هذا التحذير أن تلك الرسالة لم تنقل كالعادة عن طريق عبد الناصر أو على صبرى بل أخذت القناة الدبلوماسية بما يحمل معنى «الجفوة» أو «البرود» الذى بدأ ينتاب العلاقة الحميمة بين كافرى ومجلس قيادة الثورة.

الدور الأمريكى فى استئناف المفاوضات المصرية البريطانية وصياغة بنود الإتفاقية،

واستقراء التطورات والاتصالات المصرية الأميركية اللاحقة لمقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو توضح أنها كانت فعلاً مقابلة هامة حققت من النتائج ما لم تحققه إتصالات أخرى حيث جاءت فى أعقابها توجيهات من

= للتنازل الذى قدمه، برقية السفارة رقم ٨٩١ فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، ثم مقابلة تالية بعد يومين بين على صبرى والمسؤول السياسى بالسفارة نفس الموضوع (تقرير السفارة رقم ١٩٢٨ فى ١٢ فبراير ١٩٥٤ نفس الملف).

وقابل السفير أحمد حسين فى القاهرة كافرى مرتين فى يومين متتاليين ١٠، ١١ مارس لتأكيد خطورة عامل الوقت (برقية السفارة ١٠٧٦، ١٠٧٥ سرى فى ١٠ مارس ١٩٥٤، نفس الملف. وانظر حديث الاخوين على صبرى وحسين نو الفقار صبرى مع مستشار السفاره الاميركية حول مشاعر الاحباط والمرارة لدى عبد الناصر ومن تعاضم تيار الحياد بسبب التعنت البريطانى والسلبية الاميركية (برقية السفارة السرية فى ٢٨ مايو ١٩٥٤ رقم ١٤٩٩ إلى الخارجية بنفس الملف).

(١) برقية كافرى إلى الخارجية عن حديثه مع عبد الناصر فى ١٧ مارس ١٩٥٤ رقم ١١٠٩ التى اشار فيها أنه هو أى كافرى الذى افتتح extracted موافقة عبد الناصر على تركيا - نفس الملف.

(*) كانت قد بدأت اتصالات غير مباشرة مع البريطانيين عن طريق السفير الاميركى كافرى فى القاهرة لاستئناف المفاوضات فى ١١ مارس ١٩٥٤ على اساس تنازل مصر لاتاحة قاعدة القناة للاستخدام بحيث تشمل تركيا - راجع الوثائق البريطانية - تقرير الملخص السياسى الاسبوعى عن الفترة من ١٠ إلى ١٣ مارس ١٩٥٤ (المفاوضات). F. O. 3710/ 108313.

(٢) مقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو ١٩٥٤، برقية السفارة السرية رقم ١٥٨٦ فى ٢٣/٦/١٩٥٤، نفس الملف.

دالاس لكافرى ليبلغها للجانب المصرى عن التعديلات على الموقف البريطانى فى أعقاب المباحثات الثنائية مع تشرشل وايدن فى واشنطن (١).

وأوجز دالاس تقديراته أن البريطانيين قرروا إعادة بدء المفاوضات مع مصر والتحرك للتوصل إلى اتفاق مبكر، وأن تشرشل قد قرر هذه السياسة بسبب رغبة الحكومة البريطانية فى نقل قواتها من مصر إلى مكان آخر، وموجز هذه المقترحات هى: أن الحد الأدنى لمدة الجلاء سوف تكون ٢٤ شهرا وبالنسبة لمدة سريان الاتفاقية ما بين ١٠ - ١٢ عام مع ترك الحرية للسفير البريطانى للتفاوض (٢).

دور السفير كافرى فى التوصل للاتفاق:

وينقل هذه المقترحات البريطانية الجديدة يمكن القول إن المرحلة النهائية أو الجولة النهائية للمفاوضات المصرية الإنجليزية حول القاعدة قد بدأت فعلا*، وقد قدم كافرى المقترحات لمحمود فوزى وأوصاه بقبولها، لكن فوزى اعترض على ثلاث نقاط، النقطة الأولى: مدة الإتاحة وقبول مصر ٧ سنوات فقط، والنقطة الثانية: الالتزام بفترة ١٥ شهر لإتمام الجلاء، والثالثة: هى أن مصر مستعدة لإدراج إيران للتشاور فقط ولكن ليس للإتاحة الفورية للقاعدة. وأشاد فوزى بالدور الأمريكى خاصة بكافرى الذى أبلغه أنه لو سارت المفاوضات بطريقة مرضية فإن الولايات المتحدة سوف تقدم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر (٣) وكان ذلك حافزا متجددا يشير إليه كافرى بين الحين والآخر لدفع عجلة المفاوضات.

وما بين ١١، ١٢ يوليو جرت محاولات شاقة بين كافرى وستيفنسون من ناحية والجانب المصرى من ناحية أخرى لإقناع المصريين بالتنازل دون جدوى سواء لمدة السريان (٧ سنوات أو مدة الجلاء ١٧ شهر أو إدراج إيران) (٤) ونقلت مصر اعتراضاتها إلى الخارجية الأمريكية عن طريق سفيرها أحمد حسين موضحا أن عبد

(١) برقية دالاس إلى كافرى من واشنطن إلى القاهرة رقم ١٦٠١ فى ٢٨ يونيو ١٩٥٤، نفس الملف.

(٢) برقية دالاس إلى كافرى نفس المصدر.

(*) حول مقدمات وظروف استئناف المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ بوساطة أمريكية فعالة لتعديل الموقف البريطانى إلى حد ممارسة الضغوط عليه، راجع التقرير السرى للسفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية رقم ١٥٢ فى أول يوليو ١٩٥٤ عن الفترة من ١٦ يونيو إلى ٢٥ يونيو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 – E/ 1013/ 28.

والتقرير السياسى رقم ١٥٧ فى ١٥ يوليو عن الفترة من ٢٠ إلى ١٢ يوليو ١٩٥٤ والتقرير رقم ١٦٥ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ الذى تناول توقيع «رؤوس الاتفاق» فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 - E / 1013 / 32

وقد سبق الاستئناف الرسمى للمفاوضات فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ مباحثات سرية بوساطة أمريكية استمرت من ديسمبر ١٩٥٣ حتى مايو ١٩٥٤.

F.O. 371 / 1013/ 22.

انظر الوثائق البريطانية، التقرير السياسى رقم ١٣١ فى ٢٠ مايو ١٩٥٤

F.O. 371/ 1013/ 26.

والتقرير رقم ١٤١ فى ٣ يونيو ١٩٥٤، والتقرير رقم ١٤٥ فى ١٧ يونيو ١٩٥٤

كما يسجل الدكتور محمود فوزى «أن المملكة المتحدة قد وافقت عام ١٩٥٤» على بدء سحب حاميتها المكونة من ثمانين ألف من منطقة السويس بضغط اميريكى قوى» - انظر محمود فوزى، حرب السويس ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) مقابلة فوزى وكافرى ١١ يوليو ١٩٥٤ برقية السفارة من القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٣، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٦ فى ١٢ يوليو ١٩٥٤ جلسة المباحثات التى شارك فيها ستيفنسون السفير البريطانى وعاونيه كافرى فى اقناع الجانب المصرى بالشروط البريطانية.

الناصر لا يستطيع التنازل أكثر من ذلك لالتزامه أمام ضباط الجيش بمدة الاتفاقية ومدة الجلاء، كما أنه اقنع الضباط بصعوبة بالغة بقبول إدراج تركيا^(١).

وفى جولة شبه نهائية بين عبد الناصر وكافرى تمسك عبدالناصر بموقف مصر إلى حد إقناع كافرى بأنه لو حدث إرغام عبد الناصر على قبول هذه الشروط فسوف تكون النتائج وخيمة وضياح مستقبل التعاون مع الغرب، وكان كافرى يرى عبد الناصر يستخدم أسلوبيين لإقناع الولايات المتحدة للتوقيع بمستقبل التعاون مع الغرب وإبراز الاخطار الداخلية عليه وعلى نظامه إذا قدم المزيد من التنازلات^(٢).

وفى الجلسة التالية (١٥ يوليو) حققت المفاوضات تقدما ملحوظا فى عدد من النقاط الجوهرية باستثناء ثلاث نقاط هى (مدة السريان - مدة الإنسحاب - إدراج ايران)^(٣).

وتحدد الموقف المصرى كما طرحه عبدالناصر فى المفاوضات فى رفض إدراج إيران، وبالنسبة لفترة الإنسحاب التمسك بشرط إتمام الإنسحاب قبل انتخابات يناير ١٩٥٦، وبالنسبة لسريان الاتفاق تمسك عبدالناصر بمدة ٧ سنوات وأوضح أن مصر بذلك توافق لبريطانيا على قاعدة لمدة ٧ سنوات بمعنى ربط مصر لنفسها بالغرب ربطا لافكاك منه، وكان عرض عبدالناصر لقضية مصر موضع تقدير من الجانب البريطانى لمهارته فى المفاوضات وقدرته على الإقناع.

وحلل كافرى الإسلوب المصرى بأنه:

(أ) أبرز التنازل الهائل بالموافقة على إدراج تركيا.

(ب) أن مصر قدمت تنازلا بالموافقة على إتاحة القاعدة للاستخدام وبالتالي تعريض نفسها لخطر هجوم ذرى.

(ج) أن بريطانيا سبق أن وافقت على مدة سبع سنوات.

(د) دفع صلاح سالم للتوقيع باستخدام العنف إذا لم يتم الاتفاق.

وإزاء هذا الموقف المتشدد الذى استخدمه المفاوض المصرى، لم يسع الجانب البريطانى إلا أن طلب تعليمات من لندن^(٤) للتصرف وانتهى ستيفنسون رئيس الجانب البريطانى (إلى أنه لا بد من قبول وجهة النظر المصرية)^(٥) لأن بريطانيا كانت ستجלו على أى عام حال عام ١٩٥٦. ولم يكن ثمة من سبيل إلا الموافقة فعلا

(١) مقابلة السفير المصرى أحمد حسين مع مدير ادارة الشرق الاثنى بالخارجية الاميريكية (بايروود) (مذكرة سرية عن المحادثات فى الخارجية حول مفاوضات قاعدة السويس فى ١٢ يوليو ١٩٥٤، نفس الملف)

(٢) مقابلة عبد الناصر وكافرى ١٢ يوليو ١٩٥٤ - برقية السفارة الاميريكية إلى الخارجية رقم ٥٧ فى ١٢ يوليو، ٦٢ فى ١٤ يوليو.

(٣) برقية السفارة من القاهرة رقم ٧١ فى ١٥ يوليو، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة السرية رقم ٧١ إلى الخارجية (نفس المصدر) وانظر: ايضا البرقية التحليلية لكافرى للموقف المصرى وتشده فى المفاوضات برقية رقم ٨٦ فى ٢٠ يوليو ١٩٥٤ ملف المفاوضات المصرية الانجليزية ورقم ٩٢ فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ عن تقديرات ستيفنسون للموقف المصرى وتوصياته بالموافقة. بنفس الملف.

(٥) برقية سرية من واشنطن إلى القاهرة ولندن رقم ٥٧ القاهرة، ٢٩٧ لندن، نفس الملف فى ١٥ يوليو ١٩٥٤

على وجهة النظر المصرية كما أصر عليها عبدالناصر في المفاوضات في الحادى والعشرين من يوليو ١٩٥٤ بتوقيع مبدئى على الإتفاق بين مصر وبريطانيا*.

رد الفعل الأمريكى لتوقيع الإتفاق؛

تمثل رد الفعل المباشر لتوقيع الإتفاق المبدئى بالأحرف الأولى بإصدار بيان صحفى سبق أن أعدته الخارجية الأمريكية منذ ١٥ يوليو توقعاً منها لنجاح المفاوضات تضمن الترحيب باستئناف المفاوضات، وبالنهج البريطانى والمقترحات البريطانية الجديدة، وأن الأسلوب الجديد يحقق الامال الوطنية لمصر ويسمح لحكومتها بالتركيز على مشكلاتها الإجتماعية والإقتصادية وفى نفس الوقت تتيح هذه التسوية أساساً سليماً طويلاً للأجل للقدرات الدفاعية للشرق الأدنى بما يسمح بالاستفادة بالموارد الكلية للغرب.

وكان كافرى قد ابرق - بعد التوصل إلى الإتفاق - إلى الخارجية الأمريكية يوصى بإصدار البيان بأسرع ما يمكن تتضمن نفس العناصر السابقة بالإضافة إلى عنصر جديد هو تقدير الولايات المتحدة كدولة بحرية - بعزم الحكومتين على الإلتزام باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس^(١).

أما ردود الفعل الأولى لأطراف الاتفاق فقد نقلها كافرى إلى الخارجية فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ فبالنسبة للمصريين أشار إلى أسمى تقدير للمصريين للمساعدة الجمة والفعالة من جانب الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، ونقل تأكيدات فوزى باحترام مصر للوثيقة. ووضح أن كافرى كان ينقل هذه الردود الأولية عن الحكومة المصرية وهو يدرك الدور الذى أداه مع ستيفنسون ومع المصريين وعبدالناصر فى التوصل إلى الإتفاق^(٢).

وقد تمثل رد الفعل الأمريكى الرسمى لتوقيع الاتفاق فى بيان لوزير الخارجية الأمريكى فى ٢٨ يوليو وصف فيه الاتفاقية بأنها خطوة كبرى فى تطور العلاقات بين دول الشرق والغرب وأن يكون بداية عصر جديد من التعاون الوثيق بين دول الشرق الأدنى والغرب، وأن الاتفاقية سوف تكفل أساساً أدوم للهدوء والأمن فى الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة ترحب بصفة خاصة بقرار مصر إتاحة قاعدة القناة للمملكة المتحدة فى حالة العدوان ضد المنطقة^(٣).

(*) أجل تم الاتفاق بين مصر وبريطانيا ووقع بالأحرف الأولى فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٤ ثم تم التوقيع على الاتفاق بتفصيله فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، ولكن بريطانيا لم تتوقف عن مواصلة مباحثاتها مع عبد الناصر حول الدفاع عن الشرق الأوسط وهذا بالفعل ما دار بين انطونى ناتنج - وزير الدولة البريطانى وبين عبد الناصر الذى طلب من ناتنج - حسب روايته - أن يبقى فى القاهرة بعد توقيع الاتفاقية لاستعراض Anthony Nutting العلاقات المصرية الانجليزية والوضع بشكل عام فى الشرق الأوسط.

لقد كان توقيع الاتفاقية بالنسبة لوزير الخارجية البريطانية ايداناً بعهد جديد فى الشرق الأوسط تتحدد فيه مسائل الدفاع عن المنطقة والنزاع مع اسرائيل ثم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وكان رأى عبدالناصر - كما يروى ناتنج - أن نظامه يعتمد على الجيش ومن ثم أهمية توفير المعونة العسكرية له بعد توقيع الاتفاق.

F.O. 371/ 108313 E. 105 10/ 15.

- راجع نصوص مقابلة انطونى ناتنج مع عبدالناصر فى الوثائق البريطانية:

secretary of state Anthony Nutting oct. 28, 1954, Record of Talks between Nutting and col. Nasser after signature of the agreement.

(١) برقية واشنطن السرية إلى القاهرة رقم ٥٧ فى ١٥ يوليو (مشروع البيان الصحفى) وانظر برقية كافرى بالتوصية بإصدار التصريح فى ٢٧ يوليو من القاهرة إلى واشنطن رقم ٤٦ فى يوليو، نفس الملف.

(٢) برقية السفارة فى القاهرة إلى واشنطن ٢٨ يوليو رقم ١٢١ فى ٢٨ يوليو، نفس الملف.

(٣) نص تصريح دالاس صدر بنشرة صحفية رقم ٤١٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ - انظر:

U.S.Dept. of state bulletin Vol xxxI no. 789, August 9, 1954 pp. 198-199.

selected correspondence and related metrial Box (84) 1954 Dept. of state press release no. 413.

وانظر أيضاً

ويعكس بيان دالاس الإطار الاقليمي الواسع فى تقييم الإدارة لنتائج الإتفاقية فالعناصر الثلاثة للتقييم - التعاون الوثيق مع الغرب، والأساس الدائم لأمن المنطقة، - مواجهة العدوان يمثل مضمون الموقف الأميركي ورد فعله تجاه نتائج الإتفاقية.

أما دور جيفرسون كافرى فى التوصل لهذا الإتفاق فقد سجله دالاس فى رسالته إليه فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ التقدير دوره فى تسهيل توقيع الإتفاقية ويعرب له عن شكره وامتنانه وقد رد كافرى على دالاس يؤكد له أنه تم التوصل للإتفاق بفعل تفهمه وتعاطفه وثبات موقفه^(١).

وتبادل دالاس مع ايدن وعبد الناصر ومحمود فوزى الرسائل حول التوصل للإتفاق، فقد كتب دالاس لايدن «إن التكيف مع ظروف العالم المتغير من خير خصائص التقاليد البريطانية وأن الإتفاق ينطوى على فائدة متبادلة للمملكة المتحدة ومصر» واجابه ايدن برسالة يقدر له الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، كما أكد دالاس لفوزى وعبد الناصر «أنه على ثقة أن هذه التسوية سوف ترسى الاسس لتعاون اوثق بين بلدينا تجاه المشكلات التى تؤثر فى منطقة الشرق الأدنى، وسوف تؤدي إلى مزيد من الإستقرار والقوة الدفاعية فى المنطقة.

وأجاب عبد الناصر دالاس بأن مصر على ثقة من أن هذه الإتفاقية سوف تبدأ عصرا جديدا من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأنه من الممتنين للمعونة والمساعدة من قادة وحكومة الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الاتفاق.

وأجاب فوزى «بأنه سوف يتذكر دائما بالتقدير التأييد الذى اتسم بالصبر والحكمة والمعونة لقادة وحكومة الولايات المتحدة فى التوصل لهذا الاتفاق»^(٢).

والقاسم المشترك لرسائل دالاس إلى أطراف الإتفاقية فوزى وعبد الناصر وايدن والردود عليه تؤكد الدور الفعال الذى أدته السياسة الخارجية الأميركية فى التوصل إلى الإتفاق، ومن ناحية أخرى من مضمون رسالة دالاس إلى عبد الناصر بصفة خاصة تعكس المضمون الإقليمي الذى ينظر به إلى نتائج الإتفاقية والأمن والقدرة الدفاعية للمنطقة، ويفسر توجهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر قبل وبعد الإتفاقية أى مدى إسهامها فى تحقيق الأمن والقدرة الدفاعية الإقليمية، وقد أكد دالاس نفس المعانى الشاملة للتوصل إلى الإتفاق فى بيانه فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ الذى وصف التوقيع النهائى للإتفاق بين مصر والمملكة المتحدة بأنه حدث له أهمية بعيدة المدى، وأن إزالة هذا العائق من طريق التعاون الأوثق سوف يفتح طريقا جديدا نحو العلاقات السلمية بين الشرق الأدنى ودول أخرى فى العالم الحر. وأن هذا التعاون سوف يدعم استقرار وأمن المنطقة، ونوه دالاس بالمسئوليات الجديدة والأشمل التى سوف تتحملها مصر بانتقال القاعدة العسكرية فى القناة من السيطرة البريطانية إلى السيطرة المصرية^(٣).

1- Letter from Caffrey to Dulles, J.F.D. Cairo July 29, 1954, selected correspondence Box (79) J.F.D. papers.

2- U.S. Dept. of state bulletin Vol cxxi, no. 790 August 16, 1954p. 234. British Embassy, Washington July 31, 1954 from Roger Makins to J.F.D. Message from Eden.

611. 74/7-31-54.

وانظر نص رسالة ايدن إلى دالاس فى ٢١ يوليو عن طريق السفير البريطانى روجر ماكينز

(٣) نص بيان دالاس حول توقيع الاتفاق فى ١٩ أكتوبر فى النشرة الصحفية ٩٤ لوزارة الخارجية وانظر: Selected correspondence, Box (84) oct. 19, 1954. J.F.D. papers.

وقبل أن نوجز رد فعل الكونجرس والصحافة الأميركية لهذا الحدث إلى جانب رد فعل الإدارة الأميركية يهمننا أن نشير إلى تقييم السفارة الأميركية في القاهرة لضمون وأثار الإتفاقية المصرية الإنجليزية بالنسبة لمستقبل اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر. وقد احتوى ملف المفاوضات المصرية الإنجليزية - ضمن وثائق السفارة الأميركية بالقاهرة - على وثيقتين أحدهما رسالة من المستشار السياسي للسفارة (لويس جونز) مرسلة إلى مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية ووافق على محتواها (كافري) وأعضاء السفارة الذين اشتركوا في المفاوضات^(١)، كما احتوى الملف على رسالة ختامية تحت عنوان «تأملات في الإتفاقية ودلالاتها بالنسبة لمصر وبريطانيا، وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة عامة وسياساتها في مصر»^(٢). والقاسم المشترك بين رسالة المستشار السياسي للسفارة في ١٣ أغسطس ١٩٥٤ وبين تأملات كافري في ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ ذلك الإقتناع العميق بتأثير الإتفاقية على وضع مصر في المنطقة والأمن الإقليمي حيث يقول جونز: «لقد قلنا دائما إن مصر هي مفتاح الشرق الأوسط، فالجغرافيا والقدرات والحجم والشخصية والتعليم تؤكد هذا التقدير، وتحدث بشكل أكثر تحديدا فيقول: «إنه في مصر الآن نظام ذو نوايا حسنة، ولقد زالت عقبة السويس وإزاء قوة الولايات المتحدة ومسؤولياتها فإن الإتفاقية المصرية الإنجليزية تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة أهم منها بالنسبة للملكة المتحدة، فالمملكة المتحدة تخرج من المنطقة والولايات المتحدة تدخل المنطقة» ويوصى بالحد من الصبر في التعامل مع المصريين بعد الإتفاقية حين يقول «إن مصر في حالة (حمل) الآن ولم تصل إلى مرحلة المخاض ويجب أن نبدي الفهم والحنكة في تعاملنا معهم خلال فترة حرجية كهذه»^(٣)، ويكرر كافري في تأملاته نفس التحذير حين يقول «إن افدح خطأ يمكن أن ترتكبه الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة هو محاولة إرغام مصر على الاشتراك في ترتيبات أمنية إقليمية تضم الدول الغربية، ويعتقد كافري أن هذا الوقت سوف يأتي، ويكرر كافري نفس آراء مستشاره حين يقول: «إن إتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ قد أزاحت آخر العقبات أمام الولايات المتحدة وأنه قد آن الأوان أمام الولايات المتحدة لتبدي قدرتها على العمل»^(٤).

كان ذلك هو تقدير الإدارة الأميركية لنتائج الإتفاقية وتقييم أثارها (دالاس في الخارجية والسفارة الأميركية في القاهرة، وكذلك تقييم الصحافة الأميركية التي أيدت تقييم الإدارة حيث أعتبرت النيويورك تايمز توقيع الإتفاقية بمثابة مقدمة لتحول محتمل في الموقف تجاه علاقات عسكرية وسياسية أوثق مع الغرب بعد إنهاؤها لنزاع طويل حال دون تحقيق وحدة حقيقية بين الحلفاء الغربيين والشرق الأوسط بل وأدت أحيانا إلى احتكاك بين واشنطن ولندن^(٥).

ولم يفت كل من تعرض للمفاوضات المصرية الإنجليزية عام ١٩٥٤ إلا أن يبرز الدور الشخصي الذي لعبه كافري في دفع عجلة المفاوضات^(٦) إلى أن حقق انتصارا للدبلوماسية الأميركية ومصالحة بين مصر

1- Official, informal, confidential letter to William Burdett, office of near eastern affairs, Dept. of state from Lewis Jones, U.S. embassy Cairo, August 13, 1954.

2- Foreign service despatch from Amembassy Cairo, no 761 oct. 21, 1954 file no. 320. Anglo Egyptian Negotiations.

(٢) رسالة جونز، المصدر السابق.

(٤) تأملات كافري عن الإتفاقية، المصدر السابق.

5- New York Times pp 1, 4, 5 July 29, 1954.

6- Wynn, Wilton, Nasser of Egypt 1959, Arlington Books, Cambridge, p. 91

والغرب^(١) ولم تكن الإتفاقية نهاية فى حد ذاتها بل خطوة لإنشاء أمن جماعى فى الشرق الأوسط حيث كان هدف الولايات المتحدة كسب عضو جديد لما وصفه دالاس فى رسالته لعبد الناصر باستقرار أكبر وقوة دفاعية أعظم فى المنطقة^(٢).

ورغم كل هذا التقييم الإيجابى فى الإدارة والصحافة فإن اتجاها ناقدا آخر للإتفاقية كان يسود الكونجرس الأمريكى اتساقا مع الموقف السلبي تجاه سياسة مصر الخارجية خاصة فى اتجاهين علاقة مصر ببريطانيا وموقف مصر من إسرائيل، فالإتفاقية التى عبرت عن الإرادة الطيبة التى أكدتها الولايات المتحدة تجاه مصر لم تكن مبعثا لارتياح إسرائيل، حيث كان هدفها بقاء الجيش البريطانى فى مصر وعدم وجود علاقات طيبة بين الولايات المتحدة ومصر^(٣).

وقد رأى أحد المتخصصين فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى الإتفاقية أنها كانت خطأ من أخطاء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط لأنها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية فى الشرق الأوسط كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعى الإقليمى الحيوى لكل خطط الدفاع الغربية، وأن مصر لم ترفض فحسب التعاون مع الولايات المتحدة فى إقامة نظام دفاعى جديد بل قابلت الكرم الأمريكى بالازدراء والغطرسة^(٤).

والواقع أن اصواتا عديدة فى الكونجرس تحدثت لانتقيد نتائج هذه الإتفاقية خاصة ما يتصل منها بآثار معينة على إسرائيل فقد بعث النائب ما نويل سيللا Emanuel Celler عضو مجلس النواب الأمريكى عن نيويورك (أحدى الولايات التى يتضح فيها تأثير الموالين لإسرائيل فى الكونجرس) رسالة فى ٢٤ أغسطس لدالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها إسرائيل بعد توقيع الإتفاق بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفرغ الجيش المصرى لإسرائيل، ثم الوعود الخاصة بتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، وتضمن خطابه نقدا للسياسة الإمبريكية تجاه مصر والتى تحمل الكثير من الأخطار بالنسبة لإسرائيل، حتى أن دالاس يضطر للرد عليه وينفى وجود أى نوايا عدوانية لدى مصر تجاه إسرائيل^(٥)، وقد كرر نفس المعانى نائب آخر فى عام ١٩٥٦ فى مجلس النواب الأمريكى حين اعتبر روسيا هى المستفيدة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس بالإضافة إلى تهديد دولة إسرائيل الصديقة، وأن عبد الناصر يتهدد الولايات المتحدة فى اذاعته وصحافته ويهدد بالقضاء على إسرائيل^(٦)، بل أن عضوا آخر فى مجلس الشيوخ اعتبر إنسحاب القوات البريطانية من مصر نكسة للعالم الحر ودليلا على فشل السياسة الأمريكية فى الشرق

1- Lacquer, Walter, the Soviet Union and the Middle East, frederick praeger N.Y., 1959 p. 196

Eveland, Wilbur, Ropes of sand, minton, co. London, N.Y 1980. p

10

وانظر:

حيث يقول لا يوجد أحد يمكن أن يشك فى أن كافرئ قد لعب دورا حاسما فى المفاوضات المصرية الانجليزية عن قاعدة قناة السويس، كما وصف الدكتور محمود فوزى هذا الدور الذى قام به كافرئ قائلا: لقد وجدت أن كافرئ كان متعاوننا ومتفهما بالنسبة للمفاوضات التى أدت إلى إنهاء مرابطة القوات البريطانية فى مصر، محمود فوزى، المرجع السابق، ص ٢٩.

Stebbins, Richard, the U.S. in world affairs, 1954 pp. 339 - 340. Harper & Brothers N.Y. 1956.

(٢) انظر

3- Heikal, op. cit p. 45.

4- Hurewitz, J.C. our mistakes in the Middle East, Atlantic monthly Dec. 1956. P. 48

5- U.S. Dept. of state, bulletin, Vol XXXI, no. 792, August 30, 1954 pp. 316-318.

الأوسط ، وأن عبد الناصر أصبح يهدد إسرائيل بالدعوة لاستعادة شعب فلسطين لاستقلاله وحرية* ، كما وصف عضو مجلس النواب «جيمس روزفلت» جلاء القوات البريطانية عن مصر بأنها نذير شؤم للعالم الحر وأن السفير الأميركي في مصر قد أساء التقدير وأن مصر لم تبد أى شعور بالصدقة نحو الغرب^(١).

ومهما كانت الاصوات الناقدة فى الكونجرس للموقف الذى اتخذته الادارة من إتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عن قاعدة قناة السويس فقد كانت الإدارة تعتبرها نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بمعنى أنها لم تفتح فقط أبواب التعاون مع مصر بل مع العالم الغربى أيضا، والولايات المتحدة كما قدرت الخارجية الأميركية، بإزالة المشكلة التى اعترضت هذا التعاون وبالتالي فتحت الطريق أمام المعونة العسكرية والإقتصادية الأميركية لمصر فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤^(٢).

ولعلنا نتساءل هل فتحت فعلا أبواب التعاون مع الولايات المتحدة والغرب وهل فتحت فعلا خزائن الولايات المتحدة ومخازن أسلحتها لمصر بعد اتفاقية ١٩٥٤ أم لا؟ الوثائق السرية لوزارة الخارجية الأميركية، وبالقدر الذى أتيح للباحث الاطلاع عليه تؤكد أن الخطط قد أعدت والبرامج قد جهزت والمشروعات قد نوقشت على مستوى الإدارة الأميركية بل وأعدت صياغة مشروعات الاتفاقيات وأرسلت للحكومة المصرية بالفعل، إلا أن عوامل أخرى حالت دون تنفيذ هذه الخطط وتلك المشروعات أو توقيع إتفاقيات، منها ما كان يتصل بشروط ارتبطت بهذه المعونة - رفضتها مصر - ومنها ما كان يتصل بعوامل الضغط الصهيونى داخل الإدارة الأميركية والذى تزايد بعد توقيع الاتفاقية ووقوف مصر والولايات المتحدة على مشارف مرحلة جديدة من التعاون الثنائى - ذلك التعاون الذى لم تكد خطوطه الأولى تتحدد حتى طمست وما كادت برامجها تعد حتى سحبت لتضع السياسة الخارجية الأميركية عند منعطف جديد أو مفترق جديد مع مصر وهو ما سوف نحاول استعراضه وتحليله فى الفصول التالية.

(*) يلاحظ أن هذا النائب وغيره قد أدلى بملاحظاته تلك فى خضم مناقشات الكونجرس الاميريكى للعلاقات مع مصر فى منتصف عام ١٩٥٦ أى عقب صفقة الأسلحة التشيكية، وعقب اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج وأعتراف مصر بالصين الشعبية مما ترك انعكاسات سلبية داخل قطاع كبير من أعضاء الكونجرس خاصة الموالين منهم لإسرائيل فى أعقاب اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخلق تيارا مناهضا لمصر ومعاكسا للإدارة فى عرضها تمويل السد العالى .

1- Cong. Rec. House, June 19, 1956 p. 10622.

(٢) انظر تحليل نتائج ودلالات الاتفاقية المصرية الانجليزية بالتفصيل فى :

Hourani, Albert, The Anglo- Egyptian agreement, some causes and implications, the Middle East Journal vol9, summer 55 no. 3pp. 254-255.

Naguib, Egypt destiny op. cit., pp. 260- 2261, 244-249-251.

وانظر تعليق نجيب على الاتفاقية :

الفصل السابع

السياسة الأميركية نحو تسليح الجيش المصرى يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٥

- أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة والخارجية الأميركية لطلب السلاح .
- ثانيا : الموقف داخل أجهزة الإدارة الأميركية من طلب مصر تزويدها بالسلاح .
- ثالثا : موقف الإدارة الأميركية الجديدة فى رئاسة دوايت ايزنهاور منذ ١٩٥٣ .
- رابعا : الموقف الأمريكى بعد توقيع الإتفاقية المصرية البريطانية لقاعدة قناة السويس بالأحرف الأولى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .
- خامسا : تحليل دوافع وأثار الموقف الأمريكى نحو طلب مصر تزويدها بالسلاح فى أعقاب توقيع اتفاق قاعدة قناة السويس ١٩٥٤ .

السياسة الأميركية نحو تسليح الجيش المصرى

يوليو ١٩٥٢-١٩٥٥

مما لاشك فيه أن اتجاه الولايات المتحدة الأميركية لتسليح الجيش المصرى يمثل عنصرا من أهم العناصر المكونة للموقف الأمريكى والسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ، إذ يعكس مدى استجابة الحكومة الأميركية ومدى استعدادها لتلبية حاجات مصر من الأسلحة ، كما يعكس العوامل المختلفة المؤثرة فى موقف هذه السياسة نحو مصر من حيث تقديرها للشروط الواجب توافرها فى مصر داخليا وخارجيا حتى تستجيب لمطالبها للتزود بالأسلحة ، ولاشك أيضا أنه فى صدارة هذه الإشتراطات التى كانت السياسة الخارجية الأميركية تتوخاها هى اتجاه السياسة الخارجية لمصر ، هل تدخل مصر فى إطار سياسة التحالفات العسكرية التى دعت إليها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأوسط وإلى أى حد تتجاوب مصر مع الدعوة لإقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط عرف باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والإرتباط الوثيق بين هذه النظرة - أى إقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط - وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول مستقبل قاعدة قناة السويس .

ولقد ظل اتجاه ونوايا الولايات المتحدة الأميركية إزاء تسليح الجيش المصرى وثيق الإرتباط بموقف مصر من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ككل فى إطار تسوية النزاع المصرى الإنجليزى . ولقد كان فصل السياسة الخارجية الأميركية وتسليح الجيش المصرى من الفصول الحافلة بالاتصالات المصرية الأميركية وبالمفاوضات الأميركية البريطانية، وبالتقديرات الإستراتيجية التى تقوم بها مختلف أجهزة الإدارة الأميركية من خارجية ودفاع وأمن متبادل وهيئة الأركان المشتركة للتوصل إلى قرار حول تسليح الجيش المصرى . لقد حفل هذا الفصل بالوعود والأمانى التى ظلت معلقة حتى بعد تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى أكتوبر ١٩٥٤ وانتهى الأمر فى النهاية إلى تحول مصر بحثا عن مصادر السلاح للدفاع عن حدودها وحماية استقلالها الوطنى .

يعود اتجاه مصر لطلب السلاح من مصادر أميركية إلى مطلع عام ١٩٤٧ حين طلب النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى معونة عسكرية من الولايات المتحدة لتحديث القوات الجوية المصرية^(١) ، على أن السنة

(1) Chronology, Middle East Journal, Jan. 11, 1948 p. 62.

التالية شهدت حرب فلسطين وحظر الأسلحة والفشل في الحصول على أسلحة من الغرب^(١) . وإن ظلت الاتصالات مستمرة بين الخارجية المصرية والخارجية الأميركية عن طريق الملحق العسكري المصري في السفارة المصرية في واشنطن والقائم بأعمال نائب مدير إدارة الشرق الأدنى لحثه على تلبية طلبات مصر لتقديم معونة عسكرية وطلب إيفاد بعثة من وزارة الدفاع الأميركية إلى مصر وعدم تأخير الإستجابة حتى لا يؤثر سلبا على موقف مصر من برنامج الأمن المتبادل ، ولكن الخارجية كانت تشترط أولا معرفة الوضع القائم للقوات المسلحة المصرية وخططها المستقبلية وثانيا تحديد موقف مصر من خطط الأمن المتبادل التي تمثل خطوة ضخمة يجب أن تقدرها دول الشرق الأدنى^(٢) .

فالطلب المصري لمعونة عسكرية أميركية أحاطته أولا ظروف حظر السلاح، وثانيا مدى استجابة مصر لبرامج الأمن المتبادل وتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط، وثالثا تأزم العلاقات المصرية البريطانية بسبب مطالب مصر للجلاء عن قاعدة القناة وتدخل البريطانيين لدى الولايات المتحدة لمنع الاستجابة لمطالب مصر للتسليح . وبشكل عام لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة حول تزويد مصر ببعض الأسلحة للحفاظ على النظام والأمن الداخلي إلا بعد أحداث حريق القاهرة وذلك حين قبلت الولايات المتحدة في مايو ١٩٥٢ تزويد مصر ببعض المعدات والعتاد لوحدة الشرطة على أساس سداد القيمة وذلك لأغراض الأمن الداخلي في مصر^(٣) .

أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة الأميركية لطلب السلاح :

ومنذ قيام الثورة لم يضع النظام الجديد وقتا في طلب معونة عسكرية أميركية أو من مصادر غربية أخرى . فبعد أسبوعين فقط من الحركة صرح نجيب في أول مقابلة صحفية له: «إن مصر تريد الحصول على أسلحة أميركية وترحب بمثل هذه المعونة من بريطانيا أو من أي دولة أخرى في أوروبا الغربية» ، وقال نجيب: «إن مصر لا بد وأن تحصل على الأسلحة ومعدات حربية حديثة، ولا أستطيع القول من سيزودنا بالسلاح إذا رفضت أميركا والديمقراطيات الغربية تقديم المعونة» . وأعرب نجيب عن الثقة في تدريب الضباط المصريين في الولايات المتحدة وحصول الجيش المصري على معدات أميركية^(٤) . وكان رد فعل الولايات المتحدة التي استشعرت من تصريحات محمد نجيب تقبلا لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أنها ترحب بهذا الطلب في شكل رسمي^(٥) .

(١) أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في ٥ ديسمبر ١٩٤٧ وقف الترخيص لشحنات الأسلحة إلى الدول العربية - انظر U.S. Dept. of state Bulletin XVII, Dec. 14, 1947, P. 1, 97.

(٢) مقابلة العقيد عبد الحميد غالب الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية في واشنطن مع مستر «ستابلر» Stabler القائم بأعمال نائب مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية - انظر

Secret. Dept. of state, memo of conversation, august 8, 1951, Sub. Egyptian request for Arms Assistance, 774, 56/8-851.

3 - U.S. Treaties & other International agreements, Washington, Gov. printing office 1956 VII part I p. 841.

وانظر الفصل الخاص بالموقف الأميركي تجاه التطورات الداخلية في مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

4 - New York Times, August of, 1952 P.1 .

5 - Ibid, August 9, 1952 p.1.

وسرعان ما بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر حول موضوع طلب الأسلحة . ويروي عبد الناصر أن الموضوع طرحه بعد ثلاثة أشهر من الثورة حين أجرى مباحثات مع وكيل وزارة الدفاع الأميركية وأنه تلقى تأكيدا بأن الولايات المتحدة يسعدها تسليح مصر (١) .

والواقع انه عقب قيام ثورة يوليو مباشرة وبأقل من ثلاث شهور كانت حكومة مصر قد تقدمت بطلب معونة عسكرية دفاعية من الولايات المتحدة ، وأبدت استعدادها لتقديم تأكيدات شفوية أو كتابية حول مساهمة مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مما دفع الولايات المتحدة إلى إيفاد أحد مسؤولي الخارجية الأميركية وهو «ويلز ستابلر» Wells Stabler إلى القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ حيث طلب من السفير كافرى إعداد دراسة عن احتياجات القوات المسلحة المصرية من المعدات في ضوء اشتراكها في الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد تمخض عن هذه الدراسة التقرير الشامل الذي أعده جرين لى «Green Lee» الملحق العسكري الأميركي بالاشتراك مع الملحقين الجوي والبحري الأميركيين في القاهرة ليضع الإطار العام لعدد القوات المسلحة المصرية والمهام التي ستناط بها في ظل اشتراك مصر في منظمة «الميدو» «M.E.D.O» والشروط التي تقبلها مصر.

وكانت تقديرات احتياجات القوات المسلحة المصرية تتوقف على نوع المهام التي ستقوم بها مصر في الدفاع ليس فقط عن مصر فحسب باستثناء منطقة القناة التي يتولاها البريطانيون بل في الدفاع عن نفسها مع جزء من منطقة القناة أم الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى منطقة القناة بالكامل، ومرد هذه التقديرات إلى أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه الاستجابة لاحتياجات القوات المصرية لا تتعامل مع مصر وحدها بل مع المنطقة ككل (٢) .

ولم تكن هذه التقديرات الأولية التي حدد لها الملحق البحري الأميركي خطوطها العريضة في الرابع من أكتوبر ١٩٥٢ بكافية لإعداد تقديرات أشمل وأوفى حول طلب الحكومة المصرية لمعدات عسكرية، وكان لابد من عقد اجتماع مشترك بين الضباط المصريين والملحقين العسكريين بالسفارة الأميركية في ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ حيث قدم ممثلو القوات المسلحة المصرية مشروعات القوائم الخاصة بالاحتياجات المطلوبة للبرامج المقترح من المعونة العسكرية (٣) .

1 - Interview with prime ministers of Egypt & Israel, U.S. news & world Report XC nov. 4, 1955 p. 49.

وانظر رواية هيكل عن اتصالات عبد الناصر بالسفارة الأميركية حول طلب الأسلحة ومباحثات عبد الناصر مع وليام فوستر William C. Foster نائب وزير الدفاع الأميركي أثناء زيارته للقاهرة في ٥ نوفمبر ودعى لمقابلة عبد الناصر بالسفارة الأميركية بالقاهرة حيث اقترح إيفاد بعثة مصرية للولايات المتحدة لإجراء مباحثات حول شحنات الأسلحة ، (بعثة عل صبرى في نوفمبر ١٩٥٢) انظر :

Heikal, M., Cairo Documents, pp 3, 37

وانظر أيضا محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا ، دار العصر الحديث ، د . ت ، ص ٦٤ - ٧٥ ، ومحمد نجيب كنت رئيسا لمصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) انظر المذكرة السرية لمكتب الملحق البحري بالسفارة الأميركية بالقاهرة حول تقديراته للمعدات العسكرية المطلوبة للبحرية المصرية في ٤ أكتوبر ١٩٥٢ : Office of the naval attache, Embassy of the U.S., Cairo, Egypt, Serial 0063, Oct. 4, 1952, Secret, Memo to Ambassador Via Counsellor of Embassy, Estimate of arms equipment for the Egyptian army, 774.5 MSP, 10-452, RG 59.

(٣) مثل القوات المسلحة المصرية كل من العقيد عبد المنعم أمين ، والعقيد على النكلاوى قائد الجناح على صبرى، ومثل السفارة الأميركية روبرت ماكلنتوك Robert McClintock والكولونيل جريجو Gerco الملحق الجوي الأميركي ، والكابتن مورتنسون سوند رلاند Morton Sunderland والفتاتان كولونيل ديفيد إيفانز David Evans مساعد الملحق الجوي (صديق على صبرى) ومستر ليكلاند Lakeland (صديق عبد الناصر) انظر : Secret, foreign service despatch from Amembassy, Cairo, desp no 754 to the Dept, of state

وقد شمل تقرير السفارة السرى موضوع طلب الحكومة المصرية لمعدات حربية، ومرفقات التقرير كانت قائمة المعدات للجيش المصرى وقائمة المعدات للقوات الجوية ، ثم تعليق الملحق الحربي ، وتعليق الملحق الجوي - انظر ملف : 774, 56/10-2052, RG 84, Box 4026 1950-1954 (Defense Matters) .

ومما يثير الإهتمام أنه فى هذا الاجتماع المشترك بين الضباط المصريين والأمريكيين لبحث احتياجات الجيش المصرى طرح الضباط الأمريكيون بشكل عام تصورهم لدور مصر فى الدفاع الإقليمى عن المنطقة واشترطات القيام بهذا الدور، فقد وصف الملحق العسكرى الأمريكى هذا الدور بقوله «إنه لو منحت مصر المعونة فلا بد من أن تتلائم وتتسق مع الصورة العامة للدفاع الغربى». كما أن كافرى السفير الأمريكى فى تعقيبته على المباحثات والطلبات أكد أولا ضرورة استعانة مصر بمصادر السلاح التقليدية (بريطانيا) ثم وهذا هو المهم أنه فى مقابل أى معونة تقدم لمصر فإنه على مصر بدورها أن تقدم التزامات فيما يتصل بتسوية الخلافات مع المملكة المتحدة والإنضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ^(١).

وجدير بالذكر أن الدراسة التى أعدت بالسفارة عن احتياجات مصر العسكرية لم تتم من فراغ فقد تمت فى إطار طلب مصر لمعونة عسكرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ فى مقابل التزامات محددة من بينها إشتراك مصر فى شكل من أشكال منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وانطلق تقييم السفارة وتقرير الملحق العسكرى من نقطة حيوية هى أن مناقشة للمعونة العسكرية الأمريكية لمصر يجب أن تستند إلى المعرفة المؤكدة على موافقة مصر على الأشتراك الفعال فى الدفاع الشامل ضد الشيوعية العالمية وأنه لا بد وأن تقدم مصر ضمانات كافية بهذا المعنى. ويورد تقرير الملحق العسكرى أن هناك شروط قبلتها مصر مقابل المعونة العسكرية والمالية الأمريكية، نقل المتحدث الرسمى للحكومة المصرية مضمونها إلى السفارة (عبدالمنعم أمين فى مقابلة مع كافرى) وهذه الشروط الخمسة هى:

- أ - أن الحكومة المصرية موالية للغرب موالاة تامة.
- ب - أن الحكومة المصرية سوف تعمل على التوصل إلى تحالف طويل الأجل مع الولايات المتحدة .
- ج - أن الحكومة المصرية تود الاشتراك فى نوع من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.
- د - أن الحكومة المصرية مستعدة لتقديم تأكيدات سرية مكتوبة أو شفوية للولايات المتحدة لتنفيذ الشروط أ، ب، ج، وان نوع التأكيد يتوقف على احتياجات الولايات المتحدة والموقف السياسى الداخلى فى ذلك الوقت .
- هـ - أنه يتعين على الحكومة المصرية - من خلال الثقيف والدعاية أن تعلم شعبها الحاجة للتحالف مع الغرب قبل أن تتمكن علنا من الإلتزام بالمبادئ السابقة أ، ب، ج، د .

بالإضافة إلى هذه الشروط فلا بد من مراعاة عدة نقاط عند دراسة احتياجات الجيش المصرى من المعونة العسكرية الأمريكية تتمثل فى قدرة مصر على الشراء، ثم استعداد الدول الغربية الأخرى تزويد مصر بجزء من احتياجاتها، ثم قدرة مصر على تغيير معداتها إلى النمط الأمريكى، وأخيرا حل الخلافات بين مصر وإسرائيل حتى لا يثير دعم القوات المسلحة المصرية شكوكا كبيرة ^(٢). ولعل هذه النقطة الأخيرة وهى حل الخلافات بين مصر وإسرائيل سوف تكون من عوامل الحد من قدرة السياسة الخارجية الأمريكية على تنفيذ سياستها لتسليح مصر فيما بعد، خاصة أحداث الاشتباكات فى غزة خلال الربع الأول من عام ١٩٥٥.

(١) نفس المصدر .

(٢) انظر التقرير الشامل للملحق العسكرى الأمريكى فى القاهرة عن القوة والمعدات المطلوبة للجيش الملكى المصرى فى ظل ظروف مؤسسة على اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢:

The foreign service of the U.S., office of the army attache American embassy, Cairo, Egypt, Oct. 30, 1952 Memo for the ambassador. A study of strength and equipment requirements of the royal Egyptian army under certain conditions predicated on Egyptian participation in (Medo), 774. 15 MSP. 11/15-52.

فدراسة الطلب المصرى للمعونة العسكرية الأميركية لم تتم إنن بمعزل عن شروط سياسة معينة تذكر الوثائق الأميركية أن الحكومة المصرية قد قبلتها ثم أنها تمت كذلك فى ضوء عامل بالغ الأهمية وهو أن الاستجابة لهذه الاحتياجات تتم وفقا للمهام التى سوف تسند إلى القوات المصرية فى ظل انضمامها لمنظمة لمنطقة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم تستند فى نفس الوقت إلى عامل لا يقل أهمية وهو تسوية الخلافات بين مصر وإسرائيل، فتلبية هذه الشروط السياسية والاستجابة للضمانات المطلوبة هى التى سوف تحدد تنفيذ المعونة العسكرية الأميركية لمصر.

إلا انه حتى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لم تبدأ الإدارة الأميركية فى واشنطن دراسة حقيقية لطلب مصر من المعونة العسكرية إلى أن تلقت بصفة رسمية تأكيدات مكتوبة من مصر فى شكل نص مذكرة مؤرخة ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ سلمها عبد المنعم أمين ممثل محمد نجيب إلى السفير كافر فى القاهرة^(١) والذى أرسلها فى برقية مستعجلة إلى الخارجية الأميركية، وأهمية المذكرة المصرية الرسمية أنها أول وثيقة رسمية تسلم للسفارة الأميركية بطلب من الحكومة المصرية للمعونة العسكرية تنطوى على (تأكيدات) أو ضمانات مصرية لقبول شروط سياسية سبق الموافقة عليها شفويا وقد حددت الحكومة المصرية مطالبها و ضماناتها فى ٦ نقاط أساسية:

- أ - تقدير الحكومة المصرية لتأكيدات الحكومة الأميركية لمواقفها من النظام الحالى فى مصر كما وردت فى تصريحات وزير الخارجية الأميركية فى سبتمبر ١٩٥٢ *
- ب - إعادة تأكيد رغبة حكومة مصر فى التعاون والاستعداد للدخول فى مباحثات مع الولايات المتحدة لتحديد طبيعة ومدى التعاون بعد انتهاء انسحاب القوات البريطانية من مصر.
- ج - أن الحكومة المصرية تهدف إلى دعم اقتصادها وبناء قواتها المسلحة لتكون دعامة للسلم والأمن فى المنطقة وأنه مع إيمان حكومة مصر بالاعتماد على الذات إلا أنه من الحيوى سد فراغ كبير لتحقيق الدعم الإقتصادى والعسكرى من خلال معونة مقدمة من الدول المهتمة بصداقة مصر.
- د - أن حكومة مصر تأمل فى التوصل لاتفاق حول الانسحاب الفعلى للقوات البريطانية، وأنه فور إبرام مثل هذا الإتفاق فإن حكومة مصر سوف تكون مستعدة لتقديم ضمانات بأن احدى الأهداف الهامة لسياستها سوف يكون المساهمة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من دول العالم الحر فى التخطيط المشترك للدفاع عن المنطقة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة.
- هـ - أن مصر سوف تستمر فى التطلع إلى مصادر السلاح التقليدية.
- و - أن حكومة مصر لم تتردد فى إبداء نواياها الطبية لتحسين الجو من أجل حل مرض للمشكلات القائمة، ومن نافلة القول إبراز أهمية عامل الوقت للحل المبكر للمشكلات القائمة^(٢).

(١) نص مذكرة محمد نجيب إلى الحكومة الأميركية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٤ برقية سرية صادرة من السفارة إلى الخارجية رقم ١١٦٦ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ ملف 1052-74/11-611 ، و برقية سرية رقم ١١٦٧ بنفس التاريخ و بنفس الملف تضمنت نص المذكرة .

(*) انظر الفصل الخاص برد الفعل الأمريكى تجاه نظام الحكم الجديد فى مصر .

2 - Secret, Text of Egyptian Memorandum, dated Nov. 10, 1952 handed to Ambassador Caffrey, 774, 5 MSP, 12-29-52 RG 59 Box 4023 .

عثر الباحث على هذه الوثيقة مرفقة برسالة دين اتشيسون وزير الخارجية الأميركية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ إلى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل وهى صورة من المذكرة المصرية مكتوبة على ورق الخارجية الأميركية وأعطيت لها درجة السرية الخاصة بوثائق الخارجية الأميركية .

وتحليل هذه الرسالة المصرية الهامة يشير إلى وضوح المطلب المصرى الرسمى للحصول على معونة عسكرية اميريكية فى إطار من الضمانات السياسية المصرية، ولكن من المبالغة القول أن فى هذه الوثيقة قبول لشروط سياسية أو تعهدات معينة تتجاوز الإستعداد لإعلان نوايا مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط فى إطار ميثاق الأمم المتحدة، وهذا فى تقدير الباحث يدخل فى باب النوايا والإحتمالات السياسية بأكثر مما يدخل فى باب الالتزامات أو التعهدات المحددة.

إلا أن برقية كافرئى التى أرسلها مع مذكرة نجيب للحكومة الأميركية تشير إلى ما وصفه (بالشروط) الأميركية للمساعدة، ولخصها كافرئى فى ضرورة الحصول على ضمانات من مصر عن (نواياها) بالنسبة لمنظمة (الميدو). وعموما فكافرئى قدر أن لغة المذكرة المصرية تفتقر إلى الوضوح والحسم المتوقع ومع ذلك تتيح فرصة للبحث، ويضيف أنه أوضح للضباط المصريين أن بريطانيا لن تنسحب من قاعدة القناة إلا إذا كان هناك دليل مادى على أن الدفاع عن القناة فى أيدي أمينة. فالمذكرة المصرية قدمت (تأكيدات بنوايا مصر) والسفارة الأميركية قدمت (إيضاحات) حول شروط الاستجابة للمعونة العسكرية بمعنى أن الأمر فى إطار (التأكيدات المصرية) والإيضاحات الأميركية كان لا يزال فى إطار المباحثات التمهيدية.

ثانياً: الموقف داخل أجهزة الإدارة الأميركية من طلب مصر تزويدها بالسلاح؛

وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة المصرية فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لطلب المعونة وتقديم الضمانات، كانت بداية مرحلة جديدة وهامة من الحوار بين أجهزة الإدارة الأميركية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، برنامج الأمن المتبادل للتوصل إلى قرار حول الإستجابة لمطالب مصر من الإحتياجات العسكرية أو حول ما يسمى «بأهلية مصر للحصول على معونة عسكرية أميركية». وكان هذا الحوار الداخلى فى الإدارة الأميركية يواجه فى نفس الوقت قوى معارضة من الخارجية البريطانية من ناحية، ومن الأصوات المؤيدة لإسرائيل داخل الإدارة من جهة أخرى للحيلولة دون تقديم المعونة العسكرية لمصر.

- موقف وزارة الخارجية الأميركية -

بدأت الخارجية الأميركية فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٥٢ وضع الأسس والمعايير للسياسة الأميركية نحو تسليح الجيش المصرى بالتشاور مع وزارة الدفاع الأميركية لارتباط القضية بجوانب سياسية وعسكرية فى نفس الوقت. وفى ٢١ نوفمبر بعث دين اتشيسون وزير الخارجية برسالة إلى روبرت لافيت Rob-ert Lovett وزير الدفاع الأميركي يقترح فيها وبعد إجراء الدراسة المبدئية لوزارة الدفاع عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلى وزارة الخارجية والدفاع ومكتب مدير الأمن المتبادل حول السبل المتاحة لتسليح الجيش المصرى^(١)، وجوهر طلب وزير الخارجية الأميركية هو توضيح المبررات السياسية لتسليح مصر على أساس

(١) انظر صورة النص الاصلى لخطاب وزير الدفاع المؤرخ ٢١ نوفمبر فى :

Secret, Letter from H. Freeman Matthews Deputy Undersecretary, Nov. 21, 1952 to Averell Harriman, Director for Mutual Security, 611.7, 11-21-52.

أن الموقف في مصر قد تطور إلى الحد الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تحدد بشكل أدق الاجراء الذي سوف تتخذه للمساعدة في التوصل لتسوية معقولة للنزاع المصري البريطاني. ويستعرض وزير الخارجية مراحل الاتصال مع ممثلى اللواء نجيب مع السفارة الأميركية لإبلاغها باستعداد الحكومة المصرية للتعاون مع الولايات المتحدة والتعهد بالتزامات معينة بما فى ذلك الإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية وإقتصادية

ويشير خطاب وزير الخارجية الأميركية إلى مشاورات أميركية بريطانية لتسوية مشكلة النزاع المصري الانجليزي فى إطار انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة حثت المملكة المتحدة على صياغة شروط للتسوية مقبولة استراتيجيا للدول الغربية ومقبولة فى نفس الوقت من الحكومة المصرية، ويصارع وزير الخارجية نظيره وزير الدفاع الأميركي بأن التوصل لتسوية مرضية للنزاع المصري الإنجليزي سوف يجعل من الميسور اشتراك الدول العربية فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ويقترح وزير الخارجية اعداد ثلاث خطوات:

١ - وضع عناصر لتسوية مشكلة السويس تكون مقبولة استراتيجيا من الغرب وأن تكون لها فرصة القبول من مصر.

٢ - ترتيبات الدفاع المتبادل والإلتزامات الأخرى الممكنة التى يرجى أن توافق عليها مصر.

٣ - تفاصيل المعونة العسكرية والإقتصادية التى تستعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتقديمها لمصر.

ويطلب وزير الخارجية من وزارة الدفاع إعداد دراسة للمشكلات التى ينطوى عليها وضع برنامج معونة عسكرية لمصر بقصد تحديد ما يمكن عمله انتظاراً للمفاوضات المقبلة بين مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(١).

وبعد أن يحدد وزير الخارجية المبررات السياسية لتسليح مصر يعود للكتابة إلى وزير الدفاع فى رسالة ثانية فى ٢ ديسمبر يقترح عليه الخطوة العملية لتنفيذ هذه السياسة برفع توصية لرئيس الجمهورية تؤكد أهلية مصر للحصول على منحة مساعدة بموجب قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١، ويؤكد إنطباق المعايير على مصر للحصول على مثل هذه المعونة من حيث موقعها الإستراتيجى وأهميته المباشرة فى الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى، ولأهمية هذه المعونة فى الدفاع عن الأمم الحرة بالإضافة إلى قدرة مصر فى الحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة^(٢).

وبعد أن يشرح وزير الخارجية انطباق هذه المعايير (الفنية) على مصر يؤكد أن تقديم المعونة لمصر يمثل عنصراً أساسياً فى مفاوضات تسوية النزاع المصري الانجليزي حول قاعدة القناة والتزام مصر بالإشتراك فى المنظمة المقترحة للدفاع عن الشرق الأوسط، وأن هذا فى رأى وزير الخارجية يفتح الباب أمام مزيد من

(١) نفس المصدر .

(٢) رسالة وزير الخارجية اتشيسون إلى روبرت لاڤيت وزير الدفاع فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢ حول إنطباق المعايير الفنية الواردة فى قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١ على مصر بحيث تصبح أهلاً للحصول على المعونة : انظر :

Secret, letter from Dean Acheson, Secretary of state, to Robert Lovett, Secretary of defense Dec. 2, 1952 774.5/ MSP/12 - 352 RG (59) Box 4023.

الاشتراك من دول عربية أخرى ويساعد الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة فى تحقيق هدفها من استقرار المنطقة ككل.

وبشكل عام فإن تقييم الخارجية لطلب مصر التزويد بالأسلحة كان تقييماً إيجابياً فى نظر السياسة الأميركية، وهذه المعونة العسكرية تخدم فى تقدير وزارة الخارجية هدفين أساسيين أولهما التوصل لاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة السويس، والثانى تسهيل مساهمة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بل ثمة هدف ثالث محتمل هو أن المعونة قد تفتح الباب أمام دول عربية أخرى للاشتراك.

فوزير الخارجية طرح على وزارة الدفاع المبررات السياسية والمعايير الفنية الهامة لتقديم المعونة لمصر، وطلب إعداد دراسة شاملة عن الموضوع وقد أعدت وزارة الدفاع بالفعل دراسة عن المشكلات التى ينطوى عليها إعداد برامج للمعونة العسكرية لمصر فى ضوء قوائم الاحتياجات المقدمة للحكومة الأميركية فى ١٠ نوفمبر من اللواء نجيب رئيس وزارة مصر^(١)، وتلخص رأى الدفاع فيما يلى بالنسبة للسياسة العامة لتسليح مصر: إن تقديم منحة معونة عسكرية لمصر يفرض على الولايات المتحدة مسؤولية إضافية عن مصر والشرق الأوسط وإن ذلك ينطوى على قرارات سياسية وعسكرية لا يتصل بمصر وحدها بل بالشرق الأوسط ككل، وأن الهدف من ذلك تحقيق أهداف عسكرية وسياسية، مثل انضمام مصر والدول العربية لمنظمة (الميدو)، ثم دعم الحكومة المصرية والحصول على حقوق فى القاعدة وبالتالي فإن مصر سوف تسعى للحصول على معدات عسكرية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة فيما يتصل بالقوات المسلحة المصرية.

موقف وزارة الدفاع الأميركية وهيئة الأركان المشتركة،

ومن ناحية ثانية تطرح دراسة وزارة الدفاع تأثير برامج المعونة العسكرية لمصر على الدول العربية الأخرى وإسرائيل واحتمال مطالبة هذه الدول بالمعاملة بالمثل وعلى ذلك ترى وزارة الدفاع أنه لا يمكن للولايات المتحدة دراسة المعونة العسكرية لمصر بمعزل عن المعونة للمنطقة ككل، وترى وزارة الدفاع أن الهدف من برامج المعونة العسكرية للمنطقة ككل خدمة المصالح الأمنية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والحيلولة دون حدوث سباق تسلح أو آثار سلبية على الموقف العربى الإسرائيلى، أما بالنسبة لتأثير المعونة المقدمة لمصر على موقفها من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ترى وزارة الدفاع الأميركية ضرورة تحديد الولايات المتحدة مسبقاً لنوع الحقوق التى ستحصل عليها من قاعدة السويس^(٢).

وفى ضوء هذه الدراسة الشاملة التى أعدتها وزارة الدفاع الأميركية واستجابة لخطابى وزير الخارجية فى ٢١ نوفمبر، و٢ ديسمبر ١٩٥٢ بعث وزير الدفاع الأمريكى فى ٢٩ ديسمبر بخطاب يطرح فيه رأى وزارة

(١) دراسة وزارة الدفاع التى طلبتها وزارة الخارجية أعدت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ - انظر :

Top secret, Appendix, problems involved in preparing a program of military assistance to Egypt, Dec. 15, 1952, 774. 5 MSP. 12-15-52

RG 59 Box 4023.

(٢) نفس المصدر .

الدفاع فى ضوء هذه الدراسة (١) ، وفى ضوء تقييم هيئة أركان الحرب المشتركة (٢) التى توافق على تحويل اعتماد بمبلغ عشرة ملايين دولار لعام ١٩٥٢ لبرنامج الأمن المتبادل بشرط توافر عنصرين أولاً: أن توصى وزارة الخارجية رسمياً بأن تقديم مثل هذه المعونة ضرورى من الوجهة السياسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المرغوبة للولايات المتحدة، وثانياً: أنه سوف يطلب من مصر سداد قيمة هذه المعونة إلى أقصى درجة ممكنة وأنه على هذا الأساس توافق وزارة الدفاع على توصية وزارة الخارجية المرفوعة لرئيس الجمهورية بأن يوافق على المنحة العسكرية المقدمة لمصر فى ضوء ثلاث عوامل، أولهما: أن الموقع الإستراتيجى للدولة التى تتلقى المعونة يمثل أهمية مباشرة للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى، وثانيهما أن مثل هذه المعونة ذات أهمية حاسمة للدفاع عن الدول الحرة ، وثالثاً: أن تدعيم قدرة الدولة التى تتلقى المعونة أمر حيوى للحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة ولأمن الولايات المتحدة ، وأهمية رأى وزارة الدفاع فى الحقيقة يكمن فى أنه استند إلى تقييم هيئة الأركان المشتركة التى رأت أن قيام تحالف مؤثر وناجح بين دول الشرق الأوسط شرط حيوى لتحقيق الإستقرار فى المنطقة وتطوير دفاع كاف ضد العدوان الشيوعى المباشر وغير المباشر، وأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لن تقوم لها قائمة دون تعاون اختياري وودى بين الدول العربية وأن مصر الصديقة المتعاونة بوصفها زعيمة للجامعة العربية هى المفتاح للإشتراك الإختياري للدول العربية فى المنظمة (٣)

ولذلك فإن هيئة الأركان المشتركة ترى أن المعونة العسكرية لمصر تشكل جزءاً من التسوية العامة للنزاع المصرى الانجليزى وجزءاً من مشكلة أوسع ولتدعيم دفاعات الشرق الأوسط، وإن التوصل إلى تسوية قاعدة القناة خطوة هامة فى إقناع الدول العربية للانضمام إلى منظمة الناتو، واستناداً إلى ذلك تؤيد هيئة الأركان المشتركة تقديم معونات عسكرية للحكومات الصديقة الموالية للغرب من أجل تحقيق الاستقرار الداخلى وزيادة تجاوب الدول العربية فى اتجاه حلف إقليمى يهدف فى النهاية إلى تطوير دفاعات الشرق الأوسط ضد تهديد العدوان الشيوعى (٤) .

وقصارى القول أن موضوع اتخاذ قرار بشأن المعونة العسكرية لمصر كان مدار بحث مستفيض اشتركت فيه وزارة الخارجية لتوضيح الإعتبارات والمبررات السياسية ولتحديد المعايير التى تنطبق على مصر فى

(١) رسالة وزير الدفاع فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢

From secretary of defense to secretary of state 774.5/MSP 12 - 29 - 52 A/8 .

(٢) راجع ملخص تقرير هيئة الأركان المشتركة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢ :

Views of Joint chiefs of staff on policy aspects of military aid to Middle East, 774.5 MRP 12-20-52, RG. 59.

وهى فى شكل مذكرة رفعها (بايرود) مدير إدارة الشرق الأدنى إلى دالاس حول وجهات نظر هيئة الأركان المشتركة .

(٣) تقرير هيئة الأركان المشتركة - نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر

والانظر تفاصيل موقف هيئة الأركان المشتركة من موضوع معونة التسليح المقدمة لمصر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢ فى حديث مساعد وزير الخارجية (هنرى بايرود) مع الجنرال (عمر أبرادلى) رئيس هيئة الأركان المشتركة فى اجتماع ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢ عبر الجنرال برادلى عن آراء هيئة الأركان المشتركة بأنه من الوجهة العسكرية فإن إقامة (منظمة الميدو) بالغة الأهمية وأنه لهذا السبب لابد من تعاون الدول العربية وخاصة مصر وأنه لذلك ضد المصلحة القومية السماح بوجود أى عقبة تمنع انشاء منظمة (الميدو) حتى ولو كانت هذه العقبة اسرائيل .

Secret. Dept. of state, Assistant secretary Dec. 30, 1952 to the Secretary from NEA MR Jernegan, Sub. Conversation with General Bradley on Israel, Grant arms assistance for Egypt, F.W. 774 5/MSP 12-29-52.

الحصول على مثل هذه المعونة من الوجهة السياسية وهي ما يسمى بأهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية طبقاً لقانون برنامج الأمن المتبادل - كما اشتركت في البحث وزارة الدفاع لبحث المشكلات المرتبطة بإعداد برنامج معونة عسكرية لمصر وثالثاً اشترك هيئة الأركان الأميركية بتوصياتها حول الشروط الواجب توافرها لتلقى مصر لهذه المعونة من زاوية الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة ككل - والجهات الثلاثة الخارجية والدفاع وهيئة الأركان المشتركة اتفقت في الرأي على أن مصر تستوفي شروط الأهلية eligibility لتلقى المعونة بعد انطباق الشروط السياسية، كما وافقت الأجهزة الثلاثة على رفع توصية بأن يتخذ رئيس الجمهورية قراراً بالموافقة على الاعتمادات المطلوبة وتحويل المبالغ للعام المالي ١٩٥٤ / ٥٣.

والواقع أن هذه التقديرات الإيجابية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة لصلاحيه مصر لتلقى المعونة العسكرية لم توضع من فراغ سياسي بل جاءت نتيجة لتقييم موضوعي للسفارة الأميركية في القاهرة مما رآته من دلائل متزايدة على خيبة أمل أعضاء مجلس قيادة الثورة من عدم وجود تأييد مادي من الولايات المتحدة تجاه نظام الحكم مما دفع بالسفارة إلى القول أنها لا تستطيع الحفاظ على دعم القوات المسلحة إلا بديل حقيقي ملموس في شكل معونة عسكرية تفتح أبواباً كثيرة بما فيها الدفاع عن الشرق الأوسط^(١)، وكانت تحذيرات السفارة الأميركية من الخطورة بحيث دفعت اتشيسون وزير الخارجية إلى الأبراق لكافري بإبلاغ نجيب أن طلب المعونة العسكرية موضع دراسة عاجلة لدى الحكومة الأميركية^(٢).

القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح - المعارضة البريطانية.

إدارة الأمن المتبادل - الرئيس الأميركي،

كانت الحكومة المصرية تطرق باب الخارجية الأميركية لطلب المعونة، وقد لقيت مطالبها تجاوباً من الخارجية والدفاع وهيئة الأركان ولكنها اصطدمت بقوى أخرى معارضة لها، قوى داخل الإدارة ذاتها بسبب التأثير الصهيوني (برنامج الأمن المتبادل) وقوى خارجية هي الخارجية البريطانية التي تعترض على تقديم معونة عسكرية لمصر خلال فترة المفاوضات الثنائية مع مصر حول السودان وحول قاعدة قناة السويس.

ولقد حاولت مصر طرق أبواب أخرى للحصول على السلاح من أسبانيا، لكن الحكومة البريطانية مارست ضغوطها لمنع تصدير السلاح إلى مصر أو إبرام عقود معها حتى لا تؤثر على المفاوضات المصرية الإنجليزية إلى أن توافق الحكومة المصرية على الاشتراك في الخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تكثف الحكومة البريطانية بالإتصال بالحكومة الأسبانية بل واتصلت بالسفارة الأميركية في مدريد لحثها على نفس الأمر لفرض حظر شامل لمنع تصدير الأسلحة الأوروبية إلى مصر، وكان هذا الموقف بداية خلافات حادة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول تقديم معونة عسكرية أميركية إلى مصر^(٣).

1 - Office Memo, Secret, Dec. 2, 1952, to NE, MR Stabler from NEA MR ORTI Z Sub. Weekly Summary of events, Egypt & the Sudan Nov. 25-52 to Dec. 2 1952, 774.1/12/2552.

(٢) برقية اتشيسون إلى السفارة الأميركية في القاهرة :

outgoing telegram, Dept. of state, secret, to Amembassy Cairo no. 1154, Dec. 36, 1952, 774.5/MSI/12 - 352.

2 - Confidential, foreign service despatch from Amembassy, Madrid desp no. 395 to Dept. of state Sub-shipment of arms to Egypt, 774.56/ 11-14-52.

لكن الحكومة الأميركية لم تشارك بريطانيا محاولاتها فرض الحظر على تصدير السلاح إلى مصر بل كان رأيها الثابت الذي ابلغته لسفاراتها في الخارج أن اعتماد الحكومة الجديد في مصر على الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل المعونة الاقتصادية والعسكرية يمثل أهم سلاح للمساومة في يد الغرب لجذب مصر ناحيته وناحية خطط الدفاع الأقليمي، وأن الولايات المتحدة قد أكدت تعاطفها وتعاونها مع حكومة محمد نجيب وأكدت الخارجية الأميركية لدبلوماسيها عدم الاشتراك في مساندة الجهود البريطانية، مع توضيح أن الولايات المتحدة بصدد بحث طلبات مصر للمعونة العسكرية من الذخيرة والسلاح والطائرات مقابل احتمال تقديم مصر لالتزامات بالإشتراك في تخطيط الدفاع الأقليمي^(١) ، وقد تأكد هذا الموقف حول اختلافات وجهات نظر الخارجية الأميركية والبريطانية في رسالة اتشيسون إلى السفارة الأميركية في القاهرة التي نقل فيها رفض طلب ايدن بالامتناع عن تقديم المعونة العسكرية لمصر بواسطة الولايات المتحدة وانفراد بريطانيا بهذه المسؤولية^(٢) . وكان تحليل الخارجية الأميركية أن هذا الاقتراح البريطاني يترك امداد مصر بالأسلحة لبريطانيا فقط بأنه رغبة في الاحتفاظ بعنصر المساومة، وأكدت الخارجية الأميركية اختلافها في الرأي مع الخارجية البريطانية بقولها: «إن عدم مساعدة الولايات المتحدة لمصر عسكريا يقلل من إمكانيات اضطلاعها بدور معين خلال مفاوضات الدفاع الأقليمي»^(٣) .

لم تكن اعتراضات الخارجية البريطانية - على نحو ما سوف نستعرض - هي العقبة الوحيدة أمام الإدارة الأميركية التي ارتأت كما تشير الوثائق - أنها رأت رأيا مخالفا للموقف البريطاني بالنسبة لأهمية تقديم المعونة العسكرية لمصر، فقد كانت الخارجية الأميركية تدرك إدراكا تاما أنه مع تأييدها للمعونة العسكرية لمصر فقد كانت تتعرض لضغوط إسرائيل والجماعات اليهودية الأميركية التي تطالب بالمعاملة بالمثل أو بتوقيع اتفاقية سلام مع الدول العربية قبل تزويدها بمعونة عسكرية أميركية.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية تدرك تماما الضغوط العنيفة التي سوف يتعرض لها رئيس الجمهورية من الجماعات اليهودية ومن إسرائيل للموافقة على أهلية مصر للحصول على معونة ما لم تعامل إسرائيل بالمثل.

وكانت مشكلة الخارجية والدفاع أنها تعارضان بقوة منح معونة عسكرية لإسرائيل على أساس عسكري ، ذلك أن القوة المسلحة لإسرائيل تتجاوز بالفعل حدود واحتياجات الأمن والدفاع عن الشرق الأدنى، فضلا عن ذلك فإن الخارجية الأميركية ترى أنه في ظل الظروف السائدة فإنه من الضار على أمن الشرق الأدنى وعلى محاولات التقارب مع مصر التوصية باعتبار إسرائيل أهلا للحصول على المعونة^(٤) .

1 - Outgoing telegram, Dept. of stst. Secret, sent to circular no. 634 Dec. 4, 1952, 774.56/12-452.

2 - Outgoing telegram & Dept. of state. Secret, sent to American embassy, London 3860 rptd Cairo no. 1186 Dec. 9, 1952, 774 /MSP. 12-952.

3 - Office Memo, U.S. govt. Secret, to NE, MR Dorsey from NE MR OR TIZ. Sub. Weekly summary events, Dec. 3-9-52 Assistance to Naguib Regime

4 - Top Secret, Dept. of State, Assistant secretary Dec. 30, 1952, to the secretary from NE A, MR Jernegan Sub. Israel & the grant military assistance for Egypt F.W. 7745 MSP. 12-1952

وتتقترح الخارجية أن يتناقش الوزير مع رئيس الجمهورية ومع هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل للتعجيل باتخاذ قرار فى الموضوع على أساس أن مصر هى المفتاح لأقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والعلاقة الجديدة بين الغرب والدول العربية وأنه من الضرورى بدء برنامج معونة عسكرية واقتصادية، وكذلك التوصل لتسوية للمسألة المصرية الإنجليزية بهدف تحقيق اشتراك مصر فى منظمة الميدو، كذلك تحدد وزارة الخارجية أنه من أول أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لمصر تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل، وأن الخارجية لم تهمل موقف إسرائيل ولكنها تقدر أن حرمان مصر من المعونة حتى يتم توقيع اتفاق سلام أمر غير عملى، كما أن المساواة فى الأهلية للحصول على المعونة العسكرية بين مصر وإسرائيل سوف يقلل من التأثير النفسى لتقديم المعونة العسكرية لمصر بمفردها^(١).

والواقع أن مضمون هذه التوصيات الهامة لوزارة الخارجية توضح بجلاء بذور الخلاف الكامن أو المحتمل بين موقف البيت الأبيض من ناحية وبين تقديرات أجهزة الإدارة والخارجية والدفاع وهيئة الأركان بسبب ضغوط إسرائيل والجماعات اليهودية الأميركية، مما يؤكد فى هذا الوقت المبكر من تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر بعد الثورة إلى أى حد تتأثر هذه السياسة بالعامل الداخلى الذى يتعلق بصناعة القرار السياسى الأمريكى كما تمثل فى عمق التأثير السلبى للجماعات اليهودية فى الولايات المتحدة على مدى استجابة الإدارة لمطالب مصر العسكرية أو الاقتصادية، كما سيحدث فيما بعد فى الموقف من تمويل مشروع السد العالى بعد ذلك بقرابة عامين.

هذا التقييم النهائى لوزارة الخارجية الذى بلورته فى توصياتها إلى مدير برنامج الأمن المتبادل هاريمان حول أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية وضعه اتشيسون فى رسالة إلى أفريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل مؤداها، أن وزارة الخارجية ترى أن هناك عددا من الإعتبارات تؤهل مصر للحصول على المعونة (أنها عنصر حيوى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى البريطانى، وتأثير انضمام مصر لمنظمة الدفاع Medo على إسهام الدول العربية الأخرى) وبالتالى توصى وزارة الخارجية باعتبار مصر أهلا للحصول على المعونة العسكرية^(٢)، وتأكيدا لهذا الطلب يتحدث وزير الخارجية مع مدير برنامج الأمن المتبادل تليفونيا ليوضح له أنه سوف تكون ضغوط كثيرة عليه وعلى الرئيس لاشراك إسرائيل فى المعونة.

وقد حدد مدير البرنامج شرطين لإسرائيل، أولهما: ألا تعطى الولايات المتحدة معونة لمصر ما لم تحصل إسرائيل على معونة مماثلة، وثانيهما: أن تبدأ مصر مباحثات الصلح، لكن وزير الخارجية أجاب بأن هذين الشرطين مستحيلان فإنهما كفيلا بهزيمة الهدف من مساعدة نجيب وأنه إذا فرض الشرطان فلا داعى لتقديم المعونة على الإطلاق^(٣).

(١) نفس المصدر ، وقد أكد نفس الموقف السفير (بايرود) فى اجتماعه مع الجنرال برادلى رئيس هيئة الأركان عندما شرح الضغوط الواقعة على البيت الأبيض لاعتبار إسرائيل أهلا للمعونة مثل مصر ، كذلك رفض الجنرال برادلى أن تكون إسرائيل عقبة أمام إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط .

(٢) انظر رسالة اتشيسون فى ٢١ ديسمبر إلى أفريل هاريمان مدير الأمن المتبادل

Top Secret, letter from Dean Acheson, Secretary of State to Averell Harriman Director for Mutual Security 31 Dec. 1952 774.5/ MSP/12-3152.

(٣) الحديث التليفونى مع هاريمان - انظر

Memo of conversation, participants, MR. Harriman & MR Acheson 774.5 MSP/ 12-3152.

وفى اجتماع حاسم بين رئيس الجمهورية ومدير شؤون برنامج الأمن المتبادل ووزير الخارجية لمناقشة المعونة العسكرية لمصر فى ٧ يناير ١٩٥٣ اتضحت الاتجاهات، فوزير الخارجية اتشيسون قدم صورة عامة للموقف فى مصر والأهمية القصوى لدعم نجيب وحكومته بوصفها (أفضل أمل لاتجاه مصر نحو الغرب) وإن كافة فرص السلام والأمن لإسرائيل سوف يتهددها إلى درجة كبيرة انهيار حكومة نجيب، لكن هاريمان أوصى بتقديم معونة اقتصادية فقط من مشروعات النقطة الرابعة وأنه يفضل ترك القرار للإدارة التالية. ووافق ترومان على رأى مدير الأمن المتبادل وأنه ليس من الأصوب اتخاذ قرار بأهلية مصر للحصول على منحة عسكرية . وبذلك كان موقف رئيس الجمهورية ومدير الأمن المتبادل واضح المعارض لتوصيات وزارة الخارجية والدفاع والأركان المشتركة ، خاضعين من ناحية للضغوط التى مارستها إسرائيل من ناحية والجماعات الأمريكية واليهودية من ناحية ثانية، ثم لضغوط الحكومة البريطانية من ناحية ثالثة (١) . وقد أبلغ قرار رئيس الجمهورية بعدم أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية إلى الميجور جنرال «جورج أو لمستيد» بوزارة الدفاع فى ١٢ يناير ١٩٥٣ (٢) مما انعكس على المباحثات التى كان يجريها جورج اولمستيد George Olmstead وهو مدير برامج المعونة العسكرية الأجنبية مع بعثة الضباط المصريين الموجودة فى واشنطن والتى لم تتلق رداً على طلبات مصر وكل ما ابلغت به أن طلبات مصر معروضة على الرئيس الجديد للولايات المتحدة ايزنهاور إلى أن عاد على صبرى رئيس البعثة إلى مصر فى يناير دون شحنات أسلحة (٣) .

تبلور الموقف فى مطلع عام ١٩٥٣ لدى تولى إدارة ايزنهاور المسئولية عن السياسة الخارجية فى عقبتين أمام تقديم معونة عسكرية لمصر أولهما اشتراط اسرائيل أن تعامل بالمثل أو توقع مصر على معاهدة صلح، وثانيهما: سياسة بريطانيا الهادفة لحظر السلاح عن مصر هذا بالإضافة إلى قرار الإدارة السابقة لترومان بعدم أهلية مصر لتقديم معونة عسكرية.

(١) محضر اجتماع الرئيس ووزير الخارجية ومدير برنامج الأمن المتبادل ، انظر

Meeting with the president, Sub-Grant Military aid for Egypt, 774.5/MSP, 1-7-53.

وكان هاريمان فى الواقع قد أبدى تحفظات واضحة قبل هذا الاجتماع فى حديثه مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جرينجان Jernegan فى ٦ يناير فحواها أن الاستجابة لطلب مصر سوف يكون بداية لمطالب دول أخرى بنفس المعاملة كما أنه فرض التزام على الإدارة المقبلة وأنه أى هاريمان - لا يستطيع رفع توصية للرئيس بهذا المعنى ، حديث هاريمان مع جرينجان مساعد وزير الخارجية - ملف 774.5 MSP 1-6 53.

(٢) انظر مذكرة المساعد الخاص لوزير برنامج الأمن المتبادل إلى الميجور جنرال جورج اولمستيد بوزارة الدفاع (مدير برنامج المعونة العسكرية) حول قرار الرئيس :

Top Secret, Jan 18, 1953, Memo for major General George H. Olmsted Dept. of defense Sub. grant military aid for Egypt from Edwin M. Martin, Special assistant to the Secretary for mutual security affairs, 774.5 MSP 1-12-53.

(٣) انظر رواية هيكل عن آراء (اولمستيد) والجنرال عمر برادلى فى مباحثات بعثة على صبرى فى واشنطن فى يناير ١٩٥٣ فى Herkal, Cairo documents, op. cit. pp 38-39

وفى كتابه «نحن وأميركا» مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ - ٦٨ .

وانظر محضر اجتماع بعثة الضباط المصريين فى واشنطن (عبد الحميد غالب الملحق العسكرى فى واشنطن ، قائد السرب على صبرى والعقيد على النكلاوى من الجانب المصرى وممثلى الخارجية الأمريكية بايرون Byrond واورتيز ORTIZ مدير إدارة الشرق الأدنى فى ٢٤ ديسمبر حيث نقل الجانب المصرى رغبة مصر فى الحصول على أسلحة أمريكية كأساس لتطوير الجيش المصرى لكن ممثلى الخارجية مع توضيح تأييد الحكومة الأمريكية لمصر شرحوا بدورهم مشكلات الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة . ومن الواضح أن المباحثات بين بعثة شراء السلاح والمسؤولين فى الخارجية والدفاع كانت تسير بالتوازي مع (الحوار الداخلى) فى الإدارة الأمريكية دون التوصل إلى قرار مما كان يثير قلقاً لدى أعضاء مجلس الثورة فى مصر ويدفع بكافرى السفير الأمريكى إلى إرسال التحذيرات وراء التحذيرات من آثار التأخير وعدم الاستجابة - انظر :

Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Dec. 24, 1952 Sub. Call by Egyptian arms purchasing mission 774.56/12-2452.

يمكن القول في ضوء الوثائق السرية المتاحة أنه كانت هناك مدرستان أو اتجاهان: اتجاه للخارجية الأميركية والسفارة في القاهرة اللتان تؤيدان تقديم المعونة العسكرية لمصر، واتجاه : لبرنامج الأمن المتبادل الذي كان يعبر عن الأصوات المعارضة والاتجاه المعارض، هذا بالإضافة إلى عدد من الأصوات في الكونجرس الأميركي من الأعضاء اليهود المؤيدين لإسرائيل والمعارضة لإرسال شحنات الأسلحة إلى مصر حتى لا تخلق اختلالاً في إمدادات الأسلحة وتشجع العرب على التشدد وتدفعهم للحرب ضد إسرائيل، وإنه لو كانت الولايات المتحدة تنوى تسليح مصر فإنها تكون بذلك قد تناقضت مع نفسها لأن ذلك لا يخدم أهداف الدفاع الإقليمي^(١).

إلى جانب هذه القوى الداخلية المعارضة، كان على الإدارة الأميركية (الخارجية) وعلى السفارة الأميركية في مصر أن تواجه المعارضة البريطانية الحادة لخططها في تقديم معونة عسكرية لمصر، وقد انتقد كافرسي سياسة بريطانيا تجاه حظر إرسال السلاح إلى مصر ووصفها بأنها قائمة على فروض خاطئة وحث الخارجية الأميركية أن تختار على الفور وأن تمضي في تنفيذ برامج المعونة المؤقتة لمصر وأن أي تأخير يعنى تبديد كل الآمال في التعاون العربي مع الغرب، ويوصي صراحة بضرورة مقاومة المحاولة البريطانية لتأخير البرنامج الأميركي المؤقت لمصر بل وبضرورة مضاعفة الجهود الأميركية بأى ثمن لأن ذلك هو السبيل الوحيد لدور أميركي نشط وفعال في أصعب مفاوضات مقبلة وحتى يبقى للغرب من خلال الولايات المتحدة بقايا مكانة في الشرق الأوسط^(٢).

وفي نفس الوقت كانت الدبلوماسية الأميركية تتعرض لضغط مباشر ومكثف من الخارجية البريطانية خلال المباحثات التي أجريت في لندن ٣ - ٥ يناير ١٩٥٣، وكان محور هذه المباحثات قلق الخارجية البريطانية واعتراضها على مشاورات الولايات المتحدة مع الضباط المصريين لبيع قائمة من المعدات العسكرية لمبالغ تصل إلى ثلاثين مليون دولار. وكان هدف (بايرود) الذي يمثل الخارجية الأميركية في المباحثات أن يوضح هدف السياسة الأميركية من تقديم برنامج مؤقت للمعونة العسكرية لمصر قبل المفاوضات المصرية البريطانية ولكنه كان يصطدم باعتراض الخارجية البريطانية وهيئة الأركان البريطانية التي تتهم الولايات المتحدة (بسوء النية) لإصرارهم أولاً على أن تكون بريطانيا هي المصدر الرئيسى للسلاح لمصر للتحكم في نوع السلاح وكمياته، وثانياً استغلال السلاح كورقة للمساومة خلال المفاوضات المقبلة^(٣).

إزاء هذه الاختلافات في تناول موضوع «سياسة التسليح» تجاه مصر بين الدبلوماسيتين الأميركية والبريطانية خلال مباحثات لندن (٣ - ٥ يناير ١٩٥٣) طرحت الولايات المتحدة سياستها في تسليح مصر في ورقة سلمتها بمعرفة السفارة الأميركية في لندن في ٣ يناير ١٩٥٣^(٤) تحدد الإطار السياسى والعناصر العسكرية لهذه السياسة.

(١) رسالة نائب نيويورك في مجلس النواب ايمانويل سيللار Emanuel Cellar إلى وزير الخارجية اتشيسون في ٦ يناير ١٩٥٧ - انظر :

Cong. Record, Appendix AG 1, Jan. 6, 1953.

2 - Incoming telegram, Dept. of State Secret, from Cairo to Secretary of State no. 1552, Jan. 2, 1953 774.5/MSP, 1- 53.

(٣) برقية (بايرود) السرية من لندن إلى الخارجية الأميركية في واشنطن رقم ٣٦٤٠ في ٣ يناير ١٩٥٣ عن المباحثات الأميركية البريطانية حول آثار البرنامج المؤقت للمعونة العسكرية لمصر - انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from London to secretary of State no. 3640 Jan. 3, 1953 rptd info. Cairo, 185 from Byroade 774.5-MSP/ 1-353.

(٤) برقية السفير الأميركي في لندن والتر جيفورد Walter Gifford إلى واشنطن في ٢ يناير ١٩٥٣ - انظر :

Incoming telegram from London no. 3674 Jan. 3, 1953, 774.5-1-353 MSP/ Defense Matters.

١ - أن حكومة محمد نجيب أبدت استعدادا لدراسة دخول مصر فى نظام دفاع مشترك مع الدول الغربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة فى تسوية المسألة المصرية البريطانية بجلاء بريطانيا عن القناة .

٢ - أن حكومة نجيب تقدم أحسن الفرص للغرب لوضع ترتيبات مرضية للدفاع المشترك فى المنطقة .

- أنه فى مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة تقديم برنامج مؤقت للحكومة العسكرية لمحمد نجيب .

على أن هذه الورقة الأميركية التى حددت أهداف السياسة الأميركية وعناصرها من تسليح مصر كانت ترد عليها بعض المحاذير التى تتلخص فى :

- الشكوك البريطانية والإحساس بضرورة طمأنة الملكة المتحدة بعدم استخدام القوات المسلحة المصرية لها للهجوم مع القوات البريطانية .

- التأكيد على استمرار حصول مصر على أسلحتها من المصدر التقليدى (الملكة المتحدة) مع عدم استبعاد شراء مصر للأسلحة الأميركية أو شراء الولايات المتحدة لأسلحة بريطانية تنقلها إلى مصر .

- التعهد بالتشاور الوثيق والتنسيق بين الملكة المتحدة والولايات المتحدة فى إعداد برامج التسليح .

وباختصار وضعت الورقة الأميركية عدة عناصر تستهدف طمأنة بريطانيا سياسيا وعسكريا من تسليح مصر وكانت فى غاية الوضوح عندما ربطت بين تسليحها لمصر وبين مدى التقدم فى التزام مصر بالاشتراك فى نظام الدفاع المشترك ، كما أن حجم مطالب المساعدة الأميركية يتوقف على (أداء مصر) فى هذا الاتجاه .

وبرغم هذا التأكيد والتوضيحات استمرت اعتراضات البريطانيين على تزويد مصر بالسلاح فقد رفض رئيس أركان الحرب الإمبراطورية الجنرال ريدمان General Redman رفضا باتا برامج التسليح الأميركي إلى حد وصف البرنامج بأنه بدعة وكفر Heresy^(١) وأدرك الجانب الأميركي أن بريطانيا تريد أن تمارس نوعا من (الفيتو) على برنامج التسليح الأميركي لمصر وهو ما ترفضه السياسة الأميركية .

كانت السياسة الخارجية الأميركية تواجه عند هذا الحد مأزقا حقيقيا ، فهى من ناحية تتلقى إشارات واضحة من سفارتها فى القاهرة تحذر من خطورة التأخير فى الإستجابة لمطالب مصر من تزويدها بالسلاح إلى الحد الذى وصف فيه كافرى الموقف بأن «الأرض تغوص تحت أقدامهم فى مصر»^(٢) بسبب قلق الضباط ومخاوف القيادة العسكرية من نمو التيار المحايد المناهض للغرب، وقد استجاب بايرون مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى لهذا التحذير الذى بعث به كافرى من القاهرة أنه وإن لم يتمكن من تحقيق تقدم فى مفاوضاته مع البريطانيين فإنه سوف يحدث على تسوية الموضوع على أعلى مستوى بين الحكومتين^(٣).

(١) برقية السفير الأميركي من لندن إلى الخارجية الأميركية عن جلسة المباحثات الثنائية فى ٥ يناير ١٩٥٣ لبحث أمداد مصر بالسلاح طبقا للورقة الأميركية - انظر :

Incoming telegram from London to Secretary of state no. 3691 Jan. 6, 1953, 774.5/1-653.

(٢) برقية كافرى إلى الخارجية فى ٧ يناير ١٩٥٣ عن مقابلات عبد الناصر مع ضباط الجيش ووعوده لهم بتزويد مصر بالسلاح من الولايات المتحدة وتلويحه بأنه مع أن مستقبل مصر يرتبط بالغرب إلا أن التيار المحايد والمناوئ للغرب ينمو بقوة وأن مصر غير قادرة على مواجهته دون مساعدة حقيقية - انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, to secretary of state no. 1590 from Cairo, Jan 7, 1953, 774.5/1-7-53.

أرسل كافرى إلى «بايرون» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية .

(٣) برقية بايرون إلى كافرى من لندن رقم ٢٧٤٦ فى ٩ يناير ١٩٥٣ - انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from London to secretary of state, sent to Cairo, for Ambassador no. 199 from. Byroade 774.5 MSP/1-9-53

ثالثاً ، موقف الإدارة الأميركية الجديدة في رئاسة دوايت ايزنهاور منذ يناير ١٩٥٣ ،

لقد بدا أنه أمام الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مهمة بذل محاولة أخرى للتوصل إلى صيغة تتغلب بها على اعتراضات بريطانيا من ناحية ، ثم على تحفظات الأمن المتبادل من ناحية ثانية ، وفي نفس الوقت تستجيب لتحذيرات وضغوط السفارة الأميركية في مصر من ناحية ثالثة وأخيراً تعالج الموقف الناجم عن فشل الوفد العسكري المصري في واشنطن الذي لم يتوصل إلى أى نتيجة في مفاوضاته مع وزارة الخارجية والدفاع .

كان أمام الخارجية الأميركية أن تطرق باباً جديداً وهو عدم ربط البرامج المؤقتة للتسليح لمصر بمفاوضات الدفاع في المرحلة الحالية مع تقديم ضمانات محددة للبريطانيين (منع أى اعتداءات على الجنود البريطانيين في مصر) وبحث تأثير هذه المساعدات على المفاوضات الخاصة بالسودان، ثم تحدد نوعيات وكميات الأسلحة المطلوبة لمصر واستبعاد الأنواع التي قد تعترض عليها بريطانيا.

ولكن برغم هذه الصيغة التي تعبر عن متابعة الخارجية الأميركية لجهودها في ظل الإدارة الجديدة للرئيس ايزنهاور لتأمين الموافقة على برنامج المعونة العسكرية لمصر، فإن إدارة برنامج الأمن المتبادل كانت تصر على تحفظاتها التي تتصل بجوهر اتجاهات الإدارة الأميركية نحو مصر والشرق الأوسط ، فكان مدير برنامج الأمن المتبادل يثير مشكلة تأثير برنامج المعونة المقترح لمصر على الحكومة الإسرائيلية التي سوف تطالب بالمثل، ويحدد تحفظاته على تزويد مصر بالطائرات بقصد دعم نظام نجيب، ويتساءل عن كيفية تبرير هذا للإسرائيليين وي طرح مدير برنامج الأمن المتبادل ان المشكلة هي في السؤال، هل تشجع الإدارة الأميركية نجيب على دخول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم شن الحرب على إسرائيل؟.

ويخلص مدير برنامج الأمن المتبادل إلى أنه من الخطورة البالغة وضع مثل هذه الأسلحة في أيدي نظام مزعزع لا يزال في حالة حرب^(١).

فمعركة الخارجية الأميركية كانت في الواقع مزدوجة، معركة مع الخارجية البريطانية، ثم معركة مع أجهزة أخرى داخل الإدارة الأميركية ذاتها مما أوقع الدبلوماسية الأميركية في هذه الفترة في درجة من التردد وعدم الحسم والتأثير بالضغط على كل الأطراف.

في نفس توقيت اعتراض برامج الأمن المتبادل على المعونة لمصر بسبب تأثيرها على إسرائيل، توالى ضغوط كافرى وتحذيراته من احتمالات فقد الثقة في الولايات المتحدة وانهايار مكانتها في مصر بل وضياع

(١) انظر مذكرة برنامج للأمن المتبادل إلى الخارجية الأميركية التي تعكس الاصوات المعارضة لتسليح مصر في ٢٢ يناير ١٩٥٣ كرد على المحاولة الجديدة للخارجية بطلب تفويض من الرئيس ايزنهاور بتزويد مصر بمعونة عسكرية على سبيل المنحة - انظر:

Martin, sub. Grant military aid for Dept. of state, Deputy under secretary, top secret jan. 22, 1953, Memo to MR Matthews of M.S.A, EM Egypt, 774. 5-5/ MSP / 1-2-53.

النفوذ الأميركي في مصر والمنطقة كلها إذا لم ينفذ برنامج التسليح، ويقول كافرى بتشاؤم: « إنه لو دمرنا مكانتنا في مصر فإننا يجب أن نستعد لتصفية أعمالنا في الشرق الأوسط^(١) ».

ويحاول دالاس في مستهل عهده بالخارجية طرح صيغة يرضى بها البريطانيون وينفذ الموقف في مصر عن طريق التباحث مع البريطانيين في قائمة الأسلحة المطلوبة لمصر، ثم التشاور مع بريطانيا حول الموقف والوضع في مفاوضات السودان وأوضاع الأمن الداخلي، وذلك قبل اخطار نجيب بقرار المعونة، وكان دالاس في كل هذا حريصاً على تأكيد عدم احقية البريطانيين في ممارسة الاعتراض على أهداف الولايات المتحدة في مصر^(٢).

وقد أضيف إلى ضغوط البريطانيين في لندن، وضغوط كافرى في القاهرة، وضغوط برنامج الأمن المتبادل في واشنطن، ضغوط أخرى من الضباط المصريين أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث لاحت في الأفق نذر الفشل التي تواجه البعثة العسكرية المصرية في واشنطن للتفاوض على شراء الأسلحة وبحث استدعائها من مهمتها الفاشلة^(٣).

ولم يكن أمام الخارجية الأميركية - بعد أن تجمعت لديها تقارير من سفارتها بالخارج عن احساس اليأس وخيبة الأمل لدى الضباط المصريين في الحصول على أى معونة سلاح من الولايات المتحدة بسبب تنسيقها لمواقفها مع المملكة المتحدة - إلا أن تسعى لبذل محاولة جديدة لإدراكها أن الضباط المصريين قد بدأوا يفكرون في البحث عن مصادر أخرى للأسلحة من ناحية ولإدراكها أيضاً أن استتباب الحكم يعتمد على قدرة نجيب في اثبات الاتجاه الموالي للولايات المتحدة بحيث يترجم في شكل معونة عسكرية، وأخيراً ضرورة دعم نجيب بالأسلحة حتى يقف الجيش وراء سياسة الاعتدال التي ينتهجها^(٤).

في ضوء هذه التقديرات للخارجية الأميركية راحت تبحث من جديد عن متغير لرفع توصية لرئيس الجمهورية باعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية للتغلب على اعتراضات إدارة الأمن المتبادل، وطرحت الخارجية تصورهما في الآراء التي قدمها (بايرود) مساعد وزير الخارجية في شكل توصيات محددة لتقديم المعونة لمصر وقد شرح (بايرود) في خلفية توصياته أن نظام الحكم الجديد في مصر يتيح للولايات المتحدة أفضل الفرص للتوصل نحو تسوية لأعقد مشكلات الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة انتهجت سياسة التشجيع لحكومة مصر بتقديم عشرة ملايين جنيه منحة لشراء القمح وعرضت بيع معدات عسكرية قيمتها ١١ مليون دولار.

(١) انظر برقيات كافرى المتتابعة في ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨ يناير ١٩٥٣ ارقام ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧١٧، ١٧٢٣ على التوالي، ومذكرة الخارجية - إدارة الشرق الأدنى في موجز الأحداث الأسبوعي في ٢٧ يناير، وبرقية دالاس إلى لندن والقاهرة رقم ٥٠٠١، ١٥٣٠ في ٢٨ يناير ١٩٥٣، والوثائق بنفس الملف 774, 56/1-53

(٢) رسالة دالاس إلى سفيريه في لندن والقاهرة حول الموقف الأميركي من الاعتراضات البريطانية لوقف برنامج التسليح - انظر: Outgoing Telegram, Dept. OF STATE, SECRET, SENT TO AMEMBASSY, LONDON, PRIORITY 5001, OUTGOING TELEGRAM, PTS INFO AMEMBASSY LONDON, PRIORITY 500, JAN. 28, 1953, (1950 - 1954 DEFENSE MATTERS).

(٣) مقابلة عبد المنعم أمين مع السفارة الأميركية في ٧ فبراير ١٩٥٣ انظر برقية السفارة رقم ١٨٠٨ في ٧ فبراير ١٩٥٣ ملف / 53-2-7-56 ومقابلة عبد الناصر وعبد المنعم أمين لمستشار السفارة في ٢٨ فبراير نقلاً احساسهما بخيبة الأمل ورغم وقوف مصر موقفاً مرناً في مباحثات السودان - انظر برقية السفارة رقم ١٨١٠ في ٨ فبراير بنفس الملف، وبرقية دالاس إلى القاهرة في ٩ فبراير عن نتائج مباحثات البعثة العسكرية في واشنطن، برقية رقم ١٦٠١ في ٩ فبراير بنفس الملف.

(٤) مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ٢٠ فبراير ١٩٥٣، انظر Office Memo U.S. govt. secret. To NE: MR. Dorsey, Feb. 10, 1953 from NE: MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt & Sudan Feb 2-10-1953, 774, 00/2-10-53

ويشير (بايرود) أيضا أن المصريين كانوا متلهفين للحصول على طائرات لكن الرئيس السابق (ترومان) اعترض على المعونة العسكرية ولو على أساس الدفاع، ولذلك اقترح (بايرود) كإجراء مؤقت عرض تدريب (٥٠) طيار مصري كخطوة نحو مساعدة المصريين في مسئولياتهم المتوقعة للدفاع عن القناة والشرق الأوسط ككل^(١)، ويقرر دالاس هذه التوصيات في رسالة منه إلى «هارولد ستاسن» Harold Stassen المدير الجديد لبرنامج الأمن المتبادل وذلك من باب إبداء التأييد المادي لحكومة نجيب بدعم كفاءة القوات الجوية المصرية وكبادرة على حسن النوايا السياسية^(٢) كما اقترح دالاس على (استاسين) Stassen أن يطلب من رئيس الجمهورية إعتبار مصر مؤهلة للحصول على منحة المعونة العسكرية لتدريب عدد محدود من الأفراد في القوات المسلحة المصرية في المنشآت العسكرية الأميركية، ويلاحظ الباحث أن هذا الإتجاه الجديد لدى الخارجية الأميركية قد تزامن مع توقيع اتفاقية السودان في ١٧ فبراير ١٩٥٣ والإحساس بأهمية تشجيع الاعتدال لدى الحكومة المصرية^(٣)

وقد شرح دالاس الدوافع التي حدثت بالولايات المتحدة لاعادة النظر في تقديم المعونة العسكرية لمصر ونوعية المعدات التي سوف تقدمها في رسائل منه إلى السفارتين الأميركية في القاهرة ولندن وباريس لخصها في أنها تهدف للحفاظ على مكانة حكومة محمد نجيب بحيث تسمح له بحرية الدخول في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كما أن الإستجابة لطلب المعونة العسكرية لا يخدم فقط الحفاظ على الثقة في الغرب والولايات المتحدة بل يخدم المفاوضات المقبلة خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر برنامج المعونة بمثابة خطوة سياسية ذات أهمية خاصة تزيد من فرص نجاح مفاوضات قاعدة قناة السويس^(٤).

استمرار القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح، الخارجية البريطانية - إدارة الأمن المتبادل؛

ولكن هذه المحاولة مرة أخرى كان محكوما عليها أن تصطدم بعقبتين رئيسيتين، وهما وإن لم يحولا دون موافقة الرئيس ايزنهاور على توصيات الخارجية ودالاس* لكنهما من الناحية العملية حالتا دون وضع موافقة ايزنهاور موضع التنفيذ^(٥).

(١) توصيات بايرود لاعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية في ١٤ فبراير ١٩٥٣، انظر:

Top Secret, Dept. of state. Assistant secretary: Feb. 14, 1953 to the secretary from NEA, Byroade, sub. Recommendation that Egypt be found eligible for grant military aid. 774.5 - MSp/2 - 14 - 53.

(٢) رسالة دالاس الى ستاسين مدير برنامج الأمن المتبادل - انظر:

Top secret. To MR Stassen, from Dulles, Feb. 14, 1953, 774.5/ MSp/ 2-14-53.

(٣) انظر مذكرة ادارة الشرق الأدنى في ٢٤ فبراير ١٩٥٣ في موجز الاحداث الأسبوعي من ١٨ إلى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ملف. 774.56/ 2- 25-53.

(٤) برقية دالاس رقم ١٧٦٤ للقاهرة، ٥٩١٥ للنندن، ٤٧٣٨ لباريس، ملف: 774.56/ 2- 25 - 53

(*) يروي ايفلاند، ضابط المخابرات الأميركية في كتابه (حبال من الرمال) عن اعتبارات اتخاذ ايزنهاور لهذا القرار، أن الولايات المتحدة قدمت هذا العرض لضمان مغادرة البريطانيين سلميا من قاعدة السويس وكثمن لجلاء قوات بريطانيا عن القاعدة، ، وأن الولايات المتحدة عرضت تزويد مصر بالأسلحة التي تمكنها من الدفاع عن القناة التي تعتبر شريان الحياة لبريطانيا، وذلك إزاء رفض مصر احتفاظ بريطانيا بحامية في القاعدة للدفاع عن القناة. ويذكر (ايفلاند) أنه قد اشترك في اعداد (تقرير الاهلية) لموافقة الرئيس ايزنهاور ومن نصوصها الهامة إن الترتيبات بين مصر والولايات المتحدة حيوية للدفاع عن الشرق الأدنى وأن المعدات العسكرية الأميركية لن تستخدم لش العدوان ضد أي دولة، وفي أغسطس وقع ايزنهاور وثيقة سرية للغاية عن أهلية مصر لتلقى منحة عسكرية - انظر:

Eveland, Crane, Wilbur, Ropes of sand, Americas failure in the Middle East, W.W Norton, co. 1980, London, N.Y.PP.87 - 90

(٥) لمراجعة نوع المعدات والأسلحة التي عرضتها الولايات المتحدة على مصر انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, Amembassy, Cairo A- 339, April 2/19/53, 774.56. 56- 4/2-53..

معارضة إدارة الأمن المتبادل،

تمثلت العقبة الأولى في اعتراضات مدير الأمن المتبادل على رسالة دالاس اليه في ١٩ فبراير ١٩٥٣ وكرر مرة أخرى أنه سوف يطرح على رئيس الجمهورية ردود الفعل الإقليمية لمثل هذه المعونة في إسرائيل، وبذلك كان موقف الخارجية والدفاع في جانب، وموقف إدارة الأمن المتبادل في جانب آخر، فبينما كانت حساسية إسرائيل تنعكس فيما تثيره إدارة الأمن المتبادل من اعتراضات، كانت الخارجية والدفاع تؤكدان أن الهدف الأشمل والأعم بالنسبة لدعم مصر باعتبارها الدولة الرئيسية في العالم العربي يفوق بكثير الآثار المترتبة على إسرائيل^(١).

وعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور قد وافق فعلاً في ١٧ مارس ١٩٥٣ على التوصية المرفوعة إليه بمنحة المعونة العسكرية لتدريب الطيارين المصريين بموجب قانون الأمن المتبادل^(٢) واعداد اتفاق المعونة^(٣)، فإن العقوبات بدأت تظهر أمام الإدارة لتنفيذ هذه الموافقة من جانب البريطانيين تحت مختلف الذرائع والحجج^(٤)، ولو أن الولايات المتحدة حاولت الاحتفاظ لنفسها بالقرار الأخير.

وسرعان ما أعربت الخارجية البريطانية عن قلقها من برنامج المعونة العسكرية (تدريب الطيارين - انواع السلاح وكمياته مواعيد تسليم الذخائر) خاصة لما ينطوي عليه هذا القرار من اعتبارات عسكرية وتأثير على المركز التفاوضي للمملكة المتحدة مع مصر، وتشجيع مصر للتحويل إلى الولايات المتحدة كمصدر لتزويدها بالطائرات، فضلاً عن القلق إزاء مواعيد تسليم العربات المدرعة وكميات الذخيرة^(٥). ولم تكتف الخارجية البريطانية بنقل اعتراضاتها (عن طريق السفارة الأميركية في لندن) بل أرسلت تعليماتها إلى سفارتها في واشنطن للاعتراب عن قلقها في مقابلة بين أحد مسؤولي السفارة البريطانية مستر «بيلي» وبين مستر «جرينجان» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية بحجة أن ذلك سوف يشجع المصريين على الإعتقاد بحصولهم على ما يريدون دون تقديم مقابل لتلبية المصالح الغربية فيما يتصل بمشكلة السويس وذلك على الرغم من تبريرات الخارجية الأميركية، أن ذلك بمثابة برهان على حسن النية فقط وأن الولايات المتحدة لا تنوى أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حتى يتم التوصل إلى ترتيبات مرضية حول المسائل المتصلة بالدفاع^(٦).

1 - Top secret, to secretary from NEA, MR jemegan, sub, grant assistance for military training for Egypt Feb. 28, 1953, F.W. 774. 5 / MSP/ 2- 1953.

(٢) موافقة الرئيس أيزنهاور على منحة المعونة العسكرية - انظر مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية: Office Memo, Secret, March 17, 1953 to NE MRB urdet. sub, weekly summary of events, march 17, 1953. 74. 00/ 3-17-53.

(٣) مذكرة الخارجية الأميركية. إدارة الشرق الأدنى عن اعداد الاتفاقية بالتشاور بين وزارتي الدفاع وإدارة الأمن المتبادل - انظر: Office Memo, Secret, March 24, 1953 774. 00/ 3- 24 - 53.

4- Outgoing telegram, Confidential, Security, April 14, 1953 sent to Amembassy London no. 6804, Cairo, 2006, 774. 56/ 4 - 1453.

(٥) اعتراضات الخارجية البريطانية المشار إليها ابلاغتها السفارة الأميركية في لندن إلى واشنطن في برقية رقم ٥٧٢١ في ٢٢ أبريل ١٩٥٣ ملف 774. 56/ 4 - 22- 53.

(٦) مقابلة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية مع مسؤول السفارة البريطانية في ٢٢ أبريل ١٩٥٣ - انظر: Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, April 22, 1953, Sub. British Concerns at the American offer to train Egyptian jet pilots 774 5/MSP.

والواقع أن قرار الرئيس ايزنهاور بالموافقة على تدريب الطيارين المصريين رغم أنه كان يشكل جانبا واحدا فقط من جوانب المعونة العسكرية فقد ظل محل اعتراض الخارجية البريطانية، ويقدر الباحث أن الخارجية والادارة الأميركية كانت إلى حد ما مضطرة ولو مؤقتا إلى اتخاذ هذا الموقف الإيجابي قبيل زيارة دالاس للقاهرة في مايو ١٩٥٣ أي بعد قرار ايزنهاور بفترة وجيزة. وفي ظل ظروف المفاوضات المصرية البريطانية حيث قدمت الخارجية الأميركية ردا ايجابيا للملحق العسكري المصري في واشنطن قبل سفره للقاهرة في ٧ مايو ١٩٥٣ بناء على استفساره بتعليمات صريحة من القاهرة، أجابت الخارجية بأنها سوف تكون على استعداد لبيع كميات من الأسلحة للقاهرة، وكانت تبريرات الخارجية الأميركية للحكومة البريطانية هي: ان الرفض لطلبات مصر سوف يثير الشكوك في نوايا الولايات المتحدة تجاه مصر ويدفعها إلى عرقلة المباحثات مع المملكة المتحدة، فضلا على خلق جو غير موات لزيارة دالاس، ومع أن الخارجية الأميركية قدمت هذا الرد الإيجابي للملحق العسكري المصري فقد قدرت إرجاء الاعلان عن بيع الأسلحة في ذلك الوقت زيادة في طمأنة البريطانيين^(١).

بيد ان زيارة دالاس لمصر ومقابلاته مع عبد الناصر لم تؤت ثمارها من حيث حصول دالاس على موافقة مصرية صريحة، أو موقف مصري صريح يرقى لدرجة الإلتزام بالإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط^(*). الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية بعد رحلة دالاس إلى مصر إلى عدم الاستجابة لتزويد مصر بكافة الأسلحة التي طلبتها من قبل مما دفع عبد الناصر وعامر إلى الإجتماع بمسئولي السفارة الأميركية في القاهرة للإعراب عن خيبة آمالهم وأوضحا انهما لا يطلبان أسلحة صغيرة يخشى منها شن حرب عصابات على البريطانيين بل دبابات ومدفعات وانهما على استعداد لتقديم ضمانات بعدم استخدامها ضد البريطانيين. ووصل اليأس بعبد الناصر ان قال لمسئولي السفارة «انه إذا استمر موقف الولايات المتحدة دون تغيير فليس امامه من بديل سوى ان يشرح لضباط الجيش أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تمنع السلاح تحت ضغط من بريطانيا» وأضاف عبد الناصر ان هذا آخر ما يريد أن يقوم به وانه حريص على خلق مشاعر موالية للأميركيين في الجيش إستعدادا للتعاون في المستقبل وانه لذلك فهو يرجو بصفة خاصة أن تكون اول شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة^(٢).

وأوصى كافر في ضوء مقابلة عبد الناصر بضرورة اتخاذ قرار عاجل بالإستجابة لطلبات مصر، أولا لتحقيق دعم النظام داخليا بواسطة الجيش، وثانيا تشجيع الاتجاه الموالي للغرب وأمريكا في مصر، وثالثا

(١) تبريرات الخارجية الأميركية لتقديم رد ايجابي لمصر بالتوازي مع تقديم تأكيدات لطمأنة الخارجية البريطانية وردت في برقيتين حداثا من دالاس إلى القاهرة والثانية من دالاس إلى لندن - انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, confidential, sent to Amembassy, London priority 7150, rptd. info, Cairo, no. 2115 May 1, 1953, 771, 56-57-53, outgoing telegram sent to London no. 7198 May 5, 1953

(*) راجع نصوص مقابلات دالاس مع نجيب وعبد الناصر ومحمود فوزي خلال زيارته للقاهرة في الفصل السابق

(٢) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميركية في ٢٩ يونيو ١٩٥٣ انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from caro.to secretary of state no. 265, june 29, 1953, 774-4-6-53

تجنب خيبة الأمل فى الدور لأميريكي وهو العامل الوحيد الذى يمنع المزيد من التشدد المصرى فى موضوع جلاء القوات البريطانية من قاعدة السويس^(١).

إلا أن تردد الإدارة كان واضحا فى تجاوبها مع كافرى حيث رفضت الإستجابة لتوصياته بإعادة النظر فى تزويد مصر بالسلاح وصارحت الخارجية الأميركية سفارتها بالقاهرة ان الرئيس ايزنهاور قد كرر تأكيداتة للبريطانيين بعدم تزويد مصر بالسلاح لحين اتضاح الموقف بالنسبة للمشكلة المصرية البريطانية^(٢).

ولقد أصاب هذا التردد الأميركي أو بالأحرى النكوص الأميركي فى تنفيذ ما وعد به بعد ان قرر ايزنهاور إرجاء تسليم الأسلحة الرئيسية لمصر ، أصاب هذا النكوص الأميركي عبد الناصر بمشاعر الأحباط وفسرها بأنها نوع من الرضوخ للضغط البريطانى^(٣). وينقل كافرى عن عبد الناصر قوله بمرارة انه ازاء افتقار الولايات المتحدة للاهتمام بالمطالب المصرية فسوف يسمح لبعض ضباط الجيش من الشباب بالذهاب إلى بوخارست فى مؤتمر للشباب وأنه لا مانع لديه من البحث عن أماكن أخرى للحصول على متطلبات الجيش المصرى من سلاح، ولعل عبد الناصر لم يكن يذكر ذلك بصفة جدية وإنما كان يتخذ منها ورقة للضغط على الولايات المتحدة. ويحذر كافرى بعد نقله هذا القول عن عبدالناصر، ان لذلك دلالاته السياسية الهامة، ولكن تحذيرات كافرى راحت سدى بعد ان ظل الوعد الأميركي معلقا دون تنفيذ بل لم يكتب له أن ينفذ حتى بعد توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فى أكتوبر ١٩٥٤.

ضغوط الحكومة البريطانية لمنع تزويد مصر بالسلاح

ظلت الضغوط البريطانية مستمرة على الخارجية الأميركية لإقناعها بالامتناع عن تقديم أى معونة عسكرية أو إقتصادية لمصر حتى تتحقق نتائج ملموسة للمفاوضات المصرية البريطانية، بل ولا يقدم أى عرض بهذه المعونة إليهم الا بموافقة الحكومة البريطانية، وكانت الولايات المتحدة تجتهد فى التغلب على هذه الضغوط والبحث عن سبيل لعدم مساييرة المملكة المتحدة فى اساليبها، ففى نوفمبر ١٩٥٣، أبلغ (دالاس) وزير الخارجية البريطانى (انتونى ايدن) إنه من أجل موازنة المعونة المقدمة لاسرائيل فإنه من الهام الإعلان عن تقديم معونة

(١) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميركية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٣ انظر

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from cairo, to secretary of state no. 265, june 29, 1953, 774- 4- 6- 53

(٢) رد الخارجية على توصيات كافرى بإعادة النظر فى قرارها بإرجاء تسليم الأسلحة - انظر Outgoing telegram Dept. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo 5, rptd London 35 july 2, 1953, 774, 56/6-293.

(٣) انظر رد فعل عبد الناصر فى برقية كافرى رقم ١٤٠ من السفارة الأميركية إلى الخارجية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from Cairo to secretary of state no. 140, july 29 1953, 774.58/72953.

للعرب وان مصر هي المكان الوحيد الملائم للتحرك على الفور، ولكن وزير الخارجية البريطانية (ايدن) حث دالاس على تأجيل القرار حيث أنه رأى ان تخصيص معونة لمصر يعنى الكشف عن اختلاف كبير بين السياستين الأميركية والبريطانية، كما يعنى تشجيعا للطرف المصرى، كما ابلغ (ايدن) السفير الأمريكى فى لندن انه واثق من أن بريطانيا سوف تصل الى اتفاق مع مصر ونفى أن تكون قد قررت عدم التوصل إلى اتفاق وحث على عدم اتخاذ أى خطوة مع مصر (١).

واستمرت الحكومة البريطانية فى ضغوطها فى مؤتمر برمودا ديسمبر ١٩٥٣ على الرغم من اصرار الولايات المتحدة على عدم ارجاء تقديم المعونة لمصر. لكن ايدن كان دائما يحذر من أن تقديم المعونة لمصر سوف يؤثر سلبا على المفاوضات المصرية الانجليزية، وكتب تشرشل إلى ايزنهاور مرتين فى ١٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ يحتج على تقديم المعونة لمصر ورفض تقديم أى تنازلات (*).

والواقع أنه برغم ادراك الخارجية الأميركية لأهمية تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر حتى تسهم فى تقديم المفاوضات المصرية الإنجليزية حول القناة، وبضرورة إدخال مصر فى انحياز حاسم مع العالم الحر ولضمان تعاون مصر فى ترتيبات الدفاع التى تضمن الإتاحة الدائمة للقاعدة (٢). فإن تقرير الخارجية الأميركية - فى النهاية كان قد انتهى إلى أن تقديم المعونة - قبيل الاتفاق قد يؤثر على العلاقات الانجليزية الاميركية دون تغيير الموقف البريطانى، ولكنها كانت من ناحية اخرى ترى ان تقديم المعونة قد يحول دون تدهور مكانة الولايات المتحدة فى مصر ويوازن المعونة الاميركية لإسرائيل. وظلت فى هذا الموقف المتردد دون

1- Top secret, to secretary, from NE MR Byroade, sub. U.K. approach to the U.S. to delay economic and military aid to Egypt jan, 1945
file1 no, 500 Economic aid

(*) كان مؤتمر «برمودا» لرؤساء حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا قد عقد فى الفترة من ٤ إلى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، وقد حضر الاجتماعات جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركي، وانطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى، حيث ناقشا النزاع المصرى البريطانى. وقد ابلغ دالاس مضمون هذه المباحثات مع ايدن الى السفير (كافرى) فى القاهرة فى برقية رقم ٦٢٨ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ (ملف 641.74-12-9-53) حيث طرح ايدن امكانية تحريك المفاوضات مع مصر حول قاعدة قناة السويس لو كان ثمة قدر من المرونة بالنسبة لموضوع اتاحة القناة للاستخدام، وفي نفس الوقت ابلغ دالاس ايدن فى تلك المباحثات ان الولايات المتحدة لا تستطيع تأجيل تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر اكثر من ذلك بينما اعترض ايدن على اساس ان لذلك اثره الضار على العلاقات الاميركية البريطانية واعرب عن امله ان تساند الولايات المتحدة الموقف البريطانى بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر قبل تقديم المعونة الاميركية، وانظر مقابلة دالاس مع السفير المصرى احمد حسين فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣، البرقية المرسلة إلى السفارة فى القاهرة رقم ٦٤٩ ملف. 641.74.12-10-53.

(٢) مذكرة الخارجية الاميركية عن الاعتبارات السياسية لمساعدة مصر عسكريا:

Top secret, letter to stassen, Director of foreign operations Administration from Frederick Nolting Acting special assistant to the secretary for mutual security affairs oct.2., 1953 774/MSP/ 10-253.

حسم خاصة أن توقيت تقديم المعونة كان عنصرا حاسما ومعقدا في نفس الوقت بسبب تصاعد الحملة التي تطالب بالحياد(*) في مصر(١).

والواقع أن سياسة الولايات المتحدة لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وإن كانت واضحة الأهداف والتصورات تماما لكنها ظلت أسيرة أو رهينة للتوصل لتسوية مشكلة قاعدة السويس في المفاوضات المصرية الانجليزية، ومن ثم عرضة لتثير واضح من الدبلوماسية البريطانية، وظلت بريطانيا، كما توضح وثائق الخارجية الأميركية تلح على الولايات المتحدة في حجب المعونة حتى تقدم مصر على تنازلات تقبلها بريطانيا، وظل هذا محور المفاوضات الثنائية بين أيدن ودالاس وبين تشرشل وايزنهاور.

وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تواجه عاملا آخر هو معونتها لإسرائيل وضرورة موازنتها بمعونة للدول العربية وخاصة مصر، ثم عوامل أخرى خاصة بالحفاظ على مكانتها وهيبتها في مصر، لكن يبدو أن تقديرها لعنصر وأهمية العلاقات الأميركية البريطانية في ذاتها كان يطفئ على كل هذه الاعتبارات الإقليمية مجتمعة.

وبدأت الولايات المتحدة منذ مطلع عام ١٩٥٤ تفصح عن شروط محددة لتقديم المعونة لمصر بربطها صراحة بحل مشكلة قاعدة السويس وتقديم المفاوضات المصرية الانجليزية وقد كلفت الخارجية الأميركية كافر في ٢٢ يناير ١٩٥٤ بنقل هذه الرسالة إلى عبد الناصر التي قالت بالحرف «إن الولايات المتحدة تعتقد أنه من أجل

(١) مذكرة إدارة الشرق الأدنى عن آساليب بريطانيا واتصالاتها لتأخير المعونة الأميركية لمصر- نفس المصدر (وثيقة الخارجية الأميركية في ٦ يناير ١٩٥٤).

(*) كان تعبير «الحياد» قد بدأ يتردد على لسان قيادات نظام الحكم الجديد في مصر، ففي ٢٩ يناير ١٩٥٢ أعلن جمال عبد الناصر أنه ليس هناك أي اتجاه لاستبدال الاحتلال بحلف أجنبي «مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر. اخترنا لك ١٩٥٢ - ١٩٥٩، ج ٢. مرجع سابق ص ٢٨٢، كما انهارت المفاوضات مع بريطانيا في ٢٧ أبريل ١٩٥٢ لرفض عبد الناصر مناقشة موضوع الحلف الدفاعي الذي يربط مصر والدول العربية الأخرى بحلف الاطلنطي. انظر: New York Times, April 1953 p 1

كما نشرت صحيفة المصري في ١٤ أبريل ١٩٥٢، ١١ مايو ١٩٥٢ ص ١. تصف فيه أي توقيع حلف دفاعي مشترك بأنه خيانة سوف تحاربها الشعوب العربية بكل قوتها، ونشرت صحيفة الزمان في ٧ مايو ١٩٥٢ تقول إن من يتصور أن مصر تميل إلى المعسكر الشرقي أو المعسكر الغربي فهو يخطئ كل الخطأ، وانظر الأهرام ٨، ١٢، ١٥ مايو ١٩٥٢ ص ١، ص ٢، ٧ الناقد لموقف الولايات المتحدة، ٧ يونيو ١٩٥٢، ص ١ وفي ديسمبر ١٩٥٢ نشرت أخبار اليوم (٥ ديسمبر ١٩٥٢) أن جمال عبد الناصر بعث بتعليمات إلى سفيره في واشنطن ليبلغ الولايات المتحدة أنه ما لم تحت الولايات المتحدة بريطانيا للاستجابة للمطالب المصرية في منطقة القناة فإنه سوف يعلن «سياسة الحياد الرسمي» بين الشرق والغرب. أخبار اليوم، ٥ ديسمبر ١٩٥٢ ص ١.

كما نشرت الأهرام في عدد ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢، ص ١ أنه تم استدعاء سفراء مصر في موسكو ونيودلهي وكراشي لأجراء مشاورات في القاهرة حول السياسة الخارجية الجديدة وأن هذه المشاورات سوف تشمل الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية وسحاولات الولايات المتحدة إقامة حلف جديد في الشرق الأوسط والضغط البريطانية لدفع بعض الدول للانضمام إلى الغرب في الحلف العسكري الجديد. كما يحلل انتوني ناتنج: Anthony Nutting وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في تلك الفترة (٥٣ - ١٩٥٤) أن جذور حلف بغداد تعود إلى الدرجة الأولى إلى فشل بريطانيا وأمريكا في اقناع مصر بالانضمام اليهما في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط وأن بريطانيا حاولت مرارا وتكرارا اقناع عبد الناصر بإعادة النظر في فكرة إقامة حلف على غرار حلف الاطلنطي للشرق الأوسط ولكن عبد الناصر كان مصمما على انقاء مصر محايدة. انظر صحيفة الأهرام ص ١، ٥، ١٠، ٢٢ فبراير ١٩٨٦

ويلاحظ الباحث أن نغمة «الحياد» المصرية قد بدأت تطفو فعلا في مطلع عام ١٩٥٢ وخاصة بعد زيارة دالاس لمصر في ١١ - ١٢ مايو ١٩٥٢ ويعود هذا التغير في توجه مصر الإقليمية - كما يحلل «داويشا» Dawisha - إلى رد الفعل لزيارة دالاس ودعوته لتحالف مصر مع الغرب ورفض مصر لهذه الدعوة واختيارها لسياسة نشطة لمقاومتها.

Dawisha, A Egypt in the Arab world, the elements of foreign policy (McMillan press Ltd) 1976 pp. 10-11

انظر

فتح الطريق امام التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمصر - وهو الأمر الذى يتطلع اليه مجلس قيادة الثورة - فإنه يجب حل مشكلة قاعدة السويس بأسرع ما يمكن، وأن مثل هذا التطور من شأنه أن يسمح بتقديم المعونة الكاملة والفعالة من جانب أصدقاء مصر»^(١).

ويلاحظ أن هذه الرسالة الأميركية إلى مجلس قيادة الثورة فى مصر قد جاءت فى اعقاب اتصالات أميركية بريطانية بين دالاس وايدن فى مؤتمر برمودا (ديسمبر ١٩٥٣)، وفى رسائل بين تشرشل وإيزنهاور فى ١٩، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ مما يرجح إستجابة الولايات المتحدة للمساعي بل الضغوط البريطانية الملحة لتأخير تقديم أى معونة لمصر حتى تم تسوية المشكلة وسواء كان ذلك تشجيعا لمصر أم ضغطا عليها، فالحقيقة تبقى أن هذه المعونة الأميركية ظلت مشروطة باتفاق مصر مع بريطانيا طوال عام ٥٣، ١٩٥٤. وتحليل الوثائق الأميركية لا نملك إلا أن نسجل أن الولايات المتحدة كانت قد الزمت نفسها فعلا بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر مرتبطة بالتسوية المصرية الانجليزية إلا أنه إزاء الاصرار البريطانى والضغوط البريطانية، فقد حجت كل معونة فى غياب الإتفاق بين مصر المملكة المتحدة^(٢).

رابعاً، الموقف الأمريكى بعد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بالأحرف الأولى؛

وكان التوقيع بالأحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ محكا حقيقيا للتحقق من تنفيذ الوعود الأميركية بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر مشروطة بالتوصل إلى اتفاق وحول قاعدة السويس. وفور التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية، كلف دالاس كافرى بإبلاغ الحكومة المصرية بموقفها بعد توقيع الاتفاقية المصرية الإنجليزية:

- ١ - إن الولايات المتحدة على استعداد فى هذا الوقت للدخول فى مباحثات بشأن تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر تنفيذا لالتزام الرئيس ايزنهاور لنجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣.
- ٢ - الولايات المتحدة مستعدة لتزويد مصر بمشروع الاتفاق حين ترغب مصر.
- ٣ - إن معونة الولايات المتحدة سوف تكون بهدف مساعدة مصر فى تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية ودعم قواتها من أجل النهوض بمسئولياتها المتزايدة فى ظل اتفاقية قاعدة القناة.
- ٤ - إن طابع وتوقيت وحجم المعونة الأميركية سوف يرتبط بالضرورة بالتطورات فى المنطقة بما فى ذلك - ضمن عوامل أخرى - تنفيذ مصر لاتفاقية قاعدة القناة.

(١) رسالة الخارجية الأميركية إلى سفارتها بالقاهرة برقية رقم ٨٢ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ وجدها الباحث فى ملف المفاوضات المصرية الإنجليزية وفى ملف المعونة الاقتصادية - انظر :

Top Secret. for the Ambassador, Code Room, no 820, jan. 22, 1954

(2) Foreign operations administration secret, sub. U.S economic aid for Egypt, fiscal year 1954 - 1955, March 2, 1954, file no. 500, Economic aid to Egypt.

٥ - انه سوف يطلب من الرئيس الأميركي تقريراً هلية مصر لتلقى المعونة العسكرية على أساس أن اتفاقية قاعدة القناة - ضمن عوامل أخرى - تمثل ترتيبات تقتضى قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة^(١).

وطلب دالاس أن يوضح كافرى للحكومة المصرية أن حجم المعونة الإقتصادية وحجم المعونة العسكرية سوف يتوقف على النتائج التى تتوصل إليها البعثة العسكرية «مجموعة المسح العسكرى» التى سوف توفد إلى مصر عما قريب بعد توقيع الاتفاقيات.

وعلى ذلك فقد كانت بداية المفاوضات المصرية الأميركية حول تنفيذ الوعود الأميركية لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية بعد التوقيع بالاحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية تمشياً مع الاتفاق الانجليزى الاميريكى باشتراط تسوية المشكلة المصرية الانجليزية أولاً، أما الشرط الثانى فهو تنفيذ مصر للإتفاقية كعنصر ضمن عناصر أخرى تتصل بالتطورات فى المنطقة ككل، والشرط الثالث أن قرار أهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية يرتبط بترتيبات قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة

أى أن التكييف الأمنى والإستراتيجى لدور مصر فى المنطقة انطلاقاً من توقيع إتفاقية قاعدة القناة كان مبرراً للولايات المتحدة لاعتبار مصر مستحقة أو أهلاً لتلقى المعونة، فهل تسمح (تطورات المنطقة) بذلك فعلاً والمقصود هنا - بتطورات المنطقة - العلاقات الحرجة والمتوترة مع إسرائيل، وموقف مصر الخارجى (الحياد الإيجابى) مما يضع المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر فى الميزان.

الشروط الأميركية لتقديم المعونة لمصر بعد الإتفاقية المصرية البريطانية؛

وقد كان للشروط الأميركية المرتبطة بالتوقيع على اتفاق ثنائى مع مصر، ثم لضغوط إسرائيل من ناحية ثانية أن دخلت المعونة الأميركية الموعودة فى طريق مسدود لاخروج منه.

وبالنسبة للشروط الأميركية فقد بعثت الحكومة الأميركية الى مصر بنموذج للإتفاقية الثنائية لاتفاقيات المعونة العسكرية حتى تتبين منها الاطار والشروط التى يتم فى ضوئها تقديم هذه المعونة، وتتمثل هذه الشروط فى العناصر التالية:

١ - ان تستخدم المعدات فقط فى أغراض الأمن الداخلى والدفاع المشروع عن النفس والمشاركة فى الدفاع عن المنطقة وفى تدابير وترتيبات الأمن الجماعى للأمم المتحدة، مع التعهد بعدم القيام بأى عمل عدوانى ضد أى دولة أخرى، وأنه سوف يطلب من مصر الموافقة على الشروط التالية:

أ - المشاركة فى تنمية التفاهم الدولى وحسن النوايا وصون السلم العالمى.

ب - اتخاذ الاجراءات التى يتفق عليها ثنائياً لازالة اسباب التوتر الدولى.

ج - تنفيذ الالتزامات العسكرية التى اضطلعت بها فى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف التى تكون

الولايات المتحدة طرفاً فيها.

(١) برقية دالاس إلى كافرى فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ رقم ١١٤ ملف المعونة الاقتصادية تحت عنوان «ماذا ينبغي على كافرى إبلاغه لمصر» - انظر:

Telegram received, Secret, July 28, 1954, from secretary of state, Washington, priority, 144 file no 500, economic aid to Egypt, sub. what Cathley should tell to Egypt.

د - أن تجعل متاحا وبما يتفق مع متطلبات استقرارها السياسى والاقتصادى، اسهامها الكامل الذى تسمح به مواردها البشرية والتسهيلات والحالة الاقتصادية من اجل تنمية وصيانة قدراتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر.

هـ - إتخاذ كل التدابير المعقولة التى تلزم لتنمية قدراتها الدفاعية.

و - إتخاذ الخطوات الملائمة لضمان الاستخدام الفعال للمعونة الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة.

٢ - ان تقدم مصر طبقا لميثاق الأمم المتحدة - الى الحكومة الأميركية وللحكومات الأخرى التى يتفق عليها، المعدات والخدمات والمعونة لآخرى لزيادة قدرة هذه الحكومات على الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ولتسهيل اشتراكها فى تدابير الأمن للأمم المتحدة^(١).

٣ - ان الحكومة المصرية لن تسمح بنقل حق أو ملكية المعدات أو المعلومات أو الخدمات المقدمة للغير.

وتطلب الحكومة الأميركية - فى ضوء هذه الشروط - من مصر أن تتبادل المذكرات مع الولايات المتحدة بما يعنى الموافقة على هذه الإتفاقية.

والقراءة التحليلية والنقدية لهذا النموذج يوضح أن الشروط المقدمة لا تنطوى على ارتباط مصر مع الولايات المتحدة فحسب، مقابل تقديم المعونة العسكرية بل ومع الغرب ككل. كما يشير نموذج الاتفاقية المقدمة إلى تمتع الأفراد العسكريين الأميركيين الذين يتواجدون لمراقبة تنفيذ المعونة، بالحصانة الدبلوماسية الكاملة، الأمر الذى سيكون موضع اعتراض مصر فى ردها على هذه الشروط فى مقابلة بين فوزى وكافرى فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٤.

ولم يكن تقديم نموذج الإتفاقية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة بالشروط التى تضمنتها لتمر دون اثاره رد فعل سلبي لدى المسؤولين بالخارجية المصرية ولدى الصحفيين المصريين المتصلين بمجلس قيادة الثورة حيث وجدوا فيها ما يثير القلق لاحتوائها على نصوص تؤدى إلى ربط مصر ربطا واضحا بتحالف مع الولايات المتحدة كما تسمح بوجود بعثة عسكرية اميركية فى مصر^(٢).

ويروى (ويلبور ايفلاند) فى كتابه «حبال الرمال» أن كافرى قابل محمود فوزى الذى ابلغه أنه بعد دراسة متأنية فإن مصر قررت ألا تطلب معونة عسكرية من الولايات المتحدة وكانت إجابة كافرى أن ذلك يعنى أن الولايات المتحدة قد اعفيت من الالتزام بتزويد مصر بمعونة عسكرية^(٣).

1- Annex A, Confidential, secret security information, illustrative M.D.A. bilateral aid file on military assistance 1954

2- Eveland, op. cit. pp. 102-104

(٣) تقرير السفارة الأميركية فى القاهرة عن ردود الفعل لدى الخارجية المصرية تجاه الشروط المقدمة فى نموذج الاتفاقية الثنائية - انظر: Foreign service desp. no. 313, august 24, 1954 from Amembassy carro, file no. 500, U.S economic aid to Egypt sub. evidence of Egyptian concerns over texts proposed aid agreements

وتعزز رواية (إيفلاند) بأن مصر بالفعل قد تخلت عن فكرة الحصول على معونة أميركية عسكرية واقتصادية لرفضها التوقيع على اتفاقية ثنائية، تلك البرقية التي بعث بها كافر في ٢١ أغسطس ١٩٥٤ ينقل فيها «أن الحكومة المصرية انتهت إلى أنها لا تستطيع توقيع الاتفاق الخاص بالمعونة، ولذلك فإنها سوف تتخلى عن فكرة الحصول على معونة المنحة العسكرية من الولايات المتحدة في الوقت الراهن»^(١).

وكان تعقيب كافر على هذه النتيجة التي تمثل نهاية مرحلة هامة من السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر، - أن لهذا القرار أثارة السلبية الواضحة الضارة بالولايات المتحدة لرفض مصر التوقيع على اتفاقية المعونة وأن خصوم الولايات المتحدة في مصر سوف يستغلونها كتعبير عن فشل العلاقة المصرية الأميركية.

وقد تأكد موقف الحكومة المصرية مرة ثانية في حديث على صبرى مع كافر الذي أكد فيه أن قرار مصر يرجع (لأسباب سياسية محلية) وإن كان ليس بدافع أي تغيير في نوايا مصر تجاه الولايات المتحدة وأكد أن عبد الناصر يهتم اهتماما مؤكدا بضرورة المعونة العسكرية على أساس السداد ولكن دون قبول اتفاق (شديد الوطأة)^(٢).

ويطرح (إيفلاند) - أنه برغم هذا الموقف المعلن من الحكومة المصرية - فقد كانت «المخابرات المركزية» تعد ترتيبا سريا لتقديم معونة عسكرية لمصر عن طريق مفاوضات مباشرة بين ممثليها في مصر وعبد الناصر وذلك برغم موقف وزارة الدفاع المعارض لهذه الإتفاقيات السرية، وأن المخابرات المركزية قد قررت إيفاد ضابطين لمصر لهذه المهمة السرية هما «إيفلاند» - مؤلف الكتاب - والكولونيل الآن جيرهارت» Alan Gerhardt، وكان من رأى إيفلاند عدم اثارة موضوع الأحلاف العسكرية مع عبد الناصر، وإن كان لم يمانع في استطلاع رأى عبد الناصر في قبول مجموعة استشارية عسكرية أميركية وبالتالي تتوافر لمصر شروط الأهلية لتلقى المعونة العسكرية.

ويرجح الباحث صحة هذه الرواية لأنه بمجرد أن أثار الضابط «إيفلاند» و«جيرهارت» موضوع إيفاد بعثة عسكرية استشارية أميركية لعبد الناصر كان رد فعل عبد الناصر سلبيًا، وإن عبد الناصر قد استشف - كما يروى إيفلاند - تردد الخارجية الأميركية لتنفيذ التزام أيزنهاور لتقديم معونة عسكرية لمصر^(٣).

(١) برقية كافر عن تخلى مصر عن طلب المعونة العسكرية الأميركية - انظر

Secret telegram sent to secretary of state, washington from Cairo, no 275 August 31, 1954.

(٢) مقابلة على صبرى مع كافر في نفس اليوم ٢١ أغسطس حول تبرير موقف مصر من رفض شروط المعونة - انظر

Telegram sent to secretary of state from Cairo, August 31, 1954, secret no 278 file no 500, U.S. military assistance to Egypt

3 - Eveland, op. cit. p. 105

العامل الاسرائيلي وراء تحليل الولايات المتحدة من وعودها بمعونة مصر:

والحقيقة ان الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة لقيود معونتها العسكرية لمصر وحدها لم تكن هي السبب الوحيد لتحللها من التزاماتها، أو بالأحرى لم يكن رفض مصر أو تخليها عن فكرة المعونة هي السبب الوحيد في سحب الولايات المتحدة لتعهداتها المقدمة منذ عام ١٩٥٢ فقد كان العامل الإسرائيلي بدوره يفعل فعله في الضغط على الإدارة الأميركية لحجب المعونة العسكرية عن مصر، فقد نقل دالاس إلى ايزنهاور مدى فزع الحكومة الإسرائيلية والسفير الإسرائيلي من جراء تعاظم قوة الدول العربية - كما وصفها أبا اييان السفير الإسرائيلي في واشنطن - خاصة بعد إنتقال قاعدة القناة إلى مصر واعداد برنامج المساعدة العسكرية الأميركية لمصر. وبذلك يمكن القول ان العامل الإسرائيلي بدأ يتدخل في هذه المرحلة من تطور السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر للتأثير سلبيا في هذا الاتجاه بطلب معونة عسكرية لاسرائيل بدعوى أن القوى المعادية المحيطة لاسرائيل (مصر) تلقى الدعم من الولايات المتحدة^(١)، ومع ان الإدارة الأميركية كانت تحاول الاحتفاظ لنفسها بحرية الحركة والقرار في موضوع تسليح الجيش المصري في ضوء المصالح الكلية للولايات المتحدة فإن تأثير العامل الإسرائيلي على القرار الأميركي النهائي يوضح ان هناك صعوبة حقيقية تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع مصر في هذه الفترة الدقيقة من علاقاتهما، كما تشير ربما أكثر من أى شيء آخر بنوع المآزق والاختبارات التي تواجهها الدبلوماسية الأميركية مع مصر بعد أن كانت قد حققت ما كانت تتطلع اليه من مكانة بدورها النشط والمؤثر في التوصل لتسوية النزاع المصري الإنجليزي حول السودان عام ١٩٥٢ ثم حول قاعدة السويس عام ١٩٥٤ ثم واجهت بعد ذلك ضغوطا بريطانية لتأجيل المعونة، ثم ضغوط إسرائيلية لتغل يدها عن تنفيذ وعد قطعه على نفسها بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر.

لقد واجهت السياسة الخارجية الأميركية في اعقاب اتفاقية القناة موقفين او تطويرين اثرا تأثيرا حاسما على برامج وخطط المعونة العسكرية لمصر، أول هذين التطورين: قرار الحكومة المصرية تأجيل او صرف النظر عن مطلب المعونة العسكرية الأميركية، وثاني هذين التطورين العامل الإسرائيلي الذي تمثل في ضغوط الحكومة الإسرائيلية - في ظل الماطلة الأميركية من ناحية وبسبب قسوة الشروط من ناحية أخرى - على واشنطن بعد اتفاقية القاعدة وبدء تنفيذ برامج المعونة العسكرية وقد استغلت في ذلك مشكلة قديمة هي اغلاق مصر لقناة السويس في وجه الملاحة للسفن الإسرائيلية^(٢).

(١) حديث دالاس مع ايزنهاور في ٧ اغسطس ١٩٥٤ حول مقابلة أبا اييان مع دالاس واعرابه عن قلقه من المساعدة العسكرية الأميركية لمصر خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية - انظر:

1959 white House Memo. Dept. of state, the secretary, August, 7, 1954 Memo of conversation with the president, J.F.D. papers 1952 - Series Box (1) Meetings with the president 1954.

وراجع رد الفعل الاسرائيلي والصهيوني داخل الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة في الفصل الخاص بذلك.

(٢) في موضوع الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأميركية بعد توقيع اتفاق القناة، انظر مذكرة الخارجية الأميركية.

Office Memo, Confidential, U.S. govt. sept 7, 1954. To Murphy from MR Hart re: U.S. military aid programs for Arab states & the suez blockade problem. 77456/ 754.

والتقدير أن هذه النقطة الأخيرة بصفة خاصة وإن لم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقرار الأميركي بسحب التعهد بتقديم المعونة العسكرية ، لكنه كان وثيق الصلة برد فعل إسرائيل والمجموعات اليهودية الأميركية تجاه المضامين والدلالات السياسية لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة لجلاء القوات البريطانية، وتولى مصر السيطرة على القناة، بحث الولايات المتحدة باقناع مصر تغيير موقفها من إغلاق الملاحة أمام سفن إسرائيل في قناة السويس* ، ونستنتج من مذكرة الخارجية الأميركية أن عناصر أميركية يهودية قد أثارت هذا الموضوع مع المسؤولين في الخارجية الأميركية (روبرت مورفي في ٢٤ أغسطس ١٩٥٤) الذي أعدت له هذه المذكرة.

وتلخص هذه المذكرة أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه تسليح مصر في أعقاب اتفاقية القاعدة بدأت تواجه الاتجاهات الحقيقية لمصر في مجالين:

أولاً: رفض مصر لشروط المعونة وقرارها تأجيل طلب المعونة حتى تتجنب تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية والتزامات عسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ودول العالم الحر الأخرى في التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

ثانياً: إصرار مصر على استمرار إغلاق القناة في وجه السفن الإسرائيلية بعد توقيع رؤوس موضوعات اتفاقية قاعدة القناة في يوليو ١٩٥٤ في الوقت الذي ترى الخارجية الأميركية أن نصوص الاتفاق تقول بأن الشركة البحرية للسويس والتي هي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي ذو أهمية دولية اقتصادية وتجارية واستراتيجية، وأن الاتفاق يعبر عن تصميم الطرفين على التمسك باتفاقية ١٨٨٨ التي تضمن حرية الملاحة في القناة.

وكلا الموضوعين، في تقدير الباحث، الامتناع عن تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية خاصة بالمعونة الأميركية العسكرية لمصر، ثم استمرار إغلاق قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية، كان دافعا لمراجعة الخارجية الأميركية لموافقتها من مصر، خاصة وإن العامل الإسرائيلي بدأ يمارس ضغوطه بعدما لمس من الدور الأميركي النشاط في التوصل لاتفاقية القناة وبدء مرحلة جديدة من التعاون المصري الأميركي بالإضافة إلى مخاوفه من تولى مصر للسيطرة الكاملة على قاعدة قناة السويس بعد استكمال انسحاب القوات البريطانية منها.

لقد عكست الشروط الأميركية المرتبطة بالمعونة العسكرية لمصر ضغوطاً إسرائيلية لضمان ما وصفته بالاستخدام المشروع للأسلحة عن طريق استقبال بعثة عسكرية أميركية في مصر لتتبين بنفسها، «فلاستخدام المشروع للأسلحة والتأكد من عدم وجود نوايا عدوانية ضد إسرائيل لدى مصر بقبول بعثة أميركية هي اشتراطات الولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية أميركية لمصر، وهي اشتراطات رفضتها مصر، لكنها اشتراطات كانت تمثل في الواقع حجر عثرة أمام قبول مصر لهذه المعونة العسكرية الأميركية التي سوف

(*) راجع تفاصيل الموقف الأميركي من موضوع الاجراءات المصرية لاغلاق القناة أمام الملاحة من وإلى إسرائيل في الفصل الخاص بالدور الأميركي في تسوية النزاع المصري الاسرائيلي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

تختتم فصولها برفض مصر رسميا للمعونة ووضع السياسة الأمريكية نحو مصر منذ نهاية عام ١٩٥٤ على بداية طريق الافتراق ثم التصادم مع السياسة الخارجية الأميركية^(١).

خامسا : تحليل دوافع وأثار الموقف الأمريكى بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس ١٩٥٤:

لقد كان رفض مصر لشروط المعونة العسكرية الأميركية يحمل من الدلالات السياسية الكثيرة بالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر فى اعقاب عامين من الآمال التى كان يعلقها كل من الجانبين على الآخر، فالضباط المصريون كانوا يتطلعون دائما إلى دعم قدرات الجيش المصرى بأسلحة أميركية، والخارجية الأميركية كانت تعلق الاستجابة لهذا الطلب بالتوصل إلى تسوية للنزاع المصرى الانجليزى، فلما تحقق لها هذا الهدف، علقّت الاستجابة على طلب مصر مرة ثانية على اسهام مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط من خلال قبول شروط المعونة العسكرية الأميركية التى رفضتها مصر.

لقد كان هذا الرفض المصرى للشروط الأميركية، يمثل فى تقديرنا - مرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر تتسم بالاختلاف والتناقض والافتراق. حتى أن مجلس الأمن القومى الأمريكى شكل مجموعة عمل خاصة لدراسة المشكلة من كل جوانبها ونتائجها فى آخر ديسمبر ١٩٥٤^(٢) انتهى فيها إلى :

«أن الولايات المتحدة ومصر وقعت إتفاقية معونة عسكرية تسدد مصر ثمنها فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ من حق مصر أن تشتري بموجبها معدات عسكرية من الولايات المتحدة. وقد بعث الرئيس ايزنهاور برسالة إلى اللواء نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ يقول فيها «إنه سوف يقدم تأكيدات حاسمة لتزويد مصر بمنحة معونة عسكرية واقتصادية فى الوقت الذى يتم فيه توقيع اتفاق مبدئى حول قاعدة السويس».

وبعد تسوية مسألة قاعدة السويس، لم يتم الإتفاق على تقديم معونة عسكرية وإن كان اتجاه الولايات المتحدة يكشف عن حرصها على إبرام اتفاق تستفيد منه مصر لمساندة حكم عبد الناصر من ناحية ولمواجهة النقد الذى ظهر بعد إبرام اتفاق السويس من ناحية أخرى^(٣).

وتنفيذا لتعهد الولايات المتحدة بتقديم معونة عسكرية زار كافرى محمود فوزى وزير الخارجية بهدف مناقشة الموضوع حيث قدم له مشروع اتفاقية بتحديد الشروط المطلوب توافرها للحصول على منحة عسكرية واقتصادية^(٤) وقدم عرضا بتزويد مصر بأسلحة بملايين الدولارات إذا وقعت مصر اتفاقات للأمن

(١) انظر تفاصيل الشروط العسكرية المرتبطة بالمعونة الأميركية لمصر خاصة موضوع ايفاد البعثة العسكرية الأميركية لمصر لضمان الاستخدام المشروع للأسلحة وعدم وجود نوايا عدوانية ضد اسرائيل، حديث الملحق الجوى المصرى فى واشنطن (العقيد حسين خيرى) مع مسؤول بالخارجية الأميركية :

Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Oct. 12, 1954, Sub. possible U. S. military aid to Egypt. 774.58/19-254.

2- Top secret, office Memo U. S. govt, Dec. 21, 1954 to NE MR Jernegan, from NE MR, Dorsey, Sub, Consideration of grant military assistance to Egypt 774.5/MAP/ 12-254.

(٢) انظر جلسات الاستماع فى لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ بالكونجرس ١٩٥٧: President's proposal on the Middle East, Hearings before the Committee on foreign relations and the Committee on armed services U. S. Senate 85th Cong. 1st session on S. J. R. 1919 H.

J. R. 117 Washington, 1957 II p. 663.

4 - New York Times, August 3, 1954 p. 1.

المتبادل^(١) ولم يكن هذا عرضا خاصا محددًا بل مجرد عرض للتفاوض حول اتفاق لمعونة على سبيل المنحة^(٢) وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أنها على استعداد لتنفيذ التعهدات بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر^(٣).

وكانت الشروط التي حددتها الولايات المتحدة لتقديم المعونة العسكرية بالغة الأهمية، وحين بحث كافرى وعبد الناصر هذا الموضوع لأول مرة فى ٢ أغسطس ١٩٥٤ قدم الوثائق التي تحدد الشروط الواجب توافرها لأهلية الحصول على هذه المعونة^(٤) والموافقة على بعض الشروط المختلفة الأخرى^(٥).

ومع أنه ليس هنالك شرط صريح محدد بأنه قد يطلب من مصر الانضمام إلى أى حلف إقليمي كشرط لتلقى أى معونة عسكرية^(٦)، فإن جوهر الشروط المفروضة على منح المعونة كان يعنى الانحياز للغرب والتحالف معه^(٧)، وكان أكثر الشروط إزعاجا لمصر هو ما يتطلبه قانون الأمن المتبادل من قبول البعثة العسكرية، وقد قال عبد الناصر «إن استقبال بعثة أميركية هنا تعنى السيطرة الأجنبية، إننا لم نطرد البعثة البريطانية لإحلال بعثة أميركية محلها^(٨)».

ولذلك لم تكن مفاجأة أن يبلغ محمود فوزى وزير الخارجية كافرى بقرار مصر صرف النظر بصفة مؤقتة عن طلب المعونة لاعتبارات داخلية، وقد أكد عبد الناصر أكثر من مرة فى اجتماعات عديدة بينه وبين السفارة الأميركية فى ٢٩ سبتمبر، و ١٦ أكتوبر ونهاية نوفمبر ١٩٥٤ أن اتفاقية برامج المعونة العسكرية غير مقبولة بشروط الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بسبب الموقف الداخلى فى مصر، وإن أشار إلى حرص مصر على المعونة الأميركية ولكن دون اتفاقية^(٩)، فعبد الناصر أصر على رفض المعونة أو لنقل كان على استعداد لقبولها دون توقيع اتفاق إلا أنه فى المقابل فقد أوضحت البعثة العسكرية الأميركية (غير الرسمية التى عقدت مفاوضات مطولة فى نهاية نوفمبر مع عبد الناصر) أنه من المستحيل استثناء مصر لكن عبد الناصر ظل على موقفه.

وانتهت مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى الأمريكى بالتقديرات والتوصيات التالية حول المعونة العسكرية الأميركية لمصر:

- تم الاتفاق بين البعثة العسكرية الأميركية التى أجرت مفاوضات مع عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٥٤، وبين السفير الأمريكى فى القاهرة كافرى على اعتبار أن عرض الحكومة الأميركية تقديم المعونة العسكرية

1 - Senate Hearings op cit. II p. 730.

(٢) بيان السفير السابق فى مصر بايرود امام الكونجرس : Ibid p. 756

(3) Stebbins, Richard, The United States in World affairs 1954 (N. Y. Harpers Brothers) 1955 p. 342.

(٤) تضمنت هذه الشروط، كما سبقت الإشارة ضرورة موافقة مصر على قصر استخدام الأسلحة على أغراض الأمن الداخلى فقط والدفاع عن النفس والدفاع الإقليمى، وقبول تعيين أو تخصيص عدد من افراد القوات المسلحة أو افراد آخرين من وزارة الدفاع (بعثة استشارية) بهدف وحيد هو المساعدة بصفة استشارية أو لاداء مهام أخرى ذات طبيعة غير قتالية - انظر:

U. S. treaties and other international agreements V par II, 1955.p.2499.

وكانت العراق قد قبلت مثل هذه البعثة فى ابريل ١٩٥٤

(٥) انظر النص الكامل لقانون الأمن المتبادل: Mutual security لعام ١٩٥٤ - القانون العام ٦٦٥ Act - U. S. statutes at larges, 1955, LXVII, part I pp. 832 864.

6 - Goold, Adams, R. The time of power, A reappraisal of John Foster Dulles (London 1962). p. 203.

7- Wynn, Wilton, Nasser of Egypt, the Search for dignity (Cambridge Arlington Books.)1955 p. 70.

8- Interview with prime ministers of Egypt and Israel, U. S. news and world Report Sept. 3, 1954 pp. 48 - 49

(٩) مذكرة مجلس الأمن القومى فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٤، المصدر السابق .

على مصر، ثم رفض عبد الناصر لهذه المعونة تنفيذا من جانب الحكومة الأميركية لتعهد الرئيس ايزنهاور في ١٥ يوليو ١٩٥٣.

- أن الرئيس ايزنهاور بذلك يكون قد وفى بتعهده فيما يتصل بتوقيع اتفاقية المعونة الاقتصادية الخاصة بمنحة المعونة الاقتصادية ، وكذلك فيما يتصل بمنحة المعونة العسكرية بتقديم العرض الذى ظل مفتوحا لمدة معقولة ثم انتهى برفض عبد الناصر لهذا العرض.

- وتوصى مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى بأن أى طلب فى المستقبل لمعونة عسكرية يجب أن يدرس فى ضوء الخصائص المميزة وخاصة المزايا السياسية والعسكرية التى قد تعود على الولايات المتحدة دون أن تأخذ فى الاعتبار رسالة الرئيس ايزنهاور إلى نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ (١).

وبهذه التوصية السياسية الهامة لمجلس الأمن القومى الأمريكى، يستخلص أن الحكومة الأميركية قد تحللت منذ ديسمبر ١٩٥٤ من تعهداتها بتقديم المعونة لمصر وهو التعهد الذى التزم به ايزنهاور منذ يوليو ١٩٥٣ واعتبرت رفض مصر لتوقيع الاتفاق الخاص بالمعونة مبررا لهذا التحلل.

والقراءة التحليلية الناقدة لتقديرات (مجموعة العمل) هذه فى «مجلس الأمن القومى الأمريكى» تلقى أضواء كاشفة على جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه تسليح مصر فى أواخر عام ١٩٥٤ وهى أن تقديم المعونة العسكرية لمصر إنما يرتبط بالمزايا السياسية والعسكرية التى يمكن أن تعود على الولايات المتحدة دون أى إشارة لتعهد من ايزنهاور بتسليح مصر.

ولم يكن الارتباط بين توقيع إتفاقية قاعدة قناة السويس وبين تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر ارتباطا حقيقيا فى الواقع كما ظلت تؤكد وتكرر السياسة الخارجية الأميركية للقادة المصريين، إذ أنه بمجرد توقيع هذا الإتفاق وبتأثير أميركى مباشر وبدور أميركى مؤثر فى المفاوضات وفى صياغة بنود الاتفاق، وفى تقديم تنازلات هامة، بمجرد توقيع هذا الاتفاق، قدمت شروطاً للمعونة، ولم يكن أمام القيادة فى مصر إلا أن ترفضها، فتعلن الخارجية الأميركية أنها بذلك تكون قد وفّت بتعهداتها وتتخلل من الوعود التى بذلتها مما أدى إلى فشل المفاوضات لأصرار الولايات المتحدة على ربط تسليح مصر باتفاقية خاصة رفضتها من حيث المبدأ.

والخلاصة أن رفض عبد الناصر للشروط الأميركية بتوقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة من ناحية، وإصرار البعثة الأميركية العسكرية والسفير الأمريكى على هذه الشروط تمثل - فى تقديرنا - نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة تعكس الافتراق الحقيقى بين السياستين الأميركية والمصرية فى نهاية عام ١٩٥٤ بعد عامين من التشاور والتنسيق بعد الدور النشط والمؤثر الذى لعبته الدبلوماسية الأميركية فى مفاوضات تسوية النزاع المصرى الإنجليزى. إلا أنه حينما حانت لحظة الوفاء بالتعهدات الأميركية واجهت مصر الشروط التى لم تستطع قبولها.

ونقدر أن هذه المرحلة فى السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر تمثل نقطة تحول هامة جوهرها إصرار مصر على الحفاظ على استقلالها، وإصرار الولايات المتحدة على ربط معونة مصر عسكريا بإطار مصالحها الاستراتيجية والأمنية فى الشرق الأوسط، وكانت قضية تسليح الجيش المصرى هى المحك الصعب الذى كشف عن هذه المواقف المتعارضة .

(١) نفس المصدر .

الفصل الثامن

التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ١٩٥٥-١٩٥٦

نقاط الصدام تتجمع بين السياسة
الخارجية الأميركية ومصر

- أولا : حلف بغداد وسياسة الأحلاف الأميركية.
- ثانياً: مؤتمر بانكوك ابريل ١٩٥٥ وسياسة مصر الخارجية.
- ثالثاً: حاجة مصر الملحة للسلاح في أعقاب الغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥.
- رابعاً: إعلان صفقة الاسلحة التشيكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ وردود الفعل الأميركية.

التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر ١٩٥٥-١٩٦٥

عندما تبددت آمال الولايات المتحدة في اشراك مصر في نظام الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط احست بخيبة أمل تجاه عبد الناصر وتجاه نظامه الذي رفض قبول شروط المعونة العسكرية الأميركية التي عرضتها عليه الولايات المتحدة في اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤. ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة التدهور في العلاقات المصرية الأميركية والتي وصلت ذروتها بسحب الولايات المتحدة عرض تمويل إنشاء السد العالي في ١٩ يوليو ١٩٥٦. ومن المعروف أنه منذ الحرب العالمية الثانية وبدء من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٥، كان محور السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط إنشاء نظام دفاعي إقليمي مرتبط بالغرب بشكل عام.

أولاً: حلف بغداد وسياسة الأحلاف الأميركية؛

الواقع ان الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤ كانت تضغط على انسحاب بريطانيا من قناة السويس وإنهاء سيطرتها على السودان، وكان دالاس مقتنعا أنه يريد موازنة خسارة بريطانيا لنفوذها في المنطقة بنظام جماعي في الشرق الأوسط، وقد توصل دالاس بعد زيارته للمنطقة في مايو ١٩٥٣ إلى أن هذا الهدف يتحقق بدعم الدفاعات في دول المنطقة الأكثر تعرضا للخطر السوفيتي وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي تركيا وإيران والعراق وباكستان^(١).

وفي الثاني من إبريل ١٩٥٤ تم توقيع معاهدة دفاعية بين تركيا وباكستان وفي نفس الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية قد وصلت إلى مرحلة حرجية حول الجلاء عن قاعدة قناة السويس^(٢) وبناء على طلب بريطانيا أوقفت الولايات المتحدة قرار الاستجابة للمعونة العسكرية والاقتصادية إلى مصر^(٣) لحين تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس، وفي الرابع عشر من مايو ١٩٥٤ وقعت الولايات المتحدة معاهدة دفاع متبادل مع باكستان. وكان توقيع الإتفاقية المصرية البريطانية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ مثيرا مرة أخرى للمشكلة القديمة لاقتناع دول الشرق الأوسط لتوحيد جهودها للدفاع ضد الخطر المحتمل من روسيا^(٤). وتطور الأمر فيما بعد إلى ظهور حلف بغداد الذي كان سببا في تدهور علاقات مصر بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة^(٥).

(1) Davids, Jules, The United States and The Middle East, 1955 - 1960, Middle Eastern affairs, May, 1960., pp. 131-132.

(٥) كانت دفة المفاوضات في ذلك الوقت تدور حول نقطتين أساسيتين، إتاحة القناة للاستخدام بواسطة القوات البريطانية عند حدوث خطر أو تهديد للمنطقة، وشمولها لدول أخرى مثل إيران أو تركيا مما كان موضع مفاوضات مستفيضة بين الجانبين.

(2) The Bagdad pact, Royal institute of international affairs, London, 1956, Memoranda pp. 1-v, appendix pp. 3-4.

(3) Ibid. p. 4.

(4) Ibid. p. 4.

والواقع أن الولايات المتحدة لم تتخلى عن فكرة إنشاء منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط التي ارتكزت عليها استراتيجيتها تجاه المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية إلا على أساس التحول إلى مبادرة جديدة قوامها أن تتولى الدول ذاتها في المنطقة مهام الدفاع عن نفسها، وكان هذا التحول في التفكير نواة حلف بغداد * الذي كان في نظر الدول العربية بزعامة مصر محاولة أميركية لتفرقة العرب^(١).

كانت السمة المسيطرة على السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة، كما سبق القول هي سياسة الاحلاف والتحالفات ، ولذلك كانت فكرة الحزام الشمالي التي وجدت تطبيقها في إنشاء (حلف بغداد) تنسجم مع الاستراتيجية الأميركية التي طبقها دالاس لاحتواء الكتلة الشيوعية عن طريق سلسلة من الأحلاف العسكرية، وفي هذه السلسلة كانت أوروبا ترتبط بالشرق الأوسط عن طريق عضوية تركيا في حلف الأطلسي منذ عام ١٩٤٩ وفي الشرق عن طريق ارتباط باكستان بمنطقة جنوب شرق آسيا بحلف بغداد.

وكانت إدارة ايزنهاور متلهفة بشكل خاص على إسناد دور لمصر في هذه الاستراتيجية العالمية بسبب دور مصر التاريخي كأقوى عاصمة عربية إلى جانب موقعها الاستراتيجي، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل^(٢) منذ رفضت مصر بعد توقيع إتفاقية الجلاء، الشروط الأميركية للمعونة العسكرية من ناحية، ومن ناحية ثانية كان رأي عبد الناصر تجاه هذه الاستراتيجية الأميركية القائمة على الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي واضحا وصريحا، وأنه إذا طورت الولايات المتحدة سياسة تتسم بالشجاعة وهي السياسة الوحيدة السليمة من الوجهة الأخلاقية بتأييد أولئك الذين يحرصون على التخلص من السيطرة الأجنبية أو الاستغلال فإن الاستقلال الحقيقي هو أعظم دفاع ضد الشيوعية أو أي نوع من التغلغل أو العدوان^(٣).

والقراءة التحليلية للوثائق الخاصة بالسياسة الخارجية الأميركية طوال فترة المفاوضات المصرية البريطانية من حيث الدور المؤثر والنشيط للدبلوماسية الأميركية تبين أن اتجاهها للموامة والتكيف بين الدبلوماسية الأميركية وبين اتجاهات مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر كان يتزايد مع الاقتراب من الهدف وهو توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس، لكن برفض مصر الشروط الأميركية التي ارتبطت بتقديم المعونة العسكرية لمصر وفاء لتعهد سابق من الإدارة الأميركية في عهد الرئيس ايزنهاور، اتضح أن فترة التكيف والموامة بين الدبلوماسية الأميركية ومصر ، كانت فترة قصيرة انتهت في ٦ يناير ١٩٥٥ حين أعلنت تركيا والعراق عن نيتهما في عقد حلف للتعاون المتبادل^(٤) مما مهد لإقامة حلف بغداد تجسيدا لمفاهيم دالاس عن

(*) انظر آراء عبدالناصر في الميثاق التركي الباكستاني في تصريحاته في كفر الدوار في ١٩ ابريل ١٩٥٤، حيث قال: «إن هناك سياسة من شأنها أن تعزل بعض الدول العربية في الشرق الأوسط والدول العربية في هذه المنطقة لن تشترك في أي حلف أو ميثاق ولن ننظر في اقتراح بشأن التنظيم الدفاعي عن المنطقة قبل أن تحل قضيانا وعلى رأسها قضية مصر» وكذلك تصريحاته في مدينة المنيا في ٢٤ يونيو ١٩٥٤ حين قال: «يا أهل المنيا الأحرار لن نقبل أن نرتبط بأي حلف من الأحلاف وخطابه في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ (إننا كنا نهدف إلى هدفين هما: الجلاء الكامل، وعدم الارتباط بأي حلف أو بالدفاع المشترك.

راجع خطب وتصريحات جمال عبدالناصر من ١٩٥٢ - ١٩٥٩، مجموعة اخترنا لك، ج٢، نشر شركة الاعلانات الشرقية، د. ت، ص ٢٨٢ - ٢٨٤، ٢٥٢ - ٤٤٤، ٣٥٤.

(1) Smolasky, O.M. soviet policy in the Middle East, 1954, 1957, Journal of international affairs, pp. 135 - 136.

Horroks, Sir Brian, Middle East defense, a British view, Middle Eastern affairs, feb. 1955 pp. 33 - 41

Raleigh, J.S. The west and the defense of the Middle East, Middle Eastern affairs June, July 1955 pp. 177 - 184. وانظر أيضا:

(2) Peretz, Don, nonalignment in the arab world, The Annals of American academy, 1964 pp. 36 - 43.

(3) Abdel Nasser, Gamal, the Egyptian Revolution, foreign Affairs, 1954, p. 211.

(٤) انظر نص الاعلان في : Hurewitz part II, op cit. pp. 390 - 391

دور دول «الحزام الشمالى» مما كان له رد فعل عنيف لدى عبد الناصر (١)* وذلك بسبب ارتباط حلف بغداد بحلف الأطلنطى (٢).

لقد شهدت بداية عام ١٩٥٥ تطورات هامة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر، انعسكت فى تعامل هذه السياسة مع ثلاثة تطورات هامة كانت تمثل نقاط صدام ومواجهة بين الدبلوماسية الأميركية وبين السياسة الخارجية المصرية، أولى نقاط الصدام والخلاف إنشاء حلف بغداد، ثم الموقف من اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج وكلا التطوران إنشاء حلف بغداد ومساندة الولايات المتحدة له، ومشاركة مصر فى هذا التجمع الحيادى، إنما كانتا تمثلان صداما بين سياسات الاحلاف والتحالفات التى تساندها الولايات المتحدة وبين السياسات الاستقلالية الحيادية التى انضمت إليها مصر.

أما التطور الثالث فكان سعى مصر المستمر للحصول على السلاح من مصادر جديدة وتوصلها إلى اتفاقية الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، هذه التطورات الثلاثة الهامة حلف بغداد التى تجسد سياسة الاحلاف والتكتلات التى تؤيدها الولايات المتحدة، ومؤتمر باندونج وسياسة مصر الحيادية الجديدة، ثم صفقة الأسلحة التشيكية، تعتبر فى ثلاثة نقاط صدام بددت الواحدة بعد الأخرى رصيد الثقة والنوايا الطيبة التى تظاهرت الولايات المتحدة بخلقها خلال أكثر من عامين منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو، وبالإضافة إلى هذه التطورات الثلاثة الهامة، كان حادث الاعتداء الإسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ من الروافد الرئيسة التى اسهمت فى تأكيد نزعة مصر الحيادية الاستقلالية من ناحية ومن سعيها للحصول على السلاح من مصادر جديدة من ناحية ثانية مما ضاعف من احتمالات الصدام والمواجهة بين الدبلوماسية الخارجية الأميركية والدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٥٥.

فى أوائل عام ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة تنظر إلى مصر نظرة متفائلة ولكنها مشوية بالحذر، إذ كانت ترى عبد الناصر وقد وطم دعائم حكمة بطرد نجيب، واستبعاد كافة الأطراف المنافسة له فى السلطة،

(١) انظر: Wynn, wilton, op. cit p. 112.

(*) انظر تصريحات عبد الناصر فى ٢٧ ابريل ١٩٥٥ بمدينة «كلكتا» إن سياسة مصر تجاه الدول الكبرى تقوم على أساس «أن اجراءات الدفاع يجب أن تنبعث من المنطقة دون أى مساهمة خارجية وأن مصر تعارض بشدة فى مساهمة أى دولة كبرى فى اتخاذ اجراء للدفاع عن الشرق الاوسط، وخطابه بمدينة «بنى سويف» فى ٦ يوليو ١٩٥٥، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٧٢ - ٦٧٣ حين قال: «نحن ضد الاحلاف العسكرية وهناك قوم لا يعجبهم هذا الكلام يريدون أن تلبى رغباتهم فى التحالف طوعا أو كرها». وكذلك خطابه بمدينة «الفيوم» فى ٦ يوليو ١٩٥٥ حين قال «لقد رفضنا الدعوة إلى الاحلاف وأى تحالف مع الدول الكبرى يعنى السيطرة وطلبنا من الدول العربية التضامن تحت لواء الدفاع المشترك لأن هذه الاحلاف هى احلاف الذنب والحمل ولابد أن يأكل الذنب الحمل». وعندما وقفت دولة عربية غير هذا الموقف وقفنا لها لأنها بذلك تفرق شمل العرب الذين يجب ألا ينسوا اسرائيل التى تسلح بواسطة من خلقوها».

خطب جمال عبد الناصر، المرجع السابق ج ٣، ص ٦٧٤ - ٦٨٠، وانظر أيضا خطابه فى مدينة «الفيوم» فى ٢٢ يوليو ١٩٥٥ حول سياسة مصر الخارجية حين هاجم حلف بغداد صراحة بقوله فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ إذا بنا نفاقاً بالحلف العراقى التركى الذى لم يلبث حتى أصبح الحلف العراقى التركى البريطانى، لم نتردد فى أن نصارح أخواننا أن هذا الحلف يتعارض مع السياسة التى بنيناها ورسمنا خطوطها وأنه هادم للأمال التى اجمعنا على تنميتها وأنه يتعارض مع الضمان الجماعى ومناقض لميثاق جامعة الدول العربية وأهدافه... المرجع السابق، ج ٤، ص ٩١٦

(٢) قيل الكثير فى تفسير رد فعل عبد الناصر العنيف تجاه حلف بغداد - انظر:

Lacquer, Nasser's Egypt. London weidenfield

وانظر أيضا:

and Nicolson p. 29 Little, op. cit p. 295 - 260 - 261, Lacouture op. cit. p. 210

حول الصدام المصرى الأمريكى بسبب إنشاء حلف بغداد وهجوم مصر على سياسة التكتلات انظر:

Ray, Alan, Western pactomaria in the middle East, the Reporter, no. 16, 1955 Perlman, M. Egypt versus the Bagdad pact, Middle Eastern pp. 95 101, march 1956

وبالإضافة إلى ذلك فقد استطاع استكمال المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشكل ناجح تمخض عن اتفاقية الجلاء عن قناة السويس وكان يهياً للسياسة الخارجية الأميركية أن هذا التطور دليل على اتجاهات مصر الموالية للغرب، وكان المأمول أن يبدي عبد الناصر استعداداً للانحياز إلى الغرب في التصدي للشيوعية، لكن كل الجهود الأميركية البريطانية في جذب مصر إلى حلف دفاعي عن الشرق الأوسط باءت بالفشل. وبعد تبني دالاس لفكرة الحزام الشمالي اتجهت الجهود الأميركية والبريطانية إلى إقامة أحلاف مع البلدان الواقعة بالقرب من الكتلة السوفيتية، وكانت تركيا بالفعل عضواً في حلف الأطلنطي، وباكستان عضواً في حلف جنوب شرقى آسيا عام ١٩٥٤، لكن الفجوة بينهما كانت كبيرة، وبدأت الولايات المتحدة عملية سد الفجوة عام ١٩٥٤ بتوقيع اتفاقية معونة عسكرية مع العراق^(١).

وبالموافقة والتشجيع الكاملين للولايات المتحدة أخذت تركيا زمام المبادرة في بناء منظمة دفاع إقليمية، ففي إبريل ١٩٥٤ وقعت اتفاقية صداقة وتعاون مع باكستان في كراتشي^(٢)، وقد شجعت الولايات المتحدة هذه الخطوة وباركتها حيث كانت تنظر إلى الاتفاق التركي الباكستاني كخطوة حيوية نحو الحفاظ على الدفاع عن العالم الحر^(٣) كما كانت تنظر بعين الرضا إلى اتفاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق الذي وقع في بغداد في ٢٤ فبراير ١٩٥٥^(٤)، وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن تجميع دول الشرق الأوسط في مثل هذه الترتيبات الدفاعية ما يتيح الوقاية والحماية ضد الهجوم المحتمل من الداخل أو الخارج^(٥).

لقد كان أول رد فعل لمصر هو الهجوم الدعائي الحاد على الحلف من خلال وسائل الإعلام الحكومية الموجهة وبطريقة لم تشهدها الخلافات العربية من قبل^(٦)، ولم يكن هذا الأسلوب يستهدف إبراز المعارضة الرسمية على أمل إرغام العراق على التراجع وإرغام العرب الآخرين على معارضة نوري السعيد فحسب بل لخلق معارضة داخلية ضد هذا الحلف والأحلاف المماثلة في العالم العربي، ولكن أقوى رد فعل لعبد الناصر كان انشاء ما يشبه الحلف المضاد من محور تضامن يضم مصر والسعودية وسوريا في شكل قيادة عسكرية موجهة وقد دعمت السعودية الحملة المصرية سياسياً ومالياً *^(٧).

فماذا كانت الدوافع التي تحفز عبد الناصر لمعارضة هذا الحلف وتكمن وراء هجومه؟ يمكن في ضوء استقراء السلوك السياسي المصري أننذ إيجاز هذه الدوافع في مجموعة من الأسباب أولها: أن عبد الناصر في المقام الأول كان معارضاً لسياسة التحالف بين القوى الكبرى والدول الصغرى لأنه كان يعنى عدم التكافؤ ويتيح مجالاً للسيطرة والهيمنة وفرض النفوذ، ومن ثم كان هذا الحلف في نظره ضربه للتضامن العربي خاصة

(1) Campbell, John C. Defense of the Middle East, problems of American foreign policy, (N.Y. Frederick praeger 1960) p. 54.

(2) New york Times Jan. 19, 1955, p. 26

(3) New york Times April 3, 1954 p. 4.

(4) U.S. Dept. of State, American foreign policy 1950 - 1955,

Basic Documents vol II, 1957, pp. 2180 - 2182.

انظر نص المعاهدة في:

(5) Howard, Harry, Development of U.S. policy in the Mear East during 1955, U.S. Dept. of state belletin. xxxv no 874, march 26, 1956 pp 510 - 511.

(6) Little, Egypt, op cit. p. 260.

(*) كانت السعودية في الواقع تخشى من انحياز الغرب للأسرة الهاشمية في بغداد نظراً للعداء التقليدي بين السعوديين والهاشميين.

(7) Campbell, op. cit. p. 55.

وان الحلف يسيطر عليه الغرب بعدما تأكد بانضمام بريطانيا له فى إبريل ١٩٥٥ مما زاد فى معارضة عبد الناصر له (١).

وكانت لعبد الناصر شكوك قوية فى دوافع انضمام بريطانيا للحلف إذ كان يعتبر انضمامها مجرد وسيلة تستعيد بها سيطرتها على مصر وضمان استمرار كلمتها فى الشرق الأوسط. وقد أكدت هذه الشكوك تصريحات أيدن فى مجلس العموم البريطانى فى إبريل ١٩٥٥ حين قال «إن هدف بريطانيا من الانضمام للحلف هو دعم نفوذها فى الشرق الأوسط» (٢).

ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء معارضة عبد الناصر للحلف حرصه على قيادة مصر للعالم العربى، حيث كان الدعم الأمريكى البريطانى لنورى السعيد يتيح له معونة عسكرية ومالية ويقوى مركز العراق فى مواجهة القوى العربية الأخرى (٣) كما كان عبد الناصر يدرك أن حلف بغداد يؤثر فى زعامته للعالم العربى، وقد أبدى عبد الناصر شعوره بالضيق والأحباط من موقف الولايات المتحدة وبريطانيا مع مراسل النيويورك تايمز فى إبريل ١٩٥٥ (٤) .

وأخيرا فإن هجوم عبد الناصر كان مصدره شكوكه فى تركيا التى عقدت اتفاقا تجاريا مع إسرائيل فى ٤ يوليو ١٩٥٠ فقد سارع عبد الناصر إلى القول «إن العراق قد ربطت نفسها بطريق غير مباشر بحلف غير مقدس مع إسرائيل» (٥).

كان هذا هو رد الفعل المصرى، من حيث الأسلوب والدوافع تجاه حلف بغداد فماذا كانت عليه الولايات المتحدة تجاه الحلف؟

أولا يتعين القول أن الحلف جاء لتتوجها منطقيا لفكرة «الحزام الشمالى» التى تبناها دالاس، فبالإضافة إلى تحالفها مع تركيا فى حلف الأطلنطى، ومع باكستان فى حلف جنوب شرقى آسيا وصدقتها وتحالفها الوثيق مع بريطانيا، وكان الحلف فى الواقع يمثل التقاء وامتزاجا بين سياسة الاحتواء الأمريكية وسياسة بريطانيا لإعادة النفوذ البريطانى فى المنطقة من خلال ترتيبات جديدة (٦) بعد أن كادت تفقده عقب اتفاقيتى الجلاء عن السودان ومصر.

(1) Little, op. cit. pp. 261 - 263.

(2) Great Britain parliamentary debates (commons) Dxxxix 1955, p. 897.

(3) Wynn, Wilton, op. cit. pp. 111 - 112.)

(4) New York Times April 4, 1955 p. 1

(٥) حيث أوضح فى هذا الحديث أن جر دول المنطقة إلى أحلاف يعنى تمزيقها وخلق عداوات بين دولها وتصبح محاورها سببا فى وقوع اقطار الشرق الأوسط بين برائن الفوضى السياسية للدول الكبرى مما يؤدى إلى عكس الغرض الذى هدفت إليه الولايات المتحدة.

Weelok, Keith, Nasser's new Egypt, a critical analysis, (N.Y. Frederick A. praeger) 1960 pp. 221 - 222.

وانظر أيضا:

(5) Martin, H.G. The soviet union and the Middle East, Middle Eastern affairs vtno.2, feb. 1956. p. 52.

(6) Fitz simmons, M.A. The Suez crisis and containment policy, Review of politics xix oct. 1957. p. 433.

وكان رد الفعل الأميركي حماسيا لكل هذه الاتفاقيات، وتصورت الولايات المتحدة أن هناك إدراكا متزايدا بأن الشيوعية وليست إسرائيل هي الخطر الحقيقي على العرب^(١). وبرغم ذلك كانت الولايات المتحدة مترددة في الانضمام لعضوية الحلف، ومن الواضح أن دالاس كان يشعر أن هذا هو أفضل ترتيب متاح حاليا^(٢)، والسؤال المطروح هو، لماذا ظلت الولايات المتحدة بعيدا عن عضوية حلف بغداد؟ والواقع أن ثمة عدة أسباب كانت وراء عزوف الولايات المتحدة عن الانضمام إلى العضوية الكاملة للحلف أولها: معارضة إسرائيل للحلف، حيث أن الانضمام للحلف من وجهة نظر إسرائيل كان يعنى انتهاك السياسة المعلنة من التزام الحياد في النزاع العربي الإسرائيلي، وثانيهما: عدم الرغبة في استعداد السوفيت بأكثر من اللازم، وكما يشير «جون كامبل» فإن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تتحول سياستها في الشرق الأوسط إلى قضية سياسية داخلية وهو الأمر الذي قد يصبح كذلك بالفعل إذا اضطر مجلس الشيوخ للتصديق على الاتفاقية^(٣).

ولكن يبدو أن السبب الحقيقي هو تردد الولايات المتحدة في الانغماس في الصراعات العربية، فكافة الدول العربية باستثناء العراق كانت غير مكترثة بالحلف أو معادية له وقد أيد دالاس هذا الرأي حين قال في شهادته أمام الكونجرس «أن السبب وراء عدم الانضمام للحلف هو أن الحلف كان مثيرا للجدل الشديد بين الدول العربية»^(٤).

فماذا كان تأثير الحلف على اتجاه الولايات المتحدة وعلاقتها بمصر؟

من الواضح أن عبد الناصر كان يعتبر الحلف مناهضا لمصالحه وبالتالي فقد كان عبد الناصر يعتبر الولايات المتحدة خصما له بقدر ما يراه من تأييدها للحلف. فروابط الولايات المتحدة مع العراق وبريطانيا وباكستان وتركيا وتأييدها لمبادئ الحلف بل أن الاتفاق النهائي الذي أدى إلى إنشاء (حلف بغداد) كان في الواقع نتيجة للأفكار الأميركية والضغط الأميركي وعلاقة العمل الوثيقة التي أقامتها واشنطن مع المنظمة الجديدة، اجتمع هذا كله ليعوض عدم مشاركة الولايات المتحدة أو انضمامها رسميا لعضوية الحلف وادعاء الحياد بين الصراعات والمنافسات العربية.

لقد كانت الولايات المتحدة تحاول الاستفادة مما كانت تعتبره حلفا دفاعيا معاديا للشيوعية مع تجنبها في نفس الوقت لمساوئ العضوية وهي بهذه الطريقة تحاول الحصول على أقصى التزامات ممكنة بالانحياز للغرب، وأن تتجنب في نفس الوقت الخلافات الإقليمية الحادة أو أن توصم كدولة استعمارية بسبب ارتباطها أو مشاركتها مع بريطانيا* .

(1) New York Times, feb. 26, 1955 p.4.

(2) Drummond, R.& Coblentz, G. op. cit. pp. 140 - 149

(3) Campbell, op. cit. p. 60.

(4) U.S. senate, Hearings on Eisenhower doctrine, op. cit. p. 135.

(*) واشتركت الولايات المتحدة فيما بعد في ابريل ١٩٥٦ في اللجنة العسكرية والاقتصادية للحلف وقد أكدت الولايات المتحدة تأييدها المستمر للدول الاعضاء من أجل تحقيق الاهداف الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. وقد رحب بها البيان الختامي للدورة الثانية لاجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في طهران في ١٩ ابريل ١٩٥٦ - انظر:

Second meeting of the council of Bagded pact organization, U. S. Dept. of state Bulletin XXXIV no. 880 May 7, 1956 p. 755.

إلا أن الولايات المتحدة لسوء الحظ قد قللت من تقديرها لاتجاهات مصر وعبد الناصر من الصراع على القيادة الإقليمية مع العراق، ومن الخشية من تجدد السيطرة الغربية. لقد كان الموقف الأميركي من حلف بغداد، ورد فعل مصر حيال الحلف نقطة صدام حادة بين السياستين الأميركية والمصرية في مطلع عام ١٩٥٥ أو بين سياسة التحالفات التي استندت إليها استراتيجية الاحتواء الأميركية في الشرق الأوسط التي أصرت على إقامة الحاجز الوقائي ضد العدوان الشيوعي في المنطقة وبين السياسة المصرية الراضية للدخول في التزامات أو تعهدات مع دول كبرى من خارج المنطقة بهدف الدفاع عنها (١).

وبينما كان وزير الخارجية الأميركية دالاس يعتقد أن حلف بغداد يمثل انتصارا كبيرا لمواجهة العدوان السوفيتي ودفاعا عن الشرق الأوسط فقد كانت النتيجة الواضحة زيادة سباق التسلح بين مصر والعراق من ناحية والدول العربية وإسرائيل من ناحية أخرى (٢) كما ساعد على خلق تحالف عسكري بين مصر وسوريا والسعودية واليمن وصفه الدبلوماسيون في باريس باختصار «بأنه جنون الأحلاف pactomania ووصفته بعض الصحف الأوروبية بأنه تهديدا فارغ واستفزاز غير ضروري لروسيا» (٣).

بذلك يمكن القول إن عام ١٩٥٥ كان بداية العاصفة في العلاقات الأميركية المصرية، فإبرام حلف بغداد بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا دفع عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته مع الغرب، وحين باركت الولايات المتحدة قيام الحلف وانضمت إلى معظم لجانه بدأ عبد الناصر يفتح نيرانه على الولايات المتحدة، كما أن انضمام العراق إلى حلف الحزام الشمالي يعتبر في نظر القاهرة محاولة غربية لتبديد فكرة الوحدة العربية *

أما التطور الثاني الهام الذي أثر في تدهور العلاقات المصرية الأميركية في ظل أزمة الصدام والمواجهة بين السياستين حول حلف بغداد، فكان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ (٤).

ففي السابع عشر من فبراير ١٩٥٥ تولى بن جوريون وزارة الدفاع وبعد إحدى عشر يوما شنت إسرائيل هجوما مسلحا منظما داخل قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية - وقد أدى الحادث إلى قتل عدد من الجنود المصريين والفلسطينيين، وكان ذلك أول هجوم على غزة منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية رسميا مسؤوليتها عنه (٥) بزعم أنه رد على عمليات التسلل من القطاع.

(١) انظر: Desmond , Wright , Defense and the Bagded pact, The political Quarterly XXVIII no. 2 April - June 1957 pp. 162-163.

وانظر ايضا : Report on the near east (Address by Secretary Dulles, U. S. Dept. of state bulletin XXVIII, no. 729 June 15, 1955. p. 835.

(2) Michael, Straight, Dry tinder in the Middle East, New Republic, CXXXIV, Jan. 30, 1956 p. 9.

(3) Newsweek, XLVI, Dec. 5, 1955 p. 36 To prevent aggression: filling a gap.

(*) راجع خطب وتصريحات عبد الناصر في ١٩٥٥/٧/٦ بمدينة بنى سويف ومدينة المنيا في ٢٢ يوليو ١٩٥٥ الذي شن فيها هجوما عنيفا على الحلف العراقي التركي البريطاني (حلف بغداد) وعلى التحالف مع الدول الكبرى.

خطب وتصريحات جمال عبد الناصر مجموعة اخترنا لك ١٩٥٢ - ١٩٥٩، د. ت، نشر شركة الاعلانات المصرية، ص ٦٧٤ - ٩١٦.

(٤) حول اسباب الحادث ودوافعه (ادعاءات اسرائيل عن المتسللين عبر الحدود المصرية الإسرائيلية) انظر :

Dayan, M., Foreign affairs, XXXIII, no. Jan. 1955, Israel's border and security problems p. 263. Sayegh, Fayez, the evolution of neutralism the U. A. R., in the dynamics of neutralism in the arab world, Asymposium-San Francisco Chandler, publishing Co. 1964. p. 192.

وكذلك: (5) U. S. Senate, Committee on foreign relations & committee on armed services, Hearings on S. J. Reso. 19, H. J. Res. 117, Jan. Feb 1957 85 th cong. 1st session 1957 pp. 76-77.

واجمالا حددت هذه المصادر اسباب الهجوم بحوادث الحدود بالقرب من العوجة، واغلاق قناة السويس، وحادث احتجاز السفينة «بات جاليم» في سبتمبر ١٩٥٤، واتفاقية الجلاء ورغبة اسرائيل في فرض الصلح على العرب.

وليس الهدف من الحديث عن حادث الاعتداء الإسرائيلي المسلح على قطاع غزة في هذا الموضع تحليل تفاصيل الحادث من حيث خصائص الموقف الأميركي تجاهه خاصة في مجلس الأمن وذلك في إطار معالجتنا للموقف الأميركي من حوادث الحدود بين مصر وإسرائيل - فسوف يكون لكل ذلك حديث مستقل في فصل لاحق يتناول جوانب الموقف الأميركي من النزاع بين مصر وإسرائيل ومحاولات الوساطة بينهما لتسوية هذا النزاع، ولكن هذا الجزء من الفصل الحالي الذي نتناوله يركز أساسا على مدى تأثير حادث الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة على إحداث المزيد من التدهور في العلاقات المصرية الأميركية وتمهيد الطريق أمام صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر من نفس العام، وما كان لها من نتائج على اتجاهات السياسة الأميركية نحو مصر فيما بعد.

كان الهجوم صدمة لعبد الناصر وضربة لهيبة مصر^(١) في ظل حكم عبد الناصر وقد دفعت الغارة الإسرائيلية مصر إلى التحرك بطرق شتى وعلى نحو أثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد بادرت مصر إلى إخطار مجلس الأمن وطلبت أن يبحث على الفور هذا العدوان، وبعد أن تلقى المجلس شكوى مضادة من إسرائيل أجل المجلس اجتماعاته لحين تلقى تقرير من رئيس لجنة الهدنة العامة. وفي ١٧ مارس انعقد المجلس واستمع إلى تقرير رئيس لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة الذي أكد أن الهجوم كان مدبرا ومخططا بواسطة السلطات العسكرية الإسرائيلية^(٢)، وأكدت انتهاكاتها للاتفاقية العامة، كما أشار تقرير جنرال «بيرنز» (رئيس هيئة الرقابة على الهدنة) في ١٧ مارس ١٩٥٥ إلى مجلس الأمن أن الهدوء النسبي كان يسود على طول حدود الهدنة بين مصر وإسرائيل في الفترة من نوفمبر ١٩٥٤ إلى فبراير ١٩٥٥^(٣).

وكانت مصر تتوقع تطبيق العقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق^(*) لكن ذلك كان غير ممكنا بسبب موقف كل من (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا). إلا أنه في ٢٨ مارس ١٩٥٥ اضطرت الدول الثلاث أمام وحشية الهجوم وتنديد الرأي العالمي له إلى تقديم مشروع قرار يدين الهجوم المدبر والمخطط بواسطة السلطات الإسرائيلية بوصفه انتهاكا صارخا لاتفاقية الهدنة العامة لعام ١٩٤٩. وقد طلبت الدول الغربية الثلاث من رئيس هيئة الرقابة على الهدنة في الأمم المتحدة الاستمرار في مشاوراته مع مصر وإسرائيل على أمل أن يفى الطرفان بالتزاماتهما بموجب اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ ودعت الدول الثلاث الطرفين المتحاربين للتعاون مع رئيس أركان هيئة الرقابة الدولية وذلك في محاولة للحفاظ على الأمن في منطقة الحدود بين الطرفين^(٤).

(١) وصف هذا الهجوم بأنه من الأسباب التي ساعدت عبد الناصر في صراعه مع العراق حيث أعطى دفعة للحلف العسكري بين مصر وسوريا والسعودية - انظر :

Lilienthal, Alfred, There goes the Middle East, N. Y 1960 p. 82.

(2) U. N. Security Council official records 10th year supplement, Jan. Feb. March, 1955 Doc/3373 annex III pp. 60-61.

(3) Ibid p. 36.

(*) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو ذلك الفصل الخاص بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلم وانتهاكات السلام وأعمال العدوان، ويحتوي على المواد من ٢٩ - ٥١ ومواد هذا الفصل هي التي تحدد حالات تهديد السلام، وأعمال العدوان وفرض التدابير القسرية العسكرية أو الاقتصادية أو غيرها ضد المعتدي.

Office of public information U. N. N. Y. charter of the U. N. (ed.) 1980. pp. 22-28.

انظر ميثاق الأمم المتحدة :

(4) U. N. S. C. O. R. 10th Year supplement for Jan. Feb. March, 1955, Doc. 5/3379 p. 96.

ومع أن الولايات المتحدة قد أولت تأييدها لمصر في مجلس الأمن، ولكن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات الثنائية، لأن الموقف الأميركي كان ينطلق أساساً من السعي لدعم جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ومعارضتها لاستخدام القوة كوسيلة لتغيير الوضع القائم، وكانت مصر تتوقع موقفاً أكثر تشدداً من جانب الولايات المتحدة ضد إسرائيل، وكان منطق مصر أن إسرائيل ما كانت لتشن الهجوم دون تقدير لآثاره على الولايات المتحدة، كما تذكرت مصر الرفض الأميركي المتكرر لتزويدها بالأسلحة ما لم تنضم إلى حلف أمن متبادل، ومن ثم فقد كانت حادثة غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ عاملاً هاماً في دفع مصر بعيداً عن الغرب^(١).

ويروى (روبرت سانت جون) في سيرته عن عبد الناصر أنه بعد حادث غزة انتهج سياسة تنظيم غارات الفدائيين انتقاماً من إهانة إسرائيل وقد أحاطت السرية بهذه العمليات في بداية الأمر، ولكن أخبار غارات الفدائيين الذين كانوا يتسللون إلى داخل إسرائيل من بين عرب قطاع غزة قد ذاعت وكان هدفها ضرب أهداف داخلية في إسرائيل^(٢). ولاشك أن تنظيم مثل هذه العمليات كان عاملاً مساعداً في تدهور العلاقات المصرية الأميركية، إذ عارضت الولايات المتحدة هذه العمليات والأنشطة لاضرارها بإسرائيل من ناحية ولزيادة حدة التوتر في المنطقة من ناحية ثانية بحيث تجعل من الصعب الحفاظ على الوضع الراهن*.

لقد كان لحادث ٢٨ فبراير أثر بعيد المدى على موقف مصر في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، فقد دفعت عبدالناصر إلى اتخاذ قرارات خطيرة تتعلق بسياسة تسليح الجيش المصري وتتعلق بسياسة مصر الخارجية وضعها على الفور موضع التصادم والاحتكاك مع السياسة الخارجية الأميركية.

لقد واجه عبد الناصر بعد إعلان حلف بغداد الذي أيده الولايات المتحدة تحدياً إقليمياً، ثم فرضت عليه الغارة الإسرائيلية على غزة تحدياً عسكرياً وأمنياً، وفي ظل هذين التحديين الإقليمى والعسكري غادر عبدالناصر مصر للمرة الأولى لحضور مؤتمر باندونج وقد تزامن اشتراك مصر في هذا المؤتمر بعد غارة غزة وقبل صفقة الأسلحة التشيكية فكان مجالاً لتأكيد استقلالية مصر في سياستها الخارجية ومعارضتها للاحلاف والتكتلات والسير خطوات أبعد في تدهور علاقات مصر بالولايات المتحدة الأميركية.

ثانياً، مؤتمر باندونج (١٨-٢٤ إبريل ١٩٥٥) وسياسة مصر الخارجية،

ولقد كان مؤتمر باندونج الذي عقد في ١٨ - ١٤ إبريل ١٩٥٥ يضم عدداً من الدول التي خضعت من قبل للاستعمار في تكتل جديد يعتبر بداية لإعادة توجيه الدول الثورية في العالم العربي في ظل الحرب الباردة، وحتى منتصف الخمسينيات كان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكاد يكون وقفاً على الغرب حتى انتهجت مصر سياسة الحياد الإيجابي بالانضمام إلى الهند وبنغولافيا وأدى هذا بدوره إلى زعزعة السيطرة الغربية في العالم العربي^(٣).

1 - Humberaci, Arsalan, Middle East Indictment from Truman doctrine to the soviet penetration and British downfall to the Eisenhower Doctrine, (London, Robert Hale Ltd) 1958. pp. 196 - 197.

2- St. John, Robert, The Boss the story of Gamal Abdel Nasser, N.y. McCrawhill 1960 p. 208.

(*) انظر نص كلمة عبدالناصر في مؤتمر باندونج في مجموعة خطب جمال عبدالناصر، ج ٢ (اخترنا لك) دت، ص ٥٧٠ حيث هاجم سياسات الدول الكبرى وفرضها على الدول الصغرى لتحقيق مصالحها الخاصة مما يؤدي إلى عزلها ويفرق فيما بينها مما يؤدي إلى وقوعها تحت السيطرة الأجنبية.

3 - Sharabi, Hisham, Nationalism and Revolution in the Arab world, 1956 (D.vvanNorstand Co . Ltd Inc. Princeton N.J) p. 79.

وقد تلقى عبدالناصر الدعوة لحضور هذا المؤتمر، ويجمع المحللون على أن اشتراك عبدالناصر في هذا المؤتمر كان له اثره الحاسم في كسر احتكار الغرب في تجارة السلاح والتعامل مع الكتلة الشرقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز^(١).

ويهمنا في إطار تحليل تطور واتجاه السياسة الأميركية نحو مصر خلال هذه الفترة (٥٥ - ١٩٥٦) أن نلمس ملامح التحول والتغير في هذه السياسة كما تمثلت في رد الفعل الأميركي ازاء انتهاج مصر لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز.

لقد كان رد الفعل الأولي لدى صانعي قرارات السياسة الأميركية مزيج من القلق والشك ان لم يكن العداء الكامل. فقد ظلت الدبلوماسية الأميركية لعدة سنوات تطالب الدول المحايدة باختيار الجانب الذي يؤيد الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وكانت ردود الفعل الأميركية انتقادية بشكل عام فمن حيث المبدأ كانت الولايات المتحدة تعارض مبدأ الحياد أساسا وكانت لدى الإدارة الأميركية مخاوفها تجاه علاقات الدول المحايدة بالكتلة الشيوعية، ومع مضي الوقت أصبح صناع السياسة في الغرب يدركون توافق الرأي بين الدول المحايدة والدول الشيوعية في عدد من القضايا الدولية^(٢)، وليس هذا بجديد في واقع الأمر فمنذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ ظلت الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تقوم على أساس مبدأ (احتواء) الخطر الشيوعي في ظل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وخلق نظام دفاعي اقليمي يعتمد على دول «الحزام الشمالي» في إطار اتفاقيات الأمن المتبادل والذي تمخض عن حلف بغداد.

وقد هاجم دالاس سياسة الحياد والاستقلال ووصفها ليس فقط بأنها غير عملية أو ممكنة التحقيق، بل وصف مبدأ الحياد ذاته إلا في ظروف استثنائية للغاية بأنه مفهوم غير أخلاقي وقصير النظر. وقد عبر عن نفس الآراء والمواقف كل من الرئيس ايزنهاور ونائب الرئيس نيكسون^(٣). وقد أدى هذا الاتجاه الناقد لسياسة الحياد ووصفها بالجمود والا اخلاقية إلى آثار سلبية على السياسة الأميركية وفقدان الولايات المتحدة لهيبتها^(٤).

وباستعراض وتحليل الوثائق السرية الأميركية عن رد الفعل الأميركي تجاه عقد المؤتمر ذاته وتجاه نتائجه نلمس الظواهر التالية:

(١) عن تأثير المشاركة في مؤتمر باندونج على سياسة مصر في عدم الانحياز انظر:

Little, Tom, Middle East Forum XXXIV no 4 April 1959 p. 26. Little Egypt. op. cit pp. 205 - 260, Cremeans. op. cit. p. 145.

Stevens, Georgiana, Arab Neutralism and Bandung, Middle East Journal, Spring 1957 pp. 139 - 152.

انظر أيضا :

عن التحول الى سياسة الحياد الايجابي انظر:

Raleigh J.S. Middle East politics, the past ten years Middle Eastern affairs Jan., 1959 pp. 8 - 15.

انظر أيضا :

2 - Crabb, Cecil, United States and the neutralists a decade in perspective, the Annals of American Academy, Nove, 65 pp. 93 - 95.

3 - Dulles. the cost of peace, Dept. of state bulletin June 18, 1956 pp. 999 - 1000.

وانظر: president Eisenhower's views on neutrality Dept. of state bulletin XXXIV, June 18, 1956 pp. 1000 - 1005, Richard Nixon, Our partnership increating a World of peace, Dept. of state bulletin xxxv ٢٠٠٠. 890 July 16, 1956 pp. 93 - 94.

وانظر أيضا موقف ايزنهاور من الحياد في:

Armstrong. Hamilton. Neutrality Varying tunes Foreign affairs. xxv, Oct. 1956 pp. 93 - 94.

(٤) انظر نقد سياسة دالاس في معالجة مفهوم الحياد واثاره السلبية على السياسة الاميركية في العالم في:

Fleming, D.F. is containment immoral, the Annals of American Academy Nov. 65 p. 18 - 28.

- إعراب دالاس وزير الخارجية الأميركي عن مخاوفه الحقيقية من ظهور خطر حقيقى فى أن يظهر فى آسيا تيار او منهاج لمعاداة الغرب ومعاداة البيض^(١).

- كما تقدر السفارة الأميركية فى القاهرة أن الخطورة تكمن فى أن يكون (نهرو) قد تمكن من توثيق صلاته مع عبدالناصر للوساطة بين مصر والصين الشيوعية مما يتطلب اكتشاف أى ترتيبات سرية بين عبدالناصر ونهرو وشواين لاي، كما أن نجاح عبد الناصر قد يدفعه لانتهاج خط نهرو^(٢).

- كما ابرقت السفارة فى تقريرها أن المؤتمر يودى إلى ابراز صورة مصر ومكانة عبدالناصر كزعيمة للقوى المناهضة للامبريالية فى آسيا وأفريقيا^(٣).

وقد ركز (بايرود) فى تقييمه لنتائج اشتراك عبدالناصر فى باندونج بأنه كان مصرا على إدانة الاستعمار فى كل اشكاله ومواقفه فى آسيا وأفريقيا وتأكيد استقلالية مصر^(٤).

أما الخارجية الأميركية ، فقد اعتبرت أن المؤتمر بصراحة يعتبر نكسة للغرب ونجاح للصين الشيوعية ولشواين لاي رئيس وزرائها، وأن مصر خضعت لتأثير (نهرو) والحياد الهندى وأن المصريين يقدسون كل كلمة يقولها نهرو^(٥).

ثالثا : حاجة مصر الملحة للسلاح فى أعقاب الغارة الاسرائيلية على غزة؛

بعد حادث غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ زاد الضغط فى مصر للحصول على الأسلحة، وقد تطلبت المصلحة القومية لمصر اتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لدعم قواتها المسلحة، وقد أوضح عبدالناصر فى حديث مع مراسل مجلة أميركية إحساسه بالمرارة تجاه الدول الغربية ومساعدتها المستمرة لاسرائيل^(٦)، خاصة وأن حادث غزة دلل على أن الجيش الاسرائيلى يتمتع بالتفوق فى التسليح مما كان يجبر مصر على البحث عن أسواق جديدة للحصول على الأسلحة*.

ومن المعروف أن السياسة الأميركية بالنسبة للمعونة العسكرية لدول الشرق الأوسط كان يحكمها بشكل عام الاعلان الثلاثى الذى اصدرته مع بريطانيا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ وحيث تقول الفقرة ذات الصلة «إن الحكومات الثلاثة تدرك أن الدول العربية واسرائيل تحتاج للاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لأغراض

File no. 670 - 901/ 4 - 9 - 55.

(١) مقابلة دالاس مع شارل مالك السفير اللبنانى فى واشنطن فى ١٩ ابريل ١٩٥٥

(٢) تقرير السفارة الأميركية بالقاهرة رقم ٢٠٢٠ فى ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥ عن نتائج مؤتمر باندونج، بنفس الملف.

(٣) تقرير السفارة ١٩٨٢ عن الاتجاه المعادى للغرب فى مصر بعد مؤتمر باندونج بنفس الملف فى ٢٠ / ٤ / ١٩٥٥.

(٤) تقرير (بايرود) الى الخارجية فى ٢٨ ابريل ١٩٥٥ رقم ٢٠٢٢ عن دور عبدالناصر فى المؤتمر، بنفس الملف، وانظر كذلك تقريره الى الخارجية فى ٦ مايو ١٩٥٥.

(٥) مقابلة روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميركية مع شارك مالك السفير اللبنانى فى واشنطن فى ١٠ مايو ١٩٥٦، بنفس الملف.

6- Interview with the prime ministers of Egypt Israel "Where war threatens now" U.S news and world Report xxxiv, no. 19 N 4.19955

p. 48 1955 p. 48.

(*) انظر خطاب عبدالناصر فى ٢٩ مارس ١٩٥٥، ٩ ابريل ١٩٥٥ بعد العدوان على غزة: خطاب جمال عبدالناصر، مجموعة اخترنا لك، ج ٣، ص ٥٥٣، ٥٥٥ .

تأمين أمنها الداخلي ودفاعها المشروع عن النفس، والسماح لها بأن تلعب دورها في الدفاع عن المنظمة ككل، وفي هذا الصدد فإن الحكومات الثلاثة تود أن تستذكر وتعيد تأكيد نصوص البيانات التي أدلى بها مندوبوها في مجلس الأمن في ٤ أغسطس ١٩٤٩، حيث أعلنوا معارضتهم لتطور سباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل^(١).

لكن مصر كانت رافضة لهذه السياسة لعدة أسباب أولها: أن الإعلان وضع إسرائيل في كفة والدول العربية في كفة أخرى، وثانياً: أن الدول التي تملك السلاح كانت في موقف يسمح لها بتحديد ما تحتاجه الدول التي تطلب السلاح من متطلبات دفاعها المشروع عن النفس ومتطلباتها أمنها الداخلي، وثالثاً: أن المفاوضات الطويلة الأجل التي جرت بين الولايات المتحدة ومصر لم تسفر عن شيء ملموس حول تقديم المعونة العسكرية الموعودة*، وقد تضمن تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي في ١٠ مايو ١٩٥٦ تفاصيل كثيرة عن سياسة التسليح الأميركية تجاه مصر منذ ديسمبر ١٩٥٢ وما تعرضت له المفاوضات من عثرات وعقبات إلى أن أخطرت مصر الولايات المتحدة بعدم رغبتها في الحصول على أسلحة أميركية وفقاً للشروط الأميركية وتوقيع التعهد النمطي الخاص بالمعونة العسكرية، وكان ذلك في مطلع عام ١٩٥٥^(٢) وخلال هذه المفاوضات وجد المصريون أنفسهم في محنة حقيقية فهم من ناحية محتاجون إلى الأسلحة ومن ناحية ثانية يكرهون الشروط التي كانت جزءاً من الصفقة مع الولايات المتحدة.

وفي أبريل ١٩٥٥ شارك عبدالناصر في مؤتمر باندونج كما هو معروف وكان لذلك تأثيره في تأكيد انتهاز مصر لسياسة الحياد الإيجابي ومقاومة الأحلاف العسكرية، وكان اشتراك عبدالناصر في المؤتمر مناسبة لبحث مع شوان لاي رئيس وزراء الصين احتمال حصول مصر على أسلحة من الروس، وكان شوان لاي يشجع عبدالناصر، وأبلغه أنه سوف يتحدث مع الروس. وفي مايو ١٩٥٥ تحدث عبد الناصر أثناء حفل استقبال مع السفير السوفيتي في القاهرة «دانييل سولود» حول الموضوع، وفي ٢ يونيو ١٩٥٥ تلقى دالاس رسالة تخطره بهذه الحادثة، ثم في ٩ يونيو أبلغ عبدالناصر بايرون سفير الولايات المتحدة بالمقابلة وحذره أن ذلك ليس تمويهاً، وقال إذا لم يساعد الغرب مصر فسوف تحصل على أسلحة من الروس**، وكان الدبلوماسيون الأميركيون في القاهرة مقتنعين أن عبدالناصر يحتاج للأسلحة لدعم مكانته الداخلية وتهدة القلاقل المتزايدة في الجيش وتلبية احتياجاته للدفاع المشروع^(٣)، وكان الاعتقاد لدى هؤلاء الدبلوماسيين السعي للحصول على

1- U.S. Dept. of state, American foreign Policy 1950 - 1955, Basic Documents, vol I, 1957 p. 2237.

(*) راجع الفصل الخاص بالموقف الأميركي من تسليح الجيش المصري.

(2) - U.S. Congress, House of Representatives Committee on foreign affairs, A Report of special Study Mission to the Middle East south-east Asia and the Western pacific Report no. 2147 84th cong. 2 nd session May 10, 1956 p. 38.

(**) انظر أيضاً أمين سعيد: الثورة من ٢٢ يوليو إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عن صفقة الأسلحة التشيكية، نشر عيسى بابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٢٦ وما بعدها.

3 - U.S. Senate, Committee on foreign relations & Committee on armed services, Hearings on S. J. REs. no. 19 & H.J.R. no. 117 to authorize the president to undertake economic & military cooperation with nations in the general area of the Middle East, 85th Cong. 1st session 1957 part II. p. 714.

أسلحة أميركية لا يمثل انتهاكا لمبادئ الإعلان الثلاثي، وقد أدرك رجال السفارة الأميركية أن عبدالناصر يشعر باليأس وأنه لم يكن يناور، وقد أدى ذلك إلى إرسال توصيات بالاستجابة لطلب عبدالناصر*. لكن دالاس كان مصمما على عقاب عبدالناصر بحرمانه من السلاح لسياسته الحيادية التي انتهجها ووصفها بأنها موقف غير أخلاقي ولانضمام عبدالناصر إلى دول العالم الثالث، بل وكان دالاس يبحث عن وسيلة لعرقلة صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، إذ كانت المخابرات المركزية واثقة أن عبد الناصر لديه عرض مؤكد من الروس بتقديم عتاد وأسلحة ثقيلة مقابل القطن^(١) وبالإضافة إلى ذلك كانت سياسات إسرائيل تستهدف عرقلة أي اتفاق مصري أميركي لشراء السلاح على نحو ما كان يفسرها آلان دالاس مدير وكالة المخابرات

(*) حول موضوع تسليح الجيش والمفاوضات مع الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٥٥، كان هناك عرض أميركي للأسلحة لمصر قيمتها عشرة ملايين دولار (برقية من دالاس إلى بايروت في ١٨ أغسطس ١٩٥٥) عن إبلاغ الحكومة المصرية عن ثمن وإمكانية توافر المعدات التي طلبتها مصر. تعليق دالاس: إن البرنامج المصري طويل الأجل - ينطوي على صعوبات تتصل بالتكلفة واستيعاب المعدات. - قد يرى عبدالناصر قيمة عملية في عمل الفنيين العسكريين الأميركيين مع الضباط المصريين. - يقترح أن يقرر الخبراء العسكريون الأميركيون والمصريون دراسة الزيادة بمقدار عشرة ملايين. - يمكن اتخاذ قرار خاص بالكميات والمعدات. - تقدم المعدات على فترات طويلة: - الطائرات ب ٢٦ تستغرق من ٦ إلى ١٢ شهرا.

برقية دالاس إلى بايروت في ١٩٥٥/٨/٨ عن العرض الأميركي لتقديم معدات لمصر قيمتها عشرة ملايين دولار مع اقتراح لجنة خبراء عسكرية مشتركة
Outgoing telegram, Dept of State, Secret sent to Amembassy, Cairo, no. 256 file no 774. 56 - 8 - 855.
وبرقية بايروت من القاهرة إلى دالاس رقم ١٩٥:

Incoming telegram, Dept. of state, secret from Cairo, to secretary of state no 195 August 8-8 1955,

عن مقابلته مع علي صبري واستعجاله إرسال الأسلحة ومقابلة مع عبدالناصر لمدة ٤ ساعات حول موضوع التسليح.

وحول طلبات مصر لتسليح الجيش:

فقد طلبت مصر في ١٥ أبريل ١٩٥٥ شراء ذخيرة ٧٥ مم بموجب قانون الأمن المتبادل.

ووافقت وزارة الخارجية من وجهة النظر السياسية والاقتصادية وطلبت رأي وزارة الدفاع.

نص المذكرة الموجهة من وزارة الخارجية إلى البريجادير جنرال ويلسون مدير مكتب المساعدات العسكرية بوزارة الدفاع عن طلب مصر انظر:

Memo for Brig. General J. K. Wilson, Jr., Director office of military assistance, Dept. of Defense, file no. 7745 6/3 - 2555.

وانظر نص مذكرة السفارة المصرية في ٢٥ مارس ١٩٥٥ الموجهة من السفير المصري إلى دالاس وانظر القائمة المرفقة بالمذكرة، ملف

774 . 56 / 3 - 2555.

وانظر أيضا: برقية (بايروت) من القاهرة إلى الخارجية الأميركية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ يرسل فيها نشر أخبار في صحف الجمهورية والأخبار والأهرام عن موافقة الولايات المتحدة على بيع أسلحة أميركية لمصر بعد أن رفض عبدالناصر الدخول في اتفاق للأمن المتبادل.

برقية (بايروت) إلى الخارجية الأميركية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن نشر أخبار عن موافقة الولايات المتحدة على إرسال أسلحة لمصر:

Incoming telegram, Dept. of state from Cairo. to secretary of state no. 578, Sept. 27, 1956 no. 774. 56/99 - 2755.

وبرقية في نفس الموضوع تحت رقم ٥٧٤ من بايروت إلى الخارجية

Incoming telegram. Dept. of state, from Cairo, to secretary of state no. 573 Sept 27/1955 file no.774. 56/9 - 2755.

1 - Eveland, op. cit pp. 132 - 135. 136.

المركزية الأميركية الذي قال: إن محاولة تخريب المكاتب الأميركية في مصر* كانت تقع مسئوليتها على المخابرات الاسرائيلية»^(١).

وقبل أن يتخذ عبدالناصر قرارا نهائيا بالحصول على السلاح عن طريق الروس قرر عبدالناصر في يونيو ١٩٥٥ الحصول على أسلحة قيمتها ٢٧ مليون دولار دون شروط ودون توقيع اتفاقيات المعونة المعتادة أو الموافقة على استقبال بعثة عسكرية أميركية في القاهرة أو تطبيق القانون الأميركي الذي ينص على أن هذه الأسلحة لا تستخدم وفقا لتقديراته هو، كما رفض عبدالناصر مبدأ إبلاغ واشنطن دوريا باستخدام الأسلحة. وبرغم ذلك فقد أعلن في ٣٠ يونيو أن الولايات المتحدة قد وافقت من حيث المبدأ على تزويد عبدالناصر بأسلحة تعادل في قيمتها ٢٧ مليون دولار، إلا أنه كانت هناك بعض الصعوبات الفنية، وفي يوليو استمرت المفاوضات بين عبدالناصر والولايات المتحدة، وكانت المشورة المقدمة لدالاس أن عبدالناصر قد قرر أن يوقف مساعيه للحصول على أسلحة من الكتلة السوفيتية ولو مؤقتا وأنه سوف يحاول الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة^(٢) وكان السوفيت قد أبلغوا عبدالناصر في ٢٧ يوليو ١٩٥٥ استعدادهم وموافقتهم على تزويده بالسلاح، وفي نفس الوقت تزايدت أدلة غير رسمية أمام عبدالناصر عن اتفاقيات سرية بين فرنسا واسرائيل^(٣)، وبالإضافة إلى تسليح اسرائيل كان الموقف على الحدود يزداد توترا فقد هاجم الاسرائيليون خان يونس في غزة، وفي ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ قاموا بغزو منطقة العوجة منزوعة السلاح على الحدود مع مصر ورفضت اسرائيل الانسحاب تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة.

The Lavon Affair

(*) يشير «الان دالاس» بذلك إلى ما عرف باسم فضيحة لافون

وقد بدأت هذه الفضيحة بخطط اسرائيل في يوليو ١٩٥٥ لتنشيط شبكة من عملائها في القاهرة التي كان يوجهها الكولونيل بنجامين جفلي Benjamin Jivili رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية.

وقد ارسل مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية إلى الشبكة في القاهرة يطلب القيام بأعمال تهز ثقة الغرب في مصر حيث تؤدي الأعمال إلى إجراءات اعتقال ومظاهرات وأن الهدف من هذا العمل هو منع المعونة العسكرية والاقتصادية من الغرب لمصر. وقد نفذت هذه التعليمات ما بين ٢ يوليو و ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بواسطة الشبكة التي كانت تضم عشرة من اليهود المصريين تحت رئاسة العملاء الاسرائيليين، وكانت المفاوضات قد بلغت ذروتها بين القاهرة ولندن حول الجلاء عن قاعدة قناة السويس وبين القاهرة وواشنطن لتزويد مصر بالسلاح وغير ذلك من أشكال المعونة على أمل قيام تحالف مصري أميركي فيما بعد، وقد القيت القنابل على المراكز الثقافية البريطانية والأميركية ودور السينما الملوك للبريطانيين وبعض مكاتب البريد في القاهرة والاسكندرية واتجهت الشكوك إلى الإخوان المسلمين خصوم عبد الناصر ولكن سرعان ما اكتشفت الشبكة الاسرائيلية في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بعد القاء القبض على أحد العملاء في الاسكندرية، ولم يكن شاريت يعلم شيئا عن هذا المخطط وبدأ يجمع معلومات عن المسؤولين بوزارة الدفاع ولم يتخذ أي خطوة حتى أعلنت القاهرة في ٥ أكتوبر موعد محاكمة المتهمين اليهود. ولم يكتشف اسرار الجهة التي أصدرت الأوامر بتحريك شبكة العملاء إلا بعد ست سنوات عام ١٩٦٠ حين أعلنت لجنة تحقيق لافون عن المسؤولين وقررت أن (ديان و بيريز وجيفلي Givli) ولكن ظلت مسؤولية لافون السياسية قائمة بالنسبة لشاريت رئيس الوزراء.

Rokach, Livia, The Lavon affair, Terrorism to coerce The west, in Israel Sacred Terrorism A study on Moshe Sharett personal diary, Belmont, Massachusetts. U. SA, 1980, pp. 37 - 39.

1 - Ibid p. 136.

وانظر تفاصيل فضيحة لافون (شبكة التجسس الاسرائيلية والتخريب في مصر) في التحقيقات التي أجريت ٦٠ - ١٩٦١ في:

New York Times, Oct. 24, 1960 p. 3 Nov 17, 1960 P. 5, Dec. 26, 1960 p. 4 Jan. 1961. p. 4.

2 - U.S. Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Hearings on the situation in the Middle East 48 th cong, 2nd session 1956 p. 16.

3 - Flapan, Simha Bridge a cross the mediterranean, New out look VOI VII, May 1964 p. 15.

وانظر كذلك :

Iondes Michael, Divide and Loose, the Arab Revolt 1955 - 1958, London Geoffrey & Bles 1960p. 127.

وكان عبد الناصر فى ذلك الوقت يجرى مفاوضات مع الجانبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلا أنه اضحى واضحا أن المفاوضات المصرية الأميركية لا تتقدم خطوة واحدة، وكان السبب المعلن لعدم التقدم فى المفاوضات ارتفاع الأسعار وضرورة السداد بالدولار.

وقد عقب عبدالناصر على الرفض الأمريكى للاستجابة لطلباته المتكررة وعلى التصورات الأميركية بأن عبدالناصر يناور بالحصول على أسلحة سوفيتية فقال: «يبدو أنهم لم يصدقونى وأظن أنهم تصوروا ذلك مناورة منى، ولكن الأمر لم يكن مناورة، اننى احتاج للأسلحة وليس لى من خيار الا الحصول على الاسلحة من الشرق»^(١)، وأكد عبدالناصر ان مصر ليس لديها خططا عدوانية نحو اسرائيل وأشار إلى أن سعى مصر للحصول على الأسلحة الأميركية بسبب التفوق الحالى لاسرائيل فى القوة، ولكن لما يمكن أن يتحول اليه التفوق العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل، وقال عبد الناصر: «إننى لا أفكر فى قوة جيش اسرائيل اليوم بل فيما يمكن ان يصبح عليه فى المستقبل» وعلى سبيل المثال فاسرائيل تحصل على شحنة من مائة من الدبابات الفرنسية الخفيفة وذات مدفعية سريعة عيار ٧٥ مم، وكانت فرنسا قد وافقت أن تبيع لنا نفس العدد لكنها اوقفت الشحن واسوأ من ذلك فإن ما كان مقررا لشحنه لنا أصبح الآن فى طريقه الى اسرائيل»^(٢).

رابعا : صفقة الأسلحة التشيكية وردود الفعل الأميركية :

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر بيانه التاريخى* الذى شرح فيه أسباب عجزه على الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة لارتباطها بشروط سياسية تتصل بتوقيع اتفاق الأمن المتبادل وتلقيه ردا ايجابيا من حكومة تشيكوسلوفاكيا لتزويده بالأسلحة مقابل منتجاتها من القطن والأرز بتوقيع اتفاق تجارى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا^(٣).

قبل أن ننتقل الى تحليل رد الفعل الأمريكى تجاه هذا التطور الهام سواء كان رد فعل على مستوى الإدارة أم الكونجرس، أم على مستوى الإعلام الأمريكى فمن المهم تحليل دلالات هذا التطور على اتجاهات السياسة الأميركية بشكل عام نحو المنطقة فى إطار الاستراتيجية الأميركية القائمة على احتواء الاتحاد السوفيتى بسلسلة من الأحلاف العسكرية مع عدد من دوله.

1 - New york Times, Oct. 6, 1955, p. 1.

2 - Ibid, pp. 1,4.

وانظر ايضا مجموعة خطب الرئيس عبدالناصر (قال الرئيس) روائع خالدة فى أحداث مصر الكبرى دار الهلال ومقدمه لفتحي رضوان، دت، ص ١٨١ - ١٨٧ عن تسليح اسرائيل ومحاولات مصر الحصول على اسلحة من الغرب ثم لجوء مصر للكتلة الشرقية.

(*) انظر نص خطاب عبدالناصر فى حفل افتتاح معرض صور للقوات المسلحة فى القاهرة مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، فى امين سعيد، مرجع سابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩، ومجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، الهيئة العامة للاستعلامات - القسم الاول ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ص ٤٠٦ - ٤١٠، د . ت.

3 - Frankland, Noble (ed.) Documents on international affairs 1955, R.I.I.A, London, Oxford University press 1957, pp. 370 - 377.

New York Times Sept. 28. 1955 p.4.

وانظر:

لقد كانت صفقة الأسلحة التشيكية المصرية فى الواقع صفقة سوفيتية مصرية نفذت عن طريق التشيك وكانت صفقة الأسلحة الجديدة التى تزود المصريين بالأسلحة السوفيتية بكميات كبيرة تمثل دخول الاتحاد السوفيتى الى المسرح السياسى فى الشرق الأوسط، وقد أدى ذلك الى اختلال الميزان الاقليمى فى الشرق الأوسط^(١) وقد قدرت أول صفقة سوفيتية تشيكية مع مصر فى سبتمبر ١٩٥٥ بحوالى ٨٠ مليون دولار ثم قدرها المسؤولون الأمريكيون فى مايو ١٩٥٦ بمائة مليون دولار، وفى سبتمبر من نفس العام قدر الأمريكيون أن الرقم قد يصل الى ٢٥٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار^(٢) .

والاحتمال المرجح ان المفاوضات التى أدت إلى صفقة الأسلحة مع الكتلة السوفيتية قد عقدت فى القاهرة فى يوليو، وقد بدأها الاتحاد السوفيتى عندما حضر (شيبيلوف) وزير الخارجية السوفيتى إلى القاهرة فى يوليو لحضور احتفالات التحرير، وفى أواخر أغسطس بدأت تنتشر شائعات عن صفقة أسلحة مصرية شيوعية مما أثار تعقبات من دالاس، وبنهاية سبتمبر لم يعد من الممكن الاحتفاظ بأخبار الصفقة سرا^(٣).

2- Glassman, John D. Arms for the Arabs, the soviet Union and war in the Middle East The Johns Hopkins University press, Baltimore London. 1975.

وانظر كذلك حول سياسة مبيعات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط:

kemp, Geoffrey, Strategy, Arms levels 1955 - 1957 - in Hurewitz J.C. (ed.) Soviet American rivalry in the Middle East, Frederick praeger publishers N.Y. 1969 pp. 12 - 36.

3- Loring, Allen Robert, Middle Eastern economic relations with the soviet union & Eastern Europe and mainland china, University of virginia 1958, p. 50.

(*) وقد ابرق بايرود بفقرات كاملة من خطاب عبدالناصر من إعلان صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا^(١).

ابرق بايرود الى الخارجية يوصى بالقول أن صفقات الأسلحة مع الكتلة السوفيتية يحتمل أن يكون لها آثار بعيدة المدى وأن الولايات المتحدة فى معرض مراجعة الموقف الناتج عن الاتصال المصرى التشيكى(ب)

(أ) برقية بايرود الى الخارجية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ رقم ٥٨٥

Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo to secretary of state no. 585 Sept. 28, 1956 file no. 774, 56. 19 - 2855.

(ب) برقية بايرود الى الخارجية فى ٢٨ سبتمبر رقم ٥٨٧، بنفس الملف.

كما ذكر تقرير السفارة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ الحاقا للبرقية رقم ٥٨٥ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ تفاصيل الخطاب، وعقبت أن مقال محمد حسنين هيكل فى آخر ساعة المنشور فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ الذى وصفه تقرير السفارة بأنه يوضح خلفية خطاب عبدالناصر الذى شرح فيه هيكل أنه منذ ٢٨ فبراير ١٩٥٥ منذ الهجوم الاسرائيلى على غزة مرت شهر ولم تلق مصر من الولايات المتحدة سوى كلام فقط وأنه فى ظل هذه الظروف هل كان يمكن لاي مسؤول مصرى مخلص لمصر أن يرفض بحث العرض السوفيتى^(٢).

يؤكد بايرود فى برقية للخارجية أنه كان لدى السفارة منذ وضع ايام تقرير أن السفير السوفيتى قد أبلغ عبدالناصر أنه يمكن ترتيب الصفقة عن طريق دولة تابعة لو كان هذا الترتيب مقبولا من وجهة نظر عبدالناصر.

تقرير السفارة الاميركية من القاهرة الى الخارجية فى واشنطن رقم ٣٥٩ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ (مرسل بالحقيبة) كتب التقرير سكرتير أول السفارة (الكسندر شينى) AlexanderShnee كان لشرح قبول عرض الأسلحة التشيكية.

برقية بايرود الى الخارجية يؤكد علم السفارة:

Incoming telegram, Dept of state, secret, to secretary of state no. 600 Sept. 29, 1955 life no. 774. 56/2955.

3 - Soviet policy in the Middle East, The World today, vol II no. 12, Dec. 1955. pp. 525 - 527.

وكان دالاس قبل إعلان تزويد تشيكوسلوفاكيا لمصر بالأسلحة قد صرح في ٣ أغسطس أن الحكومة الأميركية قد تلقت تقارير غير رسمية موثوق بها مؤداها أن الاتحاد السوفيتي قد عرض أسلحة على دول الشرق الأوسط، وبعد اجتماع في نيويورك في ٢٧ سبتمبر بين دالاس وما كميلان وزير الخارجية البريطاني الذي كان يحضر الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن أن الحكومتين البريطانية والأميركية يجريان مشاورات فيما بينهما ومع الحكومات الأخرى فيما يتعلق بامداد الشرق الأوسط بالأسلحة وإن هنالك انسجام تام في آرائهم^(١).

لقد بدأ صعود الاتحاد السوفيتي في تقدير الغرب في أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر في صيف عام ١٩٥٥ مما أدى إلى تغيير جذري في مواقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فمن قبل كانت الولايات المتحدة تعد مصر بالأسلحة بشرط إبرام الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول جلاء القوات البريطانية من مصر، وتم التوصل إلى الاتفاقية عام ١٩٥٤، ثم وقع في مطلع عام ١٩٥٥ في ٢٨ فبراير الهجوم الاسرائيلي ضد غزة واصبحت الأسلحة مسألة ملحة لكي يحافظ عبدالناصر على ولاء قواته، وتحول عبدالناصر إلى الكتلة السوفيتية للحصول على كميات كافية بشروط معقولة تسدد بالقطن، وقد أكد الذعر الناتج عن الصفقة للمصريين أن مفتاح السياسة الأميركية في المنطقة هو الخوف من الاتحاد السوفيتي^(٢).

أما دلالات صفقة الأسلحة التشيكية بالنسبة لمصر فتتمثل في أن بيع الأسلحة لمصر وهي أول صفقة سلاح مع الدول النامية، قد أثر في التوازن الحرج بين الدول العربية واسرائيل وبالتالي فإن حوادث الحدود بين مصر واسرائيل زادت عدداً وحدة حيث وصلت ذروتها في اندلاع الاشتباكات في أكتوبر ١٩٥٦^(٣).

وعلى الصعيد الاعلامي انطلقت ضد مصر وعبدالناصر في الصحافة الموالية لاسرائيل كل الأوصاف التي تهاجم السياسة المصرية وزعامة عبدالناصر، فوصفته بأنه فاشستي وشيوعي ونازي ومعادي للغرب^(٤) كما وصفت الحكومة المصرية بأنها لا تعرف الا عدواً واحداً هو الصهيونية وأن اسرائيل أصبحت (هوساقوميا) في مصر، وأن حادثة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تعتبر بمثابة حجر الزاوية في موقف مصر ضد اسرائيل وأن مصر تحولت بعد صفقة الأسلحة إلى عدو شرس تدعمها ترسانة سوفيتية غير محدودة^(٥).

1- Keesings contemporary archives Oct. 1 - 8, 1955.p. 14446.

انظر ايضا :

policy on supply of arms to countries of the Middle East, U.S. Dept of state bulletin, xxxIII No. 850, Oct. 1955. p. 560.

2 - Nolte, R. & Polk, William, toward a policy for the middle East, Foreign affairs, 1958 pp. 654 - 655.

(*) ولقد جرت مشاورات اميركية بريطانية حول موضوع الاسلحة الروسية لمصر في واشنطن ٢ أكتوبر ١٩٥٥.

طرح دالاس وريمويندهير، وفرانسيس راسل من الجانب الأميركي تصوراتهم لمعالجة آثار اتفاق صفقة السلاح باحتواء آثاره الإقليمية (التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل) وممارسة ضغوط على مصر تدريجياً. شرح أهمية بتزول الشرق الأوسط للعالم الغربي. أثر المعونة العسكرية والاقتصادية السوفيتية على مصر والعالم العربي، اتجاهات مصر الحياتية وأثرها على المنطقة.

انظر نص محضر الاجتماع السري بين دالاس وما كميلان أثناء زيارة وزير الخارجية البريطاني لواشنطن لمناقشة صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر في ٣ أكتوبر ١٩٥٥.

Dept. of state, Memo of conversation, Oct. 3, 1955, Sub. Call of British foreign secretary. ref: Soviet Egyptian Arms agreement - (McMillan - Dulles).

يقع محضر المباحثات في (٩) صفحات حذفت منها بعض الفقرات لاعتبارات متصلة بالأمن.

(٢) انظر تفاصيل صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر في إطار المساعدة العسكرية السوفيتية للدول غير المنحازة في:

Ramazani, R.K Soviet Military assistance to the uncommitted countries, Midwest Journal of political science III, Nov. 59 pp. 356 - 373.

4 - Lichten, George, Nationalism & Revolution & fantasy in Egypt, Commentary, Behind the guns deal with czechostovakia, Commentary Jan. 56 pp 30 - 44.

5 - Lehman, Hall, three weeks in Cairo, Ibid Feb 1956 vol 21, pp. 101 - 111.

وقال نفس الكاتب فى مقال تال إن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية قد اثار كراهية شديدة لدى الغرب بقدر ما اثار فرحة عارمة فى صفوف العرب، وأن مجرد تجميد ارسال الأسلحة لاسرائيل لن يحل مشكلة أمن اسرائيل سواء لاسرائيل أو للغرب ويطالب الكاتب ان تقدم الولايات المتحدة لاسرائيل كميات من السلاح لتواجه جزءا من مشتروات مصر من اسلحة تشيكوسلوفاكيا، ويدعو الولايات المتحدة لاستخدام الحزم الذى سوف يكون ثورة فى السياسة الاميركية تجاه الشرق الأوسط لانها اللغة الوحيدة التى تفهمها الدكتاتوريات ويلمح الكاتب إلى أنه لو تقاعست الولايات المتحدة فهل سيتاح أمام اسرائيل وسيلة أخرى لاستخدام تفوقها المادى وهل تستطيع اسرائيل انتهاز سياسة مستقلة من أجل بقائها^(١).

وفى مقال ثالث يتهم الحكومة الاميركية بانتهاج سياسة المهادنة مع العرب وخشيتها من بيع طائرة واحدة لاسرائيل مراعاة لحساسيات العرب. ويزعم الكاتب فى مقاله ان موقف واشنطن السلبى تجاه اسرائيل من شأنه ان يدعم العرب عسكريا ويشجعهم على شن هجوم شامل، وانه لتجنب ضياع المنطقة للسوفيت فلا بد من تغيير السياسة الاميركية الحالية التى تنتهجها وزارة الخارجية لمهادنة العرب وأن هذه المهادنة سوف تدمر الأمن الأمريكى «ويخلص الكاتب الى أن» المواجهة الحاسمة مع العرب من شأنها أن تساعد أميركا وانه من العناصر الحيوية فى هذه المواجهة الدعم الأمريكى لأمن اسرائيل وحققها فى السلام لا من أجل اسرائيل بل من أجل أميركا^(٢).

واستمرت هذه الحملة المركزة التى تقودها مجلة Commentary لسان حال اللجنة اليهودية الاميركية فى نيويورك ضد صفقة الأسلحة التشيكية تهاجم فيها السياسة المصرية ونواياها العدوانية وتدعو للمواجهة الحاسمة معها للدفاع عن امن الولايات المتحدة وللتصدى للتغلغل السوفيتى وذلك بالتوقف عن دعم مصر، وتقديم السلاح لاسرائيل، واتهام مصر بتكوين محور مع موسكو ضد الولايات المتحدة والغرب، وقد تكرر هذا الخط الذى يثير المخاوف الاميركية العميقة تجاه التغلغل السوفيتى فى مقال «والتر لاكير» فى نفس المجلة تحت عنوان «محور موسكو - القاهرة» هدفه طرد الغرب. دعا فيه «لاكير» إلى انتهاج سياسة الحزم لانها السياسة الوحيدة التى تفهمها القاهرة^(٣) ويشير «لاكير» إلى أن الهدف المباشر للسياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط هو الحيلولة دون إقامة تنظيم دفاعى فى الشرق الأوسط يتعاون مع الغرب، وأنه بنهاية عام ١٩٥٥ تحقق للسياسة السوفيتية هذا الهدف، فلم تشترك فى حلف بغداد سوى دولة عربية واحدة، وأن الهدف الثانى للسياسة السوفيتية فى المرحلة القادمة هو القضاء على النفوذ الغربى فى المنطقة^(٤)، ويدعو كاتب آخر من نفس المجلة الى أن الطريقة الوحيدة لمواجهة عبدالناصر هو أن تتكتل الدول الغربية لترفض ابتزاز عبدالناصر وتعريض اسرائيل لرغبة الانتقام المصرية ومقاومة سيطرته على الدول العربية، ويحذر الكاتب واشنطن من أن المسئولية تقع عليها لمنع الحرب ولو بقرارات صعبة أو الاستمرار فى الطريق الغامض الملتوى نحو الكارثة الدامية^(٥).

1 - Ibid, is an Arab - Israeli war inevitable, a challenge to American leadership, Commentary pp. 211 - 221, March 1956.

2 - Ibid, western self - interest and Israel self - defense, they coincide, Commentary pp. 401 - 408, March 1956.

3 - Lacquer walter the Moscow - Cairo axis its aim to drive the west out, commentary pp. 409 - 417 May 1956 vol 21 no. 5.

4 - Ibid, idem.

5 - Hudson, G. F., America, Britain and the Middle East, for a policy of strength, pp. 517 - 521, Commentary, June 1956.

لقد كان رد الفعل الاعلامى - كما تناولنا فيما سبق - يسيطر عليه الحدة والنقد العنيف لاتجاهات السياسة الاميريكية التى وصفت «بالمهادنة» مع مصر، واستثارت هذه الحملة الاعلامية نقطتين حساستين لدى الادارة الاميريكية، الخشية من التغلغل السوفيتى فى المنطقة بعد صفقة الاسلحة التشيكية، والخشية على امن الولايات المتحدة وامن اسرائيل والدعوة لتقديم الدعم العسكرى لها فى مواجهة حاسمة مع العرب.

فى ظل هذه الحملة الاعلامية المشحونة التى قادتها اللجنة الاميريكية اليهودية من خلال لسان حالها مجلة Commentary، كان رد فعل الادارة الاميريكية وجرت مناقشات الكونجرس فى لجنة الشؤون الخارجية فى جلسات الاستماع فى مجلس الشيوخ فى فبراير ١٩٥٦، وفى تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الاميريكى الخاصة بالبعثة التى اوفدت الى الشرق الاوسط فى مايو من نفس العام بل وفى جلسات لاحقة فى عام ١٩٥٧ عندما نوقشت مقترحات الرئيس ايزنهاور لتقديم معونات اقتصادية وعسكرية للمنطقة فيما عرف باسم (مبدأ ايزنهاور) وأدلى خلالها كثير من رجال الادارة بشهاداتهم حول الظروف الداخلية والاعتبارات التى احاطت برد الفعل الاميريكى لصفقة الاسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥.

وفى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ بعد اعلان صفقة الاسلحة التشيكية وجدت الخارجية الاميريكية نفسها فى مأزق بين الاختيار بين صداقة مصر للحيلولة دون تطور علاقات اوثق بينها وبين الاتحاد السوفيتى او سلوك سبيل آخر لعقاب مصر لتحالفها مع الاتحاد السوفيتى واثبات ان سياسة الحياد التى تنتهجها مصر ستجر عليها الوبال^(١)، وفى الشهور التالية تراوح الموقف الاميريكى تجاه مصر بين هذين النقيضين، وكانت قمة هذا التناقض فى يوليو ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل السد العالى.

لقد كان رد الفعل الاولى تجاه صفقة الاسلحة التشيكية يتسم بالذعر وجاءت صفقة الاسلحة مع الاتحاد السوفيتى بمثابة صدمة كبرى حيث فقد الغرب سيطرته على الموقف وبذلك انتفى اثر الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠^(٢)، فضلا عن الخشية من حصول الاتحاد السوفيتى على موطأ قدم فى الشرق الأوسط، الامر الذى جعل رد الفعل حادا وانفعاليا^{(٣)*}.

1 - Lacquer, Walter, The soviet Union and the Middle East, N.Y. praeger 1959, p. 213.

(٢) المعروف ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اصدرت الاعلان الثلاثى فى عام ١٩٥٠ الذى ورد فيه ان الدول الثلاثة لن تسمح بالعدوان على خطوط هدنة فلسطين وانها سوف تحاول الحفاظ على التوازن فى توفير السلاح لاسرائيل والدول العربية -

Dept. of state Bulletin xxII, June 5, 1950 p. 886.

3 - Cyril, falls, Communist arms for Egypt, illustrated London news CCXXVII, oct. 15, 1955 p. 652.

(*) حول رد فعل الخارجية - انظر: برقية الخارجية الاميريكية الى بون - لندن - القاهرة فى ٢٩/٩/١٩٥٥.

إن الخارجية تنتظر باقصى القلق الى الاتفاقية لأنها تمثل خطوة من الكتلة السوفيتية فى منطقة جديدة تفتح امكانيات واسعة للانشطة التخريبية ومن المتوقع ان تثير الموقف العربى الاسرائيلى

برقية الخارجية الاميريكية الى سفاراتها فى بون - لندن والقاهرة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ لتوضيح موقف الحكومة من صفقة الاسلحة المصرية السوفيتية. outgoing telegram, Dept. of state to Amembassy, Bonn, London, Cairo, file no. 774.56/ 9-27-56.

وأن مساعد وزير الخارجية (جورج الان) فى طريقه للقاهرة لمناقشة الصفقة مع عبدالناصر ويؤكد الآثار الحتمية على العلاقات بين الدول الغربية

ومصر.

وحول رد فعل دالاس - انظر برقية من دالاس الى وزير الخارجية فى القاهرة رقم ٦٣٢ فى ٢٨/٩/١٩٥٥.

«ان الولايات المتحدة لن تتخذ أى اجراء فيما يتصل بطلب بمصر حتى تستكمل مراجعة الدلالات بعيدة المدى للاتفاق المصرى لشراء اسلحة من الكتلة السوفيتية».

جاء ذلك ردا على اسئلة وجهت لدالاس فى مؤتمر صحفى يوم ٢٧ سبتمبر عن احتمالات ارسال اسلحة اميريكية لمصر.

برقية دالاس الى السفارة فى القاهرة عن رد فعل اتفاق السلاح المصرى التشيكي فى ٢٨/٩/١٩٥٥:

Outgoing telegram, Dept. of state, confidential sent to Amembassy Cairo, no. 633 file no. 774.56/ 9-28 55.

تمثل أول ردود الفعل الأميركي الرسمي في قرار الولايات المتحدة بإيفاد (جورج ألان) مساعد وزير الخارجية إلى القاهرة «لشرح» الموقف الأميركي ولم يكن معروفا تماما نوع التعليمات التي يحملها (ألان) ولكن من المؤكد أن مهمة (ألان) كانت تنطوي على ممارسة قدر عال من الضغوط على عبدالناصر لتصحيح خطأه وارغامه على التراجع، وقد ضاعف من الأزمة ذبوع تقارير صحفية قبل خطاب عبدالناصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ في معرض صور القوات المسلحة بأن جورج ألان قد حضر للقاهرة لتسليم انذار لعبدالناصر حول العواقب الوخيمة التي تنتظر مصر اذا قبلت صفقة الأسلحة^(١). وقد تباينت التأويلات لمغزى إيفاد جورج ألان، فمن قائل انها تشير الى انزعاج واشنطن^(٢) ومن قائل انها قد وطدت وعززت من مكانة عبدالناصر في العالم العربي^(٣).

ولم يؤد إيفاد (جورج ألان) الى زيادة التوتر في العلاقات الأميركية المصرية فحسب، بل كان مناسبة للكثير من الاضطراب في العلاقات بين الدولتين والحيرة للدبلوماسيين الأمريكيين وتفضيل ذلك انه بعد إتصال هاتفي مع هيربرت هوفر وكيل الخارجية الأميركية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ قرر دالاس إيفاد (ألان) في هذه المهمة بعد اخطاره بساعتين^(٤) وكانت السرعة التي اوفد بها (ألان) الى القاهرة ذات اثر ضار على الولايات المتحدة فحتى السفارة الأميركية في القاهرة لم تكن قد اخطرت بقرار دالاس^(٥).

وطبقا لما يرويهِ «اليس» Ellis فإن كيرميت روزفلت Kermit Roosevelt كان يناقش أمورا دقيقة مع عبدالناصر حين وصله تقرير من وكالة الاسوشيتدبرس يفيد ان (ألان) قد اوفد للقاهرة، يحمل انذارا نهائيا ينطوي على تهديد بحرب اقتصادية ضد مصر.

ولدى وصول (ألان) قابل السفير الأميركي (بايرون) وكيرميت روزفلت وأريك جونستون الذين نصحوه بالا يسلم الانذار الذي يحمله ووافق (ألان) على نصيحتهم^(٦)، وقابل (ألان) عبدالناصر لمدة ساعتين في أول أكتوبر^(٧) وقد حاول جورج ألان قبل الاجتماع تصحيح الأخبار التي تشير الى انه يحمل انذارا كما حاول ان يؤكد حضوره لمصر لمحاولة فهم السياسة المصرية وتوضيح السياسة الأميركية*.

1- Ellis, Harry, Challenge in the Middle East, Communist influences and american policy N.Y. 1960. P. 44, the Ronald press.

2 - wynn. op. cit. p. 120

3 - Weelock, Keith, Nassers new Egypt acritical analysis. N.Y. Frederick praeger 1960 p. 230.

Campbell op. cit. p. . 73

وانظر ايضا:

4 - New York Times Sept. 28, 1955 p.I.

5 - Washington post & Times Herald Sept. 29. 1955, N.Y. Times Oct. 1, 1955 p.I.

6 - Ellis, H. op. cit. pp. 42 - 45.

(٧) تتفق رواية (اليس) مع رواية ايزنهاور في كتابه Waging Peace من ان (ألان) قد اوفد لمحاولة اثناء عبد الناصر عن توقيع الصفقة مع

Eisenhower, waging peace op.cit. p. 24 - 25.

الشيوعيين. انظر

كما تتفق مع رواية هيكل الذي اشار الى ان رد فعل (دالاس) تمثل في إيفاد روزفلت لمقابلة عبدالناصر، ويروي هيكل ان روزفلت أبلغ السفير الأميركي في القاهرة (بايرون) ان دالاس يريد من عبدالناصر إلغاء الصفقة وانه مالم يتم بذلك فإن الولايات المتحدة المتحدة سوف توقف كل معونة وكل تجارة وتقطع العلاقات الدبلوماسية لفرض الحصار على مصر ولتبع كل السفن من حمل الأسلحة الى مصر. وكان رد دالاس يؤمن بجدي هذه الاجراءات كلها. ويشير هيكل ان روزفلت ناقش الموقف مع عبد الناصر دون جدوى*.

Hekal, op. cit. pp. 5055

(*) انظر

وبعد اجتماعه مع عبدالناصر واجتماع مع السفير احمد حسين رأى (الان) أن الرحلة قد أتاحت له فهما واضحا لسياسة مصر، وأنه مع وجود عدم تطابق تام بين البلدين فإن سياسة الولايات المتحدة تقوم على اساس واقعي^(١).

وقبل أن ننتقل الى تحليل رد الفعل الأميركي في اعقاب ايفاد الخارجية (لجسج الان) ومقابلاته مع عبدالناصر، يهمنا أن نشير الى أن روايات كثيرة قد سردت في هذه المقابلات الهامة، ولكن ايا منها لم يحدد بدقة ما هي طبيعة رسالة دالاس الى عبدالناصر، ماهي تفاصيلها وماهو مضمونها؟** وهل سلمها (الان) لعبد الناصر أم لا، وهل قبلها عبدالناصر ام رفضها؟ ثم ما هي الرواية الدقيقة التي نقلها (الان) عن مقابلاته مع عبدالناصر؟.

اولا بالنسبة لنص مذكرة (دالاس) إلى عبدالناصر المرسلة مع جورج الان والتي أوردت بعض الروايات انها لم تسلم (وكتبت الوثائق السرية الاميركية التي أطلعنا عليها بإذن خاص انها سلمت بالفعل) فإن دالاس كتب لعبدالناصر يقول^(٢) :

- الاعراب عن القلق العميق لتقارير ابرام الحكومة المصرية للاتفاق لشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي.
- يقول لعبد الناصر «انه يحتمل انك لم تدرك تماما خطورة مثل هذه الصفقة وكيف ينظر اليها في الولايات المتحدة، مدى صعوبة الحيلولة دون تأثيرها السيء على العلاقات الطيبة بين البلدين.
- يشير دالاس إلى مواقف الحكومة الأميركية نحو مصر فيقول «إن الولايات المتحدة تعاونت مع مصر على أساس تعاون مصر مع الغرب والثقة الكاملة في تأكيدات مصر عن (توحيدها) الكامل مع الغرب.
- يشير الى مساعدة مصر في المفاوضات المصرية الانجليزية الخاصة بالسودان وبقاعدة السويس اعتقادا أن ذلك يحقق تعاون مصر مع الغرب.
- ان الاتفاقية المقترحة مع الاتحاد السوفيتي تقوض حتى الافتراض الاساسي الذي قامت عليه علاقات الولايات المتحدة مع مصر وتدفع مصر في طريق الانفصال تدريجيا عن اصدقائها القدامى الطبيعيين.
- ان الصفقة لا يمكن اعتبارها مجرد صفقة تجارية ان أن لها مغزى سياسى هام.
- ان سجل الاتحاد السوفيتي معروف فهو يبدأ بلفتات ودية وسرعان ما تؤدي إلى التخريب والتورط في الفلك الشيوعي على نحو لا فكاك منه مما يؤدي إلى ضياع استقلال مصر.
- ومضى دالاس يقول في رسالته «إنه استنادا إلى تعاوننا السابق أشعر أنه لدى ما يبرر أن اطلب منك أن تفكر تفكيراً عميقاً في النتائج المترتبة على الطريق الذي تسير فيه، اعتقاداً مني أن هذا الطريق لن يحقق سوى زيادة التوتر في المنطقة والاضرار بالشعب المصري.

New York times, Oct. 4, 1955 p. 18. Washington post Oct. 2, 4, 1955 p. 1.

(١) وانظر :

(**) انظر محمد حسنين هيكل، ملفات السويس - مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٦٢ - ٢٦٥.

(٢) نص الرسالة وجدناه في ملفات السفارة الاميركية في بيروت.

American Embassy, Beirut, Oct. 6, 1955.

وكان (الان) قد ترك نسخة منها بالسفارة

وكان (جورج ألان) نفسه قبل مقابلته لعبد الناصر في القاهرة ١٠/١٠/١٩٥٥ قد اعد ما يسمى (بنقاط تحدث) * احتوى على العناصر التالية:

- توضيح الهدف من الزيارة وأنها بهدف فهم الموقف المصري والسياسة المصرية وشرح السياسة الأميركية ونفى أى أخبار بأنه يحمل انذارا أو تهديدا.

- ثم تلخيص رسالة دالاس السابق الاشارة الى نصوصها.

- شرح أخطار السياسة السوفيتية (خلق القلاقل في المنطقة - تشجيع سباق التسلح - اختراق المنطقة والتسلل اليها لتحقيق السيطرة السوفيتية بدءا بالمعدات والخبراء والفنيين حتى تتحقق لها السيطرة).

- ان تدفق الأسلحة قد تؤدي الى حصول اسرائيل على أسلحة بدورها مما قد يؤدي إلى حرب شاملة في المنطقة قبل أن تتمكن مصر من الاستفادة من زيادة تسليحها.

- ان الولايات المتحدة قد مارست نفوذها لتحقيق تسوية لقاعدة قناة السويس لتحقيق السيادة المصرية على القاعدة وأنها بذلت هذه المحاولة على أمل أن تحتفظ مصر باستقلالها لا أن ترضخ لجهود العالم الشيوعي لتحقيق وضع تكون فيه السيطرة على المعدات السوفيتية متوقفة على تزويدها بقطع غيار سوفيتية.

- وإنه لابد لمصر أن تذكر ان الولايات المتحدة قد حاولت إبداء رغبتها الصديقة في مساعدة ودعم نظام عبدالناصر.

- ان الولايات المتحدة لا تزال ترغب في تحقيق إطار لتسوية النزاع بين مصر واسرائيل، وفي تقديم المساعدة لقرض يقدم من البنك الدولي لبناء السد العالي.

- انه لهذا كله فإن دالاس يأمل من عبدالناصر الا يستمر في خطته لاستلام الأسلحة من الاتحاد السوفيتي^(١).

كانت تلك هي عناصر رسالة دالاس الى عبدالناصر و«نقاط التحدث» التي أعدها جورج ألان لينقلها إلى عبدالناصر، فما هي حقيقة ما تم بالفعل في تلك المقابلة وماذا كان رد عبدالناصر حين قابله (ألان) ؟

لقد قابل (ألان) عبد الناصر مرتين مرة في أول أكتوبر ومرة ثانية في ٣ أكتوبر بحضور السفير الأميركي (هنري بايرود).

ويصف (بايرود) في برقيته إلى الخارجية الأميركية في أول أكتوبر ١٩٥٥ جو المقابلة ومضمونها بما يلي^(٢).

- إن عبد الناصر كان هادئا وحاول أن يكون ودودا.

- أكد عبد الناصر أنه أشد قلقا من النشاط الشيوعي وأكثر حرصا على منعه أو تغلظه عن طريق الفنيين العسكريين من قلق دالاس نفسه.

- إن الحديث - مع ذلك - كان مشدودا في البداية ولم يفصح عبد الناصر عن أى رأى خلال الدقائق

العشرة الأولى

(*) نفس المصدر

(١) نفس المصدر

(٢) مقابلة ألان مع عبد الناصر في ١٠/١٠/١٩٥٥.

Incoming telegram Dept. of state, confidential from Cairo, to Secretary of State no. 632 Oct. 1, 1955. from Allen, file no. 774. 56/ 1-10-55.

- ذكر (الآن) لعبد الناصر أن الهدف من زيارته هو أن يتفهم بقدر الإمكان سياسة مصر وموقفها، وقرأ (الآن) على عبد الناصر نص رسالة دالاس ببطء ووضوح، وأن عبد الناصر طلب إعادة قراءة بعض النقاط في الرسالة، أما عبد الناصر - كما يرى (الآن) في برقيته - فقد طرح موقف مصر كما يلي^(١) :

- إنه من أسباب ثورة ١٩٥٢ الحاجة إلى السلاح والمعدات، واستعرض عبد الناصر جهود مصر لمدة ثلاثة سنوات للحصول على الأسلحة دون جدوى وأن مصر تحملت هذه المواقف حتى هجوم اسرائيل على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

- أكد عبد الناصر أنه منذ ذلك التاريخ وأصبح للسلاح والمعدات أولوية مطلقة.

- بالنسبة لجهود مصر للحصول على السلاح من الولايات المتحدة أوضح عبد الناصر أنه لم يطلب السلاح إلا من الولايات المتحدة، وأن دالاس قد وعد بأسلحة قدرها ٦٠ مليون دولار ولكن دون جدوى لاعتراض البريطانيين رغم الحاح كل من الكولونيل جيرهارت Gerhardt وايفلاند Eveland (بالسفارة الأميركية) دون جدوى أيضا في مطلع ١٩٥٥، بل أنه في يونيو ١٩٥٥ كرر عبد الناصر الطلب من (بايرود) ووافقت الولايات المتحدة على المبدأ وقدمت قائمة بالمعدات بعد تأخير طويل لشراء أسلحة بسبع وعشرين مليون دولار، وطلب عبد الناصر الشراء بالجنيه المصري لكن عبد الناصر لم يتلق أى إجابة

وقد لخص عبد الناصر الموقف بكل صراحة بأنه يعتقد أن الحكومة الأميركية تحاول ابقاء مصر ضعيفة، وأن ذلك بسبب النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة.

عاد (الآن) تعقبا على ملاحظات عبد الناصر ليستعرض جهود الولايات المتحدة في محاولة لتسليح جيش مصر لولا رفض عبد الناصر قبول المستشارين العسكريين، لكن عبد الناصر أجابه بأنه استطاع أن يتخلص من البريطانيين ولا يمكن إحلال الأميركيين محلهم.

وقد ركز عبد الناصر على أن الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا بدون أى شرط وعلى أساس تجارى، وأنه لن يرضخ لأى شروط أو أى التزامات نحو الكتلة السوفيتية وأن الاتفاقية لم تتضمن أى حضور أى فنيين إلا بناء على طلب مصر.

وينهى (بايرود) برقيته بإشارة ذات مغزى إنه بينما كان هو و (الآن) مع عبد الناصر كان السفير السوفيتى فى القاهرة ينتظر فى الغرفة الخارجية، أما (الآن) فبعد مقابلته لعبد الناصر أراد أن ينقل إلى الخارجية الأميركية مدى اصرار عبد الناصر على الحصول على السلاح من أى مصدر فقال: «لا يمكن لأى برقية أن تنقل ذلك الإصرار المطلق للحكومة المصرية والشعب المصرى للحصول على الأسلحة بعد الهجوم على غزة».

أما فى المقابلة الثانية فى ٣ أكتوبر بين عبد الناصر و (جورج الآن) التى استمرت ساعة وربع الساعة بحضور السفير الأمريكى (هنرى بايرود)^(٢)، فقد أكد (الآن) لعبد الناصر فى مقابلته الثانية أن أميركا ومصر

(١) نفس المصدر

(٢) مقابلة الآن الثانية مع عبد الناصر فى ٣/١٠/١٩٥٥.

Incoming telegram Dept. of state, secret, from Cairo, to Secretary of State no. 654 Oct.3, 1955. from Allen, file no. 774. 56/ 1-10-355.

تواجهان مشكلة خطيرة، وتلك المشكلة هي تجنب علاج مشكلات الشرق الأوسط على نحو يخدم السوفيت أو يسمح لهم باستغلال الموقف.

ويعقب (بايرود) أن (الان) حاول الالتزام بالهدوء في حديثه برغم خطاب جمال عبد الناصر عن مؤامرات الولايات المتحدة لاضعاف مصر وتدعيم إسرائيل* وقد أشار (الان) لعبد الناصر أن أعداءه سعداء لخطابه لأن رد الفعل الأميركي سيكون معاديا له.

أجاب عبد الناصر (الان) بأن الصحافة في الولايات المتحدة تنشر مقالات عن قدرة إسرائيل على حشد ٢٥٠.٠٠٠ رجل وهزيمة الدول العربية مجتمعة* وأنه يشعر بالمرارة. إنه مع إدراك الرأي العام الأميركي لقوة إسرائيل فهم يوجهون له النقد لمحاولته تصحيح الميزان عن طريق صفقة تجارية.

فتسأل منه (الان) عما إذا كان لا يزال يقدر استمرار (حسن النوايا) الأميركية بعد وصفه أميركا (بالكذب والتآمر) فأكد له عبد الناصر أنه يقدر ذلك مؤكدا أن المستقبل يتوقف على الولايات المتحدة .

انهى (الان) حديثه الثانى مع عبد الناصر بأن سباق التسلح فى الشرق الأوسط سوف يعود بالكوارث على الجميع ومن ثم ضرورة تجنب هذا السباق وتخفيف حدة التوتر.

ووضح فى سياق الحديث أن عبد الناصر قد حاول أن يستشف أو يستطلع مستقبل العلاقات المصرية الأميركية بعد صفقة الأسلحة ولكن (جورج الان) تعتمد عدم الأجابة.

ويعقب (بايرود) أن المباحثات مع عبد الناصر لم تحقق نتيجة لاثناء عبد الناصر عن عزيمة ويخلص (بايرود) إلى نتيجة هامة أنه لو كان (الان) قد اتبع أسلوب الانذار مع عبد الناصر لادى ذلك إلى قطع العلاقات ومهاجمة المصالح الأميركية فى المنطقة (١).

لقد اثارت صفقة الاسلحة التشيكية التى عقدتها مصر واعلنها عبد الناصر فى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ رد فعل عميق فى السياسة الخارجية الأميركية فى أكثر من اتجاه، الاتجاه الأول فى علاقاتها مع مصر، كما تمثلت فى زيادة (جورج الان) ومقابلته مع عبد الناصر، والاتجاه الثانى فى مشاورات أميركية إسرائيلية كان مدارها محاولة إسرائيل مواجهة شحن الأسلحة السوفيتية إلى مصر.

ففى مقابلة بين (أبا ايوان) السفير الاسرائيلى فى واشنطن مع (جورج الان) وكيل وزارة الخارجية الاميركية أكد له (الان) أن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى منع سباق التسلح فى الشرق الأدنى، فرد عليه (ايوان) أنه لو صحت التقارير عن شحن أسلحة روسية لمصر بعد عقد صفقة السلاح التشيكي فلن يكون أمام إسرائيل سوى مطالبة القوى الصديقة للتأثير على الاتحاد السوفيتي والمصريين لعدم تنفيذ الاتفاق، أو أن تطلب إسرائيل أسلحة من كافة الدول الغربية للحفاظ على التوازن مع مصر(٢).

(*) راجع خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ فى معرض صور القوات المسلحة - مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر - الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت. ص ١٩٥٢ - ١٩٥٨.

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر محضر مقابلة (أبا ايوان) مع (جورج الان) فى واشنطن فى ١٩٥/٩/٢٧ برقية الخارجية الاميركية إلى السفارة فى تل أبيب.

Outgoing telegram, Dept. of state, Confidential sent to Amembassy Tel Aviv, no. 226 sept. 27, 1955 file no. 774.. 56/ 927 55.

وانظر كذلك مقابلة السفير الاميركي فى تل أبيب ادوارد لوسون Edward Lawson مع موسى شاريت Moshe Sharett رئيس وزراء إسرائيل يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ لبحث صفقة الاسلحة التشيكية مع مصر وتأثير ذلك على سباق التسلح بين مصر وإسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وتشجيع مصر للعدوان على إسرائيل.

Incoming telegram, Dept. of State, confidential from Tel Aviv, to secretary of state no. 307 sept. 30, 1955 file no. 774. 56 19-3055.

وكان تأثير الصفقة التشيكية على اتجاه السياسة الخارجية الأميركية نحو إسرائيل عميقا، فقد اعقبتها سلسلة من المشاورات بين السفارة الاسرائيلية في واشنطن والخارجية الأميركية حيث طرحت السفارة الاسرائيلية مخاوفها من آثار هذه الصفقة على إسرائيل وعلى الوجود الأميركي والدعم الأميركي في المنطقة وموازن التسليح.

ففي مقابلة بين «ريوفين شلواح» Reuven Shiloah الوزير المفوض بالسفارة الاسرائيلية في واشنطن في ٥ أكتوبر ١٩٥٥ مع أعضاء إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية (راسل Russel وبيرجيس Burgess^(١)) طرح الوزير المفوض الاسرائيلي مخاوف حكومته من (تغاضي) الحكومة الأميركية عن صفقة السلاح أو التقليل من شأنها وعدم تقدير مخاطر وجود خبراء سوفيت وفنيين سوفيت في مصر وأن إسرائيل تنظر إلى ذلك التطور بقلق بالغ.

وقد أوضح المسؤول الأميركي أن مخاوف إسرائيل مع ذلك - مبالغ فيها وأن تقدير الولايات المتحدة لنوايا عبد الناصر أنه لا ينوي شن حرب ضد إسرائيل في المستقبل المنظور على الأقل.

كما أشار المسؤول الأميركي إلى أن الولايات المتحدة تشعر أن الاتحاد السوفيتي ومصر قد تصرفا بقدر من عدم المسؤولية في الموضوع حيث تحرك الاتحاد السوفيتي في وقت ازدادت فيه فرص تسوية المسألة العربية الاسرائيلية، وأن دالاس وما كميلان أوضحا ذلك لمولوتوف حيث تعارض ذلك مع (روح جنيف) أما بالنسبة لعبد الناصر فربما أقدم على هذه الخطوة على أساس أنها صفقة تجارية بحتة وعبد الناصر بذلك يخدع نفسه فلاشك أن الاتحاد السوفيتي سوف يستغل الموقف سواء عن طريق وجود الفنيين أو بخلق حاجة مستمرة لإحلال قطع الغيار.

أوضح (راسل) أن موقف وزير الخارجية الأميركي دالاس في بيانه في ٢٦ أغسطس أنه لا يمكن تحقيق التسوية عن طريق سباق التسليح، وأن الأمل يكمن في تسوية المسائل المعلقة، وإن كان تقدير الولايات المتحدة أن فرصة اقناع عبدالناصر لالغاء صفقة السلاح غير كبيرة وأن المطلوب هو تقليل أثارها إلى أقصى درجة.

وأن المتاح حالياً هو اختيارات تتراوح بين فرض عقوبات فورية ضد مصر، وأن الولايات المتحدة تتردد في ذلك قبل استكشاف الموقف، وربما انتهى الأمر بفرض عقوبات على أنه يجب أن يسبق هذا القرار أن يتحدد ما إذا كان لا يزال من الممكن تحقيق تسوية بين العرب وإسرائيل، ومع تقليل خطر تغلغل السوفيت في المنطقة.

أضاف المسؤول الأميركي أن الولايات المتحدة حريصة على أن تبحث مع إسرائيل الخطوات المقبلة.

وفي مقابل ذلك أعرب له الوزير المفوض الاسرائيلي (ريوفين شلواح) عن قلق حكومته من تصريحات المسؤولين في الخارجية الأميركية عن (تفوق إسرائيل العسكري) على مصر وأن إسرائيل كانت عميلا قديما للسلاح من تشيكوسلوفاكيا.

(١) مقابلة ريوفين شلواح Reuven Shiloah الوزير الاسرائيلي المفوض بسفارة إسرائيل في واشنطن مع فرانسيس راسل Francis Russell وبيرجيس Burgess بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية:

Secret, Dept. of state, Memo of Conversation Oct. 5, 1955 sub Israel's Concern at Possible U.S. acquiescence in U.S.S. R _Egypt arms deal, file no 774. 56/ 10-5-55.

وأكد (شلواح) أن (أبا اييان) السفير الاسرائيلي في واشنطن سبق أن ابلغ (دالاس) أن عبدالناصر غير جدير بثقة الولايات المتحدة وأن عبدالناصر لن يكون طيعا أو يقبل بالتسوية وحتى لو وافق فان اسرائيل تتشكك في نوايا أى شخص يدعمه الاتحاد السوفيتي وأن ما تطالب به اسرائيل هو تحقيق (توازن القوى) في المنطقة^(١).

وكان ثمة اتجاه ثالث في الأثر الذي أحدثته صفقة الأسلحة التشيكية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، وهي علاقة الولايات المتحدة مع العراق العضو الاساسى في حلف بغداد بعد حصول مصر على الأسلحة من الكتلة السوفيتية، فقد أثار سفير العراق في واشنطن «موسى الشهبندر» في ٢٧/٩/١٩٥٥ موضوع التسليح السوفيتي لمصر مع (جورج ألان) الذي وجد نفسه مطالبا بتوضيح سياسة الولايات المتحدة نحو مصر من حيث تزويدها بالسلاح، فنفى للسفير العراقي أولا أن ثمة عرض أميركي لتسليح مصر وأن المصريين أنفسهم رفضوا وجود بعثة عسكرية أميركية ولم توقع مصر علي اتفاق للامن المتبادل. وأضاف (الان) أن المعلومات المتوفرة لدى الولايات المتحدة تشير إلى وجود عرض سوفيتي لتزويد مصر بالسلاح ولخص (الان) المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة في ضوء هذا التطور كما يلي:

١ - الموقف المصري المعادي للعراق في شكل الهجوم العنيف على حلف بغداد واستياء الولايات المتحدة من هذا الموقف.

٢ - أن الولايات المتحدة في نفس الوقت تريد الاسهام في تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ولا تريد اتخاذ أى إجراء يزيد من حدة التوتر^(٢).

أما الاتجاه الرابع الذي أثرت فيه صفقة السلاح التشيكية في السياسة الخارجية الأميركية فقد تمثل في مشاورات أميركية بريطانية حول نتائج هذه الصفقة على المنطقة بشكل عام وعلي موازين القوى بين مصر واسرائيل بشكل خاص.

فقد أجريت مباحثات بين السفير البريطاني في واشنطن «سير روجر ماكينز Roger Makins» مع جورج ألان مساعد وزير الخارجية عقب لقائه مع عبدالناصر، وقد طرح (الان) في الاجتماع موقف عبدالناصر الذي وصف الصفقة في البداية - على حد قول (الان) بأنها صفقة تجارية فقط - ثم عاد عبدالناصر، كما يروى (الان) ليصف الولايات المتحدة بأنها قد تأمرت مع بريطانيا والدول الغربية ضد مصر لحرمانها من الأسلحة.

ويحلل (الان) موقف عبدالناصر مع السفير البريطاني بأن عبدالناصر قد طرح اتفاقية الأسلحة التشيكية في صورة سياسية لمحاولة تبريرها بأنها نتيجة لحرمانه من الأسلحة ومسؤولية الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عامة عن ذلك.

وذكر (الان) للسفير البريطاني أن الدول العربية في معظمها تقف وراء عبد الناصر، وأن عبد الناصر يتمتع بشعبية هائلة مما زاده ثقة في نفسه وجعل التعامل معه أشد صعوبة^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر مذكرة حديث (جورج ألان) وكيل الخارجية الأميركية مع السفير العراقي في واشنطن موسى الشهبندر في ٢٧ / ٩ / ١٩٥٥.

Dept. of state, Memo of Conversation, Sub: Call of Iraqi Ambassador, Sept. 27, 1955, file 774. 56/ 9-27-55. Confidential.

(٣) محضر اجتماع جورج ألان مساعد وزير الخارجية الأميركية مع السفير البريطاني في واشنطن «روجر ماكينز» في ١٠ أكتوبر ١٩٥٥:

Dept. of state, secret, Memo of Conversation Oct. 10, 1955, file no, 774. 00/ 10-55.

أجاب دالاس فى مؤتمر صحفى بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٥ على سؤال حول أهداف مباحثات (الان) مع مصر بقوله: « إنه أجرى جولتين من المباحثات استطاع خلالهما التوصل لتفهم عميق لدوافع مصر فى الموضوع واعتقد أن عبدالناصر بدوره قد تفهم موقفنا من الموضوع، وأنه تحقق تفهم أفضل عن ذى قبل وأن هذا هو الهدف من الرحلة»^(١).

إلا أن دالاس ذكر فى البيان الصحفى ملاحظتين هامتين: أولاهما، أن الدول العربية مستقلة ومن ثم فهى حرة فى التصرف كما تشاء، وثانيهما: أنه من زاوية العلاقات السوفيتية الأميركية فإن إرسال الأسلحة للشرق الأوسط لن يسهم فى تخفيف التوتر، وقال دالاس: إن هاتين الملاحظتين تصدقان اليوم. وأضاف «أنه من الصعب انتقاد الدول التى تشعر بالأخطار التى تتهددها وتسعى للحصول على أسلحة بصفة مخصصة أنها تحتاج للدفاع، ومن ناحية أخرى فأننى أشك شكاً كبيراً فى ظل الظروف السائدة أنه من الممكن تحقيق الأمن عن طريق سباق التسلح»^(٢).

وبرغم هذه الملاحظات الهادئة أو التبريرية فإن الانطباع كان، أن الإيفاد المتسرع للبعثة إلى القاهرة والدلالات التى انطوت عليها قد أضرت بالموقف الأمريكى فى مصر، وقد وصف Ellis آثارها المباشرة بأنها فى الحقيقة وضعت نهاية لعلاقات روزفلت وعبدالناصر^(٣).

لقد كان الانطباع العام عن صفقة الأسلحة مثيراً بوجه عام للولايات المتحدة ولكن لم يكن ثمة اتفاق حول الاجراء العقابى ضد مصر. لقد بحث مجلس الأمن القومى موضوع صفقة الأسلحة^(٤)، كما بحثت إعادة تقييم جذرى فى العلاقات ووافقت الولايات المتحدة على انتهاج موقف الترقب والانتظار بالنسبة لمصر^(٥) وإلى حد كبير القى اللوم على الاتحاد السوفيتى بأكثر مما القى اللوم على مصر بالنسبة لصفقة الأسلحة.

أما الرئيس ايزنهاور ففى بيان أصدره من مقر البيت الأبيض المؤقت فى مدينة دنيفر بولاية كولورادو فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ أكد المبادئ الواردة فى الاعلان الثلاثى فى مايو ١٩٥٠ وقال الرئيس «إنه بينما تقف الولايات المتحدة على استعداد لدراسة مطالب الأسلحة المشروعة فهى لا تنوى الاسهام فى سباق التسلح فى الشرق الأوسط، وأما سياسة الولايات المتحدة التى أعتمد الرئيس ايزنهاور أنها سوف تسهم بشكل كبير فى أمن شعوب المنطقة فقد تمثلت فى الإعلان الثلاثى، وأكد الرئيس ايزنهاور أن هذه السياسة لا تزال سارية المفعول^(٦)، وأعرب نيكسون نائب الرئيس عن أسفه لوجوده محاولة إثارة سباق تسلح بطريق غير مباشر فى الشرق الأوسط^(٧).

وبرغم مشاعر الأسف التى أبدتها الولايات المتحدة ازاء دخول الاتحاد السوفيتى فى أمور الشرق الأوسط، فلم تفكر فى أى اعتراض قوى على الاجراء الذى اتخذته مصر، كما يبدو أن الخارجية الأمريكية قد تبينت أن

1 - Transcript of secretary Dulles news conference, U.S. Dept. of State Bulletin XXXIII no. 851, Oct 17, 1955 p. 604.

2 - Ibid, idem.

3 - Ellis, op. Cit, pp. 46-47.

4 - New York Times, October 10, 1955 p.2.

5 - Ibid., 9, 14 Oct. 1955 p. 1-2.

6 - U.S> Dept. of State, American foreign policy 1950-1955, Basic Documents Vol II, Washington D.C. 1957, p. 2238.

7 - New Yourk times Oct. 17, 1955.

صفقة الأسلحة لا تعنى أن مصر قد انضمت إلى الكتلة السوفيتية، وأكد المسؤولون في وزارة الخارجية أن عبد الناصر مناهض للسوفيت^(١)، كما أكد دالاس أن أسلحة الكتلة السوفيتية قد اشترت لأن شروط السداد كانت أفضل^(٢)، بل وصرح دالاس بأن عبد الناصر كان مدفوع أساسا بالرغبة في الحفاظ على الاستقلال الحقيقي للمنطقة^(٣) وفي أول نوفمبر ١٩٥٥ صرح بايرود أن العلاقات بين البلدين قد تحسنت في أعقاب الفترة الخاصة باتفاق صفقة الأسلحة التشيكية^(٤).

أما من جانب مصر فقد كانت لاتزال حريصة على الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة ولاسيما في ضوء حاجتها لبناء السد العالى والحفاظ على ضمانات ضد النفوذ السوفيتي المتطرف، وقد أكد أحمد حسين السفير المصري في واشنطن رغبة مصر في إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة^(٥) كما أن عبد الناصر صرح لأحد رؤساء التحرير الأميركيين قبل ١٩ يوليو بعدة أسابيع أن مصر تسعى لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة وأنه سيبدل قصارى جهده^(٦) لتحقيق هذا الهدف.

لقد أنتهت الخارجية الأميركية إلى أنه من الحكمة توثيق العلاقات مع مصر من أجل الحيلولة دون تزكية وتعظيم النفوذ السوفيتي من خلال الاستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالى.

لقد كان تزويد الجيش المصري بأسلحة أميركية من أدق المراحل وأكثرها حرجا في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر، وكانت صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر تمثل بالفعل هزة عميقة لدى الإدارة الأميركية ولدى الكونجرس ربما لم تدرك أبعادها الحقيقية إلا بعد أزمة السويس ١٩٥٦ حين ناقشتها جلستا الاستماع في مجلس الشيوخ أمام لجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة حيث أدلى بالشهادة الأطراف التي عاشت قصة تسليح الجيش المصري، كافرى وباريرود، كما ناقشها من أعضاء الكونجرس فولبرايت، وهربرت همفري.

لقد حدثت هذه التطورات الهامة في خريف ١٩٥٥ بالكونجرس الأميركي أن يوفد بعثة خاصة من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب لزيارة الشرق الأوسط في الفترة من ١١ أكتوبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ سجلت فيه في إطار العلاقات الخارجية لمصر ما وصفته البعثة بأنه أخطر تدخل للكتلة السوفيتية في مصر، وهو ما حدث قبل زيارة البعثة لمصر بشهر واحد، وهو الاعلان عن شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا وقد قامت البعثة بالتحقق من السياسة الأميركية الخاصة بالتسليح في مصر^(٧) وخلصت البعثة إلى أنه وإن كانت مصر قد قررت تجميد اتفاقية المعونة العسكرية من الولايات المتحدة في أعقاب اتفاقية قاعدة قناة السويس في أكتوبر ١٩٥٤ فإن الطلبات المصرية لشراء الأسلحة الأميركية لقيت اهتماما فوريا من جانب الولايات المتحدة في أعقاب تسوية السويس.

1 - Ibid, Oct. 2, 1955.

2 - Ibid Feb. 26, 1956.

3 - Ibid april 4, 1956.

4 - Ibid Nov. 2, 1955.

5 - Ibid Oct. 13, 1955.

6 - Ibid June 27, 1956.

7 - Report of the special Mission to the Middle East, South & South East Asia and the Western pacific, Committee on foreign Relations, may 10, 1956. 84th Cong. 2nd session, House Report 2147, Washington pp. 35-41.

ويشير تقرير البعثة إلى أن مصر فى أوائل يونيو ١٩٥٥ أثارت مع الولايات المتحدة مسألة الحصول على أسلحة إضافية بالشراء، وأبلغت فى ٢٢ يونيو بموافقة الولايات المتحدة على طلبات الشراء ثم ثارت مشكلة التمويل، ولم يكن قد اتخذ قرار بالنسبة للشروط المالية حتى أصبح أمر الصفقة التشيكية معلوما وأنه نتيجة لهذه الصفقة أوقفت الولايات المتحدة بحث الطلب المصرى بشكل عملى.

وينحى تقرير البعثة منحى دفاعيا أو تبريريا لموقف الإدارة الأميركية حين يقول: «إن الاتفاقية المقترحة للمعونة العسكرية لم تكن تمثل بأى شكل حلفا على نحو ما قال بعض القادة العرب ولم يكن يطالب مصر بالموافقة على ظروف خاصة، أو تعهدات خاصة واحتفظت لها بالاعتراف الكامل بالسيادة وأنه لا يمكن بيع السلاح لأى دولة إلا بالموافقة على شروط قانون الأمن المتبادل وشروط المبيعات العسكرية وهو تلقى الرئيس لتعهدات مرضية بعدم استخدام المعدات إلا لأغراض الأمن الداخلى وللدفاع المشروع عن النفس^(١).

وفى هذا الإطار التبريرى الدفاعى عن موقف الإدارة الأميركية من عدم تسليح الجيش المصرى عالجت بعثة مجلس النواب الأمريكى السياسة المصرية التى وصفتها بأن تنطوى إلى حد كبير على الطموحات من جانب، وقلة خبرة زعمائها من جانب آخر، وأن آمال مصر فى قيادة الدول العربية قد أصيبت بنكسة حين انضمت العراق إلى حلف بغداد.

وخلصت البعثة الأميركية فى تقييمها^(٢) لاتجاه السياسة الخارجية لمصر فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية إلى أنها، لا تشعر أن مصر تنوى أو ترغب فى قطع صلاتها بالغرب وشأن مصر شأن دول كثيرة فى الشرق الأوسط وجنوب اسيا، تعتقد أنها تستطيع الحفاظ على مكانة محايدة فى إطار صراع عالمى واسع، وإن مصر لم تتخذ المعونة السوفيتية كخطوة فى اتجاه الخضوع للاتحاد السوفيتى، وتقدر البعثة أن المساعدة السوفيتية لم تقدم لمعونة مصر بل للمساعدة فى توسيع النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة من العالم^(٣).

وفى جلسة استماع فى مجلس الشيوخ أمام لجنة العلاقات الخارجية دار نقاش بين السناتور وليام فولبرايت فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ والسناتور هيربرت همفرى من ناحية، وبين دالاس من ناحية أخرى خلال شهادته حول مفاوضات صفقة الأسلحة التشيكية ودوافع امتناع الولايات المتحدة عن الاستجابة لطلبات مصر من الأسلحة الأميركية.

وقد حاول دالاس فى شهادته تبرير مواقف الإدارة الأميركية بارتفاع اسعار الأسلحة الأميركية ردا على سؤال السناتور فولبرايت لتفسير عدم بيع الأسلحة الأميركية لمصر وإن الولايات المتحدة لم تكن تريد بدء سباق التسلح وقال دالاس: «إن المصريين فعلا طلبوا شراء سلاح من الولايات المتحدة وإن الولايات المتحدة لم تبع لهم السلاح لعدم ملائمة الاسعار وإنهم وجدوا أسعارا أفضل لدى السوفييت على أساس المقايضة بالقطن». وشرح دالاس لهمفرى أن الولايات المتحدة كانت على استعداد لبيع الأسلحة بالشروط المحددة فى اتفاقية الأمن المتبادل أما بيع السوفيت للأسلحة فلم يرتبط به أى شروط من النوع الذى يرتبط بالمبيعات الأميركية^(٤).

1 - Ibid p. 39.

2 - Ibid pp. 40- 41.

3- Ibid, idem.

(٤) انظر شهادة دالاس أمام جلسة الاستماع فى مجلس الشيوخ أمام لجنة العلاقات الخارجية:

Situation in the Middle East, Hearings before the Committee on foreign Relations, U. S. Senate 84th Cong. 2nd session feb, 24, 1956. pp. 16-17-40.

على ان هذه الأسباب التي ساقها دالاس في معرض شهادته أمام الكونجرس في فبراير ١٩٥٦ حول الأسباب التي دفعت للامتناع عن التعامل مع عبد الناصر وتقديم المعونة العسكرية التي كان يسعى إليها منذ وقت، لم تكن مقتنعة بالقدر الكافي للكونجرس خاصة وأنها كانت دافعة لمصر للسعى لأول مرة لعقد صفقة مع الكتلة السوفيتية.

لقد عاد الكونجرس بعد عام تقريبا في فبراير ١٩٥٧ لبحث هذه المسألة مرة أخرى، فما هي الأسباب الحقيقية التي منعت الولايات المتحدة للتعامل مع عبد الناصر بالشروط التي يرضاها؟ من الوجهة الرسمية، فقد كان ذلك مرده إلى عدم التوصل لاتفاق حول الجوانب المالية، مثل الأسعار وشروط الدفع، والاستنتاج المنطقي الذي يترتب على ذلك هو أنه لو كانت هذه المشكلات المالية قد حلت، لأمكن تحقيق الصفقة.

لكن مناقشات الكونجرس بعد عام قد أوضحت من خلال شهادة عدد من رجال الإدارة أمام لجان الكونجرس أن هذه الاعتبارات المالية أو الفنية كانت تأتي في المرتبة الثانية^(١).

يتضح ذلك في سؤال السناتور فولبرايت للسفير الأميركي (بايرون) عن السبب في اتجاه مصر إلى الروس بدلا من الولايات المتحدة، فأجاب (بايرون) إن مشكلة مبيعات السلاح قد دفعت عبد الناصر دون شك إلى أنه ليس أمامه أمل في الحصول على دعم حقيقي من الغرب، كما أنه لا يمكن أن يطمئن بأن يعهد بأمن مصر إلى الدول الغربية. وكان السفير (بايرون) يعتبر أن التردد الأميركي في تزويد مصر بالسلاح دافعا لعبد الناصر إلى أن يتحسب لحظر مفروض من الغرب على إمداده بالأسلحة في حالة حربه مع إسرائيل، ويبدو أن عبد الناصر قد استنتج ذلك وأن الغرب لن يسمح ولن يستطيع قبول اختلال في التسليح بين إسرائيل وجيرانها العرب، وكان تقدير (بايرون) أن عبد الناصر قد اتخذ هذا القرار (اللجوء إلى المصادر السوفيتية) بعد أن انتهى إلى نتيجتين بالاضافة إلى وجود صعوبات فنية وصعوبات مالية وهي «أن المسألة من حيث المبدأ والسياسة أن الغرب لن يسمح له أن يكون أقوى من إسرائيل أما النتيجة الثانية التي توصل إليها يقينا فهو أنه ليس أمامه بديل آخر^(٢).

ومن ناحية أخرى كان رأي (بايرون) أن الإصرار الأميركي على أن يوقع عبد الناصر اتفاقية معونة عسكرية بدا للزعيم المصري أنه لا يعنى سوى إحلال السلطة البريطانية بسلطة أميركية حتى قبل أن تنسحب السلطة البريطانية من منطقة قاعدة قناة السويس^(٣).

كما بدا للحكومة المصرية أنها لا تستطيع عن طريق أى نوع من التفاوض شراء الأسلحة من الغرب^(٤)، وجدير بالملاحظة أنه قبيل صفقة الأسلحة بين مصر والكتلة السوفيتية أوصى السفير (بايرون) عدة مرات وزارة الخارجية التوصل إلى اتفاق معقول مع عبد الناصر لمنع دخول الأسلحة السوفيتية إلى المنطقة^(٥).

ويفسر السفير الأميركي في القاهرة السابق على (بايرون) وهو (جيفرسون كافر) في جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ دوافع عبد الناصر إلى المصادر السوفيتية بأن عبد الناصر كان يريد معونة عسكرية دون شروط أما نحن فقد كانت لنا شروطنا^(٦).

1- U.S. Congress, Senate, The Presidents Proposal on the Middle East. Hearings before the committee on foreign Relations & Committee on armed Services 85th Cong 1st session S.J. Res. 19 & H.J. Res. 117 par 11 Feb. 5, 6, 7, 11, 1957, p. 715.

2 - Ibid, idem.

3 - Ibid p. 730.

4 - Ibid p. 737.

5 - Ibid p. 782.

6 - Ibid p. 783.

وكانت إجابة الأدميرال آرثر رادفورد Arthur Rudford رئيس هيئة الأركان المشتركة فى القوات المسلحة الأميركية على السيناتور (هيوبرت همفرى) فى جلسات استماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ رداً على إثارة الاعتبارات المالية كسبب للامتناع عن تزويد مصر بالسلاح. ويعبر الأدميرال (رادفورد) فى ذلك عن رأى القوات المسلحة الأميركية إلى جانب ماسبق أن عبر عنه كلا من (كافرى) و(بايرون) السفيرين الأميركيين السابقين فى القاهرة.

صرح الأدميرال (رادفورد) رداً على سؤال السيناتور همفرى الذى قال «ليس صحيحاً أن المصريين عرضوا شراء أسلحة من الولايات المتحدة وأنتا عرضنا بيع الأسلحة ولكن أسعارنا كانت مبالغاً فى الارتفاع؟» صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية بقوله «لا أعتقد أن ذلك كان السبب الحقيقى .. ما كان يريد المصريون شراءه، كما أتذكر، أنواعاً من الأسلحة لم تكن نريدكم شراءها، وربما كان للسعر دخل فى ذلك، ولكنه فى رأى لم يكن العامل المسيطر»^(١).

وخلاصة شهادة رجال الإدارة الأميركية والقوات المسلحة فى الكونجرس ترجح أن أسباباً سياسية تتصل باتجاهات السياسة الأميركية ذاتها نحو مصر وتجاه المنطقة ككل وراء قرارها بالامتناع عن الاستجابة لطلبات مصر بتزويدها بالسلاح، ومن ثم تفسير اتجاه مصر للحصول على هذه الأسلحة من مصادر الكتلة السوفيتية. على أن رد فعل الإدارة الأميركية لصفقة الأسلحة التشيكية ورد فعل الإعلام الأمريكى - برغم حدته - لم يعكس بدرجة كافية مدى الآثار السلبية التى تركتها الصفقة على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية فى الكونجرس بصفة خاصة من زاويتين تتعلق بنوايا مصر وسياستها الإقليمية:

الزاوية الأولى: الترويج المتكرر داخل الكونجرس لمؤالة مصر للاتحاد السوفيتى بعد توقيع صفقة الأسلحة التشيكية، ثم الإصرار على نعمة معاداة مصر لإسرائيل ونواياها العدوانية والدعوة لتزويد إسرائيل بالسلاح ودعمها بعد تعرضها لأخطار التسليح السوفيتى لمصر. لقد تغيرت نظرة الولايات المتحدة وموقفها من مصر وعبدالناصر بعد صفقة الأسلحة السوفيتية، إلى حد إسقاطها لعامل معاداة عبدالناصر للشيوعية وأصبحت تنظر إليه كعميل سوفيتى فحسب^(٢).

والثانية: إنه منذ عقد الصفقة المصرية التشيكية للأسلحة، لم تهدأ المناقشات فى الكونجرس حول الزحف الشيوعى فى الشرق الأوسط، وحول الأخطار التى يتعرض لها السلام وحول مناشدة إسرائيل، تلك الدولة الديمقراطية للولايات المتحدة للحصول على المساعدة دون الاستجابة لنداءاتها. لقد وصف أعضاء مجلس النواب هذه الصفقة بأنها نقطة تحول فى الشرق الأوسط لأنها أدخلت الحرب الباردة إلى هذه المنطقة الحيوية، كما وصفوا استيراد مصر أسلحة من الشيوعية واستقدامها للفنيين الشيوعيين تهديداً للغرب، ومن الواضح - فى تقديرهم - أن مصر لم تكن تحصل على أسلحة من الكتلة الشيوعية لتحارب الشيوعية أو تدافع عن العالم الحر، وأن الهدف الرئيسى للألة العسكرية المصرية التى يزود بها الشيوعيون مصر هو «دولة إسرائيل الديمقراطية»^(٣).

1 - Ibid p. Jan, 14,15,24, 25, 28, 29,30, Feb. 1,4,1957, p. 438.

2- Leiden, Carl, Egypt, the drift to the left, Middle Eastern affairs, Dec. 1962 p. 203.

3 - Cong. Rec, senate, Vol 102, part 2 84th Cong. 2nd. session Feb. 1, 1956 pp. 1817-1825, House of Representatives (MR Kefauves).

لقد دارت في مطلع عام ١٩٥٦ مناقشة واسعة حول الموقف في الشرق الأوسط في مجلس النواب، ففي جلسة ٨ فبراير، تركزت المناقشات حول التهديد الشيوعي للشرق الأوسط الناجم عن عقد عبد الناصر لصفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي وخلقه موقفا متفجرا يستحق المواجهة بسياسة أميركية مؤيدة لإسرائيل بتزويدها بالأسلحة والمعونة العسكرية للدفاع عن الديمقراطية في الشرق الأوسط^(١).

وفي جلسة ٢٠ فبراير استمر المناقشة حول الموقف المتوتر والخطير في الشرق الأوسط الذي يهدد السلام في العالم «ويهدد مصالحنا الحيوية في الشرق الأوسط» وتتعرض له أمن الدولة الديمقراطية الصغيرة التي ساعدنا في تأسيسها^(٢) على حد وصف السناتور (ليهمان) Lehman في بيانه عن الأسلحة الأميركية للسعودية.

بل أن السناتور همفري في اجتماع لمجلس الشيوخ في ٢١ فبراير ١٩٥٦ طالب بمراجعة السياسة الأميركية نحو مصر في ضوء اتجاه عبد الناصر المستمر نحو موسكو، ويتساءل في نفس الوقت لماذا اعترضت الإدارة الأميركية على تزويد إسرائيل بالأسلحة وأنها بذلك تزيد من احتمالات الهجوم العربي على إسرائيل، وقدم همفري لدعم حججه هذه مقالا من صحيفة النيويورك تايمز صدر في ١٨ فبراير ١٩٥٦ طلب إدراجه في مضبطة الجلسة تحت عنوان (أسلحة إلى الشرق الأوسط) يذكر أن «مصر بالأسلحة التشيكية قد قلبت الميزان في الشرق الأوسط وأنها أصبحت متفوقة على إسرائيل خاصة في مجال الطيران»، كما أورد في نفس المعنى مقالا نشر في صحيفة واشنطن بوست في ٢١ فبراير ١٩٥٦ تحت عنوان (فوق برميل نفط) ركزت على أخطار تسليح مصر على إسرائيل^(٣).

واستمرت الحملة على مصر دون توقف، ففي ٢٧ أبريل ١٩٥٦ تحدث أحد أعضاء مجلس النواب هو النائب (كيوج) MR. Keogh يصف فيها إسرائيل «بأنها تقف اليوم في وجه أطماع ديكتاتور ليسيتر على الشرق الأوسط، وتقف في وجه غزو الشيوعية في الشرق الأوسط، وأن إسرائيل تخوض معركتنا في الشرق الأوسط وإنه في الذكرى الثامنة لتأسيس إسرائيل فإن الولايات المتحدة تخذل نفسها إذا تخلت عن إسرائيل أو خذلتها»^(٤).

وفي الثالث من مايو أثار عضو مجلس النواب عن نيويورك وهو (ايمانويل سيلار) Emanuel Callar سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وموقفها المعادي للولايات المتحدة وطالب بتطبيق اجراءات للحد من واردات القطن المصري حفاظا على مصالح مزارعي القطن الأميركيين بعد أن عقدت صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا^(٥).

وفي الثامن عشر من مايو تحدث السناتور (مونروني) Monroncy عضو مجلس الشيوخ يشن حملة شرسة ضد عبد الناصر ويصف محاولات الولايات المتحدة ومبادراتها وأموالها ومحاباتها «لعبد الناصر» بأنها أثمرت

1 - Cong. Rec, House, Feb. 8, 1956. pp. 2402-2423 Vol 102 part 6.

2 - Cong. Rec, Senate Vol 102, part 3 Feb. 20, 1956. pp. 2881-2882.

3- Cong. Rec. senate, vol 102, part, 3, 84th Cong. 2nd session Feb 21, 1956. pp. 3036-3037.

4- Cong Rec, House Vol. 102 part 6 April 56, 27 p. 7223.

5- Idid May 3, 1956 p. 7480

اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية الذي يشتري طائرات الميج الروسية لدعم مكانته في مصر، ويصف الولايات المتحدة بأنها ذهبت بعيدا في مهادنة عبد الناصر^(١)، وفي نفس السياق هاجم السناتور (مونروني) ما وصفه بضعف السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لعدم استجابتها استجابة قوية لصفقة الأسلحة التشيكية لمصر^(٢) وقدم مقالين من النيويورك تايمز في ٢٢ مايو ١٩٥٦ تؤكد وجهة نظره^(*).

وفي مجلس النواب تصدى عضو المجلس (مولتر) Multer للسياسة الأميركية مرة أخرى فهاجم دالاس واتهمه في جلسة ٢٣ مايو ١٩٥٦ بأنه يخفي رأسه في الرمال بتجاهله كميات الأسلحة التي نقلها الشيوعيون إلى مصر^(٣).

وتكرر الهجوم على مصر وعبد الناصر في إجتماع مجلس النواب في ١١ يوليو ١٩٥٦ حين هاجم النائب (بيرنى) Byrne تهديدات عبد الناصر لإسرائيل وقال: «إن إسرائيل لم تطالب أحدا بالدفاع عنها بل تطالب بأسلحة للدفاع عن نفسها وأنه على الولايات المتحدة أن تهب لمساعدة إسرائيل وقت الخطر»^(٤).

إن استقراء وتحليل اتجاهات المناقشة في الكونجرس الأميركي منذ عقد صفقة الأسلحة التشيكية يشير بوضوح إلى الجو المشحون ضد مصر لقرارها بتسليح الجيش المصري من مصادر سوفيتية حيث تكتل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ لتأكيد عداة مصر لإسرائيل وموالاتها للاتحاد السوفيتي مصدر الخطر على المصالح الحيوية الأميركية في الشرق الأوسط، بحيث صورت مصر وعبد الناصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية بأنها تشكل خطر على إسرائيل وخطرا على المصالح الأميركية وطالب الأعضاء في الكونجرس الإدارة بالتخلي عن مهادنة مصر وعبد الناصر والوقوف بحزم أمام تسليح مصر بالأسراع بمساعدة إسرائيل وتلبية مطالبها للدفاع عن نفسها.

والحقيقة أن حدة رد الفعل في الكونجرس الأميركي لقرار مصر بعقد الصفقة التشيكية للأسلحة تدفعنا لأن يرجح حجة التفسير الذي أورده صحيفه النيويورك تايمز بأنه قد يكون من أولى الأسباب وراء تردد الولايات المتحدة في تزويد مصر بالأسلحة نزاعها مع إسرائيل حيث كان السبب الحقيقي وراء حاجة مصر للسلاح هو الخطر الذي تمثله إسرائيل، وكانت الحكومة الإسرائيلية خاصة بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس تبدى خشية كبيرة من حصول مصر على أسلحة أميركية، فقد أعلن موشى شاريت رئيس وزراء إسرائيل أن المعونة الأميركية لتسليح مصر سوف تكون جريمة فوق جريمة، كما أن السفير الإسرائيلي في واشنطن صرح أنه إذا قدمت لمصر معونة عسكرية فإنه يجب تقديمها بالمثل لإسرائيل^(٥).

فلا الإدارة الأميركية سمحت بتزويد مصر بالأسلحة، ولا الكونجرس الأميركي بعد صفقة الأسلحة التشيكية، هذا من رد فعله ضد تسليح مصر لما تمثله من خطر - في تقدير عديد من أعضائه المؤيدين لإسرائيل - على أمن إسرائيل، وعلى المصالح الأميركية في المنطقة.

1- Cong. Rec. senate, vol 102, part, 3, 84th Cong. 2nd session Feb 21, 1956. pp. 3036-3037.

2- Cong. Rec., House, Vol. 102 part Vol, May 23, 1956 84 the Cong. 2nd session p. 8835.

(*) المقالان يوضحان نقدا لاذعا لما وصفه بتهاون السياسة الأميركية وضرورة تصديها بقوة لمصر لعقدها صفقة السلاح وتعويض إسرائيل عن الآثار العسكرية لها.

3- Cong. Rec., House, Vol. 102 part VII, May 23, 1956 84 the Cong. 2nd session p. 8835.

4- Cong. Rec. House Vol., 102 part 9 July 11, 1956 p. 12383.

5 - New Yourk times, July 29, 31, 1954. p. 1, 4.

لقد كان لرد فعل الكونجرس إزاء صفقة الأسلحة التشيكية آثاره على اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر كما تمثل في مواقف سلبية تجاه الاستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالي. ومع أن الحكومة الأميركية قد اتخذت في نوفمبر ١٩٥٥ بعد صفقة الأسلحة التشيكية قرارها بالاشتراك مع بريطانيا بتقديم عرض لتمويل السد العالي للحد من تطور النفوذ السوفيتي في مصر والمنطقة بعد صفقة الأسلحة، إلا أن ردود الفعل الحادة في الكونجرس ضد مصر ظهرت في مناقشات الكونجرس حول آثار الصفقة على أمن إسرائيل وإدخال المنطقة في دائرة النفوذ السوفيتي لخلق جو معادي لمصر ولعبد الناصر أدى في النهاية إلى تراجع الإدارة عن قرارها بتمويل بناء السد العالي ، كما سنرى بالتفصيل في الباب الثالث.

لقد كانت وراء التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر خلال عام ١٩٥٥ مواقف مصر الحيادية منذ رفضت شروط المعونة الأميركية أواخر عام ١٩٥٤، وعارضت بقوة سياسة الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط، كما تمثلت في حلف بغداد والتي ساندتها بقوة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، كما كان وراء مظاهر التحول في السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجتها مصر منذ شاركت في اجتماع باندونج في أبريل ١٩٥٥، على أن التحول الحقيقي في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر جاء نتيجة للآثار المترتبة على الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وفشل مصر المتوالي حتى يونيو من نفس العام في الحصول على أسلحة أميركية عن طريق الشراء، مما دفع مصر للسعي إلى توفير حاجتها من السلاح عن طريق مصادر من الكتلة السوفيتية بعقد صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥. وليس ثمة شك في الآثار بعيدة المدى التي ترتبت على عقد صفقة الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا فقد انعكست بعمق في عداوة الاتجاهات الأميركية في الكونجرس نحو مصر. وكما انعكست في رد الفعل الإعلامي والذي لم يقل حدة عن رد الفعل في الكونجرس إزاء قرار مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية. وقد تراوح رد فعل الإدارة تجاه هذا الحدث الهام بين محاولة احتوائه وعلاج آثاره بالاستجابة لعرض مصر تمويل السد العالي، إلا أن الإدارة الأميركية سرعان ما تحولت عن موقفها وتراجعت عما التزمت به بخضوعها لمواقف الكونجرس واتجاهاته المعادية لمصر والرافضة لمساندة جهود الإدارة لتمرير الموافقة على اعتمادات تمويل مشروع السد العالي في مصر.

الباب الثالث

التغير في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر

١٩٥٥-١٩٥٦

الفصل التاسع

الموقف الأميركي من النزاع المصرى الإسرائيلي عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولاً: مرحلة الاتصالات الأولية

ثانياً: التقديرات الأميركية لاحتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل في أعقاب رحلة دالاس لمصر ١١-١٣ مايو ١٩٥٣.

ثالثاً: الموقف الأميركي من قضايا النزاع بين مصر وإسرائيل؛

(أ) إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية

(ب) آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس ١٩٥٤.

(ج) مشكلة الاشتباكات عبر خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل ١٩٥٤-١٩٥٥.

رابعاً: الجهود السرية الأميركية للوساطة بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية سلمية ١٩٥٥-١٩٥٦.

(أ) المشاورات الأميركية والبريطانية لإعداد الخطة السرية (ألفا).

(ب) المهمة السرية لالور جاكسون بين بن جوريون وعبد الناصر.

(ج) المهمة السرية «لروبرت أندرسون» بين بن جوريون وعبد الناصر.

خامساً: موقف الكونجرس من جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل.

سادساً: التقييم الأميركي لنتائج جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل.

الموقف الأميركي من النزاع المصري الإسرائيلي عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولاً: مرحلة الاتصالات الأولى،

منذ الأيام الأولى لقيام الثورة في مصر اتضح اهتمام إسرائيل باستطلاع نوايا النظام الجديد نحوها ومدى استعداده للمضي في طريق السلام، وقد سلكت إسرائيل في ذلك مسلك إبداء القلق والتخوف للحكومة الأميركية وحثها على التوسط بينها وبين مصر للتوصل إلى تسوية سلمية.

ففي مقابلة بين أبا اييان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة مع مستر «باركر هارت» Parker Hart مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في واشنطن بعد أسبوع واحد فقط من قيام الثورة في مصر أي في ٣١ يوليو ١٩٥٢، أشار أبا اييان إلى أن سقوط الملك فاروق ليس في ذاته بالأمر الذي يثير القلق من وجهة نظر إسرائيل، ولكن الإشارة المستمرة إلى إسرائيل باعتبارها سببا في هزيمة مصر هي ما تثير القلق كما أن الحكومة الإسرائيلية تشعر بالقلق لاحتمال أن تخلق هذه الإشارات المستمرة لحرب فلسطين أيديولوجية عدوانية بين ضباط الجيش في مصر^(١).

وقد نقل اييان إلى الخارجية الأميركية أن ممثلي إسرائيل في أوروبا قد قابلوا عدداً من قيادات الوفد قبل وبعد الانقلاب، وأن انطباع ممثلي إسرائيل في أوروبا أن قادة الوفد ليسوا معارضين للتسوية بين مصر وإسرائيل، ثم طرح أبا اييان بعد ذلك أهم نقطة، كما تروى وثائق الخارجية الأميركية وهي أن إسرائيل تأمل أن النظام الجديد في مصر ربما يتيح طريقاً نحو السلام بين مصر وإسرائيل وأنه يأمل أن تجد الولايات المتحدة إمكانية لأن توضح لنجيب أن الولايات المتحدة تحبذ عقد مثل هذا السلام وأنه من مصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط إبرام الصلح^(٢).

كما أشار أبا اييان إلى أن السفير كافرى بالقاهرة يتمتع بمكانة رفيعة وبالثقة في مصر وأن له تأثير على المصريين من كل الأحزاب وأن مكانته تلك تسمح له أن يشير على النظام الجديد بالسلام مع إسرائيل.

(١) انظر حديث أبا اييان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة انتد مع هارت مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية في ٣١/٧/١٩٥٢.

Secret security information, Dept. of state, Memorandum of conversation, Sub. Israeli views on Egyptian situation, July 31, 1952. 774.

00/731 - 52

(٢) نفس المصدر.

كان هذا الموقف الذى طرحه سفير إسرائيل يعكس رغبة حكومته فى حث الولايات المتحدة على القيام بدور الوساطة بين إسرائيل ومصر، والواقع أن رد فعل الحكومة الأميركية قد أكد مدير إدارة الشرق الأدنى حين صرح بأن الحكومة الأميركية تأمل فى العثور على طريق لتسوية المسألة العربية الإسرائيلية وأن المسألة الإسرائيلية لها أولوية عالية باعتبارها من العوامل المؤثرة على الاستقرار فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لطلب الوساطة فقد قال ممثل الخارجية الأميركية أنه من الصعب على الولايات المتحدة بمفردها مفاتحة النظام الجديد فى مصر من التسوية مع إسرائيل إلا إذا جاء الوقت المناسب، وأن الارتباط بين الولايات المتحدة - فى أعين العرب وبين الانحياز لإسرائيل جعلها أى جعل الولايات المتحدة - موضع الشك والريبة^(١).

من الجلى أن هذه المقابلة التى تمت بعد أسبوع واحد من قيام الثورة فى مصر تدل على سعى إسرائيل الحثيث على دفع الدبلوماسية الأميركية للوساطة بينها وبين مصر، وكان ذلك كما سوف يتضح، هدفا من أهداف السياسة الأميركية نحو مصر وإحدى ملامحها الأساسية سواء فى إطار جهودها لتسوية مشكلة قاعدة قناة السويس بين مصر وبريطانيا وإقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم تقديم المعونة العسكرية لمصر، وفى كل هذه الأوقات، كانت التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل والتى أثارها إيبان مع الخارجية الأميركية قاسما مشتركا ومؤثرا فى السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر طوال السنوات الأربعة التى أعقبت ثورة يوليو وحتى عام ١٩٥٦.

كذلك فقد كان واضحا من قراءة اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر فى المرحلة المبكرة من قيام الثورة أن هدفها النهائى هو انجاز وإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار واسع للعلاقات المصرية الأميركية وذلك مقابل تقديم المعونة العسكرية لمصر، أما من ناحية مصر خلال مراحل الثورة وأيامها الأولى فكانت تأكيد نواياها بالوقوف إلى صف الولايات المتحدة أو بعبارة أخرى الانحياز لها ثم معاداة الشيوعية داخليا، والتعهد بعدم تجديد الاشتباكات مع إسرائيل ثالثا.

وقد تمثلت هذه المعانى منذ الاتصالات الأولى التى جرت بين السفارة الأميركية فى القاهرة وبين مجلس قيادة الثورة فى مصر، فقد كانت رسالة نجيب والمجموعة العسكرية إلى الولايات المتحدة تؤكد الوقوف فى صف الولايات المتحدة ومعارضته الشيوعية دون هوادة، وفى نفس الوقت التأكيد بعدم وجود نوايا لدى مصر لتجديد الاشتباكات مع إسرائيل أو بريطانيا^(٢).

وقد جاءت استجابة الخارجية الأميركية للمبادرة التى بعث بها نجيب إلى السفارة الأميركية فى القاهرة فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ توضح أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والغرب عامة تجاه مصر تدور حول العناصر التالية:

١ - اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.

٢ - تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى.

٣ - السلام مع إسرائيل^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع مقابلة عبد المنعم أمين مع السفير كافر فى ١٨/٩/١٩٥٢ لنقل مبادرة نجيب بتقديم التزامات سرية للولايات المتحدة بشأن الانضمام إلى منظمة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية فى برقية كافر إلى الخارجية الأمريكية:

Incoming telegram. Dept. of state, secret. security information, from Cairo, to Sec. of state no, 730, Sept, 18, 1952, 774, 00/9 - 1852.

(٣) راجع رد الخارجية الأميركية على مبادرة نجيب التى بعث بها إلى كافر فى ٢٧/٩/١٩٥٢ (برقية الخارجية الأمريكية إلى السفارة فى القاهرة ملف (1774. 00/0 - 52).

والواقع أنه إذا كان اشتراك مصر في التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط هدفاً نهائياً للسياسة الخارجية الأميركية فإن تسوية الخلاف المصري الإنجليزي، وتحقيق السلام مع إسرائيل، لم يكونا سوى مرحلتين متعاقبتين لبلوغ هذا الهدف.

وفي تقييم الخارجية الأميركية لرسالة نجيب وعرضه تقديم التزامات سرية سبق أن نقلها كافري * في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن، كانت تبرز دقة وحساسية مناقشة موضوع إسرائيل مع النظام الجديد في مصر، وكانت تأمل أن يتمكن النظام الجديد في مصر من إصدار بيان يعبر عن نواياه غير العدوانية بشكل عام، ويفضل أن يكون محدداً، فضلاً عن حرص الخارجية الأميركية في تقييمها الشامل لمبادرة نجيب على توضيح أن تزويد القوات المسلحة المصرية بالسلاح قبل تسوية السلام مع إسرائيل سوف يثير مشكلات داخلية صعبة (بمعنى ارتباط سياسة تسليح الولايات المتحدة لمصر بتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل مما يفسر كثيراً تردد الولايات المتحدة - الإدارة الكونجرس - في تسليح مصر تحت مختلف الذرائع).

فالتقييم الأميركي لمبادرة نجيب طرح في الواقع ثلاثة عناصر أو ثلاثة أبعاد للسياسة الأميركية نحو مصر، العنصر الأول: الدفاع عن الشرق الأوسط، والعنصر الثاني: تسوية الخلاف المصري الإنجليزي، والعنصر الثالث تحقيق السلام مع إسرائيل، هذه العناصر الثلاثة أو الأبعاد الثلاثة سوف تحدد تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر في السنوات التالية.

وقد عزز هذا الاتجاه لدى الخارجية الأميركية ما استشعره كافري سفيرها في القاهرة من «أنه أكثر اطمئناناً لاحتمال اتخاذ حكومة نجيب - في نهاية المطاف - لخطوة إيجابية نحو إسرائيل مع أنها لا تستطيع الدعوة صراحة لاتفاقية سلام مع إسرائيل، فإن حضور نجيب لصلوات عيد الغفران ** توحى بهذا الاتجاه» - على حد قول كافري^(١)، على أنه يجدر القول أن مباحثات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبدالناصر - عامر - عبدالمعز أمين) مع مستشار السفارة الأميركية في القاهرة في إطار مشاوراتهم المستمرة أوضحوا تماماً عدم التفكير في أي صلح مع إسرائيل في الوقت الراهن^(٢).

وكانت السفارة الأميركية قد قدرت أن الحكام الجدد في مصر خلال الشهور الأولى للثورة سوف يركزون جهودهم على حل المشكلات الداخلية المعقدة، وأنه سوف يتعين عليهم العثور على الحلول للمشكلات الصعبة

(*) بدأ عمل جيفرسون كافري كسفير للولايات المتحدة في القاهرة في عام ١٩٤٩ واستمر حتى يناير ١٩٥٥ حين خلفه هنري بايرون في فبراير ١٩٥٥.

(**) أورد نجيب ذكر زيارته للمعبد اليهودي في عيد الغفران حيث كان يستقبله الحاخام الأكبر «حاييم ناحوم» عضو مجمع اللغة العربية آنذاك وأن يقينه أن إسرائيل ليست هي عدونا الأول في هذه الفترة. وإن اهتمامنا كان متركزاً على تحرير مصر. انظر محمد نجيب - كلمتي للتاريخ المرجع السابق، ص ١٤٣.

(١) تعقيب كافري على تعقيبات الخارجية المرسلة إليه في سبتمبر ١٩٥٢ للرد على رسالة نجيب في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ - انظر برقية السفارة إلى الخارجية الأميركية:

Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo, to secretary of state no. 834 october 2, 1952, 774. 00/ 10 - 2 - 52.

(٢) برقية السفارة في القاهرة إلى الخارجية في واشنطن - انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from cairo to secretary of state no. 886, oct. 8, 1952, 611. 741/ 0852.

والتقدم نحو الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى قبل التوجه لعلاج مشكلات مصر الخارجية التى تتمثل فى النظر فى العلاقات المصرية الانجليزية ثم السلام مع إسرائيل^(١) وأخيرا قضية الدفاع عن الشرق الأوسط.

وكان تقدير السفارة واضحا فى أن تولى العسكريين للحكم فى مصر سوف يساعد أولا على علاج مشكلاتها الداخلية، وأن هذا ضرورى كمدخل أساسى لعلاج مشكلاتها الخارجية^(٢).

لكن هذا التقدير المبدئى بالتركيز على مشكلات مصر الداخلية لم يكن حائلا بالطبع دون قيام الدبلوماسية الأميركية نحو مصر بدور مؤثر ونشط فى معالجته مشكلات مصر الخارجية على نحو ما تناولنا فى فصول سابقة عن الدور الأمريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول تسوية مسألة السودان ومشكلة الجلاء عن قاعدة قناة السويس وحتى توقيع اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وقد كان الموقف الأمريكى تجاه النزاع المصرى الإسرائيلى يدور أساساً حول محاولة تبين نوايا النظام الجديد ومواقفه من الاستعداد للسلام وقبول الوساطة بين مصر وإسرائيل كما كان يحاول جس النبض لدى الجانبين مصر وإسرائيل لبحث احتمالات التسوية بينهما وتحديد مواقفه تجاه المشكلات القائمة بينهما مثل مشكلة اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، ومشكلات اشتباكات الحدود والتحرشات العسكرية.

لم يكن البحث فى احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بغائب عن الاتصالات بين السفارة الأميركية فى القاهرة وبين ضباط الثورة. وتكشف وثائق الخارجية الأميركية أن هذه الاتصالات قد تكثفت بعد التوصل إلى معالجة أول جانب من جوانب مشكلات مصر الدولية وهى تسوية مسألة السودان كجزء من التسوية العامة للنزاع المصرى الإنجليزى، واتساقا مع الموقف الأمريكى من خلال البدء بعلاج المشكلات الداخلية قبل تناول المشكلات الخارجية لمصر.

وقد تمثلت اتصال أعضاء مجلس قيادة الثورة مع الجانب الأمريكى لبحث احتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل فى مقابلة هامة عقدها صلاح سالم مع روبرت ماكلنتوك Robert Mcclintock المستشار السياسى للسفارة الأميركية بالقاهرة^(٣)، وقد تساءل صلاح سالم حول رأى المستشار الأمريكى فى احتمالات السلام مع إسرائيل وأضاف أنه سوف يكون من الصعب تحقيق أو إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تحل تلك المشكلة، وأوضح ماكلنتوك لصلاح سالم «أن ما كان تحت واشنطن عليه دائماً هو أن الصلح مع إسرائيل سيصبح أقرب منالاً لو استطاعت الولايات المتحدة إنجاح مفاوضات الدفاع مع مصر» وأن اللواء نجيب بالمكانة

(١) انظر التقييم الأمريكى للمرحلة الثانية من الانقلاب فى مصر بعد تولى العسكريين للسلطة بعد إقالة الحكومة المدنية (برقية السفارة الأميركية فى القاهرة رقم ٦٢٢ فى ١٩/٩/١٩٥٢ - انظر:

Incoming telegram, Dept of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. 662, Sept,

19, 1952.

نفس الملف.

(٢) كدر كافرى هذا التقدير - أى الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية أولاً قبل حثها على تناول مشكلاتها الدولية (الخلافات مع الملكة المتحدة - السلام مع

إسرائيل - انظر برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information

from Cairo to secretary of state no. . 561, sept. 5, 1952, 774, 00/ 9 - 5.

(٣) انظر رسالة المستشار الأمريكى فى القاهرة روبرت ماكلنتوك إلى هنرى بايرون مساعد وزير الخارجية الأميركية لشئون الشرق الأدنى فى ٢٧ فبراير

١٩٥٢ التى نقل فيها حديثه مع صلاح سالم فى الملف رقم ٢٢٠ (مصر وإسرائيل) to: Robert Mc Clintock, Amembassy Cairo, 27, 1953

Henry Byroade, Assistant secretary of state for Near Eastern Affairs file no. 320, Egypt - Asrael.

المتعاظمة التي تتحقق له بعد نجاح المفاوضات قد يكون قادراً على تحقيق الصلح مع إسرائيل ليس من جانب مصر وحدها بل من جانب العرب جميعاً.

وقد وافقه صلاح سالم على هذا التحليل وألح بشكل عام إلى أن اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة يفكران فى احتمالات تسوية سلمية مع إسرائيل كخطوة تالية لمفاوضات الدفاع مع بريطانيا والولايات المتحدة وأضاف صلاح سالم أنهم كانوا يفكرون فى الصلح مع إسرائيل على أساس خطة برنادوت^(١)، كما قال صلاح سالم «إنه ليس لمصر أطماع اقليمية فى منطقة النقب وإن كانت تود لو أنها كانت من نصيب الأردن كتمر إلى البحر». ويعقب المستشار الأمريكى أنه قال لصلاح سالم «لو أن نجيب أتى إلى الولايات المتحدة فسوف يستقبل استقبال الأبطال باعتباره القائد العربى الذى عقد الصلح مع إسرائيل^(٢)».

ولم تكن الاتصالات الأمريكية فى مصر لاستكشاف احتمال التسوية بين مصر وإسرائيل تقتصر على رجال مجلس قيادة الثورة بل تعدتها إلى علاقات واتصالات مع قوى داخلية أخرى فى مقدمتها الإخوان المسلمين للتعرف على موازين القوى بينها وبين مجلس قيادة الثورة وللتعرف على اتجاهاتها ونواياها تجاه القضايا الداخلية والخارجية.

وفى إطار بحث نوايا القوى الداخلية السياسية فى مصر تجاه احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، دارت اتصالات السفارة الأمريكية مع الإخوان المسلمين من خلال مقابلة السفير الأمريكى كافرى ومحمود مخلوف نجل المفتى الأكبر شيخ الجامع الأزهر وصهر المرشد العام للإخوان المسلمين القاضى المستشار حسن الهضيبي حول احتمالات السلام مع إسرائيل^(٣).

وقد طرح مخلوف بعض الآراء عن احتمالات السلام مع إسرائيل تتناول ضرورة خلق الجو الملائم أى ما وصفه «بالعقول المتجاوبة» وأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال طرف ثالث بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدد مخلوف المشكلات التى يجب حلها بأنها تتلخص فى حل مشكلة اللاجئين وتعويضات الممتلكات المفقودة، وتدويل مدينة القدس، ثم تصحيح خطوط الحدود فى النقب، وأوضح مخلوف ضرورة تدويل القدس باتفاق عام بين العرب وإسرائيل والدول المسيحية والولايات المتحدة وبريطانيا، كما أن تصحيح الحدود يحقق إنجازاً هاماً لتسوية كل الخلافات وتهدئة المخاوف العربية من البرنامج العدوانى التوسعى من جانب إسرائيل كما يسهم فى استعادة الثقة المتبادلة^(٤).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ومن الحدير بالذكر أن نسجل أن الأهداف النهائية للولايات المتحدة حيال مصر لم تتغير طوال ثلاثين سنة وقد حدث نفس الموقف فى عهد الرئيس السابق أنور أسادات حين وجدت لديه الولايات المتحدة الاستعداد لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، فلعبت دوراً نشيطاً وصف بأنه (دور الشريك الكامل) مما أدى إلى التوصل لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى ٢١ أبريل ١٩٧٩.

(٣) انظر رسالة كافرى إلى الخارجية الأمريكية فى ٥ مارس ١٩٥٣ التى أرفق بها المذكرة التى كتبها «محمود مخلوف» حول احتمالات السلام مع إسرائيل وأن تحفظ كافرى فى تعليقه بأن محمود مخلوف يعرب عن آرائه الشخصية ومع ذلك يعكس تياراً معيناً بالغ المحافظة والتدين داخل تنظيم الإخوان المسلمين ومن هنا تبرز أهمية آرائه: Foreign service despatch, from Amembassy Cairo, desp. no. 1789, March, 5, 1953 File 320, Egypt - Israel.

والواقع أن الوثائق الأمريكية حافلة باتصالات السفارة الأمريكية بالقاهرة بل ووزارة الخارجية فى واشنطن بالقيادات الإخوانية، حسن الهضيبي وسعيد رمضان، وكانت مكانة محمود مخلوف تدخل فى هذا الإطار من شبكة الاتصالات الراسعة بحكم صلة المصاهرة بينه وبين المرشد العام وباعتباره نجل الشيخ «مخلوف» شيخ الجامع الأزهر.

(٤) نفس المصدر.

موضوع التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة كان إذن موضوعاً مطروحاً في أحاديث واتصالات السفارة الأميركية وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومع ممثلي القوى الداخلية الأخرى في مصر، على أن قناة الاتصال الرئيسية ظلت في الواقع بين السفارة الأميركية من ناحية وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى. وقد اتفق الجانبان على أن نجاح المفاوضات الخاصة بالدفاع ويقصد بها المفاوضات المصرية الانجليزية حول قاعدة قناة السويس سوف يمهد لنجاح التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، وكان ذلك كما هو واضح، تقدير السفارة الأميركية في القاهرة التي قال مستشارها السياسي إنه كان يحث الخارجية في واشنطن عليه.

وواضح كذلك أن مجلس قيادة الثورة كان يحث الجانب الأمريكي على أن يلعب دوراً نشيطاً في إنجاز المفاوضات المصرية الإنجليزية بأمل التوصل أولاً إلى توفير الظروف المواتية لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ومن خلالها أو في أعقابها طرح سبل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل.

ويثير هذا التوقيت المبكر من الاتصالات الرسمية بين رجال الثورة والسفارة الأميركية في مطلع عام ١٩٥٣ السؤال حول مدى اهتمام الإدارة الأميركية الجديدة في عهد ايزنهاور باحتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل، ولاشك أن هذا الاهتمام كان في إطار أشمل وأعم حول الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية والخارجية، ثم في إطار أخص هو السعي الحثيث للتوصل لتسوية النزاع المصري الإنجليزي لإقامة نظام الدفاع عن الشرق الأوسط.

ومما يبرز الدور الذي احتلته مسألة تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل في هذا الوقت المبكر من ولاية الإدارة الأميركية الجديدة تلك المقابلة التي أجراها أبا اييان سفير إسرائيل في واشنطن مع مساعد وزير الخارجية الأميركية «هنري بايرون» لبدء القلق من بوادر تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وأهمية هذه المقابلة أنها تحدد أبعاد الموقف الإسرائيلي وأهم من ذلك أنها تلقى الضوء على رد الفعل الأمريكي والتقييم الأمريكي لاحتمالات هذه التسوية وشروطها^(١).

وقد أثار (أبا اييان) مع (بايرون) في مقابلته تلك ما وصفه بفتور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة بعد تولى الإدارة الأميركية الجديدة، وأن صداقة إسرائيل مع الولايات المتحدة تتضاءل بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تدعيم صداقتها مع الدول العربية وأن ايزنهاور يطرح أسلوباً جديداً في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وأشار (أبا اييان) إلى الزيارة المتوقعة «لجون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأميركية إلى المنطقة «ليخاطب ود العرب» واقترح إصدار بيان من وزير الخارجية الأميركية يؤكد صداقة أمريكا وإسرائيل ألا أن (بايرون) اعتذر عن عدم صوابية إصدار مثل هذا البيان لأنه يثير قلق العرب، واقترح إمكان إعادة تأكيد الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠، وأشار (بايرون) أنه يعتقد أن أي ترتيبات دفاعية عن المنطقة هي للدفاع ضد العدوان من خارج المنطقة لا من داخلها.

(١) انظر مقابلة السفير الإسرائيلي في واشنطن (أبا اييان) مع مساعد وزير الخارجية الأميركي (هنري بايرون) لبدء القلق من تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل في ٦ مارس ١٩٥٣ (ملف الشرق الأدنى):

Confidential, security, information Memorandum of conversation, March 6, 1953 file 350, Near East, sub, U. S. Israel relations, including Israel concerns over changes in U.S. policies the Near East.

وقد حدد (بايرود) الموقف الأميركي من تساؤلات السفير الإسرائيلي أو شكوكه بقوله «إنه من أماله الكبرى تحقيق السلام في الشرق الأدنى، وأن ذلك في ذهن وزير الخارجية وأنه لا يمكن إنشاء ترتيب دفاعي فعال في المنطقة حتى يتحقق السلام»، وتسأل (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميركية من السفير عن الثمن الذي يمكن لإسرائيل أن تدفعه مقابل السلام وأن كل طرف لابد وأن يدفع ثمننا وأنه يأمل أن تولى حكومة إسرائيل اهتمامها لهذا الأمر، وقد أوضح إيبان أن حكومته مهتمة فعلا بهذا الأمر وأن (رالف بانس) قد قام بدور الوسيط فعلا بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية حول الموضوع، وأن الحكومة الإسرائيلية تعتقد أنه لو اجتمع ممثلوها مع ممثلي الحكومة المصرية فلن ينهضوا قبل التوصل لاتفاقية، وأن حكومة إسرائيل تفكر في حلول محتملة إلا أنه من الضروري الجلوس مع الممثلين المصريين لحل هذه الخلافات^(١).

وواضح أن توطيد الإدارة الأميركية لعلاقاتها بمصر، وتقييمها الإيجابي لنظام الحكم الجديد بعد قيام الثورة ثم رحلة دالاس لمصر في مايو ١٩٥٣ بعد شهرين من مقابلة (إيبان) مع (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميركية كان من العوامل المثيرة للقلق في الخارجية الإسرائيلية خاصة وأن اهتمامات الإدارة بالترتيبات الدفاعية الإقليمية في الشرق الأدنى كان محدداً لعلاقاتها مع الدول العربية ومع إسرائيل، وحافزا لها على توطيد علاقاتها مع مصر في ظل نظامها الجديد بمساعدتها في اتفاق السودان ثم في النزاع المصري الإنجليزي حول قاعدة قناة السويس، ومع ذلك فإن التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل لم تكن غائبة عن إطار التفكير السياسي للخارجية الأميركية حتى قبل ثورة ٢٣ يوليو ولكنها كانت ترى حل مشكلة قاعدة السويس وإنشاء نظام دفاعي للشرق الأوسط مدخلا يؤدي للتسوية التي تأتي في أعقابها وليس قبله.

وفي أعقاب استطلاع ردود الفعل المصرية والإسرائيلية التي تجمعت لدى الخارجية الأميركية وسفارتها في القاهرة، انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدما وهي استكشاف القنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل في حالة إجراء مباحثات سلام في المستقبل.

فقد بعث كافرئى السفير الأميركي في القاهرة إلى الخارجية الأميركية في ١٠ مارس ١٩٥٣ بتقرير عن القنوات المحتملة لإجراء اتصالات بين مصر وإسرائيل في حالة عقد مباحثات سلام في المستقبل، وتضمن تقرير كافرئى مذكرة أعدها محمود مخلوف من المصادر الإخوانية للسفارة اقترح فيها اثنين من المصادر الإسرائيلية التي قد تكون في خدمة الحكومة المصرية إذا فكرت جديا في عقد صلح مع إسرائيل^(٢).

وكان محمود مخلوف قد نقل إلى ماكيلنتوك المستشار السياسي للسفارة أنه في أعقاب اغتيال (الكونت برنادوت) فقد استطاع إنقاذ حياة إحدى اليهوديات في مصر وهي مدام يولاند نيل Mme Yolande Nel وهي صديقة حميمة لوزير خارجية إسرائيل موسى شاريت وأنها موجودة حاليا في باريس وأنه يمكن من خلالها

(١) المصدر السابق،

(٢) رسالة كافرئى إلى الخارجية الأميركية - انظر:

Foreign service despatch, desp. no. 1821, March 10, 1953, from Amembassy, Cairo, to the Dept of state, File no. 320, Egypt - Israel - sub possible Egyptian Israeli channels in event of future peace talks

الاتصال بشاريت في أى وقت، وقال مخلوف إن مصدره الإسرائيلي الثانى هو أحد أثرياء اليهود الإنجليز يقيم فى لندن ويدعى بنيت Bennet *، وكان رد فعل المستشار السياسى الأمريكى أنه طلب من مخلوف أنه لو استطاع تلمس أى بادرة حقيقية بالاهتمام من جانب إسرائيل لعقد سلام مع مصر بشروط يرى أنها مقبولة للحكومة المصرية فعلية أن يتصل به فوراً، ويشير (ماكلينتوك) إلى الأفكار العامة التى سبق لمحمود مخلوف أن طرحها بشأن الصلح بين مصر وإسرائيل والتى سبق أن أرسلها ماكلينتوك إلى الخارجية الأمريكية فى رسالته التى تحمل رقم ١٧٨٦ فى ٥ مارس ١٩٥٣^(١).

وبالتوازي مع الاتصالات الأمريكية المصرية حول احتمالات التسوية مع إسرائيل والقنوات المحتملة للاتصال وبين الخارجية الأمريكية والسفير الإسرائيلى فى واشنطن كانت تجرى اتصالات بين السفارة الأمريكية فى إسرائيل والخارجية الإسرائيلية حول نفس الموضوع.

فقد بعث القائم بالأعمال الأمريكى فى إسرائيل برسالة إلى السفير الأمريكى فى القاهرة عن طريق الخارجية الأمريكية فى واشنطن ينقل إليه اتصالاته ومباحثاته مع الخارجية الإسرائيلية خاصة حديثه مع والتر ايتان Walter Eytan مدير عام الخارجية الإسرائيلية الذى استفسر من القائم بالأعمال الأمريكى عن صحة المعلومات التى تقول بوجود خطة أمريكية للسلام بين العرب وإسرائيل. وفى نفس الوقت نقل مدير عام الخارجية الإسرائيلية معلوماته عن الجهود السرية التى بذلتها الخارجية الإسرائيلية لإقامة اتصال مع ممثلى مصر عن طريق السفارتين فى باريس، لكنه - أى والتر ايتان - أضاف أن مثل هذه الجهود استمرت دون جدوى ويعقب القائم بالأعمال الأمريكى أن مدير عام الخارجية الإسرائيلية (ايتان) قال له إن إسرائيل متلهفة على إجراء أى اتصال مع أى من الدول العربية وخاصة مصر على أى أساس وبأى شكل من أجل اسنكشاف احتمالات السلام^(٢).

(*) وذلك على أساس أن هذين اليهوديين يمكن أن يكونا ذا تأثير على بعض المسؤولين الإسرائيليين، ومن خلالهما يمكن أن تتأكد إسرائيل من حسن النوايا نحوها.

(١) المصدر السابق.

وقد عاد مخاوف لتأكيد هذه المعلومات المتصلة بالقنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل - مرة ثانية - فى مقابلاته مع المسئولين فى الخارجية الأمريكية فى واشنطن فى ٤ يونيو ١٩٥٣ بعد زيارة دالاس لمصر، حيث نقل مخلوف للخارجية الأمريكية أنه على اتصال بأعضاء الجالية اليهودية فى مصر وأصدقاء يهود فى لندن وأنه يريد مساعدة الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية مع إسرائيل.

انظر مقابلة محمود مخلوف مع مسئولى الخارجية الأمريكية وإشراته لتأييد مساعى الولايات المتحدة فى تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل فى ٤ يونيو ١٩٥٣. وفى تقدير الباحث أن مخلوف فى اتصالاته مع السفارة الأمريكية فى القاهرة أو مع الخارجية الأمريكية فى واشنطن كان يحرص على اقتراح بديل لمجلس قيادة الثورة أمام الخارجية الأمريكية يحقق لها أهدافها الداخلية والخارجية فى مصر، فالأهداف الداخلية هى معاداة الشيوعية والأهداف الخارجية هى توثيق العلاقات مع أمريكا ثم تأييد الإخوان لمساعى التوصل لتسوية مع إسرائيل من خلال اتصالاته مع زعماء اليهود فى الخارج وفى إسرائيل - انظر:

Secret, security information, Dept. of state memo of Conversation, June 4, 1949 views of Mahmoud Makhoul on Egyptian situation 774. 00/ 6 - 4 - 53.

(٢) رسالة القائم بالأعمال الأمريكى فى إسرائيل حول حديث مدير عام الخارجية الإسرائيلية (والتر ايتان) عن تلهف إسرائيل لإجراء اتصالات للتسوية مع أى من الدول العربية وإسرائيل رقم ٢٢٠ فى ١٨ مارس ١٩٥٣:

Foreign service of the U.S. top secret, American Amembassy, Tel Aviv, March 18, 1953, from Francis H. Russell, charge D' affaires a .i to Jefferson Caffrey.

وتشرح رسالة القائم بالأعمال الأميركي في إسرائيل رد فعله أزاء مفاتحة مدير عام الخارجية الإسرائيلية له بالرغبة في إجراء اتصالات من أجل التسوية مع مصر. وقد تمثل رد فعل القائم بالأعمال الأميركي في قوله: أن الولايات المتحدة قد تلقت إشارات تبعث على الأمل من أن بعض الدول العربية قد تتمكن في وقت مبكر من بحث موضوع السلام وأن نصحه بالآ تصر حكومة إسرائيل على أن يكون الفضل لها في بدء مباحثات السلام وذلك بسبب نفسية العرب الناتجة عن هزيمتهم العسكرية وفشلهم في إخضاع إسرائيل للضغط الاقتصادي، وأن النجاح في العمل من أجل مفاوضات السلام قد يعتمد على أن يبدو العرب أنهم قادرون على المبادرة وليس مجرد الاستجابة للضغوط.

ويقترح القائم بالأعمال الأميركي بعض الأسماء الإسرائيلية التي يمكن أن تكون وسيلة للاتصال من أجل مباحثات السلام مع مصر وذلك في إطار البحث عن القنوات المحتملة للاتصال بين الجانبين من أجل السلام، وقد شملت مقترحات القائم بالأعمال الأميركي «ريوفين شلواح» Reuven Shiloah المستشار الخاص لوزير الخارجية الإسرائيلي و«الياهو ايلات» Eliahu Elath سفير إسرائيل في لندن وتيدي كوليك Teddie Kollak مدير عام مكتب رئيس وزراء إسرائيل^(١).

ويحدد القائم بالأعمال الأميركي في رسالته المشكلات الرئيسية التي قد تثار في أي مباحثات سلام وهي: اتفاقيات الحدود - اللاجئين - وضع مدينة القدس - موارد المياه - التسهيلات الحرة للموانئ - حقوق العبور للعرب إلى ميناء حر، يحتمل أن يكون ذلك عبر النقب.

وتجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أن تقييم القائم بالأعمال الأميركي لم يكن مجرد ملاحظات عامة بل أفكار محددة عن وسائل الاتصال المحتملة بين مصر وإسرائيل، ثم طرح محدد للمشكلات المطروحة للبحث بين مصر وإسرائيل، وثالثا طرح تصور للموقف الإسرائيلي من هذه المسائل، فبالنسبة لموضوع الحدود أوضح القائم بالأعمال الأميركي في رسالته أن الحكومة الإسرائيلية مترددة في تقديم أي تنازلات هامة في أي قطاع محدد خشية أن تفقد أفضل أوراقها قبل الجلوس في أي مفاوضات. وبالنسبة للاجئين، يشير إلى أن هناك اتفاق عام على مبدأ عدم العودة على نطاق واسع وأن حكومة إسرائيل مع ذلك ربما قبلت عودة جزء محدود كجزء من تسوية شاملة وأنها قد توافق على مبدأ التعويض للعرب الذين يستقرون في أماكن أخرى، أما بالنسبة للقدس، فيرى القائم بالأعمال الأميركي أنها أعقد مشكلة، وفيما يتعلق بمشكلة مصادر المياه، ففي حالة التوصل إلى سلام، لن تكون هناك مشكلة في وضع برامج لتنمية مصادر المياه يفيد المنطقة كلها. وفيما يتصل بمنطقة النقب، فإسرائيل لن تقبل التخلي عن سيادتها على النقب كمر إلى ميناء حر^(٢).

هذه الأفكار المحددة عن الموقف الإسرائيلي، كما يقدره ويقيمه القائم بالأعمال الأميركي في تل أبيب يبرز أولا مدى اتساع وشمول الاتصالات التي أجراها مع الحكومة الإسرائيلية حول تفاصيل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، ويبرز ثانيا اشتراك السفارة الأميركية في القاهرة في متابعة هذه الاتصالات كما تبين نقل هذه المعلومات من تل أبيب للقاهرة عن طريق السفير الأميركي كافر في فضلا عن نقلها بالطبع إلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية ولساعد وزير الخارجية السفير (هنري بايرون).

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

ويستخلص الباحث من وثائق الخارجية الأميركية المرسلة من مساعد وزير الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية بالقاهرة أن الاتصالات المصرية الإسرائيلية من خلال الوساطة الأميركية وقنواتها (السفارة الأميركية في تل أبيب والسفارة الأميركية في القاهرة) قد بلغت مرحلة متقدمة على نحو ما يتمثل في اتصالات السفير كافري مع عبدالناصر حول البحث عن وسيط غير رسمي بين مصر وإسرائيل لمحاولة تحقيق السلام بينهما.

فقد بعث بايرون مساعد وزير الخارجية الأميركية في ٢٦ مارس ١٩٥٣ بتقرير إلى السفارة الأميركية في القاهرة يعقب فيها على رسالة كافري في ٢٦ مارس ١٩٥٣*، وكان كافري قد أشار في رسالته هذه اقتراح عبدالناصر أن يقوم السفير الألماني في القاهرة بدور الوسيط غير الرسمي informal intermediary في محاولة الوساطة من أجل التوصل لتسوية سلمية^(١).

وقد عقب (بايرون) على اقتراح عبدالناصر بأنه من الأهمية بمكان بحيث يستوجب استكشاف كل السبل التي تؤدي إلى الصلح بين مصر وإسرائيل. كما يشير (بايرون) إلى أن كافري سبق أن بعث برسالة إلى سفير الولايات المتحدة في إسرائيل (مونيت ديفيز Monnet B. Davis) يقترح عليه تقييم واقتراح الشخصيات الإسرائيلية التي قد يعهد إليها بهذه المهمة الدقيقة، ويحث مساعد وزير الخارجية الأميركية سفيره في القاهرة كافري الاستمرار في استغلال كل فرصة لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل.

لم تكن السفارتان الأمريكيتان في القاهرة وتل أبيب، بل لم تكن الخارجية الأميركية تعمل من فراغ لاستكشاف السبل واستغلال كل الفرص لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، فقد شملت الأهداف الأميركية في مصر والخطة الإقليمية المحددة لها لبلوغ هذه الأهداف نصا صريحا على تشجيع قبول إسرائيل كدولة تهدد مصر وجودها، والترويج للفكرة التي تدعو لأن السلام مع إسرائيل يهدف لتحقيق مصالح مصر^(٢).

قبل رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط كأول اتصال رسمي للتعرف على الحقائق السياسية في دول المنطقة في عهد الإدارة الأميركية الجديدة (إدارة الرئيس ايزنهاور)، حرصت إسرائيل على نقل وجهات نظرها إزاء نقاط الخلاف مع مصر خاصة مشكلة إغلاق المرور في قناة السويس أمام سفنها، ومستقبل قاعدة قناة السويس بعد تسوية النزاع المصري الإنجليزي في إطار الترتيبات الدفاعية المحتملة المصاحبة للتسوية، ومن نافلة القول تكرار الحديث عن الدور الأميركي النشط والمؤثر في المفاوضات المصرية الإنجليزية حول مستقبل قاعدة قناة السويس وحول الترتيبات الدفاعية للقاعدة في ضوء الاتفاق المحتمل.

ففي إطار بحث مستقبل قاعدة قناة السويس واحتمالات السلام في المنطقة قابل موشى شاريت وزير خارجية إسرائيل وأبا ايان سفير إسرائيل في واشنطن (هنري بايرون) مساعد وزير الخارجية الأميركية في

(*) لم تشمل برقيات كافري من القاهرة إلى الخارجية الأميركية نص هذه البرقية في الملف ٣٢٠ (مصر وإسرائيل) وقد سحب النص من الملف المذكور ووردت الإشارة إلى سحب النص في مقدمة محتويات الملف لاعتبارات الأمن.

(١) انظر رسالة بايرون إلى كافري في:

Dept. of state, March, 26, 1953, top secret, from Byroade to Caffery file no. 320, Egypt - Israel

(٢) انظر تفاصيل الخطة الإقليمية الأميركية في مصر الأهداف والمهام:

Confidential, security information, Amembassy, Cairo, no. 1986, March 28, 1953, Country plan Egypt U.S.I.S.

واشنطن وكان مدار المباحثات موقف الحكومة الإسرائيلية من مشكلة قاعدة قناة السويس، وقد حدد شاريت هذا الموقف فى النقاط التالية من حيث اهتمام إسرائيل بها^(١):

١ - أن قناة السويس ممر مائى دولى.

٢ - اهتمام إسرائيل بالترتيبات الدفاعية فى القناة بعد التسوية.

وقد أوضح (شاريت) أن إسرائيل طرفا يعنيه الأمر حيث أن أى تغييرات فى الوضع الحالى للقناة سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على إسرائيل، وأن الأمر يتجاوز مجرد قيام دولة غربية (يقصد الولايات المتحدة) بالتأثير على سيطرة مصر على منطقة القناة ويتعداها إلى ترك السيطرة على القناة للمصريين دون أى تدابير احتياطية لضمان حقوق الدول الأخرى.

وأكد (شاريت) أن رفع القيود المفروضة على الملاحة من وإلى إسرائيل فى قناة السويس ليس فضلاً تقدمه مصر بل حق من حقوق إسرائيل*.

وقد شرح (بايرود) أن موقف الحكومة الأميركية هو ضرورة رفع القيود، ثم شرح أن مشكلة قناة السويس هى مشكلة الدفاع عن المنطقة والضمانات التى تحصل عليها مصر من إبقاء الطابع الدولى لهذا الممر المائى. وحلل (بايرود) الموقف بأن الولايات المتحدة تفضل أن يتوصل المصريون والبريطانيون أولاً إلى اتفاق دولى قبل الاقدام على اجراء لرفع المقاطعة المفروضة على إسرائيل وأن الولايات المتحدة سوف تجرى مفاوضات سرية هادئة مع البريطانيين والمصريين حول مستقبل القناة.

وأضاف (بايرود) أن الموقف الأمريكى هو ضرورة بقاء الممر المائى دولياً مع أخذ مصلحة إسرائيل فى الاعتبار دائماً وأكد (بايرود) لشاريت أن السلام يحتل الأولوية فى تفكير وزير الخارجية الأمريكى وأنه سبق تساعل من السفير عن الثمن الذى يمكن لإسرائيل أن تكون مستعدة لدفعه مقابل السلام.

وطرح شاريت بدوره الموقف الإسرائيلى من السلام فقال «إن السلام يجب أن يكون بين الدول العربية فى حدودها الحالية وبين إسرائيل فى حدودها الحالية» وتساعل منه (بايرود) عما إذا كان ذلك يعنى عدم تقديم تنازلات اقليمية فأجابه شاريت: أنه قد يكون مستعداً لتقديم تعديلات adjustments وتساعل عن تقديم التنازلات الإقليمية ولماذا، وأوضح شاريت أن تقديم تنازلات اقليمية لن يحقق السلام بل سيثير شهية العرب لمزيد من الأراضى فأوضح له (بايرود) أن جزء من أراضى إسرائيل الحالية حصلت عليه بقوة السلاح فعاد شاريت ليقول أن الأرض لا يمكن أخذها من إسرائيل إلا بقوة السلاح.

1- Secret security information, Memorandum of conversation, April 8, 1953, File, no. 350, Middle East.

(*) وهنا يتضح مدى الصلف الإسرائيلى فى محاولة الاشتراك فى ترتيبات دفاعية عن القناة وهى بهذا تسعى إلى ضمان أمنها أولاً وقبل كل شئ كما يهمها ألا تترك مصر حرة السيادة فوق أراضيتها ولعل ذلك قد تم من منطلق:

- موقف القوة التى كانت عليه إسرائيل.

- ضمانها وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها.

- ضمانها تلييد الكتلة الشرقية بشكل إيجابى.

حيث لم يكن للسوفيت أنفذ نشاط بمصر وليس لهم وسائل ضغط أو موطأ قدم ثم انه قد وضع للسوفيت من خلال متابعة تطور الأحداث أن الولايات المتحدة تساند حركة الجيش.

ورغم هذا الاختلاف الواضح في تناول الجانبين الأميركي والإسرائيلي لفكرة (التعديلات الإقليمية) كاحدى عناصر التسوية بين مصر وإسرائيل فإن (بايرود) نقل الحديث حول احتمالات السلام إلى مستوى آخر واتجاه آخر حين قال له إنه لا العرب ولا إسرائيل مستعدون لتقديم خطة للسلام «ولذلك فإن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة لتقديم خطة من جانبها»، فعقب شاريت: «إنه ربما تحتاج الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية لتنفيذها كم أن إسرائيل سوف تحتفظ بحدودها الحالية وإن كانت على استعداد لبحث فكرة «معبر» passage بين مصر والأردن وأنه طلب من (رالف بانش) ابلاغ وزير الخارجية المصرى أن إسرائيل توافق على ذلك وأن يطرح الموضوع على اجتماع بين ممثلى مصر وإسرائيل وأنه لو أمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر فإنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الحكومات العربية (١).

وفى ختام هذه المقابلة الهامة نفى (بايرود) أن يكون لدى الولايات المتحدة خطة جاهزة للسلام إلا أنه أوضح أنه قد يصبح من الضرورى أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد خطة لأنه من مصلحتها عودة الأوضاع السلمية للشرق الأوسط وأن ذلك يمثل بالنسبة للولايات المتحدة هدفا سياسيا أساسيا، بيد أنه لا يمكن وضع سياسات فى هذا الاتجاه قبل عودة وزير الخارجية دالاس من رحلته إلى الشرق الأوسط (٢).

والواقع أن الدبلوماسية الأميركية قد ازدادت اقتناعا بإمكانيات انجاز ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط خلال زيارة دالاس لمصر (مايو ١٩٥٣) ومقابلته لعبد الناصر لادراكه أنه لو أمكن إجلاء بريطانيا عن القواعد فى مصر فإنه من الممكن اقناع عبد الناصر بالانضمام للحلف الجديد، ومن ثم أصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين إسرائيل والدول العربية (٣).

ثانياً: التقديرات الأمريكية لاحتمال التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل فى أعقاب رحلة دالاس لمصر ١٣-١٩ مايو ١٩٥٣،

على أن تفكير دالاس قد تبلور فى اتجاه امكانيات التسوية السلمية بين إسرائيل ومصر فى أعقاب زيارته هذه المنطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ كما حللها فى مذكرته السرية المعروفة باسم «النقاط الهامة للرحلة» (٤) التى تحدث فيها تفصيلا عما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الاسرائيلية.

وتقدير دالاس فى (نقاطه الهامة) عن الرحلة هو أن نجيب يشعر أن التحرك قدما فى اتجاه الاتفاق مع إسرائيل ليس بالأمر العسير ما أن يستطيع حل المشكلة مع البريطانيين. وفى إطار الإجراءات التى يطرحها دالاس فى مجال الموقف بين مصر وإسرائيل يقترح تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه موضوع الحدود ويطلب من الرئيس اصدار بيان يحذر العرب والإسرائيليين من العدوان، كما يطرح دالاس فى ختام مذكرته عن (نقاط الرحلة الهامة) تصورات أو حلوله المقترحة بالنسبة للمشكلات التى تواجه المنطقة وأولها فى تقديره الافتقار إلى الاستقرار السياسى وأولى مصادر عدم الاستقرار المنازعات التى تواجهها مصر، الصراع العربى الإسرائيلى.

(١) المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

Heikal, M. H. Cairo Documents N.Y. 1973, P.42.

(٣) وقد سبق أن تناولنا فى فصل سابق تفاصيل رحلة دالاس لمصر دوافعها وأهدافها ونتائجها، انظر كذلك ما أورده الدكتور محمود فوزى عن محادثته مع دالاس وعن محادثات عبد الناصر مع دالاس فى تلك الزيارة، انظر محمود فوزى: حرب السويس ١٩٥٦ (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٤) الأوراق الخاصة السرية لدالاس المحفوظة بجامعة برنستون، انظر:

Selected correspondence and related Material Box (73) J.F Dulles papers secret, personal, private, important points of a trip, on Middle East.

ويحل دالاس في مذكرته السرية موقف الولايات المتحدة، فيرى أنه ليس «بالموقف الجيد» بسبب فقدان الاحترام للولايات المتحدة، حيث يتفاوت هذا الاحترام بقدر اقتراب أو ابتعاد الدول العربية من إسرائيل وينتقل دالاس إلى لمس جوهر مسببات هذا الضعف في الموقف الأميركي فيقول: إنه العامل الإسرائيلي، ثم ارتباط الولايات المتحدة في الأذهان بالسياسة الاستعمارية التي «تمثل أثقالا ملتفة حول أعناقنا» فدالاس رأى بوضوح تام العاملين اللذين يؤثران سلبا على موقف الولايات المتحدة، وهما العامل الإسرائيلي أو العلاقة الأميركية الإسرائيلية، ثم العلاقة الأميركية الأنجلو فرنسية.

وترجع أهمية رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط في مايو ١٩٥٣ إلى أنها حددت بوضوح موقف الولايات المتحدة بالنسبة للتوتر العربي الإسرائيلي من خلال بيان دالاس في أول يونيو ١٩٥٣ بعد عودته من رحلته حيث قال «أن إسرائيل يجب أن تصبح عضواً من مجتمع الشرق الأوسط وأن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تنازلات من الجانبين وأنه على الأطراف المعنية المسؤولية الأولى لتحقيق السلام وأن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام نفوذها لتحقيق خفض تدريجي في التوتر في المنطقة وتحقيق السلام في النهاية (١).

وفي أعقاب رحلة دالاس إلى مصر والشرق الأوسط بوجه عام، أعد مجلس الأمن القومي الأميركي تقريراً سورياً للغاية يحدد سياسات وأهداف الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مواجهتها للاتحاد السوفيتي وضرورة تنسيق سياساتها مع المملكة المتحدة على أساس الحيلولة دون إسرائيل على الدول العربية لمنع تزايد عدااء العرب ضد الولايات المتحدة ولعدم اتجاههم للانحياز إلى الاتحاد السوفيتي (٢).

وقد حددت ورقة مجلس الأمن القومي الأميركي مواقف الولايات المتحدة تجاه عناصر النزاع (الحدود - اللاجئين - القدس - التعويضات) وبالنسبة لمصر بشكل خاص فقد اقترح التقرير ضرورة مقاومة الولايات المتحدة لتدخل مصر في المرور في قناة السويس ثم أوصى باستمرار بذل الجهود لتسوية النزاع المصري الإنجليزي الذي يشكل - في تقدير مجلس الأمن القومي الأميركي - حائلاً لأي عمل بناء أو محتمل من جانب مصر في اتجاه المشكلة الفلسطينية.

وكانت السفارة الأميركية في القاهرة مصدراً أساسياً لتحليل سياسة مصر تجاه إسرائيل والتعرف على نواياها حتى تضع صورة واقعية أمام الخارجية الأميركية في تقديراتها الشاملة عن احتكالات تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل. فقد أكد (كافري) في رسالته للخارجية الأميركية في ٢٨ أغسطس ١٩٥٣ «أن المصريين لا يرون إسرائيل ذاتها خطراً على مصر ولكنهم يعتقدون أن إسرائيل المدعومة بالتأييد الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة تمثل خطراً لا يمكن تجاهله» (٣).

١- Sanger, Richards, Review of the American policy in the Middle East during 1953 p. 92 in proceedings of the Annual conference of the American Friends of the middle East inc. jan. 28 - 29, 1954.

(٢) انظر تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي السري للغاية عن أهداف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه النزاع العربي الإسرائيلي وتهديد النفوذ السوفيتي المتزايد في الدول العربية:

Top secret. Draft Suggestion for a statement of policy by the national security council of U.S. objectives & policies with respect to the Arab Israeli conflict and the threat of increasing soviet influence in the Arab state.

(٣) انظر تحليل السفير الأميركي كافري لسياسة مصر تجاه إسرائيل:

Restricted, Cairo, from Caffrey to Dept. of state. August 28, 1953, file no 350 Egypt - Israel.

وفى تقدير شامل لمناهج العمل المقترحة أمام السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر خلال عام ١٩٥٣ - فى أعقاب رحلة دالاس - يطرح كافرى توصيات تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة تجاه مصر فى ضوء عدة عناصر أهمها الصراع فى المصالح بين الحلفاء الغربيين ودول المنطقة، والصراع فى المصالح بين دولة إسرائيل المدعومة من الغرب وبين جيرانها العرب، ويشير كافرى إلى أنه أصبح من المحتم ومن المرغوب فيه أن تقوم الولايات المتحدة بدور مسئول وبشكل متزايد فى الشرق الأوسط خاصة وأن تسوية النزاع الحالى بين مصر وبريطانيا سوف يفتح إمكانيات جديدة للعمل البناء لدعم الدفاع عن الشرق الأوسط وتحسين الجو لتثبيت العلاقات بين العرب وإسرائيل^(١).

وانطلاقاً من اهتمام الخارجية الأميركية بدفع جهود السلام بين مصر وإسرائيل فى أعقاب زيارة دالاس للمنطقة، فقد دعت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية رالف بانش (الأميركى الجنسية) مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لابلاغها بالمعلومات التى توفرت لديه عن الاتصالات الجارية بين مصر وإسرائيل.

وتلخص مذكرة حديث المسئول بالخارجية الأميركية مع (رالف بانش) تقييمه لاتصالاته مع نجيب ومحمود فوزى منذ فبراير ١٩٥٣^(٢)، وقد نقل (بانش) أن وزير الخارجية المصرى محمود فوزى أشار بأنه قد جرت فعلا اتصالات مبدئية للسلام مع إسرائيل وصفها فوزى بأنه (دقات على الباب) وطلب إليه فوزى أن ينقل إلى القدس اهتمام مصر بامكانية إجراء مباحثات مع الإسرائيليين وأن مصر يمكن أن تقبل تقسيما واحدا لاتقسيمين، بمعنى أن مصر يمكن أن تقبل وجود إسرائيل ذاتها، لكنها لاتقبل أن تنفصل عن الدول العربية الأخرى بسيطرة إسرائيل على منطقة النقب، ربما كان يعنى ذلك أن مصر تريد نوعا من «المر» يربطها بالأردن، وقد استأذن (بانش) من الدكتور محمود فوزى أن يبلغ الإسرائيليين بمقترحاته فوافق على ذلك بشرط ألا يبلغ الإسرائيليين أن ذلك بناء على اقتراح مصر. ويضيف (بانش) فى روايته اللاحقة عن اتصالاته بين مصر وإسرائيل التى ينقلها للخارجية الأميركية بناء على طلبها - أنه قد تحدث فى القدس مع بن جوريون ولم يطلعه على آراء الدكتور محمود فوزى، لكنه أبلغ شاريت بها، ولم يحصل على ردود، ولكن شاريت استدعاه بعد ذلك لابلاغه برغبة إسرائيل فى إجراء مباحثات مع المصريين وأنهم مستعدون لاجرائها فى أى مكان حتى فى القاهرة فى نطاق مطلق من السرية ودون شروط وبجدول أعمال مفتوح، ويضيف (بانش) أنه قد أبلغ فوزى بذلك لدى عودته للقاهرة بشأن استجابة الإسرائيليين وبدا فوزى بالغ الاهتمام وقال أنه سوف يبلغ اللواء نجيب.

وفى هذا الحديث الذى يستعرض فيه (بانش) اتصالاته مع الخارجيتين المصرية والإسرائيلية لبحث شروطهما للتسوية السلمية، نرى أن بانش يقترح على الخارجية الأميركية فى سبتمبر ١٩٥٣ أنه لكى يجتمع الطرفان فلا بد لهما من مساعدة طرف ثالث، وأن الولايات المتحدة قد تكون طرفا مناسبا، ووافق (بانش) على رأى القائل بأنه حين تتم تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس مع البريطانيين فإن الوقت سوف يكون ملائما للجمع بين المصريين والإسرائيليين لتحقيق تسوية سلمية وقد أوضح (بانش) أن مصر يجب أن تكون الدولة العربية الأولى لعقد سلام مع إسرائيل حيث أن الدول العربية سوف تحذو حذو مصر^(٣).

1- Foreign service despatch, secret security information, desp. no. 625 from Cairo sept. 4, 1953, appreciation of U.S. position in Egypt 611. 74/9 - 4 - 53.

(٢) انظر مذكرة الحديث بين رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مع ممثلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية حول الاتصالات الجارية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل:

Secret, security information, Dept. of state, Memo. of conversation Sept. 10, 1953. Subject: peace feelers between Israel & Egypt.

(٣) نفس المصدر.

إلا أنه في الوقت الذي كانت فيه الدبلوماسية الأميركية تجمع المعلومات عن النوايا والاتجاهات ، وتطرق السبل في مصر وإسرائيل للبحث عن إمكانيات السلام واستطلاع الآراء والمواقف لدى مصر وإسرائيل والاستجابة للرغبة من الجانبين للقيام بدور الوساطة لتسوية النزاع كانت الدبلوماسية الأميركية تصطدم بمواقف إسرائيلية متصلبة وعدوانية في مواجهة كل من مصر والأردن. ولقد نقل كافرئى بالفعل قلق عبدالناصر من حادث اعتداء القوات الإسرائيلية على منطقة العوجة منزوعة السلاح وهجومها بقوة ٣٠٠٠ جندي في المنطقة وحفر الخنادق وإقامة الأسلاك الشائكة. وأوضح كافرئى أن عبدالناصر أثار معه خطورة الموقف وأنه سوف يرسل بقواته إلى المنطقة وأنه لا يستطيع الانتظار حتى لا يثير الرأي العام^(١).

وقد تكرر نمط العدوان الإسرائيلي المسلح مرة أخرى على قرية (قبية) الأردنية مما دفع بالخارجية الأميركية إلى دراسة فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل. واستقراؤنا للتطورات الإقليمية المحيطة بنمط العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن في هذه الفترة من عام ١٩٥٣ يشير إلى أن توثق العلاقة المصرية الأميركية، والدور الأميركي المؤثر في قضايا مصر الداخلية والخارجية خاصة مفاوضات تسوية النزاع المصري الإنجليزي ثم استمرار المقاطعة العربية لإسرائيل خاصة إغلاق مصر للملاحة في قناة السويس أمام إسرائيل كان محركاً لتحريشات إسرائيل العسكرية بمصر والأردن*. وقد حاول أعضاء المنظمات اليهودية وأعضاء مجلس الشيوخ في نيويورك وغيرهما الإغراب للخارجية الأميركية عن شكواهم من المقاطعة العربية وخاصة ما يتصل بقناة السويس في محاولة لتفسير دوافع العدوان الإسرائيلي المسلح، وفي نفس الوقت للحيلولة دون فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية.

وقد وجد الباحث في ملف العلاقات الإسرائيلية الأميركية محضر محادثة بين دالاس ووزير الخارجية الأميركي وبايرود مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية من ناحية وبين عدد من أعضاء مجلس الشيوخ وبعض زعماء المنظمات اليهودية في نيويورك من ناحية أخرى. وقد جاء هذا الحديث في سياق قرار الحكومة الأميركية فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل بسبب حادث قبية^(٢).

ثالثاً: الموقف الأميركي من موضوعات النزاع بين مصر وإسرائيل

وأهمية هذه الوثيقة ودلالاتها بالنسبة للموضوع الذي نتناوله، أنها توضح أولاً رد فعل إسرائيل تجاه التجاوب الأميركي مع مصر خلال الفترة موضع البحث كما توضح ثانياً ضغوط رجال الكونجرس وزعماء اليهود على الخارجية الأميركية في مواقفها المؤيدة لمصر والأردن ضد إسرائيل.

(١) انظر حديث عبدالناصر مع كافرئى حول حادث اعتداء إسرائيل على منطقة العوجة في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣:

Top secret, telegram sent to secretary of state, sept. 29, 1953, file 320, Israel - Egypt.

(٢) خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ تكررت حوادث الاعتداء الإسرائيلية على مناطق الحدود مع كل من مصر والأردن. ففي ٢١ مايو ١٩٥٣ (ولموستر دالاس ما زال في منطقة الشرق الأوسط خلال رحلته) قامت إسرائيل بالاعتداء على خمس قرى أردنية. وفي ٢٩ مايو هاجمت قطاع غزة وقتلت ثلاثة من المصريين، انظر الأهرام ٢٢ مايو ١٩٥٣، ص ٢، ٢٠ مايو ١٩٥٣، ص ٢، والأهرام ٢ يونيو ١٩٥٣، ص ٢. وراجع أيضاً:

Hutchinson, Elmo, H., Violent truce, N.Y. Devinadur, 1956, pp. 11, 17, 39 - 46, 120.

(٢) مذكرة حديث دالاس وبايرود مع زعماء اليهود وأعضاء مجلس الشيوخ الأميركي حول العقوبات الاقتصادية ضد إسرائيل والموضوعات المتصلة بالعلاقات الأميركية الإسرائيلية - انظر.

Restricted, Dept. of state, Memo of conversation, Sub. economic sanctions against Israel, and related matters affecting U.S. Israel relations oct. 6, 1953, Dulles, Sealey Mudd library, Box no. (10) File Israeli - U.S. relations (951 - 1957).

والخارجية الأميركية في تقييمها لعلاقتها بين مصر وإسرائيل ولدورها المحتمل للوساطة من أجل تحقيق السلام كانت تنظر إلى هاتين الحادثتين: (العوجة وقبية) على أنهما معوقان لاتخاذ خطوات إيجابية نحو السلام وقد يستشف منهما أن إسرائيل لازالت تحمل الروح العدوانية والتوسعية نحو العرب * . وكانت الخارجية الأميركية تدرك النوايا التوسعية لإسرائيل لد حدودها إلى الأراضي الغنية في أودية دجلة والفرات والأراضي في سوريا، كما كانت الخارجية الأميركية تدرك وجود عناصر في الجيش والحكومة وداخل الشعب الإسرائيلي ترى أن الحل الوحيد لمشكلات إسرائيل هو التوسع الأقليمي وأنه مع تزايد الضغط الاقتصادي فإن هذه الجماعات داخل إسرائيل تزداد عددا وأن هذا الموقف خطير على أمن الشرق الأوسط وأمن الدولة الجديدة^(١).

واستقراء الخارجية الأميركية لهذه الاتجاهات المتشددة داخل إسرائيل أكدته الأحداث والتطورات اللاحقة كما سوف تتمثل في تصاعد النزاع المصري الإسرائيلي سواء في شكل موقف مصر من استمرار إغلاق قناة السويس أمام إسرائيل أم في شكل الاشتباكات على الحدود المتكررة عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ خاصة مع اقتراب تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس والتي تزايدت وارتفعت معدلاتها ونسبة خطورتها بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤.

وفي تحليل مفصل لموقف الولايات المتحدة من تسوية مسألة قاعدة السويس أعدت وزارة الخارجية الأميركية مذكرة معلومات لوزير الخارجية دالاس عشية انعقاد مؤتمر برمودا في ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ ** تبرز عمق اهتمام الولايات المتحدة بالتسوية المقبولة لمشكلة القاعدة^(٢) من منطلق تقديرها أن مشكلة القاعدة تزداد تعقيدا بسبب القيود التي تواصل مصر فرضها على السفن التي تحمل أنواعا من السلع من وإلى إسرائيل - وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تكون تسوية هذه المشكلة - رفع القيود المفروضة على الملاحة الإسرائيلية - جزء من التسوية العامة لمشكلة قاعدة قناة السويس.

فاهتمام الولايات المتحدة في هذه الفترة بتسوية مشكلة القاعدة كان يرجع - في تقدير الباحث - إلى ثلاثة عوامل أساسية: هي تسوية المشكلة مع إحدى حليفاتها وهي المملكة المتحدة لازالة التناقض في مواقفهما تجاه مصر من ناحية وتجاه الولايات المتحدة من ناحية أخرى، ثم لتنفيذ الاتفاق السري مع نجيب للمساهمة في تخطيط الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط بعد إتمام الانسحاب والتوصل إلى اتفاق مقابل الحصول على معونة عسكرية واقتصادية، وثالثا لحل مشكلة إغلاق قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية كجزء من تسوية عامة لمشكلة القاعدة.

Dept. of state Bulletin, oct. 26, 1953 p. 552.

(*) وانظر بيان الخارجية الأميركية في ١٨ أكتوبر ١٩٥٣ عن إدانة حادث (قبية):

1- Top secret, security information, office Memo. sub. Israel fundamental problems, oct. 29, 1953, Jackson record Box (1) file OCB

Misc. Memos (2).

(**) سبق أن تناولنا الإشارة إلى هذا المؤتمر في فصل سابق،

2- Secret security information. Memo. Addendum to briefing paper on Egypt for Mr. Dulles, 774. 00/12 - 18 - 53.

واستقراء تطور الأحداث عام ١٩٥٤، ١٩٥٥ يدلنا على أن مشكلة استمرار قيام مصر بإغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية قد بدأت تعود لتطرح نفسها على الدبلوماسية الأميركية خلال عام ١٩٥٤ بصفة خاصة مع تنامي الدور الأميركي ونشاطه في مفاوضات الجلاء واحتمالات تأثيرها على وضع قناة السويس بعد عودتها للسيطرة المصرية.

وقبل أن نتناول عناصر الموقف الأميركي عن أزمة إغلاق مصر للملاحة الإسرائيلية في قناة السويس خلال عام ١٩٥٤ - أى بعد قيام الثورة وهى الإطار الزمنى للفصل الذى نتناوله - فإنه يهمنى أن نستعرض بإيجاز كيف تطور هذا الموقف وماذا انتهت إليه خاصة فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت وتنامت بين نظام الحكم الجديد فى مصر وبين السياسة الأميركية فى ظل إدارة أيزنهاور.

(أ) مشكلة إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية؛

فور اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل، بدأت الحكومة المصرية تفتيش كافة السفن التى تعبر قناة السويس^(١) وبدأت مصر تحظر الملاحة الإسرائيلية عبر القناة كإجراء احتياطى ومنع البضائع المهربة من الوصول إلى إسرائيل^(٢)، ومع توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل رفضت مصر السماح للسفن الإسرائيلية أو السفن المتجهة إلى إسرائيل من عبور قناة السويس، وكان رأى مصر أنه برغم انتهاء القتال الفعلى فإن حالة الحرب لاتزال قائمة مادامت لم توقع اتفاقية صلح، وحتى تؤكد مصر قيودها المفروضة على الملاحة الإسرائيلية أعلنت فى ٦ فبراير ١٩٥٠ قانون الحظر الذى نص على استمرار ترتيبات الزيارة والتفتيش وقد حددت المادة العاشرة من هذا القانون السلع التى تعتبر من المهربات الحربية التى تستحق المصادرة ما أن تتأكد أن وجهتها إسرائيل^(٣). وكان الهدف من قانون الحظر منع كل مامن شأنه دعم القوة العسكرية أو الاقتصادية لإسرائيل.

ولاشك أن الحظر المصرى والمقاطعة العربية قد الحقن الضرر بالاقتصاد الإسرائيلى^(٤)، ومن الواضح أن أخطر جوانب المقاطعة العربية كان إغلاق قناة السويس وخليج العقبة مما حرم إسرائيل أسواقا فى شرق أفريقيا وآسيا وقد قدر أحد المتخصصين أن الآثار المباشرة وغير المباشرة للمقاطعة العربية قد كلفت إسرائيل ٤٠ مليون دولار من جملة العجز السنوى من ميزانيتها البالغ ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٣، وكان الجزء الأكبر من الأربعين مليون دولار عبارة عن تكاليف النقل الإضافية الناتجة عن إغلاق قناة السويس أمام الملاحة

1- New york Times May 18, 1948 p. 1.

(٢) مصطفى الحفناوى، قناة السويس، ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثالث حرية الملاحة فى القناة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، ص ٢٨٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٦، ٢ أبريل ١٩٥٠، ص ١.

الإسرائيلية^(١)، والواقع أنه نتيجة لقانون الحظر المصري في فبراير ١٩٥٠، لم يصل إلى إسرائيل سوى ١٥.٠٠٠ طن عبر قناة السويس عام ١٩٥٣ مقابل ١٧٥.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠ طن سنويا قبل فرض الحظر على الملاحة^(٢).

وتقدمت إسرائيل بشكواها إلى مجلس الأمن في أغسطس ١٩٥١ وقد شارك الوفد الأميركي في تأييد مشروع القرار الثنائي المقدم من بريطانيا وفرنسا في ١٦ أغسطس ١٩٥١ والذي يطالب مصر برفع القيود المفروضة على السفن الإسرائيلية^(٣)، وقد صرح المندوب الأميركي وارين أوستن بأن حكومته مدفوعة بالرغبة في رؤية واحد من مصادر التوتر في الشرق الأدنى وقد أزيل وأتينا مقتنعون أن اتفاقية الهدنة التي أوقفت الاشتباكات بين مصر وإسرائيل منذ عامين ونصف تقريبا لابد من احترامها وتدعيمها حتى يأتي وقت يتحقق فيه السلام الدائم وأتينا نشعر أنه برفع هذه القيود فإن مصر يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في تخفيف التوتر في الشرق الأدنى^(٤).

كما أضاف المندوب الأميركي «إن القيود التي فرضتها مصر على المرور في القناة لا تتفق بالتأكيد مع روح ونص اتفاقيات الهدنة وأن حكومته تعتقد أن فرض هذه القيود واستمرارها هذه المدة بعد توقيع اتفاقية الهدنة انتكاس لما التزم به الجانبان ألا وهو إقامة سلام دائم في منطقة فلسطين^(٥)».

وفي أول سبتمبر ١٩٥١ اعتمد مجلس الأمن مشروع قرار بتأييد ٨ أصوات مقابل لاشئ وامتناع ثلاثة (الاتحاد السوفيتي والصين والهند) وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح إسرائيل لتأييد القرار الذي دعا مصر لإنهاء القيود المفروضة على الملاحة التجارية الدولية ووقف التدخل في الملاحة^(٦)، ولكن لم يكن للقرار أى نتيجة إذ استمر الموقف المصري كما هو على أساس أن حصارها لإسرائيل مشروع بموجب اتفاقية القسطنطينية التي تنظم الملاحة في قناة السويس، بمعنى أن ذلك من حقها في الدفاع عن النفس ضد (دولة محاربة) كما أن إسرائيل من ناحية أخرى ظلت تجرب العبور في القناة منذ عام ١٩٥١ لما تعتبره حقها في حرية الملاحة عبر القناة. ومن المرات التي أقدمت عليها إسرائيل لاختبار هذا الحق ما حدث في ٢٤ يناير ١٩٥٤ حين دخلت السفينة الإيطالية فرانكا ماريا Franca Maria قناة السويس بحمولة متجهة إلى إسرائيل فأوقفتها السلطات المصرية وصادرت الشحنة، وفي ٢٨ يناير ١٩٥٤ تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر^(٧). وقد أيدت الشكوى الإسرائيلية أصوات عديدة داخل الولايات المتحدة^(٨) وكانت الضغوط تتوالى لحث الولايات المتحدة على إرغام مصر لرفع قيودها المفروضة على إسرائيل.

1- Ellis, Harry, Israel and Middle East N. Y. The Ronald Press Company 1957, p 163.

2- Eliezer, Erel, the Bat Galim Case before the security council, Middle Eastern affairs Vo. VI, No. 4 April 1955. p. 108.

3- U. N. security council, official records, 6th year 552 meeting 16. 1951 pp. 3 - 6.

4- Ibid. p. 8.

5- Ibid p. 9.

6- U. N. S. C. O. R. 6 th year 558 Meeting, sept, 1, 1951, Doc. 5/2322 p. 30.

(٧) الأهرام ٢٩ يناير ١٩٥٤، ص ٦.

(٨) انظر فهرس صحيفة النيويورك تايمز:

Index of New york Times jan. feb. 54, p. 717.

وسرعان ماجرت الاتصالات الاسرائيلية الأميركية بشأن موقف مصر من إغلاق قناة السويس أمام إسرائيل وذلك لتنسيق المواقف أثناء مناقشة الشكوى الإسرائيلية أمام مجلس الأمن وقد بعث إيبان إلى السفير الأميركي (لودج) في الأمم المتحدة ينسق معه مناقشة مجلس الأمن في فبراير ١٩٥٤ حول القيود التي تفرضها مصر على الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل في قناة السويس (١).

ويبلغ السفير (إيبان) «هنري كابوت لودج» بمشاوراته مع ممثلي النرويج والدانمارك والسويد وهولندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزلندا وأثيوبيا وإيطاليا وكندا والأرجنتين والاكوادور، وي طرح إيبان على لودج أن يخرج المناقشة من إطار النزاع العربي الإسرائيلي إلى إطار يتعلق بتأييد حرية الملاحة الدولية ضد القيود التي تفرضها مصر.

ويقترح سفير إسرائيل على لودج المندوب الأميركي في مجلس الأمن أن تقوم الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا بالمساعدة في الادلاء ببيانات ضد القيود التي تفرضها مصر وبعث إيبان مع رسالته هذه بعناصر مشروع قرار تساعد في رأيه على رفع القيود وتسهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط (٢).

وقد بحثت الخارجية الأميركية في دراسة تفصيلية موقف الولايات المتحدة من مناقشة إجراءات مصر لإغلاق الملاحة أمام إسرائيل في قناة السويس منذ قرار مجلس الأمن أول سبتمبر ١٩٥١ حتى ديسمبر ١٩٥٣ (٣) حين اتخذت الحكومة المصرية قرارا بتوسيع تطبيق القيود المفروضة على السلع الإسرائيلية. وقد طرحت الخارجية الأميركية الموقف الأميركي حيال مصر في ضوء الأهداف الأميركية من النزاع ومن أطرافه واحتمالاته على النحو التالي:

- إن الولايات المتحدة يهملها أمران أساسيان:

أولا: تجنب أي ضرر مادي يلحق بضرورة احترام اتفاقية وجهاز الهدنة (هدنة رودس الموقعة في ١٩٤٩) نصا وروحا.

ثانيا: إن الولايات المتحدة تحاول مساعدة مصر والمملكة المتحدة في مفاوضات قاعدة السويس وضرورة التقليل من الضرر الذي يلحق بوضع الولايات المتحدة في مصر إلى أقصى درجة، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تلتزم خلال المناقشة في مجلس الأمن بالسلوك التالي:

أ - ألا تبادر بالمناقشة وألا تعارض المناقشة أو الأجراء الذي قد يتخذه مجلس الأمن.

ب - إن الموقف العام خلال المناقشة سوف يتوقف كلية على خصائص الحالات والحجج والقضايا التي يطرحها أطراف النزاع.

ج - الاستعداد لتأييد أي اتجاه من جانب أطراف النزاع لسحب الشكوى.

وكان موقف الولايات المتحدة من طرح الموضوع على مجلس الأمن قد أثر من قبل في ١٥ يناير ١٩٥٤ في حديث بين وزير الخارجية والسفير الإسرائيلي إيبان حين أشار السفير إلى أن إسرائيل تبحث طرح الموضوع

1- Letter to Ambassador Lodge from Ambassador Eban Feb. 11, 1954 file no 510. Memo to Ambassador Lodge from Brom Burdett.

2- Ibid. idem.

Confidential, Palestine in the Security Council, Egyptian blockade practices, Feb. 12, 1954. file no. 530

(٣) انظر

الخاص بممارسات مصر ضد الملاحة الإسرائيلية على مجلس الأمن، وكان موقف وزير الخارجية الأميركي أنه إزاء عدم اعتراض بريطانيا على المناقشة في المجلس فإن الولايات المتحدة لن تحت اسرائيل على الامتناع، ومن ثم ففي ٢٧ يناير ١٩٥٤ في حديث بين ميرفي Murphy مساعد وزير الخارجية الأميركي وبين ايبان أبلغه (ميرفي) إن اسرائيل يمكن أن تتقدم بشكواها وإن اوضح له ان اسرائيل يجب أن تعي آثار ونتائج هذا العمل وإن موقف الولايات المتحدة كان ولا يزال ان مصر تنتهك قرار مجلس الأمن حول الموضوع وأن أي إجراء من المجلس يتجاوز هذا الحد سوف يحكم عليه في ضوء الاعتبارات الخاصة.

وفي نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة سفيرها في القاهرة كافر في بأن يثير مع الخارجية المصرية مسألة رفع القيود والحصار، وقام كافر في فعلا بمقابلة محمود فوزي في ٣٠ يناير ١٩٥٤ حيث أبلغه فوزي أن مصر على استعداد لرفع القيود المفروضة في ديسمبر (الخاصة بالأغذية وليس كل القيود) بشرط عدم إتخاذ اسرائيل لاي إجراء في المجلس (١).

وتحليل هذا الموقف الأميركي من هذه المسألة التي تعتبر من أولى المشكلات المثارة بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وبعد أن طرحت للمرة الثانية أمام مجلس الأمن عام ١٩٥٤ ان الموقف الأميركي من حيث نقده ورفضه للإجراءات المصرية كان واضحا ولا لبس فيه منذ عام ١٩٥١، ولكنه هذه المرة خلال تقدم إسرائيل بشكواها للمجلس كان حريصا على عدم أخذ زمام المبادرة في المجلس وكان يحبذ ضبط النفس وعدم المغالاة في الادانة أخذا في الاعتبار علاقته بمصر وبالمملكة المتحدة أثناء مفاوضات قناة السويس ومكانة الولايات المتحدة في مصر وعلاقتها بحكومة نجيب.

وبالإضافة إلى ذلك كان الموقف الأميركي تحكمه اعتبارات تتعلق بتجنب استفادة الاتحاد السوفيتي من المناقشة في المجلس ضد الغرب، ومن ناحية ثانية كانت الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ لنفسها بحرية الحركة في السيطرة على الملاحة في المياه الإقليمية خارج قناة بنما (٢) ولذلك حددت الولايات المتحدة لنفسها السلوك التالي:

- عدم القيام بأي دور قيادي في مناقشة المجلس او صياغة أي قرار مالم تتطلب التطورات ذلك.

- انها لن تتدخل باسم مصر أو اسرائيل بالنسبة لتوقيت المناقشة.

- إنها سوف تدفع دول أخرى مثل البرازيل وكولومبيا ونيوزلندا لتبني قرار يشير إلى تحدى مصر لقرار مجلس الأمن مع تخفيف لغة الإدانة، وأن تشير المناقشة إلى أن الدولة التي تتحدى قرار مجلس الأمن لاتنفذ متطلبات عضويتها في الأمم المتحدة وأن مصر تتحدى قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ وضرورة دعوة مصر لوقف التدخل في الملاحة.

كما كانت الخارجية الأميركية تدرك أنه إذا طلب الجانبان المصري والبريطاني أثناء المناقشة في مجلس الأمن ضرورة تعديل اللغة والمواقف تجاه مصر بما يساعد على تقدم مفاوضات قاعدة قناة السويس، فانه لابد - من وجهة النظر الأميركية - إعطاء ذلك كل الاهتمام واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتعديل مسار المناقشة ولغة القرار (٢).

1- Ibid, idem

2- Ibid, idem.

3 - Ibid, idem

وباختصار فإن الموقف الأميركي تجاه المسألة ككل وتجاه المناقشة في مجلس الأمن كان موقفا يتسم بالحذر والرغبة في التوازن وعدم حرق الجسور مع مصر بصفة خاصة.

والواقع إن الخطوط الارشادية للسلوك الأميركي في مناقشة مجلس الأمن كما حددتها الدراسة التفصيلية لوزارة الخارجية الأميركية التي أشرنا إليها قد تمثلت بدقة في بيان السفير لودج في مجلس الأمن في جلسة الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤، فبعد أن حدد لودج نقاط الموقف الأميركي التي تقوم على أن المشكلة المطروحة تتعلق بتنفيذ أحد أعضاء الأمم المتحدة لقرار اتخذه أعلى جهاز في الأمم المتحدة منذ أكثر من عامين (١٩٥١) بعد أن وقع الطرفان (مصر وإسرائيل) اتفاقية الهدنة «التي من أهدافها تحقيق السلام الدائم في فلسطين»، وبعد أن أشار لودج إلى أن المشكلة تتركز في أنه لا يحق لطرف أن يدعى أنه في حالة حرب فعلية أو أنه يحتاج لممارسة حق الزيارة والتفتيش لأي غرض مشروع للدفاع عن النفس، أيد لودج مشروع القرار المقدم من نيوزلندة (الوثيقة 5/3/8) لكن لودج في نفس الوقت أشاد بما جاء في بيان مندوب مصر في مجلس الأمن السفير (عزمي) حول النوايا الطيبة لمصر وجهودها للاعداد لحل معقول وأنه أي (لودج) لايسعه إلا الاشادة بهذه المشاعر^(١).

وفي التاسع والعشرين من مارس جرى التصويت في مجلس الأمن حول مشروع القرار المقدم من نيوزلندة والمؤيد من الغرب والولايات المتحدة حول حرية الملاحة في قناة السويس وكان القرار مؤيدا لإسرائيل وقد عارضته مصر بقوة واستخدم الاتحاد السوفيتي حق (الفيتو) في التصويت ضد المشروع.

وفي تقدير الباحث أن دلالات هذه المسألة التي أثارها إسرائيل في مجلس الأمن تتجاوز في دوافعها وأهدافها الإطار المحدد للآثار الواقعة على إسرائيل من استمرار إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية وتتعداها إلى تنفيذ تخطيط مدروس من ممارسة الضغط الدولي على نظام الحكم في مصر وعلى الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية أثناء عملية المفاوضات الدقيقة الخاصة بقاعدة قناة السويس والتذكير بدعوى إسرائيل في استخدام هذا الممر المائي، فضلا عن أن التحرك الاسرائيلي لاثارة الموضوع في مجلس الأمن في هذا التوقيت الحرج بالنسبة للإدارة الأميركية في ضوء علاقتها مع مصر ومع نظام حكمها كان يتم خلال الربع الأول منذ عام ١٩٥٤ وهي فترة كان الخط العام للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة خلالها يتجه إلى تقديم الدعم العسكري للعراق وعقد اتفاق للأمن المتبادل معها، وقد كانت إسرائيل في نفس التوقيت تحاول الاحتجاج على أي صفقات سلاح تقدم للعرب^(٢) ولم تقتنع إسرائيل في ذلك بأي تأكيدات يقدمها وكيل الخارجية الأميركية بيدل سميث Beedel smith أو (هنري بايرود) مساعد الخارجية الأميركية بأن الأسلحة لن تستخدم ضد إسرائيل^(٣).

S.C.O.R 663 Meeting March 25, 1954, p. 1 -3.

(١) انظر:

S.C.O.R 65 71g Meeting 4 Feb. 54. pp. 8 - 9.

وانظر كذلك :

(في نفس الوقت تقدمت مصر بشكوي الي المجلس حول انتهاكات اسرائيل للهدنة في منطقة العوجة).

S. C. O. R. 658th Meeting 5 Feb. 54. p. 1.

وانظر أيضا

New York times March 7, 1954 p.2. March 9, 54 p. 6. March 17 54 p. 14 March 19, 54 p. 8 March 22 54 p. 8

(٢) انظر

New York Times March 7, 54 p.2.

(٣) انظر

وقد قدمت هذه البيانات أو التأكيدات لمجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس

لم يكن غريبا إذن أن يكون الربيع الأول من عام ١٩٥٤ فترة «التوتر العريى الاسرائيلى» من أهم الموضوعات التى يبحثها ايزنهاور مع دالاس فى التاسع عشر من أبريل ١٩٥٤ حيث ناقش دالاس جوانب هذا التوتر وموضوع المساعدة العسكرية للعراق. لكن أهم مايلفت النظر فى التقييم الذى طرحه دالاس على ايزنهاور تلك الخطورة الكامنة فى أن تعتمد اسرائيل كسر الهدنة على أساس أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى ترتيب أفضل، وقد أكد ايزنهاور لدالاس ضرورة استمرار سياسة عدم التحيز Impartiality وعدم الخضوع للضغط السياسية وأشار بالتحديد إلى المضى قدما فى إبرام اتفاق أمن متبادل مع العراق وعقب دالاس بأنه يتوقع معارضة سياسية قوية من العناصر الخاضعة للنفوذ الصهيونى (١).

وكما أوضح تطور الاحداث فيما بعد فإن هذا الحديث بين ايزنهاور ودالاس حول نوايا اسرائيل لخرق «الهدنة» كان فى الحقيقة قراءة صحيحة للمستقبل الذى سوف تكشف عنه التطورات اللاحقة خاصة بعد رد فعل اسرائيل لتوقيع الاتفاق الخاص بقاعدة قناة السويس والعودة لإثارة موضوع حرية الملاحة فى القناة إلى أن يتحقق ماتوقعه ايزنهاور ودالاس من نية إسرائيل فى خرق الهدنة بوقوع حوادث الحدود والاشتباكات المسلحة أواخر عام ١٩٥٤ ومطلع عام ١٩٥٥ كما سنرى فى موضع لاحق.

ب. آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس أكتوبر ١٩٥٤،

فى أعقاب توقيع رؤوس الاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس بدأت ردود الفعل تتضح فى أوساط الكونجرس بصفة خاصة ازاء آثار هذا الاتفاق على اسرائيل بالنسبة لإغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الاسرائيلية، فقد بعث النائب الأمريكى امانويل سيلار Emanuel Celler عن ولاية نيويورك فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكى دالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الاتفاقية بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفزع الجيش المصرى لها وتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، كما تثير الرسالة إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام اسرائيل ويطالب الحكومة الأمريكية بالتدخل لتفرض على مصر الامتثال لقرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٥١ (٢).

وأهمية خطاب النائب الأمريكى أنه أولا يحمل النقد للسياسة الأمريكية تجاه مصر كما يحمل معانى الانحياز لها والتجاهل لمصلحة اسرائيل خاصة بعد توقيع رؤوس الاتفاق، ويرسل دالاس إلى النائب الأمريكى ردا فى ١١ أغسطس يكتب له مساعد وزير الخارجية (مورتون) يستشهد فيها بتصريحات عبد الناصر فى أول أغسطس التى تنطوى على نفى أى نوايا عدوانية ضد اسرائيل (٣) وأنه ليس لدى الولايات المتحدة دليل على وجود مثل هذه النوايا، وإنها ملتزمة بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠، وإنها لازالت تقف وراء قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ الخاص بحرية الملاحة فى قناة السويس (٤).

(١) انظر مذكرة الحديث بين الرئيس ايزنهاور ودالاس فى ١٩ أبريل ١٩٥٤

Memo of Conference with the president, April 19, 1954, P.3 Box (1), Meetings with the President, White House Memo. Series. J. F. D papers 1952 - 1959.

U. S. Dept. of state bulletin Vol. XXXI, no. 792, August 30, 1954. pp 316 - 318. U. S. News World report

(٢) انظر :

(٣) نص تصريحات عبد الناصر

U. S. Dept. of state bulletin no. 792. Loci cit.

(٤) انظر :

ويلاحظ أن نفس النائب «سيلار» كان قد أثار نفس القضية الخاصة بفرض القيود من جانب مصر على اسرائيل فى ١٨ يناير ١٩٥٤ مما وصفه «بالقيود» التعسفية التى تفرضها مصر على السلع الاسرائيلية التى تمر عبر قناة السويس ومطالب بأن يتخذ الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية اجراء فى هذا الشأن وإن مصر بذلك تشدد من مقاطعة اسرائيل انتهاكا لقرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر ١٩٥١ وأن مصر وسعت نطاق المقاطعة والمصادرة لتشمل حتى الغذاء وأن للولايات المتحدة مصلحة فى اسرائيل، وأن اجراءات مصر مضادة للمصالح والاهداف الأمريكية فى اسرائيل ولذلك ادعو السفير الأمريكى فى مجلس الأمن لإثارة الموضوع.

Gong. Record, House, Jan. 18, 1954. p. 410.

راجع

وقيمة هذه الرسالة التي أرسلها النائب الأميركي انها تحدد أولا رد الفعل لدى الكونجرس في قطاع النواب المؤيدين لاسرائيل تجاه آثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية لقاعدة قناة السويس خاصة إغلاق مصر للملاحة في قناة السويس أمام اسرائيل، وثانيا تكمن قيمتها في مضمون الرد الذي بعث به دالاس إلى النائب الأميركي يوضح فيه حقيقة الموقف الأميركي إزاء التزام الولايات المتحدة بالاعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ وتأكيدا لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الخاص بالملاحة في قناة السويس، وكلاهما في الواقع يمثلان ركنين أساسيين في الموقف الأميركي تجاه النزاع الاسرائيلي المصري ويحددان المسلك الأميركي تجاه محاولات التسوية بينهما.

ومما يؤكد هذا الاتجاه المعارض للموقف الأميركي ذلك الهجوم على السياسة المصرية تجاه اسرائيل الذي شنه عضو آخر في مجلس النواب هو تشارلز كيرستين Charles Kersten عن إغلاق مصر للمرور في قناة السويس أمام اسرائيل مذكرا أنه منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ومصر مستمرة في منع السفن بما فيها السفن الأميركية المتجهة إلى اسرائيل من المرور، وأن الحكومة الأميركية أو الحكومات الغربية لم تقبل حجج مصر في هذا الشأن وأن هذا الحصار أصاب اسرائيل باضرار اقتصادية بالغة وأن مصر تقوم حاليا بفحص بيانات حمولات السفن الأميركية المتجهة إلى اسرائيل، وأن هذه اهانة لايمكن أن تقبلها الولايات المتحدة وأنه من المأمول أنه عندما توقع مصر وبريطانيا الاتفاقية أن تصحح العلاقة بين مصر واسرائيل وأن ترفع مصر حصارها (١).

وبالطبع لم يكن رد فعل توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية يقتصر على أوساط الكونجرس المؤيدة لاسرائيل خاصة مايتصل منها بحرية الملاحة في قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية، بل كان مدارا للمباحثات بين الحكومتين الاسرائيلية والأميركية وبين الحكومتين الأميركية والمصرية، وكانت الدبلوماسية الأميركية في إطار هذه المباحثات بين الجانبين المصري والاسرائيلي تحاول طرح أفكارها وتصوراتها للوصول إلى تسوية لهذه المشكلة المعقدة.

ففي الثلاثين من يوليو ١٩٥٤، قابل ايبان سفير اسرائيل في واشنطن (هنري بايرون) مساعد وزير الخارجية الأميركي لمناقشة آثار الاتفاقية المصرية الانجليزية لقاعدة قناة السويس على اسرائيل (٢). ذكر ايبان أنه بتوقيع هذه الاتفاقية، فإن اسرائيل قد وصلت إلى مرحلة أقرب إلى مفترق الطرق، فاما أن تتسلح بالكامل - مالم تساعدوا الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية - أو تتحول إلى عهد من التعاون السلمي مع الدول العربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة، وأوضح (ايبان) أن اتفاقية قاعدة السويس قد ازالَت حاجزا بين اسرائيل ومصر وإنها تقوى مصر من خلال المخازن والتسهيلات التي سوف تترك لمصر وأن هذه الآثار سوف تتضاعف لو أن الولايات المتحدة قدمت معونة عسكرية لمصر، وأشار (ايبان) أنه لايريد أن يهاجم الاتفاق ولكن يقترح خطوات تخفف من الاخطار التي تتعرض لها اسرائيل بسبب الاتفاقية:-

1 - Congressional Record, House, August 20, 1954, P. 15815.

وراجع أيضا رد فعل الكونجرس المؤيد لاسرائيل بعد توقيع اتفاقية الجلاء وأثاره السلبية على اسرائيل 18 June, 1956 p. 10 505 Cong. Record House June, 1956 p. 10622

ومن الأدلة على أن هذه المسألة كانت مطروحة على الرأي العام الأميركي الموالي لاسرائيل أن لجنة من المحامين الأميركيين أعدت دراسة قانونية خلصت إلى أن تدخل مصر في مرور البضائع في قناة السويس يتناقض مع اتفاقية قناة السويس ١٨٨٨ ومع اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية ومع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. انظر:

Pamphlet entitled The U. N and Egyptian blockade of the Suez Canal (Lawyers committee on blockades) 1954 p. 25

(٢) انظر مذكرة الحديث بين ايبان وبايرون في ٢٠ يوليو ١٩٥٤:

Memo. of conversation July, 30, 1954, sub. effects of Anglo Egyptian Suez base-Agreement on Israel, file no. 500, U. S. economic and military aid to Egypt, Dept. of state.

١- الموافقة على الطلب الذى تقدمت به اسرائيل فى فبراير ١٩٥٣ لمنحة مساعدة عسكرية وضرورة التوازن فى التسليح بين الدول العربية واسرائيل لأسباب عسكرية ونفسية وان اسرائيل تفضل الا تزود الولايات المتحدة الدول العربية بالسلاح وإنما لو فعلت ذلك فإنها يجب ان تزود اسرائيل بالسلاح.

٢ - اقناع مصر بالعدول عن موقف العداء تجاه اسرائيل (وقد استجاب ايبان لاقتراح بعد ذلك من بايروت بأن يصدر عبد الناصر بيانا يعلن فيه أنه ليس لمصر نوايا عدوانية ضد اسرائيل).

٣ - ضمان الدول الغربية لحدود اسرائيل بشكل أكثر تحديدا أو تفصيلا من الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وأنه لا تكفى مجرد تكرار الاعلان، وانتقد السفير بقوة عدم نص الاتفاقية على تعهد خاص من جانب مصر لرفع القيود على العبور فى قناة السويس من وإلى اسرائيل وأن اسرائيل قد تثير الموضوع فى مجلس الأمن.

وفى مواجهة هذا الطرح الاسرائيلى لآثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول قاعدة قناة السويس على اسرائيل وتأثيرها على امكانيات السلام، قدم (بايروت) مساعد وزير الخارجية الأمريكية الموقف الأمريكى فى النقاط التالية:

١ - إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة تجاه اسرائيل بمحاولة حث مصر على التقدم نحو تسوية المشكلة بين العرب واسرائيل وأنه لا يجد ما يثبته تجاه احتمالات النجاح، وأن النتائج سوف تتحقق قبل ان يتأثر توازن القوى الحالى بين اسرائيل والدول العربية.

٢ - إن الولايات المتحدة تبذل جهدا حقيقيا للبحث عن وسيلة لضمان الحدود بما يطمئن كل الاطراف.

٣ - إن الرئيس ايزنهاور فى رسالة إلى اللواء نجيب منذ زمن طويل الزم الولايات المتحدة بمساعدة مصر بمعونة اقتصادية وعسكرية فور تسوية مشكلة قاعدة السويس.

٤ - ليس من مصلحة اسرائيل أو الولايات المتحدة أن تصبح المشكلة العربية الاسرائيلية العقبة الوحيدة أمام التقدم فى المنطقة، والولايات المتحدة ترحب بمشورة اسرائيل فى كيفية تجنب هذا الموقف وأن اسرائيل قد تبحث تقديم تنازلات فى إطار تسوية شاملة مع الدول العربية^(١).

ومن الواضح أن الاتفاقية المصرية الانجليزية قد طرحت أثارا على النزاع بين مصر واسرائيل مما دفع بالخارجية الاسرائيلية إلى إثارة الموضوع مع الولايات المتحدة فى محادثة بين (ايبان) وبايروت، هذه الآثار صورها (ايبان) على أنها أخطار ناجمة عن الاتفاقية بعد تولى مصر للقاعدة وزوال الحاجز بينها وبين اسرائيل وتلقيها المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، وطرح (ايبان) مطالب محددة وهى أن تحت الولايات المتحدة مصر على تعديل موقفها المعادى تجاه اسرائيل. وكان رد الفعل الأمريكى ازاء هذه المخاوف الاسرائيلية تأكيد (بايروت) للالتزام الأمريكى بذلك إلا أنه من الواضح فى نفس الوقت التزام الولايات المتحدة من خلال رسالة ايزنهاور إلى نجيب (١٩٥٣) بمساعدة مصر عسكريا واقتصاديا فور تسوية مشكلة قاعدة السويس. وقصارى القول ان اتفاقية الجلاء عن قاعدة السويس نشطت التأثير الاسرائيلى بالسلب على اتجاهات الولايات المتحدة نحو مصر بالحث على عدم تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية لمصر ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية بينها وبين الدول العربية.

1 - Ibid, idem.

والواقع أن الخارجية الأميركية فى أعقاب مقابلة بايرود واييان - التى اسلفنا الإشارة إليها - تباحثت مع الخارجية المصرية فى هذه المخاوف والشكوى الاسرائيلية فى إطار المحاولات الأميركية للتسوية السلمية بين مصر واسرائيل، ففى مقابلة بين كافرى وبين محمود فوزى نقلها كافرى للخارجية الأميركية طرح فوزى موقف مصر من الهواجس الاسرائيلية كما نقلها كافرى - فى النقاط التالية (١):

- إن مصر بالتاكيد تريد التعايش مع اسرائيل وتعرف أنها ذات يوم سوف تواجه احتمال اتفاق سلام ولكن الوقت لم يحن بعد *.

- أن السلطات المصرية لن تصدر بيانات بعدم مهاجمة اسرائيل وأشار إلى تصريحاته وتصريحات رئيس الوزراء بأنه ليس لدى مصر نوايا الهجوم على اسرائيل.

- أن مصر تحت بريطانيا على المضى فى المفاوضات للتوقيع النهائى على الاتفاقيات.

- أشار إلى أن المخابرات المصرية لديها أدلة على أن اسرائيل تدبر الحوادث لتخريب الاتفاقية مع بريطانيا.

- أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحترم الاتفاق الثلاثى.

- أن السلطات المصرية تدرس مشروعات اتفاقيات المعونة الاقتصادية والعسكرية وأنه يفضل دراستها بعناية مع زملائه ليتفهموا مضامينها.

وحقيقة هذا الحديث الذى دار بين (فوزى) وكافرى فى أعقاب الحديث المطول بين بايرود واييان فى واشنطن حول الآثار المترتبة على الاتفاقية المصرية الانجليزية خاصة ما طرحه اييان عن ضرورة قيام الولايات المتحدة بحث مصر على تعديل موقفها المعادى لاسرائيل وأن اسرائيل - بعد الاتفاقية - فى مفترق طرق إما إلى التسليح الكامل وإما إلى التعايش السلمى مع الدول العربية - هذا الحديث يندرج فى إطار المساعى الأميركية الحثيثة لطمأنه اسرائيل من ناحية ولمحاولة حث مصر - كما طلبت اسرائيل - على التقدم نحو التسوية السلمية.

وكان اييان قد قابل دالاس فى الرابع من أغسطس وتحدث معه عن الآثار المترتبة على اتفاقية قاعدة السويس وعلى العلاقات بين مصر واسرائيل واحتمالات السلام بشكل عام وذلك بعد لقائه مع (بايرود) فى الثلاثين من يوليو ١٩٥٤ (٢).

وقد كان طرح اييان مع دالاس عن آثار الاتفاقية على اسرائيل على احتمالات السلام مع مصر أكثر تحديدا وتفصيلا فقد أوضح النقاط التالية:

(١) انظر برقية كافرى فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ عن مقابلته مع محمود فوزى:
Secret telegram, sent to sec. of state, Washington, 4 August, 1954 sent to Dept. of state no. 62 from Cairo file no. 320 Israel Egypt re: peace treaty possibilities.

وكان مدار المباحثات احتمالات عقد اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل.
(*) وهذا تنبؤ صحيح كما حدث فيما بعد بعقد الاتفاقيات مع اسرائيل بداية من عام ١٩٧٨، ١٩٧٩.

(٢) انظر مقابلة دالاس واييان فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ :

Telegram received August 4, 1954, from secretary of state to Tel Aviv no. 61, Cairo, file no. 320, Israel - Arabs, Israel ambassador on Suez - Arab relations in Geremai.

١ - أن الاتفاقية ذات طابع ثوري بالنسبة لإسرائيل والشرق الأوسط ككل بحيث يجب بحث آثارها مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فالتسوية والتطورات أثارت قلقاً شديداً في إسرائيل

٢ - أن إسرائيل مع ذلك لم تعارض الاتفاق من حيث المبدأ ومع ذلك فقد يكون لها آثار مدمرة على إسرائيل:

أ - في الجانب العسكري فجلء البريطانيين عن القناة أزال عائقاً أمام القوات المصرية، وقضى على وضع منطقة سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل بالإضافة إلى أن وراثة مصر للتسهيلات سوف يزيد من قوتها العسكرية وأن ذلك سوف يتضاعف لو تسلمت مصر معونة عسكرية من الولايات المتحدة.

ب - من الناحية السياسية أن التسوية تمت في الوقت الذي إلى أصبحت فيه مصر أكثر تهديداً لإسرائيل وصدور تصريحات من المسؤولين بهذا المعنى.

٣ - أن التسوية تمت دون ضمان من مصر برفع الحصار عن تجارة إسرائيل في القناة.

٤ - العنصر الثالث الذي يثير قلق إسرائيل هو أن المعونة العسكرية المقترحة لمصر والإجراءات الأميركية الأخرى المتعاطفة مع العرب تتخذ دون اتخاذ إجراء مقابل مع إسرائيل ودون ضمان لإسرائيل وأن الاتفاق الثلاثي ليس كافياً وأنه غير ملزم للأطراف كما أنه إنهار بسبب تغير ميزان القوى بسبب المساعدة العسكرية للعراق وللمصر.

٥ - أنه لو تركت إسرائيل تواجه الدول المجاورة المعادية لها ووقفت الولايات المتحدة موقفاً سلبياً فإن إسرائيل قد تصبح معسكراً مسلحاً متوتراً وعصبياً يسيطر عليها الاستعداد العسكري على حساب التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثم تقدم سفير إسرائيل بثلاثة مطالب محددة:

أ - منحة معونة عسكرية لموازنة الدول العربية.

ب - ضمانات أقوى ضد العدوان.

ج - رفع القيود في القناة

وفي مقابل الشرح والمطالب الإسرائيلية، قدم دالاس الموقف الأميركي في النقاط التالية:

١ - أن الولايات في محاولاتها المساعدة لتحقيق تسوية السويس لم تقصد مطلقاً الإضرار بإسرائيل وأن الموقف في مصر كان خطيراً ينذر بالحرب وكان استمراره مشحوناً بالخطر.

٢ - أن الآثار السلبية قد تبدو للوهلة الأولى، لكن ليس ثمة أخطار مباشرة فالجلء البريطاني سوف يستغرق عامين.

٣ - يجب على إسرائيل الاطمئنان لاهتمام الولايات المتحدة بمستقبلها وأن معلومات الولايات تشير إلى أن إسرائيل أقوى من جيرانها مجتمعين^(١) ولن تغير من المعادلة بجعل جيرانها أقوى منها.

1 - Ibid, idem

٤ - إن الولايات المتحدة ملتزمة بتأييد الاعلان الثلاثي وأنها تتصدى للعدوان ولا يمكن أن تفعل أكثر من ذلك حتى لو كانت هناك اتفاقية مع اسرائيل.

٥ - إن الصداقة الاساسية للشعب الأميركي تجاه اسرائيل معروفة وفريدة ولم يحدث ما يغير من تلك الصداقة ولاداعي لان تشعر اسرائيل بالقلق والعزلة.

٦ - إنه لا يمكن أن تتوقع اسرائيل أن تبقى الولايات المتحدة في حالة ضعف بالنسبة لاسرائيل، فتسليح العراق بهدف تدعيم المنطقة وإن الولايات المتحدة سوف تدرس بعناية برامج الاسلحة لمصر وسوف تكون محدودة الحجم ولن تغير موازين القوى^(١).

هاتان المقابلتان بين ايبان وبايروود في ٣٠ يوليو، ثم بين ايبان ودالاس في ٤ أغسطس ، وماتبعمها من اتصال كافري بمحمود فوزي في القاهرة في نفس إطار نقل المخاوف الاسرائيلية والحصول على تأكيدات مصرية إنما توضحان مدى التركيز في اتصالات الحكومة الاسرائيلية على ابراز آثار الاتفاقية المصرية الانجليزية على اسرائيل ومحاولة دفع الدبلوماسية الأميركية في اتجاه الوساطة بينها وبين مصر من أجل تحقيق مطلبها في التسوية السلمية ورفع القيود على قناة السويس.

وقد تأكد مدى هذا التركيز الاسرائيلي، بل ويمكن القول في الضغط الاسرائيلي على الحكومة الأميركية في طرح العلاقات المصرية الاسرائيلية والتوتر على الحدود المصرية الاسرائيلية في حديث هام بين موشى دايان رئيس الأركان في الجيش الاسرائيلي وبين المسؤولين بادرة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية يوم ٥ أغسطس^(٢) (في اليوم التالي لمقابلة ايبان دالاس) وقد تساءل الممثلون الاسرائيليون ماذا تتوقعه حكومة الولايات المتحدة من إسرائيل لتحسين علاقاتها مع مصر بعد توقيع اتفاقية القناة، كما أعربوا عن القلق إزاء القيود التي تفرضها مصر في قناة السويس وفي خليج العقبة.

وقد أوضح جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية أن المشكلة المصرية الانجليزية ظلت عقبة كؤود أمام رغبة الولايات المتحدة في تحقيق تقدم نحو الاهداف المشتركة خلال السنوات السابقة وأن الأحداث من عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر أثبتت خطأ أن مجرد الوجود العسكري البريطاني في منطقة السويس قد قلل من الحوادث على طول خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية، وأن الحكومة الأميركية على اقتناع بأن ابرام اتفاق القاعدة واحتمالات تقوية العلاقات المصرية الأميركية طرحت اطارا جديدا يساعد على بذل جهود أكثر فعالية نحو السلام والاستقرار اللذين تتطلع إليهما الولايات المتحدة واسرائيل.

أما بالنسبة لحرية العبور في قناة السويس وخليج العقبة فإن الموقف الأميركي معروف وواضح في الأمم المتحدة وفي الاتصالات الدبلوماسية مع القاهرة وأنه مع الصبر، يمكن لاسرائيل أن تحصل على ما يرضيها بالنسبة لهذه المسائل خلال فترة معقولة^(٣).

1 - Ibid. idem.

(٢) انظر مقابلة موشى دايان مع جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية يوم ٥ أغسطس ١٩٥٤ :

Confidential, Dept. of state Memo of conversation sub:

Israel - Egyptian relations, August 5, 1954, file no. 320 Israel - Egypt relations

3 - Ibid. idem.

هذا التكليف فى الاتصالات الاميركية الإسرائيلية (مقابلات ايبان مع بايرود، ثم مع دالاس ثم دايان مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميركية ثم اتصالات الخارجية الأميركية بسفارتها فى تل أبيب والقاهرة واتصالات كافرى مع فوزى) يعكس مدى حدة القلق الاسرائيلى، وفى نفس الوقت الاهتمام بتنشيط الدور الاميركى للتأثير على مصر أو للحد من ايجابيته نحو مصر على الأقل على أن الدلالة المستخلصة من تكليف اسرائيل لاتصالاتها مع واشنطن تكشف عن احتمال قوى بأن اسرائيل سوف تحاول خلق «مشكلة» من اثار اتفاقية قاعدة السويس واثارها على النزاع مع مصر سواء حول حرية العبور فى قناة السويس أم حول حوادث الحدود بين البلدين.

وقد كانت الخارجية الاميركية تعي، كما تدل على ذلك وثائقها، هذا الموقف الاسرائيلى الذى يصر على اثار المشكلات كنتيجة لما يعتبره الآثار السلبية للاتفاقية المصرية الانجليزية. وفى إطار مساعى الخارجية الاميركية لمعالجة موضوع القيود المصرية المفروضة على الملاحة فى قناة السويس المتجهة إلى إسرائيل بعث وزير الخارجية الاميركى بالنيابة «سميث» فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ * إلى السفارات والقنصليات الاميركية فى كل من الاسكندرية والقاهرة وحيفا ولندن وبورسعيد وتل أبيب يعرب عن قلق الخارجية الاميركية من استمرار القيود المصرية المفروضة على الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل وأوضح وزير الخارجية بالنيابة أن الهدف الأول حاليا هو ضمان التخلي - عمليا - عن هذه القيود وأن أفضل وسيلة عملية فى هذا الاتجاه هو اقناع مصر بالتخلي عن اشكال التحكم فى هدوء ودون علنية.

وأعرب وزير الخارجية بالنيابة أن الخارجية تشعر بالاطمئنان لعملية التخفيف التدريجية لهذا الحظر عن انواع من الحمولات مثل نقل البترول.

وتسجل الخارجية الاميركية فى برقياتها السرية أن التقارير الأسبوعية للقنصليات الاميركية فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ بأن السفن لم تعد بحاجة إلى الحصول على تصريح عند دخول بورسعيد للحصول على مياه، وأن السفن المتجهة إلى حيفا يمكن ان تحصل على المياه والطعام، وأن الخارجية الاميركية ترحب بهذا القرار^(١).

وتطلب الخارجية الاميركية من سفاراتها وقنصلياتها المذكورة فى البرقية ارسال تقارير تفصيلية عن المعلومات المتاحة عن حركة السفن فى القناة من وإلى اسرائيل، وعن القيود المفروضة عمليا لانظريا، وتطلب من سفاراتها فى لندن تحديدا الاستفسار عن أى تغيرات تطرأ على أسعار التأمين البحرى بما يعكس تخفيف القيود على الملاحة من قناة السويس من وإلى اسرائيل، فاتصالات الخارجية الاميركية ببعثاتها واهتمامها بمتابعة الشكوى الاسرائيلية واضحة من برقياتها فهى تعمل على حث مصر على رفع القيود عمليا دون حاجة إلى اعلان تغيير فى الموقف، وفى نفس الوقت تسجل بعض التخفيف فى القيود وتطلب متابعة هذا التطور، ويستخلص الباحث أن هذا الموقف الحذر والذى حقق قدرا من الانفراج فى القيود قد جاء فى اعقاب اتصالات مكثفة بين الخارجية الاميركية ووزارة الخارجية المصرية وفى اعقاب اتصالات اميركية اسرائيلية.

(*) هو الجنرال والتر بيدل سميث General Walter Beddel Smith، ويلاحظ انه كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية حتى ٨ فبراير ١٩٥٢ ووكيلا لوزارة الخارجية من ٩ فبراير ١٩٥٢ حتى أول أكتوبر ١٩٥٤.

(١) انظر برقية الخارجية الاميركية إلى سفارتها وقنصلياتها فى كل من الاسكندرية والقاهرة ولندن وحيفا وبورسعيد وتل أبيب :

Dept. of state, confidential no. C. A 1981, Sept. 21, 1954, Sub. Egyptin restrictions on Suez canal shipping to Israel, sent to Alexandria, Cairo. port said file no. 510.

ولكن اسرائيل رأت اثاراً المشكلة مرة أخرى أمام مجلس الأمن بعد احتجاز السفينة بات جاليم Bat Galim في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ وهي سفينة ترفع علم اسرائيل تبلغ حمولتها ٥٠٠ طن وصلت إلى المدخل الجنوبي لقناة السويس متجهة من ميناء مصوع إلى حيفا باسرائيل وكان على ظهر السفينة طاقم اسرائيلي من عشرة أفراد وتحمل حمولة مكونة من ٩٢ طن من اللحوم و ٤٢ طن من الأخشاب و ٢٠ طن من الجلود^(١) وقد أثارت الدوائر الصهيونية الرأي العام الأميركي ضد مصر إلى درجة أن عرض الأمر على مجلس الأمن، وفي ١٤ يناير ١٩٥٥ خلال مناقشة بات جاليم Bat Galim في مجلس الأمن أعرب السفير الأميركي (كابوت لودج) عن رأي الولايات المتحدة في الحادث بأنه ليس إلا حلقة في سلسلة الحالات التي ينظر إليها مجلس الأمن فيما يتصل بالمسألة الفلسطينية وأنه يجب أن ينظر إليها في إطار المنازعات بين اسرائيل والدول العربية^(٢) وأبرز المندوب الأميركي في نيويورك أنه كان من حق الفرد أن يتوقع حدوث تقدم أكبر نحو إقامة سلام عام بين مصر واسرائيل وأن الهدف الوحيد للولايات المتحدة هو رؤية تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات القائمة بين اسرائيل وجيرانها ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

كما أعلن المندوب الأميركي أنه من رأي الولايات المتحدة أن القيود المصرية المفروضة على السفن التي تمر في قناة السويس وتتجه إلى اسرائيل أو الخارجة منها لا تتفق مع روح وهدف اتفاقية الهدنة العامة المصرية الاسرائيلية الموقعة في رودس عام ١٩٤٩ وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن في أول سبتمبر ١٩٥١ وتراجعا عن الاهداف التي التزم بها الطرفان^(٣) وإن كان المندوب الأميركي قد أشار في نفس الوقت إلى استجابة مصر إلى نداءات مجلس الأمن على لسان ممثلها الدكتور محمود عزمي في ١٤ أكتوبر وإن مصر لم تعترض على عبور السفن المتجهة إلى اسرائيل وإن مصر أبدت روح التفاهم وتستحق الثناء والتشجيع^(٤).

جـ- مشكلة الاشتباكات عبر الحدود بين مصر واسرائيل،

إلا أن مشكلة المرور في القناة أمام الملاحة الاسرائيلية لم تكن العقبة الوحيدة أمام السياسة الخارجية الأميركية في معالجتها للنزاع بين مصر واسرائيل، فقد كان الموقف المتوتر على الحدود بين البلدين والحوادث التي ازدادت بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس، من أهم التطورات التي فرضت نفسها على الخارجية الأميركية في الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٤ وطوال عام ١٩٥٥ وكان واضحاً أن النزاع المصري الاسرائيلي - بعد توقيع اتفاقية السويس - يتجه بشكل مضطرب إلى درجة من التوتر التي تنذر بالصدام.

1- United Nations Security council official records 9 the year 962 meeting Octoper 14, 1954 pp. 1 - 18

2- U. N. S. C. R 4 th Jan. 1955 885. 7 Meeting pp. II - 13

ويلاحظ أن اسرائيل تقدمت بشكواها إلى مجلس الأمن في ١٤ أكتوبر تحت بند «المسألة الفلسطينية» انظر :

U. N. S. C. O. R 9th year, October 14, 1945. p. I.

وانظر كذلك نص خطاب اسرائيل في ١٤ فبراير ١٩٥٥ إلى رئيس مجلس الأمن

U.N.S.C.O.R 10th Year - 5/3362 - supplement for Jan - Feb. March 55. N. Y. pp. 31 - 32.

3- U.S.Dept of state Bulletin Vol XXXXII, Feb. 21, 1955 P. 305

(٤) كانت القضية قد انتهت فعلاً في ٢٢ ديسمبر حين أبلغ مندوب مصر في مجلس الأمن أن مصر تتخذ الاجراءات اللازمة لتسليم طاقم السفينة الى السلطات الاسرائيلية عن طريق لجنة الهدنة المشتركة وأنها على استعداد للإفراج عن السفينة والحمولة - انظر

U.N.S.C.O.R.supplement, Oct, Nov. Dec, 1854, Doc. 5/3352 P. 54.

ففى ٥ نوفمبر ١٩٥٤ بعثت الخارجية الأميركية إلى «كافرى» سفيرها بالقاهرة بأن يقابل المسؤولين فى الخارجية المصرية ويقدم لهم الموقف الاميريكى حول حوادث الحدود بين مصر واسرائيل فى قطاع غزة وقد نقل «كافرى» للخارجية المصرية ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق ازاء الحوادث الخطيرة فى منطقة غزة التى وجهت لجنة الهدنة المشتركة اللوم لمصر بشأنها كما أبلغها ان اسرائيل نقلت للولايات المتحدة ادعاءاتها بأن الحوادث التى وقعت فى غزة توحى بتورط الحكومة المصرية وأن لديها الدليل على وجود (متسللين متهمين)^(١).

إن الولايات المتحدة - كما نقل كافرى - وان لم تقبل دعاوى اسرائيل بتورط الحكومة المصرية فهى تعتقد أن الحكومة المصرية مسؤولة عن وضع حد للحوادث التى تسبب فيها اشخاص فى منطقة تحت السيطرة المصرية وأن تقصير مصر فى أداء ذلك أدى إلى انتقام اسرائيل فى سلسلة من ردود الفعل التى تثق الولايات المتحدة فى ان مصر تريد تجنبها وأن الولايات المتحدة تعتقد ان مجلس قيادة الثورة المصرية سوف يراجع بدقة الترتيبات بهدف اقرار السلام فى المنطقة وترجو الولايات المتحدة ان يقوم مجلس قيادة الثورة بالتحقيق فيما إذا كانت ثمة جماعات مناوئة للحكومة تعمل لخلق الصعوبات أمامها بالعمليات فى منطقة غزة، وتقترح الولايات المتحدة العمل من خلال هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة وترتيباتها بين الشرطة المحلية وقادة الجيش على الجانبين.

وفى نفس الوقت تطلب الخارجية الأميركية من سفارتها فى إسرائيل ابلاغ المسؤولين فى الحكومة الاسرائيلية بهذا المسعى الاميريكى لدى الحكومة المصرية وتبلغها أن الحكومة الاميريكية مستمرة فى معارضتها لسياسة الانتقام التى أدانها مجلس الأمن وتطلب تأكيداً من الحكومة الاسرائيلية بالألا ترتب لانتهاج مثل هذه الاساليب فى قطاع غزة^(٢) كما تطلب الخارجية الأميركية من ممثلها فى القدس ابلاغ الجنرال «بيرنز» * قائد قوات الهدنة بمساعى الولايات المتحدة وبتقييمه لاحتمالات قيام اسرائيل بضربات انتقامية^(٣).

فالموقف الاميريكى وإن بدا فى الظاهر - يحمل مصر مسؤولية أحداث الحدود فى غزة فى نوفمبر ١٩٥٤ ويطالبها بفرض تدابير لاقرار الأمن، فقد كان يطلب من إسرائيل ويتوقع فى نفس الوقت الا توجه ضربات انتقامية فى محاولة لاحتواء الأزمة تجنباً لمضاعفات فى الموقف بين البلدين.

والواقع أن عناصر عديدة فى النزاع المصرى الاسرائيلى بدأت تفرض نفسها على السياسة الخارجية الاميريكية تجاه البلدين والتى رأت فى تطورات مابعد اتفاقية قاعدة السويس اتجاهات سلبية متزايدة (القلق المتزايدة على الحدود - حادث السفينة بات جاليم).

(١) انظر برقية وزير الخارجية المرسلة الى السفير «كافري» فى القاهرة عن المسؤولين عن حوادث الحدود فى نوفمبر ١٩٥٤:

Telegram received from secretary of state, Washington, 5 Nov. 1954, Sent, Sent to Cairo, no. 705, file no 431. Egypt, Israel.

2- Ibid

وقد فعلت اسرائيل العكس تماماً بالفارة التى شنتها فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على المواقع المصرية فى قطاع غزة.

(*) هو الميجور جنرال ايدون ل. م بيرنز، ضابط كندي مدير هيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة اعتباراً من ١١ اغسطس ١٩٥٤

3- Ibid

وتعكس مقابلة أبا اييان سفير إسرائيل في واشنطن مع وزير الخارجية الأميركية بالنيابة «هربرت هوفر»، ومع نائب وكيل الخارجية الأميركية «روبرت ميرفى»، ومساعد وزير الخارجية بالنيابة «جرنيجان» في ١٧ ديسمبر ١٩٥٤ عناصر الموقف الاسرائيلى من هذا النزاع، كما تعكس بالتفصيل أبعاد الموقف الأميركي من هذه الواجهة المتعددة للنزاع المصرى الإسرائيلي فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤ (١).

طرح أبا اييان على المسؤولين الأميركيين ما يرى أنه تطورات سلبية منذ أكتوبر ١٩٥٤ تمثلت فى عدم اتخاذ أى خطوات عملية لتغيير الموقف العدائى الذى خلقته السياسة الأميركية فى تسليح العرب والاتفاقية المصرية الانجليزية حول قاعدة السويس والقتال السائدة على الحدود بين مصر وإسرائيل وإستيلاء المصريين على السفينة «بات جاليم Bat Galim ومحاكمة اليهود فى الاسكندرية المتهمين بالجاسوسية *.

وطرح اييان أن الحاجات المباشرة لإسرائيل هى أولا ترتيبات لضمان أمن إسرائيل، وثانيا الحفاظ على توازن القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وثالثا ضم إسرائيل لأى ترتيبات دفاعية فى المنطقة كما اقترح اييان أن إسرائيل مستعدة لدفع تعويضات عن ممتلكات اللاجئين المفقودة مقابل رفع الحصار المصرى فى قناة السويس، وأضاف أنه يجب وقف التدهور بين مصر وإسرائيل، وضرب أمثلة على ذلك بمحاكمات الاسكندرية وحادث السفينة «بات جاليم» (٢).

أما بالنسبة لرد الفعل الأميركي لهذه المطالب والمقترحات الاسرائيلية إزاء نزاعها مع مصر فقد أوضح نائب وزير الخارجية الأميركي «هربرت هوفر» الموقف الأميركي كما يلى:

١ - إنه بالنسبة للمساعدة العسكرية فهى تقدم فى ظل شروط لاتنطوى على تهديد لأمن إسرائيل.

٢ - إن الولايات المتحدة مستمرة فى اقناع مصر باحترام قرار مجلس الأمن بشأن حرية العبور فى قناة السويس لكل السفن وتشعر أن هناك فرصة طيبة لكى تحصل إسرائيل على ماتريد إذا استطاعت الولايات المتحدة تهئية الجو للتفاوض حول التخفيض التدريجى للقيود المصرية، ونصحت إسرائيل بالآلا تضخم المشكلة وتعمل على احراج مصر.

٣ - بالنسبة للحدود فالولايات المتحدة تعرب عن قلقها إزاء الموقف على الحدود المصرية الاسرائيلية وأن الولايات المتحدة سبق أن تباحثت مع مصر حول الموضوع ولكن دون نتيجة وأنها على استعداد للمضى وبحث الموضوع.

أن السفير الأميركي فى القاهرة قد أشار بطريقة غير رسمية إلى أن إصدار مصر لاحكام بالاعدام على اليهود الأحد عشرة يمكن أن يؤثر بشكل سلبى على أمن المنطقة (٣).

(١) انظر نص مذكرة الباحثات فى:

Dept. of state , Memo. of conversation, Dec. 17, 1954, U S policy toward Arab - Israel relations file no. 325. alpha - Israel - settlement.

2- Ibid

(*) سبق الإشارة فى موضع سابق إلى محاكمة بعض عملاء إسرائيل من اليهود بسبب تفجير قنابل فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فيما عرف باسم «فضيحة لافون».

(٣) نفس المصدر.

ومن الواضح أن طرح ايبان للآراء والمطالب الاسرائيلية كان صريحا ومحددا، كما كان الطرح الأميركي يستهدف طمأنة اسرائيل أولا ثم يشرح لها المساعي المبذولة مع الحكومة المصرية بالنسبة لرفع القيود المفروضة على الملاحة الاسرائيلية وحوادث الحدود ومحاكمات الاسكندرية مع اليهود. بل ان الخارجية الأميركية ذهبت في استجابتها ولا نقول - تعبيرها - عن الآراء والمطالب الاسرائيلية شوطا ابعد عندما قامت بعد مقابلة ايبان مع وزير الخارجية بالنيابة بابلاغ سفارتها بالقاهرة بأن تثير مع الخارجية المصرية قلقها من التصريحات المعادية لاسرائيل في مصر والتي تعتبر معارضة للسلام مع اسرائيل وتعبيرا عن النوايا العدوانية وان المعارضة المتشددة للتسوية مع اسرائيل تتعارض مع السلوك الدولي المقبول، وأن هذه الدعاوى المصرية تطرح للتساؤل التزام مصر بمبادئ الأمم المتحدة (١).

ولاشك أن مضمون هذه الرسالة ولغتها يتسم بالحدة والحسم في (لفت نظر) مصر إلى آثار التصريحات المعادية لاسرائيل ليس فقط بالنسبة للتعاون بين مصر والولايات المتحدة بل على الموقف الدولي ككل بل وتطالب مصر أن تتخذ موقف بناء تجاه اسرائيل وتجاه السلام (٢).

وبرغم نشاط الدبلوماسية الأميركية بين كل من مصر واسرائيل لاحتواء أزمات اشتباكات الحدود والحيلولة دون ممارسة اسرائيل لسياسة الضربات الانتقامية على خط الحدود المصرية الإسرائيلية فقد شهد عام ١٩٥٥ سلسلة من هذه الحوادث المتفاوتة الحجم والتأثير من اختراق الحدود وشن الغارات والتسلل والانتقام، وسوف نركز في تناولنا لهذه الأحداث المتتالية على الموقف الأميركي منها وأسلوب معالجتها في إطار موقفه العام من النزاع المصري الإسرائيلي.

فمن أهم حوادث الحدود هجوم القوات النظامية الاسرائيلية في ٢٨ فبراير على المواقع المصرية في قطاع غزة * وكانت خسائر مصر فيه ٢٨ قتيلًا و ٢٠ جريح **. ويهمنا تتبع وتحليل الموقف الأميركي من هذا الحادث وغيره من اشتباكات الحدود المتكررة طول الفترة من فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية العام ومطلع عام ١٩٥٦. وقد عقد

1- Telegram received from secretary of state , Washington, sent, Cairo, no. 1001, 31 Dec. 1954, confidential file no. 350, Egypt - Israel

2 - Ibid.

(*) سبق أن تناولنا تفاصيل الحادث في فصل سابق.

(**) تضمنت شكوى مصر المقدمة لمجلس الأمن التي وجهها عمر لطفى مندوب مصر في الأمم المتحدة في ١ مارس ١٩٥٥ (مستند 5/33 65) طلب عقد مجلس الأمن لبحث العدوان المبر في ٢٨ فبراير من جانب القوات المسلحة الاسرائيلية على منطقة غزة مما أدى إلى خسائر تشمل ٢٩ قتيل، ٣٢ جريح، انظر نص الوثيقة 5/3367 في: U.N.S.C.O.R. 10th Year Jan. Feb. March 1955 p.33 وانظر تفاصيل وتطورات حوادث الحدود والتسلل من مصر الى اسرائيل ومن اسرائيل الى مصر في التقرير المؤرخ في ١٧ مارس ١٩٥٥ من كبير مراقبي الهدنة حول حادث غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ (المستند 5/3373) وقد ارفقت بالتقرير ملاحق مطولة من الأدلة المقدمة من مصر عن اعتداءات اسرائيل منذ نوفمبر ١٩٥٤ حدد فيه اليوم والساعة والمكان وعدد الضحايا (الملاحق ٤) كما ارفق الملاحق رقم (٥) متضمنا شكاوى اسرائيل والأدلة المقدمة منها عن تسلل الفدائيين من قطاع غزة، ثم انظر كذلك شكوى اسرائيل في ٢٥ مارس ١٩٥٥ (مستند 5/3376) عما وصفته باغارات المتسللين من مصر من قطاع غزة، ٢٨ مارس ١٩٥٥ (مستند 5/3381) المرفق بها خريطة توضح مواقع تسلل المصريين من غزة الى داخل اسرائيل.

- راجع المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، ملحق يناير، فبراير، مارس ١٩٥٥ وملحق ابريل ومايو ويونيو ١٩٥٥، وملحق يوليو واغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

وراجع اليوميات الخاصة لموشى شاريت عن تدبير وتخطيط من جويرون للغارة على في ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

Livia Rokach, Israel, s sacred terrorism. A study based on Modhe sharett, s personal, diary Belmont, Massachusetts, U.S.A. 1980, pp.41 - 45.

وانظر كذلك رواية بن جويرون عن الحادث نفسه في:

Neff, Donald, Warriors at Suez. London press. N. Y. 1981, pp. 29 - 47.

مجلس الامن أولى جلساته فى الرابع من مارس ١٩٥٥ بناء على شكوى مقدمة من مصر وأرجأ اتخاذ أى قرار أو اجراء حتى يتم تقديم تقرير من الجنرال بيرنز Burns كبير مراقبى الهدنة إلا أن السفير الأمريكى «وادرورث» Wadsworth تحدث فى جلسة مجلس الأمن فاشار إلى أنه ولو أنه ليس من الملأئم مناقشة الحادث المفزع فى غزة مناقشة كاملة فى الوقت الراهن لعدم توافر نتائج مناقشات لجنة الهدنة المشتركة أو التقرير النهائى لرئيس الهدنة فإنه لو ضمت التقارير المبدئية فإن الحادث الذى وقع فى غزة ليس ثمة ما يبرره أو الدفاع عنه، وأن الولايات المتحدة تعارض سياسة الثأر والانتقام وأن استخدام القوات المسلحة لن يؤدى إلى مفاوضات السلام^(١).

وفى السابع عشر مارس قدم «بيرنز Burns» تقريره الذى أدان اسرائيل^(٢)، وفى التاسع والعشرين من مارس قدمت الولايات المتحدة بالاشتراك مع فرنسا والمملكة المتحدة مشروع قرار يقرر أن العدوان الاسرائيلى كان عملاً عسكرياً مدبراً ووصف السفير «لودج» الحادث بأنه هجوم مدبر بأوامر من السلطات الاسرائيلية^(٣) وارتكبه القوات الاسرائيلية النظامية. وفى معرض تحليل السفير الأمريكى فى مجلس الأمن لأسباب الحادث المح الى أن التسلل من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية وإن لم تكن السبب المباشر فى حادث غزة، فقد كانت من أسبابه الرئيسية، ودعا - بكلمات منتقاة - الطرفين مصر واسرائيل إلى تشديد الرقابة على التسلل عبر الحدود، وأضاف لودج أن حكومته تدرك أنه كانت هناك استفزازات وأنه كان يجب منعها بواسطة السلطات المسؤولة إلا أن الولايات المتحدة كدولة تتبنى القرار، ومهما كان الاستفزاز ترى أنه لم يكن ثمة مبرر للعمل العسكرى الاسرائيلى فى غزة، وأن الولايات المتحدة سبق أن قالت فى المجلس أن أعمال اسرائيل الانتقامية تتناقض مع التزاماتها فى الميثاق وأن الحادث بالغ الخطورة بسبب تدبيره المسبق الواضح وأنه ليس من مصلحة اسرائيل، أن تضاعف من التوتر بينها وبين جيرانها وإن تدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وأن تحبط الجهود المخلصة لبناء السلام، وأنه من هنا يجب أن نحكم على العمل الذى لا يمكن أن نرضاه، وأن هدفنا هو منع المزيد من التدهور فى العلاقات بين مصر واسرائيل^(٤)، وأيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن فى ٢٩ مارس بادانة الهجوم الاسرائيلى انتبأ لقرار وقف اطلاق النار فى ١٥ يوليو ١٩٤٨^(٥) ولموازنة قرار الإدانة ضد اسرائيل اعتمد مجلس الأمن قراراً ثانياً فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ يدعو مصر واسرائيل للتعاون مع هيئة الرقابة الدولية^(٦). ويلاحظ الباحث أن السفير الأمريكى «كابوت لودج» هو الذى قدم مشروع القرار الثانى الخاص بالاوزاع على خطوط الهدنة وتخفيف حدة القرار على الجانبين بشكل عام، وكان (لودج) يركز فى تقديمه أن هذا المشروع يمثل رغبة صادقة فى تقديم كل مساعدة لمنع تكرار الأحداث وحث الأطراف المعنية على التعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة^(٧) لتقليل مشكلة التسلل الذى يرى كبير المراقبين أنها من أسباب التوتر.

1- S.C.O.R 692th Meeting 5 March, 1955, p.3.

2- Barber, Hollis, W, The United States in World affairs, 1955, Published for the council on foreign relations by harper, Brothers, N.Y. 1957 pp/67 - 170

3- S.C.O.R. 695 Meeting 29 March 1955 pp 9. - 10.

U.S.Dept. of state Bulletin Vol XXXII, April 18, 1955 pp 569, 633.

U.N Doc./3379, 28 March 1955.

U.N Doc./3379, 28 March 1955.

U.N.S.C.O.R 696 th Meeting 30 March, 1955 pp. 8 - 9.

(٤) انظر نص بيان السفير «لودج» ايضا فى:-

(٥) نص القرار فى

(٦) نص القرار الثانى فى

(٧) نص بيان «لودج» فى تقديم مشروع القرار الثانى - انظر :

وطالب «لودج» بتأييد مقترحات رئيس هيئة الهدنة (بترتيب داوريات مصرية اسرائيلية مشتركة فى المناطق الحساسة من الحدود)، وذلك بهدف خلق احساس بالامن على الجانبين ومنع حدوث مأسى مثل مأساة غزة ولوضع مشكلة التسلل فى منظورها الصحيح^(١).

فقراءة الموقف الأمريكى من خلال تحليل بيانات المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن ونصوص مشروع القرار الذى تبنته الولايات المتحدة وقدمت له، يدل على أنه ينطلق أولا من تحميل اسرائيل بمسئولية العدوان «المدير» وإدانتها، ثم محاولة موازنة هذا الموقف - ثانيا - بارجاع اسباب الحادث الى عمليات التسلل عبر الحدود ولو أنها فى تقدير السفير الأمريكى لم تكن مبررا للعمل الانتقامى. على أن التقييم الكامل للموقف الأمريكى لا يستكمل إلا إذا حللنا رد الفعل الأمريكى لشكوى تالية تقدمت بها إسرائيل إلى مجلس الأمن ضد مصر حول ماوصفته «بالهجمات المتكررة من القوات المسلحة النظامية وغير النظامية المصرية ومن المتسللين المسلحين من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين»^(٢).

وقد تحدث المندوب الأمريكى فى جلسة التاسع عشر من ابريل ١٩٥٥، محددًا الموقف الأمريكى فى مناقشة الشكوى الاسرائيلية فاشار الى أن المجلس سبق وأن اتخذ قرارا منذ ثلاثة أسابيع (الوثيقة S/3379)* يتصل بالأحوال السائدة على خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا القرار أيد جهود مراقبى الهدنة وأوضح أن حكومته لاتوافق على وقوع مثل هذه الحوادث بعد حادث غزة لأنها تعكس الافتقار الى اليقظة من جانب السلطات والحكومات المحلية وأنه على مصر أن توقف مثل هذه الاحداث، كما أمن المندوب الأمريكى على جهة نظر كبير المراقبين بأن الاحداث التى وقعت قد تكون نتيجة لاجراءات الثأر المحلية وبطريقة غير رسمية وأنه ليس ثمة مايبيرر أى عمل انتقامى مهما كانت أسبابه، وفى النهاية طالب المندوب الأمريكى حكومتى مصر واسرائيل بممارسة ضبط النفس وتطبيق الاجراءات الوقائية لمنع هذه الاحداث^(٣). ومن الواضح أن رسالة المندوب الأمريكى فى هذه المرة كانت موجهة لمصر التى وصف سلطاتها المحلية (بأنها تفتقر الى اليقظة) وأن عليها أن توقف مثل هذه الاحداث، فالموقف الأمريكى اذن وجد فى «شكوى اسرائيل ضد مصر» فرصة لتحقيق (توازن) بين إدانة اسرائيل فى قرار ٢٩ مارس وفى مناقشة مسئولية مصر عن أحداث ٩ ابريل كما جاء فى شكوى اسرائيل.

وكان واضحا أن الموقف بين مصر واسرائيل يزداد تدهورا وتوترا مما دعا السفير الأمريكى بتوجيه رسالة فى ٧ يونيو ١٩٥٥ بوصفه رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر يدعو فيه إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ بالتعاون مع هيئة الرقابة الدولية ومنع التسلل عبر الحدود^(٤).

وكان تتابع الحوادث واتساع نطاقها وتقديم الشكاوى من الجانبين أمرا استوجب رد فعل الإدارة الأمريكية سواء على مستوى الخارجية الأمريكية أم على مستوى رئيس الجمهورية حيث كانت هنالك مساع سرية للسلام

1 - Ibid.

S.C.O.R.697 th meeting 6 April 1955.

(٢) - انظر نص شكوى اسرائيل ضد مصر فى :

(*) راجع الهامش رقم (٢) بالصفحة قبل السابقة

3- S.C.O.R 19th April, 1955. pp. 16 - 17.

U.N.Dos .s/3404, 7 June 1955.

(٤) نص رسالة رئيس مجلس الأمن (السفير الأمريكى لودج) انظر:

والتسوية الاقليمية قد بدأت تدخل مرحلة التنفيذ والمتابعة مع مصر واسرائيل وسوف نتناول هذه المساعي الاميريكية السرية فى موضع لاحق من هذا الفصل.

إلا أنه على المستوى العلنى فقد أبرز «دالاس» فى تصريح له فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ موقف حكومته من النزاع على الحدود بين مصر واسرائيل حيث قال «إن الحكومة الأميركية قامت بمساع مباشرة مع مصر واسرائيل لوقف القتال فى منطقة غزة والامتناع عن استخدام القوة». وكان «دالاس» قد القى بيانا هاما حول السياسة الشرق اوسطية للولايات المتحدة أمام مجلس الشؤون الخارجية فى نيويورك فى ٢٦ اغسطس بموافقة الرئيس اعرب فيه عن أنه من أجل تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والدول العربية فإن الولايات المتحدة على استعداد :

(أ) للانضمام الى معاهدات رسمية مع دول أخرى فى الشرق الأوسط لحماية الحدود المتفق عليها بين اسرائيل والدول العربية

(ب) دعم تقديم قرض دولى لاسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب

(ج) المساهمة فى تكاليف تنمية مشروعات الري فى المنطقة (١).

وكرد فعل أميركى لسلسلة من الأحداث التى وقعت ما بين ٢٢ اغسطس حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٥ تبلور الموقف الأميركي فى مجلس الأمن تجاه مناقشة وقف الاشتباكات واجراءات منع المزيد من الحوادث فى منطقة غزة (٢) بأن تقدمت الولايات المتحدة - مع المملكة المتحدة وفرنسا - فى ٨ سبتمبر باقتراح لمناقشة موضوع الاشتباكات بشكل عام عبر الحدود دون الدخول فى تفاصيل كل حادث على حدة، وقد أشار السفير «كابوت لودج» الى أن مصر واسرائيل لم تنفذا المقترحات التى تضمنها قرار مجلس الأمن فى ٢٠ مارس ١٩٥٥ لمنع حوادث الحدود حول منطقة غزة واقترح السفير الأميركي أن يوجه مجلس الأمن جهوده لتحقيق هدفين اساسيين: للحفاظ على السلام فى الشرق الأدنى ولاقرار وقف اطلاق النار بشكل فعال فى منطقة غزة، وثانيا اتخاذ اجراءات محددة من جانب مصر واسرائيل بالتعاون مع هيئة الهدنة الدولية لعدم تكرار حوادث العنف وقد تجنب «لودج» مناقشة حادثة معينة، وقد صدر بالفعل قرار جديد يتضمن نداء يدعو للتعاون بين مصر واسرائيل مع هيئة الهدنة فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ (٣).

وبرغم رسالة رئيس مجلس الأمن (السفير الأميركي لودج خلال شهر يونيو) الى الدول الاعضاء للتعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة وبرغم قرار مجلس الأمن فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة فى كلتا الحالتين - رسالة رئيس المجلس (السفير الأميركي) وقرار المجلس فى ٨ سبتمبر - تحرص على تأكيد تعاون مصر واسرائيل مع هيئة الرقابة على الهدنة، برغم ذلك كله، فقد كان الموقف على الحدود بين مصر واسرائيل الذى بدأ قليلا وبعد قوع الاشتباكات فى شهر اغسطس من العالم نفسه، قد عاد للتوتر فى منطقة العوجة

1- Keesing's contemporary archivesp. 14 390 - 14392, 26 August 1955.

2 - S.C.O.R. 700 th Meeting 8 Sept. 1955. p. 6 - 7

3 - U.N.S.C.Dos. s/3422 Sept.7, 1955.

المنزوعة السلاح حيث احتلتها القوات الاسرائيلية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ واتهمت مصر اسرائيل بالعدوان، وقد شهد بذلك الجنرال «بيرنز» Burns كبير مراقبى الهدنة ولم يعقد اجتماع لمجلس الأمن واستطاعت هيئة الهدنة تحقيق الانسحاب يوم ٢ أكتوبر^(١)، لكن التوتر وصل الى الذروة فى الثالث من نوفمبر فى اشتباك مسلح فى منطقة العوجة المنزوعة السلاح دفع الخارجية الاميركية أن تستدعى فى ٥ نوفمبر سفيرى مصر واسرائيل لمباحثات منفصلة مع «جورج الان» مساعد وزير الخارجية للشئون الشرق الأدنى^(٢) صدر على أثرها بيان من الخارجية الاميركية أشار إلى أن الولايات المتحدة لاحظت بقلق بالغ زيادة العدوان والاشتباكات بين مصر واسرائيل وأنه قد حدثت انتهاكات للهدنة من جانب مصر واسرائيل وأنها تأسف للجوء لاستخدام القوة لتسوية المنازعات وتؤيد بقوة تسوية النزاع بالطرق السلمية .

كما صدر عن الرئيس ايزنهاور فى ٩ نوفمبر بيانا قرأه «هربرت هوفر» وكيل الخارجية الاميركية أبرز القلق العميق إزاء التطورات الاخيرة فى الشرق الأدنى وأن الاندلاع الأخير للاشتباكات قد أدى الى زيادة حدة التوتر وأن هذه الاحداث تؤدى حتما الى عرقلة البحث عن السلام والافتقار إلى الأمن فى المنطقة.. «واننا نعتقد أن الأمن الحقيقى يقام على التسوية العادلة المعقولة»^(٣).

وفى اليوم التالى مباشرة لبيان ايزنهاور صدر فى العاشر من نوفمبر بيان ثان عن الخارجية الاميركية يقول «ان الولايات المتحدة قد أعلنت انها سوف تعارض بقوة أى طرف يبدأ الحرب فى الشرق الأوسط وسوف تقف موقف المؤيد إلى الجانب الذى تقتنع الولايات المتحدة برغبته فى الحفاظ على السلام واننا نبذل كل ما نستطيع لاقتناع الطرفين بأن بدء الحرب يعنى حماقة كبرى»^(٤).

وقد كرر ايزنهاور نفس المعانى فى ٢ مارس ١٩٥٦ حين اعلن فى مؤتمر صحفى أن اندلاع الاشتباكات فى الشرق الأوسط يمثل كارثة للعالم كله وأكد الحاجة لاقتناع الطرفين مصر واسرائيل بأن الأمل الوحيد فى التسوية السلمية يكمن فى «الوساطة»^(٥).

وتحركات الدبلوماسية الاميركية للعمل من خلال مجلس الأمن لمواجهة التوتر المتزايد على الحدود بين مصر واسرائيل فطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن فى ٢٧ مارس ١٩٥٦ لبحث مشروع مقدم من الولايات المتحدة بصفة عاجلة يدعو همر شولد سكرتير عام الامم المتحدة بالتباحث مع القادة العرب والاسرائيليين ومع الجنرال «بيرنز» Burns كبير مراقبى الهدنة وان يجرى بحثا ميدانيا حول أساليب تخفيف حدة التوتر ودعم جهاز الرقابة^(٦).

1 - Barber, Hollis, W, op. cit. pp. 167 - 170.

(٢) نص بيان وزارة الخارجية الاميركية انظر:

Dept, of state Bulletin, Nov.14, 1955 P. 786.

3 - Keesing, s Contemporary archives. p. 14526. Nov. 12, 1955.

4 - Ibid, idem.

5 - Ibid, April, 7, 1956 p. 14793.

6 - Ibid, idem.

رابعاً، الجهود السرية الأميركية للوساطة بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية سلمية شاملة،

واضح للمتتبع لتطور أزمات الحدود المتتالية بين مصر وإسرائيل خلال عام ١٩٥٥ بشكل خاص أن الولايات المتحدة في موقفها كانت تحرص أولاً على (احتواء الأزمة) من خلال معالجتها في مجلس الأمن بإصدار قرارات الإدانة أو البيانات على لسان ممثليها لتوضيح الإطار العام للموقف الأميركي وكانت تركز بصفة خاصة على جهاز الهدنة، كوسيلة للتحقق من المسؤولية عن الحوادث وتخفيف التوتر على الجانبين. ولكن كما لمسنا في تصريحات الخارجية الأميركية بعد حادث العوجة في الثاني من نوفمبر ١٩٥٥ و تصريحات الرئيس أيزنهاور أن إدراك الدبلوماسية الأميركية لأبعاد خطر النزاع المصري الإسرائيلي في اشتباكات الحدود كان عميقاً وحاداً وكانت تطرحه في إطار تهديد السلم والأمن الإقليمي والعالمي وأنها كانت تحاول اقناع الجانبين مصر وإسرائيل بأن خير وسيلة لتحقيق التسوية السلمية هي «الوساطة».

وقراءة السياق الزمني لتصاعد هذه الأزمات الحدودية تشير إلى أنها قد تزامنت مع توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس وفي أعقابها، ثم تصاعدت في الحدة واتسعت في النطاق بعد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر في سبتمبر ١٩٥٥.

السؤال الذي يطرح نفسه في تحليلنا للموقف الأميركي تجاه النزاع المصري الإسرائيلي في صوره العديدة، سواء النزاع حول حرية المرور في قناة السويس أمام الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل أم اشتباكات الحدود، هو هل اكتفت الدبلوماسية الأميركية في رد فعلها تجاه هذه الأحداث بمجرد (احتواء الأزمة) أو ما نسميه (إدارة الأزمات أو التحكم في الأزمات) Crisis management فقط أم أن أنها سعت لما هو أشمل وأوسع نطاقاً لمحاولات الوساطة لتسوية النزاع من خلال اتصالات سرية على مستوى عال بين مصر وإسرائيل.

الثابت لنا من الإطلاع على الوثائق السرية الأميركية المتاحة حتى الآن، أن الدبلوماسية الأميركية لم تكتف باحتواء الأزمات أو معالجتها فحسب، بل أنها بالفعل وضعت خطة سرية مدروسة للوساطة بين مصر وإسرائيل للتوصل لتسوية سلمية بينهما خاصة في ضوء تصاعد التوتر بينهما بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، ولكن لا يجب أن نغفل حقيقة أن الموقف الأميركي الأساسي منذ قيام ثورة يوليو واتصالاتها مع أعضاء مجلس قيادة الثورة كان يعمل على حث مصر وإسرائيل للتوصل إلى هذه التسوية الإقليمية بل وجعلها هدفاً من أهدافه في خطته الإقليمية للشرق الأوسط كما سبق أن تناولنا بالتفصيل.

وسوف نحاول أن نستعرض بإيجاز أبعاد التحرك الأميركي السري - كما ورد في الوثائق السرية الأميركية - لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل في أعقاب اتفاق قاعدة قناة السويس بشكل عام وفي أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية المصرية في سبتمبر ١٩٥٥ بشكل خاص.

أ. المشاورات الأميركية البريطانية لأعداد الخطة السرية (الفأ)،

من ثوابت السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر حثها على الاشتراك في الترتيبات الدفاعية الإقليمية في الشرق الأوسط، وكانت ترى أن المساعدة في حل مشكلة قاعدة قناة السويس والتوصل إلى اتفاق بشأنها سوف يزيح عقبة أساسية أمام تحقيق هذا الهدف ووعدت بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية فور تحقيق هذا الاتفاق الذي وقع بالفعل في أكتوبر ١٩٥٤، كما كانت ترى أن النزاع المصري الإسرائيلي بدوره يمثل عقبة

أمام بلوغ هدفها الاستراتيجي ، وهو اشراك مصر في التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولذلك فقد جعلت تسوية النزاع المصري الإسرائيلي هدفا من أهدافها الأساسية في تعاملها مع النظام الجديد في مصر.

ولذلك فإن السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر منذ مطلع عام ١٩٥٥ قد اتجهت للربط بين المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وهو ما عرف باسم الخطة «الفا» أو المشروع «الفا» Alpha^(١) وجوهر هذه الخطة التي بحثت مع الجانب البريطاني القيام بمساع مشتركة لدى إسرائيل والدول العربية حول تسوية المسائل المعلقة بينهما *.

وقد اتفقت مجموعة العمل المشتركة (الأميركية البريطانية) على أن الحوافز المطلوبة لاتخاذ الخطوات الضرورية سوف تشمل عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا (ويحتمل فرنسا وتركيا) وبين إسرائيل، ثم اتفاقية منفصلة مع كل دولة مجاورة مع إسرائيل تضمن الحدود المتفق عليها.

كما اتفق على أن التسوية سوف تتطلب معونة اقتصادية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة وقد قسمت هذه المشروعات إلى نوعين، النوع الأول تبلغ قيمته ٤٨٦ مليون دولار تنفذ في ظل استمرار الموقف الحالي بين العرب وإسرائيل وتدور حول توطين اللاجئين في سيناء وسوريا ومشروع لتنمية وادي الأردن، ومساعدات اقتصادية منتظمة لإسرائيل، أما المشروعات من النوع الثاني فتتضمن تقديم معونات مرتبطة ومطلوبة للتسوية بين العرب وإسرائيل، فتقدم لإسرائيل بمفردها ٢٠٠ مليون دولار، ويقدم لمصر والأردن وسوريا ولبنان ١٤٥ مليون دولار، كما أن تقديم المعونة لإسرائيل والدول العربية المجاورة (٢٥٠ مليون دولار) مشروطة بتحقيق التسوية^(٢).

وجدير بالذكر أنه في النوع الثاني من المشروعات كان تقديم المساعدة العسكرية لمصر بشكل خاص مرتبط بتحقيق التسوية مع إسرائيل. وكان الهدف من الخطة (ألفا) يتلخص في تحقيق أمن المنطقة في مواجهة التهديد الشيوعي الخارجي والداخلي.

وتلخص هذه المذكرة في الحقيقة التوجه الصريح للإدارة الأميركية نحو مصر بعد توقيع اتفاقية قاعدة القناة بأن تقديم مساعداتها العسكرية لمصر - ضمن الدول العربية الأخرى - أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتسوية للنزاع بينها وبين إسرائيل من منطلق ربط المساعدات الثنائية لدول المنطقة بالتسوية الإقليمية بهدف تحقيق الأمن الإقليمي في مواجهة الخطر الشيوعي من الداخل والخارج^(٣).

1 - Alpha, Feb. 14, 1955, to the secretary, from Francis H. Russell, sub. Arab - Israel settlement, Personal & Private, top secret, White House, Correspondence, General, D. D. E Papers, Box (3)

(*) سبق أن جرت مشاورات غير رسمية بين وزير الخارجية الأميركية «الاس» ووزير الخارجية البريطاني «إيدن» في باريس في نوفمبر ١٩٥٤ اتجه في أعقابها وكيل الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مستر «شاك برج» Shuckburg إلى واشنطن لمباحثات استغرقت أسبوعين في يناير ١٩٥٤، كما سافر وكيل الخارجية الأميركي «فرانسيس راسل» إلى لندن لمدة أسبوعين في فبراير ١٩٥٥، ثم أوائل مايو بعد ذلك - أنظر: Top Secret, Alpha, to Mr. Hoover, From Russell, sub. Present status of efforts to secure Israel - Arab settlement, White House Memo Series, Box (3), D. d. E. Library.

وقد اطلق على الخطة اسم «الفا» كتعبير رمزي سري عن خطة التسوية بين مصر وإسرائيل على اساس ربطها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

2 - Alpha, Feb. 14 1955, to the secretary from Russell, op. cit.

3 - Ibid, idem.

وفى الخامس من مايو كما سبق أن اشرنا * استمرت المباحثات والأعمال التحضيرية التى تجريها ادارتا الشرق الأدنى فى كل من الخارجية الأمريكية والخارجية البريطانية حول العناصر التى يمكن أن تشكل تسوية عادلة حول المسائل الكبرى بين إسرائيل وجاراتها العربية^(١)، وقد شملت هذه المسائل: الحدود، اعادة توطين اللاجئين والتعويضات، والقدس والعلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وغزة، وحقوق مصر فى المرور عبر النقب، وتفترض الخطة نجاح مشروع تنمية وادى الأردن.

وقد توصل الجانبان الأمريكى والبريطانى للاتفاق حول أفضل السبل لتحقيق اتفاق العرب وإسرائيل تتمثل فى:

- اجراء مباحثات للتعرف على مدى تعاون مصر بين السفير الأمريكى (بايرود) وعبد الناصر فى الأسبوع التالى (هذه المذكرة أعدت فى ٥ مايو ١٩٥٥ وبالتالى كان من المتوقع أن تجرى المباحثات فى ١٢ مايو ١٩٥٥).

- أنه فى حالة نجاح مباحثات عبد الناصر وبايرود فسوف تجرى اتصالات مع الأردن وإسرائيل، وإذا لم يبد عبد الناصر تعاونا فقد اتفق الجانبان البريطانى والأميركى على أساليب بديلة.

- اما الفروض التى استندت إليها التسوية فقد كانت ان العنصر الأساسى فى أى تسوية سوف يكون ضمان أميركى بريطانى للحدود بين إسرائيل والدول العربية.

- والفرض الثانى أن الجزء الأكبر من الأموال الضرورية لتعويض اللاجئين سوف توفره الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

- أما الفرض الثالث فهو الاعداد لمعونات اقتصادية وعسكرية ضخمة تقدم للدول المتعاونة^(٢).

وتشير المذكرة إلى أن هذه المقترحات قد وافق عليها «هارولد ماكميلان» وزير الخارجية البريطانى و«انتونى ايدن» رئيس الوزراء، وفى الولايات المتحدة نوقشت الخطط مع «جورج آلان» وكيل الخارجية الأمريكى ومع مسؤولى إدارة الشرق الأدنى ومع «هوفر» ومع الرئيس «ايزنهاور» كما أن «دالاس» سبق أن ناقش الخطط بايجاز مع الرئيس «ايزنهاور» فى ٢٥ فبراير (ظهرت على المذكرة تأشيرة بخط اليد تقول: «إن الرئيس ايزنهاور قد اطلع على المذكرة فى ٥ مايو ١٩٥٥».

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى فى سبيل تنفيذ الخطة «الفا» - كما اوضحت الوثيقة - هى المشاورات التى يتوقع أن يجريها السفير الأمريكى فى القاهرة (بايرود) مع الرئيس عبد الناصر، وقد تناولت الخطة كما طرحت المذكرة تفاصيل كثيرة عن النزاع العربى الاسرائيلى مثل الحدود واللاجئين وقطاع غزة ولم تستبعد المذكرة احتمالات رفض عبد الناصر وعدم تعاونه مع السفير الأمريكى بايرود، وان اشارت الى اعداد خطط بديلة عند وقوع هذا الاحتمال.

(*) انظر الهامش على الصفحة السابقة الخاص بالمشاورات الاميريكية البريطانية حول الخطة الفا من يناير الى مايو ١٩٥٥.

1- Top secret, to Mr. Hoover, from Russell, sup. present status of efforts to secure Israel- Arab settlement, White House Memo series D. E. Library.

2 - Ibid p. 2.

ولعل ما يلفت النظر - أن الفرضية الثالثة التي قامت عليها خطة «الفا» أن المساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة سوف تقدم للدول المتعاونة فقط. وليس مستبعدا أن يكون التفكير في عدم تعاون عبد الناصر مع (بايرود) واردا في الاعداد للخطط البديلة التي اشارت إليها المذكرة، بالتالي حرمان مصر من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المرتبطة والمرهونة بتنفيذ التسوية العربية الإسرائيلية، ويمكن القول ان هذه الوثيقة توضح وفي وقت مبكر (مايو ١٩٥٥) الاحتمالات برفض الولايات المتحدة تقديم أى مساعدة عسكرية أو اقتصادية لمصر إذا فشلت الخطة «الفا» التي تعبر ركيزة السياسة الخارجية الأميركية والبريطانية تجاه دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر خاصة ما يتصل بالنزاع العربي الإسرائيلي.

وقد عقد مجلس الأمن القومى الأمريكى اجتماعا فى الخامس من مايو ١٩٥٥ بحث فيه «هربرت هوفر» مع الرئيس أيزنهاور تطورات الخطة «الفا» وقدم له مذكرة (فرانسيس راسل) وعقب عليها أيزنهاور بأنه يدرك الصعوبات الجمة المرتبطة بتنفيذ المشروع وطالب ببذل كل جهد لا نجاح هذا المشروع (١).

وفى نفس الاجتماع اقترح المساعد الخاص لوزير الخارجية «اوكنور» O'conner ان يقوم السفير بايرود بمقابلة عبد الناصر فى الأسبوع التالى لمفاتحته فى مشروع (الفا) وان أبدى المساعد الخاص لوزير الخارجية أن ذلك يعنى التزام الولايات المتحدة بمبلغ ألف مليون دولار حتي وإن كانت المباحثات استطلاعية فحسب.

كمال اوضحت المذكرة المقدمة من المساعد الخاص لوزير الخارجية الأمريكى فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ النقاط التالية فى حالة التوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى:

١- أن تضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشتركتين السلامة الاقليمية لدول المنطقة.

٢ - زيادة المساهمات الأميركية والبريطانية للمنطقة إلى مبلغ يضاعف من مائة إلى مائتى مليون جنيه أو إلى ألف مليون جنيه خلال خمس سنوات.

ومع أن موقف الرئيس أيزنهاور من عدم رغبته فى الالتزام فى ذلك الوقت، أصابته الدهشة لضخامة المبلغ ومع ذلك فقد وافق على ضرورة بذل جهد لتحقيق تسوية خلال سنتين والاستمرار فى تنفيذ المشروع (٢).

كان واضحا من استقراء السياق الزمنى للتفكير فى هذه الخطة والاجتماعات التى تجريها الإدارة الأميركية لدفعها إلى حيز التنفيذ أنها قد جاءت متزامنة مع الغارة الإسرائيلية على المواقع المصرية فى قطاع غزة فى ٢٧ فبراير وما تركته من آثار على النزاع المصرى الإسرائيلى وسلسلة اشتباكات الحدود المتعاقبة وانعكاساتها على الموقف الأمريكى داخل مجلس الأمن.

وكما يدل استقراء الوثائق الخاصة بالخطة (الفا) فان ركيزتها الأولى كانت تتوقف على التعاون من جانب عبد الناصر فى ضوء المباحثات التى سوف يجريها مع (بايرود) فى القاهرة.

1 -personal & private, top secret, Alpha, May 5, 1955 Memo for the secretary, White House Memo series, Box (3) Meetings with the president, 1955.

2 -Special Assistant to the Secretary May 6, 1955. Memo for the secretary Re. Alpha, D.D. E. Library.

ب- المهمة السرية لالمور جاكسون بين بن جوريون وعبد الناصر،

وقد تزامن مع إعداد الخطة وبلورة عناصرها وأهدافها في مايو ١٩٥٥، أن الإدارة الأميركية اتجهت للاستعانة بطرف (ثالث) غير حكومي هو المور جاكسون Elmore Jackson ممثل جماعة الكويكرز في الأمم المتحدة^(١) للقيام بوساطة سرية بين عبد الناصر من جهة وموسى شاريت ودافيد بين جوريون من جهة أخرى، طوال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٥٥ في رحلات متصلة بين القاهرة والقدس بتأييد من الإدارة الأميركية وبتعاون سفيرى الولايات المتحدة «أدوارد لوسون» Edward Lawson في تل أبيب و(بايرود) في القاهرة، وكانت بداية هذه الوساطة السرية لقاء جاكسون مع السفير المصري أحمد حسين في واشنطن في أبريل ١٩٥٥ ثم مع الدكتور محمود فوزي في نيويورك في ١٥ يوليو ١٩٥٥ الذي أكد له أهمية سلوك منهج شجاع ومبتكر للتوصل لتسوية شاملة، ويرى جاكسون مباحثاته مع شاريت وبين جوريون وجدعون رافائيل في القدس ومع عبد الناصر ومحمود فوزي ومع السفارتين الأميركية في كل من القاهرة والقدس ويبرز أن مباحثاته شملت نقاطا محددة هي: تخفيض حدة التوتر على الحدود والتقليل من تصاعد العنف، ولكنها شملت في الوقت نفسه احتمالات المفاوضات المباشرة وعقد لقاء بين عبد الناصر وبين جوريون^(٢). واستخلص جاكسون من رحلاته الخمسة السرية الى كل من القاهرة والقدس أنه مع اهتمام عبد الناصر باحتواء التهديدات بتصاعد العنف على الحدود، فإنه لم يبد اهتماما بمناقشة موضوعات أشمل عن الشرق الأوسط^(٣)، ويستنتج جاكسون أن عبد الناصر ربما كان يحتاج لوقت قبل الدخول في بحث مناقشات أساسية وإن استطرد أنه من المحتمل أيضا أن عبد الناصر مشغول بمفاوضات أخرى ذات طبيعة هامة تجري مع دول أوروبا الشرقية^(٤).

واستقراء أحداث تلك الفترة الهامة من محاولات الإدارة الأميركية التوسط لتسوية النزاع المصري الاسرائيلي من خلال خطة (الفا) الشاملة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي - يشير إلى أن السياق الزمني لها قد جاء في أعقاب حدثين هامين هما: حادث الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وما كان له من آثار مباشرة على استكشاف عبد الناصر لمصادر جديدة لتسليح جيش مصر، ثم اشتراك عبد الناصر في أبريل من نفس العام في مؤتمر باندونج وبدء ظهور الاتجاهات الحيادية في نهج السياسة المصرية. ويبدو أن الاستنتاج الثاني الذي طرحه (المور جاكسون Elmore Jackson) بأن عبد الناصر في مباحثاته معه لم يكن مستعدا آنئذ (أغسطس/ سبتمبر ١٩٥٥) لبحث مسائل أساسية تتصل بالنزاع العربي الاسرائيلي وهو ما كانت

1- Jackson, Elmore, Middle East Mission, the story of a major bid for peace in the time of Nasser, Ben Gurion, W.W. Norton and Co, N.Y. London, 1983.

ويرى جاكسون في كتابه بداية علاقته بعبد الناصر منذ عمليات الإغاة التي قامت بها جماعة الكويكرز أثناء حصار الفالوجا في حرب ١٩٤٨ والمساعدات التي قدمت لقطاع غزة.

2 - Ibid pp. 32-56.

3 - Ibid p. 55

4- Ibid p. 56.

تقوم عليه اسس خطة (الفا) كلها هو الاستنتاج الأقرب إلى الدقة ولاشك - في تقديرنا أن بايرود السفير الأميركي بالقاهرة كان على علم بتفاصيل هذه المباحثات كما يؤكد جاكسون في روايته.

والواقع أن دالاس قد توصل إلى نفس النتيجة في سياق تقديراته لاحتمالات رفض أو قبول (خطة الفا) من جانب بعض الدول العربية وإسرائيل وارتباط ذلك بالدور السوفيتي مع العرب، فقد حلل دالاس في رسالة هامة للرئيس ايزنهاور في ١٩ أغسطس ١٩٥٥ احتمالات رفض أو قبول خطة الفا، وأعد بالفعل مشروع بيان للعرض على الرئيس ايزنهاور يتعرض فيه إلى المشروع ، وقد رتب دالاس لقاء هذا البيان أمام مجلس الشؤون الخارجية Council on foreign relations في نيويورك يوم ٢٦ أغسطس^(١).

البيان الذي اقترحه دالاس كان يتناول مسألة الحدود بشكل عام دون المساس بموضوعات محددة ويشرح دالاس أسباب الإسراع في الاعلان عن خطة (الفا) في النقاط التالية:

١ - أن عبد الناصر يبدو ولو مؤقتا متفهما للمشروع وإن كانت أطماعه مبالغ فيها.

٢ - أن مشروع جونستون (الخاص بتنمية وادي نهر الأردن*) قد تعثر بسبب اصرار الدول العربية على العمل مع جونستون من خلال الجامعة العربية**.

1-personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha,J.F.D. papers 1952-1959, White House Memo series Box (3) white correspondence General 1955 (1) D.d.E. Library.

(*) كان الرئيس ايزنهاور قد أعلن في ١٤ أكتوبر ١٩٥٣ أنه سوف يوفد «إريك جونستون» Eric Johnston أحد كبار رجال الأعمال إلى الشرق الأوسط برتبة سفير ممثلاً خاصاً له لكي يبحث مع الحكومات في المنطقة عدداً من الخطوات لتحسين الموقف العام في المنطقة وأن الهدف الرئيسي لبعثة جونستون هذه تحقيق اتفاق بين إسرائيل والعرب حول التنمية المشتركة والاستغلال المشترك لمياه نهر الأردن بما يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط والتقدم الاقتصادي للمنطقة وكان ذلك رد فعل لمحاولات إسرائيل حول مياه نهر الأردن.

لكن الدول العربية المعنية (سوريا - الأردن - لبنان) كانت رافضة لهذه الخطة التي تحدد تقسيم مياه نهر الأردن بينها وبين إسرائيل لتخصيص حصة من المياه لإسرائيل أكبر بالنسبة لتعداد سكانها من الحصة المخصصة للدول العربية الثلاث (سوريا - لبنان والأردن) وقد ظلت الدول العربية على رفضها خلال عامي ٥٤، ١٩٥٥.

انظر: Dept. of state bulletin, Oct. 26, 1953 p. 553. Stevens, Georgiana, the Jordan River valley, international conciliation no. 506, 1956, p. 262-272 Middle East Journal VIII, 1954 p. 75. Peretz, Don, development of Jordan, waters August 1955. p. 400, Middle East Journal IX, Doherty, Kathryn, Jordan waters, conflict international conciliation no. 553, 1965 p. 16.

حتى انتهت مهمة جونستون بالفشل. وقد قام جونستون بأخر رحلاته للشرق الأوسط في أغسطس ١٩٥٥.

(**) في حديث تليفوني بين دالاس وجونستون قبل سفر الأخير إلى الشرق الأوسط شرح فيه جونستون مقاومة بعض الدول العربية للمشروع مثل لبنان والعراق والسعودية. وعقب دالاس أنه لو بدأ الروس يدخلون مسرح الأحداث وخاصة في مصر بمختلف الأساليب التي يستخدمونها حالياً وازداد التوتر الموقف فإننا يجب أن نغير موقفنا بالكامل من الحياد في المنطقة، كما أن الموقف يتغير بسرعة في المنطقة ولا بد من عمل شيء. وتحليل هذه الوثيقة - نص الحديث التليفوني بين دالاس وجونستون - يؤكد أن السياسة الخارجية الأميركية كانت تنطلق من فرضية مستمرة هي أن التسوية الإقليمية للنزاع في الشرق الأوسط هو مفتاح مواجهة النفوذ السوفيتي، ومن ثم كان ترتيب زيارة جونستون للمنطقة في أغسطس ١٩٥٥ للتباحث حول مشروعه. وكانت وجهة نظر دالاس أنه يتخوف من دخول الروس مسرح الأحداث في مصر وأن هذا سيؤدي إلى تغيير الموقف الأميركي بالكامل من المنطقة أي التحول عن موقف الحياد، وبينما كان جونستون يرى في موقف مصر اتجاهاً مواتياً للمساعدة في المشروع، يرى دالاس أن عبد الناصر على العكس يريد استغلال الموقف - الصراع العربي الإسرائيلي - لاستعادة هيبة المنطقة العربية. وبينما كان جونستون يحث دالاس على عدم الإدلاء بتصريحات قبل سفره إلى المنطقة كان دالاس يعيل إلى الإدلاء ببيان يحذر فيه من دخول الروس في المنطقة خاصة مصر، خاصة بعد وضوح نزعة الحياد لدى مصر في أعقاب مؤتمر باندونج في إبريل من نفس العام وفشله في الحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة.

وقصارى القول أن التطورات في النصف الثاني من عام ١٩٥٥ - من وجهة نظر السياسة الخارجية الأميركية - وبدء دخول الروس مسرح أحداث الشرق الأوسط وخاصة مصر كانت تعتبر نقطة تحول في تغيير الموقف الأميركي - كما وصفه دالاس من موقف الحياد التي دعم إسرائيل حيث رأى في تدخل الروس مساندة لمصر ضد إسرائيل ورأى في ذلك خطاراً كامناً. انظر مذكرات الحديث التليفوني:

Memo of telephone conversation with Eric Johnston, August 18, 1955, telephone call series Box (40, J.F.D. papers 1952-1959.

٢ - أنه مع وجود هدوء نسبي في المنطقة فإنه يتوقع حدوث تطورات في إطار التقارب السوفيتي العربي.

وفي ضوء هذه الاحتمالات التي يطرحها دالاس في اغسطس ١٩٥٥ فإن الولايات المتحدة لن يكون لها خيار سوى مساندة إسرائيل وبقوة أكبر والتخلي عن الدور المحايد، ويرى دالاس أنه من المستحيل تنفيذ مشروع (الفا) إلا إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على التحدث كصديق لإسرائيل والعرب معا.

وتحليل رسالة دالاس إلى ايزنهاور والتي يتعجله فيها الاعلان عن مشروع (الفا) للتسوية بين العرب وإسرائيل وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق تكشف إلى حد كبير عن الدافع الحقيقي وراء فكرة المشروع ذاته، هي كما وصفها بايجاز تلك التطورات التي يمكن أن تحدث في إطار التقارب العربي السوفيتي، كما يكشف تحليل الرسالة عن نتيجة كامنة تترتب على هذا التطور المحتمل وهي تقديم الدعم القوي لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة واسقاطها أو تخليها عن دور (المحايد)، فالمشروع بهذه الصورة كان أقرب ما يكون إلى الخطة الوقائية لاستباق حدوث التقارب العربي السوفيتي بالاسراع في دفع عجلة التسوية بين العرب وإسرائيل.

وكان دالاس - كما تشير رسالته إلى ايزنهاور - يشعر بتشاؤم من احتمالات نجاح الخطة لتوقعه ردا سلبيا من جانب العرب وإسرائيل، إذ لا يرى العرب يريدون فعلا عقد صلح مع إسرائيل، كما أن إسرائيل لا تريد بحث أي تعديلات في الحدود، وأن كل ما تريده عقد اتفاقية أمن مع الولايات المتحدة^(١).

ومع تشاؤم دالاس من الرد السلبي للجانبين فقد كان يرى في تقديم المشروع - على الأقل - جهدا ايجابيا من جانب الولايات المتحدة للتعامل مع المسألة^(٢).

وبالفعل فإن دالاس في محاضرة له أمام مجلس العلاقات الخارجية الأميركية في نيويورك في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ استعرض ما وصفه بتحقيق بعض الآمال وتحولها إلى حقائق منذ زيارته للمنطقة في ربيع ١٩٥٣، وبعد أن كانت قاعدة السويس موضعا للنزاع، والصراع المحتمل، وأنها نتيجة للجهد الدؤوب وروح المصالحة، فقد تم حل المشكلة حلا ناجحا. وأشار دالاس في محاضرتة أنه برغم ذلك بقيت مشكلة أخرى هي «أمن المنطقة» وأنه كان واضحا من الدفاع عن الاقليم بطريقة فعالة يعتمد على التدابير الجماعية^(٣).

ثم انتقل دالاس إلى موضوعه الرئيسي في محاضرتة حين قال: أما المشكلات المتبقية فهي النزاع بين العرب وإسرائيل وأنه من مظاهرها الافتقار إلى حدود دائمة بين العرب وإسرائيل، وبالنسبة لأمن المنطقة بين العرب وإسرائيل فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنضم إلى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أي محاولة من أي جانب لتغيير الحدود بين إسرائيل والعرب بالقوة، أي ضمان أمن الحدود، ولكن بعد الاتفاق على تحديد خطوطها^(٤). كما أشار إلى نية الولايات المتحدة لتقديم قرض دولي لإسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب ثم المساهمة في تكاليف تنمية مشروعات الري في المنطقة.

1- personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha, J.F.D 1952 - 1959. White House Memo series box (3) .

2 -Ibid.

3 -U.S. Dept. of state bulletin vol XXXIII no. 845. sept. 5, 1955. pp. 378-380. -

4 -Ibid, idem.

وخطاب دالاس أو بالأحرى محاضراته أمام مجلس العلاقات الخارجية يلخص عمليا الخطوط العريضة لمشروع (الفا) والهدف من ورائها .

بيد أن السياق الزمني الذي طرحت فيه، كما لمسنا من قبل، قد اقترن بتدهور سريع على طول خط الحدود بين مصر واسرائيل وفي منطقة العوجة بصفة خاصة، وكان موضوعا للبحث في مجلس الأمن وصدور قراره في ٨ سبتمبر ١٩٥٥*، وازداد الموقف تدهورا في الأسبوعين الأخيرين من أكتوبر حتى الخامس من نوفمبر حيث وقع العدوان الاسرائيلي على منطقة العوجة في الثاني من نوفمبر وتوالت سلسلة ردود الفعل من الولايات المتحدة في الخامس من نوفمبر على نحو ما تناولنا في هذا الفصل في موضع سابق.

جـ- المهمة السرية لروبرت اندرسون بين عبد الناصر وبين جوريون؛

على أن الحدث الكبير الذي دفع بالسياسة الأميركية لتغيير تقديراتها مرة أخرى بعد فشل خطة (الفا) إعلان عبد الناصر في السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ عن اتفاق صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، وحدثت ردود فعل عنيفة داخل الإدارة الأميركية والكونجرس الأميركي كما سبق أن تناولنا في فصل سابق، وكان من الضروري أن تبحث الدبلوماسية الأميركية عن منهج مختلف للتعامل مع مصر بعد رفض مصر للشروط المرتبطة بتقديم المعونات العسكرية وإبرامها لصفقة السلاح مع إحدى دول الكتلة الشرقية .

ويرى (هيكل) أن دالاس، رغم غضبه واحباطه من عبد الناصر في محاولته تحقيق تسوية بين مصر واسرائيل فانه بعد صفقة الأسلحة سلك طريق الدبلوماسية السرية ^(١) ففي مطلع يناير ١٩٥٦ قررت واشنطن ايفاد روبرت اندرسون Robert Anderson لمهمة غير معلنة بين القدس والقاهرة ^(٢) ، ويرى ايزنهاور أنه قد استقبل اندرسون في ١١ يناير ١٩٥٦ (وهو نائب وزير الدفاع السابق) كما استقبل دالاس وان مناقشتهم تركزت حول الزيارة المقبلة لروبرت اندرسون للشرق الأوسط حيث تأمل الولايات المتحدة - كما يقول ايزنهاور - تحقيق بعض التقدم بين مصر واسرائيل ^(٣) ، ويضيف ايزنهاور انه ودالاس قد طلبا من (اندرسون) اجراء اكثر المباحثات صراحة مع عبد الناصر في مصر وبين جوريون في اسرائيل ، ويستطرد ايزنهاور انه لو تم التوصل إلى اتفاقية صلح عملية بين الدولتين فإن الشعب الأميركي والكونجرس سوف يوافقان على أي قدر من

(*) صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ (المستند S/3435) تحت بند المسألة الفلسطينية، وقف الاشتباكات واتخاذ التدابير لمنع المزيد من الحوادث في منطقة غزة (المستند S/3432) ويدعو القرار كلا من مصر واسرائيل لاتخاذ كافة الخطوات لاقرار انظام والهدوء في المنطقة وبصفة خاصة، الامتناع عن المزيد من أعمال العنف والاستمرار في وقف اطلاق النار، وقد تم اقرار هذا القرار بالاجماع في الاجتماع رقم ٧٠٠ في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ - انظر: S. C. O. R. Or. 10th year, Resolutions and decisions of the security concil, 1955, pp. 3-4.

1- Heikal, Cairo Documents, op. cit. pp. 55-56.

ويرى المور جاكسون نفس الرأي ويضيف أن واشنطن قررت ان تقرن بتمويل مشروع السد العالي جهدا مركزا لتحريك عملية السلام بين مصر واسرائيل انظر: Jackson, op. cit. p. 80-93.

2- Jackson Ibid. . 92.

(٣) ويشير جاكسون أن اندرسون من اصدقاء ايزنهاور المقربين وكان يعمل نائبا سابقا لوزير الدفاع، كما يقول إن مقترحات بيان دالاس في اغسطس ١٩٥٥ كانت بمثابة جدول أعمال اندرسون وانه قد اعطيت له تعليمات لان يعرض مع تمويل السد العالي ضمانا أميريكيا بحدود متفق عليها ومعونة اقتصادية كبرى لاسرائيل لدفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين - انظر: Jackson, op. cit. p. 92.

المعونة المادية لهما وأنها على اقتناع أنه لن يخدم مصلحة الولايات المتحدة محاولة تسليح إحدى الدولتين ضد الأخرى «وأنه سوف يكون مأسوياً لو بدأ الاتحاد السوفيتي تسليح دولة منها وتولت الولايات المتحدة الدفاع عن الأخرى بالدعم العسكري والمالي» ثم يحدد ايزنهاور الهدف الأميركي بقوله «اننا مستعدون لعمل أي شيء للتقريب بينهما لبدء عملية تعاون خاصة في الموضوعات الاقتصادية (١)

بالإضافة إلى رواية ايزنهاور وبالرجوع إلى نصوص المباحثات التي أجراها ايزنهاور ودالاس مع أندرسون قبل سفره نستخلص أن الإطار الذي طرح خلال الاجتماع هو حل المشاكل المتصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي في إطار اشمل وقد حدده دالاس بأنه زعامة العالم العربي وحدد دالاس لمصر في هذا الإطار دور الزعامة خاصة وانها تلقى دعماً من السعودية ومن سوريا، وأن الولايات المتحدة تقف موقفاً مرناً من أطماع مصر في الزعامة على أساس أن الولايات المتحدة لم تنضم لحلف بغداد كما أنها لم تبذل جهداً لتوسيع نطاق الحلف من خلال انضمام دولة عربية أخرى، وطرح دالاس تقديراته بأن عبد الناصر على استعداد لدفع الثمن للحصول على تأييد الولايات المتحدة مقابل تضيق نطاق العضوية في حلف بغداد واقتصاره على أعضائه الحاليين مع الاحتفاظ لمصر بالزعامة على الدول العربية (٢).

كما ناقش اجتماع (ايزنهاور - دالاس - أندرسون) احتمالات التسوية بين مصر اسرائيل وخلص إلى أن مصر لا تستطيع التوصل لتسوية مع اسرائيل ما لم تأخذ معها في تلك التسوية الدول العربية المجاورة لها في الحدود مثل الأردن وسوريا ولبنان (ومن هنا تأتي أهمية مشروع جونستون لتحويل مياه الأردن خاصة وأن فشل التوصل حول المشروع يعني أن اسرائيل سوف تقوم بتمويل المياه كلها).

والعنصر الثاني الذي طرح في الاجتماع الثلاثي قبل سفر أندرسون هو موضوع تعويض وإعادة توطين اللاجئين والأموال المطلوبة لهذين الهدفين ومساهمة الولايات المتحدة فيها، وقد طرحت عدة بدائل منها: توطين ٥٠.٠٠٠ في اسرائيل، كما اقترح جونستون، وطرحت شبه جزيرة سيناء لإعادة التوطين، كما طرحت العراق وايران، وكان تصور الاجتماع الثلاثي أن المشكلة الحقيقية في المشروع المطروح للتسوية هي موضوع النقب ومسألة عبور اسرائيل لخليج العقبة، وعبور مصر للأردن والسعودية، واقترح ايزنهاور شق طريق عبر خليج العقبة يربط بين شبه جزيرة سيناء بالسعودية وبحث تكاليف المشروع وامكانيات موافقة الكونجرس.

ودلالات هذه المباحثات - كما نستقرأها من رواية ايزنهاور التي كتبها دالاس - أن التحرك الأميركي للوساطة بين مصر واسرائيل كان يقوم على أن التسوية الثنائية بين مصر واسرائيل في إطار ترتيبات اقليمية اشمل تضم مصر والسعودية والأردن واسرائيل، كما تشمل سوريا ولبنان، وتشمل عملية التعويض وإعادة التوطين للاجئين الفلسطينيين في إحدى دول المنطقة، كما أن إطار هذا التحرك الأميركي كان يستهدف - كما يقول ايزنهاور - اغلاق الباب أمام النفوذ السوفيتي من خلال تسليحه لمصر أو إحدى الدول العربية، وكان سبيل التحرك الأميركي في ذلك هو تحريك عملية التفاوض والوساطة بين عبد الناصر وبين جوريون لاهميتها في إطار التسوية الإقليمية.

1- D.D.E.Diary Box (9) 1955-1956. 1/11/56 pp. 3-4.D.d. E.Library.

2- personal and private, the secretary, Jan 11, 1956 Memo of conversation at the White House J.F.D papers 1952 -1959. Box (4)Meeting with the president.

وقد حمل ايزنهاور (اندرسون) رسالتين، احدهما إلى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل لمناقشة بعض المشكلات الإقليمية الخطيرة التي تواجه اسرائيل وجيرانها والعالم غير الشيوعي بشكل عام^(١)، كما حمّله رسالة مماثلة إلى عبدالناصر، وإن كان قد طلب من اندرسون أن يبحث مع عبدالناصر العديد من المشكلات الخطيرة في المنطقة «التي تواجهكم» (لم يذكر مصر) كما حدث في رسالته لبن جوريون حين قال المشكلات التي تواجه (اسرائيل)^(٢).

ويروى هيكال أن اندرسون عقد سلسلة من الاجتماعات مع عبدالناصر حيث طرح عليه عبدالناصر رده على الاقتراح الأميركي (تحقيق السلام بين مصر واسرائيل) بأن أساس المناقشة يجب أن يكون خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧^(٣). وتتضمن رسالة عبد الناصر إلى ايزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦ تفاصيل موقف مصر على النحو التالي:^(٤)

- أن مصر أعلنت دائما وسعت في كل مناسبة اثبات رغبتها في السلام وتصميمها على تنمية مواردها من أجل مصلحة الشعب المصري، ويعنى ذلك أن مصر لا تضر نوايا عدوانية تجاه أي دولة ولن تكون طرفا في أي حرب عدوانية.

- أن مصر جزء من منطقة الشرق الأوسط معنية بالاستقرار في المنطقة وأن أي اضطراب في الشرق الأوسط سوف يستتبع بالضرورة أثارا عميقة على القدرة المصرية لانتهاج سياسة التطور السلمي.

- أن قيام اسرائيل في فلسطين كان أخطر تحد يمكن تصوره لمصالح الشعب المصري والعربي إلا أنه برغم الاحساس بالظلم الذي اسفر عنه هذا التطور، فإنه من أجل السلام تدرك مصر ضرورة السعي لازالة التوتر بين الدول العربية واسرائيل، وفي نفس الوقت فإن مصر تؤكد رغبتها المستمرة في احترام الحقوق الأساسية والتطلعات للشعب العربي وترى امكان تحقيق ذلك^(٥).

وتكمن قيمة رسالة عبد الناصر إلى ايزنهاور تعليقا على مهمة اندرسون للوساطة بين مصر واسرائيل انها تؤكد الاقتران بين النهجين المصري والأميركي في التوصل إلى تسوية سلمية، فقد ذكر عبد الناصر بوضوح كامل أن إقامة إسرائيل في فلسطين هي أخطر تحد يواجه الاهتمامات السلمية لمصر والعرب (يلاحظ انه لم يذكر الخطر أو التحدي السوفيتي الاقليمي كما تقرؤه الخارجية الأميركية) الا أنه ربما كان لقول عبد الناصر ان مصر تدرك أهمية السعي لازالة التوتر بين العرب واسرائيل ما شجع ايزنهاور على ايفاد مبعوثه روبرت اندرسون مرة أخرى إلى القاهرة والقدس.

(١) رسالة ايزنهاور إلى بن جوريون في ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Ben Gurion 1/9/56, D.D. E. papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box (8) file Israel.

(٢) رسالة ايزنهاور إلى عبد الناصر في ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Nasser, D.D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, international series Box (29) file Egypt.

3- Heikal, op. cit. p. 55-56.

(٤) رسالة عبد الناصر إلى ايزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦:

Letter from Nasser to D.D.E, D.D.E. papers Box (8) 2-6-56.

(٥) نص رسالة عبد الناصر إلى ايزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦.

وفى الرسالة الثانية من ايزنهاور لعبد الناصر فى السابع والعشرين من فبراير يشير ايزنهاور إلى أنه بحث مع اندرسون ودالاس الخطوات التى قد تتخذ فى السعى من أجل التسوية السلمية، ويؤكد ايزنهاور فى رسالته لعبد الناصر أن الوقت الحاضر يتيح أفضل فرصة للتوصل للتسوية مما يمكن الولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية^(١)، وفى نفس الرسالة يخطر ايزنهاور لعبد الناصر اهتمامه بمتابعة مفاوضات تشييد السد العالى وأنه سعيد لاحراز تقدم ويقول ايزنهاور إن «السد العالى يمثل سياسة التنمية السلمية بأجلى معانيها»

وتحليل مضمون رسالة ايزنهاور الثانية لعبد الناصر تبرز بصفة خاصة ذلك الارتباط الوثيق الذى شدد عليه ايزنهاور بين التوصل لتسوية سلمية وبين ما يمكن للولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية، وبعبارة أخرى فأيزنهاور يقول فى رسالته (المساعدة مقابل التسوية) وهذا بالتأكيد سوف يكون نهج السياسة الخارجية الأميركية فى الشهور المقبلة حين سحبت عرض تمويلها للسد العالى بعد أن تحققت من عدم استجابة عبد الناصر لمهمة اندرسون التى فشلت، كما يفسر (هيكل) اساسا لأن الاسرائيليين لم يكن لديهم النية للتخلى عن الحدود التى وضعتها خطة التقسيم^(٢).

خامسا: موقف الكونجرس من جهود التسوية بين مصر واسرائيل،

وبالتوازي مع محاولات الإدارة الأميركية تنشيط الوساطة من خلال مبعوثيها روبر اندرسون بين عبد الناصر وبين جوريون كان ثمة تيار قوى يسود مجلس النواب الأميركي يدعو لعقد اتفاق سلام بين اسرائيل والدول العربية خاصة فى ضوء ما يقدررون انه اختلال فى التوازن العسكرى فى المنطقة (بعد صفقة السلاح التشيكية) ورغبة حكومة اسرائيل فى شراء أسلحة دفاعية، وقد طالب الاعضاء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب^(٣).

ويوضح تحرك النواب فى مجلس النواب الأميركي الضغوط التى يمارسونها على الإدارة بعد صفقة الأسلحة التشيكية لدفع الإدارة لبذل الجهود لتحقيق اتفاقية سلام بالمفاوضات المباشرة وعدم الاكتفاء بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥١.

وقد ادت هذه التيارات داخل مجلس النواب الأميركي إلى تفكير دالاس لطرح سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على الكونجرس الأميركي فاعد مشروع بيان عن علاقات اسرائيل بالدول العربية ناقشه مع الرئيس ايزنهاور الذى ادخل عليه عدة تعديلات هامة^(٤).

ويهمنا فى سياق مشروع البيان الذى اقترحه دالاس على ايزنهاور ان دالاس كان يبرز أهمية الإطار الإقليمى للتسوية بين العرب واسرائيل وهو امتداد للخط الذى طرحه فى بيانه فى اغسطس ١٩٥٥ وامتداد تطبيقى لمشروع أو خطة (الفا).

1- Letter of D.D.E. to Nasser 2/27/56.

2- Heikal, op. cit. p. 55-56 .

3 - U.S. Dept. of state, bulletin vol XXXIV, no 869, Feb. 20, 1956.

وانظر كذلك نص الرسائل المتبادلة بين دالاس ومجموعة النواب الأميركيين فى ٦ فبراير ١٩٥٦ فى نفس النشرة وفى نفس العدد والتاريخ ص ص ٢٨٥ إلى ٢٨٨

4- White House, Memo series, Box (8) Meetings with the president, D.D.E. Library statement by the secretary. Draft, corrections by the president, feb., 1956.

وفى مشروع البيان كان دالاس يعزو استمرار التوتر فى المنطقة لانعدام وجود حدود دائمة محددة ويؤكد استعداد الولايات المتحدة للمساهمة فى مساعدة الأطراف فى استبدال خطوط الهدنة بحدود دائمة مع الاستعداد للاسهام فى ضمانات دولية للحدود المتفق عليها، فالمنهج الأمريكى الذى يطرحه دالاس - إقليمى فى جوهره - يقوم على أساس الاستعاضة عن خطوط الهدنة بحدود دائمة تساهم الولايات المتحدة فى تقديم ضمانات دولية لها، أما بالنسبة للمعونة الاقتصادية فإن دالاس يحدد إطارها بأنها تستهدف تقديم المعونة الاقتصادية بهدف دعم (الأمم الحرة) ويربط دالاس بين المعونة الاقتصادية الثنائية وتحقيق الاستقرار الإقليمى فهو يربط بين مشكلة اللاجئين العرب (مصدر المارّة بين العرب واسرائيل) وبين تقديم المعونات الاقتصادية من خلال تقديم قروض أمريكية لإسرائيل لتمويل التزاماتها لدفع تعويض الممتلكات، وينتقل دالاس لشرح مشروع وادى الأردن الذى يتيح إعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين فالارتباط واضح بين التسوية السلمية والمعونة الاقتصادية الأمريكية، ويذكر دالاس بصراحة أن مشكلات هذه المنطقة يجب أن تبحث فى إطار أوسع من نضال العالم الحر ضد الشيوعية الدولية^(١).

وقد اجاب دالاس تحديداً على استفسار من أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى جلسة الاستماع فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ - حول تحقيق السلام فى المنطقة عن طريق المفاوضات لا عن طريق سباق التسلح - فقال ان الولايات المتحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية تقوم دائماً باستكشاف المشكلة، وأنه قد قابل رئيس وزراء اسرائيل مرارا، وأنه ناقش الأمر مع سفير اسرائيل فى واشنطن، وأن سفيرى الولايات المتحدة فى القاهرة وتل ابيب على اتصال مستمر بالموقف، وأن الولايات المتحدة تحاول تحريك الموقف على ضوء بيان اغسطس ١٩٥٥، بيد أنه من المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة انه كلما تحسن الموقف تدهور مرة أخرى بسبب أحداث - مثل الغارة على غزة - واستطرد دالاس فى اجابته على عضو مجلس الشيوخ بأنه لا يريد الايحاء بأن هذه الغارات بلا مبرر، ولكنه يشعر أن الغارات تجاوزت بكثير مدى الاستفزاز وادت الى تدهور الموقف ولكنى مع ذلك لم أشعر باليأس فى امكانية التوصل لتسوية دائمة^(٢).

وأمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى طرح دالاس سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ نشوب حرب ١٩٤٨ بين العرب واسرائيل^(٣). ولخص هذه السياسة بأنها تدعيم لدور الأمم المتحدة وجهودها، ثم تأكيد التزام الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا فى الاعلان الثلاثى ٢٥ مايو ١٩٥٠ الخاص بصون السلم والاستقرار فى الشرق الأدنى.

واستعرض دالاس التطورات خلال الشهور الست السابقة على بيانه وأهمها كميات الأسلحة الضخمة من الكتلة السوفيتية والتى عقدت فى رأيه المشكلات التى حاولت الأمم المتحدة حلها^(٢)، وأشار إلى ظهور سباق التسلح بين اسرائيل والدول العربية، وتعرض لطلب اسرائيل الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، وأن

1- Ibid, idem.

وانظر تفاصيل جلسة الاستماع التى تضمنت شهادة وزير الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦.

Situation in the Middle East, Hearings before the senate committee on Foreign relations Feb, 24 , 1956, Washington U.S. senate 84 th Congress, 2 nd session p.29.

2- Ibid, idem.

3- statement by secretary of state before the senate foreign relations committee. Dept. of state for the press, no. 96 Feb. 24 , 1956, Box (100) . selected correspondence. J.E.D. papers.

تحفظ بأن خير ما يحقق أمن إسرائيل ليس مشتروات الأسلحة بل بإجراءات أخرى تشمل الاعتماد على الأمم المتحدة وميثاقها والاعلان الثلاثي.

وحدد دالاس الموقف الأميركي بشكل أكثر تفصيلا أنه لا يستبعد احتمال بيع الأسلحة لإسرائيل في أي وقت إذا كانت ستحافظ على السلم، كما أنه لم يستبعد مبيعات الأسلحة للدول العربية الأخرى.

ثم حدد دالاس أن المشكلة الملحة هي الحاجة للتسوية بين إسرائيل وجيرانها العرب وأن حل هذا الصراع المرير العميق هو المفتاح لرخاء المنطقة، واستذكر دالاس بيان ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ الذي حدد ثلاث مشكلات: - مأساة اللاجئين.

- الشعور بالخوف السائد بين العرب وإسرائيل.

- عدم وجود حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ويخلص دالاس في بيانه أمام لجنة العلاقات الخارجية إلى أنه في ضوء حل المشكلات الأخرى المتصلة فإن أيزنهاور على استعداد للتوصية بأن تنضم الولايات المتحدة لارتباطات في اتفاقيات رسمية لمنع أو ردع أي جهة من أي طرف لتغيير الحدود بالقوة بين العرب وجيرانها

وينتهي دالاس في بيانه إلى أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط كان يشغل مباحثاته مع رئيس الوزراء البريطاني (ايدن) خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن في يناير ١٩٥٦، وأن الحكومتين مستعدتان لتقديم مساعدة مالية لحل مشكلة اللاجئين وضمان الحدود المتفق عليها، وأن الأمن الدائم لدول المنطقة وسلامتها ورخائها لا يعتمد على السلاح أولا بل على سيادة القانون الدولي وإنشاء علاقات ودية بين الدول المتجاورة^(١).

يستوقف النظر في قراءة مشروع بيان دالاس الذي طرحه على الرئيس أيزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦، ثم اجابة دالاس على استفسارات أعضاء مجلس النواب الذين طالبوا بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل وردود دالاس على استفسارات أعضاء مجلس الشيوخ في جلسة الاستماع الخاصة بلجنة العلاقات الخارجية في ٢٤ فبراير ١٩٥٦ التي ألقى فيها دالاس بيانه الشامل - الذي استعرضنا أهم نقاطه منذ قليل - يستوقفنا عدة ملاحظات:

إن بيان دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية في ٢٤ فبراير ١٩٥٦ جاء في اعقاب مقابلة للرئيس أيزنهاور في ٦ فبراير والمقارنة بين مشروع الاعلان، والاعلان ذاته يشير إلى أن دالاس حذف جزء غير قليل من بيانه بعد عرضه على الرئيس أيزنهاور، ثانيا أن بيان دالاس كان في الواقع لاحقا لاجتماعه مع الرئيس أيزنهاور وروبرت اندرسون قبيل زيارته الثانية للشرق الأوسط والذي ناقش فيه احتمالات التسوية بين العرب وإسرائيل في إطار مشروع إقليمي للتنمية. والواضح أن ما طرحه دالاس في اجتماعه مع أيزنهاور في ١١ يناير ١٩٥٦ ثم في مشروع بيانه الذي طرحه على أيزنهاور في ٦ فبراير يعكس البعد الجديد في أزمة العلاقات المصرية الأميركية وهي صفقة الأسلحة السوفيتية التي يقول دالاس «إنها عقدة الحل الذي تسعى الأمم المتحدة في التوصل إليه»، على أن عنصر دخول الاتحاد السوفيتي في تسليح إحدى دول المنطقة (مصر) كان لاشك - في تقديرنا - مبررا لهذا التحرك الأميركي المكثف وللإجتماعات المتلاحقة في ١١ يناير، ٦ فبراير ثم لالقاء البيان الشامل في ٢٤ فبراير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وقد فسر دالاس في إضافة على البيان قبل

(١) نفس المصدر

الاجابة على اسئلة الصحفيين بقوله: «إننا نعالج مشكلة على قدر كبير من الدقة والتعبير وأنه مادامنا، السلام بين اسرائيل والدول العربية مفتقدا فإن ثمة أخطار بعيدة المدى تصل الى العالم الإسلامى وافريقيا كلها وأن الإدارة مصممة على تناول المشكلة من زاوية ما يخدم المصالح الأميركية على أساس الحياد الودى impartiality بين الاسرائيليين والعرب وأنه ما لم يتحقق ذلك فإن المصالح الكبرى للولايات المتحدة ولحلفائنا ولاسرائيل تتعرض للتهديد^(١)».

سادسا، التقييم الأمريكى لنتائج جهود الوساطة بين مصر واسرائيل،

أوشكت الدبلوماسية الأميركية خلال الربيع الأول من عام ١٩٥٦ أن تصل إلى خلاصة تقييمها لمحاولات الوساطة بين مصر واسرائيل من خلال المهمة السرية لروبرت اندرسون ورسائله التى حملها إلى كل من عبد الناصر وبين جوريون فى زيارتين للمنطقة فى يناير وفبراير.

ففى أعقاب عودة اندرسون من الشرق الأوسط عقد اجتماع هام بين ايزنهاور وهربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٥٦ بهدف تقييم الموقف الأمريكى من مصر واسرائيل والوساطة لتحقيق التسوية الشاملة^(٢).

يشير ايزنهاور إلى أن مبعوثه اندرسون قد ذهب إلى الشرق الأوسط لمحاولة «تحقيق قدر من التقارب بين مصر واسرائيل^(٣)» وأن هذه هى ثانى رحلة لاندرسون إلى المنطقة، ويصف نتائج رحلته الى مصر فيقول ايزنهاور: «إن اندرسون لم يحرز أى تقدم على الاطلاق نحو هدفنا الاساسى فى ترتيب نوع من اللقاء بين المسؤولين المصريين والمسؤولين الاسرائيليين، وإن عبد الناصر - بعبارة ايزنهاور - قد اثبت أنه عقبة كؤود بمعنى الكلمة ومن الواضح أنه يسعى ليعترف به باعتباره الزعيم السياسى للعالم العربى»

ويحلل ايزنهاور دوافع عبد الناصر فى تطلعه الى هذا الهدف فيقول: «إن عبد الناصر لديه بعض المخاوف أولها انه يخشى من الزمرة العسكرية التى وضعت فى السلطة لأنها متطرفة فى موقفها ضد إسرائيل»، وثانيا: أنه يخشى خلق عداء ضده فى صفوف الشعب وأنه يريد أن يكون أكثر الشخصيات شعبية فى العالم العربى قاطبة وأنه حريص على مراعاة رأى العام فى كل الدول الأخرى، والنتيجة - كما يقول ايزنهاور: - انه انتهى إلى ضرورة عدم اتخاذ أى خطوة وأن يكتفى بالخطب وكلها تحدى لاسرائيل^(٤).

ومن ناحية أخرى يحلل ايزنهاور الموقف الاسرائيلى فيقول: «إن المسؤولين الاسرائيليين يتلهفون على التباحث مع مصر لكنهم فى نفس الوقت يصرون على موقفهم بعدم تقديم تنازلات مهما كانت للحصول على السلام وأن شعارهم العام هو (لا بوصة واحدة من الأرض) وأن طلبهم الملح هو طلب السلاح، وإن الاسرائيليين يريدون السلاح من الولايات المتحدة وأنهم فى هذه الحالة يكونوا قد حولونا إلى (حليف) فى أى مشكلة يواجهونها فى المنطقة.

ويعقب ايزنهاور، أن رأى العام فى الجانبين مصر واسرائيل مشتعل وأن الفرص لتحقيق تسوية سلمية بعيدة^(٥).

(١) نفس المصدر

2 - secret D.D.E. Diary, March 13, 1956, Box. no. (9) pp. 1-2 D.D.E. Library.

3 - Ibid, idem.

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر.

أما الموقف الأميركي فيلخصه ايزنهاور بقوله: «إن اندرسون عرض على بن جوريون وعبد الناصر كل تعهد بالمساعدة يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة مقابل جهد صادق من كليهما لتحقيق السلام».

ثم يلخص ايزنهاور الموقف الأميركي في ثلاث عناصر أساسية:

أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة.

- أن انهيار الاقتصاد الأوروبي (بسبب قطع امدادات البترول) سوف يضع الولايات المتحدة في موقف صعب.

- أهمية العالم العربي بالنسبة للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا.

وينتقل ايزنهاور لتحديد الهدف الأميركي في ضوء هذا التحليل للموقف بأنه «الحيلولة دون اتخاذ عمل منسق من جانب الدول العربية» والسبيل إلى ذلك كما يرى ايزنهاور توثيق علاقات الولايات المتحدة مع كل من ليبيا والسعودية بحيث يتعذر على مصر الاستمرار في الارتباط بالسوفيت أو أن تظل تعتبر نفسها زعيمة للعالم العربي (١)».

وتحليل آراء ايزنهاور التي طرحها خلال اجتماعه الهام مع هيربرت همفري وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون (المبعوث الخاص لايزنهاور) لتقييم نتائج وساطته تدل على أن ايزنهاور قد أرجع فشل اندرسون في مهمته بين مصر وإسرائيل إلى تعنت عبد الناصر الذي يتطلع - في رأي ايزنهاور - إلى زعامة العالم العربي، ويخشى من تطرف العسكريين في مصر، والرأي العام العربي خارج مصر. كما يدرك ايزنهاور تعنت إسرائيل بسبب رفضها تقديم أي تنازلات أو أي بوصة من الأرض مع إصرارها على طلب السلاح من الولايات المتحدة للزج بها كحليف في أي خلاف مقبل.

وبرغم وضوح كل هذه العوامل أمام ايزنهاور فقد ظلت الإدارة الأميركية تسير على نهج أدى بها في نهاية المطاف إلى أن عرضت امدادات البترول للتوقف خلال أزمة تأمين قناة السويس وحرب السويس في النصف الثاني من عام ١٩٥٦، من خلال سحبها لعرض تمويل السد العالي، ومحاولة عزل مصر دوليا وعدم التزامها بسياسة (عدم التحيز) في المنطقة كما وصفها ايزنهاور. وفي السادس عشر من مارس ١٩٥٦ أي بعد ثلاثة أيام من اجتماع ايزنهاور مع هوفر واندرسون التقى مرة ثانية مع هوفر ليستعرض تقييم الموقف الإسرائيلي في ضوء مقابلة هوفر بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة مع (إيبان) السفير الإسرائيلي في واشنطن (٢).

وقد طرح هوفر عناصر الموقف الإسرائيلي في النقاط التالية:

- أن الإسرائيليين يمارسون ضغوط كبيرة على الإدارة الأميركية للحصول على أسلحة مع إجراء مساع لدى أعضاء الحكومة أو البيت الأبيض.

- طلب عدد من الطائرات من فرنسا ومن الولايات المتحدة مع أسلحة مضادة للدبابات.

- أن الإسرائيليين لم يسبق أن طالبوا الولايات المتحدة بأسلحة دفاعية أو هجومية.

ويعلل هوفر بأن «الضغط الذي يمارسه الإسرائيليون يرجع إلى الرغبة في خلق التزام أدبي على الولايات المتحدة لتزويدهم بالسلاح لاغراضهم في التعامل مع العرب».

(١) نفس المصدر.

2 - Memo for the secretary from Herbert, Hoover Jr. March 16, 1956, White House Memo Series Box (8) Meetings with the President, D.D.E. Library. J.F.D. papers.

و يوصى (هوفر) الرئيس ايزنهاور بتزويد الاسرائيليين بكميات محددة للغاية من الأسلحة (معدات رادار بدلا من الطائرات، وأسلحة مضادة للدبابات) وفي نفس الوقت تنفيذ بعض طلبات السعودية التي تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية حيالها.

ويقدر وكيل الخارجية في مذكرته خلال الاجتماع مع ايزنهاور «أن عبدالناصر أصبح يشكل تهديدا متزايدا وأن على الولايات المتحدة أن تسعى للتفرقة بين السعوديين والمصريين وخلق صلات أقوى مع الليبيين لتقليل خطر التغلغل الروسي (١) في مصر».

ونستخلص من مذكرة وزير الخارجية الأميركية بالنيابة عدة ملاحظات في التناول الأميركي للعلاقات بين إسرائيل (ومصر) والدول العربية:

١ - اتجاه إسرائيل بطلب أسلحة من الولايات المتحدة بدلا من الدول الأوروبية بقصد خلق التزام أدبي أميركي تجاه إسرائيل.

٢ - تردد الولايات المتحدة - حتى تلك الفترة - في تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية مع الاستعداد للاستجابة لمطلبها لأسلحة دفاعية محدودة، وهو تطور له دلالاته.

٣ - بدء الاستعداد للمواجهة مع عبدالناصر الذي وصفه (هربرت هوفر) بأنه يمثل (خطرا متزايدا) .

٤ - بداية التفكير الأميركي لخلق محور سعودي أميركي في مواجهة مصر ودعم ليبيا وتعزيز الوجود الأميركي في ليبيا (حقوق القواعد في ليبيا) لتحقيق هدفين:

أ - محاولة عزل عبدالناصر أو التأثير والضغط عليه.

ب - التقليل من خطر التغلغل السوفيتي واحتوائه.

في أعقاب هذين الاجتماعين الهامين مع الرئيس ايزنهاور في الثاني عشر من مارس مع (دالاس) و(هوفر) و (اندرسون)، ثم في السادس عشر من مارس بين ايزنهاور وهوفر والتي أبلغها هوفر في مذكرة تفصيلية لدالاس كان أمام السياسة الخارجية واجب بلورة سياستها في الشرق - الأدنى عامة وتجاه مصر بصفة خاصة. وبالفعل أعد دالاس مذكرة للعرض على الرئيس ايزنهاور في ٢٨ مارس ١٩٥٦ (٢) يقدم فيها خطة سياسية للتعامل مع مصر وعبدالناصر في ضوء فشل محاولات الولايات المتحدة في الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٦ ممارسة وساطتها السرية بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية للنزاع الإقليمي في الشرق الأوسط ككل وفيما بين الدولتين بصفة خاصة.

يطرح دالاس في مذكرته الخاصة بخطة التعامل مع مصر وعبدالناصر مايلي:

«أنه في ضوء النتيجة السلبية لجهودنا في حث عبدالناصر على انتهاج سياسة المصالحة تجاه إسرائيل فإننا يجب في اعتقادى تعديل بعض سياساتنا في الشرق الأدنى على النحو الموضح فيما بعد».

(١) نفس المصدر

2- Memo for the president, top secret, the secret of state, Washington, March 28, 1956 Box (5) file Dulles, J. F. Dulles - Herter, Series,

D. D. E. papers, Ann whitman file sub; Near Eastern policies (4 pages).

وتمضى مذكرة دالاس التى تقول «إن الهدف الرئيسى هو جعل عبدالناصر يدرك أنه لا يستطيع أن يتعاون، كما يفعل الآن، مع الاتحاد السوفيتى وأن يتمتع فى نفس الوقت بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة.

وتقول المذكرة «إننا نريد أن نتجنب حاليا أى شقاق علنى يدفع بعبدالناصر إلى غير رجعة إلى وضع الدولة التابعة للسوفيت حيث أننا نريد أن نترك معبرا لعبدالناصر يعود فوقه إلى علاقات طيبة مع الغرب إذا أراد»، ويصف دالاس أن الولايات المتحدة سوف تنسق سياساتها مع المملكة المتحدة.

بالنسبة لمصر،

١ - استمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى حرمان مصر من كافة تراخيص التصدير التى تشمل شحنات الأسلحة سواء من مصادر حكومية أو أهلية.

٢ - تستمر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى تأخير إبرام المفاوضات الجارية حول السد العالى.

٣ - تستمر الولايات المتحدة فى تعطيل اتخاذ إجراء حول الطلبات المصرية المتعلقة الخاصة بالحبوب والنفط بموجب الفصل الأول من القانون العام ٤٨٠.

٤ - توقف الولايات المتحدة أى قرار حول برنامج المعونة لمصر لعام ١٩٥٦. (بلغ برنامج العام السابق ٤٠ مليون دولار، كذلك فإن البرنامج التقريبى المقترح للعام ١٩٥٦ يتوقع معونة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار)

وتمضى مذكرة دالاس التى تقترح سياسات للشرق الأدنى فى ضوء رفض مصر الصلح مع اسرائيل واصرارها على التعامل مع السوفيت فى طرح مجموعة من الاجراءات المماثلة مع دول عربية أخرى مثل ليبيا بدعم الموقف الداخلى فيها، وبالنسبة للأردن للحيلولة دون حدوث انقلاب موال لمصر^(١).

كما يوصى دالاس بدعم حلف بغداد دون الانضمام إليه رسميا أو إعلان النية فى ذلك، وبالإضافة إلى زيادة المعونة لدول الحلف، كما يقول دالاس فإن الدعم سوف يتألف «من تعديل طبيعة مشاركتنا فى اللجنة العسكرية للحلف بتعيين ضباط على مستوى عال للمشاركة بفعالية أكثر فى المناقشات من المراقبين المشتركين حاليا مع ابداء مزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للحلف بتنسيق معوتتنا مع البرامج الاقتصادية للحلف وبايفاد ضباط على مستوى عالى لتمثيل الولايات المتحدة فى اجتماعات الحلف.

- ويوصى دالاس باتخاذ الخطوات الكفيلة للتصدي للنفوذ المصرى السوفيتى فى اليمن وذلك بطلب مساعدة الملك سعود.

- وقد أوصى دالاس بحث الاسرائيليين على عدم اتخاذ خطوات من شأنها اشعال الاشتباكات وبالتالى تهديد مكانه الغرب فى الشرق الأدنى وبما يعود بالفائدة على السوفيت.

- ويقتراح دالاس استمرار الولايات المتحدة لفترة غير محدودة فى حرمان اسرائيل وكذلك الدول العربية المجاورة من تراخيص تصدير أى مواد عسكرية رئيسة (باستثناء السعودية والعراق).

(١) نفس المصدر

على أن الولايات المتحدة - كما يرى دالاس - سوف تتعاطف إذا رغبت دول غربية أخرى في بيع كميات محددة من الأسلحة الدفاعية لإسرائيل، كما توصى المذكرة بدعم العناصر الموالية للغرب في لبنان ودعم الوجود الأميركي في السعودية (١).

انتهى التقييم الأميركي إذن في مطلع عام ١٩٥٦ بعد شهور ثلاثة من محاولات الوساطة بين مصر وإسرائيل إلى ضرورة تعديل سياستها نحو مصر بشكل خاص ونحو الشرق الأدنى بشكل عام على ما فصل دالاس في مذكرته للرئيس ايزنهاور.

والواقع أن الاجراءات التي اقترحها دالاس من حرمان مصر من تراخيص السلاح، وتعطيل مفاوضات السد العالي، وتعطيل الاستجابة لطلب مصر من الحبوب ليست في الحقيقة سوى تدابير عقابية لتأديب مصر وعبدالناصر جزاء رفضه الصلح مع إسرائيل ولتلقينه درساً بأنه لا يستطيع التعامل مع السوفيت وأن يحصل في نفس الوقت على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة أى في الواقع العملي دفع عبدالناصر للاختيار بين الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة.

ولم تكف هذه التدابير العقابية دالاس بل وضع خطة متكاملة لمطاردة مصر وتعقيب النفوذ المصري في الدول العربية (لبنان - العراق - السعودية - اليمن) واتجه لدعم حلف بغداد اقتصادياً وعسكرياً.

ولا شك أن هذه السياسة المعدلة الواضحة الهدف والدافع، تفسر أن نوايا سحب عرض تمويل السد العالي كانت مبكرة ورأسخة في التفكير الأميركي قبل يونيو ١٩٥٦.

ونقدر أنه بالتقييم السلبي الذي قدمه دالاس لايزنهاور في أواخر مارس ١٩٥٦ لعلاقات الولايات المتحدة مع مصر في ضوء نكسة جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل، تكون ظاهرة التحول في السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر قد اكتملت لاكتنتهج فقط منهجاً سلبياً في تعاملها مع مصر بل لتبدأ في السير في طريق سوف ينتهي بالصدام مع مصر عند اعلان سحب عرض تمويل السد العالي.

والخلاصة أنه منذ قيام الثورة في مصر وحتى ربيع عام ١٩٥٦، كان العامل الإسرائيلي من أهم العوامل المؤثرة في توجه السياسة الخارجية نحو مصر لحرصها على تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل كهدف من اهدافها الثابتة، وفي نفس الوقت وسيلة لطرقها لتحقيق الأمن الاقليمي والدفاع عن الشرق الأوسط بعد التغلب على العقبتين الكؤودتين، النزاع المصري الإنجليزي بتوقيع اتفاقية قاعدة القناة، وتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل من خلال مواقف مستمرة في الأمم المتحدة لاحتواء مظاهر هذا النزاع مثل إغلاق الملاحة في قناة السويس أمام السفن المتجهة من وإلى إسرائيل أم احتواء الأزمات الناتجة عن حوادث الحدود المتكررة على طول خط الهدنة مع إسرائيل، وأخيراً من خلال جهود الوساطة الثنائية التي تعثرت وأدت في النهاية الى التحول في مواقف السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر منذ الربع الأول لعام ١٩٥٦.

(١) نفس المصدر

الفصل العاشر

الموقف الأميريكي من تمويل مشروع السد العالي

أولاً: بداية الاهتمام الأميريكي بالمشروع في عهد الثورة

ثانياً: القرار السياسى الأميريكي بعرض تمويل مشروع السد العالي (السياق-المبررات)

ثالثاً: موقف الإدارة الأميريكية فى مفاوضات تمويل المشروع

رابعاً: موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع.

خامساً: القرار السياسى الأميريكي بسحب عرض التمويل (السياق-موقف الإدارة-الكونجرس-المبررات)

سادساً: تقييم الدوافع وآثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالي.

الموقف الأميركي من تمويل مشروع السد العالي

يكاد كل من تناول العلاقات المصرية الأميركية أو السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر في عهد عبدالناصر يتحدث عن موضوع السد العالي كمدخل للحديث عن هذه الأزمة وأحد أسباب تفجيرها. وقد كان من المنطقي لهذا الباب الذي يتناول التغيير في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر خلال عامي ١٩٥٥، ١٩٥٦ أن يتناول تحليل الموقف الأميركي نحو تمويل السد العالي، وسوف نحاول الاقتراب من هذا الموضوع بمنهج مختلف في الشكل وفي المضمون. فمن حيث المنهج، فإن التناول سوف يكون أكثر تفصيلا لجوانب عديدة مرتبطة بهذا الموقف، مثل البدايات الأولى للاهتمام الأميركي بالمشروع، ظروفها ودوافعها وأهدافها، تحليل الظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بقرار تقديم العرض الأميركي للتمويل، وهنا نحاول الحديث بشئ من التفصيل عما يمكن وصفه بحقيقة وأبعاد الموقف الأميركي، موقف الإدارة، أي ايزنهاور ودالاس ووزارة الخارجية الأميركية، وموقف أعضاء الكونجرس، وموقف يوجين بلاك بصفة خاصة، وسوف نحاول اللقاء أضواء جديدة ويطرح معرفة جديدة موثقة من الوثائق السرية التي لن تنشر بعد من أوراق الرئيس ايزنهاور ومن الأوراق لدالاس وزير الخارجية، ثم من شهادة أعضاء الكونجرس السرية غير المنشورة حتى الآن - إلى جانب بياناتهم العلنية بالطبع أمام لجان الكونجرس، وبذلك سنتناول تقديم استعراض متكامل لمواقف الإدارة والكونجرس بالنسبة لموضوع تقديم عرض التمويل، ثم نتناول مفاوضات التمويل بين مصر والبنك الدولي والجانب الأميركي، مدى تطورها أو تعثرها وماشابهها من تراجع وتردد وإعادة نظر من الجانب الأميركي، وبالطبع تحليل الظروف والأسباب التي كانت تكمن وراء التراجع عن القرار، ثم يستعرض الفصل في ختامه عرض التمويل وظروفه وأسبابه ونتائجه وخاصة الدور الذي لعبه الكونجرس الأميركي في اتخاذ هذا القرار.

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المؤلفات عن أزمة السويس بوجه عام، وموضوع السد العالي بشكل خاص قد تناولت هذا الموضوع، ولكن هذا الفصل يحاول بقدر الاستطاعة تقديم الجديد من المادة التاريخية التي تنشر لأول مرة من وثائق الرئيس ايزنهاور السرية، ومن أوراق دالاس المحفوظة بجامعة برنستون ولا يتم الاطلاع عليها إلا بأذن وتعهد خاص، وكذلك الحال بالنسبة لشهادة أعضاء الكونجرس التي لازالت مسجلة على ميكروفيلم لا تنسخ إلا بأذن خاص من صاحب الشهادة، وقد فرض ذلك قيودا غير قليلة في جمع المادة الأصلية لهذا الفصل بشكل خاص حيث لاتزال وثائقه السرية لم تدع حتى الآن.

أولاً : بداية الاهتمام الأميركي بالمشروع في عهد الثورة :

يسجل «يوجين بلاك» الرئيس السابق للبنك الدولي للأعمار والتنمية في شهادته عن موضوع السد العالي^(١) «أنى حين كنت فى مصر، قابلت نجيب الذى أصبح لتوه رئيسا لمصر، وبعد مقابلتى له حدثنى عن أمله فى بناء السد العالي».

فمن ناحية الاطار الزمنى لبدء الاهتمام الأميركي بموضوع السد العالي فى ظل قيام الثورة فقد كان ذلك خلال عام ١٩٥٣ فى مقابلة بين نجيب ويوجين بلاك وكان لدى بلاك تصور متكامل عن الوضع السياسى فى المنطقة وفى مصر، وأهمية مصر بالنسبة للسياسة الأميركية وحاجتها الاقتصادية لبناء السد العالي. وقد كتب يوجين بلاك مذكرة تفصيلية إلى الرئيس ايزنهاور^(٢) يطرح فيها هذا التصور ويحدد بوضوح امكانيات الاسهام الأميركي فى تنفيذ مشروع السد العالي وأهميته بالنسبة للوضع الأميركي فى مصر والمنطقة.

كان تقدير «بلاك» أن هنالك مشكلتان فى الشرق الأوسط تحتاجان لحل عاجل ومحدد هما:

أ - المشكلة المرتبطة بالسودان والقناة والدفاع عن الشرق الأوسط .

ب - مشكلة اسرائيل والمشكلة المرتبطة بها من اللاجئين العرب.

وفى تقدير «بلاك» أن مصر هى المفتاح بالنسبة للمشكلة الأولى (السودان - قناة السويس - الدفاع عن الشرق الأوسط) وبينما يرى «بلاك» أن العالم العربى كله لابد وأن يشارك فى حل المشكلة الثانية (اسرائيل واللاجئين العرب) فإن مصر لو مارست نفوذها فى الاتجاه الصحيح واستمالت العالم العربى فسوف تكون هى المفتاح لحل المشكلة الإسرائيلية.

ثم يستطرد «بلاك» أنه لاشك أن الدور والمبادرة الأميركية فى قيام اسرائيل وظهور مشكلة اللاجئين العرب قد أدى إلى زيادة الشعور المعادى للغرب فى الدول العربية وإصابة العلاقات العربية الأميركية بالمرارة «وأنه من شأن هذه المشكلات الدولية تشتيت اهتمام الشعب المصرى فى علاج الموقف الاقتصادى والاجتماعى الداخلى الخطير وأنه لايتوقع إقدام الحكومة المصرية على تسوية هذه المسائل الدولية دون خلق قاعدة محلية قوية تستند إليها، وهذا يعنى البدء بسياسات اقتصادية تهدف لرفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب المصرى وأن مثل هذه السياسة سوف تكلف أموالا باهظة بالعملة المحلية والأجنبية^(٣).

ويذكر بلاك بالتحديد فى مذكرته أن مصر تفكر فى بناء سد جديد فوق النيل عند أسوان* لزيادة المساحة المنزرعة بأكثر من الثلث وتوفير الطاقة الكهربائية والمخصبات، ويستدرك بلاك أن مصر تستطيع توفير القدر

1 - The John Foster Dulles oral History Collection Princeton University Library. a transcript of a recorded interview with Eugene Black, maine, 11 June 1966.p.2.

2 - Memo from Eugene Black, ref.Middle East 4/22/53, DDE papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box Egypt 4.

الوثيقة عبارة عن مذكرة من يوجين بلاك إلى ايزنهاور وموجودة بمكتبة ايزنهاور فى كاتزاس ضمن أوراقه.

(٣) نفس المصدر.

(*) حول فكرة بناء السد العالي وتطوراتها، انظر: موسى عرفة، السد العالي، دار المعارف، ١٩٦٥، ص ٣١ - ٢٤.

الأكبر من رأس المال المحلى لهذا المشروع، إلا أن احتياجات النقد الأجنبي سوف تتجاوز قدرة مصر على تحمل دين خارجى قابل للسداد، ويضيف أن مصر يمكنها أن تطلب قرضا من البنك الدولي لتمويل هذا المشروع ولكن ذلك لن يكفى، وأن الأمر سوف يحتاج إلى معونة خارجية إضافية فى شكل منح بالاضافة لمساهمة البنك الدولي ومساهمة مصر، ويتساءل بلاك ما إذا كانت الولايات المتحدة وربما بالأشتراك مع المملكة المتحدة بحث مفاتحة مصر بعرض صفقة متكاملة، أى برنامج مالى يقترن بالدعم المصرى لتسوية المشكلات السياسية العاجلة المذكورة (١).

وقراءة مذكرة بلاك تكشف عن تفكيره المحدد لامكانية اشتراك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى مع البنك الدولي ومصر، وي طرح بلاك تفاصيل المشاركة الانجلو اميريكية مع البنك الدولي مقابل - وهذا فى غاية الأهمية - الدعم المصرى لتسوية المشكلات العاجلة (المشكلات العاجلة التى أشار إليها بلاك فى مقدمة مذكرته) هى قاعدة قناة السويس - الدفاع عن الشرق الأوسط - المشكلة الاسرائيلية) أى أن بلاك فى الحقيقة ربط بين تمويل مشروع السد العالى وبين حل المشكلات السياسية فى المنطقة أى ربط الموقف الأمريكى من المشروع بتلبية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية (الدفاع عن الشرق الأوسط لمواجهة الاتحاد السوفيتى وحل المشكلة الاسرائيلية لاهميتها الخاصة بالولايات المتحدة) وذلك من خلال دعم واسهام مصرى فى حل هذه المشكلات، أى أن تلبية حاجة مصر لبناء السد العالى سوف تكون فى تقدير بلاك مرتبطة أساسا باتجاهات سياستها الخارجية.

كان هذا التفكير كما جاء فى مذكرة بلاك فى الربع الأول من عام ١٩٥٣، وكان الوقت لا يزال طويلا أمام تفاعلات العلاقات المصرية الأمريكية طوال عام ١٩٥٣ وأمام استئناف المباحثات المصرية الانجليزية حول قاعدة القناة، أجل لقد كان التقييم الأمريكى لاتجاهات الحكم الجديد فى مصر ايجابية، وقد اتضح ذلك بعد شهور قليلة من قيام الثورة، ولكن السياسة الخارجية الأمريكية منذ البداية ربطت تقديم المعونة الفنية أو الاقتصادية لمصر بانجاز تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى والتوصل لاتفاقية بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وقد تم ذلك كما هو معروف فى أكتوبر ١٩٥٤، وكان الاسهام والدور الأمريكى فى المفاوضات للتوصل لهذا الاتفاق، كما تناولنا فى فصل سابق يستهدف إزالة عقبة أساسية أمام الدولتين مصر وأمريكا - لامكان مساهمة مصر - بعد الاتفاقية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ثم فتح باب المعونة الأمريكية أمام مصر *.

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الإدارة الأمريكية قد بدأت فعلا فى مطلع عام ١٩٥٥ تنظر فى موضوع امكانية المشاركة فى تمويل مشروع السد العالى ومدى استجابة الكونجرس لقرار الإدارة لو اتخذ فى هذا الشأن، وقد جرت مشاورات بين وكيل الخارجية الأمريكية آنذ مع لجان العلاقات الخارجية والشؤون الخارجية والاعتمادات فى الكونجرس حول تمويل مشروع السد العالى.

انظر صور خطابات وكيل الخارجية الأمريكية إلى رؤساء هذه اللجان فى ٤ يناير ١٩٥٥، ملف 55-1 / 2614 - 874

هذه الوثيقة ضمن مجموعة من الوثائق السرية لعام ١٩٥٥ لوزارة الخارجية سمح لنا بالاطلاع عليها بانن خاص من مساعد وزير الخارجية الأمريكية بموجب قانون حرية الإعلام.

ثانياً، القرار السياسي الأميركي بعرض تمويل مشروع السد العالي؛

والواقع أنه حتى أواخر عام ١٩٥٥ لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت قراراً بشأن مساهمتها أو قبولها لعرض تمويل مشروع السد العالي^(١) ولم يتبلور التفكير الأميركي في هذا الاتجاه الا نتيجة لمتغيرات اقليمية ودولية عديدة خلال هذه الفترة وبصفة خاصة خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤.

ولكى نلم بايجاز بهذه المتغيرات الدولية والاقليمية التي تمثل السياق التاريخي والموضوعي لاتخاذ القرار الأميركي بتقديم عرض التمويل، نستعرض الخصائص للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط من مطلع عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٦ (سبق أن تناولناها تفصيلاً من حيث تأثيرها على مصر في فصل سابق) فقد سعت واشنطن في إطار استراتيجية «الاحتواء» إلى البحث عن سبل لمناهضة الشيوعية ومواجهتها في الشرق الأوسط، أدت في النهاية إلى قيام حلف بغداد، ومع تجنب الولايات المتحدة العضوية الكاملة في الحلف الموالي للغرب فقد أثارت عداء عبدالناصر ومعارضته الشديدة لانتهاك مفاهيم الحياد الايجابي التي يدعو إليها في المنطقة والتهديد باستمرار السيطرة الغربية، ثم فشل عبدالناصر في الحصول على سلاح من مصدر أميركي برغم سعيه إلى ذلك للانتقام من الإهانة التي لحقت به بسبب الغارة الاسرائيلية على غزة في فبراير ١٩٥٥ مما اضطر إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥، حيث اثار قلقاً واهتماماً بضرورة مواجهة الولايات المتحدة لهذا الموقف مما يعنى الاهتمام بالمضى في موضوع السد العالي^(٢). والواقع أن هذا التهديد بتزايد النفوذ الروسي في الدول العربية دفع إدارة ايزنهاور للبحث عن وسيلة لدرأ خطر المكاسب الشيوعية إزاء الموقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط وإزاء موارده النفطية الهائلة^(٣). مما دفع ايزنهاور إلى إقناع عبد الناصر ان مصالحه مع الغرب^(٤)، وبرغم كراهية عبد الناصر فقد بدأت تتيقظ إدارة ايزنهاور للخطر السوفيتي، فقررت العمل للحيلولة دون مكاسب سوفيتية جديدة وكانت محاولة استمالة عبد الناصر تكمن في بناء السد العالي،

(١) اشار بلاك في شهادته المسجلة والمذكورة سلفاً امام جامعة برنستون انه فور عودته إلى واشنطن من زيارته لمصر عام ١٩٥٢ روى للرئيس ايزنهاور انطباعاته عن الشرق الأوسط ومشكلاته وان مصر هي مفتاح الشرق الأوسط وأنه من المهم عمل كل شيء لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر التي تواجه مشكلة ضيق مساحة الأرض القابلة للزراعة، وندرة المياه وأن أفضل شيء لها وهو زيادة هذه الأرض بسبب زيادة السكان وأنه من المأمول أن يزيد السد العالي ٢ مليون فدان من الأرض المزروعة، وأنه من المهم تنفيذ المشروع الذي يحتاج أموال طائلة وأنه ما قرر البنك الدولي صلاحيته للتطبيق فسوف يحتاج لامكانيات تتجاوز قدرة البنك. ويروى بلاك أن رد ايزنهاور كان انه اذا شعرنا بصلاحيه المشروع فيمكن اسهام الولايات المتحدة ويقول بلاك انه قد تم توجيه الحكومة المصرية بتشكيل لجنة من المهندسين الدوليين لدراسة المشروع وانتهت إلى أنه أفضل اقتراح ثم تقرر تشكيل لجنة مستقلة للبنك الدولي وقررت صلاحية المشروع وأن بلاك توجه بعد ذلك للحكومة الاميركية واقترح أن تتولى الحكومة الاميركية مع الحكومة البريطانية والبنك الدولي المساهمة في المشروع.

(٢) بلاك، الحديث المسجل في الشهادة امام جامعة برنستون، نفس المصدر.

3- Finer, Herman, Dulles over Suez Chicago, 1964 pp. 12 -13.

4- Love, Kenneth, seuz, the twice fought war N. Y. McGrawhill. 1969, p. 302.

وانظر ايضا: Eisenhower, The White House Years Waging peace 1956-1961, Garden City, New Jersey, Doubleday & Co. Inc. 1965, pp. 24-26.

وقد تعاطف ايزنهاور مع الفكرة ولما كان عبد الناصر يفضل تمويل المشروع من الغرب على المعونة السوفيتية فقد قررت الادارة ان تجعل من هذا المشروع اساسا لسياستها الجديدة تجاه مصر.

على أنه من الأسباب الاخرى الدافعة إلى اتخاذ هذا القرار أن دالاس وايزنهاور قررا أواخر عام ١٩٥٥ البدء في جهد دبلوماسي واسع لتسوية النزاع المصري الاسرائيلي (كما وضع في الفصل السابق) إلى جانب السعي لاغلاق الشرق الأوسط أمام الشيوعية، وكان شغلها الشاغل عبد الناصر في مصر رغم الائتلاف المعادي لاسرائيل في المنطقة، وكان دافعهما لبذل هذا الجهد رغبتهما في جذب الدول العربية، ولكن ذلك كان مستحيلا دون تسوية بين العرب واسرائيل، وعلاوة على هذه التعقيدات الدبلوماسية والإقليمية كانت جماعات الضغط الصهيونية اليهودية داخل الولايات المتحدة تعمل داخل الكونجرس تمارس سيطرة شديدة على كل إدارة فيما يتصل بمصالح إسرائيل، بينما لم تكن جهود مؤيدي العرب في الولايات المتحدة تسير في العدد أو التنظيم جماعات الضغط اليهودية ولم يكن لهم أثر في عمل الكونجرس (١) وسوف نبين أثر ذلك في الموقف تجاه احتمالات قبول الإدارة لعرض التمويل.

وبإيجاز فإن تفكير الإدارة الأميركية في اتخاذ قرار بقبول التقدم بعرض لتمويل السد العالي قد تم في ظروف دولية هي ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان من المرغوب فيها من وجهة النظر الأميركية أن يكون الغرب، لا الاتحاد السوفيتي هو الذي يجنى ثمار المشاركة في مشروع السد العالي (٢).

ومن ثم فإنه يمكن القول أن هناك عدة تطورات دولية وإقليمية تضافرت لدفع الولايات المتحدة لإعادة النظر في موقفها وسرعة الاستجابة للموقف الجديد الناشئ عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية بعد أن حاول عبد الناصر الحصول على الأسلحة بشروط مقبولة سبق أن وعدته بها الولايات المتحدة عند التوصل لاتفاق حول قاعدة القناة مع بريطانيا خاصة وأن التفوق العسكري لاسرائيل في فبراير ١٩٥٤ جعل الحصول على السلاح مسألة ضرورية لعبد الناصر، إلى أن عرضت الولايات المتحدة في اغسطس ١٩٥٥ بيع أسلحة لعبد الناصر قيمتها ٢٧ مليون دولار تسدد نقدا وفورا وكان ذلك مستحيلا بالنسبة لعبد الناصر (٣).

وكانت الولايات المتحدة تعلم تماما أن ذهن عبد الناصر في ذلك الوقت كانت تسيطر عليه التأخير في مفاوضات قرض السد العالي مع البنك الدولي، خاصة وأن هذا السد يمثل قلب التخطيط الاقتصادي لمصر، وأن الاعلان عن إنشائه يمثل لعبد الناصر انجازا ضخما في إطار السياسة الداخلية كما كان دالاس قد تلقى معلومات من القاهرة أن عبد الناصر يشعر بقلق كبير للحصول على ما يؤكد حدوث تقدم حقيقي في موضوع القرض (٤).

1- walter Judd, interview, Dulles oral History Collection, princeton University, 1964.

2 - Nolte, Richard, Years of decision in the Middle East, the yale Review, Sept. 1955, pp. 228-244.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٢٨ - ٢٢٤.

4 - Selected correspondence and related material Box (96) re: Nasser, letter from Harry Kern, Newsweek, Cairo, to Mr Dulles 30 March 1955. J. F. D. papers 1952 - 1959 princeton University.

مكتبة المخطوطات الخاصة بالاراق السرية الشخصية لجون فوستر دالاس بجامعة برنستون.

فى ظل هذه التطورات الخاصة بمصر فى منطقة الشرق الأوسط، وشعور القلق الحقيقى الذى بدأ يشعر به عبد الناصر من التوصل لاتفاق حول قرض البنك الدولى فى خريف ١٩٥٥، تواترت تقارير موثوق بها «أن السوفيت بدأوا يهتمون بتمويل السد العالى»^(١) ثم تأكد ذلك عندما أعلن الدكتور أحمد حسين سفير مصر فى واشنطن فى ١٧ أكتوبر أن الاتحاد السوفيتى عرض على مصر قرضا بمائتى مليون دولار لتغطية تكاليف بناء السد العالى يسد من القطن المصرى والأرز على ثلاثين سنة بفائدة ٢٪ وحدد الدكتور أحمد حسين أن مقدار القرض يمثل ثلثى التكلفة المقدرة للسد وأنه لا يعرف ماذا سيكون عليه رد الحكومة المصرية على العرض، وأن مسألة إيفاد فنيين سوفيت لمصر لم تناقش بعد^(٢).

وجرت اتصالات بين الحكومة المصرية والأميركية فى واشنطن قبل إعلان العرض الرسمى للحكومة الأميركية فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥. ويهمنى هنا التعرف على ظروف اتخاذ القرار السياسى الأمريكى بعرض تمويل السد العالى بعد أن استعرضنا الظروف الدولية والإقليمية التى استحدثت الولايات المتحدة للاستجابة حيث كان عبدالناصر دائم الإلحاح على الخارجية الأميركية بدراسة المشروع^(٣) وذلك لتحليل اتجاهات الخارجية والإدارة عند اتخاذ هذا القرار.

بحثت إمكانية التمويل من الناحية الفنية أولا على مستوى وزارة الخارجية فى اجتماع حضره هيربرت هوفر وكيل الخارجية الأميركية ويوجين بلاك مدير البنك الدولى، وجورج آلان مساعد وزير الخارجية وهمفري وزير الخزانة، وقد تم إعداد مشروع اقتراح بإمكانية التنفيذ والتمويل، وتبين أن التكاليف لن تكون باهظة على الولايات المتحدة^(٤)، ويشرح وليام راونترى (الذى حل محل آلان كمساعد لوزير الخارجية فى يوليو ١٩٥٦) أن قرار تقديم عرض مساعدة مصر فى بعض مراحل إنشاء السد العالى استند إلى الاعتقاد أن ذلك المشروع الضخم ينطوى على امكانيات هائلة يمكن أن تؤدى إلى تنمية اقتصاد مصر لأكثر من مجرد تلبية الاحتياجات الزراعية لشعب مصر، إذ كان مشروعا شديدا الطموح، لكنه مشروع علمى كما قدر الخبراء خاصة لو كرست موارد مصر للغرض ولم تبدأ فى مشروعات أقل إنتاجية، ولقد تأكدت جدوى المشروع واتضحت رغبتنا فى مساعدة مصر وقدمنا العرض الذى ظل غير مقبول فترة من الوقت^(٥).

ويحدد جورج آلان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، الذى شارك فى صياغة تفكير وزارة الخارجية لاتخاذ هذا القرار لتحليل دوافعه بما يشبه وضع النقاط على الحروف حين يشير إلى أن هناك أمرا

1- New York Times, Oct. 17, 1955 p. 3.

2- Keesing's Cotemporary Archives, Oct. 22-29, 1955 p. 14486.

(٣) شهادة هيربرت برونشو Herbert Pronchow من المسؤولين بالخارجية الأميركية - G. F. D. Oral History Collection 11, July 1966 p. 30.

(٤) شهادة برونشو المسجلة - نفس المصدر

5- J. F. D. Oral History Collection, a transcript of a recorded inerview with Ambassador William Rountree Dec. 9, 1956.

قد لا يدركه الرأي العام وهو أن الدافع الرئيسى نحو تقدمنا بعرض مساعدة مصر فى بناء السد العالى جاء من يوجين بلاك رئيس البنك الدولى لاهتمامه بالنواحي الانمائية للبنك، وقد بحث بخبرائه لبحث موضوع السد العالى ووافق على أن يقدم البنك الدولى مبلغاً كبيراً من المال بشرط أن تقدم بريطانيا والولايات المتحدة معونة مباشرة وبشرط تعهد الحكومة المصرية بتوفير الاحتياجات من العملة المحلية والعمال المحليين، وأن يفهم عبدالناصر أنه خلال السنوات الخمسة عشرة القادمة، إذا قرر القيام بمثل هذا المشروع الضخم، عليه أن يقتصد فى أى مشروعات تنمية أخرى لأن موارد مصر لن تحتل (١).

ويوضح جورج ألان أن الولايات المتحدة عملت مع البنك الدولى فى وضع برنامج وقدمته للمصريين كخطة أو كأساس للمفاوضات لكن المفاوضات لم تكن نشطة، وبدأ اهتمام الروس بالموقف حتى قام شبيلوف رئيس تحرير البرافدا بزيارة مصر وافتعل ضجة استعداد الروس لمساعدة المصريين فى مختلف المجالات، وكان ذلك بعد صفقة الأسلحة التشيكية - التى لم نشعر بالارتياح نحوها - ولكننا مضينا وقدمنا عرض السد العالى، العرض الرسمى قدم بعد صفقة السلاح التشيكي، ويتساءل جورج ألان هل قدمنا العرض بسبب صفقة السلاح، ويجب عن التساؤل أنه من المبالغة قول ذلك حيث أن يوجين بلاك كان يدرس المشروع قبل ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات وربما كانت صفقة السلاح قد عجلت بتقديم عرض السد العالى (٢) فى ديسمبر ١٩٥٥.

ويهمنا من استعراض اتجاه تفكير وزارة الخارجية بالنسبة لقرار عرض تمويل السد العالى أن نبين اتجاه تفكير الإدارة ذاتها، أى الرئيس ايزنهاور ودالاس وزير الخارجية ثم وزير الخزانة همفرى، من قرار تمويل المشروع.

الواقع أن ايزنهاور كان ينظر إلى القرار من زاوية سياسية عامة، من زاوية المواجهة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى، ثم من زاوية علاقته مع بريطانيا ومع مصر، ويتضح ذلك فى أن ايزنهاور ناقش مع دالاس فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ زيارة ايدن المتوقعة لواشنطن فى منتصف يناير ١٩٥٦ ويبحث مع دالاس السد العالى فى مصر*، وتساءل دالاس عما إذا كان ثمة سبب يمنع من التحرك للاستجابة لمشروع السد العالى فى مصر، وأجاب ايزنهاور بأن الولايات المتحدة على استعداد لذلك. ثم بحث دالاس مع ايزنهاور سياسة

(١) شهادة جورج ألان المسجلة

A transcript of a recorded interview with George Allen Washington D. C. Dec. 29. 1965 pp. 24-28-29.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠ - ٢٢.

(*) كانت الخارجية الاميركية قد بدأت فى أكتوبر ١٩٥٥ تدرس المقترحات البريطانية المقدمة لها لمساعدة مصر فى بناء السد العالى نظرا للاهمية التى توليها مصر للسد العالى وللحيولة دون اختراق السوفيت لمصر والشرق الأوسط وفى أفريقيا. وقد (أعد جورج ألان) مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الأدنى مذكرة يوصى فيها (دالاس) بأن يخطر (ماكميلان) وزير الخارجية البريطانى بالآتى:

- أن الولايات المتحدة تشارك بريطانيا مخاوفها إزاء التسلل السوفيتى إلى مصر وتخشى المستقبل إذا لم يوقف هذا التسلل.

- أن الحكومة الاميركية تدرك أهمية العمل الفورى لمنع السوفيت من الاستفادة بالمشروع.

- ضرورة تركيز الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لجهودهما حول مساعدة البنك الدولى والحكومة المصرية للتفاوض حول بناء السد العالى وتحقيق

عبد الناصر وتسامل دالاس «ما اذا كان عبد الناصر يلعب دور أميناً أم أنه دخل الجيب الشيوعي Communist Pocket وكان تقييم دالاس أن الشيوعيين يمكن أن يتقدموا بعرض لا يمكن للولايات المتحدة أن تجاربه أو تنافسه، وأن البعض يظن أن عبد الناصر يحاول الحصول على عرض أميركي ثم يدفع الروس للمزايدة على العرض، وأن الولايات المتحدة في قبولها العرض تقدم على مجازفة ويرى دالاس ضرورة قبول هذه المجازفة»^(١).

وكان اهتمام ايزنهاور في تعليقاته أنه ما دامت الولايات المتحدة سوف تقدم معونة اقتصادية فقط للعرب فليس من حق الاسرائيليين أن يغضبوا^(٢) وليس من حق بريطانيا أن تغضب (يشير إلى احتمال معارضة بريطانيا واسرائيل لمساعدة الولايات المتحدة لمصر) وحديث ايزنهاور ودالاس واضح في أنهما يميلان للاستجابة لطلب مصر تمويل السد العالي مع ادراكهما للمحاذير والشكوك في اتجاهات عبد الناصر.

والواقع أن الرئيس ايزنهاور كان في هذا الوقت شديد الانشغال بما يوصف (بالهجوم الاقتصادي السوفيتي) وقد طرح ذلك في رسالة شخصية منه إلى دالاس في ٥ ديسمبر ١٩٥٥ إذ يقدر ايزنهاور أن السوفيت يتمتعون بميزة المبادرة والهجوم الاقتصادي لتركيز جهودهم في هذه الناحية على نحو ما يفعلونه في مصر، وأنه يجب أن تسارع الولايات المتحدة بتنظيم وحماية مصالحها وأصدقائها، وي طرح ايزنهاور في رسالته هذه تفكيره حول أهمية المنافسة الاقتصادية مع السوفيت في دول العالم الثالث من خلال التنسيق والتكامل مع الدول الصديقة للولايات المتحدة^(٣).

ولو أن رسالة ايزنهاور إلى دالاس لم تشر صراحة إلى موضوع السد العالي فإن توقيتها ٥ ديسمبر ١٩٥٥ متزامنة مع تفكير الإدارة في اتخاذ قرار سياسي في الموضوع تعكس وضع ايزنهاور لمشكلة تمويل السد العالي في إطار أشمل من الناحية السياسية والدولية وهو المواجهة والتنافس الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في دول العالم الثالث ومن بينها مصر.

تفاهم أميركي بريطاني حول المعونة المالية لمصر انظر مذكرة (جورج الان) المرفوعة إلى (هربرت هوفر) وزير الخارجية بالنيابة وموضوعها المقترحات البريطانية حول السد العالي في ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٥ ملف 874. 2614/22-10-56.

وقد جرت بالفعل مشاورات أميركية بريطانية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ بين دالاس ووزير الخارجية الأميركية وسلوين لويد وزير الدولة البريطاني طرح فيها دالاس حجة الولايات المتحدة في تمويل السد العالي على أساس أنه من الواضح أن عبد الناصر سوف ينتهج سياسة محايدة معاملة لسياسة تيتو وأنه لازال من الممكن الاستفادة من نواياه بمساعدته في بناء السد العالي، وقد طرح دالاس على الوزير البريطاني الأفكار الأميركية التي بعث بها هوفر إليه في باريس.

F. O. 371/ 113641.

انظر مجموعة الوثائق البريطانية

نص محضر اجتماع دالاس مع سلوين لويد في برقية السفارة البريطانية في باريس رقم ٢٧٢ في ٢٦ أكتوبر، الفقرات ٢، ٤.

1- Telephone call to the president tuesday , Nov 29, 1955, Telephone conversations, Wite House Sept. 1, 55, to Dec. 1955, T. C. DDE to Dulles, 11/29/55 Box no. (11) Telephone call series, D. D. E. papers .

(٢) نفس المصدر.

3- White House correspondence, General 1955, personal Gettysburg Dec. 5, 1955 White House from D. D. E to J. F. D. The secretary of state D. D. E. Library.

ويؤكد ترجيح هذا الاحتمال أن الاجتماع الشامل لاتخاذ قرار سياسى بالموافقة على تقديم عرض لتمويل السد العالى عقد فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ فى اجتماع فى كامب ديفيد بين ايزنهاور ودالاس وعدد من معاونيه (همفرى وزير الخزانة) وآخرين دار إطار الاجتماع حول «كيفية مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة ومقاومتها»، وقد تعرضت المناقشة لمسألة المعونة الاقتصادية، ولخص دالاس رأيه فى أن السياسة الأميركية فى هذا الإطار تفتقر إلى عنصرى المرونة والاستمرارية، ثم أثار همفرى وزير الخزانة موضوع تمويل الولايات المتحدة لمشروع السد العالى وأشار إلى طلب موافقة خاصة من الكونجرس على مشروع مثل السد العالى سوف يقابل بالرفض على أساس أنه سوف يزيد الإنتاج الزراعى وأن كل عضو فى الكونجرس سوف يطلب سداً لمنطقته وسوف يعترض على الموافقة على إقامة سد للمصريين * (سوف نتناول فى موضع لاحق اتجاهات الكونجرس عند التطرق لظروف سحب عرض التمويل) وكانت إجابة دالاس تعكس ميلاً للموافقة فقد أوضح أنه لا يرى مبرراً لأخذ موافقة محددة من الكونجرس على مشروعات محددة بل أن يتم ذلك فى نطاق مسئولية الإدارة وأن يكتفى الكونجرس باعطاء موافقة عامة بحيث يساعد على دعم المشروعات التى تستمر لسنوات طويلة وأن هذه الطريقة التى يمكن بها دعم المشروعات الكبرى ذات الطابع الذى يستولى على الخيال العام وتحدث النتائج النفسية المطلوبة^(١).

وتحليل الاتجاهات فى الاجتماع يشير إلى أن ايزنهاور كان يحدد الإطار السياسى ككل من حيث مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة وعلاقة المعونة الاقتصادية بذلك.

أما دالاس فقد كان يؤيد المرونة والاستمرارية فى تقديم المعونة وأن يكون ذلك من مسئوليات الإدارة . لا الكونجرس - أما الاتجاه الثالث الذى عكسه همفرى وزير الخزانة فهو إثارة احتمالات معارضة الكونجرس (وهو ما حدث فعلاً) ومع وجود هذه الاتجاهات على مستوى الإدارة عند تفكيرها فى اتخاذ القرار فقد اتخذ القرار السياسى بعرض التمويل على كل حال فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٥٥.

(*) وقد بدأت الإدارة الأميركية فى نفس الوقت تقريباً سلسلة اتصالات مع الكونجرس لتأكيد مصلحة الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى من حيث ضلّة التأثير على إنتاج القطن فى الولايات المتحدة.

انظر : رسالة مساعد وزير الخارجية بالنيابة رودريك اوكونور Rodercie O'Connor إلى جى ت رانفورد J. T. Rutherford عضو مجلس النواب

الأميركى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ ملف 874. 2614/ 28-12-56.

وانظر أيضاً خطاب مؤسسة فرانك نيكل Frank Nickell للأبحاث الجيولوجية إلى هيربرت هوفر وكيل الخارجية الأميركية عن ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فى بناء السد العالى (٢٠ ديسمبر ١٩٥٥) بنفس الملف.

1- The secretary, Dec. 9, 1955, Memo of conversation at Luncheon, Camp David, Dec. , 8, 1955, participants, the president, secretary

Humphrey, secretary Wilson, Dr. Snyder, Secreary Dulles, Box (23), Meetings with the president.

ثالثاً، موقف الإدارة الأميركية من مفاوضات تمويل المشروع،

وبالتوازي مع عملية صناعة القرار السياسى فى الإدارة الأميركية كانت قد بدأت مفاوضات استطلاعية فى واشنطن فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حول المعونة الغربية لإنشاء السد العالى اشترك فيها بلاك ووكيل الخارجية الأميركية هيربرت هوفر والسفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز * Sir Roger Makins وعبد المنعم القيسونى وزير المالية فى مصر^(١)، وقدرت تكاليف المشروع بحوالى بليون دولار يستغرق ما بين ١٥ - ١٨ عام واتفق على أن يقرض البنك الدولى مصر مائتى مليون دولار، وهو الحد الاقصى المسموح به لإقراض مصر، وافقت الحكومة البريطانية والأميركية على استكمال المبلغ كمنح - لا قروض - توزع على أكثر من سبع سنوات، وتقدر اجمالاً بمائتى مليون دولار، أى أن اجمالى المبلغ ٤٠٠ مليون دولار تغطى جزء النقد الأجنبى، وتغطى الحكومة المصرية جزء النقد المحلى، ويصف بلاك المفاوضات بأنها كانت عملية شاقة^(٢) ونقلت النتائج لعبد الناصر.

وثمة عنصر هام ارتبط بقرار تقديم المعونة أو عرض التمويل له دلالاته السياسية على الدوافع على مصير العرض ذاته فيما بعد، يهمنى الإشارة إليه قبل الانتقال إلى استعراض المفاوضات مع الحكومة المصرية حول تنفيذ عرض التمويل وما اعتورها من صعوبات.

ففى مرحلة المفاوضات المصرية الأميركية فى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٥ وقبل إعلان قرار الحكومة الأميركية فى ١٧ ديسمبر اقترح هوفر وكيل الخارجية الأميركية أن هذه المعونة الأميركية لمصر من وراء هذا المشروع سوف تجلب فوائد أخرى إذ يمكن استخدامها فى اقناع عبد الناصر بقبول اتفاقية سلام مع اسرائيل. ومع أن هذين الموضوعين غير مرتبطين ارتباطاً مباشراً، فقد كانت وزارة الخارجية تأمل من وراء المكانة المرموقة التى سيحققها عبد الناصر من إنشاء السد العالى من زيادة نفوذه وقوته بما يكفل له ويساعده على التوصل لمثل هذه التسوية، وقد ذكر دالاس هذا الاحتمال لايزنهاور فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ (الاجتماع السابق الإشارة إليه) ووافق ايزنهاور بان يقرن عرض المعونة مع ايفاد بعثة للسلام، وأوفد فعلاً (روبرت اندرسون) نائب وزير الدفاع

(*) وقد سبق اجتماع (هوفر) والسفير البريطانى ماكينز Makins مع القيسونى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ اجتماعاً بين (هوفر) و (ماكينز) لمناقشة تمويل بناء السد العالى فى ١٦ / ١١ / ١٩٥٥ وكانت التوصيات التى اعدتها الخارجية الأميركية لهذا الاجتماع هى : أن تبادر الولايات المتحدة بممارسة الضغط على المملكة المتحدة للتدخل لحل المشكلة بتقسيم مياه النيل وأن تستكشف مع المملكة المتحدة المتطلبات الضرورية للعمل بهدف حل مشكلة التمويل.

انظر اجتماع هوفر مع السفير البريطانى للاعداد للمباحثات مع القيسونى، انظر نص المحضر فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، بنفس الملف السابق.

1- Love, Suez, op. cit., p. 302.

(٢) انظر بلاك الشهادة المسجلة، المصدر السابق.

وانظر كذلك، Discussion concerning the financing of Egyptian dam project, U. S., Dept. of state bulletin XXXIII, no. 861 Dec. 26, 1955.

pp. 1050-1051.

السابق لمقابلة عبدالناصر سرا ومقابلة بن جوريون^(١) (استعرضنا فى فصل سابق الدور الأميركي فى الوساطة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل) وكان تصور الخارجية الأميركية واضحاً فى ربط التقدم بمفاوضات السد العالى ارتباطاً وثيقاً بالسياسة العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى^(٢) مما كان له أثره فى وقت لاحق فى إعادة النظر فى قرار عرض التمويل.

فى ضوء اجتماعات الخارجية الأميركية واجتماع الرئيس ايزنهاور بوزير الخارجية والخزانة ثم فى ضوء المفاوضات التمهيدية التى بدأت فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حضرها الدكتور عبدالمنعم القيسونى، تلقى الدكتور القيسونى تأكيدات من حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتمويل المراحل الأولى من المشروع، واستكمال التمويل المقدم من البنك الدولى فى المراحل المتقدمة^(٣).

ويشير يوجين بلاك إلى أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه لم يقبله عبدالناصر عندما نقله القيسونى إليه لأنه ينطوى على شروط تعتبر فى نظره مساساً بسيادة مصر فيما يقدر البنك الدولى أنها ضرورية لنجاح المشروع، ويقدر بلاك أن البنك والولايات المتحدة كانتا تريدان التأكد من قدرة الحكومة المصرية على توفير النقد المحلى المطلوب، وأن تكون الحكومة المصرية راغبة فى التركيز على السد العالى، وألا تتعهد بمشروعات أخرى تستنفد قروضه، وكلها، كما يقدر بلاك شروط معقولة، وأنه نتيجة لذلك توجه لمصر لشرح هذه الشروط وأنها حيوية لاستكمال المشروع.

ويقدر ارسكين تشيلدرز أن عبدالناصر لم يكن راضياً عن شروط البنك بالنسبة للاخطار بالمعلومات عن موقف النقد الأجنبى فى مصر والحالة الإقتصادية، ووصفه لهذه المتطلبات بأنها (قيود) وأحس أنها تنقص من كرامة مصر، مما أثار حساسية مصر، كما يحلل (تشيلدرز) من الضغوط المالية التى تعرضت لها من خبرتها السابقة والتى أدت بها إلى الاحتلال^(٤).

1- Love, Suez, op. cit pp. 307-308. Herbert, Parnet, Eisenhower and the American crusades, N. Y. Mc Millan Co., 1972, pp. 479-80.

2- Memo for the president, sub. status of U. S. offer on the High Aswan Dam, secret, Dept., Memo Hoover to D. D. E, Box (8) D. D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, International series.

هذه المذكرة موجهة من هيربرت هوفر نائب وزير الخارجية الأميركية إلى الرئيس ايزنهاور (دون تاريخ) ولكنها فى وقت ما بعد مارس ١٩٥٦ وفى وقت كانت احتمالات نجاح مهمة السلام التى قام بها اندرسون إلى مصر وإسرائيل قد اقتربت من الفشل مما كان له أثره فى إعادة التفكير فى العرض الأميركي إلى جانب عوامل أخرى.

3- Discussions concerning financing of Egyptian High Dam project, op. cit. pp. 1050-1051.

وراجع نص الاعلان الصادر عن الخارجية الأميركية فى نشرة وزارة الخارجية الوثائق السياسية.

U. S. Dept. of state, bulletin, American foreign policy 1954-1955, Basic Documents Vol II p. 2230.

وراجع أيضاً شهادة بلاك المسجلة حول التفاصيل المالية للمشروع ونصيب كل من الولايات المتحدة ومصر والمملكة المتحدة، المصدر السابق.

4- Childers, Erskine, The Road to Suez, A study of western - Arab Relations, London, McMillan, 1962 p. 154.

ويهمنا إبراز رد الفعل الأميركي إزاء اعتراضات عبد الناصر إزاء ما وصفه بالقيود أو الشروط، فقبل سفر بلاك إلى القاهرة في أواخريناير ١٩٥٦ لاقناع عبد الناصر بعرض البنك الدولي اتصل دالاس به وأبلغه «أنه من أهم المواقف التي تواجه الولايات المتحدة، وعرض تقديم أى شىء فى سبيل اقناع عبد الناصر، ويشير «بلاك» ان ذلك كان موقف ايدن عندما قابله فى لندن فى طريقه للقاهرة^(١).

ويحلل بلاك مفاوضات مع عبد الناصر بأنها كانت بالغة الصعوبة وأنه أبلغ عبد الناصر أنه لن يتنازل عن شروط القرض، وأن سبب حضوره هو شرح الشروط وأنها فى مصلحة عبد الناصر ومصلحة البنك الدولي، ويخلص بلاك إلى أنه استطاع بعد ثلاثة أسابيع فى مقابلات مع «المسؤولين» لاقناعهم بالتوصل إلى اتفاق، لكن عبد الناصر برغم ذلك لم يكن راضيا عن شروط المنح المقدمة من الولايات المتحدة والحكومة البريطانية، وأراد تحسينها، ويروى بلاك أنها معقولة وسخية ونصحه بقبولها والبدء فى المشروع، لكن عبد الناصر رفض التضحية وأصر على تحسين شروط الهبات، وأوضح بلاك أنه دون مساعدة الحكومة الأميركية والبريطانية فان البنك لن يستطيع الاستمرار، وكان ذلك فى فبراير ١٩٥٦.

وتشير الوثائق الخاصة بالرئيس ايزنهاور أن نائب وزير الخارجية الأميركية عرض عليه المقترحات المصرية المضادة التى تغير - كما تروى مذكرة نائب وزير الخارجية الأميركية - من الفرضية التى استند إليها تقديم العرض الأميركي البريطانى، وشملت المقترحات المصرية المضادة طلب ضمانات أقوى خاصة بالمعونة الأميركية للمشروع ككل وليس فقط بالنسبة للمرحلة الأولى^(٢)، كما طالبت المقترحات المصرية بدماج المرحلة الأولى فى المشروع ككل وعدم اعتبارها جزءا منفصلا.

وتروى مذكرة هوفر إلى الرئيس ايزنهاور أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشاورتا فى واشنطن حول المقترحات المصرية المقدمة فى فبراير ١٩٥٦ دون التوصل لنتائج أو احراز تقدم^(٣).

والواقع أن اعتراض عبد الناصر فى حد ذاته على شروط البنك أو شروط الولايات المتحدة لم يكن هو الدافع الحقيقى وراء تغير وقف دالاس والإدارة الأميركية بل أن ثمة اعتبارات أميركية داخلية (الكونجرس) وهو ما سنتناول بالتفصيل لآثره فى صنع القرار الأميركي الخاص بسحب العرض واعتبارات سياسية إقليمية خاصة بفشل مهمة اندرسون السرية فى الشرق الأوسط، ثم التقييم السلبي عموما لاتجاهات عبد الناصر فى المنطقة أسهمت مجتمعة فى تباطؤ المفاوضات وعدم الرد على المقترحات المصرية والتمهيد لاتخاذ قرار بسحب العرض الأميركي.

(١) بلاك، المصدر السابق، من ص ٨، ٩، ١٠.

2- Memo for the president sub. statue of U.S. Offer on Aswan High Dam D.D. E papers.

المصدر السابق

(٣) نفس المصدر، ١٠، ١١.

رابعاً : موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع :

كان دالاس يواجه مشكلة أمام الكونجرس بالنسبة لمشروع قانون المعونة الأجنبية ومعارضة بعض أعضاء مجلس الشيوخ لعرض تمويل السد العالي، الفئة الأولى منهم من أعضاء الولايات الجنوبية الذين يتخوفون من زيادة أراضي مصر وإنتاج المزيد من القطن مما يزيد من المعروض العالمى الذى قد يضر بأسعار القطن، ويقدر (بلاك) أن ذلك كان ينطوى على «تفكير غبى» لأن السد العالى سوف يستغرق ١٥ عام وأن وقتاً طويلاً سوف يمضى قبل التأثير فى الأسواق، ولكن الأمر، كما يقدر بلاك كان مسألة سياسية. والفئة الثانية من أعضاء مجلس الشيوخ فقد كانت تعارض لأسباب سياسية صريحة فهم يعارضون بشكل عام تقديم معونة لما يسمى (بالدول المحايدة) التى تضم نهرو وتيتو وعبد الناصر^(١).

ويضيف بلاك إلى هذا أن دالاس لم يكن سعيداً، ثم فى نفس الوقت لان روبرت اندرسون كان فى مهمة سرية للشرق الأوسط لمحاولة تسوية النزاع العربى الإسرائيلى، لكن تبين لاندرسون أن عبد الناصر لا يستطيع الدخول فى التسوية^(٢).

بعد مارس ١٩٥٦^(٣) كان ايزنهاور ومساعدوه يدرسون مستقبل العرض الأمريكى لتمويل السد العالى* وفى نفس الوقت كان بلاك يبذل جهوداً إضافية لانقاذ الموقف، فقد قابل عبد الناصر مرة أخرى فى يونيو ١٩٥٦ وكان عبد الناصر بالغ القلق الدهشة والاستياء لعدم الرد على مقترحاته الخاصة بالمنح الأمريكية، وحاول بلاك أن يشرح له الصعوبات السياسية التى يواجهها دالاس وحاول حث عبد الناصر على قبول الشروط حتى يبدأ التنفيذ (انتهى عبد الناصر إلى قرار بقبول الشروط لتقديره أن الولايات المتحدة سوف ترفض على كل حال).

وتشاور بلاك مع دالاس وروبرت ميرفى وهربرت هوفر بالخارجية الأمريكية وشرح مقابلته مع عبد الناصر ورفضه بقبول الشروط دون تردد، وكان تفكير دالاس كما يشرح بلاك قد بدأ يتبلور فى اتجاه الرفض إذ قال لبلاك «إننا نتساءل عن مدى قدرة الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع ولست أدري هل سنمضى فى تنفيذ المشروع أم لا»، وكان تعقيب بلاك «إنه ما لم تمض الولايات المتحدة فى المشروع فسوف ينطلق الجحيم من عقاله Hell Might Break Loose وائنى كمدير للبنك قد أوفر على نفسى المتاعب إذا الفى المشروع ولكن كمواطن أمريكى قد يكون لذلك أثار ضارة بالغة الخطورة ما لم ينفذ المشروع»^(٤).

(١) نفس المصدر، ويلاحظ أن جون بيل فى سيرته عن دالاس يعطى أولوية كبيرة لهذا العامل ضمن دوافع دالاس فى إلغاء عرض التمويل، ويرى أنها تكمن فى مواجهة سياسة عبد الناصر الحيادية الإيجابية ويهدف كشف المبادرة السوفيتية الاقتصادية لدخول الشرق الأوسط، انظر :

Beal, Robinson, John Foster Dulles, biography, N.Y. Harper, & Brothers, 1957, pp. 260-261.

(٢) بلاك، المصدر السابق، ١٠ - ١١.

(٣) مذكرة هوفر إلى ايزنهاور عن موقف المباحثات وارتباطها بالسياسة الأمريكية العامة فى الشرق الأدنى - مصدر سابق.

(*) فى نفس الوقت كان السفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرون» يحاول بدوره التغلب على الصعوبات التى تواجه التوصل إلى اتفاق فى مقابلاته مع الدكتور عبد المنعم القيسونى سواء بالنسبة للاتفاق مع السودان حول تحديد حصص مياه النيل أو تعويضات سكان وادى حلفا كما كان ينقل فى الوقت نفسه إلى الخارجية الأمريكية قلق الحكومة المصرية كما يعبر عنه الدكتور القيسونى لتأخير رد الخارجية الأمريكية على مقترحات مصر وانجاز مقارضات التمويل.

انظر: نص البرقية الرمزية السرية من بايرون إلى وزير الخارجية الأمريكى عن مقابلته هو والسفير البريطانى همفرى تريفيليان مع الدكتور القيسونى

فى ٢٠ مايو ١٩٥٦ ملف 3056- 2614/5- 874 وبرقية فى ٢ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف

(٤) بلاك، المصدر السابق، ص ١٣ - ١٤.

وبدت معالم التفكير في اتخاذ قرار بسحب عرض التمويل تتضح وسط إشاعات عن المعونة السوفيتية للسد العالي* كما أعلن في واشنطن أن الاعتمادات المخصصة للسد العالي لم تعد باقية، وأن الأمر يتطلب اعتمادات جديدة**.

على أن السفارة الأميركية في القاهرة كانت قد بدت تستشعر مخاطر التردد الأميركي في الاستجابة للاحاح مصر للمشاركة في تمويل السد العالي وكانت تدرك خطورة نتائج هذا التردد والآثار التي يمكن أن تترتب على سحب عرض تمويل السد العالي على العلاقات المصرية الأميركية.

ففي تقييم شامل للسفارة الأميركية في القاهرة بعث به (بايرود) إلى الخارجية الأميركية في واشنطن^(١) قارن بين ظروف اتفاق صفقة السلاح المصرية التشيكية وظروف تمويل مشروع بناء السد العالي وأوضح أن التردد الأميركي في تزويد مصر بالسلاح قد دفع بها إلى اللجوء إلى السوفيت، وكذلك فإن التردد في تزويد مصر بالمعونة اللازمة لبناء السد العالي سوف يفتح الباب أمام السوفيت وحذر (بايرود) من التأخير والتسويق وقال:

«إنه مع أن الوقت قد أزف بالفعل فإنه لا يزال ممكنا مواجهة السوفيت بتأكيد موقف متعاطف حيال مشروع السد العالي الذي لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة به وأنه على الولايات المتحدة أن تستعد لمواجهة النتائج التي قد تتجاوز حدود مصر، كما حدث في صفقة السلاح إذا لم تستأنف مفاوضات تمويل بناء السد العالي خاصة وأن الحكومة المصرية مصممة على إنجاز المشروع مهما كان الثمن».

إلا أنه في العاشر من يوليو ١٩٥٦ أكد دالاس أنه من غير المحتمل أن يستمر القرض الأميركي^(٢) كما أكدت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ أنه لن يستخدم اعتمادات الأمن المتبادل لهذا المشروع دون موافقة مسبقة. في هذا الجو المشحون كان السفير المصري في طريقه إلى واشنطن مزودا بتعليمات عبد الناصر بقبول العرض الأميركي*** وفي ١٧ يوليو أعلن صراحة موافقة مصر على العرض وكان مقررا أن يقابل دالاس

(*) الوثائق السرية الأميركية والتي لم يفرج عنها حتى الآن والتي سمح لنا الاطلاع عليها والخاصة بموضوع تمويل السد العالي تشير إلى أن الموضوع لم يكن إشاعة فقد بعث السفير الأميركي في القاهرة (هنري بايرود) في ٨ يوليو ١٩٥٦ ببرقية سرية تتضمن معلومات عن عرض سوفيتي لتمويل السد العالي (قرض بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قيمة معدات وتسدد بالقطن في غضون ٣٠ سنة بفائدة ١,٥٪ وإتمام السد العالي بالكامل خلال ٦ سنوات، وقد كان من دقة هذه المعلومات التي نقلها (بايرود) إلى (دالاس) أن (دالاس) بادى على الفور بإبلاغها إلى الخارجية البريطانية لتنسيق مواقفهما إزاء احتمال وجود اتفاق سوفيتي مصري حول السد العالي - انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الأميركية رقم ٢٤٢٨ في ٨ يونيو ملف

874.2614 - 6-8-56.

وبرقية دالاس إلى لندن رقم ٧٥٩٠ في ١٦ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف.

(**) وكانت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ قد رفضت التمويل من اعتمادات برنامج الأمن المتبادل لعام ١٩٥٧ دون موافقة الكونجرس - انظر رسالة

دالاس إلى السناتور «هايدن» Hayden رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ في ٢٦ يونيو ١٩٥٦، ملف: 874. 2614/6-26-56.

(١) انظر برقية بايرود إلى دالاس في ١٦ يونيو ١٩٥٦ رقم ٢٥١٥ في ١٦ يونيو ١٩٥٦ ملف 874.2614/6-16-56.

2- Simon, Halley, and the Answer was suez Reporter, Vol. XV, Sept. 16, 1956 p. 32.

(***) كان (بايرود) قد أجرى مشاورات مكثفة مع السفير المصري أحمد حسين في الاسكندرية ثم مع عبد الناصر في برج العرب بالاسكندرية حيث وافق عبد الناصر على استئناف المباحثات في واشنطن وطلب إلى أحمد حسين سفير مصر في واشنطن السفر وقد أكد أحمد حسين (لبايرود) أنه ليس ثمة نية لاشتراك السوفيت في التمويل كما أكد له عبد الناصر أنه يريد فعلا صداقة الولايات المتحدة وأنه لا يعمل ضد المصالح النفطية الأميركية أو البريطانية في مصر.

انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الأميركية عن لقائه مع أحمد حسين وحديث أحمد حسين مع عبد الناصر في ١٠ يوليو ١٩٥٦، وبرقيته التالية في

874.2614/1256 .

١٢ يوليو ١٩٥٦ في نفس الملف

لتوثيق الاتفاق^(١) ولكن فى واشنطن كان شيئاً آخر قد تم التوصل إليه ويعقب «المساعد الخاص لدالاس (وليام ماكوبير) على موضوع قرار السحب فيقول «إن دالاس كان يرى دائماً أننا لم نسحب العرض، لقد تقدمنا بعرض ورفضته حكومة مصر، لقد كانت مصر تسعى لعرض أفضل» وبلغه المحامى يعنى ذلك رفض العرض المقدم ويروى مساعد دالاس أن عبد الناصر كان يساومنا للحصول على عرض أفضل، ولكن دالاس اتخذ قراراً مدروساً بعناية تامة بوقف هذا كله، وقرر دالاس أنه لا بد أن يظهر للعالم أن تلك ليست هى الوسيلة التى تؤدى بها اللعبة وأن تلك ليست هى الوسيلة للعب مع الولايات المتحدة.

خامساً، القرار السياسى بسحب عرض التمويل (موقف الإدارة)؛

ويؤكد مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأمريكية (روبرت باوى) هذا المعنى بتحليله لظروف اتخاذ القرار وكيفية صياغته فور إعلان غزم عبد الناصر على إيفاد السفير أحمد حسين إلى واشنطن لبحث موضوع العرض الخاص بالمساعدة فى إنشاء السد العالى ويروى «ريتشارد باوى Robert Bowie» أن الاجتماع الخاص باتخاذ قرار سحب عرض التمويل كان اجتماعاً هاماً والذى دعا إلى عقد الاجتماع عودة السفير المصرى إلى واشنطن.

ويتحدث مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأمريكية عن الظروف التى اقترن بها اتخاذ قرار السحب فى هذا الاجتماع (١٦ يوليو ١٩٥٦) أولها الشك فى قدرة المصريين فى توفير المال اللازم لسداد استثمارات السد العالى بعد التزام مصر بالمشتريات الضخمة من السلاح من الاتحاد السوفيتى^(٢)، وثانيها أن يوجين بلاك أجرى مباحثات مطولة مع عبد الناصر لكن عبد الناصر صور الشروط التى طرحها (بلاك) بأنها محاولة للتدخل فى الشؤون الداخلية والسيطرة على مصر، وثالثاً أنه أثناء مناقشة مشروع المعونة الأجنبية فى الربيع وأوائل الصيف بدأ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن الولايات الجنوبية إثارة أسئلة عن تمويل الولايات المتحدة للسد العالى الذى يساعد على إنتاج قطن مصرى ينافس الأسواق العالمية مع قطن الولايات الجنوبية، وكان العامل الحاسم فى اتخاذ القرار بسحب العرض - كما يروى مدير التخطيط السياسى بالخارجية الأمريكية الذى شارك فى الاجتماع - أن السد لن يبنى قبل ١٠ أو ١٥ عام ويتكلف ما بين بليون ونصف من الدولارات وأنه فى ضوء المطالب السوفيتية بسداد قروض المعدات العسكرية فإن النتيجة قد تكون بدلاً من تحقيق فوائد سياسة أن يتحول العرض إلى مصدر احتكاك بين مصر والولايات المتحدة^(٣).

تلك هى خلفية القرار الذى توصلت إليه الإدارة الأمريكية فى ضوء الاعتبارات السابق تناولها، ولكن يبقى عامل داخلى حاسم أثر فى هذا القرار إلى حد بعيد وهو موقف الكونجرس الأمريكى من تمويل السد العالى.

1- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with William Macomber Jr, 12, 19 Jan. 1966, pp. 53-54.

وهو المساعد الخاص لوكيل وزارة الخارجية.

2- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with Robert Bowie, August 10, 1966, pp. 30 - 32..

(٢) نفس المصدر

وانظر أيضاً مذكرة (جورج الآن) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى المرفوعة إلى دالاس قبيل اجتماعه مع السفير المصرى «أحمد حسين» فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ عن الحثيات

التي سوف يستند إليها فى إبلاغه بسحب عرض التمويل، ملف. 874/26417-19-56.

وبعلق الرئيس ايزنهاور على ذلك بقوله: «إن مشروع السد العالى لم يكن مقبولا فى الولايات المتحدة لاسيما فى الكونجرس وكان يقتضى منى ومن دالاس ممارسة كل الضغوط للحصول على موافقة الكونجرس، ولم تكن متحمسين للقتال فى الكونجرس لصالح دولة تعتقد أنها تستطيع التعامل مع السوفيت، وبحلول منتصف يونيو ١٩٥٦ كنت ومساعدى نتشكك فى حكمة اشتراك الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى كما كانت لدى دالاس شكوك قوية» (١).

ـ موقف الكونجرس من سحب عرض التمويل؛

وبقدر ما كان السد العالى قضية تشغل الإدارة الأميركية، كان محل دراسة ومناقشة فى الكونجرس حددت بشكل حاسم مستقبل هذا المشروع من حيث الموقف الأمريكى النهائى من الاسهام فى تمويله.

وقد عرضت الإدارة الأميركية (هوبرت هوفر وكيل وزارة الخارجية الأميركية) - بعد اعلان عرض التمويل فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ - تفاصيل المشروع على لجنة الاعتمادات فى مجلس الشيوخ فى جلسة استماع فى ٢٦ يناير ١٩٥٦ (٢) طرح فيه تفاصيل المشروع، أهدافه وتكاليفه والجوانب الفنية، ثم دارت مناقشة الأعضاء فى جلسة الاستماع حول قدرة مصر المالية، تقسيم مياه النيل مع السودان ودور البنك الدولى فى التمويل ثم العرض السوفيتى بتمويل السد العالى.

وطرح هوفر ممثل الخارجية الأميركية العرض المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر لتقديم الجزء الأكبر من مكون النقد الأجنبى فى المرحلة الأولى على أساس منحة، ولم يقدم أى تعهد باستثناء المرحلة الأولى، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد كان واضحا للحكومة المصرية أن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لدراسة المساعدة المقدمة فى ضوء الظروف السائدة وبشرط الخضوع لاجراءات الكونجرس.

وكانت مناقشات أعضاء مجلس الشيوخ تدور وتتركز حول مدى الاستفادة التى ستعود على الشركات الأميركية من المساهمة فى مراحل التنفيذ، ثم حول تأثير بناء السد العالى على تصدير القطن المصرى ومنافسته للقطن الأمريكى، وكان توضيح هوفر أن الحكومة المصرية تريد تنويع صادراتها وعدم التركيز على اقتصاد المحصول الواحد، وأوضح سيطرة مصر على انتاج القطن، كما استعرض المجلس علاقات مصر التجارية مع الاتحاد السوفيتى.

وإلى جانب مناقشة أعضاء الكونجرس للجوانب الفنية والاقتصادية ربط أعضاء الكونجرس (السناتور ديركسين Dirksen) بين المعونة وبين تعهد مقدم من جانب مصر بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط وتجاه اسرائيل بصفة خاصة، ونفى هوفر وكيل الخارجية الأميركية مثل هذا الربط أو التعهدات وإن كان قد أشار أن مصر لن تستطيع دخول سباق تسلح أو توجيه مواردها للحرب وفى نفس الوقت الاستمرار فى تنفيذ مشروع بهذه الضخامة.

1- Eisenhower, Waging peace, op. cit p. 30-34.

2- Financing of Aswan High Dam in Egypt - Hearing before the committee on appropriations, U.S. senate 84th Congress, 2nd session

Jan. 26, 1956 pp. 1-25.

كما تعرضت المناقشة للآثار التي يمكن أن تترتب على اشتراك الاتحاد السوفيتي في تمويل المشروع ومقارنتها بالآثار أو المزايا التي تجنيها الولايات المتحدة من الاضطلاع بهذا العمل وطرح (السناتور نولاند Knowland) الآثار المترتبة على تغلغل السوفيت في الدول النامية بمساعداتهم الاقتصادية، ومجمل تعليقات الأعضاء كانت تنم عن شكوكهم في امكانيات السوفيت ونواياهم وقدراتهم الفنية^(١).

إن التحليل الموضوعي لاتجاهات المناقشة في الكونجرس الأميركي تدل بجلاء على أن عرض التمويل الذي أعلنته الإدارة في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ لقي مقاومة عنيفة داخل الكونجرس، فقد جاء في بيان وزارة الخارجية الأميركية عن الترتيبات المالية أن القرض الأنجلو أميركي سوف يقدم بشرط موافقة السلطات التشريعية^(٢). وفي ٢٠ ديسمبر أعلن دالاس أن الإدارة سوف تطلب من الكونجرس اعتماد مائة مليون دولار في شكل مرن يستخدمه رئيس الجمهورية في الشرقين الأدنى والأوسط، وصرح دالاس أن الاعتماد الخاص بمعونة تمويل السد العالي سوف يستمد من هذا المبلغ بمعدل ١٥ - ٢٠ مليون دولار في العام. وطبقا لتقدير الإدارة فقد كانت الاعتمادات الخاصة بالمراحل الأولى للتشييد متاحة فعلا من مخصصات إدارة التعاون الدولي للعام المالي ١٩٥٦^(٣) ومع أن اعتمادات المعونة للمراحل التالية سوف تخصص على أساس سنوي، حيث أنه لا يمكن لأي دوره للكونجرس إلزام دورة لاحقة بأى اعتمادات، فقد كانت الإدارة تسعى لنوع من النص التشريعي لضمان إتاحة اعتمادات كافية لكافة مراحل التشييد، لكن الكونجرس لم يكن سبق له أن رخص بأى تعهدات طويلة الأجل من هذا النوع.

وفضلا عن ذلك فإن عدیدا من أعضاء الكونجرس في السنوات الأخيرة للولاية الأولى لايزنهاور كانت تساورهم شكوك عميقة في معونة أى دولة محايدة، فصفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر القت بظلال من الشك على شخصية عبد الناصر وامكانية التحالف معه كرجل موال للغرب في أعين المشرعين في الكونجرس، وكان المسؤولون في الخارجية الأميركية يخشون تدهور العلاقات المصرية الأميركية كلما بحث الكونجرس اعتمادات المعونة الخارجية للسد العالي^(٤).

وحاول دالاس وايزنهاور ضمان تمويل السد العالي حين عرضت الفكرة على زعماء الكونجرس في ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ وأكد دالاس لزعيم حزب الاغلبية في مجلس الشيوخ (ليندون جونسون من ولاية تكساس) الذي عارض المعونة لمصر أن التمويل الغربي للسد العالي سوف يلزم عبد الناصر بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لعشر سنوات، كما أخبر دالاس المشرعين أن الخارجية تولى اهتماما خاصا للجوانب الاقتصادية من السياسة الخارجية لاسيما في مواجهة الحملة السوفيتية المتصاعدة في جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط^(٥).

لكن هذه الآراء لم تفلح في اقناع زعماء الكونجرس وحين أعلنت الإدارة عن خططها بطلب ٤٠,٩ مليون دولار لبرامج المعونة الخارجية لعام ١٩٥٧ بما في ذلك إتاحة السلطة التنفيذية للمعونة طويلة الأجل للمشروعات كانت استجابة الكونجرس أقل مما هو متوقع، ومع تأييد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين للاقتراح فقد

(١) نفس المصدر، من ص ١ - ٢٥ عادت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميركي بعد عامين مايو ١٩٥٨ لمناقشة اسباب سحب عرض التمويل في جلسة استماع سوف نعرض لها في موضعها.

2- Dept. of state bulletin Dec. 26, 1955.

3- Dept. of state bulletin Jan. 2, 1956.

4- Love, suez, op. cit. p. 305.

5- Ibid p. 324

عارضه الزعماء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ والنواب، وأعربوا عن استيائهم لحجم وطلب المعونة الخارجية طويلة الأجل، كما أن (ريتشارد راسل) Richard Russel رئيس لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ وهو الزعيم غير الرسمي لمجموعة الديمقراطيين الأقوياء من الولايات الجنوبية قد عبر عن شكوكه من عقم الأفكار التي تطرحها وزارة الخارجية «من أن الرد الوحيد على الروس هو طلب المزيد من الأموال» كما عارض (راسل) أى مطالب لمعونات خاصة طويلة الأجل، كذلك فإن اوتوباسمان Otto Passman عضو مجلس النواب عن ولاية لويزيانا ورئيس لجنة الاعتمادات الفرعية في مجلس النواب قد أدان طلب الإدارة لاعتمادات المعونة الخارجية على أساس أن الحقائق لا تبررها، ووصفت واشنطن بوست تصريح (باسمان) بأنه بمثابة إشارة إلى حملة (ديمقراطية) بمعارضة الأرقام المقترحة للمعونة الخارجية^(١).

والمرجح أن الكونجرس كان ينظر بعين الشك إلى الاقتراح بمعونة ضخمة لمصر. ففي أعقاب صفقة الأسلحة التي عقدها عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا تحولت المشاعر في مجلس الشيوخ والنواب ضد مصر، واستغل انصار اسرائيل المبادرة في إدانة عبد الناصر «بوصفه مستبدا غير جدير بالثقة» رهن مستقبل بلاده للسيطرة السوفيتية، وفي ديسمبر ١٩٥٥ حتى قبل أن تستكمل الإدارة مفاوضاتها المبدئية حول معونة السد العالي، أعرب جون ماكورماك John McCormack زعيم الأغلبية في مجلس النواب عن ولاية (ماساتشوستس) «عن احتقاره لمصر»، وفي حديث إذاعي أعرب جون ماكورماك أنه لا يمكن الاعتماد على مصر أو العرب وأن مصر تحاول الآن تدمير دولة صغيرة شجاعة * . ولم تكن سياسة الشرق الأوسط التي يدعو إليها زعيم الأغلبية في مجلس النواب تؤيد تقديم معونة للسد العالي بل تدعو لاتخاذ موقف يتسم بالتشدد والعنف لالقاء الرعب في قلب عبد الناصر من الولايات المتحدة لأن ذلك وحده هو الذي يقنع عبد الناصر بعدم شراء الأسلحة الشيوعية^(٢).

ويستذكر ماكورماك موافقة هذه المعارضة في الكونجرس فيقول - بعد عشر سنوات في فبراير ١٩٦٦ «إن تصريحات عبدالناصر المعادية لمصالح الولايات المتحدة كانت أحد العوامل التي دفعته هو لحث دالاس على عدم المضي في بناء السد العالي عندما كان زعيما للأغلبية»^(٣). ويؤكد هذا الاتجاه «والترجاء» Walter Judd عضو الكونجرس عن لجنة الشؤون الخارجية بأنه أرسل برقية أثناء وجوده في روما في ديسمبر ١٩٥٥ إلى دالاس يحثه على سحب الدعم المالي لبناء السد العالي لأن ما نعارضه هو أن عبدالناصر يزعم الأوضاع في الشرق الأدنى، ولقد كنا نمكنه من استخدام موارده لأغراض أخرى معادية لمصالحنا^(٤).

وفي ٤ يناير ١٩٥٦ أبلغ ايمانويل سيللار Emanuel Celler نائب ولاية نيويورك اجتماعا في شيكاغو «أن دبلوماسيتنا فشلت في مصر» وأننا نواجه التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، كما هاجم «جون سباركمان» John Sparkman عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ألاباما وعضو لجنة العلاقات الخارجية قبول مصر لأسلحة

1- New York Times, Jan. 4, 1956 p. 1 & Washington post, Jan. 4, 1956, p. 1, 4, 1956.

(*) يقصد زعيم الأغلبية في مجلس النواب بهذه الدولة الصغيرة الشجاعة دولة اسرائيل..

2- Cong. Rec. (102) p. 1955 1956.

(٢) انظر تعليق «جون ماكورماك» رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب على قرار سحب عرض تمويل السد العالي:

J. F. D. Oral History Collection, a transcript of a recorded interview with John McCormack, Feb. 12, 1956.

4 - Ibid, A transcript of a recorded interview with Walter Judd, Dec. 11, 1966, p. 94.

روسية وأتهم مصر بمعارضة «جهودنا» لتنظيم الدفاع عن العالم الحر وأنها تقف مستعدة لفتح الباب أمام التغلغل الشيوعي بعكس الاسرائيليين المحبين للحرية^(١).

كما أبلغ السناتور «وليام جينير» William Jenner من غلاة المحافظين في مجلس الشيوخ أن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية سوف ترسخ أقدام السوفيت في مصر عدة سنوات^(٢)، وحاول دالاس اقناع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ «والتر جورج» والعضو البارز في الحزب الديموقراطي بتأييده، ويستذكر «ثورستون مورتون» Thurston Morton مساعد وزير الخارجية آنذ لشؤون الكونجرس أن جورج كان يتمتع بنفوذ كاسح في مجلس الشيوخ وكان تأييده حاسما^(٣)، لكن (جورج) أعلن في ٧ يناير أنه يعارض تقديم أى معونة خارجية على أساس طويل الأجل^(٤) وربط المعونة المقدمة للشرق الأوسط صراحة بالنزاع العربي الإسرائيلي الذي وصفه بأنه وصل «مرحلة حرجة» وأنه لم يقترب إلى حل^(٥).

ولم يكن حظ الادارة أسعد حالا في مجلس النواب حين عرض دالاس ولوى هندرسون Loy Henderson في ١٠ يناير آراءهما في جلسة الاستماع حول الميزانية الادارية أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات حيث أكد رئيس اللجنة الكلية للاعتمادات كلارانس كانون Clarence Cannon من ولاية ميسوري «أن وزير الخارجية يجب أن يفهم أن الموقف الدولي والموقف السياسى فى الكونجرس لن يوافق على إتفاق الولايات المتحدة للاعتمادات على السد العالى فى شكل منحة أو قرض» وكان لهذا التصريح أثره المدمر فى احتمال موافقه الكونجرس على تمويل مشروع السد العالى^(٦).

وبرغم ذلك ظلت الادارة تحاول إقناع الكونجرس خلال الشهادة التى ادلى بها هريت هوفر فى ١٧ يناير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بدورته التنفيذية وأوضح أن الالتزام الأميركي بتقديم المعونة يقابل بمنافسة من عرض روسى فى المشروع بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار تسدد على خمسين سنة بنسبة ٢٪. وذكر أن الفشل فى الترخيص للاعتمادات سوف يسفر عن اتساع نطاق النفوذ الروسى فى مصر وفى أفريقيا. وأعرب عن أمله فى أن يؤدى تمويل مشروع السد العالى إلى تخفيف الأزمة بين العرب وإسرائيل حيث أن مصر لايمكن أن تشارك فى مغامرات عسكرية باهظة مع التزامها بإنشاء السد^(٧).

ولكن أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين عن ولاية الينوى مثل السناتور «ايفريت ديركسين» Everett Dirksen طلب من هوفر ربط المعونة الأميركية للسد العالى بالتزام مصرى بتخفيف العداء نحو إسرائيل، فابلغه هوفر أنه لايعتقد فى الامكان الحصول على مثل هذه التعهدات وأكد هوفر لأعضاء مجلس الشيوخ فى شهادته أن الإدارة مترددة فى المضى قدما فى مشروع مثل السد العالى ولم تحصل على تفويض بتنفيذه وأنه بدون هذا التفويض لايمكن إتخاذ الخطوات الأولى^(٨).

1 - Cong. Rec no 102, Jan, 19, 1956 pp 200 - 201

2 - Ibid pp. 909 - 910

3 - J.F.D. Oral History, transcripts of recorded interviews, Thurston, Morton, Michael Mansfield, William MacComber.

4 - Washington post, Jan 8, 1956 p.1

5 - New York Times 12, 14, 1956.

6 - Loy Henderson Interview, Dulles Oral History Collection

7 - U. S. Congress, senate, Foreign relations committee, executive session, briefing by Herbert Hoover, undersecretary of state 84th cong. Jan. 17, 1956 pp. 12 - 26

8 - Appropriations Committee, Hearings Jan 1956 pp 1-25

كما ظل الموقف معاديا لمصر في مجلس النواب وكان موقف عبدالناصر ذريعة يستخدمها من يجمع بين تأييد إسرائيل ومعاداة السوفيت (مثل ماكورماك وإيمانويل سيلار) - سبق الإشارة إليهما - ووصف سيلار فكرة تقديم المعونة الأميركية للسد العالي لتلئين موقف مصر لتحقيق التسوية مع إسرائيل بأنه يشبه «تقديم اللحوم إلى النمر» وأنه لا يمكن تحويل عبدالناصر عن موقفه^(١).

وأنضم آخرون من المعادين للسوفيت في معارضة عرض التمويل مثل صموئيل فريدل Samuel Friedel عضو مجلس النواب عن ولاية ميريلاند على أن مصر قبلت أسلحة شيوعية، وأشار النائب توماس اشلي Thomas Ashley عن ولاية أوهايو أن النفوذ السوفيتي في مصر قد ترسخ^(٢)، ولم يرد على لسان أحد من أعضاء الكونجرس كلمة طيبة في حق مصر. وتلخصت مشاعر أعضاء مجلس النواب في كلمة النائبة ادنا كيللي Edna Kelley بقولها «أننى لا يمكن أن أغفر لمصر الحصول على أسلحة من الكرملين وفي نفس الوقت تأتى إلى الولايات المتحدة تطلب معونة إقتصادية لبناء السد العالي»^(٣).

وفي ذلك الوقت في فبراير ١٩٥٦ كانت رغبة الإدارة وحماسها في الحصول على تفويض طويل الأجل لتمويل السد العالي قد بدأ ينحسر تماما ولم يكن العرض بتقديم معونة لمصر يتمتع بالتأييد، وكان ايزنهاور ودالاس يدركان أنهما لابد وأن يخوضا معركة قاسية لمواجهة أعداء عبدالناصر من الجماعات الصهيونية ولواجهة قلق مزارعى القطن، والتردد في إنفاق الأموال الأميركية في الدول المحايدة، وربما كانت الإدارة قادرة على كسب المعركة ولكنها كانت بحاجة إلى قدر أكبر من الجهد والاقناع السياسى، وبعد فبراير لم يعد دالاس أو ايزنهاور متحمسين لاتفاق مثل هذا الجهد الباهظ في معركة من أجل معونة تقدم لعبدالناصر وربما كان تخوف عبدالناصر من الشروط - إلى شراسة المعركة السياسية داخل الكونجرس - برغم نصيح بلاك له قد أدى لرد فعل سلبي في واشنطن بعد أن بعث باقتراحات مكتوبة لتغيير شروط الاتفاق إلى لندن وواشنطن وعندما وصلت تعليقات عبدالناصر على المشروع تركت واشنطن المشروع جانبا وعندما كان (بلاك) في طريق العودة إلى الولايات المتحدة قابل (هنرى بايرون) السفير الأميركي في القاهرة الذى أخطره أن «المشاعر في الإدارة تجاه المشروع قد تغيرت»^(٤) ولاشك - فى تقديرنا - أن الكونجرس كان العامل الحاسم فى أحداث التغيير بالإضافة إلى وصول رسالة عبدالناصر التى أثارت ايزنهاور حيث أن عبدالناصر فى تقديره كان يحاول التلاعب بالولايات المتحدة وضربها بالاتحاد السوفيتي وابتزاز الدولتين، أضف إلى ذلك أن مهمة اندرسون السرية قد انتهت بفشل ذريع بعد أن رفض عبدالناصر التوصل إلى مؤتمر صلح مع إسرائيل، وأصر بن جوريون على عقد مفاوضات مباشرة وعلنية مع عبدالناصر وكان هذا مطلبا مستحيل التحقيق^(٥).

1 - Cong. Rec. 102, 1956, pp. 2407 - 2420.

2 - Ibid., pp. 1874, 2274 - 5.

3 - Ibid. p. 2419.

4 - Eugene Black, interview, J.F.d. collection, parnet, Crusades, op. cit. pp. 479.

Hughs, Thomas, Suez, N.Y. Harper & Row 1966, p. 18

وانظر كذلك :

5 - parnet, op. cit. pp. 79 - 86.

Love, suez, op. cit. pp. 310 - 319.

وانظر أيضا حديث يوجين بلاك فى:

وراجع الوثيقة ١١٩ نص رسالة مقترحة من عبدالناصر إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ٦ فبراير ١٩٥٦ مقدمة من اندرسون ورفضها عبدالناصر - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٧٨٢، والوثيقة رقم ١٢٢ تقرير السفارة المصرية فى واشنطن، نفس المرجع، ص ٧٨٩.

فعناد الكونجرس، وفشل مساعى السلام، ورفض عبدالناصر للشروط وطلب تغييرها أقنع دالاس وايزنهاور بالتخلي عن كل محاولتهما الجادة لتقديم معونة أميركية للسد العالى ولم يبال أى منهما بالرد على مقترحات عبدالناصر ولم يكونا أساسا راغبين فى المضى فى المشروع بعد فبراير ١٩٥٦.

إن الأمر لم يستغرق أكثر من شهرين لفشل أول محاولة كبرى لإدارة الرئيس ايزنهاور مع حكومة الثورة فى مصر، وبقدر ارتباط معونة تمويل مشروع السد العالى بنجاح مهمة أندرسون، لم يكن لدى إدارة ايزنهاور أسباب قوية للمضى فى المشروع، ولكن إدارة ايزنهاور قدمت المشروع لسبب آخر كان لا يزال قائما هو احتواء النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط. لكن الإدارة لم تتحمس له ومنذ فبراير إلى يوليو ١٩٥٦، سقطت أى إشارة فى محاضر الكونجرس إلى السد العالى وتحول اهتمام الكونجرس إلى جوانب أخرى من مشكلة الشرق الأوسط.

انتهى قرار الإدارة الأميركية إذن إلى سحب عرض التمويل وكانت الصورة واضحة تماما أمامها داخل الكونجرس، وفقد ايزنهاور ودالاس حماسهما للمشروع وتركوا عبدالناصر دون إجابة على اقتراحاته حتى عودة السفير المصرى أحمد حسين إلى واشنطن، وطلب أحمد حسين مقابلة دالاس فور وصوله مما عجل بضرورة إتخاذ قرار بعقد اجتماع بالخارجية، وتقرر أنه فى ظل الظروف الحالية لا يمكن الاستمرار^(١).

واستدعى دالاس السفير البريطانى فى اليوم السابق لاجتماعه مع أحمد حسين وأبلغه بقرار سحب التمويل ويقول «الآن» إن البريطانيين اضطربوا للقرار وكان تقديرهم أن ذلك قرار متسرع ولكنهم لم يعترضوا، وتلقى السفير البريطانى ردا من حكومته فى اليوم التالى بأنه كان من الأفضل التريث للتشاور ولكنهم لن يتدخلوا فى القرار، كما أبلغ دالاس بلاك^(٢)، ولم يكن أحمد حسين يعلم بالقرار الأمريكى وبدأ يروى إتصالاته وتجاربه فى القاهرة مع عبدالناصر وشييلوف، ودون أن يدرك أحمد حسين نصب لنفسه شركا لأنه كان مفرطا فى التلهف وقال «إننى فى غاية اللهفة أن تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى هذا المشروع وأن الروس يضغطون، ولدينا العرض الروسى فى جيوبنا» - ولس جيبه الأيمن مؤكدا هذا الابتزاز الذى قال ايزنهاور أنه لن يرضخ له - ولكن دالاس لم يفعل بل ترك أحمد حسين وكأن كل شئ مرتبا فى ذهن (دالاس) وقال «يجب» أن أقول لك أننا أولينا اهتماما عميقا لهذا الموضوع ونذكر تماما أهميته لمصر وأن المهندسين فى البنك الدولى وجدوا أنه مشروع قابل للتنفيذ ونأمل من شعب مصر أن ينفذه فى الوقت المناسب، وأن تشترك الولايات المتحدة إذا سمح الموقف بجزء هام فى هذا المشروع الكبير، ومع ذلك يجب أن أقول لك: «إننا توصلنا لنتيجة بأننا نشعر أن المشروع غير قابل للتنفيذ فى الظروف الحالية أهمها اعتقادنا أنه سوف يكون مرهقا

(١) نعتمد على رواية جورج آلان مساعد وزير الخارجية الذى حضر الاجتماع مع دالاس وأحمد حسين فى ١٩ يوليو فى نقل رواية إخطار السفير المصرى بقرار سحب العرض - أنظر:

Allen, George, interview, J.F.D. Oral History collection, op. cit. pp. 35 - 37.

(٢) حديث جورج آلان، نفس المصدر، وإن كان أيدى يروى فى مذكراته عن أزمة السويس أننا أبلغنا بذلك ولم تجر معنا مشاورات - أنظر:

Eden, Full circle, op. cit p. 470

بينما تشير رواية السفير الانجليزى روجر ماكينز Roger Makins أن الحكومتين اتفقتا على سحب العرض على الا نقولا ذلك بل تماطلان. أنظر حديث السفير البريطانى فى واشنطن: Roger Makins, interview, J.F.D. Oral History collection p 4.

للأقتصاد المصري»^(١). وأعلن دالاس بعد ذلك إلغاء الصفقة *، وأشار إلى أنه من بين الأسباب عدم قدرة مصر على تنفيذ المشروع وكانت الطريقة التي أعلن بها ذلك قد أثارت المصريين وأثارت عبدالناصر وكانت تلك نهاية الاعتماد المصري على التمويل الأميركي في مشروع السد العالي^(٢) وبداية أزمة تأمين قناة السويس ثم حرب السويس.

وفي اليوم التالي سحبت العروض البريطانية وعروض البنك الدولي التي كانت مرتبطة بالعرض الأميركي وأصاب هذا الموقف عصبا حساسا لدى مصر في إقتصادها وحيادها وكان ذلك سبيلا إلى فقدان عبدالناصر لماء وجهه أمام العالم مالم ينتقم لنفسه، فقد كان السد العالي بالنسبة لعبدالناصر بمثابة الاهرامات بالنسبة للفراعنة وكان لشعب مصر رمزا لآماله في حياة أفضل وكان محتما أن يرد عبدالناصر الضربة بشكل عنيف ومثير^(٣) ولم تكن تلك ضربة ضد عبدالناصر فحسب بل كان أسلوب سحب العرض بالغ الاساءة فقد وصفها عبدالناصر في حديث مع مراسل أميركي «لقد كان من حق أميركا أن ترفض مساعدتنا برغم كل وعودها فذلك من حقها لأنها أموالها ولكن القاء الشكوك حول أقتصادنا عندما نحاول رفع مستوى معيشتنا ليس له سوى معنى واحد هو تدمير ثقة العالم في وضعنا الاقتصادي والتوجه للشعب المصري للاطاحة بي^(٤)، ولكن مصر لن تخضع للدولار أو القوة»^(٥).

سادسا: تقييم الدوافع وأثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالي؛

وجماع هذا كله أنه كانت هناك أسباب معلنة للإنسحاب من عرض التمويل وردت في بيان الخارجية الأميركية في ١٩ يوليو عن عدم سلامة الاقتصاد المصري وعدم القدرة على التنفيذ، بالإضافة إلى عناصر

(١) نفس المصدر، ص ٢٨.

(*) قررت بريطانيا أيضا سحب عرضها لتمويل السد العالي في ٢٠ يوليو ١٩٥٦ وكانت الحكومة الأميركية قد أبلغت الخارجية البريطانية في ١٥ يوليو ١٩٥٦ بقرارها سحب العرض.

انظر برقية السفير الأميركي في لندن «اولدريتش Aldrich» في ١٩ يوليو ١٩٥٦ وفي ٢٠ يوليو رقم ٣٦٨، ٣٦٩ ملف 56-20-874.2614/7 ومحضر محادثة مستشار السفارة البريطانية في واشنطن مع مدير ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية في ٢٠ يوليو ١٩٥٦ بنفس الملف، حيث نقل رد الفعل البريطاني لقرار السحب الأميركي.

وقد أثار قرار الولايات المتحدة سحب عرض التمويل ردود فعل واسعة لدى الاوساط الدبلوماسية الغربية في واشنطن خاصة السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية التي فسرت قرار السحب بأنه نتيجة لعلاقات عبدالناصر مع السوفيت ومعارضته الرأي العام الأميركي والكونجرس.

انظر نصوص محادثات مستشاري السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية مع الخارجية الأميركية في ٢٠، ٢٢/٧/١٩٥٦ بنفس الملف. كما أثار القرار الأميركي ردود فعل واسعة في العواصم العربية، راجع برقيات السفارات الأميركية في بيروت، والخرطوم وبغداد ارقام ٨٨، ٢٥ في ٢٢ يوليو ١٩٥٦ والتي توجز تفسير القرار الأميركي بأنه نتيجة لاتجاه عبدالناصر نحو السوفيت ولاعترافه بالصين الشعبية وانتشار مشاعر الغبطة في الصحف الموالية للغرب في بيروت (الحياة - الأمل - بيروت المساء) اما رد الفعل الذي نقلته القنصلية الأميركية في بور سعيد في ٢٢ يوليو ١٩٥٦ فيبرز أن قرار السحب يفسر بأنه نتيجة لشراء الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا والاعتراف بالصين الشعبية (تقرير قنصلية بور سعيد رقم ٦ في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ إلى وزارة الخارجية نفس الملف).

وانظر أيضا ما أورده هيكل في ملفات السويس عن مقابلة السفير المصري أحمد حسين مع دالاس، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١٩٨٦، ص ٤٥٠ - ٤٥٢.

2- Black, interview, op. cit, pp. 15 - 16.

Dept. of state, bulletin, July 30, 1956 p. 188.

راجع نص اعلان الخارجية الأميركية في ١٩ يوليو عن سحب عرض التمويل كذلك تلميحات دالاس السابقة أي أنه من غير العملي أو المرغوب فيه المشاركة في التعاون في هذه المرحلة قبل التوصل لاتفاق مع السودان لتقسيم مياه النيل في: اجاباته على أسئلة في مؤتمر صحفي في ٢٢ مايو ١٩٥٦

Dept. of state, press release no 272, May 22, 1956, bulletin Jun 4, 1956 pp. 970-976.

3- Finer, Herman, Dulles over suez, the theory and practice of his diplomacy, Chicago, 1964 pp.47-48.

وانظر :

Loggood, W.F.suez story, Key to the Middle East, N.Y. G reenberg 1954 p. 146.

4- Malley's. s. Reporter vol xv, no 3. Sept 1956 p. 32 st. john op. cit, p. 244.

5- New York Times, July 25, 1956 pp. 1 /2.

المعارضة الداخلية لعبد الناصر داخل الولايات المتحدة (لاعتبارات اقتصادية خاصة بمستقبل زراعة القطن، أم معاداة عبد الناصر للارتباط بين أعضاء الكونجرس وإسرائيل، أو لسياسة عبد الناصر الحيادية) مما شكل في النهاية مجموعة ضغط قوية (١) لاتخاذ قرار السحب، وإن كانت كلها مجتمعة أو منفردة لاتشرح الاسباب الحقيقية. ويمكن القول مع ذلك أن مجموعة من الأسباب أدت إلى ذلك نجملها في الآتي:

- الاتجاه المتزايد لعبد الناصر بعيدا عن المعسكر الغربي بانتهاج سياسة الحياد خاصة الاعتراف بالصين الشعبية (٢) في ١٧ مايو ١٩٥٦.

- كراهية دالاس للحياد والمحايدين في حربه ضد الشيوعية العالمية والاحساس بأن عبد الناصر يرمز للحياد مما يهدد بالتغلغل الشيوعي في البلاد المتخلفة.

- كراهية دالاس لاسلوب ضرب الشرق بالمغرب والاحساس بأن معونة عبد الناصر تعنى تمويلا غير مباشر للشيوعية.

فما الذي كان دالاس يود تحقيقه. من الصعب معرفة ذلك تحديدا ولكن بلا شك أن دالاس كان يتوقع وضع عبد الناصر في موقف بالغ الصعوبة لعله يعيد النظر في علاقاته مع الشيوعيين ويعود لتوثيق علاقاته مع الغرب، ولعله كان يريد إسقاط عبد الناصر *، ويقول «روبرت ميرفي و Robert Murphy» كيل الخارجية الأميركية وهو أقرب أصدقاء دالاس في كتابه (دبلوماسي وسط مقاتلين) «لم نعلم بالتحديد لماذا تصرف دالاس على هذا النحو ونتكهن بأن مرد ذلك ربما يكون زيارة عبد الناصر المحتملة لموسكو في أوائل أغسطس ١٩٥٦ ولو كانت الولايات المتحدة قد وافقت على تمويل السد العالي لحصل عبد الناصر على المنافع من المعسكرين (٣).

ويحاول (جون بيل) أحد رواة سيرة دالاس تفسير دوافعه لسحب عرض التمويل بأنه كان يريد أن يبرر بالفعل لا بالقول أن الولايات المتحدة لاتسمح بقبول تصرفات تلك الدول التي ترفض دخول الأحلاف الدفاعية

1- Cremins, Charles. The Arabs and the world Nasser's arab nationalist policy, (N.Y Fredrick praeger.) 1963 p. 156

2- Little, Tom, op cit p. 283

St John op cit p 244.

وانظر :

(*) ساقط الخارجية الأميركية العديد من التبريرات لقرار سحب عرض التمويل ففي اتصالاتها مع الدبلوماسيين الغربيين في واشنطن كانت تردد ان الشهور السابقة لم تثبت حسن النية من جانب مصر وان معظم الأميركيين يرون ان مصر تتعاون مع اعداء الولايات المتحدة. كما كان (هوفر) مساعد الخارجية الأميركية يشرح مثلا لوزير الخارجية الايطالي - ردا علي رسالته - بان موارد مصر الشحيحة، وعقد صفقة السلاح ثم رفض الكونجرس والرأي العام وسلوك عبد الناصر المعادي كل ذلك ادي الي سحب عرض التمويل، كما كان (جورج آلان) مساعد وزير الخارجية يبرر الدوافع الأميركية للسفير الفرنسي في واشنطن كوفي دي مورفيل بان الاسباب تعود الي عوامل اقتصادية بسبب تركيز مصر لمواردها الاقتصادية لشراء السلاح ولعداء مصر لاسرائيل وفي هذه المقابلة اعرب السفير الفرنسي عن تأييد فرنسا للقرار الانجلو اميركي بسحب عرض التمويل وبحث مع المسؤول الأميركي اتخاذ خطوات مقبلة ضد عبد الناصر مثل توثيق علاقات الولايات المتحدة بحلف بغداد وشحن اسلحة فرنسية لاسرائيل

انظر :مقابلات الدبلوماسيين مع ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأميركية في ١٩ يوليو ١٩٥٦، ورسالة دالاس الي وزير خارجية ايطاليا ردا علي رسالته في ٢٥ يوليو ١٩٥٦ 56 - 25 - 2614/7- 874. ومقابلة جورج آلان مع السفير الفرنسي كوفي دي مورفيل في ٢٥ / ٧ / ١٩٥٦ هذا في الوقت الذي صدرت توجيهات الخارجية الأميركية لسفارتها في القاهرة في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٦ في معرض تبرير سحب عرض التمويل بالتركيز على العوامل الاقتصادية والاقبال من ابراز الخلافات السياسية في المناقشات العامة خاصة ما يقال عن الشعور العام داخل الكونجرس ضد عبد الناصر لتعامله الوثيق مع اعداء الغرب. انظر برقية الخارجية الأميركية الي السفارة في القاهرة د في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٦.

3- Murphy, Robert, Diplomata among warriors (Garden city N.Y Doubleday co Inc 1964. p. 377

الغربية على نحو ما فعل عبدالناصر^(١) وهذا قول صحيح إلى حد كبير بقدر ما اتضح من سياسة عبدالناصر المعادية للأحلاف في المنطقة*.

فهل كانت الولايات المتحدة تدرك أبعاد رد فعل عبدالناصر؟ تناقضت التقارير حول هذا الموضوع فدالاس نفسه انكر توقعه ذلك^(٢) وهذا موقف اشتركت فيه آراء كثيرة^(٣) وإن كانت هناك رواية ان (كوف دي مورفيل) السفير الفرنسي في واشنطن أنشد ذهب إلى الخارجية على الفور وحذرهم أن عبد الناصر سوف يرد بالاستيلاء على القناة^(٤) ولكن لا يبدو أن أحدا أولى اهتماما لمثل هذا الاحتمال أو لأي احتمالات خطيرة حتى أن دالاس نفسه كان في جولة في أميركا اللاتينية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦^(٥).

وعلى كل حال فقد ظل البحث في أسباب سحب الإدارة الأميركية لعرض تمويل السد العالي شغلا شاغلا لدى سياسة الولايات المتحدة لما اسفر عنه من تطورات دولية بالغة الأهمية ومن تأثيرها الحاسم على العلاقات الأميركية المصرية فيما بعد. فبعد عامين من أزمة سحب العرض وأزمة السويس في مايو ١٩٥٨ عقدت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميركي جلسة استماع لمراجعة السياسة الخارجية الأميركية^(٦) قدم فيها (وليام راوتنري) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط إيضاحات إضافية حول المواقف الأميركية تجاه مصر بالنسبة لأسباب سحب العرض لتمويل السد العالي عام ١٩٥٦ أرجع فيها الأسباب إلى ما وصفه بالتغير في الظروف «وليس الرغبة في استعداد أحد أو انزال العقاب بأحد» وأوضح أنه من بين الاعتبارات تخصيص مبالغ ضخمة من الإيرادات المصرية لأغراض لا تتصل بالتنمية أي الحصول على كميات

1- Beel, John, Robinson. John Foster Dulles biography (N.Y. Harper Bros. 1957. pp. 285 - 259.

La Couture, Jean & Simone, Egypt in transition N.Y. Criterion Books 1958 p. 470

وانظر كذلك

عن الاتجاه الناقد لقرار دالاس دبلوماسيته انظر الفصل الحادي عشر من اسوان إلى السويس:

Lilienthal, Alfred, there goes the Middle East, (NY the Book mailer Inc. 1960 pp. 173 - 202 Johnson, Paul, the Suez war, London 1957 pp. 156 - 159.

وكذلك :

الفصل الثامن (قروض السد العالي) وموقف دالاس من عرض التمويل في صفحات ١٥٦ - ١٥٩ في كتاب بول جونسون «الدبلوماسية الأميركية ودالاس المسؤول عن وقوع الكارثة»

(*) وفي المقابل نقرأ للدكتور عبدالمنعم القيسوني في روايته «الحكاية تمويل السد العالي» وهو الذي عمل وزيرا للمالية والاقتصاد ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ورئيسا للجان المصرية في المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأميركية والبنك الدولي تحليلا وشرحا لأسباب سحب عرض التمويل يتمثل في اتجاه عبدالناصر إلى الحصول على السلاح من تشيكوسلوفاكيا فيما كان ضربة مؤلة من عبدالناصر للسياسة الأميركية والبريطانية ثم رفض عبدالناصر لحلف بغداد أو غيره من الأحلاف التي كانت تقيمها الولايات المتحدة وانجلترا ، ثم قيام عبدالناصر مع نهرو وتيتو بتأسيس حركة عدم الانحياز، واعترافه بالحسين الشعبية، وينتهي الدكتور القيسوني في استعراضه لهذه الأسباب المجتمعة بأن دالاس لم يطمئن لكل ذلك فسحب تمويل السد العالي اعتقادا منه أنه بذلك سوف يقضى على عبدالناصر وسيجد من سياسة عدم الانحياز ومن المعارضة لسياسة الأحلاف العسكرية والسياسية وأنه سوف يضمن الاحتفاظ بدول المنطقة كلها تحت نفوذ الكتلة الغربية.

ومع صحة كل الأسباب التي ساقها الدكتور عبدالمنعم القيسوني إلا أنه أغفل أهم العناصر والقوى المؤثرة في قرار الإدارة الأميركية في عهد ايزنهاور وهو موقف القوى المعارضة في الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب وخاصة النواب والشيوخ المؤيدين لإسرائيل مما يعطى أهمية خاصة للعامل الصهيوني الداخلي في التأييد على القرار الأميركي بسحب عرض التمويل

انظر مجلة أكتوبر العدد ٤٨١ في ١٢ يناير ١٩٨٦، ص ٢٨ - ٢٩، والعدد ٤٨٢ في ١٩ يناير ١٩٨٦، ص ٢٨ - ٢٩.

2- U.S. senate, Hearings, on the Eisenhower doctrine pt I, 1957 p. 435.

ويؤكد «ميرفي» هذا الرأي - انظر المرجع السابق ص ٢٧٨.

3- Ellis, Lt. op. cit. p. 84. cremans, op. cit. p. 144. Emil, Lengyel, the changing Middle East, N.Y. 1960. p.88.

4- Drummond, Coblenz, Duel at the Brink. John Foster Dulles Command of American power, (Carden city N. Y. doubleday & co. 1960) op. cit. p. 377.

5- Finer, op. cit. p. 147. Murphy, op. cit. p. 377.

6- Review of foreign policy 1958, Hearings before the committee on foreign relations, U.S. senate 85 th cong. and session My 2,5, 8, 9. 12 1958 part II pp. 530 - 532.

كبيرة من الاسلحة لمبالغ تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، ومن بين الاعتبارات الأخرى التدهور العام في العلاقات المصرية الأميركية بسبب الهجوم العنيف ضد الغرب وأصدقاء الولايات المتحدة وضد الولايات المتحدة نفسها، وكذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية الذي أثار جدلا كبيرا في الولايات المتحدة، وقد أوضح مساعد وزير الخارجية الأميركي - ردا على استفسار من السناتور (وليام فولبرايت) الذي تولى رئاسة اللجنة - الارتباط بين اتفاقية السد العالي واتفاقية الاسلحة المصرية مع الاتحاد السوفيتي وان كان فولبرايت قد ناقضه القول بأنه برغم صفقة الاسلحة السوفيتية وبرغم حجمها فإن الولايات المتحدة، عرضت التمويل بعد ذلك وبرر مساعد وزير الخارجية الموقف بأن أبعاد الصفقة لم تكن قد اتضحت إلا فيما بعد، وساق مساعد وزير الخارجية ضمن ما ساق من أسباب معارضة لجان الكونجرس لتمويل السد العالي اعتبارات عملية تتصل باعتراض نواب مناطق زراعة القطن (١).

ويثار سؤال، هل توقعت الحكومة الأميركية أن يكون رد فعل عبدالناصر تأميم قناة السويس، يجيب جورج ألان مساعد وزير الخارجية على هذا السؤال بقوله «لقد وضعنا تقديرات عن ردود الفعل المحتملة أولها أن عبدالناصر سوف يتجه إلى الروس * وأنه سوف يقبل عرضهم، لو كان لديهم عرض، أما تأميم القناة خاصة الاجراءات التي قد يتخذها، كنا نتوقع ذلك ضمن إجراءات أخرى كثيرة ولكن ليس أكثر الإجراءات احتمالا حيث أن القناة أمامها عشر سنوات وسوف يأخذها عبدالناصر على أي حال فالجميع كان يقبل أن تأخذ مصر القناة بعد ١٢ عام ولم يكن هناك أي دليل على أن البريطانيين والفرنسيين سوف يحاولون إطالة المدة. ويعترف جورج ألان بخطأ هذه التقديرات فيقول «لقد أخطأنا ومعظم المراقبين الغربيين وربما دالاس ارتكب خطأ ثانيا لأنه سمع أكثر من اللازم لرجال الملاحة والسفن لشكوكهم في قدرة المصريين على إدارة القناة، كنا جميعا مخطئين لان المصريين اداروا القناة» (٢).

وهكذا يمكن أن يقال أن الدبلوماسية الأميركية أخطأت في إتخاذ القرار الخاص بسحب تمويل السد العالي وأخطأت في قياس رد فعل عبدالناصر الذي تمثل في تأميم القناة وتفجير أزمة السويس **.

لقد كان سحب عرض تمويل السد العالي من قبل الادارة الأميركية نهاية تطورات متعاقبة في تدهور العلاقات الأميركية المصرية ونقطة الذروة في تغير اتجاه السياسة الخارجية الاميركية نحو مصر. لقد ادى هذا القرار إلى أزمة من أخطر الأزمات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر، وكانت مدخلا مباشرا لما عرف بعد ذلك باسم حرب السويس أو بالعدوان الثلاثي على مصر، بعد أن رد عبدالناصر على قرار السحب الأميركي بقرار تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتبدأ فترة جديدة من فترات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر وموقفها إزاء تأميم القناة.

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الخارجية الأميركية في الحقيقة تركز علي معرفة رد فعل عبد الناصر من سفارتها في القاهرة ورد فعل الاتحاد السوفيتي من سفارتها في موسكو.

وقد بعثت السفارة الأميركية في القاهرة في ٢٥ / ٧ / ١٩٥٦ ببرقية رقم ١٢٥ في ٢٥ يوليو (نفس الملف) تبرز اجتماع عبد الناصر لمدة ساعتين مع كيسليف Kisselev السفير السوفيتي بحضور ثلاثة مسؤولين سوفيت ووزير التخطيط عبد اللطيف بغدادى، وما صرح به كيسليف من ان الاتحاد السوفيتي مستعد لتمويل السد العالي. لو طلبت مصر هذا التمويل وقد اكدت السفارة الأميركية في القاهرة ان الملحق التجاري السوفيتي اكد للسفارة البريطانية في القاهرة ان الاتحاد السوفيتي ينوي تمويل السد العالي بقرض في حدود ٢٠٠ مليون دولار بفائدة ٢٪. علي ٢٠ عام.

راجع برقيات الخارجية الأميركية إلى القاهرة وموسكو رقم ١٢٧ في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٦ وراجع برقيات السفارة الأميركية في القاهرة رقم ١٢٥ في ٢٥ / ٧ / ١٩٥٦، وبرقية السفارة الأميركية في موسكو رقم ٢٠٤ في ٢٦ / ٨ / ٥٦ وبرقية السفارة في موسكو رقم ١٨١ في ٢٢ / ٧ / ١٩٥٦ عن استعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر في برامج التصنيع والاستجابة لاي مطالب من مصر. وبرقية السفارة الأميركية بالقاهرة رقم ١٤٠ في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٦ بنفس الملف 874. 2614 / 1726-56.

2- Allen, George, interview . op. cit. p. 40.

(**) ويؤكد هذا الرأي ما أورده وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في المقابلة المسجلة معه والتي أطلعنا عليها بموافقة شخصية منه - انه أي فولبرايت. كان يعارض سحب عرض التمويل وكذلك كان السفير الأميركي في القاهرة بايرون وانه كان من الخطأ الفادح سحب عرض التمويل - نص المقابلة.

Fulbright interview - transcript, Jan. 1966 p. 3-4 J.F.D. collection.

الفصل الحادى عشر

رد الفعل الأمريكى لتأميم قناة السويس

- أولاً: مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل.
- ثانياً: موقف الادارة من احتمالات استخدام القوة.
- ثالثاً: المشاورات الأمريكية البريطانية الفرنسية.
- رابعاً: مؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦.
- خامساً: مباحثات منزيس رئيس وزراء استراليا فى القاهرة ٢-٩ سبتمبر ١٩٥٦.
- سادساً: مؤتمر لندن الثانى ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦.
- سابعاً: طبيعة الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن.
- ثامناً: تزايد الشكوك الأمريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة.

رد الفعل الأمريكى لتأميم قناة السويس

كان قرار الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل مشروع بناء السد العالى ذريعة لعبد الناصر لتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التى يمكن أن نذكر منها رغبته فى التخلص من سلبيات اتفاقية الجلاء واسترداد سيطرة مصر كاملة على القناة، وكذلك الانتفاع بايرادات القناة لبناء السد العالى بعد أن تعذر التمويل الأجنبى للمشروع ثم القضاء على بقايا النفوذ الأجنبى فوق أرض مصر ممثلاً فى شركة قناة السويس.

وقد أثار هذا الرد المصرى اصداًء سلبية واسعة لدى الإدارة الأمريكية ولدى الكونجرس الأمريكى، كما خلق سلسلة من ردود الأفعال السياسية الخارجية الأمريكية خلال الشهور الثلاثة اللاحقة، ولا نقصد من تناول هذا الجانب استعراض مجريات وتطورات أزمة التأميم التى أصبحت معروفة ومتاحة للباحثين فى التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية، بل نقصد تحديداً تحليل وتقييم الموقف الأمريكى من قرار التأميم على مستوى الكونجرس وعلى مستوى الإدارة الأمريكية (رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، السفارات الأمريكية، هيئة التخطيط السياسى، هيئة الأركان المشتركة) وكيف كان رد فعلها، وما هى الخطوات التى اتخذتها لمعالجة الأزمة الناجمة عن ذلك القرار خاصة حيال نوايا بريطانيا وفرنسا بالتدخل المسلح ضد مصر بالتعاون مع إسرائيل.

لقد كان للرد المصرى على سحب عرض تمويل السد العالى الذى اعلنته الإدارة الأمريكية أثار وأصداًء سلبية واسعة لدى الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى. ومع أن تحليل مضمون التصريحات الرسمية للإدارة أو بيانات أعضاء الكونجرس تتفق فى النهاية على معارضة وانتقاد الخطوة المصرية، فإن هناك اختلاف «فى الدرجة» وإن لم يكن فى الجوهر فى هذه المعارضة أو الانتقاد. ويعكس تحليل مضمون مواقف وبيانات أعضاء الكونجرس طبيعة رد الفعل ومداه داخل السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة ونوعية القضايا التى أثارها أعضاء الكونجرس ومدى تأثيره، على تفكير الإدارة وسلوكها فى معالجة الأزمة.

وصف النائب الأمريكى جيمس روزفلت James Roosevelt اجراء عبد الناصر بأنه خرق للمواثيق الدولية وردا على رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالى، وأنه يجب النظر الى اجراء عبد الناصر ليس فقط كخطوة من ديكتاتور غير ناضج، بل كجزء من مخطط لتقويض الغرب، وأنه ما لم يرتدع عبد الناصر فسوف يقلده حكام العرب. وشن النائب الأمريكى حملة على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب ثم تجاه اسرائيل خاصة بمنع سفنها من العبور فى قناة السويس وذكر فى كلمته كل الأوصاف التى يريد الصاقها بعبد الناصر مثل الدكتاتور الفاشستى الذى رهن بلاده مقابل صفقة السلاح مع الشيوعيين^(١).

وكان الجو فى الكونجرس معباً ضد عبد الناصر إلى حد تهينة دالاس بقراره سحب عرض التمويل للسد العالى فقد قدم النائب (ماهون) Mahon التهينة لدالاس فى ٢١ يوليو على قراره بعدم التعاون مع مصر فى

1 - Cong. Rec. House of Representatives, July 27, 1956, pp. 15155-15156.

بناء السد العالي لأنه لم يكن في مصلحة الولايات المتحدة^(١) ، وأكد عضو مجلس الشيوخ السناتور برنارد Bridges أن قرار عدم تقديم المعونة لإنشاء السد العالي كان أفضل قرار اتخذته السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وأنه ممتن لشجاعة المسؤولين في اتخاذ القرار وأنه يمكن للأميركيين بعد هذا القرار أن يرفعوا رؤوسهم قليلاً.^(٢)

ونائب آخر هو عضو مجلس النواب فيلنت Ilyin رصف عبد الناصر بأنه دكتاتور مرتبط بروسيا ويثير القلاقل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^(٣)

وفي مواجهة هؤلاء جميعاً لم يقف الا نائب واحد في مجلس النواب يحيى مصر وعبد الناصر وثورتهما ويشن على انجازاتها ويتمنى لها النجاح في أهدافها.^(٤)

كما تحدث مايك مانسفيلد عضو مجلس النواب Mike Mansfield عن الخطوات التي أدت إلى التأميم فوصفت قرار دالاس برفض اقتراح تمويل السد العالي بأنه كان القرار الصحيح، ومضى يقول إن الولايات المتحدة ما كانت لتمارس الضغط على بريطانيا للخروج من قاعدة السويس، وما كانت لتقترح تمويل السد العالي، وإن كان النائب الأميركي قد حذر في نفس الوقت من استخدام القوة أو الحرب لتسوية الأزمة وأن العودة لسياسة السفن الحربية قد عفى عليها الزمن، واقترح إحالة موضوع القناة إلى محكمة العدل الدولية وإحالة الأمر إلى الأمم المتحدة لو أن طرفاً من الأطراف لجأ إلى العدوان دون مبرر، وأكد أن العدوان والقوة ليست هي الإجابة وأن العقل لا العاطفة هو الذي يجب أن يسود ويستشار لاتخاذ الخطوات التالية^(٥) ، وفي نفس الجلسة أثار عضو آخر هو الكسندر ويلى ما يتضمنه تأميم قناة السويس من تحد عالمي تواجهه الولايات المتحدة من أزمة نفطية بعد تأميم قناة السويس من احتمالات ارتكاب بعض دول الشرق الأوسط لخطأ تأميم النفط، وهاجم هذا النائب محاولة مصر تحسين مستوى معيشتها وبناء اقتصادها «بالديابات الحمراء السوفيتية أو التشيكية» وأن الخبراء السوفيت الذين يتدفقون على مصر لا يحترمون النبي محمد أو الإسلام ، أو المؤمنين^(٦) ، وكان الولايات المتحدة قد نصبت نفسها وصياً على دين الإسلام. ووصف نائب ولاية كارولينا الجنوبية تأميم قناة السويس بواسطة الديكتاتور عبد الناصر بأنه مثال آخر على السياسة المزرية لمحاولة شراء الأصدقاء بالمال، وأنه لو كانت هناك دولة يجب أن تشعر بالامتنان والشكر للولايات المتحدة فهذه الدولة هي مصر وأن الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية قد أغرقت مصر بمعوناتها، وأن مصر ترد على عدم تمويل السد العالي بالانضمام إلى روسيا^(٧) ، بل وذهب نائب آخر إلى ما هو أبعد من الإدانة والاستنكار والتنديد لسياسة مصر، فدعا إلى بناء قناة بديلة رداً على عبد الناصر لتأميم القناة، وهاجم السياسة الأميركية التي

1 - Ibid, July 21 1956, p. 1387

2 - Cong. Rec. Senate, 24 July, 1956, pp.14179 - 14 - 180

3 - Cong. Rec. House, July, 24, 1956, pp. 11293 - 11294

4 - Ibid , p. 14149, Adam Dowell, N.Y

5 - Cong. Rec. House, July 27, 1956 p. 15571

6 - Ibid, p. 15653.

7 - Ibid p. 15415, Bryan Dorn, 27 July 1956

تسير على اسلوب المهادنة مع عبد الناصر منذ صفقة الأسلحة التشيكية ووقوفها موقف السلبية عندما اغلقت مصر قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية وان سفيرى الولايات المتحدة في مصر «كافرى وبايرو» مسئولان عن تغذية الغرور المصرى وتضخيم صورة عبد الناصر، وأن الحل الوحيد ردا على عبد الناصر هو بناء قناة بديله على خليج العقبة - البحر الأحمر - عبر اسرائيل إلى عسقلان على البحر المتوسط وأن على الولايات المتحدة دراسة الموضوع بجدية^(١).

رد الفعل الأمريكى إذن كما تمثل في مواقف أعضاء الكونجرس كان المعارضة القوية للقرار المصرى ووصفت تصرف عبد الناصر بأوصاف تتصل بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها بالسوفيت تارة، وبنزعات عبد الناصر الاستبدادية تارة ثانية، ومعاداة الغرب والولايات المتحدة واسرائيل تارة ثالثة، وان كان تم قدر من التعقل في موقف الكونجرس فقد كان محدود النطاق ويرتكز في أسلوب معالجة الموقف فحسب.

أولاً، مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل،

كان دالاس في إدارته للأزمة - الى جانب المواقف العلنية - التى سوف نتعرض لمضمونها بعد قليل - حريص على التشاور مع زعماء الكونجرس للوقوف على تفكيرهم واتجاهاتهم في معالجة الازمة ونوع ردود فعلهم بصفة خاصة لاحتمالات اللجوء لاستخدام القوة في هذا النزاع. ففي ٢٠ يوليو ١٩٥٦ جرت محادثة تليفونية بين دالاس والسنتاتور مانسفيلد ناقش خلالها دالاس «الموقف في الشرق الأوسط»^(٢) فأعرب له السنتاتور عن أمله في الا يرضخ لعبد الناصر حيث يتصف بكل خصال المستبد المذبذب Unstable dictator

وقال «يجب أن نعمل بشكل وثيق مع البريطانيين والفرنسيين» وأن نتخذ موقفا حاسما determined action فكانت اجابة دالاس «اد لا يعرف ما إذا كنا نرى الزج بانفسنا في الحرب وان ليس لدى رئيس الجمهورية سلطة استخدام القوات المسلحة» ومع أن مانسفيلد وافقه على ذلك فقد كان يرى انه لا يجب ترك عبد الناصر يحقق ما يريد، فأبلغه دالاس اننا نعمل بالتنسيق مع البريطانيين والفرنسيين إلا أن لديهم خططا لتحريك قواتهم للمنطقة، ولا يرى كوزير خارجية ضرورة مسايرتهم في ذلك، وأن اتفق مع السنتاتور مانسفيلد في ضرورة اتخاذ موقف حاسم^(٣). وتعكس اتصالات دالاس مع عضو مجلس الشيوخ أولا: وجود تيار متشد ضد عبد الناصر في الكونجرس ينادى بعدم الرضوخ له واتخاذ عمل حاسم ضده، كما يعكس ثانيا عدم مسايرة الولايات المتحدة في الخطط البريطانية والفرنسية لتحريك القوات في المنطقة.

وفى اتصال مماثل مع عضو آخر بمجلس الشيوخ حدد دالاس الموقف الأمريكى من موضوع استخدام القوة بقوله «يجب أن نحافظ على فتح القناة والا نسمح لعبد الناصر باقتزاز العالم بسبب القناة» وعقب السنتاتور «إنه يرجو الا تندفع الدولتان بريطانيا وفرنسا في البدء باجرا. يحتاج لثوة الولايات المتحدة، لأنه يعتقد ان رأى العام لن يسمح بتأييدهما» وتعكس اجابة دالاس تفكيره المبكر في خطوات الحل حين قال: «على الولايات المتحدة التقدم باقتراح معقول وعادل لحماية القناة وحماية مصالحنا»^(٤)

1 - cong. Rec. House, July 27, 1956, p. 15376

2 - Telephone Call to Senator Mansfield Monday July 30, 1956, Memo of tel. conversations, Telephone call series J.F.D. papers 1952 - 1959

3 - Ibid. idem

4 - Telephone call to senator Knowland in oakland, July 31, 1956, Memo of tel. conversation, ibid. J.F.D. papers.

ثانياً: موقف الإدارة من احتمالات استخدام القوة:

فمحور اتصالات الخارجية الأميركية بزعماء الكونجرس استقراء اتجاهاتهم وتقييم الأزمة من ناحية ومن ناحية ثانية ابداء المخاوف من «الزج بالولايات المتحدة في حرب» إذا لجأت المملكة المتحدة أو فرنسا لأستخدام القوة. وكانت تقديرات الخارجية الأميركية حول هذا العنصر بصفة خاصة محل تشاور بين دالاس وبين ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦، فى أعقاب تأميم قناة السويس، حيث ناقش وزير الخارجية مع نائب الرئيس الموقف فى الشرق الأوسط، ووصفه دالاس بأنه سيئ، وأن البريطانيين والفرنسيين متلهفون بالفعل على بدء الحرب والزج بالولايات المتحدة فيها وقال دالاس: إنه يبذل كل ما فى وسعه لجعلهم يدركون انهم سوف يقفون بمفردهم إذا اقدموا على الحرب»^(١) فتقديرات الخارجية الأميركية ونائب الرئيس نيكسون تشير فى هذا الوقت المبكر وبالذات فى الأيام الأولى للأزمة إلى احساس شبه اكيد لدى الولايات المتحدة بالنوايا البريطانية والفرنسية فى شن حرب ضد مصر وأن الشغل الشاغل للإدارة الاميركية فى ذلك الوقت هو كيف تبعد الولايات المتحدة نفسها عن شرك الحرب.

هذا عن مستوى رد الفعل فى اطار الادارة الأميركية من خلال قراءتنا للوثائق السرية وهى أوراق دالاس الخاصة ولاسيما اتصالاته التليفونية المسجلة مع الرئاسة ومع الكونجرس. لقد كان رد الفعل الاميركى المبدئى عاما فى طبيعته وإن كان يعكس قلقا واضحا لدى واشنطن جاء فيه « ان اعلان الحكومة المصرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ الخاص بالاستيلاء على منشآت شركة قناة السويس ينطوى على اثار بعيدة المدى اذ يؤثر على الدول التى تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التى تعبر هذا الممر المائى الدولى وعلى الدول البحرية وكذلك اصحاب الشركة ذاتها، وان حكومة الولايات المتحدة تتشاور على عجل مع الحكومات الاخرى المعنية»^(٢).

كذلك اجتمع هريبرت هوفر وزير الخارجية الاميركية بالنيابة فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ بالسفير المصرى أحمد حسين لبحث التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية الاميركية^(٣) وأبلغ هوفر السفير المصرى أنه بصرف النظر عن مسألة استيلاء مصر على منشآت شركة قناة السويس فان حكومة الولايات المتحدة قد صدمت بسبب « التصريحات المتطرفة وغير الدقيقة والمضللة عن الولايات المتحدة والتى ادلى بها الرئيس المصرى عبد الناصر فى خطابه فى الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ». وقال هوفر: «إن مثل هذه التصريحات لا تتفق اطلاقا مع العلاقات الودية التى قامت بين الحكومتين والشعبين وانها غريبة على روح المودة والصراحة التى سادت بين المسئولين فى البلدين وانه فى ظل هذه الظروف فان وزير الخارجية بالنيابة ليس أمامه إلا أن يحتج بقوة على لهجة ومضمون هذه التصريحات»^(٤). ولم يكن احتجاج الخارجية الاميركية وحيدا فى نوعه فقد اعتبرت المملكة المتحدة تأميم قناة السويس تهديدا خطيرا على حرية الملاحة فى الممر المائى ذى الأهمية الدولية الحيوية^(٥).

1 - Telephone call to vice-president, July 30 1956. Dulles to Nixon Ibid. 11-12, papers.

2 - U.S. Dept. of state The suex canal problem July 26- Sept. 22, 1956 p. 32.

3 - U.S. Dept. of state, bulletin vol. xxx no. 894 August 6, 1956, p. 221.

٤ - انظر خطاب عبد الناصر بمدينة الاسكندرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، مدينة الاسكندرية مجموعة خطب الرئيس - القسم الاول - هيئة الاستعلامات ص ٥٤٧ - ٥٦٤.

5 - Middle Eastern affairs, Aswan High Dam VII no. 8-9 Aug-sept. 1956 pp. 299-300.

كما صرح دالاس يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٦ اثر عودته من بنما قائلا «لقد كان مبعث قلقى بصفة خاصة الاجراء المصرى بالعمل على تأمين شركة قناة السويس فمثل هذا الاجراء يوجه ضربة قاتلة للثقة الدولية ولا يؤثر فحسب فى حملة الأسهم ، بل ويمكن أن يؤثر فى إدارة القناة ذاتها، وهذا أمر يبعث على القلق العميق لدى الولايات المتحدة باعتبارها إحدى الدول البحرية»^(١).

ثالثا، المشاورات الأميركية البريطانية-الفرنسية،

كان لينكولن هوايت مدير إدارة الصحافة بالنيابة فى وزارة الخارجية الأميركية فى بيانه للصحفيين والمراسلين يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٦ قد صرح أنه بناء على اقتراح حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بحضور ممثل اميركى مع وزير الخارجية البريطانى والفرنسى فى مباحثات استطلاعية بشأن الموقف الناجم عن استيلاء مصر على منشآت شركة قناة السويس، فان روبرت ميرفى Robert Murphy نائب وكيل الخارجية الاميركية سوف يسافر الى لندن اليوم وسوف يصاحبه ويليام بورديت William Burdett نائب مدير مكتب الشرق الادنى للخارجية الاميركية^(٢).

والواقع أنه ما أن انتهت الصدمة الأولى للاجراء الذى اتخذه عبد الناصر حتى تلقى ايزنهاور البرقية التالية من رئيس الوزراء البريطانى انتونى ايدن التى تقول «انه راجع الموقف مع وزرائه واتفقوا على أنه لا يمكن السماح لعبد الناصر بالسيطرة على القناة بهذا الأسلوب تحديا للاتفاقيات الدولية وانه إذا اتخذنا موقفا حازما حاليا فسوف نحظى بدعم الدول البحرية، وإذا لم نفعل فان نفوذنا ونفوذ الولايات المتحدة سوف ينهار فى الشرق الأوسط، واننى وزملائى مقتنعون أنه لا بد وأن نكون مستعدين فى النهاية لاستخدام القوة ضد عبد الناصر ونحن من جانبنا مستعدون لذلك»^(٣).

وكان رد الفعل المباشر لواشنطن لهذه البرقية هو الذعر فمع أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة أن عبد الناصر والمحايدين يشكلون تهديدا للامن الأميركي كما كان الاعتقاد سائدا بان تصرف عبد الناصر كان تصرفا خاطئا الا انه لم يكن هناك تفكير فى الادارة - كما سبق أن افصححت اتصالات دالاس السرية مع أعضاء الكونجرس واشرنا إليها فى موضع سابق - فى استخدام القوة لتسوية النزاع، ولكى يتحقق ايزنهاور من نوايا البريطانيين بعث روبرت ميرفى من الخارجية الأميركية إلى لندن(*)، واكتشف ميرفى أن البريطانيين مصممون على

1 - U.S. Dept. of state bulletin vol. xxx no. 891 opt. cit. p. 221

بالنسبة للوثائق الخاصة برود الفعل الأميركية الرسمية اصدرت الحكومة الأميركية نشرتين كاملتين هما

The suex canal problem July 26 - sept. 22, 1956

ونشره تكميلية وثائقية هي:

The United states policy in the Middle East sept. 1956 June 57

2 - U.S. Dept. of state bulletin vol xxx no. 891 opt. cit. p. 221

3 - Eden, Anthony, Memoirs, full circle, Boston Houghton, Mifflin, co, 1960 pp. 476- 477

(*) وكان الرئيس ايزنهاور قد بعث رسالة فورية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦، ردا على رسالة انطونى ايدن ابلاه فيها سينه فى ايفاد روبرت ميرفى إلى لندن بسبب تغيب دالاس فى رحلته بأمريكا اللاتينية فى ذلك الوقت

ولخص ايزنهاور فى رسالته العاجلة إلى ايدن تفكيره الأولى بضرورة تعبئة اكبر عدد ممكن من الدول البحرية التى تضررب من قرار عبد الناصر بتأمين القناة والتشاور معها بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك

ومن ناحية أخرى ابقر «روبرت هوفر» وزير الخارجية بامنيابه إلى دالاس حيث كان فى بيرو اسد يلخص له فى البرقية رسالة ايدن إلى ايزنهاور ورد =

استخدام القوة وتيقن بعد اجتماعاته مع ماكميلان وزير الخارجية البريطاني حينئذ أن البريطانيين يشعرون أن القناة (اختبار) لا يمكن اجتيازه دون استخدام القوة، وأنه لابد من إسقاط عبد الناصر.^(١) ويشير إلى أن ميرفي قد أوضح أن الموقف الأميركي تحكمه الاعتبارات القانونية^(٢) مما يوضح اختلاف الرؤية بين الدبلوماسية البريطانية والأميركية منذ الأيام الأولى في تناول الأزمة، وأبلغ ميرفي أيزنهاور بطبيعة الخطر وساد واشنطن تشاؤم من الأحداث المقبلة، وكان رأى أيزنهاور بضرورة منع استخدام القوة في تسوية النزاع وكتب ميرفي يقول «أن أيزنهاور لديه اقتناع شخصي قوى بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون طرفاً في مثل هذا النزاع من العملية العسكرية نظراً لآيمانه بسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة»^(٣).

ويهمنا في هذا السياق تحليل ردود فعل السفارات الأميركية ومتابعتها لهذا الحدث الخطير في كل من لندن وباريس والقاهرة، ثم ما انتهت إليه تقديرات وزارة الخارجية الأميركية ذاتها في ضوء فيض المعلومات الواردة لها من هذه العواصم وذلك قبيل المباحثات الثلاثية في لندن بين (ميرفي) (وايدن) (وبينو) وما أعقبها من مباحثات دالاس مع رئيس وزراء بريطانيا وفرنسا في لندن في مطلع أغسطس ١٩٥٦، تلك المباحثات التي مهدت لعقد اجتماع لندن الأول ١٦ - ٢٢ أغسطس ١٩٥٦.

ففي أعقاب تسلم دالاس لبرقية هيربرت هوفر المشار إليها عن مراسلات أيزنهاور وايدن، بعث دالاس وهو في (ليما) عاصمة بيرو بأميركا اللاتينية ببرقية إلى (هوفر) يقترح فيها إصدار بيان فوري حول تأمين شركة قناة السويس يقول فيها «إن المحاولة المتهورة لمصادرة استثمار دولي هائل في مصر إنما يؤكد أن الظروف غير مواتية للبدء في انفاق أموال طائلة على مشروع ضخم مثل بناء السد العالي»^(٤) ودالاس في ذلك يحاول تبرير سحب عرض تمويل السد العالي الذي كان سبباً مباشراً في قرار تأمين قناة السويس.

= أيزنهاور على أيدن التي اقترح فيها تنسيق العمل ضد عبد الناصر مع ابداء الرغبة في مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا في اتخاذها لعمل عسكري ضد مصر.

وأهمية رسالة (هوفر) إلى دالاس أنه أشار إلى تحليله للموقف في اجتماعه مع الرئيس أيزنهاور في ٢٧ يوليو ١٩٥٦ خاصة أخطار التورط في تدخل عسكري من منطلق الذرائع التي ساقها أيدن في رسالته إلى أيزنهاور ويؤكد (هوفر) في رسالته إلى دالاس أن الرئيس أيزنهاور يوافق على هذا التحليل ويرى نفس الرأي وأنه قد تقرر في ضوء هذا الرأي إيفاد (روبرت ميرفي) على وجه السرعة إلى لندن لحضور اجتماعات أيدن و(بينو) وزير الخارجية الفرنسي لكبح جماحهما ومنع تحركها نحو التدخل المسلح ضد مصر خاصة وأن الفرنسيين والكنديين يحبذون تزويد إسرائيل بالسلاح (الطائرات) وأن هذا الاجراء ينطوي على خطورة بالغة.

انظر: رسالة أيزنهاور إلى أيدن في البرقية رقم ٥٤٥ في ٢٧/٧/١٩٥٦.

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, to Aiken from president 774/730/2 27-56.

وانظر برقية هوفر إلى دالاس في البرقية رقم ٢٠ في ٢٧/٧/١٩٥٦.

Outgoing telegram to Lima no. 20 774/730/7 28-56

1- Murphy, Robert, op. cit. p. 360, Beal, op. cit. p. 266, Dean, D. Heller, John Foster Dulles, A Soldier for peace N.Y. Holt & Rinehart 1960, p. 250, ff.

2- Eden, op. cit. p. 484.

3- Murphy, op. cit. p. 381

٤ . نص برقية دالاس إلى الخارجية الأميركية لإصدار تصريح عن تأمين القناة كأول رد فعل للتأمين.

Incoming telegram, secret, from Lima July 27-56 from Dulles file no. 874/2614/27 3-56

ومن القاهرة كان السفير الأميركي (بايرود) يستشعر خطورة التحرك العسكري البريطاني ضد مصر فبادر بارسال برقيته رقم ٧١٥٧ في ٢٧ يوليو ١٩٥٦ التحذير من تأييد الولايات المتحدة لاتخاذ أعمال عسكرية بريطانية ضد مصر لما سوف تلحقه من ضرر بالمصالح الأميركية على المدى المباشر أو المدى البعيد سواء في الدول العربية أو الشرق الأوسط عموما ،ويوصى بايرود في برقيته هذه بعدم الارتباط مع البريطانيين في اجراءات العقوبات الاقتصادية^(١).

وفي اليوم التالي لتأميم شركة قناة السويس، بادر السفير الأميركي في باريس (جيمس ديللون) بالاجتماع مع كريستان بينو وزير خارجية فرنسا بهدف استطلاع رد الفعل الفرنسي فنقل له بينو موقف حكومته في النقاط التالية:

- ان فرنسا تنظر بأقصى درجات القلق إلى الموقف، وتشبه الاستيلاء على القناة باستيلاء هتلر على أرض الراين

- ان فرنسا تشعر بضرورة اتخاذ رد فعل قوى لمنع عبد الناصر من تحقيق مأربه.

- انه بدون رد فعل قوى فسوف يتم الاستيلاء على كل خطوط أنابيب البترول في الشرق الأوسط وتأميمها خلال شهور مما يجعل أوروبا تعتمد اعتمادا مطلقا على إرادة العرب.

- ان (بينو) سوف يسافر إلى لندن للاجتماع مع ايدن.

- ان فرنسا تشعر أنه من الضروري معرفة الموقف الأمريكي.

- ويأمل (بينو) أن يحضر دالاس وزير الخارجية الأمريكي اجتماع لندن.

- اما بالنسبة للاجراءات الفورية فان فرنسا تأمل أن تجمد الحكومة البريطانية الأرصدة المصرية في لندن.

- ان بريطانيا وفرنسا تدرسان المشكلة العسكرية في إعادة احتلال منطقة القناة وأن رأيهما إن ذلك ليس مستحيلا وأن الاتحاد السوفيتي لن يتخذ تدابير فعالة لحماية مصر.

- طلب بينو الموافقة على ارسال ٢٤ طائرة ميستير(٤) الى اسرائيل على الفور وانه يأمل الموافقة خلال ٢٤ ساعة.

- ان فرنسا قد اتصلت بكندا لحثها على الموافقة على البيع الفوري لطائرات اف ٨٦ لاسرائيل في ضوء قرار فرنسا بتزويد اسرائيل بطائرات ميستير^(٢).

١ - نص رسالة بايرود الى الخارجية الاميركية في ١٩٥٦/٧/٢٧

Incoming telegram, Dept. of state, top secret from Cairo to secretary of state no. 157 July 27, 1956, file no. 974 - 730/727-56.

٢ - اجتماع السفير الاميركي (ديللون) مع (بينو) وزير خارجية فرنسا في باريس في ٢٧ يوليو ١٩٥٦

Incoming telegram, Dept. of state, top secret from Paris to secretary no. 169, July 27, 1956, file no. 974/730/27-56.

وفي وقت لاحق لاجتماع السفير الأميركي مع (بينو) وزير خارجية فرنسا عقد اجتماع ثان بين مدير الشئون السياسية بالنيابة في الخارجية الفرنسية كروى شانيل Caryl Chancel مع مسئول الشئون السياسية بالسفارة الأميركية في باريس ٢٧ يونيو ١٩٥٦ اضاف النقاط التالية.

- ان الحكومة الفرنسية تخشى خطر عدم نظرة الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق إلى اجراءات عبد الناصر بأقل ما تنظر إليها المملكة المتحدة.

- الضرورة المطلقة (للتضامن الثلاثي) بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حول هذا الموضوع.

- ان مجلس الوزراء الفرنسي وافق على اصدار تعليمات للبنوك في فرنسا بعدم تحويل أى أموال خاصة بشركة قناة السويس إلى الإدارة المصرية للقناة. (١)

وفي ضوء هاتين المواقفتين، وما انطوت عليهما من معلومات بالغة الدقة عن الموقف الفرنسي واحتمالات التدخل المسلح وتحديد دور لاسرائيل بتزويدها بالطائرات من فرنسا ومن كندا، كثف السفير الأميركي (ديلون) Dillon اتصالاته مع الخارجية الفرنسية لتوضيح وجهة النظر الأميركية من ناحية وللتأكد من نوايا الحكومة الفرنسية في رد فعلها تجاه قرار التأميم.

ففي اجتماع ثان بين السفير الأميركي في باريس (وكريستيان بينو) وزير خارجية فرنسا في ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ركز السفير الأميركي على قرار فرنسا بتزويد إسرائيل بطائرات الميستير مؤكدا أنه مع تفهم الولايات المتحدة للموقف الفرنسي فإن الولايات المتحدة ترى انه من الهام للغاية التصرف على نحو يؤدي إلى عزل عبد الناصر إلى أقصى درجة ممكنة ولذلك لا يجب الخلط على الإطلاق بين مشكلة قناة السويس والنزاع العربي الاسرائيلي لأن هذا الخلط سوف يساعد على تعبئة الدول العربية الاخرى إلى جانب عبد الناصر ومن ثم تعقيد تسوية مشكلة السويس.

وكان رد (بينو) وزير الخارجية الفرنسية، وجوكسي Joxe مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الفرنسية في الإحتماع أن فرنسا ترى ضرورة توجيه الاجراءات الغربية ضد عبد الناصر كشخص غير مسئول خطير على شعبه وعلى العالم. (*)

(١) اجتماع نائب مدير الشئون السياسية بالخارجية الفرنسية (كروى - شانيل) مع مسئول السفار الأميركية في باريس في ٢٧ يوليو ١٩٥٦ لإضافة نقاط على ما سبق ان طرحها (بينو) على ديلون السفير الأميركي في نفس اليوم.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret from Paris to secretary of state no. 476, July 27, 56, file no. 974 / 730/ 727 - 56.

(*) كانت الخارجية الأميركية تدرك مخاطر النوايا الفرنسية المبيتة بالتدخل العسكري ضد مصر فسارعت بالتحرك لقياس مدى صحة وجسامة الاستعدادات العسكرية بالتعاون مع اسرائيل وكندا، فقد بعث جورج ألان وكيل الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في أوتارا بكندا إلى بيرسون P carson وزير خارجية كندا يوضح له الموقف الأميركي على النحو التالي: - ان الموقف الأميركي لا ينطلق من مبدأ عدم مشروعية قرار التأميم بل من منطلق تهديد الملامح العالمية وأن المطلوب هو أقصى درجات الهدوء في تحديد مسار ورد فعل الدول الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا، ولكنه بالنسبة لتزويد اسرائيل بالأسلحة فمن مصلحة الدول الغربية فصل مشكلة قناة السويس عن الصراع العربي الاسرائيلي، وأنه من غير الملائم من حيث التوقيت بالنسبة لكندا أو الولايات المتحدة تزويد أو حتى اعلان النية بتزويد اسرائيل بالأسلحة في مثل هذا الوقت لأن مثل هذا العمل سوف يعتبر انتقاما من تأميم مصر للقناة وتطلب الولايات المتحدة من كندا تأجيل اجراء تسليم طائرات اف ٨٦ وانها تحت الفرنسيين لاعادة النظر في اقتراح ارسال ٢٤ طائرة ميستير إلى اسرائيل. انظر برقية جورج ألان إلى وزير خارجية كندا في ٣٠ / ٧ / ١٩٥٧.

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret sent to Amembassy, Ottawa, file no. 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

ويعقب السفير الأميركي في برقيته إلى الخارجية في واشنطن عن هذه المقابلة بقوله: إن شدة حساسية الفرنسيين نحو عبدالناصر ترجع إلى متاعبهم في الجزائر وأنه ما لم يتم اتخاذ إجراء عاجل من جانب الدول الغربية - في نظر فرنسا - فسوف يظهر اتجاه قوى في الرأي العام الفرنسي لتشجيع إسرائيل لدخول في حرب ضد مصر لوضع نهاية لعبدالناصر. (١)

وفي لندن كانت المشاورات الأميركية البريطانية في أعقاب قرار التأميم تجري تباعا بين السفير الأميركي في لندن وبين الخارجية البريطانية.

فقد حضر السفير الأميركي في لندن اجتماعا لمجلس الوزراء البريطاني الساعة الحادية عشر مساء ضم رؤساء هيئة أركان الحرب البريطانية مع السفير الفرنسي في لندن لمناقشة قرار عبدالناصر بتأميم القناة.

ويصف السفير الأميركي جو الاجتماع بأنه كان يسوده التشاؤم كما كان يسوده انفعال (ايدن) ومطالبته بضرورة عدم السماح لعبدالناصر بالحصول على ما يريد.

ويعكس السفير الأميركي رأي (ايدن) بعدم جدوى اللجوء لمجلس الأمن ، وضرورة حث الحكومات الغربية لاتخاذ تدابير اقتصادية وعسكرية مجتمعة ضد مصر لضمان ابقاء القناة مفتوحة والحفاظ على حرية الملاحة وفرض رسوم معقولة.

كما كان مجلس الوزراء البريطاني - كما نقل السفير الأميركي - حريصاً على معرفة مدى مساندة الولايات المتحدة في الموقف ضد عبدالناصر بالنسبة للعقوبات الاقتصادية والعمل العسكري إذا اقتضى الأمر.

أما الموقف الأميركي كما عبر منه السفير الأميركي في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني فيتلخص في أن الولايات المتحدة سوف تدرس الموقف باعتباره من أخطر المواقف وأن الولايات المتحدة توافق على استمرار المشاورات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأعضاء الكومنولث وكبار المنتفعين بالقناة.

وينقل السفير الأميركي في تقريره من الاجتماع أن مجلس الوزراء البريطاني قرر اصدار تعليمات من رئاسة الأركان للقادة البريطانيين في البحر المتوسط بالتأهب والاستعداد للموقف وطلب دراسة بأسرع ما يمكن عن القوات المطلوبة للاستيلاء على القناة وكيفية توزيعها، ويبرز السفير الأميركي أن الموقف (سلوين لويد) وزير الدولة البريطاني كان مؤيدا للتدخل العسكري في الموقف. (٢)

(١) انظر نص مقابلة (ديلون) مع وزير الخارجية الفرنسية حول قرار فرنسا ارسال طائرات ميستير لاسرائيل واحتمالات دخولها أي اسرائيل الحرب ضد مصر في ظل الجو المعادي لعبدالناصر في الغرب بعد تأميم القناة.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from Paris, to secretary of state no. 492, July 28, 1956, file no. 974/ 730/ 7 - 2856.

(٢) تقرير اجتماع مجلس الوزراء البريطاني بحضور السفيرين الأميركي والفرنسي

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 481, July 27, 1956 file no. 974/ 730/ 7 - 27 - 56

وفى أعقاب هذا الاجتماع الهام للوزارة البريطانية الذى حضره السفير الأمريكى نجده يتابع عن كثب تطور رد الفعل البريطانى الفرنسى فيقابل فى نفس اليوم سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ويقابل السفير الفرنسى فى لندن شوفيل Chauvel لينقل إليهما التقديرات الأمريكية بعد اتصاله بوزارة الخارجية الاميركية (فى ضوء الاتصالات التى تمت مع الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس الذى كان لا يزال فى ليما).

ويعرب السفير الأمريكى عن ان الولايات المتحدة تنظر بقلق بالغ الى الموقف الذى خلقه عبد الناصر وأنها تصدر بيانا فى هذا الشأن (اقترح دالاس بالفعل اصدار بيان فى برقيته إلى هوفر وزير الخارجية بالنيابة كما سبق ان اشرنا) :-

- ان الولايات المتحدة تدرس المقترحات الاقتصادية والسياسية ولكن دون أى موافقة صريحة على أى منها.

اما الموقف الفرنسى كما نقله السفير الأمريكى فقد تمثل فى:

- تجميد أرصدة شركة قناة السويس فى باريس.

- ارسال طائرات الميستير الى اسرائيل.

- حث البريطانيين على تجميد الأرصدة الاسترلينية الخاصة بمصر فى لندن.

- عقد اجتماع ثلاثى بين الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة

- بحث العمل العسكرى بالاشتراك مع البريطانيين.

ويعود السفير الأمريكى مرة أخرى ليؤكد رأى (سلوين لويد) بأنه لن تجدى أى اجراءات ضد عبد الناصر الا اذا كان هناك استعداد فى النهاية لاتخاذ عمل عسكرى إذا اقتضت الضرورة خاصة وان هيئة اركان الحرب البريطانية تدرس الاجراءات العسكرية المحتملة. (١)

وقبل ان يصل (روبرت ميرفى) إلى لندن لحضور الاجتماع الثلاثى لوزراء الخارجية الثلاثة كما اشرنا من قبل، كانت السفارة الاميركية فى لندن قد وضعت أمام الخارجية الاميركية صورة دقيقة عن الموقفين البريطانى والفرنسى من خلال مقابلات السفير الأمريكى مع سفير فرنسا ثم مع الخارجية البريطانية.

فقد كانت التقديرات البريطانية كما نقلت السفارة الاميركية تتمثل فى خشية بريطانيا من انهيار الموقف الغربى فى الشرق الأوسط لو نجح عبد الناصر فى تحقيق ما يريد، وأن حلف الاطلنطى سوف يصبح تحت رحمة رجل غير مسئول وخائن.

- أن الضغوط السياسية والاقتصادية ليس لها تأثير إلا إذا عرف عبد الناصر أن العقوبات العسكرية أمرا محتملا، ثم ضرورة البدء بالاستعداد للعمل العسكرى فورا.

(١) برقية السفير الأمريكى عن اجتماعه مع لويد، وشانيل السفير الفرنسى فى الخارجية البريطانية ٢٧ / ٧ / ١٩٥٦.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no 510, July 27, 1956 file 974/ 7- 27 - 56.

- أن الحكومة البريطانية قد قررت استخدام القوة، وإن ذلك ليس قرارا باستخدام القوة فوراً بل قرارا بالاستعداد لاستخدام القوة.

- أن الخطوة التالية لهذه التقديرات البريطانية تتمثل في عقد مؤتمر في لندن للدول المتضررة من تأميم القناة في أغسطس ١٩٥٦. (١)

واستقراء التقديرات البريطانية كما جاء في برقية السفير الأميركي إلى واشنطن تؤكد أن قرار استخدام القوة أو الاستعداد لاستخدام القوة بات أمراً مفروغاً منه لدى الوزراء البريطانية وأنها كانت فقط تريد استنفاد بعض الشكليات الدولية بعقد مؤتمر دولي في لندن ثم خلق الذريعة المناسبة لتوجيه ضربة عسكرية ضد مصر وعبد الناصر.

أما الموقف الفرنسي، كما خللته السنارة الأميركية في لندن يتمثل في أن المشكلة ليست قانونية بل سياسية وأن قرار عبد الناصر قد جاء نتيجة لسحب عرض تمويل السد العالي كما أنه لو نجح عبد الناصر بتأييد من الاتحاد السوفيتي فإن الموقف الأميركي في الشرق الأوسط كله سوف يتأثر وأهم من ذلك في التقدير الفرنسي أن الوضع كله في شمال أفريقيا سوف يتأثر.

- أن فرنسا قد قررت الاستعداد للعمل العسكري باستخدام ٤٠٠ ألف جندي من شمال أفريقيا وإنشاء قيادة مشتركة مع بريطانيا لضرب عبد الناصر إذا أوقف الملاحة.

- أن الفرنسيين يفكرون في احتلال منطقة السويس (٢)

أما في الخارجية الأميركية في واشنطن وقد اجتمعت لديها تفاصيل الموقفين البريطاني والفرنسي من برقيات سفارتيها في لندن وباريس فقد تحركت في شكل مشاورات أجراها دالاس بعد عودته من ليما مع السفير البريطاني في واشنطن في ٣٠ / ٧ / ١٩٥٦ لمناقشة التطورات الخاصة بتأميم قناة السويس وقد طرح دالاس على السفير البريطاني ملخص برقيته إلى ميرفي (*) معرباً عن خطوط التفكير الأميركي تجاه المشكلة في النقاط التالية:

(١) الاجتماع المشترك بين السفير الأميركي والسفير الفرنسي والخارجية البريطانية

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 52, July 29, 1956 file no. 974. 7301/ 7 - 29 - 56.

(٢) المصدر السابق ، وانظر أيضاً رد دالاس على هذه البرقية خاصة صعوبة اتخاذ أي قرار استثنائي دون الرجوع للكونجرس بشأن أي مشاركة عسكرية مع بريطانيا وفرنسا وأهمية التركيز على العمل الدبلوماسي المكثف معهما في مؤتمر لندن المقترح

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, sent, to Amembassy London no574 for Murphy from Dulles file no. 974. 7301/ 7 - 30 - 56.

(*) الهامش السابق وانظر أيضاً المشاورات الأميركية الفرنسية في باريس في ١٢، ٩ أغسطس ١٩٥٦ خاصة ما حصل بخطورة التفكير في العمل العسكري والاستعدادات العسكرية حيث قابل السفير الأميركي ديلاون Dillon وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية بروجيس مونوري bourgeois Maunoury للاجابة على تساؤلات الحكومة الفرنسية عن الموقف الأميركي وضرورة وقف عبد الناصر عند حد معين لانقاذ شمال إفريقيا والعالم الغربي والحيلولة دون السيطرة الشيوعية على المنطقة وطالب (مونوري) ان تساعد الولايات المتحدة فرنسا بتزويدها بقطع غيار الطائرات وتحديث (مونوري) عن سوء الاستعدادات العسكرية البريطانية وحاجة بريطانيا لمخزون من البترول، انظر برقية السفير الأميركي الى وزارة الخارجية في واشنطن في ١ / ٨ / ٢٦ رقم ٨٠٧ نفس الملف.

رفض ارسال انذار نهائى لعبد الناصر لالغاء قرار التأميم تحت تهديد استخدام القوة المسلحة.

- التأكيد بأن الموقف لا يتطلب استخدام تدابير عسكرية.

- معالجة الموقف الناشئ فى إطار اتفاقية ١٨٨٨.

- التوضيح بأن أفضل وسيلة هى إعداد مؤتمر للدول الموقعة على الاتفاقية مع الدول المنتفعة بالقناة واقتراح وضع ضمانات دولية كافية لتأمين إدارة القناة.

- إنه ليس لدى الرئيس ايزنهاور سلطة استخدام القوة العسكرية دون موافقة الكونجرس. (١)

والواقع أن دالاس فى حديثه مع السفير البريطانى إنما كان يعكس الخطوط العامة التى سبق أن أقرها الرئيس ايزنهاور مع مساعديه (هوفر) و (ميرفى) قبل سفر الأخير إلى لندن يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٦ من ضرورة حث الفرنسيين والبريطانيين على التخلي عن أفكار العمل العسكرى ضد مصر وكذلك حث الفرنسيين عن عدم الزج بإسرائيل فى المشكلة من خلال تشجيعهم وتزويدهم بالسلاح الفرنسى حتى لا تختلط مشكلة القناة بالنزاع العربى الإسرائيلى (٢).

على أن الخارجية الأمريكية أو بالاحرى الإدارة الأمريكية لم تكن تقف من جانبها موقف المراقب فحسب لردود فعل الآخرين أو الاكتفاء بتثبيط العزائم عن اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر بل أن الإدارة الأمريكية بمختلف أجهزتها سواء وزارة الخارجية أم الداخلية، أم الدفاع والمخابرات المركزية أو وزارتى الخزانة والتجارة كانت كلها تدرس الجوانب الاقتصادية لأزمة السويس بهدف بحث الآثار الاقتصادية لتأميم القناة من ناحية ولبحث فرض عقوبات اقتصادية ضد مصر. ففى اجتماع مشترك بين تلك الأجهزة الخارجية - الداخلية - الدفاع - المخابرات المركزية - الخزانة - التجارة، لمواجهة احتمالات وقف امدادات البترول فى حالة اغلاق القناة، درست هذه الادارات ضرورة توفير احتياطى كبير لدى الشركات الأمريكية لتزويد الدول الغربية.

- ثم استعداد الوزارات والادارات الأمريكية لاتخاذ التدابير اللازمة ضد المصالح المصرية (مثل رفض منح تراخيص شحن البضائع لمصر دون فحصها فحصا دقيقا).

(١) انظر محضر مقابلة دالاس مع السفير البريطانى فى واشنطن فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ والذى شارك فيه مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميركية والمستشار الاقتصادى للسفارة البريطانية.

Dept. of state, top secret, Memo of conversation July 30, 1956, file no. 974 17301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر نص محضر اجتماع ايزنهاور مع هوفر وميرفى كما نقله Good paster مستشار الرئيس ايزنهاور الى السفارة الاميركية فى لندن فى البرقية رقم ٦٥٤ فى ٢٨ / ٧ / ١٩٥٦

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret to London no. 564 file no. 684a / 86/ 7 - 2856.

وانظر ايضا برقية (هوفر) وزير الخارجية بالنيابة إلى لندن التى أكد فيها المخاوف الأمريكية من اتجاه كل من المملكة المتحدة وفرنسا لاتخاذ موقف عنيف لمواجهة الحالة بعد تأميم قناة السويس واقتراحه أن تكون الخطوة الأولى عقد مؤتمر لتحويل الراى العام الى جانب الدول الغربية، ثم التوضيح الذى أشار اليه انه مع احتمال اللجوء للعمل المباشر «كملاذ أخير» فإنه لابد من تجربة كل شئ واستنفاد كل السبل.

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, sent to Amembassy, London, 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

- فرض ضغوط اقتصادية على مصر.

- وقف المعونات العسكرية لمصر (قدرت في ذلك الوقت بـ ٢٣٩٠٠٠ دولار) وقد اتفقت وزارتتا الدفاع والتجارة على إنشاء مجموعة خاصة task force لبحث انشاء ناقلات عملاقة للتقليل من استخدام قناة السويس كمر مائى دولى (١).

على أن أبعاد رد الفعل الأمريكى الداخلى لم يكن فى الحقيقة هو مناط أو بؤرة مشاورات واهتمام الادارة الأمريكية لأنها لم تكن فى الحقيقة تخرج عن اطار العقوبات الاقتصادية أو محاولات (تدويل المشكلة) دون تصعيد الموقف إلى الدرجة التى تبرر لبريطانيا وفرنسا استخدام القوة المسلحة ولذلك كان قرار ايزنهاور كما سبق القول إيفاد (روبرت ميرفى) إلى لندن على الفور لتعذر وصول دالاس فى وقت مبكر.

ولقد جرت فور وصول ميرفى إلى (لندن) مشاورات أمريكية بريطانية ذات أهمية خاصة بين ميرفى من ناحية وبين ايدن رئيس الوزراء كما ترجع أهمية هذه المباحثات التى سبقت وصول دالاس انها كشفت فى جوهرها عن أن قرار الحرب كان قد نضج فعلا لدى الحكومة البريطانية.

ففى هذه المشاورات الدقيقة طلب كل من ايدن وماكميلان من (روبرت ميرفى) أن يبلغ دالاس والرئيس ايزنهاور وبأقصى درجات السرية قرار الحكومة البريطانية بطرد عبدالناصر من مصر وان هذا القرار اصبح نهائيا، وأن العمل العسكرى ضد مصر ضرورى وحتمى وأنها يأملان فى مشاركة الولايات المتحدة فى الترتيب والتنفيذ مقتنعين أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل.

- طلب ايدن وماكميلان أن يتفهم ايزنهاور القرار الذى اتخذ بهدوء ودون انفعال وأنه ليس ثمة بديل عنه وأن بريطانيا لا تنوى الرضوخ لاستبداد عبدالناصر.

- ثم طرح ماكميلان التخطيط العسكرى بالاستعداد لا نزال ثلاث فرق بريطانية فى مصر فى عملية يستغرق امتدادها ٦ أسابيع وأن تكليف العملية تتراوح ما بين ٤٠٠ الى ٥٠ مليون جنيه استرلينى غير متوافرة حاليا ولكنهم سوف يدبرونها.

ويعقب السفير الأمريكى على هذه الآراء البريطانية بأن ايدن وماكميلان ولويد يتصرفون بهدوء ويبدو أنهم اتخذوا قرارا هادئا بعد تفكير طويل وأن موقفهم يتركز الآن فى إعداد الخطة للمواجهة مع مصر وأنه مهما تعددت المؤتمرات والاجتماعات فهم مصممون فى النهاية على استخدام القوة ويأملون ان تساندهم الولايات المتحدة. (٢)

(١) انظر الاجتماع المشترك لبحث الاجراءات الاقتصادية الأمريكية ضد مصر

Top secret, Dept. of state, memo of conversation, July 30, 1956, file no. 974/ 7301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر اجتماع ميرفى مع ايدن وماكميلان ولويد فى ٢٨ / ٧ / ١٩٥٦ فى برقيته المختومة للعرض على ايزنهاور ودالاس فقط.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London no. 550 July 31, 1956.

وفى ظل هذا الاختلاف فى التقديرات الأميركية البريطانية طار دالاس إلى لندن فى ٢١ أغسطس ١٩٥٦ لاجراء مشاورات مع الحكومة البريطانية فى لندن، فماذا كانت حقيقة تفكيره وهو يقدم على هذه المشاورات فى ضوء النتائج التى كان قد توصل إليها فى مباحثاته مع الرئيس ايزنهاور ومع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون وذلك كله فى ضوء المعلومات المتدفقة مع لندن وباريس على الخارجية الأميركية.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل آراء دالاس ومواقفه ومباحثاته فى لندن، يهمنى أن نستعرض بالتحليل مضمون هذه المباحثات من واقع نصوص محاضرها التى شملت ايدن وماكميلان، ولويد، وبينو وزير خارجية فرنسا.

فور وصول دالاس إلى لندن فى ٢١ يوليو ١٩٥٦ عقد اجتماع بينه وبين سلوين لويد فى مقر وزارة الخارجية البريطانية حيث طرح دالاس الموقف الأميركي الذى بناه حول فكرة الاعداد للمؤتمر الدولى فى لندن لبحث مشكلة تأميم القناة وطرح دالاس النقاط التالية: -

- انه لا يمكن أن يقبل المجتمع الدولى أن يخضع الممر المائى الدولى لسيطرة دولة واحدة لاسيما إذا كانت هذه الدولة تخضع لديكتاتورية شخص متطرف أعلن أنه سوف يستغل القناة لأغراض واطماع وطنية.

- انه لا بد من العثور على طريقة حتى لا يبتلع عبدالناصر القناة وأن القوة هى آخر شئ يمكن اللجوء اليه وأن الولايات المتحدة لا تستبعدا إذا فشلت كل الوسائل ولكنها اذا استخدمت فلا بد من تبريرها عالميا كما انه لا بد من ادراك اثارها على الدول الاسلامية الاخرى.

- اما بالنسبة للموقف الأميركي من احتمال العمل العسكرى فقد كان دالاس واضحا فى انه لا يمكن أن تلزم الولايات المتحدة نفسها أو ترتبط بأى عمل عسكرى لان هذا يتطلب تفويضا من الكونجرس وأن الولايات المتحدة تعتقد أنه يمكن إرغام عبدالناصر على أن (يلفظ) القناة دون استخدام القوة وأشار دالاس الى ان الولايات المتحدة اتخذت اجراء جذريا لتجميد ارصدة مصر لديها كأشعار لها بخطورة الموقف. (١)

وفى اليوم التالى أكد دالاس نفس المعانى فى اجتماعه مع هارولد ماكميلان ومع السفير الأميركي فى لندن (الدريتشس) Aldrich ومع روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميركية حيث أشار الى خطورة التورط فى أى عمل عسكرى متعجل قبل إعلان كل الحقائق على التام، وسمى الحالى وأن اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة يمكن ان يضع ترتيبات لتحقيق حل سلمى ودائم للمشكلة. (٢)

وفى نفس اليوم عقد دالاس اجتماعا مغلقا مع ايدن انضم اليه فيما بعد لورد سولسبرى وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية والدريتشس السفير الأميركي فى لندن ثم سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية لابلأغه رسالة من ايزنهاور وأوضح دالاس ان يوافق على عدم السماح لعبدالناصر بتحقيق ما يريد ولكن السؤال يكمن فى

(١) انظر نص محضر مباحثات دالاس ولويد حول الاعداد للمؤتمر الأول فى لندن والموقف الأميركي تجاه مصر.

Dept. of State, top secret. Memo of conversation London July 31, 1956, Dulles-Lloyd-talks.

(٢) نص محضر اجتماع هارولد ماكميلان (وزير الخزانة البريطانى) مع دالاس فى لندن أول أغسطس ١٩٥٦.

Dept. of State, top Secret. Memo of Conversation, August 1, 1956- Suez Canal-File (5001) McMillan Dulles-talks.

كيفية بلوغ هذا الهدف، وأضاف دالاس أن أنراى العام الأميركي ليس مستعدا لتأييد مغامرة عسكرية بريطانية وفرنسية مدفوعة بأطماع تتجاوز عملية القناة نفسها.

ويضيف دالاس أنه لو قامت بريطانيا وفرنسا بمثل هذا العمل بدون التأييد المعنوي من الولايات المتحدة فإن ذلك يعنى كارثة لأن هذا العمل سوف يؤدي الى عواقب وخيمة وأنه مع ضالة المقاومة المصرية للعملية العسكرية فإن المعارضة الهائلة لها على المدى البعيد سوف تكون بالغة الضرر^(١).

وقارن دالاس بين الموقف البريطاني في السويس عام ١٩٥٢ حيث كان لها اي لبريطانيا - ٨٠.٠٠٠ الف جندي عجزت عن الدفاع عن نفسها ضد عمليات التسلل والاعتقال من جانب المصريين وان موقف البريطانيين اسوأ حاليا وأن مصر أقوى عسكريا وتحظى بتأييد مادي ومعنوي من الاتحاد السوفيتي وبنفوذ في العالم العربي.

وأشار دالاس الى مساعدة الاتحاد السوفيتي بالأسلحة وربما بالمتطوعين ومساعدة العرب والعالم الاسلامي ووقوفهما ضد المملكة المتحدة وفرنسا، وأضاف دالاس أنه لا يرى نهاية لمثل هذه العملية العسكرية لو وقعت وأنها سوف تكون ذات آثار بالغة الخطورة على الشرق الأوسط وتهديدا للمصالح البريطانية والغربية ككل، وأنه لذلك من الضروري بذل كل الجهود لتسوية المسألة سلميا وحشد الرأي العام العالمي وراء الموقف الغربي.^(٢)

واستكمالا لدائرة المباحثات بين الولايات المتحدة وبريطانيا عقد دالاس اجتماعا ثالثا في نفس اليوم أيضا اغسطس ١٩٥٦ مع كريستيان بينو Pineau وزير خارجية فرنسا حضره السفير الفرنسي في لندن (شوفيل) Chauvel والسفير الأميركي في باريس (ديلون) كما حضره السفير الأميركي في لندن (الديرتش) وحضر ايدن أيضاً هذا الاجتماع حيث أكد هو وبينو أن الرأي العام في بلديهما ثائر بسبب الخطر الناتج على السلام بسبب التصرف الطموح والأرعن لعبد الناصر.

وأكد له دالاس من جديد ضرورة حشد الرأي العام العالمي من اجل تأكيد السيطرة الدولية على القناة وضرورة فهم الرأي الأميركي للمشكلة وضرورة قيام الأمم المتحدة بدور هام في حل مشكلة تأمين قناة السويس^(٣)

في ضوء هذه المباحثات المكثفة لدالاس مع الحكومة البريطانية ومع وزير الخارجية الفرنسية في لندن ٢١ يوليو، واول اغسطس ١٩٥٦ يمكن أن يستقرا مضمون اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في هذه المرحلة الدقيقة من أزمة تأمين قناة السويس من خلال مارواد الدبلوماسيين المرافقين له في تلك المباحثات سواء مساعده الخاص (وليام ماكومبر) ام روبرت ميرفي وكيل الخارجية الأميركية أم ريتشارد باوى مدير التخطيط السياسي بالخارجية الأميركية في ذلك الوقت .

يروى (وليام ماكومبر) المساعد الخاص لدالاس^(٤) أن دالاس ظل مؤمنا بأهمية دور الولايات المتحدة في أزمة السويس أي باتخاذ موقف متسق عالميا ينطبق على الاعداء، وعلى الأصدقاء. على حد سواء «وانه كان

(١) انظر المحضر السري للاجتماع المعلق بين ايدن ودالاس في اول اغسطس ١٩٥٦ بمقر الوزارة البريطانية في لندن.

Top secret, Dept. of state, the secretary August 1, 1958 Memo of conversation with Eden.

(٢) نفس المصدر، المحضر السري للاجتماع المعلق بين دالاس وايدن في اول اغسطس ١٩٥٦

(٣) المحضر السري للاجتماع الثلاثي في ١ / ٨ / ١٩٥٦ نفس الملف

4 - J. P. D. Oral History Collection transcript William McCoubert Jr. 2, 19, 1966 pp. 56 - 57, 63 - 64

يعارض استخدام القوة، وإن كان يؤمن أنه من حق الجميع الدفاع عن أنفسهم لا إرسال قوات إلى منطقة ارتكب فيها البعض أفعالا مثيرة» ومع أن دالاس كان يرى أن التأميم مشروع في القانون الدولي إذا كان مقابل تعويض، فإنه يجب عدم تأييده في المجتمع الدولي حيث أنه لا يخلق جوا مواتيا لتحسين العلاقات الدولية. ويضيف ماكومبر Mc Comber أن دالاس قد سافر لحضور مؤتمر لندن الأول عندما تيقن أن بريطانيا وفرنسا تنويان فعلا دخول الحرب ^(١). هذا بالنسبة لمبدأ استخدام القوة كنقطة خلاف بين الدبلوماسيتين الأميركية والبريطانية، أما بالنسبة لدور عبد الناصر فإن مدير التخطيط السياسي للخارجية الأميركية روبرت باوي Rob-ert Bowie يروي «أن نظرة دالاس وايزنهاور إلى عبد الناصر كانت تختلف عن نظرة ايدن، ولقد كانا ينظران إلى الاستيلاء على القناة كخطر يهدد مصالح الغرب ولذلك كانا مستعدين للسعى الجاد نحو التسوية بحيث تعزل مشكلة القناة كمسألة في حد ذاتها عن استخدامها كأداة للسياسة المصرية في الشرق الأوسط، لكن دالاس وايزنهاور لم يكونا مستعدين لجعل هدفهما إزاحة عبد الناصر»، ويبدو أنه خلال الصيف حتى الخريف كان هناك جدل حول الاختلاف في الهدف، الأمر الذي أدى إلى انفجار أزمة السويس في النهاية ^(٢).

كان هذا الاتجاه أو بالأحرى الاختلاف في التناول للأزمة في تفكير دالاس عندما توجه إلى لندن لإجراء المشاورات الثلاثية مع فرنسا وبريطانيا يصحبه مستشاره القانوني لوزارة الخارجية هرمان فليجر Herman Phleger وحاول دالاس ومستشاره القانوني استخدام كل الوسائل المتاحة لتأييد سياسة ايزنهاور ومنع التدخل العسكري ^(٣). وقد طرح دالاس آراءه تجاه المشكلة فأكد ضرورة العمل في إطار اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وأنه لو طلب الأمر عملا عسكريا فإن الرئيس سوف يحتاج لتفويض من الكونجرس لاي التزام أميركي ولذلك كان لابد في رأيه من تأييد الأساس القانوني، كما كان دالاس يحمل رسالة من ايزنهاور تؤكد أهمية المفاوضات وأهمية القناة للعالم الحر وأن استخدام القوة قد يصبح ضروريا فقط إذا تعرضت الحقوق الدولية للخطر وأن أكد ضرورة استنفاد كل السبل للتسوية السلمية ^(٤)، أي أن أميركا في تقديرنا لم يكن لديها مانع من استخدام القوة بشرط استنفاد كل سبل التسوية السياسية للمشكلة ثم خلق إطار قانوني واشراك العالم الغربي في تحرك موحد ضد مصر إن كان استخدام هذه القوة هو الحل الوحيد.

1 - Ibid. p. 64.

2 - J. F. D. Oral History Collection, transcript, interviews with Robert Richardson Bowie August 10, 1964 P. 27.

3 - Murphy, op. cit. p. 38

(٤) آراء دالاس المشار إليها منقولة على لسان ايدن في مذكراته انظر:

Eden, op. cit. pp. 484 - 487.

ويروي توماس هيو Thomas Hugh في كتابه عن السويس أن ايزنهاور كتب في رسالته إلى ايدن في ٢١ يوليو ٥٦ عن اقتناعه الشخصي واقتناعه مساعديه بعدم الحكمة حتى في مجرد التفكير في استخدام القوة

Hugh, Thomas, op. cit. Harper & Row Publishers N.Y. 1966, pp. 12-14, pp. 52-53

- ويركز ايدن آراء دالاس فى النقاط التالية كما اوردها فى مذكراته
- انه من غير المقبول أن تخضع القناة لسيطرة دولتواحدة دون رقابة دولية.
 - انه لابد من الاستناد الى اتفاقية القناة ١٨٨٨ كأساس للمناقشة
 - ان القوة هى اخر وسيلة تستخدم، لكن الولايات المتحدة - فى تقدير ايدن - لم تستبعد استخدام القوة إذا فشلت كل الطرق.
 - انه لابد من حشد الرأى العام العالمى لمصالح الادارة الدولية للقناة وأنه لابد من العمل على قبول اغلبية ثلثى المؤتمر «لأرائنا» من أجل المؤتمر الذى سوف يدعى لهذا الغرض. (١)
 - كان الحل الذى طرحه دالاس فى المشاورات الثلاثية فى لندن نوعاً من الرقابة الدولية، اذ قال « إنه لابد من ايجاد وسيلة لارغام عبد الناصر على اعاده ما استولى عليه» (٢) فأبدى ايدن ارتياحه لموقف دالاس وأشار « إلى انه لاينس الفاظه حين قال يجب ارغام عبدالناصرعلى ان يلفظ القنادة» بل ويشير ايدن الى انه قد ابلغ دالاس بكل التفاصيل عن الاستعدادات العسكرية ران دالاس - أبدي تفهيه لذلك وكان للاستعدادات العسكرية اثرها الطيب فى نفسه (٣) .
 - واذاصحت تقديرات ايدن وآراء ميرفى فلا شك ان دالاس قد ضلل البريطانيين تجاه الآراء الاميريكية ازاء استخدام القوة . وي طرح مدير التخطيط السياسى لوزارة الخارجية الاميريكية روبرت باوى رأيه فى هذه النقطة بالتحديد حين يحلل اختلاف الرؤية بين دالاس وايدن حول مبدأ استخدام القوة وهل كان دالاس فعلايستبعد استخدام القوة ام يقبلها كحل اخير . ويرى باوى ان ايدن كان يتعامل مع الموقف بطريقة يرغم بها دالاس على قبول استخدام القوة بحيث يبرر له استحالة التفاوض مع عبد الناصر وبحيث تتأكد الولايات المتحدة من استنفاد كل الاحتمالات .
 - ويؤكد باوى فى تحليله أن دالاس لم يكن متقبلاً لهذا المنطق وأنه حاول أولاً فى اجتماع لندن الثلاثى وضع عدة بدائل للتسوية، ولكن دالاس فى تقدير مدير ادارة التخطيط السياسى للخارجية الاميريكية قد أخطأ أكثر بالالتزام أكثر من اللازم بفكرة الادارة الدولية التى طرحها مع ايدن فى مشاورات لندن ثم تبلورت فيما بعد فى اجتماع لندن الاول ويقطع باوى بأن تقديرات الخارجية الاميريكية كانت « تحت بقوة على توفير سلسلة من الضمانات لعدم اساءة السيطرة على القناة دون مواجهة مع عبد الناصر لارغامه على التنازل عن تلك السيطرة» (٤) .

1- Eden, op. Cit. Loc. cit.

2- Ibid, idem

3- Ibid, idem

4- J.F.D. Oral History Collection- Bowie transcript Interview- op Cit pp 31-32

وتحليل تقديرات الخارجية الأميركية التي أوردها رئيس إدارة التخطيط السياسي تشير إلى أنها كانت ترى أن مطالبة عبد الناصر بتوقيع اتفاق للتخلي عن القناة بعد استيلائه عليها يعنى مطالبته «بتوقيع حكم اعدام على نفسه» وأن ذلك لم يكن واقعيا . صحيح ان دالاس كان يؤمن بفكرة الإدارة الدولية للقناة وأنه خلال اجتماع لندن الاول ثم بعثة منزيس رئيس وزراء استراليا إلى مصر، ثم اجتماع لندن الثانى الذى طرح فكرة هيئة المنتفعين، كان دالاس يراها بمثابة محاولات لخلق موقف يفرض الضغوط على عبد الناصر من أجل التسوية، بينما كانت ايدن يراها استنفادا للأساليب التقليدية سوف ترغم الولايات المتحدة فى النهاية على تأييد استخدام القوة .

ويؤكد مدير التخطيط السياسى للخارجية الاميركية اعتقاده ان الرئيس ايزنهاور ودالاس كانا واضحين فى انهما غير مستعدين لتأييد محاولة اسقاط عبد الناصر على يد البريطانيين والفرنسيين، وان كان دالاس لم يرد ان يقطع صراحة باستبعاد استخدام القوة، لأنه كان يريد أن يظل ذلك تهديدا محتملا ضد عبد الناصر كنوع من الخطر الذى لا يستبعده عبد الناصر بحيث يضطره ذلك للتفاوض حول شروط مقبولة. بيد ان ايدن من جانبه كان يناور لارغام دالاس على قبول احتمال استخدام القوة مما دفع ايزنهاور ودالاس للتأكيد اكثر من مرة بعدم اللجوء لهذا الاختيار .

فقد كان دالاس يحاول المناورة فى الموقف بحيث يتجنب استخدام القوة والتوصل الى حل فى الوقت الذى كان ايدن يناور فى الموقف من حيث يجعل استخدام القوة أمرا مشروعاً (١) .

بعد هذا الاستطراد حول اختلاف رواية ايدن عن وجهات النظر والآراء التى حملها دالاس معه الى لندن، قد كان من الملائم ان نتلمس من خلال تقديرات المسئول عن التخطيط السياسى بالخارجية الأميركية ابان الازمة شرحا وتفسيرا للاختلاف فى الروايات من خلال شهادته المسجلة بوصفه أحد مساعدى ايزنهاور خلال مراحل الازمة (*)

الاعداد للمؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦،

اسفرت مشاورات لندن الثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عن بيان مشترك اصدرته الحكومات الثلاثة فى ٢ اغسطس ١٩٥٦، وردت فيه عدة ملاحظات تقول : إننا لا نشك فى حق مصر فى أن تتمتع وتمارس كل سلطات الدولة المستقلة ذات السيادة بما فى ذلك الحق المعترف به فى ظل الظروف الملائمة لتأمين الممتلكات التى لا تتصل بالمصلحة الدولية والتى تخضع لسلطاتها السياسية، لكن الاجراء الاخير ينطوى على ما هو اكثر من مجرد التأميم فهو ينطوى على استيلاء من جانب واحد من احدى الدول على هيئة دولية عليها مسئولية الحفاظ على القناة وإرادتها بحيث يتمكن كل الموقعين والمستفيدين من اتفاقية ١٨٨٨ من استخدام الممر الدولى بشكل فعال والذى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وآمن معظم دول العالم (٢)، وبعد سرد هذه الحجج ضد

1- Ibid. P 33

(*) راجع فى اختلافات وجهات النظر البريطانية والأميركية، رواية سلوين لويدي وزير الخارجية البريطانية فى مذكراته الشخصية.

Lloyd, Selwyn, Suze 1956, A Personal account, Mayflower Books inc, N.Y. 1978, pp. 73-81.

pp. 97-110

وعن تضارب الموقف فى البحوث الثلاثية الأميركية البريطانية الفرنسية، نفس المصدر

2 - London conference of the suex canal, Middle Eastern affairs VII, no 10, Oct. 56, p. 340

قانونية أو مشروعية التأميم وجهت الدعوة لاربع وعشرين دولة من بينها مصر^(١) في السادس عشر من أغسطس ١٩٥٦ كان الهدف الاساسى من وراء تلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى استخدام التفاوض بدلا من القوة وضمان مستقبل الملاحة فى القناة وقد كان الهدف المعلن من الدعوة لعقد المؤتمر كما جاء فى بيان الدول الثلاثة الداعية فى الثانى من أغسطس، اقامة ترتيب للادارة، فى ظل نظام دولى يستهدف ضمان استمرارية تشغيل القناة، كما تضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ بما يتفق مع المصالح المصرية المشروعة^(٢). واعتبر اجراء الحكومة المصرية تهديدا لحرية وامن الملاحة فى القناة واقترح الدعوة لعقد مؤتمر دولى لاطراف الاتفاقية^(٣)

ويمكن استقراء موقف دالاس بعد انتهاء المشاورات الثلاثية الى هذه النتيجة من خلال الاراء التى ادلى بها دالاس بصراحة حتى قبل وصول الردود على الدعوة للمؤتمر، فلدى عردة دالاس الى راشنطن صرح «ان عبد الناصر قد استولى فجأة وبطريقة متعسفة على مرافق القناة ليحول هذا الممر المائى إلى الادارة المصرية بما يخدم الغرور المصرى»^(٤)

ثم عاد دالاس واكد موقفه هذا بطريقة اشد فى حديث تلفزيونى له حول المشكلة اكد فيه الوضع الدولى للقناة وانه من غير المسموح به ان تستغل دولة واحدة لاغراض انانية مجرى مائى دولى وان عقد مؤتمر دولى سوف يتيح تعبئة القوى المعنوية لمواجهة الموقف^(٥).

ومن الجدير بالاشارة ان دالاس اشار بطريقة غير مباشرة فى حديثه التلفزيونى والاذاعى الى انتقاده لاتخاذ اجراء عنيف وقد قال إنه اذا كان هناك من الناس من يشير باتخاذ اجراء عنيف بواسطة الحكومات التى تأثرت تأثرا مباشرا فلا شك أن ذلك سوف يكون مناقضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤدى إلى العنف ويهدد سلام العالم، ويشير دالاس الى أن ماتوصل اليه اجتماع لندن الثلاثى هو «انتهاج سبيل آخر بالدعوة لمؤتمر تشارك فيه الدول المعنية»^(٦).

(١) انظر نص البيان. R.I.L.A. Documents 1956 pp. 138-139

(٢) ورد نص بيان الدول الثلاث أيضا تحت اسم البيان الثلاثى فى: U.S. Dept. of state bulletin XXXV no. 894 Augu 11, 1956 pp. 262-263.

وحول الجوانب الدولية والقانونية التى أثارها البيان الثلاثى انظر: Hugh, Thomas, some international and legal aspects of the Suez canal question, American Journal of int. Law April 1957 pp. 297-307

كذلك لمزيد من الضوء على الجوانب القانونية فى مشكلة تأميم القناة أنظر: Goodhart, A.L., Some legal aspects of the Suez situation in Philip Thayer (ed) Tensions in the Middle East (Baltimore) the Johns Hopkins press, 1958 p. 257. Benno, Avram, The evolution of the Suez Canal status from 1869 up to 1956 - A Historical Juridical study Geneva Librairie 1958 p. 24, Quincy, Wright, some legal aspects of the Suez canal situation, in Thayer (ed) op. cit. p. 261

3- U.S. Dept. of state bulletin op bulletin op cit p. 263 no. 894 August 6, 1956.

4- U.S. Dept. of state Suez canal problem op cit p. 57

5- U.S.S Dept. of state bulletin august 15, 1956 - Vol XXX pp. 259

كذلك إيرنهاور قدم لهذا الحديث التلفزيونى الذى أدلى به دالاس فى البيت الأبيض يوم ٢ أغسطس ١٩٥٦.

U.S. Dept. of State, Suez Canal problem op. cit. pp. 38-41.

6- Keessing's contemporary archives - August 11, 1956 p. 15016

تتيح لنا الوثائق السرية للبيت الابيض الخاصة باجتماعات الرئيس ايزنهاور وأحاديثه التليفونية المسجلة مع دالاس والمحفوظة بمكتبة مخطوطاته الخاصة، كما تتيح لنا اتصالات دالاس بأعضاء الكونجرس ثم اليوميات السرية للرئيس ايزنهاور الكثير من المعرفة الدقيقة عن أزمة تأمين قناة السويس ورؤية موضوعية شبه متكاملة لابعاد الموقف الاميريكي في أعقاب اجتماع لندن السياسي ما بين ٢٨ يوليو إلى ٢ اغسطس ١٩٥٦ وحتى انعقاد مؤتمر لندن الأول في السادس عشر من نفس الشهر.

كان الانطباع الذي خرج به دالاس من مشاوراته مع وزيرى الخارجية البريطانى والفرنسى أن هناك توترا شديدا أصاب البريطانيين والفرنسيين وأنه لاحظ تلهفهم الشديد على استخدام القوة^(١). وكان تفكير دالاس يتجه الى احتمالات ردود فعل الروس فى حالة استخدام القوة حيث اشار الى أنه لا يعتقد أن الروس يريدون الدخول فى صدام حاليا، بل على العكس وأنه سيبعث برسالة الى موسكو ويأمل ان يمارس الروس تأثيرا مهدئا وقد اوضح دالاس هذا المفهوم فى اتصال تليفونى مع أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى بقوله: «إن الحرب اليوم ليست هى الحل لمعظم المشكلات»^(٢)، وكما هو واضح من حديث دالاس قد كان تفكيره ينصب حول نوايا بريطانيا وفرنسا وتلهفهما على استخدام القوة محاولته احتواء الآثار الدولية الناجمة عن مثل هذا الاجراء.

وفى السادس من أغسطس عقد الرئيس ايزنهاور مع دالاس وديلاون اندرسون المساعد الخاص لايزنهاور لشئون الأمن القومى اجتماعا لبحث توصيات هيئة أركان الحرب المشتركة الاميريكية حول الموقف الاميريكى فى حالة وقوع تدخل عسكري بريطانى فرنسى فى مصر^(٣).

وقد طرح دالاس على الرئيس ايزنهاور أنه من الأفضل أن يتولى الرئيس بنفسه اتخاذ القرارات يوما بيوم لمواجهة الموقف والمشكلات المتجددة بدلا من تركها لمجلس الأمن القومى حيث ان الامر يتطلب مرونة اتخاذ القرارات، وقد وافقه الرئيس ايزنهاور على ذلك، ثم طرح اندرسون المساعد الخاص لشئون الأمن القومى على الرئيس ايزنهاور توصيات هيئة الأركان المشتركة التى تقترح أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا حول ما إذا كان العالم الغربى قادرا على تحقيق النتائج المرجوة دون اللجوء للعمل العسكرى من جانب احدى الدول الغربية أم لا، ولكن دالاس اعرب عن شكوكه فى أن يستطيع مجلس الأمن القومى حسم مثل هذه المسألة، ويستخلص اندرسون ان الرئيس ايزنهاور ايضا لم يكن ميالا لان يبحث مجلس الأمن القومى هذه التوصية، ويحدد اندرسون أن نص توصية رؤساء هيئة اركان الحرب الاميريكية المشتركة تقول: «يجب على مجلس الأمن القومى أن يقيم مدى افضلية التعهد بضمان أمريكى لتقديم دعم سياسى واقتصادى للعمل العسكرى الذى يحتمل ان

1- Telephone call to Senator George in Vienna August 3, 1956. Memo of telephone Conversation Telephone Call series, J.F.D. papers (Box5).

2- Ibid.

3- Memo for the Record. Conversation, Aug., 6, 56. The President office, Ref. Egypt- Suez, Meetings with the president. D.D.E. Library.

يلاحظ الباحث أن المذكرة التى كانت معروضة على هذا الاجتماع - توصيات هيئة الأركان المشتركة فى ٢١ يوليو ١٩٥٦ - لم ترفق مع الوثائق السرية إذ لم ترفع عنها درجة السرية حتى الآن، وإن كان مضمونها وارد فى تقرير الاجتماع كما نقله ديلاون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور للأمن القومى والذى استندنا إليه .

تقوم به المملكة المتحدة سواء بمفردها ام بالتنسيق مع فرنسا ومع التوصية بامتناع الولايات المتحدة عن المشاركة العسكرية المباشرة، ومن ناحية ثانية توصى هيئة الاركان المشتركة بتقييم افضلية وجود التزام معلن بالمشاركة العسكرية الفورية من جانب القوات الاميركية فى حالة تدخل اطراف ثالثة عسكريا لصالح المصريين،

ويذكر اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور لشئون الامن القومى ان رد الرئيس ايزنهاور على اثاره موضوع الموقف الاميركى ازاء احتمال القيام بعمل عسكري كان يتلخص فى أنه لا يجب الاشارة الى ماسيكون عليه الاجراء العسكري الاميركى اذا ما تدخلت دول أخرى عسكرية وأن يبقى ذلك محظورا على الأقل حتى يتحقق من نتائج الدعوة لعقد مؤتمر الدول الأربعة والعشرين، وثانيا ان يكون موقف الولايات المتحدة أنذ هو عدم تقرير اى منهج عسكري اميركى ايجابى إلا بمرافقة الكونجرس. وقد وافق دالاس على أن ايجاء أو التلويح بدعم عسكري اميركى يجب أن يكون مرهونا بنتائج المؤتمر.

وقد طلب الرئيس ايزنهاور فرض سرية على موضوعات التخطيط العسكري تجنباً للنتائج الخطيرة لاحتمال تسربها، كما طلب تقريراً عن احتمالات استمرار امدادات البترول فى حالة توقف امداداته عن الشرق الأوسط^(١).

واضح اذن أن مدار اجتماع ايزنهاور مع دالاس واندرسون كان بحث احتمالات قيام حرب فى الشرق الأوسط بسبب التدخل البريطانى والفرنسى عسكريا ضد مصر، وذلك فى ضوء التوصيات التى قدمتها اركان الحرب المشتركة والتى تتلخص فى احتمالين: تقديم دعم اقتصادى وسياسى للتدخل المسلح ضد مصر او اصدارا بيان بالالتزام بالتدخل العسكري الاميركى اذا تدخلت اطراف ثالثة لصالح مصر. ويعكس تفكير هيئة أركان الحرب المشتركة الأميركية أنها تتجه الى سبيلين لا ثالث لهما هما الدعم السياسى والاقتصادى للتدخل العسكري البريطانى والفرنسى - دون دعم عسكري - وذلك دون وزن أو تقدير للاثار السياسية الاقليمية او الدولية، أما السبيل الثانى فهو التدخل العسكري الأميركي المباشر للحيلولة دون المساعدة العسكرية من قبل اطراف ثالثة لمصر فى حالة وقوع الحرب، فنظرة هيئة أركان الحرب المشتركة الأميركية انصبت أساسا على احتمالات المواجهة العسكرية الدولية مع تولى ثالثة تنهى بالامر الى ترويل الصراع المسلح.

وواضح أيضا أن الرئيس ايزنهاور لم يكن ميالا لاتخاذ قرار بشأن هذه التوصيات وجعل اى قرارات مرهونة بنتائج اجتماع لندن، ثم ركز ايزنهاور على الآثار الاقتصادية المحتملة بالنسبة لامدادات البترول اذا توقفت من الشرق الأوسط فى حالة نشوب القتال مما يلقي الضوء على تقديره للمحاذير التى تنطوى عليها التدخل العسكري.

كان هذا هو تقييم الرئيس ايزنهاور كما نقله عنه ديللون اندرسون مستشاره لشئون الامن القومى فى اجتماع ٦ اغسطس ١٩٥٦ مع دالاس حول افضليات اتخاذ قرار اميركى بالمساعدة السياسية والاقتصادية او الدعم العسكري للتدخل المسلح فى الشرق الأوسط .

1 - Ibid. idem

اما بالنسبة للتحضير لمؤتمر لندن الأول والاستجابة للدعوة الموجهة فقد عقد ايزنهاور اجتماعا مع دالاس فى ٨ أغسطس حدد فيه حدود الدور الاميريكي فى هذا الاجتماع المرتقب وبحث امكانية قيام ايزنهاور بدور شخصى ومباشر فى الأزمة لما له من مكانة دولية إذا اقتضى الأمر ولكن ايزنهاور استبعد أن يكون له هو مثل هذا الدور فى المؤتمر وأنه يمكن مع ذلك بحث الأمر بعناية شديدة فى ضوء تطور المؤتمر على نحو يتطلب تدخلا منه، كذلك بحث دالاس مع ايزنهاور اشتراك عدد من اعضاء الكونجرس فى مؤتمر لندن مثل ما نسفيلد ونولاند، وجونسون^(١).

وجدير بالذكر ان ايزنهاور فى هذا الاجتماع انتقد العسكريين الأميركيين بسبب تقاريرهم عن أزمة السويس لتركيزها على الجوانب العسكرية دون السياسية على نحو ما اتضح فى توصيات هيئة الأركان المشتركة الاميريكية عن الدور الاميريكي فى حالة نشوب اصطدام مسلح مما دفع دالاس إلى ارجاء اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع. كما ابرز الاجتماع اهتماما من جانب دالاس وايزنهاور باشتراك زعماء الكونجرس فى مثل هذا المؤتمر الدولى لادراكهما عنف رد فعل الكونجرس لقرار عبدالناصر تأميم القناة على نحو ما سبق ان تناولنا فى موضع متقدم من هذا الفصل.

والواقع أن هذه الاجتماعات التى عقدها ايزنهاور مع مساعديه ومع دالاس ثم مع رجال الكونجرس قد جاءت فى ضوء الرسالة التى بعث بها ايدن إلى ايزنهاور فى ٥ أغسطس ١٩٥٦ بعد المباحثات الثلاثية التى اعرب له فيها عن ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه عبدالناصر فى المؤتمر الدولى، وان يستعد لاحتمال رفض عبدالناصر لنتائج المؤتمر، ويشير ايدن فى رسالته تلك الى أن الرئيس الأميركي قد أبدى تعاطفة فى التفكير البريطانى، وينقل ايدن لاييزنهاور على لسان السفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز أن الإدارة الاميريكية قد رأت استحالة ترك السيطرة على القناة لرجل مثل عبدالناصر، وأنه مع ضرورة استنفاد كل سبل التسوية السلمية فانهم يدركون احتمال استخدام القوة، وأنه مع احتمال حدوث انقسام داخل الادارة الاميريكية حول استخدام القوة، فان ايدن كما يقول فى رسالته يرى ان الرئيس الاميريكي ووزير خارجيته يبديان حسما وتصميما فى موقفهما^(٢).

ومن الواضح أن ما طرحه ايدن على ايزنهاور بعد عودة دالاس إلى واشنطن كان يستهدف التأثير على تفكير الإدارة الاميريكية قبل توجيهها إلى مؤتمر لندن الأول مما دفع ايزنهاور ودالاس فى تقديرنا إلى الانتهاء الى قرار بالنسبة لموضوع استخدام القوة وهو ما طرحه ديلون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور فى اجتماع السادس من أغسطس ١٩٥٦، فى اليوم التالى مباشرة لوصول رسالة ايدن.

1- Personnel and private, the secretary, secret, Aug. 8, 1956, Memo of conversation with the president II. 30, AM.

White House Memo series, White House Correspondence, Meetings with the President (Box 5)

2 - Eden, op. Cit. P. 498.

وفى اطار التحضير للمؤتمر وضمان تنسيق المواقف والأراء ووحدة التقييم عقد ايزنهاور اجتماعا لزمعاء الكونجرس بمجلسيه جمهوريين وديمقراطيين حضره ريتشارد نيكسون نائب الرئيس ايزنهاور والسنتاتور جورج لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ والسنتاتور ليندن جونسون الزعيم الديمقراطى فى مجلس الشيوخ والادميرال ورادفورد ورئيس هيئة الأركان المشتركة وارثر فيلمنج مدير مكتب تعبئة الدفاع Director of the office of defense mobilization.

حيث استعرض فيه الأخير احتمالات نشوب حرب وتأثيرها على وقف البترول فى الشرق الأوسط وقد صدر فى اعقاب هذا الاجتماع بيان رسمى يقول إن الحاضرين يقدرون أهمية إدارة قناة السويس كشرىان حيوى رئيسى لتجارة العالم وعلى نحو يعتمد عليه، كما أن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية اعربا عن اعتقادهما أن المؤتمر سوف يتيح الفرصة للتوصل إلى حل عادل طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، وأوضح أن الولايات المتحدة سوف تحضر المؤتمر بهدف الاسهام فى التوصل لمثل هذا الحل لضمان اهداف الدول التى تعتمد على قناة السويس، وكذلك الاعتراف بالمصالح المشروعة لمصر، كما أنهما اكدا استمرار خطورة الموقف وصعوبة توصل لحل بناء^(١).

وقبل سفر دالاس مباشرة إلى لندن فى ١٤ أغسطس ١٩٥٦ صرح ان المؤتمر يهدف الى اقتراح صياغات تضمن ادارة دولية يعتمد عليها فى القناة تتفق مع حكومة مصر وكرامتها وانه سيكون لهذا الاجتماع اثره على السلم والرخاء فى العالم^(٢).

رابعا : مؤتمر لندن الاول - الدور الأمريكى^(٣)؛

لعبت الدبلوماسية الأمريكية الدور الرئيسى فى مؤتمر لندن الاول من خلال بيانات دالاس العديدة أمام المؤتمر ومن خلال المقترحات المتكاملة التى قدمها فى جلساته، فقد طرح دالاس أولا: التقدير الأمريكى للموقف السياسى الناتج عن تأميم قناة السويس مؤكدا «أن الثقة الدولية التى استندت إلى اتفاقية ١٨٨٨ قد اهتزت

(١) انظر نص البيان الذى اصدره البيت الأبيض فى أعقاب اجتماع الرئيس ايزنهاور مع قيادات الكونجرس فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ حول الموقف فى قناة السويس :

U.S. Dept. of state bulletin Vol XXXV no. 896 August 27 1956 p. 311.

Keessing's contemporary Archives August 18-25, 1956 pp. 13011-13012.

وانظر :

وقد اعلنت مصر انها لن تحضر المؤتمر وشرحت موقفها فى الكتاب الأبيض الذى يطرح وجهة النظر المصرية حول مشروعية الأجراء المصرى انظر:

Egypt, Ministry of Foreign affairs, white paper on the nationalization of the Suez Canal maritime company August 1956 pp. 75-77.

2 - U.S. Dept. of state bulletin, Aug. 27 1956 pp. 338-339

(٢) تحدث دالاس ما بين ١٦ - ٢٣ أغسطس فى الجلسة الافتتاحية والجلسة الثانية وتقدم باقتراحاته الرئيسية بالجلسة الخامسة فى ٢٠ أغسطس كما ادلى

ببيانات فى الجلسة السادسة ٢١ أغسطس والسابعة ٢٢ أغسطس وبيان آخر فى نفس الجلسة وبيان آخر فى الجلسة الثامنة. انظر:

The suez canal problem, July 26, Sept. 22, 1956

A Documentary publication Dept. of state 1956

كذلك وردت تفاصيل وثائق مؤتمر لندن الاول ١٦ - ٢٣ أغسطس، ثم بعثة منزى ٩، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ ومؤتمر لندن الثانى عن هيئة المنتفعين بالقناة فى

Barracough, G. A. Survey of international affairs, Oxford University press 1962, (1956-1958) pp. 18-27-45.

R.I.A. Documents on international affairs, 1956 Noble frankland (ed) Oxford University press 1959 p. 174

بشدة ويجب استعادتها بطريقة سلمية وإلا واجهنا مستقبلا يتسم بالخطورة الشديدة وأنه يتردد حتى في التفكير في احتمالاته. (*)

ومضى دالاس في بيانه الافتتاحي إلى القول إلى أن ما خلقتة الحكومة المصرية يحتاج إلى « عمل تصحيحي » وأن المطلوب هو إدارة واعية للقناة في ظل نظام دولي يبعث الثقة في أولئك الذين ينتفعون بالقناة وأن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه كان للحكومة المصرية الحق في فسخ الاتفاق الذي يمنح الحقوق للشركة العامة لقناة السويس حتى عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأميركية تتشكك في أن لمصر الحق في أن تتخذ قرارا منفردا كما فعلت في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وأنه مع احتفاظ الولايات المتحدة بحقوقها القانوني، فإنها مستعدة لبحث الموقف الجديد من أجل التوصل لحل عادل ومقبول .

ثم طرح دالاس آراء الولايات المتحدة فيما وصفه بخطه عادله ومنصفه تعترف بالمصالح المشروعة للجميع وهي المبادئ التي تحكم هذه الخطة.

أولاً : يجب إدارة القناة بكفاءة كطريق مائي دولي حر آمن طبقا لمبادئ اتفاقية ١٨٨٨ .

ثانياً : تفصل الإدارة عن تأثير السياسات الوطنية مهما كان مصدرها .

ثالثاً : لابد من الاعتراف والوفاء بكافة الحقوق والمصالح المشروعة لمصر في القناة وإدارتها بما في ذلك عائد عادل ومنصف .

رابعا : النص على إتاحة تعويض عادل للشركة العالمية^(١).

ثم شرح دالاس بعد طرحه للمبادئ خطة التنفيذ كما يلي : -

(١) إداره القناة بواسطة هيئة دولية وتمثل مصر في الهيئة الدولية دون سيطرة دولة واحدة .

(٢) يكون لمصر طبقا لترتيبات ملائمة حق عائد منصف يأخذ في اعتباره كل الحقوق المشروعة لمصر وسيادتها .

(٣) يتيح نفس الترتيب تعويضا لشركة قناة السويس .

(٤) أي خلاف حول حق مصر في عائد منصف أو تعويض عادل للشركة يتم تسويته بواسطة لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية .

(٥) ولم تكن خطة دالاس هي الخطة الوحيدة المقدمة للمؤتمر، فقد قدم كريشنا مينون ممثل الهند خطة انضمت إليها اندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتي تدعو إلى الاعتراف بحقوق السيادة لمصر والاعتراف بقناة السويس جزءا لا يتجزأ من مصر وكممر مائي له أهمية دولية، والاصرار على حرية الملاحة لكافة الدول طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ وجمع الرسوم العادلة دون تمييز والحفاظ على القناة بالحالة الجيدة في كل الأحوال وأخيرا الاعتراف بمصالح المنتفعين^(٢).

(*) انظر رسالة الرئيس ايزنهاور الى دالاس في ١٩ اغسطس ١٩٥٦ رقم ١٣ والتي وقعها هربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة، من واشنطن إلى لندن للاشادة بجهود دالاس وقدرته على المناورة والتوصل إلى اتفاق حول تشكيل هيئة الرقابة المقترحة للقناة انظر

Outgoing telegram, Dept. of state, Aug. 19, 1956, 791 7301/8-1956

(١) نفس المصدر والموضع

2 - R.I.I.A. Documents on international affairs op. cit. p. 174

وكانت خطتا دالاس والهند تعترفان بالحقوق المشروعة لمصر وبسيادتها وكذلك بالمصالح الدولية، ولكن برغم أوجه الشبه فان خطة دالاس وحدها هي التي دعت إلى هيئة دولية للرقابة والاشراف على إدارة القناة، وبعكس خطة الأغلبية «خطة دالاس» فان خطة الأقلية «خطة الهند» كانت تترك لمصر الرقابة والإدارة للقناة، واعترفت بهيئة المنتفعين ولكن في ظل الإدارة المصرية^(١).

وقد قبلت ١٨ دولة المقترحات والخطة التي طرحها دالاس في المؤتمر وأدرج هذا في قرار أمام المؤتمر برغم اعتراضات الاتحاد السوفيتي والهند ودعت الدول الثمانية عشرة المؤيدة لخطة دالاس مصر للتفاوض حول الرقابة الدولية على القناة، وكانت الخطوة التالية تقديم القرار لعبد الناصر بواسطة لجنة من خمس دول^(٢).

وقبل أن نتعرض لمهمة بعثة منزيس بالقاهرة ٢ - ٩ سبتمبر ١٩٥٦ التي نقلت لعبد الناصر قرار مؤتمر لندن الأول حول الإدارة الدولية للقناة، يهمننا استعراض وتحليل التقييم الأميركي للموقف السياسي بعد المؤتمر وتقديرات الإدارة الأميركية واحتمالات المستقبل.

ففيما بين وقت اتخاذ القرار لايفاد البعثة إلى القاهرة ووصولها فعلا، وقعت عدة أحداث من أهمها المؤتمر الصحفي الذي عقده دالاس في واشنطن في ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ بما يعكس وجود خلافات في الرأي بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة لا تعتمد بدرجة كبيرة على قناة السويس، بينما يعتمد عليها إقتصاد عدد كبير من الدول الأخرى، وأن الأمر متروك لها أساسا لاتخاذ قرار حول نوع ترتيبات لاستعادة الثقة بحيث تستمر اقتصادياتها معتمدة على القناة وأن الأمر لا يخص الولايات المتحدة في المقام الأول.

وفي الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٥٦ دلل ايزنهاور مرة أخرى على الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاع، وفي ٢ سبتمبر أرسل رسالة بهذا المعنى إلى ايدن^(٣) وبذلك حقق لعبد الناصر عدم تأييد الولايات المتحدة لأي عمل عسكري موجه ضده^(٤).

1 - Stebbins, Richard, the U.S. in world affairs 1920-1950, Harper & Brothers, 1951, p. 367

(٢) كانت اللجنة تضم ممثلي حكومات استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة برئاسة روبرت منزيس Menzies رئيس وزراء استراليا، وكان المندوب الأميركي في اللجنة دبلوماسي أميركي محترف هو لوي هاندرسون L. W. Henderson وكان رأيه أن مهمة اللجنة تثير الفزع في نفسه وأنه لا يقدر لها النجاح انظر: Finer, op. cit. p. 176.

وانظر نص رسالة ايزنهاور الى ايدن في ٢١ / ٨ / ١٩٥٦ التي اعدتها هيربرت هوفر للعرض على الرئيس ايزنهاور في ملف 974/7301/8 31 56

سرى للغاية والمرسلة إلى السفارة الأميركية في لندن في برقية رقم ١٥٩٢ في ٢ سبتمبر ١٩٥٦ وفيها تحذير واضح بعدم اللجوء لاستخدام القوة ضد عبد الناصر

3 - Eden op. cit. pp. 517-518

4 - St. John op. cit. p. 263

إلى جانب هذه التصريحات العلنية فإن دالاس فور عودته من لندن عقد اجتماعا مع ايزنهاور لبحث تطورات أزمة السويس واستعراض مباحثاته مع الجانب البريطاني^(١) (ايدن وماكميلان ولويد) وأوضح دالاس لايزنهاور تقديراته للموقف كما يلي(*):

- تصميم البريطانيين على التحرك عسكريا ما لم تتم موافقة واضحة من جانب عبد الناصر على خطة الدول الثمانية عشرة في موعد تقريبي ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ وأن ايدن أوضح أن التخطيط العسكري لابد وأن يتبلور بشكل محدد في هذا الوقت وأن موقف عدم الحسم هذا لا يمكن أن يستمر

- كما أوضح دالاس أن معارضة «هيو جيتسكيل» الزعيم العمالي البريطاني لسياسة الحكومة البريطانية من شأنها أن تشجع عبد الناصر على رفض الخطة.

- أشار دالاس إلى صعوبة إنهاء المباحثات مع عبد الناصر طبقا للتاريخ الذي حدده ايدن.

وقد اهتم ايزنهاور بالبحث عن طريقة تجعل عبد الناصر يوافق على مقترحات الدول الثمانية عشرة واقترح دالاس اصدار بيان يؤيد هذه المقترحات.

كان واضحا تماما أمام الحكومة الأميركية تصميم بريطانيا على التحرك عسكريا واتخاذ قرار بهذا الشأن بعد ١٠ سبتمبر ما لم يقبل عبد الناصر مقترحات الدول الثمانية عشرة، وكان رد فعل ايزنهاور ودالاس يتمثل في البحث عن طريقة لتجنب هذا التطور باقناع عبد الناصر بقبول المقترحات.

وازاء خطورة الموقف اجتمع دالاس مرة أخرى يوم ٢٠ اغسطس مع الرئيس ايزنهاور لبحث احتمالات التدخل العسكري لبريطانيا وفرنسا في مصر وكان هدف دالاس من اجتماعه مع الرئيس ايزنهاور التأكد من تطابق تفكيره مع تفكير الرئيس بشأن موضوع قناة السويس، وهذا التفكير كما طرحه دالاس يتمثل في أنه لا يرى حلا للموقف عن طريق القوة كما لا يرى امكانية إنهاء هذا الموقف إذا احتل البريطانيون والفرنسيون القناة وأجزاء من مصر.

وكانت تقديرات دالاس أنه إذا فعل البريطانيون والفرنسيون ذلك فسوف يحولون «كافة سكان الشرق الأوسط وأفريقيا الى أعداء ألداء» وأن الفرنسيين والبريطانيين سوف يضطرون للحفاظ على وجودهم في كل مكان عن طريق القوة وفي النهاية اضعاف اقتصادهم وضياغ نفوذ الغرب في الشرق الأوسط لجيل او لمائة عام كاملة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتي سوف يجنى الثمار الناتجة عن ضعف أوروبا الغربية ويتمتع بالنفوذ

1 - Memo of conversation with the president Aug. 29, 1956, White House Memo series Meetings with the president

(*) انظر حول معرفة الولايات المتحدة بالاتجاهات البريطانية والفرنسية للعمل العسكري: مذكرة من مدير إدارة الشرق الأدنى في ١٩٥٦ / ٨ / ٣٠ إلى وزير الخارجية الأميركية يقترح فيه ان يطرح على اجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي النظر في الموقف المتفجر في منطقة قناة السويس والخطط العسكرية للبريطانيين والعسكريين وعمليات الاجلاء واسعة النطاق للمواطنين البريطانيين والفرنسيين بحيث لا يمكن استبعاد احتمال اجلاء الرعايا الأميركيين خلال اسبوعين الى ثلاثة اسابيع. وأن الهدف من طرح الموضوع على مجلس الأمن القومي أولا ونسج خطط مواجهة احتمال انفجار الموقف عسكريا وخطط وزارة الدفاع على أساس سرى للغاية للاجلاء الفوري للرعايا الأميركيين

Dept. of state, Assistant secretary, top secret, Aug. 30, 1956, to secretary from NEA William Rountree, sub NSC, discussion on Suez Canal.

والسيطرة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، وأن السوفيت لهذا السبب يعملون للحيلولة دون توصل لتسوية سلمية لمشكلة السويس^(١).

وقد وافق الرئيس ايزنهاور على التحليل الاساسى للموقف الذى طرحه دالاس وأوضح أنه يرى ضرورة بذل كل جهد ممكن للتوصل لتسوية عملية مقبولة لأزمة السويس ويرى أنه فى حالة فشل المفاوضات أنه يمكن اللجوء إلى الأمم المتحدة والمخ إلى أنه قد يشير الى ذلك فى مؤتمره الصحفى فى اليوم التالى.

وتوضح هذه الوثيقة عدة نقاط اساسية أولها: تأكد ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس من لجوء بريطانيا وفرنس إلى استخدام القوة ضد مصر، وثانيها: توضح الادراك التام لمخاطر استخدام القوة وعواقبها بالنسبة للنفوذ الغربى فى الشرق الأوسط، وثالثها: ادراك واضح للأثر الذى يمكن أن ينجم على الاستراتيجية الاقليمية فى الشرق الأوسط إذا استخدمت بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر من حيث تدعيم النفوذ والوضع السوفيتى، ورابعها: أن الإدارة الأميركية كانت تفضل الحل العملى السياسى عن طريق المفاوضات واللجوء للأمم المتحدة إذا احتاج الأمر.

وكان التقييم الأمريكى للنوايا البريطانية والفرنسية تجاه مصر ينعكس فى مذكرة مرفوعة من مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى إلى وزير الخارجية فى ١٩٥٦/٩/١ تناولت النقاط الهامة التالية:

- تقديراته المؤكدة بأنه ليس ثمة شك فى أن البريطانيين والفرنسيين مستعدون للتورط فى اشتباكات إذا ظهر موقف يبرر - على الأقل - مثل هذه المغامرة فى نظر الرأى العام وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

- اعتقاده أن مدى الاستعدادات والنفقات لتجهيز الاشتباكات قد تجاوزت مجرد نقل القوات لاغراض التأثير السيكولوجى.

- أن هناك عدة تطورات تؤكد فرضية أن البريطانيين والفرنسيين يخططون للقيام بعمل عسكري ويبدو أنهم يفكرون فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ لبدء عملياتهم.

ثم يطرح راونترى Rountree مساعد وزير الخارجية المقترحات التالية: الإعداد لعمليات الإجلاء للمواطنين الأمريكيين من مصر ومن الأردن ومن القدس، واستشهاد راونترى بالمعلومات التى ابرقت بها السفارة الأمريكية فى باريس فى ٢٠ اغسطس ١٩٥٦ للتدليل على صحة تقديراته مشيراً إلى تصريحات الحكومة الفرنسية والزعماء السياسيين التى تشير الى دفع أزمة السويس إلى الذروة فى المستقبل القريب خلال أسبوعين أو ثلاثة.

ويستخلص مساعد وزير الخارجية من هذه المعلومات أدلة قوية تؤكد أن التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية قد تجاوزت مرحلة حرب الأعصاب وأنها استعدادات فعلية لحرب حقيقية على نطاق واسع^(٢).

1- Dept. of state the secretary August 30 1956 personal and private secret. Memo of conversation with the president Box (8) White House Memo series DDI - Library

(٢) مذكرة مساعد وزير الخارجية إلى دالاس حول النوايا العسكرية لبريطانيا وفرنسا.
Dept. of state Assistant Secretary top Secret, Sept. 1, 1956, to the secretary from NSA William Rountree file no. 714/1701/9- 1- 56.

واضاف أن الموقف البريطانى والفرنسى بالنسبة للمفاوضات مع عبد الناصر قد وضع على اساس توقعاته، رفض عبد الناصر لهذه المقترحات، ويعملون على الحصول على هذا الرفض بأسرع ما يمكن، بل ويمكن القول فى تقدير مساعد وزير الخارجية أن السلوك الفرنسى والبريطانى يوحى بتفضيل هذا الرفض، ويخلص مساعد وزير الخارجية الى وجود دليل قوى على خطط مؤكدة لبدء الاشتباكات فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ وان كان من المحتمل تغير هذه الخطط إذا حدثت احدى التطورات التالية:

أ - استلام عبد الناصر.

ب - ظهور موقف لم يحسب حسابه مثل اتفاقية دفاع متبادل مصرى سوفيتى تعنى أن السوفيت سوف يتورطون فى أى اشتباكات.

ج - اتخاذ الولايات المتحدة خطوات قوية وفورية لتثبيط البريطانيين والفرنسيين عن اتخاذ عمل عسكري.

د - إذا ابدى عبد الناصر استعدادا للتفاوض فانه يجب بذل كل جهد للتوصل الى حل^(١).

استمرارا فى توضيح التقييم الأمريكى لفكرة الادارة الدولية التى روجت لها فى المؤتمر الدولى وطرحتها على مصر من خلال بعثة مينزيس حدد دالاس فى رسالة لايزنهاور فى ٢١ اغسطس ١٩٥٦ تقييمه فى النقاط التالية:

- أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطى الدول حقوقا فى القناة.

- الا أن هذا لا يعنى أن الدول تمتلك القناة، بل تعنى أن مصر لا تستطيع أن تفعل فى القناة ما تريد كما لو كانت ملكية وطنية خالصة، بمعنى آخر فان مصر تمتلك القناة ولا تشاركها دول اخرى فى ملكيتها، ولكن إدارة القناة ليست حكرا مطلقا على مصر، أى ان دالاس يطرح على ايزنهاور التفرقة بين ملكية القناة وادارتها، وانه إذا كانت الملكية وطنية فإن الإدارة دولية^(٢)، وهو بذلك إنما كان يفكر فى طريقة يجعل بها المقترحات مقبولة لعبد الناصر لتجنب التطور المحتمل بالتدخل العسكرى.

خامسا: مباحثات منزيس فى القاهرة ٩-٣ سبتمبر ١٩٥٦.

وصلت بعثة مينزيس الى القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦ وفى اليوم السابق لوصولها كتب مايكل ادمز Michael Adams مراسل المانشستر جارديان فى القاهرة أن الموقف فى القناة لم يتغير فلا زال عبد الناصر يصر على سيادة مصر الكاملة على القناة بينما تصر الدول الغربية على رفض أى موقف تخضع فيه حرية الملاحة فى القناة لارادة مصر^(٣).

(١) نفس المصدر.

2 - Statement from Dulles to the president August 31, 1956, D.D.E. Library, J.F.D. papers

3 - Adams, Michael, Suez and after: Year of crisis, Boston, Beacon press, 1958 p. 38

ويروى مايكل ادمز أزمة السويس من خلال يومياته واستعراض مراسلاته وبقياته الى صحيفته وكتابه سجل اخبارى عن تسلسل الاحداث المتلاحقة. وانظر: Longoud, William, Suez story, key to the Middle East, N.Y. Greenberg publishers, 1957.

واستمرت المفاوضات بين مينزيس وعبد الناصر ستة أيام دون جدوى وأصر عبد الناصر على رفض أى سيطرة أو رقابة دولية، وكان التأييد لموقفه قويا فى العالم العربى والدول غير المنحازة والكتلة الشيوعية (كما حدث فى مؤتمر لندن الأول من جانب الهند والاتحاد السوفيتى) كما كان الموقف القانونى والسياسى لعبد الناصر يكفل له من التأييد ما يجعله يتجنب تقديم أى ذرائع لاستخدام القوة ضده وكان يدرك أن خصومه غير متحدين فى مواقفهم^(١).

وقد لخص جون كامبل John Campbell الموقف فى قوله «إن عبد الناصر لم يكن ليقبل بنظام الرقابة الدولية الذى سيفرض عليه قيودا اشد على سيادة مصر من الامتياز الممنوح للشركة المملوكة للأجانب وإن ظلت شركة مصرية قانونا^(٢)»، ورفضت الحكومة المصرية المقترحات، وظل الموقف على ما هو عليه بالنسبة للرقابة الدولية وبذلك فشلت البعثة الدبلوماسية فى تحقيق أى نتائج.

وفى رسالة إلى مينزيس رئيس وزراء استراليا مؤرخة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ رفض عبد الناصر قبول مقترحات اللجنة الخماسية والسبب فى الرفض أن المصريين اعتبروا هذه المقترحات عدائية تمس سيادتهم وحقوقهم كما أن عبد الناصر حذر من أى محاولة لفرض نظام دولى على قناة السويس سوف يكون بداية لصراع يدخل القناة فى دائرة التدخل السياسى، وكان عبد الناصر يعتقد أن إدارة القناة تعتمد اساسا على تعاون واستجابة الشعب المصرى^(٣).

وكان المصريون قد قدموا لمنزيس يوم ١٠ سبتمبر مقترحاتهم المضادة التى تقول ان الحكومة المصرية على استعداد لتلبية الدعوة بالاشتراك مع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية وبحيث اتفاقية تضمن حرية الملاحة كما أن الحكومة المصرية تعرب عن أملها فى التوصل لحل حول مسائل حرية الملاحة فى القناة، وتحسينها لتلبية احتياجاتها فى المستقبل ووضع رسوم عادلة ومنصفه^(٤).

فماذا كان رد الفعل الأمريكى تجاه المقترحات المصرية؟ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للنظر فى أى اقتراح لا يتضمن نوعا من الرقابة الدولية، وقد دعم رفض دالاس لمقترحات مصر من مواقف ايدن^(*) وموليه

1 - Eden, op cit p 218

Emet, op cit p 216

خاصة ما يتصل باصرار الولايات المتحدة على عدم استخدام القوة، وانظر أيضا

2 - Campbell, op cit p 101.

Murphy, op cit p 38

ويوافق ميرفى على هذا التقدير.

3 - U.S. Dept. of state the suex canal problem op cit p 319

RFA Documents 1956 pp 199-201

(٤) انظر نص الاقتراح المصرى فى

UNSCOR, 736 Meeting Oct 1956 pp 3-4

كما سلمت مصر صورة من المقترحات لسكرتارية الأمم المتحدة انظر
(*) انظر أيضا تقدير السفير الأمريكى فى لندن (باربار) الى الخارجية الأمريكية عن اصرار البريطانيين على استخدام القوة ضد مصر لاسقاط عبد الناصر وذلك فى برقيته رقم ١٢٤٩ فى ١/٩/١٩٥٦ وقد تضمنت النقاط التالية

١ - بتشكك البريطانيين فى امكان اقناع عبد الناصر بقبول الترتيب الخاص بالإدارة الدولية للقناة وإن برسمها للعالم ان عبد الناصر لم يتمكن من الخروج سليما بعد استيلائه على القناة.

ب - ضرورة اتخاذ العمل العسكرى مع عدم ارجاء التنفيذ لوقت موبل للاعتبارات القتالية الناتجة عن المدمر على العالم العربى والموقف البريطانى فى الشرق الأوسط ما لم يؤت عبد الناصر ما يريد، وإن سريعا، وهو، مسهم بحدوث خسائر عسكرية فى منطقة محدودة فى مصر والنجاح السريع بإمكانات وتكاليف محدودة فى المال والرجال

تجاه عبد الناصر، وحاول دالاس مرة أخرى دفع فكرة الرقابة الدولية إلى الميدان الدبلوماسي بعد ما شعر أن بريطانيا وفرنسا سوف تدفعان بالمشكلة إلى مجلس الأمن وعارضهما في هذه الخطوة^(١) نحو مؤتمر لندن الثاني الخاص بإنشاء هيئة المنتفعين بالقناة ولعل ذلك من منطلق أن السوفيت يمكن أن يستخدموا حق الفيتو لرفض أي قرار يصدره مجلس الأمن.

سادسا: مؤتمر لندن الثاني ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

وقبل التعرض للدبلوماسية الأميركية ومعالجتها للأزمة خلال مؤتمر لندن الثاني، فإنه يهمننا التعرف على التقييم الأميركي للتطورات بعد ما لاحت نذر فشل مهمة ميزنيس ورفض الحكومة المصرية لمقترحاتها، وما تبين لدى الحكومة الأميركية من نوايا بريطانية وفرنسية للجوء لاستخدام القوة.

سبقت الإشارة إلى أن دالاس بعد عودته من اجتماع لندن الأول اجتمع مع ايزنهاور في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ لينقل إليه تقديراته بتصميم البريطانيين على استخدام القوة ما لم يقبل عبد الناصر لمقترحات اجتماع لندن الأول، وأنهم حددوا لذلك موعدا هو ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ لبدء تنفيذ خطة استخدام القوة، وكان رفض عبد الناصر لمقترحات بعثة ميزنيس دافعا لدالاس وايزنهاور إعادة تقييم الموقف من كل جوانبه لتحديد التصور الأميركي إزاء احتمال استخدام القوة وأثارها على علاقاتها واطراف النزاع.

وما بين السادس والثامن من سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس وايزنهاور ثلاثة اجتماعات هامة، الاجتماع الأول في أعقاب اجتماع مجلس الأمن القومي حيث بحث دالاس وايزنهاور الموقف «في السويس» وكان تفكيرهما يدور حول العثور على موقف تفاوضي جيد بعد رفض مصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة واصرارها على حقها المنفرد في إدارة القناة.

وقد طرح دالاس على ايزنهاور بناء موقف مؤسس على الحقوق المتاحة في اتفاقية ١٨٨٨ حيث أنها تكفل موقفا تفاوضيا افضل، بدلا من البحث عن اتفاقية جديدة قد ترفضها مصر، وبدلا عن استخدام القوة لفرض مثل هذا الترتيب. كما اشار دالاس الى أن البريطانيين والفرنسيين سوف يلقون باللوم على الولايات المتحدة لتركها عبد الناصر يحقق ما يريد في الشرق الأوسط، وابدئ توقعاته من ان العلاقات بين الولايات المتحدة وبينهما سوف تتأثر سلبا بسبب هذه الأزمة^(٢)

= جـ - ان الحاق الهزيمة العسكرية بعبد الناصر تعيد لبريطانيا مكانتها في الشرق الأوسط وتساعد بريطانيا على حل مشكلاتها في المنطقة في الاردن ومصر.

د - التأكد من ان حكومات تونس وليبيا والسعودية والعراق ترحب باستخدام القوة ضد عبد الناصر.

هـ - ومع ذلك تدرك الحكومة البريطانية أن الرأي العام البريطاني يعارض استخدام القوة ولكنها تتجاهل قوة الرأي العام اعتقادا منها أن الموقف الحالي نقطة تحول تاريخية أمام بريطانيا وأنه على الحكومة مسئولية تقليدية باستخدام القوة بصرف النظر عن النتائج. انظر:

Incoming telegram, of state, top secret, from London to secretary of state no. 124, 1249, Sept. 1, 1956, file no. 974/ 7301/ 9-1-56.

1 - Eden, op. cit. p. 550

2 - Personal and private, secret, Dept of state, the secretary, Memo of conversation with the president, White House Memo series, Meetings

ويعكس تفكير دالاس في اجتماعه مع ايزنهاور القلق من نتائج رفض مصر للمقترحات واهتمامه بالبحث عن (موقف تفاوضي جيد) وهذا الموقف التفاوضي في تقديره هو استخدام ما جاء في اتفاقية ١٨٨٨ من حقوق بما يبرز اهتمام دالاس بالحجج القانونية ونبذ استخدام القوة مع ما قد يترتب على ذلك من توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي اجتماع ثان مع ايزنهاور في الثامن من سبتمبر ١٩٥٦ بحث دالاس مع ايزنهاور فكرة ارسال خطاب من ايزنهاور الى ايدن ومضمون هذا الخطاب، واقترح دالاس أن يكون مضمونه في عدة نقاط هي : حث الانجليز والفرنسيين على عدم استخدام القوة او اللجوء إليها، ثم طرح امكانية اقامة منظمة للمنتفعين ولرشديها، وجمع الرسوم مع تخصيص جزء من الرسوم لمصر طبقا للتكاليف، واعلان بدائل لاستخدام القناة بالنسبة للنفط، مع استمرار التدابير الاقتصادية ضد مصر، وخلال نفس الحديث طرح دالاس الخطوط العامة لتنظيم هيئة المنتفعين.

كان رد فعل ايزنهاور بالنسبة للخطاب المقترح هو الموافقة على مضمونه ونقاطه. اما بالنسبة لهيئة المنتفعين فقد قال إنه ليس متأكدا من نجاح الفكرة، وأنه من الوجهة القانونية من حق المنتفعين تنظيم أنفسهم لاستخدام القناة ولكن الرأي العام غير مهيا لقبول هذا الرأي القانوني، وأن هذا يحتاج للاقناع، وأوضح ايزنهاور أن العالم يميل إلى تأييد عبد الناصر في رأيه بأحقية في إدارة العمليات مادامت القناة تمر في أرضه، وأعرب عن قلقه بضرورة عدم اللجوء للتدابير العسكرية، وطلب من دالاس تسليم رسالته (رسالة ايزنهاور) إلى ايدن مساء نفس الليلة عن طريق السفير البريطاني^(١)

يتضح لنا الاتفاق بين دالاس وايزنهاور على ضرورة حث البريطانيين والفرنسيين على عدم اللجوء لاستخدام القوة، أما بالنسبة لاقامة هيئة المنتفعين، فواضح أن دالاس هو صاحب الفكرة، وبينما كان دالاس ينظر الى الأمر من زاوية قانونية أو على أحسن الفروض طرح بدائل للمناقشة. فقد كان ايزنهاور ينظر إليها بريبة من منطلق ضالة امكانيات نجاحها أو استعداد الناس لتقبلها وفرص نجاحها.

وفي اجتماع لاحق في نفس اليوم مساء عاد دالاس للاجتماع بايزنهاور ليعرض عليه مشروع رسالته الى ايدن وتفصيلها^(٢)، وقبل تناولهما لتفاصيل المشروع اجريا تقدير سؤقت لاحتسالات التدخل العسكري البريطاني الفرنسي في القناة، فيحدد ايزنهاور بوضوح أن الولايات المتحدة وبريطانيا تواجهان مشكلة خطيرة في التصدي «لمغامرة عبد الناصر الطائشة» في القناة ويطرح تقييمه في الموقف الآتي: أن النزاع بشكله الحالي يؤدي إلى التفاف العرب حول عبد الناصر في حالة استخدام القوة قبل استفاد كل السبل والوسائل السلمية للتسوية، وما لم يثبت ان عبد الناصر هو المعتدى فان العرب سوف يضطرون لتأييده. والاحتمال الثاني هو الاستسلام لعبد الناصر والقبول الكامل لسيطرته على المرور بالقناة.

1-Dept. of state, the secretary, personal & private secret Sept. 8, 1956 White House Memo series, D.D.E. Library

2 - Personal and private, secret Draft 98, 99 from secretary to the president, White House Memo series Meetings with the president Box (4) D.D.E. H.D. papers

اما دالاس فيطرح افكاره كالاتى: أنه وإن لم يختلف مع ايدن فى تقدير نوايا وأهداف عبد الناصر فهو لا يتفق معه فى تقديره للآثار المحتملة فى العالم العربى، ويرى دالاس أن ردود فعل بريطانيا وفرنسا «سوف تجعل عبد الناصر بطلا عربيا وتضر بهيبة أوربا الغربية بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن ذلك سيؤدى لان يخرج عبد الناصر من الأزمة زعيما للشعوب العربية والاسلام».

وبالنسبة لاستخدام القوة يرى دالاس أن استخدام القوة العسكرية ضد مصر وفى ظل الظروف الراهنة قد يكون له اثاره الخطيرة من دفع العرب لتأييد عبد الناصر كما قد يؤدى إلى سوء تفاهم خطير بين بريطانيا والولايات المتحدة، حيث لا يوجد فى الولايات المتحدة رأى عام مستعد لتأييد هذه الخطوة، وأن الرأى العام فيما يبدو يفضل الأمم المتحدة التى انشئت لمثل هذا النوع من النزاعات.

ويقدر دالاس أن الولايات المتحدة قد نظرت بشئ كثير من الريبة لاستعدادات بريطانيا لشن حملة عسكرية ضد عبد الناصر الذى قد يذهب إلى الامم المتحدة ويدعى أن هذه الاعمال تنطوى على رفض وسائل التسوية السلمية وبالتالي يطالب الأمم المتحدة بإدانة العملية بوصفها عدوانا، وأكد دالاس فى نفس الوقت أن الولايات المتحدة لا تريد الرضوخ لعبد الناصر^(١).

أما تفاصيل رسالة ايزنهاور لايدن فهى تقول فى اهم نقاطها: -

* الوقوف بجانب بريطانيا لاحباط المزايع والنزعات الطموحة لعبدالناصر ولضمان الاستخدام الكفء والحر لقناة السويس بموجب اتفاقية ١٨٨٨.

* أن خير سبيل لبلوغ الهدف هو تنفيذ عمليات أقل إثارة من استخدام القوات المسلحة وأن هناك مجالات للمحاولة لم تستكشف بعد مثل الدعوة لمنظمة شبه دائمة للحكومات المستفيدة (المنتفعة) تتولى الجزء الأكبر من المشكلات الفنية للقناة، الإرشاد، تنظيم المرور، جمع الرسوم... الخ.

* أن تتعاون هذه المنظمة مع مصر ويمكن ان تتواجد (واقعيًا) وتعطى للمنتفعين الحقوق التى تريد.

* ممارسة الضغوط الاقتصادية وهناك المنافسات والصراعات العربية التى يمكن استغلالها إذا لم نجعل عبد الناصر بطلا.

* كما أنه توجد بدائل بالاعتماد على القناة وخطوط الأنابيب كانشاء خط أنابيب جديد إلى تركيا، واحتمال إعادة رسم طرق نقل النفط من نصف الكرة الغربى إلى الدول الأوربية.

ويختتم ايزنهاور رسالته بقوله: «إن عبد الناصر يعيش على الإثارة فإذا ركزنا على تبديد الاثارة وتفريغ اطماع عبد الناصر deflating him بعمليات بطيئة ولكن اكيدة فسوف نعزله تدريجيا ونحرز انتصارا دون اراقة دماء وأكثر اهمية مما تحققة قوة السلاح، ويطمئن ايزنهاور ايدن بقوله: إننا لسنا غافلين عن أنه فى نهاية المطاف قد لا يكون هناك مفر من استخدام القوة لكن اللجوء الى استخدام القوة - فى تقدير ايزنهاور - فى الوقت الذى

1 - Personal and private, secret. Draft, 9/8/1956 as taken to president by secretary Dulles 9/ 8/56, 6, 30. P.M. White House series Meetings with the President Box (4) D.D.L. Library. J.F.D. Papers.

يؤمن فيه العالم بوجود أساليب أخرى متاحة لتسوية النزاع سوف يطلق عقاب قوى قد تؤدي في السنوات المقبلة الى أوحش العواقب، وأن الخلاف الاساسى بين ايزنهاور وايدز ناتج بصفة اساسية عن اختلاف استقراءهما لرد الفعل المحتمل في العالم العربى لمختلف الأفعال المتاحة لهما^(١).

تعكس رسالة ايزنهاور الى ايدز نقاط التقاء ونقاط اختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا في معالجة أزمة السويس في هذه المرحلة بالنسبة لتأمين القناة واحتمالات التدخل العسكرى. أما نقاط الاتفاق فهي تدور حول نوايا عبد الناصر وأهدافه بشكل عام ، ونقاط الاختلاف تدور حول الاساليب المتاحة لمواجهة عبد الناصر. وي طرح ايزنهاور عددا من البدائل التى يرى أنها أشد تأثيرا من القوة المسلحة وان كانت ابطأ فى التنفيذ مثل انشاء منظمة المنتفعين، وممارسة الضغوط الاقتصادية، واستغلال المنافسات العربية، والبحث عن بدائل للاعتماد على القناة، وإنشاء طرق بديلة لنقل النفط، فهو اتفاق فى الهدف واختلاف فى الوسيلة لما ينطوى عليه استخدام القوة من محاذير داخلية أميركية وبريطانية (عدم تقبل الرأى العام الداخلى باستخدام القوة) ومحاذير اقليمية (تحول العرب للالتفاف حول عبدالناصر) ومحاذير ثنائية (وهى خلق سوء تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا الى جانب الفرصة للسوفيت لمزيد من التغلغل).

وقد انعكست هذه الاتجاهات التى تبلورت فى الاجتماعات الثلاثة المتتالية لكل من ايزنهاور ودالاس والتى تناولناها بالتحليل، انعكست فى تصريحاتهما، فقد أعرب ايزنهاور فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ فى مؤتمر صحفى «ان الولايات المتحدة اوضحت من البداية أنها مصممة على التوصل لحل سلمى ومقبول لأزمة السويس، واننا أقمنا الأمم المتحدة للقضاء على العدوان، واننى لن أكون طرفا فى العدوان بقدر ما تتيح لى طاقتى البشرية»^(٢).

وقد قرر دالاس نفس المعانى فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ بقوله «ان القوة ليس لها ما يبررها على الاطلاق الا كملاذ أخير، فإذا كان هناك من بدائل لاستخدام القوة فلا بد من استكشافها، واستنفادها، اننا لا ننوى اقتحام الطريق، وقد نؤمن ان لنا الحق فى ذلك ولكن لن نفعل هذا فيما يتصل بالولايات المتحدة»^(٣).

وقد زادت الشكوك فى أهداف واشنطن ودرجة التزامها بتحقيق الأهداف المتوخاه من هيئة المنتفعين لاسيما وأن دالاس قرر بعبارات أخرى رفضه لمبدأ استخدام القوة ودعوته الدول الكبرى للأعراب عن استمرار ولائها لالتزاماتها فى ميثاق الأمم المتحدة^(٤).

1- Ibid idem

2- Keessing's contemporary Archives Sept 11, p. 15106

Waging Peace, op cit pp. 69-89

Transcript of the white House news conference Sept. 11, 1956, American foreign policy p. 624.

3 - U.S. Dept. of State suez Canal problem Documents op cit pp. 331-341.

وانظر كذلك:

Wint, Guy & peter calvocoressi, Middle East crisis, Great Britain منتظر هيئة المنتفعين penguin books 1975 pp. 75-76

4 - U.S. Dept of state, Suez Canal problem op cit. pp. 344-345

الخطة الأميركية في مؤتمر لندن الثاني لمقترحات دالاس^(١).

تناولنا فيما سبق التقييم السياسى الأمريكى لاحتتمالات استخدام القوة من جانب بريطانيا وفرنسا ووجهات نظر كل من ايزنهاور ودالاس تجاه هذا الاحتمال. نعرض الان لحقيقة وابعاد الاسهام الاميريكى الفعلى فى طرح فكرة هيئة المنتفعين لقناة السويس التى سوف تقدم لمؤتمر لندن الثانى.

لقد ناقشت الإدارة الأميركية هذه الخطة على مرحلتين فى اجتماعين هامين بين دالاس وايزنهاور، تناول الاجتماع الأول الاطار العام لاقتراح المنظمة الاختيارية للمنتفعين بقناة السويس حيث عرض دالاس على ايزنهاور مشروع الاقتراح فى إطاره العام وعناصره الاساسية^(١).

فقد شرح دالاس فى هذا الاطار العام مبررات الخطة وتحليل مواد اتفاقية ١٨٨٨ والحقوق الممنوحة للدول، وحق استخدام القناة فى وقت السلم والحرب دون تمييز، وواجب كافة الدول بعدم إعاقة الاستخدام الحر للقناة، كما تضمن شرحه لمبررات الخطة ضرورة التعاون مع الحكومة المصرية لحسن ممارسة هذه الحقوق، وإن أشار فى سياق المبررات أن ممارسة هذه الحقوق ليست وقفا على إرادة مصر وحدها، وإلا استطاعت مصر ان تلغى الحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية.

وأوضح دالاس فى مبررات الخطة أن حكومة مصر قد تصرفت منفردة بالغاء الامتياز فى الوقت الذى لاتزال مشروعية التصرف محل شكوك كبيرة. وتنتقل خطة دالاس بعد ذلك إلى طرح تشكيل منظمة أو اتحاد من اثنين وعشرين دولة اجتمعوا فى لندن واتفقوا على مقترحات للتعاون مع مصر تفوق فى تقديرهم المزايا الممنوحة بقناة السويس فى اتفاقية ١٨٨٨.

وتتركز خطة دالاس على رفض مصر لمقترحات اللجنة الخماسية، وأنه فى ظل تلك الظروف أصبح من الملائم تنظيم المنتفعين للاستخدام الفعال لحقوقهم، وانه من اجل التمتع بالحقوق وضمانها طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ فان الحكومات المشاركة سوف تتفق على الانتظام الاختيارى والتعاون فى هيئة للمنتفعين. وحددت خطة دالاس مبادئ التعاون بثلاثة عناصر هى: الضمان والحفاظ على الاستخدام الحر غير المعوق للقناة، وأن يكون الاستخدام محايدا بين الدول، وثانيا الوفاء باحتياجات المنتفعين فى المرور الآمن والمنظم والاقتصادى، وثالثا التعاون مع مصر فى ادائها لالتزاماتها للمنتفعين طبقا لاتفاقية ١٨٨٨.

أما الإطار العام للخطة الذى طرحه دالاس فيتناول: العضوية والتنظيم، وبالنسبة للعلاقة مع مصر فقد أوردت خطة دالاس، أن الهيئة سوف تتعاون مع مصر فى ضمان بقاء القناة حرة وغير معوقة أمام الملاحة، وأن مدير الهيئة سوف يقيم العلاقات الضرورية مع الحكومة فى تنفيذ التعاون، وقد أشار مشروع الخطة فى الجزء الخاص بالتعاون مع الحكومة المصرية الى ان الهيئة سوف تسدد للحكومة المصرية اى مصروفات تتحملها تتصل بصيانة القناة واعمالها، أما الجزء الخامس من الخطة فيتناول تسوية المنازعات بين أعضاء الهيئة، ويعالج الجزء السادس اجتماعاتها، أما السابع فيتعرض لموضوع انسحاب أو الطرد من عضوية الهيئة^(٢).

1 - Private and Personal, secret, outline of proposals for voluntary association of suex canal users, White House, Memo series, Meetings with the president, 1956.

(٢) نفس المصدر.

غنى عن القول أن فكرة هيئة المنتفعين هي مبادرة دالاس الدبلوماسية لطرحها على مؤتمر لندن الثانى، وهو الذى طرح منطقتها ومبرراتها وإطارها العام التنظيمى والقانونى امام الرئيس ايزنهاور، فمن الوجهة القانونية يحاول دالاس الاستناد إلى اتفاقية ١٨٨٨ التى تؤسس حقوقا للدول المنتفعة بالقناة، اما من الناحية العملية فان دالاس بهذا الاقتراح يسعى لخلق تكتل من الدول صاحبة السفن والمنتفعة بالملاحة فى القناة لتشرف على سير الملاحة وتجمع الرسوم وتدريب المرشدين وتتعاون مع الحكومة المصرية، وترجمة هذا التكتل عمليا خلق قوة تفاوضية جماعية ضخمة لمجموعة مؤثرة من الدول فى مواجهة مصر بمفردها، بحيث يصعب على مصر التفاوض من موضع القوة.

وغنى عن القول كذلك ان هدف دالاس من وراء هذه الفكرة أن يواجه مصر بتكتل جماعى وقوة دولية ضاغطة قادرة على فرض ارادتها على مصر من موقع القوة الاقتصادية والبحرية والفنية والمالية، وبالطبع كان هذا هو البديل من وجهة النظر الأميركية والذى يغنى فى تقديرها عن اللجوء لاستخدام القوة المسلحة.

وبعد هذا الطرح لمبررات الخطة وإطارها العام، قدم دالاس المسودة للرئيس ايزنهاور فى اجتماع ١١ سبتمبر ١٩٥٦^(١) يحدد الخطوط الرئيسية والسياق السياسى لانشاء هيئة المنتفعين على النحو التالى:-

أ - انه فى ضوء عزوف حكومة مصر عن التفاوض حول اتفاقية بشأن استخدام القناة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، كما اقترحت الدول الثمانية عشرة فى لندن، فان الولايات المتحدة تعتقد أنه من الملائم بالنسبة للحكومات التى تحتفظ لسفنها بالحق فى الاستخدام الحر لقناة السويس، أن تتحد فيما بينها من أجل الاستفادة الجماعية، والاستخدام الجماعى بواسطة السفن لهذه الحقوق.

ب - تعتقد الولايات المتحدة أن هذه الحقوق لا يمكن أن تصان لو اهتمت كل دولة أو كل سفينة بنفسها فقط.

ج - أنه فى ظل الظروف القائمة فان التعاون العملى من جانب مصر لا يتحقق بشكل فعال الا إذا انتظم المنتفعون بحيث يتعاملون بشكل جماعى مع مصر، بحيث تتعامل معهم مصر بشكل جماعى.

د - انه إذا انتظمت المملكة المتحدة مع آخرين من الدول الثمانية عشرة من أصحاب مقترحات لندن، أو الذين يرون نفس رأى، فان الولايات المتحدة سوف تسهم فى انشاء مثل هذه المنظمة.

هـ - ان المنظمة سوف تمارس نيابة عن المنتفعين، وسوف تحصل الرسوم من السفن المارة فى القناة، والتى سوف تغطى مصروفات المنظمة، ودفع تعويض ملائم للحكومة المصرية مقابل اسهامها فى صيانة القناة وتسهيلات المرور.

و - وترى الولايات المتحدة انه لو حاولت حكومة مصر التدخل فى مثل هذه العمليات او رفضت اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ فان ذلك يعد انتهاكا من مصر للاتفاقية، وفى هذه الحالة فإن أطراف الاتفاقية يصبحون أحرارا فى اتخاذ خطوات لضمان حقوقهم عن طريق الامم المتحدة، أو من خلال أى اجراء ملائم تقتضيه الظروف^(٢).

(١) نص النسخة التى عرضها دالاس على ايزنهاور انظر:

Secret, White House Memo series, Meetings with the president, D.D.E. Library Box (8)

2 - Ibid, idem.

ومحور خطة دالاس، كما هو واضح، خلق تكتل جماعى لمواجهة مصر فى اختصاصات تدخل فى صميم سيادتها (تحصيل الرسوم - تقديم المرشدين للقناة) كما ينطوى على تهديد واضح إذا اعترضت مصر، إما باللجوء الى الأمم المتحدة أو غير ذلك من السبل.

من خلال مسودة الخطة وإطارها العام ومبرراتها حدد دالاس بوضوح إطار التحرك الأمريكى دبلوماسيا خلال مؤتمر لندن الثانى كما سوف نتبين فى طرحه على الاجتماع، وذلك بعد أن حدد المبادئ والإطار والأهداف فى محادثاته السرية مع ايزنهاور فى البيت الأبيض.

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ صرح دالاس فى مؤتمر صحفى أن الولايات المتحدة على استعداد للاشتراك فى الهيئة المقترحة لقناة السويس^(١)، كما أعلن ايدن فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومتى الولايات المتحدة وفرنسا قد قررت إنشاء هيئة مؤقتة للمنتفعين لقناة السويس^(٢)، وفى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٥٦ أعلنت الخارجية البريطانية عن عقد مؤتمر ثان فى لندن فى الاسبوع الثانى (١٩ سبتمبر ١٩٥٦) لبحث إنشاء الهيئة المقترحة وأنه قد ارسلت دعوات للدول الخمسة عشرة الاخرى التى ايدت المقترحات التى اقترت فى مؤتمر لندن الأول^(٣).

وكا رد فعل مصر بالغ الحدة لفكرة إنشاء هيئة المنتفعين، ويروى فاينر *Finer* أن السفير المصرى فى الولايات المتحدة أحمد حسين سلم دالاس رسالة تقول إن تنفيذ هذه الخطة يعنى الحرب^(٤).

وبرغم ذلك مضت الولايات المتحدة ومضى دالاس دفع فكرة إنشاء هيئة المنتفعين على الرغم من أن التقييم الأمريكى للموقف المصرى انتهى إلى أن الحكومة المصرية لم تظهر أى خطوة واحدة نحو المصالحة، كما أن ايزنهاور بدأ يستشعر ازدياد دور الاتحاد السوفيتى فى الأزمة بوصول المرشدين السوفيت، وربط بين ما وصفه بالعلاقة الوثيقة بين مصر والاتحاد السوفيتى وبين تشدد الموقف المصرى^(٥) وتعليقات دالاس وايزنهاور فى حديثهما توضح أنهما وضعاً أزمة تأميم قناة السويس فى منظور المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط.

ففى اعقاب هذا الاجتماع الذى سجله دالاس فى وثائق البيت الأبيض ادلى ببيان حدد فيه معالم الموقف الأمريكى كما تبلور فى تحضيرات الخارجية الأمريكية ومباحثات دالاس وايزنهاور فى ٦، ٨ سبتمبر ١٩٥٦ على نحو ما اسلفنا، وكانت خصائص الموقف الأمريكى كما حددها دالاس هى:

١ - أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسعى من خلال الوسائل السلمية إلى ضمان خدمة قناة السويس للاهداف الدولية التى وضعت من اجلها اتفاقية ١٨٨٨.

1- Keessing's contemporary Archives Sept. 22-29, 1956 pp. 15101 - 15106, Dept. of state press release - release no. 486 Sept. 13 1956, Dept bulletin Sept. 24, 1956, pp. 470-483.

2- Keessing's cit. Loc. cit.

3- Ibid. idem

4 - *Finer*, op. cit. p. 233.

U.S Dept. of State the Suez canal problem, op.cit. p. 348

وانظر نص رسالة عبد الناصر فى

5- The secretary, Secret, Sept. 17, 1956 White House Memo series, Meetings with the president Box (8) D D E, Library

٢ - أن الولايات المتحدة لا تقبل مع ذلك نظام ادارة للقناة لا يعترف بالحقوق الممنوحة للمتفعين بالقناة بواسطة اتفاقية ١٨٨٨.

٣ - أن الولايات المتحدة لا تحاول تنظيم مقاطعة للقناة ولكن لا يمكن ان تغفل أنه قد تحدث ظروف تجعل المرور فى القناة غير عملى أو متناقص القيمة^(١).

اتضحت معالم الموقف الأمريكى تجاه التطورات السابقة على مؤتمر لندن الثانى من خلال مبادرة دالاس بطرح تفاصيل المشروع الخاص بهيئة المتفعين، وقد بلور دالاس هذا الموقف خلال مؤتمر لندن الثانى فى الفترة من ١٩ سبتمبر الى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦، أولا خلال بيانه فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ثم بيانه خلال الجلسة الختامية، ثم فى نص الاعلان الصادر عن انشاء الهيئة فى الجلسة الختامية بما يعكس تفكير وأراء واتجاهات دالاس على نحو ما طرحها فى إطار الخطة ومسودة المشروع اثناء بحثها فى واشنطن مع ايزنهاور^(٢) وفى تأييد الولايات المتحدة للاعلان فى شكل رسالة موجهة من وزير الخارجية الأمريكى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

وقد حدد دالاس أمام المؤتمر التقييم الأمريكى بما يتفق الى حد كبير مع ما جاء فى بيانه الصحفى فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ فى النقاط التالية:

أ - أن ما نطلبه هو برنامج يضمن إدارة ذات كفاءة يعتمد عليها بشكل دائم طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، وأن يحترم هذا البرنامج سيادة مصر، لكن مصر رفضت بحث الاقتراح الخاص بانشاء الهيئة كأساس للتفاوض، وان هذا الموقف من جانب مصر خلق موقفا صعبا وجديدا وأن الولايات المتحدة لازالت تبحث عن حل للمشكلة بوسائل سلمية.

ب - أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطى السفن الحقوق فى كل وقت للعبور من القناة كطريق مائى حر ومفتوح.

ج - أن هذه الحقوق تتعرض للخطر من إجراء الحكومة المصرية لمنع الشركة من ممارسة وظائفها المتفق عليها وفى اغتصاب مصر لنفسها كل هذه الوظائف.

د - وتسأل دالاس عما اذا كانت تتوانس نية الحكومة المصرية المرافق الضرورية لضمان ممارسة الدول لحقوقها، وأنه ليس ثمة ضمان للملاحة الحرة أو العبور الأمن كما تفرضه اتفاقية ١٨٨٨.

هـ - اشار دالاس إلى اعترافه بأن الحكومة المصرية ترى أن العبور يجب أن يعتمد على حسن نية الحكومة المصرية، الا ان هناك عقوبات ضد وقف العبور، كما أن إدارة القناة عملية معقدة ودقيقة وقد تتيح التفضيل والتمييز، كما أن انعدام الكفاءة قد يشكل خطرا بالغا وأنه فى مواجهة مثل هذه الاخطار يجب ان يعمل المتفعون على حماية انفسهم وممارسة حقوقهم.

1- U.S. Dept. of state bulletin Oct. 1, 1956 pp. 503-508

2- Dept. of state bulletin, Oct 1, 1956 pp. 503-506, 507-508, 632

و - وانه عند تهديد هذه الحقوق فان الواجب الاجتماع فى مواجهة الخطر المشترك، ثم طرح دالاس على الاجتماع المقترحات الأميركية ولخصها فى الآتى:

* الاتحاد أو الاشتراك فى هيئة المنتفعين بالقناة.

* انشاء هيئة أو إدارة مصغرة تساعد السفن ومحاولة ايجاد صيغة أو ترتيب عملى بالتعاون مع السلطات المصرية، وان لم تكن السلطات المصرية موافقة على ترتيب دائم فى شكل اتفاقية، او تكون مثل هذه الهيئة تحت رئاسة خبير فى شئون الملاحة يجمع ويسدد الأموال الخاصة بصيانة وعبرور القناة.

* اقترح دالاس ضرورة التفكير من الآن فى بدائل طويلة الأجل للقناة مثل الناقلات الضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح ومد انابيب بترول جديدة.

* كذلك اقترح انشاء صندوق مؤقت للهيئة ينول سبدياً من الأعضاء وتجمع اموالهم من الرسوم المحصلة لحين التوصل لتسوية دائمة، وأوضح دالاس أن الولايات المتحدة ترى أن العمل فى ضوء هذه المقترحات سوف يزيد من احتمالات الحل السلمى البناء^(١).

ثم أعلن فى الجلسة الختامية ان اقتراحه بانشاء هيئة المنتفعين لا ينطوى على اى التزام قانونى من قبل الدول الأعضاء، ولذلك لا يحتاج الى عرض على الكونجرس، بل هو مجرد تنظيم يستهدف تسهيل ممارسة الحقوق الممنوحة وتسوية الخلافات القائمة. وايد دالاس الاعلان الصادر فى الجلسة الختامية والتى حددت اهدافه بانها تشمل تسهيل التوصل لحل مؤقت او دائم لمشكلة القناة، والمساعدة على تحقيق المرور المنتظم الكفء والاقتصادى للقناة، والتعاون مع السلطات المصرية لهذا الغرض، وتحصيل وحفظ وانفاق الايرادات من الرسوم، وبحث واخطار الأعضاء لاي تطورات تؤثر فى استخدام القناة والمساعدة فى حل المشكلات العملية الناتجة عن استخدام القناة وتسهيل تنفيذ اى حل مؤقت لمشكلة القناة^(٢).

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ بعث دالاس ب خطاب الى سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى يخبره بانضمام الولايات المتحدة لعضوية هيئة المنتفعين فى القناة^(٣).

عرض دالاس لدى عودته إلى واشنطن عرضاً براقاً فوائد هذه الهيئة واحتمالات التسوية المطروحة^(٤)، ولكن الهيئة المقترحة كان مقضياً عليها بالفشل، وقد وصفها «توم ليتل» بالعبرة التالية: «كانت الهيئة فشلاً ذريعاً وقد توقفت على تعاون مصر الذى لم يكن مترقياً» «كما ان اعضاها لم يكونوا مستعدين لاستخدام القوة ضد مصر، واستاءت بريطانيا وفرنسا من النتيجة، ومن دالاس، الأمر الذى دفعهما إلى اللجوء إلى مجلس الأمن^(٥). وبدا كما لو كانت الظروف اصبحت مهيأة للتسوية واستبعاد احتمال وقوع اصطدام^(٦) طبقاً للتقديرات الأميركية.

1- Ibid. pp. 503 - 506.

2- Ibid. idem.

3 - Ibid p. 507.

4- U.S. Dept. of state, suex canal problem op. Cit. p p. 369 - 370.

5- Little. op. cit. p. 296.

٦ - Ionescu , Michael, Divide and Loose the Arab Revolt. 1955- 1958 London, Geoffrey Bles, 1960, p. 156. Adams, Michael, op. cit. p. 64

وفى إطار تحديد الاتجاه الأميركي فى ضوء نتائج مؤتمر لندن الثانى أوصى دالاس ايزنهاور بان يصدر بيانا فى مؤتمر صحفى يشير إلى ترحيبه لقرارات الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الثانى، وأن هيئة المنتفعين توفر حلا مؤقتا انتظارا لحل دائم، وأن الولايات المتحدة سوف تنضم إليها، كما أن مقترحات الدول الثمانية عشرة تمثل اساسا صالحا للتسوية السلمية الدائمة لمشكلة القناة اذ تأخذ فى اعتبارها مصالح المنتفعين ومصالح مصر^(١)، وظلت الولايات المتحدة على تفاؤلها وثقتها فى التسوية. وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس مؤتمرا صحفيا ثانيا أكد فيه «أنه لا يقبل الرأى القائل بأن مصر سوف ترفض ما نريد وان الدولة التى تأخذ الحقوق المعقولة للآخرين تخسر بكل السبل وان العواقب التى تواجهها مصر إذا استمرت فى اسلوبها سوف تكون وخيمة».

لم يحدد دالاس ما هى تلك العواقب الوخيمة، بل أنه قبل انعقاد مجلس الأمن أدلى بتصريح جديد يبرز فيه الخلافات مع فرنسا وبريطانيا فيما يتصل ببعثة مينزيس وبهيئة المنتفعين موضحا الاختلافات فى النظرة والمعالجة للمشكلة، وأن دور الولايات المتحدة الحاضر وفى المستقبل ليس ان تتماثل مع الدول الاستعمارية بل ان تلعب دورا مستقلا^(٢) وكان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة مؤشر واضح المغزى للاختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى معالجة الموقف^(٣).

كان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة نهاية مرحلة من مراحل الأزمة، فلقد حاولت الولايات المتحدة الحصول من مصر على الموافقة على نوع من السيطرة الدولية على القناة، ومع تكرار محاولات تعبئة الرأى العام العالمى لم تفلح أى من هذه الوسائل. وكانت آخر أساليب الغرب هى اللجوء إلى مجلس الأمن، واعتقدت الولايات المتحدة أن التسوية لازالت ممكنة وأنه مع احتفاظ عبد الناصر للقناة فإن الاساليب والمناورات التى استخدمها دالاس قد عطلت ومنعت استخدام القوة، وكان اعتقادها انه فى المدى الطويل فان تعبئة الرأى العام العالمى والضغط الاقتصادى سوف يرغم مصر على قبول حل وسط لو مارست بريطانيا وفرنسا ضبط النفس.

فى هذا المنعطف من الأحداث قدم طلب مشترك من فرنسا والمملكة المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ إلى مجلس الأمن لبحث أزمة القناة^(٤) كما تقدمت مصر باتهامات مضادة إلى مجلس الأمن لبحث الحشود العسكرية البريطانية والفرنسية فى البحر المتوسط، وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وبالتالي انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة^(٥).

سابعا : طبيعة الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن.

وفى مطلع أكتوبر ١٩٥٦ دخلت أزمة السويس مرحلة جديدة من المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن ووصلت إلى ذروتها بأحداث العدوان فى نهاية أكتوبر ١٩٥٦. وقد بدأت مناقشات مجلس الأمن فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦ وكان البند المدرج على جدول الأعمال هو «بحث الموقف الناجم عن الاجراء المنفرد من مصر فى إنهاء

1- Personal and private to the president from J. F. D. Sept. 25, 1956 Box 13 White House correspondence

2- U.S. Dept. of state, U.S. policy in the Middle East, Sept. 1956-June 1957 pp 103-104

3- Campbell, op. cit. p. 109, Little, op. cit. p. 289, Lichthal, op. cit. p. 184

4- U.N.S.C.O.R. 11th year, 13 Meeting Sept. 30 1956, p. 2

5- Ibid. p. 16.

نظام الادارة الدولية لقناة السويس» وهذا هو البند الذي اقترحه البريطانيون والفرنسيون، ثم البند الذي اقترحه المصريون «هو الاجراءات الموجهة ضد مصر بواسطة بعض الدول خاصة فرنسا والمملكة المتحدة والتي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين» وقدم البريطانيون والفرنسيون مشروع قرارهم الذي يشير الى الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية ١٨٨٨ والادارة الدولية، والى مقترحات مؤتمر لندن الأول كوسيلة ملائمة لتسوية المشكلة ولم يكن هناك احتمال لقبول مصر للمشروع، وكان البريطانيون والفرنسيون يحاولون اظهار استنفادهم للوسائل السلمية^(١).

قدم وزير الخارجية المصرى فى الثامن من أكتوبر عناصر الموقف المصرى^(٢) وأورد أن التأميم اجراء قانونى وعمل من أعمال السيادة، وكرر تصريحات مصر بدفع تعويض عادل، وأن مصر عرضت عدة أسس واقعية للتفاوض كانت موضع تجاهل وأن مصر مستمرة فى ضمان حرية الملاحة طبقا لاتفاقية القسطنطينية، ووصف وزير خارجية مصر المفاوضات التى جرت فى لندن، بأنها لم تكن مفاوضات، بل تقديم انذار نهائى لمصر سبققتها تهديدات وضغوط اقتصادية وتحركات عسكرية، وان المقترحات قد قدمت بلغة استفزازية وأكد ان مصر مستعدة للمشاركة فى مفاوضات حقيقية ولكنها ترفض السيطرة من أى جانب.

أما الموقف الأمريكى تجاه القضية المطروحة على مجلس الأمن فقد طرحه دالاس فامتدح تصرف الدول التى هددها الاجراء المصرى بالاطار وذلك كما وصفها دالاس للالتزامها أولا بالسعى لحل المشكلة بالطرق السلمية ثم استعرض ما وصفه بأنه خطوات السلام التى اتخذها الغرب (مؤتمر لندن الأول - بعثة ميزنيس - هيئة المنتفعين) وانحى باللائمة على تصلب الموقف المصرى وقال «لا يمكن لأحد أن يتشكك فى النوايا السلمية لأولئك الذين تضرروا من الموقف المصرى، إذ لم يحدث من قبل أم بذلت جهود نحو تسوية موضوع له مثل هذه الابعاد الخطيرة بالطرق السلمية، وان المجلس يعلم انه يتعامل مع حكومات لا تميل إلى استخدام القوة»^(٣).

ثم ركز دالاس فى طرحه هذا على استعراض الجوانب القانونية التى يستند إليها الموقف الغربى ودعا الى قبول المبادئ التى اعلنتها الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الأول وركز على أهمية الإدارة والرقابة الدولية على القناة وابعادها عن الخضوع لسياسات دولة معينة، واختتم بيانه بالهجوم على الدعم الذى يقدمه الاتحاد السوفيتى لمصر وذكر رغبة الولايات المتحدة فى التصويت لصالح مشروع القرار الانجلو فرنسى.

وتحليلنا لبيان دالاس أنه وإن التزم علنا بالتأييد الدبلوماسى لمشروع القرار البريطانى الفرنسى لما احتواه من مبادئ وخطط كان هو الداعية إليها، فقد ابرز فى بيانه ما وصفه بالنوايا السلمية والتسوية السلمية لهذه المشكلة، وصرح أن المجلس لا يتعامل مع حكومات تميل إلى استخدام القوة وكأنه ينفى عنهما تهمة او شكوك مثاره حول احتمالات التدخل العسكرى.

1 -Ibid. 736 Meeting Oct. 8, pp. 1 - 11

2 -Ibid. idem.

3 -U.N.S.C.O.R. Oct. 9, 1956 pp. 6 - 8, 13.

وبعد بيان دالاس جرت مشاورات بين همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة ولويد وزير خارجية بريطانيا وبين وزير خارجية فرنسا والدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر، ومن هذه المشاورات برزت ست مبادئ تمثل إطارا للتسوية المقبلة، وهي حرية الملاحة، واحترام سيادة مصر، عزل القناة عن سياسات أى دولة، النص عن أسلوب تحديد الرسوم، تخصيص نصيب عادل لتطوير القناة، ونص للتحكيم فى المنازعات فى المستقبل^(١) هذه المبادئ وضعت فى الجزء الأول من مشروع القرار الأنجلو فرنسى^(٢).

وقد أقر مجلس الأمن الجزء الأول بالاجماع، ولكن كان واضحا أن الفقرات الباقية غير مقبولة لمصر لأنها كانت تطلب منها أن توافق على مبادئ الدول الثمانية عشرة باعتبارها متفقة مع المبادئ الستة السابقة، وأنه حتى يتم التوصل لتسوية نهائية فإن المطلوب من مصر العمل مع هيئة الممتنعين لقناة السويس، وقد أدمج مجلس الأمن هذه الفقرات فى الجزء الثانى من القرار وأجرى تصويتا منفصلا عليه، لكن السوفيت صوتوا بالاعتراض على المشروع، واحس كثيرون انه برغم هذا الاعتراض فان الموقف قد طرأ عليه تحسن^(٣).

وفى الخامس عشر من أكتوبر وجه الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر رسالة الى رئيس مجلس الأمن يعلن فيها قبوله باسم الحكومة المصرية للمبادئ الستة التى وافق عليها مجلس الأمن بالاجماع فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦، مشيرا إلى أن موافقة حكومة مصر على المبادئ الستة تعتبر اسهاما فى المفاوضات المقبلة حول مسألة قناة السويس^(٤).

إلا أن البريطانيين والفرنسيين كانت لهم تقديرات أخرى فى الواقع فقد أحسوا بنفاد الصبر فى تحقيق رغبتهم فى اسقاط عبد الناصر، وفور انتهاء مناقشات مجلس الأمن قرر ايدن انه على الرغم من أن القوة ستكون هى الملاذ الاخير فلا يمكن استبعادها، وقد ارسلت مصر خطابا الى رئيس مجلس الأمن احتجاجا على تصريح ايدن^(٥).

اما دالاس فقد أعرب عن أسفه من أن المجلس لم يتمكن الا من الموافقة على المبادئ الستة ومتطلبات التسوية واعرب عن أمله فى أن يستمر السكرتير العام فى تشجيع الاتصالات بين حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة^(٦).

أجل كان دالاس من خلال تحرك الدبلوماسية الأميركية فى مجلس الأمن يدرك انه يمارس الاساليب والمناورات لارجاء اللجوء لاستخدام القوة المسلحة، أما بريطانيا وفرنسا فكانتا تناوران بدورهما لاستنفاد الوسائل السلمية للجوء أخيرا إلى القوة المسلحة.

1- U.N.S. COR supplement, Oct-Nov-Dec 1956 Dec 8 3671, pp 19-20

(٢) يقول ميرفى إن دالاس شعر فى ضوء نتيجة تصويت مجلس الأمن أن اساليبه فى التعجيل قد افلحت وأن الخطط العسكرية قد أصبحت غير ذات جدوى وأن أساليب ضمان الملاحة فى القناة قد بدأت تتبلور انظر Murphy

3- U.S. Dept. of state bulletin U.S. policy the Middle East, op. cit. pp 120-121

4- Ibid p 122

5- U.N. Review III no. Nov 1956 p. 59

ثامنا، تزايد الشكوك الأميركية في نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة.

لم يكن هذا الشك الأميركي في نوايا بريطانيا وفرنسا في اللجوء لاستخدام القوة غائبا أثناء انعقاد مجلس الأمن، فقبل خطاب دالاس أمام مجلس الأمن(*) استعرض مع ايزنهاور تقييم الموقف في الثاني مع أكتوبر ١٩٥٦ خاصة تأزم العلاقات الأميركية البريطانية والأميركية الفرنسية واحساس هاتين الحكومتين بعدم وجود دعم أميركي لهما وتحميلهما الولايات المتحدة مسؤولية الفشل في تحقيق نتائجها.

وقد طرح ايزنهاور أثناء الاجتماع مع دالاس بعض المقترحات الخاصة بهيئة المنتفعين لتعيين مصري مديرا عاما لها وكانت اجابة دالاس على هذا الاقتراح موحية تماما فقد تساءل «هذا الحل ممكن ولكن هل يريد البريطانيون والفرنسيون حقا حلا سلميا؟» وخلص ايزنهاور من عملية التقييم مع دالاس إلى ضرورة ممارسة ضغط قوى للتوصل إلى تسوية، ولكن دون التفاوض من وراء ظهر الحكومتين أو بدون موافقتهم ورضاهما^(١).

وكان رد دالاس يميل إلى التفاوض مع المصريين وبالمثل كان تقدير ايزنهاور أن مسألة قناة السويس ليست من النوع الذي يبرر إسقاط عبد الناصر، كما كان ايزنهاور يشعر أن عبد الناصر وإن أفصح عن اتجاهات خطيرة فهو لا يحتاج لأكثر من كبح جماحه، كما كان ايزنهاور يقدر امكانية خلق زعامة عربية منافسة لعبد الناصر في مواقع أخرى، وأن الأمل في ذلك كبير وأفضل من الهجوم على عبد الناصر بسبب القناة.

وخلاصة تقدير ايزنهاور في هذه المرحلة من الأزمة ضرورة اتخاذ موقف مستقل عن البريطانيين والفرنسيين حتى تعرف الولايات المتحدة بشكل يقيني ماذا ينوون^(٢).

كان هذا التقييم الذي توصل إليه دالاس وايزنهاور «في مطلع أكتوبر» الثاني من أكتوبر ١٩٥٦ محور مراجعة بينهما في أعقاب اجتماع مجلس الأمن حيث ازدادت وتعمقت الشكوك الأميركية في نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة في الأزمة.

ففي الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ أي قبل العدوان الثلاثي بأسبوع اجتمع دالاس وايزنهاور حيث طرح عليه دالاس تقديراته لدوافع الفرنسيين باستخدام القوة وفسرها بأنها ظروف الحرب في شمال أفريقيا، ودوافع بريطانيا تتمثل في الرغبة في التخلص من عبد الناصر، واتفق دالاس وايزنهاور على صحة هذا التقدير لكنهما لم يكونا على يقين من توقيت بدء العمليات البريطانية والفرنسية، هل ستتم قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر ١٩٥٦ أم بعدها ولذا بحثا دعوة ايدن وموليه بعد الانتخابات لبحث الموقف.^(٣)

(*) انظر رواية سير هامفري تريفيليان سفير بريطانيا في مصر عن استعدادات حكومته للحرب أثناء مناقشة القضية في مجلس الأمن وذلك في مذكراته الشخصية التي وضعها عن حرب السويس.

Trevelyan, Humphrey, the Middle East in Revolution,McMillan, 1970, Great Britan pp 96 - 104

1- Secret, the Secretary, Oct 2, 1956, Memo of conversation with the president Sub. Suez canal White House- Memo series Box (4) J.F.D papers. 1952 -1959

2- Ibid. idem

3- The Secretary Oct. 21, 1956, secret, Memo of conversation with the president, White House Memo series. Meetings with the president.

وتحليل هذه الوثيقة الهامة، قبل حرب السويس بأسبوع تقريبا تشير إلى أن تقديرات ايزنهاور ودالاس كانت تميل بقوة إلى ترجيح لجوء بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ودخول الحرب ضد مصر، ولكنهما لم يكونا على علم مؤكد - كما تشير الوثيقة - إلى قرب بدء العمليات في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بل رجحا ان يحدث ذلك بعد انتخابات الرئاسة ولذلك بحثا دعوة رئيسى الحكومتين الفرنسية والبريطانية للتباحث فى واشنطن حول الموقف.

ومع استمرار الجمود فى المفاوضات وعدم احراز اى تقدم ازدادت الشكوك فى احتمالات الحرب واستمرت متابعة ايزنهاور ودالاس لأزمة السويس، فأشار ايزنهاور فى اجتماع لاحق مع دالاس فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ أن دعوة أيدن وموليه لواشنطن أواخر نوفمبر لن تتم إذا قام البريطانيون والفرنسيون بعمل عسكري ضد مصر^(١).

كما اعرب دالاس عن قلقه العميق من أن البريطانيين والفرنسيين يقدمون على الانتحار بالتورط فى الصراعات الاستعمارية لمحاولة فرض حكمهم بالقوة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، وشاركه ايزنهاور هذا القلق العميق.

وفى ضوء هذه الوثائق الصريحة عن شكوك الولايات المتحدة القوية فى نوايا العدوان البريطانى والفرنسى نرجح صحة ما أورده الآن دالاس Allen Dulles (شقيق وزير الخارجية ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أثناء أزمة السويس) من أن المخابرات الأمريكية كانت متنبهة تماما لما يحتمل أن تفعله اسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وقد يتصور العامة ان المخابرات قد فشلت، بل وصدرت تصريحات من المسؤولين بان الولايات المتحدة لم تعرف سلفا بما حدث، وربما كان المسئولون يريدون اعطاء الانطباع بأن البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين لم يبلغوا الولايات المتحدة بما سيفعلون، ولكن الواقع أن المخابرات فى الولايات المتحدة كانت تحيط بالحكومة بالمعلومات ولكنها كالعادة لا تعلن عن هذا الانجاز^(٢).

هذا بالنسبة (لمعرفة) الولايات المتحدة بنوايا التدخل المسلح او بخطط التدخل المسلح، وهى المعرفة التى ترجحها بقوة تصل إلى درجة اليقين الوثائق السرية للبيت الأبيض ومحاضر مباحثات ومشاورات وزير الخارجية مع رئيس الجمهورية ، والسؤال الآن وماذا بعد هذه المعرفة؟ هل أوضحت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا الموقف الأمريكى تجاه أى هجوم مسلح ضد مصر؟. يمكن استنتاج الاجابة من رسائل ايزنهاور الى ايدن او اتصالات دالاس مع الخارجيتين البريطانية والفرنسية، ويؤكد هذا الاستنتاج المحضر المسجل لشهادة المساعد الخاص لدالاس الذى يحلل موقف وزير الخارجية ازاء هذه النقطة بالتحديد.

يقول ماكومبر Mcomber المساعد الخاص لوزير الخارجية: إن دالاس أوضح فعلا لبريطانيا وفرنسا الموقف الأمريكى إلا أنه حدث قصور فى الاتصالات عشية الغزو، ولاحظ دالاس انعدام الاتصالات مع لندن وباريس خلال الأيام السابقة على الغزو وأحس أن ذلك ينذر بالشر، فبعث برسائل من الخارجية الاميركية الى سفراء الولايات المتحدة فى لندن وباريس أكد له سفراؤهم هذه الظاهرة ولم يستبعدوا أن ذلك يعنى الاستعداد للتحرك وبدء الحرب^(٣).

1 - Personal and private, secret, Memo of conversation with the president, White House Memo series, Meetings with the president Box (4)

2 - Dulles, Allen, The craft of intelligence, Harper & Row, publishers, N.Y., 1963, p. 163

3 - William Mcomber, transcript of a recorded interview Jan. 2, 12, 19, 1966, J.F.D. Oral History collection Princeton University Library

ويؤكد المساعد الخاص لدالاس أنه لم يكن هناك انذار أو مشورة للولايات المتحدة عندما تحركت بريطانيا وفرنسا فعلا وكانت آخر حركة هي التعبئة العسكرية الإسرائيلية مما قطع بنوايا التحرك، وكان دالاس كما يروى مساعده يقول للبريطانيين قبل الغزو ان الفرنسيين مستعدون للتحرك والأسرائيليون أيضا مستعدون للتحرك، والسؤال هو ما إذا كان البريطانيون سيتحركون أم لا؟ حيث أنهم الطرف الرئيسي، ولو أنهم امتنعوا عن التحرك لما نشبت الحرب، أما إذا تحركوا فالحرب واقعة لا محالة، وكان دالاس خلال سبتمبر وأكتوبر قبل الغزو على اتصال مستمر مع البريطانيين^(١).

كانت مشورة دالاس للبريطانيين كما يرويها مساعده الخاص أنه مهما كان اجراء مصر بتأميم القناة بغضضا فهو ليس منافيا للشرعية بهذه الدرجة، وأن موقف بريطانيا أمام الرأي العام العالمى ليس بالموقف القوى الذى يبرر الاجراء الذى يفكرون فيه، وظل دالاس يردد لهم «سوف يقف العالم كله ضدكم».

ويجزم المساعد الخاص لدالاس ان الاتصالات بين دالاس وبريطانيا قبل الغزو كانت واضحة تماما وأن استراتيجية دالاس كانت كسب الوقت وان كان يتعاطف مع احساس البريطانيين بالغضب والمرارة ولكن لم يكن متعاطفا مع تطور الأزمة لتصل إلى الغزو المسلح وان حل القضية لا يكمن فى شن الهجوم^(٢). وقد صرح دالاس فعلا البريطانيين بان خطته من عقد مؤتمر للمنفعين وعقد اجتماع وراء اجتماع هي لتهدئة الرأي العام البريطانى وحتى تشعر الحكومة أنها لن تستطيع الغزو لافتقارها للتأييد وبحيث ينقضى التهديد للغزو. ويؤكد مساعد دالاس أن مثل هذه الاحاديث الصريحة قد جرت على أعلى المستويات بين الحكومتين طوال الأزمة، بل أن دالاس - كما يقدر مساعده - كان يحاول التأثير على موقف مصر وجعله أكثر مرونة وتقديم حلول معقولة وكانت الحكومة التى يعتمد عليها فى ذلك هي الحكومة الهندية، وقد بعث دالاس برسالة الى نهرو رئيس الحكومة الهندية وناشده ممارسة تأثيره على عبد الناصر على نحو ما يمارس هو تأثيره على المملكة المتحدة وانه يعول عليه فى ذلك وقد أجابه نهرو أنه سوف يحاول.

والثابت لدينا أن وثائق البيت الأبيض السرية ومحاضر اجتماع دالاس مع ايزنهاور تقطع بالعلم والمعرفة نوايا وخطط التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى ضد مصر واحتمالات تحرك اسرائيل، والشهادة المسجلة لمساعد ايزنهاور تؤكد أن دالاس قد حاول بشتى السبل اثناء البريطانيين عن نواياهم. ويشارك روانترى مساعد وزير الخارجية هذا الرأي فى معرض تقييمه لدبلوماسية دالاس فى إدارة أزمة السويس حيث يقول « إنه ليس ثمة شك فى أن دالاس كان حريصا على ايجاد حل سلمى لمشكلة تنطوى على مضامين خطيرة»^(٣).

1- Ibid pp. 71 - 73

2- Ibid pp 74 - 76.

3 -William, Rountree, atranscript of a recorded interview Dulles Oral History, pp. 15 - 16- 17, 1966.

المعروف أن وليام روانترى حل محل جورج الان فى منصب مساعد وزير الخارجية الاميريكى منذ يوليو ١٩٥٦ وكان نائباً لمساعد الوزير منذ ١٩٥٦ فهو معاصر وشاهد على تطورات الأزمة.

الباب الثالث

التغير في اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر

الفصل الثاني عشر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثي على مصر

الفصل الثاني عشر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثي ضد مصر

أولاً : تقديرات أجهزة الإدارة الأميركية لابعاد العدوان

ثانياً : تحليل الموقف الأمريكي من العدوان المسلح .

ثالثاً : الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة .

رابعاً : الخلافات الأميركية البريطانية آراء التدخل المسلح في مصر .

خامساً : الموقف الأمريكي من معالجة آثار العدوان المسلح .

سادساً : مواجهة السياسة الأميركية لإنهاء حرب السويس بالنسبة لمصر .

سابعاً : تقديرات الخارجية والكونجرس لدلالات حرب السويس .

ثامناً : خطوط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس .

تاسعاً : التفكير الاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور) .

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثي ضد مصر

يتناول هذا الفصل طبيعة وخصائص الموقف الأميركي تجاه العدوان الثلاثي على مصر منذ التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وحتى انسحاب القوات البريطانية والفرنسية وإسرائيل، ولا يهدف منهج البحث في هذا الجانب من الجوانب الموقف الأميركي تجاه حرب السويس استعراض مجريات ويوميات هذه الحرب التي أضحت معلومة ومنشورة على الباحثين في كثير من المصادر الرسمية والعلمية.

إنما يهدف منهج البحث في هذا الموضوع تحديداً استجلاء حقائق وخصائص الموقف الأميركي والتقييم الأميركي ورد فعل السياسة الخارجية الأميركية لهذه الحرب من خلال الوثائق السرية غير المنشورة للبيت الأبيض والتي تحتوى على مادة تاريخية جديدة تضيف إلى المعرفة بحقيقة الموقف الأميركي، بالإضافة إلى عشرات بل مئات الكتب والمقالات التي تعالج ما أصبح يعرف بحرب السويس أو أزمة السويس عام ١٩٥٦، وبعبارة مركزة فإن البحث في هذا الفصل ليس هو حرب السويس في ذاتها بل هو الموقف الأميركي من حرب السويس، كما قدرته الإدارة الأميركية في واشنطن، وكما جسده وعكسته الدبلوماسية الأميركية للأمم المتحدة.

في الوقت الذي كانت مناقشات مجلس الأمن دائرة خلال شهر أكتوبر كانت سلسلة من المشاورات السرية تجرى بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين، ففي ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ طار أيدن ولويد إلى باريس للاجتماع مع موليه وبينو، وفي ٢٢ أكتوبر ذهب بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل لإجراء مباحثات. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن البريطانيين والفرنسيين مستمرون في اتفاقهم للقيام بعمل عسكري مشترك، كما أن إسرائيل أبلغت فرنسا بخطتها في الهجوم وطلبت التأييد من فرنسا^(١).

وحدث انفصال مريب في الاتصالات بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فقد تعمد حلفاء وأصدقاء واشنطن التعمية عليها^(٢).

وفي الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وجه ايزنهاور تحذيراً صريحاً من عدوان إسرائيل جاء فيه أنه «خلال الأيام القليلة الماضية تلقيت تقارير مثيرة للإنزعاج تتضمن معلومات أن إسرائيل تقوم بتعبئة واسعة لقواتها المسلحة، وقد تأكدت هذه التقارير صباح أمس بعد الاجتماع مع وزير الخارجية»، ويشير ايزنهاور أنه قد بعث برسالة شخصية إلى رئيس وزراء إسرائيل آنذاك دافيد بن جوريون يعرب فيها عن قلقه العميق ويجدد التوصية بعدم اتخاذ أي خطوة تتسم بالقوة والعنف وتهدد السلام ويضيف ايزنهاور أنه تلقى مزيداً من التقارير التي تشير إلى أن التعبئة الإسرائيلية قد استمرت وتكاد تستكمل وأن خطورة الموقف اقتضت منه إرسال رسالة عاجلة إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل^(٣).

(١) يكاد يكون هناك شبه اجماع بين المؤلفين لحرب السويس على الأخذ بنظرية التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل انظر مؤلفات Childers, Finner. وانظر كذلك Naplan, T Bromberger, Mary & Serge, Secrets of Suez, London, Sibgewick & Jackson Ltd 1957.

(٢) سبق أن أشار المساعد الخاص لدالاس في محضر شهادته المسجلة أن دالاس لاحظ فعلاً الانتقال إلى الاتصالات بين هذه العواصم قبل الغزو ببضعة أيام، راجع الفصل السابق.

3 - U. S. Dept. of state, U. S. Policy in The Middle East, Documents, op. cit. p. 134.

تقديرات أجهزة الإدارة الأميركية لأبعاد العدوان.

ويؤكد هذه المعلومات التي أذاعها أيزنهاور ذلك التقييم الذي نقلته إليه وكالة المخابرات المركزية في ٢٩ أكتوبر الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والعشرين صباح يوم العدوان الثلاثي في حديث تليفوني من آلان دالاس مدير وكالة المخابرات الأميركية^(١) حيث نقل إلى الرئيس أيزنهاور أن المعلومات المتوافرة تؤكد درجة عالية من التعاون بين الفرنسيين والإسرائيليين وأن الدليل على ذلك قاطع، كما أشار آلان دالاس إلى وجود حشود في قبرص وأن هذه الحشود مع إعداد طائرات الميستير دليل قوي على تقديراته، وأضاف دالاس لأيزنهاور معلومات واردة من الملحق الجوي الأميركي في تل أبيب عن إرسال سفينة إسرائيلية لعبور قناة السويس بالقوة كذريعة لاستخدام القوة ضد مصر، وأضاف آلان دالاس أن اشتعال الشرق الأوسط قد يعطي السوفيت ذريعة للتدخل.

فحديث مدير المخابرات المركزية الأميركية غداة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وهو يوم الغزو الإسرائيلي لسيناء، تؤكد توافر معلومات يقينية عن تنسيق إسرائيلي فرنسي وحشود في قبرص وتجمع لطائرات الميستير ربما يبرر تحذيرات أيزنهاور لبن جوريون من شن العدوان.

وفي نفس اليوم الذي نقل فيه آلان دالاس تقديراته عن الاستعدادات الحربية والتعاون بين فرنسا وإسرائيل شن الجيش الإسرائيلي هجوماً على المواقع المصرية في شبه جزيرة سيناء، وعلى الفور دعا دالاس إلى اجتماع لهيئة معاونيه، وكان تقديره ضرورة وقف الهجوم على الفور لأن هذا الهجوم يتيح لايدن وبينو الفرصة المنتظرة لهما^(٢).

وفي مساء اليوم نفسه عقد اجتماع موسع لممثلي الخارجية والدفاع برئاسة أيزنهاور لبحث الموقف والتقارير الخاصة بالغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء وتمثل «مذكرة المؤتمر» عن هذا الاجتماع الهام للإدارة الأميركية إحدى الوثائق السرية بالغة الأهمية التي تحدد رد الفعل الأميركي لهذا التطور الخطير في أزمة السويس^(٣).

وقد استعرض الاجتماع في مناقشة مستفيضة الموقف الأميركي من كافة جوانبه تجاه بدء عمليات حرب السويس والغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، ويمكن استخلاص مواقف دالاس (وزير الخارجية) وآلان دالاس (شقيقه مدير المخابرات المركزية)، وبرادفورد قائد البحرية الأميركية، وهوفر وزير الدفاع، ثم مواقف الرئيس أيزنهاور وهوفر وزير الخزانة من خلال مناقشاتهم في هذا الاجتماع.

(1) Telephone call to Allen, Dulles, Monday Oct, 29, 1956, 10. 22 A. M. Memo, telephone conversations, Oct. 1, 1956 to Dec. 56 Box (5) telephone calls series J. F. D Papers.

وقد أكد آلان دالاس في هذه المعلومات في كتابه فن المخابرات فيما بعد يدلل فيه أن معرفة الوكالة بخطط العدوان، وانظر أيضاً:

Dulles, Allen, The Craft of Intelligence N. Y. Harper & Row 1963 p. 168.

وبصفة عامة عن المعرفة المسبقة للولايات المتحدة انظر ما رواه بوجلاس دي لون السفير الأميركي في باريس عن نوايا الفرنسيين في الهجوم في موعد قريب بعد ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦ انظر . Marquis, Childs, Eisenhower, Captive hero N. Y. Harcourt, Brace & Co. 1958 p. 233

(2) Finer, op. cit.

(3) Memo of Conference with The President Oct, 29, 1956 White House Memo Series.

فقد أوضح دالاس وزير الخارجية قيام الفرنسيين بتزويد الإسرائيليين بأعداد كبير من طائرات الميستير تزيد الأعداد المتفق عليها ودون الأخطار المتفق عليه في الاتفاقيات الأميركية الفرنسية البريطانية حول تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة، وكان دالاس يثير في ذلك إلى ما وصفه «بخدعة الإسرائيليين وعدم احترام البريطانيين لاتفاقيتهم»^(١).

وكان رد فعل أيزنهاور على هذه الملاحظة ضرورة احترام التعهد الأميركي بدعم ضحايا العدوان في الشرق الأوسط، وتساعل عن كيفية تنفيذ هذا التعهد ولو بفرض حصار بحري، ولكن الأدميرال براد فورد قائد البحرية تحفظ على الفكرة، أما الآن دالاس مدير المخابرات المركزية فقد طرح على الاجتماع توقعاته ولخصها في احتمال وقف الملاحة في القناة، ونسف خطوط البترول، ثم تدخل البريطانيين والفرنسيين عسكرياً، وأنهم قد استعدوا لذلك ولعلمهم نسقوا عملياتهم مع الإسرائيليين، أما قائد البحرية برادفورد أبدى تخوفه من أن تطلب مصر مساعدة الروس وكيفية مواجهة الولايات المتحدة لهذا الاحتمال.

ولما أكد دالاس أن توفير الطائرات الفرنسية لإسرائيل انتهاك للاتفاق الذي تم مع الولايات المتحدة، اتفق أيزنهاور ودالاس على ضرورة إقحام فرنسا وبريطانيا بأن الولايات المتحدة سوف تنفذ تعهداتها لمساعدة مصر، وأنها لم تؤيد الدولتين في موقفهما وعندما أوضح هوفر وزير الدفاع أن احتمال أو فرض انحياز الولايات المتحدة ضد الفرنسيين والبريطانيين يعنى أن السوفييت سوف ينحازون إلى جانب العرب، كرر أيزنهاور ودالاس أن الفرنسيين هم الذين ورطوا البريطانيين باندفاعهم للحرب وأنه كان من الممكن إبعاد Unhook البريطانيين عن الفرنسيين، أما بالنسبة لتقرير العملية الإسرائيلية فقد اتفق المجتمعون على أن الإسرائيليين قد اعتمدوا على دعم البريطانيين والفرنسيين واستغلوا فترة ما قبل الانتخابات الأميركية وانشغال السوفييت في مشكلاته في أوروبا الشرقية.

وكان تعقيب أيزنهاور حول استغلال الإسرائيليين لفترة ما قبل الانتخابات الأميركية في إشارة واضحة إلى الموقف السلبي الذي يمكن أن يتخذه الناصيون اليهود الموالون لإسرائيل منه «أنه لا يهتم مطلقاً سواء أعيد انتخابه أم لم يتم»، وكان رأيه ضرورة احترام التعهد الأميركي وإن أعرب دالاس عن خشيته من احتمالات ظهور موجه من معاداة السامية.

ولخص أيزنهاور موقفه بقوله: إننا ندرك للبريطانيين والفرنسيين الحق في خلافاتهم مع المصريين، ولكن ذلك لا يبرر خداع الولايات المتحدة، وأكد أيزنهاور «أن هذا الموضوع» موضوع مبدأ ويجب أن يعامل على هذا الأساس، وتوقع أيزنهاور أن هذه الحرب سوف تفرض التزاماً على الولايات المتحدة وحلفائها.

واتفق دالاس مع أيزنهاور في هذا التفكير خاصة وأنه يفكر في خطوات لتأييد مصر بالدعوة لعقد اجتماع في الأمم المتحدة أو دعوة الكونجرس للانعقاد في دورة خاصة وعلى هذا الأساس اتفق على الاتصال بالمندوب الأمريكي بالأمم المتحدة^(٢).

(١) يروي ميرفى أن وزارة الخارجية الأميركية قد اكتشفت أن فرنسا تزود إسرائيل بأسلحة بأكثر مما هو مسموح به في الإعلان الثلاثي انظر

Murphy. op.cit p. 390.

Bromberger. op. cit. p. 32.

وبالنسبة للمعلومات عن شحنات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل انظر:

ويروي فاينر أن الولايات المتحدة ما بين ١٨ و ١٩ أكتوبر ١٩٥٦ أن غزوا فرنسا إسرائيلاً سوف يقع وشيكاً. وأن هذه المعلومات وصلتها عن طريق

سرى من خلال دبلوماسي فرنسي إلى وكالة المخابرات المركزية انظر:

Finer. op. Cit. p. 334.

(2) Ibid, Idem.

تحليل الموقف الأميركي من العدوان المسلح:

ويستخلص الباحث عن تحليله لهذه الوثيقة بالنسبة للموقف الأميركي أزاء بدء الحرب ما يلي: -

- * إن هناك التزام أميركي للدفاع عن ضحايا العدوان في الشرق الأوسط.
- * لم يحدث خلاف في الرأي على مستوى الإدارة الأميركية على أن إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان على مصر هي الضحية.
- * أن الولايات المتحدة مهتمة بتنفيذ تعهداتها واحترام كلمتها للدفاع عن مصر.
- * أن مصر خديعة إسرائيل قد حدثت بشراء عدد من طائرات الميستير الفرنسية يفوق ما اتفق عليه.
- * أن فرنسا والمملكة المتحدة لم تحترما اتفاقيتهما مع الولايات المتحدة بإبلاغها بتسليح إسرائيل.
- * أن اتفاق الولايات المتحدة مع فرنسا وبريطانيا في الرأي أو الموقف تجاه أزمة تأمين قناة السويس لا يبرر خداعها بالعدوان على مصر.

وتقديرنا للمواقف المطروحة خلال هذا الاجتماع أنها تعكس اتجاهين:

(١) اتجاه يمثل الرئيس ايزنهاور ودالاس لتقييم الموقف من زاوية سياسية ومبدئية تتصل بسياسة الولايات المتحدة ككل تجاه الأطراف «مصر وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا» وتقوم على ضرورة احترام التعهدات للدفاع عن ضحية العدوان.

(ب) واتجاه ثان يمثل وزير الدفاع والبحرية ومدير المخابرات المركزية وكان هذا يعكس القلق من النتائج العملية للحرب وهو احتمال تدخل الروس لصالح مصر وكيفية مواجهة الولايات المتحدة للموقف ثم احتمالات الآثار السلبية للحرب.. إغلاق قناة السويس ووقف امدادات البترول.

والخلاصة أن هذين الاتجاهين لم يكونا متناقضين في الاجتماع بل اتضح توافق الآراء على ضرورة التحرك دوليا في الأمم المتحدة لمساعدة مصر حتى دون اعتبار لردود الفعل من الحليفين أم ردود الفعل المحلية من اليهود الموالين لإسرائيل في الداخل وتأثيرهم على إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور.

وقد انعكس هذا التقييم الذي انتهى إليه الاجتماع السري في بيان أصدره السكرتير الصحفي للرئيس ايزنهاور في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أشار فيه إلى أن الرئيس في اجتماعه مع الوزراء استذكر أن الولايات المتحدة قد تعهدت بمساعدة ضحية العدوان في الشرق الأوسط وأنها سوف تحترم تعهداتها وسوف تدعو لطرح الموقف على مجلس الأمن^(١).

(1) White House press release Oct. 29, 1956 Dept, of state bulletin Nov.12, 1956 p. 649.

وقد طلب السفير الأميركي «هنري كابوت لودج» لدى الأمم المتحدة من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع فوري للمجلس لبحث تهديدات السلم والأمن الدوليين^(١)، وقد كان إيقاع الأحداث كما هو معروف الآن - متلاحقا - ففي اليوم التالي ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذارين لمصر وإسرائيل لمدة ١٢ ساعة لوقف الاشتباكات على الفور ودعوة قواتهما للانسحاب لمسافة عشرة أميال شرقي السويس، وطلبت من الحكومة المصرية السماح للقوات الإنجليزية والفرنسية بالتمركز مؤقتا في ثلاث نقاط في السويس والإسماعيلية وبورسعيد بهدف فصل المتحاربين وضمان سلامة الملاحة^(٢).

وفي نفس اليوم صدر عن السكرتير الصحفي للرئيس أيزنهاور بيان جاء فيه «أن الرئيس فور علمه بالإنذار بعث برسالة عاجلة إلى رئيسي وزراء بريطانيا وفرنسا وأعرب عن أمله في أن تتاح للأمم المتحدة تسوية النزاع بالطرق السلمية لا بالقوة»^(٣) وطلب أيزنهاور في رسائله تأييد الولايات المتحدة في عملها في الأمم المتحدة وإعادة تأكيد الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ وحذر من أن أي عمل عسكري بريطاني أو فرنسي سوف يخلق موقفا خطيرا ويفتح الباب أمام السوفيت ويزيد من صعوبة العلاقة البريطانية الأميركية الفرنسية وأنهى أيزنهاور رسائله بالمناشدة بضبط النفس والصراحة التامة بين الدولتين^(٤).

وقبل أن تنتقل لتحليل الموقف الأميركي في الأمم المتحدة عندما انتقلت القضية إلى مجلس الأمن بناء على طلب المندوب الأميركي - يهمننا تقييم رد الفعل الأميركي لهذا التطور الجديد أو لنقل ذلك التطور الذي كانت تتوقعه الإدارة الأمريكية وتخشاها وتحذر منه وهو لجوء بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر.

لقد طرح هذا التطور في اجتماع بين أيزنهاور ودالاس ووزير الدفاع هوفر في الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦ نفس يوم توجيه الإنذار إلى مصر^(٥).

وفي هذا الاجتماع بحث الرئيس أيزنهاور الموقف واتفق مع دالاس وهوفر على أن تتقدم الولايات المتحدة بطلب مناقشة الهجوم الإسرائيلي أمام مجلس الأمن بمفردها مالم تشاركها بريطانيا وفرنسا اللتين ترددتا في الاشتراك في طلب المناقشة وقرر أيزنهاور في الاجتماع أن يبعث برسالة عاجلة إلى أيدن في ضوء المعلومات التي تلقاها عن بدء عمليات الإنزال الفرنسية والبريطانية في مصر^(٦).

ثم ناقش الاجتماع احتمال أن يكون البريطانيون والفرنسيون قد استندوا إلى الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ بزعم حماية مصر بإنشاء جبهة في منطقة القناة، لكن رد فعل أيزنهاور على مثل هذا التقدير أن مثل هذا العمل

(1) U. S. Dept. of state, the U. S. Policy in the Middle East, op. Cit. pp. 137 - 138.

(2) Kessing 's contemporary archives Nov. 3 - 10, 1956 p. 15173.

(3) White House press release, Oct. 30, 1956 Dept. of state bulletin Nov. 12, 1956 p. 749.

(4) Finer, op. cit.p. 360.

(5) Personal and private, secret, Oct, 30, 1956, White House Memo Series, Meetings with the president Bo (4). d. d. E. Library.

(*) لم ينشر نص البرقية مع هذه الوثيقة وإن كان فايتر قد أورد مضمونها في كتابه على نحو ما أشرنا في الهامش على الصفحة السابقة.

كان يستوجب التصدى للإسرائيليين لا مساندتهم فى العمليات وكان تعليق وزير الدفاع أن تقديراته تشير إلى أن الفرنسيين والبريطانيين سوف يستولون على القناة ثم ينسحب الإسرائيليون.

وانتهى ايزنهاور إلى أن هذا التصرف البريطانى الفرنسى يعتبر بمثابة إلغاء لاتفاقهم وتعهدهم فى الإعلان الثلاثى (وقد وصلت خلال هذا الاجتماع رسالة من ايدن إلى ايزنهاور تقول بأن موقف مصر خلال العام الماضى ١٩٥٥ قد أعفى الدول الموقعة على الإعلان الثلاثى من أى التزام)

أما دالاس فقد طرح تقديراته وأرائه كما يلى: -

* احتمال تجميد أرصدة إسرائيل فى نيويورك وبقية الولايات الأميركية ووقف أموال التبرعات (سوف يوافق ايزنهاور على هذا الاقتراح بل وسوف يقرر تطبيق العقوبات الاقتصادية على إسرائيل كما تبين ذلك وثائق البيت الأبيض).

* إن الفرنسيين قد رفضوا المشاركة فى إدراج بند بطلب المناقشة فى مجلس الأمن، كما أن البريطانيين طلبوا تعديل البند إلى المسألة الفلسطينية وعدم الإشارة إلى العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية فى مصر^(١).

* أن الدولتين بريطانيا وفرنسا قد أصبحتا فى نظر العالم هما الدولتان المعتديتان والمعاديتان للعرب.

قدر دالاس دوافعهما لشن الحرب على مصر لأن المسألة لم تكن السويس بل هى مسألة الجزائر بالنسبة لفرنسا والموقف فى الخليج بالنسبة لبريطانيا، وأن رأيه أن الاحتمالات قوية للقضاء على نفوذ البريطانيين فى العراق ونسف أنابيب البترول، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تتوقعان تأييد الولايات المتحدة لهما والوقوف ضد العرب على أساس أنه لا سبيل أمام الولايات المتحدة إلا توفير النفط لهما.

أما تقديرات ايزنهاور وأرائه أزاء التدخل العسكرى الفرنسى البريطانى بعد توجيه الإنذار لمصر فكان أشد صراحة ونقداً ومراره فقد قال: «إن تقديره أن الفرنسيين والبريطانيين ليس لديهم سبب كاف للحرب وأن تأميم مصر لقناة السويس ليس كافياً لتبرير الحرب وأنه لا قيمة فى حليف غير جدير بالثقة ولا يعتمد عليه، وأنه قلق للغاية من الوقوف إلى جانب دول تتبع سياسات استعمارية لا تتفق مع سياسات الولايات المتحدة».

أما بالنسبة لإسرائيل التى بدأت العدوان فإنه تنفيذاً لاقتراح دالاس فى اجتماع اليوم السابق ٢٠ أكتوبر مع ايزنهاور ووزير الدفاع فقد اقترح بعض إجراءات عقابية ضد إسرائيل، وفى اليوم التالى ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ يشير الملف السرى الخاص بقرار فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل الذى اتخذه وزير الخارجية إلى الآتى^(٢):

١ - وقف المعونة الخاصة بالتنمية الاقتصادية مع عدم وقف الشحنات التى يجرى تحميلها أو التى تعبر البحار فعلاً.

٢ - عدم بدء مشروعات معونة فنية إضافية أما المشروعات التى بدأت فعلاً فلا يجب وقفها.

(١) نفس المصدر.

(2) Secret. Dept. of state, Nov. 11, 1956 Memo, for Colonel A. J. Good pasteur, The White House, Sub. Record of Decision Re: Israel, Confidential Box (82) Suez Canal Crisis (2).

٣ - وقف امدادات منتجات فائض الأغذية الزراعية إلى إسرائيل بموجب القانون ٤٨٠، لكن الشحنات التي يجرى تحميلها أو التي تعبر البحار فعلاً فلا يجب وقفها.

٤ - استمرار تأخير مغادرة فريق بنك التصدير والاستيراد لبحث تنفيذ القرض البالغ قدره ٧٥ مليون دولار.

٥ - عدم تقديم ضمانات استثمارية جديدة ولكن تبقى الضمانات القائمة سارية المفعول.

٦ - الشحنات العسكرية بما فيها المعونات العسكرية التي تسدد والتي بدأت بالفعل يجب أن توقف، ووقف كل تبادل للمعلومات، وعدم تخصيص أماكن إضافية في مدارس الجيش الأميركي لإسرائيل، مع استمرار الأفراد الجارى تدريبهم حالياً.

٧ - ضرورة تأخير إصدار تراخيص التصدير للسلع ذات الطابع شبه العسكري.

٨ - عدم إصدار تراخيص تصدير لأي مواد في قائمة الذخيرة ووقف التراخيص الممنوحة.

وقد أصدر وزير الخارجية توجيهاته لإدارة الشرق الأدنى لإعداد بيان عام يغطى النقاط السابقة، ومن الواضح أن الإدارة الأميركية في ضوء تقييمها للعدوان الإسرائيلي ومداه وتحالفاته مع بريطانيا وفرنسا قد اختارت سلوك مسلك حازم في معالجة العدوان الإسرائيلي بوقف المساعدات الاقتصادية الجديدة دون المساعدات الجارية فعلاً، أما في المساعدات العسكرية فقد قررت تعطيلها، ومع أن هذه الإجراءات العقابية لم ترق لمستوى الحذر الكامل فهي تتراوح بين مستوى التوقيف Suspension والتعطيل delay فهي توضح المدى الذي ذهب إليه الموقف الأميركي من العدوان الإسرائيلي على مصر.

الموقف الأميركي في الأمم المتحدة:

لقى كابوت لودج المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة بيان الوفد الأميركي أمام مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦^(١) ووصف التطور الذي حدث بأنه صدمة للحكومة الأميركية برغم نداء ايزنهاور لرئيس وزراء إسرائيل وحثه على عدم اتخاذ أي عمل عسكري، وأشار المندوب الأميركي إلى أن حكومته ترى ضرورة اتخاذ المجلس لقرار يؤكد حدوث انتهاك للسلام والمطالبة بوقف العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل على الفور وأن يوضح ضرورة انسحاب قواتها فوراً وراء خطوط الهدنة وأنه لن يكفى ما دون ذلك، كما أشار إلى دعوة كافة أعضاء الأمم المتحدة لتقديم مساعدة فورية لانسحاب القوات الإسرائيلية والامتناع عن تقديم أي مساعدة تؤدي إلى استمرار الغزو وكما لا يجب أن تستغل أي دولة هذا الموقف لأغراض خاصة، وأضاف لودج أن كل أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسئولية استعادة الاستقرار والسلام وأن ما دون ذلك يعنى كارثة في هذا الجزء من العالم.

(1) Security council official records 748 Meeting 30 Oct, 1956 pp. 15 - 21 ff.

وقد عقد مجلس الأمن بناء على رسالة موجهة من مندوب الولايات المتحدة بتعليمات من الحكومة الأميركية تحت عنوان المسألة الفلسطينية خطوات بالوقت الفوري للعمل العسكري الإسرائيلي ضد مصر.

وأشار لودج فى ختام كلمته إلى أنه سوف يقدم مشروع قرار يدعو المجلس فيه إسرائيل للانسحاب ويحدد الخطوات اللازمة لامتناعها لهذا القرار وقدمه لودج فى المستند S/37/0 فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ (*).

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد المشروع وكانت تلك هى المرة الأولى فى مجلس الأمن التى تستخدم فيها بريطانيا حق الفيتو، والمرة الأولى أيضاً التى تقف فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا^(١).

وقدم المندوب السوفيتى مشروع قرار توفيقى يدعو إلى وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات الإسرائيلية من مصر ولكنه حذف التوصيات بامتناع الأعضاء الآخرين فى الأمم المتحدة عن التدخل، وهزم المشروع السوفيتى بالتصويت السلبى لفرنسا وبريطانيا مع امتناع بلجيكا والولايات المتحدة، وقد أدت هزيمة المشروعين الأمريكى والسوفيتى فى مجلس الأمن بسبب الفيتو البريطانى والفرنسى إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرار فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ يدعو فيه الجمعية العامة إلى دورة طارئة فى ظل قرار الاتحاد من أجل السلام لعام ١٩٥٠^(٢).

وفى نفس الوقت مع انتهاء موعد الانذار النهائى الموجه لمصر بدأ البريطانيون والفرنسيون قصفا جويًا على عدد من المطارات والأهداف العسكرية المصرية، وكان رد الفعل الأمريكى عنيفًا تجاه العمل العسكرى الإنجليزى والفرنسى وكانت النتيجة بالقطع هى تأييد موقف مصر، فألقى الرئيس ايزنهاور خطابًا أمام التليفزيون الأمريكى فى الحادى والثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦^(٣) تحت عنوان تقرير عن التطورات فى الشرق الأوسط وقال فى خطابه «إنه لم تجر أى مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن أى مرحلة من هذه الأعمال، كما لم تخطر بها مقدما، وإنه إذا كان من حق أى دولة اتخاذ قرار أو عمل فمن حق الولايات المتحدة أن تختلف ورأى الولايات المتحدة أن هذه الأعمال قد ارتكبت خطأ جسيما لأنها لا تقبل استخدام القوة كوسيلة صحيحة أو حكيمة لتسوية المنازعات الدولية، كما أن هذه الأعمال لا يمكن أن تتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة فلا سلام بدون قانون، ولا قانون إذا كنا نستعين بقانون للسلوك الدولى مع من نعارض، وقانون آخر مع أصدقائنا»^(٤).

وفى نفس الوقت وضع الأسطول الأمريكى السادس والقيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية فى حالة تأهب، وعندما تحركت القوافل العسكرية البريطانية والفرنسية من مالطة والجزائر اتخذ الأسطول السادس

(*) مضمون هذا المشروع فقرتان فى الدباغة حول لختراق قوات إسرائيل للأرض المصرية انتهاكا لاتفاقية الهدنة، والإعراب عن القلق ثم أربعة فقرات تنفيذية تدعو لوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب إسرائيل، تدعو الأعضاء للامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ومساعدة الأمم المتحدة لضمان اتفاقيات الهدنة، والامتناع عن تقديم معونة عسكرية أو اقتصادية لإسرائيل ما دامت لم تمتثل للقرار، ويطلب من السكرتير العام إحاطة المجلس علما بتنفيذ القرار، وقد تم التصويت على المشروع يوم ٣٠ أكتوبر وصوتت المملكة المتحدة وفرنسا ضده وامتناع استراليا وبلجيكا.

(1) U. N. S. C. O. R. 11 th year, 749 meeting Oct. 30, 1956 Draft Res, s/ 37/0 p. 31.

(2) Ibid p. 5.

وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح المشروع الإجرائى الذى اقترحتة يوغسلافيا فى مجلس الأمن بدعوة الجمعية العامة للانعقاد فى دورة طارئة.

(3) White House press release Oct. 31, 1956 Dept of state bulletin 12 Nov. 1956 pp. 743 - 745, R, I. I. A. Documents 1956 pp. 268 - 269.

(4) U. S. Dept. of state Bulletin xxxv no. 709 Nov. 12p. 745.

مواقعه بالقرب من الساحل المصرى ولم يكن العسكريون الأميركيون يعلمون عن تفاصيل أو أوامر عمليات الخطط البريطانية أو الفرنسية الشىء الكثير، ومن ثم فلم يُطلع العسكريون الأميركيون البريطانيون أو الفرنسيين عن مواقع الأسطول السادس ومهمته^(١)، ومع استمرار قصف المطارات المصرية تحركت الوحدات البحرية الأميركية نحو ميناء الإسكندرية لترحيل المواطنين الأميركيين.

الخلافات الأميركية البريطانية أزاء التدخل العسكرى فى مصر:

تفجر إذن الخلاف الكامن بين الحكومات الأميركية والبريطانية والفرنسية الذى ظل يتفاعل ويتفاقم منذ تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حتى طرحه ايزنهاور علنا فى حديثه التليفزيونى عن تطورات الشرق الأوسط الذى باعد فيه بين الولايات المتحدة وبين حليفتيها. وازداد هذا الخلاف عمقا واتساعا عندما نقل النزاع من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

وعلى مستوى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ عقدت دورة طارئة واستمرت الولايات المتحدة على موقفها الذى أعلنه لودج فى مجلس الأمن فقد أدلى دالاس ببيان أمام الجمعية العامة عارض فيه الغزو وقال: «إننا نتحدث عن موضوع بالغ الأهمية حيث تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن الاتفاق مع ثلاث دول تربطها بها روابط الصداقة العميقة والاحترام والإعجاب، وترتبط باثنتين منهما وهما أقدم أصدقائنا وأكثرهما استحقاقا للثقة، إلا أنه لو لجأت كل دولة بالظلم إلى تصحيح هذا الظلم بالقوة لكان ذلك يعنى تمزيق الميثاق وتحويل العالم إلى ساحة من الفوضى كما أن اللجوء إلى القوة من جانب ثلاث دول على دولة رابعة لا يمكن اعتباره مجرد خطأ لا يتفق مع مبادئ وأهداف الميثاق^(٢)».

ومضى دالاس يبرز الخلاف مع حلفائه فيقول: «إن الخلاف مع الأصدقاء دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التقييم وإعادة النظر فى موقفها بكل دقة وعلى أعلى مستوى فى الحكومة وأنها حتى بعد ذلك التقييم فلا تزال مختلفة لأن الاختلاف فى تقدير الولايات المتحدة لا ينصب على المسائل المباشرة بل ينصب على المبادئ ذاتها^(٣)»، ثم طرح دالاس التطورات بدءا بالتوغل الإسرائيلى فى سيناء، ثم انذار فرنسا والمملكة المتحدة، ثم الهجوم المسلح بهدف السيطرة المؤقتة على قناة السويس، فتصويت الدولتين بالفيتو فى مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكى، كما سرد دالاس انتهاكات إسرائيل للهدنة وفى المقابل ذكر ما وصفه بانتهاكات مصر لاتفاقية القناة ١٨٨٨ وتجاهل مصر لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الداعى لعبور السفن الإسرائيلية فى القناة ثم أشار إلى موضوع إعادة تسليح مصر واستيلائها على شركة قناة السويس، ثم تصريحات مصر العدوانية ضد بعض الدول الصديقة، وعقب دالاس بعد هذا السرد بأن كل هذه الاستفزازات مهما كانت خطورتها فهى لا تبرر اللجوء للقوة المسلحة^(٤).

(1) Lionel, Gelder, American in Britain's place, the Leadership of the West and The Anglo - American Unity, N. Y. Frederick praeger, 1961 p. 243.

(2) Ibid U. N. G. A. O. R Ist E. S. S. Nov. 1 - 10, 1956. pp. 10 - 13

(3) p. 10.

(4) Ibid, idem.

ثم قدم دالاس مشروع قرار أمام الجمعية العامة (مستند الجمعية العامة رقم ١/ ٢٢٥٦) شرح عناصره التي تدعوا الأطراف المتشابكة في القتال في المنطقة للموافقة على وقف إطلاق النار فوراً، ووقف تحرك القوات المسلحة والأسلحة إلى المنطقة^(١)، والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة والحث على فتح القناة للملاحة بأسرع ما يمكن بعد وقف إطلاق النار ويطلب من السكرتير العام مراقبة الموقف وتقديم تقرير عن تنفيذ القرار^(*).

كما قدم وزير خارجية كندا ليستر بيرسون Lester Pearson اقتراحه المشهور بإنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وأقر المشروع بأغلبية ٥٧ صوت مقابل لا شيء، مع امتناع كل الأطراف المتحاربة^(٢) وقد أدلى دالاس ببيان في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ أمام الجمعية العامة أيد فيه الاقتراح الكندي بإنشاء القوة وأبلغ كابوت لودج السفير الأميركي في الأمم المتحدة السكرتير العام باستعداد الولايات المتحدة لمساعدة قوات الأمم المتحدة بالنسبة للنقل الجوي والملاحة والنقل والامدادات^(٣).

وفي نفس الوقت رفضت الولايات المتحدة اقتراحا سوفيتيا تضمنته رسالة من رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور حول تدخل عسكري مشترك للدولتين لاستعادة السلام في المنطقة^(٤) ووصف السفير الأميركي الاقتراح السوفيتي بأنه اقتراح غير عملي، كما رفض مجلس الأمن بحث هذا الاقتراح في ٥ نوفمبر ١٩٥٦، وكان تقدير الولايات المتحدة يتناقض مع كل ما تقوم به الجمعية العامة والسكرتير العام^(٥)، وأزاء هذه النوايا السوفيتية ابرق السفير الأميركي في موسكو بوهلين Bohlen بحث فيه على ضرورة وقف إطلاق النار الفور لمنع أي عمل عسكري سوفيتي^(٦).

وتفسيرنا للموقف الأميركي الراض للاقتراح السوفيتي أن الدبلوماسية الأميركية استطاعت أن تلعب دوراً نشطاً وقيادياً في مجلس الأمن، أولاً بتقديم طلب مناقشة الموضوع متحدياً بذلك إرادة حليفاتها بريطانيا وفرنسا، فلها فضل السبق دبلوماسياً على الاتحاد السوفيتي، وثانياً فإن قرار إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة لعقد دورة طارئة خاصة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام، مسألة مرفوضة من الاتحاد السوفيتي، والذي لم يستطع الاعتراض على تمرير القرار من مجلس الأمن لأنه قرار إجرائي، لا يسقط بالفيتو ولا يحتاج إلا لسبع أصوات، كما يرى الاتحاد السوفيتي في نقل الموضوع للجمعية العامة انتقاصاً من سلطات مجلس الأمن صاحب المسؤولية الأولى في حفظ السلم والأمن الدوليين وليس الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يكون له دوراً هامشياً خارج مجلس الأمن وتنفرد الولايات المتحدة بدبلوماسيتها بالريادة في هذا المضمار.

(1) U. N. G. A. O. R. IESS, Anned, Doc. A/3256 Nov. 10. 1956 p. 2 - 3.

(*) تم التصويت في ٢ نوفمبر على المشروع وجاءت النتيجة ٥٤ صوت مؤيد مقابل ٥ أصوات معارضة هي استراليا - فرنسا - إسرائيل - نيوزلندا - المملكة المتحدة - وامتناع ٦ وهي بلجيكا - هولندا - البرتغال - لاوس - جنوب أفريقيا.

(2) Ibid, Supplement no. 1, Res. 998. Es -/ p. 2.

وقد تم التصويت على الاقتراح الكندي في الخامس من نوفمبر ١٩٥٦.

(3) New York Times Nov. 1956. p. 1.

(4) R. I. I. A. op. cit. p. 293.

(5) U. N. Review 111 no. 6. Dec, 1956 p. 38.

(6) Finer, op. cit. p. 418.

وعلى ذلك فقد صوت الاتحاد السوفيتي بالامتناع على مشروع القرار الكندي الداعي لإنشاء قوة طوارئ دولية على الرغم من التأييد السياسى المعلن من الاتحاد السوفيتي للموقف المصرى، ومن هنا كان اقتراح بولجانين ارسال قوة مشتركة أميركية سوفيتية للمنطقة لإقرار السلام حتى يظل مشاركا بدور فى المنطقة، لكن الولايات المتحدة رفضت تلقائيا هذا الاقتراح لأنه ببساطة يهدم كل ما بنته الدبلوماسية الأميركية لنفسها داخل مجلس الأمن والجمعية العامة من مكانة وتأثير لتحركها لوقف التدخل العسكرى من حلفائها وأصدقائها الثلاثة، ولتقطع على الاتحاد السوفيتي الفرصة فى الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط تحت ستار المشاركة مع الدبلوماسية الأميركية.

وكان لابد من تحرك الدبلوماسية الأميركية بشكل مؤثر وفعال لاقتناع الحكومة البريطانية بقبول وقف إطلاق النار والبدء فى تنفيذ قرار الجمعية العامة بإنشاء قوة طوارئ دولية، وقد تحركت الإدارة الأميركية بالفعل فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ حين عقد ايزنهاور مؤتمراً مع وزير الخارجية ووزير الدفاع لتقييم الموقف^(١) وأشار ايزنهاور فى المؤتمر إلى أنه سيكتب لايدن ليحاول اقناعه بالموافقة على اتخاذ موقف معقول خاصة بعد أن شرح له دالاس معلومات عن خطط إنجليزية وفرنسية بعمليات إنزال فى الإسكندرية وفى منطقة القناة، وأشار دالاس إلى اتجاه الفرنسيين لتوسيع نطاق العمليات مما يؤدي إلى زيادة تفاقم الصراع، فوعد ايزنهاور بالكتابة إلى ايدن ينصحه بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة وزاد من اقتناع ايزنهاور بضرورة الكتابة لايدن بقبول وقف إطلاق النار ما نقله إليه وزير الدفاع هوفر من احتمال إرسال قوات سوفيتية فى شكل متطوعين وغيرهم.

وتأكيداً لخط الدبلوماسية الأميركية النشطة فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة شرح هوفر وزير الدفاع فى هذا المؤتمر مع ايزنهاور ودالاس موقف الولايات المتحدة بالنسبة لدور الأمم المتحدة، كما بحث ايزنهاور مع هوفر ودالاس الآثار الاقتصادية للحرب وما حدث من نقص فى امدادات البترول من الشرق الأوسط - باستثناء خط التاب لاين من السعودية على ذلك من تعرض امدادات النفط لقوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا للخطر، وأمر ايزنهاور بوضع ناقلات البترول الأميركية الضخمة فى الخدمة، مع عدم التسرع فى نفس الوقت فى تقديم مساعدات غير عادية للبريطانيين والفرنسيين^(٢).

وتحليلنا لهذا المؤتمر الهام بين ايزنهاور ووزيرى الخارجية والدفاع يبرر التقييم الأميركي للموقف السياسى سواء على الطبيعة فى الشرق الأوسط أم مع أطراف الصراع والحلفاء والقوى الكبرى يشير إلى الإدراك الواضح لدى الإدارة الأميركية بوجود أخطار لتوسيع نطاق الصراع بإنزال قوات بريطانية وفرنسية فى الإسكندرية ومنطقة السويس وتحذير واضح من ايزنهاور من هذه الخطوة واقصاحه عن عزمه الكتابة إلى ايدن فى رسالة تحذيرية يدعو فيه لقبول وقف إطلاق النار، ثم الإدراك والخشية من أخطار تدخل قوات سوفيتية خاصة بعد رسالة بولجانين إلى رئيس مجلس الأمن التى رفضها المندوب الأميركي كابوت لودج فى الأمم المتحدة كما سبق القول، ثم الأخطار التى تهدد قوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا لتوقف امدادات البترول من الشرق الأوسط واتخاذ ايزنهاور لقراره بوضع الناقلات العملاقة فى الخدمة كإجراء احتياطي استراتيجي.

(1) Memo of Conference with The president, Nov. 5, 1956 White House Memo Series, Box (4).

(2) Ibid, idem.

وقد استجاب ايدن فعلاً فوافق في الساس من نوفمبر ١٩٥٦ على وقف إطلاق النار، ونرجح أن رسالة ايزنهاور، والمعارضة العنيفة للولايات المتحدة كانا سببين هامين في استجابته تلك. والواقع أن أبرز ما في التحرك الدبلوماسي الأميركي سواء في الأمم المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة أم في الاتصالات الثنائية مع الحلفاء فقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً هائلاً لوقف العملية وبقدر ما كانت الولايات المتحدة حاسمة في وقف الغزو بقدر ما كان لها دور في إنقاذ عبدالناصر في رأي بعض المعلقين^(١)، فقد استمرت الولايات المتحدة في موقفها الثابت بالنسبة للانسحاب الفوري غير المشروط للقوات المعتدية، وكان تصميمها واضحاً في مواجهة البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين^(٢)، وواضح في كل المداولات والتصويت على مشروع القرار في الجمعية العامة أن الولايات المتحدة أصرت على صيغة الإنسحاب غير المشروط للقوات الغازية كشرط ضروري لبحث إمكانية وضع سياسة موحدة تجاه قناة السويس كما رفضت المساعدة في امدادات النفط حتى يتحقق الإنسحاب.

الموقف الأميركي من معالجة آثار العدوان المسلح:

فما هو التقييم الأميركي للموقف بعد التوصل لوقف إطلاق النار والتأهب لمعالجة عواقب العدوان الثلاثي المسلح، مثل قضايا الإنسحاب من الأراضي المصرية ومن غزة والآثار المترتبة على علاقات الولايات المتحدة بالأطراف المعتدية؟ أن الوصول إلى مرحلة وقف إطلاق النار اقتضى من الدبلوماسية الأميركية دوراً نشطاً ومؤثراً داخل الأمم المتحدة مع الحكومات المعنية، ويمكن القول أنه بالنسبة لرد الفعل الأميركي لحرب السويس حتى قرار وقف إطلاق النار إنه كان «يمثل العودة إلى الإنحياز الكتلة المعادية للاستعمار»^(٣) إذ كانت الولايات المتحدة في مناقشة الأزمة في الأمم المتحدة تعالجها «كمسألة استعمارية» حين أعلن نائب الرئيس الأميركي نيكسون بترحيبه بإعلان أميركا استقلالها عن السياسة الأنجلوفرنسية تجاه آسيا وأفريقيا التي بدا أنها تمثل التقاليد الاستعمارية.

كما أن المندوب الأميركي كابوت لودج في مجلس الأمن أوضح أن الولايات المتحدة تعارض الانذار الأنجلوفرنسي وقدم مشروع قرار يدعو لانسحاب إسرائيل ووقف المساعدة العسكرية والاقتصادية لحين امتثال إسرائيل للقرار.

(1) Sterling, Claire, How The U. S. saved Nasser, The Reporter Vol Xv Dec. 13, 1965 pp. 9 - 12.

(٢) بعث ايزنهاور برسالة إلى بن جوريون انبعت يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٦ قال فيها: إن الأمم المتحدة قد رتبت وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه مصر والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل وأن قوة تابعة للأمم المتحدة سوف ترسل إلى مصر طبقاً لقرارات الجمعية العامة. وقد حثت الجمعية العامة كل الأطراف على سحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية وخاصة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الهدنة وأن الولايات المتحدة هي التي قدمت القرار الخاص بوقف إطلاق النار لأنه قد نما إلى علم ايزنهاور تصريحات عن نوايا الحكومة الإسرائيلية بعدم الانسحاب وأنه يقول له بصراحة أن الولايات المتحدة تنتظر إلى هذه الأنباء لو صحت بقلق عميق، فمثل هذا العمل من جانب إسرائيل سوف يزعزع بدرجة خطيرة الجهود العاجلة التي تبذلها الأمم المتحدة لاستعادة السلام في الشرق الأوسط وإن تؤدي إلا إلى إدانة إسرائيل باعتبارها دولة تنتهك مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وأنه أي ايزنهاور في هذا السياق يبحث بن جوريون على الاستجابة لقرارات الجمعية العامة التي تعالج الأزمة الحالية انظر:

Keessing's contemporary archives Nov. 17 - 24, 1956. p. 15206.

(2) Wolfer, Arnold, Alliance policy in the Cold War, the Johns Hopkins press, Baltimore 1959 pp. 252 - 270.

وفى ثلاث اجتماعات متتالية فى الجمعية العامة ٢ ، ٤ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو لوقف القتال والانسحاب الفوري، وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ صوتت الولايات المتحدة مع الأغلبية على قرار يدعو الدول الثلاثة للامتنثال فوراً لقرارات وقف القتال^(١).

فرد الفعل الأمريكى تجاه غزو السويس لم يختلف عن نمط سلوك مستقر للولايات المتحدة تجاه مصر منذ سنوات، بدأت بمحاولة الوساطة الأمريكية بين مصر وبريطانيا للتوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والدور الذى قام به جيفرسون كافرى والاتصالات بين ايزنهاور وتشيرشل^(٢).

وبرغم هذا التقييم الإيجابى لتأثير الدبلوماسية لحرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار، فإن هناك آراء أخرى ناقده لما اعتبرته أخطاء للسياسية الأمريكية تجاه مصر فى معالجة أزمة السويس، وحجة أصحاب هذا الرأى أنه لو أن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت تقديراً صحيحاً وفهماً دقيقاً للتفكير الإسرائيلى والنوايا البريطانية والفرنسية خلال الأزمة، ولو كانت الخارجية الأمريكية قد استخدمت ذكائها الدبلوماسى لتسوية الأزمة لما حدث غزو السويس، ولما تراجع دالاس عن سخطه على عبدالناصر إلى التردد والاستسلام^(٣).

وربما كانت هذه الافتراضات صحيحة ولكنها تظل مجرد افتراضات لا تغير من حقيقة أن فعالية ونشاط الدور الأمريكى فى الأمم المتحدة وخارجها أسهم إلى حد كبير فى وقف إطلاق النار فى السادس من نوفمبر ١٩٥٦ ثم الشروع فى مرحلة جديدة لمواجهة آثار العدوان المحلية والدولية.

لقد واجهت الدبلوماسية الأمريكية أزاء عدوان اثنين من حلفائها ودولة صديقه لها على دولة رابعة هى مصر مأزقاً حقيقياً، لما انطوى عليه الموقف من محاذير، فميثاق الأمم المتحدة يحذر استخدام القوة أو التهديد بها لتسوية المنازعات والرأى العام العالمى يقف ضد العدوان بالإضافة إلى أخطار التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط كما أن صداقة الكتلة الأفروآسيوية أصبحت فى الميزان، كل هذه المحاذير دفعت الدبلوماسية الأمريكية إلى تأكيد أهمية وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات المعتدية من مصر ولعل أوضح نتيجة مباشرة لهذا الموقف الأمريكى من وقوفها ضد حلفائها الغربيين حدوث تلك الأزمة فى العلاقات الأمريكية البريطانية.

لقد وجدت الدبلوماسية الأمريكية أنه من الصعوبة البالغة قبول الأسلوب الأنجلوفرنسى فى التعامل مع مصر وخشيت من استعداد دول الشرق الأوسط فى صراع الحرب الباردة وانحيازها إلى الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يهاجم الإمبريالية الغربية.

وقد وصف ايزنهاور بدقة السياسة الأمريكية خلال الأزمة بقوله «فى كل الأزمات الأخيرة فى الشرق الأوسط وقعت مظالم عديدة على كل الأطراف، ولكنى لا أؤمن أن أسلوباً آخر من المظالم وهو الحرب هو العلاج

(1) G. A. O. R. 1/ ss, plenary Meeting Nov. 56. p. 224.

(2) Sterling, claire, The Reporter Dec. 15, 1956 p. 13. perlman, Middle Easter affairs Des. 1955 pp. 425 -434.

ولتفاصيل تقييم الموقف الأمريكى تجاه أزمة السويس انظر:

Weinberger, siegbert, The Suez Canal issue, Middle Eastern affairs Feb. 57 pp. 46 - 57.

(3) Good, Robert, The Commonweal, Power of the Puresc, LVI, no 8. May 24 1957, p. 198.

لكل هذه المشكلات ولا يمكن أن نقبل قانوننا للضعفاء وقانوننا للأقوياء، قانون لمن يعارضوننا وقانون لحلفائنا فليس إلا قانون واحد وهو ميثاق الأمم المتحدة^(١).

مواجهة السياسة الأميركية لأثار حرب السويس بالنسبة لمصر:

كانت أولى أثار حرب السويس التي سعت السياسة الأميركية لمواجهتها بعد تحقيق وقف إطلاق النار في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ هو موضوع الانسحاب البريطاني الفرنسي عن مصر وكانت السياسة الأميركية تنظر إلى هذا الأثر من زاوية استراتيجية بمعنى تأثير الموقف على احتمالات التدخل السوفيتي في المنطقة إذا استمر وجود القوات البريطانية والفرنسية.

ولمواجهة موضوع الانسحاب وتحديد الموقف الأميركي حياله عقد ايزنهاور ودالاس اجتماعا في السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٦ طرح فيها تقديراته أنه لا معنى للدخول في اتهامات متبادلة مع البريطانيين وأنه من الأجدى البحث المشترك لما يجب عمله في مواجهة التهديد الروسي خاصة وأن السفير الأميركي في لندن أشار إلى عدم استبعاده لتدخل الروس بقواتهم، وحدد دالاس أهداف التحرك السياسي الأميركي في المرحلة المقبلة في النقاط التالية^(٢):

* ضمان عدم الإخلال بوقف إطلاق النار.

* العمل على سحب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بأسرع ما يمكن وحذر من أنه مالم يحدث ذلك خلال أسبوع «فسوف تستمر النار في الاشتعال وقد يكون من المستحيل إخمادها».

* الموافقة على قيام الولايات المتحدة بتقديم تسهيلات لنقل قوات الأمم المتحدة.

وقد وافق ايزنهاور على اقتراح دالاس الأخير وعلى حث همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة للتحرك بأقصى سرعة لنقل قوات الأمم المتحدة إلى مصر حتى يتيح للبريطانيين والفرنسيين الذريعة للخروج وحذر دالاس من أخطار التأخير.

وكان تقدير ايزنهاور يعكس رؤيته الاستراتيجية للموقف من حيث احتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتي إذ عقب بقوله «إن الشيء الهام الذي يجب أن نتذكره في الوقت الحالي هو أن الدب هو العدو الرئيسي»

The bear is still The central enemy

وحذر دالاس في نفس الاجتماع من أخطار محاولة الروس استغلال الموقف بالاتجاه لمساعدة العرب وفي المقابل حذر ايزنهاور من خطورة التورط ضد العرب بسبب اضطراب الولايات المتحدة لمعارضة هذا النشاط الروسي وأعرب ايزنهاور عن ثقته في أن القادة العرب يدركون خطر دخول الروس في الموقف بزعم الدفاع عن الموقف العربي.

(2) The great purposes, Eisenhower declaration of independence on foreign policy, Time LXVIII, no 20, Nov. 12, 1956 p. 29.

(2) Memo of conversation Nov, 7, 1956, Walter Reed Hospital, White House Memo Series Box (4) Meetings With the president. D. D. E Library.

واستقراء آراء ايزنهاور ودالاس في هذا الاجتماع هو أنهما حددا هدفاً واضحاً للسياسة الأميركية في المرحلة المقبلة وهو العمل على سرعة إخراج البريطانيين والفرنسيين من مصر لسد الطريق على السوفيت لاستغلال الموقف، ووصولاً لهذا الهدف اقترح دالاس عدة أساليب (ضمان وقف إطلاق النار - نقل قوات الأمم المتحدة بمساعدة أميركية بأسرع ما يمكن) ثم ممارسة الضغط على بريطانيا وفرنسا فتأخير زيارة ايدن ومولية لواشنطن لحين تحقيق انسحاب قواتهما من مصر.

ولا تتوقف السياسة الأميركية عند حد معالجة الآثار المباشرة لحرب السويس بتحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية على نحو ما تناولها اجتماع ايزنهاور ودالاس بمستشفى والتر ريد في ٧ نوفمبر ١٩٥٦ حيث كان يعالج دالاس، فقد طرح ايزنهاور في مذكرة شاملة تقديرات الموقف سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بهدف وضع خطة عمل للعلاقات مع مصر وإسرائيل بصفة خاصة، وقد حدد ايزنهاور إطار هذه الإجراءات الأميركية التي تهدف كما يقول: «للتقليل من آثار الصعوبات الأخيرة وتستبعد النفوذ السوفيتي من المنطقة، في النقاط التالية^(١) : -

* الاستعادة السريعة لتشغيل خطوط الأنابيب، وتشغيل قناة السويس وأنه لا بد أن يتم ذلك بمجموعات أمريكية وأنه يجب تعبئة بعض الأفراد من ألمانيا وإيطاليا وأن ذلك يجب أن يبدأ فوراً.

* دفع المفاوضات في ظل الأمم المتحدة لمنع تجدد الاشتباكات.

* أن يقدم للمنطقة - إذا اقتضت الضرورة - فائض من الأغذية لمنع المعاناة.

ويطرح ايزنهاور شعوره بخطط التحرك الأميركي من الأزمة فيقول: «يجب أن نضع في نفس الوقت أمام عدة حكومات المعلومات والمقترحات الكفيلة بإقامة سلام حقيقي في المنطقة، وفوق هذا كله استبعاد النفوذ الشيوعي من التغلغل.

ويطرح ايزنهاور أيضاً خطة الإدارة الأميركية تجاه مصر بصفة خاصة، فيقترح تزويد مصر بكمية متفق عليها من الأسلحة تكفي للحفاظ على النظام الداخلي والدفاع المعقول عن حدودها مقابل اتفاق بالآ تقبل أبداً أي عرض سوفيتي كما أنه يجب توفير برامج التدريب للقوات المسلحة المصرية، ويشير ايزنهاور في استعراضه لخطة نحو مصر إلى موضوع بناء السد العالي فيقترح وضع ترتيبات لبدء بناء السد العالي وإن كان هذا بالطبع مرهوناً في تقديره بالتفاوض مع مصر حول مسألة قناة السويس وطبقاً للمبادئ الستة التي حددتها الأمم المتحدة كذلك يرى ايزنهاور إلى جانب التفكير في موضوع السد العالي أنه يمكن تقديم مساعدات فنية لإصلاح الخسائر في مصر.

ينتقل ايزنهاور مع خطته المقترحة تجاه مصر إلى طرح أفكاره بالنسبة لإسرائيل، فيرى إمكانية تجديد طرح مشروع جونستون الخاص بتنمية مياه وادي نهر الأردن وتقديم قروض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لإسرائيل. على أنه أهم ما في خطة ايزنهاور لمعالجة آثار الأزمة اهتمامه بقضية إقليمية هامة هي وضع تصور جديد للدفاع عن

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56. Memo 11/ 81956.

المنطقة، إذ يفكر ايزنهاور في ترجمة البيان الثلاثي في مايو ١٩٥٠ إلى اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة قبل التوصل إلى نوع من اتفاقية التسليح والصيانة والتدريب مع إسرائيل مطابقة للاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع مصر.

ويستطرد ايزنهاور في تصوره الجديد للمنطقة بأنه من الممكن استكشاف أساليب أخرى لمساعدة الدول العربية مثل العراق والأردن والسعودية ولبنان وتطوير وسائل ودعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع كل من هذه الدول ثنائياً أو جماعياً^(١).

جوهر خطة ايزنهاور كما طرحها واضحة التأثير بالأخطاء في السياسة الأميركية تجاه مصر (عدم تزويد مصر بالسلاح مما أدى إلى صفقة الأسلحة التشيكية - سحب عرض تمويل السد العالي مما أدى إلى أزمة تأميم القناة وما تبعها من أزمة السويس). فايزنهاور في الواقع في خطته الجديدة يحاول أن يطرح من جديد تزويد مصر بالسلاح للدفاع عن أمنها الداخلي بل ويعيد التفكير في الموقف الأميركي من بناء السد العالي.

ولكن بالرغم من محاولة ايزنهاور في تصوره الجديد للتعامل مع مصر الاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة للسياسة الأميركية تجاه مصر، فإن تصوره الجديد لازال يشوبه اشتراط تقييد حركة مصر في علاقاتها الخارجية، أولاً برفض مصر أى عرض سوفيتى يقدم لها، وثانياً ربط التعاون مع مصر بإطار اقليمي اقتصادى وسياسى تكون إسرائيل طرفاً فيه «مشروع جونستون». ونستخلص من تحليل أفكار ايزنهاور وخطة المقترحة أنها نواه أولية أو مقدمة لبرنامج يجرى إعداده للشرق الأوسط وهو ما سيعرف فيما بعد باسم برنامج ايزنهاور للشرق الأوسط أو «مبدأ ايزنهاور».

ومع مضي الوقت كانت الدبلوماسية الأميركية تواصل الضغط للتعجيل بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية وقد أوضح ايزنهاور موقفه هذا مرة ثانية في ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ فى اجتماع مع دالاس من أنه لن يحدد موعداً للقاءه مع رئيس الوزراء البريطانى ورئيس الوزراء الفرنسى حتى يتم انسحاب قواتهما من مصر وفى الوقت نفسه ركز على أهمية إرسال قوات الأمم المتحدة إلى مصر بأسرع ما يمكن وبدء انسحاب القوات البريطانية والفرنسية^(٢).

وكان واضحاً من قلق الإدارة الأميركية مدى انعكاس الغزو الأنجلوفرنسى لمصر فى آثار سلبية على العلاقات الأميركية - الأنجلوفرنسية ومن ثم إصرار الإدارة الأميركية على عدم اتمام أى لقاء على مستوى بين الرئيس ايزنهاور وكل من أيدن وموليه حتى يتم انسحاب قواتهما من مصر ثم التأكيد على تواجد قوات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

بالتوازي مع السعى الحثيث لتحقيق الانسحاب من مصر كانت أفكار الإدارة الأميركية تتبلور لبحث التخطيط الأميركي الاستراتيجى تجاه الشرق الأوسط ككل فى ضوء نتائج أزمة السويس بحيث تكون مدخلا للتعامل مع دول المنطقة ومن بينها مصر بالطبع.

(1) Ibid, idem.

(2) Memo of Conversation, White House Memo Series, J. F. D. Papers Box (4) Meetings with the president.

فقد عقد ايزنهاور مع وزير الخارجية والدفاع اجتماعاً موسعاً يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ استعرض فيه الإجراءات المزمع اتخاذها بالنسبة للدول الغربية الأوروبية، وبالنسبة للدول العربية وخاصة مصر وكان الهدف الأولي الذي تتوخاه الإدارة الأميركية ضرورة الحيلولة دون تفكك أوروبا الغربية. وفور بدء الانسحاب من السويس تقديم مساعدة مالية لأوروبا الغربية وأهمها استعادة أسواق بترول السعودية في أوروبا الغربية.

كانت تلك هي المهمة المطروحة على الإدارة بالنسبة لأوروبا، أما بالنسبة للعرب فقد طرح ايزنهاور ضرورة العمل للتفاهم مع العرب، واتفق على أن نقطة الانطلاق في هذا التحرك السياسي كله تكمن في خروج البريطانيين والفرنسيين من بور سعيد وانسحاب إسرائيل من سيناء وفي هذا السياق أكد الاجتماع أهمية التوضيح الأميركي لعبد الناصر بأن الولايات المتحدة قد ساعدت في إخراج البريطانيين والفرنسيين من السويس ووضع خطط لتطهير قناة السويس لمرور ناقلات البترول.

فمحور الخطة الأميركية لعلاج آثار حرب السويس هو الإعداد لمواجهة المشكلات الاقتصادية والمالية فور موافقة البريطانيين والفرنسيين على بدء الانسحاب فوراً ومحورها كذلك الاتصال بعبد الناصر وافهامه أنه لا يستطيع الاستفادة من القناة مالم يحصل على ثقة الدول من خلال شكل معقول من الرقابة الدولية وعلى أساس أن عبد الناصر يمكنه زيادة الرسوم واستخدام دخل القناة لسداد مستحقات الشركة وفي توسيع القناة وتعميقها وطرحت فكرة ضرورة توصل عبد الناصر إلى اتفاق مع الأمم المتحدة إذا ما انسحب البريطانيون والفرنسيون^(١).

وقد تحقق للسياسة الأميركية تجاه مصر هدفها الأول من معالجة آثار حرب السويس التي سعت لتحقيقها في عملها الدبلوماسي للأمم المتحدة وفي اتصالاتها مع حلفائها، ففي الثالث من ديسمبر ١٩٥٦ أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً حول انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر جاء فيه «أن الولايات المتحدة ترحب بقرار الانسحاب وترى أن تنفيذه يدعم من قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام» كما أن الولايات المتحدة مصممة على العمل من خلال الأمم المتحدة وبالوسائل السلمية للمساعدة في تحقيق تسوية دائمة للصراعات الأخرى التي أصابت الشرق الأوسط^(٢).

وقرر دالاس الموقف الأميركي من التدخل البريطاني الفرنسي المسلح في مصر فصرح في مؤتمر صحفي في ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ بأن الهجوم حدث دون علم الولايات المتحدة وأزاء مفاجأة كاملة لها وأنه قد جرت مشاورات كانت خلالها آراء الولايات المتحدة معروفة تماماً لمعارضتها لمبدأ استخدام القوة، كما أن الولايات المتحدة كانت تعتبر الهجوم انتهاكاً للميثاق وأنها ضد مبدأ استخدام القوة^(٣).

(1) Memo of conference with the president Nov. 21, 1956, White House Memo series Box (4) Meetings with The President D. D. L. Library

(2) Dept. of state, press release no. 606 Dec. 3, 1956, Dept. of state bulletin Dec. 17, 1956 pp. 951 - 952.

(3) Dept. of state press release no. 614 Dec. 15, 1956 Dept. of state bulletin Jan. 7, 1957 pp. 3 - 9

لقد برزت السياسة الأميركية من أزمة السويس أقوى دولة غربية في المنطقة العربية، والموقف الصريح ضد الغزو كان موضع تقدير^(١)، فلقد ساعدت الولايات المتحدة مصر خلال الأزمة واتيح لها بذلك تطوير علاقة عمل بين البلدين وفي المقابل توترت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض الدروس التي استخلصتها السياسة الأميركية من مواقفها وتعاملها مع أزمة السويس يهمننا التعرف على تقدير الخارجية الأميركية ذاتها ثم تقدير الكونجرس لاداء السياسة الأميركية في هذه الأزمة وهما كما سنرى تقديران مختلفان.

فبينما ترى الخارجية الأميركية أن دالاس سلك الطريق الصحيح في تحقيق وقف إطلاق النار وأنه كان أميناً ومنصفاً في معارضته لحلفائه بشن الحرب على مصر، على الرغم من أنه كان قراراً صعباً وكان يمكن لقوات إسرائيل أن تصل إلى قناة السويس خلال ٢٤ ساعة أخرى من بدء القتال لو لم يوقفها دالاس^(٢).

كما تسجل الخارجية الأميركية أن السياسة الأميركية مارست ضغوطاً اقتصادية على بريطانيا بالانسحاب لأنها قدرت أن بريطانيا بعد وقف امدادات البترول لم تصمد طويلاً، وأنها كانت عاجزة عن إعاشة قواتها في مصر إلا لبضعة أيام وكان ذلك واضحاً لهم فاضطروا للإنسحاب حتى يمكنهم التسوية بالمفاوضات^(٣) حتى تدعم الولايات المتحدة الجنيه الاسترليني وتقديم قروض للمملكة المتحدة باثنين بليون دولار، وبذلك أنقذت صداقة الولايات المتحدة الاقتصاد البريطاني بامدادات البترول بالحفاظ على حياة الصناعة وإبقاء الاسترليني بتقديم القروض، وقد أخرجت الولايات المتحدة خطة المساعدة الاقتصادية لبريطانيا حتى يتحقق الانسحاب للقوات البريطانية من مصر، وكانت تقديرات الولايات المتحدة أن البريطانيين مضطرون للخروج لعجزهم عن البقاء ولم يكن ثمة شك في أنهم سوف ينسحبون^(٤).

ويرى رئيس مجلس النواب ورئيس الأغلبية الديمقراطية في المجلس جون ماكورماك John McCormack روى مختلفة للسياسة الأميركية في أزمة السويس إذ أنه لم يكن موافقاً على سياسة الولايات المتحدة في معارضة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الأمم المتحدة، بل أنه يرى أنه كان لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل مبررات قوية في العمل الذي قامت به بالإضافة إلى أنها دول صديقه للولايات المتحدة، بل ويرى رئيس مجلس النواب أنه كان أفضل للولايات المتحدة لو أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد استولت على قناة السويس ولكانت الولايات المتحدة قد استطاعت التدخل والتفاوض من موقع القوة وأنه كان لتدخل الأمم المتحدة أثره الخطير على مكانة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط^(٥).

(1) Wheelock, op. cit. p 249.

(2) Allen, George, a transcript of a recorded interview. op. cit pp. 24 - 28.

بالطبع هذا القول مبالغ فيه بالنسبة للتقييم الأميركي للموقف

(3) Humphery, George Herbert Hoover, a transcript of a recorded interview op. cit. pp. 27 - 29.

(4) Ibid, idem.

وتفسيرنا لهاتين الرويتين المختلفتين للسياسة الأميركية تجاه مصر خلال أزمة السويس أنها ترجع إلى موقف الكونجرس المنحاز ضد مصر وعبدالناصر على نحو ما أشرنا في تحليل ردود الفعل الأميركي داخل الكونجرس تجاه أزمة تأمين القناة وصفقة الأسلحة التشيكية، أما موقف الإدارة أنها كانت مدفوعة باعتبارات تتجاوز السياسات الداخلية والمواقف الحزبية إلى اعتبارات استراتيجية في جوهرها تتصل باحتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في المقام الأول والآثار الإقليمية السلبية الناجمة عن العدوان البريطاني الفرنسي على مصر(*).

وفي أعقاب قرار انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بدأت الإدارة كما سبق الإشارة إعداد وبلورة تصوراتها الجديدة للعلاقات مع مصر ومع المنطقة ككل، فبالنسبة لمصر طرح ايزنهاور مذكرة أساسية في الحادي عشر من نوفمبر تعالج الآثار المباشرة لحرب السويس وعلاج بعض الأخطاء في السياسة الأميركية وذلك كله بهدف الحيلولة دون تغلغل النفوذ الشيوعي كما سبق أن أوضحنا في موضع سابق^(١). وكان من الأهمية بمكان أن تنقل الإدارة الأميركية إلى الحكومة المصرية هذا التفكير الجديد لتحديد اتجاه السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر في هذا التقييم الاستراتيجي الذي استخلصته الإدارة الأميركية من حرب السويس وهو مقاومة التغلغل الشيوعي وقد أخذت الخارجية الأميركية خطوة عملية محددة في هذا السبيل حين أرسلت بتعليمات إلى السفير الأميركي في القاهرة تلخص تقديرات الخارجية^(٢) بأن التطورات السلبية في الأحداث الأخيرة - حرب السويس - إنما تعود للتدخل السوفيتي في المنطقة.

وتطلب الخارجية الأميركية من سفيرها في القاهرة أن يتصل بعبد الناصر ويجري معه مباحثات وأن ينقل إليه: «أنه مالم يتجنب هذا التدخل مستقبلا فلن يتحقق له إلا البؤس والشقاء، حيث أن الهدف الواضح للاتحاد السوفيتي هو خلق المتاعب التي تزيد من فرض نفوذه في المنطقة كما أنه مالم يقف للحيلولة دون ذلك، فإن اقتصاديات آسيا والشرق الأوسط وأوروبا سوف تخضع لرحمة السياسات السوفيتية وللتوسع السوفيتي»^(٣).

وتطلب البرقية من السفير الأميركي أن يوضح لعبد الناصر أنه عندما تقدم أميركا معونة من أي نوع لدول أخرى من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف فإنها تفعل ذلك دون شروط ودون أن تسعى لتحقيق ميزه خاصة أو ممارسة نفوذ على الآخرين.

(*) أعدت وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩٥٨ دراسة مطولة وموثقة تقع في أكثر من مائتي صفحة تحت عنوان مشكلة قناة السويس ١٩٥٤ - ١٩٥٨ تحت اسم مشروع الأبحاث رقم ٤١٥ في يونيو ١٩٥٨ فرع الدراسات السياسية إعداد القسم التاريخي سري للغاية، سمحت لنا بالاطلاع عليها تحت قانون حرية المعلومات وذلك في أغسطس ١٩٨٦ بعد مرور عامين على طلب الاطلاع على تلك الدراسة التاريخية المهمة.

S / S Lot 71 D-411 Box 628, top secret, The Suez Canal problem 1954 1958 Research project no. 415 June 1958, Historical Division, Dept. of state.

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56 Diary Memo. 11/8/1956.

(2) Personal and private, suggested Draft cable, Dec. 19, 1956 Secret to Amembassy, Cairo, personal for The Ambassador from secretary Box (8) White House Memo Series.

(3) Ibid, idem.

وواضح أن مغزى الرسالة الأميركية التي طلب من السفير الأميركي نقلها لعبد الناصر في أعقاب حرب ١٩٥٦ هو أن يتجنب التدخل السوفيتي الذي جلب له المشكلات وسيجلب له البؤس والشقاء على حد قول برقية الخارجية الأميركية، وتوصي الرسالة الأميركية عبد الناصر بضرورة الحيلولة دون اتساع النفوذ السوفيتي في إشارة واضحة لتحريضه لإعادة النظر في ارتباطاته وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي في أعقاب حرب السويس.

ودلالة هذه الرؤية في تعامل الولايات المتحدة مع مصر بعد حرب السويس هي أن المنظور الأميركي للتطورات التي حدثت في الشرق الأوسط بسبب أزمة السويس أصبح من جديد السعي لاحتواء النفوذ الشيوعي والتغلغل الشيوعي في المنطقة، فبعد حرب السويس ازداد التقدير والإدراك الاستراتيجي الأميركي للأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة مصالحها البترولية، ووصفه أحد كبار العسكريين الأميركيين بأنها علاقة الارتباط بين مصر والولايات المتحدة^(١).

لقد شغلت النتائج الإقليمية والدولية تفكير الإدارة الأميركية، فعقد أيزنهاور ودالاس ووزير الدفاع اجتماعات عديدة لمناقشة تصورات الإدارة الأميركية الجديدة في المنطقة وإعادة تقييم سياستها الخارجية وليس من قبيل المبالغة القول بأنه بقدر ما كان للسياسة الخارجية الأميركية من دور وتأثير فعال خلال أزمة حرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار بقدر ما كان لحرب السويس ذاتها ولتطوراتها نتيجة بالغة الأهمية وهي التأثير في السياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط، وليس هذا من المبالغة في شيء فإنه من أكبر وأهم نتائج حرب السويس بالنسبة لاتجاه السياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط بدء عملية إعادة التقييم الشاملة على مستوى الإدارة والكونجرس لتتبلور فيما بعد في مطلع عام ١٩٥٧ فيما عرف باسم برنامج أيزنهاور أو مبدأ أيزنهاور.

ولو أن تتبع وتحليل هذه النتيجة المهمة لحرب السويس وأثرها على السياسة الخارجية الأميركية قد يخرج بنا قليلا عن الإطار الزمني للبحث الذي ينتهي بعام ١٩٥٦ بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، ويدخل بنا إلى مشارف عام ١٩٥٧ فمما لا شك فيه أن الحديث عن نتائج حرب السويس من حيث تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية ومن حيث انعكاسها على مصر في أعقاب تلك الحرب وثيق الصلة ببحثنا هذا.

لاشك أنه بعد الغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر في أكتوبر ١٩٥٦ فقد تأثر النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط إلى درجة الانهيار وكان من الضروري أن تتقدم إحدى الدولتين العظميين الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي لملا الفراغ والنفوذ الناتج عن إنهيار الوجود البريطاني والفرنسي في المنطقة خاصة في ضوء الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بجانب أنه لم يكن لدى أي من دول هذه المنطقة القدرة العسكرية الكافية لملا هذا الفراغ.

كانت عملية إعادة تقييم الموقف السياسي الشامل التي بدأتها الإدارة الأميركية خلال نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٦ تستهدف التقدم لملا هذا الفراغ بإعادة إعلان (سياسة الاحتواء) التي سبق أن طرحها ترومان تحت أسم جديد هذه المرة باسم برنامج أيزنهاور، ولذلك فأصول برنامج أيزنهاور في الواقع تعود لسياق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي^(٢).

1 - Eller. E. M, Rear Admiral, U. S. destiny in The Middle East, U. S. naval institute proceedings Vol 82, Nov. 1956. p. 1160.

2 - Meyer Gail, Egypt and the United states. op. cit. pp. 191 - 194.

لقد صاغت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور كرد فعل لتدهور العلاقات التقليدية للغرب مع دول الشرق الأوسط بعد حرب السويس ١٩٥٦، فمغامرة السويس كانت هزيمة لبريطانيا وفرنسا ولم تفلح فى إسقاط عبدالناصر بل عززت مكانته فى العالم العربى وأصابت التحالف الغربى بالتمزق والانشقاق وظهر الاتحاد السوفيتى بمظهر المدافع والمؤيد لمصر والمتصدى للمعتدين كما أن الولايات المتحدة بدورها كسبت التقدير والاحترام بمعارضتها حلفائها وإسرائيل، وكان دالاس يريد استثمار هذا الكسب لزيادة نفوذ الولايات المتحدة وكان تقدير الولايات المتحدة أن بريطانيا لم تكن قادرة بعد حرب السويس أن تلعب دورها التقليدى فى الشرق الأوسط وكان لابد فى تقدير الولايات المتحدة أن تتقدم لملا الفراغ لحاجتها إلى الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة دفاعاً عن مصالحها والارتباط الوثيق بالأمن الغربى وللحيلولة دون سعى الاتحاد السوفيتى للسيطرة على دولة وكانت تنظر بعين الشك إلى مكانة الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بعد حرب السويس وكانت إعادة تقييم وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية أمراً حيوياً فى ضوء نتائج حرب السويس.

لقد تجسدت هذه المعانى فى تصريح ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأمريكى فى ٦ ديسمبر ١٩٥٦ حين قال: «يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها المعنوية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لمساعدة الشرق الأدنى على تحقيق أهداف بعيدة المدى من السلام والرخاء، ولابد من توفير ضمان قوى لسيادة الدول فى المنطقة وحلاً عادلاً للمنازعات القائمة.. ولابد من توفير معونة سخية لحل مشكلاتها الاقتصادية الحقيقية حتى تنهض شعوبها من أعماق الفقر والمرض، ونحن الذين اتاحت لنا موارد كثيرة لا يجب ألا نكتثر بالظروف الاقتصادية العسيرة التى جعلت بعض الشعوب تصفى بأذانها للأصوات الصادرة من موسكو»^(٢).

خطط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس،

وقبل أن يتقدم ايزنهاور بمشروع قرار إلى الكونجرس لتفويضه باستخدام العمل العسكرى للحيلولة دون العدوان الشيوعى فى الشرق، فقد ناقش الفكرة ومضمونها ومشروع رسالته إلى الكونجرس بالتفصيل مع دالاس فى الثانى والعشرين من ديسمبر^(٣).

ويطرح مشروع الرسالة التى ناقشها ايزنهاور مع دالاس فكرة برنامج جديد فى الشرق الأوسط كإحدى النتائج التى توصلت إليها الإدارة الأمريكية من أزمة حرب السويس ١٩٥٦.

يطرح ايزنهاور تصوره الأساسى بأن منطقة الشرق الأوسط تتعرض للخطر وأن السيطرة عليها ظلت هدفاً دائماً للسياسة الروسية وأن الأسباب لذلك معروفة، فالشرق الأوسط مفترق طرق العالم ومن خلال الشرق الأوسط وخاصة عبر قناة السويس تتطور شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا تبادل السلع والأفراد، وهذه القناة أمر حيوى للحفاظ على اقتصاد العالم العربى وقد سميت بشريان الحياة وأن هذا لصحيح بالمعنى الحرفى، ويحدد ايزنهاور منطلقات برنامج جديد، فى النقاط التالية^(٤):

(1) Macyet, Gail, Egypt and the united States, op cit, pp 181-194.

(2) U. S. Dept of state, U. S. Policy in the Middle East. op. cit. Loc. cit.

(3) The Secretary, personal and private Dec. 22, 1956. Memo of conversation with the president, White House Box (4) White House Memo series, Meetings, with the president.

(4) Ibid idem.

- * الأهمية الحيوية للشرق الأوسط جغرافيا واقتصاديا.
- * تزايد اظهر السيطرة السوفيتية.
- * الأهمية الاقتصادية لقناة السويس الشريان الحيوى بالمعنى الحرفى.
- * آثار توقف الملاحة فى قناة السويس بسبب حرب السويس.
- * احتواء الشرق الأوسط على ثلثى مخزون النفط فى العالم الذى تعتمد عليه شعوب أوروبا.
- * أن نصف العالم الغربى يمكن أن يكون بديلا كمصدر للطاقة ولكن بشكل مؤقت وعلى حساب استنزاف الاحتياطات.
- * أن حركة النفط لاتعتمد فقط على قناة السويس بل وعلى الخطوط التى تخترق من الدول العربية.
- * أن البدائل للقناة ممكنة ولكنها ليست قريبة المدى.
- * أن السيطرة السوفيتية على الشرق الأوسط تعنى السيطرة على أوروبا كما تعنى قطع المواصلات بين أوروبا وآسيا والوصول إلى أفريقيا.
- * الآثار السلبية لاستخدام البريطانيين والفرنسيين للقوة المسلحة ضد مصر لحماية ما يعتقدون مصالحهم الحيوية.
- * تم استكمال البريطانيين والفرنسيين وانسحابهم، واستمرار انسحاب قوات إسرائيل من مصر.
- ويشير ايزنهاور فى خطته إلى أن الأمم المتحدة غير قادرة على حماية المنطقة ضد السياسات العدوانية للاتحاد السوفيتى والحفاظ على الاستقرار الحقيقى لدول المنطقة، ويجعل ايزنهاور سياسة الولايات المتحدة وموقفها فى ضوء أدائها خلال حرب السويس بأنها وقفت دون تردد تعارض العدوان البريطانى الفرنسى المتناقض مع السلام ومع وحدة أراضى مصر وأن الولايات المتحدة سعت لاستعادة السلام والاستقرار مما أدى إلى الوقوف ضد دولتين حليفيتين ويخلص ايزنهاور إلى نتيجتين أولا أن الشرق الأوسط أصبح معرضا للسياسة العدوانية الشيوعية العربية وأن الولايات المتحدة وحدها تتمتع بالقدرة وتحظى بالقبول لتعزيز الاستقلال والرفاهية فى الشرق الأوسط.
- ويطلب ايزنهاور من الكونجرس فى خطته المقترحة (التي سوف يتقدم بمشروع قرار بها إلى الكونجرس فى ٥ يناير ١٩٥٧) التفويض للتعاون والمساعدة للدول فى الشرق الأوسط الراغبة فى الحفاظ على استقلالها السياسى (مقاومة العدوان الشيوعى) وأن ذلك ينطوى فى تقديره على عدة حقائق أولها إبراز اهتمام الولايات المتحدة باستقلال دول الشرق الأوسط ، وثانيها إبراز الاستعداد لترجمة هذا الاهتمام بمساعدة اقتصادية وعسكرية عند الحاجة، وثالثا: أن دول المنطقة دون مثل هذه المعونة عاجزة عن مواجهة سياسة العدوان غير المباشرة التى تتبعها الشيوعية السوفيتية فضلا عن الهجوم المسلح، ورابعا: أن دول أوروبا فقدت مصداقيتها للحفاظ على استقلال الدول أو الحفاظ على الموارد الاقتصادية وأنه يتعين على الولايات المتحدة ابداء أقصى درجات الاهتمام بالمنطقة.
- ويحدد ايزنهاور خمسة أهداف ومهام مطلوبة من الكونجرس قرر أن يطرحها عليه فى رسالته، وتدور هذه المهام حول تقديم مشروعات قوانين تضمن حماية مصالح الولايات المتحدة والعالم الغربى فى منطقة الشرق الأوسط^(١).

(1) Ibid, idem.

١ - أن السلطة المطلوبة هي تفويض الولايات المتحدة بالتعاون وتقديم المساعدة لأي دولة أو مجموعة من الدول في المنطقة في التنمية الاقتصادية المكرسة لصون الاستقلال القومي.

٢ - تفويض الحكومة في إعداد برنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أي دولة أو مجموعة من الدول لدعم حق الدفاع عن النفس.

٣ - تفويض الرئيس في استخدام القوات المسلحة الأميركية في اتخاذ إجراءات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى لحماية سلامة أراضي والاستقلال السياسي للدول أو مجموعة من الدول ضد العدوان الشيوعي المسلح.

٤ - التفويض باعتماد ٤٠٠ (أربعمائة) مليون دولار للأهداف السابقة.

٥ - الاستمرار في الوقت نفسه في المساهمة في الدعم الاقتصادي للدول للحفاظ على استقلالها ومقاومة التخريب الشيوعي.

التفكير الاستراتيجي الجديد تجاه الشرق الأوسط (مبدأ أيزنهاور):

وكان التقدير الاستراتيجي لأيزنهاور وراء طرح هذه الخطة هو أنه إذا اعتبر السوفيت أن منطقة الشرق الأوسط تمثل فراغاً في القوة فقد يشجعهم ذلك على غزوها وعندئذ قد تضطر الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً، ومن ثم فإن أفضل ضمان ضد هذا الاحتمال «هو توضيح هدفنا واستعدادنا للتعاون بشكل كامل مع أصدقائنا في الشرق الأوسط»^(١).

وكدليل على الاهتمام الذي يوليه أيزنهاور لهذا المشروع فقد قدمه للكونجرس في رسالة خاصة منفصلة يوم ٥ يناير ١٩٥٧ ولم يدرجه في رسالة الاتحاد التي كان من المقرر أن يجري بها بعد ذلك بإيام، وطلب من الكونجرس المساعدة في وضع مطالبه في شكل تشريعات تتيح تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية ولاسيما التفويض بتقديم المساعدة والتعاون حيث تشمل استخدام القوات المسلحة الأميركية لضمان وحماية الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المعونة ضد العدوان المسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية^(٢). لكن الكونجرس لم يستقبل مقترحات أو مطالب أيزنهاور بحماس كبير. وكان الشعور السائد أن أزمة السويس قد أضرت بالولايات المتحدة في الغرب، ووجهت في جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ انتقادات حادة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط حتى ارتبطت تأييد المشروع بتأييد سياسة الإدارة ودالاس في الشرق الأوسط وإن كان الموقف في مجلس النواب كان أقل عداء، ولم يلبث أيزنهاور أن أثر في بعض النواب من المجلسين مستقبل علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودفاعاً عن الاستراتيجية الأميركية فتكتلت أغلبية في لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب للموافقة المبدئية على المشروع^(٣).

(1) Ibid, idem.

(2) U. S. Dept of state, U. S. policy in the Middle East op. cit, p. 23.

(3) Administration's New Middle East Doctrine Congressional Digest XXXVI, March 1957, p. 73. House - Joint Res. 117 85 th cong 1st session Jan. 5, 1957.

وقد بحثت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في جلسات استماع المشروع المقدم في ٧ يناير ١٩٥٧ وكان دالاس أول المتحدثين في جلسة مغلقة ولم يكن ثمة أى شك في تفكير دالاس وهو يطرح حججه أن لمبدأ ايزنهاور نفس الفاعلية والتأثير مثل حلف الأمن الجماعي لاحاطة المنطقة بحاجز يحول دون تغلغل الاتحاد السوفيتي^(١).

وبعد معركة قاسية في مجلس الشيوخ قادها السناتور فولبرايت الذي شكك في الصلاحيات المطلوبة للرئيس من الكونجرس لاستخدام القوات المسلحة وطالب بمراجعة السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٣ وكانت المواجهة عنيفة بين فولبرايت ودالاس إلى أن تدخل ايزنهاور في الكونجرس للدفاع عن وزير الخارجية وعن المشروع^(٢).

بعد هذه المعركة القاسية صوت مجلس النواب لصالح القرار في الثلاثين من يناير ١٩٥٧ مؤيداً اقتراح الرئيس، وفي الخامس من مارس صوت مجلس الشيوخ لصالح المشروع أيضاً موافقاً على السلطات المطلوبة للرئيس.

إلى جانب المعارضة العنيفة في الكونجرس قبل اقرار المشروع كانت ثمة صعوبات أخرى أمام إدارة ايزنهاور تنعكس على مناقشات في الكونجرس وعلى احتمالات اقرار المشروع وهي المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة حول انسحاب إسرائيل من مصر بسبب إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب حتى تتوافر لها ضمانات معينة وذلك بالرغم من انسحاب القوات البريطانية والفرنسية في منتصف مارس ١٩٥٧. وكان أمام السياسة الخارجية الأميركية تحديات حقيقية داخل الكونجرس في مواجهتها لمؤيدي إسرائيل في مجلس الشيوخ خاصة السناتور (جونسون) والسناتور (راسل) لانتقادهما الموقف الأميركي المتشدد تجاه إسرائيل في الأمم المتحدة واتخاذ زريعة للتشدد في معارضتهما لقرار مشروع ايزنهاور، وفي ١١ فبراير طلب جونسون زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ من دالاس إرسال خطاب إلى الوفد الأميركي في الأمم المتحدة ليعارض أى عقوبات اقتصادية تفرض على إسرائيل.

لذلك، فقد كانت السياسة الأميركية تواجه تناقضاً في المواقف بين مقتضيات المناقشة في الكونجرس لقرار المشروع، ومقتضيات العمل في الأمم المتحدة لارغام إسرائيل على الانسحاب، ولو بفرض عقوبات اقتصادية كذلك في مواجهة معارضة عنيفة من الكونجرس. وكانت تقديرات ايزنهاور ودالاس أنه ما لم تنسحب إسرائيل أو ترغم على الانسحاب بعد أن ذهبت الولايات المتحدة إلى أقصى مدى في محاولتها إقناع إسرائيل للانسحاب فإن النفوذ الغربي كله في الشرق الأوسط معرض للخطر وسوف تدفع كل دول الشرق الأوسط لأن تشعر أن الولايات المتحدة تخضع للنفوذ الصهيوني، وبالتالي لا يبقى أمام الدول العربية سوى أمل وحيد هو الانضمام إلى الاتحاد السوفيتي^(٣).

(1) U. S. congress, House of Representatives, committee on foreign affairs 84th cong, 1st session p. 43. jan. 7 - 22, 1957.

(2) U. S. cong. senate, committee on foreign relations, 85th cong, 1st session Jan. 14, Feb, 11, 1957. pp. 217 - 219.

(٣) مذكرة حديث بين ايزنهاور ودالاس ووزير الخزانة والسفير الأميركي في الأمم المتحدة (لودج) في ١٦ فبراير ١٩٥٧.

The secretary, Feb. 16, 1957, Memo of conversation with the president white House Memo Series, white House correspondence, Meetings with the president. D. D. E. Library,

وكان تقدير دالاس أن عدم انسحاب إسرائيل (من خليج العقبة - شرم الشيخ - غزة - وقناة السويس) يعنى فشل برنامج ايزنهاور بالشرق الأوسط قبل أن يبدأ، وقد عقب السفير لودج مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بدوره أن فشل برنامج ايزنهاور سوف يفتح الطريق إلى الحرب^(٢).

وحدد ايزنهاور ودالاس خطة الإدارة الأميركية لمواجهة رفض إسرائيل الانسحاب فى النقاط التالية باعتبارها طرقاً بديلة:

* قرار من الجمعية العامة بإدانة إسرائيل بلغة أقوى من أى قرارات سابقة وبالتالي فرض عقوبات أشد ضد إسرائيل.

* قرار من الجمعية العامة يتبع نفس نمط مشروع القرار الأمريكى المقدم من مجلس الأمن فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦ الذى صوتت ضده المملكة المتحدة وفرنسا والذى فسرتة الولايات المتحدة على أنه دعوة لمجرد وقف الدعم الحكومى لإسرائيل وهو وقف سارى المفعول فى الولايات المتحدة، كما أنه وقف مماثل بالنسبة لمصر منذ الاستيلاء على شركة قناة السويس.

* قرار الجمعية العامة يدعو الأعضاء ليس فقط لوقف المساعدات الحكومية الخاصة بإسرائيل (قدر فى الاجتماع بواسطة وزير الخزانة الأمريكى بأنها تصل إلى حوالى أربعين مليون دولار سنوياً، ومبيعات السندات التى تصل إلى ما بين ٥٠ مليون دولار و٦٠ مليون دولار سنوياً) وكذلك وقف مدفوعات التعويضات الألمانية لإسرائيل فى شكل سلع تصل قيمتها إلى حوالى ثمانون مليون دولار سنوياً.

* أو قرار لمجلس الأمن يدعو إلى فرض عقوبات أنهى ضد إسرائيل وعقوبات مستقبلية ضد مصر إذا مارست حقوق الدولة المحاربة ضد إسرائيل بعد انسحابها من قناة السويس أو مضائق العقبة.

وقد طلب ايزنهاور من دالاس الترتيب لإعلان موقف الولايات المتحدة كما أشار دالاس بضرورة الاتصال بأحد زعماء اليهود المتعاطفين مع موقف الإدارة للمساعدة فى تكتيل وتعبئة المشاعر اليهودية لتأييد القرار النهائى للرئيس ايزنهاور^(١).

وتحليل الاتجاهات المسيطرة على تفكير ايزنهاور ودالاس فى هذا الاجتماع هو أن اتمام انسحاب إسرائيل من غزة والعقبة والسويس كان يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية إما تمهيد الطريق لتنفيذ مبدأ أو برنامج ايزنهاور بعد اقراره من الكونجرس، أو إدراك الدول العربية لخضوع الولايات المتحدة وعجز إدارتها أمام إسرائيل والنفوذ اليهودى وما لذلك من آثار سلبية على تطبيق برنامج ايزنهاور فى الشرق الأوسط.

ولقد طرح ايزنهاور عدة بدائل تبدأ بالادانة القوية لموقف إسرائيل وتتدرج من موقف المعونات الحكومية والخاصة لإسرائيل إلى فرض عقوبات اقتصادية أشد. ولاشك أن نجاح ايزنهاور فى الانتخابات لولايته الثانية عام ١٩٥٦ جعلته يتخذ هذا الموقف القوى دون أن يخشى رد فعل الأوساط اليهودية والمؤيدة لإسرائيل فى الكونجرس.

(1) Ibid, idem.

(2) Ibid, idem.

وقد أدلى دالاس فعلاً في ١٦ فبراير ١٩٥٧ بمدينة توماس فيل بولاية فرجينيا ببيان عن الموقف الأميركي تجاه عدم امتثال إسرائيل لقرار الأمم المتحدة للانسحاب من غزة والعقبة والسويس، وأشار إلى أن ايزنهاور يأمل أن يتلقى مزيداً من التوضيح من الحكومة الإسرائيلية^(١)، وكان هذا التصريح يهدف إلى جانب العمل في الأمم المتحدة ممارسة ضغوط علنية في ضوء ما أشار إليه الرئيس ايزنهاور في اجتماعه مع دالاس ووزير الخزانة ولودج في ١٦ فبراير ١٩٥٦.

وكان ايزنهاور يدرك كل الإدراك مخاطر تأثير انسحاب إسرائيل على علاقته بالدول العربية خاصة السعودية كتب إلى الملك «سعود» رسالة في ٢٨ فبراير ١٩٥٧ في أعقاب زيارته لواشنطن^(٢) يؤكد له فيها أن الولايات المتحدة تبذل كل جهد لتحقيق انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة وأن الولايات المتحدة أيدت الأمم المتحدة في الضغط على إسرائيل للانسحاب وأن هذا قرار الانسحاب سوف يكون غير مشروط وإن كانت إسرائيل سوف تصرح أن قرار الانسحاب قد اتخذ في ضوء افتراضات وتوقعات معينة تتصل - كما تفهم الولايات المتحدة - بدور الأمم المتحدة في شرم الشيخ وقطاع غزة بالنسبة للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

وأوضح ايزنهاور للملك سعود في رسالته أن الولايات المتحدة تفهم أن إسرائيل سوف تذكر حقها الأصلي بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً) لحماية مصالحها فيما يتصل بالتحركات من غزة والتدخل المسلح لاستخدام الدول للمضايق.

ويسترعى الاهتمام في رسالة ايزنهاور إلى سعود أنه إلى جانب تأكيد مواقف الولايات المتحدة فهو يضيف أن الانسحاب سوف يتم في ضوء فهم إسرائيل لافتراضات معينة والتي لم يصفها ايزنهاور لأنها شروط - وإن كانت في الواقع كذلك - وهذه الشروط تتصل بدور الأمم المتحدة في شرم الشيخ وغزة (أي وجود قوات للأمم المتحدة) واستخدامها حقها في الدفاع عن النفس ضد التحركات من قطاع غزة أو التدخل المسلح في حرية الملاحة في مضائق العقبة.

ونستخلص أنه بموجب هذه التوقعات أو تلك الافتراضات التي سوف تعلنها إسرائيل عند انسحابها - كما يقول ايزنهاور في رسالته - فإن أزمة انسحاب إسرائيل من هذه المناطق أصبحت على وشك الحل فعلاً بما يفتح الباب أمام اقرار مشروع ايزنهاور في الكونجرس.

وتطور الأحداث يرجح هذا الاستنتاج الذي نستقرؤه من نص رسالة ايزنهاور إلى سعود ففي أول مارس ١٩٥٧ أي في أعقاب رسالة ايزنهاور مباشرة كانت جولدامائير وزيرة خارجية إسرائيل تعلن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وخليج العقبة دون شروط، وفي الرابع من مارس أمر بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل القوات الإسرائيلية بالانسحاب وتقرر دخول قوات الأمم المتحدة وفي اليوم التالي مباشرة في ٥ مارس ١٩٥٧ وافق مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قرار ايزنهاور بعد شهرين من طلبه^(٣).

(1) Statement by J. F. Dulles at 1957, thomas ville, G. A. Feb. 16, 1957, Box (6) White House Memo Series D. D. E. Library.

(2) Letter from president to King Saud Feb. 28, 1957. White House correspondence General, 1957 Box (5) J. F. D. papers 1952 - 1959, D. D. E. Library.

(3) The New York Times, 6 March 1957. p. 1.

وقصارى القول أنه إذا كانت السياسة الخارجية الأميركية قد سعت إلى تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر فى منتصف ديسمبر لتبدأ فى عملية إعادة تقييم ومراجعة شاملة لسياستها فى المنطقة مما دفعها للتفكير فى برنامج جديد أو مبدأ جديد للشرق الأوسط عرف باسم مبدأ ايزنهاور، فإن تنفيذ انسحاب إسرائيل من غزة وخليج العقبة كان هو السبيل والمدخل أمام الإدارة لوضع قرارها أمام الكونجرس موضع التنفيذ.

لقد كان إعلان مبدأ ايزنهاور بالشرق الأوسط نتيجة لحرب السويس كما كان انسحاب إسرائيل فى مارس ١٩٥٧ مدخلا لتنفيذ هذا المبدأ الذى بدأت به مرحلة جديدة فى تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو الشرق الأوسط.

أما رد فعل مصر تجاه إعلان هذا المبدأ فكانت تحكمه فى البداية حاجة مصر الملحة للدعم الأمريكى لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى، واعتمدت مصر على الدول العربية فى الإفصاح عن مواقفها الحقيقية بعد أن وقفت موقف المتحفظ من هذا الإعلان وإن ظلت تنتظر بعين الشك إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد وحدها بالتصدى للتوسع السوفيتى فى المنطقة^(١).

لقد نظرت مصر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه محاولة أميركية مستترة للحلول محل بريطانيا تحت ستار التصدى للهجوم السوفيتى وسرعان ما اتضح موقف مصر من رفضها لما يسمى بنظرية الفراغ فى الشرق الأوسط واعتبرتها محاولة أخرى لعزل مصر والحد من نفوذها بدعم خصوم مصر ومنافسيها فى المنطقة وكمحاوله من إحدى القوى الكبرى لفرض وجودها فى المنطقة لمواجهة الموقف الحيادى لمصر وجر المنطقة إلى الحرب الباردة وبذلك كان إعلان مبدأ ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ نذيراً بمرحلة من التوتر والتدهور فى العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.

إن السياسة الخارجية الأميركية منذ عشرة سنوات طرحت مبدأ ترومان أو مبدأ الاحتواء للخطر السوفيتى، وطرقت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٤٩ وطرحتها على مصر عام ١٩٥١ فكان رد مصر هو الرفض، وبعد عشرة سنوات أى بعد عام ١٩٤٧ أتت إدارة ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ لتطرح على مصر وعلى الشرق الأوسط من جديد مبدأ ايزنهاور الذى يقوم على نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى سياق الحرب الباردة فرفضته مصر وبذلك وضعت السياسة الخارجية الأميركية مرة أخرى فى موقع التصادم والمواجهة مع السياسة الخارجية لمصر.

(1) Meyer, op. cit. pp. 183 - 184, 194.

خاتمة

إن المتتبع لاتجاهات السياسة الأميركية نحو مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى حرب السويس ١٩٥٦ سوف تستوقفه الاستراتيجية الأميركية النشطة ودورها المؤثر وراء أحداث المنطقة بشكل عام ومصر بشكل خاص في كافة قضاياها الداخلية والخارجية في الفترة موضع البحث.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد بلورت منطلقاتها وتوجهاتها بعد الحرب العالمية الثانية بسياسة الأحلاف والاحتواء للمد السوفيتي والمواجهة معه والتركيز على الأنظمة الدفاعية في الشرق الأوسط، إذ كانت قد تبلورت في الفترة السابقة على قيام الثورة في مصر فقد تعهدتها الدبلوماسية الأميركية بالممارسة والتطبيق على مصر خلال سنوات مصر الثورة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٥٦ في فترة الخمسينيات الأولى.

إن الاستراتيجية الأميركية منذ ما قبل الثورة وما بعدها حافظت على أهدافها وغاياتها مما يؤكد ثبات الاستراتيجية الأميركية وإن غيرت من أساليبها حماية للمصالح الأميركية وتأمين الوجود الأميركي والغربي في مصر والمنطقة، وتوسلت لذلك عدة وسائل في اتجاهات نحو مصر بتسوية خلافاتها مع بريطانيا أملاً في اشراك مصر في مخططاتها الدفاعية. وسعت للوساطة بينها وبين إسرائيل من أجل عقد صلح معها لإزالة عقبة أمام علاقة مصرية قوية بالولايات المتحدة وبالعالم الغربي. ولم تتغير السياسة الخارجية الأميركية طوال عقد كامل أو أكثر من أهدافها الأساسية بل لم تتغير خلال ثلاثين عاماً من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٦.

ولقد بدأ الدور الدبلوماسي الأميركي في العالم العربي بتعاطف واضح مع القضية الصهيونية في فلسطين منذ تصريح بلفور عام ١٩١٧ وما بين الحربين وبعدهما ترسخ التزامها بأهداف الحركة الصهيونية في فلسطين ذلك الالتزام الذي ثبت أنه عقبة كؤود في طريق قيام علاقة سلسة بين الولايات المتحدة والعرب عامة وبين الولايات المتحدة ومصر بشكل خاص.

ومرد ذلك إلى بزوغ دور مصر بعد الحرب العالمية الثانية وهي تتطلع إلى تدعيم استقلالها الوطني وحل نزاعها مع المملكة المتحدة، وفي نفس الوقت مواجهة التحدي الصهيوني في فلسطين وكانت السياسة الخارجية الأميركية تحاول البحث عن صياغة تبقى مصر داخل المخططات الدفاعية الأميركية للمنطقة لمواجهة ما تراه خطراً سوفيتياً ثم تدعم وجود إسرائيل في أرض فلسطين بعد دورها الحاسم في تقسيمها في الأمم المتحدة.

إن أى تقييم للسياسة الخارجية الأميركية نحو مصر لا يمكن أن يغفل الدور الأميركي فى محاولة التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى مطلع الخمسينيات وجهود الوساطة السرية التى بذلتها منذ عام ١٩٤٨ حتى مطلع عام ١٩٥٦ لعقد صلح دائم بين مصر وإسرائيل.

لقد كان لاتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر آثار بعيدة المدى على الشرق الأوسط كله بل وعلى دول العالم الثالث من حوله، وإن نظرة فاحصة على اتجاهات تلك السياسة نحو مصر خلال سنوات الثورة الأولى تكشف عن أنه حتى عام ١٩٥٥ كانت تلك العلاقات تعد بمستقبل أفضل بين البلدين لكن سياسة الدفاع الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فى ذلك الوقت كانت تمثل عاملاً بالغ الأهمية ينذر بتدهور العلاقات بينها وبين مصر وكان لهذه السياسة الأميركية مظهران، المظهر الأول محاولات تنظيم هياكل عسكرية وترتيبات أمنية إقليمية مع دول الشرق الأوسط، والمظهر الثانى: ابداء الكراهية والنفور من الدول ومن بينها مصر التى رفضت الانضمام لهذه الترتيبات أو الدخول فى تلك الهياكل.

والأدلة كثيرة على انتهاج سياسة أكثر مرونة من جانب الولايات المتحدة كان يمكن أن يساعد على استمرار جو المودة والصداقة الناشئ بين مجلس قيادة الثورة وبين الرئيس ايزنهاور.

ولقد أثبتت الوثائق السرية الأميركية بشكل قاطع أن عبدالناصر كان يسعى لتطوير وتحسين علاقاته بالولايات المتحدة فى ظل إدارة الرئيس ايزنهاور، وقد لعب السفير الأمريكى فى مصر «جيفرسون كافرى» دوراً تاريخياً فى محاولة اقناع حكومته بالاستجابة لمساعى الصداقة من جانب مصر فى ظل قيادة عبدالناصر ولايعكس هذا الموقف من جانب السفير الأمريكى حسن تقدير فحسب، بل يعكس مدى الصواب الذى يمكن أن يسهم به الممثل الدبلوماسى فى تصحيح مسار السياسة الخارجية لبلاده لو استجابت له حكومته ولو لم تخضع لاعتبارات أخرى تشل يدها عن الحركة الإيجابية تجاه مصر.

وكان يمكن أن يكون توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ منعطفاً إيجابياً نحو دفع العلاقات المصرية الأميركية إلى أفاق أوسع من التعاون والصداقة، ولقد كان عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة صادقين فى السعى للحصول على معونة عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة لبناء جيش مصر واقتصاد مصر، لكن الولايات المتحدة خضعت لضغوط داخلية من الكونجرس وخارجية من بريطانيا وإسرائيل بحيث ترددت فى الاستجابة لمطلب مصر والحاحها حتى أزف الوقت بعقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية وبدء مرحلة الافتراق مع الولايات المتحدة.

على أن التحول السلبي فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر لم يحدث فجأة بل مر عبر عدة مراحل بدأت أولها بإعلان قيام حلف بغداد فى يناير ١٩٥٥ وهو الذى يمثل تتويج الجهود الأميركية والمخططات الأميركية منذ عام ١٩٥١ لتنظيم ترتيبات عسكرية فى الشرق الأوسط مرتبطة بحلف الأطلنطى، فقاومت مصر فى ظل عبدالناصر. الدور الأمريكى فى إنشاء وتدعيم هذا التحالف الجديد مما كان له آثاره السلبية على مسار السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر.

والمرحلة الثانية كانت حاجة مصر الملحة للسلاح، فقد قدمت إدارة ايزنهاور التزاماً صريحاً بدعم مصر عسكرياً فى أعقاب تسوية النزاع المصرى الإنجليزى، تلك التسوية التى صيغت شروطها بتدخل أمريكى صريح واستجابت فيها مصر للمشورة إن لم يكن للضغط الأمريكية، وبرغم ذلك قدمت الولايات المتحدة لعبدالناصر

شروطاً للمعونة العسكرية يستحيل عليه قبولها ولكن ذلك جزء من الحقيقة، لكن الحقيقة كلها تكمن في أن عبدالناصر لم يرفض تلك الشروط لمجرد شعور وطني متطرف بالسيادة والاستقلال بل أن الذي منع الولايات المتحدة من الاستجابة لمطلب عبدالناصر والوفاء بالتزامها كان التفاعل الداخلي داخل الكونجرس والإدارة الأميركية من قوى معارضة ضارية العنف في العداء لمصر ولعبدالناصر فرضت قيوداً على حركة إدارة ايزنهاور في الاستجابة لعبدالناصر وللمصر والثورة في سعيها للحصول على مصادر القوة. ومع أهمية تلك العوامل الداخلية في الولايات المتحدة خاصة القوى المؤيدة لإسرائيل في الكونجرس والإدارة فإن انتهاج مصر لسياسة الحياد الإيجابي كان من أهم العوامل التي دفعت بالسياسة الخارجية الأميركية لأن تضرب صفحاً عن الاستجابة لمطلب مصر الأمر الذي فرض على قيادة مصر البحث عن مصادر السلاح لدى الاتحاد السوفيتي في صفقة الأسلحة التشيكية في خريف عام ١٩٥٥.

أما العامل الثالث أو المرحلة الثالثة لتدهور العلاقات والاتجاه نحو المزيد من السلبية حيال مصر من قبل الولايات المتحدة يتمثل في قرار عرض تمويل مشروع السد العالي ثم سحب عرض التمويل في يوليو ١٩٥٦. إن الوثائق السرية الأميركية تكشف عن أن قرار سحب عرض التمويل قد اتخذ قبل مصادرة مصرية به بأربعة شهور على الأقل في مارس ١٩٥٦ حين فشلت جهود التسوية السرية التي قامت بها الإدارة الأميركية بين مصر وإسرائيل فربط المعونة الاقتصادية بالتسوية بين مصر وإسرائيل حطم احتمالات التطور الإيجابي للسياسة الأميركية نحو مصر مرة أخرى أمام عقبة الصلح مع إسرائيل.

هذال الحادث المؤسف في تطور اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر لازال يستحق من الباحثين والمؤرخين والدبلوماسيين التحليل والتأصيل للكشف عن مواطن الفشل وأسباب التغير والذبذبة والتردد في أداء السياسة الخارجية الأميركية حيال مصر في تلك الفترة الحافلة بالأحداث..

هذا الفشل في الدبلوماسية الأميركية للاستجابة للتوقعات المصرية يمر صميم نمط الفشل الذي تتسم به السياسة الأميركية في علاقاتها بدول العالم الثالث.

إن الربط بين المعونة الاقتصادية وبين الاتجاهات السياسية الخارجية للدولة المتلقية للمعونة يمثل سمة من أكثر السمات سلبية في الدبلوماسية الأمريكية، فعلى صخرة هذا الارتباط تتحطم علاقات الولايات المتحدة بكثير من دول العالم الثالث على نحو ما تحطمت مع مصر وكما أثبتته تجاربها مع عبدالناصر في عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦.

إن أزمة تمويل السد العالي وصلت بالاتجاهات الأميركية نحو مصر إلى أدنى مراحلها في يوليو ١٩٥٦ فكان رد فعل مصر على سحب عرض التمويل تأميم شركة قناة السويس، ولاشك أن رد الفعل الأميركي لقرار التأميم - وكان رد فعل سلبي على كل حال - دفع بهذه الاتجاهات إلى مسارات أشد سلبية وتدهوراً وليس رد فعل الإدارة أو ايزنهاور شخصياً للعدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي والإسرائيلي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ إلا مرحلة مؤقتة عابرة عارضت فيه الإدارة الأميركية التدخل العسكري المسلح ضد مصر لاعتبارات استراتيجية ودولية تتصل بمستقبل الولايات المتحدة في المنطقة وبمكانة الغرب المتردية في مصر والشرق الأوسط، وتثبت الوثائق الأميركية أن الإدارة الأميركية كانت تعلم علم اليقين بقرار الحرب ضد مصر وكانت تستطيع في رأينا أن تحول دون وقوعه لو أرادت ولكنها لم تفعل وحتى بعد تدخل الإدارة الأميركية فيما بعد لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل على الانسحاب من مصر، فقد ظلت العداوات الموروثة من قرار سحب عرض تمويل السد العالي باقية بعد أن وضعت حرب السويس أوزارها.

لقد عادت من جديد سياسة الأحلاف الأميركية تطل برأسها فى المنطقة بإعلان ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ الذى يعتبر عمليا امتدادا لإعلان مبدأ ترومان فى أبريل ١٩٤٧ مما زاد من شدة معارضة مصر للسياسة الخارجية الأميركية فى المنطقة ودفعها لتوثيق علاقاتها بحركة عدم الانحياز ودول الحياد الإيجابى والمجموعة الاشتراكية.

إن جوهر اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر خلال السنوات موضع البحث هو انتهاج سياسات استراتيجية تؤدى إلى استعداد مصر وتصديها لسياسة الأحلاف والترتيبات العسكرية الإقليمية ثم التعامل مع مصر من منطق عداوتها ومواجهتها للسياسة الأميركية فى الشرق الأوسط.

إن تحليل ونقد اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر مابين عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٦ وخاصة فى ظل عبدالناصر تكشف عن عدة حقائق:

- أن مصر كان لها على الدوام مكانة متميزة وحيوية فى إطار السياسة الخارجية الأميركية ومخططاتها الدفاعية فى الشرق الأوسط.

- أن الدبلوماسية الأميركية اسهمت بنشاط فى سياسة مصر ماقبل الثورة لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول السودان وقاعدة قناة السويس.

- أن الدبلوماسية الأميركية بعد اندلاع القتال فى فلسطين عام ١٩٤٨ سعت منذ ذلك الوقت للوساطة للصلح بين مصر وإسرائيل بدء باتفاقية رودس عام ١٩٤٩ كمرحلة أولى نحو عقد سلام شامل ودائم، ولقد ظل هذا الهدف وذلك العامل من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر وحتى اليوم.

- أن دور الدبلوماسية الأميركية النشط فى الوساطة فى النزاع المصرى الإنجليزى والتوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ أمر لاينكر وكان يمكن أن يفتح صفحة جديدة فى العلاقات الأميركية المصرية.

ولكن على الجانب الآخر فإن عدداً من المواقف الأميركية أُنذرت بتدهور تلك العلاقات الواعدة وفى مقدمة هذه المواقف رفض تزويد مصر بالسلاح حتى بعد الهجوم الإسرائيلى على غزة التى كانت تحت الإدارة المصرية فى فبراير ١٩٥٥، ثم الذبذبة فى الموقف الأمريكى من عرض تمويل السد العالى ثم سحب عرض التمويل مما أكمل دائرة الموقف السلبي حيال مصر ومهد الطريق لأزمة السويس عام ١٩٥٦.

أجل لقد أدانت الإدارة الأميركية العدوان ولكن الإدانة جاءت على لسان دالاس أمام الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ لمعارضته المملكة المتحدة الحليف الأكبر للولايات المتحدة.

ذلك النمط من التقلبات فى المواقف من بلوغ أعلى مراحل المودة والصداقة مع رجال الثورة ثم الهبوط إلى أدنى مراتب الرفض والعداء لمطالب مصر، ذلك التناقض بين الصداقة والعداء هو ما يميز اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر.

أجل لقد كانت اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية تصطبغ بالسياسة الخارجية المصرية لاختلاف التوجهات والمنطلقات بعد أن اقترنت السياستان فى مرحلة مؤقتة لتوافق المصالح خلال عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤ إلى

أن تحقق جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس وتحقيق لمصر ما تريد وتوجهت مصر للولايات المتحدة تطلب العون العسكرى والاقتصادى فواجهتها الإدارة الأميركية بالشروط التى لم تقبلها قيادة مصر الثورة.

وفى ختام بحثنا يمكن أن نقرر مجموعة من الظواهر الثابتة التى قد تصلح قوانين عامة تحدد ملامح الحركة التاريخية لعلاقات الولايات المتحدة واتجاهات سياستها الخارجية نحو مصر بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة:

١ - عداء الولايات المتحدة لأى محاولات للتغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ومواجهة هذا المد الشيوعى من خلال نظرية تقتنع بها الإدارة الأميركية هى نظرية الاحتواء.

٢ - ارتباط تحسن العلاقات المصرية الأميركية بتحسن العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٣ - أن أى معونة أمريكية ولاسيما فى المجال العسكرى ترتبط بتحالف مع الغرب أو على أقل تقدير بالسير فى فلك السياسة الغربية.

٤ - أن كل تقارب بين مصر والكتلة الشرقية يعنى تباعدا بين الولايات المتحدة ومصر. ومن هنا تتضح أهمية سياسة التوازن بين الكتلتين.

٥ - ثبات السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، فهدفها الرئيسى كان السعى للسيطرة على ذلك الجزء من العالم استراتيجيا ولم يكن ليتأتى لها ذلك دون بذل محاولات للسيطرة على مصر أو عزلها عن العالم العربى.

٦ - أن الصراع بين القوى التقليدية للاستعمار القديم والامبريالية الحديثة لا تمنع اتفاقهما على الهدف واختلافهما فى الأسلوب.

٧ - لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية السبب فى انسحاب قوات العدوان الثلاثى ولم يكن ذلك حبا فى مصر أو عبدالناصر، وإنما تقديراً للمخاطر الجسيمة على مكانة الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة ومصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية فى المنطقة.

٨ - أن الولايات المتحدة تؤمن بأن القوى المحلية فى الشرق الأوسط غير قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية، ومن ثم فهى كانت تؤكد أن هناك فراغ فى الشرق الأوسط وأنها وحدها القادرة على ملا هذا الفراغ.

٩ - عندما تأزمت العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر حاولت خلق قوى منافسة لمصر ولقيادتها فى العالم العربى والإيقاع بينهما وبين أشقائها العرب.

ومما لاشك فيه أن حاضر ومستقبل العلاقات المصرية الأميركية ودفعها إلى آفاق أرحب تعود بالنفع على مصر والولايات المتحدة مرهون باستخلاص الدروس المستفادة من تراث العلاقات المصرية الأميركية فى الفترة موضوع البحث وهى فترة مليئة بالدروس حافلة بالمعانى والدلالات والعظات.

المصادر والمراجع



القسم الأول . . المصادر الأولية . .

وثائق سرية أميركية غير منشورة

الأرشيف القومي - واشنطن .

الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأميركية . مجموعات ملفات (٥٩)، (٨٤) .

National Archives, Washington D.C.

Central Files of the Department of State Record Group 59, 84 declassified August 1984.

Box- 4015	RG 59.	No. of Pages
774.00/1-152 thru 774.00/12-3052.		
1. Incoming telegram from Cairo to Secretary State No. January 3, 1952. 774.00/1-351, Secret Security Information.		2
2. Memo Confidential to American Embassy, Subject: Egypt, January 7, 1952. 774.00/1-752.		2
3. Office Memo. U.S. Government, January 7 to NE Kopper from NE Mr. Shabler, Subject: Weekly Summary. Agypt and Anglo Sudan Affairs January 1-7, 1952.		2
4. Incoming telegram, Confidential Security Information Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 1049 January 12, 1952. 774.00/1-1252		1
5. Incoming telegram. Secret Security Information Department of State No. 1050, January 12, 1952. 774.00/1-1252.		1
6. Memo of Conversation. Department of State , January 27, 1952, Subject: Egyptian Developments, The Secretary to the British Ambassador. 774.00/12752.		2
7. Office Memo. U.S. Government, Jan. 14, 1952 18-14, January 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt 774.00/1-1452.		2
8. Incoming telegram from Cairo. Secret Security Information, No. 1234, February 1, 1952 774.00/2-152.		2
9. Office Memo. Secret Security Information, U.S. Government, Feb. 11, 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt 5-11 February 1952. 774.00/2-1152.		1
10. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Government, Feb, 18. 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt Feb. 12-18, 1952. 774.00/2-1852.		1
11. Incoming telegram, Secret Security Information from Cairo No. 1368 Feb. 19. 1952. 774.00/2-1952.		1
12. Memo of Conversation. Department of State. Subject: Social Reform, Government of Ali Maher, Feb. 20, 1952. 774/00/2-2052.		2
13. Incoming telegram. Secret Security Information from Cairo No. 1395. Feb. 21, 1952. 774.00/2-152.		2
14. Secret Security Information. Dept. of State Assistant Secretary, 1952. Subject: Summary of Current, Anglo-Egyptian Relations 774.00/2-2752.		2
15. Secret Security Information. Dept. of State Assistant Secretary, March 3, 1952. Subject: Significance of Change in Egyptian Government. 774.00/3-352.		2

16. Office Memo. U.S. Government, June 10-16, 1952. Subject: Summary of Events Egypt. 774.00/6-1652	2
17. Foreign Service Despatch Confidential Security Info. from Cairo No. 1970, March 25, 1952. Subject: Slef Preservation Instincts of Egyptian Journalists. 774.00/3-2552.	2
18. Foreign Service Despatch Confidential Security Info. from Cairo No. 1959, March 29, 1952. Subject: Socialist Leaders Memo of the Events of Jan. 26, 1952. 774.00/3-2952.	6
19. Office Memo, U.S. Government, April 7, 1952, Subject: Weekly Summary of Events 1-7 April, 1952. 774.00,4-752.	1
20. Foreign Service Despatch No. 2092, April 14, 1952, from Cairo. 774.00/4-1452.	2
21. Office Memo. U.S. Gov't, April 14. 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Apr. 8-14, 1952. 774.00/4-1452.	1
22. Office Memo, April 21, 1952, Subject: Weekly Summary of Events . April; 15-21. 1952. 774.00/4-21-952.	1
23. Office Memo, April 28, 1952, subject: Weekly Summary April 22-28, 1952.	1
24. Office Memo, May 5, 1952, subject: Weekly Summary April 28-May 5. 774.00/42852 and 774.00/5-252.	1
25. Foreign Service Despatch from Cairo, No. 2276, May 13, 1952, Subject: The Political, Past Present and Future of Egypt according to Kerim Tabet, 774.00/5-1352.	9
26. Office Memo. U.S. Government, May 19, 1952, Subject Weekly Summary of Events-Egypt, May 13-19, 1952-2 June 1952 May 27-2 June 1952 (774.00/5-1952-774.00/6-252).	3
27. Foreign Service Despatch from Cairo Secret Security Information No. 2393, May 27, 1952. 774.00,5-2752.	5
28. Office Memo. U.S. Government, June 9, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 3-9, 1952. 774.00/6-952.	1
29. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo, June 16, 1952. estimate NO. 36, Political Instability in the the Near East. 774.00/6-1652.	2
30. Office Memo. U.S. Government. June 23, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 17-23, 1952, 774.00/6-2352	1
31. Office Memo, June 30, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 24-30, 1952.	2
32. Department of State, Assistant Secretary. Secret Security Information, July 3, 1952. Subject: Change of Government in Egypt. 774.00/7-352.	2
33. Incoming telegram from Secret Security Information Cairo to Secretary of State No. 26, July 3, 1952. 774.00/7-352.	1
34. Office Memo. U.S. Government, July 7, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, July 1-7, 1952. 774.00/7-752.	1
35. Secret Security Information, Memo for Robert Joyce Policy Planning Staff Subject: Political Situation in Egypt. 9 July 1952. 774.00/7-952.	2
36. Incoming telegram No. 205, 29 July 1952, from Cairo, 774.00/7-2952.	1
37. Office Memo. U.S. Government, Subject: Weekly Summary of Events Egypt and Sudan, July 22-28, 1952. 774.00/7-2852.	4
38. Incoming telegram from Cairo No. 197, July 28, 1952, 774.00/7-2852.	2

39. Outgoing telegram sent to American Consulate, Alexandria for Caffrey (19), Cairo 153, London 549, July 25, 1952. 774.00/7-2552.	1
40. Incoming telegram from London No. 493, July 25, 1952. 774.00/7-2552.	1
41. Incoming telegram No. 178, Secret Security Information. 774.00/7-2552 July 25, 1952.	2
42. Incoming telegram from Alexandria, No. 23, July 25, 1952. 774.00/7-2552.	1
43. Incoming telegram from Alexandria No. 29, July 25, 1952. 774.00/7-2552.	2
44. Incoming telegram from Cairo No. 182, July 25, 1952, 774.00/7-2552.	1
45. Incoming telegram from Cairo No. 163, July 24, 1952. 774.00/7-2452.	1
46. Office Memo. U.S. Government, July 14, 1952, Subject: Weekly Summary of Events July 8-14, 1952. 774.00/7-1452.	1
47. Office Memo. U.S. Government, July 21, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, July 15-21, 1952. 774.00/7-2152.	1
48. Secret security Information. Dept. of State, Assistant Secretary, July 21, 1952. Subject: Anglo-Egyptian Problem. 774.00/7-2152.	6
49. Incoming telegram from Alexandria No. 14, July 23, 1952. 774.00/7-2352. Secret Security Information.	1
50. Incoming telegram from Alexandria, July 23, 1952. No. 19. 774.00/7-2352.	1
51. Secret Security Information. Dept. of State, Memo of Conversation, July 31, 1952. Subject: Israeli Views on Egyptian Situation.	4
52. Outgoing telegram sent to Cairo No. 141, July 24, 1952. 774.00/7-2452.	1
53. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 228, July 31, 1952. 774.00/7-3152.	1
54. Incoming telegram from Cairo No. 219, July 31, 1952. 774.00/7-3152.	1
55. Incoming telegram from Cairo No. 204, July 30, 1952. 774.00/7-2952.	1
56. Incoming telegram from Cairo No. 201, July 29, 1952. 774.00/7-2952.	1
57. Incoming telegram from Alexandria No. 21, July 24 1952. 774.00/7-2452.	1
58. Incoming telegram from Cairo No. 149, July 23, 1952. 774.00/7-2352.	1
59. Incoming telegram from Alexandria No. 16, July 16, 1952. 774.00/7-2352.	1
60. Outgoing telegram sent to London No. 494, Secret Security Information Cairo 129, July 23, 1952. 774.00/7-2352 CS/E.	1

Box-4015 Record Group 59.**No. of Pages**

1. Incoming telegram from Cairo Department of State to Secretary of State No. 1529, Dec. 29, 1952. 774.00/112-2952. 1
2. Foreign Service Despatch American Embassy, Cairo No. 1248, Dec. 24, 1952, Subject: Views of Supreme Guide. 774.00/12-2552. 3
3. Office Memo, U.S. Government, December 23, 1952. Secret Security Information, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan. Dec. 17-23, 1952. 774.00/12-2352. 2
4. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo, Dec, 13, 1952, Confidential, Subject: Appraisal of Internal Political Situation in Egypt, Mid Dec. 1952. 774.00/12-1352. 4
5. Incoming telegram Secret Security Information from Cairo No. 1414, Dec, 11, 1952. 774.00/12-1152. 2
6. Office Memo, U.S. Government, Dec, 9, 1952, Subject: Weekly Summary of Events- Egypt and the Sudan, December 3-9, 1952. 774.00/1-12-952. 2
7. Foreign Service Despatch from Cairo to Dept., Dec. 6, 1952, Subject: Agreement between Egyptian Gov't and Sudan Nationalist Party. 774.00/12-652. 2
8. Office Memo. U.S. Government, Dec. 2, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 25, 1952-Dec.2, 1952. 774.00/12-252. 1
9. Office Memo U.S. Gov't, Nov. 25, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 17-24, 1952. 774.00/11-2552. 1
10. Foreign Service Despatch from Cairo No. 954, Secret Security Information, Nov. 18, 1952, Subject: Conversation with Lt. Col. Gamal Abdel Nasir. 774.00/11-1852. 3
11. Office Memo U.S. Gov't Nov. 17, 1952, Secret Security Information, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 12-17, 1952. 774.00/11-1752. 1
12. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo No. 922, Nov.15, 1952, Subject: Views of Pro-Ikhwan Observers on Egyptian Military Movement. 774.00/11-1552. 3
13. RG 84 Box 230 Arab-Israel file telegram received October2, 1952, American Embassy tel. Aviv rept. Information to Cairo 61 Conversation between Foreign Minister Shareet regarding Israel attitude toward supplying arms to Arab Countries. 1
14. Outgoing telegram Secret Security Information Department of State sent to American Embassy, Cairo 826, Oct. 21, 1952 rept. information London 2822. 774.00/10-21552. 2

15. Incoming telegram, Department of State from Cairo No. 939, Oct, 14, 1952. 774.00/10-1452.	1
16. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo 602, Oct. 7, 1952, Subject: Propaganda Planned for the Egyptian Armed Forces. 774.00/10-725.	2
17. Foreign Service Despatch No. 610, October 6, 1952 from Cairo, Subject: Gneral Naguib Tour of Lower Egypt. 774.00/10-052.	3
18. Memo of Conversation, Subject: General Discussion of the Current Egyptian Situation, Oct. 2, 1952. 774.00/10-252.	2
19. Incoming telegram. Dept. of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 834, October 2, 1952. 774.00/10-252.	1
20. Foreign Service Despatch from Cairo No. 544, Sept. 27, 1952, Confidential, Subject: Role of the Muslim Brotherhood under Egypt's new regime. 774.00/9-2752.	6
21. Foreign Service Despatch from Cairo, No. 541, Sept, 27, 1952, Subject: Role of Monarchy in Egypt's Future. 774.00/19-2752.	2
22. Foreign Service Despatch from Cairo No. 535, Sept. 26, 1952. Secret Security Classification, Subject: Members of Egyptian Military High Committee. 774.00/9-2652.	3
23. Incoming telegram. Dept. of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State, No. 781, Sept. 24, 1952. 774.00/9-2452.	1
24. Incoming telegram. Dept. of State, from Cairo No. 734, Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952.	1
25. Incoming telegram from Cairo unnumbered, Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952.	2
26. Draft from Acheson to president, Sept. 30, 1952. 774.00/9-1952 CS/F.	5
27. Incoming telegram. Dept. of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 736; Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952.	1
28. Incoming teegram from Cairo No. 730, Sept. 18, 1952. 774.00/9-1852.	2
29. Incoming telegram. Dept. of State sent to Cairo 679. 774.00/9-1852.	3
30. Incoming telegram. Dept. of State, sept. 14, 1952 from Cairo No. 698. 774.00/9-1452.	1
31. Incoming telegram. Dept. of State from Cairo No. 681, Sept. 12, 1952. 774.00/9-1252.	2
32. Incoming telegram. Dept. of State. Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 666, Sept. 11, 1952, 774.00/9-1152.	1
33. Incoming telegram fro Cairo No. 632, Sept. 10, 1952. 774.00/9-1052.	1
34. Incoming telegram from Cairo No. 619, Sept. 9, 1952, Secret Security Information. 774.00/9-952.	1
35. Incoming telegram. Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 622, Sept. 9, 1952. 774.00/9-952.	2
36. Department of State. The Secretary of State, Sept. 8, 1952, Meeting with the President item 2, Egypt. 774.00/9-852.	1
37. Incoming telegram from London No. 1334, Sept. 8, 1952. 774.00/9-852.	2
38. Confidential Security Information to the Secretary from NEA Mr. Byroade, Subject: Affirmation of Sept. Statement on Egypt. Sept. 8, 1952. 774.00/9-852.	1
39. Outgoing telegram. Dept. of State. Scret Security Information sent to American Embassy, Cairo No. 559, Sept, 12, 1952. 774.00/9-752.	3
40. Incoming telegram from Cairo No. 383, Aug. 18, 1952. 774.00/8-1952.	1

41. Incoming telegram from Cairo No. 560, Sept.5, 1952. 774.00/9-552.	2
42. Incoming telegram from Cairo No. 593, Sept. 7, 1952. 774.00/9-752.	1
43. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State No. 572, Sept. 5, 1952.774.00/9-552.	1
44. Incoming telegram from Cairo No. 413, Aug, 20, 1952. 774.00/8-2052.	1
45. Incoming telegram from Cairo No. 406, Aug. 20, 1952. 774.00/8-2052.	2
46. Incoming telegram from Cairo, Secretary of State No. 444, Aug. 22, 1952. 774.00/8-2252.	1
47. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 282, Aug. 18, 1952, Subject: Egypt's New Era 'The First Three Weeks'. 774.00/8-1852.	9
48. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 364, Sept. 2, 1952. Subject: Military Junta around General Naguib. 774.00/9-252.	2
49. Incoming telegram from Cairo, No. 574, Sept. 5, 1952. 774.00/9-952.	1
50. Incoming telegram from Cairo No. 561, Sept. 5, 774.00/9-552.	1
51. RG 84 Box 219 Folder U.S. Egypt 1952, American Embassy, Cairo, Oct. 6, 1952.	
52. RG 84 Box 219. The Foreign Service of the U.S. office of the Army attache American Embassy, Cairo, Egypt, Oct, 22, 1952. Secret. 320/U.S. Egypt.	4
53. Outgoing telegram. Secret Security Information Sent to American Embassy, Cairo No. 217 Priority August 12, 1952, Secret Security Information. 774.00/8-152.	2
54. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 238, Aug. 1, 1952. 774.00/8-152.	1
55. Incoming telegram from Cairo No. 296, Aug. 7, 1952. 774.00/8-752.	1
56. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 271, Aug. 5, 1952. 774.00/8-552	1
57. Foreign Service Despatch. American Embassy, Cairo No. 218, Aug. 9, 1952, Subject: Political Parties Present New Programs. 774.00/8-952.	3
58. Incoming telegram. Dept. of State Confidential Security Information from Cairo No. 315, Aug. 9, 1952, 774.00/8-952.	1
59. Incoming telegram to Secretary of State No. 327, August 11, 1952. 774.00/8-1152.	2
60. Incoming telegram from Cairo No. 326. Aug. 11, 1952. 774.00/8-1152.	2
61. Foreign Service Despatch from Cairo, Aug. 18 1952, No. Subject: Mortada El-Maraghi Concern for the future 286 of Egypt. 774.00/8-1852.	3

Box 4016

Record Group 59-774.00/1-253 thru 744.00/12-3/53

1. 774.00/1-653 January 6, 1953. Office Memorandum- Secret Security Information to NE Mr. Dorsey from NE Mr. Ortiz	2
2. 774.00/1-1353 January 13, 1953, Confidential, Foreign Service Despatch, No. 1394, American Embassy Cairo to Department of State, Subject: Attitude of the Coptic Community towards the New Regime.	
3. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information to Secretary of State from Cairo, No. 1656, January 17, 1953.	
4. Confidential, Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo to Department of State, No. 1464, January towards the New Regime. 774.00/1/2153	

5. Office Memo, U.S. Government, Jan. 27, 1953, to Mr. Dorsey from Mr. Ortiz, Subject: Weekly Summary of Events Egypt and the Sudan, January 21-27, 1953, 774.00/1-2753.
6. Office Memo, U.S. Government, February 10, 1953 to NE Mr.Dorsey from NE Ortiz, Subject: Weekly Summary of Events Egypt and the Sudan, 4-10 February, 1953. 774.00/2-1053. 2
7. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Governmet to NE Mr. Dorsey, from Mr. Ortis, Feb, 17, 1953. Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, February 11-17, 1953. 774.00/2-1753. 1
8. Office Memo. Secret Security Information, U.S. Government to NE Mr.Dorsey from NE Mr. Or- tis, Feb. 24, 1953, Subject: Weekly Summary, 18-24 February 1953, Egypt and the Sudan. 774.00/2-2453. 1
9. Office Memo, U.S. Government Secret Security Information, U.S. Government, March 3, 1953, to NE Mr. Burdett, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, February 25, 1953, March 1953. 774.00/3-353. 1
10. Foreign Service Dispatch, March 3, 1953, from Cairo to Department of State Washington Refer- ence Embassy Despatch 1140, December 13, 1952, Subject: Appraisal of Internal Plitical Situa- tion in Egypt, end February 1953. 774.00/3-353. 4
11. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Government, March 17, 1953, to NE Mr. Dor- sey from NE Mr. Burdett, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and Sudan, March 11- 17, 1953. 774.00/3-1753. 1
12. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Governmen, March 24, 1953, Subject: Week- ly Sumnary of Events, Egypt and Sudan, March 18, 1953. 744.00/3-2453. 2
13. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department of Start Secret Securi- ty Information, March 26, 1953. Subject: The Relationship between General Mohamed Naguib and Lt. Col. Gamal Abdel Nasser. 1
14. Department of State-Special Assistant to the Secretary , March 27, 1953, Proble Developments in Egypt. 774.00/4153 (Summary of National Intelligence Estimate 76, March 25, 1953).
15. The White House Washington, April 8, 1953, Confidential Memo, Henry A. Byroade, Assistant Secretary Department of State. 774.00/4-853 (from Thomas E. Stephens, Acting Secretary of the President) 1
16. Foreign Service Despatch Confidential Security Classification, from American Embassy Cairo to Department of State No. 2290, April 29, 1953. 774.00/4-2953. 1
17. Foriegn Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department, Subject: Gamal Ab- del Nasser, May 18, 1953, No. 2471. 774.00/5-1953. 1
18. Office Memo, U.S. Government, May 19, 1953, to NE Mr. Dorsey from NE Mr. Burdett, Sub- ject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, 13-19, 1953. 774.00/5-1953. 1
19. Foreign Service Despatch, Confidential, Security Classification, from American Embassy, Cai- ro to the Department of State No. 24959, May 10, 1953, Subject: Appeals for Unity and Pa- tience by Naguib and Others. 774.00/5-2053. 1
20. Department of State Memo of Conversation, May 28, 1953, Subject: U.S. Contacts with Mus- lim Brotherhood. 774.00/5-2853. 1
21. Secret Security Information Department of State date June 4, 1953, Subject: Views of Mo- hamed Makhlof of Memo of Conversation Muslim Brotherhood. 2

22. Foreign Service, Secret Security Information, American Embassy Cairo to Department of State, June 5, 1953, No. 2678, Subject: Wafd Approach to Embassy. 774.00/6-553.	2
23. Incoming telegram Department of State, Secret Security Information from Cairo, to secretary of State No. 2603, June 19, 1953, 4PM, Embassy Comments reproclamation Republic. 774.00/6-1953. and incoming telegram No. 2602, June 19, 1953, British Embassy Reaction to Republic.	1
24. Incoming telegram Department of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 2618, June 22, 1953, 3PM. 774.00/6-2253.	1
25. Foreign Service Despatch from Cairo to Department No. 2849, June 23, 1953, Subject: Muslim Brotherhood Probably not Involved In Republic Move.	2
26. Foreign Service despatch from Cairo No. 318, August 5, 1953 to Department of State, Subject: Transmitting Memo of Conversation with Supreme Guide of Muslim Brotherhood. 774.00/8-553.	4
27. Memo for Mr. Byroade NE from John Foster Dulles, September 8, 1953. 774.00/9-853.	2
28. Foreign Service Despatch, Confidential, Security Classification, American Embassy Cairo, reference Emb. telegram 338, September 20, 1953, Sept. 21, 1953, No. 338. 774.00/9-2153.	2
29. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo No. 1000, October 19, 1953, Subject: Consultations with (Elderly Statesmen). 774.00/1-1953.	2
30. Confidential --Security Information Department of State Memo of Conversation, Subject: in Egypt on the Eve of the Bermuda Conference date December 1, 1953. 774.00/1-153.	2
31. Department of State, Executive Secretariat, December 3, 1953, Confidential Security Information, The Undersecretary Subject: Situation in Egypt. 774.00/1-12-353.	1
32. Secret Security Information Memorandum, Egypt, December 18, 1953, Addendum to Briefing Paper on Egypt for Mr. Dulles. 774.00/2-1853.	5
33. Incoming telegram, department of State from Cairo to Secretary of State, January 26, 1954, No. 837, Colonel Abdel Nasser told me last night. 774.00/1-2654.	1
34. Foreign Service Despatch No. 1804, January 30, 1954, from Cairo to Department of State, Subject: Nasser Position Regarding Moslem Brotherhood.	1
35. Incoming telegram, Department of State from Cairo, to Secretary of State, February 27, 1954, No. 948, February 27, 1954, 774.00/2-2754.	1
36. Incoming telegram Department of State from Cairo to Secretary of State, February 27, 1954, No. 968, Feb 27, 1954. 774.00/2-2754, also No. 972, 963, Feb. 26, 1954, 1002, Feb. 28, 1954.	7
37. Incoming telegram No. 1022, March 2, 1954. Secret security Information. 774.00/3-24, from Cairo to Secretary of State.	2
38. Foreign Service Despatch No. 77, March 3, 1954. 774.00/3-354, Confidential from American Consul. General, Alexandria to the Department of State.	3
39. Foreign Service Despatch No. 2098, Confidential, March 4, 1954, from Cairo to Dept. of State. 774.00/3-453.	6
40. Office Memo, Secret, March 11, 1954. 774.00/3-1154 CG.G, Current Developments in Egypt and the Sudan.	1
41. Foreign Service Despatch Confidential, desp. No. 2154, from American Embassy Cairo to Dept. of State FSD Confidential. 774.00/3-1154.	2

- | | |
|---|---|
| 42. Foreign Service Despatch Confidential No. 2167, March 12, 1954, 774.00/3-1254. | 3 |
| 43. Foreign Service Despatch Confidential American Embassy No. 2180, March 13, 1954. 774.00/
3-1354. | 3 |
| 44. Foreign Service Despatch American Embassy, No. 2262, March 23, 1954. 774. | 3 |

Box- 4023 Record Group 59.

No. of Pages

774.3511/9-195D thru 774/5. MSP/Pages 12-3153 (Defense Matters).

1. Secret, Security Information, Office of the Secretary of Defense, 18 November 1952, Memorandum for the Record, Subject: Meeting Regarding Assistance to the Government of Egypt. 774.5/11-1852. 1
2. Foreign Service Dispatch Confidential from Cairo, NEA No. 1211, Subject: German Advisors with Egyptian Armed Forces, December 20, 1952. 774.5/12-2052. 3
3. Incoming telegram to Department of State, December 29, 1952 from Cairo to Secretary of State No. 1528. 774.5/12-2952. 2
4. Top Secret Office Memorandum dated December 21, 1954 to NEA Mr. Jernegan to Mr. Dorsey, Subject: OCB Consideration of Grant Military Assistance to Egypt. 774.5/MAP/12-21 154. 3
5. Foreign service Dispatch, Confidential American Embassy, Cairo to Department of State, No. 307, August 24, 1954, Subject: Egyptian Overtures for British Military Aid and Training
6. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information, April 4, 1953, No. 2196. 774.5/4-453.
7. Foreign Service Dispatch, American Embassy, Ankara, to Department of State, Dispatch No. 583, March 20, 1953 (774.5/3-2053). Subject: Memorandum of Conversation between the Ambassador and the Turkish Foreign Minister on March 16, 1953.
8. Incoming telegram, to Department of State from London to Secretary of State, No. 5208, March 20, 1953. 774.5/3-2053. 2
9. Incoming telegram, Confidential Security Information from Cairo to secretary of State, No. 2090, March 18, 1953, 3:00 P.M. March 18, 1953. 774.5/3-1853. 1
10. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, Top Secret Security Information, March 17, 1953, No. 2076. 774.5/3-1753. 1
11. Incoming telegram from London, Top Secret Security Information, March 17, 1953 to Secretary of State No. 5129, 1953. 774.5/3-1753. 3
12. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State No. 2064, March 15, 1953. 774.5/1553.
13. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, March 10, 1953, No. 2022, March 10, 1953. 774.5/3-1053.
14. Incoming telegram, Top Secret Security Information from Cairo, to Secretary of State, March 14, 1953, No. 2060, March 14, 1953. 774.5/3-1453.
15. Foreign Service Despatch, American Embassy, Cairo, No. 1764, March 2, 1953 (774.5/3-253), Subject: Interim Arms Program for Egypt.
16. Incoming telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 1917, February 23, 1953. 774.5/2-2353.
17. Incoming telegram from London, No. 4688, February 20, 1953. 774.5/2-2053, No. 1892, February 19, 1953. 774.5/2-1953 and No. 1890, Feb. 18, 1953. 774.5/2-1853.
18. Outgoing telegram, Department of State Sent to American Embassy, Cairo, February 17, 1953. 774.5/2-1753, No. 1652, Cairo, London 5475.

19. Outgoing telegram, Department of State. secret Security Information, sent to Embassy. London RPT Information, American Embassy Cairo 1319, 3277, January 2, 1953. 774.5/1-153.
20. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 1548, January 1, 1953. 774.5/1-153, from London No. 3642, January 3, 1953. 774.5/1-353 from London No. 3691, January 6, 1953. 774.5/1-653 from London No. 4562, February 16, 1953. 774.5/2-1653.
21. Outgoing telegram, Department of State, Secret Security Information, Sent to American Embassy, London 4409, Rept. Information Cairo 1329, January 4, 1953.
22. Confidential Memorandum, Egyptian Police: Equipment and Training, May 23, 1952. 774.5/MSP/5-2052. 4
23. Office of the Naval Attache, Cairo, Egypt, Secret Security Information, October 4, 1952. 774.5-MSP/10-452. 3
24. Outgoing telegram, Department of State to American Embassy, Cairo, 1154, December 3, 1952. 774.5/MSP/12-352. 1
25. The Foreign Service of the United States, Office of the Army Attache, American Embassy, Cairo, Egypt, 30 October 1952. 774.5/MSP/11-152. 7
26. Secret Security Information, December 2, 1952 to Secretary of Defense from Dean Archeson. 774.5/MSP/12-352. 2
27. Outgoing telegram, Department of State, Secret Security Information to American Embassy, London 3860 Rept. Information American Embassy, Cairo 1180, Dec. 9, 1952. 774.5/MSP.12-952. 2
28. Top Secret Security Information, 15 December 1952 Appendix Problems Involved in preparing a Program of Immediate Assistance to Egypt, 774.5-MSP/12-1552 No. 293992. 8
29. Top Secret, The Secretary of Defense, Dec. 29, 1952 to Secretary of State. 744.5-MSP/12-29952 A/8. 2
30. Top Secret, Security Information, December 31, 1952 to Harriman from Department. 774.5-MSP/12-2952. 4
31. Top Secret, Security Information, January 15, 1953, Memorandum for Major General George H. Olmsted, Dept. of defense, Subject: Grant Military Aid for Egypt from Edwin Martin, Special Assistant to the Secretary for Mutual Security Affairs. 774.5-MSP/125-2952. 1
32. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, December 30, 1952, Subject: Israel and Grant Arms Assistance for Egypt FW, 774.5-MSP/12-2952. 6
33. Department of State, Office of the Secretary of State, December 31, 1952, Memorandum of Conversation Mr. Harriman, Acheson, 774.5-MSP/12-3152.
34. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 1552, January 1, 1953. 774.5-MSP/1-253. 2
35. Incoming telegram, Department of State from London to secretary of State No. 3640, January 3, 1953. 774.5-MSP/1-353.
36. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from Cairo, No. 1566, January 4, 1953.
37. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, January 6, 1953, Sub call by Mr. Harriman on Grant Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/1653. 3

38. Department of State, The Secretary of State, Top Secret Security Information, January 7, 1953, Meeting with the President, Subject: Grant Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/10753. 2
39. Incoming telegram from London to Secretary of State No. 3720, January 7, 1953. 774.5-MSP/1-153.
40. Incoming telegram Secret Security Information from London to Secretary of State No. 3739. 774.5-MSP/1-853. 2
41. Outgoing telegram, department of State, Top Secret Security Information, January 9, 1953, sent to American Embassy, Cairo, Priority No. 1369, American Embassy, London, Priority No. 4556. 774.5-MSP/1-953.
42. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from London to secretary of State No. 3769, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953
43. incoming telegram to Department of Secret Security Information from London to Secretary to State No. 3774, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953.
44. Incoming telegram to Department of State, Secret Security Information from London to Secretary of State No. 3746, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953. 1
45. Incoming telegram Department of State, Top Secret Security Information from Cairo, No. 1612, January 10, 1953 to Secretary of State. 774.5-MSP/1-1053. 2
46. Department of State Washington, Top Secret Security Information, January 22, 1953, Memorandum to Mr. Matthews from Martin, Subject: Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/-2253. 3
47. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, February 14, 1953 to Secretary from NEA Byroade, Subject: Recommendation that Egypt be found Eligible for Grant Military Aid. 774.5-MSP/2-1453. 2
48. Top Secret Security Information, February 8, 1953, to the Secretary from NEA Mr. Jernegan, Subject: Grant Assistance for Military Training for Egypt. 774.5-MSP/2-1953. 3
49. To Secret Security Information to Mr. Stassen from Dulles, February 19, 1953. 774.5-MSP/2-1953.
50. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, March 5, 1953 FW 774.5-MSP/2-2053, Sub-views of the Joint Chief of Staff on Policy Aspects of Military Aid to the Middle.
51. Top Secret Security Information. The Secretary of Defense to Secretary of State, 774.5-MSP/2-2053, 20 feb. 1953 (6), Subject: Military Aid to Egypt.
52. Department of State Memorandum of Conversation, Subject: British Concern at the American Offer to Train Egyptian Jet Pilots, April 22, 1953. 774.5-MSP/42253. 2
53. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department of State Secret Security Information No. 1273, November 23, 1954, Subject: British Charge d'Affaires. 774.5-MSP/11-2353.
54. Incoming telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 619, December 1953. 774.5-MSP/12-353. 1
55. Foreign Service Despatch, Secret Security Information, American Embassy, Cairo No. 1359, December 4, 1953. 774.5-MSP/12-453, Subject: Special Economic Aid for Egypt, February 12, 1954. 7
56. Top Secret Security Information, October 2, 1953 to Mr. Stassen from Nolting Jr. 774.5-MSP/10-253. 12

1. Incoming telegram from Cairo No. 140. July 29, 1953. 774.8811/72953.	2
2. From Byroade to Stevens Secretary of the Army, October 1, 1953. 774. 5811/10-153.	1
3. Memo of Conversation Department of State, Oct. 12, 1954, Subject: Possible U.S. Military Mission to Egypt. 774. 58/10-1554.	3
4. Office Memo, September 7, 1954. 774. 56/9-754 CS/13.	2
5. Outgoing telegram, July 2, 1953, sent to American Embassy, Cairo, 5, and London 35. 774. 56/6-2953.	1
6. Incoming telegram, Jun 29m 1953 from Cairo No. 2651. 774. 56/6-2953.	2
7. Outgoing telegram, Secret Security Information, May 5, 1953, Sent to American Embassy, London 7198. 774.56/-5-553 and Rept. Information, Cairo No. 2138.	1
8. Outgoing telegram, Department of State, American Embassy, London 7150, Rept. Information, Cairo May 1, 1953. 774. 56/5-153.	1
9. Incoming telegram from London No. 5731, April 22, 1953. 774. 56/4-2253.	
10. Outgoing telegram sent to American Embassy, London No. 6804, April 14, 1953. 774. 56/4-1553. and Cairo No. 2006.	1
11. Box 220 RG 84 370/1 Anglo- Egyptian Relations 51.	1
12. Outgoing Airgram, American Embassy, Cairo, April 2, 1953. 774. 56/4-253.	1
13. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1791. March 6, 1953. 774. 54/3-653 Subject: Inauguration of Military Training Camps.	1
14. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1263, December 29, 1954. 774. 54/12-2954 Subject: Egyptian Armed Forces Measures .	3
15. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 151, July 30, 1952, Subject: The Military Take Over in Egypt. 774. 55/7-3052.	6
16. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo (1148), November 10, 1953. 774. 55/11-1653, Subject: The Decline of the Commandoes.	3
17. Foreign Service of the United State Confidential Cairo 763, September 25, 1950, Subject: Army Dissatisfaction 11, 1950. 774. 551/9-2550.	2
18. Foreign Service of the United State, Cairo 1051, November 4, 1950. 774. 551/11-1-450, Subject: Commentary Indian Military Attache on Growing Discontent among Middle Grade Army Officers	3
19. Cairo No. 1109, November 13, 1950, Kings Efforts to Conciliate with the Army. 774. 551/11-1350.	3
20. Foreign Service Despatch, Cairo No. 1585, January 19, 1952, Subject: Incident Concerning Egyptian Army Officers Club Annual Election, January 19, 1952. 774. 551/1-1-1952.	4
21. Incoming telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 101, 18 July 1952. 774. 551/7-1852.	1
22. Foreign Service Despatch from Cairo 173, 4 August 1972, Subject: Prospective Changes in Royal Egyptian Air Force. 774. 551/8-452.	3

23. Foreign Service Despatch American Embassy, Cairo February 16, 1953, No. 1648, Subject: Opposition in the Egyptian Army to Pro American Attitude of General Naguib. 774. 551/2-1653.	2
24. Foreign Service Despatch from Cairo No. 1923, March 21, 1953, Subject: Memo from Air Attache Regarding Egyptian Air Force Training Plans. 774. 55311/3-2153.	2
25. Department of State Memo of Conversation, August 8, 1951, Subject: Egyptian Request for Arms Assistance. 774. 56/8-851.	2
26. Top Secret Security Information, February 1952 to Secretary of Defense. 774. 56/2-1852.	2
27. Foreign Service Despatch from Cairo No. 731, Oct, 20 1952, Memo of Conversation. 774. 56/10-2052.	2
28. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1017, November 28, 1952, 774. 56/11-2852 Note to General Neguib, Reference: Supply Military Equipment.	3
29. Department of State, Outgoing telegram to London 4805, to Cairo 1456, January 1953. 774. 56/1-1953.	2
30. Department of State Memo of Conversation, December 24, 1952, Subject: Call by Egyptian Army Purchasing Mission. 774. 56/12-2452.	2
31. Outgoing telegram, Department of State Circular No. 634, December 4, 1952. 774. 56/12-452.	1
32. Incoming telegram, Department of State from Cairo 2020, March 1953. 774. 56/3-1053.	2
33. Outgoing telegram, from Department of Paris No. 4738, London No. 5931, Cairo 1764, March 6, 1953. 774. 56/2-25-53.	1
34. Outgoing telegram Sent to American Embassy, Cairo 1601, Rept. London No. 5285, 9 Feb. 1953. 774. 56/2-953.	1
35. Incoming telegram from Cairo 1810, February 8, 1953. 774. 56/2-853.	1
36. Incoming telegram from Cairo 1808, February 7, 1953. 774.56/2-753	1
37. Outgoing telegram to American Embassy Cairo 1530, London 5001, January 28, 1953, 774.56/1-2853.	2
38. Incoming telegram from Cairo No. 1733, Jan. 28, 1953. 774.56/1-2853.	1
39. Incoming telegram from Cairo No. 1717, Jan. 25, 1953. 774.56/1-2553.	1
40. Incoming telegeram from Cairo to Secretary of state No. 1704, Jan.23, 1953 No. 1704. 774.56/1-2353.	1
41. Incoming telegram from Cairo No. 1703, January 22, 1953. 774.56/1-2253.	1
42. Foreign Service Despatch from Cairo A No. 754, 754, Oct, 24, 1952, Message to General Naguib of Oct.6. 774.56/10-2452.	14

Box 2845 Africa 1950-1954

Record Group 59. 611.74/1-560 thru 611. 7494/8-551.

1. Top Secret Security Information Department of State Assistant Secretary, January 21, 1952 to the Secretary from NEA Mr. Berry, Subject: Visit of the Egyptian Ambassador 661.74/1-2154.	5
2. Restricted Security Information Department of State, January 31, 1952, Subject: The Secretary, Press Conference of January 30, 1952, Participant Mr. Mohamed El-Kouny, 611.74/1-2152.	1
3. Foreign Service Despatch No. 2047 from American Embassy, Cairo to Department of State. April 5, 1952. 611. 74/4-552, Subject: Suggested Secret Agreement between the U.S. and Secretary-General of the Wafd party.	2

4. Outgoing telegram, Department of State, Top Secret Security Information sent to American Embassy. London, June 25, 1952. 611.74/6-2552.	2
5. Top Secret the Secretary of Defense, 29 June p1952. 611.74/6-2952.	2
6. Office Memo Department of State, subject: Farouk, the U.S. and the Egyptian Crisis, July 30, 1952. 611.74/7-3052.	3
7. Outgoing telegram, Dept. of State Secret Security Information, August 18, 1952, sent to American Embassy, Cairo 341 Rept. no. 1141, American Embassy, London 1141. 611.74/8-1852.	2
8. Incoming telegram to Department of State Secret Security Information from London to Secretary of State No. 995, August 20, 1952. 611.74/8-2052 Rept. Information, Cairo 67.	1
9. Outgoing telegram sent to American Embassy, Cairo 415, August 26, 1952. 611.74/8-2152.	1
10. Secret Security Information Aide-Memoire, April 3, 1953. 611.74/4-353.	2
11. Incoming telegram to Department of State, from Cairo to Secretary No. 418, Aug. 21, 1952. 611.74/8-2152.	1
12. Foreign Service Despatch No. 598 from Cairo to Dept. of State, Oct. 3, 1952. 3, 1952, Subject: Transmitting Memorandum of Conversation with Lt. Col. Abdel Moneim Amin,. 611.74/10-352.	3
13. Incomin Telegram to Dept. of State Secret Security Information from Cairo No. 886, October 8, 1953. 611.74/10-852.	2
14. Incoming telegram to Dept. of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of state No. 1167, Nov. 10, 1952. 611.74/11-1052.	2
15. Incoming telegram to Dept. Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 611, November 10, 1952. 611.74/11-1052.	1
16. Secret Security Information, Nov. 21, 1952 to Harriman from Matthews. 611.74/11-1052.	6
17. Incoming telegram to dept. of state, secret security Information from Cairo to secretary of state no 1197, NOV. 13, 1952. 611.74/11-1/352	1
18. Outgoing telegram, dept. of state to American Embassy no. (1413), Cairo Rept. information, London 4695, Jan. 15, 1953. 611.74/1-1553	2
19. Incoming telegram. confidential security Information from Cairo to Secretary of State No. 1910, Feb. 21, 1953. 611.74/2-2153.	1
20. Department of State Memo of Conversation Confidential File, March 11, 1953, Subject: Visit of the Egyptian Ambassador and Counsellor of Embassy. 611.74/3-1153.	3
21. Secret Security Information, Dept. of state Memo of Conversation, April 24, 1953, Subject: Egyptian Attitude toward Suze Canal and Middle East Defense. 611.74/4-2453.	3
22- Secret Security information Department of state Assistant secretary, April 28, 1953 to Mr. Smith from Henry Byroade, Subject: pressident, Memo of April 23, Regarding Egypt. 611.74/4-2853	4
23- Office Memo U.S. Government Confidential Security Information, Subject: propped Basic policy Guidance on Egypt and the Sudean July 9, 1953. 611.74/7-953.	2
24- Foreign Service Despatch No. 534, Confidential from Cairo, Aug. 27, 1953, Subject: Conflict Involving Moslem Brotherhood 611.74/8-2753.	3

- 25- Foreign Service Despatch secret security Information from Cairo No. 625, Sept. 4, 1953. Subject: Appreciation of U.S. Position in Egypt, 611.74/9-453. 3
- 26- Top Secret security Information, Oct. 13, 1953, Attached U.S.U.K. Bilateral Talking paper on Egyptian Negotiation and its Tables entitled Memo of Understanding on Principles, oct. 13, 1953. 611.74/10-1353. 2
- 27- Outgoing telegram, Department of state secret security Information, Nov. 13, 1954, sent to American Embassy, Cairo 750. 611.74/11-1154. 2
- 28- British Embassy, Washington, 31 july 1954. 611.74/7-3154. 2

وثائق سرية أميركية غير منشورة:

الأوراق الخاصة السرية لجون فوستر دالاس - سلسلة مذكرات البيت الأبيض المراسلات المختارة. المحفوظة بمكتبة مخطوطات

جامعة برنستون - بنيوجيرسي - الولايات المتحدة.

John Foster Dulles Papers, White House Memorandum Series and White House Correspondence and Selected Correspondence.

Sealey Mudd Manuscript Library

Princeton University, New Jersey

Holdings of John Foster Dulles Paper (1953-1956)

D.D. Eisenhower

Library

J.F. Dulles Files

Box No. 1 Memorandum of Conference With

Apr. 19, 1954 .

The President

White House Memorandum Series.

Box No.	Description	Date	No. of Page
1	White House Memorandum Series, White House Correspondence: Memorandum for the President, Subject: Desire of General Naguib to Visit the United State	July 28, 1953	1
1	White House Memorandum Series Memorandum For Mrs. O'Day "July 23, 1953" (a letter addressed from Major General Naguib to President Eisenhower, June 29, 1953.		1
1	Memorandum for the Secretary of State, June 16, 1953, suggested draft message to the Prime Minister.		2
1	Memorandum for the secretary of State, June 16, 1953, re.: Mes- sage on Egypt.		3

1	Meeting with the President 1953		2
	White House Memorandum Series Memorandum of Conversation with the President,	Sept. 23, 1953.	3
1	Memorandum of Conference with the Pres. The White House.	Oct 18, 1954.	
	Memorandum of Dinner with Sir Winston Churchill.	April 12, 1954	2
1	Memorandum of Conference with the President.	April 19, 1954.	
1	D.D. Eisenhower Library		
Box No. 3.	J.F. Dulles Papers		
	White House Memorandum Series.	Dec 9, 1955	3
	White House Correspondence.		
	Meetings with the President 1955.		
	ditto	Oct. 11, 1955	5
	ditto	Feb. 14, 1955	2
	Memorandum for Mr. F. Russel	May. 5, 1955.	1
	Alpha, Memorandum for the Secretary	May. 6, 1955.	1
	Alpha, to Mr. Hoover..	Feb. 15, 1955.	1
	Alpha, Memorandum for the Secretary	May. 5, 1955.	1
	White House Correspondence General.- 1955.	Sept. 1, 1955.	2
	ditto	Aug. 19, 1955.	2
	ditto	Dec. 5, 1955.	3
	White House Correspondence General-1956.		
	Meeting with the President	Sept. 6, 1956.	3
	Memorandum of the Conversation		
Box No. 8.	Secret Memorandum For Mr. Rountree and others	Sept. 7, 1956.	1
Box No. 5.	Personal and Private	Nov. 8, 1956.	11+8
D.D. Eisenhower Library J.F. Dulles Papers			
	White House Memorandum Series, White House Correspondence,		
	Meeting with the President	Aug. 30, 1956.	1
	Memorandum for Mr. Murphy		
	Memorandum for the Record	Aug. 6, 1956	3
	Conversation, re: Egypt-Suze	Aug. 8, 1956.	2
	Personal and Private	Feb. 28, 1957.	3
	Memorandum of Conversation Letter from the President to King Saud	Dec. 26, 1956.	2
Box No. 6.	Whitney, George, Re.: Nasser	Apr. 4, 1956.	2
	Letter from the President.	Feb. 16, 1957	2
	Statement by J.F. Dulles	Feb. 16, 1957	2

	Personal and Private, Memo Conversation With the President	Jan. 17, 1956.	1
	Personal & Private, Memo of Conversation with the President		
	D.D. Eisenhower Library		
	J.F. Dulles Papers		
	White House Memorandum Series,		
Box. 8.	Meeting with the President	March 16, 1956	2
	Memorandum for the Secretary	Feb. 6, 1956.	7
	Statement by Secretary Draft and Corrections by the President.	Feb. 27, 1956.	2
	Memorandum of Conversation at the White House.	Dec. 19, 1956.	3
	Suggested draft cable to American Embassy, Cairo	Dec. 22, 1956.	17
	Memorandum of Conversation with the President.	Dec. 15, 1956.	2
	Memorandum of Conversation with the President	Nov. 21, 1956.	4
	Memorandum of Conference with the President	Nov. 21, 1956.	3
	ditto	Nov. 5, 1956.	3
	ditto	Nov. 12, 1956.	4
	Memorandum of Conversation	Nov. 7, 1956.	5
	Memorandum of Conversation	Nov. 3, 1956	3
Box. 9.	White House Memorandum Series		
	Meetings with the President		
	Memorandum of Conference with the President	Oct. 30, 1956.	4
	Memorandum of Conference with the President	Oct. 29, 1956.	6
	ditto	Oct. 29, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Oct. 21, 1956.	3
	Memorandum of Conversation	Oct. 24, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Nov. 11, 1956.	3
	Personal and Private	Sept. 8, 1956.	2
	Memorandum of Conversation with the President.	Sept. 17, 1956.	3
	ditto	Oct. 2, 1956	2
	ditto	Oct. 21, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Oct. 24, 1956.	1
Box.		Oct. 29, 1956.	2
		Aug. 30, 1956.	2
		May. 1953.	1
J.F.Dulles Papers			
70	Selected Correspondence and related material 1953.	May 12, 1953	7+1+4
73	Secret, Personal and Private important points of trip (file on Middle Eastm 1953).	May. 1953.	17
	Pamphlet by American Embassy in Cairo on Dulles Visit	June 1. 1953.	7
79	Radio address	July 29, 1954.	1
	(54) Secretary Caffrey	24/6/1954	1

92	Selected Correspondence- 1955	31/7/1956	7
110	Secret	23/9/1956	12
	Meet the Press	21/9/1956	77
	Personal and Private	18/7/1956	3
	Secret, London Conference on the Suze Canal, USA Proposal		2
	Paper Submitted by U.S. Delegation	July 28, 1954.	4
84	Selected Correspondence and Related Materia	Aug. 31, 1954	
		Oct. 19, 1954.	
		July 28, 1954.	1
87	Press Clippings	Feb. 28, 1955.	4
96	Re: Nasser	March.31, 1955.	
		March.30, 1955.	
		March.28, 1955.	
		Feb. 24, 1956.	5
100	Statement by Mr. Dulles		
D.D. Eisenhower Library J.F. Dulles Papers			
Box 3.			
	White House Correspondence General- 1956 (2 of 6).	Aug. 31, 1956	2
	Letter Re: Suez forwarded	Sept. 6, 1956.	8
	to the Secretary by the President	Sept. 15, 1956	1
	Memorandum for the President	Sept. 28, 1956.	1
	Personal and Private	Sept. 15, 1956.	1
	Memorandum for the President	May. 22, 1956.	1
Box. 84	Subject: Possible Call of Mr. Davis.		
	Memorandum of Confersation at the White House.	Jan. 11, 1956.	4
	Memorandum of Conversation at the White House.	Apr. 1956.	1
	Memorandum of Conversation with the President.	May 9, 1956.	1

Dwight D. Eisenhower/ John Foster Dulles

Papers of John Foster Dulles

-White HouseMemorandum Series (Chronological Series)

Box 1

- White House Correspondence (1953) (2)
 - General Naguib and Egypt
 - United States Foreign Policy
 - Winston Chutrchill and Egypt.
- White House Correspondence (1953) (4)
 - Dulles and Comments refernce Jew and Middle East.
- Meetings with the President (1953)
 - Egyptian Negotiations
- Meetings with the President (1954) (1)- Middle East.
- Meetings with the President (1954) (3) - Middle East.
- Meetings with the President (1954) (4) - Winstion Churchill Re: US, Egypt and Israel

Box3

- White House Correspondence- General 1955(1) - Middle East
- Meetings with the President 1955(1), Middle East; Aswan Dam
- Meetings with the President 1955 (2), US and Egypt.
- Meetings with the President 1955(3), Israel.
- White House Correspondence- General
- White House Correspondence 1956 (1), Suez Canal
- White House Correspondence 1956 (2), Arab- Israeli matters, Suez-Nasser.

Box 4.

- White House Correspondence- General 1956 (6) Treaty making power and Middle East Policy.
- Meetings with the president, Juauary 1956 through July 1956'1), Arab Israeli situation, Awasn Dam.
- Meetings with the President, january 1956 through July 1956 (2), Miuddle East.
- Meetings with the President, january 1956 through July 1956 (3), Middle East and Israel.
- Meetings with the president, January 1956 (-4), Israel, Middle East Policy
- Meetings with the Presiedent, January 1956 through July 1956 (5), Israel and Middle East Policy.
- Meetings with the president, January 1956 through July 1956 (6), Robert-Anderson Mission to the Middle East.

- Meetings with the President, August through December 1956 (1).
- Meetings with the President, August through December (2) Middle East.
- Meetings with the President, August December 1956 (3) Suez Canal.
- Meetings with the President, August through December 1956(4) Suez and Israel.
- Meetings with the President, August through December 1956 (5) Suez Canal and Israel.
- Meetings with the President, August through December 1956(6) Suez Canal, Nasser.

Box 5.

- Meetings with the president, August through December 1956 (7) Suez.
- Meetings with the President, August Through December 1956 (8) Suez.

White House Correspondence- General 1957.

United Kingdom/Israel, Paul Dudley White Report on Middle East

Israel and Egypt (7)

Israel and Egypt (8)

George Whiteny, re: Nasser

Meetings with the President 1957 (1).

Nasser, The Middle East (2)

United Kingdom and Middle East (3)

Middle East (4)

Box 6

Meetings with the President 1957 (6)

King Saud and Egypt

Israel and Gaza Strip

Suez (8)

Box 8

Intellegence sub-series

Conversation with Dulles, Allen,

All Interllegence Material (2)

Middle East, Nasser- Middle East (3)

Dulles, John Foster Papers 1951-1959.

Subject Series

Alphabetical Subseries.

Box 5, George, Senator- Walter F

1/54-12/56 Memorandum of Conversation (1) - (4)

Suez- Middle east

- File recived from Herbert Hoover Jr. Office (1) (2)

Material on Middle East Policy and Mutual Security 1955-1956.

Box 6. Vice President Nixon (1)-(5) Middle East.

Box 7. Suez Problem July- November 1956

February -March 1956 (1)-(7).

PRE INAUGURAL SUBSERIES
International Subseries

Box 10 Middle East (Divider)
Israel Relation 1951-1957 (1)- (7)

General Correspondence and Memorandum Series

Memorandum of Conversation Series

Box 1

Memorandum of Conversation -General A through D (1) Suez

Arab-Israel Situation (2) 1955.

Baghdad Pact, Israel and Arabs (3) 1955-1956.

U.S.- Middle East Policy (4) 1058.

Thomas Dewey, Re: Egypt 1956

Egypt E through I (1)

Israel and Egypt

Middle East 1956-1958 (2)

U.S. S.R. and Middle East (3)

Senator Humphrey, Re: Nasser and Aswan Dame 1957

Ambassador Hussein, Re: Egypt and Attacks on Nasser 1958

Memorandum of Conversation -General J though K

Senator Jacob Javits, reference

Israel (1)

Israel and the Middle East

U.S.S.R. and Egypt, Suez (2)

L through M (1)

Suez

Suez and Middle East (2)

Israel and Middle East (3)

Suez (4)

N through R (1)

Nehru reference Egypt, Baghdad pact

T through Z
Middle East
Wadsworth reference Egypt 1956-1957.

Confidential Correspondence Series

Box 2

Strictly Confidential C-D (2)
Correspondence and Memorandum
Thomas Dewey, reference: Middle East 1954-1957
E through H (2)
Alfred Gruenther, reference: Suez
I through K (1)
Near East
Henry Kern, reference: Middle East (2)
Suez L (3)

Box 3

Strictly Confidential Memorandum (1)
Senator Mike Mansfield, reference: Invitation to London,
Strictly Confidential M (2)
Nasser and Suez Q through S (2)
Middle East

Box 4

Strictly Confidential (Miscellaneous Reports)
Henderson and Arab-Israeli Relations.

Miscellaneous Correspondence Series

Box 5

A letter from Asian Nations And U.S.
Near East Policy
Jacob Javits, reference: Middle East, 12-30, 1956.

Special Assistant Chronological Series

	Container Number	Folder Title
1	b Chronological	O'Connor and Haynes Feb. 6-19, 1953 (1) - (5) Arms for Egypt
2	a Chronological	O'Connor and Haynes, 1-7 March 2-18, 1953 - Egypt
3	a Chronological	O'Connor and Haynes, 1-7 May 1-31, 1953 (1) - (5) Egypt
3	b Chronological	O'Connor and Haynes, 1-7 July 1953 (1) - (4) Egypt and Suez Base
5	b Chronological	O'Connor and Haynes, 1-7 June 1954 (1) - (5) Middle East, Israel-Jordan Fighting

6		Middle East
7	a	O'Connor and Haynes.
	Chronolgical	November 1954 (1)- (5)
		Kermit-Roosevelt And Arms for Egypt
7	b	Nasser and Afro Asia Conference
		March 1955 (1) (2) (3)
8		Lyndon, Johnson and Middle East
		September 1955
		Vice President Near Eastern Trip
10		Macober, Hanes
	Chronolgical	July 1956
		Suez.
		October 1956
		Middle East

Volume I - General Correspondence **A Selected Correspondence and Related Material**

Box 1- 143 pp. 1-381

p. 171	Box 68- 1953,	Bu - C2 Caffrey and Jefferson
P. 176	Box 70	(F-H) 1953 Fawzi, Mahmoud
p. 186	Box 73	Mi (OZ) Re: Near East Trip
p. 204	Box 79 1954	Bi-Cout Caffery, Jefferson
	Box 80 1954	Cu-Er Egypt
	Box 81 1954	Eu-GZ Fawzi, Mahmoud
	Box 84 1954	Ma-MZ Middle East
	Box 85 1954	N-Q Nasser
6229	Box 87 1954	Si-Te Ref.: Suez
	Box 89 1955	A - Bi Arab States Baghdad Pact Bandung Afro-Asian Conference
	Box 90 1955	BI-Cz Caffrey, Jefferson

Box 92 1955 F-G

Fawzi, Mahmoud

Box 96 1955 Na-Re

Nasser

Box 100 1956 A-Bo

Arab States, Baghdad Pact

Box 103 1956 Mar-Nat

Hare Raymond

Box 106 1956 Nasser

Box 110 1956 Suez

Additional 102, 104, 110 and 106.

الوثائق السرية الخاصة بالرئيس داويز ايزنهاور والمحفوظة بمكتبة ايزنهاور بمدينة كانزاس ١٩٥٣-١٩٥٦.

Presidential Libraries

Dwight D. Eisenhower Library

Abilene, Kansas

Collection and/ or Series	Box	File No. and /or Folder Title	Correspondents and Subject	Date of Doc.
Dulles, John Foster: Papers 1962-1959				
Telephone Calls Series	4	Telephone Conversation General, May 2, 1955 August 31, 1955 (2)	Telephone Call Dulles to Johnston	8/ 18/55
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation- General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (3)	Telephone Call Dulles to Humphrey	8/9/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (4)	Telephone Call Dulles to George	8/3/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (5)	Telephone Call J. F. Dulles to Knowland	7/31/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (5)	Telephone Call J.F. Dulles to Allen Dulles	7/31/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles to Nixon	7/30/56

Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles of Mansfield	7/30/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles to Hoover	7/23/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General Oct. 1, 1955 to Dec. 39 1955 (3)	Telephone Call J.F. Dulles to	10/29/56
Telephone Calls	11	Telephne Conversation-White House Sept. 1 1955 to Dec. 30, 1955	Telephone Call D.D. Eisenhower to Dulles	11/29/55
Dwight D. Eisenhower: Papers as President of the United States 1953-61 (Ann Whitman File Dulles-Herter Series	5	Dulles, John Foster March 1956	Memorandum, Dulles to D.D. Eisenhower	2/28/56
Dwight D. Eisenhower: Papers as President of the U.S., 1953-61 (Ann Whitman File) DDE Diaries	13	March 1956 Dairy	Dairy entry re: Conversation with Hoover and Anderson	3/12/56
D.D. Eisenhower Papers as Pres. of the U.S., 1953-61 (Ann Whitman File) International Series	8	Egypt (1)	Memo-Hoover to D.D. Eisenhower	N.D.
Ditto	8	Egypt	Letter-D.D.E. to Nasser	2/27/56
Ditto	8	Egypt	Letter-D.D.E. to Ben-Gurion	1/9/56
Ditto	8	Egypt	Letter-Nasser to D.D.Eisenhower	2/6/56
Ditto	8	Egypt (2)	Memo, Dulles to D. Eisenhower	7/15/53

Ditto	8	Egypt (2)	Letter (draft), D.D.E. to Naguib	7/15/53
Ditto	8	Egypt (3)	Telegram - Caffery to Dulles	7/10/53
Ditto	8	Egypt (4)	Memo by Black Re: Middle East	4/22/53
Dulles; Subj.	10	Israeli Relations 1951-1957 (6)	Memo of Conv. Economic sanctions Against Israel	10/26/53
Dulles; WH Memorandum	04	Meetings With Pres. Jan. 1956 through July 1956 (6)	Memo of Conv. D.D.E, Dulles, Anderson	1/11/56
Dulles; WH Memo	03	WhiteHouse Correspondence General 1956 (3)	Memo for Pres. by Dulles	5/22/56
Dulles; WH Memo	03	Ditto	Ditto	9/28/56
Dulles; WH Memo	04	Meetings with President, Aug. thru Dec. 1956 (4)	Memo of Conv. with President and Humhrey.	10/3/56
Dulles; WH Memo	04	Ditto (5)	Memo of Conv. with Pres. by Dulles	10/2/56
OSANSA: NSC; POL. Pap	05	NSC 155/1-Near East (2)	NSC Report 155/1	7/14/53
Dulles; Subj.	10	Israeli Relations 1951-57 (3)	Letter, Lodge to Dulles	3/29/56
Dulles; Subj.	10	Ditto (2)	Memo, Dulles to Rountree	4/22/56
Confidential	82	Suez Canal Crisis (2)	Memo, Howe to Goodpastor	11/11/56
Jackson Record	01	OCB-- Misc. Memo (2)	Craig to Debevoise	10/29/53
D.D. E. Diary	9	Diary-Copies of D.D.E.- Personal 1955-56 (2)	Diary	1/11/56
D.D. E. Diary	9	Diary-Copies of D.D.E.- Personal 1955-56 (1)	Diary	3/8/56
D.D. E. Diary	9	Ditto	Diary	3/13/56
D.D. E. Diary	9	Ditto	Diary	8/8/56
A.C.W.Diary	8	October 1956 Diary ACW (1)	Diary	10/15/56
D.D. E. Diary	19	Nov. 56 Diary	Memo	11/8/56

**الوثائق السرية الخاصة بمكتبة الرئيس هارى ترومان .
الأوراق الخاصة السرية لوزير الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٢ .**

Presidential Libraries

Harry S. Truman

(Independence, Mo.)

- Papers of Dean Acheson

- Letter From the Secretary of Defense to the Secretary of State, Secret, October 16, 1951.
- Secret Security Information, Department of State, Memorandum of Conversation, January 27, 1952 Subject: Egyptian Developments.
- Papers of Dean Acheson.
- Telephone Conversation between Secretary of Defence, Mr. Lovett and the Office of Mr. Acheson, Secretary of State on Possibility of U.S. Naval vessel to get King Farouk out of Alexandria, July 24, 1952, Secret.
- Paper of Dean Acheson, Meeting with the President, September 8, 1952, item (2) Egypt. Subject: Developments in Cairo.

وثائق مركز المحفوظات القومية في واشنطن العاصمة

ماري لاند. سوتلاند

Washington National Records Center

Suitland, Maryland

Washington National Records Center, Washington D.C. 20409.

- 1- E.K. Fryer Memorandum 361.2. Naguib x 500 TCA, U.S. Embassy files
(On London's Warning to Washington that U.S. Aid for Egypt might jeopardize Anglo-American Relations).
- 2- Reports of 18 August 1953 and 10 September 1953, U.S. Embassy files Box 2667 file 320, Egypt- Israel
(Talks between Foreign Minister Mahmoud Fawzi and U.N. Official Ralph Bunche and assessment by Bunch and State Department of Possibility of Arab Israeli Settlement).
- 3- Reports of 3 January 1954, 21 January 1954 and 23 January 1954 U.S. Embassy files Box 2672 file 500 Economic Aid to Egypt.
- 4- Reports of 30 July 1954, U.S. Embassy files Box 2672 file 500 and Military Aid to Egypt.
- 5- U.S. Embassy files Box 2671 file 320, Israel-Egypt (Israeli reactions to Anglo-Egyptian treaty 1954 and the Possibility of Arab Israeli Confrontation).
- 6- Report of 3 August 1954, Embassy files Box 2671, file 320, Israel -Egypt.
(Dulles Correspondence with Caffrey Ambassador in Egypt on Situation between Egypt on situation between Egypt and Israel).

مجموعة التاريخ الشفوي الحرفي المسجل على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات

(فايرستون) بجامعة برنستون.

نصوص التسجيلات الحرفية لسفراء

وزارة الخارجية الأميركية

وأعضاء الكونجرس عن أزمة السويس

Oral History Collection

Verbatim Transcripts held at Princeton University, New Jersey (Firestone Library).

- 1- George Allen
- 2- Robert Bowie
- 3- Raymond Hare
- 4- George M. Humphrey
- 5- Walter H. Judd
- 6- Peter Lisagor
- 7- William MacCormack Jr.
- 8- John MacCorak
- 9- Herbert Bronchow
- 10- William Rountree
- 11- Lord Sheffield
- 12- George D. Woods
- 13- Eugene Black.

(Microfilm transcript).

وثائق أميركية سرية غير منشورة لعامي ١٩٥٥-١٩٥٦

سمح بالاطلاع عليها بأذن خاص رقم ٨٤٠١١٤٥

بموجب قانون حرية المعلومات في ١٦ أغسطس ١٩٨٧، ٣٠ مارس ١٩٨٧ بخطاب من مساعد وزير الخارجية الأميركية 'جون بيرك'

- 1- Top Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 30, 1956, File No. 974/730-7-30-56 Sub- Econominc Aspects of the Suez Situation.
- 2- Outgoing telegram, Dept. of State, Top Secret, No. 15559, Sent to Amembassy London, File No. 974. 730/7-31-56.
- 3- Incoming Telegram Dept. of State, Top Secret, from Paris to Secretary of State No. 708, August 12, 1956, File No. 974. 7301/8-12-1956.
- 4- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, to Secretary of State, from Paris No. 771, August 13, 1956 File No. 974-7031-8-13-56.
- 5- Incoming Telegram Dept. of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 905 August 23, 1956 File No. 974. 7301/8-23-56.
- 6- Dept. of State, Assistant Secretary, Top Secret August 30, 1956, To Secretary from N.E.A. William Rountree Sub: N.S.C. Discussions on Suez Canal File No. 974.7031/8-30-56.
- 7- Outgoing Telegram, Dept. of state, Top Secret, Sent to Amembassy, Jidda, Priority No. 155 File No. 974-7301/8-30-56.
- 8- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from London, To Secretary of State No. 1249 Sept. 1, 1956, File No. 974. 7031 9-1-56.
- 9- Dept. of State, Assistant Secretary, Jan.4, 1955 to the Under Secretary Sub: Attached Draft Letters to Committee Chairman File No. 874/2614/1-4-55.
- 10- Letter from Acting Assistant Secretary Roderic O'Conner to Rutherford House of Representaives File No. 874. 2614/ 12-5-55.
- 11- Letter from Frank Nickell, Consulting Geologist to Herbert Hoover Under Secretary of State, Dept. of State Re: Aswan Dam Nile River, American Participation 874/2614/ 12-20-55.
12. Incoming Telegram, Dept. of State, secret from Cairo to secretary of State No. 2370 to secretary of State No. 2370 May 30, 56 File No. 874/2614/5-30-56.
- 13-Incoming Telegram Dept. of State, from Cairo, to Secretary of State No. 2394 June 2, 1956, File No. 874/ 2614/6-2-56.

- 14- Incoming telegram, Dept. of State, Confidential, from Cairo to Secretary of State No. 2438, June 8, 1956, File No. 874/2614/6-8-56.
- 15- Outgoing Telegram Dept. of State, Confidential, to Amembassy London, No. 7590, File No. 874-2614/6-1656 from Dulles.
- 16- Letter from Dulles to Senator Carl Hayden, Chairman, Senate Appropriation Committee, U.S. Senate, June 26, 1956, 874. 2614/6-26-56.
- 17- Incoming Telegram, Dept. of State, from London to Secretary of State No. 6022 June 28, 1956, File No. 874/2614. 6-28-56.
- 18- Incoming Telegram, Dept. of state, from Cairo, to Secretary of State, Secret No. 63. July 12, 1956, File 874.2614/7-12-56.
- 19- Incoming Telegram, Dept. of state, from Cairo, to Secretary of State, Secret, No. 45, July 10, 1956, from Byroade 874. 2614/7-10-56.
- 20- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 12, 1956, Sub: Aswan Dam,: William Baxter, Acting Deputy Assistant Secretary NEA, File 874. 12614/7-13-56.
- 21- Dept of State, Memo of Conversation, Confidential July 13, 1956, Sub: Developments in the Middle East, File 874/2614/7-1356.
- 22- Dept. of State, Memo of Conversation July 17, 1956, German Ambassador (Mr. Murphy) File No. 2614/7-17-56.
- 23- Letter from Alfred Lilienthal Committee for Security and Justice in the Middle East to the President White House, July 17, 1956, File No. 874/2614/7-17-56.
- 24- Secret Dept. of State Assistant Secretary July 19, 1956 to the Secretary from Mr Allen, Sub: Your Apartment with Ambassador Hussein July 19, 1956, File No. 874/2614/719-56.
- 25- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret, from London, to Secretary of State, No. 345, July 19, 1956, File No. 874/261/7-14-56.
- 26- Secret Dept. of State, Memo of Conversation , July 20, 1956, Sub: U.S. Decision on Aswan High Dam, 874/2614, 7-20-56.
- 27- Incoming telegram, Dept. of State Confidential, from London to Secretary of State No. 369, July 20, 1956, File No. 874-2614-7-20-56.
- 28- Dept. of State, Confidential, Memo, of Conversation by Telephone, July 20, 1956, Sub: Aswan Dam, File No. 374/2614/7-20-56.
- 29- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 20, 1956, Sub: U.S. Decision on Aswan Dam, File No. 874-2614-7/20-56.
- 30- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential from Khartoum to Secretary of State, No, 35, July 21, 1956, File No. 874-2614/7-21-56.
- 31- Incoming Telegram, Dept. of State, from Moscow No. 176, July 21, 1956, File No. 874-2614/7/21-56.
- 32- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential, from Bagdad to Secretary of State No. 88, July 21, 1956, File No. 874. 1614/721/56.
- 33- Incoming Telegram, dept. of State, Official Use only from Beirut to Secretary of State No. 155, July 21, 1956, File No. 874. 7-21-56.
- 34- Incoming Telegram Dept. of State from Moscow to Secretary of State No. 181, July 22, 1956, File No. 874.2614-7-22-56.

- 35- Dept. of State, Confidential, Memo of Conversation, Sub: Aswan Dam, July 23, 1956, File No. 874-2614-7-23-56.
- 36- Foreign Service Despatch No. 6, July 1956 from American Consulate Port Said to Dept. of State, Sub: First Reaction to Announcement, U.S. & U.K., Withdrawal offer Help Finance Building Aswan Dam 874-2614-7-23-56.
- 37- Incoming Telegram, dept. of State from Amman to Secretary of State No. 55, July 23, 1956, File No. 874/2614/7-23-56.
- 38- Incoming Telegram, Dept. of State from Khartoum to Secretary of State No. 41, July 23, 1956, File No. 874-2614/7-23-56.
- 39- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation July 24, 1956, File No. 874-2614/17-24-56.
- 40- Incoming Telegram, Dept. of State, Secretary of State, No. July 24, 1956. File No. 874.2614-17-24.56
- 41- Incoming Telegram, Dept. of State, from New Delhi to Secretary of State No. 201 July 24 1955, File No. 874. 2614-17-24, 56.
- 42- Incoming Telegram, Dept. of State Confidential, from Karachi to Secretary of State No. 201 July 24-56, File No. 874.2614-7-24-56.
- 43- Letter from Martino, Ministry of Foreign Affairs of Italy 25 July 1956, to Dulles Secretary of State.
- 44- Letter from Herbert Hoover Acting Secretary of State 25, July 1956 to Martino on Belhalf of Dulles File No. 874.2614/7/25-56.
- 45- Office Memo, U.S. Gov, Confidential to MR Allen from NE& MR William Burdett. Sub: French Ambassador call July 25, 1956, File No. 874-2614-7-25-56.
- 46- Outgoing Telegram, Dept. of State, Sent to Cairo from Secretary of State No. 187, July 25, 1956, No. 874. 2614.7-25-56.
- 47- Incoming Telegram, Dept. of State, Sent from Cairo to Secretary of State No. 187, July 25, 1956, No. 874. 2614.7-25-56.
- 48- Secret. Dept. of State, Memo of Conversation, July 25, 1956. Sub: Aswan High Dam Decision, Arms for Israel. Participants, Couve de Mourville, French. Ambassador, George Allen, Assistant Secretary, N.E.A. File No. 874. 2614/7-25-56.
- 49- Foreign Service Despatch, Amembassy London to Dept. of State, 26 July 1956. Sub: Reaction of Nuri Said and Iraq Crown, Prince to Announcement of U.S. & U.K. Withdrawal from Aswan Dam, Project. File No. 874.2614. 7-26-56.
- 50- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential, from Lima to Secretary of State No. 6, July 27, 1956, File No. 874. 2614. 27-56.
- 51- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from Cairo, to Secretary of State No. 127 July 27, 1956, 874. 7301/27-756.
- 52- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from London to Secretary of State No. 481, July 27, 1956, 974. 7301-27-56.
- 53- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret from London No. 510, July 27, 1956, 974. 7301/7-27-56.
- 54- Incoming Telegram, Dept. of State Top Secret from London to Secretary of State No. 516, July 28, 1956, File No. 974.7301, 28-756.
- 55- Dept. of State, Confidential, Memo of Conversation, July 30, 1956, Sub: The Problem of Egypt, File No. 874.2614-730-56.
- 56- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from London No. 556 to Secretary of State July 31, 1956, from Under Secretary Murphy.
- 57- Outgoing Telegram, Dept. of State, Sent to Amembassy, London to Secretary, File No. 874. 2614-8-1956.

- 58- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret to Secretary of State No. 20, August 18, 1956, File No. 974/7301-8-18-56, from London.
- 59- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 469, File No. 974. 7301/7-27-56.
- 60- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from Paris to Secretary State No. 470, July 27, 1956, File No. 974-7301, 7-27-56.
- 61- Incoming Telegram, Dept of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 492, July 28, 1956, File No. 974. 7301/7-28, 1956.
- 62- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret from London, to Secretary No. 521, July 29, 1956 File No. 974. 7301-7-29-56.
- 63- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret Sent to Amembassy Ottawa No. 48. File No. 974.7301-7-30-56.
- 64- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, Sent to Amembassy London No. 574 for Murphy from Dulles 974. 7301/730-56.
- 65- Outgoing Telegram, Dept. of State, Sent to Amembassy Cairo No. 256,File No 774. 56-8-56. from Cairo, to Secretary of State No. 195, August 8, 1956 File No. 74. 56-8856.
- 66- Incoming Telegra, dept. of State from Cairo, to Secretary of State No. 195, August 8, 1956 File No. 774. 56-8856.
- 67- Incoming Telegram from Cairo, to Secretyary of State No. 578, Sept. 27, 1956,Filr No. 774. 56/9-27-55.
- 68- Outgoing Telegram, Dept. of State, Confidential, Sent to Amembassy Tel Aviv No. 226, sept, 27, 1955, Filr No. 774. 56/9-27-55.
- 69- Incoming Telegram, Dept, of State, from Cairo to Secretary of State No. 573. 9-27-55.
- 70- Dept. of State, Confidenitail, Memo Conversation Sept, 27, 1955, File No. 774. 56-9-27-55.
- 71- Outgoing Telegram, Dept. of State, Confidential Sent to Amembassy Cairo, No. 633, 28 Sept, 1955, File No. 774. 56-9-28-55.
- 72- Incoming Telegram, Dept of State Confidetial from Tel Aviv to Secretary of State No. 307, Sept, 30, 1955, File 774.9-30-55.
- 73- Dept. of State, Memo of Conversation (McMillan-Dulles) Oct. 3, 195, Sub: Call of the British,Foreign Secretary Re: Soviet Egyptian Arms Agreement.
- 74- Dept. of State, Memo. of Conversation Secret, Oct. 10, 1955, Sub: Visit of Sir Roger Makings Re: Recent Conversation of Mr. Allen with Prime Minister Nasser File No. 774.00/10-55.
- 75- Dept. of State, Secret, Assistant Secretary Nov. 16, 1955, to the Acting Secretary from NEA. Mr. Allen, Sub. Meeting with Ambassador Makings on the High Aswan Dam.
- 76- Dept. of state, Assistant Secretary, Secret, to Mr. Hoover, from Mr. Allen, Sub: British Proposal on the High Aswan Dam.
- 77- Incoming Telegram Dept. of State, Secret. from Cairo, to Secretary of State, No. 2515, June 6, 1956, File No. 874.2614.6-16-56.
- 78- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, July 30, 1956, sub: Current Developments Regarding, Suez-Canal, The Secretary, Sir Roger Makings 974.7301-7-30-56.
- 79- Dept. of State, Top Sectar, Memo of Conversation, London, July 31, 1956, Sub: Suez Canal, Selwyn Loloyd Secretary, Dulles.
- 80- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, August 1, 1956, Sub: Suze Canal, McMillan-Dulles. File No. (5001).

- 81- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, Augut 1, 1956, Sub: Suez Canal, Eden Sewlwyn Loloyd, Lord Salisbury Pineau Dulles, Others (File No. 5001).
- 82- Dept. of State, Top Secret, The Secretary August 10, 1956, Memo of Conversation with Sir Anthony Eden-Dulles 974. 7301-8-156.
- 83- Dept. of State, Memo of Conversation, August 1, 1956, Sub: Suez Canal, File No. (5001) (McMillan-Dulles).
- 84- Dept. of State, Assistant Secretary Top Secret, Sept. 1, 1956 to the Secretary from William Rountree Sub: British- French Intentions Regarding Suez.
- 85- Incoming Telegram, Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 585, Sept, 28, 1955, File No. 774. 56-9-55.
- 86- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret, from Cairo to Secretary of State No. 587, Sept. 28, 1955, File No. 774.9-28-55.
- 87- Foreign Service Despatch No. 359-from Amembassy to Cairo, Sept. 29, 1955, Nasser Explains Egypt Acceptance of Czechoslovakia Arms offer File No. 774.56/9/29-55.
- 88- Incoming Telegram, Dept. of State Secret, to Secretary of State, No. 600 Sept. 29, 1955. File No. 774. 156/9-29-55.
- 89- Outgoing Telegram, Dept. of State Sent to Amembassy, Bonn-London, Cairo Sept. 29, 1955, File No. 774-56/9-29-55.
- 90- Top Secret, Letter from Dulles to Nasser Sept, 27, 1955-Talking Points for Discussion with Nasser Regarding Arms Deal with Soviet Bloc, 774.56/10-6-56.
- 91- Incoming Telegram, Dept. of State Secret from Cairo to Secretary No. 654 Oct. 3, 1955, File No. 774. 56-10-30-55.
- 92- Incoming Telegram, Dept. of State Secret from Cairo to Secretary No. 654 Oct. 3, 1955, File No, 774.56-10-30-55.
- 93- Dept. of State, Memo of Conversation, Secret, Oct. 5, 1955, Sub: Israel's Concerns at Possible U.S. Acquiescence. In U.S.S.R. - Egypt Arms Deal File No. 774-56-10-5-55.
- 94- Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, April 9, 1955, Sub: Bandung Conference U.S. Policy in the Event of Hostilities Between Egypt and Israel File No. 670.901/4-9-55.
- 95- Foreign Service Despatch from Amembassy Cairo to the Dept of State, No. 1983, April 20, 1955. Sub: Bandung Conference 670.901/4-20-55.
- 96- Confidential Foreign service Despatch from Amembassy Cairo, No. 2020, April 26, 1955 to the Dept. of State 670-901-4-26-55.
- 97- Confidential Foreign Service Despatch No. 2033, from American Embassy Cairo April 28, 1955 to the Dept. of State, Sub: Nasser at Bandung, 670-901-4-28-55.
- 98- Confidential Foreign Service Despatch No. 2044 from Amembassy Cairo to Dept. of State May 6, 1955, File No. 670-901-5-6-55.
- 99- Confidential, Dept of State, Memo of Conversation. May 10, 1955, Sub: Bandung Conference File No. 670-901-5-1-56.
- 100- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, Sent to Amembassy, London Message from President Eisenhower to Prime Minister Eden, 7-27-56, 974.7301/2-27-56.
- 101- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, No. 20 sent to Amembassy Lima, from Acting Secretary to Secretary (suez Situation) File No. 974. 7301/7-28/56.
- 102- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret Sent to Amembassy London 564 Conversation with the President, File No. 6841/86.7-2856.

- 103- Outgoing Telegram, Dept, of State Sent to Amembassy London No. 13, Message from the President to Dulles, August 19, 1956, File No. 974/ 7301-8-1956.
- 104- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret , Sent to Amembassy London, No. 1593 Message from President To Eden, Sept. 2, 1956, File No. 974/7301/9-256.
- 105- Top Secret, Reply from President to Anthony Eden, August 31, 1956, File No. 974/7301/8-31-56.
- 106- The Seuz-Canal Problem 1956-1958 Research Project, No. 415, File Copy policy Studies Branch, Historical Division Dept. of State, Top Secret S/S Lot 7/D 411, Box 628.

ثانياً: وثائق سرية بريطانية غير منشورة ومحفوظة بمكتب الحفوظات العامة في لندن ريتشموند

- 1- F.O. 371/96878, Secret From Alexandria to Foreign office No. 1095 25th July 1952 (1018/241)
- 2- F.O. 371/96878- JE/ 018/245 no. 1418 25th July 1952 from Washington to Foreign office.
- 3- F.O. 371/96818- JE/018/ 263 27 July 1952 no. 1122. From Alexandria to foreign office.
- 4- F.O. 371/96879- JE 1018/ 296 1st August 1952. From Cairo to Foreign office.
- 5- F.O. 371/96879- JE 1018/293 no. 1163 -1st August 1952. Form Cairo to Foreign office.
- 6- F.O. 371/96880- E 1018/ 305 no. 1246- Confidential- from Cairo to foreign office-20 August 1952.
- 7- F.O. 371/96880- JE 1018/20. 11 August 1952 from Cairo to foreign office.
- 8- F.O. 371/96881- 12 Sept. 1952.
- 9- F.O. 371/96881- 38369 13 Sept. 1952.
- 10- F.O. 371/108313/ 7612 no. 332 Dec 31, 1953.
- 11- F.O. 371/108313/ 6212 no. 9 Jan. 14, 1954.
- 12- F.O. 371/108313/ 7621 no. 20 Jan. 20. 1954.
- 13- F.O. 371/108313/ 7621 no. 155 Feb. 1954.
- 14- F.O. 371/108313/ 761 no. 20 Jan. 28, 1954.
- 15- F.O. 371/108313/ 7621 no. 84 March 25, 1954.
- 16- F.O. 371/108313/ 10-13 March 1954.
- 17- F.O. 371/108313/ 7621 no. 97. April 8, 1954, April 1954, no. 64.
- 18- F.O. 371/108313/ 7621 no. 133 April 22, 1954.
- 19- F.O. 371/1031/22 no. 131, May 20 1954.
- 20- F.O. 371/1030/E 1013/26 May 13, 1954. no. 141.
- 21- F.O. 371/1031 E/ 26 May 6. 1954.
- 22- F.O. 371/108313 E/ 013/ 28 no. 152. 18 July 1954.
- 23- F.O. 371/108313/ no. 157 July 15, 1954.
- 24- F.O. 371/108313/ no. 165, 29 July 1954.
- 25- F.O. 371/108313E/013/32. 29 July 1954.
- 26 F.O. 371/1083 E/10510/15 Oct. 28, 1954.
- 27- F.O. 371/113641 no. 372. Oct. 26, 1955.

وثائق بريطانية منشورة - مضابط جلسات مجلس العلوم البريطاني.

Great Britain Parliamentary Debates (Commons) DXXXIV 1955.

وثائق أميركية رسمية منشورة- وثائق وزارة الخارجية والكونجرس الأمريكي.

(U.S. Department of State and Congress)

- 1- Foreign Operations Administration. Allotments, Authorization and Paid Shimpments. Washington; Frederal Lithograph Co. 1954.
- 2- Foreign Operations Adminstration. Mutual Security Program Fiscal Year 1956 a Summary Statement. Wash- ington; United States Government Printing Office 1955.
- 3- Foreign Operations Administration. Operations Report May 27, 1955. Washington; United States Government Printing Office 1955.
- 4- Foreign Operation Administration. Techinal Cooperation Programs. Washington ; United States Government Printing office, no date indicated.
- 5- Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, Vol. 2, 1922. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1938.
- 6- Public Papers of the President of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1953, et Seq. Washington, D.C.: Government Printing office, 1960-1961.
- 7- U.S. Congressional Record, 1918 and 1953 et. Seq.
- 8- U.S. Dept. of State, Consular despatches 1853-1906, Diplomatic Despatchs, Turkey 1830-1906. Consular In- structions, Egypt 1835-1960.
- 9- U.S. Foreign Relations 1934 Vol II.
- 10- U.S.F.R. Relations 1937 Vol II, 1955.
- 11- U.S.F.R. Relations 1938 Vol II 1956.
- 12- U.S.F.R. 1941 Vol. III, 1959.
- 13- U.S.F.R. Relations 1943 Vol. III. 1960
- 14- U.S.F.R. Relations 1947 Vol V, 1971.
- 15- U.S.F.R. Relations 1948 Vol V. Pri.
- 16- U.S.F.R. Relations 1949 Vol V.
- 17- U.S.F.R. Relations 1950, Vol V.
- 18- U.S.F.R. Relations 1951, Vol V.
- 19- U.S.Department of State, Bulletin, 1950 et. Seq.
- 20- U.S.Department of State. Nazi-Soveit Relations: 1939-1941. U.S. Department of State Publication 3032.

- 21- U.S.Department of State Bulletin, XIV, No. 354, Publication 2508 (April 14, 1946), Truman, Harry S. “.. We Can Attain a Lasting Peace”.
- 22- U.S.Department of State Bulletin, XVI, no. 409A, Publication 2802 (May 4, 1947), Truman, Harry S. “Recommendations on Greece and Turkey; Message of the President to Congress,”.
- 23- U.S.Department of State Bulletin, XXV. No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951), 685-686. Acheson, Secretary of State Dean. “Where Do we Stand in the World Today”.
- 24- U.S.Department of State Bulletin, XXV (November 19, 1951), Howard, Harry N. “The Development of the United States Policy in the Near East, 1954-1951, An Historical Note: Part I”.
- 25- U.S.Department of State Bulletin, XXV (November 26, 1951), Howard, Harry N. “The Development of United State Policy in the Near East, 1945- 1951, An Historical Note: Part II,”.
- 26- U.S.Department of State Bulletin. XXV (July 30, 1951), McGhee, George C. “United States Policy Toward the Middle East,”.
- 27- U.S.Department of State Bulletin, XXV (October 22, 1951) Loftus, Jhon A. “Quest for Unity of View and Purpose in the Middle East”,
- 28- U.S.Department of State Bulletin. XXV (October 22, 1951), McGhee, Gorge C. “Mutual Security in the Near East,”.
- 29- U.S.Department of State Bulletin. XXV, No. 643, Publication 4393 (October 22, 1951), “Egypt invited to Participate in a New Middle East Command. Statement buy Secretary Acheson,”.
- 30- U.S.Department of State Bulletin. XXV, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951) 702-703. “Egypt Rejects Proposals for Middle East. Defense Command Statement by Secretary Acheson.
- 31- U.S.Department of State Bulletin. XXVI, No.656, Publication 4457 (January 21, 1952), “The President Exchanges Views with Prime Minister Churchill. Joint Communique”.
- 32- U.S.Department of State Bulletin. XXVI (January 28, 1952), Churchill, Sir Winston, “Close Anglo-American Unity Urged for Defense of Global Freedoms,”
- 33- U.S.Department of State Bulletin. XXVII, No. 690, Publication 4706, (September 15, 1952), “Developments in Egypt: Press Conference Statement by Secretary Acheson,”.
- 34- U.S.Department of State Bulletin, XXVII (September 22, 1952), Cedric, H. “Point Four’s Impact on the Middle East,”.
- 35- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (December 8, 1952), Howard, Harry N. “The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1951-1952: part I, Some Major Problems”.
- 36- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (Decmeber 15, 1952), Howard, Harry N. “The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, And Africa During 1953: Part II, Mutual Security and Assistance Programs”.
- 37- U.S.Department of State Bulletin. . XXVII (December 15, 1952), p. 731-735. Byroade, Henry A. “U.A. Foreign Policy in the Middle East”.
- 38- U.S. Congress. House of Representatives, Hearing on the Mutual Security Act of 1954, 83rd Cong., 2d sess., Washington, D.C.: Governmant Printing Office, 1953.
- 39- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (May 18, 1953), Smith, W.B. “A New Look at Our Foreign Policy,”.
- 40- U.S.Department of State Bulletin., XXVIII, No. 725, Publication 5057 (May 18, 1953), “Secretary’s visit to Near East and South Asia,”.
- 41- U.S.Department of State Bulletin., XXVIII, No. 729, Publication 5090 (June 15, 1953), “Report on the Near East; Address by Secretary Dulles”.

- 42- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. The Arab Refugees and other problems in the Near East, Report of the Special Study Mission to the Near East, February 8, 1954. 83rd Cong., 2d sess. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1954.
- 43- U.S. Department of State Bulletin., XXX (February 8, 1954), Howard, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953: Part I,".
- 44- U.S. Department of State Bulletin, XXX (March 8, 1954), Howard, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953: part III,"
- 45- U.S. Department of State Bulletin., XXX (March 22, 1954), Jernegan, John D. "The Middle East and South Asia. The Problem of Security".
- 46- U.S. Department of State Bulletin., XXX (April 12, 1954), Dorsey Stephen P. "Economic Cooperation Between the U.S. Government and the Countries of the Middle East".
- 47- U.S. Department of State Bulletin., XXX, No. 774, Publication 5437 (April 26, 1954), Byroade, Henry A. "The Middle East in New Perspective".
- 48- U.S. Department of State Bulletin., XXX, No. 776, Publication 5454 (May 10, 1954), Byroade, Henry A. "Facing Realities in the Arab-Israeli Dispute,".
- 49- U.S. Department of State Bulletin., XXXI, No. 789, Publication 5563 (August 9, 1954), P. 198. "Anglo-Egyptian Agreement on the Suez Base: Statement by Secretary Dulles".
- 50- U.S. Department of State Bulletin., XXXI, No. 790, Publication 5564 (August 16, 1954), "Settlement of Suez Controversy".
- 51- U.S. Department of State Bulletin., XLI (October 5, 1959) Herter, Christian. "Peaceful Change".
- 52- U.S. Department of State Bulletin., XXXII (January 17, 1955), Murphy, Robert. "Labour's Concern With Foreign Affairs".
- 53- U.S. Department of State Bulletin., XXXII (April 4, 1955), Jernegan, John D. "Middle East Defense"..
- 54- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 845, Publication 5984 (September 5, 1955), "The Middle East; address by Secretary Dulles".
- 55- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 850, Publication 6015 (October 10, 1955), "Policy on Supplying Arms to Countries of Middle East,".
- 56- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 851, Publication 6037 (October 17, 1955), "Transcript of secretary Dulles, News Conference,".
- 57- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 852, Publication 6044 (October 24, 1955), "U.S. Welcome Iran's Adherence to "Northern Tier" Pact.
- 58- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII (October 31, 1955), pp. 683-683, Allen, George V. "United State Policy in the Middle East."
- 59- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 853, Publication 6049, (October 31, 1955), "Transcript of Secretary Dulles' News Conference,".
- 60- U.S. Department of State Bulletin., XXXIII, No. 861, publication 6220 (December 26, 1955), "Discussions Concerning Financing of Egyptian Dam Project".
- 61- U.S. Congress. Senate, committee on Appropriations Financing of the Aswan El Dam in Egypt. 84th Cong., 2d session, 26 Jan. Washington, D.C. Government Printing Office, 1956.
- 62- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV, No. 868, Publication 6286 (February 13, 1956), "Text of a Joint Statement".
- 63- Congress. Senate, Committee on Foreign Relations. Hearing on the Situation in the Middle East. 84th Cong., 2d Sess., 24 February 1956. Washington, D.C. Government Printing Office, 1956.
- 64- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV (March 26, 1956), Seager, Cedric H. "Elements of Hope in the

Middle East Economic picture.”

- 65- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV, No. 874, publication 6309 (March 26, 1956), Howard, Harry N. “The Development of U.S. Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1955”.
- 66- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV, No. 880 Publication 6331 (May 7, 1956), “Second Meeting of Council of Baghdad Pact Organization”.
- 67- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Report of the Special Study Mission to the Middle East, Southeast Asia and The Western Pacific. Report No. 2147, 84th Cong., 2d sess., Washington, D.C.: Government printing office, 10 May 1956.
- 68- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV (May 14, 1956), pp. 798-800. Aldrich, Winthrop W. “Coordination of British and American Policy in World Affairs”.
- 69- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV (May 28, 1956), pp. 875-879. Allen, George V. “The Mutual Security Program for the Near East, South Asia, and Africa,”.
- 70- U.S. Department of State. The Suez Canal Problem July 20-September 22, 1956; a Documentary Publication. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1956.
- 71- U.S. Congress. House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Foreign Policy and Mutual Security... December 24, 1956, Washington, D.C.: Government Printing Office, 1956.
- 72- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Mutual Security Act of 1956; Bill to Amend Further the Mutual Security of 1954 as Amended, and for other purposes. 84th Cong., 2d sess., on H.R. 10082. Washington, D.C.: Government Printing office, 1956.
- 73- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 893, Publication 6378 (August, 6, 1956), “Seizure of Installations of Suez Canal,”.
- 74- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 894, Publication 6379, (August 13, 1956), “Text of Tripartite Statement”.
- 75- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 894, Publication 6379 (August 13, 1956), “Arrival Statement by Secretary Dulles,”.
- 76- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 896, Publication 6383 (August 27, 1956), Dulles, John Foster. “London Conference on Suez Canal”.
- 77- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 907, Publication 6414 (November 12, 1956), “Development in Eastern Europe and the Middle East: Address by President Eisenhower”.
- 78- U.S. Congress. Senate, Committee on Foreign Relations and the Committee on Armed Services. The President’s Proposals on the Middle East. Hearings on S.J. Res. 19 and H.J. Res 117, Pts. 1-2, 14 January 04 February 1956, 85th Cong., 1st session Washington, D.C.: Government Printing office, 1957.
- 79- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Hearings of H. J. Res. 117, A Joint Resolution to Authorize the President to Undertake Economic and Military Cooperation with Nations in the General Area of the Middle East in Order to Assist in the Strengthening and Defense of Their Independence. 85th Cong., 1st Sess., 7-22 January 1957. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1957.
- 80- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 917, Publications 6436 (January 21, 1957). Eisenhower, Dwight D. “President Asks for Authorization for U.S. Economic Program and for Resolution on Communist Aggression in Middle East; Message of the President to Congress”.
- 81- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 918, Publication 6441 (January 28, 1957), Eisenhower, Dwight D. “The State of the Union; Message of the President to the Congress (Excerpts),”.
- 82- U.S. Congressional Record, Senate, 85th Cong., 1st sess., CIII, pt. 2 (February 27 1957), 2689- 2698. Ellender, Senator Allen Joseph. “Promotion of Peace and Stability in the Middle East”.

- 83- U.S. Department of State Bulletin, XXVI, No. 935, Publication 6497 (May 27, 1957), Richards Ambassador James P. "Ambassador Richards' Mission to the Middle East,".
- 84- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 938, Publication 6504 (June 17, 1956), Twining, General Nathan F., and Henderson, Deputy Under Secretary of State Loy W. "U.S. Delegation to International Conference: Baghdad Pact Council and Military Committee,".
- 85- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI (June 17, 1957), Richards, James P. "The American Doctrine and the Mutual Security Program".
- 86- U.S. Department of State Bulletin., XXVII (July 1, 1957), Richards, James P. "The American Doctrine for the Middle East,".
- 87- U.S. Department of State. The Suez Canal problem July 26-sept. 22, 1956 June 1957. Washington, D.C.: Government Printing Office 1957.
- 88- U.S. Department of State. United States Policy in the Middle East, September 1956-June 1957. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1957.
- 89- United States Policy in the Middle East, Sept. 1956-June 1957, Documents. Washington, United States Government Printing Office 1957.
- 90- U.S. Department of State. American Foreign Policy: 1950-1955, Basic Documents, Vol. 2 Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1957.
- 91- U.S. Department of State. American Foreign Policy: Current Documents, 1957. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1957.
- 92- U.S. Department of the Army, Middle East: Tricontinental Hub A Strategic State, Washington, D.C.: Government Printing Office, 1956.
- 93- Treaties, Conversation, International Acts, and Agreements Between The United States of America and Other Powers, 1923-1937, 75th Congress, Third Session, Senate, Document No. 134, Vol. IV. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1938.
- 94- United States Statutes at Large, 83rd Congress, Second Session, 1954, Vol. 68, Part 1, Public Laws and Reorganization Plans, Washington, D.C.: United States Government printing Office, 1955.
- 95- U.S. Congressional Record, House, Vol, 89, Part I, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 February 1952 pp. 673-674, Addresses (United States Middle East Policy bi-partisan Presidential Commission recommended).
- 96- U. S. Congressional Record, House Vol, 98 Part 8, 82nd Congress 2nd Session, January 8, 1952, March 5, 1952, appendix, (Articles), Suez and Egypt, a Tale of Our times p. A491.
- 97- U.S. Congressional Record. House Vol . 98 Part 8, 82nd Session January 8 to March 5, 1952, Appendix (address: Freedom for the Middle East is the Key to World Peace pp. A 1275-A 1276).
- 98- U. S. Congressional Record, House Vol, 98 Part 8 82nd Congress 2nd Session, January 8, 1952, March 5m, 1952 Appendix pp. A617-A618 (An Egyptian Traveller Looks at the United States).
- 99- U. S. Congressional Record, House 82nd Congress, 2nd session Vol, 98, Remarks in the House, Anglo-Egyptian Controversy April 1952, pp. 3989- 3990.
- 100- U. S. Congressional Record, House 83rd Congress, 1st Session January 3, 1953, August 3, 1953, Appendix. Tuesday, January 6, 1953, letter (Warning of danger of Sending Arms To Egypt), p. A61.
- 101- U. S. Congressional Record, House 83rd Congress, 1st Session January 3, 1953 to August 3, 1953, Remarks in the House, Anglo-Egyptian Crisis (British Provoke trouble in Egypt) July 15, 1953 pp. 8923-8924.
- 102- U. S. Congressional Record, House 83rd, 1st Session January 3, 1953 August 3, 1953 (Articles and Editorials) Egypt and Britain bury the hatchet, February 16, 1953 p. 1114.
- 103- U. S. Congressional Record, House Appendix, 83rd Congress, 1st session, January 3, 1953-August 3,

- 1953, (Articles) "Let us do business with Egypt" April 20, 1953 pp. A 2035-A 2036.
- 104- U. S. Congressional Record, House Appendix, 83rd Congress, 1st session, January 3, 1953- August 3, 1953, (Articles) "Responsibilities Blind to the World, Thursday, May 1953, p. A3027.
- 105- U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st session, January 6, 1954 to December 2, 1954, Remarks in the House Restrictions on Israeli goods through Suez Canal pp. A 410A411, Monday January 18, 1954.
- 106- U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd session, January 6, 1954-December 2, 1954, Remarks in the House Egyptian Blockade of the Suez Canal against Israel, Friday, August 20, 1954, pp. 15815-15816.
- 107- U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd session, January 6, 1954-December 2, 1954, Remarks in the House, (United States Military aid) Foreign Aid program, February 12, 1954, pp. 11674-1975.
- 108- U. S. Congressional Record senate Vol. 101 part 13, 84th Congress 1st session, March 15, 1955- April 11, 1955: Proposed Peace code for the Middle East 24th March 1955, pp. 3665-5666.
- 109- U. S. Congressional Record Vol. 101, Part 13, 84th Congress 1st session A Code for peace between Egypt and Israel, March 30, 1955 by Senator Lehman.
- 110- U. S. Congressional Record Vol. 101, Part 9, 84th Congress 1st session, July 20, 1955-July 29th 1955: Greetings to Egypt upon its anniversary, July 25, 1955 pp. 11417-11420.
- 111- U. S. Congressional Record Vol. 102, Part 12, index , 84th Congress 2nd Session, January 3, 1956 to July 27, 1956. Egypt : Address. Aswan Dam By Eugene K. Black 12209 Communique issued by Tito, Nasser and Nehru at Brioni, 13937 Aswan Dam A6105 at Crossroads A5978.
Letters, Aswan Dam By Secretary of State 13060. Nasser and the Middle East, by A.E. Akers A 6350.
- 112- Remarks in the House. American Foreign policy 9739-10722, Arms Aid 2407, Aswan Dam, decision to Withdraw offers, sustained 13837, United States Aid, communist Aid, Evacuation day, Foreign Aid accepted, Suez Canal, seizure,
- 113- Remarks in the Senate. Aid to Nasser, Arms from Russia. Aswan Dam. Nasser's Threats. United States policy failure.
- 114- Statements: Suez oil crisis, Suez situation.

وثائق رسمية منشورة صادرة عن الأمم المتحدة (محاضر مجلس الأمن والجمعية العامة)

- 1- U.N. Journal of the Security Council no. 24, 1946.
- 2- General Assembly II special session 1947- Annex.
- 3- Security Council official Records 3rd Year 1948, Supplement, July 1948.
- 4- S.C.O.R. Supplement October 1948.
- 5- S.C.O.R. Resolutions & Decisions 1948.
- 6- S.C.O.R. Supplement Nov. 1948.
- 7- S.C.O.R. Feb. 1954, Oct. Nov. Dec.
- 8- S.C.O.R. March, April, June, 1955.
- 9- S.C.O.R. Supplement Sept. 1955.
- 10- S.C.O.R. Oct. 1955.
- 11- S.C.O.R. Supplement Jan. Feb. March 1955.
- 12- S.C.O.R. 10th Year Res, & Decisions, 1955.
- 13- S.C.O.R. 11th Year. 734 Meeting Sept. 26, 1956.
- 14- S.C.O.R. Oct 1956.
- 15- S.C.O.R. Nov. Dec. 1956.
- 16- S.C.O.R. Meeting Oct. 30, 1956.
- 17- S.C.O.R. 749 Meeting Oct. 30, 1956.
- 18- G.A.O.R. Ess/Nov. 1956.
- 19- G.A.O.R. Annex Nov. 1956.
- 20- G.A.O.R. Supplement 1956.
- 21- U.N. Review III No. 5, Nov. 1956.
- 22- U.N. Rev. III no. 6, 196.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Abadi, Jacob., British Witharawal from the Middle East 1947-1971, the economic and Strategic imperatives, the Kingston press N.Y. 1982.
2. Adams, Michael, Suze and After: Year of Crisis. Boston: Beacon Press, 1958.
3. Agwani, Mohammed shafi, The United States and The Arab World, 1945-1952. Aligarh: Institute of Islamic Studies, Muslim Universiaty, 1955.
4. Allen, Robert Loring. Middle Eastern Economic Relations with the Soviet Union, East Europe, and Mainland China. Charlottsville: University of Virginia press, 1958.
5. American Diplomacy in a New Era. Edited by S.D. Kertesz. Notre Dame. Ind/: Notre Dame University press, 1961.
6. American Friendes of the Middle East Inc. N.Y. Jan, 54 Proceedings of the third Annual Conference.
7. Antonius, George. The Arab Awakening. London: Hamish Hamilton, 1945.
8. Badeau, J.S. The American Approach to the Arab World. NewYourk: Harper and Row, 1968.
9. Baghdad Pact: Origins and Political Setting. London: Royal Indtitute of International Affairs, 1956.
10. Baram, Philip, The Dept. of State in the Middle East, 1914-1945, University of Pennsylvania Press, 1978.
11. Barber, Hollis, The United States in World Affairs, 1955 Hprper& Brothers 1957, N.Y.
12. Benno, Avram, The evolution of the Suez Canal Status from 1869 up to 1956, Ahistorical Juridical Study, Geneva Libraire 1958.
13. Barraclough, G. Survey of International Affairs, 1956-1958. London: Oxford University press, 1962.
14. Barraclough, Geoffrey and Rachel F. Wall. Survey of International Affairs, 1955-1956. London: Oxford University press, 1960.
15. Beal, J.R. John Foster Dulles. New Yourk: Harper and Brothers, 1957.
16. British information Service N.Y. 1948.
17. British Interests in the Mediterranean and Middle East. Royal Institute of International Affairs London: Oxford University Press, 1958.
18. British Info. Services. Middle East Background. London: Cox and Sharland Ltd. 1959.
19. British Information Services. The Security of the Middle East, New York: The British Information Service. Aug. 1956.
20. Bromberger, Mary & Serge , Secrets of Suze. London, Sidgewick & Jackson Ltd 1957.
21. Bryson, Thomas, A.A. American Diplomatic relations with the Middle East 1784-1975.A Survey, The Sca-recnow Press Inc. N.J. 1977.
22. Calvocoressi, Peter. Suze Ten Year After. London: Broadcasts from the B.B.C., third Program, B.B.C., 1967.

23. Campbell, J.C. *Defense of the Middle East*. New York: Praeger, 1960.
24. Chambers, Frank, *this age of Conflict* N.Y. Harcourt & Brace & World Inc. 1962.
25. Childers, E.B. *The Road To SUze: A Study of Western-Arab Relations*. London: MacGibbon and Kce, 1960.
26. Childs, Marquis, *Eisenhower: Captive Hero*. New York: Harcourt, Brace and Compan, 1958.
27. Cohen, Michael, J., *Palestine and the Great powers, 1945-1948*, princeton University Press 1982.
28. Copeland, Miles. *The Game of Nations*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
29. Council on Foreign Relations. *Documents on American Foreign Relations, 1951, et seq.* New York: Harper, 1952.
30. Crabb, Cecil V. *American Foreign Policy in the Nuclear Age: Principles, Problems and prospects*. Evanston, III. Row, Peterson and Company, 1960.
31. Crabites, Pierre. *Americans in the Egyptian Army*. London: George Routledge & Sons, Ltd., 1938.
32. Cremeans, Charles. *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy*. New York: Praeger, 1963.
33. *Crisis in the Middle East*. Edited By Edward Latham, New York: New York; H.W. Wilson, 1952.
34. Darby, philip, *British defense policy East of Suze 1947-1968*: Oxford University Press 1983.
35. dawisha, A., *Egypt in the Arab World., The elements of Foreign Policy* McMillan Press Ltd 1976.
36. Dean, D. Heller, john Foster Dulles, *Asoldier for Peace*, N.Y.H. Rinchart 1960.
37. DeNovo, J.A. *American Interests and Policies in the Middle East*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963.
38. Divine, Robert A. *Since 1945 (2nd ed.) Politics and diplomacy in recent American History*, Afred Knopf N.Y. 1979.
39. Donovan, Robert, *conflict and Crisis* N.Y.W.W.Norton& Co, 1977.
40. Drummond, R., and Coblentz, G. *Duel at the Brink: John Foster Dulles Command of American Power*, Garden City, N.Y.: Double-day, 1960.
41. Dulles, Allen. *The Craft of Intelligence*. New York: Harper and Row, 1963.
42. *The Dynamics of Neutralism in the Arab World*. Edited by Fayez Sayegh. San Francisco chandler Publishing Co., 1964.
43. Elliot, Florence, Summerskill, M.A. *dictionary of Politicis* rev. ed. 1961 London. Penguin Reference Books.
44. Ellis H.B. *Challenge in the Middle East*. New York: The Ronald Press Co., 1960.
45. Eveland, Wilbur Crane, *Ropes,of Sand, Americ;s Failure in the MiddleEast*, Norton & Co. London N.Y. 1980.
46. Gelber, Lionel, *American in Britain;s Place: The Leadership of the West and Anglo-American Unity*. New York: Frederick A. Praeger, 1961.
47. Glassman, Jhon D. *Arms for The Arabs, the Soviet Union and war in the Middle East*, The Johns Hopkins University Press Baltimore, London 1975.
48. Giubb, Sir John Bagot. *Britain and the Arbs: A Study of 50 Years, 1908-1958*. London: Hodder and Stoughton, 1959.
49. Goold-Adams, Richard. *The Time of Power: A Reappraisal of J.F. Dulles* London: Weidenfeld and Nicolson, 1962.
50. Gordon, Leland J. *American Relations with Turkey*. Philadelphia: University of Pennsyivania Press, 1932.
51. Heikal, Mohamed H. *The Cairo Documents*. Garden City, N.Y.: Doubleday and Company, Ltd., 1973.
52. Herber, Parment., *Eisenhower and the American Crusades*, N.Y. McMullan Co. 1972.
53. Hutchinson, Etmo, *Violent Trucc*. N.Y., Devin Adair 1956.
54. Hitti, Philip K. *History of th Arabs*, New York: Macmillan Company 1956.
55. Hoskins, H. L. *The Middle East. Problem Area in World Politics*. New York: Macmillan Company, 1957.
56. Hull, Cordell. *The Memoirs of Cordell Hull, Vol. 2*, New York Macmillan Company, 1948.
57. Humbaraci, Arslan, *Middle East Indictment*. London: Robert Hale Ltd., 1958.

58. Hurewitz, J.C. *Middle East Dilemmas: The Background of United States Policy*. New York Harper and Brothers, 1953.
59. Ionides, Michael. *Divide and Lose: The Arab Revolt of 1955-1958*.
60. Hurewitz, J. *Diplomacy in the Middle East, A Documentary Record 1914-1956 Vol II* (Princeton N.J.D. Van Norstand & Co. 1956.
61. Jockson, Elmore, *Middle East Mission the Story of a Major bid for Peace in the time of Nasser & Ben Guri-*
on W.W. Norton & Co. N.y., London 1983.
62. Johnson, Paul, *Suez War*. London: MacGibbon and Key, 1957.
63. Jones, Joseph. *the Fifteen Weeks*, New York: Harcourt, Brace and Company, 1955.
64. Keesing's *Contemporary archives 1952-1956* (London).
65. Khoury, Fred, *the Arab-Israeli dilemma*, Syracuse University Press 1968.
66. Kirk, George. *The Middle East in the War 1939- 1946*. London: R.I.I.A., Oxford University Press, 1952.
67. . *The Middle East 1945-1950*. London: R.I.I.A., Oxford University Press, 1954.
68. Lacouture, Jean and lacouture, Simone. *Egypt in Transition*. London: Methuen and Co., 1962.
69. Laqueur, Walter. *Communism and Nationalism in the Middle East*. London: Routledge and K. Paul, 1956.
70. . *The Soviet Union and the Middle East* London: Routledge and Kegan Paul, 1969.
71. . *The Struggle for the Middle East* . London : Routledge and Kegan Paul, 1969.
72. Latham, Edward. *Crisis in the Middle East*. New York: H. W. Wilson Company, 1952.
73. Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. Ithaca, N.Y.: Cronell University Press, 1952.
74. . *United State Interests in the Middle East: Special Analysis*. Washington, D. C.: American Enterprise
Institute for Public Policy Research, 1968.
75. Lengyel, Emil., *The Changing Middle East* N.Y. 1960 John Day and Co.
76. Lilienthal, A.M. *There Goes the Middle East*, New York: Devin-Adair Co., 1957.
77. Little, Tom. *Egypt*. London: Ernest Benn Ltd., 1958.
78. Love., Kennett, *Suez: The Twice- Fought War*. New York: MacGraw-Hill, Inc., 1969.
79. Louggood, William, F. *Suez Story Key to the Middle East*, N.Y. Greenberg 1957.
80. *Major problems of United States Foreign Policy 1951-1952 Prepared by the Staff of International Studies of
the Brookings Institute 1953*, Washington D.C.
81. McCoon, J.C. *Egypt as it is*, N.Y. Dodd & Mead & Co. 1882.
82. McGhee, George, *envoy to the Middle World, adventure in Diplomacy* Harper & Row N.Y. 1983.
83. Meyer, Gail., *Egypt and the United States, the formative Years*, Associated University Press N. J. 1980.
84. Motter, Vail, T.H. *The United States Army in the World war II, The Middle East theatre, The Middle East
theatre*, Washington Dept. of the Army, 1952.
85. *The Middle East in Transition*. Edited by W. Z. Laqueur. London: Routledge and Kegen Pual, 1958.
86. Nadaf, Safran, *The United States and Israel*, Cambridge mass. Harvard University Press 1963.
87. Needler, Martin, C. *Understanding foreign policy* N.Y. Holt Rinehart, Winston Inc. 1666.
88. Neff, Donald, *Warriors at Suez Eisenhower takes America into the Middle East*, The Linden Press N.Y. 1981.
89. Norman, Graebner, *The age of Global Power The United States Since 1939*, John Wiley & Sons N.Y. 1979.
90. . *The Cold war diplomacy* N.J.D.V. Norstand 1962.
91. Nutting, Anthony, *no end of a lesson. The Story of Suez 1967*, England , C.Tiling & Co. Ltd Liverpool &
London.
92. . *I Saw for Myself. The Aftermath of Suez*, Garden City: Doubleday, 1958.
93. Patterson, Thomas, *American Foreign Policy A history Since 1900 (2nd ed.)* D.C. Heath & Co. Lexington
1983.
94. .(ed) *Major Problems in American foreign Plicy, Documents & Essays Vol II 2nd (ed)* D.C. Heath &
Co. Lexington 1984.
95. Plok, W.R. *The United States and the Arab World* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.

96. Reitzel, William. *The Mediterranean: its Role in American's Foreign Policy*, New York: Harcourt, Brace, 1948.
97. Robertson, Terence. *Crisis: The Inside Story of the Suez Conspiracy*. New York: Atheneum, 1965.
98. Royal Institute of International Affairs. *The Baghdad Pact: Origins and political Setting*. London: author, 1956.
99. . *British Interests in The Mediterranean and Middle East* London: Oxford University Press, 1958.
100. Royal Institute of International Affairs. *Documents on International Affairs, 1951*. Selected and edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1954.
101. Royal Institute of International Affairs, *Documents on International Affairs, 1953*, Selected and Edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1956.
102. Royal Institute of International Affairs. *Documents on International Affairs, 1955*, selected, edited and introduced by Noble Frankland assted by Particia Woodcock. New York: University press, 1958.
103. Royal Institute of International Affairs. *Documents on International Affairs, 1956*, selected, edited, and Introduced by Noble Frankland assted by Vera King. New York: Oxford University Press, 1959.
104. Sharabi, Hisham, B. *Nationalism and Revolution in the Arab World*. New York: D. Van Nostrand Co, Inc., 1966.
105. Snetsinger, Truman, *the Jewish vote and the Creation of Israel*, Stanford University Hoover institution Press 1974.
106. Shulzinger , Robert, D. *American Diplomacy in the twentieth century* 1984 Oxford University press N.Y.
107. Stevens, Georgiana, *The United States and the Middle East* Englewood Clifts N.Y. Prenrice Hall Inc. 1964.
108. Stevens, Roger, *The Middle East Oil in International relations*, Leads University Press 1973.
109. *Soviet- American Rivalry in the Middle East*. Edited by J.C. Hurewitz New York: Frederick A. Praeger, 1969.
110. Spanier, J.W. *American Foreign Policy Since World War II*, New York: Frederick A. Praeger, 1969.
111. Stebbins, Richard P. *The United States in World Affairs, 1950, et Seq.* New York: Harper for the Council on Foreign Relations, 1951-1962.
112. .*The United States in the World Affairs 1956*. New York Publication for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1957.
113. .*The United States in the World Affairs 1957*. New York Publication for the World Affairs 1957. New York Publication for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1959.
114. Stewart, Desmond. *Young Egypt*. London: Allen Wingate, Ltd.. 1958.
115. St. John, Rebert. *The Boss: The Story of Gamal Abdel Nasser*, New York: McGraw Hill Book Co., 1960.
116. *Tensions in the Middle East* Edited by P.W. Thayer. Baltimore, Md.: The Johns Hopkins Press, 1958.
117. Vatikiotis, P.J. *The Egyptian Army in Politics: Pattern For New Naitons?* Blomington: Indiana University Press, 1961.
118. Watt, D.C. (ed.) *Documents on the Suez Crisis 26 July to 6 Nov. 1956* Selected and Introduced by D.C. Watt London 1958.
119. William A. Williams (ed.) *American and the Middle East* N.Y. Rinehart & Co. 1959.
120. Wilson, A.T. *The Suez Canal, Its Past, Present, and Future*. London: Oxford University Press, 1939.
121. Wilson, Evan, *Decison on Palestine, How the U.S. came to recoginze Israel*, Hoover Institution Press, California 1979.
122. Wolfers, Arnold. *Alliance Policy in the Cold War* Baltimore: John Hopkins Press, 1959.
123. Wright, A.T. *The Suez Canal, Its past, present and Futurte*.
124. Wright, L.C. "United States Policy toward Egypt 1830-1914." Ph.D. Dissertation. Columbia University.
125. Wynn, Wilton, *Nasser of Egypt, The Search for Dignity*. Cambridge: Arlington Books, 1959.

المذكرات والتراجم باللغة الإنجليزية

1. Acheson, Dean, Present at the Creation, N.Y.W.W. Northon & Co. Inc. 1969.
2. Eden , Anthony, The Memoirs of Anthony Eden, Full Circle, Boston, Houghton Mifflin Co. 1960.
3. Eisenhower, Dwight D. Waging Peace 1956-1961, The White House Years, N.Y. Doubleday 1965.
4. Hull, Cordell, The Memoirs of Cordell Hull, Vol. 2, N.Y. McMillan Co. 1948.
5. Llyod, Solwyn, Suez, 1956, A Personal Account Mayflower Inc. N.Y. 1978.
6. Millis, Walter, (ed.) The Forrestal Diaroes, N.Y. Vicking Press, 1951.
7. Murphy Robert, Diplomat Among warriors, London, Cassell, 1964.
8. Naguib, M. Egypt's Destiny, Garden City N.Y. Doubleday, 1955.
9. Trevelyan, Humphrey, The Middle East in Revolution, London, McMillan & Co. 1970.
10. Truman H.S. Memoirs: Years of Trial & Hope 1945-1955, Vol.2, Garden City, N.Y. Doubleday, 1955.

دوريات باللغة الإنجليزية

1. Abdel Nasser, Gamal . "The Egyptian Revolution", Foreign Affairs XXXXVIII (January 1955), pp. 199-211.
2. "After the Anglo-Egyptian Agreement", World Today, X (October 1954), pp. 415-417.
3. Acheson, Dean. "Middle East Policy". Vital Speeches of the Day, February 1, 1957. p. 234.
4. Acheson, Dean . "The Administration's New Mid-Eas Doctrine". Congressional Digest. XXXVI, no. 3, March, 1957, p. 77.
5. Acheson, Dean. "Foreign Policy and Presidential Moralism". Reporter, 16, no. 9 (May 2, 1957), p. 10.
6. Armstrong, H.F. "Neutrality: Varying Tunes," Foreign Affairs, XXXV (October 1956), pp. 57-71.
7. Alan, Roy. "Western Pactomania in the Middle Eats". Reporter, June 15, 1955, p. 24.
8. "Aswan High Dam," Middle Eastern Affairs, VII, No. 809. (August-Sept. 1956).
9. Badeau, J.S. "The Emergence of Modern Egypt". Headline Series, no. 98 (March-April 1953).
10. Badeau, "Role in Search of a Hero." Middle East Journal (Autumn 1955). pp. 373-384.
11. Badeau, J.S. "The Middle East: Conflict in Priorities." Foreign Affairs (January 1958), p. 232.
12. Badeau, J.S. "The Soviet Approach to the Arab World". Orbis (April 1959) pp. 75-84.
13. Badeau, J.S. "The U.S.A. and U.A.R.: Crisis in Confidence." Foreign Affairs (January 1956), p. 281.
14. Badeau, J.S. "The Arab World: Paths to Modernization." Journal of Interanational Affairs (January 1965) p.1.
15. Badeau, J.S. "Development and Diplomacy in the Middle East". Bulletin of the Atomic Scientists (May 1966), p. 17.
16. Badeau, J.S. "International Contest in the Middle East." American-Soviet Rivalry in the Middle East, Edited by J.C. Hurewitz. Praeger: New York, 1969, p. 170.
17. Balwin, Hanson W. "Strategy of the Middle East." Foreign Affairs, XXXV, No. 4 (July, 1957), pp. 655-665.
18. "Baghdad Pact-Yes or No?" American (April 28, 1956). p. 99.
19. Barber, H.W. "United States Alliances East of Suez," United States Naval Institute proceedings, LXXXV (July 1959), pp. 6676.
20. Barraclough, Geoffrey. "Doctrine for Mideast Disaster," The Nation CLXXXIV, No. 6 (February 9, 1957), pp. 119-120.
21. Barraclough, Geoffrey. "Middle East: End of a Nation." The Nation CLXXXIV, No. 9 (March 2, 1957), pp. 187-189.
22. Barry, Rubin, "American and the Egyptian Revolution," 1950-1957, Political Science quarterly Vol 97. no. 1 Spring 1982 pp. 73-90.

23. Biddle, A.J.D., Jr. "Current Russian Designs in Europe and the Middle East." *Annals* (July 1957), p. 69.
24. Bloomfield, L.P. and Leiss, A.L. "Arms Transfers and Arms Control." *American Soviet Rivalry in the Middle East*. Edited by J.C. Hurewitz. New York: Praeger, 1969, p. 37.
25. Campbell, John C. "From 'Doctrine' to Policy in the Middle East," *Foreign Affairs*, 34, No. 3 (April, 1957).
26. Campbell, John C. "American and the Middle East," *India Quarterly* (15 April- June 1959), p. 142.
27. Campbell, John C. "American Search for Partners," *Soviet American Rivalry in the Middle East* Edited by J.C. Hurewitz, N.Y. Praeger 1969 p. 138.
28. Crabb, C.V., Jr. "The United States and the Neutralists: A Decade in Perspective". *Annals* (November 1965). p. 92-95.
29. Davids, Jules. "The United States and the Middle East: 1955-1960." *Middle Eastern Affairs* (May 1961), .p. 130.
30. Davidson, R.H. "Where is the Middle East?" *Foreign Affairs* (July 1960).
31. Dayan, M., Israel's Borders and Security Problems, *Foreign Affairs XXXIII* , Jan . 1955.
32. Dean, V. M. "Aswan and Suez," *Foreign Policy Bulletin*, 26 (september 15, 1956), p. 6-7.
33. Debrah, E.M. "Will Most Uncommitted Nations Remain Uncommitted?" *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. CCCXXXVI (July 1961), pp. 83-93.
34. "Did the United States Push the British Out of Suez?U.S. News and World Report, XLI (August 31, 1956), pp. 59-91.
35. Doherty, Kathryn B. "Jordan Waters Conflict." *International Conciliation* (May 1956).
36. Dougherty, J.E. "The Aswan Decision in Perspective." *Political Science Quarterly* (March 1959). p. 21.
37. Dulles, John F. "Challenge and Response in U.S. Policy," *Foreign Affairs*, 34 (October 1957), pp. 25-43.
38. E., B., S., "The Middle East: Background to the Russian Intervention," *World Today*, XI (November 1955), pp. 463-371.
39. Efimenco, N.M. "Egypt and the Suez Canal Crisis," *Michigan Alumnus Quarterly Review*, LXII (December 1956), pp. 1-6.
40. "Egypt." *Time*, LX (August 4, 1952), p. 25026.
41. "Egypt Since the Coup D'Etat of 1952". *The World Today* (Apr. 1954). p. 140.
42. "The Egyptian Imbroglio". *Round Table* (March 1952). p. 113.
43. "The Esienhower Doctrine: Deginnings of a Middle East Policy." *Round Table* (March 1957). p. 141.
44. Eller, E.M. "U.S. Destiny in the Middle East." *U.S. Naval Institute Proccedings*, 82 (November 1956), p. 1160.
45. Ellis, Harry. "The United States and the Arab World." *Middle East Forum* (March 1960).
46. Eliezer, Erel, *The Galim Case before the Security Council*, *Middle Eastern Affairs Vol VI no. 4* (April 1955).
47. "The Evolving Doctrine," *The New Republic*, CXXXVI, No. 3, Issue 2199 (January 21, 1957), pp. 3-4,
48. Falls, Cyril. "Communist Arms for Egypt," *Illustrated London News*, CCCXXVII (October 15, 1955), p. 652.
49. Fatemi, N.S. "The United States in the Changing Middle East." *Annals* (July 1954), pp. 151-157.
50. Feis. Herpert. "Suez Scenario: A Lamentable Tale." *Foreign Affairs* (July 1960), pp. 598-612.
51. Ferrell, Francesh. "Britain and Egypt". *Current History XXVI*. April 1954. pp. 235-239.
52. Ferrell, R.H., "The United States Policy in the Middle East". *American Diplomacy in a New Era*. Edited by S.D. Kertesz, Notre Dame, Inc.: Notre Dame University Press, 1961. p. 270.
53. Fitzsimmons, M.A. "The Suez Crisis and the Containment Policy." *Review of Politics* (October 1957).pp. 419-445.

54. Flapan, Simha, *Bridge a Cross the Mediterranean*, New out look vol VIII. May 1964.
55. Fleming D.F. "Is Containment Moral?" *Annals* (November 1965), p. 18.
56. Gaddis, John Lewis, *was the Truman Doctrine a real turning poi*, *foreign Afffairs*, Jan. 1974, no. 2.
57. Good, Robert C. "Power of the Purse," *The Commonwealth*, LVI, No. 8 (May 24, 1957), pp. 198-200.
58. Graber, Dris A. "the Truman and Eisenhower Doctrines in the Light of the Doctrine of Non-Intervention," *Political Science Quarterly*, LXXII, No. 3 (September 1958), pp. 321-334.
59. "The Greater Purposes. Eisenhower's Declaration of Independence on Foreign Policy," *Time*, LXVIII, No. 20 (Nov. 12, 1956) p. 29.
60. Grosser, Alfred. "Suez, Hungary and European Intergration," *International Organization*, XI, No. 3 (Summer, 1957), pp. 470-480.
61. Hall, Harvey, p. "American Interests in the Middle East", *Headline Series*, no. 72 (November-December 1948), p. 14.
62. Hall, H.P. "The Arab League States," *Current History* XXIX, (August 1955), pp. 97-102.
63. Halpern, Manfred. "Dulles in the Suez Crisis: Responses to Law, Agression and Revolution." *World View* (October 1964), p. 12.
64. Hanania, F.S. "Tension in the Arab Near East," *Annals of the American Academy of political and Social Science*, (July 1953), pp. 56-62.
65. Hanna, P.J. "American in the Middle East." *Middle Eastern Affairs* (May 1959) X, pp. 178-190.
66. Healey, Denis. "Neutralism Revisited," *Twentieth Century*, (September 1954), pp. 480- 486.
67. Healey, Denis. "What to do in the Middle East," *Commentary*, 24, (December 1957), pp. 480-486.
68. Hoopes, Townsend. "Overseas Bases in American Strategy." *Foreign Affairs*, No. 1 (October 1958), pp. 69-82.
69. Horrocks, Brain. "Middle East Defense, A British View." *Middle Eastern Affairs* (February 1955). p. 33.
70. Horrocks, Brian. "The Guardianship of the Suez Canal." *Middle East Journal* (April 1950). p .143.
71. Hoskins, H.L. "Some Aspects of the Security problem in the Middle East." *American Political Science Re-view* (March 1953). P. 188-198.
72. Hoskins, H.L. "the Quest for Security in the Middle East." *Annals* (July 1954). p. 138.
73. Hoskins. H.L. *The Suez Canal*. "Current History (November 1957). P. 257.
74. Hoskins, H.L. "The United States Posture in the Middle East." *Current History* (May 1965).
75. Hoskins, H.L. "Aid and Diplomacy in the Middle East." *Curent History* (July 1966). p. 14.
76. Hourani, Albert. "The Anglo- Egyptian Agreement: Some Cause of Implication." *Middle East Jurnal* (Summer 1955). p. 239-255.
77. Hourani, Albert. "The Middle East and the Crisis of 1956." *St. Antony's Papers*, no. 4 London: Chatto and Windus, 1958.
78. Howard, H.N. "The American Tradition and U.S. Policy in the Middle East." *Middle East forum* (April 1964).p.17.
79. Howard, "The United States and Israel: Conflicts of Interest and Policy." *Issues* (Summer 1964).
80. Howard, H.N. "Postumortems on the Suez Conflict of 1956. *Orbis* (November 1967). P. 14.
81. Howard, H.N. "United States Interest in the Middle East." *Military Review* (January 1970). p. 64.
82. Howard, H.N. "Problems in American Relations with the Near East: A Review Eassay"., *Balkan Studies*. (1971)p. 12 No. 2 485-489.
83. Howard, H.N. "The Regional Pacts and the Eisenhower Doctrine." *Annals* (May 1972), p. 85.
84. Hung, T.F. "Some International and Legal Aspects of the Suez Canal Question" *American Journal of Inter-national Law*, 51 (1957). p. 277.
85. Hudson. G.F. "American, Britain and the Middle East." *Commentary* (June 1956), pp. 516-521.

86. Hurewitz, J.C. "Our Mistakes in the Middle East." *Atlantic Monthly*. (December 1956), p. 46.
87. Interview with Egypt's Prime Minister Lieut. Col. Gamal Abdel Nasser. "What Should U.S. Do in Middle East?" *U.S. News and World Report*, 37, (September 3, 1954), pp. 26-32.
88. "Interview with Prime Nasser," *Newsweek*, XLIV (July 26, 1954). P. 38.
89. "Interview with Prime Ministers of Egypt and Israel: where war Threatens Now," *U.S. News and World Report*, 39, No. 19, (November 4, 1955). p. 48-54.
90. "Is Neutralism Immoral?" *Foreign Policy Bulletin*, 35, (August 15, 1965), pp. 180-182.
91. Issawi, Charles. "United States Policy and the Arabs." *Current History* (March 1958), p. 136-140. XXXIV.
92. Issawi, "Negotiation from strength? A Reappraisal of Western Arab Relations" *International Affairs* (January 1959).
93. Issawi, "Middle East Dilemmas: An Outline of Problems" *Journal of International Affairs* (1959). pp. 102-112 XXIII.
94. Johnson, D. "The Struggle for the Middle East-American Take Over." *New Statesman*. (July 6, 1957). p. 19.
95. Johnston, Eric. "Formula for a Mideast Settlement." *New York Times Magazine* (August 10, 1958). p. 46.
96. Kemp, Geoffrey. "Strategy and Arms. Levels, 1945- 1967." *America-Soviet Rivalry in the Middle East*, Edited by J.C. Hurewitz. New York: Praeger, 1969, p.21.
97. Kennan, George, *The Sources of Soviet Conduct*, foreign Affairs, July 1947.
98. Kerr, M.D. "Coming to Terms with Nasser: Attempts and Failures." *International Affairs* (January 1967). p. 65.
99. Khadduri, Majid. "The Role of the Military in Middle Eastern Politics." *American Political Science Review* (June 1953). p. 22.
100. Khadduri, Majid. "The Problem of Regional Security in the Middle East" *Journal XI*, No. 1, (Winter, 1957), pp. 12-22.
101. Lequeur, W. *The Moscow-Cairo Axis Commentary* (May 1956).
102. Lequeur, Walter. "Soviet Prospects in the Middle East." *Problems of Communism* (July August 1957). p. 15.
103. Lehrman, Hall, *Three weeks in Cairo, Commentary* (Feb. 1956), vol 21.
104. Leiden, Carl. "Egypt: The Drift to the Left." *Middle Eastern Affairs*. pt. 1 (December 1962). pp. 290- 299.
105. Lenxowski, George. "The Evolution of Soviet Policy toward the Middle East." *The Journal of Politics*, XX No. (February 1958), pp. 162-186.
106. Lengyel, Emil. "Middle East Power Vacuum." *Annals of the American Academy of Political, Social Science*, CCXXCVII (July 1953), pp. 47-55.
107. Lewis, Bernard. "The Middle East Reaction to Soviet Pressures." *Middle East Journal*. (Spring 1956), pp. 125-137.
108. Lichtblau, J.H. "Oil: How Long Can Nasser Strangle the Flow." *The Reporter*, XVI, no. 3, p. 29.
109. Lichtblau, J.H. "Is the tank Running Low" *The Reporter* (March 1957).
110. Lichtblau, George. "National Review and Fantasy in Egypt. Behind the Arms Deal With Czechoslovakia," *Commentary*, XXI, (January 1956), pp. 33-40.
111. Lichtblau, George. "New Deal in Egypt." *New Republic* VII (September 2, 1952), pp. 10-22.
112. Lichtblau, George. "Eisenhower Doctrine and the Anti-Nasser Bloc." *Commentary*, The U.S. Backs the Arab Monarch. XXIII, July 1957, pp. 615-522.
113. L.T.R. "Egypt Since. The Coup d'etat of 1952" *World Today* X (April 1954), pp. 140- 149.
114. Linebarger, P.M.A. "Air Power in the Modern Middle East." *Annals of the American Academy of Political and social Science* (May 1955). p. 109.

115. Liile, Tome. "Britain, Egypt, and the Canal Suez Since July 1952". *The World Today*, Royal Institute of International Affairs (May 1954), p. 186.
116. Little, Tom. "Nasser and the Cold War Strategy." *Middle East Forum* (April 1959).
117. "London Conference on the Suez Canal," *Middle Eastern Affairs*, VII, No. 10 (October 1956), pp. 340-350.
118. London, Isaac. "Evolution of the U.S.S.R. Policy in the Middle East 1950-1956." *Middle Eastern Affairs* (May 1956), p. 69.
119. Malik, Charles, "Call to Action in the Near East." *Foreign Affairs*, XXXIV, No. 4 (July 1956), pp. 637-654.
120. Mally, Simon. "And The Answer was Suez." *Reporter* (September 6, 1956), p. 30.
121. Martin, H.G. "The Soviet Union and the Middle East." *Middle Eastern Affairs* (February 1956), pp. 49. 56.
122. Martin, L.W. "The Changing Military Balance,." *American Soviet Rivalry in the Middle East*. Edited by J.C. Hurewitz, New York Praeger, p. 61.
123. McNulty, E.J. "European Strategy Re-Evaluted," *United States Naval Institute Proceedings*, (July 1951), LXXVII pp. 630-636.
124. "Middle East and the Balance of Power". *Current History* (November 1957), p. 257.
125. *Middle East Journal*, X. No.1 (Winter, 1956), pp. 77-79.
126. *Middle Eastern Affairs*, VIII, No. 3 (March 1957), pp. 109-109.
127. Monroe Elizabeth. "John Foster Dulles and the Middle East: Appraisal of the Late Secretary of State's Accomplishments" *Western World*, II. (August 1959), p. 41-44.
128. Naguib, Mohammed, "Why Egypt Looks to United States," *United States News and World Report*, (March 27, 1953), pp. 28-32.
129. Nimrod, Y. "The Kordan's Angry Waters." Part 1, *New Outlook* (July-August 1965), p.19.
130. Nimrod, Y. "Conflict Over the Jordan." Part 2, *New Outlook* (September 1965), p. 4.
131. Nolte, R.H. "Year of Decision in the Middle East *Yale Review* (Winter 1956), p. 228.
132. Nolte, R. H. "American Policy in the Middle East." *Journal of International Affairs*, XXIII, (1958), pp. 113-125.
133. Nolte, R. H. "Arab Nationalism and The Cold War." *Yale Review*, XLIX (Autumn 1959), pp. 1-19.
134. Nolte R.H. and W.R. Polk, "Toward A Policy for the Middle East," *Foreign Affairs*, (July 1958), pp. 645-658.
135. Norman, Graebner, *The Truman Administration and the Cold War*, *Current History*. (Oct. 1958).
136. "Our Stake in the Middle East." *Current History*, XXXIII (November 1957), pp. 272-276.
137. Peretz, Don, "United States Aid in the Middle East." *Current History*, XXXIII, (August 1957), pp; 55-100.
138. Peretz, Don. "Non-alignment in the Arab World." *Annals of the American Academy of Political And Social Science* (November 1965), p. 36.
139. Perlmann, M. "Baghdad -Gaza-Bandung." *Middle Eastern Affairs*, VI. (May 1955), pp. 141-151.
140. Perlmann, M. "The `Middle East in the Summer of 1955. *Middle Eastern Affairs*, VI. (August 1955), pp. 258-270.
141. Perlmann, M. "Facts Versus Facts." *Middle Eastern Affairs*, VI, (December 1955), p. 373-282.
142. Perlmann, M. "Egypt Versus the Baghdad Pact." *Middle Eastern Affairs*, VII, (March 1956). pp 95-101.
143. Perlmann, M. "Between the Devil And the Deep Red Sea." *Middle Eastern Affairs* (December 1956), p. 425.
144. Perlman M. "New Doctrine, Old Relations," *Middle Eastern Affaris*, VIII, (March 1957), pp. 97-107.
145. Perlman M. "Aswan and After" *Middle Eastern Affairs* (February 1960), VII, pp. 63-66.
146. Perlman M. "Of the Moon and Baghdad", *Middle Eastern Affairs*,X, (December 1957), pp. 349-398.
147. Perlman M. "Slope and Sidelines, *Middle Eastern Affairs*, X (October 1959), p. 10.
148. Perlman M. "The Voice of Cairo" *Middle Eastern Affairs* (August-September 1956), p. 294.

149. Polk, William R. "A Decade of Discovery: America in the Middle East, 1947-1958." St. Antony's Papers, London: Chatto and Windus, 1961
150. Potter, P.B. "Neutrality, 1955", *American Journal of International Law*, L. (January 1961), pp. 101-102.
151. Raleigh, J.S. "Middle East Politics: The Past Ten Years," *Middle Eastern Affairs* (January 1959), pp. 3-24.
152. Raleigh, J.S. "The Middle East In 1959: A Political Survey." *Middle Eastern Affairs* (January 1960), IX, no. 3 March, 1958, pp. 86-100.
153. Raleigh, J.S. "The Middle East in 1960: A Political Survey." *Middle Eastern Affairs* (February 1961), p. 24.
154. Raleigh, J.S. "The West and the Defense of the Middle East," *Middle Eastern Affairs* (June July 1955), p. 178.
155. Ramagani, R.K. "Toward a United States Policy in the Middle East." *Quarterly Review*, CCXCVIII (January 1960), pp. 1-7.
156. Ramagani, R.K. "Soviet Military Assistance to the Uncommitted Countries" *Midwest Journal of Political Science*, III (November 1959), pp. 356-373.
157. Roosevelt, Kermit. "The Partition of Palestine: A Lesson in Pressure Politics." *Middle East Journal* (January 1948).
158. "Russian Arms for Egypt." *The Economist*, CLXXII (October 1, 1955), p. 20.
159. Rustow, D.A. "Defense of the Near East." *Foreign Affairs* XXXIV (January 1956), pp. 271-286.
160. Sepell, David, R. "American Consular activities in Egypt 1849-1863." *Journal of Modern History*, (Sept. 1938).
161. Sharabi, H.B. "The Egyptian Revolution." *Current History*, XLII, (April 1962).
162. Smolansky, O.M. "Soviet Policy in the Middle East 1954-1957." *Journal of International Affairs*, 1958.
163. "Soviet Policy in the Middle East," *World Today*, XI (December 1955), pp. 518-529.
164. Spain, James W. "Middle East Defense: A New Approach." *Middle East Journal* VIII (Summer 1954), pp. 251-266.
165. Sterling, Claire, "How The United States Saved Nasser." *The Reporter*, XC, No. 12 (December 13, 1956), p. 9.
166. Sterling, Claire, "The Never Ended War in the Middle East." *The Reporter*, XXIX, (July 18, 1963), p. 24.
167. Stevens, Georgiana "Arab Nationalism and Bandung." *Middle East Journal* XI (Spring 1957), pp. 139-152.
168. Stevens, Georgiana, "New United States Policy in the Middle East?" *Foreign Policy Bulletin* XXXII, (August 1, 1953), pp. 5-7.
169. Straight, Michael. "Dry Tinder in the Middle East." *New Republic* CXXXIV (January 30, 1956), pp. 9-12.
170. Strausz-Hupe, Robert. "The Middle East." *U.S. Naval Institute Proceedings* XXXV (January 1959).
171. Thompson, C.L. "American Policy in the Middle East." *Current History* (October 1958), p. 234.
172. Thompson, E. M. "Egyptian Crisis and Middle Eastern Defense." *Editorial Research Report* (January 29, 1952), pp. 83-100.
173. Truman, Harry S. "Truman Tells Why He Favors The Eisenhower Doctrine," *U.S. News and World Report*, XLII (January 25, 1957), p. 58.
174. Weinberger, S. J. "The Suez Canal Issue 1956". *Middle Eastern Affairs* (Be. 1957), pp. 46-57.
175. Wheeler, G.E. "Russia And the Middle East." *International Affairs*, XXXV, (July 1959), pp. 295-304.
176. Wright, Desmond. "Defense of the Baghdad Pact." *Western Political Quarterly* XXXVIII, April, June 1957, pp. 158-167.
177. Wright, Esmond. "Foreign Policy since Dulles." *Political Quarterly* (April-June 1962). pp. 158-167.
178. Wright, Quinsy, "Intervention, 1956." *American Journal of International Law* CI (April 1957), pp. 257-286.
179. Zaryman, I.W. "The Mediterranean" Bridge or Barrier?" *U.S. Naval Institution Proceedings* (February 1967), p. 63.

صحف باللغة الإنجليزية:

- 1- New York Times, Feb. 26, 1947.
- 2- New York Times, Oct. 11, 1951.
- 3- New York Times, Oct, 25, 1951.
- 4- New York Times, Jan. 3, 1952.
- 5- New York Times, August 2, 1952.
- 6- New York Times, August 9, 1952.
- 7- New York Times, (Index) Jan. Feb. 1954.
- 8- New York Times, April 31, 1954.
- 9- New York Times, July 29, 31, 1954.
- 10- New York Times, Jan19, 1955.
- 11- New York Times, Feb. 26, 1955.
- 12- New York Times, April 4, 1955.
- 13- New York Times, Sept. 28, 1955.
- 14- New York Times, Sept. 29, 1955.
- 15- New York Times, Oct. 1, 1955.
- 16- New York Times, Oct, 6, 1955.
- 17- New York Times, Oct. 10, 1955.
- 18- New York Times, Oct, 24, 1955.
- 19- New York Times, Nov. 17, 1955.
- 20- New York Times, Jan 4, 5, 27, 1956.
- 21- New York Times, Feb, 26, 1956.
- 22- New York Times, April 4, 1956.
- 23- New York Times, July 25, 1956.
- 24- New York Times, March 6, 1957.
- 25- New York Times, Oct. 24, 1960.
- 26- New York Times, Nov. 17, 1960.
- 27- New York Times, Dec. 26, 1960.
- 28- New York Times, Jan. 1961.
- 29- Washington Post4,5,18,July 1955.
- 30- Washington Post Sept. 29, 1955.

القسم الثاني . . المصادر الثانوية . .

مراجع باللغة العربية :

- ١ - إبراهيم شكيب (دكتور) : حرب فلسطين، رؤية مصرية، دار الزهراء للإعلام العربى ط١، ١٩٨٦.
- ٢ - أحمد أحمد الحقة (دكتور) : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر - دراسة فى مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية، مارس ١٩٥٣، العدد الأول - السنة الأولى، جامعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٥٣.
- ٣ - أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة دار روزاليوسف د. ت.
- ٤ - أحمد حسين : قصة التحريض على حريق مدينة القاهرة ١٩٥٧.
- ٥ - أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو جزء (١) ط٢، ١٩٨٢ مكتبة مدبولى - القاهرة.
- ٦ - : شهود ثورة يوليو جزء (٤) ط٢، ١٩٨٤ مكتبة مدبولى - القاهرة.
- ٧ - أمين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ نشر عيسى البابى الحلبي وشركاه ١٩٥٩ العدد (١٣) من سلسلة كتب تاريخ مصر الحديث.
- ٨ - بطرس بطرس غالى (دكتور) : الأحلاف العسكرية، ملحق الأهرام الاقتصادية، نوفمبر ١٩٦٢.
- ٩ - بكر مصباح تنيرة (دكتور) : التطور الاستراتيجى للسياسة الأمريكية فى الوطن العربى فى السياسة الأمريكية والعرب - سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) ط٢ بيروت. مايو ١٩٨٥.
- ١٠ - جمال الشرقاوى : حريق القاهرة، قرار اتهام جديد دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦.
- ١١ - جمال عبدالناصر : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر - القسم الأول ١٩٥٢ - ١٩٥٨، الهيئة العامة للاستعلامات د. ت.
- ١٢ - خيرية قاسمية (دكتوره) : الولايات المتحدة والوطن العربى فى الفترة ما بين الحربين - السياسة الأمريكية والعرب - سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) بيروت ط٢ ١٩٨٥ - مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٣ - رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة نوفمبر ١٩٧٦.
- ١٤ - رؤوف عباس (دكتور) : أمريكا والمشرق العربى فى الحرب العالمية الثانية - السياسة الأمريكية والعرب - سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) ط٢ بيروت ١٩٨٥.

- ١٥ - ريتشارد ، ميتشيل :
- ١٦ - زكريا سليمان بيومى (دكتور) :
- ١٧ - صلاح شـادى :
- ١٨ - صلاح الدين البستانى :
- ١٩ - طارق البـشـرى :
- ٢٠ - كـامل مـرسى :
- ٢١ - عبد الرحمن الراقى :
- ٢٢ - _____ :
- ٢٣ - _____ :
- ٢٤ - عبدالعظيم رمضان (دكتور) :
- ٢٥ - على الدين هلال (دكتور) :
- ٢٦ - محمد أنيس (دكتور) :
- ٢٧ - محمد فيصل عبدالمنعم :
- ٢٨ - _____ :
- ٢٩ - محمد حسنين هيكل :
- ٣٠ - _____ :
- ٣١ - _____ :
- ٣٢ - محمد حافظ غانم (دكتور) :
- ٣٣ - محمد طلعت غنيمى (دكتور) :
- ٣٤ - محمود عبدالحليم :
- ٣٥ - محمود متولى (دكتور) :
- ٣٦ - _____ :
- الإخوان المسلمون، ترجمة عبدالسلام رضوان، مكتبة مدبولى، القاهرة ط٢ ١٩٨٥.
- الإخوان المسلمون، الجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩.
- صفحات من التاريخ ط١ سلسلة الحركة الإسلامية رقم (٣) شركة الشعاع للنشر الكويت ١٩٨١.
- معركة القنال كما شاهدها ١٩٥١ - ١٩٥٢ ط١ ١٨ يونيو ١٩٥٦ الناشر مكتبة العرب القاهرة ١٩٥٦.
- الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق ط٢ ١٩٨٣.
- أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٢.
- عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨ ط٢.
- مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ ط٢، ١٩٦٤ مكتبة النهضة المصرية.
- ثورة يوليو ١٩٥٢ - تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ط١ ١٩٥٩ مكتبة النهضة المصرية.
- الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، دار روزاليوسف، القاهرة ١٩٧٥.
- «اعداد» النظام السياسى المصرى وتحدى الثمانينيات ١٩٥٢ - ١٩٨٢، دار نهضة الشرق جامعة القاهرة ١٩٨٦ ط٢.
- حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢، مكتبة مدبولى ١٩٨٢.
- أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.
- فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
- نحن وأمريكا، دار العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٧.
- خبايا السويس، دار العصر الحديث ١٩٦٧.
- ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة ط١ ١٩٨٠.
- المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى - جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية ١٩٦٥/٦٤.
- قضية فلسطين أمام القانون الدولى ط٢ ١٩٦٧ - جامعة الدول العربية.
- الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ ج٣ ١٩٥٢ - ١٩٧٠ رؤية من الداخل دار الدعوة للنشر والتوزيع ١٩٨٤.
- اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩ مطبوعات مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤.
- مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٠.

- ٣٧ - محمود متولى (دكتور) :
- ٣٨ - محمد محمد الجوادى (دكتور)
- ٣٩ - مصطفى الحفناوى (دكتور) :
- ٤٠ - موسى صبرى :
- ٤١ - موسى عرفة :
- ٤٢ - مؤسسة الأهرام :
- ٤٣ - يونان لبيب رزق (دكتور) :
- حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى التاريخ المصرى المعاصر دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٨ ، سلسلة محكمة التاريخ رقم ٢ .
- التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة - وزارة الاعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٦ .
- قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج٢ حرية الملاحة فى القناة - القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧ .
- قصة ملك وأربعة وزارات، كيف كانت تحكم مصر من ٢٦ يناير ١٩٥٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دار القلم ١٩٦٤ .
- السد العالى، دار المعارف ١٩٦٢ .
- مركز الوثائق والبحوث التاريخية، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ د . ت.
- تاريخ الوزارات المصرية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، ١٩٧٤ .

مذكرات وسير ذاتية:

- ١ - أنور السادات :
- ٢ - حسن يوسف :
- ٣ - حسين ذو الفقار صبرى :
- ٤ - حسين محمد أحمد حمودة :
- ٥ - عبداللطيف البغدادي :
- ٦ - كمال الدين رفعت :
- ٧ - محمد حسين هيكل (دكتور) :
- ٨ - محمود فوزى (دكتور) :
- ٩ - محمد نجيب :
- ١٠ - _____ :
- قصة الثورة كاملة، دار الهلال ١٩٦١ .
- القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢ .
- ثورة يوليو واتفاقية السودان، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٨٢ .
- أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، دار الزهراء للاعلام العربى - الطبعة الأولى ١٩٨٥ .
- (مذكرات) المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ ج١ .
- (مذكرات) إعداد مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية من الغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى الغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٨ .
- مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ج٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧ .
- حرب السويس، دار الشروق، ١٩٨٦ .
- كلمتى للتاريخ، دار الكتاب النموذجى القاهرة ١٩٧٥ .
- كنت رئيساً لمصر، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٤ .

رسائل جامعية :

- ١ - السيد السيد حجاج : مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط فى العلاقات الدولية ١٩٥٦ - ١٩٦٠، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٦٧.
- ٢ - أحمد فارس عبد المنعم : القرار المصرى بعقد صفقة الاسلحة التشيكية، دراسة فى السياسة الخارجية المصرية - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠.
- ٣ - ثناء فؤاد عبد الله : قناة السويس فى السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر عام ١٩٧٨ - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٣.
- ٤ - جمال معوض شقرة : الحركة السياسية فى مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٥.
- ٥ - عبدالرؤوف أحمد عمرو : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة ١٩٣٩ - ١٩٥٧ رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٧٩).
- ٦ - هفري أنيس ميخائيل : تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة ١٩٦٠.

الصحف والدوريات العربية :

- ١ - صحيفة أخبار اليوم ٥ ديسمبر ١٩٥٣.
- ٢ - صحيفة الزمان ٧ مايو ١٩٥٣.
- ٣ - صحيفة المصري ١٤ أبريل ١٩٥٣.
- صحيفة المصري ١١ مايو ١٩٥٣.
- ٤ - الأهرام ٨، ١٢، ١٥ مايو ١٩٥٣.
- ٥ - الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٥٣.
- ٦ - الأهرام ١، ٥، ١٢ فبراير ١٩٨٦.
- ٧ - الوقائع المصرية العدد ٣٦ أبريل ١٩٥٠.
- ٨ - صحيفة الوفد العدد ١٥٢ ٥ فبراير ١٩٨٧.
- ٩ - مجلة أكتوبر العدد ٤٨١ ١٢ يناير ١٩٨٦.
- ١٠ - مجلة أكتوبر العدد ٤٨٢ ١٩ يناير ١٩٨٦.
- ١١ - مجلة أكتوبر العدد ٥٠٣ ١٥ يونيو ١٩٨٦.

الصفحة	محتويات الكتاب
٧	- مقدمة
١٥	- فصل تمهيدى :
١٧	ملاح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية
	- الباب الأول :
٢٧	اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢
	- الفصل الأول :
٢٩	مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢
	الفصل الثانى:
٦١	موقف السياسة الخارجية الأمريكية من النزاع المصرى الانجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢
	- الفصل الثالث .
١٠١	الموقف الأمريكى تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية
	- الفصل الرابع :
١٤٩	وجهة النظر الأمريكية تجاه الاوضاع الداخلية فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢
	- الباب الثانى :
١٧٥	الموقف الأمريكى من نظام الحكم الجديد فى مصر منذ يوليو ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥
	- الفصل الخامس :
	التقييم الأمريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى مصر
	- الفصل السادس :
٢٢١	الدور الأمريكى فى المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة قناة السويس

	- الفصل السابع :
٢٧١	السياسة الاميركية نحو تسليح الجيش المصرى يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٥
	- الفصل الثامن :
٣٠٥	التحول فى اتجاهات السياسة الخارجية الاميركية نحو مصر ١٩٥٥ - ١٩٥٦
	الباب الثالث :
٣٤١	التغير فى اتجاهات السياسة الخارجية الاميركية نحو مصر ١٩٥٦
	- الفصل التاسع :
٣٤٣	الموقف الاميركى من النزاع المصرى الاسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢
	الفصل العاشر :
٣٩٩	الموقف الاميركى من تمويل مشروع السد العالى
	- الفصل الحادى عشر :
٤٢٧	رد الفعل الاميركى لتأميم شركة قناة السويس
	- الفصل الثانى عشر :
٤٧٥	موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى على مصر
٥٠٥	خاتمة :
٥١١	المصادر والمراجع :
٥٨١	محتويات الكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٧٨٤/١٩٩٥

I.S.B.N. 977-01-4251-4



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصميم الغلاف : أحمد عبد الغفار



هذا الكتاب : تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر.

• دراسة وتحليل وثيقة من خلال الوثائق التاريخية الأرشيفية السرية من الأرشيف القومي الأميركي في أرشيف الضاحية الأميركية ومجلس الأمن بقرم والأوراق الخاصة الزعماء والسياسة الأميركية ومن دار المحفوظات العامة البريدانية.

• تكشف الدراسة عن طبيعة وأبعاد العلاقات المصرية الأميركية من خلال منهج علمي موثق يركز على سني ما بعد الحرب العالمية الثانية والسنوات المبكرة لثورة يوليو ١٩٥٢م أبان حكم الرئيس السابق عبدالناصر حتى حرب السويس ١٩٥٦م.

• تتناول فصول الكتاب مواقف السياسة الأميركية من الأوضاع والتمويل الداخلية والسياسة الداخلية والمزينة فريدلر وعبر والعلاقات التي كانت تربطها بقيادة ثورة يوليو - كما يتناول قضايا السياسة الأميركية مع قضايا مصر الوطنية، مثل تسليح الجيش المصري ببناء السد العالي والصراع مع إسرائيل تأميم قناة السويس ثم حرب ١٩٥٦م.

• تناول الكتاب بداية مرحلة جديدة في السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط في مطلع عام ١٩٥٧م بعد حرب ١٩٥٦م.

• الكتاب ليس مجرد قراءة في الماضي فحسب، بل هو جهد علمي لمحاولة استقراء اتجاهات الحاضر والمستقبل في تاريخ مصر المعاصر.